

هذا كتاب شرح مرضى مرضى الله عن علي الكافي عليه السلام في الأعراب

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعلنا من جنس الأرواح من جنس الأرواح تالفة كبرياؤه عن أن تشمل مجد تاهت في موامي سائلة الإفهام وعرفت في  
 جوارحه سائفة الأوهام كل ما يخطر ببال ذوى الأذكاء فبعضنا عن حقيقة ملكوته وجميع ما يعقد على ضمائره أو على الأوصاف  
 فعلى خلاف ما ذاته المقدسة عليهم من نفوت جبروتهم ووصولهم وسلامه على خاتم النبيا<sup>ص</sup> ومبلغ انبائه محمد بن عبد الله الميراثي  
 ميلاده وعلى آسرة الأظهار من عترته وولاده على عيلة السلام وأولاده وبعد فقد طلبت في بعض من اعنى بصلاح حاله سيفا  
 بما سطر مقدوني من مقترحات ما له تعلق بما جرى بحري الشرح على مقدمة من الحاجب في الفروع منها على ما تندبت له مع  
 عوزها يحتاج إليها لغايتها من هذا اللغز والسالك لهذا الفهم من لفظة الوفاة والبصرة المقادة بلا لسوء وتجهيلا لمولدهم اقتصر  
 الحال بعد الشرح الجاوزه على الأصول إلى الفرع فان جار صينا في كتابات بجانب المقدم من لغز في صلوات الله على مشرقه لا تصاقر  
 جنودا في بصره ومولفه فيها بحق والله تعالى الوصل الارشاد السبيل وهو حسنا ونعم لو كمل قولنا الكلمة لفظ صحيح  
 لمعنى معززة اعلان الكلمة معرفة الكلمة مثل قرة وتم وليس المراد من لئام هذا النوع جمعا الذي لئام كما يجمع تحقيقه في  
 باب الجمع بل هو جنس حقا ان يقع على القليل والكثير كالعسل والماء لكن الكلام يستعمل الاعلى ما فوق الاثنين تجليا  
 نحو قمر وضرب وقيل ان اشتقاق لكل والكلام من الكلام هو اخرج لتأثيرهما في النفس وهو اشتقاق بعيد وقد يطلق  
 الكلمة مجازا على التمسك والجعل يقال كثر شاعرة وقال الله تعالى وتمت كلمة ربك واللفظ في الاصل مصدر ثم استعمل  
 بمعنى المنعوظ به وهو المراد هنا كما استعمل القول بمعنى المعقول وهذا كما يقال لدهننا رضى بل لا صبر اى مضر به والكلام  
 بعناه الكتب لم موضع في الاصل مصدر اى الصبح اى ليس على صبغة صناد والافعال التي تنصب على المصدر ونحو  
 كلمة كلاما وتكلم كلاما بل هو موضوع يمتد به سواء كان كلمة على حرف كواو العطف او على كذا وكان اكثر  
 من كلمة وسواء كان مهلا او لا اما اطلاقه على المقربات فكذلك لمن تكلم بكلمة كز بلا وبكلمات غير مركبة من كيب لا عراب  
 كز يدعوه بك هذا كلام غير معيبد وما اطلاقه على المهمل فكذلك تكلم فلان بكلام لا معنى له في القول والكلام واللفظ  
 من حيث اصل اللغة بمعنى يتصل على كل حرف من حروف المعجم كان او من حروف المعنى وعلى اكثر منه معيبد كان او لا لكن القول  
 اشتمر في المعنى بطلا للفظ والكلام واشتهر بالكلام لغة في المركب من حروفه فضلا عدا للفظ خاص بما يخرج من اللفظ  
 فلا يقال لفظ الله كما يقال كلام الله وقوله ثم قد استعمل الكلام استعمال المصدر فقيل كل كلاما كما عطي عطاء مع انه في الاصل  
 اسم لما يعطى وهذا كما حكى عنهم عجب من دهنتك تحببك بضم لذل بمعنى هناك بفتحها وقد اخصص الكلام في اصطلاح النحاة بما  
 سيجي والمقصود من قولهم وضع الله جعله ولا معنى من المعاني مع مصداق يصير متواظفا عليه بين قوم فلا يقال ان استعملت اللفظ  
 بعد وضعه في المعنى الاول انك واضعه اذ ليس جعله اول بل جعلت اللفظ لمعنى في الاصل لمعنى اخر مع مصداق لتوطؤ قتل  
 انك واضعه كما اذا سميت بز بد رجلا ولا يوق لكل لفظه بدت من شخص لمعنى انها موضوعه له من دون اقتراح فمصداق لتوطؤ  
 بها ومخافتا لغوام على هذا ليست لفاظا موضوع لعدم مصداقها في التوطؤ وعلى ما قرنتها الوضع لم يكن محتاجا الى  
 معنى لان الوضع لا يكون الا معنى لان ينزل موضع بصوغ لفظ مهلا كان او لا مع فضلا لتوطؤ او لا فيحتاج الى قول لمعنى لان ذلك  
 على خلاف ما في اصطلاحهم ومعنى اللفظ ما يعنى به اى مراد به بمعنى المعقول قوله لمعنى معززة لمعنى الذي يدل  
 من لفظه على حرفه وسواء كان لذل للمعنى حرف نحو معنى ضرب بل لذل على المصدر والزمان ولا يجر للمعنى ضرب فا لمعنى المركب

الشرح مستوفى  
 المحرر  
 شيخنا مولانا ميرزا  
 المعتمد جاهد زنده شيرازي  
 شجاع وزير ميرزا محمد  
 عفا و كان يخلص النسخة من  
 اليه تصدق اولاد في كده فكان  
 كسب اعزاه اقره  
 سلسله تدریس  
 فانتدب  
 وعاء كاتبا  
 عوارضه عوز الازهر  
 فاضله و هو حاشي  
 الفصح الطربان  
 الفيلسوف  
 الفرس في الخفيف

صدقات

في تعريف الكلمة

Handwritten marginal notes at the top of the page, including the title 'في تعريف الكلمة' and other related text.

Main body of handwritten text in Arabic script, discussing the definition of a word (الكلمة) and its components, such as the root (الجذر) and the syllable (الحرف).

ان يخرج

ان يخرج

ان يخرج

ان يخرج

ان يخرج

ان يخرج

ان يخرج

ان يخرج

ان يخرج

ان يخرج

ان يخرج

ان يخرج

ان يخرج

ان يخرج

ان يخرج

ان يخرج

ان يخرج

ان يخرج

ان يخرج

ان يخرج

ان يخرج

ان يخرج

ان يخرج

ان يخرج

Vertical marginal notes on the left side of the page, including the title 'في تعريف الكلمة' and other related text.

ان يخرج

ان كان الحرف في اول الكلمة...  
 ان كان الحرف في وسط الكلمة...  
 ان كان الحرف في آخر الكلمة...  
 ان كان الحرف في اول الكلمة...  
 ان كان الحرف في وسط الكلمة...  
 ان كان الحرف في آخر الكلمة...

وزاد الطاري على حروف والوزن جزءا لفظا فهو عبارة عن عدد الحروف مع مجموع الحركات والتسكان والموضوعه صغرا معتبرا  
 والحركات متباينة قطبيه فهو وزن كل حركه من حزين بدل كل واحد منها على حده معناه وكذا نحو اسده في جمع اسده كذا المصغر  
 وهو جوال ومساحد ونحو صارك مضروب وضرب لان الدال على التصغير والجمع والفاعل والمفعول والاول في الامثلة  
 المذكوره الحركات الطارئة مع الحرف لا يبدل ولا يفتح ان يدعى ههنا ان الوزن الطارئ كل صارت بالتكبي كنه كل كما اذ عينا  
 في الكلمة المنضمة كما سبب صحت ان يدعى الحركات الاخرى بالاعراض هذه الكلمه اعراض ان الا ان يقبضت نفسها اللفظ  
 المكتسب فتقول هو ما يبدل حروفه على جزء معناه واحدا للجزئين منعقب للآخر في هذه الكلمه المذكوره الجزان مضموعان معا  
 فوله اسم وفصل حرف اتان فم الاسم على الفعل والحرف حصول الكلام من نوعه دون احويه نحو زيد فائم والمفهوم من معنى الكلام  
 والاحوال التي يفتخر من الاعراب غير ثم قدم الفعل على الحرف لانه وان لو بنات من الفعلين كلام كان من الاسمين لكانت  
 احد جزئي الكلام نحو ضرب زيد بخلاف الحرفه لانه لا ياتي منه ومن كلمة اخرى كلام فان قبل يجب ان يكون الكلمه هذه  
 التالفة مع الاثنا الواو والجمع فيكون نحو اذ هبته يد وضرب زيد لا تاسم وفعل وحرف نحو اب ان كان يلزم ما مثلت لو كان هذا  
 منه الشئ الى اجزائه كما تقول لتكسبين مثل غسل وما ذكره فنه الشئ الى جزئيه نحو قولك الحبوب ان انسان وفرنس ويضرب  
 وغير ذلك ويبدأ الحرف ما يدخل تحت الكلي ويصح كون الكلي خيرا عنه نحو الانسان حيوان وقولم الواو والجمع لا يريدون  
 المعطوف المعطوف عليه بجمعيان معناه حالة واحده كما يحكي في باب حروف العطف بل المراد انهما يجتمعان في كونهما  
 محكوما عليهما كما في نحو صا زيد وعمر او في كونهما احكام على شئ نحو زيد فائم وفا عد او في حصول مضمونيهما نحو فائم زيد  
 ونحو عمرو ويحذفان فانها في الاصل حصول احد الشئين فلو قال الكلمه اسم او فعل او حرف وكان المعنى لكلمه احدا التالفة الا ان  
 كل ان اريد الحضم مع او قدم اما على المعطوف عليه نحو الكلي اما اسم او فعل او حرف فيكون الفضاة ما منه الجمع والحلوه  
 كما هو مذكور في مظانه وكذا كان ينبغي ان يذكره المصلا في مقصوده الحصر يبدل قوله لانها اتان نداء فان قبل ان يحرك  
 على الفعل والحرف بان كل واحد منهما كما في الكلمه اسم فيجب ان يكون اسمين وان اردت بقولك الكلمه اسم ان لفظه اسم  
 لدخول علامه الاسماء كاللام والاثون عليها فهو مناطه لان معنى كلامك ان ان الفعل كذا من حيث المعنى لفظ الكلمه  
 اسم وهذا لا ينبغي ان الفعل اسم لحد اتخاذ الوسيط وكذا ان اردت بيان معنى الكلمه لانها لفظ طال على معنى مفرد وكل لفظ  
 هكذا اسره لا يجمع الا خيرا عنه لوبانه وان على معنى مفرد كما تقول ضربت ال على معنى مفرد او نحو ضربت فعل ما هو مفعول  
 هذا ايضا مناطه لان معنى كلامك هو ان الفعل كلمه وكل كلام اسم ان الفعل لفظ وضع له في مفرد اذا اريد بدلك اللفظ  
 معناه الموضوع هو له كان ضرب زيد وكل لفظ مفرد اسما اذا اريد به مجرد اللفظ كما في قولك ضرب فعل ما هو مفرد هذا لا بد من ان  
 الفعل اسم لحد اتخاذ الوسيط فان قبله اذا كان نحوون وضربت قولك من حرف ضربت فعل ما هو اسمين وكذا ضربت  
 ما ان اول حرف اتان في فعل وهذا الانشاء في قولك لو كان من هذا التركيب حرف وضربت فعل بل المعنى ان من اذا استعمل  
 في المعنى الذي صعب له ان لا نحو حجت من الكون حرف كذا ضربت فعل في نحو ضربت يد ومثله اذا قلت مدلول لفظ لا يجمع  
 فانك اخبرت عن قولك مدلول الفعل هو ذلك لجمع عن ان المراد مدلول الفعل اذا كان تحت لفظ الفعل لا يجمع عنه  
 وقولك مدلول الفعل ليس كذلك كذا قولك الفعل لا يبدل به اى الفعل اذا كان بلفظه نحو ضربت يد وفصلت  
 معناه الصوع فوله وكذا قولك المجهول مطلقا لا يحكم عليه اى الذي الذي شعوره اصلا لا يحكم عليه ولفظ المجهول  
 مطلقا شعوره ومعناه انه هو ما لا تعرفه فوج جمع ذلك مبتدأ احد ما يحكم عليه فتى وهو المذكور في لفظ والآخر  
 محكوم عليه فتتق به يفضض لك هو الذي يلفظت عنه فلا يلزم التناقض لان التناقض لا يكون الا مع اتخاذ الموضوع عن قوله  
 ان ما ان ندر على معنى في نفسه اى ان اول الحرف الاول تاما يعقبن باحد الاثنته التالفة او الاثنا الاسم والاول  
 الفعل فجمع ذلك عند راسه اى اعلان اسم ان ضمير الكلمه والاضافه محذوف تاما اسم او من الجمع لكان حالها اما  
 دلالة او لانه لانه يكون ان نداء لنداء محذوف لانه ثابتة ومثله قولك زيد اتان بافرا ويضم  
 واللام في فوله لا انها منعطف دل عليه فوله اسم وفعل حرف ذا المعنى الكلمه بمصنوعه في هذه الافصاف استدلال على الحرف  
 بان قال هذا اللفظ الدال على معنى مفرد اعنى الكلمه اتان نداء على معنى في نفسه او على معنى لا في نفسه التالفة الحرف اشبه  
 الكلمه لانه على معنى في نفسه او لا في نفسه الكلمه الدالة على معنى في نفسه اتان فنحن باحد الاثنته التالفة او الاثنا الاسم  
 اى الكلمه الدالة على معنى في نفسها غير فنحن باحد الاثنته التالفة او الاثنا الاسم على معنى في نفسها مفترضا باحد  
 الاثنته التالفة في نفسه بافرا من النتيج ان ذلك يكون مساهرة اى بمكر التبادله بها الا التفضيل فبين يبدل الحرف  
 حذو كل واحد الاثنا لا يدر فيه جنس كل واحد وفصله كما بينا والركب من الحرف والفعل هو الحد فوله الكلام ما يفتخر

ان كان الحرف في اول الكلمة...  
 ان كان الحرف في وسط الكلمة...  
 ان كان الحرف في آخر الكلمة...  
 ان كان الحرف في اول الكلمة...  
 ان كان الحرف في وسط الكلمة...  
 ان كان الحرف في آخر الكلمة...  
 ان كان الحرف في اول الكلمة...  
 ان كان الحرف في وسط الكلمة...  
 ان كان الحرف في آخر الكلمة...

قائمة النحو

كل من بالاسناد ولا ينافي ذلك الا في اسمين او فعل واسم... انما تقدمت الكلمة على حروف الكلام مع ان المفصل الا هم من علم الصومعة... الاعراب الحاصلة في الكلام بسبب العقد والتركيب لتوقف الكلام على الكلمة فوقف المركب على جزئه وتعني بضمته الكلمتين... مركبه منها وكما جازم ذلك من دلالة المركب على كل جزء من اجزائه دلالة تضمنه وجزء الكلام يكونان ما لغو طين كزبد فاعلم... وفام زيد ومقدّمين كتم في جواب من قال زيد فاعلم او فام زيد واحدهما مقدّمان والآخر هو ما الفعل كما ان زيد فام والقيا... كما في زيد فام والبنية او الحرك كما في قوله نعم نصبر جميل المراد بالاسناد ان يجزئ في الحال الاصل بكلمة او اكثر عن اخرى على... ان يكون المخبر عنه اهم ما يخبر عنه بذلك الخبر في الذكر واخص به فقولنا ان يجزئ اجزاء عن النسبة الاضافية وعن الفخ... بين التوابع وينبوعا فها وتولنا في الحال كما في فام زيد وفام قولنا ان في الاصل ليشمل الاسناد الذي في الكلام الانشائي... تخويص وانما جزئ الظلي نحو هل انت فام وليت انك او لمالك فام وكذا نحو اخر في ثاخذ من تضرب لا تقاطق وفيها سه... لتضرب بزيادة حرف اطلب فيا ساعلى سا باليجمل الظلبي لمخفف بحذف اللام وحذف حرف المضارعة لكن في الاسناد... بدلا لفظي فاعلم منه لتضرب في الغائب بضم في المتكلم لتضرب في الالف اسما لها وتولنا بكلمة كما في... زيد فام وتولنا اكثر ليم تخو زيد اوع فام زيد فام ابو وكان على المضار ان يقول الاصل في الخبر... الافراد لا دل على ما يعنى فيه مزيد بحيث نشاء الله فقولنا على ان يكون المخبر عنه اهم ما يخبر عنه اجزاء عن كون... الفعل خبر ايضا عن كل واحد من المنصوبات في نحو ضربت زيد فام اما ملك يوم الجمعة ضربت زيد وضربت يد يوم الجمعة... اما ملك فانه في الموضوع من المضرب والفعل واهم بالذكر من المنصوبات كما يحى في باب المصدا وكان على المضار ان يقول في الاسناد... الاصل المقص ما تركبه لانه يخرج بالاصل اسناد المصدا واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف فاقترع ما اسند... اليه ليشتم الكلام وانما نحو فام زيدان فلهذا يميز الفعل بمعنا كما في اسماء الاعمال ويخرج بقوله المقص ما تركبه لانه الاسناد... الذي في خبر البنية في الحال وفي الاضافة والحال والاضافة اليه اذا كانت كايها اجلا والاسناد الذي في الصلة والذي في الجملة... الضمنية لانها لو كسب جواب القسم والذي في النيط لانه في الجزاء في النيط وجوب الفصح كلاما ان يجزئ في النيط والضميمة... والظرف بين الجزئ والكلام ان الجزئ ما انضمت الاسناد الاصل سواء كان مضمومة لانه انما في الجملة التي هي خبر البنية وسائر... ما ذكر من الجزئ فخرج المصدا واسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف مع ما اسند اليه والكلام ما انضمت... الاسناد الاصل كان مقصدا لانه فكل كلام جزئ ولا ينعكس وانما قال بالاسناد وله بطل بالاخبار لا تراعى ان يمتثل للشيء التي... في الكلام الخبري والظلي في الاثنائي كما ذكرنا واخر بقوله بالاسناد عن بعض ما ترك من اسمن كايها اجلا والاضافة اليه... والتابع وينبوعه وبعض المركب من الفعل الاسم ونحو ضربت وعن جميع الانواع الاربعة الاخر من التركيبات القائمة المكية بين... الكلمة الثالث وهي اسم مع حرف فصل مع فعل او حرف مع حرف ذلك لان اجزاء الكلام هو الحكم اى الاسناد الذي... هو رابط ولا بد له من طرفين مسند ومسند اليه والاسم بحسب الوضع يصلح ان يكون مسندا ومسندا اليه والفعل لكونه... مسندا لمسندا اليه والحرف لا يصلح لاجل احادها والتركيب الثاني العقلي بين الثلاثة الاشياء اعني الاسم والفعل والحرف لا يصلح... وستاقتا الاسان والاسم مع الفعل والحرف مع الفعل مع الفعل والحرف فاقترع بالاسناد ان يكونا كلاما لكون احدهما مسندا... والاخر مسندا اليه وكذا الاسم مع الفعل لكون الفعل مسندا والاسم مسندا اليه والاسم مع الحرف يكون كلاما اذ لو جعلت... الاسم مسندا فلا مسندا اليه ولو جعلته مسندا اليه فلا مسندا وانما نحو بازيد فليست باسم تدعوت الاثنائي والفعل مع... الفعل والحرف لا يكون كلاما لعدم السداد اليه وانما الحرف فلا مسند فيهما ولا مسندا اليه فظهر بهذا معنى قوله ولا ينافي... اى كايها بنسب الاسناد الا في اسمين او في فعل واسم والثالث في قوله بالاسناد للاعتناء اى مركب من كلمتين بهذا الرابطة وبعضى... اى مع هذا الرابطة قوله الاسم ادى على معنى نفسه غير مقترن باحد الا في ثلثة له يقصر على ما تقدمت مع قوله وقد... علم بذلك حد كل واحد منها لانه اذ ان يصحح بمثل احد من الاقسام اقل صنفه والذي تقدم له ركس حذام صرح به... ولا يفتض منه الحد بل كان المراد منه الدليل على الحصر قوله ما دل اى كلمة ذلك والازد عليه الخط والعقد والنصب... والاشارة وانما اورد لفظه ما مع احاطة للكلمة وغيرها اعنادا على ما ذكره قبل من كون الاسم اجزاء في الكلمة في قوله وهو اسم وفعل... وجزئ كل اسم كلمة لان الكلمة كل اى اسم جزئ لها وقوله في نفسه الجار والجزئ في الحرف المحل صفة لقوله معنى الضمير الثاني... في نفسه لما التي المراد بها الكلمة كما ان الغيبة في قوله قبل على معنى في نفسها للكلمة وقال المضار ان الضمير في قوله ما دل على... معنى في نفسه وقوله في غير راجع الى معنى ان معنى ما دل على معنى في نفسها لاي اعتبار غير كونه الذي في نفسها في نفسها لانا... اى باعتبار نفسها لا باعتبار كونها في وسط البنية وغير ذلك في نظر لان فويل في حذ الحرف على معنى في غير يقصر فويله... على معنى في نفسه ولا يقصر في مقابلة قولك في هذا الازد في نفسها لانا اى باعتبار نفسها لا باعتبار كونها في وسط البنية

Handwritten marginal notes in Arabic script, providing additional commentary or examples related to the main text's discussion on grammar and syntax.

في معنى حرف و ما يقع فيه

والألف هي في الأصل  
 واللام هي في الأصل  
 والسين هي في الأصل  
 والصاد هي في الأصل  
 والظير هي في الأصل  
 والذال هي في الأصل  
 والذال هي في الأصل  
 والذال هي في الأصل  
 والذال هي في الأصل

غير ذلك وفيه نظرات فليحرف على معنى في غيره فقبض فويلم على معنى في نفسه ولا يكون في مطابقة فذلك في الدارجة نفسا  
 كذا ومعنى الكلام على ما اخترنا اعني جعل في نفسه صفة لغيره القاسم لها اول الاسم كذا ذلك على معنى ثابت في نفس تلك  
 الكلمة والحرف كلمة ذلك على معنى ثابت لفظا غير هاء صرفة للفظ وقد يكون اللفظ الذي فيه معنى الحرف مقبرا كما لم يقرب  
 باللام والمنكر يثنون في التثنية وقد يكون جملة كما في هل زيد قائم لان الاستفهام معنى في الجملة اذ قيل او يبدون منهم عند وكذا  
 التقى في ما قام زيد اذ قام زيد منى فليحرف في لفظ غير اما مقدم عليه كما في نحو بصرى وموخر  
 كما في الخبر ان كان يكثران يكون معنى الحرف مضمون ذلك اللفظ فيكون مضمنا للمعنى الذي حدث فيه الحرف  
 مع دلالة على معناه الاصلى الا ان هذا انتم من معنى لم يبدل عليه لفظ المضمون كما كان لفظ البيت مضمنا للمعنى  
 الجداري وهو الاعلى بل الدال على المضمون فيما نحن فيه لفظ اخر مفترن بالمضمون فحول في قولك اشبهت مضمن بالمعنى  
 التقريف الذي حدث فيه اللام المفترن به وكذا ضرب في يده هل ضربت يد مضمن بالمعنى الاستفهام لان ضربت يد مضمن  
 عنه ولا بد من الاستفهام عنه اذا كان كذلك من معنى الاستفهام وجوده فيه هل ضربت يد يكون معنى الحرف ماد اكلمه  
 غير مطابقة وذلك اذا كان ذلك الحرف لانه الاصغر كما في هجر اضربت نون تضرب على معنى الضمير من الالوان اضمارها وقد  
 يكون الحرف في الاعلى معنيين كل منهما في كلمة الحرف لمضارع الدالة على معنى في الفعل ومعنى في الفاعل والاعلى في معنى  
 الحرفان يكون معنى لاسما الدال على المعاني دون الاعيان وقد يكون دال على العين ايضا كما في اضرب وكون  
 تضرب ناهي تضرب في خطاب المدرك فانه انما تضرب معاني الفاعلين بعد الافعال ثم يقول ان معنى من الابداء في  
 من ومعنى لفظ الابداء اسوا الا ان الضرب بينهما ان لفظ الابداء ليس مدلوله مضمون لفظ آخر بل مدلوله معناه  
 الذي في نفسه مطابقة ومعنى من مضمون لفظ آخر يضاف لك المضمون الى معنى ذلك اللفظ الاصلى فانه لما  
 الاخبار عن لفظ الابداء نحو الابداء خبر من الابهام وليس يخرج الاخبار عن لفظ من لان الابداء الذي هو مدلوله في لفظ  
 آخر فكيف يخرج عن لفظ ليس معناه بل في لفظ غيره وانما يخرج عن الشيء باعنا والمعنى الذي في نفسه مطابقة والحرف  
 ووجه المعنى اصلا اذ هو كالعالم المضمون بحيث يبدل على ان في ذلك الشيء فائدة ما فاذا اذ عن ذلك الشيء  
 يغير عن حال على معنى اصلا فلهذا ان المعنى الاصلي للاسم والفعل في انفسهما والحرف في غيره ولا يصح الحرف  
 على هذا الحرف بالاصفا وذلك بان يقال ان طول في مثلاني جاني طول بل يوجد لغيره ما في الالف في موضع وقد يفتي  
 صادر الموصوف ضمتا له وذلك لان معنى طول في قوله والتمتع معنيين احدهما قائم بالآخرا والاول قائم بذكر معناه الطول  
 وصاحبه لا يخرج الطول الذي في جمل انما ذكر الموصوف بله فمعنيين ذلك اصحاب الذي له عليه طول قائم به  
 الطول لا يقوم به الطول اما في قوله الالف في موضع فلهذا يكون المنوع معنيين لذلك الذي قائم بالمعنى فمعنيين  
 له ويكون اياه بل المصداق في قولك ضربت يد مضمن بالمعنى لفظ غير اضربية زيد لكم آخر وا عن مثله بقوله بل  
 ائح بل بالوضع ولم يوضع المصداق فلهذا في لفظ غير معنى اذ يصح ان يقول اضرب يد يد ولا يذكر الضارب لا يخرج من  
 بذلك عن الوجود ويصح ان يضرب عليه بالافعال ان ضربت يد مضمن بالمعنى ما ارفع يد ولا يرفع هذا العمل  
 الا بما في لفظ الحرف ما لا يبدل الاعلى معنى غير فاق ضربت مضمن في نفسه الاخبار عن وقوع ضرب في فاعله عن  
 ضاربته بخلاف من فانه لا يبدل الاعلى معنى الابداء في غير قوله غير مفترن صفة بعد صفة لقوله معنى بينين معنى  
 قوله غير مفترن بيان قوله في هذا العمل هو ماد على معنى في نفسه مفترن باحد الاوزنة الثلاثة اي على معنى وافع  
 في احد الاوزنة الثلاثة معناه حيث يكون ذلك التران المعين ايضا مدلول اللفظ الدال على ذلك المعنى بوضعه له  
 الا يمكن الاوزنة المظروف مدلولي لفظ واحد او وضع الاصلى فخرج عن هذا لفعل نحو اضرب والفعل وان  
 وحيث فوع في احد الاوزنة الثلاثة معناه نفس الامر ان ذلك المعين لا يبدل عليه لفظ المصدر ويخرج نحو الضرب  
 والعتوق والقبول والتسكين اللفظ وان دل على ان ذلك المعين لا يبدل عليه لفظ المصدر ويخرج نحو الضرب  
 وكذا يخرج نحو خاف الترويض في تمام الساعلة لان اثنى الحدان كل واحد منهما باحد الاوزنة الثلاثة معناه عند  
 التام مع لغيره لانه اللفظ عليه وضعا ويخرج ايضا اسماء الفاعل والمفعول عند ما هما كانهما وان كانا يعلان  
 عندهم الا مع اشراط الحال والاستقبال لان ذلك الزمان مدلول عامهما العارض مدلولها وضعا وكذا يخرج  
 اسماء الافعال لان فيها ذلك ليس في وضع الاصل بل في وضع الثاني كما يحق في بابها ويبدل في المضارع لان ذلك على  
 احد الاوزنة الثلاثة بالوضع فلنا اننا حقه في الجمال مجاز في الاستقبال وكذا ان فلنا ايضا باشر اكر في الحال ولا يستقبل  
 لان اللفظ المشترك في معنيين يحطه فيهما موضع لكل واحد منهما فهو في اصل اللفظ واحد الاوزنة الثلاثة معناه

فمن الذي يفرق بينهما كما ان الالف في نفسها اللطيفة  
 واللام هي في الأصل  
 والسين هي في الأصل  
 والصاد هي في الأصل  
 والظير هي في الأصل  
 والذال هي في الأصل  
 والذال هي في الأصل  
 والذال هي في الأصل  
 والذال هي في الأصل

وكانت هذه الحروف  
 والالف هي في الأصل  
 واللام هي في الأصل  
 والسين هي في الأصل  
 والصاد هي في الأصل  
 والظير هي في الأصل  
 والذال هي في الأصل  
 والذال هي في الأصل  
 والذال هي في الأصل  
 والذال هي في الأصل









في معرفة العرب

من العرب... في معرفة العرب... ان العرب... في معرفة العرب... ان العرب... في معرفة العرب...

المذكور في ان المشتق ايضا يختلف بتغير ذلك في احد ضمتيه... ان العرب... في معرفة العرب... ان العرب... في معرفة العرب... ان العرب... في معرفة العرب...

ان العرب... في معرفة العرب... ان العرب... في معرفة العرب... ان العرب... في معرفة العرب... ان العرب... في معرفة العرب...

وبالمثل

# ومعنى الاختلاف

لوصول شأنا إلى شأنا لا يتغير فكيف مع عامله أوله كيب نحو جاني زيد فلا اختلاف إذ لم يتحول حركة الح حركة بعد والجواب ان معنى  
الاختلاف كما ذكرنا انتقال الاخر من السكون الى حركة ما فيه اذن اختلاف ثم نقول ولو تغير الاختلاف ايضا بانقلاب حركة حوله  
لكان الاثرام مشتركة بينه وبين الغاء لفظه ما اختلف خروجه فادى بقلب حركة حوله لم يكن ما اختلف خروجه فان قال اردت ما يكون  
به الاختلاف اذا كان ضلها لعمارة الصحيح عن مثل هذا المراد ما يختلف خروجه لاما اختلف قوله لم يعل على المعاني فليعل الوضع  
الاعرابي الاشارة الى ما يحتاج الى التمييز من معاني الكلام على ضربين احدهما ان يكون في هذا معنيين او اكثر غير طاري احدهما على  
معاني الكلام المشتركة نحو الفروع والظهور والحذف وضرب في التماثل المعروف والتشبه وكذا جميع الافعال المتعارفة عند من قال لسانها  
ومن للاشياء واللبين والنبض في مثل هذا لا يلزم العلامة المبتدئة لاحد المعنيين او المعاني من الاختلاف جاعلا لاحد المعنيين واضعا  
بان او مستغلا لمرجع فيه المعنى الآخر حتى يخالف اللبس في جعل العلامة لاحدهما والثاني ان يكون في الكلمة معنيين او اكثر بطرف  
احدهما الواحدها على الاخر فلا بد لظن ان لو يذو من علامته بتميزه له من المطر عليه ومن ثم احتاج كل مجاز الى تميزه  
ذوق الحظيفة وهذا الظن ان غير الازمة للكلام لا يلزم ان يطالب له اخفا لعل ما بل قد تغير له صبغة الكلمة كافي التصغير للجمع  
الكثرة والمفعول المستند الى المفعول كرجل ورجال وضرب قد يجلب له حرف ان حله صائر كما حروف تلك الكلمة كافي المشق والجمع  
السالم والسنوي الموثق والمعرف نحو مسلمان ومسلمون ومسلمان وزيدى وسئلة ومسلمة ومسلمة ومسلمة ومسلمة ومسلمة ومسلمة  
كلمة اخرى مستقلة كالوصف الدال على معنى في موصوفه والمضما اليه الدال على معنى في المضما وان كان طرفان المعنى لازما للكلمتين  
كان الطاري معنى واحدا لا يكون الفعل عمدة فيما تركز منه ومن غيره فلا حاجة الى العلامة لانها تطلب لللبس بغيره وان  
كان الطاري لازما لاحد الشبهين او الاشارة الى اللفظ بالحكم ان يطلب خفا علامته يمكن لازمة ولا يفرض للتمييز على الكلمة الاخر  
التي يطارده ذلك المعنى كما اضطر في المضما والموصوف لان المعنى المحتاج فيها الى العلامة غير ذلك والاختلاف ما نحن فيه فاخطوا  
في هذا النوع انما احتياط حتى ان ما بعد ما طر بسببه المشق كان هناك علامة لازمة للكلمة والدال على معناها الطاري ومثل  
هذا المعنى كما يكون في الاسم لا بعد وقوعه في الكلام لا بد له ان يميز بعلامته كونه عمدة الكلام او كونه فضلا فيجعل عمدا  
بعض حروفه لعل التي هي اخفا الحروف اعني الحركات وجعلت في بعض الاشارة حروفها لعل وهي الاسماء السنن والمشتق والمجموع بالواو  
والنون لعل تذكرها في كل واحد منها ولعل يجلب حروف متجانسة لما اضطر ذلك وجعلت في الاسماء السنن لام الكلمة وعينها  
علامة وفي المشتق بالمجموع حرفا التثنية والجمع علامتين كل ذلك لأجل التخييف في جعل الرفع الذي هو اقوى الحركات للعدو وهي ثنية  
الفاعل والمبتدأ والنحو وجعل النصب للفضلات سواء انضماها جزء الكلام بلا واسطة نحو كاللفعل معه والسنن والرفع  
والاسماء التي في حروفها لعل اضطر حروفها نحو وانما جعل للفضلات النصب الذي هو اضعف الحركات واخفها كون  
الفضلا اضعف من الفعل الاثر منها ثم اريد ان يميز بعلامته ما هو فضلا بواسطة حروف وله يمكن يعنى من الحركات الاكثر فتميز به مع  
كونه منصوبا للحل لانه فضلا فضا معنى كون الاسم مضافا اليه معنى انعمه بحرفه نحو اخر منضما الى المعنيين المذكورين  
علامة الحرفان سقط الحرف ظهر الاعراب المحلى في هذه الفضلة نحو الله لا فعلن واذا عطف على الجوزة المحل على الحرف  
الظاوى من المحل على النصب المقدر وقد جعل على المحل كما في قوله نع وامحو او ورسك وارجله بالنصب ان سقط الحرف  
مع الفعل لزوما كما في الاضافة لعل النصب المقدر كما سيجي ثم اعلم ان حدث هذه المعاني في كل اسم هو المنكلم وكذا حدثت  
علامتها كالتسبيل لحدث هذه العلامة الى اللفظ الذي بواسطته فان هذه المعاني لا اسم فصحى عاملا لكونه كالتسبيل  
كانه كالتسبيل للمعنى المقدم وقيل العامل في الفاعل هو الفعل لانه به صا احد حروف الكلام وكن العامل في كل واحد من المبتدأ  
والخبر هو الاخر على هذه الكساف والقرآن ذكر واحد منها صا عمدة بالآخر واختلف في ناصب لفضلا فقال الفاعل هو  
مع الفاعل وهو في الاصل المذكور اذا باسناد احد ما الى الاخر وفاضلة فيما عاسب كونها فضلا فيكون ان اصاب  
علامة الفضلة وقال هشبان معاوية هو الفاعل وليس بعيدا لانه جعل الفعل الذي هو الجزء الاول بافضاله اليه كلاما  
نصا غير من الاتم فضلا وقال الضعوتون العامل هو الفعل نظر الى كونه المنضما للفضلا وقول الكومون افي ساعلى الاصل  
المهم المذكور وجعل الحرفا موصل احد حروف الكلام الى الفضلة عاملا لانه في ظا الفضلة اذ سببه حصل كون ذلك الاسم  
مضافا اليه تلك العلامة ثم قد يجوز في حروف الجزاء مع الفعل الذي وصل الحرف الى الفضلة لغيره من التخصيص والنصب  
في الاسم كما سيجي في باب الاضافة فيقول النصب المحلى عن الجزاء لفظا لكون الناصب على الفعل مع الفاعل محذورا نسبيا  
مع حرف الجزاء الدال عليه فكان اصل غلام زيد غلام حصل زيد فاذا حذرت الحروف فام الاسم المتنا المارر تخصيصا او بغيره  
مقام الحرف لجزاء لفظا فاقبل بينهما كما لا يفصل بين الحرف ويجزوه ومعنى ايضا لذلك ان على معنى الالف نحو غلام زيد  
اذ هو محذورا والثاني وعلى معنى من في نحو غلام زيد فاضلة اذ هو مشبهين والثاني مجال عمل الجزاء على هذا الاسم كما اجبل على حرف

ان يكون في كل اسم معنى واحد  
او اكثر غير طاري احدهما على  
معاني الكلام المشتركة

ان يطلب  
فان كان في كل اسم  
معنيين او اكثر غير طاري  
احدهما على معاني الكلام  
المشتركة

فان حصلوا لافضل  
يكون لان التفسير من  
مشتق لافضل نظير ال  
تفسير للفعل سماعي  
مصدر من الفاعل كما حال  
في حروف الجزاء

فان حصل  
في حروف الجزاء  
الاسم التثنية

في الأصل كونه على...  
 في الأصل كونه على...  
 في الأصل كونه على...

بجزء كائني فاصل الخبران يكون علما للفضلة التي يكون بواسطتها تم تخرج في وضعين عن كون علم الفضلة ويظهر علما للفضلة اليه  
 فقط احدهما فيما اضيق لانه الاسم والثاني في الجوف المستند اليه نحو من زيد والاصل فيهما ايضا ذلك كما بينا وكان كما  
 المستثنى غير المفترغ بالأ والمفعول معه الخبر ايضا اذ هما فضلتان بواسطه الحرفين لكن لما كان الواو في الاصل للعطف  
 وغير مختص باحد الغيبين وكان لا بد من جعل الفضلة ايضا كالسنتخي المفعول له وقوا اعمالها في ما بعد ما مضى في اللفظ هنا  
 ولما الحروف فلا يطره علم ما بينهما شئ بل معانيها طارئة على معاني الفاظ كما مر في هذا الاسم واما الاعمال فلا يلزمها الامتناع اجزا  
 طارى كما مر في بطور علمه في بعض المواضع اصلا المعنيين المتلبيين كما في قولك ما بالله حاضر فذلك علم ما يجيء في فاعله  
 فاعين ذلك الكو قوتون وقالوا اعراب المضارع اضلي لا المشابهة الاسم خلافا للضربين على ما يجيء في باب فاعله هذا الخبر ان  
 في الاعراب للاشادون الافعال والحروف وان اصل كل اسم ان يكون مفعولا فان قيل كيف حكم بذلك واصل الاشياء الافعال وهي في  
 الافعال غير مستحقة للاعراب كما نعت في الاشياء العند ذلك تمام حكم بذلك لان الواضع لو وضع الاشياء المستعمل في الكلام كذا  
 مفعولا لظن الواضع في المضرات وان كانت صولا للتركيب عارض لها لكون استعمالها مفعولا عارض لها مفعولا مخرج  
 عن عموم اصل الاشياء الاعراب صنفان منها اشياء اسمها الاضداد كتح وجه ودخ لان الواضع لو وضعها الاصل لكانت  
 في الاصل تلك كائني في بابها والثاني اشياء حروف انتهى لانها كما كانت كحروف انتهى لانها كانت او ابها تلك  
 الحروف لكانت الا لفظ لانها لم يكن في اللفظ الا لفظا ساكنة فوصلوا اليه باللام الموحدة كما وصلوا الى القطر بالهمزة  
 الساكنة بالالف المشددة كما هي الظاهر واما الف فهو اسم الحرف لان اوله الهاء فيجب ان يكون لا فعل ولا مفعول اما قوله  
 في النظر في الف فهو صورة الالف في الصورة لا في اللفظ والواضع في التصفين الى نوعين مركبتين كما كانا مبرزين في نظره فلم  
 يجران بصوغها على اقل من ثلثة حروف في ثلثة حروف على اقل من ثلثة حروف لا وقد حذف منه شئ كبد ودم وقد صاغ  
 كثيرا منها على حرفين كتح وجه ويا تانا واما صاغ على اقل من ثلثة حروف ما كان بغيره لانه يكون في التركيب مشتاقا  
 كما في هذه الضمير وكافة فعلها تبيني الواضع لثبوت علمه بتوذياد على اقل من ثلثة ثم نقول انما الكافي والقران في  
 نوافع المبدأ والخبر من انه يجب نفاذ كل واحد من المبدأ والخبر على الاخر فينضم تقدم الشيء على نفسه لان المبدأ على  
 المبدأ على الشيء فقد علم في ذلك الشيء واما قوله في هذا ذلك لان العامل التوذي ليس مؤثرا في الحفظه حتى يترجمه على  
 اثره بل هو علامة كما مر ولو اجبت ايضا لانه لكونه كالتسبيح كما مر في ان كل واحد من المبدأ والخبر يتقدم على صاحبه من  
 وجه متأخر عنه من آخر فاذا اختلف لجهتان فلا بد من تقدم المبدأ فالمن حق المتسويان يكون تابعا للتسويان لانه ووجها  
 له واما تقدم الخبر فلانه محظ الفاعل وهو المفعول من اجله لانك تمام المبدأ بالاسم لغرض الاخبار عنه والغرض وان كان  
 متاخرا في الوجود الا انه متقدم في الفضل وهو العلة الغائية وهو الذي يقال فيه اول الفكر لاجل افعاله في كل منهما ما حمله  
 بالثبات الذي فيه نوافع المبدأ والخبر اذن كعمل كل الشرط والشرط كل منهما في الاخر نحو قوله تع انما اعدوا مادة الشرط متقدم  
 على الشرط اذ هو مؤثر قلنا في الشرط به متأخرة عنه تاخر الفضل عن العلة المبدأ والخبر على هذا لتقديم اصلان في الترفع  
 كالفاعل وليس يجوز ان في الترفع عليه وهو مذهب الاخصر بين الترفع ولا دليل على ما يفتى الى اخصر من كونهما غير على  
 الفاعل وكما يفتى الى سبويه من كون المبدأ اصل الفاعل في الترفع وعلى التقديم المذكور في الحال والتسبيح المستثنى الفضل لاصو  
 في التسبيح كالمفعول ولست بحمولة عليه كما هو مذهب النجاة ولما كان مستنكرا في ظاهر الامر نوافع المبدأ والخبر لا يفرق  
 في الادنى من نفاذ المؤثر على الاثر واستخاله تقدم الشيء على مؤثره صنف عملها فنص عملها كثيرا ما يدخل علمها مؤثرا فيها  
 معنى ككان وتكون وكاد ونحوها واول التبرية على ما يجيء في ابوابها وصادك العلة في صورة الفضلة منصبة وهي اسم ان  
 هذه التبرية وخبران وكاد واخوانها مودة مولاظن ونص مشا فيها للفضلة في جح في ابوابها واما ما تقدم كل واحد من حرفي الاسمية  
 على الاخر لعل كل واحد منهما في الاخر والفاعل متقدم في التبرية على مفعوله لكن الاولى تقدم المستند اليه لسبق وجود الخبر عنه على  
 الخبر وان كان التبرية في العنابة وله يدر على هذا لحوار تقدم الفاعل على المفعول لان الفاعل معمول للفعل وليس عاملا  
 فيه كما كان المبدأ في الخبر وليس في المفاعيل موزون ما موضعها الطبيعي اجنى سابقا لفاعل كوكها فاعلا فظهر لك  
 ان اصل الاشياء الاعراب فما وجدت فيها مبدءا فاطلب لسانه علة كذا ذكر في المصبرات واليه تاروا في الاعمال والكليات وخص  
 ويغض النظر في واما اسماء الاضداد اشياء حروف انتهى في بابها اصلي لا يحتاج الى التعليل واعلم بانها في نحو قوله ندا عين يا  
 شيب في متعلم وقوله اذا اجتمعوا على ارضه وادعوا فيها حاج بيتهم جدال معلل بكونها مركبتين وهو غاي في الاصل وانظر  
 قوله واوراوع وضع ويصير جوف الترفع علم الفاعلية والتخص علم المفعولية والخبر علم الاضافة اعلم ان الحيات في الحفظه  
 اعان في علة فتم الحروف في الحفظه اثبات بغيره بلا فصل بل بعض الواو وكثير الابواب تقدم في آياتها ونحوها لاني

مشتبهين بغير العلم الاخر  
 في الأصل كونه على...  
 في الأصل كونه على...  
 في الأصل كونه على...

في الأصل كونه على...  
 في الأصل كونه على...  
 في الأصل كونه على...

Handwritten notes at the top of the page, including the number '114' and various scribbles.

Main body of handwritten text in Arabic script, discussing linguistic concepts such as 'الفعل' (verb), 'المفعول' (object), and 'الفاعل' (agent).

Vertical marginal notes on the left side of the page, providing additional commentary or examples related to the main text.

Small handwritten notes at the bottom left corner of the page.



لام او عين فعلى قوله لا يكون في الرفع اعراب ظاهر وهو ضعيف دلالة الواو في الظاهر على الفاعلية كما نضبه وقال ابو علي انها  
حروف اعراب وتدل على الاعراب فان اراد انها كانت حروف اعراب بدور عليها الاعراب ثم جعلت كالحركات فذلك ما  
اخترناه وان اراد ان الحركات مقدرة عليها الان مع كونها كالحركات الاعرابية فهو ما حمل المصنف كلام سيبويه عليه وقال المصنف  
ان الواو والالف والياء مبدل من لام الكلمة في رتبة من عهدها في الباقين لان دليل الاعراب لا يكون من سنج الكلمة وهي بدل  
يقبل ما لم يقبل المبدل منه وهو الاعراب كما ناه في بنت يفيد التانيث بخلاف الواو التي هي اصلها ولا يبقى ذو حال وفوق على  
حرف لقيام التبدل مقام المبدل منه هذا كلامه ويقال عليه في محذور بلزم من جعل الاعراب من سنج الكلمة لغرض التحقيق فيه  
فيقتصر على ما يصلح للاعراب من سنجها كما اقتضت في المشي والجموع على ما يصلح للاعراب من سنجها اعني علامة التثنية والجمع  
هي من سنج المشي والجموع ثم نقول ما جعل اعرابها بالحروف الموجودة دون الحركات على ما اخترناه توطئة لجعل اعرابها التي هي  
بالحروف لانهم علوا انهم يجوزون في اعرابها بالاستيفاء المفرد الحركات والحروف وان كانت فرفع الحركات في باب الاعراب  
وخفة الحركات من حيث تولد فانها فاستبد بها المفرد الا انها اقوى لان كل حرف منهما ككثير واكثر فذكر هو ان يستبد المشي والجموع  
مع كونها فرفعين للمفرد بالاعراب الاقوى فاختار ومن جملة المفردات هذه الاسماء واعربوها بهذا الاقوى ليثبت في المفردات الاعراب  
بالحركات التي هي الاصل في الاعراب بالحروف التي هي اقوى منها مع كونها فرفعها وفضلوها على المشي والجموع باستيفائها للحروف  
الثنية كل في موضع وكل واحد من المشي والجموع لم يستوفها الا كان كل حرف منهما في موضع اما اختاروا هذه الاسماء بخلاف غير  
المشني استلزام كل واحد منها اذا اخرى كالاشخ والاشخ والاب للابن خصوصا ذلك بخلاف الاضافة لظهور ذلك للازم تنقوى المشايخ خصوصا  
هذه الاسماء من بين الاسماء المفردة المشابهة للشي لان لام بعضها عين اخرى حرف على تصليح ان يقوم مقام الحركات فاستراحوا كلف  
اجتلاب حروفها جنبه مع ان اللام في رتبة منها كما انها تجلو للاعراب فقط لكونها معدومة قبل شيئا من سنجها من ذن كالحركات المتغيرة  
للاعراب كذا الواو في قوله لانها كانت مبدلة منها الميم في الافراد فليزاد في اصلها الا للاعراب واما في نحو حرف ليرى لمرحفة لعلها واما  
نحو ابن واسم فرفة الوصل فيه بدل من اللام بدل معانيها اباها في النسب نحو ابني بنوي وكان لانها ليست حرف علو والحرف  
المقصود جعله كالحركات من هذه الاسماء وادناختاروها لكونها الواو التي هي فيها اصل الرفع الذي هو سبق الاعراب من ثم يجعلوا  
منها نحو يدوم الالام به ثم يقول جعلوا الواو في الجرو والفا في التصيب لكون الالف اعراضا مثل الفتح والياء مثل الكسر انفتاح فاجعلها و  
وانكساره وجعلت ساكنة للتحقيق في تعريب بالحروف التي هي ثقيل من الحركات وبما سب الحركات التي قامت مقامها لان الحركات ايضا  
حروف المدة ساكنة وجعل ما قبلها من الحركات من جنسها للتحقيق للتبني لان رتبة منها على ان ما قبل لام الكلمة كان حرف اعراب  
واما في الباقين فطر اللباني معنى حولا بود وجدل واخوه او ابنة وبالجملة فالتم ذبح المرأة والهنر الشئ لشكر الذي سبه يعني ذكر  
من العوق والفعال القبيح او خبر ذلك والثاني من الثلثة الاقسام التي اعربها بالحروف ما رفعه الف ونصبه وجره ياء وهو المشي  
حل عليه ويعني المشي كل اسم كان له مفرد ثم الحق باخوه الف نون ليدل على ان معه مثله من جنسه على ما يجيء في باب المشي فلم يكن كذا  
على هذا دخلا في المشي اذ لم يثبت كل في المفرد واما قوله في كلت رجليهما سلامي فانه قاله لالف محذوفة للضرورة كما يجيء  
وكذا اثنتان اذ لم يثبت للمفرد اثنتان لكن كلا ليس بمشي ولا وضعه وضع المشي لان الفع كالف عصي بخلاف اثنتان فان ليس بمشي كما  
ذكرنا لكن وضعه وضع المشي اذ هو كقولك لسان ولسان محذوف اللام مثلها لان من المشي وكان عليه ان يذكر ايضا مذكروا ان  
ان لم يستعمل مفردة فان زعم انه ثابت في التمدد اذ كان مذكروا ان مذكروا ان لم يمكن مثل ذلك في ثنائيات فكان عليه ان يذكر  
وذلك لان معنى شئ لو استعمل طرف الحمل واليسن في العطف الواحد معنى المشي كما لو كان يقال للمفرد اثنتان اثنتان ليس في المفرد  
معنى المشي فالثنائيات طرفي الحمل المشي المشي في مجموع الحمل لان كل واحد من طرفيه وكان عليه ايضا ان يذكر ههنا ههنا اللذان  
ونحوها لان ظاهره ههنا كما ذكر في شرح المفصل انها صيغ موضوعة للمشي غير صيغة على الواو احد وقال ويدل عليه جواز  
تشديد نون ههنا وانهم لم يتطوذا بان والذبان فخذوان والذبان عنده في المشي ينبغي ان يكون مثل عشرون في الجمع كلها  
صيغ موضوعة وان ثبت في الظاهر انها بهم من مفرداتها واما اعرب المشي وجمع المذكور سالم بالحروف لان الحركات استوفتها الاحا  
مع ان في اخرها ما يصلح لان يكون اعرابا من حروف المد ومن ثم اعربها لكسر جميع الموثقات انما بالحركات واما اعربها هذا الاعراب  
المعنى لان الالف كان جلب قبل الاعراب في المشي علامة للتثنية وكذا الواو في الجمع علامة للجمع لمناسبة الالف تحفة لقله  
عدد المشي والواو بثقله لكثرة عدد الجمع وهذا حكم مطرد في جميع المشي والجموع فحوض باوضر بوا وانما وانما  
وهما وهما وكما وكما ثم ارادوا اعربها فان المشي والجموع مقدم لا محالة على اعربها فجعل بينهما ما يصلح لان يكون اعرابا  
واسبق الاعراب لرفع الالف لان الاعراب كان ذكرنا فجعلوا الف للمشي ووا للجمع علاصتي لرفع بينهما ولم يبق من حروف اللين  
وهي التي اولى بالقيام مقام الحركات الا الياء للحروف والنصب المشي والجموع والحروف بها فقبلت الف للمشي ووا للجمع للحرف

\*

بأنه فلم يبق للضبط حرف فاتبع الجرح ون الرفع لكونها علامتي لفضلات نظا لرفع وتر كفتح ما قبل البناء في المشي بقاء على  
الحركة السابقة وتبيل اعراب المشي مع عدم استنقاعها واما الضمة قبل باء الجمع فقلب كسر الاستنقاع قبل البناء الساكنة لولا بقية  
والتبليغ لرفع بغيره وبتلا في السعي لوقلت البناء الضمة ما قبلها وواو مع ان تغيير الحركة اولى من تغيير الحرف فان رفع التباس المشي  
بالمشي بسبب كسر ما قبل باء الجمع ان حذف نونها بالاضافة وكسر النون في المشي لكونه تنويناً ساكناً في الاصل والاصول في  
تحريكها لساكن اذا اضطر اليه ن بكسر ما يعني في التصريف وفتح في الجمع للفرق فحصل الاعتدال في المشي بخفة الالف وثقل الكسرة  
وفي الجمع بثقل الواو وخفة الفتحة واما البناء فهما ظاوية للاعراب كما ذكرنا وقال سيبويه حرف في المشي والمجموع حرف  
اعراب فقال بعض اصحاب الحركات مقدرة عليها قياساً على مذاهب في الاسماء الستة في المشي والمجموع اذن معربان بالتحركات  
كالقصور وفهم الاعراب من هذه الحروف بضعف هذا القول وقال ابو علي الاعراب غير مقدرة عند سيبويه على الحروف لان النون  
عند عوض من الحركة والتنوين قال واما البدل من الحركة مع كون انقلاب الحروف والاعلى المعولة لان انقلاب معنى لا لفظ ففصلت  
اللفظي بقول بائع شبي يعرفان هذه الحروف كانت في الاصل حرف في الاعراب معنى لم لا يحرف كما اخترنا ان يجعلها هو علامة المشي  
والمجموع قبل كونه حرف في الاعراب علامة الاعراب ايضا فيكون علامة المشي والمجموع وعلامة الاعراب معا اذ لا تنافي بينهما ثم يقول  
الدال على المعنى هو الالف والواو والياء وهي لفظية فان قبل كيف يكون معرباً بل هو حرف فلما ذاك انما يلزم اذا اعراباً بالحركات  
لانها لا بد لها من الحروف فاما اذا ابدل الاعراب بالحروف فان الحرف لا يحتاج الى حرف اخر يقوم به وقال الاخفش الما في والجر  
انها لا بد لها من الاعراب وقال الكوفيين هي الالف ومعها العولين سواء فان اراء واليهان بدت من اول الامر للاعراب فبقية نظر في  
ان يصاغ المشي والمجموع او لا ثم يعرفان اراء وانهم جعلوا علامتي المشي والمجموع دلالة الاعراب فلذلك ما اخترناه وقال الجرحي هي  
حروف في الاعراب وانقلابها علامة الاعراب فغلبت عليه بكونها في الرفع معربين بحركة مقدرة اذ لا انقلاب لم يحصل بعد كما ذكرنا  
عنى مذاهب في الاسماء الستة وقال بعضهم الاعراب بالحركات مقدرة في الالف والواو والياء والحروف دلالة الاعراب هذا  
قريب من قول الكوفيين في الاسماء الستة والكلام عليه ما مر هنا فان قبل علامة الاعراب لا يكون لا بعد تمام الكلمة وانتم اخترتم في  
الاسماء الستة في المشي والمجموع مصولها قبل تمام حروفها فاجواب ذلك ان الاعراب لفظية ان يكون بعد صوغها وحصولها بكمال حروفها  
وغيرها لما تقدم من ان الاعراب دال على صفات الكلمة فيكون بعد ثبوته فان كان الحركات فلا بد ان يكون على حرفها الاخر وعلى الحرف  
بعد الحرف كما مر فيكون الحركة بعد جميع حروف الكلمة واما ان كان بالحروف فالتى هي من نسخ الكلمة فلا بد ان يكون الحرف اخر حروفها ويكون  
الاعراب بها ايضا بعد ثبوت جميع حروف الكلمة لانها تجعل اعراباً بعد ثبوت حروفها اخر حروفها لانه اول المشي والمجموع فالله  
يقوى من ان الكوفيين في الواو احد في معنى كونه دلالة على تمام الكلمة وانها غير مضافة لكن الفرق بينهما ان التنوين مع افادتها هذا المعنى  
على حتمه اقسام كما مر بخلاف النون فانه لا يشوبها من تلك المعاني شئ وانما يسقط التنوين للبناء في نحو بان يدوم مع الالف التعريف لاستقرار  
اجتماع حروف التعريف مع حرف يكون في بعض المواضع علامة للتكثير لا بسقط النون معها لانها لا يكون للتكثير كما يسقط التنوين  
البناء في نحو بان يدوم ولا رجل بخلاف النون في نحو بان يدوم ولا سلبين ولا سلبين لانها ليست للتمكين والتنوين وكذا يسقط التنوين  
ونحو جرائق الوقف بخلاف النون لانها تكثر في الوقف وان كان الحرف الاخر ساكناً فان كان ذلك بعد حركة الاعراب هو  
التنوين فقط حذف بعد الضم والكسر قبلت لما بعد الفتح لانها حرف معرضة للفتح بعد زومها للكلمة وضعفها بالسكون والوقف على التخفيف  
والحذف فحذفت بعد الفتح قبلها الساكنة الالف حذفت بعد الضم للكسر لثقل الواو وانها حرف علة ما يعني في التصريف المناسبة  
بينها وان كان ساكن حرفاً اخر من جوهر الكلمة فان كان حرفاً صحيحاً نونياً فهو من كسرت بجائها وكذا ان كانت لفظاً نحو لقيت جلي وبجئتي انك  
واو او باء نحو لقيت جلي بمرحبة بدعوها لولا ان كانت جاز الحذف كما يعني في باب الوقف وقال سيبويه النون في الاصل عوض من حركة الواو احد تنوين معالان  
حروف لمد عند حروف اعراب مستعملت الحركة تنوي بالنون عوضاً من الحركة والتنوين للذين كان المفرد يستعملها في الحركة وان كانت مقدرة على  
الحرف عند بعض اصحاب الكلام نظراً كانت كالمدم ثم اذ رج جانباً الحركة مع اللام او جعل عوضاً منها ثبتت معها ثبات الحركة وجانب التنوين  
مع الاضافة حذف معها حذف التنوين فهي في نحو جازتي وجلان بانتي عوض منها وهو الاصل في الرجلان عوض من الحركة فقط  
وتبيل جلان يد من التنوين فقط وفي جلان وقلبت عوضاً منها ولا مر بعد هاء في نحو بان يدان ولا رجلين عوض من حركة  
البناء فقط وفيما قال بعد لان حرف لعل الدال على ما دللت عليه الحركة مغنيتها من التعويض من الحركة وقال بعض  
الكوفيين ان تنوين حركت للسالكين فقوت بالحركة وهو ما اخترنا ان اراء وانه كالتنوين في معنى كونه علامة التمام  
ولا في المعاني الخمسة وبطل هو بدل من الحركة وحدها وهو ضعيف لحدتها في الاضافة وقال لفظه هو للفرق بين المقادير  
الموقوف عليه بالالف والمشى المرفوع وثبوته مع اللام بضعفه وكذا مع البناء وواو الجمع وقبل هو بدل من تنوين في  
المشي ومن اكثر في المجموع بناء على ان المشي كان في الاصل مفرداً مكرراً مرتين والجمع مفرداً مكرراً اكثر منهما ودون تصحيحه

\*

سج الخراف

Handwritten notes at the top of the page, including the number '7' and various scribbles.

Main body of handwritten text in Arabic script, discussing linguistic concepts like 'سج الخراف' and 'سج الغنم'.

Vertical handwritten notes on the left margin, providing additional commentary or examples.

Handwritten notes at the bottom of the page, possibly a summary or further examples.



# في المعرب

الألف مع بقاها الفاء والثاني باب غلامى يعنى كل مفرد اضراؤه عن نحو غلاماى وسلمى مضانا الى باب المتكلم فانه ينعقد  
 الاعراب للفظ فيه مطلقا ايضا لان اعراب المضاف متأخر عن اضافته وذلك لان الاسم انما يستحق الاعراب بعد تركيبه  
 مع عامله كما نرى في قولك جاء غلام زيد مثلاله يستحق المضاف الاعراب الا بعد كونه مستندا اليه اى كونه عند الكلام  
 اذ هو المفضى لرفع الاسماء ويكون مستندا اليه مسبوق ببنو أو لا فى نفسه والمستندا اليه المجرى في مثلنا ليس بطلق الغلام بل الغلام  
 المنصف بصفة الاضافة الى زيد فالاعراب مسبوق بالاضافة لا قبل الاضافة ثم كون المضاف عمدا او فضلا ثم الاعراب فنقول  
 انهم لما اضافوا الاسم المفرد الى باب المتكلم التزموا ان يكون حركته ما قبل الباء كسرت لئلا يفتقر لثبوتها فلو كان كذلك وجدوا  
 محل الاعراب مشتغلا بحركة لازمة واحتمال الحرف كحركاتين متماثلتين كانا او متماثلتين مستحبا لثبوتها واما المستقل اعرابه  
 فثبوتها يستعمل في احد هاتين وجزا في الآخر فاما في الاول اسم المنفصل الى الذى هو علمه به فلو كان كسرت فاستعمل القم والكسر  
 على الباء المكسور ما قبلها وذلك محسوس لضعف الباء ونقل الحركات مع تحرك ما قبلها بحركة مقبلة فان سكن ما قبلها وما قبل الواو  
 لم يستعمل الحركتان عليهما نحو طوى دلوك وكرسى ومغزق واما الفتحة فلحقتها الاستغناء عن الباء مع كسرها ما قبلها نحو ثابت الفاضل  
 ويعنى هذا النوع منفصلا لانه يفتقر حركتين ويبنى نحو الفتحة العوضه مقصودا لكونه ضدا لمدودا وكونه ممنوعا عن طوائف الحركات  
 الفصحى المنع والاولى لانه لا يبنى نحو غلامى مقصورا وان كان ممنوعا من الحركات الاعرابية ايضا هذا مع انه لا يجبل طرايا لافئ  
 ما يضاهى مذهب الفخاء ان نحو غلامى مبنى على ما يبنى والمقصود من الفاعل الاعراب والثاني كل جمع من كسر ساء مضاف الى باب  
 المتكلم فان رفعه وحركه مقدر به وذلك نحو جاني مسلبي الاصل مسلوبى اجتمع الواو والياء مع تمامها حلقى للين واوليها  
 ساكنة مستعذة للادغام فغلبت ثقلها على اخفها اعنى الواو الى الباء فالمد بالادغام والتخفيف وكذا جعل لو كانت الثانية  
 واوا نحو سبند وميت وان كان الفياس في ادغام المنفارين قلبه الا فى الثاني كما يبنى في التصريف فشاء الله نفع وادغم بعد الظلم  
 او يثمل في الاخرى وكسر ما قبل الباء لتمام ما شرعوا فيه من التثنية لكون الصفة فريضة من الطرف واكثر محل التثنية من ثم لم يكسر  
 القم في نحو سبند وميت لانه لم يفسد تخفيفا خرجت فيهم به ولم يكن القم في ثبوتها من الطرف وليست الباء الساكنة المدغم في شاع  
 انصلم ما قبلها كالباة الساكنة غير المدغم فان ذلك لا يجوز فيها لتأجيل في جمع ابيض في فعل من الظلم طوي واما المدغم في  
 المتحركة مكانها مشددة لئلا يفتقر مع المتحركة ككسرت واحد فتوسل كقيام وان كان الاسم الذى قلب واو باء للادغام في الباء على  
 اختلف الاوزان اى ثلاثا ساكن الوسط جوفيا ايضا بقاء القم على حاله فالواو في جمع الوى في ثبوت ان الواو الذى هو علامة التثنية مقدر  
 في جاني مسلبي واما في حالة الجر والتثنية بائية الا انها ادغمت والمدغم ثابت ولعله انما بعد نحو حاء في صالحا القوم  
 وصالحا القوم وثابت صالحا القوم ومررت بصالحا القوم من المدغم حروفه لظهوره في الحدوث لان الكلمتين مستطنان بخلاف  
 نحو مسلبي فان المضاف اليه لكونه سهل متصلا بجزء المضاف واما القم في الاحوال الثلث فقد دخلت في باب علاوى  
 فلهذا لم يزد بالذکر وكان عليه ان يعده في التثنية المستقلة اعرابا الموقوف عليه ونحو جزا بالسكون نحو جاني زيد ومررت بزيدا  
 ان يعده في ضم المعتد اعرابه مطلقا المتكلم في نحو من زيد ومن زيد ومن زيد لكونه معربا مقدر الاعراب وجوبا لا اشتغال  
 محله بحركة الحكاية واعلم ان مذهب الفخاء ان باب علاوى حتى الاضافة الى المبنى يظفرهم المعر كذا ثبت لا شعده من ضم العرب المقدر  
 اعرابه وهو الحق يدل اعراب نحو غلامه وغلامك وغلاماى ومن ابن طمر ان الاضافة الى المبنى مطلقا سبب للبناء بلها  
 شرط كما يبنى في الظرف والبنية فاذ عرفت المبرأ لئلا يعرابه مقدر واما مطلقا اوفى بعض الاحوال دون بعض فابنى من العريا  
 اعرابه نظام وهو قوله واللفظى باعداه **قولى** غير المنصرف ما فيه علان من شاع او واحد منها فقوم مقامها وهي عدل و  
 وثابت ومعرفة وعجدهم جمع تركيب والون رائدة من قبلها الف ووزن فعل وهذا القول بقرين مثلع واحمر وطله ووزن و  
 ابرهم ومساعد ومعدى كرت وعمران واحمد وحكمان لا كسرت ولا تنوين قوله ما فيه علان من شاع اعلم ان قول الفخاء ان  
 التثنية القلا في علته لكذا لا يردون به انه موجب له بل المعنى انه اذا حصل ذلك الشيء يبنى ابن مجاز المتكلم ذلك الحكم  
 لما سبب بين ذلك الشيء وذلك الحكم والحكم في اصطلاح الاصوليين ما توجبها العلة وياه على المعر بقوله وحكم ان لا كسرت  
 ولا تنوين لان سقوط الكسرت والتنوين في غير المنصرف ومقتضى العلة ان يبنى منها ايضا لكل واحد من الفرع في غير المنصر  
 سببا وعلته مجاز لان كل واحد منها جزء العلة لاعلة فامة اذ باضلاع اثنين منها يحصل الحكم فالعلة التامة اذن مجموع العلتين  
 او احدى منها فقوم مقامهما مع شرط كل واحد منها وسعير الشرط انشاء الله نفع ويدخل في الحد الذى كره المنصر  
 غير المنصرف ما دخله الكسرت والتنوين للضرورة وانما سبب كذا المجموع بالالفح التالفة والمجموع الواو والتنوين علما  
 للوثق كسلماته وسلمون وان لم يجدف منهما الكسرت والتنوين ثبوت العلتين في جميع ذلك ففى قوله بعد مجوز  
 صوفه للضرورة او التماس نظر لان الصروف على قوله عبارة عن نغرى الاسم عن السببين المعينين وعن السبب

من الحركات  
 العرابية  
 كسرت  
 الفتح  
 الكسرة  
 الهمزة  
 يفتقر

من الحركات  
 العرابية

الفاعل مقامها وهو في حال الضروفة وفقد النسب غير مجرد عنها فكان الوجه ان يقول وينزل حكم غير المتصرف للضرورة  
 او بالنسبة لان حكم غير المتصرف حكم قد يختلف عن العلة بخلاف حكم العرب اعني اختلاف الآخر باختلاف العوامل لفظا ونطقا  
 فانه لا يختلف عن علة الاعراب وعلى ما حذا الحاجة غير المتصرف اعني قولهم هو مما لا يدخله الكسر والتون للتبيين يجوز ان يقال  
 يجوز صرف للضرورة وكذا على ما حذرت القص يكون مادخله اللام او الاضافة مما فيه علة من الشئ غير متصرف وعند غيره  
 هو متصرف سواء قالوا ان الكسر سبط ثبعا للتون او قالوا ان الكسر والتون سبطا معا وذلك ان اكثرهم قالوا ان الاسم المشابه  
 الفعل حذف لاجل مشابهته اياه علامته بملكته التي هي التون اي علامته اعلمه لان اصل الاسم الاعراب واسم الفعل البناء  
 وجعلوا ترك الصرف عبارة عن حذف التون وقالوا تم تبعه الكسر بعد صيرورة الاسم غير متصرف وتووا هذا القول بان  
 لما لم يكن مع اللام والاضافة تون حتى يحذف لمنع الصرف لم يسقط الكسر فظهر ان سقوطه بتبعه التون لا يفسد  
 فعل قول هؤلاء نحو الاحمر واحمر كمتصرف لان التون لم يوجد في حذف كانه احمر واحمر وان اجتمعوا وقال بعضهم انما مشابهة  
 الفعل حذف الكسر والتون معا لمنع الصرف فحذف الاحمر واحمر كمتصرف لان الكسر والتون لم يوجد  
 ولا احد مما مع اللام والاضافة لمنع الصرف والا فرب الاول اعني ان الكسر سبط ثبعا للتون وذلك انه يهودي طال التون  
 مع التون تابعه مع انه لا حاجة داعية الى عادة الكسر او الوزن يستقيم بالتون وحده فلو كان الكسر حذف ايضا لمنع الصرف  
 كالتون لم يعد بالضرورة اليه اذ مع الضرورة لا يتركب الا في الضرورة والحاجة وانما تبعه الكسر في الحذف لان التون يحذف لا يمنع  
 الصرف ايضا كما في الوقف ومع اللام والاضافة والبناء فاذا زادوا النص من اول الامر على انه لم يسقط الا المشابهة الفعل للاضافة  
 ولا للبناء ولا في آخره فخذوا معه صورة الكسر التي لا يدخل الفعل ولهذا يبنى سون العاد في نحو ضربت ويضربون واما  
 لم يظهر اذ منع الصرف في المشي وجع المذكر السالم مع اجتماع سيبين نحو احمران وسلمون علمين للمؤنث لان التون  
 فيهما ليس للتمكن كما ذكرنا حتى يحذف فبتبعه الكسر ايضا فان التصب فيهما تابع المحرف فلم يتبع الجرا التصب بل وان سمي  
 بهما واء يا اعراب المفرد اي جعل التون منعقب الاعراب وجب منع صرفهما للعلة ان التون المتكسر ولا يتبع فيهما  
 الجرا ثم يقول اصل الاسم الاعراب كما ذكرنا ثم قد يتفق مشابهة للفعل وهي على ثلثة اضرب احد ها وهو افعالها ان  
 يصير معنى الاسم مع الفعل سواء كان في اسماء الافعال فبني الاسم نظر الى اصل الفعل الذي هو البناء ويعطى  
 علة وثابتها هو واسطها ان يوافق من حيث تركيب الحروف والاسئلة ويشابه في شئ من المعنى كاسم الفاعل والمفعول والصفة  
 المشبهة والتقدير في على الافعال التي فيه معناها ولا يبنى الضعف امر الفعل في البناء بطل بعضه وهو المضارع على الاسم  
 في الاعراب فلا يبنى منه الاقوي المشابهة للافعال اي الذي معناه معنى الفعل سواء كاسم الفعل وقائلها وهو اضافة بان لا  
 يشابه لفظا ولا بفتح من معناه معنى الفعل ولكن يشابه بوجه يكونه فرع الاصل كان الافعال فرع للاسماء اعادة واشتقاقا  
 اساسا لا عادة فلا حجاج الفعل في كون كلاما الى الاسم واستغناء الاسم فيه عنه واما الاشتقاق فيجي في باب المصدر فلا يبنى  
 هذه المشابهة لضعفها مع ضعف الفعل في البناء ولا يعطى لها عمل الفعل لان ذلك ينضم من معناه الطالب للفاعل والمفعول وهو  
 خلوصه بل يفرع هذه المشابهة لانه الاعراب فيكون اسما معربا بلا علامته اعراب ثم يتبعه الكسر على قولنا وينزع الكسر والتون  
 معا كما تقدم واما ايجب في هذا الحكم الى كون الاسم فرعا من جهتين ولو يفتح يكون فرعا من جهة واحدة لان المشابهة بالثبوت  
 مشابهة غير ظاهرة ولا فوي اذا الفرعية ليست من خصائص الفعل الظاهر بل يحتاج في اثباتها فيه الى تكلف كما مضى كما  
 اثبات الفرعية الاسما بسبب هذه العلة غير ظاهرة كما يجي فلم يكف واحدا منها الا اذا قامت مقام اثنين فان ذلك اذا شابه  
 الاسم غير المتصرف الفعل عند شابهة الفعل اي لم كان اعطاء الاسم حكم الفعل والى من العكس فاجواب لان الاسم يفتقل  
 على الفعل فياهو من خواص الفعل ولا يترك ذلك لمطلق المناسبة بينهما وذلك كما يصير في اسم الفعل بمعنى الفعل في  
 اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر ومعنى الفعل كما يصير في اسم الفعل بمعنى الفعل وفي اسم الفاعل  
 والمفعول والمصدر والصفة المشبهة فيمعنى الاسم ومعنى الفعل ينطلق الاسماء على الافعال في المعنى تمنع على حكم الفعل بذلك  
 يساهو اسم الفعل وعمله معا على الوافي حسب وهذا مظهر في كل ما يعطى حكما لاجل مشابهته لنوع آخر كما اذا اتفق مشابهة  
 الحرف للفعل ينضم من معناه كان واخراتها وما والا عمل الفعل واذا اتفق مشابهة الاسم للحرف ما حبا حده الى غير ذلك من  
 والمضمرات والقابات وينضم من معناه كاسماء الشرط والاستفهام ونحو ذلك كما يجي في باب المبني بنى الاسم لانه على  
 الحرف فيما يخصها وهي ثابته في مشابهة لاجل بناء الاسم بخلاف مشابهة للافعال وذلك لتمكن الحرف وروسخة البناء  
 دون الفعل واذا شابه الفعل الحرف يلزم ومعنى الانشاء الذي هو بالاصالة للحرف اعطى حكم الحرف في عدم التصرف كما في  
 عوون فعل النيران ان شابه الاسم كالمضارع اعرب كما يجي في باب فظهر ان الاسم قد يشابه الفعل والحرف وكذا الفعل والبناء

وان فيها  
 في الاعراب  
 في الاعراب  
 في الاعراب

علمه  
 علمه



في التفسير ونحو ذلك في التصحيح كصحاى وصحواوات مجمع معدول عن احد هادور عليه ان جمعا لو كان اسما لكان اجمع ايضا كذلك  
 يجمعه اذن على اجمعون شاذ اذا لجمع بالواو والثون لا العلم او الوصف كما يجي في باب الجمع واما السبيل لاخر فيه وفي اجمع معنى الخليل  
 انه تعريف ايضا لان الاصل في جاف القوم اجمعون اجمعهم اى جمعهم وفي ان الكتاب اجمع اى جميعه قبل هو ضعيف لان تعريف  
 الاضافة غير معتبر في منع الصرف ولها ان يقول اجماعه لا يعبئ ذلك مع وجود الضافات له لان حكم منع الصرف لا يستلزم منه كما يجي  
 واما مع حذفه فما المانع من اعتبارها وقال بعضهم فيه تعريف الوضوح كالاتي اى وضع ما قبله للمعارف بلا علامة تعريف فالتوكيد  
 لا يكون الا معرفيا لا ما يجوز ان تكون من نحو قوله فلنصرن البكرة يوما اجمعا فلما كان التوكيد فيه محمدا وانتهى بها على هذا القول  
 شبه العلم به ويرد عليه صياحا ومساء ويكره وضحي وغيره وضوحه معتبر فانه في المعارف بلا علامة مخصوصة بعد العموم كالاتي  
 العالمة نحو التيمم لطمع فيها العدل عن اللام مع شبه العلم به مع ان جميعها منصرف وابطح شبه العلم لم يثبت جمعا بالواو  
 والثون بل المجموع هذا اجمع اما العلم واما الوصف فالنصف فيه وفي اجمع مع العدل الوصف لا يصح ان صار اسما بل بالعلم  
 في باب التوكيد فيما عند كاسود وانه ونحوها وهذا تعريف لكن بقى الكلام في ان اجمع في الاصل من اى الصفات هو من باب اجماع  
 حمله ام من باب لا افضل والفضل لا يجوز ان يكون من باب اجماع لم يجمع على اجمعون وجمعه بالنظر الى اصله فعمله بالنظر الى نقله الى  
 الاسماء بالعلم لا افعال كاسود وادام قال التاني وعبد الحوص من اجمعها فيما بعد عمر لوهبت الا لاصفا فاعلمون لا يجوز  
 فيه لا قبل العلم ولا بعد ها او ايضا افضل فعلا لا يجي في الاغلب لانه لا لون والحلق والآول ان يقال انه في الاصل فعل  
 التفضيل لانه اذا اجمعون وجمع فكان معنى قولنا فلان الكتاب اجمع في الاصل انما جمعنا في فلان من كل شي نفضيل لغو لم يجمع  
 نحو واحد واشهر في المحمود والشهور جعل بمعنى جميعه ونحوه مع معنى التفضيل كما ذكرناه في اخره فانه في اللفظ  
 لو ازم الفعل التفضيل لثالثه اعني اللام والاضافة من كذا ذكرناه في اخره وراجع فيهما العدل والوصف والوزن واخر وجمع  
 فيهما العدل والوصف ويرد على جملة اجمع مراتب الافضل ان موثقه جمعا وحظه حتمى كما جرى في الجواب عند انما انما يجي عنه معنى  
 التفضيل جازان بغير بعض نصارى يفهم عما هو فباسه ولما بقى فيه معنى التفضيل مع ان وفندا فعل صار كاجمرا الذي هو على  
 افعال وهو وصفه فلما جمعوا كجمرا وانما اجاز ذلك ان نقول حسنه وخشنا وعلينا مع ان مذكرنا لها حسن وخش رعال كونهما صفات  
 مكلفنا انما نتم الى الصفه ونان افعال هذا وكان على المعان بذلك كما ذكرنا في العدل المحقق انه غير منصرف في القول المنه  
 وبذلك اسرى بغيره لانه لغيره كاي في الطريف المبينة للقيام الدليل على عدلها وهوان كل لفظ جمل اطلق واريد به فرد  
 من افراده معين فلا يمد فيه من لام العهد سواء صار بالعلمه علماء نحو التيجم والضعف ولا نحو قوله نعضى فرعون الرسول  
 احد من استقره لغيره فثبت عدل محمدا واما محققا واما علمها فتعد في كاي في النظر وفي المبينة قوله او تضد بل قد  
 مضى للتقدم اعلم ان ما هو على وزن فعل من الاشياء على ثلاثة اشياء اسم جنس غير صفه وذلك على ثلاثة اشياء احد ما بالعلمه  
 وجمع ككرب وجمعه هذه كلها منصرفه وان سمي بها اذا كان المسمى معها كذا واما صفة وذلك على ثلاثة اشياء احد ما بالعلمه  
 فاعل غير مخصوصة بالنداء نحو خطم وخطمه وفتح في مبالغة حاطم وخالع فهو كقرون في مبالغة ضارب وثابتها مبالغة فاعل مخصوصة بالنداء  
 نحو يا فسر وفي الكف فهو المذكر كفعال في المؤنث نحو يا ساقى وبالكراع كما يجي في باب الندا وفعل الخنصران بالنداء معدول  
 عند النداء بخلاف نحو خطمه وفتح فاولا لولا يكون معدولين بل كانا كخطم لم يختصا بالتنداء بل ساقا فاما ما بالعلمه في شئ من ال  
 كاسا وخطمه في الاستعمال حاظما ولم يختص بياب دون باب واما لانى في نفضان بعضا لاسم المشرق كذا في معقوع عن بعض  
 في التصريف لئلا على ان النافض معدول ولا عن الشايخ وسيجي لهذا مزيد فاسماء الافعال ولما كان من مدعهم ان جميع انواع  
 افعال مبيبة كانت او ممنوعة من الصرف معدولة وكذا فعل الخنصر بالنداء فمروا عليه انك انما سميت لها فاعل اجز  
 النفاة نحو يا ساقى عالما للعدل والعلمية وكذا فعل عند بنى منهم نحو نزال وفجر وساقى اعلاما وهذا الذي قالوا حتى  
 لو ثبت لهم ان جميعها معدول ولم يثبت وروند خط الضاد كما يجي في اشياء الاصل وثالثه لا تشارك فعل التفضيل  
 ولا عدل فيها الا في اخر وجمع وانباعه كذا ذكرنا ما عا له وهو ان جمع شطين ثبوت فاعل وعدم فعل فاعل العلم به فهو غير  
 منصرف كقتم ويجي لانه ثبت قائم وحاج وعدم ثم ويجي قبل العلمه محكما بكونه معدول ولا فاعل جنسا ونظمتا بعد فعله  
 عن فعل الجنى نقلنا هو علم من جنس اى غير منقول عن شىء وهو معدول وانما حلناه على كونه معدول ولا ولم يجوز ان يكون  
 من جنس غير معدول كجران وسعاد لكثرة كون فعل الجماع مع لشطين غير منصرف واضطر افعال الى نقله الى العدل فيه على  
 ما تقدم لئلا تخزم النفاة المبتدئة فكل فعل علم جامع للشرطين يتحمل كونه في كلامهم منصوبا وغير منصرف فعلمتها  
 ان نقله الى العدل فيه ونسعه الصرف الحيا المشكوك فيه بالاغلب ما ادغفانه وان جمع الشرطين لغيره مع في كلامهم منصوبا  
 فلا نقله الى العدل فيه وان اختلف احدا للشرطين وذلك بان لا يجي له فاعل فعل العلم به ولا فعل فهو منصرف لو جاز

واذا كان من باب اجمع  
 والاصح ان يقال ان  
 في باب الجمع  
 والاصح ان يقال ان  
 واما العلم واما الوصف  
 فانما اجمع مع العدل  
 والوصف لا يصح ان  
 صار اسما بل بالعلم  
 في باب التوكيد  
 فيما عند كاسود  
 وانه ونحوها وهذا  
 تعريف لكن بقى  
 الكلام في ان اجمع  
 في الاصل من اى  
 الصفات هو من باب  
 اجماع حمله ام من  
 باب لا افضل  
 والفضل لا يجوز ان  
 يكون من باب اجماع  
 لم يجمع على اجمعون  
 وجمعه بالنظر الى  
 اصله فعمله بالنظر  
 الى نقله الى الاسماء  
 بالعلم لا افعال  
 كاسود وادام قال  
 التاني وعبد الحوص  
 من اجمعها فيما بعد  
 عمر لوهبت الا لاصفا  
 فاعلمون لا يجوز  
 فيه لا قبل العلم  
 ولا بعد ها او ايضا  
 افضل فعلا لا يجي  
 في الاغلب لانه لا  
 لون والحلق والآول  
 ان يقال انه في الاصل  
 فعل التفضيل لانه  
 اذا اجمعون وجمع  
 فكان معنى قولنا  
 فلان الكتاب اجمع  
 في الاصل انما جمعنا  
 في فلان من كل شي  
 نفضيل لغو لم يجمع  
 نحو واحد واشهر  
 في المحمود والشهور  
 جعل بمعنى جميعه  
 ونحوه مع معنى  
 التفضيل كما ذكرناه  
 في اخره فانه في  
 اللفظ لو ازم الفعل  
 التفضيل لثالثه اعني  
 اللام والاضافة من  
 كذا ذكرناه في اخره  
 وراجع فيهما العدل  
 والوصف والوزن  
 واخر وجمع فيهما  
 العدل والوصف ويرد  
 على جملة اجمع  
 مراتب الافضل ان  
 موثقه جمعا وحظه  
 حتمى كما جرى في  
 الجواب عند انما  
 انما يجي عنه معنى  
 التفضيل جازان  
 بغير بعض نصارى  
 يفهم عما هو فباسه  
 ولما بقى فيه معنى  
 التفضيل مع ان  
 وفندا فعل صار  
 كاجمرا الذي هو على  
 افعال وهو وصفه  
 فلما جمعوا كجمرا  
 وانما اجاز ذلك ان  
 نقول حسنه وخشنا  
 وعلينا مع ان  
 مذكرنا لها حسن  
 وخش رعال كونهما  
 صفات مكلفنا انما  
 نتم الى الصفه  
 ونان افعال هذا  
 وكان على المعان  
 بذلك كما ذكرنا  
 في العدل المحقق  
 انه غير منصرف  
 في القول المنه  
 وبذلك اسرى  
 بغيره لانه لغيره  
 كاي في الطريف  
 المبينة للقيام  
 الدليل على عدلها  
 وهوان كل لفظ  
 جمل اطلق واريد  
 به فرد من افراده  
 معين فلا يمد فيه  
 من لام العهد  
 سواء صار بالعلمه  
 علماء نحو التيجم  
 والضعف ولا نحو  
 قوله نعضى  
 فرعون الرسول  
 احد من استقره  
 لغيره فثبت عدل  
 محمدا واما محققا  
 واما علمها فتعد  
 في كاي في النظر  
 وفي المبينة  
 قوله او تضد بل  
 قد مضى للتقدم  
 اعلم ان ما هو على  
 وزن فعل من  
 الاشياء على  
 ثلاثة اشياء  
 اسم جنس غير  
 صفه وذلك على  
 ثلاثة اشياء  
 احد ما بالعلمه  
 وجمع ككرب  
 وجمعه هذه  
 كلها منصرفه  
 وان سمي بها  
 اذا كان  
 المسمى معها  
 كذا واما صفة  
 وذلك على  
 ثلاثة اشياء  
 احد ما بالعلمه  
 فاعل غير  
 مخصوصة  
 بالنداء  
 نحو خطم  
 وخطمه وفتح  
 في مبالغة  
 حاطم وخالع  
 فهو كقرون في  
 مبالغة  
 ضارب  
 وثابتها  
 مبالغة  
 فاعل  
 مخصوصة  
 بالنداء  
 نحو يا فسر  
 وفي الكف  
 فهو المذكر  
 كفعال في  
 المؤنث  
 نحو يا ساقى  
 وبالكراع  
 كما يجي في  
 باب الندا  
 وفعل الخنصران  
 بالنداء  
 معدول عند  
 النداء  
 بخلاف  
 نحو خطمه  
 وفتح فاولا  
 لولا يكون  
 معدولين بل  
 كانا كخطم  
 لم يختصا  
 بالتنداء بل  
 ساقا فاما ما  
 بالعلمه في  
 شئ من ال  
 كاسا  
 وخطمه في  
 الاستعمال  
 حاظما ولم  
 يختص بياب  
 دون باب  
 واما لانى في  
 نفضان  
 بعضا لاسم  
 المشرق كذا  
 في معقوع  
 عن بعض في  
 التصريف  
 لئلا على  
 ان النافض  
 معدول ولا  
 عن الشايخ  
 وسيجي لهذا  
 مزيد فاسماء  
 الافعال  
 ولما كان من  
 مدعهم ان  
 جميع انواع  
 افعال  
 مبيبة كانت  
 او ممنوعة  
 من الصرف  
 معدولة  
 وكذا فعل  
 الخنصر  
 بالنداء  
 فمروا عليه  
 انك انما  
 سميت لها  
 فاعل اجز  
 النفاة  
 نحو يا ساقى  
 عالما للعدل  
 والعلمية  
 وكذا فعل  
 عند بنى  
 منهم  
 نحو نزال  
 وفجر  
 وساقى  
 اعلاما  
 وهذا الذي  
 قالوا حتى لو  
 ثبت لهم ان  
 جميعها  
 معدول ولم  
 يثبت وروند  
 خط الضاد  
 كما يجي في  
 اشياء الاصل  
 وثالثه لا  
 تشارك فعل  
 التفضيل ولا  
 عدل فيها  
 الا في اخر  
 وجمع وانباعه  
 كذا ذكرنا  
 ما عا له  
 وهو ان جمع  
 شطين ثبوت  
 فاعل وعدم  
 فعل فاعل  
 العلم به  
 فهو غير  
 منصرف كقتم  
 ويجي لانه  
 ثبت قائم  
 وحاج  
 وعدم ثم  
 ويجي قبل  
 العلمه  
 محكما  
 بكونه  
 معدول  
 ولا فاعل  
 جنسا  
 ونظمتا  
 بعد فعله  
 عن فعل  
 الجنى نقلنا  
 هو علم من  
 جنس اى غير  
 منقول عن  
 شىء وهو  
 معدول وانما  
 حلناه على  
 كونه  
 معدول  
 ولا ولم  
 يجوز ان  
 يكون من  
 جنس غير  
 معدول  
 كجران  
 وسعاد  
 لكثرة  
 كون فعل  
 الجماع  
 مع لشطين  
 غير  
 منصرف  
 واضطر  
 افعال الى  
 نقله الى  
 العدل فيه  
 على ما  
 تقدم لئلا  
 تخزم  
 النفاة  
 المبتدئة  
 فكل فعل  
 علم جامع  
 للشرطين  
 يتحمل  
 كونه في  
 كلامهم  
 منصوبا  
 وغير  
 منصرف  
 فعلمتها ان  
 نقله الى  
 العدل فيه  
 ونسعه  
 الصرف  
 الحيا  
 المشكوك  
 فيه بالاغلب  
 ما ادغفانه  
 وان جمع  
 الشرطين  
 لغيره مع  
 في كلامهم  
 منصوبا  
 فلا نقله  
 الى العدل  
 فيه وان  
 اختلف  
 احدا للشرطين  
 وذلك بان  
 لا يجي له  
 فاعل فعل  
 العلم به  
 ولا فعل  
 فهو منصرف  
 لو جاز

# في المعجب

مثل ذلك في كلامهم ولا يعرف له من الأركان جاء له فاعمل فعل العلمانية مع ثبوت فعل ايضاً فيلها فهو منصرف كحطم وخنق علي بن  
 ليجاز نقله عن فعل جنسان لا يكون معد ولا عن فاعل ولا سيما ان الثقل في الاعلام اكثر واغلب من العدل اما غير ذلك علي بن  
 فكان الواجب علي هذا الاصل من فهمه لان ذلك ما علمنا فاعل فعل العلمانية فعل ايضاً نحو جمع عمره والفرق الشديد لا لا اعشى أبي  
 الظلامه منه التوقل الزفر لكتها الماسعاً غير منصرفين حكماً باهما حال العلمانية غير منقولين عن فعل الجحش بل هما معدة  
 عن فاعل وان اختلف لشرطان كلاهما فلا كلام في كونه منصرفاً ولو انفق مجيئه فان قيل هذا حكم في المرحله التي هو نحو وهب و  
 مكونين ومجرب وجبوا ايضاً انها معدولة عن موهب بكسر الهمزة ومكافؤة ومجرب وحشة فقلت لانها وان كانت خارجة عن القياس  
 الا ان هذه التفسيرات رجوع الى الاصل من وجبه فكانها ليست بمعدولة لاذ العدل خروج عن الاصل وهذا رجوع اليه مما لم يجب  
 ومكونة فقط واما وهبته وان كان قياس معنل القام او اودان يصاغ منه مفعول بكسر العين لكن لا يصلح في مفعول مضوح  
 العين ان يبين منه مفعول الفتح فالعدل الى لكسوة نحو موضع وموئل بحالفة للاصل واما خولف حملاً على الاكثر وذلك  
 لان معنل الفاء الواو على اكثر من باب يفعل بكسر العين والموضع مسيخ على المضارع وقد جرت الكوفون موضع يفتح  
 الضاد على الاصل واما مورق في اسم رجل من بني كلاب فاعلم ان ما ساء على فاعل فمفعول له مفعول اكثر من مفعول كما  
 ساء في القصة يقولون انهم معدولة عن مفعول بالكسر وكذلك موكل علماء واما ثمن من مالك فمفعول الثمن فلما لم يزم لم يصبر  
 في العدل ولو سلمنا لزومه فلنا انه منقول عن جمع شهور في الآزوم جواز صرفه في قوله كان في هذيان امر العدل لم وليس  
 بالعين في نوح ولو طو حتى يقال انه لا يؤثر في التثنية ان ساكن في وسط واما جوفه في القصة لم يفتقر العدل خروج عن الصيغة  
 الاصلية فوزن جبه وجبوا جميعاً فعله قوله وخطام في بني ابي في لغة بني كلاب واما في لغة اصل الجاز فبها ايضاً عدل وفقد  
 عند لقائه لكتها مبنية وكلام في العرمان غير ذلك في صرفه ونقص سباب فطام ما هو على وزن فعال من اعلام الاعيان الموثق  
 وذلك ان فعال على اربعة اسام كما جرت اسم فعل كزال وبنائه ظاهر علم الصار على ابي لقضاء كذا في الفجر وصفه للموثق كسابق  
 بمعنى فاسفه وهذا ايضاً مبنية في النفاق قالوا لا يشابهه باب كزال عدلاً ووزنه في كسوف المشابهة بالوزن لتلازم نحو سحاب  
 وجهام وكلام فانها معرب ففعلها كان زال معدولة عن اشرل ففساق وفخار في التقديم معدولة عن فاسفه والفجر  
 والقسم الرابع علم الاعيان الموثقة فلهذا في المحاذير بين بنائه كلة المشابهة ايضاً كزال وبنائه معدلة وبنيته انما اكثرهم على  
 ان ذوات الراء من هذا القسم مبنية على الكسر للموثق والعدل المعدل كحصار مما قد روا العدل فيهما تخفيفاً للكسر اللازم  
 لسبب لبنائه اذ كسر الراء متصحب للامالة المطلوبة المستحسنة وغير ذلك الراء كطام معرب غير منصرف فللنا ببيت والعلية ولم  
 يحلوا في ترك الصرف ههنا الى التقديم العدل كما اخرج الراء في عمارة لان بعض القاء بعد زونه في من غير ضرورة لانه  
 من باب حضا الذي وجب تقديم العدل فيه لخصا لبناء الذي هو سبب لاماله فقد زونه فيه ايضاً طرأ اللباب القام على ان  
 جميع هذا القسم فيه غير منصرف من ذوات الراء كان اولاً وسبب الكلام على التقديم العدل في مثل في سماء الافعال قوله الوصف  
 شرطه ان يكون في الاصل فلا يضره العلية بل ذلك صرف مرث بسوءه اربع وامتنع اسود وارثم للعبه وادهم للظيد وضعف منع  
 افعى للعبه واجدل للصف واخبل لا نظائر فعمل الكلام شرطه ان يكون في الاصل كذلك صرف مرث بسوءه اربع فلا يضره  
 الغلبة فلذلك منع نحو اسود وارثم وانا الى ان لو يعر ليدل فاطع على ان الوصف العارض غير معدولة منع الصرف واما  
 فولي مرث بسوءه اربع مصروفه فيجوز ان يكون الصرف لعدم شرط وزن الفعل على ما يذكر وهو معدوم بقوله للشاء فانها فيها  
 نظيره لعدم شرط الوصف وليس فطيم ان الثاني اربعة ليست بطاوية على اربع لان اربعة للذكر واربعة للمؤنث والمذكر  
 في الرثيد مثل للمؤنث بخلاف فعل بعمله فان بعمله للمؤنث فانها طارية بشيء وان دفعوا فيه النظر لانهما جازان لا يعدلوا في  
 الاصل في فعل كونه فاعله بعد ما يخرجه عن الاعيان وهو الثالث للمؤنث فكيف بعد بالوزن العارض في اربع مع كونه فعل  
 على حال اخرج فيها عن شرط اعين والوزن وهي نفسا له بالياء فاذا كان الوزن في الحال حاصل فيهما والمخرج عن اعتبار في حقا  
 اخرى فسواء كان تلك الحوال قبل اربعة بل الاول ينبغي ان يكون اضعف لانه عارض غير لازم اذ قد يجوز في اربع الموثق استعمال  
 الاصل على اعنى اربعة للذكر في الثاني اعنى بجلا وزن الفعل اصل لكنه غير لازم لان يقال للمؤنث بعمل بالوزن ان مشاومان  
 في عدم اللزوم واربع من زيد في عصابة ووزن الوزن على فعل قولك فلا يضره الغلبة بمعنى ان يكون اللفظ في اصل الوضع عاملاً  
 في اشياء تم بصيرته في الاستعمال في احد ما اشهر بحيث لا يحتاج لذلك الشيء الى ضربية بخلاف سائر ما كان واقفا عليه  
 كالب عياس فانه كان عاماً يقع على كل واحد من بني عياس ثم صار اشهر في عبدالله فلا يحتاج له الى ضربية بخلاف سائر  
 اخوه وكذا الجمع في الثياب البيت في الكعبة وكذا اسود كان عاماً في كل ما فيه سواد فكذلك استعماله في الكعبة التوداد في  
 لا يحتاج فيها الى ضربية من الموصوف وغيره اذا جعلت به ذلك النوع من الخبث بخلاف سائر التوداد لانه لا يدل لكل منهما اذا

المنقول  
 اكثر العطف  
 او بالانطلاق  
 لانه نحو قول الزبير  
 من الرضا واول  
 المنصرف في  
 ضوفاً فوس  
 الرسول جرت  
 فقلت للماء  
 على الام والاول  
 اولاً فقام كقول  
 يتغير المصنف  
 ارشاد هذا العلم  
 الا ان عطف  
 على غير متبوع  
 تفرع على غير  
 هو عليه ليس  
 صريحاً وعلل  
 في العطف  
 ان يجعل  
 المعلوم عليه  
 متفرعاً على  
 ما تقدم من  
 رد كقول  
 على من العلم  
 لظهور ان  
 الاول  
 لا يشترط  
 بل واسبق  
 الثالث متتابع  
 بالواسطة  
 يكون ذلك  
 ارضح  
 عدم  
 منه والعلو  
 اما قوله وضعف  
 فهو عطف على  
 لا يوجب  
 وبنسب شي  
 ما قبله  
 فبوجه التام  
 فبوجه التام  
 والاشارة في  
 ليست للتام  
 بل للتام  
 لان التام في

منه

منه

منه

فان وقع التام في  
 وقال في  
 في قوله  
 في قوله

فقد

Handwritten marginal notes at the top of the page, including phrases like 'هذا هو...' and 'الوصف...'.

Main body of handwritten text in Arabic script, discussing grammatical concepts related to adjectives and nouns. The text is densely packed and covers most of the page's width.

Vertical handwritten marginal notes on the left side of the page, providing additional commentary or examples related to the main text.

Handwritten marginal notes at the bottom of the page, including phrases like 'هذا هو...' and 'الوصف...'.



بل يجوز لنا ان ناولها بالجمع فيكون مذكرا ولم يبق التانيث الحففي الذي كان في المقام ولا التذكير الحففي في نحو شاء  
ورجال بل ثابتهما باعتبار التاويل بل بالجمع وهو غير لازم كما ذكرنا وانما التهان لا يغلب استعماله في نسبة المذكر به وذلك  
لان اسماء المؤنثة التماعية تكون راع وعناق وشمال وجنوب على اربعة اضرب فسمه عطفية اما ان يثنى ويأى استعمالها  
مذكور ومؤنثة فذا سمي بهما مذكرا بجاز فيها الصروف وشركا وبغلب استعمالها مذكورة فلا يجوز بعد نسبة المذكر فيها الا  
الصرف وبغلب استعمالها مؤنثة فالوجه ترك الصروف ذاتيها مذكرا وجاز الصروف ايضا ولا تسعمل الا مؤنثة فليس فيها  
بعد نسبة المذكر بها الا منع الصروف اما ان عكست الامر اعني سميت المؤنث باسم المذكر جمعيتين كانا اولان كان  
الاسم ثلثا متحركا لا اوسطا كجبل وحسن وازا ثا على الثالثه كجعفر فلا كلام في منع صرفهما لظهور امر التانيث بالظن ان  
مع ساد مسد التاء وان كان ثلثا ساكن الا اوسطا كزيد ويجزي سمي بمثلها امرأه فالتحليل وسبويه وابوعرو وبمغونه الصروف  
مخففة كاه وجوز لظهور امر التانيث بانظر ان ابوزيد وعبدو الخ فبمغونه مثل هذ في جوانا الامرين وبرجوني معرفه على حرف  
نظرا الى صلته قوله وشروط تختم ناشر اى ثابته المعنوي والمراد به ثابته ما التاقية مفردة سواء كان حقيقيا لا يثبنا ولا كعربي  
قوله زيادة على الثالثه او متحرك الا اوسطا او العجمي اى ذاتي سمي بالثبوت وذلك لما ذكرنا ان الحروف ثابته على الثالثه بقوم مقاد  
التاء ومتحرك الا اوسط بقوم مقام ذلك الساد مسد التاء واما العجمي فاتها وان لم يسد مسد التاء ولا مسد الساد المذكور  
وليسكت ايضا سبب في الثالثه ساكن الا اوسط كاجح لكتنها مقبولة للتانيث الضعيف فالثبوت يكون علامته مفردة  
بلا تانيث فاضعف من قبلة لامن قبل العلية فهو المخارج الى التثنية والعلية قلنا قال وشروط تختم ناشر اى ثابته التانيث  
المعنوي قوله فهذا يجوز صروفه مخلوه من جميع شرائط التخم الثلث وينبت لمنع للزيادة وسلف لثرك الا اوسط وماء وجوز  
قوله فان سمي به مذكرا اى بالمؤنث المقدمه ثابته فشرطه الزيادة اى الزيادة على الثالثه ولا يفسد متحرك الا اوسط ولا العجمي لصعف  
امر التانيث في الاصل بسبب تقدم علامته في ثابته التذكري انظري في الوجود العلم في ذلك الامر الضعيف اذ اسد مسد  
علامته حرف ولا يطاومه الحركه الغائمه الا مقام الساد فيكون ماء وجوز اذن كوجه ولو لا ان الجمع علم المذكر فلا يكون  
تاء مفردة وسببي ان العجمي لا ثابته في الثالثه الساكن الا اوسط بالنسبة بل ثابته في السطرية بعد ثبوت سبين وثابته  
فقدم وجوز منصرفان لعدم الحرف التانيث وعرب تمنع لان الباء قائم مقام تاء التانيث واما اسماء الضيايل والبلا فان كان  
فيها مع العلية سبب ظاهر بشرطه فلا كلام في منع صرفها كما هله وتعلمك بغداد وخراسان ونحو ذلك وان لو يكن فالأصل  
بنها الاستغناء فان وجد ثم سلكت في صرفها او في صرفها طرفه واحد فلا تخلف فيهم كصرفهم ثابته ومعدا وحبينا ودانفا  
وشركه صرفهم سدوس مختلف وهو عتيان فالصروف في الضيايل بناو بل الا بان كان في الاصل كتحذف او الضيعة وفيها ما كو  
بناو بل البضعة والبلدة ونحوهما وان جردوا حرفها ومزل حرفها كانه مؤدود واسطه وفرض في جوازها ايضا على التاويل المذكور  
وان جعلت كعبته استعمالها فلذلك الوجهان هذا ونحو جعلوا الوب مثالا للضيلة فنعموه الصروف قال وهم ضرب من الأكرمون  
اذ التهمه التاويل او عان في الضيفه وواو بصفونه يلبث تخوميم يلبث فروف نيلث عباين وكذا قد باؤنون اسم الامم والحيض فوف  
باين نحو ما هله بن اعص ويا هله امرة وقد بوثت ما اسند الى اسم الابع مع صرفه بناو بل تحذف مصانف مؤنث نحو جانبي  
فربش مصروف اى ولاذ فربش قال الله ثم كذبت ثمود المرسلين بصروف ثمود على ما شرحت فيعتبر المضاف المحذوف كقبي  
قوله نفع وكمن فربها هلكها فاجاءها ما سانيا نا اومر فائلون ومنه قوله نفع كذبت ثمود المرسلين بصروف ثمود على ما شرحت  
ويجوز ان يكون صرف مثله لتاويله بالجمع تانيث المسند لتاويله بالضيلة فهو ماو بل بالمذكرة والمؤنث باعتبار شبيهين  
الاسناد والصروف ولا منع فيه واما نحو قولهم فربث هو اذ جعلنا اسم النبي على حذف المضاد اى سورة هود  
فالصروف وان جعلنا اسم السورة فنزلنا الصروف لانه كاه وجوز واما اسماء الكلم المنبته في الاصل نحو ان يصب ثم رفع  
وضوب فعلم ما حرف الاكثر الحكاية وان اعربها فلك الصروف بناو بل للفظ وشركه بناو بل الكل واللفظ ويحكي سسط القول  
فيها وفي اسماء حروف التثنية اذا سميت بها السور او غيرها في بابي الاعلام انشاء الله قوله المعرفة شرطها ان تكون علية  
ذلك لان المعارف خمس المصطلت والمبهمات ولها مبدئان فلا مدخل لها في غير المنصرف وهو مغرب واما ما ذكره في الاصل  
فلا يمكن فيها منع الصروف عند من قال بحذف المنصرف ما حذف منه الثوبين والكسر بيعا للثوبين واذ لم يدخلهما الثوبين  
اي حذف فكيف يسمعه الكسري كذا عند من قال هو ما حذف منه الكسر والثوبين معا واما عند المنصر فيمكن منع صرفها  
لانه قال هو ما فيه علنان او واحد فيسمة مفاهما لكن لا يظفر فيها عند من منع الصروف وهو ان لا كسر ولا ثوبين  
لمشابهة الفعل فلم يبق من جملة المعارف الا العلم واما اعتبار التحليل في اجمع واخوانه فربق الاضافه في منع الصروف  
لسقوط المضاف اليه منها وضرر المضاف للحوال الثوبين فبظهور اثر منع الصروف قوله العجمي شرطها ان تكون علية

هذا ما وول  
ولا كذا في  
وقد كان في  
هذا ما وول  
ولا كذا في  
وقد كان في  
هذا ما وول  
ولا كذا في  
وقد كان في  
هذا ما وول  
ولا كذا في  
وقد كان في  
هذا ما وول  
ولا كذا في  
وقد كان في  
هذا ما وول  
ولا كذا في  
وقد كان في  
هذا ما وول  
ولا كذا في  
وقد كان في  
هذا ما وول  
ولا كذا في  
وقد كان في

للمعجمين

بالحرف



في المعربات

في العجمة وتحويل الاوسط او زيادته على الثلثة فتخرج مصروف وستنبروا راجع متبع فوك عليه في العجمة اي كون الاسم علميا  
 في اللغة العجمة اي يكون قبل استعارة العرب له علما بل غير هذا الشرط بل لا الواجب ان لا يستعمل في كلام العرب اذ لا الا  
 مع العلمانية سواء كان قبل استعارة له من اجتمع له افعال ولا كالمثلون فانه الجهد بل ان التزم معنى نافع راوية  
 عيسى محمود فرائضه واما الشرط استعمال العرب له اولا مع العلمانية لان العجمة في الاصحى يفرض ان لا يعترف فيه مصروف  
 كلام العرب ووقوعه في كلامهم يقضى ان ينصرف فيه فنصرف كلامهم فاذا وقع اولا فيه مع العلمانية وهو من اجل اللام والاضا  
 فاستمعنا معها جازان منفتح معها ما بعباقرها ايضا اعني للتون وعابته نحو العجم حين امكنت فبلغ الكسر للتون على ما هو عادته  
 وبقي الاسم بعد ذلك فبالا لتصرفات كلامهم على ما يقضى وقوعه في لمانقران الطاري بزبل حكم المطر عليه فيقبل  
 الاعراب واما النسبة وبقاء الضمير ويخفف ما يستعمل في بعض الحروف وقلب بعضها نحو جرجان واذر يجان في كركمان واذ  
 بايكان ويخوذ ذلك واما اذا لم يقع الاصحى في كلام العرب فلا مع العلمانية قبل اللام والاضافة اذ لا مانع فيقبل للتون ايضا  
 مع التجر مع ساير التصرفات كاللجاء والفرد والبرق والبرج فبصير الكلمة العربية فان جعل بعد ذلك علما كان جعلك  
 الكلمة العربية علما فنظرا ان كان فيه مع العلمانية سبب آخر غير العجمة منع الصرف كتر جبر ويقم ففهمها الوزن وكذا آخر محققا  
 وان لم يكن حرف كالجاء علما فحق العجمة على ما قال المصطلحان معا واجب العلمانية في العجمة مع احد الشرطين البيانيين وهذا  
 اما الزيادة او تحويل الاوسط وعند سبويه واكثر النحاة تحويلا لا وسطا لانها في العجمة فتقولك عندهم متصرف متخما  
 كوج ولو طم يفرون الشطين المعنيين كون الاصحى علما في اقل استعمال العرب له واكثر زيادة على الثلثة وهو اولى وذلك ان  
 تحزنا الاوسط في المؤنث نحو سفلرهما اثر لهما م مقام السادم معلما فالتائب واما العجمة فلا علامة لها حتى يستمد منها  
 شيء بل الاصحى يحكي كونه ثلثا ساكن وسطه او تحريك يشابه كلام العرب وبصير كانه خارج عن وضع كلام العجم لان اكثر كلامهم  
 على الطول ولا يراعون الاوزان الخفيفة بخلاف كلام العرب والترخيصي يتجاوز عما ذهب اليه المصطلحان جعل الاصحى اذا  
 كان ثلثا ساكن الوسط جازا صرفة وزرك صرفة مع جميع الصفوف فقد جوز فابشر العجمة مع نسكون الوسط ايضا فليكن في  
 مع تحريكه ولبشر شي لا تله فيهم نحو لو طم غير مصروف في شيء من الكلام والقياس للمذكور ايضا يمنعها والذي غره تخم منع ما  
 وجود ولو لا العجمة لكان مثل هند ودعد يجوز صرفة وزرك صرفة ودهل عن ان ثابته التي على صفة من اقلها شرطا كالزيادة  
 على الثلثة في الثابت المذوي واما ما يكون سببا كالعذر في ثلث والعجمة في ماء وجور من القسم الاقل ذلك كانت سببا في الثلثة  
 انما ان الاوسط لا يسمع نحو لو طم غير مصروف في كلام فصيح وغير فصيح وبيد ان تقدم علم وجوب صرف نحو لو طم وجوز منع نحو هند  
 مع ان كل واحد منهما ثلثي ساكن الاوسط وذلك ان خفة الاصل كخفة العرب وايضا قلة الثابت له معنى يتوفى في الاصل ولا علما  
 لها مقدرة تظهر في بعض التصرفات وهو الضمير بخلاف العجمة فانه لا معنى لها يتوفى بل معنا امر على وهو ان الكلمة ليست  
 من اوضاع العرب ولا علامتها مقدرة فالثابت ثلثي فوي منها قوله وشركه هو حصن باران ويجوز ان يقال ان امتناعه من الصفوف  
 لا اجل اولى بله باليقظة والقلمة الا ان يقول انه لا يستعمل الا مذكرا فلا يرجع اليه الا ضمير المذكور لكن ذلك مما لم يثبت فالثابت  
 الضمير لملك لا تاسم اي نوح فولد الخمج شرط صبغة منه هي الجوع بغير هاء كساجد ومصاير واما نحو فرائضه فنصرف وخصا  
 علما للضيم غير مصروف لانه متناول عن الجمع وسر بل اذ لم يصرف وهو الاكثر فقد قبل العجمة عمل على وازنه وقبل على جمع كلمة  
 فقد بلوا اذ اذ عرف فلا امثال ونحو جاور وصاير كفاض فولد صبغة منه هي الجوع اي وذن غايه جوع التكسير لانه يجمع الاسم  
 جمع التكرير فجمع فلذا وصل الى هذا الوزن امتنع جمعه جمع التكسير كجمع كلب على اكله جمع اكله على اكله وجمع نعم على  
 انعام وجمع انعام على انعام واما فينا بغايه جوع التكسير لانه لا يمنع جمعه جمع التامة وان لم يكن فينا ساقط اعلم اي  
 في التصريف في باب الجمع نحو قوله انك صواحيب يوسف وقوله جذب الضاردين بالكد ورد قوله واذ الرجال راويين راينهم  
 خضع الرقاب فواكس ايضا وكادكر ابو علي في العجمة وصنابط هذه القبيحان يكون ايضا مفتوحا فالتاها القابعد فاحرفان  
 ادعها احدهما في الاخوان كساجد ورويت وثلاثة ساكن الوسط فلوات هذه الصبغة له قول الجمع كانه في نحو جمع وحسا  
 مع الكل واحد منهما الجمعية والصفة واما الشرط في هذه الصبغة ان يكون بغير هاء لخصرا عن نحو مملكة لان التاء في  
 اللفظ من وزن الفتح نحو كراهية وعلانية وطولانية فيكسر من فوه جمعيته فلا يفهم مقام سببين ولا سقا على هذا من  
 فان فيها مقامها لكونه لا نظير له في الاحاد كادكرنا قبل ولا يلزم منع فان ورياع وخراب وان حصلت فيها صبغة منه هي الجوع  
 لان هذه الصبغة شرط السبب المؤثر وهو الشرط مع الشرط فولد وخصا علما للضيم غير مصروف فولد علما حال من الضمير  
 الذي في غير مصروف ولا ينصرف في حال كونه علما ايضا يعني اذا كان جمع حضا فلا يحث في منع صرفه ولكن الاشكال في منع  
 صرفه حال كون علما للضيم والضمير لا يطلو الا على الانثى والذكر صبا عن ذلك لانه لا يبيح اذن فيه معنى الجمع اذ يقع

منه العجمة والظن والاعراب  
 في اللغة العجمة اي يكون قبل استعارة العرب له علما بل غير هذا الشرط بل لا الواجب ان لا يستعمل في كلام العرب اذ لا الا  
 مع العلمانية سواء كان قبل استعارة له من اجتمع له افعال ولا كالمثلون فانه الجهد بل ان التزم معنى نافع راوية  
 عيسى محمود فرائضه واما الشرط استعمال العرب له اولا مع العلمانية لان العجمة في الاصحى يفرض ان لا يعترف فيه مصروف  
 كلام العرب ووقوعه في كلامهم يقضى ان ينصرف فيه فنصرف كلامهم فاذا وقع اولا فيه مع العلمانية وهو من اجل اللام والاضا  
 فاستمعنا معها جازان منفتح معها ما بعباقرها ايضا اعني للتون وعابته نحو العجم حين امكنت فبلغ الكسر للتون على ما هو عادته  
 وبقي الاسم بعد ذلك فبالا لتصرفات كلامهم على ما يقضى وقوعه في لمانقران الطاري بزبل حكم المطر عليه فيقبل  
 الاعراب واما النسبة وبقاء الضمير ويخفف ما يستعمل في بعض الحروف وقلب بعضها نحو جرجان واذر يجان في كركمان واذ  
 بايكان ويخوذ ذلك واما اذا لم يقع الاصحى في كلام العرب فلا مع العلمانية قبل اللام والاضافة اذ لا مانع فيقبل للتون ايضا  
 مع التجر مع ساير التصرفات كاللجاء والفرد والبرق والبرج فبصير الكلمة العربية فان جعل بعد ذلك علما كان جعلك  
 الكلمة العربية علما فنظرا ان كان فيه مع العلمانية سبب آخر غير العجمة منع الصرف كتر جبر ويقم ففهمها الوزن وكذا آخر محققا  
 وان لم يكن حرف كالجاء علما فحق العجمة على ما قال المصطلحان معا واجب العلمانية في العجمة مع احد الشرطين البيانيين وهذا  
 اما الزيادة او تحويل الاوسط وعند سبويه واكثر النحاة تحويلا لا وسطا لانها في العجمة فتقولك عندهم متصرف متخما  
 كوج ولو طم يفرون الشطين المعنيين كون الاصحى علما في اقل استعمال العرب له واكثر زيادة على الثلثة وهو اولى وذلك ان  
 تحزنا الاوسط في المؤنث نحو سفلرهما اثر لهما م مقام السادم معلما فالتائب واما العجمة فلا علامة لها حتى يستمد منها  
 شيء بل الاصحى يحكي كونه ثلثا ساكن وسطه او تحريك يشابه كلام العرب وبصير كانه خارج عن وضع كلام العجم لان اكثر كلامهم  
 على الطول ولا يراعون الاوزان الخفيفة بخلاف كلام العرب والترخيصي يتجاوز عما ذهب اليه المصطلحان جعل الاصحى اذا  
 كان ثلثا ساكن الوسط جازا صرفة وزرك صرفة مع جميع الصفوف فقد جوز فابشر العجمة مع نسكون الوسط ايضا فليكن في  
 مع تحريكه ولبشر شي لا تله فيهم نحو لو طم غير مصروف في شيء من الكلام والقياس للمذكور ايضا يمنعها والذي غره تخم منع ما  
 وجود ولو لا العجمة لكان مثل هند ودعد يجوز صرفة وزرك صرفة ودهل عن ان ثابته التي على صفة من اقلها شرطا كالزيادة  
 على الثلثة في الثابت المذوي واما ما يكون سببا كالعذر في ثلث والعجمة في ماء وجور من القسم الاقل ذلك كانت سببا في الثلثة  
 انما ان الاوسط لا يسمع نحو لو طم غير مصروف في كلام فصيح وغير فصيح وبيد ان تقدم علم وجوب صرف نحو لو طم وجوز منع نحو هند  
 مع ان كل واحد منهما ثلثي ساكن الاوسط وذلك ان خفة الاصل كخفة العرب وايضا قلة الثابت له معنى يتوفى في الاصل ولا علما  
 لها مقدرة تظهر في بعض التصرفات وهو الضمير بخلاف العجمة فانه لا معنى لها يتوفى بل معنا امر على وهو ان الكلمة ليست  
 من اوضاع العرب ولا علامتها مقدرة فالثابت ثلثي فوي منها قوله وشركه هو حصن باران ويجوز ان يقال ان امتناعه من الصفوف  
 لا اجل اولى بله باليقظة والقلمة الا ان يقول انه لا يستعمل الا مذكرا فلا يرجع اليه الا ضمير المذكور لكن ذلك مما لم يثبت فالثابت  
 الضمير لملك لا تاسم اي نوح فولد الخمج شرط صبغة منه هي الجوع بغير هاء كساجد ومصاير واما نحو فرائضه فنصرف وخصا  
 علما للضيم غير مصروف لانه متناول عن الجمع وسر بل اذ لم يصرف وهو الاكثر فقد قبل العجمة عمل على وازنه وقبل على جمع كلمة  
 فقد بلوا اذ اذ عرف فلا امثال ونحو جاور وصاير كفاض فولد صبغة منه هي الجوع اي وذن غايه جوع التكسير لانه يجمع الاسم  
 جمع التكرير فجمع فلذا وصل الى هذا الوزن امتنع جمعه جمع التكسير كجمع كلب على اكله جمع اكله على اكله وجمع نعم على  
 انعام وجمع انعام على انعام واما فينا بغايه جوع التكسير لانه لا يمنع جمعه جمع التامة وان لم يكن فينا ساقط اعلم اي  
 في التصريف في باب الجمع نحو قوله انك صواحيب يوسف وقوله جذب الضاردين بالكد ورد قوله واذ الرجال راويين راينهم  
 خضع الرقاب فواكس ايضا وكادكر ابو علي في العجمة وصنابط هذه القبيحان يكون ايضا مفتوحا فالتاها القابعد فاحرفان  
 ادعها احدهما في الاخوان كساجد ورويت وثلاثة ساكن الوسط فلوات هذه الصبغة له قول الجمع كانه في نحو جمع وحسا  
 مع الكل واحد منهما الجمعية والصفة واما الشرط في هذه الصبغة ان يكون بغير هاء لخصرا عن نحو مملكة لان التاء في  
 اللفظ من وزن الفتح نحو كراهية وعلانية وطولانية فيكسر من فوه جمعيته فلا يفهم مقام سببين ولا سقا على هذا من  
 فان فيها مقامها لكونه لا نظير له في الاحاد كادكرنا قبل ولا يلزم منع فان ورياع وخراب وان حصلت فيها صبغة منه هي الجوع  
 لان هذه الصبغة شرط السبب المؤثر وهو الشرط مع الشرط فولد وخصا علما للضيم غير مصروف فولد علما حال من الضمير  
 الذي في غير مصروف ولا ينصرف في حال كونه علما ايضا يعني اذا كان جمع حضا فلا يحث في منع صرفه ولكن الاشكال في منع  
 صرفه حال كون علما للضيم والضمير لا يطلو الا على الانثى والذكر صبا عن ذلك لانه لا يبيح اذن فيه معنى الجمع اذ يقع

والاصحى  
 المصطلحان

احل الشرطين البيانيين وهما اما الزيادة او تحويل الاوسط



العلم الصحيح

منه من غير ان يكون له في الوجود... من غير ان يكون له في الوجود... من غير ان يكون له في الوجود...

سواله والتسالة فطعه خرفة قال عليه من اللوم... كقولهم في الاجناس فلا يقال لرجل رجل بل يقال ذلك في الاعلام... كقولهم في الاجناس فلا يقال لرجل رجل بل يقال ذلك في الاعلام...

منه من غير ان يكون له في الوجود... من غير ان يكون له في الوجود... من غير ان يكون له في الوجود...

العلم الصحيح

منه من غير ان يكون له في الوجود... من غير ان يكون له في الوجود... من غير ان يكون له في الوجود...

في غير المنصوب

فيما سريتها الحذف نسباً كما يجب في التصريف انشاء الله فتح فسبويه بعد حذفها نسباً يجمع الصرف لا بدعي في ازيد ريادة  
 ماعلى وزن الفعل وعيسى بن عمر يعرفه بقصانه عن الوزن: نسباً اختلاف نحو جوارفان الباء كالتأنيث بدل كسر الشاء كما  
 ذكرنا فلم يسطع عن وزن افعلى الجموع والاولى قول سبويه الا ترى انك لا تصرف نحو بعد ويضع علماً وان كان قد سقط  
 حرف من وزن الفعل وابوعمرين العلاء لا يجد في الباء الثالثة من نحو احنى نسباً بل جعله اعلالاً اعجل وذلك لان في اول  
 الكلمة الزيادة التي في الفعل وهي المجرى بخلاف عطفي تصغير عطا فجعله كالبحارى مجرى الفعل اعنى المجرى في الاعلال  
 فاحتمى عنده كما عجل سواء في الاعلال ومنع الصرف ونحو بعض النون من الباء كما ذكرنا وبعضهم يقول اجوف في تصغير حوى كما سبوه  
 في تصغير سود كما يجب في التصريف ويكون في الصرف وركه كما عجل على الخلاف المذكور قوله التركيب شرط العلميه وان لا يكون باضاً  
 ولا اسناداً مثل يعلى انما كان شرط التركيب العلميه لان الكلمتين معا يخلان في وضع العلم فيؤمن من حذف احد هما اذا عجل  
 كما قلنا من القصص ولولاها لكان التركيب شرطاً لا يفتكك والوزن قولهم وان لا يكون باضاً ولا اسناداً لانه لو كان باحداً هاء  
 ابقاء البحر من على حالهما قبل العلميه كما يجب في باب الينيات وكان علميه ان يقول في معيار جزوه الاخر قبل العلميه يخرج نحو ان  
 زيد علماً وكذلك نحو ما زيد ويقول ايضاً وان لا يكون الثاني مما يبيح قبل العلميه يخرج نحو سبويه وخمسة عشر علماً فان الاصح  
 اذن من اجزاء البنى الاول على ما يجب في باب الينيات قوله الالف والتون ان كان اسم فشرطه العلميه كعمران او صفة فانقاه فعلاجه  
 وقيل وجود فعل ومن ثم اختلف في رحن دون سكنين وقد امان اعلم ان الالف والتون انما اولوا لشيء منها الف الثاني المذكور  
 من جهة امتناع دخول ناء التانيث عليهما معا وبفوات هذه الجهه بسقط الالف والتون عن التانيث ونشأ بها ايضاً بوجه  
 اخر ولا يضر فواتها نحو ضاربي الصدرين وقد فسك من سكنين كعمر من حمراء وكون التانيثين في نحو سكنين مخاضين بالمذكر  
 كما ان التانيثين في نحو حمراء مخاضان بالمؤنث وكون المؤنث في نحو سكنين صبيحة اخرى مخالفة للمذكر كما ان المذكر في نحو  
 حمراء كذلك وهذه الاوجه الثلاثة موجودة في فعلاجه ضلع في حاصله في عمران وعمان وعظفان ونحوها ونشأ بهم  
 بوجهين اخرين لا يبيضان من دون الامتناع من التاوهان زيادة الالف التون معاك زيادة فلا يندى حمراء معاك كون التانيث الاول  
 في الموضع عين الصاقا تاجع الوجهان في نداء ان وعمران مع انصرفهما فالاصل على هذا هو الامتناع من ناء التانيث وقال  
 الميرجهه الشبه ان التون كانت في الاصل هترة بدل ليل فيها اليه في صنعائه وبقراني في التنكيه صنعاً وقيل وليس بوجه اذا  
 ساسه بين الهترة والتون حتى يقال ان التون ابدل منها واما صنعائي وبقراني فالقباس صنعائي وبقراني كعمران  
 فابداً التون من الواو شاذاً وذلك للناسب التي بينهما الا ترى الى دعاء التون في الواو وجرى على هذا لا بدال فوطهم  
 في الشبه الى العبة والترقية كجاني ورفياني بزيادة التون من عمران بيدل من جوف وزباديها مع كونها سدة من حرف  
 يناسبها ولو شتم اتم بعد انقائه على ان تاشير الالف والتون لا يخل مشابهة الف التانيث اختلفوا فقال الاكثر ان جنانح الى  
 سبب اخر ولا يفهم بنفسها مقام السبين كالف نقصان المشبه عن المشبهه وذلك لاختراها العلميه كعمران واما  
 الصفة كما في سكنين وذهب بعضهم الى انها كالف غير محتاجة الى سبب اخر فالعلميه عنده في نحو عمران ليست سبباً  
 بل شرطاً لالف التون اذ هاء منع عن زيادة التاوهان والوصف عنده في نحو سكنين لا سبب لا شرط والاولى الصفة  
 بل يفهم علميه فونه ان كان اسماً اي غير صفة وتام شرطه العلميه يؤمن بها عن دخول التاوهان كما ذكرنا في التانيث الثالث  
 قوله اوصفاً فانقاه فعلاجه عطفاً وعلى عاملين مخاضين عطف صفة على كان وقوله فانقاه على ان اشقده  
 او ان كان صفة فشرطه انقاه فعلاجه وليس هذا مما يجوز للمثب مثلاً كما يجب في باب لعطف وقوله وقيل وجود فعل  
 والاولى لان وجود فعل ليس مفصوداً بزيادة بل المطلوب منه انقاه التاوهان لان كل ما يجب منه فعل لا يجب منه  
 فعلاجه لغتها الا عند بعض بني سدا فانهم يقولون في كل نوع لان جاء منه فعل فعلاجه ايضاً نحو عضان وسكنين  
 فيصرفون اذن فعلاجه ضلي وهذا دليل قوي على ان العلميه في تاشير الالف والتون انقاه التاوهان لا وجود فعل فاذا كان  
 المفصود من وجود فعل انقاه التاوهان وحصل هذا المفصود في رحن لا بواسطة وجوده بل لانهم خصت واهذه  
 اللفظة بالباري تع فلم يطلوا على غير ولم يضعوا منه مؤنثاً لان لفظه اعوق التاوهان ولا من غير لفظه اعنى فعل فيجب  
 ان يكون غير منصرف فان قلت لا نسلم ان وجود فعل مطلوب لتصرفه الى انقاه فعلاجه بل هو مفصود بل لا يخل  
 بوجودها مشابهة بين الالف والتون وبين الف التانيث لكون مؤنث هذا على غير لغة كما ان المذكور ذال على غير  
 لفظه كما ان المذكور ذال على غير لفظه فلتك هذا الوجه وان كان يحصل به بدتها مشابهة الا انه ليس وجهاً لها  
 ضرورة ما يجب لا يوقر الالف والتون بدونه بل الوجهه الضرورية كما ذكرنا في التاشير انقاه التاوهان الا ترى الى عدم انقاه  
 مران وعثمان مجتزأ انشاء التاوهان دون وجود فعل ثم يقول منع صرف رحن اول لان المنوع من الضم مما هو

تؤمن

وان كان

العلميه

وقد لا يتعارفون في قولهم

بطلان

معا

في المعاني الخفية

منه من... في المعاني الخفية... من... في المعاني الخفية...

على هذا الوجه وضعت كلام العرب كثر من الصور فثبت بهذا ايضا ان اشتراط انشاء اول من اشتراط وجود فعل والجموع  
ان يقول بل الضرور فيما يشك فيه هو جزمه بل هو اول ما يصادف هكذا الخاتمة بفتح الميم في فعلان ضمنا لم يعلم  
هذا حتى منه فعلا ولا وهل وجد له فعل الا لبعضهم بصرف لان الضرور هو الاصل وبعضهم يمنع الضرور لانه العال في فعله  
وقد جاءه عن ضرور في الشعر ممنوع الضرور تشبيها بسكان قال كروني بشبه من حزن ومن على كانه لا يعمى عنان مسلوب  
ولقد جاءه في الفاظ يحتمل نوعها الاصله فنكون مصروفا ما دام بيت بها ويجعل الزيادة فلا يصرف بحسبان وقيل فيهما التامين  
الحسن واللفظ فيصرفان واما من الحسن واللفظ فلا يصرفان وكذا نحو شيطان وديان قال لا يخلص اذا سميت باضلا  
منعك الضرور لان اللام بدل من التون كما في الضرور لا يخلص فيقول الشرط انشاء فعلا لا يصرف قوله الله وحسن وجهه  
الشرط اذ لم يحى رحمانه ومن قال الشرط وجود فعله من اذ لم يحى رحمنه في منع سكان كحصول الشرط على المذهبين  
ولا في حرف تدمان لان انشاء الشرط على المذهبين قوله ومن الفعل شرطه ان يختص بالفعل كتمه وضربا ويكون اذ زيادة  
كما يراه عن قول للقاء ومن ثم امتنع احدوا تصرف جعل فعل نحو حسن فعل كتمه فان هذا الوزن اعلم ان فعل مختص بالفعل  
وزيات في الاسماء الالهي الخويبة كقولك لبيت المقدس وكما ساء في كالم العرب اذ منصرفا عن الفعل نحو شتمه لقرس وبن  
لما وعشر وضع وحسن جعل فاصل هذه كلها افعال فعلية هذا نحو زيد ويشك وزجس واوص لعدم هذه الاوزان في اجناس  
الاسماء العربية في زيد واستل في الاسماء منصرفان وزجس اعجمي ونحو شتمت وتوحى واعصر واصبح وندنا وابتدأ من العالمة  
في الفعل واما فعل من الحواس اذ هي افعال فعلية في الاسماء اجناس الاصل لدونية وقيل ان العرب لم يخلوا الفعل الى اسماء اجناس  
وان كان فليسا كقولهم ان الله مع الصادقين فاعلم ان قوله تعالى لا يخلص في قوله تعالى لا يخلص في قوله تعالى لا يخلص  
يكون سنة ولا من فعله ما لم يسم فاعلمه من فويله ذل والذوق الذي يريح واما ما دل عاما فيجوز ان يكون من ذلك ويجوز ان يكون  
منفصلا من ذلك التبع في الالة ان نقل الى فعله كما قيل شمس من مالت فيكون في مثل علماء الوزن والعدل مع العلية وان جمع ما  
نقل ان الوصل لغة في الوصل والشرع بمعنى الاست في اسما اذ ان قوله او يكون اذ زيادة كزيادة احوال قول الفعل الذي  
في الاسماء زيادة كزيادة الفعل من جودها في وجهها اولها في قوله منها ما لو اذ اسمية في انصرف لان المقرة اصله وكذا في  
للمومنين في جمعهم في قوله تعالى واصفهم ولو كان افعال لوجوب الادغام كما في قوله تعالى واصفهم لوجوب الادغام كما في قوله  
منفصلا عن جمع لبت والفتك شاذ ولم يات في الكلام ففعل حتى يكون ملحوظا به وفيه انفسل صنية الصور مع العلية والفتك  
فانواع موضوع قول لبتا ويكون اذ زيادة كزيادة او يوجب عليه اي يكون ذلك الوزن في الافعال اكثر منه في الاسماء  
بعض ان يقال وزن الفعل فيضاحا الى الفعل اذ لو غلب وزن في الاسماء انشأوى في الاسم والفعل لم يقبل تدرج الفعل  
والذي هو المصروف على محالهم شيئا احدهما ان رأى فاعله في الافعال الغلبت لوجهت بحال انصرفا نفاها فلو كان العلية  
في الافعال معتبرة لربصرف والتدليل على غلبته في الافعال ان بابا لمفاعله اكثر من ان يحصى في ما حتى منه فاعل وفاعل  
الاسم في التدليل كحانم وعام وساسم والذات ان الذي نحو واحد واحمر لا يصرف عند ان هذا الوزن في الاسم اكثر منه في الفعل  
فالان كل فعل على ليس من الالوان والقبوب يحى منه افعال التفضيل ومن الالوان والقبوب يحى افعال فعلا كاحمر  
واعور وكذا هما اسمان واما افعال الفعلية فلم يحى منه الا ما ضاها للافعال من بعض الافعال الثابتة كاخروج واذهب  
فانها فلم يجمع نحو اذبل وانصرف ولذا رد على الاخصر في اس اجساد احوال واظن واوجد واكرم على علمه وارى قال ويجي  
افعل ما ضاها للافعال من غير ما جاء فيه فعل على ثلثي المبدأ كاشم والحج واثم وها بله في الاسماء من غير الفعل الثابت ايضا في  
العلة نحو اذبل واظن واكرم ولفظ ان يقول على قوله افعال التفضيل يحى من جميع الافعال الثابتة بل جاء على ما احدثت  
ان من مذهب لبتين وهوان افعال التفضيل يحى من كل ما يحى منه افعال التفضيل لاسمى افعال التفضيل  
والذي جله في فعل يفعل مقنوحى العين وفي فعل يفعل لكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع من حكاية النفس  
في المضارع نحو اذعت احمد زيد على فعل فعلا اذ لا يحى من افعال فعل يفعل الا قليلا كما شئت على ما يحى في التصريف  
انما انفتح لكن لا تصاف ان العلية في افعال الفعلية ليست بظاهرة وقال المص معرفة غلبة الوزن في احد القليلين لا يمكن  
الا عدلا لاطاحة جميع اوزان القليلين وفيه اما منعنا وان منعت ولا يستعمل على اليدى فلا يصح ان يجعل العلية شرط وزن  
الفعل وقبه نظر اذ يمكن معرفة ذلك بكون ذلك الوزن في الاسماء احد هادون الآخر كما يعرف مثلا ان افعال في  
الفعل في اس في الامر من يفعل لكسر الغالب كاذب واحد وليس في الاسم قياسا في شيء كاصبع وايضا معرفة كون الوزن  
خاصة باحد القليلين وهو فايز من نحو شاذ في ضرورة يمكن الا عدلا لاطاحة جميع اوزان القليل الا وهو منعنا واره عشر فانما  
الشرط في وزن الفعل يصدق بالزيادة المذكورة لكن هذه الزيادة فياسية في جميع الاعمال المنصرفة دون الاسماء اذ في فعل

منه من... في المعاني الخفية... من... في المعاني الخفية... من... في المعاني الخفية...

منه من... في المعاني الخفية... من... في المعاني الخفية...

منه من... في المعاني الخفية... من... في المعاني الخفية... من... في المعاني الخفية...

متصرفه لاول مرة متصرف ولا يخرج المتصرف من الزيادة في اوله واما غير المتصرف كنعم وبشر وحسي فاقل قبل فصارت هكذا المتصرف  
لاطراد ما في جميع الافعال دون الاسماء اشتد اشتقاقها بفعل فخرها لوزن وان كان مشتركا كالفعل الى جانب الفعل حتى  
احتوان بفعل هو وزن الفعل وايضا فان هذه الزيادة في الفعل لا يكون الا لعنف ما ما في الاسماء فقد يكون لعنف كالحرفاضل  
منك وقد لا يكون كاربعة لكل وايدع فكانها لم تر فيهما وضاوت بالفعل اشهر واخص لان الزيادة ان تكون لعنف وانما اشترط  
بمع هذا الشرط ان لا يكون الوزن تمام لمقتداه التائيد ولا يكون عرضه له لان الوزن بهذه الالاء يخرج من وازا الفعل ان  
الفعل لا يلحقه هذه الالاء فكما يتجر هذه الزيادة المصدره الوزن الى جانب الفعل فمجرد الالاء الى الاصل لم يسم من التحليل بالوزن  
المشروط بصمد والزيادة نحو الحاق الهاء نحو وامر وبعدا ما الحاق الاء بالسورة في التحليل فلا يختار هذا الا الحاق الاء  
بسبب غلظة هذا اللفظ في الاسماء والاصل ان يقال في مؤنثه سواء هذا والاولان الخاصية للفعل كقوله فاعملوا ما تعملون واستعملوا ما تستعملون  
واستبرقوا وجمعها فاعملوا ما تعملون وواخرجوا وواخرجوا وواقتلوا وواقتلوا وكذا الفعلاء والمفعل والمفعول وغير ذلك واما  
سميت بنحس بكسر اللين ومرتبة بضم الاء الاثني فالصريف واجب لعدم الوزن والزيادة المذكورة بشرط الوزن والزيادة  
من دون المشروط ولم يصر فيهما الشرايط نظرا الى وزنهما المشهور من علف النحس على وزن مضرب ومرتبة على وزن مقل  
وانما يجوز ان الفعل كما كان علفان كان بابدال الزيادة المعتبر في اول الوزن حرفا اخر كالحرف والهمزة فانه لا يضر ذلك بوزن الفعل ان  
كان لهاء لا اختصاص له بالفعل كالحرف وذلك لعدم لزوم ذلك لا بدل لان لا يكون الاستعمال اذ كان كان لا يغير غيره ذلك  
فان كان بعد التغيير الزيادة المصدره المعتبرة خاصة فلا يضر ذلك لتغير الالاء لانها تحرف وزن الفعل وبدال غيره غير بعيد  
وجهد وكذا المزدوج والفعل كقوله وتبع وتحنف من قولك لم تقل ولم تبع ولم تحنف وكذا المزدوج واللام نحو نوحش وبرم وتبع وكذا  
الخش وريم واخر لان همزة الوصل بالفعل ايضا اختلافا مطرفة في الفعل كالفعل ثلثي متصرفا لا يقتباس امران يكون هبة  
الوصل وهو على وزن اصله الهجره ولولم يتوجه في المضارع ما بعد حرمة المضارع فانما سميت بفعل مجد وفايعون واللام لاجل  
او الوقت وروك المزدوج لان سقوطه انما كان الجزم او الوقت الجازم في الجزم لا يكون في الاسماء فتقول في المتصرفين  
لجائتي فتقول واخشى وكذا في المستعمل وعلى قول وينع وان لم يكن في المعنى الزيادة المعتبره المصدره وكان التغيير لاما  
كالمستعمل وعلى قول وينع وعلا ويقل ويبيع لم يعتبر الورد الغائبا لاصل قولك جئتني قتل ويبيع وزن قل ويبيع وخف جئتني قول ويبيع  
ويخاف وان لم يكن التغيير لان ما كان في علم فهو عند سبويه يضر ايضا بالوزن كما في رد ويبيع وقا للمبر ان كان التغيير  
قبل النقل اخل بالوزن لانه لا يباع اذ ان العلمت واما ان كان بعد النقل والسمية كما اناسمى علم ثم خفف فالوزن معتبر لانه جامع لوزن  
العلمت ووزن الالاء لا يكون عارضا بل لازم واما التغيير الاول فهو في العلمت لازم اذ لم يصادف لوزن العلمت لا علقها هذا  
واعلم ان الوزن المشترك بينه وبين الاسم والفعل الذي لا اختصاص له بالفعل بوجه لا يوتر مطلقا خلافا للوشن فانه اعتباري للفعل  
مطلقا سواء فليس العلمت والتمتع الصريف في يه جعل وعسد وكف وطام وجعفر اعلاما واعتبره علمي عن عشر شرط  
كونه مقبول العلمت نحو كعب واستدل بقولنا فان جلا وتلاح اشنا متى اضع العلمت تغير في الالاء وان كان  
علا فمحكي لكون الفعل سمي به مع الضم ويكون جملة كبريد في قوله تبتت نحو الى تبت يه يه ظله علينا لهم يديد وان لم يكن  
علا فهو صفة موصوف مقد واما ان ابن رجب جلا امراى فكيف وجلا الامور كيف ومنه ضعفك الموصوف بالعلمت لا  
بشرط تذكره في باب لصفه واما يبين ذلك فقليل نادر ولا سيما اذا لم ينضم الى العلمت لفظ الجمله بقوله وما فيه علمت موهبة اذا نكر صيرت  
لماتبين من الالاء مع مؤنثه الالاء هي شرطه فلا العدل ووزن الفعل وهما متضادان فلا يكون معها الا احد هما فاذا نكر  
بغير الاسباب وعلية سبب واحد يعنى يكون العلمت مؤنثه ان يكون منع صرف الاسم موقوفا عليها وذلك على ثلثة اضرب الالاء اما ان يكون  
سببا لا غير او شرطا لا غير ولا سببا معافا الاول في موضعين اتفاقا احد هما ان يكون مع العدل في اسم لم يوضع الالاء كقولك  
في فهم والشافى ان يكون مع الالاء سببا كقولك العلمت كاحواك كاصيب واثمد ويديد ويشكر في موضعين على  
الخلافا الاول بان مساعد علم فان العلمت سبب في عندي على الجوز والسبب الثاني عندى على شبهه لغة وعند الجوز وشكر  
في الاحاد وليست سببا عند المصراع اعتباره الجمع الاصلى ويكون ان نؤمن وان وابع علمت منصرفا عند المصنف غير متصرف  
عنه غيره واما سراويل علمت سبويه العلمت والتائيد والجرى وعدم النظر وكان القياس يقتضى ان لا  
يؤثر العلمت عند المصنف في الالاء بالجرى حيث عنه وعدم النظر لكن عادته ان لا يلقى سببا فيقول جزءا ما سببان  
الثاني من الموضعين كل عدل كان قتل العلمت معوع الصريف نحو مشنى وثلت فالأخفش ابو علي واكثر لاجل ان يصرف فيوزن وال  
لوصف العلمت وزن والعدل ببطان معنى العدل ووزن الجرمين ابن بادشاه الى منع صرفه اعتبارا للعدل الاصل  
مع العلمت وهو عتاس قول سبويه في احر المنكر بعد العلمت ولا يبنى بين العدل والالاء بل علمت بدل للجرى واما اخر وجمع

*[Marginal notes in Arabic script, including phrases like "والعلمت ووزن الالاء لا يكون عارضا بل لازم" and other grammatical observations.]*

*[Footnote or additional note at the bottom of the page, continuing the grammatical discussion.]*

في سببها  
في سببها  
في سببها

عليه غير منصرفين عند سببها اعتبارا للعدل الأصلي مع العلية وكذا الحكم لان فيها العدل كما ذكرنا عند هـ واما ان  
سميت بفضل من فذلك الفضل فان ينص في العدل في الاصل والاختصاص الكوفون بصرفه آخر وجمع وكلمة اعلا ما اذا اعلا  
وضع اخر وقول سببها اقرب لان العدل امر لفظي بالعلية لم يتقبل للفظ وعكس سببها الاخر في سببها اسمع عن  
وضع له ولا من ظرف زمان او ظرف مكان او وجب او غيره في جعله منصفا وعل ذلك لظهور فضل في باب العدل نحو عمرو  
وكلمة عند هم خلاف والثاني وهو كون العلية شرطا لا غير في موضع واحد على اختلاف وهو الالف والنون فان العلية  
عند بعضهم في الاسم نحو عمران وعثمان لانها تمتع من التاء فتشابه الالف التائدت فيقوم مثلها مقام سببها وعند ثانيا  
العلية سبب معنا كما مر في الثالث اعني ان يكون العلية شرطا وسببا معا في اربعة مواضع اتفاقا في التوكت بالثلاثة او تعلقا  
وفي الاعمى وفي المركب وفي الالف التائدة المقصورة وحال العلية غير المؤثرة على جنسها اما ان لا يجمع السبب وذلك  
مع الوصف على ما ذكره المصنف وقد ذكرنا انها لا يمكن وصفها ولا يعتبر معها واما ان يجمع ولا يؤثر وهو اذا كان مع  
الالف التائدت نحو صخر او يشرى خلافا للجزولي فان لا يجمع سببا في حال العلية في جميع نواب ما لا ينصرف رجعا الى شرح  
كلام المصنف فنقول انما يصرف كلما فيه علية مؤثرة اذا نكر لان جميع ما العلية المؤثرة بشرط فبه فقط او شرطا  
معاينة اشياء التائدت بالتاء والهجته والتركيب والالف المقصورة الزائدة والالف والنون في الاسم فلو  
فرضنا اجتماعها في اسم مع استقامة لجمع الالف المقصورة للالف والنون وافضى مما يمكن اجتماعها من هذه العلية  
والتائدت والهجته والتركيب والالف والنون كما في دريخان لكان مزولا تاثيرا لجمع بزوال العلية لان الشرط لا يؤثر  
بدون الشرط وجميع ما العلية المؤثرة سبب منه ثلثة اشياء العدل والوزن وشبه الهجته وعدم النظر في الاعداد  
في باب مساجد على الخلاف المذكور ولا يجمع اثنان منها مع العلية المؤثرة لوجهين الاول ان كل واحد منها ايضا والاخر  
لان اوزان العدل افعال ومفعول او مفعول وفعل او مفعول ككثك وشكك واخر وسخر واس عند يجمع وقطام عند  
ايضا وليس شيء منها وزن الفعل ولا اوزان المجمع لاقصى وليس المجمع ايضا من اوزان الفعل الثاني ان اولم  
بعضا والثلث ايضا لم يجمع مع العلية المؤثرة اثنان منها اذا العلم يكون اذا مقولا لانه اجتمع فيه اثنان منها فلم يكن  
العلية الطارة مؤثرة لاستقلالها بجمع الف حرف قبل وروا العلية فان كانت لا يجمع مع العلية المؤثرة اثنان منها  
ثبت انه لا يكون معنا الا احد هما فاذا نكر ذلك الاسم يبقى على سبب واحد فنصرف ايضا هكذا ما يمكن ان يتجمل  
لشبهه قول المصنف يمكن ان يرتكب عدم التضاد بين العدل والوزن كما قلنا في دليل ويمكن ان يقال في اخصتم المكان  
الغزاة واصلا اخصتم بضمين فعلا الى اصمت في حال العلية ولم تطرأ العلية في وزن الفعل والعدل حتى يقال  
ليت بمؤثرة لاستقلالها بالتأثير وبها لانه اذا عدل علما كقلنا في شمس من فالك فاذا نكر مثله بقي فيها العدل والوزن  
فلا ينصرف لان العدل وان حصل به لاجل العلية لكنه لا يخرج العلم اذا نكر عن صبغته ومن اين لان صبغته العدل محصورة فيها  
ذكر من الاوزان هكذا قلنا ان العلم بعد التكرير لما يعتبر اصله كما هو مد هب الاخش وان اعتبرنا كما هو مد هب  
سببها السبب الاصل الذي انجى الضياء لاجل العلية قلنا في تلك وشكك بايها لا تنصرف لاعتبارها بوصف الاصل  
مع العدل كما في احرر فربما يجمع بين هذا الباب وبين باب احمر بان قال لوصف هنا لا يثبت من دون العدل وقد زال  
العدل بالتمية ولا يرجع بعد التكرير بمعنى رب تكت وب سمي بهذا اللفظ لانه احمر التكرير فان لم يمنع ان يكون معنى  
رب تاحر وب سمي بهذا اللفظ فيه احرر والذي يقوى عندى ان الزائلا بالكتابة يعتبر وصفا كان او غيره في باب احمر كان  
او في غيره وسبب تمام الكلام علية موضوعة وقيل قول سببها في احمر ان ينصرف آخر وجمع بعد التكرير لانها من باب  
افعل المتفضل كما ذكرنا وبسبب ان افعل المتفضل لا يعتبر فيها لوصف بعد التكرير فاذا نكر سحر بعد التسمية في قول  
الصرف لانه لا علية فيه اذن ولا عدل اذ العدل انما يثبت به قبل التسمية به يكون المراد به سحر بوجه وكذا امس  
وفعا عند بقي متم واذا نكرت نحو مساجد بعد التسمية فهو غير منصرف عند الاكثرين واما عند المصنف فلانه  
لا يعتبر المجمع الاصل مع العلية التي ظاهرها ما قضى له فكيف لا يعتبر التكرير واما عند الجزولي فليسبب واحد هو  
النظر في الاحاد وشبهه سبب اخر اعني لجمع اذ لفظه لفظه ونسبها بوعل الى الاخش انه لا ينصرف بعد التكرير ايضا  
ويفرق بينه وبين احمر بان علما المجمع با فيه منه بعد التكرير بخلاف احمر ان هذا الوزن قد يكون غير صبغة كما في  
وايكل وقال العبدى لا فرق بينه وبين احمر لا يصر للاخش في ترك صرفه وقول الجزولي اولى واذا نكرت سر اول  
بعد التسمية فهو عند الجزولي كما حدان هو جمع سر اول وقيل قول سببها ايضا ترك الصرنا وهو اعمى محل علم  
مواد نكره كان قبل التسمية وكذا قلنا سر اول الجزولي يعتبر فيه عدم النظر والهجته المحبته كما اعتبرها قبل العلية ومن

اعلى  
فانما يجمع الالف والنون  
فانما يجمع الالف والنون  
فانما يجمع الالف والنون

العدل في الاصل  
العدل في الاصل  
العدل في الاصل

العدل في الاصل  
العدل في الاصل  
العدل في الاصل

العدل في الاصل  
العدل في الاصل  
العدل في الاصل

في سببها  
في سببها  
في سببها

عقبات التصريف

فلم يبق في الكلام ما يرجع الى ما قبله من غير ان يكون له معنى تاما بل هو جزء من جملة اخرى...

صوت قبل التسمية بصرفها ايضا بعد ما واما الكلام في احمر بعد التثنية فيجوز وما شاء فعلا ان الضمة اذا سويتم تكوينا بصرفها...  
الاخفش خلا نال سبويه وقال الاخفش ان سميت باسم مركبا خرجت ذوالالف التانيث او بجمع الافضى نحو معدى صحرا  
او معدى مساجد ثم تكرر صوته لان الاسم الاخير بعد التثنية صار جزء الكلمة فليس بجمع الكلمة اذن ذوالالف التانيث  
ولا بجمع الافضى حتى يمنعنا عن التصرف بعد التثنية والاخرون لم يصر فوهما بعد التثنية نظرا الى ان الفاء في قول الاخفش  
ان مجموع الكلمة ليس ذوالالف التانيث مع جعل الحرة الاخيرة كجزء الكلمة ممنوع واما قوله بمجموع الكلمة ليس بجمع الافضى قوله  
موثرة حال ومفعول مجامع ما ونعني بما هي شرط فيه التانيث بالناء والفتحة والتركيب الالف والنون في الموضوع اسما  
قوله الا العدل مستثنى مما يبقى من المستثنى منه المقدر الذي استثنى منه لفظه ما عدل استثناءها الى ان يطعم  
سبب غير التثنية الذي هو شرط فيه الا العدل فكلا المستثنىين من ذلك المقدر ويجوز ان يكون ما هو في الازيد الاخر  
اي ما هو في هذا غير زيد الاخر فالعلمية الموثرة مجامع الاربعة الاشتباه هي شرط فيهما بجمع العدل والوزن وليست  
شرطا فيهما بل هي سبب معهما فان كانت في اسم واحد مع الاربعة الاول كما ذكر في بيان فاذا تكرر في سبب لاول شرط  
الاربعة الاسباب وكذا ان كانت مع اثنين او ثلثة من الاربعة فان كانت مع العدل والوزن فالاول لا يمكن ان يكون معهما  
لنضادهما فلا يكون الاربعة احدهما كما في عمر واحد فاذا تكرر الاسم في سبب واحد قال واما قلت هما متضادان لبعث  
حكم الكل يكون كل ما فيه علمية موثرة بصرفها بعد التثنية اذ لو لم يتضادا واما جماعهما مع العلمية الموثرة في اسم كان  
فذلك الاسم غير منصرف بعد التثنية لبقاء السينين المستثنىين عن العلمية الموثرة واما بيان تضادهما فالقدم واعترض على  
قوله بان قيل لم يكن محسبا الى هذا الاخر اذ لو لم يتضادا ايضا وجماعا في اسم لم يكن العلمية موثرة معهما ان كانت العلمية  
اذن طارئة عليهما بعد استغلاهما بالناشر والجمهور عن الاعراض منع وجوب طريان العلمية على الوزن والعدل اذ كانا  
في اصمت لان كلامه في العلمية الموثرة ولو اتفق اجتمعا لم يكن العلمية موثرة لان مثل هذا العلم لو وقع لكان معدلا  
عن اسم فيه العدل ووزن الفعل فلا يؤثر فيه العلمية الظاهرة كما في حمله وسعدى مؤنث اسعد علي بن علي لو كانت  
الاسم لثلاثة بمنجعة لم يتطرق بعضها على بعض ليجاز ان يقال ان حكم منع التصرف منسوق الى اثنين فيهما غير معنيين  
فيكون للعلمية فاشتركونها احداثا لثلاثة المورثان منها ويمكن ان يجوز اجتمعا ويمنع طريان العلمية اذن على العدل  
والوزن كما في خواصم على ما في الاعراض نحو ان يمنع التضاد بينهما وذلك يمنع حصرا واذن العدل فيما ذكر قبل على  
ما بيننا قوله وخالف سبويه الاخفش في مثل اخر علميا اذ تكرر اعتدالا للضمة بعد التثنية ولا يلزمه باب حاتم بل لم من  
اعتبار متضادين في حكم واحد قوله اعتبارا للضمة منصوب على انه حال من سبويه اي خالف سبويه معنيين  
او مصدر لغوله خالف سبويه اذ معناه اعتبر سبويه نون الاخفش قوله ولا يلزمه باب حاتم هذا جواب عن التزم الاخر  
لسبويه في اعتبار الضمة بعد زوالها ونظيره ان الوصف لا يوصف لوجه اعتبار بعد زواله لكان حاتم غير منصرف  
اذ فيه العلمية الحالبة والوصف لا يصلح لغيره عن سبويه بان هذا لا يلزمه لان في حاتم ما يمنع من اعتبار  
ذلك الوصف الترائل بخلاف الاخر المتكرر تلك المنع اجتمع للتضادين وهما الوصف العلمية والوصف بفضي العم  
والعلمية بخصوص وبين العم والخصوص ثنائى قوله في حكم واحد يعني في الحكم يمنع التصرف لانك تحتاج في هذا الحكم  
الى اجتماع سببين فيكون قد جمعت المتضادين في حالة واحدة ولو لم يكن اعتبار المتضادين في حكم واحد لولا ان لا يلزم اجتمعا  
في حالة واحدة كما اذا حكم بجمع اخر على غير لان اصله صفة وعلى احراز العلمية فلقد حصل في هذه اللفظة متضادان  
لكن في حكمين فلم يجمعها في حالة واحدة فاذا تكرر احمر فانه بعض اعتبار الوصف ليس معنى الاعتبار انه يرجع معنى الضمة  
الاصلية حتى يكون معنى ربا احمر ربت شخص به معنى الحرة بل معنى ربت احمر ربت شخص معنى هذا اللفظ سواء كان  
اسود او ابصر واحمر فمعنى اعتبار الوصف لا يصلح بعد التثنية كالتالي مع زواله لكونه اصليا وزوال ما يصاده وهو العلمية  
فصار اللفظ بحيث لو اراد مراد اثنان معنى الوصف لا يصلح في التسمية كالو سبويه مثلا ما حمر من فيه حمره وفسد ذلك  
ثم تكرر في مجازنا نظر الى اللفظ لزوال المنع هذا والحوان اعتبار ما زال بالكتابة ولم يبق منه شيء باى ما وصل  
كان في خلاف الاصل اذ المعدوم من كل وجه لا يؤثر في كونه موجودا فالقول ان يقال ان اعتدب معنى الوصف  
الاصلي في حال التسمية كالو سبويه مثلا ما حمر من فيه حمره وفسد ذلك ثم تكرر جازنا اعتبار الوصف بعد التثنية لبقائه  
في حال العلمية ايضا لكنه لم يعتبر فيها لان المفضو والاهم في وضع الاعلام المنقول غير ما وضعت له لغة ولذالك راها  
في الاغلب محذرة عن المعنى الاصلي كزيد وعمر فليلا ما يلحق ذلك وان كان لم يعتبر في وضع العلم الوصف لا يصلح  
بل قطع النظر عنه بالكتابة كالو سبويه باحمر اسود واشطر لم يكرر بعد التثنية ايضا فاقال الاخفش في كتاب الا دست

فان قيل ان كان العلم المضاف الى العلم المضاف اليه...

ان العلم المضاف الى العلم المضاف اليه...

فان قيل ان كان العلم المضاف الى العلم المضاف اليه...

ان العلم المضاف الى العلم المضاف اليه...



هذا هو اللفظ  
الذي هو اللفظ  
الذي هو اللفظ  
الذي هو اللفظ

حلاف في نحو احراما هو في مفضي لفظا من اما التماع فهو على منع الصرف هذا كله في افعال فعلا وقد فعلان فعل  
واما افعال التفضيل نحو اعلم فانك اذا سميت بتم لم تكن بان كان مجردا من التفضيل به انصرف اجماعا ولا بعشر في سبويه الوصف  
الاصلي كما اعلم في نحو احرمان كان مع من لم يصرف اجماعا بل خلاف من الاخفش كما كان في احرما اما الاول فلنصفه افعال  
التفضيل في معنى الوصف لذ لا يعمل في الظاهر كما يعمل افعال فعلا ما لا يخرج من التيسر افعال الاسمي الذي لا معنى له الوصف  
كما نكل وابتدع ولا يظفر فيه معنى الوصف اما افعال فعلا فنشوت عمله في الظاهر قبل العلمية واشعار لفظه بالالوان والحلق  
الظاهرة في الوصف كمن في بيان كونه موضوعا صفة فاذا اتصل افعال من فقد تغير عن نحو اكل وظهر فيه معنى التفضيل  
الذي هو وصف واما الثاني فاما وانما في منع الصرف مع من لظهور وصفه اذن نسبت جود علامته  
لنوع في معنى من يتخلو افعال احرمان عن العلامة التذليل على الوصف كما ذكرنا ولكون من مع مجروره كالضما في به ومن لم  
اعل التفضيل من حيث المعنى الوصف فيكون لسان الثاني متصلا متصلا لان التثنية بضمير الافعال ولو نسبت  
رجلا يجمع الذي يؤكد به ثم تكرر صفة البنية اجماعا كقوله في معنى الوصف اخفى من افعال التفضيل لانه صار بمعنى كل بدل  
العلمية وانجي عنه معنى الوصف على ما تقدم في جمع هذا حكم جميع ما لا يصرف في حال العلمية وبعد ما تم اعلم ان التصغير  
يخل من سبب منع الصرف بالعدل عن وزن الى حولا في وزن المعدل اليه بالتصغير ذلك الوزن مرعى في العدل  
اذ العدل امر لفظي كذا يجمع الاضوي يتخلل بالتصغير لوجوب رده الى واحد يقال في رابع ومسلحدر ربع ويتجدد لوجوب  
تتميم المذكر ثم تصغيره اضوي ايضا والوزن علاقة الجمع ووزنه المعبر واذ صغر سلا ويل علما لم يصرف لان التصغير  
لا بد منه بالثابت المعنوي الذي يكون كصان اذا صغر بعد التسمية به ويتخلل بالتصغير وين الفعل ايضا ان لم  
يكن اوله زيادة كزيادة الفعل كتحسينه ودرجته واما ان كان اوله زيادة كما يراه فان التصغير لا يربط  
كالمقول في تصغير حمد وزجر وسنكر ونقلب جند وزجر وسنكر وتعليق في تدوير مضاف في جعل نحو سطر يسطر  
واما ان عين الوزن في تصغيره لم يكن في المكثر كما يقول في مضارب علما تصرب وفي تحلي تحلين فيصغر لا بعشر لوجوب  
والاكثر من بعشر لان التصغير وزن مشتاق ومن ثم فالوا في تصغيره وراية غير مصروفا عند ربا بالصفة العارضية  
في التصغير الى ضا فانك بعضه بمعنى الوصف العارض في التصغير لانه لكونه مشتاقا كما عند بالوصف العارض نحو  
متنى وثقت كونه وضعقا مشتاقا فلا يصرف اذ يرفع مع تصغيره ووزن الوصف العارض في التصغير الذي يدل على وزن  
الوصف في التصغير فويل علميون ورجلون في جمع مصغرا ثم دخل فكان الضامن ان يصرف العلم في نحو خيرة في تصغير  
جزء ليرحم الوصف المشتاق للعلمية اذ انه بالوزن طاهر في التصغير لم يند وانه والدليل على حقا معنى الوصف في التصغير  
عدم جرمه صفة فلا يقال شخص رجول وبما قال نظر اذ لو لم يكن طاهرا لم يند في اذ وزا الاول ان يقال لاننا في من الوصف  
والعلمية كما ذكرنا لان الوصف للتصغير باب منع الصرف هو الذي وضع صحيح الثبوت المتخصص اذ ان اللفظ المتعدد لول  
عليها كما ذكرنا قبل وذلك لان القرينة انما يبين في مشتاق الوصف في المتعلق به في المنصرف واما الالف والنون  
فيقول ان يفي الالف في التصغير على ان فلا يصل اليه فيما نحو سكران وعثمان في سكران وعثمان وان انقلب باء  
كما يقول في سلطان سبطان في تصغيره مما يعرف ما يقلب لفظه مما لا يقلب بين ما التصغير في باب التصغير على هذا  
التصغير على العدل عن وزن ويجمع مطلقا وبالالف النون والوزن من وجه دون وجه لا يخل بالوصف العلمية والثابت  
والتركيب الغير قوله وجميع اليات باللام والاشارة نحو الكسر اي كان يد وما نحو الفصح مضارب سبها نحو الكسر اعلم ان من هذا  
في منع غير التصغير والكسر الى انه لا يجل تبعه التثنية الحد في منع الصرف فال تصغير الكسر مع اللام والاضافة لانه لم يجد  
التثنية معهما منع الصرف حتى يلبسها الكسر بل حذف لانها لا تخامعها اذ التثنية دليل تمام الاسم واضافة شقعه بعدم  
تمامه فتنازلوا انما في اللام والتثنية فظهر في بيان نوني المشتق والمجوزان يقال للعاقت اللام والاضافة  
التثنية صارتا كالموضوعة فكانه ثابت فلم يحدف الكسر ومن لم يحدف الكسر للتثنية بل يحدف مع اللام والاضافة  
لانها من خواص الاشياء يرفع بها جاسد السمية فضعف شيئا الفعل فكانه لا سبب في الاسم وقد ذكرنا هل يكون الاسم بهما  
منصوبا او ما على عدم الاضوية في اول باب ما لا يصرف ويرعى الثاني ان كون الاسم فاعلا ومفعولا ومضافا اليه  
نحو جرحا هو ومفرد من خواص الاسم ايضا ولا يعود الكسر الا في قوله المرغبات هو ما شاعرا على علم الفاعلية  
لعدم المرغبات على المنصوبات والمجوزان لان المرغبات هذه الكلام كالمفعول والبسائط والمجوزات الاصل فضلة  
لكن ثبت بها بعد العدل كاسمان وجركان ونحوها ونحوها ولا والمجوزات الاصل منصوب المحل كما تقدم تحفيقه  
قوله هو ما اشترطوا انهم مع رجوعه الى الموثق اي المرغبات نظرا الى خبر التصغير على ما لان البسائط هو الخبر

هذا هو اللفظ  
الذي هو اللفظ

هذا هو اللفظ  
الذي هو اللفظ

هذا هو اللفظ  
الذي هو اللفظ

هذا هو اللفظ  
الذي هو اللفظ

هذا هو اللفظ  
الذي هو اللفظ

هذا هو اللفظ  
الذي هو اللفظ

هذا هو اللفظ  
الذي هو اللفظ

اللفظ

اللفظ

اللفظ

اللفظ

اللفظ

اللفظ

هذا هو اللفظ  
الذي هو اللفظ

هذا هو الوجه الثاني في معرفة الفاعل  
والفاعل على ما ذكره في كتابه  
الشيخ الفاضل في علم العربية

يجوز مطاوعة المبتدأ له كطابقتها للمعود اليه ومثله فوطم من كاشاً ملك ونحوه شمله على علم الفاعلية نضمته أما  
بجهد يكون علم الفاعلية كلابت يابته والخبرية وما يحوي مجراها فكل ما فيه احد هذه الاشياء من فروع وان لم يكن فاعلاً كالمبتدأ  
والخبر والخبران واسم كان واسم ما ولا المشبهين بليس فحراً والتي تسمى الجحش اذا دل كل واحد منهما على كونه الاسم الذي هو  
في اخره عن الكلام فكل ما فيه احد هذه الاشياء من فروع ولا يولي على ما اخبرناه فبل ان يقال المرغوعات ما اشتمل على علم المبتدأ لان  
الرفع في المبتدأ والخبر وعبرهما من المبتدأ ليس بمجول على رفع الفاعل كما يتبين بل هو اصل في جميع التعمد على ما نقله في قوله فتمت  
الفاعل وهو ما استدل به الفاعل وشبهه وقدم عليه على جهة قيامه به مثل فام زيد وزيد فام يوه قوله في الفاعل اي  
ما اشتمل على علم الفاعلية وقال بعد ومنها المبتدأ والخبر جلا على معنى ما تقدم الفاعل على ساير المرغوعات بنامه على ان  
اصل المرغوعات ولهذا سمي الرفع علامة الفاعلية وقد كررنا ما علمه قوله ما استدل به في هذا الكلام معنى لا يستأ  
وله فعل ما اخبرنا الفعل عنه ليدخل فيه فاعل الفعل الاثنان نحو عينه وهل ضرب زيد قوله وشبهه بمعنى يراى الفاعل والمفعول  
والصفة للشبهة والمصدر واسم الفعل لم يدخل في معناه فبدل في الظرف والجار والمجرى والمرغوعات بنام الضمير في نحو زيد  
فدامك وفي الدار والظاهر نحو زيد فدامك غلامه كونه الرفع في الجحفة عند الفعل واسم الفاعل المبتدأ فالفعل فالرثة  
الظرف والجار والمجرى في باب المبتدأ قوله وقدم الضمير في الفعل وشبهه وفي علمه لما واخبر بقوله وقدم عليه  
عن المبتدأ لان نحو زيد فقولك زيد فام مستدل به فام لان فام خبر عنه والمستدل به هو المبتدأ في الحال وفي الاصل كما  
في هذا الكلام فكل خبر يقع ضمير المبتدأ يجوز ان يقال هو مستدل بالمبتدأ وان يقال هو مستدل بالخبر للضمير المجموع  
مستدل بالمبتدأ وكل خبر يقع ضمير المبتدأ فهو مع مرفوعه مستدل بالمبتدأ وكل خبر غير الرفع لشيء كما يجوز ان يكون  
مستدلاً بالمبتدأ نحو ان زيدان قبل فام في قوله فام زيد يدخل في هذا الفاعل لان المستدل قدم عليه فقلت هو فموج  
لقد يراى بتقديمه كذا فقدم قوله على جهة قيامه اي قيام الفعل وشبهه والضمير في به لما اي على طرفية قيامه به فشكله  
سواء كان فاما في هذا المثال فقلت هذا الفعل على وجهه اي على طرفية وطرفية والجار في قوله على جهة منعطف  
ما استدل به اوصاف المصدر اي اسناداً على طرفية اسناد الفاعل وبمعنى يملك الجحش ان لا يغير صيغة الفعل في فعله والى  
اشياء مما وذلك ان طرفية اسناد الفعل الفاعل مصدره بالفاعل جحفة نحو ظرف زيد عدم الضمير فكل ما استدل به الفاعل  
على هذا القبط من الاسناد فاعل عند الضاء وان لم يكن الفعل قائماً على الجحفة كالا مودا النسبية نحو قرب وبعد زيد وكذا اللفظ  
المعتمد نحو صوب وقيل لان الضرب نسبة بين الضارب والمضروب لا يقوم باحد هاتين الاخرين بل هما المصدر عن احدهما  
ووقع على الاخر بقوله على جهة قيامه به بفتح مفعول ما لم يسم فاعله وهو عند عبد الفاهر والترجي فاعل اصطلاح  
فك يظن ان عما ليدخل في الجرح عند من جده هذا المحدث ليس بفاعل دخلا ففهم لفظي راجع الى انه هل يقال له في اصطلاح النحاة  
فاعل ولا وليش دخلا ما عتوا به مثله زيد فام يوه لرفع شبه الفعل للفاعل ليس بضمناً فافضل لا يقال كون فام خبر مفعول على  
ايوه ولو ان الياوم لكان نصراً وانما لم يلفظ الفاعل المستدل دخلاً فخالق فانه قال هو الاسناد وقد ذكرنا في هذا العامل ان الواحد لا يرفع  
انما هو المتكلم لكن التوابع جرى عادتهم بان ينسبوا العمل الى الكلمة التي ليس بها يحصل المعنى المفضوود في العرب لا الى المعنى  
المفصوص كما قالوا في المضائق اما العامل لا الاضافة وقد كررنا في هذا الاعراب عليه وجوب تقدم الفعل على الفاعل قوله  
والاصل ان على الفعل بل ذلك جاز صوب غلامه زيد وامتنع ضرب غلامه زيد بل عمله اي يكون بعد بلا فصل من فوطم  
وليك الشيء اي ضرب منك فوله فلذلك جاز اي جواز هذه المسئلة معك لكون الاصل في الفاعل ان على الفعل وذلك  
ان يقال انما احضرت غلامه زيد مع ان ما يرجع اليه الضمير مؤخر عنه لان زيد فاعل واصله ان على الفعل فهو مقدم  
على الضمير فقلت وكذا ذلك جواز ضرب غلامه زيداً معك بل يذكر ذلك ان يقال انما المبحر صوب غلامه زيد لان غلامه  
فاعل اصل الفاعل ان على الفعل فهو مقدم على زيد لفظاً واصلاً فيكون الضمير قبل الذكر ولا يجوز ذكر ضمير مفسر بعد  
الذي ضمير الشان تعرض فيها لبيان بذكر ميمها اولاً ثم مفسراً لكونه اوفق في التنصير كما يجزى وليش هذا الضرب مفسوداً  
فيما نحن فيه او في الضمير الذي يجزى بمفسرهما بعد منصوباً على التميز لان ذلك المنصوب لا يجاب له لخصر رفع الابهام  
عن الضمير بل بليس بخلاف زيداً في مثلنا فان محبة لكونه مفعولاً لا لكونه للضمير فقط وانما اذا جئت بعد الميم لشيء  
من يجيبك به فمفسر فقط لربيع الايقاع فاما اذا جئت بعد شيء في الضرب لاصل منه غير التنصير كالمفعول منها فلا يكفي  
في التنصير لانه يجزى على هو المراد الاصل منه وبقي الايضاح له فنتم منع القراءة والكافي في باب تنازع اعمال الثاني اذا  
توجه الاول الى المتنازع فيه بالفاعلية كما يجزى خلا فالصبرية وقد جوز الاخفش تبعه ابن جني نحو ضرب غلامه زيداً  
اي اتصال ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدم الفاعل لشيء انضمام الفعل للمفعول به كما نضائه للفاعل ما استدل به

هذا هو الوجه الثاني في معرفة الفاعل  
والفاعل على ما ذكره في كتابه  
الشيخ الفاضل في علم العربية

في معرفة الفاعل

قال القدر في الرفع في قوله فام زيد  
فدامك وفي الدار والظاهر نحو زيد  
فدامك غلامه كونه الرفع في الجحفة  
عند الفعل واسم الفاعل المبتدأ فالفعل  
فالرثة الظرف والجار والمجرى في باب  
المبتدأ قوله وقدم الضمير في الفعل  
وشبهه وفي علمه لما واخبر بقوله  
وقدم عليه عن المبتدأ لان نحو زيد  
فقولك زيد فام مستدل به فام لان  
فام خبر عنه والمستدل به هو المبتدأ  
في الحال وفي الاصل كما في هذا  
الكلام فكل خبر يقع ضمير المبتدأ  
يجوز ان يقال هو مستدل بالمبتدأ  
وان يقال هو مستدل بالخبر للضمير  
المجموع مستدل بالمبتدأ وكل خبر  
يقع ضمير المبتدأ فهو مع مرفوعه  
مستدل بالمبتدأ وكل خبر غير الرفع  
لشيء كما يجوز ان يكون مستدلاً  
بالمبتدأ نحو ان زيدان قبل فام في  
قوله فام زيد يدخل في هذا الفاعل  
لان المستدل قدم عليه فقلت هو  
فموج لقدم قوله على جهة قيامه  
اي قيام الفعل وشبهه والضمير في  
به لما اي على طرفية قيامه به  
فشكله سواء كان فاما في هذا  
المثال فقلت هذا الفعل على وجهه  
اي على طرفية وطرفية والجار في  
قوله على جهة منعطف ما استدل به  
اوصاف المصدر اي اسناداً على  
طرفية اسناد الفاعل وبمعنى يملك  
الجحش ان لا يغير صيغة الفعل في  
فعله والى اشياء مما وذلك ان  
طرفية اسناد الفعل الفاعل مصدره  
بالفاعل جحفة نحو ظرف زيد عدم  
الضمير فكل ما استدل به الفاعل على  
هذا القبط من الاسناد فاعل عند  
الضاه وان لم يكن الفعل قائماً على  
الجحفة كالا مودا النسبية نحو قرب  
وبعد زيد وكذا اللفظ المعتمد  
نحو صوب وقيل لان الضرب نسبة  
بين الضارب والمضروب لا يقوم  
باحد هاتين الاخرين بل هما المصدر  
عن احدهما ووقع على الاخر بقوله  
على جهة قيامه به بفتح مفعول ما  
لم يسم فاعله وهو عند عبد الفاهر  
والترجي فاعل اصطلاح فك يظن ان  
عما ليدخل في الجرح عند من جده  
هذا المحدث ليس بفاعل دخلا  
ففهم لفظي راجع الى انه هل يقال له  
في اصطلاح النحاة فاعل ولا وليش  
دخلا ما عتوا به مثله زيد فام يوه  
لرفع شبه الفعل للفاعل ليس  
بضمناً فافضل لا يقال كون فام  
خبر مفعول على ايوه ولو ان الياوم  
لكان نصراً وانما لم يلفظ الفاعل  
المستدل دخلاً فخالق فانه قال هو  
الاسناد وقد ذكرنا في هذا العامل ان  
الواحد لا يرفع انما هو المتكلم لكن  
التوابع جرى عادتهم بان ينسبوا  
العمل الى الكلمة التي ليس بها  
يحصل المعنى المفضوود في العرب لا  
الى المعنى المفصوص كما قالوا في  
المضائق اما العامل لا الاضافة وقد  
كررنا في هذا الاعراب عليه وجوب  
تقدم الفعل على الفاعل قوله  
والاصل ان على الفعل بل ذلك جاز  
صوب غلامه زيد وامتنع ضرب  
غلامه زيد بل عمله اي يكون بعد  
بلا فصل من فوطم وليك الشيء اي  
ضرب منك فوله فلذلك جاز اي  
جواز هذه المسئلة معك لكون  
الاصل في الفاعل ان على الفعل  
ولذلك ان يقال انما احضرت  
غلامه زيد مع ان ما يرجع اليه  
الضمير مؤخر عنه لان زيد فاعل  
واصله ان على الفعل فهو مقدم  
على الضمير فقلت وكذا ذلك جواز  
ضرب غلامه زيداً معك بل يذكر  
ذلك ان يقال انما المبحر صوب  
غلامه زيد لان غلامه فاعل  
اصل الفاعل ان على الفعل فهو  
مقدم على زيد لفظاً واصلاً  
فيكون الضمير قبل الذكر ولا يجوز  
ذكر ضمير مفسر بعد الذي ضمير  
الشان تعرض فيها لبيان بذكر  
ميمها اولاً ثم مفسراً لكونه اوفق  
في التنصير كما يجزى وليش هذا  
الضرب مفسوداً فيما نحن فيه او في  
الضمير الذي يجزى بمفسرهما بعد  
منصوباً على التميز لان ذلك  
المنصوب لا يجاب له لخصر رفع  
الابهام عن الضمير بل بليس  
بخلاف زيداً في مثلنا فان محبة  
لكونه مفعولاً لا لكونه للضمير  
فقط وانما اذا جئت بعد الميم  
لشيء من يجيبك به فمفسر فقط  
لربيع الايقاع فاما اذا جئت بعد  
شيء في الضرب لاصل منه غير  
التنصير كالمفعول منها فلا يكفي  
في التنصير لانه يجزى على هو  
المراد الاصل منه وبقي الايضاح  
له فنتم منع القراءة والكافي في  
باب تنازع اعمال الثاني اذا  
توجه الاول الى المتنازع فيه  
بالفاعلية كما يجزى خلا فالصبرية  
وقد جوز الاخفش تبعه ابن جني  
نحو ضرب غلامه زيداً اي اتصال  
ضمير المفعول به بالفاعل مع  
تقدم الفاعل لشيء انضمام  
الفعل للمفعول به كما نضائه  
للفاعل ما استدل به

الوجه الثاني في معرفة الفاعل  
والفاعل على ما ذكره في كتابه  
الشيخ الفاضل في علم العربية

الغرض

بعض الأفعال التي لا تأتي إلا بالرفع  
 وبعضها تأتي بالرفع والجر  
 وبعضها تأتي بالجر فقط  
 وبعضها تأتي بالرفع والجر والتميم  
 وبعضها تأتي بالرفع والجر والتميم والفتحة  
 وبعضها تأتي بالرفع والجر والتميم والفتحة والياء  
 وبعضها تأتي بالرفع والجر والتميم والفتحة والياء والواو  
 وبعضها تأتي بالرفع والجر والتميم والفتحة والياء والواو والهمزة  
 وبعضها تأتي بالرفع والجر والتميم والفتحة والياء والواو والهمزة والسين

فعله حرفي ربه عنق عدت من حاتم حراء الكلام لفظا ونياب وقد فعل ويقول لما عصى أصحابه مضعما أدى إليه الكيل صاعا جراح  
 ويجوز التأويل وربا تجوي واحيايل لصبان ويقوله الألبت شقري هله لومن نومه زهبل على ما جرت من كطائب ولا ولي تجوز  
 ما ذهب إليه لكن على فله وليس المبصرة منه مع فوهم في باب التنازع بما فاولا وكذا يقول بحسن اعطيت درهم زيدا لان مبنا المفعول  
 الاول مثل الثاني وان تاخر عنه لكونه فاعلا معنى كما يجي في مفعول ما لم يسم فاعله ويقول نحو اعطيت صاحب الدار درهم فله ضمير غلام  
 زيدا وكذا اذا كان للفعل مفعول يتعدى اليه الفعل بنفسه فمبني ادم مما يتعدى اليه الفعل بحرف الجر ظاهر نحو قلت يا حبه  
 زيدا او مفذرا نحو اخبرت نومه زيدا اي من نومه فن تم حسن رجوع الضمير الى المتأخر عنه في المسئلين قوله ولذا اشفي  
 الاعراب لفظا بهما والفرسية او كان مضمرا متصلا او وقع مفعوله بعد الا ومعناها واجب بتقديره هذا بيان لما مر من جوس  
 تقديم الفاعل على المفعول بعد ان كان جازا المتأخر عنه قوله لفظا منصوب على التمييز اي شفي لفظ الاعراب لا بتقديره قوله فيهما  
 اي الفاعل والمفعول به الذي ل عليه سلك الكلام اي والاشفي الاعراب اللفظي في الفاعل والمفعول معا مع اشفوا الفريسة  
 الثالثة على التمييز يد بها من الاخر ووجب تقديم الفاعل لانه اذا اشفت العلامة الموضوعه للتبيين بينهما اي اعراب لما في والذان اللغتين  
 والمعنوية التي قد توجد في بعض المواضع والة على تعيين احدهما من الاخر كما يجي فيلزم كل واحد مكره ليعرفا بالمكان الا حصل  
 والفرسية اللفظية كالاعراب الظاهرة في تابع احدهما او كليهما نحو ضرب موسى على الطريق وانسانا لانه الفاعل والفعل  
 نحو ضربت موسى حنبل والفعال ضمير الثاني بالاول نحو ضرب فاه موسى والمعنوية نحو اكل الكعكة في موسى واستخلف  
 المرفوع المصطفى صلى الله عليه واله وتعود لك وكذا ان كان الفاعل ضميرا متصلا ووجب تقديمه على المفعول سواء كان  
 المفعول اسما ظاهرا كضربت زيدا او ضميرا منفصلا كضربت اباك او مضملا متصلا كضربت اباك لانه يصير المتصل منفصلا  
 فان قبل في المثال الذي ورد به اجزا عن ضميرك صار الذي هو ضمير متصل منفصلا عن عامله قلت لمنا كان الداء  
 فاعلا وضميرا متصلا وكان الامر من موجب لافعال العالم صابرا بما كفض حرونا الفعل الا ترى الى اسكان لام ضربت بخلاف  
 ضربك وذلك لانه لا يجزى في كل واحد في كل واحد فاما صار هذا المركب كالكلية الواحدة عامله معا مملها بخلاف  
 نحو ضربك فان المفعول فضله بمعنى انه ليس من تمام الكلمة فصار ضمير المفعول في ضربك كانه افضل بالعامل ما لو تقدم  
 المفعول على الفاعل مع انهما لكان الفاعل المتصل غير متصل بعامله ولا يما هو كالجوز من عامله لان المفعول وان كان  
 من حيث كونه ضميرا متصلا كالجوز لكنه من حيث كونه مفعولا فضله قوله او وقع مفعوله بعد الا اي مفعول الفاعل نحو  
 فولك ما ضرب زيدا لعمرو وبنحو ان يعرف ولا لانا اذا ذكرت بل اداء الاستثناء مفعولا خاصا للعامل فيما بعد ما ووجب  
 ان يكون ما لذلك المتقدم من الفاعلية والمفعولية او الحالب او غير ذلك محصورا في المتأخر وما لذلك المتأخر من تلك  
 المعاني بانها على الاحتمال لم يدخله الخصوص لا العموم كما اذا قلت مثلا ما ضرب زيدا لعمرا فصارية زيدا محصورة في عمري  
 ليس ضاريا لحد لا لعمرو واما مضمورية عمرو فعل الاحتمال اي يجوز ان يكون مضمورا بالغير بل بصا وبالعكس لو قلت ما ضرب عمرا  
 الا زيدا اي مضمورية عمرو مضمورة على زيدا لم يضر به الا زيدا وضارية زيدا باقية على الاحتمال اي يجوز ان يكون ضاريا بالغير  
 عمرا ايضا وكذا في نحو ما جاء في زيدا لعمرا ويكون حالة التركيب لغير بل ايضا بخلاف ما جاء في اباك الا زيدا فاذا قررت هذا  
 تبين ان ضرب زيدا في قولك ما ضرب زيدا لعمرو مضمورة على عمرو ومضمورية عمرو على الاحتمال فلو قلت عمرا على زيدا فاما ان  
 بقية عليه من دون الاتخو ما ضرب عمرا الا زيدا وفيها من كس اللفظ اذ يسهل المضمورية خاصة والضارية باقية على الاحتمال فلا  
 يجوز واما ان بقية عليه مع الاتخو ما ضرب لعمرو زيدا فنفس هذا القول ان اردت ان عمرا وزيدا مستثنان معا والمرد ما ضرب  
 احد احد الا عمرا زيدا فاحتمال ان مضمورية عمرو في الاصل المسئلة اعضا ما ضرب زيدا لعمرا كانت على الاحتمال وبالقدر  
 المذكور الا ان صارت مضمورية محبوسة بزيدا لان الاحتمال المذكور فيما بعد الا انما يكون في الفاعل اذا ذكرت مفعولا خاصا  
 نحو ما ضرب عمرا لعمرو وكذا يكون في المفعول اذا ذكرت فاعلا خاصا نحو ما ضرب عمرا لعمرو اما اذا لم تذكرهما او ذكرتهما معا تبين  
 طرس فيما بعد الاحتمال المذكور فاعلا كان او مفعولا نحو ما ضرب لعمرو زيدا وما ضرب احد احد الا زيدا في الفاعل وما ضرب لعمرو زيدا  
 وما ضرب احد احد الا زيدا في المفعول وكذا اذا ذكرت فاعلا ومفعولا عامتين نحو ما ضرب احد احد الا زيدا عمرا في المستثنان غير  
 مختلفين واما ان كان كذا اذ ليس هناك غير ذلك للمفعول العام نحو بنعلق بما الفاعل المسئلي وكذا ليس غير ذلك الفاعل العام نحو  
 بنعلق المفعول المسئلي كما كان حين ذكرهما خاصين فيكون فيا ضرب لعمرو زيدا المضمورية المطلقة مضمورة على  
 عمرو والضارية المطلقة مضمورة على زيدا وبمخصص مضمورية عمرو زيدا وذلك عكس المعنى هذا مع ان استثناء شيبين  
 ما اذا واحده بلا عطف غير جازر مطلقا عند الاكثرين لضعف اداء الاستثناء اذ الاصل فيه الا وهو حرف فلا يستثنى بان شيئا  
 لا على وجه البدل ولا على غير فلا نقول في البدل ما سمي احد شيئا الاعراب الذي يثار ويجوز طلقا عند جماعة وبعضهم فصلوا

بعض الأفعال التي لا تأتي إلا بالرفع

فانه لا يجوز ان  
 ان يكون قوله  
 او ايضا في اول  
 التركيب ولا يصح  
 المحسوس وانما  
 في قوله وانما  
 ان يجرى في  
 الجرس من قوله  
 انما في المفعول  
 فخطه بغير قوله  
 من

فانه لا يجوز ان  
 ان يكون قوله  
 او ايضا في اول  
 التركيب ولا يصح  
 المحسوس وانما  
 في قوله وانما  
 ان يجرى في  
 الجرس من قوله  
 انما في المفعول  
 فخطه بغير قوله  
 من

فانه لا يجوز ان  
 ان يكون قوله  
 او ايضا في اول  
 التركيب ولا يصح  
 المحسوس وانما  
 في قوله وانما  
 ان يجرى في  
 الجرس من قوله  
 انما في المفعول  
 فخطه بغير قوله  
 من

فانه لا يجوز ان

الفاعل

فانوا ان كان المستثنى منهما مذكورين والمستثنى به بدلين منهما جاز نحو ما ضرب احد احد الا زيد عمر وذلك لان الاستثناء  
 يكون دائما بدلين مما قبل الا كما تنها او تعان موقع ما ابد لا منهما اي كانهما وضعا في الاول استثنى من مكانك قلت ضرب زيد  
 عمر ولم يقل هذا عند الاولين بدل ومفعول عامل ضمير من جنس الاول لا بد لان التقدير ما ضرب احد احد الا زيد ضرب عمر  
 وان كان المستثنى منهما مقدرين نحو ما ضرب لا زيد عمر او كان احدهما مذكورا دون الاخر نحو ما ضرب لغوم الا بغضه بعضا  
 او كلاهما مذكورين لكن المستثنى لم يبدل به نهما نحو ما ضرب احد بشي الا زيد او الا زيد السوط لم يجر لان المستثنى اذن ليس  
 كالواضعين قبل الا وهو ضعيف عن استثناء شبيهين الاعلى وجه المذكور فان استدلال من اجاره طلقا بقوله وما نزلت ان تعذر  
 الا الذي ثم اذ لنا في باوري الراي فانه لم يبدل كالمستثنى منهما والتقدير ما ضرب ما ضرب احد الا زيد ضرب عمر  
 اي بلا ريب مؤنثه فغيرهم ان يمدن رواياته منصوب بفعل مقدر على ان يعاون في بادي الراي وان الظرف بكيفية راجحة الفعل فيجوز  
 فيه ما لا يجوز في غيره وان اردت في اصل المسئلة اعني ما ضرب لا عمر وازيدان زيد مقدم معني ولا يرد مستثنى وان المراد  
 ما ضرب زيد لا عمر فالمتعدي لا يتعكس لا يلزم استثناء شبيهين باداة الا ان اكثر النضاه منعو ان يعمل ما قبل الا بما بعد المستثنى  
 بهما الا ان يكون مفعوله الواقع بعد الاستثناء هو المستثنى منه نحو ما جاء في الا زيد احد وانما بالمستثنى نحو ما جاء في الا  
 زيد الظرف ومفعول الفعل العامل في المستثنى نحو قولك رايتك اذ لم يبق الا الموت ضاحكا فذلك ان ما بعد الا من حيث المعنى  
 من جمله استثناء غير الجمل الا في الا لان قولك ما جاء في الا زيد بمعنى ما جاء في غير زيد وجاء في زيد فاخصر الكلام وجعلت  
 الجملة واحدة فالا وفي ان لا يثوب على المفعول في الخبر الاجنبي عن عامله اما المستثنى بعد المستثنى لان المسائل لم تغلق  
 بهما من وجه فكانه وكل واحد منهما كالشئ الواحد واما نحو ضاحكا فليس في الخبر الاجنبي عن عامله اذ قولك اذ لم يبق  
 الا الموت مفعول رايتك وضاحكا مفعوله الاخر فاذا ثبت هذا فان وقع مفعول خبر ما قبل الا بعد المستثنى غير التلكة المذكورة  
 اما فرغ او منصوب ولا يكون الا في الشعر كقوله كان لم يمت حتى سواك ولم يبق على احد الا عليك لتوايح وكقولك لا استثنى  
 بانوم الا كما وهما باية لا يجر لا واذ فاع الحاجب ضمير فانه عاملا اخر من جنس الاول اي فامث لتوايح واسمى باية لا يجر كما وهما  
 والكتاني يجوز مطلقا على ما قبل الا بما بعد المستثنى بهما سواء كان العمل بفاع او بضمير كما كان القصب كما ذكرنا في الا كما في  
 قولك ما رقت الا واكثر زيد في الشعر وفي غيره بلا تقدير لثابت الاربع وان الا يتاخر في جود رفع ما بعد المستثنى فقط دون التقدير  
 فثبت لك على هذا ان ما قبل الا لا يعمل فيها بعد المستثنى على الاصح سواء كان ذلك بضم المستثنى او لا كما مضى فلا يجوز فيها  
 ضرب زيد الا عمر او ما ضرب لا عمر وازيد وانما قلت في اول بيان المسئلة مفعولا خاصا لانه اذا كان المفعول عاملا نحو ما ضرب احد  
 الا زيد فلا يقال ان مضمونه زيد بائنه على الاحتمال لانه لم يبق بعد احد شيء يمكن ان يضرب ويبدل كما كان فيما ضرب زيد  
 الا عمر وان يضرب عمر وازيد ايضا فوله او معناها بعض ما في اتما من معنى الحصر وذلك ان المشهور عند النحاة والاصحاب  
 ان معنى ما ضرب زيد عمر او ما ضرب زيد لا عمر فان قدمت المفعول على هذا انعكس الحصر كما ذكرنا فيما ضرب زيد لا عمر واذ فاع  
 بعض الاصوليين في فادما الحصر استدلالا نحو قوله اما الا انما بالنياب وانما الاول والعين واجب بان المراد في الخبر من  
 الشاكذ فكانت ليس عمل بالنيابة وليس نوكاه الا بالعين كقولك ضلوه بحيا المسجد الا في المسجد فوله فاذا الفصل به ضمير مفعول  
 او وقع بعد الا ومعناها او الفصل مفعوله وهو غير متصل وجب اجرة بيان ما بعد عن فوجب محالها الاصل اي تاخير الفاعل  
 عن المفعول فوله الفصل به اي الفاعل ضمير مفعول اي ضمير راجع الى مفعول وجب ما خبر الفاعل عند الاكثر من ومثاله ضرب  
 زيد غلامه اذ لو قدم منه فكان اصمرا افضل للذكر لقضا واصل كما مر ويبنى ان يكون عند الا حصر وان جوق كما تقدم ولذا  
 الحكم لو الفصل ضمير مفعول بصلة الفاعل او صفته نحو ضرب زيد الذي ضرب غلامه واكرم هندا رجل ضربها هكذا فصل  
 ولو ثبت يجوز ان يجر ويصل هذا ضرب بها الحان لان الفصل من الوصف الموصوف بالا جنبي غير يمنع بخلاف الفصل ولو وصل  
 اذ الفصل الذي بين الاولين قل مما بين الاخيرين فوله او وقع بعد الا اي وقع الفاعل نحو ما ضرب عمر وازيد او  
 معناها نحو ما ضرب عمر وازيد وانما وجب تاخير الفاعل ههنا انما ذكرنا بعينه في وجوب تقديره في ما ضرب زيد لا عمر و  
 فان مضمونه ما قبل الا محصوره فيما بعدها وانما رتبته محتملة فلو قدمت فاعل بلا الا انعكس المعنى لو قدمته معنا  
 لجه المخذول المذكور فوله او الفصل مفعوله اي كان مفعول الفاعل ضمير متصل وهو غير متصل اي الفاعل غير ضمير  
 المتصل وغير الضمير المتصل ما ضمير المتصل نحو ما ضرب لا انا ومضمر نحو ضربك زيد وانما ثبت بقوله وهو غير  
 متصل لانما لو كانا متصليين نحو ضربك لوجب تقديرهما الفاعل كما ذكرنا في قوله وقد جحد فلما فعل القيام في بيتي جوات  
 في مثل زيد بن نال من قام وليك زيد ضارح مخصوصا به ومجربا تمام بطرح الطوايح ووجوبه في مثل وان احد من المشركين  
 استجارك وقد جحد فان معا مثل نعم من قال قام زيد فوله القيام ضرب به جواد الا جحدت شئ من الاشياء الا اقسامه

المستثنى

فانه على طريقه للشيخ  
 جريته عليه واما ما  
 وقوع المستثنى منه  
 تابع المستثنى بعده  
 تحت الربط وهو  
 نوحا وماهة تواج

فوق الفصل قوله  
 فاعل لان ضمير خبره  
 كما في خبره في قوله  
 س

فصل ما في قوله  
 في بعض النسخ ومع كذا  
 لا يحتاج الى الا الحذف

مخوذ  
 قيل

المخوذ  
 والمخوذ  
 الموصوف والموصوف  
 من الخبر

في قوله ما ضرب زيد عمر  
 في قوله ما ضرب زيد عمر  
 في قوله ما ضرب زيد عمر  
 في قوله ما ضرب زيد عمر  
 في قوله ما ضرب زيد عمر

سواء كان الحذف جازا او واجبا فوله زيدان قال من قام الظاهر ان زيد مبتدأ لا فاعل لان مطابفة الجواب للسؤال اول  
ومن ثمة فالوا في جواب ماذا اذا كان ذا معنى الذي انه رفع لان السؤال بجملة اسمية بخلاف ماذا اذا كان زيدا فان لا في  
نصب الجواب كما يجي في باب الموصولات وايضا فالسؤال عن الفاعل لا عن الفعل والاصل تقديم المسؤل عنه فالوا لان بعد  
زيد فام كل فوظم الاخطية فلا الية برفع خطبة من باب حذف الفعل بالاختلاف لان لا يتحقق لك خطبة من النساء فانا  
لا الية اي غير مقصورة فيما تحظى به التسوان عندنا ووجه من الحذف والصنع وروى النصب فمهما على تقدير ان لا الية خطبة  
فلا كون الية فوله وليك زيد ضارع هذا ايضا من جنس الا ولى مما الفرينة في السؤال لان السؤال ايضا هنا مقدر مدلول  
عليه بلفظ المبني للمفعول لان تلبس الفاعل اذن على الشاع فسأل عنه فكأنه قال لما قال ليك زيد سأل سأل سأل سأل من  
بيك فعيل ضارع اي بيك ضارع والسؤال في الاصل مصرح به وبالبيت للحرث بن هبيل فام محظوظ مما يطبع الطوايح يقال  
يكسبه اي بيك عليه حذف حرف الجر لكثرة الاستعمال وليس بفاس كما يجي في باب المنعدي وغير المنعدي من ضم الاعمال ايضا  
الذليل من فوظم ضرع ضراعة فوله مخصوصه متعلق بضارع وان لم يند على شيء لان الجار بكفي براحة الفعل اي بيك من بضع  
وبدل لاجل الخصوصا فان زيد كان ملجأ وظهرا لاداء والضعفاء وتعلبه بيك المقدر ليس بقوى في المعنى والمخبط الذي  
بابك المعروف من غير سبلة يقال الخبطى فلان واصله من خبطت الشجرة اذا ضربته بالعضى بسقط ورفها مما يطبخ اي يد  
ونفلك والطوايح بعض المطويات يقال طوحنه الطوايح واطاحنه الطوايح اي خبت به ورسب به ولا يقال المطويات ولا  
المطويات وهو اما على حذف الترابيد مثل ارس وهو وارس واعشب فهو عاشب وعلى التشبيه مثل ما اذا نوى في ودفق يقال  
طاح بطوح مثل قال يقول وطاح بطيح وهو وادوى من باب فعل يفعل بكسر العين فمهما عند الحبل وفوله مما يطبخ متعلق بخبط  
اي يسأل من اجل اذ هار الوفايع ماله وما مصلته وما يبكي المقدر اي بيك لاجل اهلاك المنابر ايدي ويجوز ان يكون ما بمعنى  
التي اي لاجل خلال الكرم التي طوحنها الطوايح ويطبخ على كل فند بحكاية حال ما ضربه بوريد الماضي بصورة الحال اذا كان الامر  
هائلا لضومر الخطاب نحو فوئت الاسد فاخر به فامله فوله ووجوبك مثل وان احد من المشركين استجارك ايضا  
جواز وجوبا على انهما مصدر لفعله بحذف حرف جازا او واجبا انما كان الحذف واجبا مع وجود المفسر نحو استجارك الظاهري  
لان العرض بالانسان بهذا الظاهر نفس المقدر فالواظنه لم ينجح الى مفسر لان الابهام الجرح الى التفسير انما كان لاجل التفسير  
ومع الاظهار لا ابها والعرض من الابهام من انفس اجزاء ووقع في النفوس لذلك الابهام تشويق اذا سمعت لهمم الى العلم المفسر  
منه وايضا في ذكر الشئ مرتين مبهما ثم مفسرا نوكد ليس في ذكره مرة واما لم يحكم يكون احد مبتدأ واستجارك خبر لعلمهم  
بالاستفراة واخصاص حرفا لشرط العلة على انه تسبيل لا خفش جواز وقوع الاسمية بعدها بشرط كون الخبر علافتنا  
على مذهبه اذن ليس من قبيل ما نحن فيه وينظر ما نسب اليه بوجوب النصب ان زيدا ضربته الاعلى ما اجاز بعض كوفيين  
من نحو لا تجري ان مفسر اهلكك ومع ذلك ما اوله الا بجملة فعل رافع لمفسر اي ان هلك مفسر وان هلك مفسر وهو  
مع ذلك مردود على ما يجي الكلام عليه بعد وجميع ما ذكرنا من الوفاي والخراف بظرفه نحو فوئت سوارا لطنون هلا  
زيد فام اعني كل جرح بلبه الا الفعل مفسر الفعل المقدر ما فعل صرح كما مر وحرف يودي معنى الفعل مثل ان الموصوف  
للتبوت والتحقق فعمل دن والله على ثبوت والتحقق والذم ان يكون خبرها فعلا كما يجي في ضم الحروف ليكون ان مشعر بعض  
الفعل المقدر وخبرها في صورة ذلك الفعل اعني الفعل الماضي فيكونا معا كالفعل الضريح المفسر وذلك بعد لو خالصة نحو  
فولت لو ان الله هلك اي لو نلت وتحقق ان الله هلك فان مع ما في خبره فاعل ذلك المقدر فوله وقد يجردان مقام مثل  
نم اي يحذف الفعل الفاعل اما حذف الفاعل وحده فلم يثبت الاعند الكافي كما يجي في التنارع واتما حكم بعد نعم بحذف  
الفعل والفاعل معا لان نعم حرف لا يفيد معناه الاضراى ايضا لا بانضمامه الى غيره كما سبق في حد الاسم وهم هنا ااد  
المعنى ككلام المنفصل فلا يذم من تقدير الكلام المدلول عليه بغيره والكلام الذي صدقته لفظه نعم وذلك الكلام في مثالنا  
جملة فعلية واذا كان السؤال بجملة اسمية كان المقدر بعد نعم اسمية كما يقال زيد فام فمقول نعم اي نعم زيد فام وحذف  
المحلين بعد حرفا لتصدق في حازا واجب ولذا قال وقد يحدثان فوله واد التنارع الفعلان ظاهر بعد هاهما قد يكون في الفاعل  
توصييا واكرمى زيد وفي المفعول نحو صوبت واكرمى زيد وفي الفاعلية والمفعولية مختلفين لو قال الفعلان فصا  
او شبههما بالمثل اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة كما نامل ضارب زيد ولشمل ايضا اكثر من غاملين نحو ضربت هاهنت  
واكرمى زيد كان اسم الفاعل على الاضاحي هو الفعل وعلى قول المنعديات وهو الاثنان فوله ظاهر بعد هاهما  
قال ذلك لان بعض المصنفين لا يفتح ندمه وذلك ان الضمير المتنازع منه يجوز ان يكون متصلا او منفصلا ويكتفى ب  
التنارع في الضمير المتصل بالفاعل لا خبره فوفاوه منصوب لان التنارع انما يكون حيث يمكن ان يعمل في التنارع فيه وهو في مكانة

والا فام  
او الاكلا  
رجل بيك اي  
لان بيك عدو  
اي بالغ فيه  
الاورس ثبت مفسر كون  
يتخذه الغرة للورس يقول  
او رسل المكان واورس الرث اي  
اصفر ورث بعد الادراك فهو  
اورس ولا يقال مورس وهو  
من الشواذ

اي يحذف  
الحذف جمع حذف الخاء وحي  
الحذف واللفظ اذا كان  
مفروق الخاء معناه المقدر  
واذا كان مضمرا معناه المحذوف  
واذا كان كسورا معناه بقاء  
العقد وقيل عطف شرح  
يقال لغتان مفسر ونفس  
اي كثر

جملة اسمية  
يقدر بعد نعم جازا وبقية م

يقال

التنازع

كل واحد من المتنازعين لولا ان الآخر ما عامل الاول يستعمل عمله في المضمر المتصل بالفاعل الا خبر لان المتصل يجب اتصاله  
 بعامله او بما هو كجزءه ولا يتصل بفاعل اخر واما المتصل فان كان مفعولاً نحو ما ضرب وما اكرم الا انا وكذا الظاهر الواقع  
 هذا الموضع نحو ما قام وما فعل الا زيد فلا يجوز ان يكون ايضاً من باب التنازع على الوجه الذي للزهر البصريون وهذان الاول  
 اذا توجه الى المتنازع بالفاعل والعبء فلا بد ان يكون ضمير موافق للتنازع واما المجرى ان يكون منه لان المتعلق ان كان نحو  
 الاول واخبرته فيه ضميراً مطاباً للتنازع فان كان بدون الاضمار هكذا ما ضربت وما اكرم الا انا وما قام اي هو اعني زيد  
 وما فعل الا زيد فيكون الا انا مستثنى من التعدد المقدر فيما بعد ولا يجوز ان يكونا مستثنين من نحو ما ضربت وما  
 قام لان لا متعدديهما لا ظاهر ولا مقدر لا ضمير الضرب والقيام منفيين عن المتنازع بعد ما كانا مثبتهن له وشرط  
 باب التنازع ان لا يختلف المعنى بالاختلاف الملقى ان كان الاضمار في الملقى مع الثالث في الاول ما ضربت الا انا وما اكرم الا  
 انا الا يمكن اتصال الضمير مع الفصل الا فلا يكون من باب التنازع لان الملقى في التنازع يجب ان يكون خائباً عن العمل في  
 التنازع وانه اعني الضمير كضربت واكرم زيد وكذا ضربت واكرمته عند الكسائي ويكون فيه نائب عن المتنازع  
 اعني الضمير في نحو ضربا واكرمته التريدين يظهر كونه ملغى كون الاخر هو المفعول ولا يظهر في الا انا الذي بعد ما ضربت بنابة  
 عن الا انا الذي بعد ما اكرم كما ظهرت في الف نحو بنابة عن التريدين في قولك ضربا واكرمته التريدين فلا يظهر كون  
 ما ضرب ملغى ويكون ما اكرم معلا اذ كل منهما من الفاعل مثل ما لاخر عن السواء وكذا يجب ان يقول في الثاني ما قام الا  
 هو وما فعل الا زيد ولا يستعمل مثله في كلامهم بل المستعمل ما قام وما فعل الا زيد ويجوز ان يكون هذا من باب التنازع عند  
 الكسائي ويكون الفاعل محذوفاً من الاول مع اعماله الثاني كما هو مذموبه على ما يجب ويلزم البصريون ايضاً في هذا المقام  
 منابضة الكسائي في مذهبه لانهم يوافقونه هناك في انه من باب المحذوف الاضمار محذوف الفاعل مع الالذ لا لانه الظاهر  
 عليه لانه هو وكل ما ذكرنا على اعمال الثاني في المنفصل المرفوع بجحى مثله في اعمال الاول فيه وان كان المتنازع فيه منفصلاً  
 منصوباً نحو ما ضربت وما اكرمته الا انا باجازان يكون من باب التنازع ويكون قد حذف المفعول مع الامن الاول مع اعمال التنازع  
 او من الثاني مع اعمال الاول اذ المفعول يجوز حذفه بخلاف الفاعل وكذا المجرور والمنصوب المحل نحو ففقدت بك ففعل  
 هذا يجوز التنازع في المضمر المنفصل المنصوب المجرور ولا سيما اذا تقدم ذلك الضمير على الفاعل نحو ما ضربت واكرمته  
 وبك ففقدت وفعلت المص ظاهر غير وارد ومورده وكذا قوله بعد ما لا حاجة اليه اذ قد بنازعان ما هو فبها  
 اذا كان منصوباً يجوز ما ضربت وفعلت واياك ضربت واكرمته قوله فقد يكون اي التنازع اعلم ان العاملين في التنازع  
 على ضربين اذ هما متفقان او مختلفان والمتفقان على ثلاثة اضرب لانها اما ان يتفق في التنازع في الفاعل حسب نحو  
 ضربت واكرمته زيداً وفي المفعولية حسب نحو ضربت واكرمته زيداً او في الفاعلية والمفعولية معاً نحو ضربت واكرمته زيداً  
 ولم يذ كر المص هذا الثالث لانه يبين بالضمين الاولين لانها اذ اتزانعا في الفاعلية والمفعولية معاً فقد تنازعا في الفاعلية  
 وتنازعا ايضاً في المفعولية والمختلفان على ضربين لانه اما ان يطلب الاول للفاعل والثاني للمفعولية نحو ضربت واكرمته  
 زيداً او بالعكس نحو ضربت واكرمته زيداً فقولته مختلفين حال من الفعلين لان معنى قوله فقد يكون اي التنازع فقد تنازعا  
 اي فقد تنازع الفعلان في الفاعلية والمفعولية مختلفين واخره بقولته مختلفين عن القسم الثالث من اقسام المتفقين  
 لانها تنازعا في ذلك القسم في الفاعلية والمفعولية ايضاً لكن متفقين في التنازع واما اخره لانه هذا القسم كما ذكرنا يبين  
 من الضمين الاولين حتى لا يتكرر بعض الاقسام قوله ويجوز ان البصريون اعمال الثاني والكوفيون الاول اي البصريون  
 يقولون المتنازعا اعمال الثاني مع نحو ما ضربت الاول ايضاً كذا والكوفيون يقولون المتنازعا اعمال الاول مع نحو ما ضربت الثاني انا  
 اختار البصريون اعمال الثاني لانها قريباً لطالبتين الى المطلوب فالاولى ان يستدبره دون الابد وابيض لواعلمك الاول في العطف  
 في نحو قام وتعد زيد لفصاحت بين العامل ومفعوله ما يجنب بلا ضرورة ولعطف على التقى وقد بيضت منه بيضة وكلاهما  
 خلاف الاصل ولا يجزى هذه العلة في غير العطف نحو جاءني الاكرم زيد وكاد يخرج زيد وقال الكوفيون اعمال الاول اولى  
 لانها اول الظالبتين واحتمالها الى ذلك المطلوب فام من احتياج الثاني ولا شك مع الاستطراد ان اعمال الثاني اكثر في كلامهم  
 قوله الاول اي اعمال الاول قوله فان عملت الثاني ضمير الفاعل في الاول على وفق الظاهر دون المحذوف حلاً للحكاية وجاز  
 خلاف الفاعل وحذفت المفعول في الاول ان استغيبت عنه ولا اظهرت هذا بيان ان اذا عملت الثاني على ما هو اخبار  
 البصريين فكيف يكون حال الاول فقال الاول اذن اما ان يطلب التنازع للفاعل والمفعولية فان كان الاول نحو  
 ضربت واكرمته زيداً فالبصريون ضمرون في الاول فاعلاً مطاباً للاسم المتنازع في الاول والثانية والجمع والتذكير  
 واثنائت بمفعول ضربت واكرمته زيداً ضربا واكرمته التريدين ضربت واكرمته التريدين ضربت واكرمته التريدين ضربت

فيما اكرم وكذا الا  
 زيد مستثنى من المفعول  
 المقدر

وليست قد  
 بل قد

قوله في بحث لان الاختلاف  
 بين في التنازع المتقدم  
 الاول قريب اليه لاني لم  
 لان العار في الالف فقط  
 غير ولا في الالف لا صرح في الالف  
 مع قديما في الالف لا صرح في الالف  
 الاول لا يجرى في الالف

لأن بعض الالف قد  
 وضعت المفعول كذا  
 هنا واما في الالف  
 بعد ان يشرح الالف  
 ما وشرحه  
 سنة

ضربت ياء واكرمت الحيت بن ضربتني واكرمت المهندث ولزمهم الاضمار قبل الذكر كما ذكرنا قبل والكنائى يحدف الفاعل من الاضمار  
 حدوا من الاضمار قبل الذكر كما قبل فكنت كالتسا على منتهى مواءمة من سبيل الرأى عيد وذلك لان حدف الفاعل اشغ  
 من الاضمار قبل الذكر لانه قد جاء بعد ما يفسر على الجمل وان لم يجزى لمحض التقبير كما جاء في نحوته رجلا فهو يقول ضربتني  
 واكرمت زيداً او الثريد بنى والزهد بن او هندا والهند بنى والمهندث ونقل المصنف عن القراء منع هذه المسئلة اى اعمال الثاني  
 او اطلب الاول للفاعلية وقال انه بوجوب محال الاول في مثل هذا والنقل الصحيح عن القراء في مثل هذا ان الثاني ان طلب  
 للفاعلية نحو ضربت واكرمت زيد جازان فعلى العاملين في المنازع فيكون الاسم الواحد فاعلا للفتحين لكن اجتماع المؤثرين  
 الثامنين على زياد من اول على زياده في علم الاصول وهم يجرون عوامل نحو كالموترات الحظيبيه قاله وحازان نائى بفاعل الاول  
 ضمير بعد المنازع نحو ضربتني واكرمت زيد فهو حيث بالمتصل للمفعل المنصّل بوزم الاضمار قبل الذكر ان طلب الثاني للمفعول  
 مع طلب الاول لاجل الفاعلية نحو ضربتني واكرمت زيداً فهو يعني عند الاثبات باضماره في المنازع كما ثبت كل هذا حدوا في قوله  
 الضربتني والكنائى من الاضمار قبل الذكر وحدف الفاعل قوله وحدف المفعول ان استغنى عنه والاظهرت معنى اذا علمت  
 الثاني وطلب الاول للمفعولية فالواجب حدف المفعول وافقوا بصريون ههنا الكنائى في حدف المفعول بخلاف الفاعل لان الحدف  
 هناك كان الوجه للزوم الاضمار قبل الذكر لانه بعد لان الفاعل في حذف وفي المفعول هذا اللامع مرفوع لانه فضل الحدف  
 في السعة فكيف مع مثل هذا الموضع اعني الاضمار قبل الذكر قوله ان استغنى عنه في مثل ضربتني واكرمت زيداً فتقول ضربتني  
 واكرمت زيداً وقال المالكى يجوز ذلك على نيل قوله والاظهرت معنى ان لم تستغن عن المفعول اظهرت وذلك لكونه احد مفعولي باب  
 علمت مع ذكر لاخر فانه لا يجوز حذفه على ما هو المشهور عندهم وذلك لكون مضمون المفعولين هو المفعول المحض فلو حذفت  
 المعلوم في تلك علمت زيداً فاما مصدر المفعول الثاني فمضاهى الى الاول اى علمت فبما زيد بخلاف مفعولي اعطيت  
 زيداً درهما معطى وكذا الدرهم فلا يجوز ابطاء اضمارة لكونه اضمارة قبل الذكر في المفعول لا في الفاعل فلم يبق بعد بعد الحدف  
 والاضمار الا الاظهار واعترض على هذا بانه يجوز في السعة وان كان فلها حدف احد مفعولي باب علمت عند قيام الضرب  
 لان كل واحد منهما في الظاهر مرفوع واسه ظاهر في المفعولية لمفعولي باب علمت وقد جاء ذلك في الضمان والشعران  
 فلا تحسبن الله الذين يخولون بما اتفق الله من فضله هو خير لهم اى يحلهم هو خير من الفاهما وقال الشاعر لا شغلنا على  
 عز لنا قاطنا لذو مشى بنا الاغفار اوى الى نحلنا اولاً لحدف وانهم اسلمنا اتمنا منع الحدف لوامنع الاضمار نحو حبسني  
 وحسبت زيداً فاما اياه كما ذكرنا في هذا وان يقال في هذا لا خبر ان الفصل بين المشدوا واخبر يا حبيب فمع ولا  
 ملحق فيها اى الاضمار قبل الذكر بشاركة الفاعل في علة جواز الاضمار قبل الذكر وهو اشغ جواز حدفه سلماً ان يمنع الاضمار  
 قبل الذكر في مطلق المفعول لانه يجوز اضمارة بعد الذكر كما هو مدعى القراء في ضربتني واكرمت زيداً فهو مفعول ههنا حسبت  
 وحسبت زيداً فاما اياه كما ذكرنا في هذا وان يقال في هذا لا خبر ان الفصل بين المشدوا واخبر يا حبيب فمع ولا  
 مت باذا صار في نظري اسم في بسبب كون مضمونهما معوماً حقيقاً كعلمت فبانه قوله فان اعلمت اولاً اضربت الله على  
 في الثاني والمفعول على المختار لان ينع ما يقع فظهر هذا بيان ان اذا علمت الاول على ما هو اشبه بالكو فيس فكيف يكون  
 حال الثاني فقال لا يخلو ما ان يطلب للفاعلية والمفعولية ويقول في الاول ضربتني وضربتني وضربتني وضربتني وضربتني وضربتني  
 وضربتني وضربتني وضربتني وضربتني وضربتني وضربتني وضربتني وضربتني وضربتني وضربتني وضربتني وضربتني وضربتني وضربتني وضربتني  
 على فوالنظر بخلاف من احد لانه ليس اضمارة قبل الذكر لكون المنازع من حيث كونه معولا للاول مفقداً على اى اصل  
 الثاني فقد يزل وان كان مؤخرًا لقلنا قوله والمفعول على المختار اى واضربت المفعول ايضا في الثاني كالفاعل على الوجه المختار  
 فيكون ضميراً باذا ولا يجد في نحو ضربتني وضربتني ويذهب ويجوز حذفه ايضا لكونه فضلاً اما اخبار الاضمار فلان الثاني اشرب  
 الظالبين فالاولى اذ لم يحط بمطلوبه مع الامكان ان يشغل بما يقوم مقام المطلوب ويخلف حتى يترك ذلك المطلوب للبعد  
 الذي حذفت ان لا يعمل مع وجوده لا يرب وحيث لا يقطن بسبب عدم ثابته فيه مع الطرف تدلّس مطلوبه وانه مؤخر الى غير ذلك  
 اتفق اليصبيون والنوفيون في مثل هذه المسئلة اعني اذا علمت الاول والثاني طالب للمفعول على ان المختار اى الاضمار للمفعول  
 في الثاني كان خلو الثاني عن القامه في قوله هاؤم افرقا كاتبة وقوله نعم انوني افرغ عليه فطر دلها للضرورة على ان المختار  
 اعمال الثاني والادان اقصم الكلام اى ان العلم ان على غير المختار اى على حدف المفعول من الثاني عند اعمال الاول قوله اولاً  
 ان ينع مانع من الاضمار قبله وذلك لان ذلك في ذلك لانه في اول احد مفعولي باب علمت ويلزم من اضمارة مطابفا للمعروف اليه  
 مخالفه بينه وبين المفعول الاول في الافراد او المثنية او الجمع او التذكير او التانيث نحو حسبتني وحسبتني مطلقين  
 التربتات منقطعاً قال الله لم يجز حدف من مطلقين لكونه ثاني مفعول حسبت ولا اضمارة لانه لو اضرتني مثنى ليطابق

فانما يتكلموا بالحدف من المفعول  
 انما في قوله اعطيت  
 ان ياء واكرمت واكرمت  
 انما في قوله اعطيت  
 ان ياء واكرمت واكرمت  
 انما في قوله اعطيت  
 ان ياء واكرمت واكرمت

الله

مفعول

المفعول الأول اذا ما تبدل وخرجه الاصل ونظما بقوله في الافراد والتثنية والتجمع والتذكير الثالث واجب كالتعالف المعود اليه وهو منطلقا ولو اضمر مفعولا بطابق المرجوع اليه كالحالف للمفعول الاول فلما امتنع المحذف ولا ضمير واجب ضمان هذا الكلام والكلام على عدم جواز حذف احد مفعولي حيث قد سبق ولو سلم له لم يسلم وجوب المطابقة بين الضمير والمفعول اليه اذ لم يلزم الحذف بينهما ما قال في كون كانه واحد وقوله فان كن نساء والضمير للاولاد فالاضمار قد باقى على المعنى المفصود فيجوز حسبي وحسبنا اباهما التريدان منطلقا وان كان المعود اليه مفعولا مراعاة للسند اليه وكذا نقول حيث وحسبنا اباه التريدين فانهم من حسبي وحسبني وحسبنا اباه هندا فانه وحسبني وحسبنا اباه هندا فانما هندا فاما في كل هذا الفصح حاصل بفصل الاجنوبي عن العامل والمفعول وفي بعضها بين المبتدأ والخبر في الاصل قوله وقول امره الفرس كفا في ولما اطلب قبل من المال ليس منه لفساد المعنى هذا جواب عن اسند الالكوفيته بهذا اليه في كون اعمال الاول هو المختار وذلك انهم قالوا الشاعر فصير وقد اعمل الاول بلا ضرور اذا اعمل الثاني لم يسر عليه الوزن ولا غير وايضا لواعمال الثاني لم يلزمه محذوف اذ كان يكون الفاعل مضمرا في كفا في فاذا اعمل الاول مع انه لزومه شيء غير مختار الا نقان وهو حذف المفعول من الثاني كما مر وفيه دليل على ان اعمال الاول مختار عند الفصح اذا العامل لا يختار احدا من مع لزوم مشقة ومكروه له في ذلك الامر دون الامر الاخر الزيادة ذلك لاختياره في المحس على الايجاب اجاب ايصرت بيان هذا الاسناد لا انما يصح اذا كان اليه من باب التأني وليس منه لفساد المعنى وبيانه مبني على مقلة وهي ان لا يتغير شرطها وجزاؤها سواء كانتا متينتين او متغيرتين فان كانتا متينتين وجب تنفقا وهما يتحولوا كل مال الحرف والتجمع بوجود المال متين وان كانتا متغيرتين وجب ثبوتهما لان التثنية اثبات تحولهما في زمان واحد فانما زيادة والاكرام متينان وان كان احدهما متينا دون الاخر يجب ثبوت المتغير وانقضاء الثابت تحولهما في زمان واحد ولو شئت ما كرمك ولو شئت ما كرمك رجعتا الى بيان فساد معنى اليبس لو كان من باب التأني فمفعول اوله ولو انما اسعمل في معيشة وقوله ان ما اسعمل في معيشة شرط لو اى لو ثبت ان سعي لا في معيشة فيكون المعنى لم يثبت ان سعي لا في معيشة اى ان طلبى له قبل من المال وقوله كفا في جزاء لو و قوله لو اطلب قبل من المال عطف عليه فيكون حكم الجواب فيكون عند طلب قبل من المال من قبيل اى ثبت ان طلبى له قبل من المال وهو اثبات لما نقضه في المصراع الاول فيكون نقضا بنفسه المعنى فان قال الكوفي ان النفاضا نفاضا جعلنا او اوفى ولما اطلب للعطف وتبين في قول ان الاول والحال فالجواب ان يكون اذن مستشهدا بما جعل العطف التراجع والحال المرجوح اذ اول العطف اكثر من واد الحاله الاستسما يبغي ان يكون بالتراجع او ما هو نص في المفسود لا بما يحمله وغيره على التساوي فكيف اذا كان غير المفسود رجحا والمفسود مرجوحا فان قلت فالام توجه قوله واد اطلب ذال ان يكون موجبا الى قبل فلما قبل الى الجهد المحذوف لاول عليه بقوله بعده ولكنه اسعى لجهد مؤثر وقد بد لنا الجهد المؤثر من ابى والمعنى لو كان سعي لتحصيل اقل ما يعاثر به من المال لكانت الكفاي بد ذلك لانه قد حصل الى ذلك ولو ان اطلب الجهد والاطهر ان مفعول لو اطلب محذوف تشبا كانه قوله مع تقبض وتبسط اى القبض والتبسط فلما همها معنى اليه لو كان سعي لتقبل من المال للمعنى ما وجدته منه عن التبع لم يكن متى طلب مع ذلك الوجدان بل كنت استغفرتا المثلين ولكنت اسعى لتحصيل جدي مؤثرا اى مؤثرا متخر لتبني لتعقبى يجمع اليه عند التفاضل وعلم ان قد بينا نزع الفعلين المتعديان الى ثلثة خلافا للجرى نحو علمت واعلمت اى علمت في الماضي بكسر ما قبل اخره حتى يعتم الفعل واسمه الاول واعلمت اعلمته اباه اياه زيد عمر اى علمت على اعمال الاول واصنام مفاعيل الثاني والاقدان يقال واعلمت ذلك فضلا للاختصار اذ مفعول علمت في الحفظ فلهذا كما ذكرنا هو مضمون المفعولين فيكون ذلك اشارة اليه وانما منعه الجرى لعدم التماع وكذا بينا نزع فعلا ليجب خلافا لبعضهم نظرا الى هذه تصرف فعل النجى يقول ما احسن وما اكرم زيدا على اعمال التمس وحذف مفعول الاول وما احسن وما اكرمه زيدا على اعمال الاول فويله مفعول ما لم يسم فاعله كل مفعول حذف فاعله فاعلم هو مقامه وشرطه ان يغير صيغته الفعل الى قيل ويفعل ولا يقع المفعول الثاني من باب علمت ولا الثالث من باب علمت والمفعول له والمفعول معه كذلك واذا وجد المفعول به فعين له نقول ضرب زيد يوم الجمعة امام الامير حتى يابسه بل في داره فمتين زيد فان لم يكن فاجمع سواء الاول من باب اعطيت اولى من الثاني فويله مفعول ما لم يسم فاعله اى مفعول الفعل الذي لم يسم فاعله وقوله لم فعل ما لم يسم فاعله اى فعل المفعول الذي لم يسم فاعله اضيف الفعل الى المفعول لانه صيغ له فويله المفعول ويفعل الى فعل ويفعل ونظرا لهما بما يسم اوله في الماضي بكسر ما قبل اخره حتى يعتم الفعل واقبل واسمه استغنى وفعل وفعل وفعل وفعل وامثالها ويضم اوله في المضارع ويفتح ما قبل اخره حتى يعتم الفعل ويسفعل ويفعل وامثالها لكثر انصرف على الثاني لكونه اصلا للتراخي وذيما لزيادة تولد ولا يقع المفعول الثاني من باب علمت ولا الثالث من باب علمت اعلم ان الثالث من باب علمت هو الثاني من باب علمت كما يحى في بابه والذي زاد بسبب الهزة هو المفعول الاول اذ معنى علمت زيد عمر فا ضل صيرت زيد بعلم عمر فا ضل الثاني والثالث مفعولا

اوله  
ولو انما اسعى لا في معيشة  
انما هو شرط ان يكون  
المصدر مع الجهد اى  
يقدر المصدر ان لا يكون  
الجهد والوجه على ذلك  
كفا في قوله لو اطلب قبل  
الطلب والطلب هو الجهد  
فعل في قوله لو اطلب  
وشرطه ان يكون  
الجهد على المال والوجه  
من قبل

لان الجهد هو ان يكون  
المال مع التمس والجمود  
يسعى منه في

انما هو شرط ان يكون  
المصدر مع الجهد اى  
يقدر المصدر ان لا يكون  
الجهد والوجه على ذلك  
كفا في قوله لو اطلب قبل  
الطلب والطلب هو الجهد  
فعل في قوله لو اطلب  
وشرطه ان يكون  
الجهد على المال والوجه  
من قبل



علمت فكل ما أتت للمفعول الثاني من باب علمت ثبت لثالث مفاعيل علمت فنقول إذا كان ثلثه مفصولاً علمت خطاً غير مضمون  
او جازاً او مجزياً او مجزياً نحو علمت زيداً عندنا وابوه منطلقاً او في الدلالة بهم مقام الفاعل از معنى الظرف الذي لم يصرّف لزوم  
نصبه على الظرفية او الجازية من نحو من فبذلك والحان لا يوجب مع المفعول بها الضريح كما يجزى والجملة كالانفع فاعلاً لا نفعه مفعول  
ايضاً بل إذا كانت محكية جازياً فبها مقامه لكونها بمعنى المفعول اي للفظ نحو قوله تع يا أرض ابلعي ماء كذا اي قبل هذا القول وهذا اللفظ  
وكذا قد يجزى الجملة في مقام الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله وهي في الحقيقة مؤنثة بالاسم الذي نصبته كقولك وبيّن لكم كيف فعلنا  
بهم وقولنا اوله بضد طم كذا اهلكنا اي بيّن لكم قولنا بهم اوله بعد طم اهلكنا كما نبضت نحو بيّن لكم كيف فعلنا وما ايجازه الكافي القرآ  
من مقام الجملة التي هي خبر لكان وجعل مقام الفاعل نحو كين بظام وجعل بفعل مجعول وجه من احد هاتين هاتين الفعلين من  
عوامل البسند والخبر ما حذف في هذا باب من الفاعل وليس مبنوي ولا يحذف البسند الا مع كونه مبنوياً فلا يوجب علم هذا خبر  
كان المفعول ايضاً عن الفاعل نحو كين فأنتم وقد ايجازه القرآ دون الكسائي والثاني ان الجملة لا تقوم مقام الفاعل فلو انتم مسند  
استدلى بالمفعول الاول فلو انتم مقام الفاعل والفاعل مستدله صارت حالة واحدة لا يضر كما في قولنا العجيب ضرب زيداً عن انا  
مستدلى بضم وضم مستدلى زيد ولو كان لفظ مستدلى في نحو اسند ذلك الشيء الى ذلك اللفظ بعينه لم يجز وهذا كما  
يكون الشيء مضافاً ومضافاً اليه بالنسبة لوجهين كعلام في قولك فرس غلام زيد واما المتأخرون فقالوا يجوز بناءً عن الفاعل  
اذا دل بليس كما اذا كان نكرة واول المفعولين معرفة نحو طعن زيداً فأنتم لان النكرة يرشد الى ته هو الخبر في الاصل والذي ارى انه  
يجوز بناءً سانية عن الفاعل معرفة نحو طعن زيداً فأنتم لان النكرة يرشد الى ته هو الخبر في الاصل والذي ارى انه يجوز بناءً سانية  
عن الفاعل معرفة كان او نكرة والليس مرتفع مع التزام كل من المفعولين مركبة وذلك بان يكون ما كان خبراً في الاصل بعد ما كان  
مبتدأً فلا يجوز في نحو علمت زيداً انك مع اللبس تفيد ان الثاني على الاقيد وهكذا كما قلنا في نحو ضربت مولى عن عيسى كذا في  
نحو قولك اعلمت زيداً انك فاذا لم يكن واحد مركبة لم يلبس اذا قام مقام الفاعل وهو في مكانه وليس معنى قيام المفعول مقام  
الفاعل بل في الفعل بلا فصل بل معناه ان يرتفع بالفعل ان يقع الفاعل فنقول علم زيداً انك والمرجع ثانی المفعولين واعلمك  
زيداً انك والمرجع ثالث المفاعيل وكذا يجب حفظ المراد في باب اعطيت اذا البسند محذوفه نحو اعطيت زيداً اخاك فان لم  
يلبس لغيره جازاً اعدول كقولك اقرب من اخذ الهة هوناً هذا مع انه لا شك في هذا انه ان قيام الاول في علمت واعلمت  
مقام الفاعل اولى اماناً علمت فلكونه بعد الفاعل بلا فصل والجازي احق بصفه واما في اعلمت فاعلمت وكذا فاعلاً بالنسبة  
الى الثاني والثالث لانه عالم ومقام الثاني في علمت بعد الاول من الثالث ولا يلبس مع لزومه مركبة نحو اعلمت زيداً بال  
قوله والمفعول له والمفعول معه لذلك فاعلمت ان قام مقام الفاعل لان الثابت منابه يبين ان يكون مثله في وانه من ضروريات  
الفعل ولا شك ان الفعل لا يبدله من مصدره او جزؤه وكذا لا يبدله من زمان ومكان يقع فيها ولا يبدل للمعنى من حيث  
المعنى من مفعول به يقع عليه وكذا لا يبدله الجزور مفعول به لكن بواسطة حروف الخبر ولهذا كان كل مجزور ليس من ضروريات  
الفعل لم يتم مقام الفاعل كما لم يبدل المفعول نحو جئتك للثمن فلا يقال جئت للثمن اذ يرتفع فعل بلا عرض الكونه عيشة اذن ثم  
لم يتم المفعول له مقام الفاعل وانما لم يتم المفعول معه مقامه اذ هو صاحب ريب فعل يفعل بلا صاحب مع انه مع انوار  
التي اصلها العطف في دليل الاتصال والفاعل كجزء الفعل ولو حدثت بها لم يضر كونه مفعولاً معه وكان الثمير والتميز  
ليس من ضرورياته واحراز الكافي بناءً اليه لكونه في الاصل فاعلاً فقال في طاب زيداً نصفاً طيب نفس واما الخواص فانها  
وان كانت من ضروريات الفعل لكن فله جها في الكلام منعها من التباين عن الفاعل الذي لا يبدل كل فعل منه قوله واذا وجد  
المفعول به تعين له اي للقيام مقام الفاعل وذلك لكون طلب الفعل للمفعول به بعد الفاعل اشده منه لسائر المصوبات  
هذا من حيث الضميرين واما الكوثرين ووافهم بعض المتأخرين فذهبوا الى ان قيام المفعول به مقام الفاعل اولى لا مشر  
واحد استلالاً لانظر اية الشاذة لولا انزل عابثاً القران بالصبغ بقول الشاعر لو وكدت ففخر بجزء وكلت كنت بل ذلك الجرح  
الكلام باو امثال ومنع الجزوي بناءً المصوب لسقوط الجار مع وجود المفعول به المصوب من غير حذف الجار كما في امر نك  
الخبر الوصل الجواز لا تخاطبه بالمفعول الضمير والافضخ الجاز بناءً الظرف والمصدر مع وجود المفعول بشرط تفيد منها  
على المفعول به ووجهها وان شرط في المفعول المطابق القائم مقام الفاعل ان يكون ملفوظاً به وقد جاز من سبويه ايضا والتمس  
المه يوجد يقال لمن يظن الفعول قد فعلوا والخروج قد خرجت على ذمينة الوقوع اي قد فعلوا الموقوف ويجوز بناءً للمصدر  
لمدلول عليه بغيره في العامل اذا كان المصدر مفعولاً به نحو قولك فبئس ما سئس به اي سئس فبئس في اي سئس فبئس في المفعول  
المضارع ايضا ان لا يكون الجزوي التوكيداً في الثاني عن الفاعل يجب ان يكون مثله في فاعله المفعول حق بل من اجابح  
الفعل اليه ليسيل معاً كلاً ما ولو قلت ضربت ضربت لم يجز لان ضربت مضمون يد لانه على ضربت عن قولك ضربت بل يقال

وقوله اوله بضد طم  
كيف فعلنا بهم

ولا يجزى او مفعولاً بالنسبة  
المستوردة عن كين  
والفعلين مفعولاً  
قيام ثانی عن كين  
مقام الفاعل

من حيث المفعول  
ان طازان كان  
يدرك لفظ الكافي  
الفاعل من ضروريات  
فعل

فيما كان جازياً  
وكانت جازية  
فيما كان جازياً  
وكانت جازية

ضرب ضربة او اقرب الفلاحي ولذلك فالمصروب شديد وكذا يشترط الفاعل الجذبة في كل ما يوجب عن الفاعل فلا يقال  
ضرب شئ ولا جلس مكان او زمان اوفى موضوع لان هذا الاشبه المعلوم من الفعل ولا فاعله مبتدأ في ذكره هاد بشرط  
في الضرب الثاني ان يكون مضموناً ملفوظاً به ولا جاز بعضهم في غير المضمون نحو ضرب عندك وليس بوجه واجاز بعضهم  
في غير الملفوظ به مع الضرب نحو انت في دار ضربي ضرب فيها قوله نغ كل ولتلك كان عنه مستولاً عن مرفوع المحل بمسئولاً  
للمبتدأ المقتر بمسئولاً الظاهر كما في قول نغ وان احد من المشركين استظارك لكن ليس في مسئولاً المقتر ضمير كما كان في استظارك  
المقتر ذلك لا صلا الفعل في رفع المسئول فلا يجوز خلوه منه بخلاف اسمي الفاعل والمفعول والاكثر من على انه انما فقد  
المفعول في مساوئ البواقي في التباين ولم يفضل بعضها وبعضاً ويرجع بعضهم الحار والمجوز ومنها الامة مفعول به لكن بواسطة حرف  
ويرجع بعضهم الظرفين والمصدر لانها مفاعيل بلا واسطة وبعضهم المفعول المطلق لان دلالة الفعل عليه اكثر والاولى ان  
يقال كل ما كان ادخل في عنابه للكلم وانما به يذكره وتخصيص الفعل به فهو اولى بالتباين وذلك اذن للاخباره قوله والاولى من  
باب عطيت اي تمامه مفعولان او لهما ليس مبتدأ وانما كان اولى لان فيه معنى الفاعل دون الثاني ففي عطيت زيداً وما زيد  
غاط اي اخذ والذره معطوفه وكسوة عمره واجبة عمره مكنس بالجملة مكنسة وكذا في غير قوله ومنها المبتدأ والخبر فالبتدأ هو  
الاسم المجزئ عن العوامل اللفظية مسند اليه والصفة الواجبة بعد حرفه شئ في الفاعل لا ستمهله رافعة لظاهره مثل زيد في قوله  
وما قام الزيدان فان طابعت مفرجاً جاز الامران والخبر هو المجزئ المسند المتعار للصفة المذكورة اعلم ان المبتدأ اسم مشترك  
بين ما هينين فلا يمكن جمعها في حد لان احد مبيّن للماهية بجميع اجزاها فاذا اختلفت شيان في الماهية لم يجتمعا في حد مجرد  
المض لكل منهما احداً وقدم منهما ما هو الاكثر في كلامهم وقصر الترشيح والصفة العوامل اللفظية في حد المبتدأ بواضع المبتدأ في  
كان وان وظن واخبارها اولاً والاولى ان يطلق ولا يختص عاملاً دون عامل صوتاً للحد من اللفظ المحل ويجيب عن قولهم يحسبك  
زيد وما في الدار من احد زيادة اليه من فكانت مفعولاً وان وعن قولهم في نحو ان زيدا منطلق وعمره ان عمره معطوف على  
محل اسم ان لكونه مرفوع المحل بالابتداء بجواب ضرب من الاول وذلك ان لفظه ان لعدم تعبيرها معنى الجملة صار كالمجوز  
الزيادة التي لا فاعله فيها الا التوكيد لكتة بقل بقل بقل في الفاعل لرفع هذه الصفة على محل الاسم الذي هو  
المبتدأ ان اختلفا مذهب الاخصش والمتر وهو ان لا هذه عاملة وخبرها مرفوع بها واسمها منصوباً لموضع وتوجه الاشكال  
هو ان ليس زيدا ولا جازها مجزئاً لزيادة فاسمها اذن ليس مجزئاً عن العوامل اللفظية وهو مبتدأ وانما يجزئ المحل على موضعه  
بالرفع ولا يشكل ان اخرها مذهب سيبويه وهو ان لا ليس بعامله والخبر مرفوع لكونه خبر المبتدأ فان ليس يحل لا تحمل الصفة  
المرفوعة على اسمها وحده بل على محل المركب الذي هو الاسم بها وهذا المركب مجزئ عن العوامل فاجواب انه قد خرج اذن هذا  
المركب عن حد المبتدأ لقولهم هو الاسم المجزئ وليس هذا المركب باسم بل هو حرف مع اسم الا ان يقال انه بالتركيب صار كاسم واحد  
لكن الاعراض وارد على كل حال على حد من احاز رفع صفة اسم لا التبرية اذا كان مضافاً نحو لا غلام رجل طريف في الدار لانه  
لا يصف فيه ودعوى التركيب صبر ورثها كاسم واحد قوله الاسم المجزئ لا يرد عليه نحو شمع بالمعبدى خبر من ان زاده وقوله نغ سوله  
عليه اسم انذر ثم ام لا شذوذهم عند من قاله انذر ثم مبتدأ لانه بالاسم اي سماعك بالمعبدى وسواء عليهم ان انذروا  
ولو قالوا للمبتدأ الاسم المبتدأ ليدخل فيه الفاعل ولو اضع على قوله الاسم المجزئ عن العوامل اللفظية لدخل فيه الاسم الذي هو  
تركب مع عاملها نحو واحد اشان والمجزئ المبتدأ الثاني بقوله مسند اليه خرجت الثلثة قوله او الصفة الواجبة الخ هذا  
هو حد المبتدأ الثاني والخاصة تكلفوا ادخال هذا ايضا في حد المبتدأ الاول فضا او ان خبره محذوف مسند فاعله مسند الخبر وليس  
بشئ بل لم يكن لهذا المبتدأ اصلاً من خبر حتى يحذف ويستعبر منه ولو تكلفت له فقد خبره بنات اذ هو في المعنى  
كالفعل والفعل لا خبر له فمن ثم بقاعله كلاً مما من بين جميع اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة ولهذا ابتدأ بصغر  
ولا بوصف ولا بعطف ولا بشئ ولا يجمع الاعلى لهذا كقول البراعين ونحو والصفة اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة  
قوله رافعة لظاهره احرازاً عن خبرا فاما ان الزيدان واما هون الزيدون فانه خبره ويريد بالظاهر ما كان بارداً ضمير مستكن  
سواء كان مظهره نحو فاقم الزيدان او مضمراً كقولك بعد ذكر الزيدون اقام فما فان قولك هما فاعل مع انه ضمير قوله بعد  
حرفا لنحو والصفة الاستفهامية نحو ما فاقم الزيدان وان فاقم الزيدان وان فاقم الزيدون وهن حسن الزيدان والاصحش  
والكوفون يجوز وارتفاع الصفة للظاهر على انه فاعل لهما من غير اعتماد على الاستفهام او لنحو نحو فاقم الزيدان كما يجوز  
في نحو في الدار زيدان يعمل الظرف بلا اعتماد واجرى نحو خبر فاقم الزيدان مجزئاً ما فاقم لكونه بمعناه فال غير ما سوي على الزيدان  
بفتحة ياء الهم والحزن ومثل ذلك اقل رجل يقول ذلك لا زيد عندنا بل على كجحي في باب الاستثناء وكذا قولهم خطبت يوم  
لا اصيد فيها اي قل رجل يقول ذلك ويخطي يوم لا اصيد فيها اي يقول ويندر فهذه كلها مبتدآت لا اخبار لهما لما فيها

المبتدأ  
الخبر  
المتعار  
المتعار  
المتعار

في قوله  
المتعار  
المتعار  
المتعار

المتعار  
المتعار  
المتعار

المتعار  
المتعار

المتعار  
المتعار

من معنى الفعل لا يدخل نحو البند عليها لما فيها

للاستناد ويكون معنى الاستناد في الاستداه الثاني تجريد الاسم عن العوامل

من معنى الشيء فليس الصدر ورب عند أبي عمرو وبسبب الخبر له كقول رجل لما فيه من معنى التثنية الذي هو قريب من الشيء كما يحى في باب حروف الجر يجوز عند الأخفش والفران فاما الزيدان وسجع الكوفون هذا الاستعمال في ظن ايضا نحو طنت فاما الزيدان وكلاهما بعد عن الفاس لان الضم لا يضر مع فاعلها جمل كالفعل لامع ودخول معنى يتأسبب الفعل عليها كالتحقى والاسفها او دخول ما لا بد من تقديرها فاعلا معناه كاللام الموصولة واما ان وطن فلها من ذنك في شيء بل لها طلبان الاستمبة فلا يصح تقديرها فاعلا معهما واما العامل في البند فقال البصرون هو الابداء وقتره بغير بدل الاسم عن العوامل الاستداه الى شيء واغتره بان الخبر يدار عد في فلا يؤخر واجب بان العوامل في كلام العرب علامات في الحفظه لا مؤثرات والعدم المخصوص عن معنى عدم الشيء المعين يصح ان يكون علامه لشيء مخصوصه فالعامل على هذا تجريد الاسم للاستناد اليه في البند الاول وتجريد الاسم للاستناد الى شيء اخر في البند الثاني وقتر الخبر في الابداء يجعل الاسم في صدر الكلام تخفيفا وتقديرا للاستناد اليه الاستداه حتى يسهل من الاعراض بان الخبر يدار عد في فلا يؤخر ثم قال المناخرون كالتجشع والخبر في هذا الابداء هو العامل في الخبر ايضا لطلبه لهما على التوا ونقل الابداء عن سبويه ان العامل في الخبر هو المبتدأ وبكى هذا عن ابي علي الى الفصح وقال الكلائي والفارها بترفعان وقد فويتنا هذا في هذا العامل وقال بعضهم المبتدأ الاول يرتفع باسناد الخبر اليه كما قال خلف في ارتفاع الفاعل وقال بعض الكوفيين المبتدأ الاول يرتفع بالفهم العائد من الخبر اليه لا شراطهم الفهم في الخبر لجامدا كما في قوله فان طابقت مفرد اجاز الامتنان اي ان كانت الضميمة المذكورة مطابقة للمرفوع بعد هاء الافراد جاز الامتنان كونها مبتدأ ما بعد هاء فاعلها وكونها جازما عما بعد هاء فاعلها الضميمة الواحدة بعد حروف الاستفهام وحرف النفي زمان يكون مفردة او فان كان مفردة فالمبتدأ اليه بعد هاء اما مفردا او لا فللمفردة المفرد ما بعد هاء يخطف وجهين كما ذكرنا الان والمفردة التي ما بعد هاء ليس بمفرد مبتدأ لا غير ما بعد هاء فاعلها والتي ليست بمفردة فلا بد من مطابقة ما بعد هاء لها نحو فاما الزيدان وان يكون الزيدان والظاهر انما خبر عما بعد هاء ويجوز ان يكون مبتدأ ما بعد هاء فاعلها على لغة بني قريظة فيكم ملائكة فالعامل في المبتدأ الثاني تجريد عن العوامل الاستداه الى شيء اخر وعلى ما اخبرنا في هذا العامل يرتفع هو فاعله كالمبتدأ الاول وخبره لان كل واحد منهما عند بعلوم بالآخر كالمبتدأ والخبر فوجه الخبر هو الذي يدخل فيه المبتدأ الاول والثاني والاسماء المقدودة قوله المستند يخرج منه المبتدأ الاول والاسماء المقدودة قوله المقامير للضميمة المذكورة اخرج المبتدأ الثاني فوجه واصل المبتدأ التقديم ومن ثم جاز في داره ويبدو اشنع صاحبها في القار انما كان اصل المبتدأ التقديم لانه المحكوم عليه ولا بد من وجود فعل الحكم ففصد في اللفظ ايضا ان يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه واما تقديم الحكم في الجملة الفعلية فلكونه عاملا في المحكوم عليه ومرتبعا للعامل قبل المفعول واما اعتبار هذا الامر للفظ اعني العمل والحق الامر المحتوي عن تقديم المحكوم عليه على الحكم لان العمل طارئ والاعتبار بالطارئ لا المطرق عليه واما وجوب تقديم الحكم في نحو فاعلم الزيدان مع ان كل واحد عامل في الاخر على الصحيح فلكون الضميمة فرعا على الفعل في العمل وقبل تاخير المفعول في الفعلية لكون الفعل محتاجا الى الاسم واستغناء الاسم عنه فان ذكر في الجملة المركبة منها انهم النافض بالكلام في فصد وايضا الامتنان من اول الامر فاعلها فعلية ولو تقدم الفاعل لم يمتنع للفعلية من اول الامر انما يمكن صبره وكلاهما باسم آخر فوجه من ثم اي ومن جهة كون اصل المبتدأ التقديم جاز في هذه المسئلة يعني ان قبل له جاز في وفيها اضمار قبل الذكر فلما لان اصل المبتدأ التقديم والتقدير في داره فاعلم اليه بعد الضميمة لفظا وفهله تقدير قوله واشنع صاحبها في القار ان اشنع هذه ايضا معتل لكون اصل المبتدأ التقديم فيكون الضميمة في صاحبها واجعا الى القار المؤخر عن صاحبها لفظا واصلا فيكون قبل قبل الذكر فلا يجوز ومن جوز ضرب غلامه زيدا ينبغي ان يجوز هذا لان طلب المبتدأ الخبر كطلب الفعل للمفعول بل اشنع وكان ترتيب الكلام يقتضي ان يذكر اليه ههنا المواضع التي يجب فيها تقديم المبتدأ والمواضع التي يجب فيها تاخيرها ثم يذكر المواضع التي يجب فيها تقديم المبتدأ فوجه ما مثل ولقد خبر من مشركه وارجل في القار ام امة وما احدث خبر منك وشرا فمرادنا في القار رجل وسلم عليك اعلم ان جمهور النحاة على انه يجب ان يكون المبتدأ معرّفة وتذكر فيها تشخيصها فانها لا تكون محكوم عليه والحكم على الشيء لا يكون الا بعد معرفته وهذه العلة نظير في الفاعل مع انه لا يشترطون فيه تعريفه لا التخصيص واما قولهم ان الفاعل يختص بالحكم المتقدم عليه فوجهه لانه اذا حصل الحكم ما حكمه فقط كان بغير حكم مخصوص يكون قد حكمت على الشيء قبل معرفته وقد قال ان الحكم على الشيء لا يكون الا بعد معرفته وقال ابن الدهان وما احسن ما قال في حصلت لفائدة فاخبر عن ابي بكره شيبك وذلك لان العرض من الكلام افادة الخاص فاذا حصلت جاز الحكم سواء تخصص المحكوم عليه بشيء او لا فضا بطحور الاخبار عن المبتدأ وعن الفاعل سواء كانا معرفتين او كترين مختصتين بوجهما وتكرين غير مختصين بشيء واحد وهو علم الحافظ بحصول ذلك الحكم للمحكوم عليه فلو علم في المعرفة ذلك كما لو علم فيام زيد مثلا فقلت زيد فاقم غدا فلو لم يعلمه كون رجل من الرجال فاقم في بيان

الاستداه في الاستداه الثاني تجريد الاسم عن العوامل

دون

بالتجريد

جاز ذلك ان تقول رجل قام في الدار وان لم تخصص لذكره بوجه وكذا تقول كوكب تقض لساعة قال الله تعالى وجوه يؤيدنا فطره اني  
 ربنا ناظره وكذا في الفاعل يجوز مع علم الخاطب بقوله ان تقول قام زيد ويجوز ان تقول مع عدم علمه بقوله رجل في الدار  
 ان قام رجل في الدار ولا تذكر وقوع المبتدأ معرفة اكثر من وقوعه لانه لا يشترط في كثير من المواضع تحريك الفاعل  
 فان فعله يتقدم عليه جوبا لا يلتزم بوقوعه بقوله ان تقول يقع المبتدأ لانه لا يشترط في كثير من المواضع تحريك الفاعل على ذلك  
 سببه كما يجرى في بابها الثاني المبتدأ الذي هو فاعل في المعنى نحو شراهم ذانا ب واما قوله عن الحرب شراهم الى  
 المجرى عن قولك لثالثا لثالثا الذي جاز في جوار ومجرى والواحد كقوله الاستفهام نحو من عندك وما حدث او ما يقع  
 بعد من الاستفهام ارجل في الدار ام امرأة وهل رجل في الدار وارجل في الدار وامرأة الخامس ما بعد وال حال نحو  
 ما اراد الا وشخص بضر بك والسادس بعد ما عظام فلنفس عندك واما جاز في قوله املكها السابح الجواب عنه نحو قولك  
 رجل في جواب من جله كاي رجل جله في لان السؤال بالاسم في الجواب بمثلها اولى وعبر ذلك مما لا يخصص الاضابط له  
 كقولهم شهر برمي وشهر ثري وشهر راعي وقوله امت في بحر اذبان وقوله تعالى وجوه يومئذ ناضرا ما قول المصنف في التخصيص  
 وفي نحو شراهم ذانا ب ذلك لما كان في المعنى في علا والفاعل يخص بالحكم المتقدم عليه فكذلك يختص هذا ايضا فقد ذكرنا ما عليه  
 وهو ان المحكوم عليه في اختصاصه بغير الحكم فان الحاكم على غير المختص فلا يتم قوله ان في تعليل كون المبتدأ معرفة او مختصا ان الحكم ينبغي  
 ان يكون على مختص لو كفي الاختصاص الى اصل من الخبر لجاز لا ابتداء باني نكرة كانت سواء تقدم الخبر عليها او تأخر لان المختص  
 في الصوتين حاصل فظهر مما قلنا ان التخصيص الحاصل بتقدم الخبر في نحو في الدار رجل لا يقع ايضا ما قوله في رجل في الدار ام  
 ان التخصيص حاصل عند المتكلم لا يعلم كون احد هما في الدار فنقول لو كفي الاختصاص الحاصل عند المتكلم في جواز تنكير المبتدأ كما  
 لا يتبدل باني نكرة كانت اذا كانت مخصوصة عند المتكلم بل انما يطلب الاختصاص في ابتداء عند الخاطب على ما ذكره لو كان يجوز  
 للتكبير في ارجل في الدار ام امرأة معرفة المتكلم يكونا حد في الدار لزم امتناع ارجل في الدار وهل رجل في الدار وارجل في  
 الدار وامرأة لعدم لفظه المذلة على حصول الخبر عند المتكلم وعدم شئ اخر ههنا يتخصص المبتدأ بقوله وفيما احدثه فربما كان  
 وجه التخصيص فيها ان لذكره في شيئا النفي بينا وهو قولك حد في جنس لان من حيث لم يبق منهم احد وفيه نظر ذلك ان التخصيص  
 يجعل البعض من الجملة شيئا ليس سايرا مثله وانما نال ما احدثه خبره عند المتكلم ان هذا الحكم وهو عدم الخبرية ثابت لكل فرد  
 فرد فلم يتخصص بعض الافراد لاجل العمومية وكيفية ذلك المخصوص ضد العموم بل الحق ان يقال انما جاز ذلك لانك عرفت  
 المحكوم عليه وهو كل فرد فرد ولو حكمت بعدم خبرية على واحد غير معين لم يحصل الخاطب فابتداء لعدم تعيين المحكوم عليهم  
 واما اذا بينت ان حكمي على الواحد حكمي على كل فرد فرد فقد تعين المحكوم عليه وهو كل فرد فرد وكن ذلك كلمات شرط نحو  
 من صحت مما يحصل لفائدة منها بسبب تعيين الحاصل من العموم لا بسبب تخصيصها بشئ وقلنا شرط قولهم فيها فاختار  
 الابد لشيء الخبر هو الشرط دون الجزاء يجوز ان يخلو من ضمير كذا لشرط فانه انك تفعت بالاستاء دون الشرط فانه انما اختصاصها  
 ارتفع كذا الشرط على الابتداء فلا بد للشرط من ضمير نحو من قام قمت وفي ذلك ما كان للناس ثقة ورجاء فانت تفتقر ورجائي مثل  
 الخبر هو الشرط والجزء معا لصيرتها بسبب شرط كالجمل الواحد وبذلك الشرط متبدا لاجل هذا فامتل فيها ويمكن ان يقال  
 على من سببه ان كلمات الشرط والاستفهام كانت مع حروف الشرط والاستفهام فكذا لكثر استعماله على ما  
 ذكرنا في جملة الاسماء كلمات الشرط اذ انا فعله وقت او مفعوله والظاهر فقولك من قام فتاى ان من قام اى ان  
 انسان قام كقولهم انا مرقه صلات وقولك من ضربت ضربت اى ان من ضربت اى ان انسانا ضربت فهذا مفعول للفعل الظاهر  
 وقولك من ضربت ضربت اى ان من ضربت فهو مفعول للفعل القدر والفتريا الظاهر كذا ما في نحو ما كان فليكن كذا وما  
 تفعل فعل وما تفعل افعل وكذا كلمات الاستفهام وقوله في سلم عليك انه مختص بنسبة الى سلم لان صلة سلمت سلا فاضلا  
 المنصوب منصوبا الى المتكلم فاذا رفعت فهو باق على ما كان عليه في حال نصبه عن مظهر في جميع الدعاء ان ليس معنى بل  
 لك وبلى لك لان معنى اولى الهلاك ولو قدرنا ايضا بلك لك لكان خلفا من القول بل المراد مطلق الهلاك لك فالاولى ان يبق  
 تنكير لرجاء صلة حين كان مصدر منصوبا ولا تخصيص فيها في تخصيصه بالنظر الى مخاطبها كما كان بد ذكر الفعل الناصب لانه  
 اليه وانما اخبر عنه مع كون جارا ومجرى ولقد تقدم الهم والابتداء الى ما هو المراد اذ لو قدرنا خبر قلت عليك فبطل ان تقول  
 ربنا بدين هب لوجه الى اللعنة فظن ان المراد عليك اللعنة وهذا الخلل بوتام وتربك الاشارة على ما يصح لها ابتداء الفصحى وقال  
 على قولها من اربع وملاعب فعارضه شخص كان حاضر فقال لعنة الله والملائكة والناس اجمعين وبعد بصراع الاول تدال  
 منصوباتا للموع الشواكيه هذا مع ان سلم الاجوز ان يكون بمعنى سلمت لان سلمت مشتق من سلم عليك كقيلت من  
 لبك وسبغت سبحان الله لفظي سلمت قلت سلام عليك كما ان لبيت وسبغت بمعنى قلت لبيت وقلت سبحان الله لفظي

في قوله تعالى وجوه يؤيدنا فطره اني ربنا ناظره وكذا في الفاعل يجوز مع علم الخاطب بقوله ان تقول قام زيد ويجوز ان تقول مع عدم علمه بقوله رجل في الدار ان قام رجل في الدار ولا تذكر وقوع المبتدأ معرفة اكثر من وقوعه لانه لا يشترط في كثير من المواضع تحريك الفاعل فان فعله يتقدم عليه جوبا لا يلتزم بوقوعه بقوله ان تقول يقع المبتدأ لانه لا يشترط في كثير من المواضع تحريك الفاعل على ذلك سببه كما يجرى في بابها الثاني المبتدأ الذي هو فاعل في المعنى نحو شراهم ذانا ب واما قوله عن الحرب شراهم الى المجرى عن قولك لثالثا لثالثا الذي جاز في جوار ومجرى والواحد كقوله الاستفهام نحو من عندك وما حدث او ما يقع بعد من الاستفهام ارجل في الدار ام امرأة وهل رجل في الدار وارجل في الدار وامرأة الخامس ما بعد وال حال نحو ما اراد الا وشخص بضر بك والسادس بعد ما عظام فلنفس عندك واما جاز في قوله املكها السابح الجواب عنه نحو قولك رجل في جواب من جله كاي رجل جله في لان السؤال بالاسم في الجواب بمثلها اولى وعبر ذلك مما لا يخصص الاضابط له كقولهم شهر برمي وشهر ثري وشهر راعي وقوله امت في بحر اذبان وقوله تعالى وجوه يومئذ ناضرا ما قول المصنف في التخصيص وفي نحو شراهم ذانا ب ذلك لما كان في المعنى في علا والفاعل يخص بالحكم المتقدم عليه فكذلك يختص هذا ايضا فقد ذكرنا ما عليه وهو ان المحكوم عليه في اختصاصه بغير الحكم فان الحاكم على غير المختص فلا يتم قوله ان في تعليل كون المبتدأ معرفة او مختصا ان الحكم ينبغي ان يكون على مختص لو كفي الاختصاص الى اصل من الخبر لجاز لا ابتداء باني نكرة كانت سواء تقدم الخبر عليها او تأخر لان المختص في الصوتين حاصل فظهر مما قلنا ان التخصيص الحاصل بتقدم الخبر في نحو في الدار رجل لا يقع ايضا ما قوله في رجل في الدار ام ان التخصيص حاصل عند المتكلم لا يعلم كون احد هما في الدار فنقول لو كفي الاختصاص الحاصل عند المتكلم في جواز تنكير المبتدأ كما لا يتبدل باني نكرة كانت اذا كانت مخصوصة عند المتكلم بل انما يطلب الاختصاص في ابتداء عند الخاطب على ما ذكره لو كان يجوز للتكبير في ارجل في الدار ام امرأة معرفة المتكلم يكونا حد في الدار لزم امتناع ارجل في الدار وهل رجل في الدار وارجل في الدار وامرأة لعدم لفظه المذلة على حصول الخبر عند المتكلم ان هذا الحكم وهو عدم الخبرية ثابت لكل فرد فرد فلم يتخصص بعض الافراد لاجل العمومية وكيفية ذلك المخصوص ضد العموم بل الحق ان يقال انما جاز ذلك لانك عرفت المحكوم عليه وهو كل فرد فرد ولو حكمت بعدم خبرية على واحد غير معين لم يحصل الخاطب فابتداء لعدم تعيين المحكوم عليهم واما اذا بينت ان حكمي على الواحد حكمي على كل فرد فرد فقد تعين المحكوم عليه وهو كل فرد فرد وكن ذلك كلمات شرط نحو من صحت مما يحصل لفائدة منها بسبب تعيين الحاصل من العموم لا بسبب تخصيصها بشئ وقلنا شرط قولهم فيها فاختار الابد لشيء الخبر هو الشرط دون الجزاء يجوز ان يخلو من ضمير كذا لشرط فانه انك تفعت بالاستاء دون الشرط فانه انما اختصاصها ارتفع كذا الشرط على الابتداء فلا بد للشرط من ضمير نحو من قام قمت وفي ذلك ما كان للناس ثقة ورجاء فانت تفتقر ورجائي مثل الخبر هو الشرط والجزء معا لصيرتها بسبب شرط كالجمل الواحد وبذلك الشرط متبدا لاجل هذا فامتل فيها ويمكن ان يقال على من سببه ان كلمات الشرط والاستفهام كانت مع حروف الشرط والاستفهام فكذا لكثر استعماله على ما ذكرنا في جملة الاسماء كلمات الشرط اذ انا فعله وقت او مفعوله والظاهر فقولك من قام فتاى ان من قام اى ان انسان قام كقولهم انا مرقه صلات وقولك من ضربت ضربت اى ان من ضربت اى ان انسانا ضربت فهذا مفعول للفعل الظاهر وقولك من ضربت ضربت اى ان من ضربت فهو مفعول للفعل القدر والفتريا الظاهر كذا ما في نحو ما كان فليكن كذا وما تفعل فعل وما تفعل افعل وكذا كلمات الاستفهام وقوله في سلم عليك انه مختص بنسبة الى سلم لان صلة سلمت سلا فاضلا المنصوب منصوبا الى المتكلم فاذا رفعت فهو باق على ما كان عليه في حال نصبه عن مظهر في جميع الدعاء ان ليس معنى بل لك وبلى لك لان معنى اولى الهلاك ولو قدرنا ايضا بلك لك لكان خلفا من القول بل المراد مطلق الهلاك لك فالاولى ان يبق تنكير لرجاء صلة حين كان مصدر منصوبا ولا تخصيص فيها في تخصيصه بالنظر الى مخاطبها كما كان بد ذكر الفعل الناصب لانه اليه وانما اخبر عنه مع كون جارا ومجرى ولقد تقدم الهم والابتداء الى ما هو المراد اذ لو قدرنا خبر قلت عليك فبطل ان تقول ربنا بدين هب لوجه الى اللعنة فظن ان المراد عليك اللعنة وهذا الخلل بوتام وتربك الاشارة على ما يصح لها ابتداء الفصحى وقال على قولها من اربع وملاعب فعارضه شخص كان حاضر فقال لعنة الله والملائكة والناس اجمعين وبعد بصراع الاول تدال منصوباتا للموع الشواكيه هذا مع ان سلم الاجوز ان يكون بمعنى سلمت لان سلمت مشتق من سلم عليك كقيلت من لبك وسبغت سبحان الله لفظي سلمت قلت سلام عليك كما ان لبيت وسبغت بمعنى قلت لبيت وقلت سبحان الله لفظي

فت

القول في الاستدلال...

سلام الذي هو بمعنى مصدر سلت قول سلام عليك فعلى ما قسم المصنف ينبغي ان يكون معنى سلام عليك قول للفظ  
سلام عليك وليس كذلك سلام في قولك سلام عليك بمعنى صد سلمك فداد ج عليك سألما فالاصل سلام الله سألما ثم  
سئل لانه في كثير من استعماله بمعنى المصروف منه وبما كان انصب بدل على الفعل وانفع على المضافات المضمرة واودا م ن  
سلام الله عليه واستمراره اذا قوا النسب لئلا على الحديث فيقولوا سلاما وكذا اصل ذلك هلكك ويذا هو هلاكك ورسول  
بعد حذف فعل نقضا الغبار بمعنى الحديث قوله والخبر قد يكون جملة متحولة بدلا بنوعه من تمام ابوه فلا بد من مقابلة وقد عطف  
اعلم ان جمل المبتدأ قد يكون جملة اسمية وفعلية كما مثل به المصنف وانما جازان يكون جملة تضمنها الحكم المطلوب من الخبر كضمير المبتدأ  
وقال ابن الانبار في بعض الكومبيين لا يفترقان كون طلبية لان الخبر في الجملة الصدق والصدق هو هو وانما اتوا من قبل انهما لفظ خبر  
المبتدأ وليس المراد بخبر المبتدأ عند الحاجة ما محتمل الصدق والكذب كما ان الفاعل ليس من فعل شيئا فغنى قولك ان يد عذبت  
ليس قول نظرت جزاء مع انه لا محتمل الصدق والكذب بل يتبع عندهم ما ذكر المصنف وهو الخبر المبتدأ المعبر بالصفة المذكورة وبدل  
على جواز كونها طلبية قوله تعالى انتم لا تحبونها كما وايضا اتفقوا على جواز الرفع في نحو قولهم اما زيد فاضربوه وقال تعالى يجوز ان يكون  
ضمير مفعول بيا لله لا ضمير ولا في الجوز ان لا يمنع قوله فلا بد من عماد لا في الجملة لولا انه خبر من ان يكون هي المبتدأ معنى ولا فان كانت  
لم يتبع الى الضمير كما في خبر لسان نحو هو زيد قائم وكذا في قولك مفعول زيد منطوق لا رتبها به بلا ضمير لانها هو وان لم تكن اياه فلا  
بد من ضمير مفعول او محذوف وقد يقع في الظم مقام الضمير انما احتاجت في الضمير لان الجملة في الاصل كلام ممتلئة فاذا قصد جعلها  
من الكلام فلا بد من رابطة تربطها بالجزء الاخر ذلك ان الرابطة هي الضمير وهو الموضوع لمثل هذا الضمير من ثم قيل في بعض  
الاحتياجا كما ينبغي ان يظهر في مقام الضمير وهذا الضمير لربطه بجوز حد فقياسا واما عا ق لقياس في موضع وهو ان يكون  
الضمير محذوف عن الخبر المبتدأ في الجاه من المبتدأ بينا جزء من المبتدأ الاول نحو لبر لكر يبين اي لكر مبتدأ من جنس مبتدأ ضمير  
فيحذف نافيء والمجرود معانا فان المبتدأ الثاني في جوفه والحرف في رصيفه لم ينعوا من عنوان يد وهم وكذا ان كان معترفا باللا  
كافي لبر لكر يبين لان التعريف عنهم مقصود فهو قوله وكذا من على اللبر يبين ويجوز ان يكون حال من الضمير الثاني  
في الخبر والفاعل فيه الخبر اي لبر لكر كما ينبغي في مقامه قال الفراء ويجوز في ايضا قياسا اذا كان الضمير ضموا مفعولا للمبتدأ  
كل قال فقد اصحمتكم الخبر بتدعي على ذلك انبا كذا كذا اصبغ وقال قلت كلمين فتلت كذا فاسر على الله يا سيرة كذا قال ان  
كلهم ضربت بمعنى المحذوف مما سمي احد الاضرب وقال لبر في ليس هذا الخبر اذ كل موجب يتبادر الى الخبر كما تقول في زيد  
ضربت ما زيد المضرب ثم يقال له لا تاثير للخبر في جواز حذف الضمير مع ذلك امتاع في غير ذلك اما في الجوف ونحو قوله تعالى زين  
صبر ويقفلان في الاصل عنكم الا ما في ايدى ان ذلك مندو اما في المنصوب بشرط كون منضوبا بفعل انما فقال لا تقول لست وتوب  
شيئ وتوبا جزاء او بصفة محذوف زيد انما اضرب ولا يتحقق مع كونه سماعيا لشمخلا للكوفين واما المرفوع فلا محذوف كونه عمدا  
وقد يذف في الصلة في بعض الاحوال لكونها اسنادا بباطنا بالموصول من المبتدأ كما يجب في باب الموصولات وجواز حذف الضمير في الصلة  
احسن منه في الصفة لكونها سألما لانه سؤال شدد لا غير للموصول عنها وما يتقدم به مرفوع نحو قوله تعالى احدهما الذي بعث الله  
رسولا ثم الحذف بعد ما في الصفة احسن منه في الخبر المبتدأ نحو جاشي في لبر لبر في الصلة انما مع الموصوف جزء الجملة بخلاف الخبر فان مع  
المبتدأ جملة فالضمير فيها هو مع غيره ككلمة واحدة اولى وانما كان الحذف في الصفة انحصر حسنا من الصلة ان ليس الصفة من  
ضرب ربات لموصوف كما كانت الصلة من او ازم الموصول وضرب ربات فما محذوف في الجملة اذا كانت خبر المبتدأ على ما قال سيبويه  
يجوز في الضمير الا ضعف هوي غيره ضعيف واما موضع الظم مقام الضمير فان كان في موضع جاز قياسا كقولهم انما قال في الجملة  
اي ظاهر وان لم يكن فعند سيبويه يجوز في الضمير بشرط ان يكون بلفظة الاولى في اللفظ كما ماعن وانا في حقه ولا مضمين في معنى ولا  
متشبه بجريئى وادفعته فهو خبر مقدم على المبتدأ وقال لا يرى الموت يستحي الموت شي وان لم يكن بلفظ الاول لم يجز عند قال  
الاخر يجوز وان لم يكن بلفظ الاول في الشعر كان وفي غير ذلك قال في الشعر ان لبر لبر كقوله او مشكك حال الموتين العتيق ان تعظما و  
وليس هذا في خبر المبتدأ قال ويجوز بدقا ام طاهرا اذا كان زيد مكي في طاهر قال الله نعم ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات انما  
لانضيق جزى الحسن بئلا اولى انضيق اجرهم وضع ابنة ثم نزل فتم مطلقا ولا وجه له مع ورود قوله وما وقع ظرفا لافلا كثيرا في مقده  
جملة او ظاهرا او محذورا ولم يذكر بجزء في جميع احكام حتى تمام بعضهم ظرفا اصطلاحا وانما صواب نظرف خبر المبتدأ  
عند الكومبيين على اختلاف يعنون الخبر لما كان هو المبتدأ في نحو زيد قائم وانما هو في نحو وانما في انما ثم ارفع  
ان تعاضد ولما كان مخالفا لمحض لا يعلق اسم الخبر على المبتدأ فلا يقال في نحو زيد قائم ان زيد عند لسان زيد عند حاله في الاعراب  
فيكون القامل عند مفعولها وهو معنى النخلة التي انصب بها الخبر لا يحتاج عند مفعولها في تقدير شي يتعلق بالخبر واما  
الليس بكون صفاتوا لا بد للظرف من محذوف يتعلق بلفظ النخلة التي لا توجب نصبها قال بعض النحاة القامل فيه

القول في الاستدلال...

المبتدأ وقال البصريون الظرف منصوب على أنه مفعول به كما أنه كذلك نقا في نحو جلست أمامك وخرجت يوم الجمعة والحجر  
 والمجرور منصوب على أنه مفعول به كما أنه كذلك نقا في نحو مررت بزيد لأن العامل منهما مفعول به يعني أن يكون ذلك العامل  
 من الأفعال العامة أي مما لا يخرج منه فعل نحو كائن وحاصل ليكون الظرف والأغلبه ولو كان خاصا كاكل وشارب وضارب وناسر  
 لم يخرج لعدم الدليل عليه وقد حذف خاصة الفهم الدليل نحو من لك بالمهدى أي من يضمن ولا يجوز عند الجمهور اظهار هذا العامل  
 أصلا لفهم الفريضة على تعيينه وسد الظرف مسد كما يحى في لولا زيد لكان كذا فلا يقال زيد كان في الدار وقال ابن جني يجوز ولا  
 شاهده وأما قوله نع فلما رأه مستفرا عنه فغناه ساكنا غير متحرك وليس بمعنى كائنا وكذا حال الظرف في ثلثة مواضع آخر  
 الضميمة والفصلة والحال وفيما على المواضع الأربعة لا يعلو الظرف والحال إلا بمفهوم موجود واكثرهم على أن المزدوف المتعلق به فعل  
 لا يحتاج إلى ذلك المزدوف المتعلق وإنما يعلو الظرف باسم الفاعل في نحو ما زيدا لما شبهه للفعل فاذا الحذف إلى المتعلقه فكأن  
 أولى وأيضاً لفهم الس على نحو الذي في الدار زيد وكل جعل في الدار فدرهم والمتعلق في الموضوعين فعل لا غير كما يقال وفيه من السرا  
 وأبو الفتح إلى مناسم لكونه مفرداً والأصل في خبر المبتدأ أن يكون مفرداً والمنع أن يجمع فالقول إنما كان أصلاً لا فرداً لأنه القول المصنف  
 نسباً إلى ما رتب على أن يكون المنسوب شيئاً واحداً كالمشوب إليه والأكانت هناك نسباً أو أكثر فيكون خبراً واحداً أو أكثر لا خبر  
 فالظرف في زيد ضرب غلامه زيد مالك لغلام ضارب الجوارب أن يكون المنسوب شيئاً واحداً كما قلنا لكنه في نفسه فلا  
 يفتره بالضرر فالمنسوب إلى زيد في الصورة المذكورة ضرب غلامه الذي تضمنته الجملة فالواحد يفصل بالظرف بين أما وجوابها  
 ولا يفصل بينهما إلا بالمفرد كما يحى والجواب أن الظرف في مثله ليس مستفراى متعلق بحذف بل هو منصوب بالمفهوم بعد  
 الفاعل نحو ما فذا ملك فزيد فاهم فهو كالمفعول به في نحو ما زيدا فانا ضارب كما يحى في جرداً لشرط وأعلم أن صيرورة الجملة زان محل  
 من الأعراب بعد أن لا يكون كذلك على كونها مفرداً بالمفرد بل يكفي في صيرورتها ذات محل وتوابعها موضع المفرد وإن كان بعد الظرف  
 معمولي نحو زيد خلفك وإنما نعني في على هو معمول الظرف لفهام مقام العامل ومن ثم وجب حذفه وفالغمر هو العامل المقدم  
 لأن الظرف جامد لا يلائم الفعل في تركيبه ملافة اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر له وكذا الخلاف في أن الخبر  
 إنما هو ثم ذهب لتسليمه إلى أن الضمير حذف مع المتعلق وهذا أبو علي ومن تابعه إلى أنه ينقل إلى الظرف لأنه يؤكد كقوله فإن نحو  
 عندك الذي أجمع ويعطى عليه كقوله إلا ما تحل من ذات عرف عليك ورحمة الله السلام وينصب عند الحال كقوله نع فقيل الخبز  
 خالدين فيما قال أبو علي وأدعى بعضهم أنه يجمع عليه أن الظرف إذا اعتد على موصوفاً وموصول أو مبتدأ أو ذي حال أو حرف  
 نفي فانه يجوز أن يرفع الظاهر لتوابعه بالأعتد كما سمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وكذا قال إذا وقعت بعد ان المصدر  
 كقوله نع ومن أبانك نرى الأرض حاشية لا يرفع المصدر أما قوله أحق بأبي نساء سلكي أن جندل يهددك أباي وسقط الخبر  
 فلا عتاداً للظرف فسلكي فاعمل فحان بلا اعتداد لشيئها بل المضمرة في أنها لا توصف مثله ويجوز أن يقال في جميع ذلك أن الظرف خبر  
 مقدم على مبتدأ تماماً في غير المواضع المذكورة نحو في الدار رجل فالرفع مبتدأ مقدم الخبر وعند الكوفيين والاختصاص في أحد قوليه  
 هو فاعل للظرف تضمنته معنى الفعل كما قالوا في نحو ما زيدا وقال الكوفيون ذلك لا اعتدادهم أن الخبر لا يقدم على المبتدأ مفرداً  
 كان أو جملاً بوجوده ارتفاع زيد في نحو في الدار زيد وفهم زيد على الفاعل لئلا يفتدم الضمير على مفسر ونسب نبي لأن حق  
 المبتدأ التقدّم فالضمير من آثاره كما في ضرب غلامه زيد وأما الاختصاص فلا يوجد لك بل يجوز ارتفاعه بالابتداء أيضاً إذ هو يجوز  
 تقديم الخبر على المبتدأ لكنه لما اجاز عمل الصفة بلا اعتداد إذا كون زيد في فاهم زيد فاعلا أيضاً وفي جواز عمل الظرف بلا اعتداد  
 فعلان وذلك لأن الظرف أضعف في عمل الفعل من الصفة وثبوت الإجماع على جواز نحو في داره زيد يصح تقديم الخبر ويصح كون زيد  
 فاعلاً ولا يتم إلاضار قبل الذكر وكذا قولهم أن في الدار زيد والأول على أن زيداً كان مبتدأ والأول ينصب منع بعض الضمير بين  
 من نحو في داره فاهم زيد وفي داره عبد هند وذلك لأن المبتدأ حقه التقديم فجاء نحو الضمير من الخبرية في نحو في داره  
 زيد فاقاً ما اضيف إليه المبتدأ فليس له التقديم الأصلي والأولى جواز ذلك كما ذهب إليه الاختصاص وذلك لأنه عوض للضمان  
 إليه سببه التركيب الأصلي الخاص بيبه وبين المبتدأ وصيرته معه كاسم واحد من حيث التقديم تبعاً للمبتدأ وإن لم يكن كذلك  
 في الأصل وقد ورد في كلامهم في أنها تدرج اليه وأعلم أن ظرفاً لزمان لا يكون خبراً عن اسم عين ولا حالاً منه ولا مضمناً  
 لعدم الفاعل إلا في ثلثة مواضع أحدها أن يشبه العين المعنى في حدودها وفنادون وقت نحو الليلة لللال أن الذي أن  
 إضافة معنى ليه تعديل نحو قول امرئ القيس اليوم حمر وقد أسرى شرب حمر وقوله أكل عليم نعم نحو قوله أي جواباً لما أنت أن يكون  
 اسم العين عامناً واسم الزمان خاصاً كقولك لا كوكب ليلته قال السمع ليس لو فعلها كاذبه على ما يدل ليس في وقت وقوعه ليس  
 كاذباً ويكون اسم الزمان مسؤلاً عن زمان خاص واسم العين عامناً نحو في أي ليلته ليس كوكب ومضى لم يكن رجل ويكون  
 ظرف الزمان خبراً عن اسم معنى مطلقاً ولو قلت لأرض يوم الجمعة أو زيد يوم السبت لغيره لأنه فائدة للتخصيص حصول شيء

فيكون كذا  
 فيكون كذا  
 فيكون كذا

فيكون كذا  
 فيكون كذا  
 فيكون كذا

فيكون كذا  
 فيكون كذا

فيكون كذا  
 فيكون كذا  
 فيكون كذا

فيكون كذا

فيكون كذا  
 فيكون كذا  
 فيكون كذا



ولا يجوز نصب اليوم خبرا عن الاحد والاشبه ذلك على اليومين واليوم لا يكون في اليوم واجازة الفراء ومشام وذلك لثاوية  
اليوم والان كما يقال ان اليوم افعل كذا اي لان شعرا ليوم الاحد لان الاحد والاشبه من الاحد فيصعح ان يكون ظرفه هذا ولذا  
ظرفه ما يتعلق بجبر المبتدأ اذا كان مفرا فيقول هو اما مشقوا وجامدا وكلاهما اما ان يعاير المبتدأ لفظا او كلاهما اول اما ان يتحد به  
معنى يجوز به لا حوك وزيد فاهم او يعاير معنى يرض والمعاير يرفع خبر عنه اما المساوية في معنى كقولهم نفع ولزوجه امها لهم  
او محذوف المضاف من المبتدأ والخبر معوق الاخر عينا ولازم ذلك المعنى للملك لعين حتى كانت هي كقولنا الحناء نفع ما نفعنا  
حتى اذا ذكرت فتأخر افعالها بار واول نفع ولكن التبر من امن وان ندرنا المضاف في مثله في المبتدأ نحو لكن ذلك من امن  
وحالها افعال او في الخبر نحو من امن وذلك افعال واصلنا الصدر بمعنى الصفة نحو ولكن الباروهي معمله حار لكنه ضلوع  
معنى المبالغة وانما في اي الذي يعاير المبتدأ لفظا بذكر اللزوم على التبر وعدم التغير كقولنا انما هو النجر وشعري شعري  
اي هو الله وهو للمعرب بنفسه لا يخفى اخر كما يقال مثلا شعري مبلغ ونقولنا انما هي ما تغيرت عما كنت قال القوي وقالوا يا خويلد لا  
تبع فلنك وانكرت التوبة هم واما الجامد فان كان متوقلا بالمشق نحو انتمم نحو قولك هذا الفاعل ففعل كذا اي غلبت وكله  
ههنا تاكيد للضمير ويجوز ان يكون مبتدأ مؤخر عن الخبر ان لم يكن تولا به لم يتخله خلافا للكتابي فكانه نظير الى ان معنى زيد  
اخوك منصرف على اخوه وهذا زيدا منصرف بالترديد او محكوم عليه وذلك لان الخبر عن خبره معنى الاستناد بعد ان لم يكن  
فلا بد من رابط وموضعه عند الفاعل بعد الخبر وعند المظنبتين فلهذا كما مذكور على هذا الحمل للضمير عند الكافي لكنه  
لما لم يشأ الفصل لم يرفع الظاهر كالمشوق وكذا لم يرفع على ذلك الضمير رابع لخصا به واما المشق فهو منجمل للضمير ايضا  
ان لم يرفع الظاهر خبرا كان او نسا او حلا فليسكن فيه ان جرى على من هو له نحو زيد فاهم وان جرى على غير من هو له كذا  
المسكن بمنفصل خبرا كان المظن للضمير نحو ان زيد ضار بما لنا ونفسا نحو لبيت جلا ضار به فاو حلا نحو لبيتك زيد مكره انك  
او صلته نحو الضار بما نازيد وان امن اللبس جاز ان كان الضمير المنفصل في هذه الصورة عند الكوفي واما البصوتية فواجب وطرا  
نحو هند زيد ضار به هي ولام البحث فيه يحيى في باب الاضمار انشاء الله نفع قوله واذا كان المبتدأ مشمولا على ما له صدر الكلام  
نحو من ابونا وكانا معا فبين او مشاوبين نحو افضل منك افضل مني وكان الخبر جعل له نحو زيد فاهم وحسب تقديره قوله من ابوك  
مبني على مذهب سيبويه وذلك لانه يجوز عنده بغير فزع عن تكره منضمته استنهما ما او نكره هي فعل التفضيل مقدم على خبر  
والجمله صفة لها فليتها نحو ميرت رجل افضل من ابوه وغير سيبويه على ان مثل هذين خبران مقدمان والمثال المشق عليه في  
مثل هذا المقام من فاهم وما جاء بك واهم فاهم ومن فم فم وانما كان للشرط والاستفهام والعرض والتمني ونحو ذلك مما يعبر معنى  
الكلام مرئية التصدي لان السامع يسمع الكلام بلا تغير على اصله فلو جاز ان يحيى بعد ما يعبر له بهذا السامع اذا سمع بذلك  
التغير هو راجع الى ما قبله بالتعريف او مقبلا بسبب ويقدح من الكلام فيشوش لذلك ذهنته وكذلك حكم المضاف الى ذواته التي  
او الاستفهام يجب تصدق نحو غلام من فاهم وغلام من يفر افر لان معنى الشرط والاستفهام يجرى في المضاف والاولم يجرى في  
على ما له الصدر قوله او كما مذهب بين او مشاوبين ليس على الاطلاق بل يجوز انما هو المبتدأ عن الخبر معرف بين او مشاوبين مع  
فاهم الضمنية المضمومة الدالة على تعيين المبتدأ كما في قوله بنو تانوتان بنو تانوتان بنو تانوتان بنو تانوتان بنو تانوتان وذلك لاننا نعرف  
ان الخبر محط الفاهم فباكون فيه التشبيه الذي يكره الجمله لاحله فهو يجرى كقولهم او مشقوا بوجبه من مثل الى حنيفة ووارث  
تشبيه الى حنيفة والى يوسف هو الخبر ومثله قول في تمام تعليلا لا فاعلي الا انما وارجى حتى انشاء الله ابي خويلد اي  
بنو تانوتان مثل بيننا وابعام مثل اعيان لا فاعلي قوله وكان الخبر جعله اي جعل استنادا الى ضمير المبتدأ نحو زيد فاهم فانه لو قدم  
اشبه المبتدأ بالفاعل فان قبله فيخرج ان كان الضمير انما هو التبريدن قاما والتبريدون فامون ذلك يشبه المبتدأ بالبتدك من ضمير  
او بالفاعل على لغة شعرا فيكون فيكم مثلثة او بقول منع ذلك خلا على المفرد مع انه قبل في قوله نفع عمو وضمه واكثر منه وقوله  
واسترا التجوي الذين خلوا ان اكثر الذين مبتدأ مقدم الخبر ويجب ايضا لاختصار الخبر ان يكون مانعا نحو الذي يابن  
فلهذا نظر الاصل الفاعل الذي هو التعقيب ايضا لكونه فاعل الخبر وهو عقيب لشرط لا يجوز ان يكون صدر الكلام بفتح  
ايضا ما خبر الخبر اذا جاء بعد اللفظ او معنى نحو ما زيد لا فاهم فانه لا يكون فاهم لان فاهم من غير الالف المعنى كما ذكرنا  
في تقديره بالفاعل فواجب ولا يجوز تقديره مع الالف اي في باب الاستفهام ويجب ايضا ما خبر الخبر انما من المبتدأ بلام الانشاء  
نحو زيد فاهم او كان ضمير الانسان للزوم تصديها قوله واذا انتم من الخبر المفرد ماله صدر الكلام مثل بن زيد وكان مصححا  
له مثل في الدار رجل او لعلفه ضمير المبتدأ مثل على لفر مثلها زيدا او حذر عن ان نحو عندى ملك فاهم يجب تقديره هذا  
سببا لو جاز تقديره الخبر فانما قال بحسب المفرد لانه ان كان الخبر جمله منضمته لما بقصص صدر الكلام لم يجب تقديره نحو  
زيد من ابوه اذا استفهاما وسائر ما بقصص صدر الكلام بفتحها ان يرفع صدر جمله من الجمل بحيث لا يرفع عليها احد في

نحو ذرى من ذرى  
اي ذرى من ذرى  
او ذرى من ذرى  
مخبرين او يكون واحد  
من المبتدأ والخبر  
القاص هو المستوي  
الارض  
العرض  
وهو الذي قبله  
امل المطبق بين  
المبتدأ والخبر

نحو ذرى من ذرى  
اي ذرى من ذرى  
او ذرى من ذرى  
مخبرين او يكون واحد  
من المبتدأ والخبر  
القاص هو المستوي  
الارض  
العرض  
وهو الذي قبله  
امل المطبق بين  
المبتدأ والخبر

نحو ذرى من ذرى  
اي ذرى من ذرى  
او ذرى من ذرى  
مخبرين او يكون واحد  
من المبتدأ والخبر  
القاص هو المستوي  
الارض  
العرض  
وهو الذي قبله  
امل المطبق بين  
المبتدأ والخبر

نحو ذرى من ذرى  
اي ذرى من ذرى  
او ذرى من ذرى  
مخبرين او يكون واحد  
من المبتدأ والخبر  
القاص هو المستوي  
الارض  
العرض  
وهو الذي قبله  
امل المطبق بين  
المبتدأ والخبر

نحو ذرى من ذرى  
اي ذرى من ذرى  
او ذرى من ذرى  
مخبرين او يكون واحد  
من المبتدأ والخبر  
القاص هو المستوي  
الارض  
العرض  
وهو الذي قبله  
امل المطبق بين  
المبتدأ والخبر



تلك الجمل ولا ما صار من ثامها من الكلمه المقدره لبعثها كان واخواتها واسمها ما يحدث معنى من انما في الجملة التي بدخلها  
 فلا يقال ان من يابني شكرك واما فوهم علمت انهم في الذر ان الفعل لما كان من افعال القلوب وليش انما السنوي بطر  
 كفعال العلاج فانها محسوسه الا ان كان كالفرض المشي جود فقدمه على الكلام المصدر باطه الاستفهام والتعريف ولا بد الا بدله مع ما يشبه  
 فيه معنى مع ان تقدمه كالفهم اذ معنى ظننت زيدا فانما زيد قائم في ظني ومع من العرفه طاهر اخراما للفظ المقضى  
 للمصدر واما فوهم الذي ما يضرب والذي ان نظيره يضربك فان الوصول وان كان مع الصلة ككلمة طحا الا انه لا يوزن في صلته  
 ونحو فوهم زيد من ابوه وعمه في دار من هو اولى بالجواز لان المبدأ كما انه لا يؤثر معنى من المعاني في الخبر ليس هو معه ايضا كالمفرد  
 كما كان الوصول مع صلته فان قيل ليعتد بجمع بين قوليهما ابن مفرق وقوله قبل وما وقع ظرفا فالأكثر انه مفرد جعلت لثابت لا شك  
 ان لفظ ابن اسم مفرد وقوله قبل ما في الوصف سواء قد يابن الجمل او المفرد فان ابن زيد مفرد واقع موقع الجمل على الاصح فيصح ان  
 يقال انه خبر مفرد وان كان الاستفهام ظرفا متعلقا بالخبر الملقوب به وجب عليه على المبدأ اما مع الخبر نحو غلام راك زيد  
 او بدونه نحو غلام زيد راك قوله واذ تقدمت الخبر اعلم انه لا يقع من جملة مفردات التصدير خبرا مفردا الا كذا الاستفهام نحو من  
 زيدا ومضافا اليها نحو غلام من زيد قولها وان مصححي اى كان الخبر ليدفعه وصحاحي ينسبوا نكرة على ما ذكره قبل في جواز نكرة  
 المبدأ ان تقدم حكم النكرة عليها خاصة صها حتى حان فوعمها مبدءا وقد قلنا عليه ما في كتابه والاولى ان يقال في ايجاب تقديم  
 ظرف خبر عن المبدأ المتكفي الاغلب مما لا يضمن معنى للدغ ان العلة فيه خوف ليس الخبر بالصفة مع كثرة استعمال الظرف خبر عن  
 للمكسر اعرف ذلك ليس القليل كما في قوله في وجه يومئذ ما ضربه ووجه يومئذ باسره وتقديم الخبر عن الظرف على المبدأ ارفع  
 اللبس ولا يشبهه للخبر اذ لو قلت في رجل قائم قائم رجل حمل كون رجل خبر عن قائم اذ بدله منه واما الظرف فانه اذا تقدم لعين  
 للخبرية نسبت لنصابه لفظا او محلا هذ قد عني سبويه واما على من ذهب لا حفر والكوفيين فانظرف عامل في الاسم  
 الذي بعده فليس اذن من هذا باب وقولنا في الاغلب خبرا عن نحو فوهم امث في حجر لا فيك وقولنا مما لا يضمن معنى  
 الدعاء واخبارا عن نحو سلم عليك واول ذلك فان اعلت خبر الخبر لها ذكرنا قبل قوله اوله نعلق خبره في المبدأ اى المتعلق الخبر  
 بكسر التاء ويعني بالمتعلق جزء الخبر فعولك على خبره خبر المجرى وجزوه ونحوه ان مراد بالخبر ذلك المقدر لان الجار والمجرى متعلق  
 به والمجرى ووجهه متعلق بعامله لان الجار ليس متعلقا به كمنه بل بسببه متعلق بالمجرى والعامل لخاصة يعنى اذا اتصل بالمبدأ  
 خبره يرجع الى جزء الخبر وجب تقديم الخبر حتى لا يلم خبره قبل الذكر فلو قلت مثلهما زيد على التمره وكان مثل صاحبها في التاد  
 وقد تقدم امتناعه واذ كان الضمير في صفة المبدأ نحو على التمره زيد مثلهما زيد فاجل الخبر عن المبدأ بان يتوسط بينه وبين  
 صفة نحو زيد على التمره مثلهما اذا الفصل بين الصفة والموصوف جاز فان تقدم المفسر المتعلق بالخبر على المبدأ اذ على الضمير  
 وما واخره نحو في الذر الكها ما نه جاز عند البصريين وعند همام من الكوفيين خلافا للشافيين وكان المانع نظر الى ان  
 المفسر مرتبه اللاحق للتعرف بالخبر وليس يبنى لان التقدم اللفظي كاف في صحة عود الضمير الى قولك تع واذما يبنى اربهم  
 ربه ووافوا الكافي البصريين في جواز نحو زيد غلامه ضارب لانه نحو زيد غلامه ضارب فكانه نظر الى شدة طلب القعا فيقول  
 فكان مفعوله من خبر بخلاف اسم الفاعل فان طلبه بالسببه والا على الجواز في الكل لما ذكرنا من الاكتفاء بالتقدم اللفظي  
 قوله او عن تعني وكان الخبر عن ان مع اسمها وخبرها وابدان كان مع صلته مبدءا وجب تقديم خبرها عليه ما وقد تقدم  
 ان ان مع صلتهما فاعل عندنا على اذ كان الخبر ظرفا واما تعني تقدم الخبر لئلا يلبس بان المكسوره لانك لو جئت ما خبر بعد خبر  
 ان المصنوعه اما خبر نحو ان زيد اوم عندى وغير ظرف نحو ان زيد اقام حولا لاشبهتها بالمصنوعه بالمكسوره ولم يرفع الفصح الخبر  
 اللبس يكون الموضع مع رفع المكسوره لان لها صدور الكلام بخلاف المصنوعه كما يجي في بابها وفي المشبهه بالفعل ولا يرفع مجي خبر  
 لئلا بعد خبر ان اللبس ايضا اذ ربما يظن انه خبر بعد خبر لان المكسوره او يظن في الظرف نعلق خبرا واذ تقدم الخبر على ان  
 عهد ان خبر المبدأ وتنبه في خبر ان المصنوعه اذ هي جيب موصوله ويجي في باب الوصول ان ما في خبر الصلة لا يتقدم على الوصول ولا  
 خبر خبر المكسوره لان لها الصلة فاذا تعين ان التقدم خبر المكسوره مع اسمها وخبرها لا يصح ان يكون مبدءا لانه احد المبدأ  
 مفرد تعين ان ما بعد المعه هي ان المصنوعه خلافا لاذ ان المصنوعه مع صلتهما بعدة احواما انك خارج فلا اصله فانه  
 يتقدم على خبرها لما يدك في حروف الشرط ان الجمله الثامه لا توسط بين اتما وقاتها فلا يلبس المصنوعه بالمكسوره وايضا  
 يجب ناسخ المبدأ الذي بعد اللفظا نحو ما قام الا زيدا ومعنى نحو انما قائم زيد لا تلك من دون الا انعكس نحو  
 وان قد منه مع الا لمرحله لتقديم اذ الاستثناء على التحكم في الاستثناء المصنوع ولا يجه ذلك كما يجي في باب الاستثناء واذ  
 كان تقدم الخبر يفهم منه لا يفهم من ما خبره وجب التقديم نحو قولك تبهي ما اذا كان المراد التفاهو بينهم او غير ذلك مما تقدم  
 له الخبر قوله وقد يتقدم الخبر في مثل زيد عالم عاقل اعلم ان تعدد الخبر ما ان يكون به ظرفا وبغيره فالاول نحو زيد عالم

فان قيل  
 قول ان سبويه في قوله  
 لم يرفع المصنوعه لان المكسوره  
 وانما هو ان كان في المصنوعه  
 الا ان سبويه في قوله  
 لم يرفع المصنوعه لان المكسوره  
 وانما هو ان كان في المصنوعه  
 فان قيل  
 قول ان سبويه في قوله  
 لم يرفع المصنوعه لان المكسوره  
 وانما هو ان كان في المصنوعه

فان قيل  
 قول ان سبويه في قوله  
 لم يرفع المصنوعه لان المكسوره  
 وانما هو ان كان في المصنوعه

فان قيل  
 قول ان سبويه في قوله  
 لم يرفع المصنوعه لان المكسوره  
 وانما هو ان كان في المصنوعه

وعامل وليس فذلك هما عالمه وجاهل من هذا لان كلامنا ما اعتد بهما الخبر عن شئ واحد وهما الخبر عنه بالعالم غير الخبر عنه  
 بالجاهل والثاني على ضربين لان الاخبار المتعدده امان تكون متضاده اولاً وليس ما اعتد لفظا دون معنى من هذا في الحذف  
 يجوز به جامع نافع لانها بمعنى واحد فان الثاني في الحذف ناكه للاول فان لم يكن متضاده كقولهم وهو الغفور الودود والقرين  
 المجدد فقال لما يريد ففي كل واحد ضمير يرجع الى المبتدأ ان كان مستغنياً ولا اشكال فيه وان كانت متضاده فهي على ضربين اما  
 ان ينصف خبر المبتدأ ببعض تلك الاخبار والجزء الاخر بالخبر الاخر وينصفها لمجموع بكل واحد منها فالاول نحو قولك للابن هذا  
 ايضاً سود وليس ههنا الحذفه فما اعتد بهما خبراً لان قولك هما عالم وجاهل لان الفرق بينهما ان الضمير في كل واحد من عالم  
 وجاهل لا يرجع الى مجموع المبتدأ بل الى كل واحد من المبتدأ فكل واحد من ايضاً وسود فانما يرجع الى مجموع المبتدأ  
 بدليله ما بيننا له اطلاقاً وتبينه وجمعاً كقولك وهما ايضاً اسودان وهم ايضاً سود وانما يجوز ذلك مع ان المراد بعضه ايضاً  
 وبعضه سود كان المراد بالاول احد هما عالم والاخر جاهل لان اتصال بعضين بخلاف جزئ الاول فان كل واحد منهما منفرد  
 عن الاخر ولا جازاً سناد الشيء الى الشيء مع ان المبتدأ في الحذفه منعطفه الخارج منه مع قيام الضمير به نحو هذا حسن  
 الغلام بصحب الغلام وجوه فلان يجوز اسناد الشيء الى الشيء مع ان المبتدأ في الحذفه جزء المبتدأ في الظاهر وهذا  
 كما يقال التاريخ احرأى ظاهر مشوره ومنه فوطم زيد حسن الوجه وحسن وجهه ونسباً جراً واما الثاني اعني ان الضمير  
 فيه المجموع بكل واحد منها نحو هذا حلوصاً مض فلا اشكال فيه لان الضمير يرجع من كل واحد من الخبرين الى مجموع المبتدأ  
 اذ الملتحق بجميع اجزائه حلاله وفيها كما هي حاضره لا تمايز الطمان في جميع اجزائه وانكسر لحد هما بالآخر وحصل بالانكسار  
 كقوله متوسطة بينهما واعلم انه يجوز ان يعطف خبر الخبرين على الاخر والاول مع انضمام مجموع المبتدأ بكل واحد من الخبرين بقول  
 زيد كرم شجاع وزيد كرم وشجاع كما يعطف بعض الاوصاف على بعض نحو قوله الى ابيك انظر فاعين الهام وليت الكلب  
 في المخرج وكذا ما هو بمنزلة في رجوع الضمير من كل واحد من الخبرين الى مجموع المبتدأ نحو هذا ايضاً وسود وهذا حلوصاً مض  
 واما الذي يرجع ضمير كل واحد الى مجموع المبتدأ نحو هذا عالم وجاهل فلا بد من الواو لان المبتدأ مفكوك بقدره لا يحل احدهما  
 عالم والاخر جاهل فولي وقد بينه من انبتدأ معنى الشرط بفتح دخول الفاء في الخبر وذلك الاسم الفصول بفعل وظرف والتكسر  
 الموصوف بهما مثل الذي بانبتى وفي الدار فله درهم وكل رجل بانبتى وفي الدار له درهم وليت ولعل ما نعان بالثان والمحق بعضهم  
 ان بهما علم ان الفاء تدخل على خبر المبتدأ الواقع بعدها ما وجب انما بعد فقام ولا يحذف الا الضميره كقوله واما النقال لانقال له درهم  
 او اخبار القول كقولهم واما الذين اسودت وجوههم اكثرهم بعد بانكسار فيقال اكثرهم ويجيء عنده الا بان بالفاء في خبر مثل  
 هذا المبتدأ في حروف الشرط ويدخل جوازاً في خبر مبتدأ مذكوره هنا وهو شيطان احدهما الاسم الموصول اما بفعل او بظرف  
 ويدخل في قولنا الموصول للام الموصوله ايضا في نحو الزانية والترك فجلدها وصلها لا يكون الا فعلاً في صورة اسم الفاعل او  
 للمفعول لما يجيء في الاسماء الموصوله والاغلب لا تم في الموصول الذي يدخل في خبر الفاء ان يكون عاماً وصلته مستقبله كما في  
 اسماء الشرط وفعل الشرط نحو من يضرب ضرباً وفد يكون خاصاً وصلته ما ضمه كقولهم ان الذين فسقوا المؤمنين والمؤمنات  
 الا به لان الايه مسوده للحكاية عن جماعة مخصوصين حصل منهم الفتن اي الاحراق وكذا قوله تع وما انا والله على سؤله منهم  
 فما اوجعهم وقد يكون الموصول خاصاً وصلته مستقبله كقولهم فلان المون الذي تفرق منه فانه ملائمة اذ لا بد لك من  
 تفرق منه بل كما اذبت موت فزمه الشخص فلان فاه ذلك النوع كوث بالفتل بالسيف مثلاً ولا فاه نوع اخر منه فليغز  
 هذه الماهية التي تفرق من منها لا يتكلم ويجاز دخول الفاء في خبر المبتدأ ههنا وان لم يكن موصولاً لانه موصوف بالموصول  
 وقد يقع الماضي بعد الموصول المذكور وهو بمعنى المستقبل لضمته معنى الشرط كقولك الذي نالي فله درهم والموصول بالظرف  
 نحو الذي قد ملكا وفي الدار فله درهم واما وصل المبتدأ الذي في خبر الفاء او وصفه بالفعل والظرف فقط لكن الموصول  
 للموصوف بكلمة الشرط والخبر كالجاء الذي يدخله الفاء فالصلة والضمه يكونان كالشرط فكان حق الموصول على هذا ان لا  
 يكون الا سبها كاسماء الشرط نحو من وما او شرطيين وانما جازان لا يكون منهما كما في قوله تع ان الذين فسقوا الا به لانه دخل  
 في معنى الشرط وكذا كان حق الصلة لا يكون الا فعلاً مستقبلاً للمعنى كشرط من وما الا انه لما لم يكن شرطاً في الحذفه جاز  
 ان لا يكون صريحاً في الفعلية بل يكون مما بعد رمعه الفعل كالظرف والجار والمجرور وان لا يكون مستقبل المعنى كقوله تع  
 وما انا والله وقوله ان الذين فسقوا المؤمنين وكذا كان حق الخبر ان يلزمه نفاء لكونه كالجاء من حيث انه ليس جزاء الشرط  
 حذيفة جاز يجزئيه منها مع فضاء السببية نحو الذي بانبتى لدرهم ولا يلزم مع الفاء ان يكون الاول سبباً للثاني بل اللازم  
 ان يكون ما بعد الفاء لان المضمون ما قبلها كما في جميع الشرط والجزاء فقولهم فلان المون الذي تفرق منه الا به لانه  
 لا ينفصل والشرط ليس سبباً للملا فاه وكذا في قوله تع وما بينكم من نعمه فمن الله تع كونه التعمه من لازم خصوصها معناه فلا ينفصل

قوله تعالى  
 وما انا والله وقوله ان الذين فسقوا المؤمنين  
 وكذا كان حق الخبر ان يلزمه نفاء لكونه كالجاء من حيث انه ليس جزاء الشرط

قوله تعالى  
 وما انا والله وقوله ان الذين فسقوا المؤمنين  
 وكذا كان حق الخبر ان يلزمه نفاء لكونه كالجاء من حيث انه ليس جزاء الشرط

قوله تعالى  
 وما انا والله وقوله ان الذين فسقوا المؤمنين  
 وكذا كان حق الخبر ان يلزمه نفاء لكونه كالجاء من حيث انه ليس جزاء الشرط

قوله تعالى  
 وما انا والله وقوله ان الذين فسقوا المؤمنين  
 وكذا كان حق الخبر ان يلزمه نفاء لكونه كالجاء من حيث انه ليس جزاء الشرط

قوله تعالى  
 وما انا والله وقوله ان الذين فسقوا المؤمنين  
 وكذا كان حق الخبر ان يلزمه نفاء لكونه كالجاء من حيث انه ليس جزاء الشرط



بسم الله الرحمن الرحيم

انها لو ان نفيها منع الاذلة لا تمنع التلص كما يجب في حروف تشراط صحت على وكانت لازمه للفعل لكونها حرف شرط فيجى  
مع دخولها على على ذلك الاقضاء ومعناها مع لا يضر بان على ما كان كما يجب مع عملا من حروف النفي فعلى لولا على هلك  
عمر لولا يوجد على هلك عمر فينفي الاول اى استفاء وجود على استفاء هلاك عمر واستفاء الاستفاء وثبوت فن ثمة كانت لولا فيمنع  
بثبوت الاول واستفاء الثاني كما فاذ لولا في ثبوت ثبوت كما في بيان قوله فلوان ما استعمل حتى معبثا اليك لكون منع  
البصريين من هذا التقديم وحمله على ان فالوا لولا كل بنفسها وليست لولا الداخلة على ان الفعل بعد لولا اذا اضرب وجوبه بالبد  
من الابان بمفسر كما في باب الفاعل وليس بعد لولا مفسر وايضا لفظ لا يدخل على الماضي في غير الدعاء وجوبه لفسم  
الامكنة في الاغلب كما يجب في قسم الحروف ولا تكبره عد لولا فقال البصوتون الاسم المرفوع بعد مبتدأ ولا يجوز ان يكون جواب  
لولا خبر كما في انا زيد فقام لكونه جملة خالصة عن العابد المبتدأ في الاغلب كما في لولا على هلك عمر فخبير محذوف وجوبه المحذوف  
شرا على وجوب المحذوف احدهما الفرضية الدالة على الخبر المعين وهو لفظ لولا وهي موضوعة لتدل على استفاء الملزوم فلولا دالة على ان  
خبر المبتدأ الذي بعده ما موجودا فام ولا فاعدا ولا خبرك من انواع الخبر والاذان اللفظي التام مسد الخبر وهو جواب  
لولا وقد دخلت لولا هذه على الفعلية فالفت اما منه لا حيث انبثها هلا ربيبت بعض لاسهم السوي ولا ذرد ذرية لاني  
قد ومبهم لولا محدث ولا عذري لحدود اى لولا الحد وهو الحرفان وانها كل مبتدأ يكون مصدرا صريحا نحو ضربي او بمعنى  
المصدر وهو فعل التفضيل مصدرا الى المصدر لا نه بعض ما يضاف اليه كما يجب في باب نحو اخطب ما يكون اى كون واكثر ثبوت  
التوبي ملنوا لوكي المصدر مضافا الى الفاعل نحو ضربي زيدا او الى المفعول نحو ضربي زيدا وانها نحو ضاربنا وبعده لك  
حال منها معان المعنى نحو ضربي زيدا فامين او ضاربنا فامين او من احد هما نحو ضربي زيدا فاما او فاميه ويقع هذا  
الحال فعلا ايضا خلافا للفرق نحو على زيد كان فامال ويقال سمع اذنى زيد يقول ذاك اى سمع اذنى كلام زيد على حذف  
المضائق وان كانت الحالة المذكورة جملة اسمية فعند غير الكافي يجب معها والحال نحو ضربي زيدا وغلايه فام قال فامرب  
ما يكون العبد من ربه وهو ساجدا في الحال فضلا وقد وقعت موقعا العبد فيجب معها علا ما الحال اذ كل واقع غير موقعا  
بسكره جواز الكافي بخبرها عن او او لوقوعها موقعا خبر المبتدأ فيقول ضربي زيدا فام فام كافي قوله كذا هو الى في وجوب عند الكافي  
البياع المصدر المذكور بالترابح نحو ضربي زيدا كذا وضربي زيدا الشهدان بما ومنه غير فعلية بمعنى الفعل عليه ولفظها  
ان در سوبه الى ان هذا المبتدأ لا خبر له لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى ما ضرب زيدا الا فاما لولا لم يمنع الا منع مع الاستفاء وفي خبر  
مثل هذا المبتدأ افعال ذهبن در سوبه وان بانها الى انه لا خبر له لكونه بمعنى الفعل كما قلنا فعنى ضربي زيدا فاما صريحا فاما  
وهو نحو فام التريبان عند هيا وذهب لكونه في ان نحو فاما حال من مفعول المصدر لفظا ومعنى والفاعل فيه المصدر  
هو مبتدأ وخبر المبتدأ مفعول بعد الحال وجوبا اى ضربي زيدا فاما حاصله فذهب لا يخفى الى ان الخبر الذي سد الحال  
مستد مصدرا مضافا الى صاحب الحال اى ضربي زيدا فام صريحا فاما ما ضرب زيدا فاه هذا الضرب المقيد وكذا اكثر شرا في السوفي  
شرا مننوا وذهب البصوتون الى ان حال من مفعول المصدر معنى لفظا والفاعل في الحال محذوف اى ضربي زيدا حاصل اذ  
كان فاما والدليل على بطلان مذهب الكوفيين انهم متفقون على ان معنى ضربي زيدا فاما صريحا فاما فاما وهذا المعنى  
المتفق عليه لا يستفاد الا من تقديم البصريين والافخس وبيانه مبنى على مقاربة وهو ان اسم الجنس اعنى الذى يقع على الظاهر  
والكثر بلفظ الواحد استعملوا بضم فريته بضمه بعض ما يقع عليه فهو في الظاهر استعملوا بضمه فاما صريحا فاما صريحا  
كلامه فعنى الشرب بايسر الماء بارى كل ما فيه هاتان الماهيتان حاله وكذا فلو قلت مع فوطم النوم بنفضل لظها ان النوم  
مع الجوس لا يفضها كان منافضا لظها فذلك اللفظ واذا فام فريتهما مخصوص فهو للمخصوص نحو اشترى اللحم واشرب  
الماء لان شراي الجمع وشربا لجمع بمنعان فاذا نظر هذا فلنا ان الجنس الذى هو مصدر خبره مقيد عند البصرية حال  
مخصوصه بل الحال عندهم فبد في الخبر فيبقى الجنس على العموم فيكون المعنى كل ضرب متى واقع على زيد حاصله في حال الفاعل  
وهذا المعنى طالبا لى الفعق المنفق عليه اعنى ما ضرب زيدا الا فاما ما عند الكوفية فالجنس عندهم مقيد بالحال المحصص  
له فيكون المعنى ضربي زيدا المحصص بحال القيام حاصل وهو غير مطابق للمعنى المنفق عليه لانه لا يمنع من حصول الضرب  
المقيد بالفعول ايضا في وقت اخر فليس في تقديرهم اذن معنى الضرب المراد المنفق عليه ويحذف بطل مذهب ابن در سوبه  
ايضا لانه لا حصري في لولا الضرب زيدا فاما ما يفسد مذهب الكوفية خاصا زباده على ما تقدم من جهة اللفظ انه ليس  
في تقديرهم ما يفسد مسئل الخبر لان مقام الخبر عندهم بعد الحال وليس بعد اللفظ واقع موقع الخبر في تقديرهم ان  
الخبر لا يحدث وجوبا الا اذا سد مسد لفظا وكذا نقول في فوطم اكثر شرا في السوفي ملنوا ان معناه ان شراي نه ملنوا اكثر  
من شراي لغير ملنوا فلو قلنا على مذهب الكوفية اكثر شرا في السوفي ملنوا حاصل لم يحصل هذا المعنى المنفق

الاول من ذلك ان نفيها منع الاذلة لا تمنع التلص كما يجب في حروف تشراط صحت على وكانت لازمه للفعل لكونها حرف شرط فيجى  
مع دخولها على على ذلك الاقضاء ومعناها مع لا يضر بان على ما كان كما يجب مع عملا من حروف النفي فعلى لولا على هلك  
عمر لولا يوجد على هلك عمر فينفي الاول اى استفاء وجود على استفاء هلاك عمر واستفاء الاستفاء وثبوت فن ثمة كانت لولا فيمنع  
بثبوت الاول واستفاء الثاني كما فاذ لولا في ثبوت ثبوت كما في بيان قوله فلوان ما استعمل حتى معبثا اليك لكون منع  
البصريين من هذا التقديم وحمله على ان فالوا لولا كل بنفسها وليست لولا الداخلة على ان الفعل بعد لولا اذا اضرب وجوبه بالبد  
من الابان بمفسر كما في باب الفاعل وليس بعد لولا مفسر وايضا لفظ لا يدخل على الماضي في غير الدعاء وجوبه لفسم  
الامكنة في الاغلب كما يجب في قسم الحروف ولا تكبره عد لولا فقال البصوتون الاسم المرفوع بعد مبتدأ ولا يجوز ان يكون جواب  
لولا خبر كما في انا زيد فقام لكونه جملة خالصة عن العابد المبتدأ في الاغلب كما في لولا على هلك عمر فخبير محذوف وجوبه المحذوف  
شرا على وجوب المحذوف احدهما الفرضية الدالة على الخبر المعين وهو لفظ لولا وهي موضوعة لتدل على استفاء الملزوم فلولا دالة على ان  
خبر المبتدأ الذي بعده ما موجودا فام ولا فاعدا ولا خبرك من انواع الخبر والاذان اللفظي التام مسد الخبر وهو جواب  
لولا وقد دخلت لولا هذه على الفعلية فالفت اما منه لا حيث انبثها هلا ربيبت بعض لاسهم السوي ولا ذرد ذرية لاني  
قد ومبهم لولا محدث ولا عذري لحدود اى لولا الحد وهو الحرفان وانها كل مبتدأ يكون مصدرا صريحا نحو ضربي او بمعنى  
المصدر وهو فعل التفضيل مصدرا الى المصدر لا نه بعض ما يضاف اليه كما يجب في باب نحو اخطب ما يكون اى كون واكثر ثبوت  
التوبي ملنوا لوكي المصدر مضافا الى الفاعل نحو ضربي زيدا او الى المفعول نحو ضربي زيدا وانها نحو ضاربنا وبعده لك  
حال منها معان المعنى نحو ضربي زيدا فامين او ضاربنا فامين او من احد هما نحو ضربي زيدا فاما او فاميه ويقع هذا  
الحال فعلا ايضا خلافا للفرق نحو على زيد كان فامال ويقال سمع اذنى زيد يقول ذاك اى سمع اذنى كلام زيد على حذف  
المضائق وان كانت الحالة المذكورة جملة اسمية فعند غير الكافي يجب معها والحال نحو ضربي زيدا وغلايه فام قال فامرب  
ما يكون العبد من ربه وهو ساجدا في الحال فضلا وقد وقعت موقعا العبد فيجب معها علا ما الحال اذ كل واقع غير موقعا  
بسكره جواز الكافي بخبرها عن او او لوقوعها موقعا خبر المبتدأ فيقول ضربي زيدا فام فام كافي قوله كذا هو الى في وجوب عند الكافي  
البياع المصدر المذكور بالترابح نحو ضربي زيدا كذا وضربي زيدا الشهدان بما ومنه غير فعلية بمعنى الفعل عليه ولفظها  
ان در سوبه الى ان هذا المبتدأ لا خبر له لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى ما ضرب زيدا الا فاما لولا لم يمنع الا منع مع الاستفاء وفي خبر  
مثل هذا المبتدأ افعال ذهبن در سوبه وان بانها الى انه لا خبر له لكونه بمعنى الفعل كما قلنا فعنى ضربي زيدا فاما صريحا فاما  
وهو نحو فام التريبان عند هيا وذهب لكونه في ان نحو فاما حال من مفعول المصدر لفظا ومعنى والفاعل فيه المصدر  
هو مبتدأ وخبر المبتدأ مفعول بعد الحال وجوبا اى ضربي زيدا فاما حاصله فذهب لا يخفى الى ان الخبر الذي سد الحال  
مستد مصدرا مضافا الى صاحب الحال اى ضربي زيدا فام صريحا فاما ما ضرب زيدا فاه هذا الضرب المقيد وكذا اكثر شرا في السوفي  
شرا مننوا وذهب البصوتون الى ان حال من مفعول المصدر معنى لفظا والفاعل في الحال محذوف اى ضربي زيدا حاصل اذ  
كان فاما والدليل على بطلان مذهب الكوفيين انهم متفقون على ان معنى ضربي زيدا فاما صريحا فاما فاما وهذا المعنى  
المتفق عليه لا يستفاد الا من تقديم البصريين والافخس وبيانه مبنى على مقاربة وهو ان اسم الجنس اعنى الذى يقع على الظاهر  
والكثر بلفظ الواحد استعملوا بضم فريته بضمه بعض ما يقع عليه فهو في الظاهر استعملوا بضمه فاما صريحا فاما صريحا  
كلامه فعنى الشرب بايسر الماء بارى كل ما فيه هاتان الماهيتان حاله وكذا فلو قلت مع فوطم النوم بنفضل لظها ان النوم  
مع الجوس لا يفضها كان منافضا لظها فذلك اللفظ واذا فام فريتهما مخصوص فهو للمخصوص نحو اشترى اللحم واشرب  
الماء لان شراي الجمع وشربا لجمع بمنعان فاذا نظر هذا فلنا ان الجنس الذى هو مصدر خبره مقيد عند البصرية حال  
مخصوصه بل الحال عندهم فبد في الخبر فيبقى الجنس على العموم فيكون المعنى كل ضرب متى واقع على زيد حاصله في حال الفاعل  
وهذا المعنى طالبا لى الفعق المنفق عليه اعنى ما ضرب زيدا الا فاما ما عند الكوفية فالجنس عندهم مقيد بالحال المحصص  
له فيكون المعنى ضربي زيدا المحصص بحال القيام حاصل وهو غير مطابق للمعنى المنفق عليه لانه لا يمنع من حصول الضرب  
المقيد بالفعول ايضا في وقت اخر فليس في تقديرهم اذن معنى الضرب المراد المنفق عليه ويحذف بطل مذهب ابن در سوبه  
ايضا لانه لا حصري في لولا الضرب زيدا فاما ما يفسد مذهب الكوفية خاصا زباده على ما تقدم من جهة اللفظ انه ليس  
في تقديرهم ما يفسد مسئل الخبر لان مقام الخبر عندهم بعد الحال وليس بعد اللفظ واقع موقع الخبر في تقديرهم ان  
الخبر لا يحدث وجوبا الا اذا سد مسد لفظا وكذا نقول في فوطم اكثر شرا في السوفي ملنوا ان معناه ان شراي نه ملنوا اكثر  
من شراي لغير ملنوا فلو قلنا على مذهب الكوفية اكثر شرا في السوفي ملنوا حاصل لم يحصل هذا المعنى المنفق

فان قيل قد يقال ان نفيها منع الاذلة لا تمنع التلص كما يجب في حروف تشراط صحت على وكانت لازمه للفعل لكونها حرف شرط فيجى

انها لو ان نفيها منع الاذلة لا تمنع التلص كما يجب في حروف تشراط صحت على وكانت لازمه للفعل لكونها حرف شرط فيجى

بالتقدير المقيد

عليه يجوز ان يقول هذا اللفظ اذن من شربه ملوثا فاعتبر ان مثلا وغير ملوث الف حرة ويريد بالكثر شربا التسوية ملوثا فاشع  
 مرات مثلا فانما اكثر شربه ملوثا ويرد على مذهبه لا يخفى حذف المصدر مع بقاء معموله وذلك عندهم ممنوع اذ هو مضمون  
 الموصول مع الفعل للموصول لا يجوز ان يقال اذ انما من فترته فوبه الالف فلا يجرى مجازا كما فعل سيبويه في باب المفعول  
 ان نقل به مالك وزيد مالك وملا بسلك زيد هذا والفرقة الدالة على تعيين الخبر الذي هو حاصل عند الضرورية هو الاخبار عن  
 الضرب يكونه مقيدا بالضم لا يمتنع ان يكون نفيك بعد الا بعد حصوله واللفظ السادس الخبر هو الحال فقد حصل شرط وجوب  
 الحذف واصله عندهم ضروي زيد حاصل اذا كان قائما وليس اطلاقا استنبال ههنا بل هو الاستمرار كما في قوله واذا انزلهم لا  
 نفسد في الاض وقوله واذا ما غضبوا هم بغضرون ومثله كثير حذف حاصل كما يحذف متعلقا انظر في العانة يجوز يد  
 عندك والركض في الميدان فبقي اذا كان قائما حذفت اذ مع شرطه العامل في الحال فانها في الحال مقام الظرف القام مقام الخبر  
 فيكون الحال قائما مقام الخبر فان قيل لم لا يكون كان المقدره فافصح وانما خبرها قبل لان مثل هذا المنصوب الى الذي  
 يجرى بعد المصدر المنصوب بالاضوابط المذكورة لا يكون الا نكرة لم يجمع مع كثرته الا ان كان فلو كان خبر كان لجاز تعريفه ولسمع  
 ذلك مع طول الاستفهام هذا ما قبل فيه وبه تكلفات كثيرة من حذف اذ مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت في غير هذا المكان  
 ومن العدل عن ظاهر معنى كان النافضة الى معنى التامة وذلك لان معنى فوطم حاصل اذا كان قائما باظهاره في معنى التامة  
 ومن مقام الحال مقام الظرف ولا نظيره والذمى وقع في هذا ووقع غيره فيما نرى من التامة اتحادا للعامل في الحال و  
 صاحبها بلا دليل ثم عليه ولا ضرورة الجائز انهم اليه والخبر انما يجوز اخلافها لما ملين على ما ذهب اليه المالك فنقول نفدت  
 ضروي زيد حاصل قائما والعامل في الحال حاصل في صاحبها ضروي هو الباء وزيد فنقول حذف كان او حاصل العامل  
 في الحال لكونه عاقبا شاملا لجميع الافعال كما حدثت في زيد عندنا وفي الدليل انما به في الحال للظرف والحذف في كليهما واجب  
 لضم الحال والظرف مقام العامل كما تقدم بيانه واعلم ان يجوز في الحال الستة مسددا للخبر عن افعال المضاف الى ما المصنوع  
 الموصول بكان او يكون نحو اخطب ما يكون الامير فانم هذا عند الاخفش المبرح ومنعه سيبويه والاولى جواز ذلك جعلت  
 ذلك لكون اخطب مجازا فجاء جعله قائما ايضا ولا يجوز مثل ذلك بعد مصدر صريح الا في الضرورة فلا نقول ضروي زيد قائم  
 اولا مجازا في اول الكلام ولا شك ان المجاز بغير المجاز ويجوز ان يفيد في فعل المذكورة زمان مضاف الى ما يكون بخلاف  
 اكثر شربا لتسوية وضروي زيد وذلك لكثرة وقوع ما المصدرية مقام الظرف نحو فوطم ما ذكر شارف فيكون التفسير اخطب  
 ما يكون الامير فانم وقت كون الامير فيكون قد جعلت الوقت اخطب قائما كما يقال نفاه صائم ولبه قائم وتخرج هذا التقدير  
 انه سمع اخطب ما يكون الامير بجمع الجملة برفع يوم الجملة بضم وكثرة وقوع ما المصدرية بضمها وكثرة وقوع الزمان مسددا اليه  
 الفعل الواقع فيه كقوله وما اهل المطي بنا ثم ومنع المبرح من نحو قولك احسن ما يكون زيد الفهم وذلك لان احسن في الخبر  
 زيد فلا يخبر عنه بنفس الفهم واجازة الزجاج وهو الاولى ان جعلنا احسن وان كان في الحذفه زيد مصدر اذ ذلك باضنا  
 الى ما المصدرية فوله وكل رجل وضعه الضمعة في اللغة العفارة وهي هنا كانه عن الضمعة وضابطها كل مسددا عطف عليه  
 بالواو التي بمعنى مع وفيه مذهبان قال الكوفيون وضعه خبر المسد لان الواو بمعنى مع فكانت تلك كل رجل مع وضعه فاذا حشر  
 جمع له يجوز ان يفيد الخبر فكذلك مع الواو التي بمعنى مع فلا يكون هذا المثال اذن مما نحن قبله في ما حذف خبره وفيه نظر لان الواو  
 وان كانت بمعنى مع يكون في اللفظ للعطف اذ لم ينصب ما بعدها بالالفعل ومعنى الفعل بوسط الواو فاذا كان وضعه  
 عطفها على المسد لا يمكن خبر فان قبل يجوز ان يكون رفع ما بعد الواو ومنقول عن الواو لكونها خبر المسد كما هو مذهب السمرقندي  
 في نصب المفعول معه على ما يجوز بانه بذلك انه يقول انصب الذي على المفعول معه هو الذي كان في الاصل على مع فلما قام الواو  
 مقامه لم يكن ان تكون عليها لكونها في الاصل حرف نقل الى ما بعدها فجاء ان مع اذ اذ وقع خبر عن المسد لا يستحق الرفع لفظا  
 ينقل الى ما بعده بل يكون منصوبا لفظا على الظرفية من وقوعه محل الفهم مقام الخبر يجوز يد معك كما نقول زيد عندك وقال  
 البصريون الخبر محذوف في كل رجل وضعه مفرق وان وفيه ايضا اشكال اذ ليس في تقديره لفظ زيد مسددا لخبر فكيف  
 حذف وجوبا وانما فلان ذلك لان الخبر متيق فحمله بعد المعطوف وليس بعد المعطوف لفظ زيد مسددا لخبر ولو جاز ان يقول  
 ان المعطوف ساد مسددا لخبر المحذوف مع انه لم يضح الا عارض على تقدير الكوفيين في قولك ضروي زيد قائما بضم ضروي زيد  
 فانما حاصل ان لا يش هناك ما يند مسددا لخبر انهم يقولوا ايضا فاحر الحال عن محله فسد مسددا لخبر ولو تكلفنا فلما التقه  
 كل رجل مفرق وضعه اي هو مفرق وضعه وضعه مفرق بانه كما نقول زيد قائم وعمر ثم حذف مفرق وانم  
 العطف مقامه لبي الخبث في حذف خبر المعطوف وجوبا من غير ساد مسد ويجوز ان يقال عند ذلك المعطوف  
 اجري مجرى المعطوف عليه في وجوب حذف خبره هذا الظاهر ان حذف الخبر في مثله غالبا واجب وفي ما يجزى الا

لان في المثال معنى الظرفية  
 انما تأتي بعد الجاء  
 فيقال كوفي قائم قائم  
 مقام الظرف

انما يجرى مجرى الظرف في المثالين

انما يجرى مجرى الظرف في المثالين  
 في قوله زيد قائم قائم  
 في قوله زيد قائم قائم

بسم الله الرحمن الرحيم  
بسم الله الرحمن الرحيم  
بسم الله الرحمن الرحيم

وانتم والساعى فمن فلا يكون ان من هذا الباب فلا يراد اشكال قال الكوفون ان ولي معطوف على مبدأ فصل واحد مما وقع على  
 الاخر وان يكون ذلك الفعل خبرا عنها سواء دل ذلك الفعل على الفاعل او على المفعول او على المفعول به والرفع يبار بها بيان ما خبر عنها الكونه  
 بمعنى متساويان والثاني يجوزيد وعمرو بضمه وفرب منه قول امير المؤمنين م فهم والجنه تكن ثداها وانما جاز ذلك لظن ذلك  
 الخبر خبرها والبصيرين بمنعون مثل هذا على ان يكون الفعل خبرا فان الفعل في ذلك كالتصريح لا يقال زيد عمرو وضربه بالانفا  
 ويجوز ومنها على ان يكون الفعل جارا لا غير فزيد والرفع عندهم مثل كل رجل وضبعه وبيار باسما والاعلم انه قد يقع ما اضف اليه  
 المبدأ عن المعطوف فطابقها الخبر كما يقال راكبنا فطابقان وقولك مقابل زيد ثوبان اي زيد من يقابل زيد ثوبان  
 قوله ولعل لا نعلم كذا ضابطه كل مبتدأ في الجملة الضميمة منعته عن الفعل في ذلك كالتصريح لا يقال زيد عمرو وضربه بالانفا  
 للضم وان على يبين الخبر المحذوف اي لمرك ما انتم به وجواب الضم ساد مبتدأ الخبر والعربا لغرضه ولا يستعمل مع اللام  
 الا المتفوح لان الضم موضع التخفيف لكثرة استعماله وقد يستعمل لغيره في قسم السؤال ايضا نحو لعمرك ان فلان وقد تركنا المصرفا  
 اخر مما يجب فيه حذف الخبر وهو اذا كان الخبر ظرفا متعلقا بالمتعلق العام نحو زيد قد امكن في الدار على ما ذكرنا في قول نحو  
 ان حتى اظهر ذلك المتعلق ليس بوجه لان الامر من اعنى اللام على يبين الخبر وسد شي اخر سده حاصلان فوجب الحذف  
 ولعل المصداق المذكور يكون هذا لساد مبتدأ خبر مرفوع المحل يكون خبر دون سابو ما تقدم مما ساد مبتدأ خبر تم اعلان الاصل  
 في الاستعمال فغيرها مبتدأ وتبكي الخبر لان الاصل ان يكون الخبر عن معلوما او خبر مجرول وانما في ذلك مناسبة للمجرول وقد بين  
 ويتكلم بشرط العايد نحو والله الهنا ومرة خبر من جراه ولا يخبر بالمعرفه عن الذكر الا عند سبويه في نحو كمالك ورايت رجلا  
 جرا صوابه كما ذكرنا فان قيل الكلام موضوع للفاضة فاذا كان الخبر معرفة فما القايد في ذلك الكلام فاجواب ان المقادير في نحو  
 زيد طلاق لفظ زيد بالمعرفه على نحو المعرفة وهذا الذي جهل المخاطب ان زيد فلا يضر تعريف لفظ الخبر لان المجرول ساد  
 الخبر المبتدأ وحله عليه لا يفصل الخبر لكنه محي الخبر بكونه في الاغلب لمناسبة المجرول كما ذكرنا واذا تعدت المبتدأ  
 ان نحو زيد ابو اخوه ثم خاله ابنه بنه وهو جار شبه سببها صد بغير فادام فالمبتدأ الاخير مع خبره غيرا فملا بلا فصل  
 فادام خبر من سببها وهذا الى المبتدأ الاول فيكون الجملة التي بعدها اول وهي مركبة من جمل خبر عن الاول ويضاف كل واحد من  
 المبتدآت الى ضمير منلو الى المبتدأ الاول وان لم يضاف المبتدآت كل واحد منها الى ضمير ما قبله فانك تاني بالعوائد بعد خبر المبتدأ  
 الاخير فيكون اخر العوائد الاول لمبتدآت وهكذا على الترتيب ذلك نحو هندا زيد عمرو بكر خالد فام عند في داره يامر معها  
 فكانت تلك بكر خالد فام عند ومعناه بكر خالد ثم جعلت هذا الجمل على بكر خالد خبر عن عمرو ومع رابطه في داره فكانت  
 فلت عمرو بكر خالد فام عند مشتملة على بكر خالد ثم جعلت هذا الجملة خبر عن عمرو ومع رابطه في داره فكانت  
 مشتملة على بكر خالد يامر اي امر زيد اي زيد عمرو ويجمع بكر خالد ثم جعلت هذا الجملة خبر عن هندا ومع رابطه معها فكانت  
 فلت هندا زيد عمرو ويجمع بكر خالد معها وعلى هذا الضمان كانت المبتدآت اكثر ثول خبر وان واخوانها هو المبتدأ بعد دخول  
 هذه الحروف نحو ان زيد فام واحد كما مر خبر المبتدأ الا في نفعه الا اذا كان ظرفا اعلم انما كان مذهبنا الاصل في رفع الاسماء  
 الفاعل وفي نصبها المفعول لو يمكن له بل ان يدعى ان كل مرفوع ومنصوب غيرهما فمما هو مشتركان بهما من وجه كما يقال ان مبتدأ  
 بشبه الفاعل او كونه مبتدأ بالثبوت والخبر يشبهه كونه تاني حرف الجملة وخبر ان واخوانها يشبهه كونه عامله اي ان واخوانه متساويان  
 للفعل المتعدي الا انه قد مرفوعه فبها فغيره العمل على فغيره العامل وضمير الخبر يشبه خبر ان المشبه للفاعل  
 واسم ما الخبر يشبهه اسم ليس الذي هو فاعل وقد بينت هذا وجه مشابهة اسم ان واسم الخبر يشبهه خبر ما الخبر يشبهه المفعول  
 وكذا المفعول ان الحال والتبعية والمنصوب مشابهة للمفعول بكونها فضلا واما من قال وهو الخوان الرفع علامة  
 بعد فاعل كانت اولا والنصب علامة الفضل مفعولة كانت اولا فلا يحتاج الى تشبيه هذه المرفوعات بالفاعل بل يحتاج  
 في نصب بعض العمد وهي اسم ان واخوانها واسم الخبر يشبهه خبر ان واخوانها وخبر ما الخبر يشبهه المفعول  
 اتان واخوانها لما شابهت الفعل المتعدي كما بينت في ما بينا علمت رفعا ونصبا مثله ولم يقدم الرفع على النصب كما قدمه  
 في ما اذا الخبر يشبهه لان معنى ما ومعنى الفعل الذي يعمل عمله اعنى ليس شيء واحد وكان زيد مفعولها كثيرا بيت مفعول  
 ليس اعنى يقدم المرفوع على المنصوب تطبيقا للفظ باللفظ انان فليست بمعنى الفعل المتعدي على السؤال ومعناه يشبه  
 معناه من وجه وكذا اللفظ بالفظ والمثابه توبه كما بينت في ما بينا فاعطيت عمل الفعل في حال توبه وهو اذا توفى في معوله  
 بتقديم النصب على الرفع وعند الكوفيين ان خبر ان واخوانها وكذا خبر الخبر مرفوع بما اذ نفع به حين كان خبر المبتدأ  
 لا كما حوت لضعفها من عليين ومذهب البصريين اولى لان انضائها للخبرين على السؤال الا ان لعل فيها ولا سيما مع  
 مشابهة توبه بالفعل المتعدي قوله بعد حول هذه الحروف ونخرج خبر المبتدأ وكل ما كان اصل ذلك سوى خبر هذه

هذا الخبر اعني خبر المبتدأ  
يطلع اخبار اذا جرد  
المتعدي

المتعدي

لان الاصل كون المبتدأ  
 معلوما وكذا الاصل تكبير الخبر  
 مستغنى به الفعل والفاعل  
 من التعريف التذكير كما ذكرنا في اول  
 الكتاب لا يخرج خبرا باسم عنهما في  
 تمامه او يحتاج الى العلامة وهو  
 التعريف وبقية على الاصل وكما  
 ذكرنا واما كان الاصلية الاشارة  
 الفعل دون الاسم لان الاسم يطلع  
 كونه مبتدأ او مبتدأ والفعل  
 مختص بكونه مبتدأ لا غير متساوي  
 الاسناد لا يخاله دون الاسم فاما  
 قول النحاة اصل الخبر التذكير لان  
 المبتدأ ينبغي ان يكون مجهولا فهو  
 انشائي لان المبتدأ في المبتدأ  
 فانه مجهول وقولك زيد اخو فلان  
 انشائي نحو الخاطب الى زيد  
 ايشاءه اليه لا اخوته ج

توكل على الله

يكن ان يجاب عنه بان من قول  
 بولت هو المرفوع المبتدأ  
 لغرض المقام فزيد نحو حسنة  
 في الدار او هو ليقيد بوجهه  
 انما انك قد حرف للوضوح  
 اعلم ما هذا وان من ان  
 يظهر في التعريف هو المبتدأ

المتعدي

المتعدي

في قولهم لا يجوز ان يكون الخبر على  
 اسم من هو خبره بل هو خبره  
 في قولهم لا يجوز ان يكون الخبر على  
 اسم من هو خبره بل هو خبره  
 في قولهم لا يجوز ان يكون الخبر على  
 اسم من هو خبره بل هو خبره

الخبرون لكن دخل فيه غير المجرور فان نحو حسنته في قولك ان رجلا حسنا غلامه في الذار مستند الى غلامه بعد دخول وان ولئس  
 بحرها وكذا بر على حد خبره لا الخبر به نحو لا رجل حسنا غلامه في الذار وكذا بر على حد اسم ما ولا المشبه بين بل ليس نحو ما زيد  
 الظرف غلامه في الذار فان غلامه مستند اليه مع انه ليس باسم ما وكذا بر على حد المستند بحال المبتدا بقوله المجرور المستند الى  
 اخره صفة المبتدا في نحو قوله تع ولتعبد خبره ولوقال هناك العاقل للصفه المذكوه ونايع المبتدا وقال صفة المبتدا بعد خطها  
 الذي كان في الاصل خبر المبتدا وفي اسم ما هو المبتدا الذي كان في الاصل مبتدا وسلم من الاغراض قوله وامر اي حاله وشانه  
 كما في خبر المبتدا اي في اقسامه من كونه مفردا وجملة وفي احكامه من كونه متحدا ومنفردا ومتبعا ومحدودا وغير ذلك وفي شرطه  
 من ان اذا كان محلة فلا بد من الصبر ولا يحذف الا اذا علم قوله ان في تعدد ما ليس امره كما في خبر المبتدا في مقدمته فلا يجوز تقدير  
 على اسم ان وفلا جاز تقدير الخبر على المبتدا وانما جاز ذلك لان هذه الحروف فروع على الفعل في العمل كما يحكي في بابها فان يبدان يكون  
 عملها في غيرها ايضا والعمل لغيري للفعل ان بنفهم المنصوب على المرفوع والاصل ان بنفهم المرفوع على المنصوب كما عرف في باب  
 الفاعل عند قوله ولا اصل ان بنى فعله فلما عملت الفعل لغيري فغيرتها فلم يصرف في معيها بنفهم ثابتهما على الاول  
 كما يصرف في معيها بنفهم ثابتهما على الاول كما يصرف في معيها بنفهم ثابتهما على الاول كما يصرف في معيها بنفهم ثابتهما على الاول  
 مفرضا منقضا ما لا صدره الكلام كما يحكي في قسم الحروف قوله ان ان يكون ظرفا اسئلتنا من قوله في تقديم الذي كان منقضا لكونه  
 مستثنى من العوض فيكون المستثنى الثاني موجبا لكونه من مني اي ليس امره كخبر المبتدا في مقدمته فلا اذا كان ظرفا فان  
 حكمة اذن حكمه في جواز التقديم اذا كان الاسم معرفه نحو قوله تع ان ابن اباهم وفي وجوبه اذا كان الاسم نكرة نحو ان من البان  
 لسحر وذلك توسعه في الظرف فلا يتوسع في غير هال ان كلتي من المحدثات فلا بد ان يكون في زمان او مكان فصارع مع  
 كل شئ كغيره ولو كان اجنبيا منه فلا بد ان لا يدخل غيره كالحمار يدخلون حيث لا يدخل اجنبي واخرى الخارجه المجرور  
 مجاه اكثر في الكلام مثله واجنباه الى الفعل ومعناه ولنا سببه لان الظرف في الحقيقة جار ومجرور لكونه بمعنى فقولها  
 خبره وكذا في قولها ان بنى هو المبتدا بعد خطها مثل لا غلام رجل يعرف فيها ويؤتمم لا يتنونه وجه مشابهته للفاعل  
 الخبر المشابه للفاعل فهو مشبه بالمشبه ووجه مشاهدته لا الخبر لان لا للماشبه في التقى لكونها التقى الجس كان ان للالفه  
 في الاثبات وقبل حلت عندها حل التقبض على التقبض ارتفاع حبلها ان لم يكن اسمها مبتدا عند جمع النجاه وان كان اسمها  
 مبتدا نحو لا رجل يعرف قال سببها ارتفاعا لكونه خبر المبتدا ولا رجل مرفوع الحلال بايندا وذلك لانما صار الاسم الذي كان معها  
 بسببها مبتدا وصار خطها على سببها مع فربه منها اسئلتنا ان يكون الخبر بعيد عنها يستحق سببها اعلا بايقظ على احد من الرغ  
 بالابتدا وهو عند غيره مرفوع بلا كما كان اسمها المنصوب بها فاللفظ ليس بمثل النجاه لان ارتفاعه خولا نحو لا رجل يعرف يحسن لانه  
 في الفاصلة لا اسم والمثل ان ينعني ان يكون ظاهرا فيها بمثلها ويشتمل اذا كان فيل حتمال ما مثله واحتمال غيره على السواء وان في من  
 اذا كان غير مماثل لما ظهره مما ظم كذلك لان خبره يعرف كثيرا فظرف في نحو لا رجل يعرف ظاهرا في الصفه وفعل في مثالها كالحمل  
 ظاهرا في الحلال المتضام والظرف لا بوصفها لا يمتصوب هذا التكرار والذوق هبا منه من امتناع وصفه المتضام المتخي بالارتع  
 مذهب جماعة من النضا وقد جوزوا في جوارحه حلالا على الحمل وذلك لان هذه مشتمه بان وكجوز في نواع اسم ان وان كان  
 مغيرا الحمل على الحمل فكذلك نواع اسم لا مغيرا كان او مبتدا ولا واين ان بقى نواعين لا وان في هذا الباب بان ان لا ينزيع معقول الابتداء  
 بل معناها تؤكد مضمون الخبره كان المبتدا بان على حاله فاما الحمل على الحمل بخلاف لان معق الخبره بنتها مما كانت عليه  
 فلا يجوز ان يقدم ويجعل الاسم بعد المبتدا مقدمه كما فعل مع ان وكان مفاضل للسان لا يجوز الحمل على محل اسمها  
 انهم جوزوا ذلك اذا كان اسمها مبتدا لانا اذا كان مغيرا فالحمل على الاعراب الظاهري اتصل في من الرفع العبد الذي اعني  
 فلكوننا صلا في هذا الاسم مع مشاهدته لان التقى لا مبتدا معها كالمبتدا في ما اذا كان مبتدا فصبه بعبد كرمه لان النصف به  
 صاد بسبب ابتداءه فضا مصار نصيبا معه حلالا على فحة المشابهة للصب لعرضه بلا وزواله زوالها مساو بالرفع نابعه حلالا  
 على معه الذي كان في الاصل لان كل واحد منهما بعبد قوله بطريف فيها لا فبه في ايراد هذا الظرف بعد الخبر لا معنى له  
 ان عنقاه بالخبر يكون المعنى ليس لغلام رجل نظرا منه في الدار وهذا معنى صحيح ومثاله ايضا ظاهر بسبب هذا الظرف في كون  
 طرفه صلا لغلام رجل وفيه ان لا والله في الذار غلام رجل بطريف لوفال لا غلام رجل قائم فيما كان اظهر من جهة الفحة  
 في كون فيهما متعلقا بالخبر قوله وبنوهم لا يتنونه الا اذا كان ظرفا لال لا فليس لا ادرى من ان نقله وتعلقه فاسه قال والحوان  
 بجي ضمير بعد فونه وجوبا اذا كانت جوابا او فامت فربما على السؤال والعلية واذ الهم فملا يجوز حذفه واسا لا اول علمه بل هو  
 فهم اذن كاهل الحجاز فما يقال لا يبان به فعل هذا القول بحسب اثباته مع عدا الفقيه عندهي عنهم وغيرهم ومع وجودها بكثير  
 تحذف عند هائل الحجاز ويجي عندهي عنهم قوله اسم ما ولا المشبه بين بل ليس هو المبتدا به بعد دخولها نحو ما زيد في ما

لا يجوز ان يكون الخبر على  
 اسم من هو خبره بل هو خبره  
 لا يجوز ان يكون الخبر على  
 اسم من هو خبره بل هو خبره  
 لا يجوز ان يكون الخبر على  
 اسم من هو خبره بل هو خبره  
 لا يجوز ان يكون الخبر على  
 اسم من هو خبره بل هو خبره  
 لا يجوز ان يكون الخبر على  
 اسم من هو خبره بل هو خبره

لا يجوز ان يكون الخبر على  
 اسم من هو خبره بل هو خبره

*الاصالة في النصب على التوكيد  
فان النصب على التوكيد هو الاصل  
والنصب على التوكيد هو الاصل  
والنصب على التوكيد هو الاصل*

ولا رجل افضل منك وهو لا شاذ اسم ما خبرها فاد يكونان معرفة واحد هما نحو ما زيد فاما وان يد هو الظرف واما الجملة الاسمية التي تدخلها لا فاما ان يكون المبتدأ فيها معرفة مع تركبها نحو لا زيد فيها ولا عمرا ويكون جوابها بركبتين نحو لا رجل فام قوله وهو في لا شاذ اي عمل ليس في لا شاذ فالواجب في الشعر فقط نحو قوله من صدق من ينزلها فانا ان ينزلها بواج والظاثة لا يصل لاجل ليس لا شاذ ولا يباشا ولم يوجد شي من كلامهم نحو لا منصوب نحو لا يجره وليس في نحو لا يجره ولا يجره الا ان يقال هي التي في نحو لا الاله الا الله الشبه بالاله لا يجوز لها ان تحمل مكرره نحو لا حول ولا قوة ويحتمل لك مع الفصل بين اسمها وبينها ومع المعرفه يشتد في غيرك نحو لا يجره في ذلك لضعفها في العمل كما يجري في المنصوبات عند كل اسمها والظا فيها الاستغراق مع ارتفاع المبتدأ المنكر بعد هالان النكر في سباق غير العجب للمعوم على الظا سواء كانت مع لا او ليس وغيرهما من حروف التي وانها في الاصل في الاستغراق يكون لغير الاستغراق مع الضربه نحو لا رجل في الذار بل جلان واما اذا انصب اسمها او انفتح فهو نص في الاستغراق وما جاءه من رجل نص في الاستغراق فلا يجوز ما جاءه من رجل بل جلان قوله المنصوبات هو ما اشتمل على علم المفعولي فدين شرحه بما ذكرناه في حقه المفعوليات وعلم المفعولي كما تقدم في اول الكتاب ربيعه الفتحة والكسرة واللام والياء نحو رايت زيدا ومسلما وابانك ومسلما ومسلمين وقد قسم النحاة المنصوبات قسمين اصلا في النصب يعنون به المفعولات المحسوسات نحو لا علية وهو غير المفعولات من الحال والتميز وغيرها والذي جعلوه غير المفعولات يمكن ان يدخل بعضها في جنس المفعول كما قيل المصاحح هو مفعول معه فبد منه وما اذا لم يجز جازي زيد راكبا فعل مع هذا كقول الذي هو مضمون راكبا ويقال للشيء هو المفعول بشرط اخراجه وكانهم انزلوا التحريك في التثنية والمفعول بلا شاذ في هو المفعول المطلق كما جرى في جعل المفعول معه والمفعول له اصلا في النصب لكونها مفعولين وجعل المشتق في الحال فرع عن مع انها ليست مفعولات لكن مع فعل لا اولين نظرا ان كان الاصل في النصب بسبب كون الشيء من ضروريات معقول الفعل في الحال كذلك دون المفعول معه والمفعول له ان يرت فعل بلا علة ولا صاحب لا فعل الا وهو واقع على حالة من الواقع والمواقع عليه والحق ان يقال ان النصب على الاصل في الاصل فبدل فيهما المفاعيل الجمسية والحال والتميز والمشتق واما سائر المنصوبات فقد شئت بالفضل لا كاسم وان واسم الا لا يجره وجره ماء الجازية وجره كان واخواتها قوله في المفعول المطلق وهو اسم ما فعله فاعل فعل من كذا ونحوه فمذم المفعول المطلق لانه المفعول الحرفي الذي يصدق فاعل الفعل المذكور وفعل ولا يصل في المفعول به صارا فعلا لان صديقه زيد في قوله زيد ضرب زيد ضربا يرض حصول هذا المصدر منه واما المفعول به نحو ضرب زيد والمفعول به نحو ضربت فلذلك يوم الجمعه فليسا فاعل المفاعل المذكور واحده وكذلك المفعول معه واما المفعول له وان كان مفعولا للمفاعيل فاصلا عنه الا ان فاعله في ان يفسر بهام هذا المفعول به الا ترى ان كون المتكلم زائرا في قولك طعنا ليس لاحل ان يراه وان المفعول المطلق اخذ بالمفاعيل من المفعول له فيوافق في مقدم ذكره وايضا لا يعمل الا في مفعول مطلق ذكره ولا يذكره شيئا ولا المفعول له ورب فعل بلا علة وقدم المفعول به بعد المفعول المطلق لان طلعت الشمس لا ترى لرفع المفعول له لان في كذا يقع على فعل بصوغه على صورة اسم من يقع على المفعول به بصوغه على صورة اسم مفعول منه بلا يجره في قولك ضرب زيد جمعة ويوم الجمعة وخالد اكراما لك فبذل ضارب وعمرو مضرور واما يوم الجمعة فهو مضرور فيه وخالد مضرور معه واكراما مضرور له فيعطف ذلك الفعل بالمفعول به فيغير صيغة من غير فيقول نحو ضرب زيد واما في غير نحو ضربت في يوم الجمعة واما فوطيم فهو مضرور في يوم كذا فجاء قبل وكذا في يوم مضرور وهو على حذف حرف الجر لا شاع كما في نحو استغفرت الله شيئا فان سببها في فوطيم مثل حصول الخصاله حين حصول التحم فالتع في الكلام واخترت في سعد الكلام باعده من فوطيم صيد عليه يومان وولده استون عاما وسمي عليه فرخان يعني ان جعلت المفعول نساء واخصاصا فجعله كالمثني في عام البعد وقد المفعول به على المفعول له والمفعول معه لان احتياج الفعل مثلا الى الزمان والمكان ضروري لتعلق الفعل والفاعل وقد المفعول له على المفعول معه اذا فعل الذي لا علة له ولا علة له في غير ذلك ولا في الاصل في ان صاحب في ان صاحب ايضا يعمل الفعل له بواسطة الواو ويجوز سائر المفاعيل لولا مراعاة التثنية لكان تقديم الحال على المفعول له والمفعول مع اولي فان فعل لا يخ من حال من حيث المعنى وانما هو ما تخ فيه مفعولا مطلقا لانه ليس مقبلا لكونه حرفا نحو كالمفعول به والمفعول به والمفعول له والمفعول معه قوله وهو اسم ما فعله فلما تأملت مهنا اسم يختلف سائر الجواهر فيخرج نحو ضربت لكا في قولك ضربت ضربت فان شئ فعل المتكلم الذي هو فعل الفعل المذكور قلت ان اراد بفعله فعلم المتكلم وجده بالمفعول اي قاله بالمفعول في الحذف وان كان مفعولا الا ان الفعل في ظاهره مضمنا لانه يظن على غير لقول فقال هذا مفعول وهذا مفعول فلم يكن ادن من ذلك في قوله ما فعله حتى يخرج بقوله اسم وايضا ضربت باعتبار ان مفعول ليس بعمل بل هو اسم لان المراد هذا لفظ المفعول فلا يخرج بقوله اسم ما فعله لكونه اسم او بنا عليه باللفظ يدخل في الحد جميع المفاعيل فان لفظ زيد ويوم الجمعة واما ملك

*مذكور في النصب على التوكيد  
فان النصب على التوكيد هو الاصل  
والنصب على التوكيد هو الاصل*

**تعليق على النصب**

*كان ما جاء في قول ظاهر  
في الاستغراق ويجوز  
العلة عن التثنية  
نحو ما جاء في قولك  
وجلان في*

**مبدأ المفعول المطلق**

*جعل النصب على التوكيد هو الاصل  
فان النصب على التوكيد هو الاصل  
والنصب على التوكيد هو الاصل  
والنصب على التوكيد هو الاصل*

**حقيقة التوكيد**

*كان المراد ان النصب على التوكيد هو الاصل  
فان النصب على التوكيد هو الاصل  
والنصب على التوكيد هو الاصل  
والنصب على التوكيد هو الاصل*



القسمة ضرب التثنية والجمع  
 في ضرب واحد من النعتين  
 في ضرب واحد من النعتين  
 في ضرب واحد من النعتين  
 في ضرب واحد من النعتين  
 في ضرب واحد من النعتين  
 في ضرب واحد من النعتين  
 في ضرب واحد من النعتين  
 في ضرب واحد من النعتين  
 في ضرب واحد من النعتين

لفظ اوجع الفاعل بالفتحة في قولك ضربت زيداً يوم الجمعة املك وان ارادوا وهو لفظ بفتحة فعله متصل مضمونه الذي هو التثنية  
 منه يكن داخل حتى يخرج لا تداون فعل مضمونه لفظ بفعل هذا ويعني باسم مفعلة الكثرة الذي فعله ويخرج عن هذا الحد بخصوصاً  
 في ما ضربت زيداً لانه يفعل فاعل الفعل المذكور هذا فضلاً إلا ان نقول ان الضرب في الابدان فحري مجاز والحق به وكذا نحو مات يوماً  
 وفي ضربه جار مجرى ما فعله لفاعل وحده بفتحة فاعل فعل المذكور عن نحو عجبني الضرب فان الضرب فعله فاعل فعله لانه لا يفعل  
 فاعل الفعل الذي هو عجبني فاعله الضرب هو لا يفعل نفسه وكذا استحسننا الضرب فولد مع كونه صفة فعل وكذا قولهم عجبناه  
 واقترعوا قوله بمعناه عابته بالاسم اولى ما واوله بمعناه ما حلت عن نحو كهت فيها في ان بها في اسم فعل المتكلم وهو فعل الفعل  
 المذكور لانه ليس كهت بمعنى فيها وببطل هذا الحد بنحو كهت كرهني اجبت جيتحت ابغضت جيتحت ابغضت جيتحت جيتحت جيتحت جيتحت  
 مفعول بها قوله ويكون للناكيد والنوع والعدد نحو جئت جلتوا ووطنه ووطنه فالاول لا يتقيد بالجمع بخلاف ما حو به المراد بالتوكيد  
 المضد الذي هو مضمون الفعل بل لا زيادة شيء عنه من وصف وعدة وهو في الحقيقة ناكيد لذلك المضد المضمون لكنهم سموه  
 ناكيداً للفعل لوسمما فقولك ضربت بمعنى احدثت ضرباً فاصار مبنياً فقولك احدثت ضرباً مبنياً فظهوراً ناكيداً للمضد  
 المضمون وحده لا للأجزاء الزمان الذين يضمنهما الفعل بمعنى النوع المضد الموصوف وذلك على ضرب لا تامة ان يكون موضوعه  
 على معنى الوصف كالفهري والقرصاء والتكملة لان الفعل المضد المختص بصفة من الصفات كصفة الحسن والفتوح  
 والشدق والضعف وغير ذلك فبالجمله ليشك لطلقي الجمل من زبا نكر بعد ما ما به من ذلك الوصف نحو جلست حسنة وذا بنكر نحو  
 جلست حسنة واما ان يكون موضوعه بصف مع ثبوت الوصف نحو جلست جلتوا حسناً مع حده نحو جعل صالحا اي عملاً صالحا و  
 من ضربت ضرباً لا يبرح ذلك لانه لا فعل غيرك واما ان يكون اسماً نحو حيا مبنياً كونه بمعنى المضد اتماماً من نحو ضربنا اوعام من  
 الضرب واما ما بالاضافة وذلك ما في اي نحو ضربنا اي ضرب واما في فعل التفضيل نحو ضربنا اي ضرب وقد من خبر مقدم لا ابا  
 واصل التفضيل بعض ما يضاف ان الية كما يحق في ما بالاضافة ويجوز ان يكون هذا تماهذ موصوفاً اي ضرباً اي ضرب وضرباً و  
 ضرب واما في بعض وكل نحو ضربنا بعض الضرب وكل الضرب وغير مبنين في اللفظ نحو ضربنا اوعام واجناساً واما ان يكون مضد  
 مثنياً ومجموعاً لبيان اختلاف الانواع نحو ضربنا ضربين اي مختلفين فالله تقع وتظنون بانها الظنون او معرفة بلام العهد كما اذا  
 اشربنا الى ضرب معمود شديداً وخصيفاً وغير ذلك فنقول ضربنا الضرب نحو الفرقاء في فعل الفرقاء مضد بنفسه كما ذكرنا عند  
 سيبويه وقال ليرد هو في اصل مضد المضد اي ليعاد الفرقاء وكن الفهري في رجع الفهري اي الرجوع الفهري عند  
 بعض الكوفيين هو منصوب بفعل مشتق من لفظه وان لم يعمل وكانه مثل يفر الفرقاء ولفرقص الفرقاء ونحوه  
 وعدم سماع وفوق هذه الاستاوصفات والعدم سماع افعالها بضعف المدهين اذ هو ايات حكم بلا دليل ويعني بالعدد  
 ما يدل على عدد الثلث وجمنا كان اولى وهو اما مضد موضوع له نحو ضربت ضرباً وضربتين وضرباً او موصوف ما يدل عليه نحو  
 ضربنا ضرباً كثيراً واما عدد وارجح ميزاً المضد نحو ضربنا ثلث ضربات فالله تقع فاجلدهم ثمانين جلداً ويجرد عن التثنية نحو  
 ضربناها واما الاله موضوعه المضد نحو ضربنا سوطاً وسوطين واسواطاً والاصل ضربت ضرباً بسوطاً في المضد المراد  
 به العدد واثم الاله مقامه طاله على العدد باضربها وكذا في ضربت ضربين بسوطاً وضربات بسوطاً وضعت الاله مقام المضد  
 المثني والمجموع مثلاً ومجموعة فقبل ضربت سوطين واسواطاً وتنبه لاجتماعها ثلث المضد وجمعه لانه لا يجمعها الا بالاضافة  
 ذلك ضربت سوطين واسواطاً مع انك لو ضربت بالعدد المذكور الا بسوطاً واحد لكانت الاله وجمعها لهما مقام المضد  
 المثني والمجموع ويجوز ان يكون اصل ضربت سوطاً وضرباً وضرباً وسوطاً والمضاف واثم المضاف اليه مقامه ولما اجمع في هذا  
 القسري فبما قام فيه الاله مقام المضد النوع والعدد كما اجتمعنا في قولك ضربت ضربتين وضرباً اي صلاً لاختلاف الانواع  
 قوله لاول لا يتقيد بالجمع اذ المراد بالتوكيد ما تضمنه الفعل بل لا زيادة عليه ولم تضمن الفعل الاله الماهية من حيث هي  
 والقسمة الى الماهية من حيث هي تكون مع قطع النظر عن فلنما وكثرتا والتثنية والجمع لا يكونان الا مع النظر الى  
 كثرتهما متماخضاً قوله تعالى الحق اوجب بمعنى النوع والعدد وذلك لان النوع قد يكون نوعين فصاعداً وكذا قد يكون العدد اثنين  
 فصاعداً قوله ولا يكون بعينه لفظه نحو فعدت حلوساً اي قد يكون المضد بعينه لفظاً والفعل وذلك ما مصدر او غير مصدر  
 والمضد على ضربين اتماماً با في الفعل في الاستنفاد نحو قوله تعالى وليبتل الله بآياته من الاضربنا واما ان  
 يلائمه فيه نحو فعدت حلوساً ومذهب سبويه في جملها ان المصدر منصوب بفعله المقتضى فيبتل الله وابتل نفسك  
 لبتلها وابتلتم من الارض فتعلمتني انا وفعدت وجلست حلوساً ومذهب المائت والمائة والتثنية في انه منصوب بالفعل لظ  
 وهو اولى لان الاصل عدم التقدير بلا ضرورة ملحجة انه واما غير المصدر فقد ذكرنا طرفاً منه ومن جملة الصمير الرجوع الى  
 مضمون عامله نحو قوله فقد اسرقتها الخ نديه والمعرفة عند التثنية ان يلفها اذ ثبت اي يد رسو الذي والى غير مضمون عامله

ما لا يكون  
 ما لا يكون  
 ما لا يكون  
 ما لا يكون  
 ما لا يكون  
 ما لا يكون  
 ما لا يكون  
 ما لا يكون  
 ما لا يكون  
 ما لا يكون

السبعة عشر  
 من مسائل في النحو

نحو عجبني القوم الذي ضربه واسم الاشارة المشارية الى غير مضمون عامل نحو عجبني من ضربت ذلك ومن غير المصدر نحو  
 اعطيتني عشاء وكلية كما انما انما الينا مصدرين لشي من الافعال فيلزم حذف الفعل لقيام فيه بجواز الكون لمن يرد  
 حيز مقدم ووجوب سماع نحو سقيا ورعيا وخبية وجد عا وحدا وشكرا ونجما اعلم ان لا بد في الواجب الحذف والباقي من الفهم  
 نول جواز ووجوب انصب على المصدر بفعل محذوف في بعضه بشي مع حذفه وجوبا ما عا ولا يفسر عليه وبعضه يفسر عليه وهو  
 الحذف فاسا او قول الذي ان هذه المصادر واملها ان لم يات بعد ما يبينها او يبين ما تعلقت به من فاعل او مفعول اما  
 الحذف جوازا او اضافا المصدر اليه فليس مما يجب حذف فعله بل يجوز نحو سقاك الله سقيا ورعا لك الله رعايا وحده عن الله  
 سدا عا وشكرت شكر ا وحده في نفع البلاغ في الخطبة انك الية تحذره على عظيم احسانه وبشره هانه ونوامي فضله فاقته  
 سدا يكون محذوفه فضاء وشكر اطاء واما ما بين فاعله بالاضافة نحو كتاب الله وصبيغة الله وسند الله ووعدا لله وحنان الله  
 ودالين وبين مفعولها بالاضافة نحو ضربت ثياب وسبحان الله وليك وسعدك ومعاذ الله او بين فاعله محذوف نحو بوسا  
 ذلك اي شدة وسخطك الذي بعدا وكذا بعد ذلك اي بين مفعول محذوف نحو عطر الملك اي حرمه وجد عا لك والجرع قطع الا  
 او الاذن او الشفها البدر وشكر لك وحده ذلك ويجب انك فيجب حذف الفعل في جميع هذا فاسا واللام بالالفاس ان يكون  
 هنا ضابطا كفي محذوف الفعل حيث حصل ذلك الضابط والاضابط هاهنا ما ذكرنا من ذكر الفاعل والمفعول بعد المصدر  
 متضافا اليه والمحذوف الجرح لا لبيان النوع احراز اعني نحو قوله تع ومكروا مكروهم وسعي لها سعيها وانما وجب حذف الفعل مع هذا  
 الضابط لان حق الفاعل والمفعول بان يعمل فيهما الفعل وينضابا وسخس حذف الفعل في بعض المواضع اما انما  
 ففصد لتمام والذوم محذوف ما هو موضوع الجرح والحد الذي الفعل كما في نحو هذا لك وسكر لك رعايا منك ومعاذ الله  
 وسبحان الله واما المقدم ما يدل عليه كما في قوله تع كتاب الله عليكم وصبيغة الله ووعد الله او لكون الكلام تاما بسخس الفاعل  
 منه بالشرع كقولك وسعدك ودالين وهذا باب وهما جرح بمعنى المصدر منها لا بدري ما تعلق به من فاعل او مفعول  
 فذكرها هو منضو والمكتم من احد ما بعد المصدر ليجزى به فاما بينها بعد المصدر بالاضافة والمحذوف الجرح فاعلم ان الفعل  
 بل لا يجوز فاعل كك كتاب الله ووعد وعدا لله فاضربوا ضرب الثياب واسم سبحان الله واحده حملك وعفرا الله عفر لك  
 وذلك لما ذكرناه من ان حق الفاعل والمفعول ان يتصلا بالفعل معمولين له فلما حذف الفعل لاحذ الذي المدكوره وبين  
 مصدر والبهما اما بالاضافة والمحذوف الجرح فلو ظهر الفعل رجع الفاعل والمفعول الى مكانه ومركب متصلا بالفعل ومعمولا له فورا  
 وذن نحو قوله تع ان امره هلك واما فوهم جرحه وحده وفصدت فصدته وتحتن نحو ونحو ذلك فليس انضابا  
 لا سماع ذلك على المصدر بل هو مفعول به على جعل المصدر بمعنى المفعول كقوله دار لسعدى ذو من هو اكا والمعنى فصدت  
 جهنم التي يبتغي ان يقصدها من يطلبه ويجوز ان يكون المعنى جرحه جرحه الذي يلبس به وحده حده الذي يبتغي به  
 تكون متضافا لبيان النوع كما في قوله تع وقد مكروا مكروهم وفعلت فعلتك وقوله تع وسعي لها سعيها والجار والمجرور بعد هذه  
 المصادر في محل الرفع على انه خير المستداه الواجب حده بل الفاعل او المفعول المصدر الذي صار بعد حذف الفعل كانه  
 في مقام الفعل كما كان في الفعل والمعنى هو الذي هذا لذك عا لك وتاكل ما فيه من التثنية المبتدئ للعارف نحو قوله تع  
 وما يكمن من نعمه فمن الله ان جعلنا ما بمعنى الذي واما المبتدئ والتكسر وهي صفتها كما لو جعلنا من الاله تكسر موصوفه وقد  
 بين ايضا بعض انواع المفعول به اللازم اضمار فعله محذوف الجرح جربا وبها ههنا بقلان اي هذا الدعاء مختص بك هذا ان  
 قسرت مرجيا بموضع الرجاء اي لبت موضعا رجيا وان قسرت بالمصدر اي رجب موضعك مرجيا اي جبا فهو من هذا الباب  
 والجدد المنصرف المحذوف البتة لا محل لها لانها مستانفة ثم اعلم ان هذه المصادر مع الحال المذكورة من استيطان حذ  
 صلها اللدواعي المذكورة اما ان يتوغل في حذف فعلها بحيث لا يوصى فيها نقد بل يصب المصدر عوضا منه وفي ثما  
 مقامه كالمصادر الصرفة اسماء افعال كما يجي في باه اخوه هيات ورويد وشتان فلبني لقب امها مقام المبني ولا يكون لها  
 ادن محل من الاعراب كما لو يكن للفعل الذي قامت هي مقامه وبنها على الفتح اكثر اذن ان رادث على حرفين ليعني مبتدئ  
 على الاعراب الذي استخفنه حال المصدر به فارجع اذن في استعمال الفاعل والمفعول بعدها الى الوجه الذي كانا  
 يستعملان عليه مع الفعل لصرفه المصدر كالفعل ويقال هيات هيات نهد ويجوز ان يرعى اصلها في المصدرية مع  
 كونها سماعا لفعال فليس عمل الفاعل والمفعول بعدها استعمالها مع المصادر في الله تع هيات هيات لما توقع  
 بهو بمنزلة بعد لما توقع من استعمالها في المعنى هيات اسم فعل وكه لم بين واما ان لا يتوغل في حذف فعلها بل يكون  
 فعلا مفترضا صلها لنعيبها كالمصادر المذكورة هيات هيات المصدر كما انها في مقام الفعل كالمصادر الاولى من حيث  
 لم يشغل في فعال فلها لكتها ليست فذبه مقام افعالها اذ لو قامت مقامها لم يقدر فيها فلم يكن يندب فبانضابا

انما يحذف  
 الفعل

الضابط  
 المتعلق  
 المصروف  
 في الكتاب  
 لا يخفى

الختان  
 عبيد

وقوله  
 تراولا بعد تراول

العرب  
 وانه  
 وانه  
 تبتين  
 وانه

من ذاي  
 اي ذاي

تقول  
 اي قدمت

والشم  
 الحال

الرضا

في قوله  
 اي قدمت

عنوان الفعل عند فعلها وابتداء الالاء عن ماضيها مضافا مفعولها ويجوز في بعض المصادر ان يستعمل الاستعمالين اعني  
 يكون مصدرا واسم فعل نحو زيد زيد ورويد زيد وبلد زيد وبلد زيد ويكون يجوز ان يكون حاشا من هذا الباب فيكون حاشا  
 زيد مصدرا مضافا كزيد زيد بل ليل الفراهة الشاذة حاشا منه متونا ويكون حاشا لزيد اسم فعل مستعملا استعمال المصادر  
 كما ذكرنا في ههنا لزيد ومن جملة المصادر التي سبقت المصنوعة بالاضاطة المذكورة مصادر له بوضع افعالها اصلا نحو ذرته  
 اي نشأ وبهله اي نفسا اما بهله يعنى غلبه فله فعل مستعمل فهما مثل الفهظري والفرغضا اعوان جمعها مصادر  
 لا فعل لها على مذهب سيبويه الا ان الفرق بينهما ان الفرق في المصدر نحو ذرته وذرته فعل مستعمل ناصبه ما وبهله نحو ذرته  
 فله استعمال ناصبه من غير لفظه وناصب المذلة لذرته وذرته ايضا فعل من غير لفظه ما والتقدير ان نشأ في ذرته ونشأ بهله  
 ومنها اسم اعيان هي الة مقامه مقام المصدر نحو ذرته والذ لا اي سبب رصا يرب وجندل فهذا مثل من بينه سوطا والفرغ  
 بينهما مثل لفرغ بين بهرا والفرغ في رصا يرب وجندل فهذا مثل من بينه سوطا والفرغ  
 مثل ثم لا ما اي في ما وفعال جاشا والفرغ بينهما ما ذكرنا في القسمين المذكورين وقد قيل في هذا القسم انه نصب على الحال  
 المؤكدة كما قيل في غير ما ومثله ايضا اسم اصوات فامت مقام المصدر كما هامت اي توجعا وواها التي طب اوقا وانه لئلا  
 اي كرهه فيفعل ويجمعها افعال بمعنىها ويلزم افعالها ناصب ما كان في الاصل نحو وان لم يبين بالحاد والمجوز نحوها اي كفا  
 وفيها اي بارة وذلك لان الاصوات بعيدة من الاشتقاق والنصرف والمصدر اصيل في باب النصرف والاشفاق اذ جميع الالاء  
 الالاء والاسماء المتصلة بمصادر عنده على الصحيح من المذهب فلما صار ما لا يشق منه تمام مقام المشتق منه قطع عن الفعل  
 لما نصب نصب المفعول المطلق لانه في الغلب يكون مشتقا من مفعوله المطلق والاصوات القابيه مقام المصدر يجوز ان يها  
 نصبها الا ان يكون حرفين نائبا ما حرفه نحو ذرته لزيد وذلك نحو افعالها ويجوز ان يها على لئلا اضلي نحو ذرته لكا واره  
 على اعوان واه من ذنوبي وانظاهرا ن وبلد ووهيك ووبيل من هذا نائبا اصل كلها اي على ما قال الفراهة حتى ياتهم  
 بعدها مفعولها مع المضمرة نحو وبلد ووهيك ووبيل من هذا نائبا اصل كلها اي على ما قال الفراهة حتى ياتهم  
 منهم انما للامعي الثبوت قال بالاضار معربا بانامة ثلثا فجاز ان يدخل بعدها الاخرى نحو وبلد لئلا اضلي لئلا اضلي لئلا اضلي  
 ثم يقال في باب لئلا اضلي فيل يبل لك كما في سائر عليلك ثم جعل يوب ووب ووشن كايان عن ويلد هذا كما قالوا فان الله سبحانه  
 فله ثم استنسخوها فكواعها بانفائه وكانه تم صار بعض الاصوات القابيه مقام المصدر فاما مقام الفعل فصار اسم فعل  
 نحو صه ووه واه وغير ذلك مما سلك في اسما الالاء كالمفهوم المصدر الاصل مقام الفعل فنصب اسم فعل على ما تم قبل ويجوز  
 في كل صوت يذبح صيرورته اسم فعل ان يقال ببقائه على مصدره ويكون بناؤه نظرا للاصل حين كان صوتا لا يكون اسم فعل  
 فصامت وزيد نحو ذرته واه وذلك لانه علمنا صيرورة المصادر اسما مفعول لكونها مبنية كما ذكرنا فاذا كان لا يجرى في الالاء  
 بناء هذه الاسماء غير مفعولها اسما مفعولها وهو النظر الى صليها فلا ضرورة لتجيبها الى كونه اسما مفعولها ومن المصادر المصنوعة  
 بالاضاطة المذكور تولم عمر الله وفعل الله بفتح الفاء قال لما روي سمعت كسرا من لا انوبه وهما عند سيبويه مضمونا  
 على المصدر وقد استعمل فعل عمر الله فعلى قال عمر الله الا ما ذكرنا لنا هل كيت حارنا ايام ذي سلم ولا يقال بعد ذلك  
 الله واكثر ما يستعملان في قسم السؤال فيكون جوابها ما مابه الطلب كما امر النبي قال فقعدت ايان لا تبيحيني علامه ولا سكا  
 فرج الهواد يتبعها وان رانك وانها المتكلمة انما ناسه بلاء عمر الله كيف بلقيان هي سامة اذا ما استقلت وشبه انما استقر  
 بها وفعل كيت نحو هي استعمال صاك وعمر الله في القسم الذي لا سؤال فيه قال يقال فعله لا يبلد وكذا فعلك وفعلك الله  
 لا يبلد وفعلك الله لا يبلد وعمر الله ما فعلك كذا قال ابن عسقلان في الاعلان الا في القسم قال الجوهري قد جاء عمر الله في غير الالاء  
 واستشهد بقوله عمر الله كيف بلقيان وقال المعنى سالت الله ان يطبل عمره ولم يرد القسم وقد ذكرنا ان في البيت في قسم السؤال  
 والاضاطة عند سيبويه عمر الله تعبيرا في قوله ان يبلد من المصدر وانه مفعول المفعول الاول وكذا فعلك الله  
 ففعلك ومعنا عمر الله ان سالت الله ان يعمره فلما ضمن عمر معنى سؤال فعدى الى المفعول الثاني اعني الله وكذا فعلك  
 الله وان لم يستعمل اي جعلت كذا فاعلم انه كتابا بالسؤال من الله واجاز لا يخسر فعلك الله في عمر الله لكونه فاعلا اي عمره  
 الله تعبيرا ويجوز ان لا يكون استنساها على المصدر ويكون التقدير اسأل عمر الله اي سالت الله تعبيرا واسأل الله عمره لئلا  
 الله فعلك اي تفعلك لئلا يكون على حد ذاته لئلا يكون المعنى اسأل الله ان يعمره الله اي  
 اعتقادك بقاءه وابدنه وتعبيرك ان الله اي نسبتك اياه الى الفعول اي لذ وام والتمكن فيكون انصاها بما يجذف  
 حرف انصاها نحو الله لا فعلن وهما مصدران محذوران من حذف الزوايد مضافان الى الفاعل والله مفعول به المصدرين ويجوز ان  
 يكون معني فعلك الله بكسر الفاء بحق فعلك اي فعدك اي ملازمك العالم باحوالك وهو الله فانه عطف على

والمصدرين من قولهم  
 انما هو من قولهم  
 انما هو من قولهم

والمصدرين من قولهم  
 انما هو من قولهم  
 انما هو من قولهم

انما هو من قولهم  
 انما هو من قولهم  
 انما هو من قولهم

انما هو من قولهم  
 انما هو من قولهم  
 انما هو من قولهم

انما هو من قولهم  
 انما هو من قولهم  
 انما هو من قولهم

انما هو من قولهم  
 انما هو من قولهم  
 انما هو من قولهم

انما هو من قولهم  
 انما هو من قولهم  
 انما هو من قولهم

انما هو من قولهم  
 انما هو من قولهم  
 انما هو من قولهم

لفعلك وتؤيد هذا وأبل فوظم فبعد كانه بمعنى فالفعل والفعل بمعنى المقادير كالحلف والحلف فعل مذهب  
 سبويه وهو ان يسمي على المصدر على ما يسمي بالاسم ثم يسمي بغيره وتفيد كغيره بمعنى الضم ظاهرهما مع انهما الاستعمال  
 الا في الضم كما ذكرنا الا ان يقال لما كانا للذم والى الطبع جرى مجرى ضم التثنية لانه قد يندى السؤال بالذم على التثنية  
 كانه قبل قول الله عز وجل في كذا قوله وما ساء في مواضع منها ما وانه مثبنا بعد نفي او معنى نفي داخل على اسم لا يكون خبر عنه  
 او وقع مكررا مثل ما استر وما انت لا سبيل البريد وانما انت سبيل وزيد سبيل اقول قوله ما وقع متبنا له هذا مصدر  
 حذف فعلا باجتماع شينين احدهما ان يكون ناصب خبر عن شئ لو جعل هذا المصدر دخلت له يمكن الاجراء الكون ناصبا للمصدر  
 المصدر والثاني ان يكون المصدر مكررا او بعد الا او معناها نحو ما زيد لا سبيل وما الذي لا تفلحوا وانما انت سبيل وزيد سبيل  
 سبيل والثمنون نفي بغير نفي وكذا ان دخل على المبتدأ نواحيته نحو ان زيد سبيل ويجوز ان يكون نحو ما كان زيدا سبيل من  
 هذا وانما وجب حذف الفعل لان المقصود في مثل هذا الحذف والتكبير وصف الشئ بدوام حصول الفعل من وزيد له وضع  
 الفعل على الحدوث والتجديد وان كان يستعمل المضارع في بعض المواضع للدوام ايضا نحو قولك زيد يودى الصريد ويؤمن  
 الخائف والله يفيض ويبتط وذلك ايضا المشابهة لاسم الفاعل الذي لا دلالة له وضما على التثنية فلما كان له ان النقص  
 على الدوام والذم لو ثبت على الفعل اصله لكونه اما فعلا وهو موضوع على التجرد واسمه فاعل وهو مع العمل كالفعل لثبنا  
 اياه فصار لعل الازم الحذف وان ارادوا زيادة المسانعة جعلوا المصدر في نفسه حراما نحو زيد سبيل وما زيد لا سبيل كما ذكرنا  
 في المصدر في قولها فانما هي في الابد والديار فيمنع من الكلام معنى الحدوث فضلا لعدم صريح الفعل لعدم للمفعول المطلق  
 ثبنا عليه ولما لم يكن هذا المعنى عني في بارة المسانعة في الدوام فنعوا بعض المصادر بتثنية التي هي من انواعها او مفعول  
 يبين بالاضافة وحرف جر حذف الفعل لثبنا اليه المعنى بدوامه وانما يجب كذلك فضله وانما معنى فم على تلك النقص  
 انجب فان سبويه سمعنا بعض من يوقر وقد قبل كقولك صحت قال حمد لله وتناء عليه ومنه سلم عليك ووبل لك قوله  
 مثبنا بعد نفي مما شرطه الا انه لو كان منقضا نحو ما زيد سبيل ولو لم يكن بعد نفي نحو زيد سبيل لم يكن فيه معنى الحذف  
 للدوام فلم يجب حذف الفعل اذا قصد هو الوجوب حذف الفعل كما ذكرنا قوله داخل على اسم صفة لغيره في قول النحوي  
 على اسم المذكور شرط وذلك لانه يجوز كما قلنا في نحو ما كان زيدا سبيل وما وجد ثبنا لا سبيل يريده ان يكون ناصبا  
 على انه مفعول مطلق كما يجوز ان يكون خبر الفعلين محارا فالشرط ان ما ذكرنا اعني كون ناصبا خبر عن شئ لا يكون  
 هو المصدر خبر عنه الا محاذ قوله او معنى نفي يريده ما في تمام من معنى الحذف نحو ما زيد سبيل وانما علم ان هذا المصدر  
 الذي جعل الا ومعناها قد يكون مكررا كما ذكرنا ومعرفة اما بالاضافة نحو ما زيد لا سبيل البريد او بالذم نحو ما زيد لا سبيل  
 بجر مكررا نحو ما زيد لا سبيل فالواجب حذف الفعل واجب لتمام الاقوى مقامه قوله او وقع مكررا في نوع اخلاف لان مراده  
 او وقع مكررا بعد اسم لا يكون خبر عنه حقا بل عليه نحو قوله نعم وكذا ادرص كما ذكرنا ولا يعطى لفظ هذه القابض الاستحسان  
 قوله ومنها ما وقع تفصيلا لا ترضون جمل منطوقه نحو قوله نعم فتدوا الوفاق فيما متابعدا وما قبله يعنى بمضمون الحمد  
 مصدرها مصان او تفاعل والمفعول مضمون شدة الوفاق ويعني بذلك المضمون فائدة ومقصوده وغرضه مضمون  
 منه ومنها اثر لان الغرض من الشئ يحول بعد حصول ذلك الشئ كالاتي الذي يكون بعد التورق وبعض تفصيل ذلك في  
 بيان انواعه التي علمه واعلم ان ضابط هذا المصدر ان يذكر جملة طلبها وخبرية تضمن مصدرها بطلان فوائدها وغرضها وانما ذلك  
 تلك الفوائد والاعراض بالفاظ مصادر من صوبه على انها مفعولة مطلقه عقب تلك الجملة وجب حذف افعالها وذلك لان  
 تلك الاعراض تحصل من ذلك المصدر والمضمون فيصير ان يقوم ما نقص ذلك المصدر اعني الجملة المتطابقة مقام ما تضمن  
 تلك الاعراض اى فعالها انما صبه لها لما صح ذلك وتكررت تلك الفوائد استغناء كرا صالحها فلهذا لازم قيام مضمون  
 المصدر والذي هي اغراضه مقام متضمنا لها بوجوب حذفها فقول نعم فتدوا الوفاق جملة تضمنت ان الوفاق المطلوب  
 من شد الوفاق اما قبله واستر في او من اوله فقد فصل الله هذا المطلوب بقوله فانما متابعدا وما اداءه وتعود في خبره  
 زيد يكذب فمراده بعبارة او بعبارة وعمره وبشرى طعاما فانما متابعدا وما اكله ونحو ذلك قوله ومنها ما وقع للتثنية على المصدر  
 جملة مشتملة على اسم بمعنى وصاحبه مثل مرتب زيد فاذا صوت صوت جاز وواضح ضارح التثنية يعنى قوله صوت  
 حار مصدر فائدة التثنية والمعنى مثل صوت حار قوله بعد حمد بعضيها نحو صوت وشدة الجملة مشتملة على اسم بمعنى  
 هذا المصدر التصوت هو المصدر المرموع وهي مشتملة ايضا على صاحب ذلك الاسم اى الذي يرمع به ذلك الحديث وهو  
 القصر المجرور باللام في مثلثا وكان ينبغي ان يضم اليه شرطه اخر وهو ان يكون معول لاسم المضمون للجملة الذي هو معنى  
 المصدر المتصوب عارضا لصاحب غيره لانه حتى يخرج نحو فوطيه علم علم الفقهاء وله هدى هدى الصالحاء فان انما

يؤتى  
 الايام والاموات  
 ان بيان  
 اين كرايين

شد والوفاة

شرح  
 قوله  
 ومنها ما وقع تفصيلا  
 لا ترضون جمل منطوقه  
 نحو قوله نعم فتدوا  
 الوفاق فيما متابعدا  
 وما قبله يعنى بمضمون  
 الحمد مصدرها مصان  
 او تفاعل والمفعول  
 مضمون شدة الوفاق  
 ويعني بذلك المضمون  
 فائدة ومقصوده  
 وغرضه مضمون منه  
 ومنها اثر لان الغرض  
 من الشئ يحول بعد  
 حصول ذلك الشئ كالاتي  
 الذي يكون بعد التورق  
 وبعض تفصيل ذلك في  
 بيان انواعه التي علمه  
 واعلم ان ضابط هذا  
 المصدر ان يذكر جملة  
 طلبها وخبرية تضمن  
 مصدرها بطلان فوائدها  
 وغرضها وانما ذلك  
 تلك الفوائد والاعراض  
 بالفاظ مصادر من صوبه  
 على انها مفعولة  
 مطلقه عقب تلك  
 الجملة وجب حذف  
 افعالها وذلك لان  
 تلك الاعراض تحصل  
 من ذلك المصدر  
 والمضمون فيصير ان  
 يقوم ما نقص ذلك  
 المصدر اعني الجملة  
 المتطابقة مقام ما  
 تضمن تلك الاعراض  
 اى فعالها انما صبه  
 لها لما صح ذلك  
 وتكررت تلك  
 الفوائد استغناء  
 كرا صالحها فلهذا  
 لازم قيام مضمون  
 المصدر والذي هي  
 اغراضه مقام  
 متضمنا لها بوجوب  
 حذفها فقول نعم  
 فتدوا الوفاق جملة  
 تضمنت ان الوفاق  
 المطلوب من شد  
 الوفاق اما قبله  
 واستر في او من  
 اوله فقد فصل الله  
 هذا المطلوب  
 بقوله فانما  
 متابعدا وما اداءه  
 وتعود في خبره  
 زيد يكذب فمراده  
 بعبارة او بعبارة  
 وعمره وبشرى  
 طعاما فانما  
 متابعدا وما اكله  
 ونحو ذلك قوله  
 ومنها ما وقع  
 للتثنية على  
 المصدر جملة  
 مشتملة على اسم  
 بمعنى وصاحبه  
 مثل مرتب زيد  
 فاذا صوت صوت  
 جاز وواضح  
 ضارح التثنية  
 يعنى قوله صوت  
 حار مصدر  
 فائدة التثنية  
 والمعنى مثل صوت  
 حار قوله بعد  
 حمد بعضيها  
 نحو صوت وشدة  
 الجملة مشتملة  
 على اسم بمعنى  
 هذا المصدر  
 التصوت هو  
 المصدر المرموع  
 وهي مشتملة  
 ايضا على صاحب  
 ذلك الاسم اى  
 الذي يرمع به  
 ذلك الحديث  
 وهو القصر  
 المجرور باللام  
 في مثلثا وكان  
 ينبغي ان يضم  
 اليه شرطه اخر  
 وهو ان يكون  
 معول لاسم  
 المضمون للجملة  
 الذي هو معنى  
 المصدر المتصوب  
 عارضا لصاحب  
 غيره لانه حتى  
 يخرج نحو  
 فوطيه علم علم  
 الفقهاء وله  
 هدى هدى  
 الصالحاء فان  
 انما

المتنوع في الالفاظ  
التي هي في الالفاظ  
التي هي في الالفاظ

اذن يكون مرادها لا غير لان الجملة المنفصلة لا تدل اذ قد يكون معنى الفعل على الحدوث واكثر الظواهر على ان هذا المصدر  
منصوب بفعل مفذرين الجملة المنفصلة كدلالة مفعولها عنده فلهذا وجب حذفه فالاصح له صوت بصوت صوت  
حاراي تصويبت حاراي فم الاسم مقام المصدر كما في اعطى عطاء وكلما ما وظاهر كلام سيبويه ان المصدر منصوب  
بقوله له صوت لا بفعل مفذرين قال وانما انصب على ذلك حريث بنى حال تصويبت ومعالجته يعني ان هذه الجملة الاسمية بمعنى  
الفعل والقاعل فهي بمعنى بصوت لانها تدل على المصدر الحادث ومما قام بذلك المصدر وفدا فشرن بالجملة مامد على زمان  
المصدر الحادث اي حال الماضي وهو لفظ مرثية في مثلثنا فالجوع كالفعل والقاعل وهذا وجه قوي وقيل ان القاعل  
في المصدر المنصوب الاسم الذي بمعناه في الجملة المنفصلة لان المعنى فاذا التصويبت والتصويبت مصدر يعمل على فعله اذا  
لم يكن مفعولا مطلقا كما يحكي في باب المصدر فهو كما نقول بحيث من ضربك ضربا لا يبري من ان ضربت ضربا لا يبري وكقولك  
ضربك زيد خمر من ضرب عمرو ضربا وفي هذا قوله ان المصدر عند العمل على الفعل الا اذا فتح ففتح بان وفعل منه وليس  
لوفت مرث فاذا ان بصريح صراخ التثنية بمعنى ان له صراخ حاصل لان معنى لمان يعمل اي يفتح وفتح الفعل منه ولا يفتح  
وليس فطحا بوقوع الفعل بخلاف له صراخ فانه تضع بحصول الفعل وعلى الوجهين الاخيرين لا يكون من هذا الباب لان عامل  
ظاهري ويجوز ان يدعى الفاعل الثاني من هذه الاقوال الثلاثة في نحو قوله تع صنع الله ووعدا الله وكباب الله وصيغنا الله لان فعلها  
ما يؤدى معنى فعلها يقال هذه المصادر منصوبة بلذكورة في لبا الفيا ماما مقام افعالها واخبار غير سبويه رفع هذالك  
المنصوب معنى بخصوص حاراي وصراخ التثنية اما على البدل وعطف البيان فان عطف البيان هو بدل الكل من الكل كما يحكي  
في باب البدل واما على الوصف ذلك على احد وجهين قال الخليل على جملته المضاف الى مثل صوت حاراي فيجوز ان تعرب  
مع كون الموصوف تكثير لان مثل هذا لا يعرف بالاضافة ويبنى عليه انه يجوز هذا رجل اخو زيد على الوصفى مثل اخي زيد  
ورد عليه سبويه وقال يجوز هذا لجاز هذا لوصف الرجل على مثل الطويل وقال غير الخليل هو جازم مؤن بالمشقاة على صوت  
متكرر كما نقول مرث رجل سداى جوى مثله قلب كما يحكي في باب الوصف فاذا تعرب فهو عند هؤلاء بدل لا غير وانما انصب  
المصدر على خصوص صوت حاراي فان يكون حالا على احد اثنائها ولبين المذكورين في الوصف في الحال انصب المستثنى في لزمان  
او لم يكن المصدر للتشبيه وجاه موصوفا نحو فاذا صوت صوت حسن فقال سبويه يجر ضم على احد وجهين اما على انه بدل  
من الاول او وصفك واما حكمه في البدل لا التوكيد اللفظي كما في حاراي زيد لان الثاني مع وصفه صادر كاسم واحد  
معهد مالم يهك الاول ولو لم يكن معه التصفه لكان ناكدا لا غير من جعله وصفا مع ان معنى الموصوف ليس فيه تلو مع  
وصفه كاسم واحد الا على انه جعلوا الحال الموصولة حالا لان في وصفه معنى الحال كما في قوله تع انما نراه في ما جرتا وهذا كما قال  
سبويه في نحو الاما بار بار فان كثرت فصار وصفا فان فيه بالخيار ان ثبت ثبوت وان شئت لم توث جعل الثاني لكونه  
تكريرا للاول موصوفا بشئ كالوصف للاول ومن جعله بدلا قال معنى الموصوف تابعه في الظاهر لانه لا يمنع عدلين ان يكون  
الثاني اعقوص صوت حسن ناكدا لفظيا كما يحكي في باب التثنية واجاز الخليل في هذا المصدر الموصوف ان يجر بما على المصدر  
او على الحال وانما اخبار سبويه الاشباع في الثاني دون النصب على المصدر لكونه بلفظ الاول ومعناه فالاولى ان يجعله تابعا  
لاقول واذا جاز بعد الجملة المذكورة صفة المصدر المضمون من غير تكرير المصدر فالاولى الاشباع ويجوز ان يجر على جمل  
المصدر الموصوف ونحو صوت حسن ويجوز حسنا اي موصوفا حسنا وكان خلت الجملة المنفصلة من صاحب الاسم الذي بمعنى  
للمصدر فالاولى اشباع المصدر وان كان للتشبيه وضعا او بانه كما ذكرنا تخوم مرث فاذا في الذا صوت صوت حاراي وانما ضعف  
نفسه لان الجملة المنفصلة ليست اذن كالفعل نحوها اما استبدال الحدوث معنى ولا بد للفعل من مستلذه وفدا جازوا  
النصب على المصدر في الحال كما في قوله في بيت زهير فيها اذ رهاق نساها مع انه لم يذكر صاحب الاسم ولا الموصوف وهو  
في غابا لفة مع فالوصف الاشباع في مثل قوله ومنها ما وقع مضمون جملة لا محط فيما غير نحو قوله على الفرح وهم اعتران ويسمى بوسمنا  
لنصبه بمعنى يكون المصدر مضمونا للجملة لا يحتمل ذلك الجملة من جميع المصادر لانه المصدر فلا محتمل لها ان من المصادر لا  
ذاك المصدر ولهذا قيل ان المصدر الظاهر يؤكد لفظ اعتران في على الفرح وهم اعتران فوكدا الاعتران الذي تضمنه الجملة المذكورة  
كحان المصدر موكدا لنفسه في نحو ضربت ضربا الا ان الموكدا ههنا مضمون الفرضى الفعل من دون الفاعل لان الفعل  
بدل وجهه على التصريح الزمان واما في مثلثنا فالاعتران مضمون الجملة الاسمية بكالها لا مضمون احد من ثما ومنه  
قولهم الله اكبر دعوه الحق لان الله اكبر ولا اذان الذي هو اذع الحق اذ هو دعوا الحق اذ هو دعاه الى الصلوة فدعوه الحق  
لحصل صلوة حاراي ومنه قوله في لا منحن لصد قد اتى فما اليك مع الصد ولا يبر لان فما بمعنى التوكيد وهو الحاصل  
في الكلام السابق لسيان واللام في المصدر الموكدا لنفسه هو الذي يؤكد جملة تدل على المصدر نصا ومنه صفة الله

ويكن المصدر  
تدلى عليه  
الجملة المنفصلة

ما من متجانس  
الحاراي

ان شئت تارة  
او مكث

المتنوع في الالفاظ  
التي هي في الالفاظ

وضوح

وصنع الله وكتب له ونحوها لان ما قلناه من الكلام نص على معاني هذه المصادر فبطان لوجوب حذفها الاضافه المذكور  
وكونها ابدال لانها لا تنضم بها ولا يمنع في كل ما هو يؤكد لنفسه المصادر ان يقال الجملة المنفذة معاملة متباينة عن قول الفعل المتعدي  
وتأديتها معناها كما قلنا ان يحول زيد صوت صوته صوته كما لا يكون من المنصوب باللازم اختاره قوله ومنها ما وقع مضمون جملة  
لها عمل غير نحو زيد فاقم حقا ويثبتى يؤكد الغير اعلم ان قولك زيد فاقم حقا مثل قولك زيد رجع الشهر يعني ان المصدر في كلا  
مؤكد لما يحمله عنه الا ان المحمل في الاول جملة وفي الثاني فعل يعنى محمولا للفعل من دون الفاعل ثم اعلم ان المؤكد لغيره في المحرفة  
مؤكد لنفسه والا فليس مؤكدا لان معنى التوكيد فهو ما ثابت بان تكرره وانما اليمين التي نابتا فكيف يطوى واذا كان ثابتا  
فكره انما يؤكد نفسه وببعض كونه مؤكدا لنفسه على المفصل ان جميع الامثلة الموزنة للتوكيد لغيره اما صريح القول او ما هو  
في معنى القول فلان الله تعالى ذلك عيسى بن مريم قول بحق وفوهم هذا القول لا قولك اي هذا هو القول الحق ولا قولك  
قولك ان تط وهذا زيد غير ما تقول لانه مصدر تباين قولك وبعني هذا زيد كقولنا انما اباؤنا النعم اي هذا هو ذلك المشهور  
الممدوح لا انما تقول في حقه من صد ذلك وقولك هذا قول حقاى فولا حقا وكذا هذا عبد الله حقا والحق لا الياطل وكذا  
قوله وبالرب لا لا ينعتاه على كل حاله من لدمه جدا على قول النجاشي اي فولا جدا وكذا قولك لا فعلت الله اي قطعنا الفاعل  
وحسنه قطعنا واحده والمعنى انه ليس فيه تردد بحيث اجره به فهو اخرى فيكون قطعنا او اكثر بل هو قطعة واحدة لا يثنى  
بهما النظر وكذا قوله انما الينا اي حركت بان نفعله وقطعنا به قطعة فقلت به عنى القول المقطوع به وكان اللام فيها  
في المثال ليعتد اي القطعة المذمومة متى التي لا تردد فيها مفعول التزمير الاصل في مثل هذا المصدر ان يجعل الجملة المنفذة  
مفعولا لهما فقلت وهذا المصدر مفعولا مطلقا لقلت لانه لا يتوقف على الفاعل الاصل في مثل هذا المصدر ان يجعل الجملة المنفذة  
في مفعول بمعنى جميع هذه المصادر كانت بعد الجملة المحمولا صادا حقا فانما المنع والحق وهذا المعنى يدل على ان  
الجملة السابقة ايضا بحيث لا احتمال فيها الغير من حيث مدلول اللفظ اذ جميع الاخبار من حيث اللفظ لا يدل على العمل  
واما التكرار فليس بمدلول اللفظ بل هو تصرف مدلوله واما قولهم الخير كجدا الصدق والتكذب فليس مرادهم ان الذي  
مدلول لفظ الخير كالتصدق بل المراد ان يعمل التكذب من حيث العقل اي لا يمنع عقلا ان لا يكون مدلول اللفظ  
وكذا ما يقع بعد الامر والى من المؤكد لغيره كالشك من لان عليه دلالاته لان الامر ما طبع بطول الفاعل والناسي فاطمعه  
مكره واما قولهم اجدك لا تفعل فبال اجد كما لا تفصيلان كرا كما ولا يعمل الامر مع النفي فليس مؤكدا للفعل المذكور في قولهم  
اذ لو اكد قولك فوجدت فاقول لا تفصيلان كرا كما لان مؤكدا المضمون المصدرا على الفعل بلا فاعل على ان يخرج رجع في ذلك  
لان عدم القضاء يكون اذن هو المحمل الحذف وغيره فيكون كالرابع المحمل للمصير وغيره فان قلت ان قوله من كان مضمون  
فمضاه المخاطب لا تلك قد يكون جدا وقد يكون هرا فيكون مؤكدا بالجملة لا بالجزء ان قلت على القضاء هو المعنى لاجل  
سواء استدلالنا على المخاطب بن وعبر عما يعارض يجوز زبد رجع الفهم في قوله ان الله يعبري في هذا المثال بيان لوجوب  
لا رجوع المطابق فثبت ان جركا متين لضمون المفرد ونحو انما جعلنا المصدر مؤكدا الغير اذ الكرم من قولك الذي هو  
مضمون الجملة لكونها مفعولا ولا يجوز ان يندرج احدكما قول لا تفصيلان كما قد نبت اي طالب قول ان ضاهه على كل  
حاله من التساهل المعنى فتمسك بالجد ان اذن بطرح اليا والمعنى في جزء من كمال الاصح في مثله قوله لا تفصيلان  
سلي بن جندل في حراية كراى في سطر المتأخر اي الحق ومعنى حقا وبذلك مستغابان او نقول ان ضاهه على المثال كما في  
جهه ان على الخلق الذي بحق فيه والعامر في احد كما الفعل الذي بعد اذا لم يكن مصدرا لان ما سر الكلام في قول  
ان يقال هو يتعدى الجردان جدا ثم بين ما يسأل عن الجرد فيه وهو لا تفصيلان فيكون اذن مما يجب حذف فعل القضاء  
اضافة الى الفاعل فقد بين لك بما قدمنا ان جميع المصادر الموكدة لغيره ما ينبغي ان يكون مدلول الجملة المنفذة  
بحيث لا يعمل معناه اللفظ سواء كان في المؤكدة لنفسه او يقوى ذلك انه لا يجوز ذلك ان نقول زيد فاقم عمر حق او  
هو عبد الله فولا ما خلا لان اللفظ السابق لا يدل عليه فظهور ان فوهم في نحو معنى زيد فاقم فقلت ان طلبك مصدر  
مؤكد لغيره كحقا في قولك زيد فاقم حقا البشر لشيء اذ ليس قولك زيد فاقم حقا على من المخاطب بقضا فان ضاهه بنوع  
المخاطب كما قبل في اجدا وعلو المصدر لكنه غير مؤكد ولا يجوز اظهار ضاهه لكونه مضافا الى فاعله فاذا ثبت هذا فانما  
لمثل هذه المصادر مؤكدا لغيره مع ان اللفظ السابق وال عليه بقضا انما يؤكد مثل هذه التوكيد اذ انما هو المخاطب  
ثبوت نفي الجملة السابقة في نفس الامر وعلى ذمته كذب مدلولها وكان ذلك باللفظ انفسه في معنى لفظا محمولا  
لذلك المعنى ونقصه والتصرح على المحمل فذلك قبل مؤكد لغيره واما المؤكدة لنفسه فلا بد من نفي هذا الغرض فبعض  
توكيد لنفسه وهذا عبارة المتأخرين وسيبويه يعني ان يؤكد لنفسه تأكيد الخاص والمؤكد لغيره التوكيد العام وقال

وقبي بالمصا<sup>وة</sup> مضاف  
الى الفاعل لا تفضل  
ايا<sup>س</sup> من اظهار  
فيها كما تقدمت  
مثل هذه المصادر

الجملة المنفذة  
التي لا تتوقف على  
الفاعل

الجملة  
التي لا تتوقف على  
الفاعل

الذي لا يفسد

بعضه  
بما يخرج من العطف  
الاصح

فعلية

الجملة المنفذة  
التي لا تتوقف على  
الفاعل  
قال القراء الحمد الفهم  
والنوع فقلت احد جود  
في الاصل اى اللفظ فانك  
ولا يفرق احد جودك  
من

اقبال

...  
...  
...  
...

المعنى التوكيد لغرض التوكيد لرفع غير وليس بشيء في مقابلته التوكيد لنفسه فيلغى ان يكون الغرض مؤكدا كالتشديد وانما  
وجب حذف الفعل الناصب في التوكيد لنفسه ولغيره ليكون الجملتين كالتائبين عن الناصب من حيث الذم عليه وتضمن مقامه  
اعنى قبل المصدر فلا يجوز تقديم المصدرين على الجملتين لكونهما كما دعا من الضعيف والارتجاج ولا يمنع التوسط نحو زيد حقا  
نحوه والاولى ما سارا نكتب كون الجملتين بانفسهما عاملين في المصدرين لانهما معاني الفعل كما ذكرنا فلا يتقدم المصدر  
ان عليهما الضعيف لتمامه فلا يكونان اذن من هذا الباب فلا اضافة الى الفاعل في نحو صعد الله ووعدا لتفلا من من اظهار الفعل  
مع حصول التائب عنه قوله ومنها ما وقع مشتق نحو ليبيك وسعدت بك ليس وقوعه مشتق من الضوابط التي يعرف بها ونحو  
حذف فعله سواء كان المراد بالثبوت التكرير كقوله تع فارجع البصر كرتين اي رجعا كثيرا مكررا او كان لغرض التكرير نحو ضربته  
ضربين اي مختلفين بل الضابط لوجوب الحذف في هذا وامثاله اضافة الالف الفاعل كذا كثيرا في اول بيتك مشتق عند  
سبويه مفر كدى عند بوسن قلبا لهما باءنا اضيف الى المضمون كالف لدى وليس وجه لهما في مضافا الى اظهار ان دعوت  
لما جازى مسورا فلبى طيبي يدي مسورا قال ابو علي معتدرا بوسن يجوز ان يقال اجزى الله عز وجل محجرا لو وقف على لغة  
من وقف على لغة لهما واصل بيتك ائت لكنا لباين اي اجمع التمدد منك وامثال ما موردا ولا يرجع عن مكاني كالمفهوم في موضع  
والثبوت التكرير كما في قوله تع ارجع البصر كرتين فالعنى ابا بك كثيرا منسوبا الى حذف الفعل لاقدم التمدد مقامه وحذف زوايد  
ورد الى المثال في حذف الحرف من المفعول واضيف المصدر اليه كذا في ذلك ليعرف الجيب بالاسم من التلبس ينسفرغ لاسماع ما  
حتى يشتهر ويجوز ان يكون من لئلا لكان بمعنى التثنية فلا يكون محذوف لروايد وانا قوله بتي لتي فهو مستوفى من بيتك لان يعنى  
بتي ل بيتك كان معنى شيع وسلم وبعل قر سبحان الله وسلم عليك وتسلم الله وما سيجب معنى ثمة وسلم مع جعل ساسا  
به تشفقا من سبحان الله وسلم عليك وقد قولنا وسعدت بك مشا بيتك اي سعدت اي اجمعين استعاذت لان اسعدت بتمتد  
بنفسه بخلاف ذلك في بنعدي ولا تلام وفهمه دقا ليا كى نداولا الامور والين وهذا اذ بك تسرع اسرع من قول ضربا فمنا ذلك  
ضربا وسعدت اي ضربا بقالين وهذا من قول جازا بمراد هذا يابسا الذي يسط ويحجبك اي كف كعتين كلها مصادر في  
لا مثناه لا كرتين بخلاف حنانك ومشاهما حواليك وان كان المراد به ليس عمل جاز وهو قال فقال حنان مالي بك همها اذ  
وانسبام است بالحق عارف ومعنى حنانك اي تحسن تحسنا بعد تحسن ومن المصدر اذ الواجب حذف فعلها فبا ساسا ايضا كل ما كان  
نوعا مع اسمها كان ولا نحو قولنا رضى ذرورتي كخطوب تنوشني وامكروا بك في تحديق وبنام ما وعلم الله ويقع الناس وانما  
ويجب حذف المصدر في حصره على انضام التوخي كما انك عليه وقد استعملت لصفات مقام المصادر في التوخي نحو فاما وجد فقد  
الناس وانما قد علم الله فقد بعد الناس كذا وفهمه انما خيرة ونسبها اخرى وقد قبل انما الحوال كما يجب في باب الحال وما يشبهه  
ان يكون في اشيا كل مصدر عطفت على جملة بالواو والامر بالهطف فاكدت الحطوف عليه فيلبيته كقوله الجيب للظالم نعم ونعم  
عين اي فعل وانعم عينك انعاما اي قدراها تحذيقا لزيد واذا في المفعول وانعمت عينك نغدا اي قربت وهذا معصوم  
بضابط الاضامه ايضا كما تقدم ويقول لزيد اذ فعلت ذلك ولا يكذب ولا هما وهو مصدر كذا اي ضربت وقال البصر ولا كذا في تكاد  
ويقول لزيد على التام لا عين ذلك ونحوها وهو ما يقول اغذيت اغذاه الغراب بل اسرع من ذلك وانما واجب حذف الفعل  
في هذا المصدر لادلاله المعطوف عليه على الضم المفرد واعناه عنه ومن القياسات نحو ونبت الله نبتا لا عند سبويه  
وهذا اخر القياسات وقد جعلوا الجملة فامة مقام المصدر وهو فاهاليت اي في انما هي مضموم الى فيك والمعنى بهيت  
وهي والاصل فوهاليت اي فيك واللام بمعنى الى كما نقول في الحال كلمته فاه الى في اي مشافها ويجوز ان يكون مدا منه  
بمعنى المصدر اي كادته مشافها لانه لا يجزى صراف ناصبه مما وجب حذف فيها في فاهاليت تم جعلت الجملة التي هي فوهاليت  
اسك بمعنى المصدر وتلصا منه داهية فالحج عنها عن ايها الواو والتحريك اصار معنى في المصدر اي مشافها في  
مشافها من غير ان يفهم من المعطوف المضاف اليه معنى من البحار والمجرى ومعنى آخر فلما صارت الجملة بمعنى المصدر اعرب منها  
ما قبله اي اب وهو الخبر الاول باعراب المصدر الذي صارت ثغراه وهو المصدر في حال فعل في فوهاليت فوهاليت فاهاليت وهو ذلك  
المضاف اليه والخبر الثاني ودعي ما كان في قبل انضاب اها على انه مفعول اي جعل الله فاهاليت اصبها الى بيتك اي جعل الله  
مشافهاك قوله المفعول به هو ما وقع عليه فعل الفاعل نحو ضربت زيدا واعطيت عمر ادرها قوله ما وقع عليه فعل الفاعل  
انظرت الله يريد ما وقع عليه اوجرى مجرى لو انفع يدخل فيه المضمون في ما ضربت زيدا واعطيت عمر ادرها واحد في  
فلا مكانك اوضحت عدم الضم على زيد وكان الضمير كان شيا او فعلت عليه لايجاد وفسر المضمون ونوع الفعل بتعلقه  
بالمفعول الا في فعله يفسر ينبغي ان يكون المجرى في ضربت زيدا وقربت من عمر وبعثت من بكر وسرت من البصر  
الى الكوفة مفعولا لهما ولا ثلث انما يقال انها مفعول بها لكن بواسطة حرف جر ومما او لفظ المفعول به لا يقع على هذا

فان هذه الاضافة  
للحرف المعروض عليها  
الاعتدال عن قول  
المصادر في ضابطه الا  
صانرا مع ان ناصبه  
مذكور في اذكر ناصبه  
قال من ربه

تفاوت  
الامر ان تفتد  
مرة ووجه

شعير  
نوع  
الامر ان تفتد  
مرة ووجه

ولا اعتداه الغرا  
واهنديت ولا  
اهتداه لغضا اي  
ولا اعتدبت

ما الضعيف  
مقتضى ان يكون  
المصدر والامر ان تفتد  
مرة ووجه

والامر ان تفتد  
مرة ووجه

الاشد

الاشياء في اصطلاحهم وكلامنا في المطلق واليقين ان معنى شرب في قولهم اشرب زيد وعمر ولا يفهم بعد اسنادك اياه الى زيد الا  
 بشئ آخر وهو عروا وغيره وليس بمفعول في الاصطلاح والادب في رسم المفعول بان يقال هو ما يتبع ان يعبر عنه باسم مفعول  
 غير مقيد مصوغ من عامله يخرج جميع المفعولات اما المفعول المطلق فلان الضرب في قولك ضربت ضربا واحدا في ضربا وان كان  
 مفعولا للكلام في المثالين الا انه لا يقال في الاول ان ضربا مضروب ويقال في الثاني انه ضربت واما اسناد المفاعيل فبطلانها باسم  
 المفعول المصوغ من عامله لكن مقيدا بحرف الجر كما يقال في ضربا اليوم فربما وجبت وزيدا اكراما لك ان اليوم مسبق فيه وكذا ان  
 وزيدا مفعول معه واكراما مفعول له وكذلك نحو قولك ضربت زيد وقت الى زيد زيد مرورية ومفهوم اليه وزيدا في ضربت  
 زيدا وجبت زيدا ويعت زيدا مالا وكلت زيدا طعاما ويعت زيدا شرا واما اليها ملحق بالمفعول بحذف حرف الجر لانه مفرد  
 منه ويحذف اليه ويبع منه ومكمل له ومبغى له وقولنا الميثاق والمفعول ميثاقا لانه في نحو ضربت زيدا وما ضربت زيدا في  
 افعال القلوب في الحذف لا يتعدى الى المفعول واحد وهو مضمون الحرف الثاني مضافا الى الاول فالمعلوم في علمك زيدا ما  
 فبم زيد لكن تصبها مع العاطفة مضمونها معا ولذا قيل لو حذفنا حدهما لكانت كالحذف في غير الكلمة وباب كسوت واعطيت  
 منعد الى مفعولين حقيقين لكن اولهما مفعول هذا الفعل الظاهر ان زيد في قولك كسوت زيدا جنة واعطيت زيدا جنة  
 مكسوت ومعنى وثانيهما مفعول مطاوع هذا الفعل اذ الجنة مكسوة ومعطوة اي ما حوزته وكذا نحو ضربت زيدا النهار زيد محض  
 النهار محض والمعنى جلت زيدا على ان يكتسب الجنة ويعطوها ويجفر النهار وليس انصابا لثاني في مثله بالطاوع الفاعل كما ان  
 بعضهم اي احضرت لغير النهار لانك تقول احضرت النهار فانه يحضرون انصابا للمفعول في الفعل الظاهر انه مضمون لغير العمل  
 وذلك لفعل المطاوع تحمله على ان يجفر النهار كما في باب علمك زيدا فاما في الحذف منعد الى مفعولين فان العلم هو  
 الخاطيء فبم زيد هو المعلوم كما قلنا في كسوت واعطيت فنصب ثنائى والثالث لكونها معا مضمونين لمفعول الثاني كما  
 قلنا في باب علمت وقولنا المفعول به الضمير في مرجع الالف واللام اي الذي يفعله فعل اي يعامل بالفعل بوضع  
 عليه يقال فعلت به فعلا قال الله تعالى وما ادرى ما يفعل به ولا يكتم وكذا الضمير في المفعول به وله ومعناه انما انصب المفعول  
 فالفعل عند الضمير ان يشبهه بناء على ان يربطه بقوم المفعول المضطرب لرفع الفاعلية والمعنى المضطرب للضمير اي المفعول وقد  
 هو الفاعل الفاعل واول هشام بن معوية من الكوفيين هو الفاعل وقد ذكرنا في هذا العمل ان هذين القولين اولى بناء على ان  
 النصب علامة الفعولة لا علامة المفعولية وقال خلف من الكوفيين ان عامله لانه مفعولا كما قال في الفاعل ان عامله لا سناد على  
 ما تقدم قوله وقد تقدم على الفعل قول هذا الحكم ليس مخصوصا بالمفعول بل بالمفعولات الخمسة سواء الا المفعول معه وذلك  
 المرعاة اصل الوراثة هي في الاصل لا تعطى فوضعها انشاء الكلام ويجب ان يصبوا الفعل عند ان كان الفعل بنون ناكبة شدة  
 ومخففة فلا يقال زيدا ضربت بل يكتفى بكون مقدم المصوب على الفعل دلالة في ظاهر الامر على ان الفعل غير مهم واللام يجر  
 عن مرية اي الضرب ويؤكد الفعل مؤذن بكونه متهما بنينا من في الظاهر وكذا يجب ان يجر عنه ولو اشبه المصوب بغيره  
 المقدم كما في ضرب موسى وعيسى ذلوا فذلك فيه عيسى ضرب موسى لظن ان المقدم مبدا وكذا لو كان انما نصب فعل التعجب  
 نحو ما احسن زيدا لانه لا يصر في مفعول كما يجب وكذا لو كان الفعل صلة للحرف نحو عجب من ان ضربت زيدا لانه لا يفضل  
 بين الحرف والموصولة وصلتها كما يجب في باب الموصولات ويجب تقديم مصوب الفعل عليها ان تضمن المصوب معنى الاستعجاب  
 او الشرط او الصيغة الى ما تضمن احداهما نحو اهتمت ضربت واي حين تركت اركب غلام اهتمت ضربت وغلام من لفتت فاكبه وكذا  
 ان كان المصوب مفعولا للمبالغة التي في جواب اما اذ لم يكن له مصوب سواء نحو قولك نعم فاما اليك فانه يصر في ذلك لما  
 يجر في حروف الشرط من انه لا يبدى من تاييب مناب لشرط المحذوف بعد ما ولو كان له مصوب خرج ان تقدم اهما مثبت ويجب  
 الاخر بعد عامله نحو اما يوم الجمعة فاضرب زيدا وكذا ان شرط اخر مسترط نحو اما ان لفتت زيدا فاضرب خالد لم يجب  
 تقدم المصوب ومنع الكوفيين نحو زيد غلامه ضرب لان زيد متأخر في التقديم من وجوه احدها بالنظر الى علامته لان من تأخر  
 خبر والثاني بالنظر الى ضرب لانه مفعول والثالث بالنظر الى فاعل ضرب لانه مفعول فينبغي ان يصبوا المصوب بالمتصل بعلامه كما لا يمتنع  
 بل بخلاف قوله تعالى واذا ابلى ارضهم زيد لان المصوب متأخر من جهة المفعولية فقط وبخلاف زيد ضرب غلامه لانه متأخر  
 من جهة المفعولية والمفعولية واجازة البصرية وهو نحو كلفه بالتقدم اللفظي وكذا منع الكوفيين نحو غلامه او غلام اخيه  
 ضرب زيد واي شئ اراد اخذ زيد على ان في اراد ضمير يبد وذلك لان المصوب في هذه الصور هو الفاعل ولا يجوز ان يقد  
 قبل المفعول المقدم على الفعل لان الفاعل لا يتقدم على الفعل فكيف يفسر ما هو مستقدم لفظا وليس بمقدم تقدما  
 وهذا بخلاف ضرب غلامه زيد فان حريته المفسر قبل افضله ويجوز تقدمه عليه واجازة البصريون وهو الحق نظر الى ان  
 مرتبة المفعول بعد الفاعل فاذا لم يجر تقدم المفسر وحد اي الفاعل اخرنا ما اتصل به ضمير المفسر فنقول ان تقدمها

الميثاق والمفعول  
 ميثاقا فيقولنا انتم  
 مفعول غير مقيد  
 مصوغ من عامله

هذا احداهما زيدا  
 الاخر مع انهما في  
 الاصل مبتدأ وخبر  
 لا قلت

القرائة

واذا اراد الصانع ان يجر  
 واذا اضطررت الى ان يجر  
 فانه يجر



غلام ضرب زيد صوب زيد غلامه وكذا منغوا نحو ما طعامك كل الا زيد لانك جازفك الفاعل الذي هو الاصل والعمد واغثت  
 بالمفعول الذي هو فضله وذلك بان قد مر على الفعل واجاره البصيرون وهو اول لان المسندني ضد مثلا لفاعلا واعلم ان لا يرفع  
 فعلا على ضمير متصل على مفعول انما هراي لا ينصب ولا يقال زيد ضرب كاي نحو في المنصوب على شريطة التفسير قوله وقد نجد  
 الفعل لقيام فيرته جواز الحق فان من ضرب وجوبه فان بعد مواضع الا في نحو امره ونفسه وانما هو اجر لكم وانما هو امر  
 اول الفريسة الدالة على تعيين الحذف فذلكون لفظية كما اذا قال شخص من ضرب فبقول زيد وقد يكون حالية كما اذا قال  
 شخص في يد خشية فاصدا لثوب شخص فبقول زيد قوله امره ونفسه في امره ونفسه والواو بمعنى مع او للتعطف  
 فعلا وجوبا تحذف في التماثل كثر الاستعمال بخلاف المنادي فان التصايط كونه منادى قوله تع انما هو اجر لكم نفس سبويه  
 انما هو اجر التثنية وانما هو اجر لكم وقال الكافي التقدير انما هو اجر لكم وليس وجهه لان كان لا يقد فاستا فلما انما هو اجر  
 المفعول اي كثر ذلك وقال الفراء لو كان على اصحابه كان محاروا الله اي كثر غنما وهو عندنا بفتح الهمزة وانما هو اجر لكم فوظم  
 حيبك خبر لك ووراك اوسع لك بقدر حيبك وابك خبر لك ووراك وابك مكانا اوسع لك بقوى مذهب سبويه  
 اي نظير ابك في الابنة وكذا قوله قوا عذبه سخرني مالك والربيع بينهما سهلا اي قول ابك مكانا سهل وكذا قولهم انما امرنا فاصدا  
 اي انه عن هذا وابك اخر افاصدا وظهرت ابك في هذه المواضع انك نهيت في الاول عن شيء ثم جئت بعده بالابن عن بل هو  
 بما وورب في ان ينصب بيبك افاصدا وما يقيد هذا المعنى ليس قولهم امرنا فاصدا بما يجي حذف فعلا على ما ذكر سبويه و  
 اورده في الخبر في ذلك واورد سبويه انما هو اجر لكم وحيبك خبر لك فبا وجب اخبار فعلا وعلما سمع انما وابك امرنا فاصدا  
 باظهار راصبا امرنا ولم يجمع اظهارا ناصب خبر لكم وخبر لك والا فان لثمة متفانية المعنى معوقا فاصدا امرنا فاصدا  
 الفصد في امر خلا في التصور والاقط فال كالا طر في فصد لا موردهم قوله اهلا اهلا اي اثبت اهلا لاجابته سهلا اي  
 وطبقت مكانا سهلا عذبا وعرا وقال الجرح هي منصوبة على الضم اي جئت بالادراك مرحبا اي رخصا واهلك اهلا اي  
 ناقضت اهلا وفذله فعلا وان لم يكن له فعل كما قيل في هو الفهفهي على ما ذكرنا وسهل ووضع سهلا على وضع سهلا  
 موضع سهلا ومن اول خبر اخبار فعلا سماعا فوظم هذا ولا زعمنا ان كل المخاطب يزعم زعمنا كاذبة فلما ظهر ما يحالفه لك من  
 قول عليه سماعا الضمق صادر من غيره فبطل له هذا ولا زعمنا ان كل المخاطب يزعم زعمنا ان يكون التقدير ان زعم  
 هذا ولا زعمنا انك اذ زعم هذا ولا زعمنا انك ومنها فوظم من انت زيد واصله ان رجلا غير معروف بفضله لثمة زيد  
 وكان اسم رجل مشهور فذكر ذلك عليه أي من انت ذا كرا زيد فانصاب ذا كرا على الحال من معنى من انت اي من تكون كما قيل  
 في كبرت انت ووضعه من زعمنا اي كيف تكون ويقال هذا به فبني ذكر عظمة يسواي من انت تذكر زيد وروي زيد بالرفع  
 اي كلامك زيد نحو كلمة عود الية والنصب قوي واشهر منها فوظم عليه من فلان وانما زعمنا ما يعنى العاذر كما سمع  
 والمغذ بك الية بمعنى المولى واعذر وعذر بمعنى العذر لان الفعل مصدر غير الاصوات لبلل كالنكر واما في الاصوات  
 كالصهيل والتبسم فكثير العذر ايضا الحال بها ولها المثل بعد عملها فان حادى لا تستكرى عذيري سبويه اشفاقا  
 على عذيري بين بقوله سبويه واشفاقا على الحال التي ينبغي ان يعذر فيها ولا يلام عليها بافعال هذا اذا ساء شخص الضمير الى  
 المخاطب اي حضر عاذرك او عذرك او الحال التي يعذر فيها ولا يلام وهي فعل المذكرة التي لك الشخص اي لك العذر فيها  
 لسوء صنعا بك ومعنى من فلان اي من اجل الاساءة اليه وابدانه اي انت ذر عذرها لتمامه من المذكرة ومنه ما  
 يروي عن النوح على الله عليه واله قال لا يبر اعذري من عابثي من وجه تاديبها وتعييرها وفي الخبر ان يهلك  
 الناس حتى يفتنوا من انفسهم اي بقتل العذر بسبب كثرة ذنوبهم لمعت بهم وهلكهم فمعنى من انفسهم اي من جهنم  
 انفسهم واهلاكها ويقال من يعذري من فلان اي من اجل بدائي اياه اي لي عذري ابدانه فهل ههنا من يعذري وما  
 قولهم اهلا وانليل حتى ان كان الواو فيه بمعنى مع فالعنى المحقق هلاك مع اللبلل اي لا يشفقك اللبلل اليهم وان كانت الحظرة  
 انصب اللبلل يفعل نحو عذرا صك هلاك اي نحو هلاك واستيق اللبلل ومنها كلبها ونمرا اي اعطى كلهما ونمرا واصلا لانه قال  
 شخص بين يديه ومنام ونمرا اخوان هذين زيد مشبرا الى التبريد والشمس فقال الاخر ذلك ومنها قولهم الكلاب على البقر  
 اي رسل واحشقا وسوء مكلة اي يجمع حشقا وسوء مكلة وكل نوع ولا شبهة جزاى صنع كل شيء ولا شريك شبهة جزواى  
 تانعي فاعل اللبلل واهل النمرا اي فاعلي اهل اللبلل والنمرا اي اهل اللبلل والنمرا فوظم ربا الاخصاى اذكر هاد فوظم  
 كالبوم رجلا اي ما ارب كرجل البوم رجلا على حذف ناصب رجلا وحذف ما اضيف الى البوم وكالبوم حال مقدم من رجلا  
 وقد يقال كلاهما بالرفع وتملو كل شيء ولا شبهة جزاى كلاهما وكل شيء اتم ووجوب الحذف في جميع ما ذكرنا واما الهيا  
 لكونها امثالا او كالتل في كثرة الاستعمال والامثال لا تغبرها واعلم ان المفعول به يحذف كثيرا في الافعال لقول كاي نحو بابها

وانما كانت سماعة ليد  
 ضابط يعرف به ثوب  
 علة وجوبا تحذف اي  
 كثرة الاستعمال  
 السرح نحو نظام الواو  
 سره يقال بالاول دون  
 اليع وسره ايضا ام توش  
 وقد بين ما عر المراد فيقال  
 سره فون

قال الفاعل الذي هو الاصل  
 والعمد واغثت بالمفعول الذي هو فضله  
 وذلك بان قد مر على الفعل واجاره البصيرون  
 وهو اول لان المسندني ضد مثلا لفاعلا واعلم ان لا يرفع  
 فعلا على ضمير متصل على مفعول انما هراي لا ينصب  
 ولا يقال زيد ضرب كاي نحو في المنصوب على شريطة التفسير  
 قوله وقد نجد الفعل لقيام فيرته جواز الحق فان من ضرب  
 وجوبه فان بعد مواضع الا في نحو امره ونفسه وانما هو اجر  
 لكم وانما هو امر اول الفريسة الدالة على تعيين الحذف  
 فذلكون لفظية كما اذا قال شخص من ضرب فبقول زيد وقد يكون  
 حالية كما اذا قال شخص في يد خشية فاصدا لثوب شخص فبقول  
 زيد قوله امره ونفسه في امره ونفسه والواو بمعنى مع او  
 للتعطف فعلا وجوبا تحذف في التماثل كثر الاستعمال بخلاف  
 المنادي فان التصايط كونه منادى قوله تع انما هو اجر لكم  
 نفس سبويه انما هو اجر التثنية وانما هو اجر لكم وقال الكافي  
 التقدير انما هو اجر لكم وليس وجهه لان كان لا يقد فاستا  
 فلما انما هو اجر المفعول اي كثر ذلك وقال الفراء لو كان على  
 اصحابه كان محاروا الله اي كثر غنما وهو عندنا بفتح الهمزة  
 وانما هو اجر لكم فوظم حيبك خبر لك ووراك اوسع لك بقدر  
 حيبك وابك خبر لك ووراك وابك مكانا اوسع لك بقوى مذهب  
 سبويه اي نظير ابك في الابنة وكذا قوله قوا عذبه سخرني مالك  
 والربيع بينهما سهلا اي قول ابك مكانا سهل وكذا قولهم انما  
 امرنا فاصدا اي انه عن هذا وابك اخر افاصدا وظهرت ابك في  
 هذه المواضع انك نهيت في الاول عن شيء ثم جئت بعده  
 بالابن عن بل هو بما وورب في ان ينصب بيبك افاصدا وما يقيد  
 هذا المعنى ليس قولهم امرنا فاصدا بما يجي حذف فعلا على ما  
 ذكر سبويه واورده في الخبر في ذلك واورد سبويه انما هو اجر  
 لكم وحيبك خبر لك فبا وجب اخبار فعلا وعلما سمع انما وابك  
 امرنا فاصدا باظهار راصبا امرنا ولم يجمع اظهارا ناصب خبر  
 لكم وخبر لك والا فان لثمة متفانية المعنى معوقا فاصدا امرنا  
 فاصدا الفصد في امر خلا في التصور والاقط فال كالا طر في  
 فصد لا موردهم قوله اهلا اهلا اي اثبت اهلا لاجابته سهلا اي  
 وطبقت مكانا سهلا عذبا وعرا وقال الجرح هي منصوبة على  
 الضم اي جئت بالادراك مرحبا اي رخصا واهلك اهلا اي ناقضت  
 اهلا وفذله فعلا وان لم يكن له فعل كما قيل في هو الفهفهي على  
 ما ذكرنا وسهل ووضع سهلا على وضع سهلا موضع سهلا ومن اول  
 خبر اخبار فعلا سماعا فوظم هذا ولا زعمنا ان كل المخاطب  
 يزعم زعمنا ان يكون التقدير ان زعم هذا ولا زعمنا انك اذ  
 زعم هذا ولا زعمنا انك ومنها فوظم من انت زيد واصله ان  
 رجلا غير معروف بفضله لثمة زيد وكان اسم رجل مشهور  
 فذكر ذلك عليه أي من انت ذا كرا زيد فانصاب ذا كرا على الحال  
 من معنى من انت اي من تكون كما قيل في كبرت انت ووضعه من  
 زعمنا اي كيف تكون ويقال هذا به فبني ذكر عظمة يسواي من  
 انت تذكر زيد وروي زيد بالرفع اي كلامك زيد نحو كلمة  
 عود الية والنصب قوي واشهر منها فوظم عليه من فلان وانما  
 زعمنا ما يعنى العاذر كما سمع والمغذ بك الية بمعنى المولى  
 واعذر وعذر بمعنى العذر لان الفعل مصدر غير الاصوات لبلل  
 كالنكر واما في الاصوات كالصهيل والتبسم فكثير العذر ايضا  
 الحال بها ولها المثل بعد عملها فان حادى لا تستكرى عذيري  
 سبويه اشفاقا على عذيري بين بقوله سبويه واشفاقا على الحال  
 التي ينبغي ان يعذر فيها ولا يلام عليها بافعال هذا اذا ساء  
 شخص الضمير الى المخاطب اي حضر عاذرك او عذرك او الحال التي  
 يعذر فيها ولا يلام وهي فعل المذكرة التي لك الشخص اي لك العذر  
 فيها لسوء صنعا بك ومعنى من فلان اي من اجل الاساءة اليه  
 وابدانه اي انت ذر عذرها لتمامه من المذكرة ومنه ما يروي عن  
 النوح على الله عليه واله قال لا يبر اعذري من عابثي من وجه  
 تاديبها وتعييرها وفي الخبر ان يهلك الناس حتى يفتنوا من  
 انفسهم اي بقتل العذر بسبب كثرة ذنوبهم لمعت بهم وهلكهم  
 فمعنى من انفسهم اي من جهنم انفسهم واهلاكها ويقال من  
 يعذري من فلان اي من اجل بدائي اياه اي لي عذري ابدانه فهل  
 ههنا من يعذري وما قولهم اهلا وانليل حتى ان كان الواو فيه  
 بمعنى مع فالعنى المحقق هلاك مع اللبلل اي لا يشفقك اللبلل  
 اليهم وان كانت الحظرة انصب اللبلل يفعل نحو عذرا صك هلاك  
 اي نحو هلاك واستيق اللبلل ومنها كلبها ونمرا اي اعطى كلهما  
 ونمرا واصلا لانه قال شخص بين يديه ومنام ونمرا اخوان  
 هذين زيد مشبرا الى التبريد والشمس فقال الاخر ذلك ومنها  
 قولهم الكلاب على البقر اي رسل واحشقا وسوء مكلة اي يجمع  
 حشقا وسوء مكلة وكل نوع ولا شبهة جزاى صنع كل شيء ولا  
 شريك شبهة جزواى تانعي فاعل اللبلل واهل النمرا اي فاعلي  
 اهل اللبلل والنمرا اي اهل اللبلل والنمرا فوظم ربا الاخصاى  
 اذكر هاد فوظم كالبوم رجلا اي ما ارب كرجل البوم رجلا على  
 حذف ناصب رجلا وحذف ما اضيف الى البوم وكالبوم حال مقدم  
 من رجلا وقد يقال كلاهما بالرفع وتملو كل شيء ولا شبهة  
 جزاى كلاهما وكل شيء اتم ووجوب الحذف في جميع ما ذكرنا  
 واما الهيا لكونها امثالا او كالتل في كثرة الاستعمال والامثال  
 لا تغبرها واعلم ان المفعول به يحذف كثيرا في الافعال لقول  
 كاي نحو بابها

الذي صحت ضعيف  
 في انت القوم كوت  
 نيم الاسد

الغيب  
 انما هو امر  
 انما هو امر  
 انما هو امر  
 انما هو امر  
 انما هو امر  
 انما هو امر

وكذا المنجب انه لا يجزى الاعم فبما الفريضة على تعيينه نحو ما احسنك واجل اذا فائدة في النجب من دون المنجب منه ولا يجزى  
الجواب بنحو ضرب زيد في جواب من قال من ضربت اذ هو مقصود الكلام وكذا اذا كان مستثنى نحو ما ضربت الا زيدا وما حذ  
من المفعول به فهو على ضربين اما منوى كما في قوله نعم لمن بشاء اى بشاء او غيره منوى وذلك ما تضمنه الفعل معنى الا اذا  
كقوله نعم بالخالفون عن امر اى يجدلون وقوله وان بعدد بالحل من ذى وعربا الى الضمير يخرج في علمه ما ينصلى اى يؤتى بالجمع  
واما اليا الفريضة بالتفصيل كما نقول ذلك يعطى وينع قال الله نعم والله يفضض بسط قولها لان المنادى وهو المطلوب اى بالهجر  
ثابت من باب دعوه لفظا او قد راى الذى فضل من ان يقبل عليك بوجه فاللص المطلوب اى بالهجر للندى ولا نه المنع عليه  
ال المطلوب اى بالهجر بوجه ثابت من باب دعوه خرج بخور زيد في قولك اطلب لزيد وقد فصلت بهذا الحد وقال ان الشرطى  
لم يجزى للمنادى لا شكه وذلك لانه لو حذر من معنى اى كونه مطلوب اى لابل داخل فيه زيد في اطلب اى بالهجر ولو حذر باللفظ  
اى ما دخل عليه با واخواتها داخل فيه المندوب ليش بنادى الظاهر ان جار الله لم يجزى لفظه ولا لا شكه فان المنادى  
عنده كل ما دخله با واخواتها والندى عند منادى كما خرج بلما فضل احكام المنادى في الاعراب والبناء وكذا الظاهر  
من كلام سيبويه انه منادى قال الخرفلى المندوب منادى على وجه التفعيل فاذا ذك بالتحية فكانت مناديه ونقول له تعال  
فانما مشتاق اليك ومنه قوله في المزني لا بعدى لا نهلت كانه من صلتهم باليت على الموت تصور وجهه كما هو موثقه  
نفا لوالا بعدى لا بعدى ولا هلك وكذا المندوب والمندوب بغير نحو واوبلا واثير واخواتها اى حضر حتى يتنج من فضله  
والدليل على كونه مدعوا قوله نعم لان دعوا البور شوروا واحدا ودعوا شوروا كثيرا امرهم بقول واثيروا وكذا المستغاث منادى دخله  
معنى الاستغاثة والنجب من منادى دخله معنى التبع في حق الماء وباللذاهي احضر حتى يتنج منكم وكذا الاية من على المخصوص  
فانه يقول هو منادى نقل الى معنى الاختصاص والعراض غير معناه هذا وانما من باب المنادى عند سيبويه على الية مفعول به  
فانصب الفعل المقدر واصله عند با ادعوزيد في فعل حد فانما لكثرة استعماله ولذاته انه حرف لتداء عليه واذا نه  
فاية والحال ليرد نصب المنادى على حرف لتداء مستلما للفعل وليس بعد لانه بان ما فعل فلا يكون اذن من هذه  
الاباى مما انصب للمفعول به بما مل واجل الحذف وعلى المندوبين بان جملته وليس المنادى اى حد حتى يجزى فبعضه  
جزء الجملة اى الفعل والفاعل مقدران وعند المندوب حرف لتداء من مستلما حتى اى الجملة اى الفعل والفاعل مقدر  
ولا منع من دعوى سده مستلما والمفعول به همنا على المذهبين ولجب تذكر لفظا وتفديرا لانه لا يندون المنادى  
وما اورد ههنا الراه من ان الفعل لو كان مقدر وكان با عوضا منه لكان جملة خبره غير لازم لان الفعل مقصود به الانشاء  
فانه وان بعدد بلفظ الماضي اى عوث وفادى لان الاعلى الافعال الانشائية نجبها بلفظ الماضي اى عوث وفادى على بعض كلامه  
ان با واخواتها ما فاعل ومنع بان اسم الافعال لا تكون على اقل من حرفين والمفرد من ادوات لتداء وان بها الخالف  
اخواتها لكثرة استعمال لتداء يجوز في ادائه ما لا يجوز في غيرها الا على النسخيم ومنها ايضا بان الضمير فيه لا يجوز ان يكون لغيره  
لعدم تقدم ذكره ولا المتكلم لان اسم الفعل لا يضم فيه ضمير المتكلم والجواب ان اسم كل فعل مجرى في ذلك الفعل في كون  
فاعله ظاهرا ومضمنا لثابتا او متكاملا او مخاطبا لكنه لا يبرز في اسم الفعل سوى من اقتضاه ونقول اصد في المقرأ المدرك والمؤثث  
وكذا في مشتاهما ومجموعهما وان كان اداة لتداء بمعنى فعل المتكلم استثنى فيه ضمير فيكون كما قال بعضهم في افانه بمعنى  
انضمخا ونضجوت وفي افانه بمعنى اخرج او وجعت وقيل لو كان اسم فعل لزم من دون المنادى لكونه جملة والجواب انه قد تعرض  
للجملة ما لا يستطير كلاما كالجملة الفسحة به والشرطية والتداء اذ لا يندون من منادى واعلم انه قد ينصب عاقل المنادى المصدر  
اقفا فانما يندونها حقها ويجوز ان يكون مثل الله اكبر دعوه الحق فندونها حقها اى تنصبا بعامل مقدر كما قيل فيها  
واجاز المندوب نصبه للحال نحو بان يد دائما اذا ندى في حال قيامه فان منه قوله بانوس للمجهول فتزال الاقوام والظاهر ان عاملة  
بوس الذى بمعنى المندوب وهو ضايف الى صاحب الحال اعنى الجمل المقدر بالزيادة اللام فهو مثل اعجبى بجمي يندونها قوله  
ويجى على ما رفع به ان كان مقدر معرف فنحو بان يد وباريدان وباريدون اقول انما قال على ما رفع به ليكون اعلم من  
قوله بى على الضم فان نحو بان يدان وباريدون خارج منه وماه رفع به الاسم الضم والالف والواو قال اللكلى المتاد  
الرفع المعرفه من نوع الخبره عن العواطف اللفظية ولا يعقل ان الخبر فيه عامل الرفع كما قال بعضهم في المبدأ بل المراد به  
انه لم يكن فيه سبب لثبات حتى يندى فلا يندونه من الاعراب ثم انا لو جرت له تشابه المضاف الى المتكلم اذا حذف البناء ولو  
فتخاه لتأنيده غير المنصرف من نعمناه ولم يندونه لكونه فربا بيه وبين ما رفع بعامل رافع ولا يندون عاقل بالمبدأ فان العا  
فيه عند هوا الخبر فاعل وانما نصب المنادى المضاف لطوله لان التصويات في كلام العرب اكثر فهو عند منوع ومضوم  
بلا عامل وقال لغوا اصل بازيد بان يد لكون المنادى من صورين ثم اكتفى بانوى الالف فسادا كانا باث فبى على الضم

قالوا ان كان عاقل فاعل فاعل منادى على وجه التبع في حق الماء وباللذاهي احضر حتى يتنج منكم وكذا الاية من على المخصوص

المنادى

الفريضة  
تفقت  
الاولى ان  
يقبل زيد فان  
ظاهرة الاشارة  
زيد فلهذا  
وغيره من هذا القبيل

وفي المضاف لو وقع المضاف إليه موقع الف بازيد تحركه عنده لبيث نصبا ولا ادري ما بقول في نصب المضارع والمفرد النكرة  
وله لا يجري على المضاف مجازها في كونه منصوبا لقوله مفرقا اي الذي يكون مضافا ولا مضارعا لانه قد دخل فيه بازيدان وبانثون وفيه  
بالمعنى ما كان مفضوبا فاضد سوا غير بالثناء وكان معزفا فله يتم نحو ما زيد وبارجل وباهذا وبانث والضم مقدر في المنقول  
والمفصولة نحو ما فاضح بانث وفي المبتدئ قبل اندا نحو با هذا وهاهنا ولا يوافق بحدف في امر من الالام مخون من الاجفاف والكلمة  
فيقول بانث لان لم ينفذ الالام المنفوس بانثا مع السكون بلا لام او اضافة ولا يحدف في امر من الالام مخون من الاجفاف والكلمة  
وانما بين المضاف والمضارع لو وقع موقع الكاف لاسمته المشابهة لفظا ومعنى لكان الخطاب المحرقة وكونه مثلها اضرادوا بقرها  
وذلك لان بازيد بمنزلة ادعوك وهذا الجاف ككاف ذلك لفظا ومعنى انما قلنا ذلك لما نظرنا ان الاسم لا يبقى الا المشابهة المحرقة  
او الفعل ولا يبقى المشابهة الاسم المبتدئ المضاف والمضارع له فلم يبق الا انما البس كما كافي فزاد ولم يبق المفعول المتكسر لا يبق  
مثلها اضرادوا بقرها ولم يقع موقعها وان وقع المضمرة صادى جاز نحو بانث فظن ان الالام لفظه قول بالبحر من البحر بانث انما لانه  
خلقت عامما جعنا وجازيا بانظر الى كونه مفعولا كما ورد في كلام ابن الاحوص بانث فقد كفتك فانه لا يسلم اذ ان تكلم  
واذا اضطر الى ثبوت المنادى المضموم افترض على الفاعل المضطر اليه من الثوب فان سلام الله با مظهر عليها ولا يبق عليك  
بامطر السلام وعند بونش نصب جوعا الى حركة الاعراب انما اضطر الى زالة البناء بثوبن الثمك وانما بنى المفرد على  
الحركة لان له عرابا ويبقى على الضم فربما بين حركة المنادى المعرب نحو با فوم وبافومنا وحركة المبتدئ نحو با فوم  
كما عرفت ذلك في نحو فملك ومن قبل قوله ويحذف باللام الاستعانة نحو بالزيد ويفتح لا تحياي الفها ولا لام نحو بان يده  
ويصحب ما سواها نحو با عبد الله وباطا العاجلا وبارجلا العبر معين اول هذه الالام المضمومة يدخل المنادى اذا سفت  
سجوبا الله ويقع منه نحو بالله وهي لام التخصيص دخلت علامة تلامس عاتنه والتعجب وانما اخبر من بين الحر والحاوية  
معناها المعناه انما استغاث محض ومن بين امثاله بالدعاء وكذا المنعج منه مخصوص من بين امثاله بالاستغاثان  
اعرابه في اللام معد لا دعوا المفضل عند سيبويه او تحرف النداء الناطم مقامه عند المنعج الى المفعول وجاز ذلك مع  
ان ادعوا معد بنفسه لفتحة بالاضمار والضعف الثابت من اية لا ترى انك تقول ضرب لي زيد حسن وانما ضرب لزيد  
ولا يجوز ضوب لزيد وانما فتح لام الجزية المستغاث لاجتماع شئين احدهما الفرق بين المستغاث والمستغاث له وذلك  
انه تدل على انه المستغاث له بكسر اللام والمنادى محذوف نحو بالظلم وبالصحيح او با فوم والناقى وقوع المستغاث  
موقع القمير الذي يصحح لام الجزية معاملة الجح في حرف الجزية ان عطفت على المستغاث بغير ما نحو قوله باللكهول  
والسنان للمحر كرت لام العطف لان الفرق بينه وبين المستغاث له حاصل بطفه على المستغاث وان عطفت مع بانا يد من  
فتح لام المعطوف ايت نحو قوله بالعظا فسا وبالبراح وانما بكسر اللام المستغاث له بعد وقوعه موقع القمير نحو قوله بالله للسنان ونفس  
اللام المتعجب منه ثبوت موقع الضمير فقط وبطرح كلامه على انه مدعوله للمنادى محذوف نحو بالقاء وهو بالله وباللفظ  
حكي القراء عن بعضهم ان اصل بالزيد بال زيد تحذف وهو ضعيف لانه يقال ذلك فيما لا له نحو بالقاء هو بالله ونحوها  
وقد يستعمل المستغاث له من نحو بالله من المرافق وهو متعلق بما دل عليه ما قبله من الكلام اي استغيت بالله من المرافق  
واما الالام الداخلة في المستغاث له فهو متعلق بما قبله من الالام الاقل فعنى بالله للسنان احض الله بالدعاء ونحو السنان  
ولما يستغى عن المستغاث لانه اذا كان معلوما وقد يدخل اللام المضمومة على المنادى المضاف نحو بالزيد لا ذلك قال في المثل  
بالزيد ايتى الى كلبنا بالذكور ابن ابن الفاروق ولم يمان هذه الالام الاستغاث لانه استغاث بهم ليشركهم واستغاث بهم للضرب تكلف  
ولا معنى للاستغاث ههنا الاحق به ولا مجاز ولا يجوز دخول اللام على المنادى في غير المعاني المذكورة فلو قلت بالزيد قد كان لنا  
وامت تحفة ليجز ولا يشعل من حرف النداء في الاستغاث والنحو الا باوجدها لكونها اشهر في النداء فكانت اولى بان يوسع  
بها ما استغاثها في المنادى المستغاث به وانما هي منه والمهدى وقوله ولا لخليل اللام بدل من الزيادة في المستغاث  
والمعج منه فكل واحد من اللام والالف يعانف صاحبه ولا يجتمعان وحكم هذه الزيادة كحكم زيادة المنذوب فيكون حرفا واول  
او مرفعا باذنية الفاعل او زيادة المنذوب على ما يجي وما حاصل المستغاث به والمنعج منه معين عند اللام وان كانا مرفعين معا  
لان عند البناء للمنادى ضعيفا لانه المشابهة للاسم المبتدئ المشابهة للحرف فقلت اللام المقضية للحرف المتكسر المقضيه  
للبناء لضعفها في افضاء البناء وعلى ما قلنا مع كونها ابعد من مقضى الجز فوكته وينصب ما سواها اي ما سوى المرفوع  
المعرب والمستغاث مع اللام كان او مع الالف ما سواها ثلثة اقسام المضاف والمضارع له والمفرد النكرة ويعنون بالمضاف  
للمضاف اسم الجح بعد شئ من تاما ما معمول للاول نحو با طالع اجلا ويا حسنا وجهه ويا خيرا من زيد وانما معطوف  
عليه عطفت النسوة على ان يكون المعطوف مع المعطوف عليه اسم الشئ واحد نحو بانث وثانين لان الجحوع اسم المزدرد

يقال فمثل اي رقيق انما  
سميت به لانه اول  
من ارق الشعر  
بقية ارقية بيزا  
والبقية ايت زوا  
بقية بيزا اوتين  
بقية بولود وبقية  
ايت زوا  
اي سترت

معين داربعة وخمسة فهو كخمس عشرة لانه لم يركب لفظه ولا فرق في مثل هذا العدد المعطوف بعضه على بعض بين ان يكون  
 علما او لا فانه مضارع للمضاف وهذا ظاهر مذهب سيبويه وكذا نقول لانه ثلثه وثلثين عندى وقال الامد لسق وان بعض  
 هو انما مضارع المضاف اذا كان علما والا فلا يقال عندهما في غير العلم بالثلثة والثلاثون او في الثلثين كما زيد والحادث في  
 النفاذ اذا مضى جماعة معتبرة والذات بالثلثة وثلثين نحو بارحلا وامرأة لغبر معين والاول اولى اطولة قبل النداء وارباط  
 بعضه ببعض من حيث المعنى كما في باخرا من فهد بل شد واما نعت هو جملنا وظرف نحو قلت باطبا لا يجعل ويجعل اولا  
 يخل قال يا شاعر الا شاعر اليوم مثله جرو ولكن في كليب نواضع وقال احمد لعل في شعبي غريبا الوفا لا امانك واغبر ابا  
 وقال ادا را بحر دوى هجيت للعين غيرة فقاو الهوى برفضا او برفق فقال لا يا حنلة من ذاك يعرف عليك ورحمنا سيد السلام  
 مثل هذا مضارع للمضاف سواء جعلته علما او لا واذا جعله علما جاز ان يتعرف بالفصد كما في بارجل وان لا يعرف لغد  
 الفصد كما جعلنا نفور في شعر باحسانا وجهه ظرفا بالثلثة وثلثين طرفة في المعرفة باحسانا وجهه الظريف وبالثلثة وثلثين  
 الظرفه وكان الضمير في الموصوف بالجمل او الظرف ايضا ان يجوز نحو باطبا لا يجعل القدوس واذا را بحر دوى لدارسه لكنه كره  
 وصف الشيء بالمعرفة بعد معرفة بالتكثير فالوجه ان لا يوصف الا بالتكثير على تقدير ان كان موضوعا يجمع تلك الصفات المتكثرة  
 قبل النداء فنقول باطبا لا يجعل غفا والذات بهذا وان لم يكن المعطوف مما يكون مع المعطوف عليه اسم الشيء واحد بكل  
 منهما اسم الشيء مستعمل نحو بارجل وامرأة او لم يكن الوصف بالجمل او الظرف فليس مشوعها مضارع للمضاف لا يجوز جعله  
 مفردا معرفة مستغلا فنقول بارجل وامرأة وبارجل الظريف ولا يجوز مع فصد للظريف بارحلا وامرأة وبارحلا ظرفا محلا  
 نحو بالثلثة وثلثين اذا اول لا يستعمل من دون الثاني من حيث المعنى ويختلف نحو باطبا لا يجعل لان الجمل والظرف لا يكونان  
 صفة للعرف الا ترى ذلك في قوله لا جعله لا جعله لا علمان في الذر لان الجمل والظرف يصح وقوعهما معا  
 للتكثير فظهر انهم مضطرون الى جعل نحو باطبا لا يجعل واذا را بحر دوى مضارعا للمضاف مع فصد للظريف ايه بخلاف  
 نحو بارحلا ظرفا فان قيل جعل الجمل او الظرف صفة للذي ندخه وصفا للمعرفة قبل بعد الكلام اذا جلا عن اصله  
 بزيادة الموصوف والنداء وصرح الكسائي والقره بنحو نحو بارحلا كما معين بجعله من قبيل المضارع للمضاف حتى انهما  
 اجازا بارحلا المعين على حذف الموصوف وفي كلام سيبويه ايضا ما يشعر بجواز نحو بارحلا كما المعين وقبها شكل الاستدلال  
 جواز لا رجلا ركا ولا فائله واما سائر التوابع من البدل وعطف البيان والتاكيد فلا يجوز ان يكون المنادى بهما مضارعا  
 للمضاف لان شبا منهما ليس مع مشوعها اسم الشيء واحد كما في ثلثة وثلثين في العدد ولا يلزم من ضم مشوعها فاد كما الرمز  
 في نحو باطبا لا يجعل قوله وبارحلا لغبر معين القره والكسائي لا يجازان التكثير مفردة بل يوجبان الصفة نحو بارحلا ظرفا  
 ونحو قوله بارحلا ما عرضت فليمن ندا ماى من بخران ان لا نلا ثما انما جاز عندهما اما لكون ركا ومفعل الموصوف مفذراى  
 بارحلا ركا ولو كونه مفردة ولا ترى الضمير يوصف بالاسم لكون المنادى بكرة غير موصوفه في اللفظ ولا في التقدير اذ لا مانع من  
 ذلك واجاز تغلب اسم المنادى للمضاف والمضارع له اذا جاز دخول الاسم عليه نحو باضارب الرجل وياضارب بارحلا وان  
 لم يجز دخول الاسم نحو باعبد الله وياخبر من زيد لم يجز ضمها ولعل ذلك في المضاف لكون جواز دخول الاسم فيه دلالة  
 على ان الاضافة غير حقیقیة وان المضاف كالمفرد ولذلك جاز ما زيد الحسن الوجه رفع الوصف اتفاقا وهو مجزى في ازيد  
 والمال الا النسب اخرى المضارع للمضاف اذا صلح للاسم مجزى ايضا قوله ونوابع المنادى لبينى المفردة من التوكيد  
 والنسبة وعطف البيان والمعطوف بحرف المنع دخولها عليه ورفع على لفظه ونصب على محله نحو بارحلا العاقل والعاقل  
 والحليل في المعطوف بجمارا لرفع وابوعمر والنسبة ابو العباس ان كان كالحسن فكالحليل والا فكل من غير المضافة  
 نصب والبدل والمعطوف غير ما ذكر حكمه حكم المستقل مطلقا والعلم الموصوف بان مضافا الى علمه جاز فقه اول كان  
 عليه ان يقول ونوابع المنادى المستعمل في المشغلات الذي في آخره زيادة الاستغناء فان نوابعه لا يرفع نحو بارحلا وعمر  
 ولا يجوز وعمر لان المبتوع مبني على الفتح وكذا نوابع المنادى المجزى باللام لا يكون الا مجزى في قول بالزيد وعمر ولا  
 يجوز رفعها ونصبها الظهور اعلم بالمتبوع واما نحو اعجبني ضرب زيد وعمر فسبحي الكلام عليه في باب الاضافة وقال  
 لا يصح على بوصف المنادى المضموم لشيء بالضم الذي لا يجوز وصفه فان رفع نحو الظرف في قولك بارحلا ظرفه  
 على تقدير انك الظرف وانصبه على تقدير اعرف الظرف وليس شيئا اذ لا يلزم من مشابهة لكونه مثله في جميع  
 احكامه ثم نقول نوابع المنادى على ضربين اما بدل وعطف يشق مجزى عن الاسم او غيرهما من بقية النوابع الخمسة وهي  
 التوكيد والتوكيد وعطف البيان وعطف النسب واللام والنسب الاقل كالمنادى المستغنى عن المنادى الذي باشر  
 حرف النداء سواء كانا مفردين او لا وسواء كان مشوعها مضموما او لا فنقول بارحلا اذا فصدت التكثير كما نقول

قوله هو معين في الكلام

ارفض من الماء ترشيشه  
 رقت اذ انك فترق او  
 ما هو ذهاب

وبارحلا محلا في سبغ  
 غير ما تقول

ولا يصح المحل في الحال اذ  
 ليس المعنى في تقديره

موضع الاختصار اذ  
 ترى الى التوكيد  
 حرف النداء

ونوابع المنادى

المعنوية  
 ونوابع المنادى  
 ونوابع المنادى

اللفظ اعني اللام غير في كالمشاورى المشا الذي يشره في التذاه

باجلا ونقول بانيد ورجلا اذا قصدت العريف وكذا باعبد الله ورجلا وباعبد الله ورجل وكذا اذا كان مضارعا او مضارفا نحو قوله  
واعبد الله وباعبد الله وظالعاجلا ونقول في البدل بان يد لنا وباعبد الله شاخ ذلك لان عطف النسب من حيث المعنى متبادر  
مستأنف فاذا لم يكن معه في اللفظ ما يمنع مباشر حرف التذاه هذا ما نض عليه سبويه واجاز المازن بازيد وعمروا وعلى  
للموضع اذ بين ما يشر حرفا التذاه حقيقه وبين ما هو في حكم المباشر فرق فالواو ونظيره في ذلك رب شاه وسخطها وعلى اجاز لا يمنع  
نحو بازيد وعمروا بالترفع حملا على اللفظ وكذا اجاز باعبد الله وزيدا بالتصديق كل ذلك بناء على انه قد يجوز في التابع ما لا يجوز في  
المبتوع وكذا البدل سادس المبتوع وجاز في ما به مقامه فجاز ان يكون في اللفظ كالتذاه المستأنف والذي روي ان عطف النسب  
هو البدل كما يحى في باب التوابع فطرده به حكم البدل نحو باعلا وزيدا في المال بكونه بالضم فهما ويجوز في البدل ان لا يجعل كالمشاورى  
فيقال باعلا وزيدا بالترفع كما يحى في التوابع فان قيل فان كان البدل والمعطوف المنجز عن اللام في حكم ما يشر الحرف المباشر  
لمتوابعها فيخرج رجل غلام نعت في البدل ولا غلام وجاز في العطف فلما لم يطر ذلك فيه ما لان بناء اسم لا للتكسب على ما قبل  
ولا تركيب مع كون احد جزئ المركب مقدر اوله ان عمل لا ضعيف لتضعف مشابهتها لان كما يحى في بابها الا ترى اني نعت لها  
عن العمل بالفصل بينهما وبين معمولها نحو لا فيها عول والى جواز نعتها بتكرار اسمها فانما ضعفت عن التاثير مع ظهورها  
فكيف يؤثر مع نعتها بخلاف باعلى انه قد حاوله غلام وجاز به بالفتح في المعطوف اما الضرب لثاني من التوابع اعني  
النعت والتوكيد وعطف البيان عند النجاه وعطف النسب في اللام فنقول ان كانت تابعة للمنادى العربي بلعنه اعرايا معارف  
كانت وتكررت اذ جعل للمتوابعها وقال الاخفش في عطف النسب في اللام التابع للعرب يجوز فيه الترفع ايضا نحو باعلا والحارث  
وباعبد الله والحارث وذلك لقوة كونه في حكم المستأنف معي فكأنه يشر حرفا التذاه كما تقول في اتمها الرجل كذا جاز ضم عطف  
البيان في التابع للعرب نحو باعلا وزيدا وذلك ان هذا موضع فداطر فيه المرفوع وهو غريب لم يذكره غيره وقد قد منا  
ان عطف البيان هو البدل فيلزم اذن ختمه اذا كان مفردا مع العربي والمبتوع ان كانت التوابع المذكورة تابعة للمنادى المبتوع  
على بله فيعرب سواء كان النعت ظاهرا ومقدرة نحو بازيد وبانضى وبانضى وبهذا فلا يخرج التوابع امانا تكون مضارفا ولا  
والمضارفا ما لفظية كانه بازيد بحسن الوصف فال باعلا نحو فاما بمقتل شجره مخير بمعنى صاحب الاحلام وكذا المضارع للمضارف نحو  
باهو لآء العشر ورجلا واما معنوية نحو بازيد في المال والاولى حكمها حكم المضارفات لان اضافتها كذا انما يجوز فيها الترفع  
وانضى لها اذن في حكم المضارفات للمضارفات والمضارفات اذا كان تابعا للمضموم بشر واجبل لتصب كالمضارفات واما اذا كان متادا  
فكذلك المضارفات في وجوب التصيب التاثير في المضارفات صافا معنوية يجب نصبها نحو بازيد غلام عمرو في عطف البيان وباريد  
في المال في الوصف بائنه كما في التوكيد وجاز فيهم كالمهم نظر الى لفظه فمما لئلا لان الحطاب فيه عارض وعطف النسب في اللام  
لا يكون مصافا حقيقه وان الانباري يجزيه هذه المضارفات الترفع ايضا كما في التفرقة وان لم يكن التوابع المذكورة مضارفا  
سائر غيرها ونسبها لقول في الوصف باعلا نظير في عطف البيان عند النجاه باعلا وزيدا وفي التوكيد بائنه  
اجمعون واجمعين في المعطوف في اللام بازيد والحارث والحارث واما التوكيد للمضارفات فانه حكمه في الاعراب حكم الاول اعرايا  
وبناء نحو بازيد زيد انه هو لفظا ومعنى فكان حرفا التذاه مباشرة كما باشلا اول وقد يجوز اعرايه رفعا ونصبا قال زويه وان  
واسطرا سطران سطران باقصر نصير نصيرا وفي جعل اي على بازيد زيد بكذا وجعل سبويه باعطف بيان نظرا لان  
البدل وعطف البيان يفيدان ما لا يفيد الا اول من غير معنى التوكيد والثاني فيما نحن فيه لا يفيد الا التوكيد فان وصفنا  
نحو بازيد زيد الطويل بوعمر بضم الثاني ايضا على انه توكيد لفظي للاول موصوفا وبدل منه بالحصل له من الوصف كما في قول  
نع بالناصبه ناصبه كاذبه كما فكرنا في لزيد صوت صوت حسن ولا يجوز ان يكون الثاني مع وصفه ووصفا للاول كما جازها  
لان العلم لا يوصف وحكى يونس عن زويه انه كان يقول بازيد زيد الطويل بنصب بدل الثاني على انه توكيد مثل بائنه جمع  
الا يمنع اذن رفعه وذلك لان لما وصفته صار مع وصفه كالوصف للاول فعلى هذا يكون رفع زيد الثاني ونصبه مع الوصف  
الترتيب مما لو لم يوصف لغيره مع الوصف كالوصف للاول كما يحى في فوطيم لا ما مله بارنا اعلم انما اجاز الترفع في المفرد حملا  
على اللفظ ولو جاز في النفاق عند ابن الانباري انما التصيب في توابع المنادى المضموم كان هو الفاس لان التوابع الخمسة  
نارضعف تابعة للمرب في اعرايه لا اليق في بناء الا ترى انك لا تقول حاوي هؤلاء الكرام حملا على اللفظ بل يجب رفعها  
حملا على الحرف لانه لما كانت اضافة التي هي الحركة الباقية متحدث في المنادى بحدوث حرف التذاه وتقول زوالها حارث  
كالترفع وصار حرف التذاه كالعامل لها وكان لك فتح نحو لا رجل فلما هبته الضم للرفعة جاز ان يرفع التوابع المفردة  
لانها كالتابعة للمرفوع وقيل شيئا من استنكار تبعيته حركه الاعراب بحركة البناء التي هي خلاف الاصل كون الترفع فيها  
بجدة هذا التابع المفردة لانه لو كان منادى للحرف ليش الترفع اي الضم بخلاف التابع المضاف للمنادى المضاف نحو

الانتمى اما ابن التبارى فلم ينظر الى تصور وقوع المنادى بل نظر الى مشابهته بمتبعها المرفوع ونابع المرفوع من نوع  
سوا كان معناه او مفردا وليس يعيد في الفاس لكنه لم يثبت فان قبل له لم يجزئ بناء التوابع المفردة ولا سيما الوصف من ما كان حاز  
في لاجل ظرف فكت نفول باز يد الظريف واللام لا يمنع البناء كما لم يمنع في الخمسة عشر فكت انا جاز ذلك في الا ان المنفى  
في الحصة هو الوصف في الموصوف فكان لا يباشرة الوصف وذلك لان معنى لاجل ظرف فيها الاظراف في الرجال الذين  
فيها المنفى ضمنون الصفة وهي لنفى الظرفا ولا لنفى الرجال فكانه قبل الاظريف فيها بخلاف باز يد الظريف فان المنادى لفظا  
ومعنى هو المبتوع على انه اورد الاخفش في مسائله الكبر ان بعضهم يقولون في الوصف وعطف البيان نحو باز يد الطويل وبعدها  
نهد انما مبيتان على النقص كما في البدل وقد قد من ان عطف البيان هو البدل قوله والخليل في المعطوف بخيار الرفع  
في المنسوق دخل اللام واما الختار الرفع مع نحو نزل الغيب نظر الى المعنى لانه منادى مستقل معنى وان لم يصبح مباشرة  
التدليل فالرفع اول ثلثها على استقلاله معنى كما في بايتها الخليل وابوعمر بن العلا بخيار الضم لا تلاحق اللام يمنع  
وقوعه مونغ المبتوع فاستبعد ان يجعل حركة كحركة ما ياشته الحرف فكان الوجه ان ينظر الى كونه نابعاً والوجه في التوابع ان  
تبع متبوعاتها في الاعراب في البناء ويلزم الخليل وابعمر ونظر الى العلين المذكورين اخبار الرفع والنصب في التوابع المذكور  
مع كون المبتوع غير المضموم قوله وانما العباس ان كان كالحسن فكما الخليل اي المبتوع يوافق الخليل في اخبار الرفع اذ كان ذو  
اللام مثل الحسن في عرض اللام وحوار حذ فيها فكانه ان محذ عن اللام ويوافق ابا عمر في اخبار النصب مع لزوم اللام كما في  
الصحة لاشناع مباشرة حرف التداء مطلقا فكيف بضم وتجناس ههنا لا معرفة لزوم اللام في الاعلام وعروضها وذلك  
ان ينظر الى العلم فان كان عالما اى كان في الاصل للحسن ثم كثر استعماله لواحد من ذلك الجنس فخصا لخصه من بين ذلك  
الجنس ولا يدان يكون فيل استعماله لذلك الواحد قبل العلية مع لام العهد لبقيد الاختصاص به وصار لكثرة الاستعمال علما  
له ويصير ذلك العلم الاثافي كاسم اللام في مثله لازمة لانه لم يصير علما الا مع اللام فصار كجص حروف ذلك العلم وذلك  
ما في الاسم كالبيت والتيم والكتاب واما في الصفة والصعق ومن الاعلام الاثافي ما يكون بالاضافة نحو ابن عباس وابن ابي  
وان لم يكن غالبا فان كان يكون منظولا من الصفة والمصدر او المفعول من احدهما كالعباس والحسن والحسين والفضل  
والعلاء والتصوي يكون اللام فيه عارضة غير لازمة لانها لم تضع مع اللام اعلانا حتى يكون كاحد اجزاها بل تدخلت اللام في نها  
بعد العلم وان لم يكن العلم محتاجا الى التعريف وذلك للموصوفية اللاحقة ومدح المسمى لها ان كانت منضمة للتم كالفتح  
وتجهم لوستى بها فكانت اخرجهما عن العلية واطلقتها على المسمى لها او ما في من قبل في المثال انما سميت هاتين  
والصفات قبل العلية فاستعملت في بعض ما اتصل له كاسم اللام نحو الصارب لبعض الموصوفين بالقرب وكذا المصاد  
اجريت مجزأة لصفات لانه قد يوصف بها ايضا نحو صوم وزور وعدل وليس حواز دخول اللام في الاعلام المتبوعة من الوصف  
والمصدر مطرا الا ترى انك لا تقول في محمدي وعلى المحمدي والعليل يجوز دخول اللام في اكثرها وما ليس منقولاً من الوصف والمصدر  
ان كان في الاصل للمفعول منه معنى المدح او الذم فالاولى جواز لمج الاصل نحو الاسد في المسمى باسمه والكلب في المسمى بكلمة  
ان لو اقبلت في بنى بن بكين مناه وان لم يكن في الاصل للمفعول منه ذلك لم يدخل اللام الا اذا وقع اشتراكا في مح اما  
ان تصنف العلم او تعريفه باللام وان كان في الاصل فعلا وايضا وبسا بطورين فان علا زيد فابوم الثغارا من زيد كما يبيض ما صنع  
الثغرين يمان وقد رايت الوليد بن البريد مباركا شديدا باخاء الخلافة كاهله واما اعلام ايام الاسبوع كالاحد والاثنين  
والثلاثاء والاربعاء والخميس من القوال فيلزمها اللام وقد تجر اجناس من اللام دون اخوانه نحو فوطهم هذا يوم اثنين مباركا فيه  
وانما حكمها يكونها غالبية وان لم يثبت الثلث والاربع والخميس اجناسا بمعنى الثالث والرابع والخامس محاذة على الفا علمه في  
في كون الاعلام اللازمة لامها في الاصل اجناسا صارت بالعلية اعلاما مع لام العهد فيبقيد كونها اجناسا وكذا في نحو  
التراب والديوان والعبودى وانما لم يثبت الفاظها اجناسا ولم يعرف في بعضها ايضا معنى شاملا للمسمى المعتبر نحو  
كاهر فنا في الثلث والاربعاء وربما يكون في هذه الاعلام ما يثبت لفظه جاسا لكن لا يعرف كيفية غايته في واحد من جنسه  
كالمشري في الكوكب المعتبر فانما لا ندري ما معنى الاستطر فيه ولد ذلك فيل سبويه وما لم يعرف من هذا الجنس اصله نحو  
بما عرف وعند المصم ما تضمنه اللام من الاعلام التي لم يثبت استعمال لفظها في الجنس لتشامل لذلك المعتبر وتعتبر  
كالثنا والاربعاء والديوان والمشري ليس من القوال لان العلم الغالب ما كان جاسا ثم صار بالعلية علما فانك بل هي اسما  
موضوعه لمتبعتها وانما ارتكبت سبويه تلك الطريقة اجزاء لازم لامها مجرى واحدا في التقدير بلما امكن وكان الاكثر  
ما ثبت جنسيتها ثم اخضت بواحد من الجنس نحو الفليل بالاعمال غالب فالقوال عند سبويه على اربعة اجناسا احد  
ما ثبت جنسيتها لفظا وتعرف فيه المعنى العام الشامل للمسمى المعتبر ولاخوانه كالنجم والصعق وابن عباس وبنائها ما نحو

كان الرفع في قوله انما جاز ذلك في الا ان المنفى في الحصة هو الوصف في الموصوف فكان لا يباشرة الوصف وذلك لان معنى لاجل ظرف فيها الاظراف في الرجال الذين فيها المنفى ضمنون الصفة وهي لنفى الظرفا ولا لنفى الرجال فكانه قبل الاظريف فيها بخلاف باز يد الظريف فان المنادى لفظا ومعنى هو المبتوع على انه اورد الاخفش في مسائله الكبر ان بعضهم يقولون في الوصف وعطف البيان نحو باز يد الطويل وبعدها نهد انما مبيتان على النقص كما في البدل وقد قد من ان عطف البيان هو البدل قوله والخليل في المعطوف بخيار الرفع في المنسوق دخل اللام واما الختار الرفع مع نحو نزل الغيب نظر الى المعنى لانه منادى مستقل معنى وان لم يصبح مباشرة التدليل فالرفع اول ثلثها على استقلاله معنى كما في بايتها الخليل وابوعمر بن العلا بخيار الضم لا تلاحق اللام يمنع وقوعه مونغ المبتوع فاستبعد ان يجعل حركة كحركة ما ياشته الحرف فكان الوجه ان ينظر الى كونه نابعاً والوجه في التوابع ان تبع متبوعاتها في الاعراب في البناء ويلزم الخليل وابعمر ونظر الى العلين المذكورين اخبار الرفع والنصب في التوابع المذكور مع كون المبتوع غير المضموم قوله وانما العباس ان كان كالحسن فكما الخليل اي المبتوع يوافق الخليل في اخبار الرفع اذ كان ذو اللام مثل الحسن في عرض اللام وحوار حذ فيها فكانه ان محذ عن اللام ويوافق ابا عمر في اخبار النصب مع لزوم اللام كما في الصحة لاشناع مباشرة حرف التداء مطلقا فكيف بضم وتجناس ههنا لا معرفة لزوم اللام في الاعلام وعروضها وذلك ان ينظر الى العلم فان كان عالما اى كان في الاصل للحسن ثم كثر استعماله لواحد من ذلك الجنس فخصا لخصه من بين ذلك الجنس ولا يدان يكون فيل استعماله لذلك الواحد قبل العلية مع لام العهد لبقيد الاختصاص به وصار لكثرة الاستعمال علما له ويصير ذلك العلم الاثافي كاسم اللام في مثله لازمة لانه لم يصير علما الا مع اللام فصار كجص حروف ذلك العلم وذلك ما في الاسم كالبيت والتيم والكتاب واما في الصفة والصعق ومن الاعلام الاثافي ما يكون بالاضافة نحو ابن عباس وابن ابي وان لم يكن غالبا فان كان يكون منظولا من الصفة والمصدر او المفعول من احدهما كالعباس والحسن والحسين والفضل والعلاء والتصوي يكون اللام فيه عارضة غير لازمة لانها لم تضع مع اللام اعلانا حتى يكون كاحد اجزاها بل تدخلت اللام في نها بعد العلم وان لم يكن العلم محتاجا الى التعريف وذلك للموصوفية اللاحقة ومدح المسمى لها ان كانت منضمة للتم كالفتح وتجهم لوستى بها فكانت اخرجهما عن العلية واطلقتها على المسمى لها او ما في من قبل في المثال انما سميت هاتين والصفات قبل العلية فاستعملت في بعض ما اتصل له كاسم اللام نحو الصارب لبعض الموصوفين بالقرب وكذا المصاد اجريت مجزأة لصفات لانه قد يوصف بها ايضا نحو صوم وزور وعدل وليس حواز دخول اللام في الاعلام المتبوعة من الوصف والمصدر مطرا الا ترى انك لا تقول في محمدي وعلى المحمدي والعليل يجوز دخول اللام في اكثرها وما ليس منقولاً من الوصف والمصدر ان كان في الاصل للمفعول منه معنى المدح او الذم فالاولى جواز لمج الاصل نحو الاسد في المسمى باسمه والكلب في المسمى بكلمة ان لو اقبلت في بنى بن بكين مناه وان لم يكن في الاصل للمفعول منه ذلك لم يدخل اللام الا اذا وقع اشتراكا في مح اما ان تصنف العلم او تعريفه باللام وان كان في الاصل فعلا وايضا وبسا بطورين فان علا زيد فابوم الثغارا من زيد كما يبيض ما صنع الثغرين يمان وقد رايت الوليد بن البريد مباركا شديدا باخاء الخلافة كاهله واما اعلام ايام الاسبوع كالاحد والاثنين والثلاثاء والاربعاء والخميس من القوال فيلزمها اللام وقد تجر اجناس من اللام دون اخوانه نحو فوطهم هذا يوم اثنين مباركا فيه وانما حكمها يكونها غالبية وان لم يثبت الثلث والاربع والخميس اجناسا بمعنى الثالث والرابع والخامس محاذة على الفا علمه في في كون الاعلام اللازمة لامها في الاصل اجناسا صارت بالعلية اعلاما مع لام العهد فيبقيد كونها اجناسا وكذا في نحو التراب والديوان والعبودى وانما لم يثبت الفاظها اجناسا ولم يعرف في بعضها ايضا معنى شاملا للمسمى المعتبر نحو كاهر فنا في الثلث والاربعاء وربما يكون في هذه الاعلام ما يثبت لفظه جاسا لكن لا يعرف كيفية غايته في واحد من جنسه كالشري في الكوكب المعتبر فانما لا ندري ما معنى الاستطر فيه ولد ذلك فيل سبويه وما لم يعرف من هذا الجنس اصله نحو بما عرف وعند المصم ما تضمنه اللام من الاعلام التي لم يثبت استعمال لفظها في الجنس لتشامل لذلك المعتبر وتعتبر كالثنا والاربعاء والديوان والمشري ليس من القوال لان العلم الغالب ما كان جاسا ثم صار بالعلية علما فانك بل هي اسما موضوعه لمتبعتها وانما ارتكبت سبويه تلك الطريقة اجزاء لازم لامها مجرى واحدا في التقدير بلما امكن وكان الاكثر ما ثبت جنسيتها ثم اخضت بواحد من الجنس نحو الفليل بالاعمال غالب فالقوال عند سبويه على اربعة اجناسا احد ما ثبت جنسيتها لفظا وتعرف فيه المعنى العام الشامل للمسمى المعتبر ولاخوانه كالنجم والصعق وابن عباس وبنائها ما نحو

به من المعنى ولم يثبت جنس لفظه كالثقل وإنما لا يعرف فيه ذلك المعنى يثبت جنس لفظه كالمشوي ورايه ما لا يعرف ذلك المعنى ولم يثبت فيه جنس لفظه كالقبران والعتوق للكوكبين لمن لا يعرف معنى لدبور والعوق فيهما هذا بقوله ومثله المبرر وليس ما أحاط عليه المقول ولا يدل عليه كلامه وذلك نفاذ ان كانت اللام في العلم اخرب مذهبنا تحليل لان الالف واللام لا معنى لهما في هذا التعريف بل يلج بهما الوصفية الاصلية فقط فكانت تجزئ عنهما لأن تعريفه بالعلمية قال وان كانت اللام في الجنس اخرب مذهبنا لان اللام اذن يقبل التعريف فليس الاسم كالمجزي عنهما فعلى هذا مذهب المبرر في الحسن والصعق مع اختيار الرفيع لان اللام لا يقبل التعريف وهذا كما ترى خلاف ما نسبنا له قوله والمضاف للمعنوية اي انواع المضاف في مقابلته قوله قبل ونواع المنادى المتبقي المقترنة وليس في نسخ الكافية تقبيل الاضافة بالمعنوية ولا يد من لان اللفظية كما ذكرنا في مجرى المقترنة وذكر في شرح المفضل في تجوز الرفيع في نحو باذا نحو ما بمثل شجرة وفي نحو باصلاح باذا الضام العنصر مع انهما مضان عن عليين احداهما ان صفة الاسم الاشارة لا يكون الا مفردة كما يحكي في باب الوصف فكانت قال باذا الضام العنصر لفظه في الحفظه مقترنة والثانية ان اللام في الضام والخوف اسم موصول في حكم المفرد وان كان مضارعا للضاف فكانت قال الذي ضربت عنتر فيقولون مع صليبه ولو كان قولك الذي ضربت عنتر بغير حركة لو يكن الا الرفيع فكذلك ما كان مثله وتزول عنه في قولك بان يد الحسن الوجه فان الموصوف ليس اسم الاشارة ولا يكون الالف واللام موصولا الى اسم الفاعل والمفعول ويجوز رفيع الوصف في انفاذ فلا وفي ما قد سناه وهو ان المضاف للفظ وان كان مضارعا للضاف لكن لا يحكي فيا بعا محكي المضاف في وجوب المصنوب بل انما يحكي محمرا اذ كان منادى قولك عنتر ما ذكر اي غير ذي اللام قولك مطلقا اي مفرد من كانا اولي وكان منبوعا مضمورا في قولك والعلو الموصوف بان حكمه اسم حكمه ان ينادى كما في قوله تعالى في غير النداء ففي جرحه مجراها وجهان الاول المنع لان التخفيف معها لفظا وخطا انما هو لكثرة الاستعمال ولم يكثر استعماله في الشرطان يكون العلم موصوفا بان مضافا موصوفا اخر انما عن نحو بان هذا الظرفان عن عرف فانه لا يفتح المنادى في مثله اذا مثله غير كثير الاستعمال في لفظه اربع وهي كون المنادى عليا اخر انما عن نحو بان رجل ابن زيد وكونه موصوفا بان اخر انما عن نحو بان زيدان عمر في القار على ان ابن عمر مبتدأ وكون ابن متصلا كما ذكرنا وكونه مضافا الى علم اخر انما عن نحو بان زيدان اجنبا فاذا اجتمعت المشروعا اخر فتح المنادى في وجهه الى وجوبه وانما اخر فتح المنادى مع هذه الشروط وكثرة وتوابع المنادى بهما مطلقا والكثرة مناسبة للتخفيف فيحفظ لفظا بهنئة وسهل ذلك كون اللفظ حركة المستحقة في الاصل تكون مفعولا وخففتوه خطا اي بان الالف وانما يكونون يكونون فتح المنادى العلم الموصوف بان صفة منصوبة كانت نحو بان زيد المال وبعض الصبيح يجوزون فتح المنادى المقترنة علما بان اوله اذا وقع موصوفا بان واقف بين شققي اللفظ نحو بان العلم والعلم الموصوف بان واستنجام لشرائط الاربعة في غير النداء يختلف بحذف ثوبه وجوبا ويحذف الفان خطا ايضا نحو جواد في زيد بن جواد قولك جواد بن زيد بن ثعلبة ساذ وان اخل احد الشرائط ليجوز في الثوب بقضاء الالف خطا والمصنوب في كل ما ذكرنا لفظان وانما لا يشبهها وجهها ونوعها لانها لا يكثر استعمالها كذلك وكذا المنادى الموصوف مفرد لان المشي والجموع تشابهها وانما لا يكثر استعمالها قولها واذا نودي بالعلم باللام قبلها ايها الرجل وبها هذا الرجل وبالرؤا مع الرجل لانها موصوفا ونواعها لا يفتحها في العربية وقولها باالله خاصة اقول لو دخل اللام المنادى فاما ان يبنى معها وهو بعد لكون الالف معنية للشون وفيها الشون من ثم فل بناء الاسم معها كالحسنة عشر واخوانه والان فاستكر وخولها منظر بان المنادى المصنوب واما ان يفتح وهو ايضا بعد حذف اوله البناء وفيه نوع المنادى موقع الكاف كونه مثله في الافراد والتعريف وقال بعضهم انما يفتحونها ايها كراهة اجتماع حرفي التعريف فيه نظرا لان اجتماع حرفين في احدهما من الفائدة ملك الاخر وبادا لا يشكر كل في لفظه لان على ما يحكي في موضعها قالوا وليس الحد في اجتماع التعريفين المتعاقبين بدليل قولك يا هذا يا هذا ويا هذا وياها وياها بل يمنع اجتماع اذان التعريف حصول الاستغناء باحدهما قال المبرر في الاعلام انها نكرتم تعرف بجر النداء ولا يفتح ما قال في الله ويا بعد الله وقال المازني في اسم الاشارة بنكرتم بفتح حرف النداء القاسم من الاشارة ومن ثم لا يقال هذا فيل اي يا هذا ولا حجة في ما ارتبكا اذا منع من كون الشيء للمعين مواجها مفصوفا بالنداء واي يحذف في اجزاء مثل هذين التعريفين هذا وان قصد الفصل بين حرفي النداء واللام فينبئ طلبوا اسميهما غير ان على ما هبتا معنية محاطا بالوضع في الدلالة عليها الى شيء اخر فيقع النداء في الظاهر على هذا الاسم انهم لشدة احتياجه الى المختصة الذي هو في اللام وذلك ان من ضرورة المنادى ان يكون متمم الماهية وان يكون معلوم الذات فلا معنى لنحو يا شيء واما وجود الالف ان يبنى بمثلها عن ان الحاطب فيه شيء مما يكون في العقل الا انه يقع عليه اسم الشيء والوجود وهذا مجاز وكلامنا في الحفظه فوجدوا الاسم المصنوب بالصفة اشتد كونه ابا ينظر قطعه عن الاضافة اذ هو يخص نحو اي

مع صليبه

تسمية

مجيء نداء المبرر باللام

وان لم يكن

واسم الاشارة واما لفظ شئ وما مع شئ فانهما وان كانا مبهين لكن لا يجوز على ان يزل بهما ما بالتحصيص بخلافه واسم الاشارة  
 في تمامه عاميه من مشروطا زالا بهما ما شئ اما اسم الاشارة بالاشارة المحببة او الوصف واما اي فباسم اخر بعد واما ضمير  
 الغائب فانه وضع بهما مشروطا زالا بهما ما لكن ما قبله لا يبعد وان اتفق ذلك فالغلب ان يكون ذلك متكل كلمة ربه رجلا واما  
 تخورا به زيدا فقبل واما الموصول فانه وان ازال بهما ما يبعد لكنه جلة ثم نقول اننا بالمقطوع عن الاضافه لوجه الى الوصف من  
 اسم الاشارة لانه كما ذكرنا وضع بهما فزال الابهام باسم بعده بخلاف اسم الاشارة فانه قد يزل الابهام بالاشارة المحببة فلذا قد يفتوح على ما  
 هذا دون بايتها ومن يتخلف ثم يجوز بعضهم في نعت با هذا التصب والترفع كما في بان هذا الظريف وادرج رفع نعت اي وفصل بعضهم  
 في وصفه هذا فقال ان كان لبيان الماهية نحو يا هذا الرجل وجب الرفع لانه غير مستغن عنه والاجاز الرفع والتصب نحو يا هذا الطويل  
 واما المنادى والترجيح يجوز التصب الرفع في وصف اسم الاشارة واي فباسم اعلى نحو يا زيد الظريف ولم يثبت واما قطع اي الموصول  
 على نداء في اللام عن الاضافه كما من فمضد لا يها وبضا الوالم يقطع عن الاضافه لكان منصوبا وكذا اللام الذي هو وصف  
 فلم يكن التثنية ينصب على كونه مفعولا بالنداء كما يمكن بلزوم الرفع وشركه التصب بادل هاء التثنية من المضاف اليه لانه لم يكن يخلو  
 من مضاف اليه او من ثوبين فانه مقامه نحو يا ما تدعو وليس هذا موضع الثوبين وايضا الثوبين يبدل من مضاف اليه معلوم مقدر كما في  
 قوله في ردفنا بعضنا فثوبين بعض درجات وكلا هدينا والعقد ههنا الا انها هاء التثنية ايضا مناسب للنداء اذا النداء تلييه  
 ثم يكون اسم الاشارة في الاصل ما يشار به للخطاب في شئ فهو في اصل الرفع لغير الخطاب لهذا يوجب في بعض الخطاب  
 كما يجي في باب فغوش في بعض الاماكن من ان يدخل حرف يجعله مخاطبا اي حرف شدا افضل بينهما اي في بعض المواضع كذا  
 في القم فانه يوصف هذا الوصف باسم الجنس نحو يا هذا الرجل فعلى هذا ليس نحو يا هذا الرجل لاجل نداء العرب باللام على  
 ما اوله المصطلح لاجل نداء اسم الاشارة بدل ليل انصارهم كثيرا على نحو يا هذا من دون الوصف باسم الجنس قال الاخفش في انها  
 الرجل اي موصول وند اللام بعده خبر مبتدأ محذوف والمجمل صلة اي واما وجب حذف هاء التثنية المناسبة للتخفيف للمنادي ولا  
 سببا فان زيد عليه كلمان اعني اليهما ويصح ثوبين منه بكثرة وتوقع اي موصول في غير هذا الموضع وتندو كونهما موصولا كما يجي  
 في باب الموصول قبل لو كانت موصولة لكلمات مضارعة للمضاف فوجب نصبها والجواب انه اذا حذف صدره لم يمانه لا غلب بناؤها  
 على النعم كما بان في موصول محذوف النداء على هذا يكون داخل على اسم متنى على القم فلم يغيره وان كان مضارعا للمضاف كما في قوله  
 بامن قال كذا واكثر من على ان اللام وصف اسم الاشارة بالنداء وغيره لانه اسم زال على معنى في تلك الذات المهمة وهو نحو  
 وهذا حدثت كما يجي اي ما دل على معنى في مشووعه وقال بعضهم هو عطف بيان لعدم الاشتغال والجواب ان الاشتغال  
 ليس شرط في الوصف كما يجي في باب ولا يوصف اسم الاشارة الا باسم الجنس المعروف باللام كما بان في باب التعت اما اسم الجنس لانه هو الدال  
 على الماهية من بين الاسماء والمحتاج اليه في نعت اسم الاشارة بيان ماهية المشار اليه من ثم فتح نعتها في الصفات المشقة الا ما يحجز  
 بعض الملهيات نحو هذا العالم نفتح هذا لاجل واما التعريف باللام فلان نعين الماهية حصل من لفظ الجنس ونعين  
 الفرد من افرادها علم من اسم الاشارة فلم يبق الا تطابق النعت والمنعوت مع انها كلمان بمرارة فذلك الرجل المسمود لان لفظ  
 هذا لا يجوز الفصل بين النعت والمنعوت ههنا فلا نقول هذا اليوم الرجل كما يجوز في غير هذا النوع ولا يجوز ايضا لغيره صفاته  
 نحو هو لاء الرجل والفرس والبهر قوله والشعر ما رفع الرجل اسم الجنس لوضع صفته لانه هذا وكان الفرس جوار نصيبا ايضا  
 كما في باريد الظريف لكن يهتوا بالشرام رفعه على كونه مفعولا بالنداء وكأنه يشاره حوزا لنداء واما الظريف في باريد الظريف  
 طلب مفعود بالنداء بل المفعود به زيد وقد ذكرنا الخلاف في يجوز نصبه قبل قوله وتوابعا على المترموار رفع وابعاد علم ان  
 تابع المنادى عند النداء مثل متبوعه مطلقا ان كان تابع لمنادى موصولا او منصوبا بحمل التابع التابع على ظاهر اعراب التابع  
 سواء كان المنادى اي وهذا او غيرهما نقول في غيرهما باريد الطويل ذو الحجة اذا جعلته صفة للطويل وان حملته على زيد  
 نصيب ومن نصب الطويل نصبا لا يجيء لا غير سواء كان نعتا للطويل ولزيد واما في اي فان التابع الذي يجي بعده وصفه  
 لا يكون اذ تابعا لوصف اي لانه هو المنادى في الحظيفة واي وصله اليه فعلى هذا اذا كان ذلك التابع مضافا معنويا او  
 الرفع نحو يا هذا الرجل والمال ولا يجوز يا ايها الرجل وعبد الله لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيجب ان يكون  
 عبد الله مضافا ولا يجوز لانه لا يوصف الابدى اللام ويجوز يا ايها الرجل الحسن الوجه كما يجوز يا ايها الحسن الوجه  
 وكذا يجوز يا ايها الفاضل والحسن الوجه وان ابدل من وصف اي فان جعل المبدأ في حكم الطرح لم يجز الا ان يكون  
 البديل مما يجوز كونه صفة لاي اعني الجسد اللام فلا نقول يا ايها الرجل زيد وان لم يجعل المبدأ منه في حكم الطرح حاز  
 بابها الخبر زيد ورفع زيد وسبغ في باب البديل انه يجوز جعل المبدأ منه في حكم الطرح وتوكله نحو يا عالم زيد بالقسم وبالعلم

اوضح من اي وصف به  
 من بعض المواضع نحو  
 يا هذا فيقتصر عليه  
 فانهما توصل باي الى  
 نداء اليه لا شدة

انما هو الذي  
 والوجه ان  
 في باب  
 في باب



نهد بالرفع والنصب ولا يجوز نحو ما انها الخيل تبعم زيد بل لا من اي لما تقدم ان التابع الذي بعد وصفه على ما يقع اي واما  
 اذا جعلنا بعد وصفه لاشارة فيجوز فيه الامران لان الاسم الاشارة قد يشهد من دون وصفه فنقول با هذا الخيل زيد وذو المال  
 حلا على العوصف ونهد بالضم وذو المال حلا على هذا واذ كان ذلك التابع عطفاً لتسبق مجزأ عن اللام لم يجز الا حلا على هذا  
 نحو ما هذا الخيل ولا يجزى لانك لو حملته على الوصف كان وصفها هذا واسم الاشارة لا بوصف الا بدى اللام كما قلنا في اي ولا يجوز  
 عطفاً لما اضاف لرفعها ولا نصباً على المرفوع الذي هو وصفه للمنادي المضموم نحو ما زيد الطويل وهذا الخيل اما النصب فلان المضموم  
 لا يعطف على المرفوع واما الرفع فلان حق المعطوف جواز فبانه مقام المعطوف عليه ولا يجوز ما زيد ولا يجوز ما زيد فيرفع زودهم في  
 الا النصب عطفاً على زيد واجاز الما في الرفع حلا على الطويل ويمنع من كون المعطوف كالمعطوف عليه في كل ما يجب له  
 ويمنع عليه الا ترى الى قولهم ما زيد والحارث ولا يجوز ما بالحارث والحارث ولا يجوز ما بالحارث ولا يجوز ما بالحارث لانهما  
 جان لان المتابع من نحو بالحارث اجتماع باو اللام لفظاً ولم يجتمع في ما زيد والحارث فهو مثل ما بها الخيل من حيث انها  
 اجتماعاً في التصورين فنقد بالالفاظ قوله لا انها نوابغ معرب بوي الحان المعرب على محلها او لا لا يحمل على قوله ويرى ما اهلها  
 وفي الموضوعين نظر اما الاول فلان المضاف اليه اضافة غير محضلة محل من الاعراب مع كونه معرباً لفظاً نحو حسن الوجه و  
 مؤذبا محذوم وضارب زيد فكذا ما اضيف اليه المصدر واما الثاني فانه وان كان ظاهر كلام سبويه منبع المحل على موضع  
 ما اضيف اليه اسماء التفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر وان جاز في نظاهر ما يؤم خلاف ذلك فهو بوضوح لا يعامل  
 كقوله في ضارب زيد وعمر وان التقدير ضارب زيد وضارب عمر ولا يجوز في نحو الحسن الوجه واليد الارتفاع في المعطوف  
 كل هذا كما انه مخالفه التابع لظاهر اعراب المفعول الى محل المحل الخفي لكنه بشكل عليه بانفائهم على جواز العطف على محل اسم ان  
 في نحو ان زيد منطلق وعمر وانه ان يركب ان الجملتين المؤكدة اعني عمر ومعجزة المقدر عطف على الجملتين المؤكدة اعني ان مع  
 اسمه وخبره ولا يقول ان الاسم عطف على الاسم وكذا يقول في نحو قوله فان لم يجز من دون عدنان والذات قد قد معدة لترتفع  
 دون وقوله فلسنا باجبال ولا الحد بل ان المضموم عطف على الجار والمجرور وقوله والشعر واربع الخيل كان جواب عن سؤال  
 مقدر وهو انه اذا كان صفة للمنادي المضموم فلم يجز بضمه كما في ما زيد نظر في قوله ونفاه كما انه جواب عن سؤال وارد  
 على الجواب عن السؤال الاول وان كان هو المفعول بالثناء والمفعول بالثناء كالناردي المضموم فالوجه ان يجوز في نوابغ  
 ما جاز في نوابغ المضموم فعلى هذا صار نحو الخيل في ما انها الخيل كالتعاضد انما قيل له ووجب نعه قبل هو المنادي المضموم الذي  
 باشره حرف التثنية لكونه مفعولاً دون موصوفة فاذا قيل فيجوز ان يجوز في نوابغ ما جاز في نوابغ المنادي المضموم قبل  
 هو ليس نفس المنادي المضموم بل مثله قوله وقالوا يا الله خاصة بعقل يدخل حرف التثنية من جملة ما فيها الالف واللام لا  
 لفظاً لله قبل انما جاز ذلك لاجتماع شبيهين في هذه اللام لزمها للكلمة فلا يقال لاه الا نادى فان يسمعه لاه البير وكونها  
 من ههنا انه ولا يجمع بينهما الا قليلاً قال معاذ الاله ان تكون كشيء ولا ذميمة يرب ولا عطفية واما النجم والضحى والذى  
 وبابها فلان لا يمكن ان يكون النسب من الفاء واما الناس فان اللام فيه عوض من الفاء واصلاً انما لا يجتمعان في الشعر كقولك ان  
 المنابا يظعن على الناس الا منبنا الا انها ليست لازمة ان يقال في الشعر ناس فاقوا واصلاً لانه فعال بمعنى مفعول ولا لاه  
 العبادة والذميمة العين اي عبيد فانه بمعنى ما لوه اي معبود فانه في الاصل من الاعلام الغالبة كالضحى كانه كان عامياً في كل  
 معبود وشتم اختش بالمعبود بالحق لا تبا على من يؤله اي يعبد وصار مع لام العهد علماً له فكذا استعمال هذه اللفظة في  
 تخفيف ههنا اغلب من ركة وصار الالف واللام كالعوض من الهمة لفظاً لاجتماعها بخفض حال الضرورة كما قلنا في الامان وذلك  
 انه قد يجي الاله في الشعر اورد ابو الفرج الاصفهاني ان امية بن خلف كان يسمي عبد الرحمن بن امية عبداً لاه فلما خفف الهمزة  
 نطق حركتها الى ما قبلها كما هو الفياس وحذف فصار الله ثم اسكنوا اللام الاولى وادغموه في الثانية ولا بدغم في تخفيف  
 نحو الاله بمعنى العبادة لان التخفيف مع عروضة غير غالب كما غلب في الله فكان اللامين لم يلبثان والاكثر في با الله  
 قطع الهمزة وذلك تلايدان من اول الامران الالف اللام خرجا كما كانا عليه في الاصل وصار الهمزة الكلمة حتى لا يستك الجماع  
 باء واللام فلو كانا يبطا على اصلهما سقط الهمزة في الارج اذهم اللام المعرفه ههنا وصل وحكى ابو على با الله بالوصل على  
 الاصل ويجوز سبويه ان يكون الله من لاه بلبه لهما اي استمر فيقال في قطع ههنا واجتماع اللام وبان هذا اللفظ اخبر  
 باشياء لا يجوز في غيره كاختصاص ستماء نعه وخواصه ما في اللام ونالله والله وهاه الله ذوا الله سجدوا بحرف مقدر في العلم  
 وانه الله بقطع الهمزة كما يجي في باب النسم وقوله من اجلك باو التي يهت بلوغ انت بجيلة بالوصل عنى شاد ووجه جواز  
 مع الشذوذ لزم اللام وقوله في الغلامان اللذان قرنا با كما كان في غلبا مثلما استد وبعض الكوفيين يجزى دخول با على ذي  
 اللام مطلقاً في الشعر والميمان في اللهم عوض من با واخرنا نركب باسم الله نعه وقال لقراء اصله با الله امنا بالحق فيقف بحرف

وغيره من الاعراب

المنزلة وليس بوجه لأنك تقول اللهم لا تؤمهم بالجحيم ويجمع بين يا ولهم للشدة فتروية فاللف إذا حركت الهمزة بالالف والهمزة  
 غير نازلة في آخرها قال وما علمك أن تقول كلما سجت وصلبت بالهمزة الرد علينا شيئا مسلما لا يوصف اللهم عند سبوت  
 كما لا يوصف حواتم اعنى أسماء الخنثى بالنداء نحو يا هناه ويا يومان ويا ملكمان وكل من نادى بأجاء المبرد وصفة لا تسمى بالنداء  
 وقد يقال بالنداء الكرم وهذا سلبه بقوله تع فل اللهم فطر السموات والأرض وهو عند سبوت على النداء المسانف  
 فلا يرى في الأسماء الخنثى بالنداء وإنما من الوصف بل التماع مفقود فيها فوله ذلك في مثل يا أيهم على الضم والنصب وبعث محمله  
 المنادى المفعول إذا نكر على الثاني اسم مجرد بالاضافة لثاني واجب النصب ولك في الأول الضم والنصب قال يا أيهم عدني  
 لا بالكم لا يفتنكم في سورة عمر وقال يا أيهم زينا لبعثك الذليل نظا أول النبل عليك فأنزل أمما الضم في الأول فواضع لا تسمى  
 منادى مفرد معرفة والثاني عطف بيان أو بدل على ما يأتي في بابها وأما نصبه في قوله فقال سبوت يا أيهم الثاني فتح من  
 المضاف والمضاب إليه وهو تأكيد لفظي ليم الأول وقد مر في نواع المنادى المنقول أن التوكيد اللفظي في أغلب حكمه حكم الأول  
 وحركته حركة اعرابية كانت أو يائية فكان الأول محذوف والثاني للاضافة فكان الثاني مع أنه ليس بمضاف وشبهه  
 سبوت باللام المتخفة بين المضاف والمضاف إليه لا بالالف المفعولة لأنها وتمامي ما أكيد المضاف لفظا بانه وبين المضاف  
 إليه التأكيد بغيره فإما الثاني بلا مضاف له ولا مؤنن معوض عنه ولا سا على الضم وجازا الفضل بينهما في التعذر مع أنه يجوز  
 الفضل بين المضاف والمضاف إليه الآ في الضرورة وذلك بالطرف خاصة في أغلب كما يجرى في باب الأضافة لأنها كثر  
 الأول بلفظه وحركته بلا تعتبر صار كان الثاني هو الأول وكان لا فصل إلا ترى أنك تقول أن زيد قائم مع فوط لا يفضل  
 بين أن واسمها إلا بالطرف ونقول لا لا جوا في الدار مع أن المكرة المفصولة بينهما وبين لا التسمية واجبة الترفع نحو قوله تع لا فيها  
 عول فلا والله لا بلغي لما يي ولا للماء مع أن حروف الجر لا تدخل إلا في الاسم ويمكن أن يكون قوله وصاحبان كما  
 يؤتفان من هذا فلا يكون في البيت دليل على اسمية الكاف الثانية وقال للمبرد أن ضم الأول مضاف إلى عدني مفرد  
 بدل عليه هذا لظلم سبوت من المضاف إليه الثنون كما أبدل في قوله تع كلا هذا بنا لأن الضمنية الدالة على المجزوءت  
 موجودة بعد مثل المضاف أعني عدني نظا هو الذي أضيف إليه ضم الثاني فكان المضاف إليه الأول لم يحدف وإذا  
 جاز حذف المضاف إليه في مثله مع اختلاف المضافين نحو قوله بين ذراعي وجهه الأسد ونحوهم نصف ورع درهم فلهذا  
 مع اتفاقها يجوز أن كثرة النداء راد على الاستكراه فهو عند المبرد في الأصل مضاف ومضاف إليه بعدها مثلها  
 وعند سبوت ليس الأضافة مكررة وقال بعضهم بعد موافقة المبرد في أن أصله يا أيهم عدني ثم عدني ثم الأول  
 مضاف إلى عدني نظا هو والذي أضيف إليه الثاني محذوف وقال لما حذف المضاف إليه من الثاني بقى يا أيهم  
 عدني ثم فقد ضم على عدني لما ذكرنا في قول سبوت وكذا يقول هذا لعل في نحو ذراعي وجهه الأسد لأنه لا يطرده  
 ههنا أن يقول أن الفضل كالأصل لأن المضاف الثاني ليس بلفظ الأول كما كان في ضم ثم عدني وهو أنه كان في الأصل  
 يا أيهم بالضم ثم عدني ففتح ابتداء نصب الثاني كما في باب زيد بن عمرو وهذا كما ذكرنا في قوله والعلم الوصوف بان أن الكون  
 يجوزون فلح المنادى العلم الوصوف منصوب أي صفة كان لأن ضم عطف الياء أنه ذلك فهو كالوصف في يلبس قوله  
 والمضاف إلى ياء المتكلم يجوز ضم يا غلامى ويا غلامى ويا غلامى ويا غلاما ويا غلاما ويا غلاما ويا غلاما ويا غلاما ويا غلاما  
 فصار كسرا وبالالف وف الياء ويا ابن عم خاصه مثل يا غلامى ويا ابن عم ويا ابن عم أو اختلف في والمنكبة  
 فقال بعضهم أصلها الفتح لأن وافع المضرب ينظر إلى الكلمة حال فرده هادون تركبها مكل كلمة على حرف واحد كواو  
 العطف وفاقه وياو الحركه وياو المتكلم أصلها الحركه الثقبلة من الضمة والكسرة وقال بعضهم أصلها الإسكان وهو  
 أولى لأن الإسكان هو الأصل وقولهم الواضع ينظر إلى الكلمة حال أفرادها ثم وظأنه ينظر في المضمرة إلى حال تركيبها بدليل  
 وضعها من فوعه ومنصوبه ويجزئه ولا عراب لا يكون إلا حالة التركيب أو لم ينظر في الكلمات إلى حال تركيبها لم ينظر في  
 للكلم التي ليس فيها حال التركيب على البناء على ثلثة أحرف فما زاد بل جاز وضعها على حرف أو حرفين كما وضع ياء الضمير  
 وكامة ونحوها من هذا وعلى كل حال فلا شك أن إسكان ياء المتكلم أكثر استعمالا إذ لم يلزم اجتماع ساكنين وذلك  
 لعدم الاحتياج إذن إلى تركيبها من فوعها ابتداء بعد كلمة أخرى فلا يثبت لها مع كونها حرف على وهذا أن اعنى الفتح والسكون  
 مقرران في غير النداء أيضا نحو حواى غلامى ويا غلامى محذوف الياء التثنية موضع التخفيف أى التثنية  
 الترخيم وذلك لأن المفعول غير مفصل تصرع من النداء يسرع بضمها إلى المفعول من الكلام مخفف يا غلامى  
 بوجهين حذف الياء وإبقاء الكسرة لئلا يعلو قلب الياء فالألف والفتحة أخف من الياء والكسرة وهذا أن الواو  
 لا يكونان في كل منادى مضاف إلى ياء المتكلم بل في الاسم الذي غلب عليه الأضافة إلى ياءوا شتهر بها النداء المشهورة

يا ولهم للشدة فتروية فاللف إذا حركت الهمزة بالالف والهمزة غير نازلة في آخرها قال وما علمك أن تقول كلما سجت وصلبت بالهمزة الرد علينا شيئا مسلما لا يوصف اللهم عند سبوت كما لا يوصف حواتم اعنى أسماء الخنثى بالنداء نحو يا هناه ويا يومان ويا ملكمان وكل من نادى بأجاء المبرد وصفة لا تسمى بالنداء وقد يقال بالنداء الكرم وهذا سلبه بقوله تع فل اللهم فطر السموات والأرض وهو عند سبوت على النداء المسانف فلا يرى في الأسماء الخنثى بالنداء وإنما من الوصف بل التماع مفقود فيها فوله ذلك في مثل يا أيهم على الضم والنصب وبعث محمله المنادى المفعول إذا نكر على الثاني اسم مجرد بالاضافة لثاني واجب النصب ولك في الأول الضم والنصب قال يا أيهم عدني لا بالكم لا يفتنكم في سورة عمر وقال يا أيهم زينا لبعثك الذليل نظا أول النبل عليك فأنزل أمما الضم في الأول فواضع لا تسمى منادى مفرد معرفة والثاني عطف بيان أو بدل على ما يأتي في بابها وأما نصبه في قوله فقال سبوت يا أيهم الثاني فتح من المضاف والمضاب إليه وهو تأكيد لفظي ليم الأول وقد مر في نواع المنادى المنقول أن التوكيد اللفظي في أغلب حكمه حكم الأول وحركته حركة اعرابية كانت أو يائية فكان الأول محذوف والثاني للاضافة فكان الثاني مع أنه ليس بمضاف وشبهه سبوت باللام المتخفة بين المضاف والمضاف إليه لا بالالف المفعولة لأنها وتمامي ما أكيد المضاف لفظا بانه وبين المضاف إليه التأكيد بغيره فإما الثاني بلا مضاف له ولا مؤنن معوض عنه ولا سا على الضم وجازا الفضل بينهما في التعذر مع أنه يجوز الفضل بين المضاف والمضاف إليه الآ في الضرورة وذلك بالطرف خاصة في أغلب كما يجرى في باب الأضافة لأنها كثر الأول بلفظه وحركته بلا تعتبر صار كان الثاني هو الأول وكان لا فصل إلا ترى أنك تقول أن زيد قائم مع فوط لا يفضل بين أن واسمها إلا بالطرف ونقول لا لا جوا في الدار مع أن المكرة المفصولة بينهما وبين لا التسمية واجبة الترفع نحو قوله تع لا فيها عول فلا والله لا بلغي لما يي ولا للماء مع أن حروف الجر لا تدخل إلا في الاسم ويمكن أن يكون قوله وصاحبان كما يؤتفان من هذا فلا يكون في البيت دليل على اسمية الكاف الثانية وقال للمبرد أن ضم الأول مضاف إلى عدني مفرد بدل عليه هذا لظلم سبوت من المضاف إليه الثنون كما أبدل في قوله تع كلا هذا بنا لأن الضمنية الدالة على المجزوءت موجودة بعد مثل المضاف أعني عدني نظا هو الذي أضيف إليه ضم الثاني فكان المضاف إليه الأول لم يحدف وإذا جاز حذف المضاف إليه في مثله مع اختلاف المضافين نحو قوله بين ذراعي وجهه الأسد ونحوهم نصف ورع درهم فلهذا مع اتفاقها يجوز أن كثرة النداء راد على الاستكراه فهو عند المبرد في الأصل مضاف ومضاف إليه بعدها مثلها وعند سبوت ليس الأضافة مكررة وقال بعضهم بعد موافقة المبرد في أن أصله يا أيهم عدني ثم عدني ثم الأول مضاف إلى عدني نظا هو والذي أضيف إليه الثاني محذوف وقال لما حذف المضاف إليه من الثاني بقى يا أيهم عدني ثم فقد ضم على عدني لما ذكرنا في قول سبوت وكذا يقول هذا لعل في نحو ذراعي وجهه الأسد لأنه لا يطرده ههنا أن يقول أن الفضل كالأصل لأن المضاف الثاني ليس بلفظ الأول كما كان في ضم ثم عدني وهو أنه كان في الأصل يا أيهم بالضم ثم عدني ففتح ابتداء نصب الثاني كما في باب زيد بن عمرو وهذا كما ذكرنا في قوله والعلم الوصوف بان أن الكون يجوزون فلح المنادى العلم الوصوف منصوب أي صفة كان لأن ضم عطف الياء أنه ذلك فهو كالوصف في يلبس قوله والمضاف إلى ياء المتكلم يجوز ضم يا غلامى ويا غلامى ويا غلامى ويا غلاما ويا غلاما ويا غلاما ويا غلاما ويا غلاما ويا غلاما فصار كسرا وبالالف وف الياء ويا ابن عم خاصه مثل يا غلامى ويا ابن عم ويا ابن عم أو اختلف في والمنكبة فقال بعضهم أصلها الفتح لأن وافع المضرب ينظر إلى الكلمة حال فرده هادون تركبها مكل كلمة على حرف واحد كواو العطف وفاقه وياو الحركه وياو المتكلم أصلها الحركه الثقبلة من الضمة والكسرة وقال بعضهم أصلها الإسكان وهو أولى لأن الإسكان هو الأصل وقولهم الواضع ينظر إلى الكلمة حال أفرادها ثم وظأنه ينظر في المضمرة إلى حال تركيبها بدليل وضعها من فوعه ومنصوبه ويجزئه ولا عراب لا يكون إلا حالة التركيب أو لم ينظر في الكلمات إلى حال تركيبها لم ينظر في للكلم التي ليس فيها حال التركيب على البناء على ثلثة أحرف فما زاد بل جاز وضعها على حرف أو حرفين كما وضع ياء الضمير وكامة ونحوها من هذا وعلى كل حال فلا شك أن إسكان ياء المتكلم أكثر استعمالا إذ لم يلزم اجتماع ساكنين وذلك لعدم الاحتياج إذن إلى تركيبها من فوعها ابتداء بعد كلمة أخرى فلا يثبت لها مع كونها حرف على وهذا أن اعنى الفتح والسكون مقرران في غير النداء أيضا نحو حواى غلامى ويا غلامى محذوف الياء التثنية موضع التخفيف أى التثنية الترخيم وذلك لأن المفعول غير مفصل تصرع من النداء يسرع بضمها إلى المفعول من الكلام مخفف يا غلامى بوجهين حذف الياء وإبقاء الكسرة لئلا يعلو قلب الياء فالألف والفتحة أخف من الياء والكسرة وهذا أن الواو لا يكونان في كل منادى مضاف إلى ياء المتكلم بل في الاسم الذي غلب عليه الأضافة إلى ياءوا شتهر بها النداء المشهورة

فالأولى قول المبرد قد اجاز التثنية ونحو الألف في نحو يا أيهم عدني

ثالثة بالثاني أو حركتها الفتح أو الوحيد ولا سيما حرف الفتحة ضعيفا ليجتمع التثنية

المندى

على الياء المتعرق بالحذف والقلب فلا نقول بأعدف وباعد قاء وقد جاء سائر المندى نحو باعلام وباب بالفتح اجزاء بالفتح  
عن الالف واما فتح بابتي وصله بابنا فليس بشاذ كما سئد باعلام لا اجتماع اليائين وقد يفتح في النداء ما قبل الياء المحذوفة  
وذلك في الاسم القالب عليها الاضافة الى الياء للعلم بالمراد وفيه الفرة الشاذة ريثا حكم وتجاوز في النداء المحذوف والقلب  
في غير النداء لكن الحذف في الفواصل والقوافي كبس مبادر طبل باللاز واج قوله وبالهاء وفقا اذا وفقت على ما يغلاما فيها لها  
ليسان الالف كما يحج في باب الوقف واذا وفقت على ياء غلامى ليكون الياء وصلا فالوقف عليها بالتكون اجود ويجوز حذفها  
واسكان ما قبلها كما تحذف على ما حذف ياءه ووصلا وذلك على من حسب من وقف على انقاضي باسكان الضار كما يحج في باب  
الوقف واذا وفقت على ياء غلامى بفتح الياء وصلا جاز الاسكان للوقف وجاز الحاق هاء السكت مع ابقاء الفتح وقوله وقالوا  
بالياء والى يظن فيها ما في سائر المندى لمضاف الى الياء ويزيدان عليها نحو ازا بدل الياء التانيث هذا عند البصريين  
قالوا والدليل على انه ما يدل منها انهم لا يجمعون بينهما وانما يدل ناء تانيث لانها تدل في بعض المواضع على التثنية كما في غلامى  
وتثنية والاب والام مغلثا التثنية ودليل كونها تانيث ان غلامى في الوقف هاء وقال الكوفيين النداء للتانيث وياء التثنية  
معدله بعد ها واو كان الامر كما قالوا السمع بالياء والياء ايضا ويجوز حذف هذه التاء المبدلة من الياء للترجم فليتم فتح ما  
فيها نحو ما في باب عم على احكى بونى لئلا يلبس ببناء الالف واللام بلا ناء والفكره يعطف عليها بالبناء لانها ليست للتانيث  
المحذوف كما في لست وبنك والاولى توقف بانها اذا لاقى ما قبلها كما في ظلمة وغرفة بخلاف فاء اخذ وتبت فن وقف عليها  
بالتاء كغيرها من وقف بانها كغيرها لان مبنى الحذف على الوقف وانما يفتح هذه التاء لانها بدل عن الياء وحركتها الفتح  
لوحركت واما الالف ليس يصل بابت وبامت بابناء واما اناء فحذف الالف وهو ضعيف لان الالف خفيفة لا يستقل  
بالحذف واما حذفها في بابين ام عم فتعاضد بالفتحة كما حصل بالتركيب فيل في بابت انهما فتح حذف الياء ثم زويت التاء  
مضمومة نحو كيتي بهم باممة ناصب وقد يقال بابت وبامت بالضم وهو اقل من الاول وكسر التاء فيها اكثر  
لما سبدا لكسر الياء التي هي اصلها وجاز بابنا ويا مندا لا تجمع بين العوضين بخلاف بابتي ويا مندا فانه لا يجوز  
لا يجمع بين العوض ولعوض منه قوله بابن ام وبابن عم خاصة مثل باب باغلامى لمضاف الى باء المتكلم اذا اضيف  
اليه المندى فهو كما اضيف اليه غيره الالف والعم اذا اضيف اليها بابن او بنت مندى فانه يجوز فيها تحفيف الياء وبن  
بالحذف والقلب العاكس لثبوتها وسببها في خلاف غيره وانما لم يكثر اسما حال نحو باعلام اخى فعلى هذا يجوز فيها ما جاز في  
باب باغلامى من الاوجه ويزيدان عليه بالفتح فتح الميم نحو بابن ام وبابن عم اجزاء بالفتح عن الالف لزيادة استقنا  
فويل في تحفيفها اكثر من تحفيف باغلامى وسببها ان حذف الياء فيها مع فتح الميم وكسرها اكثر من نحو باغلامى قوله ورجيم  
المندى جاز وهو في غير ضرورة انما كثر الترجيم في المندى دون غيره لكثرتهم وتكون المفضلون في النداء هو المندى له ففصل سرعة  
الله اخ من التاء للافضال في الفصحى في اخره اعني قوله وهو وحذف في اخره تحفيفا يعنون بالحذف للتحفيف ما لم يكن له  
موجب كما كان في باب فاض وعصى والآن كما حذف لا بد فيه من تحفيفه ويقولون لهذا ايضا حذف بلا علة وحذف الاعباط  
مع انه لا بد في كل حذف من فضاء تحفيف وهو العلة فهذا اصطلاح منهم وهذا الذي ذكره ان كان حذف رجم المندى  
خرج من رجم غير المندى فان اردنا الحذف الشامل لجميع اسما فلنا هو حذف اخر الكلمة اعني اجزاء فخرج منه حذف  
الشون والحركة وفقا لانها بعد اخر الكلمة ويدخل فيه حذف التاء لجزء الاخر من نحو بعلبك لان المحذوف صار اخر الكلمة  
بدلا للتعاضد لاعتراب عليه ويخرج منه حذف الياء في نحو باعلام اذ المضاف اليه ليس اخر الكلمة الا ترى ان مورد الاعتراب  
ما قبل ويخرج منه المحذف في باب عصى وفاض لان الحذف لعل لا للاعبياط ويخرج ايضا حذف لام نحو بدو دم لانه في  
المحذف قوله وشرا ان لا يكون مضافا ولا مضافا لاجل ذلك وانما علمنا ان هذا على ثلثة احرف واما بناء تانيث شرط  
ترجم المندى خمسة اربعة منها عديته منعتة وهي ان لا يكون مضافا ولا مضافا لانه وان لا يكون مستغنا وان لا يكون  
مندوبا ولا يكون جملة والشرط الاخر شونى غير متعين بل هو احد الشرطين احدهما كونه علة اذا بدل على ثلثة احرف وانما  
كونه بناء التانيث وانما لم يدكر في مضاف المضاف لان حكمه حكم المضاف وانما لم يدكر لان المندوب  
عند ليس بمندى كما مضى واجاز الكوفيين رجم المندى ويقع المحذف في اخره اسم الثاني نحو قوله خذوا  
خطكم بال عكرو واذكروا او صرنا والترجم بالغيث تدكرو وقولها باعرو ولا تبعدن كل ابن حرة سيد عوه داعي موت  
فيجب اى بال عكرو ويا باعرو وهو عند البصريين ضرورة في غير المندى كما في قوله ذى لثمة وباربعية اذ في  
ثالثا عفتا ولا ترى مثلها يحج ولا تحب فقال المنبئ به ما فعل الصوارم وانما في غير حجاب وصبي لا غلام وبعض  
العرب يرمي الجملة بحذف يحجزها نحو بانابط والقرا والاصم جورا رجم الثلثة المندى الاوسط علم ان حركه الالف

كالحرف الرابع فيرخان نحو رجل عالما ونظرا بن الخشاب عن الكونيين جواز تخريم الثلث عا استن او سطر ان تحرك ويجوز تخريم غير  
 المتأدى للضرورة وان خلا من ثلث وعلية على بقدر الاستقلال كان او على نية الحذف عند سبويه والضرورة بوجه غير  
 الاستقلال واستدل سبويه بقوله الاضحت حيا لكم وما ما واضحت منك شاعدا ما ما اى ما منه وانما تجزئ تخريم المضاف  
 على ما اخذوا البصريه ولا تخريم الجمله عليهن لانها اذا سمي بهما اى حال جزمهما قبل العلميه في استقلال كل واحد من الجزئين  
 باعرابه على ما يجيء في باب التركيب فلما كان كل واحد من جزئيهما معنى الاستقلال لان عبد الله وانما بشر من حيث المعنى  
 كزبد ودعى اللفظ والمعنى معا لم يكن الحذف من الاول نظر الى المعنى اذ ليس اى الاخرى ولو كان حذف الثاني ولا  
 حذف اخرى الثاني نظر الى اللفظ فامتنع التخريم فهما بالكتابة ويجوز ان يعقل امتناع تخريم المضاف والمضاف اليه لان المضاف  
 اليه لم يخرج بالانسان من اجزاء ما بحيث يقع حذفه باسمه او حذف حذره بدليل ان اعراب المضاف باقى في الاعراب لا يكون الا  
 اخرا كما ولو يكن ايضا منفصلا عن المضاف بحيث يقع حذف اخر المضاف للتخريم بدليل حذف التوبن وهو علامه  
 تام الكلمه منه لاجل المضاف اليه فهو متصل بالمضاف بالنظر الى سقوط التوبن من المضاف منفصل عنه لبقا الاعراب  
 على المضاف كما كان فلم يصح تخريم احدهما والمضارع للمضاف حكمه حكم المضاف وانما لم يختم المستغاث اليه وباللام  
 لعدم ظهور اثر التاء فيه من التصيب والبناء فلم يورد عليه التخريم الذي هو من خصائص المتأدى وهذه العلة نظرد  
 في تركيب تخريم المضاف والجمله عليهن وامتنع التخريم من المستغاث الذي في اخره زياده للمد لان الزيادة تنافي الحذف  
 وكذا المنذور لان الاغلب فيه زياده مد في اخره لاظهار النقيض ولشبه المنذور وغير المنذور فيه دليل قوله ويكون اما  
 علما وانما اشترط العلميه في التخريم لكثرة تدا العلم فناسبه التخفيف والتخريم مع انه لشبهه فيها اى من دليل على ما  
 اقول وانما اشترط في العلم زياده على الثلث لانهم كرهوا تفصل الاسم نفضا فاستأمنوا عن اقل ابيته العربي اى عن الثلثي بلا  
 بلا علة ظاهره موجبه بخلاف بد ومع من التفرقة فيه وان كان بلا علة بدليل غير مباشر والشدة ولا بعينه بخلاف تخريم  
 وشبه وعصا فانه وان كان فباسا كثر لعله ظاهره ملحقة الى الحذف فان قلت المتأدى للتخريم مبيغ والاسماء العلميه يكون  
 على اقل من ثلثة احرف نحو من وما لانا البناء فيه عارض فهو في حكم العرب وضمه مشبه للرفع على ما بيننا قبل طاله لم يكن علما  
 ولا زادا على الثلث وذلك لان وضع الالف على الزوال كما ذكرنا في باب ما لا يصفون فيكيفية اى مفضي للسقوط تكيف  
 انما وقع موقعا بانه فيه سقوط الحرف الاصل اعني اخر المتأدى وانما لم يبق بقاء نحو به وشاء بعد التخريم على حذره لان  
 بقده كذلك ليس لاجل التخريم بل مع التاء ايضا كان نائفا عن ثلثة التاء كما اخرى لانهما المنزجيت باقبلها بحيث  
 صادت منعقب الاعراب فانه مرفقه كما قبل في المثال قبل البكاء كيت عابيه وقبل النفاك كيت مضهه ولو اعرب ناسدا لاء  
 مستخرج الكلمه لكونه منعقب الاعراب فانما لما كان بناؤه على عام التزمه ليجزئ بما يصير اليه حال الكلمه جده وانما تيسر  
 على عدم لزومه حذفه في جمع النكس نحو عفره وغرف وكذا في جميع السلام نحو عرفت وتقدره في نحو الدار والنفس وليس  
 لانهي التاليف هاهنا الاحوال فالسبويه كل اسم في اخره ناء فان حذف التاء منه في كلام العرب اكثر سواء كان الاسم مع التاء  
 ثلثة او اكثر وسواء كان الاسم علما اذ العلميه التخريم فيه عموما اى غير المخرج من بعض المواضع معاملة المخرج اعني فتح  
 التاء كما في قولهم كانه في ايام باسمة ناصب وليل فاسيه بطن الكواكب فصارت الى ادى غير المخرج وجوان ضم التاء ونقحها ضم  
 اعلم ان الذين يحدون انما وهم الاكثر من على بافان اذ انفسوا الحفوا انهم الماء فيقولون في باطلع باطلح وعليل ما موقوف  
 بسكون الحاء وذلك لانهم لم يلقفون ناء الثلث باخرها المخرج كذا اخره اعرابيه ولا مشبهه بها نحو ونه وانه وجهها وان  
 لم يكن هناك في الوصل حرف يفتل هاء في لوقف فالحاقها بان هاء في الاصل اولى وينسب عن الهاء في الشعر الف  
 الاطالين تحفه قوله في في الاله في باضباعا ولا ين موقوف سنان الوداعا ولا يجم اعبر ضرورة صادى له لسوق الشرط  
 الا ما سئل من نحو باسح ومع شدوده فالوجه في روجه كثر استعماله من ادى له لسوق لشرط الا ما سئل من نحو  
 باضاع وقع شدوده فالوجه في روجه كثر استعماله من ادى له لسوق لشرط الا ما سئل من نحو  
 مخرج كروان وضرورة الى ما قال مع ما ذكرنا من الحمل الصحيح ويجوز وصف المخرج الاعند الفراء وابن السراج قالوا  
 نعال بازى تخم فقلت لهم اى حطيف صلاه كما هما اذ بان الوصف من نام الموصوف لكونه ذا اعلى معوقه فاذا رخم  
 الكلمه بحذف شىء من جوهها لا يزداد عليها شىء من الخارج فعلى هذا لا يمنع عندهما محي سائر الواجع قوله فان كان  
 في اخره زيادان في حكم الواحدة كما سما ويران او حرف جميع فله مدغ وهو اكثر من اربعة احرف حذفتا وان كان مركا  
 حذف الاسم الاخرى وان كان غير ذلك في حرف واحد اقول ضم ما حذف للتخريم ثلثة التاء وهو اما حرفان او كلمه او حرف  
 واحد في حرفين في موضعين احدهما اذا كان في اخر الكلمه زيادان في الحكم الواحدة بمعنى انما زيدتا معا لانها

مستقلا من حيث اللفظ الا  
 لما غات طاهما قول الله  
 وانحي بعد العائنه عن كذا  
 من جزئيهما

موصوفا بالزيادة  
 ثلثة فالشرط كونه  
 جاء فانيش نحو ثاء  
 وثية فانه يرمز و  
 ان لم يكن علما

في قوله  
 انما اشترط العلميه في التخريم  
 لكثرة تدا العلم فناسبه التخفيف  
 والتخريم مع انه لشبهه فيها اى من  
 دليل على ما اقول وانما اشترط في  
 العلم زياده على الثلث لانهم كرهوا  
 تفصل الاسم نفضا فاستأمنوا عن  
 اقل ابيته العربي اى عن الثلثي بلا  
 بلا علة ظاهره موجبه بخلاف بد  
 ومع من التفرقة فيه وان كان بلا  
 علة بدليل غير مباشر والشدة ولا  
 بعينه بخلاف تخريم وشبه وعصا  
 فانه وان كان فباسا كثر لعله  
 ظاهره ملحقة الى الحذف فان قلت  
 المتأدى للتخريم مبيغ والاسماء  
 العلميه يكون على اقل من ثلثة  
 احرف نحو من وما لانا البناء فيه  
 عارض فهو في حكم العرب وضمه  
 مشبه للرفع على ما بيننا قبل طاله  
 لم يكن علما ولا زادا على الثلث  
 وذلك لان وضع الالف على الزوال  
 كما ذكرنا في باب ما لا يصفون في  
 كيفية اى مفضي للسقوط تكيف  
 انما وقع موقعا بانه فيه سقوط  
 الحرف الاصل اعني اخر المتأدى وانما  
 لم يبق بقاء نحو به وشاء بعد  
 التخريم على حذره لان بقده كذلك  
 ليس لاجل التخريم بل مع التاء  
 ايضا كان نائفا عن ثلثة التاء  
 كما اخرى لانهما المنزجيت باقبلها  
 بحيث صادت منعقب الاعراب فانه  
 مرفقه كما قبل في المثال قبل  
 البكاء كيت عابيه وقبل النفاك  
 كيت مضهه ولو اعرب ناسدا لاء  
 مستخرج الكلمه لكونه منعقب  
 الاعراب فانما لما كان بناؤه على  
 عام التزمه ليجزئ بما يصير اليه  
 حال الكلمه جده وانما تيسر على  
 عدم لزومه حذفه في جمع النكس  
 نحو عفره وغرف وكذا في جميع  
 السلام نحو عرفت وتقدره في  
 نحو الدار والنفس وليس لانهي  
 التاليف هاهنا الاحوال فالسبويه  
 كل اسم في اخره ناء فان حذف  
 التاء منه في كلام العرب اكثر  
 سواء كان الاسم مع التاء ثلثة  
 او اكثر وسواء كان الاسم علما  
 اذ العلميه التخريم فيه عموما اى  
 غير المخرج من بعض المواضع  
 معاملة المخرج اعني فتح التاء  
 كما في قولهم كانه في ايام باسمة  
 ناصب وليل فاسيه بطن الكواكب  
 فصارت الى ادى غير المخرج وجوان  
 ضم التاء ونقحها ضم اعلم ان  
 الذين يحدون انما وهم الاكثر من  
 على بافان اذ انفسوا الحفوا انهم  
 الماء فيقولون في باطلع باطلح  
 وعليل ما موقوف بسكون الحاء  
 وذلك لانهم لم يلقفون ناء  
 الثلث باخرها المخرج كذا اخره  
 اعرابيه ولا مشبهه بها نحو ونه  
 وانه وجهها وان لم يكن هناك  
 في الوصل حرف يفتل هاء في  
 لوقف فالحاقها بان هاء في  
 الاصل اولى وينسب عن الهاء في  
 الشعر الف الاطالين تحفه قوله  
 في في الاله في باضباعا ولا ين  
 موقوف سنان الوداعا ولا يجم  
 اعبر ضرورة صادى له لسوق  
 الشرط الا ما سئل من نحو باسح  
 ومع شدوده فالوجه في روجه  
 كثر استعماله من ادى له لسوق  
 لشرط الا ما سئل من نحو مخرج  
 كروان وضرورة الى ما قال مع  
 ما ذكرنا من الحمل الصحيح ويجوز  
 وصف المخرج الاعند الفراء وابن  
 السراج قالوا نعال بازى تخم  
 فقلت لهم اى حطيف صلاه كما  
 هما اذ بان الوصف من نام  
 الموصوف لكونه ذا اعلى معوقه  
 فاذا رخم الكلمه بحذف شىء من  
 جوهها لا يزداد عليها شىء من  
 الخارج فعلى هذا لا يمنع عندهما  
 محي سائر الواجع قوله فان كان  
 في اخره زيادان في حكم الواحدة  
 كما سما ويران او حرف جميع  
 فله مدغ وهو اكثر من اربعة  
 احرف حذفتا وان كان مركا  
 حذف الاسم الاخرى وان كان غير  
 ذلك في حرف واحد اقول ضم ما  
 حذف للتخريم ثلثة التاء وهو  
 اما حرفان او كلمه او حرف واحد  
 في حرفين في موضعين احدهما  
 اذا كان في اخر الكلمه زيادان  
 في الحكم الواحدة بمعنى انما  
 زيدتا معا لانها

هذا هو الصحيح في  
الاصناف الخمسة  
التي هي في  
الاصناف الخمسة  
التي هي في

معاً مع حذف لسان كل واحدة من زيادتي مسلمان وكذا مسلمون بمعنى اخر فلما زيد ما معا حذرتا معا وهما ان التزايدان سبعة  
اصناف زيادنا التثنية نحو زيدان ويضربان عليهن وزيادنا جمع المذكور السالم نحو مسلمون ويضربون عليهن وزيادته جمع المؤنث  
السالم نحو مسلمات وزيادنا نحو مهران وعثمان وندمان وخرسان وياها النسب ما اشبهها نحو كوفي ورومي وكوفي والفا  
التأنيث كصخرة او هجرة الا يحان مع الالف التي فيها كافي جرباء وعيلياء قوله كما ساهدا اذا جعلناهما فعلا من الوساها على الحسن  
على ما هو مذهب سيبويه افعال جمع اسم على ما هو مذهب غيره لانه يكون اذن من باب عمار لان باب حمزة وقد يحج في  
النص الصحيح الفريفيين فيه ورجحنا قولنا او خوف صحيح كان عليهما ان يقول حرف صحيح عن ياء التأنيث قبله فثابتة وذلك لانه  
لا يحذف من نحو عصفارة وسعلاة الا التاء وحدها وذلك لكونها كلمة واحدة وان كانت على حرف فكيف هما وكذا اذا كانت المد  
غير تامة لم يحذف كما في متاع وسببهم ونقل عن الاخفش جواز حذف المد في الاصلها ايضا والمشهور خلافه ونفى بالمد الفاعل  
وواو الياء ساكنين ما قبلها من الحركة من جنسهما فلا تحذف مع الحرف الاخر لو او الواو المتحركين في نحو كغور وشبهه  
لخصنها بالحركة ونحو يها وبها ولا تحذفهما ايضا اذا لم يكن ما قبلها من جنسهما سواء كانا اللام الحان نحو سور وريحون ملحون  
يخرج وحل ونم يكونا له كغلب ونبط وذلك لساكنتهما اذن للحرف الصحيح بقبل المد فيهما ولان المد في الاصل لا يكون الا  
في الالف والواو والياء اللذين حركة ما قبلها من جنسهما فاما ما ذهب ورش في نحو ما الميراث والحسين وبقاومة الفقه به  
وانما حذف الحرفان ههنا لانه كان الالف في حذف المد التزايد لكن لما لم يكن الخوا والنزخيم حذف لاخره بجزءه فلما حذف في  
الاخر صار منظره فاقبده في السقوط ولو قال يحذف حرفان فيما قبل حوه حرف مد وهو اكثر من اربعة احرف لم نحو عمار ويران  
ولكنه نفس هذا التفصيل تنبها على تحالف علقى يحذف في التصغير كما ذكرنا قوله وهو اكثر من اربعة احرف فما اشترط ههنا  
بشيء بعد الحذف على حرفين والفتل بجزء المد ايضا في نحو سعيد وعمود وعماد لكن لا يوجب كما في نحو عمار وسكن و منصور  
وقوله وشما اكثر من اربعة احرف فبدل في قوله حرف صحيح قبله مده لا في قوله زيادتان في حكم الواحد لان نحو زيدان وديمان وبن  
ومون ودي وشم يحذف زيادته لان يفاوا كلمة على حرفين فيه ليس لاجل النزخيم بل قبله ايضا كانت كذلك كما قلنا في نحو ش  
وساه وذهب الجرحى الى منع حذف الحرفين في نحو زيدان وتلون ودي والاول اولى وانما لم يحذف زيادنا شيئا لانهما  
غير زيادتا الواحد فكانت ليس اجمع المذكور السالم فكانت مثل عمود واجازنا الفتحا حذرتا في نحو حمراء والمشهور  
حذف الزيادتين معا وبعضهم يجوز باحدها مقسوح الفتحه فباسا على ذى لثاء في نحو فوهم كلف عظيم بايهما ناصب الرفع  
المع لان اختصاصه في شاع بذلك لما ذكرنا من كثرة وقوع النزخيم فيه فعمل غير النزخيم فيه معاملة المزخيم ولا كذلك ذوات الالف  
وبعض الكوفيين يمنع من زخم المؤنث بالفتح على لغة الضمة لئلا يلبسوا بالمد كثر وكذلك لا يجرى بعضها مثلثة زخم المشق وجمع  
المؤنث السالم على لغة الضمة لئلا يلبسوا بالمفرد ولا يجوز زخم جمع المذكور السالم مطلقا اي على اللغتين لئلا يلبسوا بالواحد وكذا  
لا يجرى زخم المنسوب مطلقا نحو زيدى اذ لو ضم لا يلبس به اذ المنسوب اليه ولو كسر اللبس بالضم والى اية التكلم وهذا كما منع  
منع سيبويه من زخم نحو فاعده غير علم على لغة الضمة لان له مد كرا فلبس به اما اذا كان عالما فنحو على لغة الضمة  
اذ لا مد سر له اذن من لفظه بل يلبس به في الالف الظهور في لغة الضمة في نحو فاعده عالما كان او لا اقول لاشك ان اللبس فيما قال سيبويه  
اغلك اكثر لكونه غير علم بخلاف ما ذكره غيره لان جميعها مشروط بالعلمية واشتهار المستعمله مما قبل اللبس في الغالب  
الحرفان كل موضع قامت فيه فريضة بل يلبس جاز زخم جميع ما ذكر على نية الاستقلال كان او على نية الحذف والالف  
والياء يحذف الساكن ايهما في الاشياء الذي قبل اخره ساكن نحو هرقل وسبطر على نية الحذف لئلا يشبه الحرف نحو نعم وامل  
وهو صعب لان معنى نية الحذف كالمفقوط والكوفيين يحدفون كتحوولا باو و ياء الا حروف تلك اعني الالفين  
مع الياء التي بينهما ما لزيادة الجمع والبصريون يحدفون بحدف الالف الاخرة لخص الياء قبله بجزء من الحذف قوله وان  
كان من بابا حذف الاسم الاخر ليا اريد حذف شيء منه وكان موضع اتصال الكلمتين بالمفصل والكلماتان كعظيم  
مفضلين عنده فهو قبل تلفظ من مفاصل الحروف المتصل بعضها ببعض لانه فترسب ليعهد بالانعام بسبب التركيب  
العارض حذف الحرف الاخر منه كما اذا رخت خمسة عشر فلف باخسة قبل وفي الوصف نقلت لثاء هاء في العنين ولا تحذف  
لانه كما انك لو سميت رجلا مسلما قلت في الوصف يا مسلما بالهاء لان التاء نظرت لفظا ولا يوقف على نية التأنيث  
الا في بعض اللغات فالواو اذا رخت اثناعشر واثنا عشر وعشرون عشرا عشرا حذفت عشرة مع الالف والياء  
لان عشرة لثا التون الحذوفة فكانت ثوبا ثمان واثني عشر ومن ثم لا يضاف اثناعشر كما يضاف ثلثة عشر واخوانها  
كما يحج في باب الميراث فاللفظ في نظر من جهته ان التالى اسم براسه ولا يلزم من معافية للتون حذف الالف مع حذف  
مع التون قوله وان كان غيره لك فحرف واحد اي غيره احذف منه حرفان وهو زيادتين في حكم الواحد وروى

صحيح غير اناء فله مده فانه وغير ما حذف منه كلمة وهو المركب قوله وهو في حكم الثابت على الاكثر فيقال بالحذف ما يجوز وما  
 كره وما يحصل استاخراسه فيقال بالحذف ما ياتي وبالكسر اقول اي الحذف للترخيم في حكم ما ثبت فيه في الحرف الذي صار  
 آخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه وكان القياس ان يكون جعل ما ياتي بعد الترخيم استاخراسه وهو الاكثر لان المعلوم من  
 استطراد كلامهم ان الحذف لعلته موجبه فباستية كما في عصف فاحسن في حكم الثابت فلذا ياتي ما قبل الحذف من الحروف  
 على حركته وان الحذف لا لعلته موجبه فباستية كان لم ينعن بالاس فلذا صار ما قبل الحذف في نحو غدا وبدوم  
 متعصبا لا عراب وذلك لانهم لو قصدوا كونه كالقائمت لم يجدوا فوه لا لعلته موجبه لكن لما كان الترخيم لعلته فباستية  
 نظره فبرسه من الايجاب لطلبهم التخفيف في النداء بافصحها يمكن حتى فعلوا بالاضافة الى باء المتكلمة الذي في اذ  
 نقل لكونه في صورة المنفوس من ما ارب وفي نحو بازيد بن عمرو وما هو المشهور من فتح الضم وذلك لما قد منا من ان الندا  
 ليس مفضوفا بالذات بل هو لقبه الخطاب ليصفي الى ما يحيى بعده من الكلام السادى له صار حذف الترخيم مطا كما لو  
 فعومل الترخيم في الاغلب معامله نحو عضا وفاض مما الحذف فيه مقدر واجب من جعل استاخراسه نظرا الى انه وان كان  
 فباستية مقدر الكثرة ليس بواجب فاذا كان المحذوف منوى الثبوت لم يغير ما ياتي الا في مواضع بعضها مختلفه وبعضها  
 متفق عليه فتمها اسم ازال الترخيم سبب حذف حرف لين منه قال الجمهور في ترخيم نحو اعلون وفاضون على هذه اللفه  
 باعلى وفاضي يرجوع الالف باء الا انه زال في اللفظ الساكن الاخير الذي حذفه وقال المصنف نعم ما قال لو بناه باعلى  
 وفاض في هذه اللفه لم يبعد لان الساكن الاخير كالقائمت لفظا واخلافا في رد الالف في اللفه الهليله اي لغه  
 الضم لزال الساكنين لفظا ونظيرا ومنها اسم ياتي بعد الحذف منه حرف صلي السكون كان مدغم في ذلك المحذوف  
 وبئله الف نحو اسحار يفتح الهزء وكسرها والكثير اكثر وهو نبت فسيبويه يفتح الحرف الساكن ما قبله من الفتح والالف فيقول  
 با اسحار بالفتح لانه التي ساكن ففتح الاخير ابا ما قبله كما في قوله وذى ولد لم يولد ابوان وولهم انطلق اوله بحيث  
 لم يولد وليس له اب في تخفيف انطلق وذلك لانه لما نصرت فيه بعد الترخيم بقم دانه على نية الاستفلال شبا الفعل الذي  
 هو الاصل في التصريف فحذف بالفتح لانه الساكنين دون الكثير ابا عالما بئله كما ينبع في الفعل صيانة له من الكسر ما يمكن نحو  
 لم يولد وانطلق ولم يضار بالفتح على الوجه المختار وغير سبويه يجز في نحو اسحار حرا الكثير ايضا للساكنين وهو اولى لكونه انما  
 باءان لم يكن قبل المدغم ساكن اخر نحو اربف وحذف فيه على الساكن على حاله على هذه اللغه الى كثره كما في حرفي والقراء  
 يحذف الراء الا على ايضا في نحو اسحار مع الالف قبلها والساكن المدغم ريب بناء على اصله في حرفي فاما اذا لم يكن المدغم على  
 السكون فانه يرد الى اصل حركته ان لم ساكن اتقا فانها من قولهم في المسمى بحجاب بانحاز في راد باراد وفي مضار اسمه  
 مفعول بامضار وان لم يلزم ساكن فالضاد يفتون الساكن على كونه اذ المدغم فيه كالقائمت والقراء يربد الساكن الى اصل  
 حركته لانه لا يربى كذا ساكن الحرف الاخير في الترخيم فيقول بانحاز يربد الساكن الاخير غير الحذف وذلك بان يربد الى اصله ولو لم يكن  
 ذلك في نحو حذرت لم يكن الساكن اصله في الحركة وما ذهب اليه القراء من ذلك نعم الى اصل حركته فباستية مذهب الجمهور  
 في قولهم بافاصي وباعلى في المسمى يفاضون واعلون الا ان الفارس في يدينه ما بان اللثام في بافاصي صلا في الثبوت في حضور  
 المواضع نحو اربف فاضبا وفاضية بخلاف الكثير فيحذف فانه لم يثبت في موضع من المواضع ومنها نحو مود فانه يجوز عند  
 جعل المحذوف منوى الثبوت بعد حذف الدال فقط فيقول بانمولان الواو في التقدير ليس آخر الكلمة ومنع القراء من ذلك  
 لانها في الظ آخر الكلمة وبئله اخصمه وهذا كما قال في ترخيم هرقل على نية الحذف تملأ بحجور ابقاء الحرف الساكن لئلا يفسد  
 الحرف قال فاذا فاضلت جعل محذوف مود في حكم الثابت حذف الواو ايضا بناء على مذهب من يجوز باعم وباسم وباعم  
 في ترخيم مود وسعيد وعماد كما مر اذا جعل الترخيم استاخراسه ضم ما قبل المحذوف لفظا ان كان صحيحا اولى حكمه نحو  
 نحو باحار وبامر وبافري في حارث ومروه وفريه ونقد بل ان كان باء مكسورا ما قبلها او الف نحو بافاصي وبامشرف فاض  
 ومشرفة وان كان واو بعد ضمة كما في فلسوه وثود ابدلت الواو باءا والضمه كسره نحو بافلسوي باثري في الكثير فلنفس  
 باثري وبافلسوه لانه لم يثبت في كلام العرب اسم من يمكن اخوه واو قبلها ضمة الا وبقلب الواو باءا والضمه كسره نحو التنازي وال  
 لما يحيى في التصريف في ما لا اعلان والتنازي في حكم الممتنع لعروض بنائه وان كان ما قبل المحذوف باءا واو وسجد  
 فضعه لظنهما الفانقول في غلبان وزوان باعلى وبازوا في الكثير باعلى بار ولا تلك اذا نوبت المحذوف لم يواز في الفعل بغير  
 حتى يقلب الفانخلاف ما اذا لم ينعن كما يحيى في الاضرب لسان الله وان كان واو او باء بعد الف فانه فلت هم نحو  
 باشقاوا باخزانه في شفاوه وخزانية وفي الكثير باشفاى واخزاي لان مثل هذه الواو ابا انما يقلب ان الفاتمه هير فانا

مبحث الحذف

كل ما في الكلام من الحروف والاصول  
في تبيينها وتبيينها في الكلام  
في تبيينها وتبيينها في الكلام

بالتشبيه الجدي  
بشيء من التمام  
القول  
منه في تبيينها  
منه في تبيينها

نظرا كما يحكي في التصريف وان كان ما قبل الحذف في الكلمة وهو حرف لين فان عرفت ما حذف من الاصول وددت ما كان مكانه  
في تبيينه وفيه باوشي وباودي وبالعين الى سكونها عند الاخض وباوشي وباودي بابقاء حركة العين عند سبويه كما يحكي في  
ما بالنسبة من الاخض بقول وشيخ سبويه بقول وشيخ ان لم تعرف ثالث الاصول ضعفت اللين واللين كما نقول بالاء في  
المسني بلاه وان لم يكن الثاني حرف لين لم ير الحذف كما نقول بانثي باعدته بنه وعده كل ذلك لان المنادى المضموح حكم للعراب  
كما في ولا يحكي في العرابان اسم على حرفين ثابته حرف لين لئلا يقطع ذلك اللين مع التثنية لتساكن بيني العربي على حرف واحد وان  
اذت هذه اللغز على الفعل المقلب مما يكون منطبا عن باء او واو ولم نعهد الا للثابت غير منقلب عن شئ وناس قول الاخض  
جواز هلا لا يكون اذن ملحفا بحذف بفتح الدال واما التسليم في اجازها وان لم يثبت فعلا فان لان هذا شئ عرض ليشي  
اصلية وكذا ذكر المير عن الماد في كل ما ادى تبه الاستقلال فيه الى ان لا ينظر في ان لا يخرج الاعلى في الحروف وذلك نحو  
طهسان على لغة كماللام وفردق وفذعل وسعود وهندلع وعنفوان واجاز التسليم في تجميع جميعها على تبه الاستقلال نظرا  
الى ان المثل ليست باصلية الا ترى تيجوز اتفاقا ان يقول في منصور على تبه الاستقلال بانصرف خصم باخص مع ان موقع  
وقع ليشا من ابدنهم فيقول باطلس بافريد وباذعر وباسعي باهندل وباعنق قوا واذا رخت محروى على القل قلب  
الواو ههنا فلواز لانه عن التداء لصوره لان ههنا اذن ليست منقلبة عن الف التائيت بل هي منقلبة عن الواو المنقلبة عن الف التائيت  
عن الف التائيت فبعل التائيت فيها والاولى ان لا يصرف نظر الى الاصل قوله وفلا سنعلموا صبغة التداء في المنادى وهو  
المفجع عليه بيا او واو اخص بواو حكمه في الاعراب والبناء وحكم المنادى ولك زيادة الالف في آخره هذا منه بناء على ان المنادى  
غير المنادى وقد ذكرنا ما عليه فلا يبدد قوله وهو المفجع عليه دخل فيه المجرور في نحو نجيحت على زيد فلما قال باو واو اخص  
وكل منادى يدخل مع من المعاني كالاستغناء والتجريد والتبعية يستعمل في الاحرف لتداء المشهور اعني كما ذكرنا دون  
اخوانها لانها اتمها فصرفت وضلت في جميع انواعه وقد اخل المص باحد سمي المنادى وهو المنفجع منه نحو واحسناه واوبناه  
فاشورا قوله واخص بواو بعض اخض لفظ المنادى بالندبة بسبب لفظه واخرا زيد محض بالندبة وبان يد مشرك بين التداء  
والندبة وقيل قد يستعمل وفي التداء المحض وهو قبل قوله وحكمه في الاعراب والبناء وحكم المنادى فيقال وازيد عبد الله والاطاعا  
جبله اذا كان معروفا مغننا وكذا فوا بغيره كوايع المنادى على التفصيل المنادى كور ذلك لانه منادى في الاصل كحرف معنى التندبة  
وقال المص بناء على مذهبه ان المنادى بغير المنادى ان المنادى محض ومن المنفجع عليه كما كان المنادى محض ومن يطلب الاستقلال  
فاستعمل لفظ المنادى في المنادى بالاشراكهما في امر عام كقولهم في باب لا اخصوا ما انا فان فعل كذا التاء السطر فاستعمل في حروف  
التداء مثل اركنه في معنى الاخصا ص كما يحكي قوله ولك زيادة الالف في آخره اي لك الحاق الالف في آخر المنادى ويجوز ان لا تحذف  
سواء كان مع باو او قال لا تدلسي بحبا فها مع باه تلاء بل ليس لتداء المحض والاولى ان يقال ان ذلك في حروف حال على المنادى  
كسختل مع با ايضا والواجب الحاق معها لفظه بل محتمل على بلا الحاق وجود الكوفون الاستغناء والفتح عن الف التندبة  
نحو يارب وان يد ولم يثبت وقد يلحق هذا الالف المنادى غير المنادى قال ابن السراج نقول في تداء الجيد بازيد والهالك في غاب  
البعد ومنه فوطم باهنا في المنادى غير المنادى باسمه قوله وان خضت للسر طك واغلاما مكيه واغلاما مكيه اقول ان الحروف لا يخرج  
من ان يكون ساكنا او متحركا وللحق انما ان يكون حركة اعلى تبه اولى والعرب بالحركات لا تحذف الا الالف بقدر الاعراب نحو  
واضرب لرجلا في المسني بقول لرجل وكذا واخربت لرجلا وواغلام لرجلا والقرء بجوزا بناع المدة المحركان فيها على مد  
الانكار نحو واخرب لرجوه ووا عبد للملكية ولم يثبت واغراب الحركة اعرابية لاجل مده التندبة دون مده الانكار لان مده التندبة  
من مواضع مده الضوت اعلاما بالمصليية فاخراوا فيها الالف دون الواو والياء لان للذ فيها اكثر منه في الواو والياء فلا قلب  
الالف واو او باء الا الضورة كما يحكي واما الانكار فلا يطلب مدها ما فليس اصل مده ان يكون بالالف بل حروف لعله فيه سواء  
وللغز ان يقول ان الاولى ان يحذف على الحركات الاعرابية ما امكن هذا وان لم يكن الحركة اعرابية ولم يوجد الحاق الالف الى اللين  
كانه فطام وخرام وحيث اعلاما مشهورة فالجود الالف لانها اصل في مده التندبة كما ذكرنا فلا قلب الالف الى اللين  
والمنص تبيعها مده من جنسها ولا تغير حركة البناء لزمها قال سبويه ونقول في تده بان يد وباغلام بعض ما سقط منه  
باء الاضافة بان يد وباغلامه فحذف الكسر كما فتح الضمة في بان يد فحذف ولو اخترنا ههنا بناع المدة للحركة غير الاعرابية  
كان اولى لحصول اللين ولبس الالف باء بعد النون التندبة التي بعد الالف اكثر من سلامتها فواز بان يد اكثر من وايداناه  
لئلا يشبه المنتقى بعلان واما التي بعد الباء والالف هو الوجه نحو قوله ولا يحكي في التاء مبنية وان كانت الحركة غير اعرابية  
واولى الالف الى اللين تبعها حرفا من جنسها اتفاقا نحو واغلاما مكيه في غلام الحاطبة لئلا يلبس بغلام الحاطب ووا منه هو  
في المسني منه لئلا يلبس بالمسني منها ولا يجوز في التداء المحض باعلاما لا يستعمل الا خطاب المضاف والمضاف اليه معا

بالتشبيه الجدي  
بشيء من التمام  
القول  
منه في تبيينها  
منه في تبيينها

هذه الاشارة تتبع حركاتها  
فيقال في واغلاما مكيه  
وزيات عثمان اغلاما  
وفي حروف كلام اخرا  
وان كان الاصل ساكنا  
وكسر ثم تشبه مده كقولهم  
في جازم زية الزيدية و  
معا انكار ان يكون  
على اوزع الحاطب انكار  
ان يكون الامر على  
ما عرفت

لا يزال ان  
المراد من  
بالمعنى

في حالة وأما التدرب فلما لم يكن مخاطبا في الحفظ بل منفعيا عليه وجاز فاعلام مكاه والتساكن لا ينبغي ان يكون نوبتا والفاو  
 واوا اوجاء او جمع او غيرها فالنون يجذب للتساكن نحو واغلام زيداء وانما حذفت مع مدة التدب دون مدة الامكان لان  
 اصل المندوب المنادى الذي هو محل التحريف وانما الفراء في النون للتدرب ثلثا واخرى احدها فتحها للاجمل  
 الفاء لتدب والثاني حذفتها للتساكن وانباع المدد حركا ما قبلها نحو واغلام زيدية بناء على مذهب سفي جواز انباع مدة التدب  
 للحركات الاعرابية والثالث كسر هاء للتساكن وانباع المدد لكثرة ما كان في مدة الانكار وما ذكرناه اوله هو المشهور والمنسجل وان  
 كان الف حذفتها لالف التدب عند النفاذ نحو واغلامه واعلامه لان حذفتها قبل ساكنين اذا كان مدا هو الفاء ساكني  
 في التصريف وفي المصطلح استغنى بها عن الفاء لتدب وان كان واوا او باء فان كانت الحركة فيها مفتوحة حركتها بالفتح نحو با  
 فاضياء وباراضياء وباراضياء وباراضياء واما اذا تدبت باعلاوى يسكون الباء فكذلك انقول عند سبويه باغلامه لان اصلها  
 الفتح عند واوا والفتح باغلامه بجذفتها للتساكن ولم يذكر سقوطها في المضاف الى الباء نحو وانقطاع  
 ظهر في الف السكون في فالتفاس فيهما واحد يجوز سقوطها لاجتماع الساكنين فاللص الحذف ليس بوجه وقال نحو واغلامه  
 او جها ما لان اصلها السكون فمن قال بذلك فلا يربط عليها مدة اخرى كما ينبغي واما لان السكون العارض فيه كالاصل  
 بدليل نولك واصطفاه ولا تخرج الالف الى اصلها استغناء بها عن الفاء لتدب بخلاف الف التثنية فانك تطلب لها الف  
 المقصورة نحو مصطفاه وذلك للزوم الف التثنية في الشيء بخلاف مدة التدب فانها لا يلزم المندوب ما قولنا اصلهم السكون  
 فقد تقدم ان ذلك مختلف فيه واما قولنا السكون العارض فيه كالاصل فيقول ذلك في الالف لكونها كالف التدب في الصورة  
 فجاز ان يعنى عنها كما ذهب اليه واما الباء فلا نقول بانها فاضياء في باي نحو ان لم يكن للواو والياء اصل في الحركة فان كانا  
 مدتهن اى ما قبلهما من الحرك من جنسهما نحو واغلامه وواضربوا وواضربوا وواضربوا وواضربوا وواضربوا وواضربوا  
 فكيفي بانها من المدد عن الف لتدب لكون مدتها اصلها بخلاف مد نحو با فاضوا فان اصل هذه الباء الحركة والف  
 التدب ليست لازمة للتدب كما ذكرنا فالا يوجبها مع انه ليس في اخر المندوب مد نحو وا زيد فكيف اذا كان في آخر  
 والفت التدب ليست لازمة للتدب كما ذكرنا فالا يوجبها مع انه ليس في اخر المندوب مد نحو وا زيد فكيف اذا كان في آخر  
 مداصل وان لم يكن مدتهن حيث ما الف لتدب بعد هما ان شئت نحو با فاضوا ووا فاضوا ووا فاضوا ووا فاضوا ووا فاضوا  
 بعد هاء الف لتدب لئلا يلبس الجموع بالمسئ نحو واغلامه وواضربوا وواضربوا وواضربوا وواضربوا وواضربوا  
 حذفتها في الجمع للاستفهام كما ينبغي في المضمرات ردنا المدد لتدب واستغنى بها عن الف لتدب كما قلنا في غلامه و  
 وباء غلامه واما الف المندوب فلما واوا وواضربوا وواضربوا وواضربوا وواضربوا وواضربوا وواضربوا وواضربوا  
 بن وسبويه يجزى نحو وا فاضوا وواضربوا وواضربوا وواضربوا وواضربوا وواضربوا وواضربوا وواضربوا  
 كالا يجوز تثنيتها وجمعه فلا يجوز وان زناه وان اعطيه بالحركات وجعلت النون متعقب الاعراب ولا يذازن من ان  
 يلزمه الباء كما ينبغي في باب الاعلام جاز تدبته نحو وا زيد بناء وانفسرتا هو كذا يلزم على مدتهما انك اذا استثبتت بالشيء  
 فاعربته بالحركات والتثنية الالف جاز تدبته والافلا وليس بشئ اذا ما نسبت بين التدب وبين التثنية والجمع حتى  
 يمتنع فيما امتنع فيه ونقول في المستحق نحو عشر عند سبويه والثنا عشر بالالف في اثنا عشر غير مضاف وعشر مضاف  
 للنون فكانت ثلث والثنان وقال الكوفون والاثني عشر تشبه بالالف لان نون المقسم لا يسقط الالف الا في الاضافة فكما  
 مضاف واجاز ابن كيسان الوجهين قوله ذلك الهاء في الوصف يعنون الحذف هاء السكت بعد زيادة التدب واو كما  
 او باء او الفاء في الوصف لا واجب بعضهم بوجهها مع الالف لئلا يلبس المندوب بالمضاف اليها المنكلم المطلق  
 الفاضل باغلامه يعني ان لا يجب عند هذا القائل مع ولايتها كلف في الفرق بين التدب والتثنية وليس ما قبل بوجه  
 لان الالف المقطبة عن باء المنكلم قد يلحقها الهاء في الوصف كما حرف اللبس اذن حاصل مع الهاء ايضا والقارفي هو  
 الصريرد واما الحذف هذه الهاء بانها حرف المد ولا سيما الالف لحفظها فاذا اجئت بعدها بياء ساكنة يبين كما يبين بها  
 الحركة في علامه على ما ينبغي في باب من التصريف وهذه الهاء بحذف وصلها واما تثنيتها في الشعر اما مذكورة للتساكن  
 او مضمومة بعد الالف والواو تشبه بالهاء الضمير الواو بعد هاء بعضهم بفتحها بعد الالف لتناسيب الالف قبلها  
 واثباتها في الوصل لاجراء الوصل بحرفي الوصف قال باخر جازية بحار ناجية والكوفون يثنيها وفضا وصلها في الشعر و  
 في غيره قوله ولا يبدى الالمعروف فلا يقال وارجله وامشع واريد الطويله خلا لبيتس اخول هذا الذي في  
 المفتح عليها ما للوخرج منه فانك تقول وامصنناه وليست بمعرف فهو يعنى بالعرف والمشهور علماء كان اوله فلو كان  
 علامه مشهورا لم يبدى وكنا غيره من المعارف فلا يقال واهله واما ذلك لتخصيل عند التدب في التثنية لا تذا كان

واثره يدونه  
 قيسون بعد ما  
 والنون شذوته كبر  
 يفتح ح

ان تدب الالف  
 من كنهات  
 شذو



وجهة

التي لا يظن بقاها على أصل التذكير

تكره

حتى لا يظن بقاها على أصل التذكير الا ترى ان لام التعريف فيك من التعريف

التي لا يظن بقاها على أصل التذكير الا ترى ان لام التعريف فيك من التعريف

المنسوب مشهور الا بلام التاديب في لغة عليته ولو لم يكن علما وكان المنفجع عليه مشهورا بذلك الاسم جاز ند بينه بقول باساريا زيدا اذا كان زيدا رجلا عظيما وتذكر به المنفجع عليه واشتهر به وكذلك بالحسن او غيره في المشهور بذلك فصا بط التذكير ان يكون معرفة مشهورا سواء كان تعريفه قبل التاديب او بحرف التاديب فنقول وان قلح باب خبره وامن حفر بوزن زيدا لا يشتهر الرجلين بذلك وموضع مذكور التاديب آخر المضاف اليه وان كان المنسوب في الحظفة هو المضاف نحو وامير المؤمنين والمندوب هو الامير الا انك لما اردت ندية المضاف الى المؤمنين فلو كتبت مذكورها المضاف لانقل من المضاف اليه فالحظفة المضاف اليه فالمراد المضاف كما نقول حب رمان وان لم يكن ملكك الرمان بل الحب فقط وكذا نقول في المضارع للمضاف واظالعا جلا وكذا الحظفة آخر الصلة نحو وامن حفر بوزن زيدا وكذا قال بونى والكوفون انك للحظفة آخر الصلة لا آخر الموصوف نحو وانما نظريها وقال الخليل وسيبويه بل بالحرف آخر الموصوف نحو وازيد الطريف لان اتصال الموصوف بصفته لفظا اقل من اتصال المضاف بالمضاف اليه والموصول بصلته ويؤتى ان يقول انه متصل بها على الجملة لفظا واتصالها بها في الهم من اتصال الموصول بصلته والمضاف بالمضاف اليه وان كان في اللفظ انفس ذلك لانه يطلق اسم الصفة على موصوفها وان يطلق اسم المضاف اليه على المضاف ولا الصلة على موصوفها وحكي بونى ان رجلا ضاع له نوحان فقال واجمعي الشاهدين واجمعي الفرج وحكي الكوفون ورجلا متجاء وقد استشهد الكوفون بهما على جواز ندي غير العريف وهو شاذ عند البصريين وحكي الابدالي عن الكوفين انهم بقا قول المندوب في الوصل نحو وانما هذا قوله ويجوز حذف حرف التاديب ما لامع الحسن والاشارة بالمندوب والمسنعات نحو يوسف عرض عن هذا وابها الرجل وشاذ اصح ليل واخذ نحو وطرق كرا اول بمعنى الجنس ما كان قبل التاديب سواء تعرف بالتاديب كما رجل ولم يعرف كرا رجلا وسواء كان مقربا او مضافا اخصر على نحو با غلام ي صل و با حسرا الوجه وباصاريا زيدا فصد بهذه التلكة واحدا بعينه اولا وانما لا يحذف من التكره لان حرف التثنية انما يستغنى عنها اذا كان التاديب مفعلا عليك مثبتهما للمنفعل ولا يكون هذا الا في العرف لا فيهما مفصولة فصد ها وانما لا يحذف من العرف في المنعريف بحرف التاديب في هذه اذن حرف تعريف وحرف التعريف لا يحذف مما حرف بها وحرف التاديب او في منها بعدم الحذف اذ هو مضمون مع التثنية والتثنية والحطاب وكان ينبغي ان لا يحذف من اى ايضا اذ هو ايضا جنس تعريف بالتاديب الا ان المفسود بالتاديب ما كان وصفه كما تقدم وهو معرفة قبل التاديب باللام حاز حذفه الا ترى انه لا يجوز الحذف من باء التاديب من غير ان يتصف هذا بذي اللام كما لا يجوز الحذف من باء التاديب في الاعيان في حذف حرف التاديب من اى بوصف نحو ابها الرجل ويوصف وصفه نحو ابها الرجل وانما يجوز الحذف عند البصريين مع اسم الاشارة لان كان متعريف قبل التاديب لما ذكرنا قبله انه مصوغ في الاصل لما بشارة الحطاب بين كون الاسم مشارا اليه وكونه متادى الى مخاطبا لسانا فظاهرهما اخرج في التاديب عن ذلك الاصل وجعل مخاطبا لاجمع الاشارة ظاهره ندى على تغييره وجعله مخاطبا وهي حرف التاديب والكوفون يجوز حذف الحرف من اسم الاشارة اعتبارا بكونه معرفة قبل التاديب واستشهدا بقوله تع تمامه هو لا وبقولون وليس في الاية دليل لان هو لا حصر المندوب كما يحكى في الحروف فيقى على هذا من المعارف التي يجوز حذف الحرف منها العلم والمضاف الى معرفة كانت والموصول اما المضمون فيشد نداءها نحو با انت وبانها نقول في الموصول من لا يزال حسنا احسن اليك ومن في اللفظ ما يحذف منه حرف انه يحذف مما بوصف اى يلزمه جواز الحذف في با غلام رجل وباجل من زيد مع تنكيرها وذلك مما لا يجوز وانما لم يحذف الحرف من المسنعات والتثنية والمندوب ما المسنعات به عليها الغنة في نبيه با ظهار حرف التثنية لكون المسنعات لاسرها وانما المتعريف والمندوب فانهما صادران مجازا ولا يقصد فيهما حقيقته التثنية والاقبال كما في التاديب المحض فلما نقلنا عن التاديب الى معنى اجمع بنى معنى التاديب فيها مجازا التاديب لفظ علم التاديب نبيهما على الحقيقته المنقولين هما منها ولم يذكر المص لفظه الله فيها لم يحذف منه الحرف وهي منه لا تحذف الحرف منها لامع ابدال الهمين منه في آخوه نحو اللهم وذلك لان حتى ما فيه اللام ان يوصل الى نداء باى وما شئ الاشارة فلما حذفت الوصل هذه اللفظة لكثرة نداءها لم يحذف الحرف لئلا يكون اجازيا قوله اصح ليل اذ حل في الضاح او صرحا فانها لام جندي نوحا من الفيس بزمابه وكان مقربا ويقال انها سألها عن سيبويه فيقولون له فقال انك تقبل الصدح فاعلم العجربيع الا رائة بطي الا فانه قول اطرف كرا رنية بصيدون بها الكرا يقولون اطرف كرا اطرف كرا ان الغمام في الفري ما ان ارى هناك فيسكن ويطرف حتى يصلد وهذه مثل رنية الضبع خاطر على م عامر والمعنى ان الغمام هو الذي هو اكرم منك فلا صطيد وحل الى الفري فلا تخلى ابنته ومثل ذلك قولهم ائتد نحو قوله شخص وقع في الليل على سليل بن سلكه وهو قائم مسنك فحسفه وقال ائتد نحو في فقال له سليل الليل طوبيل وانت مفرى انت من ان اغناك فقيم استجالك في الا سرتهم ضغطه سليل فخر فقال سليلك اضربا وانت الا على ندي هبت كلها امثالا قوله وقد حذف المندوب لقيام القرية نحو الا با السجود اول المندوب مفعول به يجوز

بوصف

حذف

حذرت اذا عمت فوسمه والى عليه بخلاف سائر المفعول به فانها قد يحدف نسباً مستهياً كما تقدم فوله الا بالاجدوا بخفيف  
 الاعلى انما حروف نبيه ويا حرف نداى ويا قوم اسجدوا ومن قرأه لا يسجدوا بيشد بدل اللام فان ناصبه للمضارع ادعت  
 مؤنثها لام لا ويسجدوا فصل مضارع سقطت نون في التصديق فم لا يسجدون لان يسجدوا ولا زائدة او تقول ان لا يسجدوا  
 بدل من التسهيل اى فسدتم عن التصور ويجوز ان يكون بدلاً من قوله اعلمهم فلا يكون الا زائدة اى فترهب لهم الشيطان ان  
 لا يسجدوا وهذا واعلم انه قد جاء اشياء لا تستعمل في غير النداء وهى قول وقوله وليس فلان لفعل في المؤنث بافلا من يحدف  
 ناء فلا زائدة ومن ذلك ما مكرومان وما ملائمان وما يومان اى بالكرم وبالعلم وبالنعم وبالنعم وبالنعم وبالنعم وبالنعم وبالنعم  
 فهو مختص بالنداء والقالب فيما نسب ومن الابدان المختصة بالنداء كل ما هو على فعل في سبيل الذكر ومضارع في سبيل المؤنث  
 نحو خبثت وكعب وخبات وكعب وفعال هذه فاستنبه عند سبويه كالقبح مخفى الا من الثلثي وكذا فصل في مد كرها و  
 مفعلان سماعي وتبوا اصط انما استعمال بعض الاسماء المذكورة غيره ادى كقولك في تحذير اميك فلا تاعن فلو  
 فلا طوف ما طوفت ثم اقول ان يندف مفعله لكعب ولم يسمع شئ من الاسماء المختصة بالنداء موصوفاً وما اصله  
 النداء باب لا اختصاص وذلك بان فى باقى وتجرى مجرى النداء من ضمها والجمع بها النية في مقام المضارع وصف اى  
 بدى اللام وذلك بعد ضم المتكلم الخاص كانا وانى او المشارك فيه نحو نحن وانما لغرض بيان اختصاص مدلول ذلك  
 الضمير من بين امثاله ما نسب اليه وهو انا في معرض التفاضل نحو انا اكرم الضمير بها التحليل اى خصص من بين الرجال  
 باكرام الضمير في معرض التفاضل نحو انا المسكين ايتها الرجل اى خصص بالسكر من بين الرجال والجزء بيان المقصود بذلك  
 الضمير لا لا فاختاره للتصاغر نحو انا ادخل ايتها الرجل ونحن نطرح ايتها القوم لكل عدا في صورة النداء وليس به بل المصنف  
 اى هو ما دل عليه ضمير المتكلم السابق لا الخطاب اى انما نقل من باب النداء الى باب لا اختصاص لمشاركة معنوية بين اليا بين  
 النداء اى ايضا مختص بالخطاب من بين امثاله ولا يجوز في باب لا اختصاص ان يظهر حرف النداء مع اى لا تلمح فيه معنى  
 النداء لا حفيف كما في بازيد ولا يحازا كما في المنعج منه والندوب فكم استعمال علم النداء في الحال في معناه بالكسبة وحال  
 ظاهري ووصفه من ضم الاول ولزوم رفع الثاني كما لهما في النداء لكن مجموع نحو باب ايتها الرجل في باب لا اختصاص في محل نصب  
 لوقوعه موقع الحال اى مختص من بين الرجال وهذا كما قيل في نحو سوا ما ذكرت ام تحدث ان اذت ام تحدث وان كان في الظاهر  
 جملة معطوفة على جملة الا انه في الحظفة يتقدم مبتدأ عطف عليه اسم اخرى سواء اذت ام تحدث كما يجى في باب حروف  
 العطف وقد يفهم مقام اى المذكور اسم منصوب والى على المراد من الضمير المذكور ما تعرب باللام نحو نحن العرب اقول  
 للزول او مضاف نحو قوله انا مقاشير الانبياء فينايك اى فلكلام وتوكلتم نحن ال فلان كرماء وديما كان المصوب علما فالك  
 بنائهم فكيف انصاب قال ابو عمرو ان العرب نصب في لا اختصاص اربعة اشياء معشرا ل واهل وبنى قال انا بنى بنى  
 لا نصر اول لاشك ان الاربعة المذكورة اكثر استعمالاً في باب لا اختصاص ولكن ليس الا اختصاص محصوراً فيها فالصو  
 المعرب باللام ليس مفعولاً عن النداء لان المندادى لا يكون باللام ونحو ايتها الرجل مفعول عنه قطعاً والمضاف يحمل الامر بان  
 يكون مفعولاً عن المندادى ونصبه بباء المقدرة كما في ايتها الرجل وان ينصب بفعل مفعول كاعنى واحضراً وامدح  
 قال والفعل خلاف لاصل فالأولى ان ينصب انصاب نحو نحن العرب هذا كلامه والاولان يقال الجمع مفعول عن  
 النداء وانصاب انصاب المندادى اجراء لباب لا اختصاص مجرى واحداً ثم نقول لكنهم جوزوا النصب دخول اللام في  
 نحو نحن العرب لانه ليس بمندادى حفيفه ولا تال يظهر في باب لا اختصاص حرف النداء المذكور بجماعه للام فلما خف  
 الاختصاص باللام والاضافة بعد ضمير الخطاب نحو سبحانك العظيم ويا اهل الجنة اوتسل فانوا ان كان الاختصاص  
 باللام والاضافة بعد ضمير الغائب نحو مرتباً بالقاسق وبعداً لفظ نحو الحمد لله الحميد وكان المختص منكم فليس  
 من هذا الباب بل هو منصوب اما على المدح نحو الحمد لله الحميد وكان المختص منكم فليس من هذا الباب بل هو  
 منصوباً ما على المدح نحو الحمد لله الحميد والندم نحو وامرانه خالدة الخطب والترحم نحو قوله لنا يوم والذكر بان يوم يظهر  
 الباشا والى يظهر ونوكة ويا ولى الى نشوة عطل وشعراً ماضع مثل تعالى يفعل لا يظهر وهو اعنى واخص في الجمع  
 او امدح او اترحم كل في موضعه هذا ما قيل ولو قيل في الجمع بالنقل بالنداء لم يبعد لان في الجمع معنى الاختصاص  
 فيكون نداً جريماً هذا الباب مجرى واحداً وكما ينصب على الندم ما هو المراد مما قبله نحو قوله تع وامرانه خالدة الخطب  
 عليه ما يشبهه في الفصح شئ مما قبله كقوله بحى الله حرم ما كذا ذكركم ووجه كلامه هارثك فانارت وقك فادع  
 عوف لا اخاول غيرها ووجه فرد يندم من تخادع واعلم انه ليس لك في نحو قولك يا ايتها الرجل وعبد الله المسلمين ان  
 يجعل المسلمين صفه للرجل وعبد الله لا يخلو اعرابهما فهو مثل فونك اصنع ماسترايك واجبا نحوك الصالحين

ولا يجوز ان يكون النداء  
 من غير ان يكون  
 من غير ان يكون  
 من غير ان يكون

ولا يجوز ان يكون  
 من غير ان يكون

لا يجوز ان يكون  
 من غير ان يكون  
 من غير ان يكون  
 من غير ان يكون

لا يجوز ان يكون

واجب

الاصحاح الثاني في التفسير

اول ما في هذا الباب  
في تفسير قوله تعالى  
يا ايها الذين آمنوا  
الذين آمنوا

ان ينصب على المدح او يرفع عليه اي هما السالمين ويعطف المصالحين كما يحق في باب التعتق واما ما خلافت بازيد وعمر والظواهر  
او ان يطولان فيما صفتان لانفاق الموصوفين اعرا باورثاء واقاقلت باهولة وزيد الطوال لم يكن الطوال وصف قابل عطف بيان  
لانما يفضل بين اسم الاشارة وصفه كما مر على الجمل كل اسم فيه معنى الوصف وينبغي كونه وصفا جاريا على الموصوف لانما يعطف  
يرفع او ينصب على المدح او الذم والترجمان كان فيه معنى من هذه المعاني والا فهو عطف بيان لان فيه شرحا وبياناً كالوصف  
قوله الثالث ملاءمة غيرهما على شرطها التفسير هو كل اسم بعد قول او شبهة مشغول عند ضمير او متعلقه لوسائط عليه هو ان  
مناسبة لتبني محوز بها خبره وزيد امرت به زيد امرت غلامه وزيد احببت عليه ينصب بفعل ينصب ما بعد اي صوبت  
وجاءت واغنت ولا يست اقول وانما وجب ضمما للفعل ههنا لان المقترن المعوض من التناصب لم يثبت بما لا عند هذا التناصب  
بغير فاعله والفعل يعق من تفسيره حكم التناصب ههنا كما في الرفع في قوله تع وان احد من المشركين استجارك كذا ذكرنا في باب  
الفاعل وهذا عند الكافي والقرآن ليس مما ناسبه مضمرا لانا ناسب عند ههنا لاسم لفظ المتأخر عند ما اذا كان متعلقا  
او للفظ بسلطة عليه نحو زيد امرت به فمضرت عامل في زيد كما انه عامل في ضمير واما في غير ان اخذ احدها بسلطة عليه  
فالعامل ما دل عليه ذلك الظاهر سدا منه كانه زيد امرت به وعمر امرت اخاه فالعامل في زيد هو فولك مرتب به  
وعمر امرت اخاه فالعامل في زيد هو فولك مرتب به بسند متجاوز وفي عمر امرت غلامه بسند متداهنت وليس قبل  
الاسم في الموصوفين فعل مضمرا ناسب عند ههنا وانما جاز عند ههنا ان يعمل الفعل انما يلفعل واحد في ذلك المعقول في  
ثمرة معاني حاله واحدة لان الضمير المعنى هو الظاهر لو كان الضمير اجعالا لا المتصوب المقدم له ضمير فيكون فاعله بسلطة  
على الضمير بعد تسلطه على الظاهر المقدم ناكدا لا يفاع الفعل عليه وليس التفسير المتوخى عندهما من احد التواضع التفسير  
لان لو جعل مثلاً ناكدا او بدلا او عطف بيان لوجب ان يكون الضمير مثل الظاهر اعرا بما في جميع المثل وليس كما اتى في  
زيد امرت به زيد امرت غلامه ولو قبل على هذه ههنا ان المنصب بعد الفعل الظاهر او شبهة سواء كان ضميرا او متعلقا  
هو بدل لكل من المتصوب المقدم لكان فولا ويطرد هذا في جميع المثل فالضمير في زيد امرت به بدل من زيد وكذا جار مجر  
في زيد امرت به اذا المعنى زيد امرت به وكذا اخاه في فولك زيد امرت اخاه بدل من زيد على حذف المضاف من زيد اي  
متعلق زيد امرت اخاه وكذا في فولك زيد امرت عمرا في داره فزيد امرت عمرا واخاه بنفسه بدل من زيد امرت وبنو  
زيد امرت ثم يثبت الملايين بفولك عمرا في داره فانه ملايين بدل بكونه مضمورا في دار زيد وبفولك عمرا واخاه فانه ملايين  
زيد بكونه مملوقا لك هو واخو زيد وان كانت الملايين في التورين بعينه كما يحق في مذهب ليقين ايضا واخوات  
الضربون كون المتصوب معجولا لفعل مقدم ينصب ما بعده فبأشياء على المربوع في نحو ان امرت هلك مع انه قد ذهب  
خادمهم الى ان المربوع في مثله مبني لا فاعل كما تقدم في باب الفاعل ولا يجوز للكوفي في ان يرتكب ان ارتفاع امر هلك  
المتوخى كما كتبت هذا الباب انما نصاب الاسم بهذا المتأخر لان الفعل بانفاق من جميع النجاه لا يرفع ما قبله قوله كل اسم بعد  
فعل احذر ان نحو زيد امرت به ولا زيد بفولك بعد فعل ان يلبس الفعل متصلا به بل ان يكون الفعل او شبهة خبرا للكلام  
الذي بعد نحو زيد امرت به و زيد امرت ضاربه قوله او شبهة يشتمل نحو زيد امرت به او انما نحو زيد وعقوب ليشتمل الفعل  
اسمى الفاعل والمفعول اما المصدر فلا يكون مقسرا في هذا الباب لان ما لا ينصب بنفسه لوسائط لا ينصب كالحج وبنو  
المصدر لا ينصب عليه وكذا التصفير المشبهة لا ينصب ما قبلها وتبني الفعل انما ينصب لانه يصدق الاسم بحرف لان الفعل  
اما اذا كان مصدره فلا يكون المقتضى انفعلا سواء مشتملا على الترفع والتناصب نحو ان زيد امرت به وان زيد امرت به لا بد لتبني  
الفعل مما بعد عليها اما قبل الاسم المحذوف نحو زيد هند اضار بها او بعد نحو زيد ان امرت محبوس عليه وزيد اضار به  
عمر وكذا حرف الاستفهام وحرف النفي نحو زيد اضار به والعمران وما زيد اضار به اليكران والاله ينصب ضمير الاسم المحذوف  
لا متعلقه لالفاظ ولا محلا فلا يجوز زيد اضار به العمران كما يجوز زيد اضار به العمران قوله مشغول عند ضمير اي اشغل  
من العمل في ذلك الاسم المتقدم بالعمل في التفسير التراجع اليها في اسم المتقدم بسبب العمل في ضمير ولو لا  
ذلك العمل به وفوا حشر عن نحو زيد امرت به فان لم يش من هذا الباب لان عامله ظاهر وهو الفعل المتوخى عن نحو زيد  
فام زيد فام ايضا لان هذا الفعل او شبهة لا يعمل الترفع فيما قبله حتى يقال اشغل عند ضمير فظهر ان قوله بعد  
لوسائط عليه هو او مناسب لمنصب غير محتاج اليه مع قوله مشغول عند ضمير لان معناه كذا كما انه لو لا الضمير لعل  
في ذلك المقدم والفعل لا يرفع ما قبله انقر في مظانه فلم يبق الا النصب فعق مشغول عند ضمير مشغول من  
ضمير ضمير اي لوسائط عليه فلم يشغل ضمير لتبني قوله او متعلقه اي مشغول عند ضمير او يعلق بذلك الضمير  
والعلق يكون من وجوه كثيرة نحو قوله مضا فا الى لك الضمير نحو زيد امرت غلامه ومثله نحو زيد امرت عمرا واخاه

الاصحاح الثاني في التفسير

لان الفعل

المعجم كذا يتقطع  
انف الجمل والجمع الجرام  
ن

انما جمعها لان ما  
واحدة كما مر

لان الفعل مشغول بذلك المضاف لكن بواسطة العطف وموصوفا لعامل ذلك الضمير وموصولا له نحو زيد ضربت رجلا بغير  
 زيد اضربت الذي يحته او ما عطف عليه موصوف عاملا للضمير وموصولا بنحو زيد لضربت عمرا ورجلا بضميريه وزيدا  
 لضربت عمرا والذي بضميريه وغيره لك من الغلفات وقوله فكلما انما هم اصحوا بغيرها من صحبها من مال طالعات بغيره  
 مما اشغلت الفعل فيه بنفسه لضميرها الذي يعقلون كلا وضابط التعلق ان يكون ضمير المنصوب من ثمة المنصوب  
 بالمفسر وليس الشرط ان يكون الضمير منصوبا لفظا او محلا كما ظن بعضهم نظر الى نحو زيد ضربت رجلا او امرية او اناضت  
 بل الشرط انضابه لفظا او محلا او انضاب متعلقه كذلك الا ترى انك تقول هذا ضربت من مملوك او مربي من مملوك و  
 الضمير مرفوع والمعنى ضربت مملوكها او مربي مملوكها واكثر بقوله مشغول عند بضميريه ويقوله لوساطة عليه هو وانضابه لضمير  
 عن ان يوسط بين الاسم والفعل كذا ويجوز الضمير كان واخوانها نحو زيد انى ضربته وعروى لثك بضميريه واما ان للفموصو  
 فانه وان لم يجب بضميرها لكن لم يعمل ما بعدها فيها فليها لكونها حرفا مصدرا ومنه لوجب بضميرها كما يجوز بضمير  
 وحرفا الاستفهام نحو زيد هل ضربته واخبرته وكذا العرض نحو زيد انى ضربته وحرفا التخصيص نحو زيد هلا ضربته او  
 الا اول او لوما وكذا الا للمعنى نحو هذا لا يعمل بضميرها ولا ان ابتدأ نحو زيد لمضرب بضميريه وكذا ما وان من جملة حروف  
 التثنية نحو زيد ما ضربته بخلاف لم ولن ولا يجوز عمرا او اضربه ولا اضربه اذ العامل يتخطاها قال هذا اصح  
 ام الخبر انما على ذنبا كذا لا تصح روى برفع كذا ونصبها ما كان فقبل ذلك فيها لكونها نقيضه سواء لى يتخطا  
 العامل نحو زيد سوف اضرب واما فلا مشرا جها بالفعل بغيره معناه الى الماضى حتى صار كثر به واما لا فلكثر فى الكلا  
 حتى انها ترفع بين الحرف ومعوله نحو كنت بلا مال وايريد ان لا يخرج ومع هذا كذا فالرفع بالابتداء فى الاسم الواقع قبل  
 هذه الحروف الثلاثة راجح نظر الى كونها للتثنية الذى حفظه صد الكلام كغيره مما يجر معنى الكلام اكثر من رجائه عند كثر  
 الفعل عنها نحو زيد ضربته ومن الواجب بضميرها حروف الشرط نحو زيد انى ضربته بضميريك وزيد لو ضربته بضميريك وكذا  
 فام اضربه لا يعمل الشرط ولا الجزاء فيما قبل اذ انما شرط كما هو مذهب النصارى على ما يجرى في بابيه واما الكونون بنحو زيد  
 فمفعول الجزاء على اذ ان الشرط نحو زيد ان فام اضرب واما معول الشرط فاجازه الكساف دون الفراء نحو زيد انى ضرب  
 بضميريك ومنها الاسماء التى فيها معنى الاستفهام والشرط نحو همد من بضميرها اضربها وايم بضميرها واخبر بها بضميرها  
 الاسم الذى بعده فعمل التثنية لا يلا بضمير في معوله بالقديم عليه نحو زيد ما احسنه واحسن به وكذا فعل التفضيل  
 في نحو انى انت اكرم عليه ام عم وكذا المضاف اليه لا يلا يعمل فيما قبل المضاف فيجب الرفع في نحو زيد حين بضميريه يموت  
 وكذا اسم الفعل لا يلا يعمل فيما قبله على مذهب النصارى نحو زيد حين بضميريه يموت وكذا اسم الفعل لا يلا يعمل فيما قبله على  
 مذهب البصريين نحو زيد هانه وكذا الضمة والصفة اذ هما لا يعلان في الموصول والموصوف لان الضمة والصفة مع الموصول  
 والموصوف في تاويل اسم مفرج فوعملت فيهما التماس كل واحد منهما مع مفعولة بالمقدم عليهما كذا ما فالرفع اذن  
 واجب في نحو انى هم اضربوه على ان ابا موصوله وكذا ان اولك رجل لقبته كرم وكذا لا يعمل الضمة والصفة فيما قبل الموصول الموصوف  
 فيجب الرفع في زيد انى بضميريه موصوف واما لا يعمل فيما قبله كما كراهه لوفوع المفعول حيث لا يمكن وقوع  
 العامل وكذا لا يعمل المضاف اليه فيما قبل المضاف وكذا اجواب القسم لا يعمل فيما قبل القسم فيجب الرفع في نحو زيد والله  
 لا اضربه لان القسم له الضمة لثابتة في الكلام وكذا لا يعمل ما بعدها فيما قبله فيجب الرفع في نحو ما رجل الا اعطينه  
 كذا وذلك لما ذكرنا في باب نفا عل ان ما بعد الا من حيث الحقيفة من جملة مستانفة لكن صيرت الجملتان في صورة  
 جملة فصد لا انضار فافترض على عمل ما قبل الا فيما يلها فقط ولم يجوز عمل فيما بعد ذلك على الاصح كما ذكرنا فكيف  
 يفتح ان يعمل ما بعدها فيما قبلها وتل هذا العمل فيما هو جملة واحدة على الحقيفة خلاف الاصل لان الاصل في العامل ان  
 يندم على معوله وكذا اخبر زيد عن اسم بعد فعل مستند للضمير منصل راجع اليه نحو زيد ظنه مطلقا والزيدان فلما  
 منطلقين لا يلا يجوز في هذا الاسم الا الرفع على الابتداء وذلك انك لو سلطت عليه الفعل المؤخر قلت زيدان منطلقا  
 لم يجز لان المفعول المقدم على الفعل لا يفسر الضمير المستند اليه ذلك الفعل الا اذا كان الضمير منفصلا فلا يقال زيد  
 ضرب على ان الضمير عائد الى زيد ويجوز ذلك في المنفصل نحو زيد لم يضرب الا هو واما لم يجز الا على نحو زيد اضرب  
 ولا العكس اعنى كون الفاعل مفسر المفعول اذا كان الضمير منفصلا نحو ضرب زيد على ان زيد مفسر للضمير المقدم  
 لان الضمير لا يكون التالف المعنوي بين المفسر والمفسر هو التالف المشهور حتى يكون نفسه له ظاهرا وتفن يعلم  
 ان تخالف الفاعل والمفعول وتغابرها هو المشهور فلهذا لم يجز زيد اعطينه على ان الضمير لزيد وان المعنى اعطيتك  
 نفس لان الشهور تغابرها مفعولين في مثل هذا لم يكن المفعول الا فى باب طق هو المفعول حقيفة بل المفعول المعنى

البصريين

فومصد في المفعول الثاني مضافا الى الاول كما يجيء في باسما جاز تخون يد قلته فاما والضمير به وكان فاس هذا ان يجوز ايضا نحو  
 زيد طرقت فلما وطلق مستلحق ضمير به لكنه ذكر احياء الفاعل لئلا يدان ان يتقدم عليه ما هو في صورة للمفعول مع ما خور به  
 واما نحو ضرب زيدا سبده وما ضرب زيدا الاعرف فالاحتياج الى تقدم المفعول ليس لئلا ياتي الفاعل بل هو للضمير المضاف اليه  
 ولاجل الاكثارين بلبل واما اذا كان كل واحد من الفاعل والمفعول ضميرا منفصلا فيجوز ان يقول في الفاعل زيدا ولو ضرب به الا  
 فهو في المفعول اياه ضرب زيدا لان المنفصل من حيث انفصاله واستقلاله صار كالاسم الظاهر حتى جاز فيه ما لا يجوز في  
 المضمرات نحو اياك ضربت يجمع بين ضميرى الفاعل والمفعول لو اريد ومثله لا يضرب الا اياك ولا يجوز مثله في المصطلح  
 هذا وقد جوز بعضهم نحو غلام هند ضربت على قلته والضمير لهند اذ ليس بغير المفعول هو المقترن وكذا جاز في افعال الفاعل  
 المستلحق للضمير المتصل على موصول بالفاعل العامل في المفسر للضمير نحو التي ضربت زيدا ضربة من ضرب زيدا التي  
 ضربه وهو كالأول معنى كانت تلك ضربه زيدا ضرب وتمتع القراءه المستلحقين وينبغي ان يجوز تفسير ما اضيف اليه المفعول  
 المتقدم للفاعل في نحو غلام هند ضربت ان يجوز تفسير ما اضيف اليه الفاعل للمفعول ايضا نحو ضربها غلام هند لان المضاف  
 اليه يجوز المضاف فيكون معه في هذا التقدير كما كان معه في هذا الخبر في نحو ضرب غلام زيدا والذي ارجح انه كالأول بغير الفاعل  
 المفعول اذا كان متصلا وكذا لعكس كما ذكرنا كذلك لا يفسر ما اضيف اليه الفاعل للمفعول فلا يجوز ضربها غلام هند وكذا لا  
 يفسر ما اضيف اليه المفعول الفاعل فلا يجوز غلام هند ضربت كما اخذوا القراءه اذا التماع في المستلحقين مفعول والفاصل ايضا  
 يدعيهما لان الفاعل لا يجوز احتياجه للضمير الى نفس المفعول فلا يحتاج الى ان يله ايضا وكذا المفعول لا يجوز احتياجه للضمير  
 الى نفس المفعول فلا يحتاج الى ان يله ايضا وكذا ايضا الى ان يله ايضا واما  
 نحو ضرب زيدا سبده وضرب زيدا سبده فان قيل كل واحد منهما محتاج للضمير الى نفس الآخر فلا يستلحقه وكذا يجوز بقوله مشغل  
 عنه وبقوله لوسلط عليه نصبه عما بعد واو العطف فانه وعبرها من حروف العطف كذا فانه التبيين الواضحة موقفا فان ما بعد  
 هذه الحروف لا يعمل فيما قبلها لانهما لا يبل على ان ما بعدها من ذبول ما قبلها فيكون وقوع معمول ما بعدها قبلها اذ يعكس الامر  
 اذن اى يكون شئ مما قبلها من ذبول ما بعدها او اما نحو قوله تع اذا جاء نصر الله والفتح الى قوله ضج يا فاعل ما بعد الفاء  
 بما قبلها اى في اذ على المذهب الصحيح كما يجيء في الظاهر والمبين ان العامل في اذ اخاؤها لا شرطها لان الفاء زائدة لتكون موقفا  
 موقع التبيين صورها صورها اندك على لزوم ما بعدها لما قبلها لزم الجزاء للشرط كما يجيء في تحطيفه في الظاهر والمبين واما  
 نحو قوله تع وربك فكبر وتبارك فطهر والرجز فاهي واذا نبعث ربك تحدث بالقاء للجميع للسينية وجاز مع ذلك عمل ما بعدها  
 فيما قبلها او نوع القاء غير موقفا للفرع الذي بدكره في حروف الشرط فعلى هذا يخرج من هذا الباب نحو قوله تع الترابية  
 والتراب فاجلدوا كل واحد منهما على مذنبه لئلا ينجي ونحو قوله كل رجل يابئني فانما اكرمه لا انها هاء سينية وانضموا  
 اذ هو داخل على الجزاء للضمير الموصول والموصوف ومعنى كلمة الشرط وتكون الصلة والصفة كالشرط فاجلد القاء لا غير الجزاء  
 بل لولم يفتن الموصول والموصوف معنى الشرط وقلنا ان الشرط مقدم اى ان الاصل ما ان يكن شئ فاجلدوا الترابية  
 والتراب تم عمل ما على نحو قوله تع وربك فكبر ما ما نبعث ربك تحدث كما يجيء في حروف الشرط وشغل اجلها بمنع الضمير  
 لكان من هذا الباب كما في قوله تع هذا فليد وقوه بمعنى ما هذا فليد وقوه على بعض الثابتات ويجوز ان يكون بنا وبل هنا  
 كذا فليد وقوه ومعنى ما هذا فليد وقوه ويعنى هذا جيم فليد وقوه ويخرج ايضا بالصيغة المذكورة الفعل الذي لا يكون  
 الاسم للتقدم عليه من جمله بل جمله اخرى فانه لا يكون من هذا الباب اذ لو سلط عليه لم ينصب لانه لا ينصب الفعل  
 الا ما هو من جمله وذوقه فيخرج على هذا قوله تع الترابية والتراب فاجلدوا كل واحد منهما عند سببها اذا التقدير  
 عنده بها بل على حكم الترابية والتراب فاجلدوا وكذا يخرج نحو زيد ضربت اولا لضربه لان الفعل المؤكدة بالنون  
 لا يعمل بما قبله كما تقدم قال الضميرون انما لم يجز نصب الاسم المذكور الا فليد ما لوسلط عليه هو او مناسبة نصبه لان  
 للضمير عوض من التاصيف حال عليه فلا اقل من ان يكون مستعدا للنصب على شفا العمل بحيث لولم يشغل بنا بالاسم  
 المنصوب اعني ضمير او متعلقه لنصب فالمرجع هو او مناسبة للنصب لولا الضمير او متعلقه لم يكن مفسرا ايضا هذا  
 زيد كلاسهم فان قيل اشترط هذا الفيد بفضى فساد كون التاصيف مفسرا باظهار اى ويؤدى الى صحة  
 مذهب لكسائى والقراء ان التاصيف هو الذى تخو ذلك لانه لو وجد ان يكون مفسرا لعامل بحيث لولا اشتغال الضمير  
 للمعول لكان هو العامل لوجب طرده في مفسر عامل الترفع في نحو ان امره هلك اذ لا فارقى وكان يجبان لا يأتى آخر  
 المفسر عن المرفوع اذ لا يعمل الفعل الترفع فيما قبله قبل ان الاصل في المفسر ان يصلح للعمل في معول المفسر كما ذكرنا  
 فان لم يصلح وكان له محل غير التفسير حمل عليه وان لم يكن له محل آخر غير التفسير وهو كونه خبرا لئلا يخلو اعلم

المقدمة

علمه صالح

لما لم يصلح للهل في زيد وأما في نحو ان امره هلك ولو زات سوار لطنق فلم يكن للفعل محل آخر اذ لو جلتنا خبر المبتدأ الجان  
حرفا لشرط داخل على الاسميه ولا يجوز فعل ما يفتر لا بمحل الفعل على التفسير في نحو زيد قام لم تألم بضطراره وكذا في زيد  
قام بل نقول زيد مبتدأ لا فاعل فعل مقدر وان كانت الجملة بالفعل اولى لا تألم بضطرره جعل الفعل مقسرا اذا نظر  
ندخل على الاسميه ايضا وهذا مذهب سيبويه والجرى واخبار الاخفش في نحو زيد قام ان يرتفع زيد بفعل مقدر  
مفسرا بالظاهر نظرا الى هجره الاستفهام ومن ثم قال سيبويه في نحو انت زيد ضربه ان رفع زيد اولى لان انت مبتدأ  
لا فاعل على ما قد مناه في خبر المبتدأ وهو زيد ضربه بلا هجره استفهام فزيد اولى من نصبه لما استبين في شرح قوله  
عند عدم فتره خلافا واما اذا كان الفاصل بين هجره الاستفهام والاسم الحد ودر ظر في نحو اليوم زيد ضربه فلخيار  
النسب تغاير كون الظرف متعلقا بالفعل فالاولي هجره الاستفهام اذن ان يقدر داخله على الفعل وقال الاخفش  
فان زيد ضربه ان نصب زيد اولى بالنظر الى هجره الاستفهام وانت فاعل فعل مقدر وزيد مقوله اي ضربه  
زيد ضربه فلما حذف الفعل انصرف ضمير الفاعل للنصل ونظر سيبويه في بناء على ان الفعل الذي لا يصلح للعمل  
بنفسه لا يعمل على نفسه للعامل ما كان عنه مندوخ ويلزم الاخفش نحو زيد ضربه فاعل زيد مالفاعل عليه في نحو زيد قام  
وان لم يكن محذورا فعلى هذا مفسر الترفع لا يكون الافعال الا بضطرره الى ضامها الفعل الترفع الا بعد حرف لازم للفعل  
كحرف في الشرط وحروف التخصيص واما مفسر التناصب فقد يكون شبه فعل لا نه في مقدر بلا ضرورة الى كونه مفسرا كما  
ذكرنا في زيد نحو انما ضربه فوكلا ومنا سببه لنصبه ليس في اكثر النسخ هذه اللفظة اعنى ومنا سببه وانما ضربه فوكلا  
في الاصل انما المنصرف لم يغير في الشرح والحق انه لا بد منها والاخرج نحو زيد امرت به وايضا نحو زيد ضربه فوكلا  
لانته لا بد منها من مناسب حتى يصيب بدل لان التسلط بعينه في نسخة المعنى فلو سلطت ضربه على بدل في هذا الموضع  
لنصبه لكن لا يصح المعنى لانك لو فصلت انك ضربت زيدا فنصبه بل فصلت الى انك امرت به ضربه فوكلا من مناسب  
اذا طلب في موضعين احدهما ان يكون الفعل وشبهه وادعا على ذلك الاسم معنى لا يمكن ان يتعدى اليها الا  
بحرف نحو نحو زيد امرت به قال الله تع فريها هدى وفيها حق عليهم الضلالة والثاني ان لا يكون الفعل الظاهر  
او شبهه وادعا عليه بل على متعلقه وقد عرفت المراد بالتعلق نحو زيد ضربه فوكلا وادعا عليه في الاول عند فصل التسلط  
فيما اشتغل به المفسر متعلقا بضمير بل حرف جر ان تسلط ذلك الفعل بعينه على الاسم الحد بعد تقدير ذلك المتعلق  
مضافا الى الاسم كما نقول في زيد ضربت غلامه ضربت اي غلام زيد فنقول اذ حصل ظابطان احدهما ان يكون بعد الاسم  
فعل او شبهه والثاني ان يكون الفعل او شبهه مشغولا عن نصب الاسم بضمير او متعلقا بضمير فسواء كان قبل  
ذلك الاسم اسم آخر مرفوع او منصوب لفظا او محلا يمكن نصبه لك الفعل او شبهه او مناسبهما او رفعه لان ذلك الاسم  
ايضا اولا يكون لا يختلف الحكم فيه والاسم المرفوع قبله نحو زيد عمرو ضربه وسبويه ينصب عمرو بضمير بل مقدر بعد زيد  
المبتدأ خبر عن اي زيد ضربه عمرو ضربه والاخفش يجوز ان يرفع زيد بكونه فاعلا لضربه المقدر قبل زيد وعمرو مقوله  
اي ضربه زيد عمرو ضربه كما تقدم من من هبهما واما في نحو ان زيد عمرو ضربه فالفعل متختم التقدير قبل المرفوع  
والاسم المنصوب لفظا قبله نحو اليوم عمرو ضربه والمنصوب محلا بالنسبة زيد ضربه وقد تقدم انه يجوز ان يتأخر عن  
الاسم المحدود اسم آخر وليس يجب ان يليه الفعل او شبهه نحو الخوان اللحم اكل عليه وازيد انت محبوس عليه وقد يفتبه  
اسمان نحو اليوم الخوان اللحم اكل عليه وان زيد عمرو اليوم ضربه وقد يتولى اسمان منصوبان بمقدرين او اكثر نحو زيد انا  
ضربه اي اهتت زيدا ضربت اخاه ضربه وان زيد اخاه غلامه ضربه اي اهتت زيدا اهتت اخاه ضربت غلامه ضربه  
قوله ينصب بفعل يفسر ما بعد التفسير كما ذكرنا على ضربين اما ان يكون للتفسير عن لفظ المفسر كزيد ضربه اي ضربه  
زيد ضربه او يكون لفظ المفسر بالا على معنى المفسر واللفظ عن اللفظ كما في من به وضربت غلامه وحسب عليه وهذا  
الثاني على ثلاثة اقسام لا تمان ان يمكن ان يقدر ما هو بمعنى الفعل الظاهر من غير نظر الى معول ذلك الفعل الظاهر خاص  
بل مع اي معول كان فهو اولى نحو زيد امرت به فان جازت المقدر قبل زيد بمعنى امرت سوارا كان متعجبا امرت  
عاملا فيك اوفى بها وفي بغلامك اوفى بالخير اوفى شئ كان لا يتفاوت معناه باعتبار المتفاعلين وان لم يكن هذا  
فانظر الى معنى ذلك الفعل الظاهر مع معوله المعين الخاص الذي نصبه ذلك الفعل فقد دخلت المعنى وذلك نحو  
زيد ضربه غلامه فان اهتت المقدر الذي همس قبل زيد ليس بمعنى ضربت مطلقا مع اي معول كان بل هو معناه  
مع غلامه واخاه او صديقا وما جرى مجرى ذلك الا ترى انك لو قلت زيد ضربت عدوه لم يكن معنى ضربت عدوه  
اهتت بل المعنى اكرهت زيدا ضربت عدوه فظهر ان اهتت المقدر بمعنى الفعل الظاهر مع بعض معولاته دون

زيد

بعض مجازات جازفت فانه بمعنى مرتب مع اي معول له كان وان لم يكن هذا التلخيص اضربن معول است فانه بطريق كل فعل مشغول بضمير او متعلق بضمير متعلق كان ولما ان تقول في تعين العامل المفرد او فاعلا كان او فاعلا انك تظن فان كان المفسر عاملا في ضمير الاسم المفرد بلا واسطه تترت لفظ ذلك المفسر بعينه كما في ان زيد قام وان زيدا ضربه وان عمل في الضمير بواسطه حرف جر كما ان زيدا ضربته وان زيدا مرتبه به فلان ان ضمير فعلا للملايه مطلقا اي ان توثيق زيد وان لا يستعمله كذا في نحو ان الخوان اكل عليه وان الخوان اكلت عليه اي ان لو قيل الخوان وان لا يستعمله وان ان قلت ان الخوان اكل عليه اللحم فانك تظن ان فاعله ما استندت اليه الفعل المبني للفعل اي لا يلبس اللحم الخوان اكل عليه اللحم وكذا السوط ضرب به زيد وذلك ان تفصل بان تقول كان هناك فعل متعلما في ذلك الضمير بنفسه بمعنى ذلك اللازم اضمير كما فان زيد مرتبه وان زيدا مرتبه به اي ان يجوز زيد وان جاوزت زيدا ولا تفعل الملايه كما ذكرنا في الخوان اكل عليه والخوان اكلت عليه وان كان المفسر عاملا في متعلق الضمير فلان ان ضمير فعلا للملايه مطلقا اي فيما عمل فيه بحرف الجر او بنفسه نحو ان زيد ضرب غلامه وان زيدا ضربت غلامه اي ان لو قيل زيد وان لا يستعمله وان زيدا وكذا في ان زيدا ضرب غلامه وان زيدا مرتبه بغيره وذلك ان تفصل فضمير في العامل بنفسه ذلك لتفعل لظاهر بعينه مع مضافا في ذلك الاسم المذكور فتقول في ان زيد ضرب غلامه وان ضربت متعلقون زيد ضربت غلامه فيكون الفعل الظاهر نفسا للمفرد معول الظاهر نفسا للمعول المفرد وكذا في نحو ان زيد لقي عمه واخوه وان زيدا لقيت عمها واخاه والتفصيل ادى من اعتبار الملايه مطلقا لانه بعد ان ضارها للمرفوع في ان زيد قام غلامه بل المعنى ان قام متعلق زيد فقام متعلق زيد قام غلامه وبضمير في العامل في متعلق الضمير بواسطه حرف الجر فعلا متحدا بمعنى ذلك الفعل اللازم ان وجد مع المضاف المذكور فتقول في ان زيدا ضرب غلامه وان زيدا مرتبه بغيره ان جاوزت متعلق زيد مرتبه بظلامه و ان لم يوجد متعلقه بغيره فاعلم ان لا يستعمله الخوان اكل على خوانه وان زيدا اكلت على خوانه اي ان لو قيل زيد اكل على خوانه وان لا يستعمله الخوان اكلت على خوانه هذا وان جاء في جميع الصور المذكوره قبل الاسم المذكور فاعلم ان جازا وحجره ونحو اليوم فاعلم ان لا يستعمله وبالسوط زيد ضربته لم يضا ولا امر لان الفعل المفرد يعمل في ذلك الظرف ايضا والجار ايضا واما ان جاوزت الاسم المذكور مرفوع فان كان المفسر عاملا في ضميرها مع استقامه المعنى كما ان في زيد عمره واخوه اي ان ضرب زيد عمره فلا اشكال وكذلك ان زيدا عمره واخوه والاضربن فعل الملايه كما ان اللحم الخوان اكل عليه اي ان لا يلبس اللحم الخوان قوله ويجازا لترفع بالابتداء عند عدم فريته خلافا وعند وجوده والى منها كما مع غير الطلب اذا المفاجاه حال الاسم المدرك ولا بعد وايعضا فاسام اما ان يجازا رفعه او يجازا نصبه او يسوي رفعه ونصبه ولم يذكر جهور الضاه ما وجب رفعه وانما ان يكتسب ان قال وذلك اذا كان الفعل مشغولا بغيره متحقق فاعلمنا لفا على ان يكون ذلك الفعل نحو السوط ضرب زيد لا تملأ حقيق فاعلمنا القاعل فكانه ماعل مرفوع وقد فترت انه لا يجوز نصب الاسم المذكور الا اذا اشغول الفعل عنه بمصوب هذا الذي ذكره في اس باره والوجه جواز نصبه لكون الفعل مشغولا عنه بنصب محلا بل ما بعد اذا المفاجاه واجب لترفع في نحو خرجت فاذا زيد بضمير عمه كما يجي ثم اعلم ان المصداق بالاجتناب رفعه لان الرفع هو الاصل لعدم احتياجه الى حذف فاعل فقال بجازا الرفع بالابتداء فبين بقوله بالابتداء وعامل الرفع في جميع ما يجوز رفعه في هذا الباب حتى لا يظن ان لا فعه فعل كما ان ناصبا اذا نصب فعل قوله عند عدم فريته خلافا للضمير في خلافا للرفع و خلاف الرفع ههنا التصيب في هذا الاسم المذكور اما ان يرتفع بالابتداء او ينصب بفعل مفردا ما الجرح فلا بد حله لانه لا يكون الا بجازا وكلامنا في اسم ينصب لفظا بما بعده لوسلط عليه والمعنى بجازا رفع هذا الاسم المذكور عند ذلك فترت التصيب الموجه له والفرق بين التي بجازا معها التصيب التي ينساوي معها الامران على ما يجي شرحها ومثاله ان زيد ضربته ولا يريد مطلق فريته التصيب ان المفسر فريته التصيب مع عدم ليل الاسم مما تخن فيه بل يريد فرائين التصيب التي سنذكرها على ما اشترنا اليه وانما اخبر الرفع على التصيب مع ذلك التقدير لاحتياج التصيب الى حذف الفعل واختاره والاصل عدمهما بخلاف الرفع فانه يعمل معنوي عندهم لم يظهر قط في اللفظ حتى يقال حذفتها ضمير وعلى الاختلاف في رفع المبتدأ بقوله انما اخبر الرفع على التصيب لانه يعمل ظاهر دون التصيب قوله وعند وجوده اي منها عند وجود فريته للرفع هي اقوى من فريته التصيب فريته الرفع التي يجامع فريته التصيب يكون اقوى منها شيئا ن فقط على ما ذكرنا واما اذا المفاجاه اما ما فجا مع ثلث فرائين للتصيب هي مع احدها مغلوبه ومع الاخرين غالبه اما الاولى فالطلب على ما بان والاخران عطفت الجملنا التي بعد ها على فعلية وكونها جازا بالجملة استغناء فيه فعلية واما اذا فلا يجامع من فرائين التصيب لا واحده واذا غالبه عليها وثلث فريته تكون الجملة المصدر

بعض مجازات جازفت فانه بمعنى مرتب مع اي معول له كان وان لم يكن هذا التلخيص اضربن معول است فانه بطريق كل فعل مشغول بضمير او متعلق بضمير متعلق كان ولما ان تقول في تعين العامل المفرد او فاعلا كان او فاعلا انك تظن فان كان المفسر عاملا في ضمير الاسم المفرد بلا واسطه تترت لفظ ذلك المفسر بعينه كما في ان زيد قام وان زيدا ضربه وان عمل في الضمير بواسطه حرف جر كما ان زيدا ضربته وان زيدا مرتبه به فلان ان ضمير فعلا للملايه مطلقا اي ان توثيق زيد وان لا يستعمله كذا في نحو ان الخوان اكل عليه وان الخوان اكلت عليه اي ان لو قيل الخوان وان لا يستعمله وان ان قلت ان الخوان اكل عليه اللحم فانك تظن ان فاعله ما استندت اليه الفعل المبني للفعل اي لا يلبس اللحم الخوان اكل عليه اللحم وكذا السوط ضرب به زيد وذلك ان تفصل بان تقول كان هناك فعل متعلما في ذلك الضمير بنفسه بمعنى ذلك اللازم اضمير كما فان زيد مرتبه وان زيدا مرتبه به اي ان يجوز زيد وان جاوزت زيدا ولا تفعل الملايه كما ذكرنا في الخوان اكل عليه والخوان اكلت عليه وان كان المفسر عاملا في متعلق الضمير فلان ان ضمير فعلا للملايه مطلقا اي فيما عمل فيه بحرف الجر او بنفسه نحو ان زيد ضرب غلامه وان زيدا ضربت غلامه اي ان لو قيل زيد وان لا يستعمله وان زيدا وكذا في ان زيدا ضرب غلامه وان زيدا مرتبه بغيره وذلك ان تفصل فضمير في العامل بنفسه ذلك لتفعل لظاهر بعينه مع مضافا في ذلك الاسم المذكور فتقول في ان زيد ضرب غلامه وان ضربت متعلقون زيد ضربت غلامه فيكون الفعل الظاهر نفسا للمفرد معول الظاهر نفسا للمعول المفرد وكذا في نحو ان زيد لقي عمه واخوه وان زيدا لقيت عمها واخاه والتفصيل ادى من اعتبار الملايه مطلقا لانه بعد ان ضارها للمرفوع في ان زيد قام غلامه بل المعنى ان قام متعلق زيد فقام متعلق زيد قام غلامه وبضمير في العامل في متعلق الضمير بواسطه حرف الجر فعلا متحدا بمعنى ذلك الفعل اللازم ان وجد مع المضاف المذكور فتقول في ان زيدا ضرب غلامه وان زيدا مرتبه بغيره ان جاوزت متعلق زيد مرتبه بظلامه و ان لم يوجد متعلقه بغيره فاعلم ان لا يستعمله الخوان اكل على خوانه وان زيدا اكلت على خوانه اي ان لو قيل زيد اكل على خوانه وان لا يستعمله الخوان اكلت على خوانه هذا وان جاء في جميع الصور المذكوره قبل الاسم المذكور فاعلم ان جازا وحجره ونحو اليوم فاعلم ان لا يستعمله وبالسوط زيد ضربته لم يضا ولا امر لان الفعل المفرد يعمل في ذلك الظرف ايضا والجار ايضا واما ان جاوزت الاسم المذكور مرفوع فان كان المفسر عاملا في ضميرها مع استقامه المعنى كما ان في زيد عمره واخوه اي ان ضرب زيد عمره فلا اشكال وكذلك ان زيدا عمره واخوه والاضربن فعل الملايه كما ان اللحم الخوان اكل عليه اي ان لا يلبس اللحم الخوان قوله ويجازا لترفع بالابتداء عند عدم فريته خلافا وعند وجوده والى منها كما مع غير الطلب اذا المفاجاه حال الاسم المدرك ولا بعد وايعضا فاسام اما ان يجازا رفعه او يجازا نصبه او يسوي رفعه ونصبه ولم يذكر جهور الضاه ما وجب رفعه وانما ان يكتسب ان قال وذلك اذا كان الفعل مشغولا بغيره متحقق فاعلمنا لفا على ان يكون ذلك الفعل نحو السوط ضرب زيد لا تملأ حقيق فاعلمنا القاعل فكانه ماعل مرفوع وقد فترت انه لا يجوز نصب الاسم المذكور الا اذا اشغول الفعل عنه بمصوب هذا الذي ذكره في اس باره والوجه جواز نصبه لكون الفعل مشغولا عنه بنصب محلا بل ما بعد اذا المفاجاه واجب لترفع في نحو خرجت فاذا زيد بضمير عمه كما يجي ثم اعلم ان المصداق بالاجتناب رفعه لان الرفع هو الاصل لعدم احتياجه الى حذف فاعل فقال بجازا الرفع بالابتداء فبين بقوله بالابتداء وعامل الرفع في جميع ما يجوز رفعه في هذا الباب حتى لا يظن ان لا فعه فعل كما ان ناصبا اذا نصب فعل قوله عند عدم فريته خلافا للضمير في خلافا للرفع و خلاف الرفع ههنا التصيب في هذا الاسم المذكور اما ان يرتفع بالابتداء او ينصب بفعل مفردا ما الجرح فلا بد حله لانه لا يكون الا بجازا وكلامنا في اسم ينصب لفظا بما بعده لوسلط عليه والمعنى بجازا رفع هذا الاسم المذكور عند ذلك فترت التصيب الموجه له والفرق بين التي بجازا معها التصيب التي ينساوي معها الامران على ما يجي شرحها ومثاله ان زيد ضربته ولا يريد مطلق فريته التصيب ان المفسر فريته التصيب مع عدم ليل الاسم مما تخن فيه بل يريد فرائين التصيب التي سنذكرها على ما اشترنا اليه وانما اخبر الرفع على التصيب مع ذلك التقدير لاحتياج التصيب الى حذف الفعل واختاره والاصل عدمهما بخلاف الرفع فانه يعمل معنوي عندهم لم يظهر قط في اللفظ حتى يقال حذفتها ضمير وعلى الاختلاف في رفع المبتدأ بقوله انما اخبر الرفع على التصيب لانه يعمل ظاهر دون التصيب قوله وعند وجوده اي منها عند وجود فريته للرفع هي اقوى من فريته التصيب فريته الرفع التي يجامع فريته التصيب يكون اقوى منها شيئا ن فقط على ما ذكرنا واما اذا المفاجاه اما ما فجا مع ثلث فرائين للتصيب هي مع احدها مغلوبه ومع الاخرين غالبه اما الاولى فالطلب على ما بان والاخران عطفت الجملنا التي بعد ها على فعلية وكونها جازا بالجملة استغناء فيه فعلية واما اذا فلا يجامع من فرائين التصيب لا واحده واذا غالبه عليها وثلث فريته تكون الجملة المصدر

وغير ان زيد ضرب غلامه ان ضرب متعلق بغيره غلامه

بما معطوف على فعلية كما يحكي إما أماناً أو تارة في الرفع معها على النصب مع الضميرين المذكورين لأن الرفع النصب في مثلها  
 بفعلها إما كان المراد بالناسب بين المعطوف والمعطوف عليه في كونها فعليتين نحو نوم زيد وعمرو والكرمير ففضل  
 بين السؤال والجواب في كونها فعليتين نحو زيد أكرمته في جواب من قال إنهم أكرمته فإنا صدقنا الجملتان بأما نحو  
 نوم زيد وأما عمرو فزيد أكرمته فزيد معطوفه وبنينا في جواب إنهم أعطيت فان أماناً من الحروف التي يبتدأ بها  
 الكلام ويستأنف ولا ينظر معها إلى ما قبلها فلم يكن فصلاً للناسب معها لكون وضعها الضد مناسباً ما بعد هالما فلما  
 اعتدوا الاستئناف فرفع بسبب الجملة إلى ما كانت في الأصل عليه وهو اختيار الرفع للسلامة من الحذف والتقديم فاما  
 في الحقيقة ليست مفضضة للرفع لأن وقوع الأسمية والفعلية بعد هالما على السؤال نحو قوله تعالى فاما البقيم فلا نفهروا  
 واما السائل فلا نفهروا لكون عملها في التصورين انهما منعت مفضضة النصب من التأثير في مفضضة الرفع بحالها  
 وهو كون الأصل سلامة الكلام من الحذف والتقديم وما حتى في نحو قوله تعالى الصبح في حقه وحده والتأخر حتى  
 نغله الفأها فهو ان كانت يستأنف بعد هالما الكلام إلا أنها ليست مفضضة للاستئناف كما أن الأوزان كلها لا تقع  
 في أول الكلام كما أن الرفع بعد هالما في كل ما يجوز في العطف لظهورها في ذلك الباب وأما إذا كانت أماناً مع الظلم  
 وهو الأمر والنهي والتمني والتمني لأن سائر أنواع الطلب نحو زيد هل خير من زيد لئلا تضربه ولا تضربه برفع الاسم  
 معها كما تقدم فاما مع التثنية مفعولها نحو أماناً بذكره وأما بذكره ولا تضربه وأما عمرو وأمر جهاته وأما صارت مفعولاً  
 لأن وقوع هذه الأشباه خبراً للبتدأ فليس في الاستعمال وذلك لأن كون الجملة الطلبية فعلية أو لئلا يمكن لأخصاً  
 الطلبية للفعل الأخرى إلى فضاء حروف الطلب للفعل كقولنا لا تسفها والعرض والتخصيص وأما قولهم بل أنت لاجرا  
 بكم فلم يمكن جعلها فعلية بتغيير أعراب كما يمكن ذلك في نحو زيد اضربه وكذا في نحو هل زيد ضارب وزيد هل يضربه  
 وعمرو ولا تضربه وأما قولهم ان قلت نحو زيد اضربه ولا تضربه بالرفع لئلا تضربه الذي هو المجرى للصدر والكذب  
 هذه التثنية الطلبية التي لا يحتملها إلا البناء بل بعد مخرج الألف والهمزة التي لها عن حقيقتهما كقولك في زيد  
 اضربه زيداً طلب منك ضربه فإنه مفعولاً في الجملة الأسمية فبذلك يجرها بما يجرها عن كونها خبرية مع أنه  
 مع أنه يجرها خبرية فبذلك يجرها خبرية فبذلك يجرها خبرية فبذلك يجرها خبرية فبذلك يجرها خبرية فبذلك يجرها خبرية  
 ولا يجب في خبر لئلا أحفاله للصدر والكذب وأما حتى خبراً اصطلاحياً كما أن الفاعل متى فاعله ولم يصد الفاعل  
 متى بقض الواضع مفعولاً كان الطلب من ضرب النصب كما ذكرنا وأما ليست من ضرب الرفع كما بينا في المعارض  
 في نحو أماناً زيد فاضرب بين الطلب وسأله السلامة من الحذف والتقديم وجميع الطلبية على أكثره ووقع الحذف والتقديم  
 في كلامهم وفعله استعمالاً الطلبية اسمية مع إمكان جعلها فعلية بغير تغيير أعراب وأما إذا لم تكن في ضعف الاستنباط  
 بعد هالما حتى فبذلك لا يقع في صدر الكلام من دون أن ينفذ بها شيء كما يقع أماناً لئلا تكون الخاتمة لئلا يجرها مع حرف  
 عاطفاً على الجملة الفعلية وهي غالبة على عاطف بمعنى أن الرفع إذا ولى من النصب مع جواز النصب نحو نوم زيد  
 وإذا بكر ضمير به عمرو وبها فلو نظر في ذلك انهم انفعوا على أنها لا يجرها إلا الأسمية فربما بين ما بين إذا شرطية  
 من أول الأمر فبما من هذا وجوب الرفع بعد هالما مع جواز النصب بل لو سمع نصب ما بعد هالما مع العاطف المذكور  
 لكان لم يجرها لئلا يفسد صلها في هذا الموضع الخاص بعناية للناسب المطلوب بعد هالما وفي غير هذا الموضع  
 يجب رفع ما بعد هالما نحو زيد في الدار وأما عمرو واضربه وأما مع عدم السماع فلا أصل منه بناء على الإجماع المذكور قوله  
 وجرها النصب لعطف على جملة فعلية للناسب بعد حرف التي وحرف الأسمية وإذا شرطية وحسب في الأسمية  
 وعند خوف ليس بنفسه لئلا يفسد مثل ناكل حتى خلفه بقدر أول هذه ضربين يختار معها النصب الاسم المذكور  
 قوله بالعطف على جملة فعلية نحو نوم زيد وعمرو أكرمته وكذا مع لكن ويل ذلك لئلا يناسب المعطوف والمعطوف عليه  
 في كونها فعليتين وكذا في ضرب رجل ضارب عمرواً ومنه يظنها العطف على مشابهة الفعل وأما في نحو احسن زيد  
 وعمرو يضويه فلا يجر النصب لكون فعل النصب مجزوءة عن مفعول العرض لاحقاً بالاسم كذا قال سيبويه  
 وأما هالما الثانية اعراضاً لا معطوفه قوله وبعد حرف التي هي لا وأما وان نحو قوله فاحسباً فحزن به لئلا ولا حلاً  
 إذا أذخ الجذوة وكذا ما من يضربه وأما خبر النصب فيها مع جواز الرفع لأن النصب في الحقيقة مضمون الفعل  
 فإلا في لفظاً أو فبذلك لما سبق مضموناً ولى وليس له في أول من هذه الجملة إذ هي عاملة في التصارع ولا يفرد معها  
 لضعفها في العمل فلا يجرها لئلا يضويه ولا لئلا يجرها لئلا يضويه ولا لئلا يجرها لئلا يضويه ولا لئلا يجرها لئلا يضويه  
 وأما ليس فيهن فالأحرى فليس أيضاً من هذا الباب لأن ما بعد واجبة الرفع بكونها اسمية والجملة بعد خبر نحو ليس يد

الطلبية التي لا يحتملها إلا البناء بل بعد مخرج الألف والهمزة التي لها عن حقيقتهما كقولك في زيد اضربه زيداً طلب منك ضربه فإنه مفعولاً في الجملة الأسمية فبذلك يجرها بما يجرها عن كونها خبرية مع أنه مع أنه يجرها خبرية فبذلك يجرها خبرية فبذلك يجرها خبرية فبذلك يجرها خبرية

اعترض به الأفعال لأنها كذا للمعتمد

الطلبية التي لا يحتملها إلا البناء بل بعد مخرج الألف والهمزة التي لها عن حقيقتهما كقولك في زيد اضربه زيداً طلب منك ضربه فإنه مفعولاً في الجملة الأسمية فبذلك يجرها بما يجرها عن كونها خبرية مع أنه مع أنه يجرها خبرية فبذلك يجرها خبرية فبذلك يجرها خبرية



حروبه وبعض من قال بجزئها حوز الغاؤه عن العمل الغاء ما استلزم لا يفولم بشر الطبيب لا المسك برفع المسك كما يجي في باب ما يدخل عليه فويلم ليس خلق الله مثله أي ما خلق الله فيجز عن ليس زيدا ضربه على الغاء لبشر الوجان ليس خلق الله من باب توجيه الفعلين إلى مروج واحد وخلق بشر ليس ويجوز ان يكون اسم ليس فيه وفي قولك لبشر زيدا ضربه ضمير الشان والمضارع فاعلة كما في قوله تع فانها لا تعي الإيصار فوله وحرفه لا سمها علمة أو لونه أو لونه وحرفه التقي به قال سيبويه ليس جواز الرفع في الضمة كجواز في نحو قام زيد وعمر وكلية يعني ان الرفع في الثاني احسن فليس طلبه المشاكلة بين المعطوف والمعطوف عليه جلة فعلة في القضاء والتصبيح في الاستفهام بل المجرى اشتدا قضاء له وكذا جعل سيبويه الرفع بعد حروف التقي احسن منه بعد المجرى وذلك لان الجملة مع المجرى تصير طلبية وتكون الطلبية فعلة ولي ان امكن كما ذكرنا ولا تضيق مع حرف التقي طلبية ولعلم ان للاستفهام حرفين احدهما غريب فيه وهو الضمير فيى تدخل على الفعلية نحو اضرب زيدا وعلى الامة الخالصة من الفعل نحو ارادناج ومع الامة التي خبر المبدأ فيها فعلة نحو ان يخرج وثانيها ما دخل فيه وهو هل التي اصلها ان يكون بمعنى هذا الامة للفعل كما يجي في قسم الجوف فهو تدخل على الفعلية وعلى الامة التي خبر المبدأ فيها فعلة نحو هل بد فاعله اشهد الضمير واما الامة التي خبرها التي خبرها الثانية فعلة ولا تدخل عليها الا على فتح نحو هل زيد خرج لانها اذا لم يجز فعلا شلت عنه فان كان احد حرفي الجملة التي دخلها فعلا لا ذكرت الضمير القديمة فلا ترضى الا بان تعاقبه فيجوز ان تولى باها وكما يقع دخولها على الفعلية مع الفصل بينهما وبين الفعل باسم نحو هل زيد اضرب وعلى فعلية مقدر فعلا مفسر بفعل ظاهر نحو هل زيد اضرب والتصبيح ها هنا احسن الفصحين وقد جرت الخلاف بين سيبويه والاحفش في ان الرفع اول والتصبيح كما انب زيدا ضربه والوقا في اخبار النصب في نحو اليوم زيد اضرب والاسماء المنصبة للاستفهام مثل هل تدخل على فعلية فعلا مفوظ به ويقع نحو متى زيد اضرب ومتى زيد خرج فالرفع في مؤن زيد ضربت ابلغ الفصحين كما ذكرنا في نحو هل ويجسن متى زيد خرج كل ذلك لان كل منطوق على غير محقق لزوم اصل المنطوق عليه اذا امكن واصل ههنا الاستفهام دخولا على الفعل صريحا وانما جازيلا في نحو متى زيد فاعله لان الفعل معلوم وان كان المنصبة للاستفهام فقول اسم المجرى ورفعه الى نحو اضرب متى زيد ضربه والعللة كالعلة قوله وان الشرطية منها اخر من نقل عن الكوفيين انها كانت في وقوع الجملة من بعد هذا الا ان الجملة الامة لا يكون الخبر فيها فعلا الا في الشاذ كقوله اذ الحكم اذى ما ظل الراس لكب ونقل عن سيبويه والاحفش موافقهم في جواز وقوع الامة المشبهة بعد ما لكن على ضعف الاكثر كونها عند فعلية اما ظاهرا للفعل نحو ارادناج مقدر نحو اذا السماء انشقت اي اذا السماء انشقت ونقل عن المبرد اختصاصها بالفعلة فيجب عنده ناول نحو اذا السماء انشقت بالفعلة اي اذا انشقت السماء فوله واذا الشرطية بمعنى على مذهب سيبويه والاحفش وانما اختار بعدها الفعلية لان الشرط بالفعل ولي الشرط والاسمها وانما بوجها الفعل بعدها كما فعل المبرد لانها ليست بمرتبطة بالشرط كان ولو لا ظاهر في ضمن معناه كن ومعنى على ما يجي في الظرف والابتداء وانما على مذهب المبرد ينبغي ان لا يجوز بعدها الرفع الاعلى كما ذكره وهو ان بعضهم يجوزون في بعض ما ذكرنا ونذكر ان مذهب بعض من شرط الظاهر ان يرفع بالفعل المقدر الذي هو لازم ذلك الظاهر قال المبرد في نحو هل زيد فاعله بقدره هلا فاعله زيد فاعله وروى الكوفيون لا تجزى ان منفس اهلكته واذا اهلك فعندك لك فاجزى اي ان اهلك منفس وان هلك منفس فعلى هذا بقدر مذهب المبرد في يفسد ذي لثمة اذا زل في موسى بلال بلغته فقام بقا حين وصلبك جازر فعلى رواية رفع ابن اذ ابلغ ابن ابي موسى هذا والاول مطابقة المفسر للرفع والتصبيح اذا امكن قوله وحيث حيث حاله على الجازاة في المكان كذا في الزمان نحو حيث زيد يخطو فاعله ولكن استعمالها اسهال الكلمات الشرطية من استعمال اذا فانها تدخل على الامة التي جازها اسمان اتفاقا نحو اخلص حيث زيد حاله ما اذا كسبت بما نحو حيثما نحن سائر الاسماء الجوزة المقتضية مع الشرط نحو هو ايها لا يفصل بينها وبين الفعل الا عند الضرورة قال تقي واغلر برزق نجومه و يظف علكه كما في الثاني وقال صنفه نامة في حارة انما الريح ينهبها تامل نواضط انما للرفع الى الفصل نحو متى زيد زيد فاعله والتصبيح واجب لوجوب تقديم الفعل بعد ما هو له وفي الاخر الذي قد تقدم ذلك بعلة فوله وعند نحو ليس المفسر بالصفة اذ اردت مثلا ان تخبر ان كل واحد من مائة اشعوبه عشرين دينار او انك لمن مائة اشعوبه الا شريك بعد الثمن فقلت كل واحد من مائة اشعوبه عشرين بتصبيح كل فهو بعض في العطف للفصولة لان المقدير اشعوبه كل واحد من مائة اشعوبه عشرين واما ان رفعت كل فمثل ان يكون اشعوبه خبر له وتوكل بعشرين مثله

والاحفش  
في قوله  
انما جازيلا  
فعله اشهد  
الضمير  
الاعلى  
الاحفش  
في قوله  
انما جازيلا  
فعله اشهد  
الضمير  
الاعلى  
الاحفش  
في قوله  
انما جازيلا  
فعله اشهد  
الضمير  
الاعلى

الاحفش  
في قوله  
انما جازيلا  
فعله اشهد  
الضمير  
الاعلى  
الاحفش  
في قوله  
انما جازيلا  
فعله اشهد  
الضمير  
الاعلى

اي كل واحد منهم مشتق بعين وهو المعطوف المقصود ويحتمل ان يكون اشتراكية صفة لكل واحد وقولك بعشرين هو الخبر  
اي كل من اشتريه من الممالك فهو بعشرين فربعه اذن مطرف الاحتمال الوجه الثاني الذي هو غير مقصود ومخالفة  
للوجه الاول اذ ربما يكون لك على الوجه الثاني منهم من اشتراه لك غيرك بعشرين او باقل منها او بالكثر مما يكون لك  
ايضا منهم جماعة بالهبة او الوارثة او غيره لك وكل هذا خلاف مقصودك فالنصب من اولي لكونه تصا في المعنى  
المقصود والرفع محتمل له ولغيره والمثال الذي اوردته المص من الكتاب العزيز اعني قوله نع كل شئ خلفناه بقدر  
لا يفاوت فيه المعنى كما يفاوت في مثالنا سواء جعلت الفعل خيرا او صفة فلا يصلح اذن للتشبه وذلك لان مراد  
نع بكل شئ مخلوق نصبت كل ارفعته وسواء جعلت خلفناه صفة مع الرفع او خبر اعنه وذلك ان قولك خلفنا كل  
شئ بقدر لا ير بغير خلفنا كل ما يقع عليه اسم شئ لانه تع لم يخلو جميع المركبات غير المشابهة ويقع على كل واحد منهما  
اسم شئ بكل شئ في هذه الآية ليس كما في قوله نع والله على كل شئ قدير لان معناه انه قادر على كل ممكن غير مثله فاذا  
نظر هذا فلنا ان معنى كل شئ خلفناه بقدر يرفع كل على ان خلفناه هو الخبر كل مخلوق مخلوق بقدر وعلى ان  
خلفناه صفة كل شئ مخلوق كما ين بقدر والمعنى واحد واللفظ كل شئ في الآية يخص بالمخالفات سواء كان خلفنا  
صفة له او خبرا وليس مع الرفع الثاني كما كان في مثالنا ويختار بالنصب ايضا اذا كان الكلام جوارحا عن اسفه بانه  
بجملته فعلية كما اذا قيل رايت احدا واياه او اعلام ايتهم رايت ففعل زيد رايت واما ان كان النصب والى ليطابق الجواب  
السؤال في كونها فعلية وكذا اذا قيل اصابني لزيد ان احدا فقلت زيد اصابني لانه معنى انصبوب التبريد انما  
هو مفعول بالفعلية واذا كان الكسائي النصب اذا كان الاسم المحدود بعد اسم هو فاعل في المعنى بخور يد هذا نصيبها  
فزيد في المعنى هو الضارب وان كان في اللفظ مبتدا فنصب هذا اولي لانه كانه قبل يضرب زيد هذا قوله  
ويشوي لاهران في مثل زيد قام وعمر واكرمه اقول بعني يشوي للرفع والنصب في الاسم المحدود اذا كان قبله  
عاطف على جملة اسمية الخيرة فيها جملة فعلية او على الخبر فيها واما اسنوب لانه يمكن ان يكون ما بعد الواو عطفا على  
الاسم التي هي الكبرى فتختار الرفع مع جواز النصب لانه سبب المعطوف بالمعطوف عليه في كونها اسمية وان  
ان يكون عطفا على الفعلية التي هي الصغرى فتختار النصب مع جواز الرفع لانه سبب في كونها فعلية فان قيل  
بل الرفع اولي للسلافة من الحذف والتقدير عوض يكون الكلام المعطوف اضرب الى لفعلية منه الى الاسمية وهذا  
المثال اعني زيد قام وعمر كلمته مثال اوردته سببوه واعترض عليه بانه لا يجوز فيه العطف على الصغرى لانها خبر للمبتدأ  
والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجيء ويمنع عليه والواجب في الجملة التي هي خبر المبتدأ رجوع ضمير الى المبتدأ و  
ليس في عمر كلمته ضمير يرجع الى زيد وبعبارة اخرى وهي انه يجيء المعطوف جواز في اية مقام المعطوف عليه ولو كانت  
زيد كلمته عمرا لم يجز وبعبارة اخرى للاختصاص وهي انه لا يجوز عطف جملة لا محل لها محل واعند لسببوه بافتار  
احد هائل السلف وهو جواب عن جميع عبارات ان عوض عن سببوه لم يكن نصيب المثال بل يبين جملة اسمية الصفة فعلية  
الخبر معطوف عليهما او على الخبر منها ونصيب المثال اليك زيادة ضمير فيه نحو عمر كلمته في طارة او لاجله او نحو ذلك  
وانما سلك سببوه عن هذا اعتمادا على علم السامع انه لا بد للخبر اذا كان جملة من ضمير فيصنع المثال اذا اراد ذلك و  
اجاب بعضهم عن الوجه الاول بانه ليس بمسلم ان حكم المعطوف حكم المعطوف عليه فيما يجيء بمنع الا ترى اني لو لم  
رب شاء ومخاينها وورد بان مخالفتها ايضا نكرة ما يجيء في المضمرات واجيب عن الوجه الثاني بانك تقول زيد لقبته  
وعمر وا لو قلت زيد لقبته عمر لم يجز ولا يازم جواز تمام المعطوف مقام المعطوف عليه واجاب ابو علي عن اعتراض  
الاختصاص بان الاعراب لما لم يظهر في المعطوف عليه جاز ان يعطف عليه جملة لا اعراب لها واسد الاعراب صانف  
هو الاول والجواب ما قال السلف في ثم ان مثل هذا المثال ايجاز سببوه مستويا بين رفع الاسم ونصبه على ما يورد  
به ظاهر كلامه ومنع الاختصاص بخلو المعطوف عن الضمير وجوز ابو علي ان الرفع مبر اولي من النصب ان زدت  
فيه الجملة المعطوفه ضمير راجعا الى المبتدأ الاول كالخلاف في جوازه ومثل قولك زيد قام وعمر واكرمه فقلت  
زيد ضارب عمر وا بكر اكرمه يشوي في بكرة الوجهان لان اسم الفاعل الناصب للمفعول به كالفعل واما  
اذ قلت زيد قام علاما وبكر اكرمه فالرفع اولي فيه لان اسمي لفاعل والمفعول اذا لم ينصب المفعول به لم يلزم  
شاهبهما للفعل كما يجيء في باب الاضافة اذ قلت رفع الضمير المشابهة للفعل بخور زيد مصوى حماره قوله ويجز  
النصب بغير حرف الشرط وحرف التخصيص مثل ان زيدا صوبته ولا ان زيدا صوبته حرف الشرط ان ولو نحو لوز زيدا  
اكرمه واما اما انهي وان كانت من حروف الشرط الا ان الرفع مختار بعد ها على ما تقدم لان النصب في احوالها

الاول  
اي كل واحد منهم مشتق بعين وهو المعطوف المقصود ويحتمل ان يكون اشتراكية صفة لكل واحد وقولك بعشرين هو الخبر  
اي كل من اشتريه من الممالك فهو بعشرين فربعه اذن مطرف الاحتمال الوجه الثاني الذي هو غير مقصود ومخالفة  
للوجه الاول اذ ربما يكون لك على الوجه الثاني منهم من اشتراه لك غيرك بعشرين او باقل منها او بالكثر مما يكون لك  
ايضا منهم جماعة بالهبة او الوارثة او غيره لك وكل هذا خلاف مقصودك فالنصب من اولي لكونه تصا في المعنى  
المقصود والرفع محتمل له ولغيره والمثال الذي اوردته المص من الكتاب العزيز اعني قوله نع كل شئ خلفناه بقدر  
لا يفاوت فيه المعنى كما يفاوت في مثالنا سواء جعلت الفعل خيرا او صفة فلا يصلح اذن للتشبه وذلك لان مراد  
نع بكل شئ مخلوق نصبت كل ارفعته وسواء جعلت خلفناه صفة مع الرفع او خبر اعنه وذلك ان قولك خلفنا كل  
شئ بقدر لا ير بغير خلفنا كل ما يقع عليه اسم شئ لانه تع لم يخلو جميع المركبات غير المشابهة ويقع على كل واحد منهما  
اسم شئ بكل شئ في هذه الآية ليس كما في قوله نع والله على كل شئ قدير لان معناه انه قادر على كل ممكن غير مثله فاذا  
نظر هذا فلنا ان معنى كل شئ خلفناه بقدر يرفع كل على ان خلفناه هو الخبر كل مخلوق مخلوق بقدر وعلى ان  
خلفناه صفة كل شئ مخلوق كما ين بقدر والمعنى واحد واللفظ كل شئ في الآية يخص بالمخالفات سواء كان خلفنا  
صفة له او خبرا وليس مع الرفع الثاني كما كان في مثالنا ويختار بالنصب ايضا اذا كان الكلام جوارحا عن اسفه بانه  
بجملته فعلية كما اذا قيل رايت احدا واياه او اعلام ايتهم رايت ففعل زيد رايت واما ان كان النصب والى ليطابق الجواب  
السؤال في كونها فعلية وكذا اذا قيل اصابني لزيد ان احدا فقلت زيد اصابني لانه معنى انصبوب التبريد انما  
هو مفعول بالفعلية واذا كان الكسائي النصب اذا كان الاسم المحدود بعد اسم هو فاعل في المعنى بخور يد هذا نصيبها  
فزيد في المعنى هو الضارب وان كان في اللفظ مبتدا فنصب هذا اولي لانه كانه قبل يضرب زيد هذا قوله  
ويشوي لاهران في مثل زيد قام وعمر واكرمه اقول بعني يشوي للرفع والنصب في الاسم المحدود اذا كان قبله  
عاطف على جملة اسمية الخيرة فيها جملة فعلية او على الخبر فيها واما اسنوب لانه يمكن ان يكون ما بعد الواو عطفا على  
الاسم التي هي الكبرى فتختار الرفع مع جواز النصب لانه سبب المعطوف بالمعطوف عليه في كونها اسمية وان  
ان يكون عطفا على الفعلية التي هي الصغرى فتختار النصب مع جواز الرفع لانه سبب في كونها فعلية فان قيل  
بل الرفع اولي للسلافة من الحذف والتقدير عوض يكون الكلام المعطوف اضرب الى لفعلية منه الى الاسمية وهذا  
المثال اعني زيد قام وعمر كلمته مثال اوردته سببوه واعترض عليه بانه لا يجوز فيه العطف على الصغرى لانها خبر للمبتدأ و  
المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجيء ويمنع عليه والواجب في الجملة التي هي خبر المبتدأ رجوع ضمير الى المبتدأ و  
ليس في عمر كلمته ضمير يرجع الى زيد وبعبارة اخرى وهي انه يجيء المعطوف جواز في اية مقام المعطوف عليه ولو كانت  
زيد كلمته عمرا لم يجز وبعبارة اخرى للاختصاص وهي انه لا يجوز عطف جملة لا محل لها محل واعند لسببوه بافتار  
احد هائل السلف وهو جواب عن جميع عبارات ان عوض عن سببوه لم يكن نصيب المثال بل يبين جملة اسمية الصفة فعلية  
الخبر معطوف عليهما او على الخبر منها ونصيب المثال اليك زيادة ضمير فيه نحو عمر كلمته في طارة او لاجله او نحو ذلك  
وانما سلك سببوه عن هذا اعتمادا على علم السامع انه لا بد للخبر اذا كان جملة من ضمير فيصنع المثال اذا اراد ذلك و  
اجاب بعضهم عن الوجه الاول بانه ليس بمسلم ان حكم المعطوف حكم المعطوف عليه فيما يجيء بمنع الا ترى اني لو لم  
رب شاء ومخاينها وورد بان مخالفتها ايضا نكرة ما يجيء في المضمرات واجيب عن الوجه الثاني بانك تقول زيد لقبته  
وعمر وا لو قلت زيد لقبته عمر لم يجز ولا يازم جواز تمام المعطوف مقام المعطوف عليه واجاب ابو علي عن اعتراض  
الاختصاص بان الاعراب لما لم يظهر في المعطوف عليه جاز ان يعطف عليه جملة لا اعراب لها واسد الاعراب صانف  
هو الاول والجواب ما قال السلف في ثم ان مثل هذا المثال ايجاز سببوه مستويا بين رفع الاسم ونصبه على ما يورد  
به ظاهر كلامه ومنع الاختصاص بخلو المعطوف عن الضمير وجوز ابو علي ان الرفع مبر اولي من النصب ان زدت  
فيه الجملة المعطوفه ضمير راجعا الى المبتدأ الاول كالخلاف في جوازه ومثل قولك زيد قام وعمر واكرمه فقلت  
زيد ضارب عمر وا بكر اكرمه يشوي في بكرة الوجهان لان اسم الفاعل الناصب للمفعول به كالفعل واما  
اذ قلت زيد قام علاما وبكر اكرمه فالرفع اولي فيه لان اسمي لفاعل والمفعول اذا لم ينصب المفعول به لم يلزم  
شاهبهما للفعل كما يجيء في باب الاضافة اذ قلت رفع الضمير المشابهة للفعل بخور زيد مصوى حماره قوله ويجز  
النصب بغير حرف الشرط وحرف التخصيص مثل ان زيدا صوبته ولا ان زيدا صوبته حرف الشرط ان ولو نحو لوز زيدا  
اكرمه واما اما انهي وان كانت من حروف الشرط الا ان الرفع مختار بعد ها على ما تقدم لان النصب في احوالها

قوله واذا ما زيد فام واذا ما زيد ضربه كما ذكرنا في معنى وجها فوله وحرف التخصص هو اربعة هلا والاول  
 واولا وعندما تكلم الالاتفة فند يكون للتخصص كما يحى من قوله اول رجل اجراه الله جمل التقديلا ونون روجو والخصم  
 لا مفضل الا على الالاتفة بالاسنفاه انما فافهم وقد بعد الفعل بعد ها انما مفضل كما في قولك هلا زيدا ضربته  
 او غير مفضل كما في قوله تعدون عقر الثيبا فضل حيا كما في قولك اى لولا ليقا اى لولا تعدون فكذلك ولولاهن يقد  
 الفعل بعد ها بلا مفضل نحو ان سبها سببك نحو اطلبوا العلم ولوا الضيول واشتلت ان التخصص والعرض والاسنفاه  
 والتفق والقرط والتفص معان يلقى بالفعل فكان الفها من اخصا من الحروف الدالة عليها بالالاتفة الا ان بعضها يقيد  
 على ذلك الاصل من الاخصا من الحروف والتخصص وبعضها اخصت بالاسم ككيت ولعل وبعضها اسنفت في الضم  
 مع اولونها بالالاتفة كقوله الاسنفاه ومعان للتفق وبعضها اختلفت في اخصا منها بالالاتفة كاللامعنى على ما يعنى الكلام  
 عليه في اسم لاننى الجنس وكذا ان الشرطية فان المرفوع في نحو امر هلك يجوز عند الاخصا والقرا ان يكون ميثدا  
 والمشمور وجوب التصي نحو ان زيدا ضربته والا زيدا ضربته في المعنى قوله وليس مثل زيد ذهب بيضه قال رجع اول  
 اى قال رجع ووجه انا قال انه ليس ضياى من هذا الباب لانها انما بعد فعله لكنه ليس مشغلا عنى من الفعل  
 فيه اى عن ضيولان عمل الفعل وشبهه فيما طبل لا يكون الا التقص كما ذكرنا وقوله بضه هو او متعلقه اى شفعه  
 متعلقه ضمير لان الفعل لا يشغل عن نصبه سم رجع ضمير فوق قولك ازيد ذهب بخرج زيد من الحد المذكور بقوله  
 مشغل عنه وقوله بضه هو اذا المعنى مشغلا عن نصبه بنصب ضمير هذا على انه جوز ان السراج والاسنفاه  
 في مثل هذا الفعل المبني للمفعول اسناده الى مصدره فزيدا ذهب اذ هاب فيتكون الحار والمجرى على  
 النصب فنصب الاسم السابق محمول الشرايط وهو ضعف لعدم الاخصا من المصدر المذكور عليه بفعله وجوز  
 ان يكون نصب الاسم السابق من دون حاجة الى اسناده اليه المنقول بل قد دون قبل الاسم فعلا منعدا بخواذهب  
 شخص زيدا ذهب فاللازم مفضل للمعنى كما ذكرنا فليل عن بعضهم انهم يظنون في نحو ان زيد ضربته لازم الفعل الظاهر  
 على العكس اى ان ضرب زيد ضربته وكلاهما خلاف الاصل فالاصول ما نقله الاسم الجوزى وضمير او متعلقه في الرفع او ان  
 اذ ضمير او متعلقه نائية كما ان عامل الضمير المتعلق نائبة عامل الاسم فسوى في ان زيد ذهب او ذهب علامه  
 اذ ذهب بعلامه واقعا ونوي في ان زيد ضربته او ضربت علامه او حيا على علامه الضلا للناصبا قوله  
 وكما كل شئ فعلاه في النهر اولاى ليس من هذا الباب لانها لا يخرج بقوله مشغلا عنى عن نصبه مع بقا المعنى الحاصل  
 بالرفع وهما الوصلت كل شئ بفعلوا لم يبق معقول بالرفع اذ نصب المعنى فعلا والى التبر كل شئ ان علقنا الحار والمجرى  
 بفعلوا ونحن لم نفعل في التبر اى حكايفل عمالا شها اذ لم يوقع فيها فعلا بل الكلام الكابيون او فعا منها الكابيه وان  
 جعلنا الحار نسا الكابيه صا الى المعنى فعلا كل شئ مثبت في صانيفل عملهم وهذا وان كان معقول سنها الا انه خلاف المعنى  
 المفصوح حان الرفع اذ المراد منه ما اريد نحوه في قوله تكلم صغيرا وكبر مستطوف فعلاه صفة كل شئ اى كل ما فعلاه من  
 في صانيفل اعمالهم بحيث لا يغادر صغيره ولا كبره قوله وتكون الترابيه والتركيب فاحلوا الفاهم عوقا الشرط عند المبر وجانا  
 عند سبويه والافانحة والنصب اقول جميع الشرطية فيه حاصله في هذه النظر لان ما بعد الفاء قد يعمل فيما قبلها كما يجوز  
 فترك فكله الا ان الفها الى انفقوا في الالاتفة الا ما روى في الشاذ عن عيسى بن عمارة فمل بالنصب والنصب مع الظن الحار  
 كما تقدم والظن ان يجوز على غير الجنار نحو لما الفاء وجهها يخرج به عن الحد المذكور لولا يلزم منه غير الجنار فنقول ما بعد  
 الفاعل فيما قبلها ان كانت نائية كما في قوله تع اذا جاء نصر الله والفتح الى قوله فتبجح كما يحى في الطريف المبني ويكون الفاء  
 واقعة في موضعها الفرض كما في ذلك فكله واما البني فلا نفه واما الالاتفة فانها كانت واقعة في موضعها فابعد ها  
 لا يعمل فيما قبلها كالفهم وفي الآيه هي كذلك لكون الالاتفة اللام في الترابيه ميثدا موصولا فيه معنى الشرط واسم الفاعل الترابيه  
 هو صلة كالشرط نحو الميثدا الجناء وهذا الذى ذكره من هلا لغاره والمركب الفاء واقعة في موضعها المخرج عن الحد  
 بقوله مشغلا عنه يضمير او متعلقه وقال سبويه ما جملنا اى الترابيه ميثدا محدوف المضافى حكم الترابيه و  
 الحرج محدود فى فيما يلى عليكم بعد منه وقوله فاحلوا وهو الذى وعدنا بان حكم الترابيه فيه فالقاء عنده اى بسببيه  
 احلوا ثبت فتاها فاحلوا يخرج ايضا بقوله مشغلا عنه يضمير كما قد منا قوله والا فالجنار والنصب اى لولا التقدير  
 ان لم يكونوا لان سبويه كان من هذا الباب وكان الجنار النصب لغيره الظن التي هي نوى قرائنه ونقد المخرج

جمع وان الناقة  
 المسنة الضمير والضمير  
 والاضطر من الرضى  
 اذ هو لولا عطف و  
 الكلى الشرح النكرى في  
 سلافة لانه كمن يفسر  
 اى ترمي بالرفع و  
 البيضة  
 تارة  
 او ينصب

هذا هو الوجه في قوله لا يرفع من الضمير من الفعل المضارع... هذا هو الوجه في قوله لا يرفع من الضمير من الفعل المضارع... هذا هو الوجه في قوله لا يرفع من الضمير من الفعل المضارع...

انما يرفع من الضمير من الفعل المضارع... هذا هو الوجه في قوله لا يرفع من الضمير من الفعل المضارع... هذا هو الوجه في قوله لا يرفع من الضمير من الفعل المضارع... هذا هو الوجه في قوله لا يرفع من الضمير من الفعل المضارع...

انما لا

انما لا يرفع من الضمير من الفعل المضارع... هذا هو الوجه في قوله لا يرفع من الضمير من الفعل المضارع... هذا هو الوجه في قوله لا يرفع من الضمير من الفعل المضارع...

والتحذير  
الالتحذير

بضرب علامه لضرب علامه لا هو على نقد بل هو وبالسلط ان زيدا اي غلام زيد لم يضرب الا هو وعلى نقد بل هو  
ان زيدا لم يركب لضرب علامه لا هو واما الفصل الذي منه متعلقان بضربى الاسم المذكور متعلقان رفعا وتثنية  
نحو ان زيد ضرب اخوه اياه فلان في الاسم المذكور تحتان رفعا وتثنية نحو ان زيد ضرب اخوانه والضرب ففقد  
ان ضرب زيد اي متعلق زيد ضرب اخوه اياه ونقد بالتصديق ضرب زيد اي متعلق زيد ضرب اخوه اياه وبالسلط  
ان زيدا اي بازيد ضرب اخوه وعلى نقد بالمصنفان زيد لا تس ضربا به هذا ما عر من اتمام هذا الباب الله اعلم  
ما الضواب قوله الرابع التحذير وهو معمول بنقد باتفق تحذيرا مما بعد او ذكر المحذره منه مكررا نحو اياك والاسد وياك وان  
تحذير الطريق الاول حتى اللفظ المحذره من نحو اياك والاسد ونحو الاسد تحذيرا مع انه ليس تحذيرا بل هو  
قوله هو معمول بنقد باتفق تحذيرا مما بعد مؤذن بان لفظ التحذير هو اياك دون العطف وليس كذا بل التحذير لفظ  
العطف المتعطف عليه والضمح ان يقال لفظ التحذير على ضربين اما لفظ المحذره منه مكررا معمول بعد مقدر  
نحو الاسد والاسد ولفظ المحذره مع المحذره منه بعد معمول بعد مقدر فونه تحذيرا مما بعد مقدر له والعامل  
فيه المضرد اعني التقدير اي بان نقه ان تحذير مما بعد ذلك العنول كالاسد الذي بعد اياك ونقد باتفق  
فيه بعض التماخض من حيث المعنى اذا بصير المعنى ان نفسك من الاسد ولا يقال انفسك من الاسد بل من الاسد تحذير  
ولو قال بنقد باتفق او بعد كان اولى قوله وذلك المحذره منه مكررا منه نظرا وذلك ان ذكر مصدر فوج عطفه على قوله  
معمول بعد من حيث المعنى الا ان بقدره الاول مضاف اي هو ذلك المحذره منه وفيه نظرا ايضا لان مراده بالتحذير  
هذا المصنوع لا في تقسيم المنصوبات الا ترى الى قوله الثاني المنادى الثالث ما اضرعامله فلا يفتح الرابع ذكر  
منصوب حكمه كذا وفي بعض النسخ اذكر بلفظ ما لم يستم فاعله وليس بوجه لان او همنا متصله من حيث المعنى  
ببعضي ان يسه مثل المذكور قبل كما في نحو جاء في زيد وعمر بن لي لو كانت منفصله جاز للخالفة بين ما بعدها وما  
قبلها لقولنا ما همم شتم بيد ذلك فنقول او امشي معي بل نا امشي فيكون للضواب عن الاول والابتن الثاني  
كما يحى في حروف العاطف نال سبويه في قوله نعم ولا نضع منهم انما وكفوا والوفال ولا نضع كفوا لا نقل المعنى لانها  
اذن اضرائيه بمعنى بل فيكون للضواب عن النوع عن طاعة الامم بلوطنا همنا اذكر لكان اضرا با عن قوله معمول بنقد  
ان اوله لا يستقيم فعلى كل وجه في لفظه نظرا ضابط هذا الباب ان نقول كل محذره معمول تحذيرا ويعدا وشبههما مذكور  
بعده ما هو المحذره منه اما بواو والعطف ومن ظاهر او مقدره يجب ضمرا عامله وكذا كل محذره مكررا معمول بعد  
يدخل في الاثر نحو اياك والاسد وياى والشرك ما ذرناك والسيف فالتحذير اذن اما ظاهرا ومضمرا والظاهر لا يحى  
الا مضافا الى مخاطب والمضمرا لا يحى في الاعلى لا مخاطبا وقد يحى متكلم كما قرنا اذا كان معطوفا على المحذره  
ان يكون ضميرا غايب نحو اياك وياه من الشرك وتوهم اذا بلغ الخيل السنين فاياها وايا الثواب شاذ من وجهين من  
وجهه وقوع اياه محذرا وليس بمعطوف ومن جهته اضافة اياها الى المظهر سبويه بنقد في نحو اياى والشرك نحو احد  
ونحوه ان الخيل بعضهم يقول لياك فيقول اياى اذ قيل منك واستحكاكته يقول اخذ نفسى واحفظ وعبر  
بنقد في نحو اياى والشرك خطأ با كما في اياك وقول سبويه الى ليكون الفاعل بالمفعول شيئا واحدا كما في  
اياك والشرك قول عمر كجاء اياى ان تحذير احدكم الاربعاء لعصا وليذكر لكم الاسد والرماح ويحتمل امر المتكلم اى احد  
نفسى عن مشاهده حذركم امر المخاطب لى بعد وفى عن مشاهده حذركم واما الثاني اعو المحذره منه المكرر  
فيكون ظاهرا ومضمرا نحو الاسد والاسد ونفسك ونفسك واياك واياها واياى اياه واياى اياه سواء كان الظاهر مضافا  
ولا والمضمرات منكلما او مخاطبا او غايبا واجاز قوم ظهور الفعل مع هذا القسم نحو احد والاسد واياك اياك  
احذر نظرا لان تكرير المفعول للمناكح لا موجب حذركم لعمول كقول تعالى اذا كنت الارض كادكا ومنع الاخرون وهو  
الاخى لعدم سماع ذكر العامل مع تكرير المحذره منه ولا نقول ان كل معمول مكرر موجب لحذف عامله وحكمه اختصاص  
وحوط الحذف بالمحذره منه المكرر كونه تكريره دالا على مقارنة المحذره منه للمحذره حيث يصبغ الوقت الا عن ذكر المحذره  
منه على ابلغه امكن وذلك تكريره ولا يشع لتكرير العامل مع هذا المكرر واذا لم يكرر الاسم جاز اظها ان العامل  
انفان قال لعمرك ان اياك والاسد نقلتم انما همنا كانوا لا يجمعون بين ضميرهما لفاعل والمفعول لواصلان  
انفلا جازا بالنفس مضافا الى الكاف هذا لاتفق نفسك ثم حذروا الفعل لكثرة الاستعمال ثم حذروا النفس بعد لا جازا  
الى لان اجتماع الضميرين زال بحذف الفاعل مع الفعل فجمع الكاف ولم يجز ان يكون متصلا لان عامله مقدر كما يحى  
في بليل المضمرات فصله متصلا وارى ان هذا الذي ذكره نظرا لم يستغنى عنه والاولى ان يقال هو بنقد وياى اياه

وهو صريح في الراجح

بالتحذير

باعتبار ما يتبع باضمار العامل بعد المفعول وانما جاز اجتماع ضميرى لفاعل والمفعول لو احدا لكون احدهما منفصلا كما جاز ما  
ضميرت الياك وما ضربت الياك فان قلت بينهما فرق وذلك ان المفعول في الحقيقة فيما ضربت الياك ليس ضمير  
انتمكم بل هو المتعدد المفعول ما ضربت احدا الياك فالفاعل والمفعول فيه ليسا في الحقيقة ضميرين لو احدهما جاز  
فولت الياك ضميرت قلت الضمير المنفصل حكمه في كلامهم حكم الظاهر مطلقا كما ذكرت في اول ما بالنصوب على شرط  
التفسير لكونه مستغلا مثله وقد مرح السلف يجوز نحو اى ضميرت وايضا الظاهر من كلام العرب ان المفعول للمقدم على  
الفعل فيه معنى الحصر وان منعه المصنف في شرح المفصل عند قول جاز الله الله احد بمعنى اى ضميرت ما ضربت  
ان الياك والياك ضميرى ما ضمير الياك وانما وجب حذف العامل في نحو اياك والاسد لانه في معنى المكرر الذى ذكرنا  
انما يجب حذف فعله لان معنى اياك اى بعد نفسك من الاسد ونهوى هذا الكلام احذرا لاسد ومعنى لاسد  
اى بعد لاسد عن نفسك وهو ايضا بمعنى احذرا لاسد لان ضمير لاسد عن نفسك بان يتعد عنه فكانت  
قلت الاسد لاسد فان قلت المعطوف في حكم المعطوف عليه وياك محذوف والاسد محذوف منه وهما متخالفان فكيف  
جاز المعطف فالجواب انه لا يجب مشاركا للاسم المعطوف والمعطوف عليه لانها جهة التى انشبه بها المعطوف اليها  
عامله وجهنا انشاها بانك الى عامله كونه مفعولا لى مجددا ولكن الاسد بعد انا المعطوف اياك بعد وبعد لاسد قوله  
وتقول اياك من الاسد ومن ان تحذف وياك ان تحذف بعد يرين ولا تقول اياك الاسد لاستعاضة بغيره من افعال  
المحذوف منه بعد المحذوف وانما ان يكون مع ان اولها معها الذى يغير ان نحو اياك والاسد يجوز فيه وجهان كونه مع الواو  
ومع من وقد عرفت معنى العطف اما من فهو متعلق بالفعل المقتضى بعد نفسك من الاسد والذى مع ان  
يجوز فيه هذان الوجهان نحو اياك وان تحذف وياك من تحذف ويجوز فيه وجه ثالث وهو حذف الجار لان ان حرف  
موصولة طويلة يصلحها كونها مع الجملة التى بعد ها بنا وبلا سم فلما طال لفظا ما هو في الحقيقة اسم واحد و  
اجازتها التفتيح فاما ما يحذف حرف الجر من الذى هو من الجر في كنى واحد وكذا ان لانها مصدرية وبعد  
حذف حرف صادران مع صلتهما في محل النصب عند سيوية نحو الله لا فعلان وقال الخليل والكلبي هي باينة على ما  
كانت عليه من الجر والاول اولى لضعف حرف الجر عن العمل بغيره ونحو الله لا فعلان نادى وحذف حرف الجر مع ضمير  
ان فان سماع نحو استغفر ربك الله ذنبا اى من ذنب وبقائه الخبرى بغيره وقال الاخفش لا ضمير يجوز حذف حرف الجر  
فيا سا اذا تعين وان كان مع غير ان وان لم يثبت فلهذا لم يحذف حرف الجار من اياك من الاسد لانه لم يسمع فان  
بيل فاحذف العاطف قلت حذفتها لانه لا يجوز وهو ما شئت من حذف حرف الجر لانه ليس مع ان وان سا وكثير في غيرها  
واما حذف العاطف فلم يثبت الا نادرا كما قال ابو علي في قوله نع ولا على الذين اذا ما اول الخليلهم قلت اى وقلت انما  
في قوله تشاء فانك اياك المرأة فانه الى تشاء عاء وللشرب جالب فاما ضرورة الشعر واما لان اياك من باب الاسد  
اى المحذوف منه مكررا والراء منصوب بالحذف وهذا قول سيبويه واما لان المراد مصدر بمعنى ان تمارى نحو قوله جواز  
حرف الجر على ما يقتضيه ومع هذا لا يجوز قياسها بالصدر عليه وهذا قول ابن ابي سبيح ولا يمنع ان يتجه ان الواو  
التي الحذف بمعنى مع وقد ترك المصنف بابا اخر مما يجب ضمها فعله قياسا وهو ما لا اعلمه وضابطه كل مغرب  
مكررا والمعطوف عليه بالواو مع معطوفة فالمراد نحو قوله اخاك اخاك ان من لا اخاه كساع الى الجحيم بغير صلاح  
والذى مع العطف نحو شامك والي ونفسك وما يعينها والعامل فيهما الرفع ونحوه وعله وجوب حذفه ما تقدم  
في التحذير الخلاف في وجوب حذفه فللمكره ههنا مثل هناك وان لم يتكلم وخلا من العطف فلا خلاف في عدم  
وجوب حذفه كما هناك وكذا يجوز ههنا ان يكون الواو بمعنى مع فوكنا المفعول فيه ما فعلت فعله من كور من زمان  
او مكان بمعنى بقوله فعلم ان كور الحديث الذى تضمنه الفعل المذكور لا الفعل الذى هو ضمير الاسم والحرف وذلك  
لانك اذا قلت ضميرت من فقد فعلت لفظ ضميرت اليوم اى تكلمت باليوم والضمير الذى هو مظهره فعله امر  
الى من ما فعلت الضميرى ضربت واحترز بقوله مذكور عن نحو قولك يوم الجمعة يوم مبارك فانه لا بد ان يتصل  
في يوم الجمعة فعل كذا لم يذكر ذلك الفعل في لفظك فانه يكن في اصطلاحهم مفعولا فيه ونحو يوم الجمعة  
فولك خروجك في يوم الجمعة داخل في هذا الحد ولهذا قال بعد وشرط نصبه فاعلم ان معنى ان المفعول فيه ضمير  
ما يضمير في وما ينصب بتقديره وشرط نصبه بتقديره واما اذا ظهر فزيد من قوله وهذا خلاف اصطلاح النحويين  
فانه لا يظنون المفعول فيه الاعلى المنصوب بتقديره فالاولى ان يقال هو القدر بيني من زمان او مكان فعل  
فيه فصل مذكور قوله وشرط نصبه بتقديره وظرف الزمان كلها تفصل ذلك وظرف المكان ان كان بهما بئس

فان كان  
المراد  
بالمفعول  
الذي  
هو  
الاسم  
المذكور  
في  
الجملة  
التي  
تحت  
الضمير  
الذي  
هو  
الاسم  
المذكور  
في  
الجملة  
التي  
تحت  
الضمير  
الذي  
هو  
الاسم  
المذكور  
في  
الجملة  
التي  
تحت  
الضمير

اي يسمونها وموتها  
كجبن

في بعض النسخ كذا والوجه  
انما هو في النسخ وقيل  
في النسخ انما هو في النسخ  
وقيل انما هو في النسخ

والاولا وتسمى بالجهات الست وحمل عليه عند ولدي وشبهه بالابهاهما ولفظ مكان لكثرة وما بعد دخلت على  
اقول طرقت الزمان كلها بمعنى ميمها وموتها فبعض ذلك اي قبل نصب بنفدي واليه من الزمان هو الذي لا حصر  
معها كان او تكثر كجبن و زمان والحجر بالزمان والموت من ماله نهاية بجمعه سواء كان معرفة او تكثر كجبن وليلته وشبهه  
الحجر والبلد القدر شهر رمضان قوله وظرف المكان ان كان ميمها قبل اختلف في نصب اليهم من المكان فقبل هو التكرار  
وليس بشئ لان نحو جليست خلفك وامامك من نصب بلا خلاف على الظرفية وقبل هو غير المحصور كما قلنا في الزمان  
وهو الا في فخرج منه المفاد والمسوخ كقربح وميل ولا خلاف في انصافها على الظرفية فقال هؤلاء بنصب من المكان  
على الظرفية نوعان البهم والمعدود ويدخل في البهم الجهات الست وعند ولدي ووسط وبين وازا وحدا وحده ولفظا  
وما هو بمعناها ويسمى من البهم جانب وما بمعناها من جهته وجبه وكف وذرى فانه لا يقال زيد جانبهم وكفهم  
في جانبها الى جانبها وكذا خارج الدار كما قال سيبويه من خارجها كما لا يقال يد داخل الدار ويجوز البت بل في داخلها وفي  
وتكلم المصنف في حال المعدود في لفظ البهم بان قال البهم ما ثبت له اسم بسبب امر غير داخل في مسماه فاما كان المسوخ  
كالقربح داخل فيه فان المكان لم يصرف مضافا بالظرف الى انه بل بسبب القياس المساحي الذي هو امر خارج عن مسماه وانه  
الموت ما كان له اسم بسبب امر داخل في مسماه كاعلام المواضع فانها اعلامها باعتبار تلك الاماكن وكذا مثل بلد وموت  
ودر في اسماء تلك المواضع بسبب مشابهة داخلها كانه وفي لسانه والذكاكين في السوق والبيت في الدار واما  
مخولف وقدام وبين وشمال وبين وهذا فان هذه الاسماء يطلق على هذه الاماكن باعتبار ما يضاف اليه ويتبعي ان  
يسمى من البهم في قولنا بصر نحو جانبك ما بمعناها وكذا جوف البيت وخارج الدار داخلها وكذا بعض ما في ولهم زائد  
من اسم مكان لانه انما يثبت مثل هذا الاسم للكان باعتبار الحدوث الواقع فيه والحدوث شئ امر خارج عن مسمى المكان  
مع انه لا ينصب كل ما هو من هذا الجنس كما يقال قمت مضروب زيد وقت مضروب عن هذا النوع من المكان بدخله  
فقبيل وذلك بان يقال اسم المكان الا ما يشق من حدث بمعنى الاستفراغ والكون في مكان اول والثاني لا ينصب  
على الظرفية الا بالفعل الذي ينصب على الظرفية المحض من المكان كدخلت منزلك وسكنت وهو كالمضرب للفظ  
والذاكر والشرب ونحوها والاول بنصبه ايضا على الظرفية الفعل المشق بما اشق منه اسم المكان نحو الجلس والمفعد للذاكر  
والسنة والقبيل والبيت بقول قمت مقامه وجليست مجله واديت ماواه وسدت مسده وبتصبها بصر كل ما فيه من  
الاستفراغ ان لم يشق مما اشق منه نحو طست موضع الضياع ونحو كرك مكان السكون وقدرت موضع عذرك  
مكان زيد وجليست منزلي لان وقدرت كركه قال مع واقعدوا لهم كل مرصد وكذا نمت مبيدته واقنت معشاهه والمبهر  
فيه معقول الاستفراغ بنصبه فلا يقال كذبت الكتاب مكانك ورميت بالنهم موضع بكر وفلنته مكان الفراوش والذكاكين  
منزل فلان وقال لا يكون من المنفرد بين البهم من المكان هو الجهات الست والموت ما سواها وهذا القول هو الذي  
ذكره المصنف في كتابه ثم قالوا حمل عند ولدي وبين ووسط الدار من الموت على الجهات فان نصب انصافها  
لشابهتها للجهات في لامها قال المصنف وكذا حمل لفظ مكان على الجز ان الست لا ابهام فان قولك جليست مكان زيد  
لا ابهام هنا في لفظ مكان بل لكثرة استعماله في ذلك في منه تخفيفا فلا ينبغي للمصنف هذا الاطلاق فان لفظ المكان  
مكان لا يهبط الا بانه معنى الاستفراغ فلا يقال كذبت المصحف مكان ضرب زيد كما قد منا وينبغي على قول هؤلاء  
الاكثر ان يحمل المفاد والمسوخ على الجهات الست لشابهتها الهاء في الانتقال فان تعين ابتداء الفسخ مثلا لا يخص  
موضعا دون موضع بل يجوز ابتداءه وانتهائه كقول الخلف فلما ما واليهين شمالا هذا واعلم انما نصب الفعل  
جميع انواع الزمان لان بعض الازمنة اعني الازمنة الثلاثة مدلوله فعله والنصب في مدلوله وفي غيره واما المكان  
فما لم يكن لفظ الفعل ولا على شئ منه بل لانه عليه عطفية لا لفظية لان كل فعل لا بد له من مكان نصب من المكان  
ما شاء بالزمان الذي هو مدلول الفعل اي الازمنة الثلاثة وهو غير المحصور منه والمعدود وجه المشابهة للجهات  
والثاني في قول المكان في الازمنة الثلاثة واما انصاف نحو فعلت مفعله وجليست مكانه ونمت مبيدته فلكونه منضما  
لمصدر مفعله الاستفراغ في ظرفه فهو من شئ يكونه ظرفا لحدث بمعنى الاستفراغ كما ان نفسه ظرف للمضمون بخلاف  
نحو المضروب والمفضل فلا يحتمل نصبه على الظرفية الا بانه معنى الاستفراغ واما قول المصنف في الشرح انما كان ظرفا للزمان  
المعبر مدلول الفعل فعلى البه الفعل فهو مغالطة منشاها الاشتراك في لفظ المعين وذلك لان الفعل يدل على المعين  
لكن من الازمنة الثلاثة على المعين المراد به هنا اي المحصور والذي له نهاية كالجوع والبلية وكذا قوله الفعل لما كان يدل  
على المكان البهم بقوله غلط او مغالطة وذلك لان الفعل لا يدل على المكان البهم اصلا لان المفصود من ذلك

زيت الشئ زير ميم  
القيت قارني ارسيت  
بالسهم زير ميم





وقسمه  
فصله  
هارم  
بالنفس  
عند  
بكره  
وعنده

صاحبه ثم ما فيه تم يسكن عنه نحو ذلك ثم باينه ومعنى التصغير نظير زمن اللفظ اعني بعد الفراغ ويكون هذه الظرفية غير  
متصرفه مؤنونة على التمازج ومن المعربات غير المتصرفه ما عين من غدوه وبكره وضوح ضميره وبكره وسحر وعشيه وعفته  
بهذاك وما فيه يقول سحر عليه بلا وسحر اذا ازدهت ليلك ونهارك وغدوه وبكره يكونان ايضاً عاليتين ولا يزيد بهما غداً  
يومين ويكونه كما سبجى ملكها بتكونان اذن متصرفين والحكم بعدم تصرف هذه الظرفية المعينه مبيتي على كونها معتبه  
من دون العائنه وذلك لانهم جعلوا الزمان المعين من دون عائنه ولا الذي يعرب هذه الظرف المعينه لانهما الظرفيه  
واحدة اعني الظرفيه تبعها على محالها للمعارف وذلك لان كل تكرر صار مع معرفة فلا يزيد فيها اما من العائنه  
واما من اللام او الاضافه وهذه الظرف كانت تكررت فاعتبرت بحرف عائنه المتكلم لانهما العائنه والذليل على انها  
ليست اعلاما ان عنده وعشيه وضوحه من هذه الظرف منصوبه على الاشهر مع نعتها ولو كانت اعلاما لما تصرف  
فعرّب هذه الاسماء يكونها معدوله عن اللام فهي معدوله عن اللام وليست منضمه لها كما فعلت اسوة  
في لغز اهل الحجاز اعني اينما اذ لو فطم منها البنت بناء امر والذليل على كونها معدوله عن اللام ان من فاعدهم  
المهنده ان لفظ الجلس لا يطلو على واحد معين منه اذ لم يكن مضافا لامعرفه بلام العهد سواء كان عالما او كالبكر  
والتيق والصعق وتولد قع غصبي فعنون الرسول بل يحد حيز من جمله هذه الاسماء المعينه منوعا من الضروف فاضطرنا  
الى نقله بالعليه فيرمع بعد العدول من اللام لتخصيل السبين وقال بعضهم انه عند نعتيه منضمين للام فهو عند مبيتي  
كاس عند الحجازيين وعلى كلا القولين فهو مخالف لاخوانه المذكوره من ضمي وبكره وسحر وعشيه ونهاره بل هو بعينه  
فانهما متونهما اتفاقا الا ما رجم الجوهري ان ضحي معينا لا يتصرف كسحر ولا ادري ما ضحى والحق عند الفاضل رحمه وسحر  
معينين سحر في منع الضروف عن سماع والاولى معتاده لم يبعثها الا متونين وكل ما ثبت نكره توشيه من هذه  
المعينه فهو اما لضمن اللام فبلي كسحر عند بعضهم واما العائنه المقذره كسحر عند الجمهور والعاليتين بمنع صرفه  
اما غدوه وبكره وقد رجم الخليل انه اذا قصد بهما المعين جازيونهما كما في ضحوه نحو انبتك اليوم غدوه وبكره وكذا  
قال ابوالخطاب انه سحر ممن يوثق به انبتك بكفره وهو يريد الا نشان في يومه او غدوه لكن الاغلب المشهور بهما ذلك  
التون مع النعتين كما كانت كذلك عليين للجنس كما سحر في نقد العائنه فبهما كما في سحر فالمنصوب مما تقدم ان عدم  
تصرف هذه المعينه مبيتي على نعتها من ذوات العائنه ولا الذي تعريف ونعتها كما ذلك مستند الى المتمازج فلا يفسر  
عليها في مثل هذا النعتين نحو شهر وسنه وغدوه وقبزه وغيره فلا يثبت اذن عدم تصرفها اذ لم يكن معينه كانت  
منصرفه نحو صيد عليه غدوه واذا تصرفت وادرت نعتها فلا يزيد فيها من اللام او الاضافه يقولون انه عند السمر الاعلى واما  
الكلام في انصرفا الظروف وعدم انصرفها فنقول غدوه وبكره غير متصرفين اتفاقا وان لم يكونا معتبين لكونهما من  
اعلام الاجناس كما سانه نقول في النعتين انبتك اليوم غدوه وبكره وفي غير النعتين كما يقولون لعتك العام الا وال  
يومان الا بهم غدوه او بكره فيمنع الضروف في الحالتين فهو في غير النعتين كما يقولون لعتك اسامته وان كنت لعتك  
واحد من الجنس غير معتبين وقد يحجج الكلام على اعلام الاجناس في ابل لاعلام وان علمتها بالفظه لا معوق مجملها  
واذا لم يقصد نعتها بما جازا ايضا متونهم اتفاقا قال تع ولقد صبحهم بكره واذا قلت كل غدوه وبكره اوردت غدا  
وبكره فها متونتان لا غير لان كلا ورتب من خواص المتكررات ولا غلب في اعلام الاجناس ان يكون موضع اعلاما  
لانقول من التكرار نحو اسامه وغلانه وجبل فهي من جمله في اعلام الاجناس كسعاد وزيه في اعلام الاجناس  
فغدوه علم محجل وغداه هي الجنس كقولك هذه غداه بارده ونحن في غداه طينه وفد جاء غدوه جنس في القرآن  
في فراهه من فراهه بالغدوه والعشيق قال سبويه والاصل في هذين الاسمين غدوه وبكره محموله عليهما للاختصاص  
في المعنى في البيه كان هذا محمول على يدع في حذف الواو وانما قال هذا لان بكره وضعت بكره واعلام الاجناس  
منزله كما سرحه ابو علي عن ابى زيد لعتك فبتة بعد فبتة ولبنت الفيتة بعد الفيتة والحين بعد الحين وهي علم  
الجنس كما نقول لعتك ندى . لعتك في الندى في الندوة وذكر سبويه ان بعض العرب يدع التون في عشيه كما  
في غدوه بمعنى انه يجعلها ايضا علم الجنس ورواه اللجج وقال عشيه متونه على كل حال قال السمراني حكاية سبويه  
لا يزد وسحر غير منصرف لا لكونه علم الجنس بل اذ اردت به سحر يومك كما ذكرنا ومن الظروف الكائنه ما هو  
عادم الضروف كالحق وعند والذي ومع بين بين بلا اضافة وحوالي وحول وحون وحوالا والفتة  
للتكرار كما في قوله تم ارجع الصركرين وكنا هنا ما خوانه وبديل ومكان بمعناه ولفظنا معين وشمال كثر يا الضروف وكذا  
ذات اليمين وذات الشمال وما بقى من الجهات متوسط الضروف وكذا لفظه بين اذ لم يركب واما جئت ووسط

والذي يعرب هذه الظرفية المعينه

فهذه الظرفية المعينه اذا كانت معتبه

هذا هو الذي يعرب هذه الظرفية المعينه

سجل المعجم

تفسير المعجم  
المعجم  
المعجم

سطحاً

ساكن التين وذون بمعنى فدام فادوة التصرف قال الفرزدق في صلاة ورين وسطها قد تقافاً ووسط بخرمك التين  
منصرف وقد تدخل دون التين بمعنى فدام معنيان آخران هي في أحدهما منصرفه وذلك معنى سفل نحو انش  
دون زيد اذا كان لزيد من زيد عالمة والمخاطب من زيد نحوها فيوصل الى المخاطب قبل الوصول الى زيد وينصرف فيها  
بهذا المعنى نحو هذا شيء دون اي خيس ومعناه الآخر غير ولا ينصرف بهذا المعنى وذلك نحو قوله تع اتخذ من دونه  
آلهة كان المعنى اذا وصلت الى الالهة اكتفى بهم ولا اطلب الله الذي هو خفيهم ووراهم فهو كما نهم فذاته في المكان  
بغالب الله عنه وما يلزمه الظرفية عند سيوية صفته زمان اتمت مقامه نحو قوله انما لنا الحسنات يوم لقبناها انك  
حد بئنا نائم ابنا لافزجا اي زمانا واحد بنا ويجوز في لفظه فرها ومباك خاصة التصرف نحو قولك سهر على القربى من الذي  
وقرب وعلتها وفرها واما غير سيوية فانهم اخاروا في الصفات المذكورة الظرفية ولم يوجوها واما اخبر نصيبها و  
وجب ليكون ادل على موصوفها الذي هو الظرف المنصوب اما عدم نصرف ساير ما ذكرته من الاظرف فما عاين علم  
انه يكسر جعل المصدر وجها لسعة الكلام نحو اظرف جزو جزو رين وسر عليه روي مجتهد اي مثل زمان جزو جزو رين و  
زمان روي مجتهد قال تع واد بارها نجوم اي وقت ادبارها وكل ذلك على حذف المضاف عند ابي علي ان المصدر بتمام  
مقام الزمان من غير اضافة مضاف ذلك لما بينتهما من التماس يكونها مدلولي الفعل بل ذلك ينصب للفعل  
مهيما وموقنهما بمخالف المكان واما قوله كان ذلك مقدم الحاج فليس من ذلك لان مفعلا يكون اسم الزمان  
ويقبل فيام الحين مقام المصدر كقوله تع وذكرهم بايام الله اي وقايعه وقد يفهم المصدر بالمضاف اليه مقام المضاف  
الذي هو مكان نحو مشيت غلوة ستم وفضة لثايمه اي مسافة غلوة ستم وفي الحديث اقطع النبي صلى الله عليه واله  
زيد احضره سهر وقد يفهم المضاف اليه الذي هو اسم عين مقام مضافة الذي هو مصدر قائم مقام مضافة  
الذي هو حين نحو لا تترك التمر والظفر اي مدة طلوع الفجر منه قوله باكرت حاجتها الدجاج اي وقت صباح  
هذا اذا كان باكرت بمعنى كبرت لا غالب باليكور قال النجاشي قد يوسع في الظرف في التصرف فيجعل مفعولا به فيجوز ان يوسع  
ان يوسع مستغنيا عن لفظه في قولك يوم الجمعة صمنه وان يضاف اليه المصدر والقصة المشقة منه نحو قوله بل يكون  
الليل وانتهار وقوله باسار اللبلة اهل الدار وقد اشقوا على ان معناه مؤسقا به وغير مؤسق فيه سواء تم وعوا  
على هذا الاصل فقال بعضهم لا يوسع في ظرفه المتعدي الى شين فلا يقال يوم الجمعة اعطيتك زيدا رها قال  
لان المتعدي الى ثلثة محصور فلا يزداد عليه ويجوزه الاكثرون واما التوسع في ظرف المتعدي الى ثلثة فلم يجوزوا الا  
الاخص قالوا لا يخرج الى غير اصل اذ ليس معنى متعدي الى اكثر من ثلثة ويجوزوا في التاخره نحو يوم الجمعة ليس  
زيدا بما هذا ما قالوا والذي ارى ان جميع الظروف متوسعة فيها فقوله خرجت يوم الجمعة كان في الاصل خرجت  
في يوم الجمعة كان مع الجار مفعولا به بسبب حرف الجر ثم صار مفعولا به من غير واسطة حرف في اللفظ والمعنى على ما  
كان وكذا المفعول له ايضا في الحقيقه مفعول به تعدي اليه الفعل بنفسه بعد ما بعد ما تعدي اليه بحرف الجر فيها  
مثل ذنبا في قولك استغفرت الله ذنبا الا ان حذف حرف الجر عني في واللام صار قياسا في البابين كما كان حذف  
حرف الجر قياسا مع ان وان وليس بقياس في غير المواضع الثلثة فلا يقول في مريم زيدا وقت الى عمر ومريم زيدا  
وقت عمر واما ان كان قياسا في باقي المفعول والمفعول له بالاضوابط العهنة لكل منهما القوة ولا لهما على حرفي التقدير  
فعل ما فترنا المفعول فيه والمفعول له نوعان من انواع المفعول به مختصان بالاسم المذكورين واما قول المصنف في  
نحو يوم الجمعة صمنه ان الظرف لا يجوز ان يكون مفعولا به اذ هو لا يكون الا ظرفا للزمان او المكان فتفوض نحو خرجت  
هذا اليوم فلفظ هذا رها ظرف انفا فابدل المصنفه وقوله ان الزمان في نحو مكر الليل وسار في الليلة ليس بمفعول فيه  
والانصب المضاف اليه المصدر والصفة لا يكون الا فاعلا ومفعولا فلما على ما اصلها ان جميع المفعول فيه هو مفعول  
به لا تستلزمه نصح فان المفعول به يتجر بالاضافة نحو صارت زيد وكذلك سار في الليلة متفوق في اضافة الصفة الى  
ظرفها كاضافة نهار الى المفعول به تكون غير مختصة بالشرائط المذكورة في باب الاضافة وقد يكون بمعنى اللام كما كنت  
يوم الذي كرايحي واضافة المصدر الى ظرفه كاضافة الى المفعول به بمعنى اللام فهو مختصة الا ان كالمضاف الى المفعول به  
الذي كان منصبا بنوع الخافض كقوله باكرت حاجتها الدجاج ليجري اي حاجتها اليها فهو في الحقيقه بمعنى اللام  
لان اللام للاختصاص ويختص الشيء بغيره باحد ملائمة نحو كوكب الخرفاء ومنزل لطف وليس بمعنى في كما ذهب  
اليه المصنف على ما جي في باب الاضافة قوله ويثبت بعا ميل مضمير على شرطه التفسير اقول اعلم ان اضافة معا ط  
مضمرا ان يكون معا مل جاهزا لا ظاهرا ولا يمتنع كما في المفعول به اذ هو هو كما ذكرنا فالاول نحو يوم الجمعة في جوار

كل ما في قوله انما لنا الحسنات يوم لقبناها انك

يقال لا اضل اشر  
والقمر ان يوم اناس  
يسرون في ليلة  
قرآن

اشقوا لاجل انهم ليسوا  
اشقوا لاجل انهم ليسوا  
اشقوا لاجل انهم ليسوا

من قال متى سرى اي سرى يوم الجمعة وقد جاء بلا شربة ظاهراً كقولهم جئنا الآن اي كان ذلكم اليوم واسبغ الآن والثاني  
كأنه المنصوب على شرط النفس حسب ما ذكرنا في المفعول به مفصلاً عما يختار وضع نحو يوم الجمعة سرى فيه وما يختار  
نصبه يوم الجمعة سرى فيه وما يوم الجمعة سرى فيه وسار وفد ويوم الجمعة سرى فيه واذ يوم الجمعة سرى فيه ويوم الجمعة  
سرى فيه ومثال لئس المفسر بالاضفة كل يوم صمت فيه في الصيف وما يسوي فيه الامران زيد سار ويوم الجمعة  
سرى فيه وما يجب نصيبان يوم الجمعة سرى فيه وههنا يوم الجمعة سرى فيه قوله المفعول له هو ما فعل لا حجة فعل من  
مثل ضربه نوياً وفعدت عن الحرب جنباً خلا فالترجاح فانه عنده مصدر قوله فعل من كوراي ضمنون الفعل وشبهه  
هو المصدر وكما ذكرنا في المفعول به قوله مذكور انما هو عن قولك وقد شاهدت ضربه بالاجل التأديب عجبني التأديب  
فان التأديب فعل له الضرب لا انك لم تزد كذا الضرب في قولك عاملاً فيه فالحق ان نقول في المفعول له هو ما فعل لا حجة  
مضمون عامله وكذا في المفعول به هو ما فعل فيه مضمون عامله من زمان او مكان لاناً بنقض الحدان قولك بنحو  
ضربت وفلا عجبني التأديب سرى وبوم الجمعة زمان سرى وذكر المص مثالي في المفعول له ليس ان له فند لا يقدم ويجوز  
على ما جعل عدله كما في ضربته نادياً وفند يقدم وجوده عليه كما في فعدت جنباً فالقوله له هو المحامل على الفعل سوا  
لفظهم وجوده على وجود الفعل كما في فعدت جنباً او انخرعته كما في جئتك اصلاً كالحالك وذلك لان الغرض انما هو  
وجوده يكون عدله غايته حاملة على الفعل وهي احدى الالاعل الاربع كما هو مذكور في مظانها فهي منتقلة من حيث التصرف  
وان كانت متاخرة من حيث الوجود فالقوله له هو الالاعل العامله وليس بمفعول له كما لئن بعضهم نظر الى ظاهر  
نحو قولهم في ضربته نادياً وان الضرب عدله التأديب انما قلنا ذلك لانه لا يطرده نحو فعدت جنباً وجعل المفعول له  
بوزن يكون عدله لان اللام في ذلك العلة ليس هو دخل على العلة الالاعل نحو ضلقت هذه العلة قوله خلا فالترجاح مدغم  
ان ما شبهته الضمة مفعولة هو المفعول المطلق وذلك لما راى من كون مضمون عامل المفعول له نصبلاً وبينما ناله  
كما في ضربته نادياً فان معناه اذنه بالضرب والتأديب بحمل والضرب بيان له وكان ذلك اذنه بالضرب نادياً و  
يعتق ان يقال الضرب هو التأديب فصار مثل ضربت ضوياً في كون مضمون العامل هو المفعول ولا يطرده في هذا جميع  
اواعل المفعول له فان المفعول ليس بيان الجنب ولا يقال فعوده جنباً وكذا قولك جئتك اصلاً كالحالك بالاعل  
والضمة ونحوه فان الجنب ليس بياناً لاصلاح بل بياناً لاعطاء وان تضمنه كما صرح به ولعله يقدرد في مثل فعود جنب  
ويجوز صلاح على حذف التضاف وهو تكلف قائم المهورد اعلى الترجاح معنى ضربته نادياً بضربته للتأديب انفافاً  
وقوله للتأديب ليرى مفعول مطلق فكذا نادياً الذي معناه وفي ذلك ان ضرب ناديه بضربته بضربته معنى  
للتأديب مع ان الاوّل مفعول مطلق اتفاقاً دون الثاني واي منع في ان يتفق في المعنى المفعول والمختلفان في  
الاعراب لا ترى ان معنى جئت واكلمت وفي ركني والاوّل حال والثاني مفعول به والجرى يقول ان ما بنى مفعولاً  
نه منصب نصباً لاصدار التي يكون حالاً فيلزم تنكيره ويقدر ونحو قوله عند بلون مجازين الموت لكون الاضافة لفظية  
ولا يطرده ذلك في نحو قوله محاذرة وعل الجبور والمهول من فقور الهجور الا ان يجعلهما مصدرين للحالين المقدرين  
فيهما ما اي زعلا زعل المحجور وهو الاهل على ما هو مذهب الفارسي في فعلت جهداً ووجدك على ما يجب في باب  
الحال ومدني بصرتين اولى من الثانيين للسلامة من الحذف والتقدير باللام من لغته قوله وشرط نصبه تقدير  
اللام وانما يجوز حذفها اذا كان فعل الفاعل الفعل المعلى ومقارناله في الوجود اقول يعنى ان تقد باللام شرط  
انصاف المفعول له لا شرط كون الاسم مفعولاً في نحو لستمن ولا كرامك لستمن في قولك جئتك لستمن ولا كرامك لستمن  
عند مفعول له على ما هو بدل عليه حذره وهذا كما قال في المفعول به ان شرط نصبه تقدير وفي وما ذهب اليه في  
الموضعين وان كان صحيحاً من حيث اللغة لان التمن فعل له الجي كذا خلاف اصطلاح القوم فانهم لا يسمون للمفعول  
له الا المنصوب كما مع للشرائط فحارة التصحيح هو المصدر المقدر باللام المعلى من حدث شاذ في الفاعل والزمان  
ومعنى شاذ كصحة الفاعل ان يفوماً يشي واحد كضام الضرب والتأديب في ضربته نادياً بالتكلم ونشاذهما  
في الزمان بان يقع الحدث في بعض زمان المصدر كجئتك طعناً وفعدت عن الحرب جنباً او يكون ازل زمان  
الحدث اخر زمان المصدر نحو جئتك خوفاً من فرارك او بالعكس نحو جئتك اصلاً كالحالك وشهدت الحرب ايهاً  
للتصالح بين الفريقين واذا كان الحدث المعلى نفسه لا ونفسه المصدر الجميل كما في ضربته نادياً واعطته مكاناً  
فليس ما هنا حدثان في الحقيقة حتى ينشر كما في الزمان بل هما في الحقيقة حدث واحد لان المعنى اذنه بالضرب  
وكاينه بالاعطاء فالضرب هو التأديب والاعطاء هو المكافاة والقلة هاهنا في الحقيقة ليست هذا المصدر

*[Marginalia in Arabic script:]*  
علا في مضمون عامله نظراً لان التأديب عدله نظراً على غرض المقول له  
علا في مضمون عامله نظراً لان التأديب عدله نظراً على غرض المقول له  
علا في مضمون عامله نظراً لان التأديب عدله نظراً على غرض المقول له  
علا في مضمون عامله نظراً لان التأديب عدله نظراً على غرض المقول له  
علا في مضمون عامله نظراً لان التأديب عدله نظراً على غرض المقول له  
علا في مضمون عامله نظراً لان التأديب عدله نظراً على غرض المقول له

معرفة  
موجز في النحو

المتصوَّب لأن الشيء لا يكون علة لنفسه بل هي اثره أي ضربته لنا ذلك لو لم يكن لو صحرت بما هو العلة اعني انما يصيب المتصوَّب  
عند الحاجة لعدم المشاركة في الفاعل وفي التزام اذن لا يصل هذا الا في مكيف بشاركنا الضرب في التزام كان ابن دريد و  
الشبح ان فومته من زينة لم يغير الشفيع منه ما الثوبى وانما نصب هذا المصدر لتضمنه العلة الخفيفة ومشاركه  
الحديث في الفاعل والتزام اذ هو هو كما بينا وبعض النقاد لا يشترط مشاركتهم في الفاعل وهو الذي يعقوب في خلق  
وان كان الاغلب هو الاول والدليل على جواز عدم المشاركة قولنا من المؤمنين على العمل في هذه البلاغة فاعطاه الله في  
النظره استخفافا للخطه واستنما ما للبلية والمسحق للخطه ليس والمعطى للنظره هو الله ولا يجوز ان يكون استخفا  
حالا من المفعول لان استنما ما اذ يكون حالا من الفاعل وكذا مجاز العلة ولا يعطف حال الفاعل على حال المفعول وكذا  
قول العجاج بركب كل عافر جهور غامرة وزعل المحبور والحول من هور والمبور فان الهول بمعنى الانزعاج لا الفزع والثور  
ليس بمفزع بل هو فزع وكذا جازا ابو على عدم المعارضة في التزام وذلك انه قال في التذكرة على الفراءه الشاذة هذا يوم ينفع  
الضاد فبين صدقهم ان معناه لصدقهم في الدنيا قوله وانما يجوز حذفها اي حذف اللام قوله اذا كان فعلا فاعل الفعل للفعل  
اي اذا كان المفعول له فعلا فاعل الفعل المناسب وهو الفعل المعلى بالمفعول له اي فاشتركا في الفاعل كما ذكرنا واقتصر  
المضارع على شرطين مما شرط في المفعول له فلم يشترط كونه مصدر ولا دخوله في قوله فعلا فاعل الفعل المعلى ولم يشترط كونه منفذ  
اللام وجوابه وان يكون من غير لفظا الفعل لانه علم ذلك من الحد وشرط بعضهم كونه من افعال القلب قال لانه الحامل على  
اجساد الفعل والحامل على التي منتهى عليه وافعال الجوارح كالقرب والقبيل بلا شيء ولا ينبغي حتى يكون حاملة على  
الفعل واما افعال الياطين كالعلم والخوف والارادة فانها ينبغي وانها تتركب وجوب تقدم الحامل وجودا فنوع وان الاله  
وجوب مقدمه اما وجودا او تصرفا فاسم ولا ينفعه ويتفرض ما قال يجوز تخويلك اصلا لا امرك وضربته فامسها انفاقا  
فان قال هو ينفذ بمرجع مضاف الى ارادة اصلاح و ارادة ناديب فلنا يجوز ايضا جيتك اكل من لي بجيتك اليوم اكل ما  
لك غذا ينفذ بالضاف للمد كوزيل جود جيتك سمنا وابتنا فظهر ان المفعول له هو الظاهر لا المضاف فمفعول المفعول  
له على ضمير اما ان ينفذم وجوده على مضمون عام له نحو صدقت جينا فهو من افعال القلب كما قالوا واما ان ينفذم على  
الفعل فتصويباي يكون غرضه ولا يلزم كونه فعل القلب نحو ضربته نغوبا وجيتك اصلا كما قال المرء وانما شرط لجواز حذف  
اللام الشرطان المذكوران لان علة الافعال كثيرا ما يجرى وجامعه للشرطين فصارت مع الشرطين ظاهرة مشهورة في العلية  
والعنوان يكون هناك ما يدل على اللام المقدمة المصيدة للعلية وحصولا للشرطين دليل عليها او يجرى الى الترابي وجوب  
شكبه المفعول للشيء المصير الحال والتميز وبهت العجاج فاض عليه وكذا قول حاتم واعقر عوزاه الكريمة او طارة واعقر من  
شكبه البعير فكذا قوله تع حد المون وقال الجرجوري اذا انجز باللام وجب تعريفه فلا يقال جيتك الا كرام لك ومنه قوله  
وقال لا ارى منه مانعا وقال ابن جعفر انه في حال شكبه يشبه الحال والتميز في كون البهان بنكره فوجب انصابه مثلها  
والظاهر جواز ذلك لا يجرى الى قوله تع فظلم من الذين هادوا حرمنا وابناء للسبيته ههنا كالألام قال لما التكى اذا حصل  
الشرط فجر المضرين بلام التعريف اكثر من نصبه والجرى بالعكس ويشيى لاملان في المضاف هذا قوله والايمان بحاله  
ذلك على التمام ولا يعمل قوله المفعول معه هو المد كوزيل جود المصاحبة معقول فعل لفظا او معنى اقول قوله  
لمصاحبه معقول فعل احرازه عن نحو صبغته في كل جبل وصبغته فاتهام صاحبه لكل رجل لان الواو بمعنى مع وتعني  
بالمصاحبة كونه مشاركا لذلك المفعول في ذلك الفعل في وقت واحد فزيد في سرت وهذا مشاركا لذلك في الشرح  
واحد اي وقع سبه معا وفي قولك سرت انا وزيد بالعطف بشارك في التبرك لا يلزم كون التبرك في وقت واحد  
وشرط بعضهم ان يكون مفعولا للفعل الذي يضاف المفعول معه فاعلا كما في سرت وزيدا نظر الى ان عمر في قولك  
ضربت زيدا وعمر وا معطوفان انفاقا لا مفعول معه وينقض ما قاله بنحو حسبك وزيدا درهم فان الكاف مفعول  
في المعنى اذ المعنى يكسبك واما تعين عمر في المثال المذكور كوز للعطف فلان اصل الواو التي قبل المفعول معه هو  
العطف وانما يعدل ما بعد عن العطف الى نصب فضا على المعنى المراد من المصاحبة لان العطف في جازا  
زيد وعمر ويحذف نصاب الرجلين في الجعي ويجعل محي احدهما قبل الآخر والنصب نص في المصاحبة وفي قولك  
ضربت زيدا وعمر والا يمكن التنبه على المصاحبة لكون التنبه في العطف الذي هو الاصل اظهر قوله  
فان كان الفعل لفظا وجزا العطف فالوجهان مثل جيتك انا وزيد وزيدا وان لم يجر العطف فعين التنبه نحو  
جيتك وزيدا وان كان معنى وجزا العطف فعين نحو ما تهرده وعمر والا فحين نصب نحو مالك وزيدا وما شئت  
وعمر والان المعنى يتصنع اقول اعلم ان مذهب جمهور النقاد ان العامل في المفعول مع الفاعل او معناه بنوسط

معرفة  
موجز في النحو

الواو والواو بمعنى مع وانما وضع الواو موضع مع في بعض المواضع لكونه اخصر لفظا واصلا هذا الواو والمطفن الذي  
 فيه معنى الجمع كما يجي في بابه فناسب معنى الحجة قالوا لا يتقدم المفعول معه على ما عمل في مصاحبه انفا فالا يقال  
 والخشب اسنوي الماء كما يتقدم سائر اللفظا على ما ملها وجوزوا بالفتحة فقدم على المفعول للمصاحبه تمسكا بقوله  
 جمعفت ونحسا عينيه ونهيمه تلك خلال لسنت عنهما بمرحوا والا فلا لمنع وعابه الاصل الواو والشعر ضروره وقال الكونون  
 هو منصوب على الخلاق فيكون العامل معنونا كما في ان في الظرف خبر اللبث والاولى حاله العمل على العامل اللفظي  
 ما لم يند الى العامل المعنوي وقال الزجاج هو منصوب باضمار فعل بعد الواو وكانك قلت جاء البرد ولا يزل لطباسه  
 او صاحب لطباسه وكذا في غيره والاضمار خلافا لاصل وقال عبد القاهر هو منصوب بنصب الواو والاولى رعايه  
 اصل الواو في كونها غير عاملة ولو نصبت بمعنى مع مطلقا نصبت في كل جبل وصيفه وقال الاخفش نصب ريب  
 الظرف وذلك ان الواو لما افهت مقام مع المنصوب بالظرفية والواو في الاصل حرف فلا يحتمل النصب اعطى النصب  
 ما بعد هار عابه كما اعطى ما بعد الا اذا كانت بمعنى غير عراب نضر غير لو كان كما قاله كذا النصب في كل واو بمعنى مع  
 مطرحة نحو كل جبل وصيفه قوله فان كان الفعل لفظا وجازا المطفن لوجهان هذا اولى مما قاله عبد القاهر في نحو فام  
 زيد وعمر وان لا يجوز في الا العطف لعله قال ذلك لانه مخالفه للاصل الذي هو العطف لا لداع وهو ممنوع لان ما هنا  
 داعها وهو النصب على المصاحبه وقوله جيبث انما زيد وزيدا مثل فام زيد وعمر بل كان ينبغي ان يكون العطف فيجب  
 انما زيد عند عبد القاهر اوجه ذلك ان نوكيد المرفوع المتصل بالمفصل في الاغلب للعطف وهل يشترط في نصب  
 الاسم على انه مفعول معه جاز عطفه من حيث المعنى على مصاحبه قال الاخفش نعم فلا يجوز جملين بد والتاثير اذ لا  
 يستد الجملين الى التاثير وكذا لا يجوز ضمك زيد وطلوع الشمس وانما ذلك عنده مراعات لاصل الواو في العطف و  
 اجازة غير استدل لا يقول ما نزلنا سيرا قبل ولا يقال سائر الماء بل جواز له ان يقول ان ذلك لا استعارة السبل لجزء  
 السبل لما افترق ما يوضح منه السبل كقوله تع والله يسجد من في السموات والارض طوعا وكرها وظلالهم بالغدق والاصال  
 وطرب منه قوله تع فمنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على رجلين او على حذق جرى في المعطوف كقوله خلقناها يائسا  
 وملة ياردا اي وسفنها بما ماء فيل لا يجوز العطف في اسنوي الماء والخشب ايضا لان اسنوي ههنا ليس بمعنى نظام  
 بل بمعنى ارتفاع كانه قوله تع ذوقه فاسنوي وله ان يجوز العطف في ههنا لثالثا بضر ونقولا اسنوي ههنا بمعنى شاذ  
 لا بمعنى نظام ولا ارتفاع والمعنى يشاوي الماء والخشب في العلوي يصل الماء الى الخشب فليس الخشب ارفع من الماء  
 والخشب ههنا مفيا من يحرف به وارتفاع الماء وقت زيادته ولا يجوز النصب في قولك انت اعلم ومالك لا تقلد  
 فيه مصاحبه الحاطية في العلم لماله والتقدير بالاصل في انت اعلم بحال مالك فانت ومالك ثم خفف بحذف معمول  
 اعلم وحذف ليشد المعطوف عليه مالك لفهام الغير يند على كلا الحذوقين ويحرف من ذلك حذف الجزء الثاني من  
 المركب المضاف والجزء الاول من المركب المضاف اليه نحو نالت بنت في ثالث عشر ثلثة عشر على ما ياتي في باب العدد ونوعا  
 فانت ومالك مثل كل رجل وصبي غنم اي فانت ومالك مفترقان والمعنى نالا ادخل بيتك وبين مالك ولا اشرك عليك  
 ما يتعلق باصلاحه فانت اعلم ما يصلح ومثله فوه انت اعلم وبيتك وهذا يستعمل في التهديد اي انت اعلم ببيتك فاعلم بالجزء  
 عليك اعلمت من ذلك مكانه للحي من فانت وبيتك اي نتما مفترقان فاننا لا ادخل بيتك ولا ادعوه عليك فانه حسبك  
 وهذا المعنى يبلغ ما يكون في باب التهديد والخوف وقال عبد القاهر المعنى انت اعلم وبيتك مجازيت فهو عنده على  
 حذف خبر البيت اسنوي الجملة الثانية وليس ما ذهب اليه بذلك وكذا قول العبد اي ان تقدمه انت اعلم من غيرك وبيتك  
 اعلم منك وهذا بعد مما تقدم من حيث المعنى المفهوم من انت اعلم وبيتك قوله وان لم يجز العطف لغين النصب  
 نحو جيبث ونهيمه والاشارة على ان النصب مختار ههنا لا واجب ذلك مبني على ان العطف على الضمير المرفوع  
 المنفصل بلا تاكيد بالمنفصل بلا فصل بين المعطوف والمعطوف عليه فيجوز لا يمنع كما يجي في باب العطف قوله وان  
 كان معقيا ان كان الفعل معقيا والفعل المعنوي على ضربين لا تما ان يكون في اللفظ مشعرا فوي ولا فالاول  
 نحو مالك لان الجار والمجرور متعلقان بالفعل وبما فيه معناه وما شانك لان قولك شانك بمعنى فعلك وصنعك  
 فهو بمعنى الحسد الذي فيه معنى الفعل وحسبك وتذمك وكفك لكونها بمعنى كفك ونحو بلالك وويلك  
 وويلك لان الويل بمعنى الحلا في المصدر ومعنى الفعل وكذا فوه ناسك والحابط وامر او نفسه وشانك و  
 الحج ان جعلنا الواو بمعنى مع فان المنصوب قبلها دل على الفعل المقدر وهذا القسم على ضربين اما ان يجوز  
 العطف فيه بلا تكلف ولا فالاول نحو ما نريد وعمر ما شان زيد وعمر قال الصم العطف فيه واجب وهو كما مل

فلا يصار الي غيره لقبه فهو وروه وليس يجوز لان التص على المصاحبه هو الذي الى التص ضروريا ولو سلمنا انه ليس بصور  
لنا لا يجوز مخالفة الاصل للمع والى ان يكون ضروريا وقال غير العطف هو المختار مع جواز التص الاول ان يقال ان تص  
التص على المصاحبه وجب لقبه والا فلا والثاني نحو مالك وزيدا وما شئت بجملة الضمير مكان الظاهر المحرور فيكون  
يجوزون في التص العطف على الضمير المحرور بلا اعاده الجار والتصرفون يجوزون للضرورة وانما في التص يجوزون بشكل  
وذلك بانما حررنا في غير مع انه لا يعمل مقدر الضعفه فقال المص ههنا انه يتعين التص نظر الى لزوم التكليف في العطف  
وقال لا ندكس يجوز العطف على ضعفان لم يفصل التص على المصاحبه وهو اول لوروده في الظن ان كقولك تقع نساء لوز  
به والارطام بالحجر في فراهه حشره وفي التص في مثل هذا اعنى ما شئت او مالك وزيدا وما شئت زيد وعمرا وارجع  
او جردا اكثر من على انه بالفعل المدلول عليه ما شئت او مالك اي ما صنعت وذلك لان اطلاقه للفعل لكونه استقرا  
وبعد الجار والمصدر وفيها معنى الفعل فنصا قرا على الدلالة على الفعل ومن ثم امتنع في الاختيار هذا  
وابانك لغوات ما الاستفهامية وقال سبويه نغديه ما شئت او مالك ملا يسلك زيد وما لا يسلك عمرا وما  
شان زيد وما لا يسلك عمرا فهو مفعول المصدر المقدر وقال السمر في هذا بقدر ومعنى لا يخرج ذلك عن معنى  
ما صنعت وما امتنع لان هذا ملائمة ايضا بمعنى ان سبويه لا يريد بقدر ملا يسلك ان الاسم منصوب بهذا الاسم المقدر  
لان المصدر العامل مع معموله كالموصول وصلته ولا يجوز حذف الموصول لغرض صلتها وبقاها البعض الآخر كما يجوز في باب  
المصدر وانما قد سبويه بهذا اليقين المعنى فقط لان اللفظ مقدر عا ذكر قال لا ندكس بل اراد ان المصدر المقدر  
هو العامل وانما جاز ذلك هاهنا القوة الدلالة عليه لان مالك وما شئت اذ جاء بعدها نحو زيد هل على ان لا يتكاد ما  
هو ملائمة المحرور لذلك الاسم ولا سيما ان الواو بمعنى مع يؤذن بمعنى الملائمة وقال لا ندكس يجوز ان يكون التص مكان  
مقدره كما في ما انت وزيدا اي ما كان شانك وما كان لك وقال السمر في ابن خروفه الاسم منصوب بلائس كما قلت  
مالك لا ست زيدا والواو دال على معنى لا يسر انما اوزك هذا انفاذا عماله سبويه من نصب الاسم بمصدر مقدر ولو مما ياتي  
الواو عن الفعل ونصب الاسم بها اذ لا يضر الجمع بين الواو وذلك لفعل المقدر فيودى مذهبها في هذا الى مذهب عبد  
القاهر في الجمع والضم الثاني اعنى الذي لا يكون في لفظه مشعرا بالعامل قوي نحو ما انت وزيدا وكيف انت وفصغرت  
زيد وما التحدث والمغفور ههنا العطف والى بلا خلاف ان مصدر المصاحبه لعدم التام في ضعف الدال عليه هو  
ما الاستفهامية وكيف وذلك لكثرة دخول ما في غير الفعلية قال سبويه ان نصبت ما بعد الواو ههنا مع فله وضعفه  
قد رت كان ما الاستفهامية ويكون بعد كيف ذلك لكثرة وقوعها ههنا والثاني اذ اكد وقوعه في موضع جاز حذره  
تخفيفا وصار كانه منطوق به وقال المبرج بقدر سبويه وقال لا معنى لتخصيصه بلما نحو كيف بالمستفيل في التفسير في  
لم يفصل سبويه بتمثيله التخصيص وانما اراد التمثيل على الوجه الممكن والتشبه ليس جازا لا يجاوز قول السمر ان  
ما ن فوى والجماعة كالذي منع التجار ان تمثيل مبالا اي انما كان قوي والجماعه وقول بعضهم انا وانا في الخاف  
اي كنت وانا في الخاف بعد من نحو ما انت وزيدا وكيف انت وفصغرت بالتص ذلك لا شعاعا ولو كيف بالفعل ما بينهما  
من معنى الفعل مع كثره وقوعه كان بعد ههنا لا يجوز ان يكون العامل في قوله وانا قوله في الخاف لما ذكرنا ان المفعول معه  
لا يندم على العامل فيه اتفاقا وانما نحو قوله كل رجل وضغنه وانت وذلك فالرفع فيه واجب ان فصل المصاحبه لعدم  
فعل ومعناه واجانا الضمير نصبه بالخبر المقدر وانكر ان يثبتا ويجب على مجزئ التصل ضمرا لخبر قبل الواو اي  
كل رجل مفرد وضغنه فان اظهرت الخبر على هذا الوجه فلا كلام في جواز نصبه هذا كبناء على اصله وانا لا ارى منعاً  
من تقدم المفعول معه على عامله اذ اتى عن المصاحبه ان ذلك مع واو العطف الذي هو الاصل اجاز يجوز زيد وعمرا  
نصبه فنقول العامل في الجماعة وانا كالذي في الخاف انما امتنع التص في الاصح في نصبه لكون الخبر المقدر باضعف  
من الظاهر واذا وقع بعد المفعول معه حال تما قبله او خرج عنه نحو كنت وزيدا فاما سرت وزيدا اذ اجد في قوله  
ما قبله حكمه لوضع قبل المفعول معه وقد يجوز ان يعطى حكم ما بعد المعطوف بهما لكنت وزيدا مطلقيين وسر  
وزيدا كبين نظر الى المعنى والى اصل الواو الى العطف ومنع ذلك ان كسان وفي كون المفعول معه فبا سرت  
خلافه وذهب الاخفش وابو على الى كونه فبا سرتا وقال بعضهم هو سماعي لا يضا ومنه قوله فاجعوا امركم  
وسركا وكذا على انه مفعول معه وقالوا يجوز ان يكون الواو للعطف على ان ينصب شركا وكم بمقدراى واجعوا  
شركاكم وذلك لان الاجماع لا يندى الى الاعيان لا يقال اجعت زيدا قوله الحال ما بين ههنا القاعل والمفعول  
لفظا او معنى محضين زيدا فاما وزيدا في الدافعا ههنا وهذا يدق فاما قال المصروه لا يدخل فيه التص في نحو جلف

المستند

الاول في التوثيق  
شركاكم

رجل عالم لان المراد في الحد ود الا على ما ذكر في الحد وفولك عالم في طاعن رجل عالم وان بين ههنا الفاعل لكنه لا دلالة في لفظ  
عالم على انه بيان لههنا فاعل اذ لفظه عالم ههنا مثلهما في قولك زيد رجل عالم مع انها مبينة لظنه خبر للسند لا ههنا الفاعل بل  
انما علم كون عالم في جامع رجل عالم بها فلههنا الفاعل من فاعله قولك جاء في رجل بخلاف الحال فان راكبا في قولك جاء في زيد  
راكبا ورايت زيدا راكبا لفظه بحد لا على كونه ههنا الفاعل والمفعول حتى لو قلت رجل فاعلا اخوك لم يجز لعدم الفاعلة والمفعول  
في رجل قول لفظان ان يمنع ان الحد يرد بلزم ان يدل على كل ما يدكر في حد بل يكفي ان يكون فيه ما يدكر في حد وبعد التليم  
فليس في هذا الحد تحقيق معقول الحال وبيان ما ههنا لا تدبر بما توهم انه موضوع لبيان ههنا الفاعل والمفعول مطلقا لا في  
حال الفعل فيظن في جامع زيد راكبا ان راكبا ههنا هذا الفاعل مطلقا لا في حال الفاعل فيكون غلطاً ويجوز عن هذا الحد الجملة  
الكاملة بلا ضمير في حال نحو قوله بقول وقد ترا الوظيف وساقها السك ويمن فلا يثبت بمؤيد وقوله وقد اغتدى والظفر  
في وكما لها بضمير مبدا لا وايد ههنا كل ويجوز ايضا الحال عن المضاف اليها اذ لم يكن المضاف عاملا في الحال وان كان ذلك  
فبلا كقولك تقع قل بل ملة ابراهيم حنينا وقوله داره فولاوه مقطوع مصححين وقول الشاعر كان حواميه مندرا خصين وان لم  
يكن تخصيب وقوله عوداً وبنية خاشدون عليهم خلق الحد يد مضاعفاً بنلقب واما قوله تع اتار متوكم اى موضع  
متوكم اى ثوابكم خالد بن وفولك اعجبي صوب زيد فايما وهو صواب زيد مجزى فالتصويب فيها حال من الفاعل او  
المفعول فلا يرد اعراضا ولا ان يقول ان الحال عما اضيف اليه غير العاقل في الحال لا يجزى الا ان كان المضاف فاعلا او مفعولا  
بضم حذره وفيام للمضاف اليه مفساه كما انك لو قلت بل نتبع ابراهيم مقام بل نتبع ابراهيم جاز فكانه حاله من المفعول  
او اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا وهو جزء المضاف اليه فكان الحال عن المضاف اليه هو الحال عن المضاف كما في قوله تع  
داره فولاوه مقطوع مصححين فقوله مصححين حال عماد عليه مفعول ومقطع وذلك لا تدبر عن داره فولاوه هو حال من  
هؤلاء للمضاف اليه داره فكانه وهو حال من المضاف اليه حال عن المضاف الذي هو جزء المضاف اليه لان داره فولاوه اصله  
وكانه قال بقطع داره فولاوه مصححين فكانه حال من مفعول ما لم يتم فاعله وكذا قوله كان حواميه مندرا اى يشبه  
حواميه مندرا واوشب حواميه مندرا فكانه حال من الفاعل او المفعول وكذا قوله عليهم خلق الحد يد مضاعفاً واذا  
ان يقول الحال على ضربين منسطة ومؤكد ولكل منهما حد لا خلاف ما ههنا ما اخذ المشطلة جزوه كلامه بنفسي بوث  
حصول مضمونه بغير الحد الذي في ذلك الكلام بالفاعل والمفعول ولا يجزى مجزاهما بنفسي جزوه كلامه يخرج الجملة  
القائمه في نحو ركب زيد وركب مع ركوبه غلاما اذ لم يجعلها محالا ويجوز بنفسي حصول مضمونه المصدر في نحو رجع  
الفهري لان الرجوع بنفسي لا يوث حصول مضمونه المصدر ويجزى التعت بنفسي حصول مضمونه بغير الحد في الفاعل والمفعول  
او المفعول فانه لا يتقيد بوث حصول مضمونه ذلك المعنى وقولنا وما يجزى مجزاهما يدخل حال الفاعل والمفعول  
المعنيين نحو هذا بغير شكا وكانه خارجا من جنس فمخ على ما يجزى والحال عن المضاف اليه الذي لا يكون في المعنى  
فاعلا او مفعولا للمضاف على ما مر ويدخل في الحد في حاله في نحو قوله بقول وقد ترا الوظيف وفي فوله وقد اغتدى والظفر  
في وكما انها وحل لو كره اسم غير حدث يجزى مفرق للضمون جملة كما يجزى شرحها فنقولنا غير حدث احراز من المتصويفي  
نحور جمع رجو عايم اعلم ان الحال قد يكون عن الفاعل وحده كما في زيد راكبا وعن المفعول وحده نحو صريت زيدا  
مجزى عن ثبانه فاذلت لهيت زيدا راكبا فان كان هناك قربة حاليتها ومقابلة بين صاحب الحال جانان يجعلها لها  
فامت من الفاعل والمفعول وان لم يكن وكان الحال عن الفاعل وجب تقديمه الى جنب صاحبه لانه ليس نحو  
راكبا زيدا فان لم يقدره فهو عن المفعول واما اذا جاء حالان عن الفاعل والمفعول معا فان كانا منقطين فالاول  
الجمع بينهما نحو فاته انصر نحو لفت زيدا راكبا ولا يمنع من التفرقة نحو لفت زيدا راكبا وراكبا وراكبا زيدا راكبا  
راكبا وان كانا مختلفين فان كان هناك فبغير عرف بها صاحب كل واحد منهما جاز ووعهها كيف ما كانا نحو لفت  
صدا مصعدا متحدة وان لم يكن فالاولى جعل كل واحد يوجب صاحبه نحو لفت منخدا زيدا مصعدا ويجوز على  
ضعف جعل الحال للمفعول يوجبها وتأخر حال الفاعل نحو لفت زيدا مصعدا متحدة والمصعد زيدا وذلك  
انما كان مرتبة للمفعول اقدم من مرتبة الحال اثرت الحالين وقد مت حال المفعول على حال الفاعل اذ لا اقل من  
كون احد الحالين يوجب صاحبه لم يكن كل واحد يوجب صاحبه ويجوز عطف احد حال الفاعل والمفعول على الآخر  
كقولك لفت زيدا راكبا وما شيا قال وانا سوف ندر كما المنابا مقدرة لنا ومقدرة بنا ويجوز الجمهور وهو الحق ان يجزى  
بشعير واحد لحوال مختلفة متضادة كانت نحو اشترى الثمن حلوا حاصضا او غير متضادة كقوله تع اخرج منها ما دنا  
مدجورا كما يجزى في خبر السند لا يمنع بعضهم ذلك في الحال متضادة كانت اولا فما سأل الزمان والمكان فجعل

المؤيد اذ يتبع

التي كل انصر لظهور  
والا وايد الوجود  
يقال للفرد الواحد  
الا وايد لا يتبع  
الحوادث

التحسين  
وشال طرف مقدم  
الحاقه

الظفر العود بنفسي  
الاولى الوجود بنفسي

نحو مدحوا كحالاً من غير مدح وما استنكر مثله في المضادة فمتناها مطلقاً ولا وجه للقياس وذلك لأن وقوع الفعل الواحد في زمانين أو مكانين مختلفين بحال نحو جلست خلتك أمامك وضربت الفوم اليوم من بل لوعطفت احدما على الاخراج لا لانه على تكرار الفعل نحو جلست خلتك واما ما عدوا وكذا بعد لا لانها تكرر في الاغلب كما يجب في اسم التثنية نحو جاءني زيد لا راجعاً ولا ماشياً ويذكر افرادها نحو جاءني زيد لا راجعاً ولا ماشياً لفظاً ومعنى حال من الفاعل والمفعول اي مفعولاً او معنوية وقد ذكرنا الفاعل والمفعول اللفظيين اما المفعول المعنوي فهو شحط في قوله تع هذا يعلى شحطاً فان يعلى خير من حيث صفته سفيو شرب بنو قعد مقياد اذ المعنى يشبه خارجاً سفود شرب ولا يقصره باشبهه خارجاً لان في كونه حالاً عن الفاعل اللفظي وليس يجوز كون الحالين في المثالين عن زيد الاعد من يجوز تخالف عاملي الحال وصاحبها قوله وعاملها الفعل او شبهها ومعناه يعنى يشبه الفعل بما يعلى على الفعل وهو من تركيبه كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والصادر ويعنى بمعنى الفعل ما يسليط منه معنى الفعل ولا يكون من صيغته كالظرف والجار والمجرور وحرف التثنية ونحوها انا زيد فاما عند من جوزها التثنية من دون اسم الاشارة كما يجب في حروف التثنية واسم الاشارة نحو جاءني زيد راجعاً وحرف التثنية نحو بارئنا منغاً واما حروف التثنية والنسبة نحو ليك فاما في الدار ولعلك جالساً عندنا فالفعل هو التثنية باعتبارها لان التثنية والنسبة ليسا بمعتدين بالحالين بل العامل هو الخبر الموحى على ما هو مذهب الاخفش كما يجب لكون مضمونه هو المبتدئ وحرف التثنية نحو كانه خارج البيت وزيد كمرور راجعاً وكذا معنى التثنية من دون لفظ دال عليه يجوز به عموم مفعولاً والمنسوب نحو انما فرغى من فطر او اسم الفاعل نحو عليك زيد راجعاً واما نحو ما شأنك وانفا فلان الشان بمعنى المصدر كما ذكرنا في المفعول معد ولم يعمل في الحال معنى حروف الاستفهام والتثنية فالابوعلى لانها لا يشبه الفعل لفظاً نحو عمل وكان وينقض ما قال باسم الاشارة وحرف التثنية فانها لا يشبهان الفعل لفظاً مع عملها في الحال ونحوها وان يشبهانه لفظاً ومعنى ولا يعملان في الحال فالاولى حاله ذلك الى استعمالهم وان لا فصله قوله وشروطها ان يكون بكرة وصاحبها معرفة غالباً او اسما العراك ومررت به وخذ ونحوه مثلاً وانما كان شرطها ان يكون نكرة لان النكرات اصل والمفصود بالحال فبهذا الحد المدكور على ما ذكرنا فقط ولا معنى للتعريف هناك فلو عرفت وقع التعريف ضابطاً واما كان الغالب في صاحبها التعريف لانه اذا كان نكرة كان ذكرها بمنزلةها ومخصصها من بين امثالها العوق صفتها الاولى من ذكر ما يقيد الحد المنسوب اليها اعنى حالها لان الاولى ان يبين الشئ ولا يتم بين الحديث المنسوب اليه ثم يبين قيد ذلك الحديث فعلى هذا اولئك المعرفه حاله لان التعريف عمت ضابغ ولها باول النكح ذحال ان غابنا نة علاخل قولك قوله غالباً يرجع الى تعريف صاحبها الا التكرها لان نكبرها واجب لا غالب قوله وارسلها العراك هذا مثال لغير الحال في الظاهر ويقول الحال معرفه ظاهراً اما مصدرها وغير مصدرها المصدر اما معرفه باللام نحو ارسلها العراك او معرفه بالاضافة نحو ارسلها جهداً وظا ذلك وخذك ورجع عوده على يدته وقهرها قولان فالسبويه انها معارف موضوعه موضع التكرار اي معركه ومجهولاً ومطبقة ومنفرداً وعائداً والطائفة بمعنى الوسع وكذلك الطوق اسم وضع الاطافه والوحده صدره صدر واحد يقال وحدهم وحدهم كوحدهم كوحدهم وعدا وعدهم والجهد ههنا بضم الجيم والجهد بفتح الجيم ونحوها بمعنى الاجتهاد وقال الفراء هو بفتح الجيم المشقة وبفتحها الطائفة وتوهم على يدته متعلق بعوده او يرجع والحال مؤكدة والبد مصدر بمعنى الايداء جعل معنى المفعول اي عائداً على ما ابتدءه ويجوز ان يكون عوده مفعولاً مطلقاً لرجع اي يرجع على يدته عوده المعهود كانه عهد من ان لا يستغفر على ما ابتدءه بل يرجع الى ما كان عليه بل يكون نحو قوله تع وضعت فعلك فلا يكون من هذا الباب قال ابو علي ان هذه المصادر منصوبة على انها مفعولات مطلقه الحال المقتضى اي ارسلها معركه العراك وافعلها جهداً جهداً ومطبقة طائفة منصرفاً واحداً اي لغيره ورجع عائداً عوده وكلها مضافة الى الفاعل فلهذا حد العامل ويجوز كما مر في باب المفعول المطلق هذه المصادر وان فاست مقام الاحوال منصبة على المصدرين كما ينبغي

وهو ان لا يكون  
شراً بل هو  
وارا كيب  
شراً وهو قائل  
وهو من طبع اللغ  
صحة



وارسها الفاعل بفتح الاء ووزن فاعل زود الفاعل قاله

على الظرف في مقام خبر المبتدأ من الظرف نحو زيد فلذلك ولا يعرب اعراب ما قام مقامه وقوله وارسلها الفاعل قوله  
بذرها ولم يتفق على نقص الذاخل بصف الحار واللات والذخال في الورد ان يشربا ليعبرتم برود من العطن الى الحوض  
ويدخل بين يعبرين عطشانين ليشرب منه ما عساه لم يكن شرب ويقال شرب دخال ويقال نقص البعير اذا لم يشرب  
فغنى نقص الدخال عدم تمام الشرب اى وزد هامة واحدة ولم يخف على انه لا يتم شرب بعضها الماء بالزاحة واما قولهم  
جاءوا فاضا ثم بفضضهم فالاولان نقول ان المصدر فيه بمعنى اسم الفاعل اى فاضهم بفضضهم اى مع مفعول  
اى كاسهم مع مكسورهم لان مع الازحاج والاجتماع كاسل ومكسورا والاصل فيها ان يكون فضضهم مبنيا وبفضضهم  
خبر مثل قولهم كلته فوه الى ثم انجى عن الحملين بمعنى فضضهم بفضضهم ونوه الى في معنى الجمل والكلام لما انهم منما  
مفعول لان معنى فوه الى في صار مشافها ومعنى فضضهم بفضضهم فوه الى في معنى الجمل مقام المفعول وادت مؤنثا اعرب  
ما قبل الاعراب منها وهما الجزء الاول اعرب المفعول الذى قامت مقامه كالفعل في باب المفعول المطلق في ما هالفتك سوا  
وكذا ينبغي ان يقول في يد يداى في يد يدي يد على جنف المضاعف اى انقذ بالفتح وكذا قولهم بعث الشاة بدرهم اى  
شاة بدرهم اى كل شاة بدرهم كقولهم رجل خبر من امرأة اى كل رجل كقولهم تعلمت بضم ما فذمت اى كل نفس وكذا قولهم  
بعث الشاة بدرهم اى كل شاة بدرهم والواو بمعنى مع كما في كل رجل وضعت اى شاة بدرهم مفعولان اى كل شاة فضضهم ههنا الجمل  
لقولهم الاعراب قال الخليل يجوز ان ياتي به على الاصل نحو بعث الشاة بدرهم وشاة بدرهم ثم الهم ما كان مبنيا  
التكثير لقيام مقام الحال وقام الى في شاذ وجهه انه لم يجر حذف المضاف اليه منه ليتكرر لا يلقى الاسم العرب على حرف  
واحد وقد جاء في التثنية في شاذ وجهه ان ياتي به على حرف في حذف المضاف اليه وايدل من الواو ميمها لا يلقى على حرف  
وهذا شاذ فاعرب استطرادا ولما كان ما كانه من ذكر حال فضضهم بفضضهم مفعول فذمت عمل فضضهم ناعلم انما قبله  
في الاعراب نحو قولهم جاء القوم فضضهم بفضضهم ومرثت بالقوم فضضهم بفضضهم فذمت القوم فضضهم بفضضهم  
اما على التاكيد على ان يكون اصله حلة فيعطف جزؤها الاول اعرب جمعهم لضمير ووزنها بمعناه كما ذكرنا في الحال او على  
البدل اى شاة فاضا مع مفضوضهم ومدحها لكونهم ان انضاب حده على الظرف اى لا مع غيره فهو في اللغة  
مذموم في تلك جاء مفعولان في معاشرا ما هل هو منضوب على الحال اى مجتمعين او على الظرف اى في زمان واحد وكذا اخذوا  
في وحدة في نحو جاء وحده اهو حال اى منفرد او ظرف اى لا مع غيره وجاء وحده في زمان واحد وهو واحد وليس وحده  
اى انفراد وهو في الاصل ثوب لا يفتح على منواله مثلا فاستعمل للتخص للقطع القطر ويقال فلان مجتهد وحده وغيره وحده ورجل  
وحده في التعجب وانه ويقال جاء على وحده اى على انفراده وعلى معنى مع فوحده لازم الافراد والتذكير الاضافة الى المضمون لازم  
التصنيف لانه مواضع المدح والذم ظاهر من غير الاضافة اما باللام نحو قولهم مرثت بهم الجماء الغفير والجم هو  
الكثير يقال مثل الجماء المرثت اى كثيرة اللحم على المرثت والغفير من الغفير وهو السنن بمعنى الفاعل اى كالمسارين بكثرة وجه  
الارض حذف التاء حلا للمفعول بمعنى الفاعل على الفعل بمعنى المفعول كقولهم ان رحمتنا الله قريب وهو صفة الجماء  
اى جماعة الكثير السائر واللام في الاسمين زائدة كما في قوله ولقد امر على اللحم بسبق فضضت ثم قلت لا يعبدنى ويقال  
ايضا مرثت بهم جاء غفيرا ومنه قولهم دخلوا الاول فالاول قال صلى الله عليه واله وسلم بدن هبل لصاحون اسلا فالاول  
فالاول اى مرثتين واللام زائدة كما في الجماء الغفير فذمت بفتح ما قبله على البدل نحو قولهم الاول فالاول واما الاضافة  
نحو جاء في الرجال ثلثهم واربعتهم ونحسبهم الى العشرة هذه الاسماء الثمانية اذا اضيفوا لضمير ما تقدم منصوب عند  
اصحابنا على الحال لوقوفها موضع التكثير اى مجتمعين في المعنى وتوهم بدعوتهم ما قبلها في الاعراب على انها توكيده وبنوعه  
بالعامتين العاد المركب نحو جاء في الرجال خمسة عشرهم وقد يعرب هذا المركب عند الاخفش مضافا كما يجيء في باب العدد  
وقد ذكرنا قولهم كلته فاه الى في وقالوا لكونهم هو مفعول بر اى جاعلا فاه الى في وقالوا لاخفش هو منصوب بفتح بر من اى  
من فيما الى في ولا يقاس على قولهم فاه الى في فلا يقال ما شبهه بدن يهدى في كره خلا فالهشام واما قول بعض اصحابنا  
المؤمنين عليه السلام في صبي فاما لنا اسرا سدا العرين وما بالنا اليوم شاء النجف فعلى حذف المضاف اى مثل  
اسد العرين ومثل شاء النجف يجوز ان ياتي بفتحنا ووضعا فانا بلا بعد مضاف كمال سبوية في جهدك ونحوه  
قوله فان كان صاحبها نكح وجب نقد بها اقول علم انه يجوز نكح في الحال فاختص بوصف كما جاء في الحديث  
سابق رسول الله صلى الله عليه واله بين الرجل فاني فمررت سابقا وكذا يقول مرثت رجل طرف فاما الاضافة نحو  
نظرت الى جاريتي رجل بخاله او سبفه نفي او شبهه كقولهم فاحل سعدى غريبا بملء فقلت اجابني رجل لا كما اوتى  
او استفهام وذلك لانه بصير المتكرم مع سبق هذه الاشياء مستغرق فلا يبقى فيها اجرام كما ذكرنا في باب البدل او كان معرف

مشكلة

مشاركة ذلك النكرة في الحال نحو جاء في رجل زيد واكبر من اذن الناس الحال بالوصف  
 اذ الوصف لا يتقدم على الوصوف واما اذا تأخر نحو جاء في رجل واكبر فقد يشبه في حال ان تصاب ذى بالوصف في نحو  
 رابت رجل واكبر فطر المنع رفعاً وجرّاً واما استئتمارهم لتقدم الحال على صاحبها المنكر فيقولون لئمة مؤحشاً اطلق منهم فلا  
 يستقيم عندهم من شرط اتحاد عامل الحال وصاحبها الا على هذا من يخفض من نحو رابرت رفاع زيد في الدار زيد على انه  
 فاعل واما عند سبويه فيلزم كون الضمير في ذى الحال ومن جوز اختلاف العامل في الحال وفي صاحبها يجوز كون لئمة عاملاً  
 في الحال ويكون طلال ذا حال مع ارتفاعه بالابتداء فان قبل هذا جازان يكون معنى الابتداء على مذهب سبويه ان طلال يرفع  
 بالابتداء وهو العامل في الحال ايضاً فيشترط اتحاد عامل الحال وصاحبها ذلك ليشترط المعنى على ان الابتداء يلفظ طلال للاستناد اليه مفيداً  
 لكونه مؤحشاً فكيف يعمل في الحال ما ليس مفيداً به واعلم انه يجوز حذف ذى الحال مع قيام الدليل نحو الذي خرجت محراباً زيد  
 اي عوبه قوله ولا يتقدم على العامل المعنوي بخلاف الظرف ولا على الجرد في الاصح اقول قد عرفت قبل العامل المعنوي  
 فان الظرف منه وكذا الجرد والمجرور فعلى ما قاله المصنف ينبغي ان لا يتقدم الحال على الظرف وشبهه وفي هذا خلاف في سبويه لا يجوز  
 اصلاً نظر الى ضعف الظرف واجازة الاخضرب بشرط تقدم الابتداء على الحال يجوز في الدار وذلك على ما ذهب من قوة  
 الظرف حتى جازان يعمل عنده بلا اعتماد في الظاهر في نحو في الدار زيد كان تقدم في المبتدأ فاما مع تأخر المبتدأ عن الحال فانه لا يقع  
 سبويه فالمنع فلا يجوز فاما زيد في الدار ولا فاما في الدار زيد فاقا وذلك لتقدم الحال على عامله الذي فيه ضعف واعند  
 الاخضرب ايضا لا يشترط تركيب الفعل وعلى صاحبها وعلى صاحبها نائب عن اي المبتدأ فاما في نحو زيد فاما في الدار فان  
 يجوز ان يكون زيد صاحب الحال بناء على جواز اختلاف عامل الحال وصاحبها في الحال متأخراً عن صاحبها وان لم يجوز ذلك فلما  
 ان الضمير في الظرف هو صاحب الحال بناء على جواز اتحاد العامل في الحال وصاحبها في الحال متأخراً عن صاحبها نائباً اي زيد  
 فاما نحو زيد في الدار فاما زيد في الدار زيد فاما في الدار زيد فاما في الدار زيد فاما في الدار زيد فاما في الدار زيد فاما في الدار زيد  
 برهان يجوز تقدمه على عامله الذي هو ظرف او جار ومجرور وذلك لتوسعه في الظرف وحتى جازان يقع موضعه يقع  
 غير هاتين نحو ان البنا اياهم فالواو من ذلك البر الكريهين اي الكريهين يشبه في حال نحو ان البنا اياهم والعامل فيه  
 يشبهن والعامل المعنوي اذا كان غير ظرف فلا خلاف في انه لا يتقدم الحال عليه وهو كل جامد ضمن معنى المشتق كالتعب  
 لعل ونحو ما شانك وحرف لتدرا واسما والاشارة وحرف التشبيه والتشبيه والمنسوب ونحو مثل يغيرك واسماء الاضداد كل ذلك  
 لضعف مشابهة الفعل لعدم موافقته في التركيب اذا ضعف نفس الفعل لعدم التصرف حتى لا يتقدم عليه معموله  
 كلفه فعل التجه فلا يقربا كما احسن زيد فاما ذلك بمثل الجوامد وكذا الصفة المشبهة لا يتقدم معمولها عليها لضعف  
 مشابهة الفعل وظاهر لفظ جار الله في المفضل يؤذن بجواز تقدم الحال عليها واضعف من الصفة المشبهة في العمل  
 افعال التفضيل الا ترى انه لا يطرده رفعه للظاهر مثلها بل يحتاج الى شرط كما يحجى في بابها واما نحو قولهم هذا ليس الطيب  
 منه رطباً وزيد فاما خبره فاعداً وكذا نحو عمر فاعداً مثله فاما فسبحي الكلام عليه عن ضرب واجازة الرجاء في ان  
 يقول درهم من موزة درهم عبد الله لان معناه يشابه درهم عبد الله فيكون حالاً من درهم درهم في الخبر او من درهم عبد  
 الله والاولى المنع لضعف العامل قال فان اظهرت الكاف فقلت كدريهم عبد الله لم يجوز ان يكون حالاً من درهم عبد الله  
 لان حال المجرور لا يتقدم عليه ويجوز ان يكون حالاً من درهم درهم في الخبر او من درهم عبد الله لان معناه يشابه درهم عبد الله  
 جمله صدقة بالواو لم يتقدم على عامله فلا يقال والتس طالع جنتك ملعاه لاصل الواو وهو العطف لا يتقدم الحال  
 ايضا على عامله اذا كان العامل مصدراً لتقدمه بان الموصولة وما في خبر الصلة لا يتقدم على الموصول وكذا اذا كان العامل  
 صلة للالف واللام او حرف مصدري كما وان لا يتقدم الحال اذن على هذه الموصولات من امتناع الفصل بين الحرف  
 للمصدرى ولا الموصول وبين صلبهما فلا يقولون عجزت عجزت الضارب هذا ولا يجوز ان ضرب زيد هذا ولا ما يجوز في  
 ضرب زيد هذا واما في نحو سائر الموصولات نحو الذي راكبا جاء زيد فانه يجوز الفصل لثاقا واذ كان العامل مصدراً  
 بلام الابتداء واللام الضمير جاز تقدم الحال عليه بان توجه عن اللامين نحو ان زيد راكبا سائر الله لراكبا سبويه قوله تع لاي  
 الله تحشرين وتقدم على اللامين لا يجوز لان لها صيغة الكلام واما الفعل المتصرف واسم الفاعل واسم المفعول  
 اذا دخلت عن الموانع المذكورة فيجوز تقدم احوالها عليها نحو راكبا زيد راكبا ماش ومجرور مضروب لئمة بخلاف  
 الظرف بمعنى ان الحال وان كان مشابهة للظرف من حيث المعنى في راكبا في جنتك راكبا بمعنى في وقت الترتيب الا ان  
 الظرف يتقدم على عامل المعنوي الذي هو الظرف والجار خاصه سواء كان بعد المبتدأ كما مر من ذلك لتوسعه في الظرف  
 بخلاف الحال وكان على نحو زيد يوم الجمعة عندك وقبله كقوله تع كل يوم هو في شأن وثوبهم كل يوم لك ثوب والحال

لا يجوز ان تصدق بالواو لان الموصولة في الموصولات في حال نحو ان البنا اياهم والعامل فيه يشبهن

لا يقدم عليه عند سبويه مطلقا وينقدم عند لاختر بشرط ماخره عن اللبث كما ذكرنا ذلك لئلا يتوهم في الظرف بخلاف الحال  
 وكان على المعنى ان يثبت فيقول بخلاف لظرف فانه يتقدم على الظرف والجاء لا يثبتهما على معنى غيرهما من التشبيه و  
 التشبيه وغير ذلك انما اعلم انه اذا ذكر ظرف واحد يصلح ان يكون خبرا لما هو مبني في الحال او في الاصل ونوسطها  
 ما يجوز ان يقع على انه خبر عن ذلك المبتدأ وانما الذي سعدوا في الجنبه خالد بن يثرب  
 فكان عاقبتهم انما هما في النار خالدين فيها فالكوفون بوجود انضمامه على الحال كما في الايتين لانك لو رخصه خبرا وعطف  
 الظرفين لم يكن للثاني فائدة واما عند البصريين فالحال له راجحة على الخبر لا واجبة لان الاسم اذن يكون خبرا بعد خبر  
 والظرف الثاني منقول بالخبر ويكون الظرف الاول منقول بالخبر الذي بعده والثاني ثابت للاول والثالث غير خبر  
 في كلامهم واذا كان الظرف في الظاهر غير مستقر وقد تقدم ان معنى المستقر ان يكون منقولا بمقدار خبر الاسم الذي  
 على المبتدأ الذي يلي ذلك الظرف واجبة عند البصريين نحو منك زيد لرغب على فغيره فيك رغبة زيد وطلب والحال ال  
 على المضاف المحذوف اي هو رغب فيك خاضعة في حال رغبته في شيء اي ان رغب في شيء فهو رغب فيك قوله ولا  
 على الخبر وفي الاصل الذي تقدم كان احكام تقدم الحال على املة واثم عنه وهذا حكم تقدم الحال على صاحبها اعلم  
 ان الكوفيين منعوا تقدم الحال على صاحبها اذا كان صاحبها ظاهرا مرفوعا كان منصوبا او مجردا الا في صورة واحدة  
 وهي اذا كان ذوا الحال مرفوعا والحال مؤنونا عن العامل فيجوزون جوارها كما زيد ولا يجوزون راجعا كما زيد وبعضهم يجوزون  
 تقدم الحال على نفي الحال المنصوب والمظهر اذا كان الحال فعلا نحو ضربت وقد حذر زيدا واما اذا كان ذوا الحال ضميرا  
 مجزوا تقدم الحال عليه مرفوعا كان او منصوبا او مجردا فالحال اذا كان مظهرا وقد مر في الحال عليه ادى  
 الى الاضمار قبل الذكر لان في الحال ضمير يعود على في الحال المبتدأ وما اذا كان ضميرا فالضمير ان يشترط ان يعودها  
 على مفسرهما واما جواز ذلك في الصورة الواحدة اعني نحو جوارها كما زيد فثبته طلب الفعل للفاعل فكان الفاعل والفاعل  
 الحال ولما لفاعل فلا يكون ضميرا قبل الذكر واما البصريون فجازوا تقدم الحال على صاحبها المرفوع والمنصوب سواها  
 مضملا ومظهرا لان التثنية في الحال الساخبة عن صاحبها لا يكون اضمارا قبل الذكر كما ذكرنا في تقدم خبر المبتدأ نحو في  
 داره زيد ولما لفاعل والمفعول نحو قوله تع فاجوز في نفسه خيفة موسى واما اذا كان ذوا الحال مجردا فان الخبر الاضافة  
 اليه لم يتقدم الحال عليه لثباتها سواء كانت الاضافة محضه كما في قوله تع بل اتبع ملكا ابراهيم حنيفا ولا يجوز ان يجر ما  
 ضار بزيد وذلك لان الحال تابع وفرع للحال والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم ابراهيم حنيفا وان اتجر  
 ذوا الحال مجردا بجر فسيبويه واكثر البصريين يمنعون ايضا تقدمها عليه للعلة المذكورة ونقل عن ابن كيسان وابن علي وابن  
 برهان الجوزي انه لا يقوله تع وما ارسلناك الا كافة للناس ولعل الفرق بين حرف الجر والاضافة ان حرف الجر معد للفعل  
 كالحرف والتضعيف فكانه من تام الفعل ببعض حرفه فاذا قلت ذهبت راكبة فبهد فكانت فلك ذهبت راكبة هذا قاله  
 الشاعر ابن كان وقالوا حوران صاير بالي جيبلة تهجيد قال الا حوزا المربعة المرة فاشيا فطلبها اكلها عليه شد يد  
 وبعضهم يجعل كافة حلالا عن الكافة التاليا لغيره وهو نفس اما العلة في الحال في نحو مله ابراهيم حنيفا اعني انما كان  
 الحال عن جوارح ورمضان غير عامل في الحال كما عمل في ضرب زيد راكبا فعند من جوزوا اختلاف العامل في الحال وفي صاحبها  
 لا اشكال فيه واما من منعه فقال بعضهم العامل فيه معقول الاضافة لان الاضافة بمعنى حرف الجر للمعلوم بمعنى الفعل لان  
 المعنى مله فبهد لا ابراهيم حنيفا وهو ضعيف لا يثبتنا في هذا العامل ان معنى الفعل فدا تطرس في مثله وقال بعضهم لما كان  
 الاضافة مما ليس بعامل في الحال الا في الحال الاخرى نحو انظر الى يد زيد ماشيا او ما يفهم المضاف اليه مفاه لو حذر  
 كقوله تع مله ابراهيم حنيفا كما تقدم في اول الباب جازان يعمل عامل المضاف في الحال مع انه لم يعمل في المضاف اليه لان  
 المضاف اليه في التقديم من المذكورين كما في المضاف ولكون حال المضاف اليه كحال المضاف في ذلك المضاف جزء المضاف  
 جاز وان كان على نية تقدم حال المضاف اليه على المضاف في نحو يترك ماشيا بزيد مع اننا ذكرنا قبل ان حال المضاف اليه  
 لا يتقدم على المضاف فوجب تقدم الحال على صاحبها اذا كان جزء صاحبها بعد الا او معناها نحو ما جاء في راجعا كما زيد  
 واما جوارح راجعا بدليل ما مر في باب الفاعل اعني تغير المحصور وانعكاسه لو اخرون عن صاحبها ويجوز ان يضاف  
 ذوا الحال الى ضمير عائدا الى ملائس الحال نحو لقيت شيئا من زيد اخوه قوله وكل ما دل على هيشة مع ان يقع حالا نحو هذا بسيل  
 الطيبة رطبيا اتول هذا ردي على النجاة فان جمهورهم شرطوا اشتقاق الحال وان كان جامدا مكفوا رده بالتاء وبالاشتقاق  
 فالاولا التمام في المعنى صفة والصفة مشتقة وفي معنى المشتق فقالوا في نحو هذا بسيل الطيبة رطبيا هذا بسيل الطيبة رطبيا  
 اي كائنا بسلا او كائنا رطبيا وهذه نائلا الله كم ابتدأ والله فالله وهو المحذوف لاجل ان هذا التمام لان الحال هو

داغين يكونان ظان متعلقا بذلك خبرا جارا لقراءه والكسائي في نصب الالف في نحو زيد

عنوان حال من الالف  
 المجرورة بولي  
 شقته بيد  
 القوم العطشان  
 ١٢

انظر الى خبر رطبيا  
 البنية في رطبيا  
 بزيادة

عنوان حال من الالف المجرورة بولي شقته بيد القوم العطشان

المبين الهية كما ذكر في حقه فكل ما في هذه الفاتحة فقد حصل فيه المطلوب من الحال فلا يتكلف تكويله بالشفق وكذا رد  
 عليهم اشترط اشفاق الصفة كما يجب في ما بها ومع هذا فلا شك ان الاعلى في الحال والوصف لا شفاق من الاحوال التي  
 جعلت غير مشقة فبا سالك الحال الموطنة وهي اسم جامد موصوف بصفة هي الحال في الحفظه فكان الاسم الجامد وطاء  
 الظرف لما هو حال في الحفظه يجب فيها موصوف لها وذلك نحو قوله تعالى انا انزلناه فلما ناعياها وفولك جاني زيد رجلا  
 بهما ومنها ما يفصد به التشبيه كقول بعض اصحابنا من المؤمنين عليه السلام في بعض ايام صفتين فيما باننا امير اسد العرين  
 وما باننا اليوم شاء الجحف وقول المديني قدك فمرا وما لك حوط بانين ففاح عمتل قدك في الاولي تاويل مثل وجمان  
 احد هما ان بعد رمضان فابلهما اي مثال اسد العرين ومثل في والثاني ان تاويل المصوب ما يصح ان يكون هيندا نقدا  
 اي ما لنا مس شجاعا واليوم ضعا فابعدت منه في ونحو ذلك وذلك لانهم يجعلون التثنية المشتهرة في المصنف من المعاني  
 كالصفة المفضلة لذلك المعنى نحو قولهم لكل فرعون موسى يصرفهما اي لكل خيار ففها و منها الحال في نحو بيت الشاعر  
 شاء ودرها وضابطان بفضلا لنفسه فيحصل لكل جزء من اجزاء ونحوه فطرا ونصب في لك الفسط على الحال وما لا  
 بعد بذلك الجزا ما مع واو العطف كقولنا اشاء ودرها ونحوه في نحو بيت البرقيين بدرهم واخذت زكوة ماله  
 درهما عن كل اربعين وفاضل درهما في درهم اي جعلت في مقابلة كل درهم منه درهما مني او غير ذلك ونحوه وضعت  
 عندهم الذي تانبر وبنار الذي كل واحد وكل واحد من هذه الاحوال كانت جزء اول من الجملة الابتدائية على ما  
 قبل ومنها الحال في نحو قوله يا ابا جاد في رجلا رجلا واحدا ورجلين رجلين ورجالا رجالا اي مفضلا هذا التفضيل  
 المعين وضابطان ثاني للتفضيل بعد ذكر المجموع بجزء مكررا وكذا ان ابي لسان الترتيب بعد ذكر المجموع بجزء  
 معطوف عليه بالفاء او ضم نحو دخلوا رجلا رجلا ومضوا ككلمة تم ككلمة اي متوهمين هذا الترتيب المعين ومنها ما  
 هو اصل لصاحبه نحو جيب في الخاتم فضة والتوب خرا وافرغ له نحو يعقوب انفضته خاتما والحذ بيد سقا او نوع له نحو  
 يعقوب الحلي خاتما والعلم نحو ومنها الحال في نحو هذا بسا اطيب منها من غيره رطبا وضابطان بفضل التثنية على  
 نفسا وغيره باعتبار طوبى وكذا اذا شبهت شيئا بنفسه وغيره بالة التشبيه ويدونها نحو هذا بسا مثله رطبا وهذا  
 بسا هذا رطبا واختلفوا في عامل الحال الاول في مثله فقال ابو علي وابي اسعد العاقل فيه معنى الفعل في هذا ولا يجوز ان  
 يكون الفعل التفضيل والة التشبيه لضعفها في العمل فلا يندم معولهما ويشكل عليه ذلك بمثل قولك زيد رجلا  
 احسن منه واذا كان تراجزا فاقا مع خلو المبدأ من معنى الفعل وبمثل قولك ثمة نحلي بسا اطيب منه رطبا والاشترقي  
 بسا اطيب منه رطبا والعامل في مثل هذه الصور فعل التفضيل بالاختلاف ولا يصلح اسم الاشارة في هذا بسا للعلل وذلك  
 لان العامل في الحال مفيد فلو كان هذا عاملا في بسا لفتحة الاشارة باليسيرة فوجب ان لا يقال هذا الكلام الا في حال  
 اليسيرة كان الاشارة في هذا على شيئا مفيدت ولم يقع الاحال شيئا ونحوه والنحو في قولك جاني زيد لا كما لا يمكن الاحال الكرية  
 ونحن نعلم ضرورة انه يصح ان يقال هذا بسا اطيب منه رطبا في غير حال اليسيرة واستدل المصنف على امتناع عمل اسم الاشارة  
 لما تفيد في الحال في هذا زيد فاما لما تفيد الخبر في ذلك الحال في نحو هذا بسا اطيب منه رطبا تفيد الخبر في الحال انما اذ  
 بتفيد البسما في الحال وهذا الدليل في غاية من الضعف لا يوصف ما اول ملامته لا بلوغ من امتناع تفيد البسما في الحال معا  
 بلحال في مثال معين امتناع تفيدها في جميع الامثلة فلعل في ذلك المثال الخاص ما نعا من تفيدها مع اليسيرة  
 غيره واما ثانيا فلان المدعى في المثال المذكور المتنازع فيه ان المبدأ مفيد بحال والخبر بحال اخرى وهو لو يبين في مثل  
 هذا زيد فاما الاستحالة تفيدها بحال واحدة فلو سلم ايضا اطرا لاستحالة تفيد البسما والخبر في كل موضع بحال واحد  
 لم يلزم منها استحالة تفيد كل واحدة منهما بحال اخرى فالنحو اذن ان يقال العامل في الحال الاول ايضا فعل التفضيل والة التشبيه  
 مع ضعفها في العمل كما تقدم ولتقدم على بيان تغلبه مقدرة فتقول ما يدل على حديثين فصاعدا يصلح كل واحد منهما  
 للعلل على ضربين احدهما ما يدل على حديثين يفتان معا ويتعلق كل واحد منهما بحديث الاخر نحو نضارتني بدو عمرو  
 وضارب زيد وعمرو فان ضرب كل واحد منهما بالعلل بالاخر ويتعلق كلاهما بشئ واحد نحو نضارتنا  
 الحديث ومثل هذا العوامل لا يفتقر منصوب واحد منهما من منصوب الاخر مفعولا به وقد يتجر حالها نحو  
 نشاتم زيد فاما عمرو فاعدا او طرفا هما نحو نشاتم زيد في الداو عمرو في الصفة ويجوز ان يكونا ليل ولا يختلف  
 زمانها لان الغرض ونوع الحديث معا وبهتة مستثناة ايضا نحو اختلف اهل الدعوة الا سيوية واهل الكوفة الا  
 الكسائي في كذا واثباتها ما يدل على حديثين يجوز تغلق كل منهما بغير حديث الاخر وبغير ما تغلق به الاخر ونوعه قد  
 احو ومكان اخر وعلى حال اخرى وذلك ان فعل التفضيل نحو زيد اطوب من عمرو ويجوز اختلاف مفعوليهما وكونهما

فانما  
 في قوله  
 في قوله  
 في قوله

ان كان ضربا من الضرب  
 واحد ما يند و من  
 الريان من  
 الرقة العنق  
 من حوط بان الواحدة  
 المحلولة من

وان كان ضربا من الضرب  
 واحد ما يند و من  
 الريان من  
 الرقة العنق  
 من حوط بان الواحدة  
 المحلولة من

غيرها نحو زيد عمرو اضرب من بكر الخال قال فع في الكفر يومئذ منهم اللان وكذا يجوز اختلاف زمانها نحو زيد يوم  
الجمعة اضرب من عمرو يوم السبت وكذا التكاثر نحو زيد بعدنا حسن منه عندى وكذا الحال نحو زيد فاما حسن  
منه فاعدا وكذا التثنية بدل على حدين يجوز اختلاف زمانها نحو زيد يوم الجمعة كعرو يوم السبت واختلا  
حاله نحو زيد فاما مثلا فاعدا اما فعل النفضيل فانه بدل على حدين معنيين اعني حدث الفاضل والمفضول  
بمعنىه لان معنى بدل احسن من عمرو ان زيد الفاضل حسنا و عمرو المفضول حسنا واما التثنية فلا بدل  
بمعنىه على حدين معنيين بل بدل بمعنىها على حدين مطلقين لان معنى بدل كعرو ان هناك حاله يمكن  
فيها فلهما حالان مماثلتان واما ان تلك الحالة ما هي فغير مصرح به في اللفظ فعني فذلك يوم الجمعة مثلا يوم  
السبت اي زيد يشبه حاله وذا يوم الجمعة حاله وذا يوم السبت قال لفظ فان منصوبان بمعنى الحال والتدباب اذ  
يعبر بهما عن كل حدث لان كالحسن والجمال وغير لازم كالضرب والقتل الا ترى ان فعل الجار والظرف في قوله كذا بك  
من أم الخورث فيلها بدل بك لما كان بمعنى منعك فكيف لم يصرح وقد يفهم مع التثنية وانه بدل على الحدين  
فينعني بهما ان كان فعل الجار في بيت ام الفيس بدل بك لما كفي به عن التمتع وذلك قوله صلى الله عليه واله انت  
معي بمنزلة هرون من موسى اي في بيتي ضرب هرون من موسى اي ضرب من هرون من موسى قال ولقد  
زال ولا تظن غيره مقي بمنزلة المحب المكرم ونقول فامولى مقي بمنزلة انتر من المنازل اي بعد مقي بعد فانه  
اذ انتر هذا فاسما للمحبته كل واحد من الحدين من الاخر في فعل النفضيل والتثنية ويلى فاعدا فاعدا و  
غيرهما يبدل على حدين حتى يجعل منصوب واحد يجنب الزم ان يكون منصوب كل حدث يجنب صاحب المصاحبه  
فعل زيد وكما على عمر ورجلا ونشام زيد فاما عمرو فاعدا وراى زيد في لذار عمرو في التوفى وكذا في فعل النفضيل  
والتثنية نحو زيد مقي كعرو منك وبكر للضيف كعرو منه الجار وعمر فاما احسن منه فاعدا وبكر فاعدا مثلا فاما  
وزيد يوم الجمعة احسن منه ومثله يوم السبت جعلت متعلق حدث المفضل والمثلى جنبهما او متعلقا بالحدث  
المفضل وعليه والمثلى يجنبهما مادفع اللان من حوصا على البيان فلهذا تقدم معولا على ما عليه مع منعهما واما  
الضمير المتكسر فافعل في التثنية فانه وان كان مفقولا ومثلا لكنه لا يظهر كان كعدم ومع هذا كله فلا ارى  
باشا بان يقال وان لم يجمع زيد احسن فانهما منه فاعدا كما قل على علمه في الجار والله لا يبي طالب من الجوارث  
بشيء غير وهذا كما يقول ضرب زيد فاما عمرو فاعدا لعدم اللان بان يقال على ضعف زيد احسن من عمرو فاعدا  
فاما فاعدا ل حال من المجرور فاما من الضمير المرفوع كما مر في اول الباب نحو ضربت زيدا فاما فاعدا فاعدا حال  
من التكلم فالتا لى ومن الاحوال الضمير غير المشقة المصدر الاى بعد اسم مراد به الكمال نحو ان الرجل علما اي  
الكمال في الرجولية علما او مثلا هو هبة شعل وكونه حال اى التحليل وقال احمد بن حنبل هو مصدر اى انت العالم علما والتا  
العيان المصدرية مثلا فانه لا فاعل في المعنى اى انت العالم علما اي علمه وهو الكمال شعر اى شعره والتا لى عليه  
انتك تقول هو فارون كثره والتحليل وضاه وسبويه نحو هذه لست باحوال ولا مصدر ثم اعلم انه لا فها من شى من  
المصادر يقع حالا بل يقتصر على ما سمع منها نحو فقلت سبل ولفظه فهاه وعبا نا وكلمة مشافهة وانتهه وكصا وعدوا  
او مشبا والبرح يستعمل الفها من المصدر والواقع حالا اما كان من انواع ناصبه نحو فانا رجله وسرعده وبقا ونحو ذلك  
واما ما ليس من نضبه مانه وانواعه فلا خلاف انه ليس بفها من فلا يقال جله ضحككا او بكاه ونحو ذلك لعدم التماع ثم انه  
قد هب لا تخش والبرح الى ان انصاب مثل هذه المصادر على المصدرية فلا الحالية والعامل محذوف اى لئله اركض  
ركصا كما هو مذهب ابى علي في ارسالها العراك ولو كان كما فلا لجار غيرهما وغيرهما على ان انصباها على الحال لا على  
حدث فالمضارع فمعون مشبا ما شبا وفع المصدر صفة كما ان الصفة وضعت مصدرة في نحو فاما على احد المذهبين  
وعلى الثاني هو حال مؤكدة كما يجي ولا يمنع ان يقال ان جميع ذلك على حدث المضاف اى لئله اركض الا انه لا مبالغة  
به كما مر في خبر التثنية ومما جاء الحال فيه غير مشتق سا عا فوم كمنه فاه الى في وهشام بفيس عليه كما مر ومنه يهيد  
وارسلها العراك وسائر ما ذكره عند ذكر محجى الحال معرفة واما نحو جاء الوفق من اوصاعين فالاولى ان التصويب خير  
جاء ل حال كما يجي في الاضال لنا فاضه قوله ويكون جلا خبرية فلا سمية بالواو والضمير او بالواو والضمير على ضعف  
التصارع اليثبت بالضمير وحده وما سواها بالواو والضمير ويا حدها ولا يدرى في الماضي لثبت من قد ظاهره ان  
مفيدة امها وكون الحال جملة فلا من مضمون الحال فبهذا عاملها ويصح ان يكون الفيد مضمون الجملة كما يكون  
مضمون المفعول واما وجوب كونها خبرية فلا من مقصود الجي الحال فخصيصه نوع مضمون عامله بوقت ونوع مضمون

الحال فعلى قولك جاء في زيد واكبان المني الذي هو مضمون العامل مانع وقت وقوع التركيب الذي هو مضمون الحاد  
ومن ثم قيل ان الحال يشبه الظرف معنى والاشباها ما طلبته او ابتاعته بالاستغناء وانت في الظلمة ليست على  
بغير من حصول مضمونها فكيف تخصص مضمون العامل بوقت حصول ذلك المضمون واما الابقاعية نحو  
وظلفت فان المتكلم بها لا ينظر ايجز الى وقت يحصل فيه مضمونها ومقابل مضمونه مجرد ابقاع مضمونها وهو منافق لفسد  
وقت الوجود بل يعرب بالفعل من دلالة اللفظان وقت اللفظ بلفظ الابقاع وقت وقوع مضمونه قوله لا سبب في الواو  
والضمير تارة بطوا الجملة الحادثة هي خبر المبتدأ فنه اكتفى فيها بالضمير لان الحال متى فصلت بعد تمام الكلام فخرجت  
الاكثر الى فصل ربط فصدرت الجملة التي اصلها الاستقلال باهو موضوع للربط اعنى الواو التي اصلها الجمع  
يكون من اول الامران الجملة التي على الاستقلال واما خبر المبتدأ والصفة والصفة فانه لا ينجى بالواو لان بالخبر تمام الكلام  
وبالفصل يتم جزء الكلام والصفة لتبينها للموصوف لفظا وكوفا المعنى فبها كانتها من ثمة فاكفى في ثلاثها بالضمير على مذهب  
الصفه والخبر بالواو اذا حصل لهما احدى انفصال وذلك بوقوعها بعد لا نحو ما جئت لا وانما يجمل ما جاء في ربط  
الا هو غير واما الصلة فلا تعرض لها مثل هذه الحال ولا زى بله صدره بالواو وقولها بالواو وبالضمير اجماع الواو  
والضمير في الاسمية وانقر الواو منفردان في الكثرة لكن اجتماعهما اولى لاحتياط في الربط واما انفراد الضمير فقال  
الا ندلسون كان المبتدأ ضمير صاحب الحال وجب الواو ايضا نحو جاءني زيد وهو راكب لعل ذلك لكون مثل هذه الجملة  
في معقول المفرد سواء اذا المعنى جاء في زيد واكبا فصدرت الجملة بالواو ابدأنا من اول الامر يكون الحال جملة وان اذا  
معقول المفرد وان لم يكن المبتدأ ضمير صاحب الحال نظرنا ان كان الضمير فيما صدر به الجملة سواء كان مبتدأ نحو جاءني  
زيد يد على راسه وكلمته فوه الى في اواخر نحو قوله خرجت مع البازي على سوادك يحكم بضعفه مجردا عن الواو  
ذلك لكون الربط في اول الجملة وان لم يكن مصدرا بل يقول هو اقل من اجتماع الواو والضمير وانقر الواو وان كان  
الضمير في اواخر الجملة كقوله تصف التها والماء عامر فلا شك في ضعفه وقلة وفعل جاز الله بناء على ان انفراد الضمير  
في الاسمية ضعيف مطلقا على ما ذهب اليه المضران فوهم جاء في زيد جند وشئ يعنى شفره عليه حية وشوق وبدائه  
لبن الجملة بل هو مفرد بقدر ان خلا من الواو وذلك لان الظرف اذا اعتدل على نى حال جازان وقوع الظاهر كما في باب  
المبتدأ فان اراد انه وجب ان يكون في بقدر المفرد فبغير نظر كقولنا تحفة بالهدايات تكونه جواهرها في حيزه لم يزل  
قوله فان امرأته سرتك وتغنى من الارض مومنا وبيد سائق ولو كان مفرد الجملة الواو ايضا فقول الضمير وان عليه  
جند وشوق ولو لم يكن جملة لم يدخل عليها وان اراد ان لا يمنع ان يعقد ويصرف فسلم وحكم الجملة المصدرية بلبس وان كان  
فصله حكم الاسمية ان اجتماع الواو والضمير وانقر الواو اكثر من انفراد الضمير وذلك لان لبس لجزء النفي على الاصح  
ولا يدل على التزام فهو كحرف نفي داخل على الاسمية فالاسمية معها كانتها باقية على اسميتها بخلافه لا يكون وما كان  
ونحوها وقد يتجمل ولا سبب من الربط بين عند ظهوره للملازمة نحو قولك خرجت زيد على اريك هو قليل قوله والمضارع  
المثبت بالضمير وحده وذلك لان المضارع على وزن اسم الفاعل لفظا وينقد به معنى فيجاء في زيد يركب بمعنى جاءني  
زيد واكبا ولا سبب وهو يصلح للحال وضعا وبين الحالين تناسب ان كان في المحققين مختلفين كما يجيء في استغنى عن  
الواو وقد سمع فت واصك عنده وذلك اما لانها جملة وان شابهت المفرد واما لانها بتقدير وانا اصك فيكون اسمية  
تقديرها وبشرط في المضارع الواقع حالا خلوة من حروف الاستقبال كالتين ولو ونحوها وذلك لان الحال الذي خرجت  
في بابها والحال الذي يدل عليها المضارع وان ثبنا سببها لان في قولك مثلا اضرب زيدا غدا يركب لفظ يركب  
حال باحد المعنيين غير حال بالاخلاق لا ليس في زمان التكلم لكنهم التزموا بغير صدر هذه الجملة اي المصدرية بالاضار  
عن علم الاستقبال لتنافر الحال والاستقبال في الظاهر وان لم يكن التناقض ههنا حقيقيا بلشبه التزموا لفظ  
فدما ظاهرا او مقدرة في الماضي اذا كان حالا مع ان حاله بالظن الى عاملة ولفظه قد يضرى الماضي من حال  
التكلم فقط وذلك لا تمة كان يستلزم في الظاهر لفظه الماضي في الحالة فقا الواو جاء في زيد العام الاول وقد كتب المني  
بلفظ قد ههنا الظاهر الحالية كان الخبر يد عن حروف الاستقبال في المضارع لذلك قوله وما سواها اي ما سوا  
الاسمية والمضارع المثبت وهو ثلثة اقسام المضارع المعنى والماضي المثبت فلما ضاع المثبت يجوز في كل واحد منها  
علم ما ذكر ثلثة اوجه اجتماع الواو والضمير والاكفاء باحد ما صدرت اسلم وهذه امثلها جاء في زيد وما ركب  
غلامه وما ركب عمرو غلامه جاني زيد ولا يركب غلامه ولا يركب عمرو ولا يركب غلامه جاني زيد وقد ركب غلامه  
وقد ركب عمرو وقد ركب غلامه هذا ما في له الضم وقال الا ندلسوا المضارع للمعنى بله لا بد فيه من الواو كان مع

الجملة التي انزلت في قوله  
جاءني زيد واكبا

الوجه في قوله  
جاءني زيد واكبا

الضمير اولا وتعلم ذلك لان تحوله بضمير ما خرج عن كسر كما ان ضرب لما نضه للحال طاهرا اختاج الى هذا الضمير  
 له من الحال لفظا او بغيره اذ ذلك لم يضرب محتاج الى الواو التي هي علامة الحالية لما لم يوضع معه لان قد تحذف الواو  
 ولو لتعني واذا شئنا المضارع بلفظ ما لم يدخل الواو لان المضارع المحترق يصلح للحال فكيف فانضم معه ما يدل  
 بظاهر على الحال وهو ما فعل هذا ينبغي ان يلزم الضمير واذا شئنا المضارع بلا الواو الضمير كما يلزم المضارع المثبت على  
 ما ذهبت اليه النحاة والاغلب بخبره عن الواو كما ثبت لان معنى جاوتى زيد لا يكمل اي عند كسب فهو وقع موقع للضرب  
 ودخول لا بغير الكلام في الاغلب كما كان عليه لكثرة استعمالها فلها جازان تزيق لا تزك وفلا تزك كما جازان  
 تزيق انزك وفلا تزك وكذا نقول كنت بلا مال لكن مصاحبه المضارع المصدر بلا الواو اكثر من مصاحبه المضارع  
 المحترق اذ ليس الحال في الحظيفة في نحو لا يركب مشاهبا للمضارع لفظا ومعنى كما شابه في نحو يركب لان الحال في الاقل  
 انشاء الضمير كما مع الجمله هو الحال ولا ينبغي المضارع حال بلن لما ذكرنا قبل قوله ولا بد في الماضي المثبت من قد ظاهره  
 او مقدرة قد تقدم على ذلك والاختفاء والكوفون غير القراء لم يوجدوا في الماضي المثبت ظاهرة او مقدرة  
 استدل لا بنحو قوله كما انقضى العصفور بل باللفظ قوله تقع او جاؤكم حصوت صدورهم وغيرهم اوجوه كما مضى  
 والاو قريب وقبل ان الماضي في نحو فوطم اضرب فام او فعد طال ويجب بخبره عن قد ظاهره ومقدرة الاو في  
 شرط الاجال اي ان فام او فعد كما يجي في حروف العطف ولو كان حاله مع معه فدا الواو كما في غير من الماضي الواقع  
 حالا واذا كان الماضي بعد الا فاكفاه بالضمير من دون الواو وقد اكثر نحو ما الفيس الا اكثر من لان دخول الا في الاغلب  
 الاكثر على الاستا فهو بنا وبلا الامك ما الى قصار كالمضارع المثبت وقد يجي مع الواو وقد نحو قولك ما الفيس الا وقد اكثر  
 ومع الواو وحدها نحو ما الفيس الا واكثر من لان الواو مع الا يدخل في خبر المثبت فكيف بالحال كما تقدم ومثاله ما دخل  
 الا وله نفس مارة ولم يجمع فيه من دون الواو ونحو ما الفيس الا وقد اكثر من في غير هذا الموضع ينظر فان كان مع  
 الماضي المثبت ضمير فتوث قد معه اكثر من تركها وقد جاء ذلك ايضا بنحو قوله تقع او جاؤكم حصوت صدورهم فالواو ان قد  
 فيه مقدرة فاجتماع الواو وقد جند اكثر من انفراد احدها وانفرد فلا اكثر من انفراد الواو ونحو جاء في زيد وقد خرج  
 ابوه فلن لم يكن معه ضمير فالواو وقد لا بد منهما كقوله يقول وقد تركوا ضيف وساقها السخرى ان فلان ثبت بموعد  
 ولا يقال جاء في زيد قد خرج عمر واذا كان قد لسي على ضعف نحو قول في الماضي لتعني بما نحو ما قد ضرب ابوه ولي  
 بوجه لعدم التسماع والقياس ايضا لكون قد لتحقق وتوع الفعل بالثبوت ويجوز حذف العامل كقولك للسافر را شيئا  
 ويجب في المؤكدة نحو زيد ابوك عطوف اى حقه وشروطه ان تكون مفرقة لضمون جملتها سميت الواو اعلم ان عامل الحال قد  
 يحذف جوارا ويجو ايضا في واسع فبا سبته ولا بد من خبره مع الحذف جوارا كان او اجابا ففرقة ما حذف جوارا حضور  
 معناه كقولك للسافر را شيئا مهابدا اى را شيئا مهابدا او تقدم ذكره اما في استقفا كقولك فانما في جواب من قال كيف  
 حلفت زيدا او غير استقفا كقوله تقع ايجسب لانسان ان لن نجمع عظامه على فاديين اى على جميع ما فاديين ومن المواضع  
 التي تحذف فيها فبا سبته على الوجوب ان يبين الحال زيدا ممن او غير شيئا فشيئا مفرقة بالقام او تم بقوله في الثمن بعينه  
 بدرهم فصاعدا او تم زيدا اى قد هب الثمن صاعدا او زيدا اى اخذ في الازد اى يقال هذا في ذى جلاء بيع بعضها  
 بدرهم والبوا في ما كثر ويقول في عمل الثمن في كل يوم جزاء من الفان فصاعدا او تم زيدا اى ذهب لظروء زائدة اى  
 كانت كل يوم في التبادء ومنها واقع الحال نابيا عن خبره ضروري زيدا فانما وقد تقدم ومنها اسما جامدة منضمته فويضا  
 على ما ينبغي من التقليل في الحال مع هز الاستقفا وبدونها ايضا كقولهم انتم باخرة ولبسنا اخرى وقولنا في السلم اعبارا  
 جفاء وغلظة وفي الحرب اشياء النساء العوارى اى يتحول عنهما وانفقوا اعبادا واشياء النساء وكذا قولنا في الواليم  
 اولاد الواحد وفي العباد اولاد العلاء ويقول في غير الهز في هبنا فاعلم الله عزه وفي سبنا اخرى هذا الذي ذكرنا من  
 التسليم والترخيص اعني كون هذه الاسماء منصوبة على الحال ومذهب سيبويه وهو الحق ان انصابتها على المنك  
 فالصلا لا تلبس المراد انك تتحول في حال كونك مهبيا وانك تنفقون في حال كونكم اعبارا بل المعنى يتحول هذا التحول المحصور  
 ومنها عند التسليم صفات تضمنت فويضا على ما لا ينبغي في الحال مع الهز وبدونها نحو قولهم فانما وقد فعل الناس  
 وانما فعله قد سادوا الركوب وانما قد علم الله وقد فعل الناس فقد جرة انقوم فانما فهو عند التسليم حال مؤكدة وعند  
 سيبويه والبر والترخيص فالصفة فابنه مقام المصدر اى نفوم فبا ما ويجوز رفع هذين الضمير على انهما خبران  
 للمبتدأ فنقول انهم مرة وفانم قد علم انما انت مسمى وهو فانم قد علم الله والعلة في وجوب حذف العامل في جميع ما  
 ذكرناه مما هو حال كثر استعماله قوله ويجب في المؤكدة اى يجب حذف العامل في المؤكدة هذا على مذهب من قال ان

في قوله فام او فعد كما يجي في حروف العطف

ولا يخرج كقولهم

المؤكدة لا يجوز الأبدال اسمية والنظا من انما يجوز بعد التصليح ايضاً كقولهم نفع ولا تتوكل الا ارض مفسدين وقوله ثم وليتم  
مدبرين وقولهم تعالى جا جيا ونعم فاما قال نفع والتحسن الفرض والنجح مسخرات على ان التخصيص في الارضية وقال نفع كالتق  
نفضت غزاتها من بعد نفعها انكنا كما يختلف العامل والحال اذن اكثر من فواضها والا فالحال ان يرتكبان هذه الصفات والفتور  
كثافتا فمئة مضافا على مذهب سيبويه في نحو افا عدل فعد سارا الركب واما المؤكدة فليست يقيد يقيد بغير  
عامتها كما في قوله واذا احاطت بعد الاسمية وجبان يكون خرافا معرنيين حامدين ونحو امانا تقدير مضمون الخير  
واكدت واما الاستدلال على مضمونه ومضمون الخبر انما في كقولنا نشاعرنا ان حارة مشهورا بها تسوي هل يباد  
مال الناس من عاد وكقولنا ان احاطم جوادا وانما عمرو وشجاعا عدا لا نقول مثله الا من اشهر بالخصلة التي ذلك عليها  
الحال كاشخاطم بالجوهر وعمرو والشجاعه فصا الخبر منضمتا لتلك الخصلة واما تعظيم الخبر كخواتم الرجل  
كاملا ونصاعف نحو انما عبد الله اكله كما ياكل العبيدا ونصعب الخبر نحو هو المسكين مرحوما او يقيد بد نحو انما  
النجاح سفالتا الماء وعجز لك نخوز بدلا ابوك عطوفا وهذه فانا الله لكم انه وهو زيد معروفه وهو الحق بيتنا وهو  
الحق مضافا فقولك اكله مرحوما ومصداقا للاستدلال على مضمون الخبر وقوله مشهورا بها النسب وقوله  
كاملا وسفالتا الماء وانه معروفه وبيتنا تقدير مضمون الجملة واكدت وقوله عطوفا ككاهما واما سخي الكل حال  
مؤكدة وان لم يكن القسم الاقول اي الذي للاستدلال على مضمون الخبر ومؤكدة اذ ليس في كونه حقا محو الضم  
حق بقوله بمصداقا لان مضمون الحال لازم في الاغلب لمضمون الجملة فان التصديق لازم حطفا الفلان مضافا  
كانه هو وكذا المرحومين فانه زيد ابوك في الاغلب للمسكن واختلف العامل في المؤكدة التي بعد الاسمية فقال  
سبويه العامل مضاف بعد الجملة تقديره زيد ابوك احقه عطوفا يقال حفظت الامارى تحفظه وعرفته اي تحفظه  
واشبهه عطوفا وقية نظرا اذ لا معنى لقولك نيفقنا ابي وعرفته في حال كونه عطوفا وان اراد ان المعنى عند عطوفا فهو  
مفعول ثان لاحتال وقال الترغاب العامل هو الخبر لكونه مؤكدا بمعنى نحو ان احاطم سخي وليس يثنى لانه لم يكن سخي  
ومث شبيه سخي ولا يقصد الفاعل بهذا اللفظ هذا المعنى وايضا لا يطرد ذلك في نحو هذه نافذا فلكم انه وهو  
الحق مصدقا وعجزه لك بمال الشخيرة علماء وقال ان خروف العامل المشدق للضمير معنى التثنية نحو انما عمرو وشجاعا  
وهو بعيد لان عمل الضمير العلم في نحو ان زيد وزيد ابوك مما لم يثبت نظيره في شيء من كلامهم والا لم يندى ملاذ  
البر ان مالك وهو ان العامل معنى الجملة كما قلنا في المصدر والمؤكدة لنفسه ولغيره كانه قال يعطف عليك ابوك عطوفا  
وبرح مرحوما وحوز ذلك مصدقا وذلك لان الجملة وان كان خرافا حامدين جودا محضافا لاشك انما يحصل من انما  
احصى خبرها الى الاخر معق من معاني الفعل الاثني ناعف ان زيد انا كما ان زيد فعل هذا لا يخدم المؤكدة على حرف الجملة  
ولا على احد الصنفين في العلى وذلك تحقفا معنى الفعل فيها هذا ويجوز حذف الحال مع الفرضية كقولك لنفسه في  
جواب من قال انما لبيت زيد اربا ولا يجوز الحدف اذ ثابت عن غيرهما كما في خبري زيد اربا واذ انوفضا المراد حلها  
كما شذو في الحصر لان في الارابا وقد يلزم بقصر الاسماء الحالية نحو كاذبة وفاطمة ولا يضافان ويقع كاذبة في كلام من لا يربط  
بغيره مضافا غير حال وقد خطوا فيه قوله التمييز ما يرفع الابهام عن ذات المذكورة او مقدره قال ما يرفع الابهام  
يحدث في التمييز غير كالحال والصفة وشبههما وقال عن ذات احضارا عن الحال فانه يرفع الابهام ولكن لا عن  
ذات قلت سلما ان الحال يخرج عن انما يرفع الابهام عن هبة الذات لا عن نفسها وكذا الفهري في رجع زيد  
الفهري يرفع الابهام عن هبة الذات التي هي الرجوع لا عن نفس الرجوع لان ما هبته الرجوع معروفة عن هبته وهي  
الانفعال الى ما ابتدأت الذي هاب عنه لكن الصفة في نحو طاب رجل طويل او طويل يدخل فيه لان صلا ذات مبهمة بالوضع  
صالحه لكل من انما الرجال فذكر احد اوصافه بمنزلة ما يخالفه كما بمنزلة بطول من فصره بطول يرفع الابهام المستف  
الى ثابت وصفا على انتم المص من الذات للذكورة وكذا يدخل فيه عطف البيان في نحو طول العالم فهدى وكان البدل  
من الضمير القابض نحو مروت من زيد لانه يرفع الابهام عن الفصود بالضمير كما في نعم رجلا ودمه رجلا سواء ويدخل  
بمواضع المضاف اليه في نحو طام فصره كما يدخل فيه اذا انصب في معنى التثنية سواء كذا يدخل فيه المجرور نحو  
ما نرجل وثلاثة رجال ولان بعد بيان المجرور بالعدج داخل في الحد وهو عينه والتمييز نفسه فديجر اذا كان جزء  
اخف من نصبه كما في هذين كما اعند في حل المفعول عن الاعراض نحو ضرب ضرب شديد بانه مفعول مطلق  
لكنه لم ينصب لفرص فيما مقام القاعل وكذا في ضرب زيد وسير يوم الجمعة وفي فريحان قوله الابهام المستف  
فل احضرت بالتمييز عن الابهام في اللفظ المشترك فان صفا المشترك يرفع الابهام عن المشترك في نحو ابصر

التمييز

المتفرقة

الماضية معلومة وهو ما لا  
لا تارة الرجوع بعينه وكذا كذا  
بما في العالم زيد فانما  
المختصة بغيره من  
الصفة  
لان هذا الضمير على ان  
الرجوع يكون اذ كان  
لا يرجع الى المسمى  
الجملة  
وايضا بان الذات معلومة  
وانما الابهام في الصفة  
كذلك نحو عدى عشرون  
فان ذات معلومة وهما  
اذ لا يعدل من ان  
يتم



التي هي  
منه  
التي هي  
منه

عينا جارية لكن الابهام فيه ليس بوضع الواضع فان الذي يوضع الواضع انما يكون بان يضع الواضع لفظا معني بنهم  
صالح لكل نوع كالعدد والوزن والتبكي لان يوضع لفظا معني مع غيره ثم اتفق امان ذلك الواضع او من غيره ان  
يضع ذلك اللفظ معنوا آخر فعرض له ابهام عن الاستعمل لاجل الاشتراك العارض فمثل هذا الابهام غير مستغرق  
اصل الواضع فلك معني المستغرق في اللغة هو الثابت ورتب عارض ثابت لانه والابهام في المشترك ثابت لان معني  
الفرقة بعد ثبوت الاشتراك ومع القرينة ينفخ في الابهام في المشترك وفي العدد سائر المقادير فلا فرق بينهما من حيث  
الابهام ولا يدل لفظ المستغرق على انه وضعي كافتقار الحد لا يميز بالاعتناء والالفاظ المجردة في الحد مما يحل به قوله  
عن ذات مد كوزة او مقطرة ليشتمل النوعين المميز عن المفرد والمميز عن النسبة قوله فالاول عن مفرد مقدار غالبا  
امان في عدد نحو عشرون درهما وسباني وامان في غيره نحو رطل زباد ومنوان سمناء وفقرين راول على الفرقة مثاها اربعا  
فيقران كان جنسا الا ان يفصله انواع ويجمع في غيره ثم ان كان مثنوي او مثنوي النسبة جازيا لاضافة الاثنا وعن  
غيره مقدار نحو خاتم حديد والحفضل اكثر اقول قوله فالاول يعنى الذي يرفع الابهام عن ذات مد كوزة قوله عن مفرد  
لفظا عن في مثله يقيدان ما بعدهما مصدر لما قبلها وسبب له كما يقال فعلت هذا عن امرتك وعن فخذ ما لك ان امرتك  
سبب حصوله فالتميز صادر عن الفردي المفرد لابهام سببه او عن نسبة في جملة او شبهها الى النسبة سبب لذلك  
تنصب شيئا الى نوع في الظاهر والمنسوب اليه في الحقيقة غيره فلك النسبة اذن سبب لذلك التميز وكذا معنى  
قوله بعد ان كان اسما يوضع جعله ما انصب عن اسم الذي صدر انصبا لتمييزه عنه كزبد في طاب زبد  
لان لولا انك اسندت طاب اليه لم يكن ينصب بنفسا بل كان يرفع اذ هو في الاصل فاعلى طاب نفس زبد فزيد  
هو سبب انصبا بنفسا وكذا معنى قولهم يذنب عن تمام الاسم وعن تمام الكلام اي ان تمامها سبب الانصبا  
التمييز يشبهها بالمفعول الذي يحى بعد تمام الكلام بالفاعل ويجوز ان يقال ان عن في هذه المواضع بمعنى  
كما قبل في قوله تع طبعوا عن طبعوا والاول اولى قوله عن مفرد مقدار غالبا تقول التمييز على ضربين طابع الابهام  
عن ذات مد كوزة ورافعة عن ذات مقطرة والاول لا يكون الا عن مفرد وذلك المفرد على ضربين اما مقدار  
وهو الغالب وغير مقدار والمقدار ما يقدر به الشيء اي يعرف به قدره ويبين والمقادير اما ما ليس مشهورة موضوعة  
ليعرف به فمثل الاشياء كالاعداد وما يعرف به قدر المجل كالقفير والاردي والكر وما يعرف به قدر الورق كاصحات  
الوزن كالسطوح والذائق والذباب والمقن والرطل ونحو ذلك وما يعرف به قدر المنوع والمسوح كالزراع وكفردية  
وقدر شعير ونحو ذلك واما ما ليس مشهورة ولا موضوعة للمقدار كقوله تع ملا الارض ذهباً فوالك عندي  
مثل زبد رجلا واما غير انما سوا رجلا فحول على مثلك بالاضافة وقولك بطولك رجلا ويعرض ارضا وغلقة  
خشبا ونحو ذلك من المقادير ايضا فهذه المقادير اذا نصبت عنها التميز اراوتها المقادير لان المقادير لان قولك عند  
عشرون درهما وذراع نوبا وطل زباد المراد بعشرون هو الذراع لا الحجر العدد وبن ذراع المذرع لا ما يدرع به ويرطل الورد  
لا ما يوزن به وكذا في غير ما وغير المقادير كل فرع حصل له بالفرع اسم خاص يليها صلا ويكون مما يصح اطلاق الاصل عليه نحو تمام  
حد بها وباب ساجا ونوب حوا والحفضل في هذا الكون من المقادير لان المقادير منها مما يحتاج الى تمييز ونفسه لتمييزه  
كوزة مبراة وهو الاصل في التمييز بخلاف الحجر فانه علم الاضافة فهو في غير المقادير اولى لان ابهامه ليس كابهام المقادير مع  
ان الحفظ مع الحجر اكثر لسقوط التوابع والتوابع بالاضافة وان لم يميز لتمييز البعض بالبعض نحو قطعة ذهب وقليل  
فضة لم يجر انصبا الثاني على التمييز في مخالفة الفواعل المذكورة فالنوموا الحجر في العدد من الثلثة الى العشرة وفي المائة  
والالف وما يضاعف منها لكثرة استعمال العدد فاشتمل التعريف بالاضافة مع انه قد جعل في الشذوذ على الاصل خمسة  
اوثا وبانين عاما واما زكوا الحجر في العدد المركب نحو احد عشر لان المضاف اليه مع المضاف كاسم واحد لفظا فلو اضيف  
العدد المركب الى ميمته والميم من حيث المعنى هو اليهم المحتاج الى التمييز لكان جعلنا لثلاثنا اسما كاسم واحد لفظا ومعنى  
واما نحو ثلثة عشر فيخالفا المضاف اليه مع المضاف سهلة الاضافة وكذا زكوا الحجر في الاعل في العدد الذي في آخوه  
نون الجمع كعشرين واخوانه مع انه كثر الاستعمال يضر وذلك لان النون فيها ليست بنون الجمع حقيقة كما ذكرنا في صدق  
الكتاب بل مشابهة لها فلم يحد في الاضافة حذف نون الجمع فيها لبايئتها اباها ولم يثبت معها المشابهة فيها النون الجمع  
ولم يحد في الاضافة لاعداد اثبات النون معها وحدتها ولما جاء نحو عشرة درهم فليلا واكثر من اضافة الى صاحبه نحو عشرة  
قال وستوك قد كبرت فكل اجرامه مجرى احد عشر له قوله واما في غيره اي في غير العدد وليس مراده بقوله رطل زباد  
ومنوان سمناء ومثاها زباد سبان انواع المقادير بل بان ما بين اسم المفرد لا تميزه باربعها شيئا اما بنون الجمع كعشرين

فما هو

وقد ذكر قبل وأما بالتونين وهو ما ظاهر كما في رطل زينا وما مفذركا في خمسة عشر في كره وأما بتونين التثنية كما في  
منوان سمنا وأما بالاضافة كما في منها زيدا والبهيم المحتاج الى التمييز في ملوها ومثله هو المضاف لا المضاف اليه  
لا تلتك لوجبت بالقلا هو زيد من الضمير فقلت ملوا الا ناء ومثله بعد لاحتمال الكلام ايضا الى التمييز لا بها للثقل للملا  
اي فمد ما على به التثنية فزجل نفسه مثل وزيد نفسه ولاء ومعنى تمام الاسم ان يكون على حاله لا يمكن اضافة  
معها والاسم مستعمل الاضافة مع التونين ونون التثنية والجمع ومع الاضافة لان المضاف لا يضاف ثابتا فاذم الاسم  
بهذه الاشياء مشابه الفعل اذا تم بالفعل وصل به كلاما تاما فبشابه التثنية الا في بعد المفعول لو توجه بعد تمام الاسم كما  
ان المفعول حذو ان يكون بعد تمام الكلام منضمه ذلك الاسم التام فبشابه هذه الفعل التام بفاعله وهذه الاشياء  
التونين بها الاسم تاما فامت مقام الفاعل الذي به يتم الكلام لكونها في آخر الاسم كما كان الفاعل عقب الفعل الاثر  
ان لام التعريف وان كان يتم بها الاسم فلا يضاف معها الا بالتصريح عن التمييز وذلك في شقين احدهما الضمير وهو الكثر  
والثاني في نفسه فاما لا يشق احواع في يجوز اضافة فيلنصب عن التمييز وذلك في شقين احدهما الضمير وهو الكثر  
وذلك في الاعراب ما فيه معنى ليل العن والتثنية كواضع التثنية نحو باله رجلا وبالها فاضنه وبالك ليللا وبها و  
بالها خطه وما احسنها مقلدة ودره رجلا ووجده رجلا فبشبهه وكذا ومله وكذا تم رجلا وبش عبدا وساء مثلا ومن  
هذه الابواب الى الذي فيه التثنية اذ هو جواب في التثنية لئن قال ما لفت رجلا فكانه قبل لفت رجلا  
واي رجل ردا عليه ولا ريب في ان التمييز في نعم وما بعده عن المفرد وهو الضمير واما في ما قبله اعني من ومله الى  
باله فمظهر فان كان الضمير فيها ميمها لا يعرف المفعول منه فالتمييز عن المفرد ايها كقوله علمت في فتح البلاغة  
باله ملها اما بعده وقوله امر الفيس فبالك من لئلا كان بجوهر بكل معا والفتل شدت بيد بل وقول ذي  
الثرية وملكها ذرحة والترج معصفة والغبث مر بجزء والليل مقرب وان عرف المفعول من الضمير وجوز  
الى سابق معين كقولك جاءني زيد فباله رجلا ووبله فارسا وواو بجد رجلا ولفيت زيدا فله دة رجلا وواو الخطا  
لشخص معين نحو قلت لزيد معالك من شعاع والله ددك من رجل ونحو ذلك فليس التمييز عن المفرد لانه لا يفت  
اذن في الضمير بل عن التثنية الحاصلة بالاضافة كما يكون اذا كان المضاف اليه فيها ظاهرا نحو باله زيد رجلا وكقول  
الشاعر وياهم ايام الشباب معيشة مع الكثر يعطاه الفقى المثلث الذي والله فزيد رجلا قال الله دقا  
نوش وان من رجل ما كان اعرض بالدين والسفل ووبل زيد رجلا ومثله قولم قال الله عن من قابل ولفيت  
زيدا قال الله شاعرا ومن شاعر التمييز في جميع هذا ظاهر ومضمر كلفه كثر زيد رجلا وحسبك بناموا  
وحسبك زيد شعاعا اعني ان التمييز عن النسب والتمييز نفس النسب لانه لا يفتل فمعنى فته فزيد رجلا الله  
در رجلا هو زيد وويلم ايام الشباب معيشة هي ايام الشباب كما ان معنى كثر زيد رجلا كثر  
رجلا هو زيد واما قولهم طاب زيد علما وادار فالتمييز فيه متعلق بالنسب اليه لان المعنى طاب علم زيد  
وعاد زيد وقد يجر لهذا مراد شرح في التمييز عن النسب وثانها اسم الاشارة كقوله تع ما ذا اراد الله بهذا مثلا  
فيهن قال انه تمييز لاجل وكذا قولك جندا زيد رجلا والعامل في التمييز في الضمير هو الضمير واسم الاشارة لهما  
ومثابهما للفعل التام بفاعله فلا تظن ان التاصي نعم رجلا وبش رجلا وساء مثلا وجندا رجلا هو الفاعل  
بل هو الضمير كما في زيد رجلا قوله فيفرد ان كان جنسا الا ان يفصلا لا نوع ويجمع في غيره ليس بنفسه حسن وان  
ان يقال ان التمييز عن الذات المذكورة اما ان يكون عن عدد او عن غيره والاول اما ان يكون جنسا او بالجنس  
اما ان يفصلا لا نوع او على كلا الوجهين بحيث فراد التمييز والاول يجب خطوه عن ناء الواحد نحو عشرون  
ضربا او ثلثا واثاني يجب كونه مع ناء الواحد نحو عشرون ضربا او ثلثا والاول لبيان عدد الانواع والثاني لبيان  
عدد الاحاد الانواع ولا يجوز ان يفصلا امرين اي لبيان فنقول عشرون ضربا اي ان كل عشرة نوع او فنقول عشرون  
ضربا ومعنى اختلاف انواع احاد لان الاعداد لا يفتي منها المصوب لا يجمع كما يجمع في بابها وان كان عن عدد و  
ليس بجنس رجلا فراه نحو عشرون رجلا او درها والذي عن غير العدد ان كان جنسا وفتصدت الانواع فنش  
ان اردت المثني واجمع ان اردت الجمع والا فان نحو عندي مثله مثل او ثمرين او ثورا وان كان جنسا ولم يفصد  
الانواع فلا فراد واجب نحو مثل ثورا وان لم يكن جنسا طابفت به ما يفصد مفردا كان او مثني او مجموعا كقولك  
مثله رجلا او رجلين ورجلا فنقول ويجمع في غيره ليس بصحيح ويصح بالجنس ههنا ما يقع لفظ الواحد لجد عن ناء  
الواحد منه على القليل والكثير فتم وضرب جنس بخلاف رجل ورس قوله فان كان التونين او بتون التثنية جاور الاضا

ان كان التمييز عن الجنس  
او عن العدد او عن النوع  
او عن الجنس او عن العدد  
او عن النوع او عن الجنس  
او عن العدد او عن النوع

اما حادث اشارة للتخفيف وذلك كور طلق نبت ومنوان سمن وكان عليه ان يقيد التنوين بالظاهر فان ما فيه تنوين  
 مفذنه وهي في بابين كذا الاستفهامية والجزء الثاني من احد عشر واخوانه لا يضاف في الاغلب الى التثنية كما يجوز في بابها  
 وقوله والا فلا وذلك اذا كان مع نون الجمع والاضافة اما نون الجمع فلما ذكرنا من انها ليست بنون الجمع حفظه بل هي  
 مشبهة له واما قولهم في حسنون وجهها حسوبه فليس من هذا لئلا يضاف لان التثنية فيه عن نسبة وكلاهما في التثنية عن الفرض  
 وكذا قولهم بمثل ماء ومثلها ماء وملا ان ما وانا اكثر مما لا ليس مما انصب التثنية عن التنوين الظاهر والمفذ عن  
 نون التثنية كما قلنا بعضهم بل التثنية فيه عن النسبة كما في امثلة الا فاء ما هو وافق عن شبه تمام الكلام واما الاضافة  
 فانما اشتمت الاضافة معها لان الاضافة مع وجود المضاف اليه حال الاضافة اسم الى سمن بلا حرف عطف ان اضيفت  
 مع حذف المضاف اليه كما نقول في عندي مثل زيد رجلا مثل رجل فسد المعنى لان زيد عندي رجل ولا زيد عندي  
 شيء مثل رجل وكذا لو قلت في عندي ملاوة عسلا ملاوة عسلا لان الملاوة هو قدر ما يملك ولا معنى لفولك قدر  
 ما يملك العسل قوله وعن غير مقدار فذكرنا ان كان الحرف في اكثر قوله والثاني عن نسبة في جملة او ماصا لها نحو طاب  
 زيد نفسا وزيد طبيب يا وابوه ودارا وعلما او في اضافة نحو يجيب طبيب يا وابوه ودارا وعلما والله دونه فارسا او قول يعنى  
 بالثاني ما رفع الابهام عن ذات مفذنه قوله عن نسبة في جملة او ماصا لها هي نسبة حاصلة في جملة او شبه الجملة  
 وشبه الجملة اما اسم وعل مع مرفوع نحو زيد منقضى شيئا والبيت مشتمل على اسم المفعول مع مرفوع نحو الارض مطحرة  
 عينا او فعل التفضيل مع نحو انا اكثر منك ملا او جز مستفرا والصفة المشبهة معه نحو زيد طبيب يا والمصدر  
 نحو يجيب طبيب يا وكذا كل ما فيه معنى لفعل نحو حصيد زيد رجلا وويلم زيد رجلا وبالزيد فارسا قوله وفي اضافة  
 عطف على قوله في جملة اي نسبة في اضافة نحو اعجب في طبينه نفسا وقد ذكرنا انه داخل في شبه الجملة اعنى ماصا لها واما  
 قوله لله دونه فارسا فقد ذكرنا انه يكون عن نسبة ان كان الضمير معلوما او كان درمضا فالى ظاهره واما ان كان درمضا  
 الى ضمير مجهول فالضمير عن معرفه والحوان التثنية في نحو لله دونه فارسا فقد ذكرنا انه يكون عن نسبة ان كان الضمير  
 معلوما او كان درمضا فالى ظاهره واما ان كان درمضا فالى ضمير مجهول فالضمير عن معرفه ونحو لله دونه فارسا وقد ذكرنا  
 الشباب معيشة عن نسبة في شبه جملة ايضا لان فيه معنى لفعل اي عجا من زيد فارسا وعجا من لذات الشباب معيشة  
 قوله واما ابوه ودارا وعلما تفضيل للتثنية الكثر عن النسبة وذلك ان يقال اما ان يكون نفس ما انصب عنه لا غير نحو  
 كفى زيد رجلا والله در زيد رجلا فرجل هو زيد لا غير يعنى ما انصب التثنية عنه الاسم الذي فيهم مقام التثنية حتى في  
 التثنية بسبب قيام ذلك الاسم مقامه فضلا كره في طاب زيد نفسا فان الاصل طاب نفس زيد وكذا الارض في قوله  
 تجرنا الارض عبوا فان اصله تجرنا عبوا الارض وكذا كفى زيد رجلا كان في الاصل كفى رجل هو زيد واما ان لا يصلح ان  
 يكون نفس بل يكون صفة نفس لا غير نحو طاب زيد علما واما ان يصلح ان يكون صفة نفس وصفة متعلقة نحو طاب  
 زيد ابوه يجوز ان يكون المعنى طاب ابوه لغير وطاب ابوه واما ان لا يصلح ان يكون نفس ولا صفة نفس بل  
 يكون متعلقا لا غير نحو طاب زيد ازا والصفة الحاصرة ههنا ان يقول اما ان يصلح ان يكون نفس ما انصب  
 عنه ولا الاقل اما ان يصلح ان يكون نفس متعلقا ايضا كطاب زيد يا واولا يصلح نحو كفى زيد رجلا والثاني ما  
 ان يصلح ان يكون صفة نفس اولا والاقل اما ان يصلح ان يكون صفة متعلقة ايضا كطاب زيد ابوه اولا نحو طاب  
 زيد علما والثاني نحو طاب زيد دارا واذا قصدنا ان نوضح بالذات المقدره ههنا فلنا في كفى زيد رجلا كفى شيء  
 زيد رجلا وفي طاب زيد نفسا طاب شيء زيد نفسا او علما او دارا فالذات المقدره هي شيء المنصوب اليه كفى وطاب  
 فاذا اظهره صار زيد في كفى زيد رجلا بذله منه وفي طاب زيد نفسا مضافا اليه شيء ورجلا يثبته شيء المقدر  
 وكذا نفسا ودارا وعلما فان قصدنا ان نرد التثنية في هذه الامثلة كلها الى اصله حين كان منصوبا اليه الفعل او شبهه  
 ونرد الاسم الذي انصب عنه التثنية الى كبره الاصل جعلنا ما انصب عنه التثنية ان كان التثنية نفسا بلا من التثنية  
 او عطف بيان له فنقول كفى رجل زيد وان كان التثنية متعلقا ما انصب عنه اما وصفه او غير وصفه اضيفنا  
 التثنية الى ما انصب عنه نحو طاب ابوه زيد وابوه زيد وعلما زيد ودارا زيد ونفس زيد جعلنا النفس كالمعلق حتى  
 صح اضافة اليه قوله ثم ان كان اسما يصح جعله ما انصب عنه جاز ان يكون له وتعلقه والا فهو متعلقه فطابقا فيهما  
 ما فصل الا ان يكون جنسا الا ان يفصله لا نوع وان كانت صفة كانت له وطبقه واحصلت الحال اقول يعنى ان  
 التثنية عن النسبة اما ان يكون اسما او صفة والاسم اما ان يصح جعله ما انصب عنه اولا فان صح جعله ما انصب  
 يعنى ان صح ان يكون نفسا نفسا متعلقا ايضا كالثاني طاب زيد يا فان صح ان يكون زيدا وان يكون ابا زيد

في قوله واما ان لا يصلح ان يكون نفس بل يكون صفة نفس لا غير نحو طاب زيد علما واما ان يصلح ان يكون صفة نفس وصفة متعلقة نحو طاب زيد ابوه يجوز ان يكون المعنى طاب ابوه لغير وطاب ابوه واما ان لا يصلح ان يكون نفس ولا صفة نفس بل يكون متعلقا لا غير نحو طاب زيد ازا والصفة الحاصرة ههنا ان يقول اما ان يصلح ان يكون نفس ما انصب عنه لا غير نحو كفى زيد رجلا والله در زيد رجلا فرجل هو زيد لا غير يعنى ما انصب التثنية عنه الاسم الذي فيهم مقام التثنية حتى في التثنية بسبب قيام ذلك الاسم مقامه فضلا كره في طاب زيد نفسا فان الاصل طاب نفس زيد وكذا الارض في قوله تجرنا الارض عبوا فان اصله تجرنا عبوا الارض وكذا كفى زيد رجلا كان في الاصل كفى رجل هو زيد واما ان لا يصلح ان يكون نفس بل يكون صفة نفس اولا والاقل اما ان يصلح ان يكون صفة متعلقة ايضا كطاب زيد ابوه اولا نحو طاب زيد علما والثاني نحو طاب زيد دارا واذا قصدنا ان نوضح بالذات المقدره ههنا فلنا في كفى زيد رجلا كفى شيء زيد رجلا وفي طاب زيد نفسا طاب شيء زيد نفسا او علما او دارا فالذات المقدره هي شيء المنصوب اليه كفى وطاب فاذا اظهره صار زيد في كفى زيد رجلا بذله منه وفي طاب زيد نفسا مضافا اليه شيء ورجلا يثبته شيء المقدر وكذا نفسا ودارا وعلما فان قصدنا ان نرد التثنية في هذه الامثلة كلها الى اصله حين كان منصوبا اليه الفعل او شبهه ونرد الاسم الذي انصب عنه التثنية الى كبره الاصل جعلنا ما انصب عنه التثنية ان كان التثنية نفسا بلا من التثنية او عطف بيان له فنقول كفى رجل زيد وان كان التثنية متعلقا ما انصب عنه اما وصفه او غير وصفه اضيفنا التثنية الى ما انصب عنه نحو طاب ابوه زيد وابوه زيد وعلما زيد ودارا زيد ونفس زيد جعلنا النفس كالمعلق حتى صح اضافة اليه قوله ثم ان كان اسما يصح جعله ما انصب عنه جاز ان يكون له وتعلقه والا فهو متعلقه فطابقا فيهما ما فصل الا ان يكون جنسا الا ان يفصله لا نوع وان كانت صفة كانت له وطبقه واحصلت الحال اقول يعنى ان التثنية عن النسبة اما ان يكون اسما او صفة والاسم اما ان يصح جعله ما انصب عنه اولا فان صح جعله ما انصب يعنى ان صح ان يكون نفسا نفسا متعلقا ايضا كالثاني طاب زيد يا فان صح ان يكون زيدا وان يكون ابا زيد

طاب اب زيد

كما ان اوصفة نفسا كذا  
 ان يكون له نسبة كذا  
 جاز ان يكون ما صح ان  
 يكون نفسا

مبحث التمييز

وكذا جازان يكون ما صح ان يكون صفته لنفسه و صفته لغيره كما بوجه في طاب زيد ابوه فانه يصح ان يربط بها ابوه زيد  
 نفسه لا ولاده وان زيد ابوه ابيه له وما كان يندفع له هذا الاطلاق فان ربطا في كفي زيد رجلا صح ان يكون له  
 انصب عنه ولا يجوز ان يكون له لعلفه وكذا علما صح ان يكون صفته ان انصب عنه ولم يصح ان يكون صفته لغيره  
 قوله فيطابق فيهما ما قصد يعنى المطابقة الافراد وان قصد المفرد والتثنية ان قصد التثنية والجمع ان قصد  
 الجمع قوله فيهما اي في التميز الذي جعلناه انصب عنه والتميز الذي جعلناه لعلفه وقوله ما قصد اي المفرد  
 والتثنية والجمع تقول فيما جعلناه لما انصب عنه طاب زيد ايا والترديدان ابوين والترديدان اياه طابعت  
 بالتميز ما قصدت اليه وهو ما انصب عنه اي زيد فتمتية ان ثبت زيد وجمعه ان جمعه وانما جعلنا لعلفه فان قصدت  
 اياه وحده اريدت اياه لان المفصود به مفرقا وان قصدت ابوي زيد ثبتت ايا فقلت طاب زيد ابوي لان المفصود مشتق  
 من قصدت اياه جمعه فقلت طاب زيد اياه لان المفصود مجموع وقد يلبس لاحد في نحو طاب زيد با وطاب لترديدان ابوين  
 وطاب الترددان اياه هل التميز لما انصب عنه ولعلفه فليرجع الى الظاهر ان كانت فاما اذا اختلف التميز وما انصب  
 عنه فمفردا وتثنية وجمعا ولو يكن التميز جنسا نحو طاب زيد ابوين او اياه وطاب لترديدان اياه او اياه وطاب لترديدان  
 ابوين او اياه وقول ليس في ان التميز ليس لما انصب عنه بل هو لعلفه والاطابق ما انصب عنه فاما ان اختلفا وكان  
 التميز جنسا نحو طاب لترديدان ابوين او اياه فالليس حاصل ان يكون لما انصب عنه ولعلفه ولم يطابقه  
 لكونه جنسا وكذا يطابق به ما يقصد فيما لا يضحى الا لعلفه نحو طاب زيد دارا ودارين ودورا وهذا ما قاله المصنف والاول  
 ان يقول فيما ليس جنسا سواء جعلناه انصب عنه او لعلفه ان لم يلبس الا على الافراد وعدم المطابقة نحوهم خمسون  
 وجهها ويطبقون عرضا ويجوزون جوبا واعراضا فالتعق فان طين كره عن شئ منه نفسا وغال على علمه فيطابق عن انفسكم  
 نفسا واما اذا اللبس فالصائب لا يعنى لا يجوز زيد طيبا وان كانت زيد اياه ابوين وكذا لا نقول طاب زيد دارا وان كانت زيد  
 دارين او دورا قال تعالى وفجرنا الارض عجونا واما قول المحلثة والاكثرين ايا ما يتسبون اياها فاعلم ان اسمها  
 كما في ابناء اب واحد يجوز جمع المثني اذا لم يلبس نحو زيد عينا قال ابو طالب بخاطب النبي صلى الله عليه واله فاصنع  
 بامر الله ما علمك غضاضة وابشر بذلك وفر منك عيوننا قوله الا ان يكون جنسا فقد ذكرنا مردهم بالجنس هاهنا نقول  
 طاب زيد ابوه سواء اريدت ابوه نفسا وابوه ابيه فقط وابوه ابويه او ابوه ابائه وكذا نقول طاب لترديدان او لترديدان  
 ابوه وترديدان ابواه المدكوزة وكذا نقول طاب زيد علما مع كثره علومه الا ان يفصل انواع فنقول طاب زيد علما  
 مع كثره علومه الا ان يفصل انواع فنقول طاب زيد علما مع كثره علومه الا ان يفصل انواع فنقول طاب زيد علما  
 قوله وان كان صفته فسيم قوله ان كان اسما يعنى ان الصفه لم يجز صحتها لما انصب عنه ولعلفه كما جاء الاسم بل لم يجز  
 الا ان انصب عنه فقط فليحذر ان يطابقه اذ ليس في الصفات ما يقع على الغلب والكثير بل يعطى المفرد حتى يكون  
 جنسا وذلك نحو الله ذلك ووزيد فارسا وكفى زيد شجاعا قوله واحملت الحمال قال الاكثرين هي بمنزلة حال بعضهم  
 هو حال اي ما يجزى في حال فرسيته ويحضر الاقول لان المعنى مدحه مطلقا بالفرد سببه فاذا جعل محالا اختصر  
 المدح وتفيد محال فرسيته وانما لا ارى بغيرها اذ قال ان معنى الفيز عند ما احسن فرسيته فاما مدحه في غير حال  
 الفرد سببه الا بها وهذا المعنى هو المثل فاد من ما احسنه في حال فرسيته ونظر بعضهم في ذلك من فارس بل  
 على التثنية وكذا قولهم غمر من فابل والتميز عن المفرد مفرد من وكذا ان كان عن تسمية وكان التميز نصب ما انصب عنه  
 يد بيل نصيرهم بها في نحو بالك من ليل وغمر من فامل وقال الله من شاعر معروف همدك من رجل وحسبك من رجل  
 وحسبك من رجل اي همدك هو وحسبك هو فالتميز هو ما انصب عنه التميز في هذه المواضع وقد تكلف بعضهم  
 فليبر من في جميع التمييز عن التثنية نحو طاب زيد دارا وعدا وليس بوجه واما معنى قولهم لله ذلك فالتد في الاصل  
 ما بدت اي يقول من الضرع من اللين ومن الغيم من المطر وهو ههنا كناية عن فعل الممدوح الصاد عنه وانما نسب  
 فعله اليه ليع فصل للتعجب منه لان الله تع منسحق الجواب فتشئ عظيم يربدون التعجب منه يندبون اليه  
 بضمفون اليه نحو قولهم لله انت والله ابوك فعنى لله دته ما يجب فعله قوة ولا يتقدم التميز والاصح ان لا يفعله  
 على الفعل خلا فالكلمات والمبرح اقول ان لا يتقدم التميز على عامله اذا كان عن غاها لاسم انفا فا وكذا لا يفصل بين  
 عامله وبينه وقوله ثامن لله جولا كجلا ضرورة وانما لا يتقدم لان عامله اسم جامد صفة العمل مشابه للفعل  
 مشابهة ضعيفة كما ذكرنا وهي كونه فاما كان الفعل يتم بفعله اما اذا كان عن النسبة فان كان عن الضميمة كما ذكرنا  
 الشبهة وافعل للتعجب والضمير وما فيه معنى الفعل مما ليس من الاسماء المتصلة به نحو لله ذر زيد فارسا وولم

زيد  
 قوله فيهما اي في التميز الذي جعلناه انصب عنه والتميز الذي جعلناه لعلفه وقوله ما قصد اي المفرد  
 والتثنية والجمع تقول فيما جعلناه لما انصب عنه طاب زيد اياه والترديدان ابوين والترديدان اياه طابعت  
 بالتميز ما قصدت اليه وهو ما انصب عنه اي زيد فتمتية ان ثبت زيد وجمعه ان جمعه وانما جعلنا لعلفه فان قصدت  
 اياه وحده اريدت اياه لان المفصود به مفرقا وان قصدت ابوي زيد ثبتت ايا فقلت طاب زيد ابوي لان المفصود مشتق  
 من قصدت اياه جمعه فقلت طاب زيد اياه لان المفصود مجموع وقد يلبس لاحد في نحو طاب زيد با وطاب لترديدان ابوين  
 وطاب الترددان اياه هل التميز لما انصب عنه ولعلفه فليرجع الى الظاهر ان كانت فاما اذا اختلف التميز وما انصب  
 عنه فمفردا وتثنية وجمعا ولو يكن التميز جنسا نحو طاب زيد ابوين او اياه وطاب لترديدان اياه او اياه وطاب لترديدان  
 ابوين او اياه وقول ليس في ان التميز ليس لما انصب عنه بل هو لعلفه والاطابق ما انصب عنه فاما ان اختلفا وكان  
 التميز جنسا نحو طاب لترديدان ابوين او اياه فالليس حاصل ان يكون لما انصب عنه ولعلفه ولم يطابقه  
 لكونه جنسا وكذا يطابق به ما يقصد فيما لا يضحى الا لعلفه نحو طاب زيد دارا ودارين ودورا وهذا ما قاله المصنف والاول  
 ان يقول فيما ليس جنسا سواء جعلناه انصب عنه او لعلفه ان لم يلبس الا على الافراد وعدم المطابقة نحوهم خمسون  
 وجهها ويطبقون عرضا ويجوزون جوبا واعراضا فالتعق فان طين كره عن شئ منه نفسا وغال على علمه فيطابق عن انفسكم  
 نفسا واما اذا اللبس فالصائب لا يعنى لا يجوز زيد طيبا وان كانت زيد اياه ابوين وكذا لا نقول طاب زيد دارا وان كانت زيد  
 دارين او دورا قال تعالى وفجرنا الارض عجونا واما قول المحلثة والاكثرين ايا ما يتسبون اياها فاعلم ان اسمها  
 كما في ابناء اب واحد يجوز جمع المثني اذا لم يلبس نحو زيد عينا قال ابو طالب بخاطب النبي صلى الله عليه واله فاصنع  
 بامر الله ما علمك غضاضة وابشر بذلك وفر منك عيوننا قوله الا ان يكون جنسا فقد ذكرنا مردهم بالجنس هاهنا نقول  
 طاب زيد ابوه سواء اريدت ابوه نفسا وابوه ابيه فقط وابوه ابويه او ابوه ابائه وكذا نقول طاب لترديدان او لترديدان  
 ابوه وترديدان ابواه المدكوزة وكذا نقول طاب زيد علما مع كثره علومه الا ان يفصل انواع فنقول طاب زيد علما  
 مع كثره علومه الا ان يفصل انواع فنقول طاب زيد علما مع كثره علومه الا ان يفصل انواع فنقول طاب زيد علما  
 قوله وان كان صفته فسيم قوله ان كان اسما يعنى ان الصفه لم يجز صحتها لما انصب عنه ولعلفه كما جاء الاسم بل لم يجز  
 الا ان انصب عنه فقط فليحذر ان يطابقه اذ ليس في الصفات ما يقع على الغلب والكثير بل يعطى المفرد حتى يكون  
 جنسا وذلك نحو الله ذلك ووزيد فارسا وكفى زيد شجاعا قوله واحملت الحمال قال الاكثرين هي بمنزلة حال بعضهم  
 هو حال اي ما يجزى في حال فرسيته ويحضر الاقول لان المعنى مدحه مطلقا بالفرد سببه فاذا جعل محالا اختصر  
 المدح وتفيد محال فرسيته وانما لا ارى بغيرها اذ قال ان معنى الفيز عند ما احسن فرسيته فاما مدحه في غير حال  
 الفرد سببه الا بها وهذا المعنى هو المثل فاد من ما احسنه في حال فرسيته ونظر بعضهم في ذلك من فارس بل  
 على التثنية وكذا قولهم غمر من فابل والتميز عن المفرد مفرد من وكذا ان كان عن تسمية وكان التميز نصب ما انصب عنه  
 يد بيل نصيرهم بها في نحو بالك من ليل وغمر من فامل وقال الله من شاعر معروف همدك من رجل وحسبك من رجل  
 وحسبك من رجل اي همدك هو وحسبك هو فالتميز هو ما انصب عنه التميز في هذه المواضع وقد تكلف بعضهم  
 فليبر من في جميع التمييز عن التثنية نحو طاب زيد دارا وعدا وليس بوجه واما معنى قولهم لله ذلك فالتد في الاصل  
 ما بدت اي يقول من الضرع من اللين ومن الغيم من المطر وهو ههنا كناية عن فعل الممدوح الصاد عنه وانما نسب  
 فعله اليه ليع فصل للتعجب منه لان الله تع منسحق الجواب فتشئ عظيم يربدون التعجب منه يندبون اليه  
 بضمفون اليه نحو قولهم لله انت والله ابوك فعنى لله دته ما يجب فعله قوة ولا يتقدم التميز والاصح ان لا يفعله  
 على الفعل خلا فالكلمات والمبرح اقول ان لا يتقدم التميز على عامله اذا كان عن غاها لاسم انفا فا وكذا لا يفصل بين  
 عامله وبينه وقوله ثامن لله جولا كجلا ضرورة وانما لا يتقدم لان عامله اسم جامد صفة العمل مشابه للفعل  
 مشابهة ضعيفة كما ذكرنا وهي كونه فاما كان الفعل يتم بفعله اما اذا كان عن النسبة فان كان عن الضميمة كما ذكرنا  
 الشبهة وافعل للتعجب والضمير وما فيه معنى الفعل مما ليس من الاسماء المتصلة به نحو لله ذر زيد فارسا وولم

الاصح ان لا يفعله  
 على الفعل خلا فالكلمات  
 والمبرح اقول ان لا يتقدم  
 التميز على عامله اذا كان  
 عن غاها لاسم انفا فا وكذا  
 لا يفصل بين عامله وبينه  
 وقوله ثامن لله جولا كجلا  
 ضرورة وانما لا يتقدم لان  
 عامله اسم جامد صفة العمل  
 مشابه للفعل مشابهة  
 ضعيفة كما ذكرنا وهي كونه  
 فاما كان الفعل يتم بفعله  
 اما اذا كان عن النسبة فان  
 كان عن الضميمة كما ذكرنا  
 الشبهة وافعل للتعجب  
 والضمير وما فيه معنى  
 الفعل مما ليس من الاسماء  
 المتصلة به نحو لله ذر زيد  
 فارسا وولم

زيد شجاعا ويوحى زيد وجلا فلا ينفذ على عامله لتضعف الضمّة والأفعل وما فيه معنى الفعل وهو كون المصدر ينصرف  
 الحرف الموصول وليس العامل في نحو نعم رجلا زيد وجلا رجلا غير هو الفعل غير المنصرف بل التضمير واسم الأسمان  
 كما تقدم فلا يفرغ عليه أنه لا ينفذ على الفعل غير المنصرف كما قال بعضهم وأما أن كان العامل الفعل التصريح  
 نحو طاب زيد بالاسم الفاعل واسم المفعول تجوز المازي والكسائي والبره نظرا إلى قوة العامل ومنعه الباقون  
 قبل لأنه في الأصل فاعل الفعل المذكور كما في طاب زيد أبا وفاعل الفعل المذكور إذا جعلته لا زما نحو غيرنا الأرض عونا  
 أي نفخت عونها وفاعل ذلك الفعل المذكور إذا جعلته منعدا بانحو مثلا أو ماء أي ملاه الماء والفاعل  
 لا ينفذ على الفعل وكذا ما هو بمعنى الفاعل وليست العلة بمترتبة إذ ما يخرج الشيء عن أصله ولا يراعى ذلك  
 الأصل كمفعول ما لم يسم فاعله كان لئلا كان منصوبا إن ينفذ على الفعل فلما قام مقام الفاعل لزم الرفع وكونه  
 بعد الفعل يأتي مانعا أن يكون للفاعل أيضا إذا صار على صورة المفعول حكم المفعول من جواز التقديم وقبل أن الأصل  
 في الظن أن تكون موصوفا بما انضغ عنه سواء كان عن مضاف وعن تسمية وكان الأصل عندي دخل زيدا ورجل  
 مثله وسمن منوان وكذا كان الأصل في طاب زيد نفسا زيد بنفس طابب وإنما خولف بها لغير الأبهام أو لا يكون  
 أو وقع في التفسير أنه نشق النفس المعرفة ما ابهم عليها وأيضا إذا فسر بعد الأبهام فقد ذكرنا جمالا ونفسا  
 ونفسا مما يخالف بهذا المعنى فلما كان تقديمه يضمن إبطال الغرض من جعله بمنزلة المصدر وأصله التمييز التكميل  
 ما قلناه في الحال وهو أن المقصود رفع الأبهام وهو يحصل بالتكره وهي أصل فلو عرف وقع التمييز صائغا وأجاز  
 الكونون كونه معرفة نحو سفرة نفسه وغبن زاية وبطرس عيشة والم بطنة ووقف أحمر وشد امرع وشد الحسن الوجه وعند  
 الضميرين معنى سفرة نفسها أي سفرها أو سفرة في نفسها والم بطنة مضمون معنى شكك ووقف أحمر وشد امرع وبطرس عيشة  
 في أحمر وفي عيشة والحسن الوجه مشبه بالضاربي التميل كما يحج في باب الأضافة وأعلم أنه قبل أن أفعل التفضيل إذا أضف  
 إلى شيء فالذي يجري عليه أفعل التفضيل بعض المضاف إليه نحو هذا الثوب أحسن ثوب وان نصب ما بعده  
 على التمييز فالنصوب سبب ما جرى عليه أفعل ومنعطفه نحو زيد أحسن منك ثوبا فبق قولك زيدا فمزيد زيد  
 هو العبد وفي قولك فمزيد منك عبيدا زيد هو مول العبد أول وليس هذا بطرح الأثر في تلك بقول هو أشجع الناس رجلا  
 وما خبر الناس أشجع على ما أورده سيبويه أي هو أشجع رجل في الناس وما خبر أشجع من الناس والمنصوب على التمييز  
 من جرى عليها أفعل التفضيل لا سببه والدليل على أنه بمنزلة قولك هو أشجع الناس من رجل وما خبر الناس من أشجع  
 كما بقول حسبك زيد رجلا ومن رجل قال الله تع فأنه خبر حافظا المنصب حافظا على التمييز معنى خبر من حافظ فهو  
 والجرح سواء نحو خبر حافظا وخبر حافظا فهو حافظ في الوجهين وقول الأعمش نقول ابني حين جد الخيل أرخت  
 ربا وأرخت جارا أرخت أي حثت بالبرح أو صوت زارع والبرح الشدة فمعنى أرخت أي صوت ذات شدة وكان أي بالند  
 وكلت ربا فهو نحو كون زيد رجلا أي برح جاره وانت وكذا قوله أجارنا ما لك جارة لأن ما الأسفها منه فبها الفهم  
 كما في قوله تع الفارعة ما الفارعة أي كل جارة فعنى ما أنت وكلت والمنصوب في عبارة الفخاء في نحو قولهم شرفه ذات  
 إن شرفه لفظا فاعل معنى شرفه أي كان مبني لفظا بمعنى كان لفظه مبني وكان معنى فاعلا  
 ومثله كثير في كلامهم قوله المستثنى منقطع والمنقطع المنصل هو المخرج من متعدده لفظا أو نفعا بما لا وأخواتها والمنقطع  
 المذكور بعد ما يخرج أقوال أعلم أنه قسم المستثنى فهمين وحد كل واحد منهما مجرد من حيث المعنى فالذي  
 لأن ما هيتهما مختلفان ولا يمكن جمع شئين مختلفي الماهية فحد ذلك لأن الحد بين اللماهية يذكر جميع أجزائها  
 مطابقا ونظمتها والمختلفان في الماهية لا يمتساويان في جميع أجزائها حتى يجمعها في حد والدليل على اختلاف حقيقتها  
 إن أحدهما مخرج والآخر غير مخرج بل يمكن جمعها في حد واحد باعتبار اللفظ لأن مختلفي الماهية لا يمنع اشتراكهما  
 في اللفظ فبما للمستثنى هو المذكور بعد الأواخواتها هذا الخروا له ولغايل إن يمنع اختلافهما في الماهية قوله لأن  
 أحد ما يخرج من متعدده والآخر غير مخرج فلنا لا نسأ أن كون المنصل مخرجا من متعدده من أجزاء ما هيته بل حقيقة  
 المستثنى متصلا كان أو منقطعا هو المذكور بعد الأواخواتها فالحال أيها نقبا وبنا أنتم نقول كون المنصل  
 داخل في متعدده لفظا أو نفعا من شئيه لأن من تمام ما هيته فعلى هذا التقطع داخل في هذا الحد كما في جاء في القوم  
 الأحماء والمخالف في القوم في التي قوله من متعدده أي من شئ ذي عده قوله لفظا أو نفعا فبها المنعد فانه  
 قد يكون ملفوظا به نحو جاء في القوم الأزد وقد يكون مفقدا نحو ما جاء في الأزد أي ما جاء في أحد الأزد قوله  
 جلا أو ما جاء في القوم الأزد وما جاء في القوم لكن زيد وجاء في القوم ولم يجي زيد فالمستثنى الذي

في قوله زيد شجاعا ويوحى زيد وجلا فلا ينفذ على عامله لتضعف الضمّة والأفعل وما فيه معنى الفعل وهو كون المصدر ينصرف  
 الحرف الموصول وليس العامل في نحو نعم رجلا زيد وجلا رجلا غير هو الفعل غير المنصرف بل التضمير واسم الأسمان  
 كما تقدم فلا يفرغ عليه أنه لا ينفذ على الفعل غير المنصرف كما قال بعضهم وأما أن كان العامل الفعل التصريح  
 نحو طاب زيد بالاسم الفاعل واسم المفعول تجوز المازي والكسائي والبره نظرا إلى قوة العامل ومنعه الباقون  
 قبل لأنه في الأصل فاعل الفعل المذكور كما في طاب زيد أبا وفاعل الفعل المذكور إذا جعلته لا زما نحو غيرنا الأرض عونا  
 أي نفخت عونها وفاعل ذلك الفعل المذكور إذا جعلته منعدا بانحو مثلا أو ماء أي ملاه الماء والفاعل  
 لا ينفذ على الفعل وكذا ما هو بمعنى الفاعل وليست العلة بمترتبة إذ ما يخرج الشيء عن أصله ولا يراعى ذلك  
 الأصل كمفعول ما لم يسم فاعله كان لئلا كان منصوبا إن ينفذ على الفعل فلما قام مقام الفاعل لزم الرفع وكونه  
 بعد الفعل يأتي مانعا أن يكون للفاعل أيضا إذا صار على صورة المفعول حكم المفعول من جواز التقديم وقبل أن الأصل  
 في الظن أن تكون موصوفا بما انضغ عنه سواء كان عن مضاف وعن تسمية وكان الأصل عندي دخل زيدا ورجل  
 مثله وسمن منوان وكذا كان الأصل في طاب زيد نفسا زيد بنفس طابب وإنما خولف بها لغير الأبهام أو لا يكون  
 أو وقع في التفسير أنه نشق النفس المعرفة ما ابهم عليها وأيضا إذا فسر بعد الأبهام فقد ذكرنا جمالا ونفسا  
 ونفسا مما يخالف بهذا المعنى فلما كان تقديمه يضمن إبطال الغرض من جعله بمنزلة المصدر وأصله التمييز التكميل  
 ما قلناه في الحال وهو أن المقصود رفع الأبهام وهو يحصل بالتكره وهي أصل فلو عرف وقع التمييز صائغا وأجاز  
 الكونون كونه معرفة نحو سفرة نفسه وغبن زاية وبطرس عيشة والم بطنة ووقف أحمر وشد امرع وشد الحسن الوجه وعند  
 الضميرين معنى سفرة نفسها أي سفرها أو سفرة في نفسها والم بطنة مضمون معنى شكك ووقف أحمر وشد امرع وبطرس عيشة  
 في أحمر وفي عيشة والحسن الوجه مشبه بالضاربي التميل كما يحج في باب الأضافة وأعلم أنه قبل أن أفعل التفضيل إذا أضف  
 إلى شيء فالذي يجري عليه أفعل التفضيل بعض المضاف إليه نحو هذا الثوب أحسن ثوب وان نصب ما بعده  
 على التمييز فالنصوب سبب ما جرى عليه أفعل ومنعطفه نحو زيد أحسن منك ثوبا فبق قولك زيدا فمزيد زيد  
 هو العبد وفي قولك فمزيد منك عبيدا زيد هو مول العبد أول وليس هذا بطرح الأثر في تلك بقول هو أشجع الناس رجلا  
 وما خبر الناس أشجع على ما أورده سيبويه أي هو أشجع رجل في الناس وما خبر أشجع من الناس والمنصوب على التمييز  
 من جرى عليها أفعل التفضيل لا سببه والدليل على أنه بمنزلة قولك هو أشجع الناس من رجل وما خبر الناس من أشجع  
 كما بقول حسبك زيد رجلا ومن رجل قال الله تع فأنه خبر حافظا المنصب حافظا على التمييز معنى خبر من حافظ فهو  
 والجرح سواء نحو خبر حافظا وخبر حافظا فهو حافظ في الوجهين وقول الأعمش نقول ابني حين جد الخيل أرخت  
 ربا وأرخت جارا أرخت أي حثت بالبرح أو صوت زارع والبرح الشدة فمعنى أرخت أي صوت ذات شدة وكان أي بالند  
 وكلت ربا فهو نحو كون زيد رجلا أي برح جاره وانت وكذا قوله أجارنا ما لك جارة لأن ما الأسفها منه فبها الفهم  
 كما في قوله تع الفارعة ما الفارعة أي كل جارة فعنى ما أنت وكلت والمنصوب في عبارة الفخاء في نحو قولهم شرفه ذات  
 إن شرفه لفظا فاعل معنى شرفه أي كان مبني لفظا بمعنى كان لفظه مبني وكان معنى فاعلا  
 ومثله كثير في كلامهم قوله المستثنى منقطع والمنقطع المنصل هو المخرج من متعدده لفظا أو نفعا بما لا وأخواتها والمنقطع  
 المذكور بعد ما يخرج أقوال أعلم أنه قسم المستثنى فهمين وحد كل واحد منهما مجرد من حيث المعنى فالذي  
 لأن ما هيتهما مختلفان ولا يمكن جمع شئين مختلفي الماهية فحد ذلك لأن الحد بين اللماهية يذكر جميع أجزائها  
 مطابقا ونظمتها والمختلفان في الماهية لا يمتساويان في جميع أجزائها حتى يجمعها في حد والدليل على اختلاف حقيقتها  
 إن أحدهما مخرج والآخر غير مخرج بل يمكن جمعها في حد واحد باعتبار اللفظ لأن مختلفي الماهية لا يمنع اشتراكهما  
 في اللفظ فبما للمستثنى هو المذكور بعد الأواخواتها هذا الخروا له ولغايل إن يمنع اختلافهما في الماهية قوله لأن  
 أحد ما يخرج من متعدده والآخر غير مخرج فلنا لا نسأ أن كون المنصل مخرجا من متعدده من أجزاء ما هيته بل حقيقة  
 المستثنى متصلا كان أو منقطعا هو المذكور بعد الأواخواتها فالحال أيها نقبا وبنا أنتم نقول كون المنصل  
 داخل في متعدده لفظا أو نفعا من شئيه لأن من تمام ما هيته فعلى هذا التقطع داخل في هذا الحد كما في جاء في القوم  
 الأحماء والمخالف في القوم في التي قوله من متعدده أي من شئ ذي عده قوله لفظا أو نفعا فبها المنعد فانه  
 قد يكون ملفوظا به نحو جاء في القوم الأزد وقد يكون مفقدا نحو ما جاء في الأزد أي ما جاء في أحد الأزد قوله  
 جلا أو ما جاء في القوم الأزد وما جاء في القوم لكن زيد وجاء في القوم ولم يجي زيد فالمستثنى الذي

في قوله زيد شجاعا ويوحى زيد وجلا فلا ينفذ على عامله لتضعف الضمّة والأفعل وما فيه معنى الفعل وهو كون المصدر ينصرف  
 الحرف الموصول وليس العامل في نحو نعم رجلا زيد وجلا رجلا غير هو الفعل غير المنصرف بل التضمير واسم الأسمان  
 كما تقدم فلا يفرغ عليه أنه لا ينفذ على الفعل غير المنصرف كما قال بعضهم وأما أن كان العامل الفعل التصريح  
 نحو طاب زيد بالاسم الفاعل واسم المفعول تجوز المازي والكسائي والبره نظرا إلى قوة العامل ومنعه الباقون  
 قبل لأنه في الأصل فاعل الفعل المذكور كما في طاب زيد أبا وفاعل الفعل المذكور إذا جعلته لا زما نحو غيرنا الأرض عونا  
 أي نفخت عونها وفاعل ذلك الفعل المذكور إذا جعلته منعدا بانحو مثلا أو ماء أي ملاه الماء والفاعل  
 لا ينفذ على الفعل وكذا ما هو بمعنى الفاعل وليست العلة بمترتبة إذ ما يخرج الشيء عن أصله ولا يراعى ذلك  
 الأصل كمفعول ما لم يسم فاعله كان لئلا كان منصوبا إن ينفذ على الفعل فلما قام مقام الفاعل لزم الرفع وكونه  
 بعد الفعل يأتي مانعا أن يكون للفاعل أيضا إذا صار على صورة المفعول حكم المفعول من جواز التقديم وقبل أن الأصل  
 في الظن أن تكون موصوفا بما انضغ عنه سواء كان عن مضاف وعن تسمية وكان الأصل عندي دخل زيدا ورجل  
 مثله وسمن منوان وكذا كان الأصل في طاب زيد نفسا زيد بنفس طابب وإنما خولف بها لغير الأبهام أو لا يكون  
 أو وقع في التفسير أنه نشق النفس المعرفة ما ابهم عليها وأيضا إذا فسر بعد الأبهام فقد ذكرنا جمالا ونفسا  
 ونفسا مما يخالف بهذا المعنى فلما كان تقديمه يضمن إبطال الغرض من جعله بمنزلة المصدر وأصله التمييز التكميل  
 ما قلناه في الحال وهو أن المقصود رفع الأبهام وهو يحصل بالتكره وهي أصل فلو عرف وقع التمييز صائغا وأجاز  
 الكونون كونه معرفة نحو سفرة نفسه وغبن زاية وبطرس عيشة والم بطنة ووقف أحمر وشد امرع وشد الحسن الوجه وعند  
 الضميرين معنى سفرة نفسها أي سفرها أو سفرة في نفسها والم بطنة مضمون معنى شكك ووقف أحمر وشد امرع وبطرس عيشة  
 في أحمر وفي عيشة والحسن الوجه مشبه بالضاربي التميل كما يحج في باب الأضافة وأعلم أنه قبل أن أفعل التفضيل إذا أضف  
 إلى شيء فالذي يجري عليه أفعل التفضيل بعض المضاف إليه نحو هذا الثوب أحسن ثوب وان نصب ما بعده  
 على التمييز فالنصوب سبب ما جرى عليه أفعل ومنعطفه نحو زيد أحسن منك ثوبا فبق قولك زيدا فمزيد زيد  
 هو العبد وفي قولك فمزيد منك عبيدا زيد هو مول العبد أول وليس هذا بطرح الأثر في تلك بقول هو أشجع الناس رجلا  
 وما خبر الناس أشجع على ما أورده سيبويه أي هو أشجع رجل في الناس وما خبر أشجع من الناس والمنصوب على التمييز  
 من جرى عليها أفعل التفضيل لا سببه والدليل على أنه بمنزلة قولك هو أشجع الناس من رجل وما خبر الناس من أشجع  
 كما بقول حسبك زيد رجلا ومن رجل قال الله تع فأنه خبر حافظا المنصب حافظا على التمييز معنى خبر من حافظ فهو  
 والجرح سواء نحو خبر حافظا وخبر حافظا فهو حافظ في الوجهين وقول الأعمش نقول ابني حين جد الخيل أرخت  
 ربا وأرخت جارا أرخت أي حثت بالبرح أو صوت زارع والبرح الشدة فمعنى أرخت أي صوت ذات شدة وكان أي بالند  
 وكلت ربا فهو نحو كون زيد رجلا أي برح جاره وانت وكذا قوله أجارنا ما لك جارة لأن ما الأسفها منه فبها الفهم  
 كما في قوله تع الفارعة ما الفارعة أي كل جارة فعنى ما أنت وكلت والمنصوب في عبارة الفخاء في نحو قولهم شرفه ذات  
 إن شرفه لفظا فاعل معنى شرفه أي كان مبني لفظا بمعنى كان لفظه مبني وكان معنى فاعلا  
 ومثله كثير في كلامهم قوله المستثنى منقطع والمنقطع المنصل هو المخرج من متعدده لفظا أو نفعا بما لا وأخواتها والمنقطع  
 المذكور بعد ما يخرج أقوال أعلم أنه قسم المستثنى فهمين وحد كل واحد منهما مجرد من حيث المعنى فالذي  
 لأن ما هيتهما مختلفان ولا يمكن جمع شئين مختلفي الماهية فحد ذلك لأن الحد بين اللماهية يذكر جميع أجزائها  
 مطابقا ونظمتها والمختلفان في الماهية لا يمتساويان في جميع أجزائها حتى يجمعها في حد والدليل على اختلاف حقيقتها  
 إن أحدهما مخرج والآخر غير مخرج بل يمكن جمعها في حد واحد باعتبار اللفظ لأن مختلفي الماهية لا يمنع اشتراكهما  
 في اللفظ فبما للمستثنى هو المذكور بعد الأواخواتها هذا الخروا له ولغايل إن يمنع اختلافهما في الماهية قوله لأن  
 أحد ما يخرج من متعدده والآخر غير مخرج فلنا لا نسأ أن كون المنصل مخرجا من متعدده من أجزاء ما هيته بل حقيقة  
 المستثنى متصلا كان أو منقطعا هو المذكور بعد الأواخواتها فالحال أيها نقبا وبنا أنتم نقول كون المنصل  
 داخل في متعدده لفظا أو نفعا من شئيه لأن من تمام ما هيته فعلى هذا التقطع داخل في هذا الحد كما في جاء في القوم  
 الأحماء والمخالف في القوم في التي قوله من متعدده أي من شئ ذي عده قوله لفظا أو نفعا فبها المنعد فانه  
 قد يكون ملفوظا به نحو جاء في القوم الأزد وقد يكون مفقدا نحو ما جاء في الأزد أي ما جاء في أحد الأزد قوله  
 جلا أو ما جاء في القوم الأزد وما جاء في القوم لكن زيد وجاء في القوم ولم يجي زيد فالمستثنى الذي

التشكيك

لم يكن داخله المنعداً الأول قبل الاستثناء منقطع سواء كان من جنس المنعده كقولك جاءني القوم الآن زيداً مشيراً بالقوم  
 الى جماعة خالته عن زيدا ولم يكن نحو جاءني القوم الاحرار فهدى بين ان المتصل ليس هو المستثنى من الجنس كما ظن بعضهم  
 ثم ان الاستثناء مشكل باعتبار معقولته لان زيدا في قولك جاءني القوم الآن زيداً لو قلنا انه غير داخل في القوم فهو خلافاً  
 الاجماع لانهم اطلقوا على ان الاستثناء المتصل يخرج ولا يخرج الا بعدا لدخول وان جازا الشك في مثله لم يصح في دخوله  
 على زيدا الا اذا قلنا العلم بان دانفا من الدنار واليا في بعده هو المقرب وان قلنا انه داخل في القوم والى الاخراج زيد منه  
 بعد الدخول كان المعنى جاء زيد مع القوم ولم يجز زيد وهذا تناقض ظاهر ينبغي ان يحج كلام العطار عن مثله ومطرد  
 في الكتاب العزيز من الاستثناء شيء كثير كقوله تع فليت فيها الف سنة الاخسبب عامما فيكون المعنى ليت الخسبب في حلاله  
 ولم يثبت ذلك الخسبب تع الله عن مثله علقا كبيرا فقال بعضهم بخلافه غير داخل بل القوم في قولك جاء القوم عام محصور  
 احد المتكلم اراد بالقوم جماعة ليس فيهم زيد وقوله الآن زيداً فربما ندل التامع على مراد المتكلم فانه اراد بالقوم غير زيد وليست  
 بشيء لا يجمع اهل اللغة على ان الاستثناء يخرج ولا يخرج مع الدخول وايضا بعد دعوى عدم الدخول في فصل المتكلم  
 في قوله على عشرة الا واحدا داخل في العشرة بفسده ثم اخرج والا لكان من باب لفظ العشرة شعرة وهو محال وقال  
 القاضي عبد الجبار بالاقا اية وهو غير داخل لكنه قال المستثنى من المستثنى منه والكل الاستثناء بمنزلة اسم واحد فقولك له  
 على عشرة الا واحدا بمعنى على عشرة الا في بينهما من وجه فلا دخول هناك ولا اخراج وهذا ايضا غير مستقيم لفظنا  
 بان عشرة في كلامك هذا على المعنى الموضوعه هي مفردة بلا استثناء وهو الخسبب والامفيد للاستثناء  
 فاحدا هو المخرج وشعرة لا تدل على شيء من هذه المعاني الثلاثة وايضا اجماعهم على ان الاستثناء مخرج يبطل هذا  
 ويلزم مثل اقرامته في بدل البعض وبدل الاستثناء كقوله تع والله على اناس شرج البهت من استطاع اليه سبيلا لان الناس  
 جنس يع المستطبعين وغيرهم فيكون كانه قال والله على جميع الناس مستطبعين وغير مستطبعين بل الله على مستطبعين  
 صرحه وقال آخرون وهو التصحيح المنقطع عند الاشكالات كلها ما قرأ منها وما لم يقرأ منها ان المستثنى داخل في المستثنى  
 منه واليا في بعد بدل البعض كما حل في البدل منه والتناقض ليجز زيد والتناقض في جاني القوم الآن زيداً غير لازم وانما  
 يلزم ذلك لو كان الجي منسوبا الى القوم فقط وليس كذلك بل هو منسوبا الى القوم مع قولك الآن زيداً كان نسب الفعل  
 في نحو جاءني غلام زيد ودأبت غلاما نظريا الى الجزئين معا اكثر جرى العادة بانها اذا كان الفعل منسوبا الى شيء ذي جزئين  
 او اجزاء قابل كل واحد منهما للاعراب اعرابا الجزئية الاولى منها ما يستغفم المقتر اذا وقع منسوبا اليه في مثل ذلك الموضع وا  
 يعني من الاجزاء المنسوبا اليه بجزان استحق الجزاء ايضا اليه وينبغي ان استحق النعت كما في التواضع الخمسة وان لم يستحق  
 شيئا من ذلك نصب كالمستثنى تشبيها بالمفعول في مجبه بعد المرفوع وان كان جزء العدة في بعض المواضع نحو جاءني  
 القوم الآن زيداً لان المجموع هو المستثنى فيه فزيد الكلام ان دخول المستثنى من المستثنى منه ثم اخرجه بالا واخوانها انما كان  
 قبل اسناد الفعل وشبهه اليه ولا يلزم التناقض في نحو جاءني القوم الآن زيداً لانه بمنزلة قولك القوم المخرج منهم زيد جاءني  
 ولا في نحو جاءني القوم الآن زيداً لانه بمنزلة قولك العشرة المخرج منها واحدا على ذلك لان المنسوبا اليه الفعل وانما اخرج  
 عنه لفظا لكن لا يبدل من التقدمة وجودا على النسبة التي يدل عليها الفعل المنسوبا اليه والمنسوبا سابقان على النسبة  
 بينهما ضرورة فهو الاقرب ثلثا لكان المنسوبا اليه هو المستثنى منه مع الا والمستثنى فلا بد من وجود هذه الثلاثة قبل  
 النسبة فلا بد ان من حصول الدخول والايخرج قبل النسبة فلا ينافي ان هو منسوبا اذا كان بعد الاعراب الصفة  
 في كلام موجب ومقدما على المستثنى منه او منقطعا في الاكثر وان كان بعد عددا وخلافا في الاكثر او اعيالا وما خلا وليس  
 ولا يكون اقول شرع بين اعراب المستثنى قبل ما يجب نصبا وهو ما بالمتصوبات وهو في مواضع الاول ما اجمع فيه  
 شرطان وتوعد بعد الا وكون الاستثنى في كلام موجب كتحقيق الوجود غير الصفة لا تفي بنسب المستثنى وما كان بعد الا  
 التي لو وصف ليس مستثنى وانما اشترط كون الاستثناء في كلام موجب لان غير الموجب يجب نصب مستثناء كما يجز  
 داخل في عامل النصب للمستثنى فقال البصريون العامل فيه الفعل المتقدم او معننى الفعل بوسط الالة شيء يتعلق  
 بالفعل معقود هوجوه مما نسب اليه الفعل وقد جاء بعد تمام الكلام فتشابه المفعول وقا للمترج والرتجاج العامل فيه  
 الا لظلم معننى الاستثناء به والعامل ما به يفهم المعنى القضي فيكون ما تاتي به عن استثنى كان حرف التناهي عن  
 انما هي فقال لكافي هو منصوبا فان نصب بان مغلته بعد الا بمقدمة نحو فنظير نام القوم الآن زيداً فام القوم الا  
 ان زيداً لم يفهم وليس بشيء اذ ينفى الاشكال عليه بحال في انصاب ان مع اسمها وخبرها الالة في تقدير المقتر واما الاعراب  
 بان كيف يعلى الحرف لوصول مطردا والموصول لا يقدر ولا يرد عليه لان الكوفيين يجوزون تقدير الاسم الموصول كما يجز

قولك جاءني القوم الآن زيداً مشيراً بالقوم الى جماعة خالته عن زيدا ولم يكن نحو جاءني القوم الاحرار فهدى بين ان المتصل ليس هو المستثنى من الجنس كما ظن بعضهم ثم ان الاستثناء مشكل باعتبار معقولته لان زيدا في قولك جاءني القوم الآن زيداً لو قلنا انه غير داخل في القوم فهو خلافاً الاجماع لانهم اطلقوا على ان الاستثناء المتصل يخرج ولا يخرج الا بعدا لدخول وان جازا الشك في مثله لم يصح في دخوله على زيدا الا اذا قلنا العلم بان دانفا من الدنار واليا في بعده هو المقرب وان قلنا انه داخل في القوم والى الاخراج زيد منه بعد الدخول كان المعنى جاء زيد مع القوم ولم يجز زيد وهذا تناقض ظاهر ينبغي ان يحج كلام العطار عن مثله ومطرد في الكتاب العزيز من الاستثناء شيء كثير كقوله تع فليت فيها الف سنة الاخسبب عامما فيكون المعنى ليت الخسبب في حلاله ولم يثبت ذلك الخسبب تع الله عن مثله علقا كبيرا فقال بعضهم بخلافه غير داخل بل القوم في قولك جاء القوم عام محصور احد المتكلم اراد بالقوم جماعة ليس فيهم زيد وقوله الآن زيداً فربما ندل التامع على مراد المتكلم فانه اراد بالقوم غير زيد وليست بشيء لا يجمع اهل اللغة على ان الاستثناء يخرج ولا يخرج مع الدخول وايضا بعد دعوى عدم الدخول في فصل المتكلم في قوله على عشرة الا واحدا داخل في العشرة بفسده ثم اخرج والا لكان من باب لفظ العشرة شعرة وهو محال وقال القاضي عبد الجبار بالاقا اية وهو غير داخل لكنه قال المستثنى من المستثنى منه والكل الاستثناء بمنزلة اسم واحد فقولك له على عشرة الا واحدا بمعنى على عشرة الا في بينهما من وجه فلا دخول هناك ولا اخراج وهذا ايضا غير مستقيم لفظنا بان عشرة في كلامك هذا على المعنى الموضوعه هي مفردة بلا استثناء وهو الخسبب والامفيد للاستثناء فاحدا هو المخرج وشعرة لا تدل على شيء من هذه المعاني الثلاثة وايضا اجماعهم على ان الاستثناء مخرج يبطل هذا ويلزم مثل اقرامته في بدل البعض وبدل الاستثناء كقوله تع والله على اناس شرج البهت من استطاع اليه سبيلا لان الناس جنس يع المستطبعين وغيرهم فيكون كانه قال والله على جميع الناس مستطبعين وغير مستطبعين بل الله على مستطبعين صرحه وقال آخرون وهو التصحيح المنقطع عند الاشكالات كلها ما قرأ منها وما لم يقرأ منها ان المستثنى داخل في المستثنى منه واليا في بعد بدل البعض كما حل في البدل منه والتناقض ليجز زيد والتناقض في جاني القوم الآن زيداً غير لازم وانما يلزم ذلك لو كان الجي منسوبا الى القوم فقط وليس كذلك بل هو منسوبا الى القوم مع قولك الآن زيداً كان نسب الفعل في نحو جاءني غلام زيد ودأبت غلاما نظريا الى الجزئين معا اكثر جرى العادة بانها اذا كان الفعل منسوبا الى شيء ذي جزئين او اجزاء قابل كل واحد منهما للاعراب اعرابا الجزئية الاولى منها ما يستغفم المقتر اذا وقع منسوبا اليه في مثل ذلك الموضع واي يعني من الاجزاء المنسوبا اليه بجزان استحق الجزاء ايضا اليه وينبغي ان استحق النعت كما في التواضع الخمسة وان لم يستحق شيئا من ذلك نصب كالمستثنى تشبيها بالمفعول في مجبه بعد المرفوع وان كان جزء العدة في بعض المواضع نحو جاءني القوم الآن زيداً لان المجموع هو المستثنى فيه فزيد الكلام ان دخول المستثنى من المستثنى منه ثم اخرجه بالا واخوانها انما كان قبل اسناد الفعل وشبهه اليه ولا يلزم التناقض في نحو جاءني القوم الآن زيداً لانه بمنزلة قولك القوم المخرج منهم زيد جاءني ولا في نحو جاءني القوم الآن زيداً لانه بمنزلة قولك العشرة المخرج منها واحدا على ذلك لان المنسوبا اليه الفعل وانما اخرج عنه لفظا لكن لا يبدل من التقدمة وجودا على النسبة التي يدل عليها الفعل المنسوبا اليه والمنسوبا سابقان على النسبة بينهما ضرورة فهو الاقرب ثلثا لكان المنسوبا اليه هو المستثنى منه مع الا والمستثنى فلا بد من وجود هذه الثلاثة قبل النسبة فلا بد ان من حصول الدخول والايخرج قبل النسبة فلا ينافي ان هو منسوبا اذا كان بعد الاعراب الصفة في كلام موجب ومقدما على المستثنى منه او منقطعا في الاكثر وان كان بعد عددا وخلافا في الاكثر او اعيالا وما خلا وليس ولا يكون اقول شرع بين اعراب المستثنى قبل ما يجب نصبا وهو ما بالمتصوبات وهو في مواضع الاول ما اجمع فيه شرطان وتوعد بعد الا وكون الاستثنى في كلام موجب كتحقيق الوجود غير الصفة لا تفي بنسب المستثنى وما كان بعد الا التي لو وصف ليس مستثنى وانما اشترط كون الاستثناء في كلام موجب لان غير الموجب يجب نصب مستثناء كما يجز داخل في عامل النصب للمستثنى فقال البصريون العامل فيه الفعل المتقدم او معننى الفعل بوسط الالة شيء يتعلق بالفعل معقود هوجوه مما نسب اليه الفعل وقد جاء بعد تمام الكلام فتشابه المفعول وقا للمترج والرتجاج العامل فيه الا لظلم معننى الاستثناء به والعامل ما به يفهم المعنى القضي فيكون ما تاتي به عن استثنى كان حرف التناهي عن انما هي فقال لكافي هو منصوبا فان نصب بان مغلته بعد الا بمقدمة نحو فنظير نام القوم الآن زيداً فام القوم الا ان زيداً لم يفهم وليس بشيء اذ ينفى الاشكال عليه بحال في انصاب ان مع اسمها وخبرها الالة في تقدير المقتر واما الاعراب بان كيف يعلى الحرف لوصول مطردا والموصول لا يقدر ولا يرد عليه لان الكوفيين يجوزون تقدير الاسم الموصول كما يجز

واما نقد بالحرف الموصول فله اسوة باليصرين في نقد بهم ان التامية تفعل لكون الحرف الذي قبلها كالتامية عنها فالا  
 عنه يكون كالتامية عن ان المفردة وقال القراء الامر كية من ان فلا العاطفة حذف النون الثانية من ان وادعت الاو في  
 لام لا فاذا نصب لاسم بعد ما بيان واذا تبع ما قبلها في الاعراب فلا العاطفة فكان اصل تام القوم الا زيد نام القوم  
 ان بدل الا تام اي لم يبق ولا يبق حكم ما قبل الا ونقصه فيها كان ذلك الحكم او اثباتا فهو كقولك كان زيدا اسد الاصل عند  
 بعضهم ان زيدا كاسد فقد هو الكاف وركبها مع ان وفيما قاله نظير من وجوه لان لا على المعنى الذي اردنا غير عاطفة  
 ومع التسليم فان لا العاطفة لا ياتي الا بعد لا ثبات نحو جاء في زيد لا عمرو وامتن نقول ما جاء في القوم الا زيد من  
 فيما قال عن لا ان قرأ ولا اخرى عن مقتضىهما وذلك لانه بحسب ما مر في ما قبلها من اخرى ولا يبيح الحكم  
 معا لان المعطوف عليه ظيلا ما يحدث والمتعدد الذي هو المعطوف عليه عند مطر الحذف نحو ما قام الا زيد وقاله  
 هو منصوب باستثنى كان المنادى منصوبا فاندى والا حرف التاء دليلا على الفعلين المتعديين فالاستثنى على هذا  
 القول مفعول به وقد اعترض عليه بان يترجم منه جواز الرفع بنقد ورا منع ولا يلزم ذلك لان الفعل ما تبتك وورد من كلام  
 العرب ولو ورد الرفع لكان نفاذا منع ونحو الا ترى تشبيها لثبته اياك ولا اسد بنقد بعد ونحوه ولو ورد الرفع  
 نحو ان لا اسد كالتامية بعد ان لا اسد وقال القوم في شرح الفتح للعام ل فيه المستثنى من بواسطة الا قال لا زيدا  
 لا يكون هناك فعل ولا معناه فيجعل نحو القوم الا زيدا اخوتك وهذا لا يخرج الا على هذا المصيرين فلم ان يقولوا  
 ان في اخوتك معنى للفعل وان كان من اخوتك النسب اي ينسبون اليك بالاخوة وكذلك امثاله تجازان في عمل العامل  
 الضعيف فيما تقدم عليه لقونه بالا ولا يلزم مثله في المفعول معه فانه لا يتقدم على عاملة وان كان فعلا صريحا لان  
 ما قبل الواو المعطف فربى ذلك الاصل ولو لم يكن في الجملة ايضا معنى للفعل لجاز ان نصب المستثنى اذ الجملة  
 ليست بان تفسر مشابهة للفعل التام كلاما ما يفاعل من المصرد الذي فهم بالنون والنون في نصب القوم ولا سيما  
 مع لفظه بالذات الاستثناء والى مثله يشبه سبويه في كتابه في مواضع فيقول عمل فيه ما قبل كما جعل عشرين في انذارهم  
 هذا كذا في الاستثنى المتصل واما المنقطع فذهب سبويه ايضا من نصب ما قبل الا من الكلام كما ان نصب المتصل به وذلك  
 قوله في الكتاب نقل على معقول لكن وعمل فيه ما قبله كما عشرين في الذم الا انها لكن العاطفة للمفرد على المزدوج وتوقع  
 المصير بعد ما قبلها وجب ان الواو في قوله بعد ما نحو قولك زيد عني الا انه شقي ولما اخرون لما زوها بمعنى لكن  
 فالواو في التامية بنفسها نصب كرايتها وخبرها في الاعراب محذوف نحو قولك جاني القوم الاحبار اي لكن حمارهم  
 نحو قائلوا وقد يخبرها ظاهرا نحو قوله تع الا قوم يؤمنوا ما استوا وكشفنا عنهم وقال الكوفيون الا في استثناء المنقطع  
 بمعنى سواء وانما المستثنى بعد ما كان نصيبه في اتصاله وما قبله بضمير او في الاستثناء المنقطع يلزم معناه  
 لما قبله فيها وانما كما في ذلك وفي سواها يلزم ذلك لانك تقول لي عليك دينك سوادك سوادك الفاروق وذلك اذا كان صفة  
 وايضا معنى لكن الاستدراك والمراد بالاستدراك فيها رفع نون الخبر في قول ما بعدها في حكم ما قبلها مع انه ليس بها  
 فيه وعنا هو معنى الاستثناء المنقطع بعينه وانما وجب نصب المستثنى من المرجح لان التفرع لا يجوز فيه كما في و  
 الا بان لا يجوز لا يجوز في نحو جاء في القوم الا زيدا لانك لو ايدك كان المبدل منه في حكم الساقط وهو محال في التفرع في الاحباب  
 فلم يبق الا النصب قوله او قدما على المستثنى منه يعني اذا كان بعد الا وتقدم على المستثنى منه ووجب النصب لانه ان كان  
 في الموجب فقد تقدم وجوب النصب ان كان في غير الموجب فقد بطل المبدل لان المبدل لا يتقدم على المبدل منه لانه من  
 التوابع فلم يبق الا النصب على الاستثناء على انه قد حكمي بولس ان بعض العرب يقول مالي الا ابوك احد يجعل المستثنى منه  
 الموقوف بالامن المستثنى كما قبل ما مررت بمثله احد واحد بدل من مثله ويجوز ذلك ان تقول مالي الا ابوك صدق بقا على  
 ان ابوك مبتدأ والخبر وصية بها حال وتقول مالي الا ابوك صدق بقا من مبتدأ والخبر وابوك بدل من من كما قال قلت  
 الى احد الا ابوك صدق بقا حال وتقول مالي الا ابوك صدق بقا من مبتدأ والخبر وابوك بدل من من كما قال قلت  
 مستثنى من الخبر وعينه كذلك واعلم ان اذا تقدم المستثنى على المستثنى منه وجب ان ياتي عن انساب المستثنى  
 منه نحو ما جاء في الا زيدا احد وان تقدم على المستثنى جبا نحو عن المستثنى منه نحو القوم الا زيدا صريحا ولا يجوز  
 عند البصريين تقدمه عليه بما معاني الاختيار نحو قولك الا زيدا نام القوم وقوله وتبلغ لبيس بها طويبي ولا خلا الجن بها  
 اني شاذ عندهم للضرورة وبطل تقدمه لبيس بها طويبي ولا بها التي خلا الجن فاضم الحكم والمستثنى منه وبها التي  
 انما يفصله فاذا قام المستثنى مع الاستثناء مقام المستثنى منه وذلك في الاستثناء المفرغ الهم عندهم فآخر  
 المستثنى عن عاملة فلا يجوز في الا زيدا المراد من زيدا لا كما لم ياتي ويجوز الكوفيون في السبعة تقدم المستثنى على المستثنى منه

وما بعد قوله  
 كان متوقفا او متعلقا  
 في ان يكون حرف  
 متعلقا

النظر  
 النظر في الهمزة  
 في قوله  
 في قوله  
 في قوله  
 في قوله  
 في قوله





عنده يكون كالتائب عن ان المفردة وقال الفراء الامر كمن ان ولا العاطفة حرفة التون الثابتة من ان وادعت الا وفي  
لام لا فاذا انفصل الاسم بعد ما قبله واذا اتبع ما قبله في الاعراب فبلا العاطفة فكان اصل تمام القوم الا زيد فام القوم  
ان زيد الا قام الى غيرهم ولا تفي حكم ما قبل الا ونفضه فيها كان ذلك الحكم او اثباتا فهو كقولك كان زيد اسد الاصل عند  
بعضهم ان زيد كاسد فقد هو الكاوي وكوها مع ان وفيما قاله نظير من وجوه لان لا على المعنى الذي اوردنا عن عا طفة  
ومع التسليم فان لا العاطفة لا ياتي الا بعد الاثبات نحو جاء في زيد لا عمرو وانما نقول ما جاء في القوم الا زيد  
فيما قال عن لان فز ولا اخرى عن مقتضيهما وذلك لانه بحسب ما مره ويذبح ما بعد ما قبلها اخرى ولا يجمع الحكم  
مع لان المعطوف عليه فبلا ما يحذف والمتعدد الذي هو المعطوف عليه عند مطر المحذف نحو ما قام الا زيد وقال بعضهم  
هو منصوب باستثنى كان المنادى منصوبا نادى والا وحرفا لتداء ولبلا على الفعلين المتقدمين فالمستثنى على هذا  
الفعل مفعول به وقد اعترض عليه بان يترجم منه جواز الرفع بنقد ورا منع ولا يلزم ذلك لانه لا يعمل ما ثبت وورد من كلام  
العرب ولو ورد الرفع لكان نفي مانع ونحو الا ترى ان يجب ان تصب اباك والاسد بنقد بعد ونحو ولو ورد الرفع  
نحو انك والاسد كذا فقد بعد انك والاسد وقال الفراء في شرح المفتل العام فيه المستثنى منه بواسطة الا قال لا زيدا  
لا يكون هناك فعل ولا معناه فيعمل نحو القوم الا زيد اخونك وهذا لا يخرج الاعمال من نصب المضمرين ولم ان يقولوا  
ان في اخونك معنى الفعل وان كان من اخو النسب اي ينسبون اليك بالاخوة وكذا في امثاله فجاز ان يعمل العامل  
الضعيف بما تقدم عليه لثبوته بالاول ولا يلزم مثله في المفعول معه فانه لا يتقدم على عامله وان كان فعلا صريحا لان  
اصل الواو لا تعطف فربى ذلك الاصل ولو لم يكن في الجملة ايضا معنى الفعل لجاز ان تصب مستثنى اذ الجملة  
ليست بانفص مشابهة للفعل الزام كلا ما يفاعل من المرفد الذي فهم بالتون والتون فينصب القبر ولا يتما  
مع لفظها بالنسبة الاستثناء والاشبهه بشره سبويه في كتابه في واذع فيقول عمل فيه ما قبله كما عمل عشرين في التذام  
هذا كذا في المستثنى المنقطع واما المنقطع فذهب سبويه انه ايضا منصوب ما قبله الا من الكلام كما انصب المنقطع فذلك  
قوله في الكتاب محل على معنى لكن وعمل فيه ما قبله كعمل عشرين في التذام الا انها لا تكون العاطفة للمرفد على المرفد في وقوع  
المعنى بعد ما قبله وجره ان الواو اذ بعد ما قبله نحو قولك زيد عنى الا انه شغى ولما اخرجون لما رويها بمعنى لكن  
فالواو فيها التا صبه بنفسها نصب لكن معها وخبرها ان لا اعلم محذوف نحو قولك جاني القوم الا جازي او لكن جازي  
نحو قالوا وفادى خبرها ظاهر نحو قوله تع الا قوم يؤمنون لما آمنوا وكشفنا عنهم وقال الكوفيون الا في استثناء المنقطع  
معنى سواء وانما المستثنى بعد ما كان منصوبا في الفصل واما ويل بطورين اولى لان المستثنى المنقطع يلزمها  
لما قبله فيها واذا كان كذلك وفي سوا لا يلزم ذلك لانك تقول لي عليك ديتانك سواد ديتانك الفلا في وذلك اذا كان صفة  
وايضا معنى لكن الاستدراك والمراد بالاستدراك في ما رجع نحو هو الخاطب فيقول ما بعد هناك حكم ما قبلها مع انه ليس بخاطب  
فيه وهذا هو معنى الاستثناء المنقطع بعينه واما وجبا نصيب المستثنى من الموجب لان التفرج لا يجوز فيه كما يجز  
الذين لا يجوز في تجوز في القوم الا زيد لانك لو ابدك كان البديل منه في حكم الساقط وهو على المقترح في الايجاب  
فلم يبق الا النصب قوله او مقدا على المستثنى منه يعني اذا كان بعد الا ويقدم على المستثنى منه ويجعل النصيب لانه ان كان  
في التوجب فقد تقدم ووجب النصيب ان كان في عمل الموجب فقد بطل البديل لان البديل لا يتقدم على البديل منه لانه من  
التواضع فلم يبق الا النصب على الاستثناء على انه قد حكمي بولس ان بعض العرب يقول مالي الا ابوك احد يجعل المستثنى منه  
المزجور بال من المستثنى كما قبل ما مررت بمثله احد بديل من مثله ويجوز ذلك ان تقول مالي الا ابوك صد بفا على  
ان ابوك مبتدأ ولي خبره وصد بفا حال ونقول مالي الا ابوك صد بفا فن مبتدأ ولي خبره وابوك بديل من من كانك قلت  
الى حد ان ابوك وصد بفا حال ونقول مالي الا ابوك صد بفا فن مبتدأ ولي خبره وابوك بديل من من كانك قلت  
مبتدأ ولي خبره وعمه كذلك واعلم انه اذا تقدم المستثنى على المستثنى منه وجبان بيا اخر عما نسب الى المستثنى  
منه نحو ما جاء في الا زيد احد وان تقدم على المنسوب جيتا فخرج عن المستثنى منه نحو القوم الا زيد صريحت ولا يجوز  
عند البعض بين تقدمه عليه بما معاني الاخر او نحو قولك الا زيد فام القوم ونحوه وتبلى لبس بها طوري ولا خلا الجح بها  
التي شانهم للضرورة وبيل تقدمه لبس بها طوري ولا بها التي خلا الجح فاضم الحكم والمستثنى منه وبها التي  
الظاهر نفسه لانه اذا قام المستثنى مع الاستثناء مقام للمستثنى منه وذلك في الاستثناء المقتضى من عندهم فآخر  
للمستثنى عن عامله ولا يجوز ان لا يرا حروف زيدا لا كما هي وجره الكوفون في استثناء تقدم المستثنى على المستثنى منه

وما بعد جملة سبعة  
كان متصلا او متقطعا  
اعني ان لم يكن حرف  
مقطعا

الظرفين  
الظرف والظرفين  
يقال بها طوري  
قال الجح



بعد مضمرة وقال بعضهم ما مآول بالأول لم يثبت قوله وما خلا وما عدا انما لزمه التصب بعد هما لان ما مضمرة وهو يدخل على  
 الفعلية غالبا كما يجيء في قسم الحروف وفي الاستهبة فليلا وليس بعد ما استهبة فنعين الفعلية فنعين كونها مفعولين فوجه التصب  
 والمصانف محذوف ونهاى وقت ما خلا مجيهم زيدا وذلك لان الحرف كثيرا ما يحدث مع ما المصنوع نحو  
 ما ذكرنا في نحو وجوز الجرح والجرح بعد ما خلا وما عدا ولم يثبت على ان ما ذابده قوله وليس ولا يكون هما ايضا في محذوف  
 التصب على الحال فاضفة تامعق الاستثناء ولا يستعمل موضع لا يكون غيره نحو ما كان ولم يكن ونحو ذلك وفاعلهما او اجز  
 الاضمار وهو ضمير يرجع الى بعض ضماها الى ضمير المستثنى ضماى ليس بعضهم زيدا وذلك لمثل ما قلنا في وجوب اضمار  
 فاعل خلا وعدا الا ان الاضمار ههنا كما في قوله تعالى انا انزلناه في ليلة القدر وقوله حق نوارث بالحجاب بخلاف ذلك واجاز  
 الخليل ان بوصف بليس ولا يكون متكلم ومعرف باللام الجنبية نحو جازي الرجال ليسوا او لا يكونون زيدا وسمع من العرب  
 ما انتهى امره لا يكون فلا تفسر له ما اذن ما يلحقه الافعال الموصوف بها من ضمير وعلا من ثابت نقول ما نريد رجلا لا  
 يكونون زيدا وليسوا زيدا ولو جئنا في ذلك في خلا وعدا ولم يستعمل هذه الافعال في الاستثناء المقريخ على انه في اللاحق  
 فاذن الضمير الذي قد ذكرناه ولا الغبط متى ليس جليا واعظما اى لا جليا ولا يستعمل هذه الكلم الا في الاستثناء المتصل  
 بخلاف غيرها فانها تستعمل في المقطع ايضا كقوله وكل لية باسل غير تقي ذاعرضت في النظر بد البسل قوله ويجوز ان تصب  
 بخلافه لانه ما بعد الا في كلام غير موجب ذكر المستثنى منه نحو ما فعلوا الا فليلا والاولى علم ان الاختيار البديل في المستثنى  
 شرط واحد هان تكون بعد الا ومنصلا ومؤخرا عن المستثنى منه المشتمل عليه استفهام او هي او تقي صريح او مآول غير  
 به كلام نظير الاستثناء والابتداء المستثنى عن المستثنى منه نقولنا المشتمل عليه استفهام او هي او تقي يدخل فيه الضمير الرابع  
 قبل الاستثناء بالا على اسم صالح لان يبدل منه معول للابتداء واحد نواسخ نحو قولك ما احد وضربه الا زيدا يجوز  
 ذلك لا بديل من هاهنا ضربه لان المعنى ما ضربت احدا الا زيدا فكذا شمل التقي على هذا الضمير من حيث المعنى وكذلك  
 اذا كان الضمير في صفة المبتدأ نحو ما احد لضربه كرم الا زيدا ومثال دخول النواسخ ما طنت احدا بقول ذلك الا زيدا بالرفع  
 هذا من ضمير يقول لان المعنى ما يقول ذلك احد في خلقي الا زيدا والابدال من صاحب الضمير او لا لانه الاصل ولا يحتاج  
 الى ابدل لكونه في غير الموجب لو لم يرجع الضمير الى المبتدأ في الحال وفي الاصل لم يجز ابدال منه على ما قبل ولا نقول ما  
 ضربت احدا بقول ذلك الا زيدا بالرفع بدلا من ضمير يقول لان القول ليس بمعنى بل المعنى الضرب قال سبويه اذا قلت  
 ما ارب احدا بقول ذلك الا زيدا واثبت بمعنى ابرصت وجب نصب المستثنى لانه ليس من نواسخ الابتداء هذا قوله  
 وانا لا ارى ناسخا في غير نواسخ الابتداء ايضا في ابدال من ضمير راجع الى ما يصلح للابدال عند اتمل التقي عاملا ذلك  
 الضمير نحو ما كلمت احدا بصفى الا زيدا لان المعنى ما انصفى احدا كلمت الا زيدا ومنه قوله عدى ابن زيد في ليلته  
 لا ترى بها احدا يحكي علينا الاكوا كهما و ترى من رغبة العين وفي جعله من رغبة القلب كاذب لانه سبويه نظر لكونه ناسخا  
 لظاهر معنى البيت فالاضاف والحكاية منفيان معنى نعم لو قلت لا اؤدى احدا بوجه الله الا زيدا لم يجز ابدال من ضمير  
 بوجه لان التوحيد ليس بمعنى بل الاذى فقط وكذا يجوز ابدال من المضاف والمضاف اليه المتعده اذا كان المضاف معولا  
 بغير موجب نحو ما جاني اخو احدا الا زيدا وفي حكمه ما في وصف معول غير الموجب في نحو ما انا في غلام لاحل الا زيدا قوله  
 او ما قبله يدخل نحو فلما رجل يقول ذلك الا زيدا وفل رجل يقول ذلك الا زيدا وفل رجل يقول ذلك الا زيدا وفي فل رجل  
 فلما رجل وفل رجل معنى التقي قال ابو علي فلما يكون بمعنى التقي الضرب نحو فلما سرت حتى دخلها بالتصب لا غير  
 لو كان للابتنان بجانا بالرفع كما يجيء في نواسخ الفعل قال ويحي معنى ثبات التقي القابل لقوله فلما عن تقي ههنا بالتأنيب من  
 الضمير الاقل فلا غلب الاقل ويكون اقل رجل مؤولا بالتقي لا يدخله نواسخ الابتداء كما لا يدخل على ما التاوية ومن ثم كان وصف  
 المضاف اليها فل في الاشهر فعلا انظر قال ان اصل التقي دخول على الفعل نحو قلت اقل رجل يجه ولم يحسن علما قال الاخفش قال  
 ابو علي ووصف بنحو صالح ايضا لا يجوز في الفبا سغال ومن جوز فلا عطائه معقول المفعول الا ترى ان سبويه اجاز حكما بنحو  
 لبيبه وعافله اذا ستمت به كالجمل وفاعل قل وقلنا لا يكون الا نكرة وكذا ما اضيف اليها فلا يكون كالمجرب ورويت قال ابو علي اقل مبتدأ  
 حذف خبره وجوبا استغناء بوصف المضاف اليه كما حذف خبر ما بعد لولا وفيما قال نظرا لانه لا معنى لقولك اقل رجل نقول  
 ذلك الا زيدا موجود كما لا معنى لقولك قائم الزيدان موجود قال ونقول هو مبتدأ لا خليل لان فيه معنى الفعل كما في انتم  
 الزيدان وقال بعضهم نحو يقول ذلك في اقل رجل يقول ذلك الا زيدا خبر المبتدأ والا زيدا بديل من ضمير يقول وكذلك اقل  
 رجلين يقولان ذلك الا زيدا وفل رجل يقولون ذلك الا زيدا ون قال واما تقي ضمير يقولان وجمع ضمير يقولون  
 لان افعال التفضيل كما يجيء في بابها اذا اضيف الى نكرة فان كانت مفردة فهو مفرد وان كان مشددا او مجموعا فهو مشتمل

وكذلك فلا تفسر

ما في ريشه  
 ابي روميه  
 نيه ولا تفسر  
 س

الطبعة الاولى سنة ١٢٥٠ هـ

الاصح في النسخة الثانية

فان قيل ان الابدال

المترجحة

والتثنية

اشارة الى ان الابدال...  
والثنية...  
فان قيل...  
الاشارة...  
فان قيل...  
الاشارة...  
فان قيل...  
الاشارة...

والمجموع بخلاف ما اضمحلنا لغيره فاحسنوا فضل الرجلين وافضل الرجال والحق من هذه المذاهب ثاني قولنا على انك  
تقولوا ان من يقول ذلك الازيد من كثرة لا يتبدل لها من وصفه وافل رجل يقول بمعنى اقل من يقول فاجملة ان وصفا للتكرار  
كما كانت وصفا لمن ولا يجوز ابدال زيد من لفظ المضاف اليه في اقل رجل لان اقل يكون اذن في التقدير مضافا الى ذلك  
البدل الذي هو مثبت وهو لا يضاف الا الى ما فوق الحكم عنه ولا يجوز ايضا ابدال من اللفظ اقلنا ولو ابدك منه لخرجته  
في التفسير فيقول ذلك الازيد ولا يصح فالرفع بعد الا في مثل هذا اللقاه معرفة كان او تكسر بدل من المضاف اليه  
اقل على المعنى المؤول بما الكلام اذا التقدير ما رجل يقول ذلك الازيد اي ما يقول ذلك الازيد وقد جرى لفظه اي وما  
نصرف منه مجرى لثقي قال شاعرا كثيرا كثيرا لا كقولنا وبلد الله الا ان يتم فوه بالمترجحة لا يجزى في الموجب لا فاعلى هذا  
يجوز نحو ايا لغوم ان ياتي الازيد اذ جرت يجوز ابدال وثاقا قبل انتهى في غير الالفاظ المذكورة فاعلى كطحا في الشواذ فشرها  
منه الا فليل اي لم يطعموه الا قبل ولا يجوز ما ك الناس الا اذا بدا اي لبعض الناس الازيد وكذا لا يجوز في الامر والشرط الا ابدال  
والترجيح نحو ليقوم الغوم الازيد وان قام احد الازيد فكأن الترجيح بجوز ابدال في قوله تعالى لا كانت فربما امتك فمفعلا  
اي انها الغوم يؤمن لنا وبه التخصص بالثقي لان المعنى ما انت فربما اذا اللوم على ما فات دلالة على استفاضة ومديته الخاد  
فاما قوله تعالى فلو كان من الفزون من فيكم او لو ابقته بههون عن الفساد في الارض الا قليلا فالنصب لا غير فلو تاع غير  
بم كلام نفقته الاستثناء احراز عن نحو ما قام الغوم الازيد رقا على من قول قام الغوم الازيد اذ ان التصب ههنا والتصب  
التطابق بين الكلامين وقولنا وان لا يترجى المستثنى عن المستثنى من احراز عن نحو ما جاني احد حين كنت جالسا ههنا  
الازيد فان ابدال ليس اقل ههنا من التصب اذ كونه متجانسا للفظ لا يطابق بينه وبين المستثنى منه ومع تراخي ما بينهما الا  
بين ذلك واذا فتر هذا فاعلم ان هذا لا يباع ابدال عند التصب لان عهده يجوز حذف المنوع وهو ههنا جازي وقال  
القرطبي والكافي الحرف عطف هذه الشروط والاختلاف بينهما في معقول الازيد لا يستثنى اذ اجملا عطف الا ان البدل  
والبدل منه في كلام واحد والمستثنى منه في آخران معنى ما قام الغوم الازيد ما قام الغوم وقام زيد والجواب تمام في اللفظ  
كلام والابدال معاملة لفظية فالبعض لو كان بدلا لبعض وجب التصب وليس من بدل الكل ولا الاشمال فهو شبه بدل  
اللفظ وبدل اللفظ لا يكون في فصيح الكلام والجواب انه بدل لبعض ولو تجرر الى التصب لغيره الاستثناء المتصل لا فاعلى  
ان المستثنى بعض المستثنى منه فكيف يوجب بديلا الاول بخلاف الثاني في الثقي والاحباب والجواب انه لا يمنع  
منه مع الحرف المنفصل لذلك كاجازة الصفه نحو من رجل لا يظرف ولا كثرهم جعلت حرفا لثقي مع الاسم الذي بعده  
صفه لرجل ولا عراب على الاسم كذلك يجعل في نحو ما جاني الغوم الازيد فلو ان الازيد بدل لا واعراب على الاسم والقرطبي يوجب  
النصب على الاستثناء اذا كان المستثنى منه متبعا فوجبا ليدل في نحو ما جاني احد الازيد ويجوز التصب والابدال في  
نحو ما جاني الغوم الازيد والازيد ولعله فان ذلك على الموجب انه لا ينصب للمستثنى فيه الا والمستثنى منه معرف فلا  
يجوز جاني الغوم الازيد لان دخول زيد في قوم التكرار غير فطحي حتى يخرج بالاستثناء وليس يثنى لان امتناع ذلك في  
الموجب لعدم القطع بالدخول وفي غير الوجوب للمستثنى داخل في المستثنى منه للتكرار ولهذا اذا علم في موجب ودخول  
المستثنى في المستثنى منه التكرار جاز الاستثناء انما فاحتمل على عشرة اذ واحد وذهب بعض القداماء الى انه يجب  
النصب على الاستثناء ولا يجوز ابدال افاضل الكلام للايجاب بخلاف حرفا لثقي نحو ما جاني الغوم الازيد فاعلى  
جاني الغوم الازيد فاعلى لا يجوز ابدال في الموجب لا يجزى في غير الموجب فباسا عليه وهو باطل بقوله تعالى ما قوله الا قبل  
فان الفعل يصلح للايجاب مع ان البدل هو المتعذر واما اذا وصلح الفعل للايجاب نحو ما جاني احد الازيد وما جاني  
الا عمرو فانه يجب ابدال والتصل لا يجوز جاني احد الازيد حتى يماس عليه غير الوجبة ووجوب التصب ومن جعل  
لفظا ولهذا القابل فباس غير الموجب على الموجب من ابن لغما ذلك هذا ولما فتر ان الانواع هو الوجه مع الشرط  
الذي كوره وكان اكثر الظاهر على التصب في قوله تعالى ولا بلغت منكم احد الا امر انك تكلف جارا لله لئلا يكون قوله الا كثر نحو  
على وجه غير متجانس فقال امر انك بالرفع بدل من واحد والتصب مستثنى من قوله تعالى فاسر يا هلك يقطع لامن قوله  
ولا بلغت منكم احد فاعرض عليه المص بلزوم تنافضل الطرفين اذن ولا يجوز تنافضل الطرفين لانها كلها قران ولا  
تنافضل في القران فل وبيان التناقض ان الاستثناء من اسر يقتضي كونها غير مسرى لها والاستثناء من لا بلغت اي  
بقتضى كونها مسرى بها لان الالفاظ بعد الا مسرى فيكون مسرى بها غير مسرى لها والجواب ان اسر ان كان مطلقا  
في الالفاظ لا ينافي في المعنى مفيد بعدم الالفاظ اذ المراد اسر يا هلك اسر الالفاظ فبهذا الامر انك فانك تشري بها اسر  
مع الالفاظ فاستثنى على هذا ان شئت من اسر من لا بلغت ولا تنافضل وهذا كما يقول امش ولا يفترجوا اعمال امش

اشارة الى ان الابدال...  
والثنية...  
فان قيل...  
الاشارة...  
فان قيل...  
الاشارة...  
فان قيل...  
الاشارة...

مشابهاً لا يتجزئ فيه وأما كان المشتق بعد المشتق من قبل مشتق نحو ما جاني رجل الأعرابي فغير من زيد فعند سبويه ما جاءه والحق  
 التسمية للبدل منه وهو الوضوء منقذ وحكي سبويه التسمية على الاستثناء والمناقب بخلاف ذلك على الإبدال نظر إلى أن التسمية  
 تجزئ الوضوء فكانت له بغيره على جميع المشتق منه وإيضاً فإن الإبدال من تنوع علاقته الاستثناء والغاية ووصفه بعد ذلك  
 علامة الاعتداد به والاعتناء بالتي بعد الاستثناء عن بعد فغير على حساب العوازل إذا كان المشتق منه غير مذكور وهو  
 في غير الموجب بعينه مثل ما ضرب في الإبدال لأن يستقيم المعنى نحو قرأت الأبيوم كذا ومن ثم لم تجز ما زال ذمها إلا على القول هذا  
 الذي تشبهه التاء الاستثناء والمفرغ والمفرغ في الحفظه هو الفعل قبل الأداة لتشغل المشتق منه فعمل في المشتق وأعلم  
 أن المشتق ياتيه الفعل وشبهه كما نكرت ذكره هو المشتق من المشتق وإنما عرّب المشتق منه بما ينضبه للمشتق ومن  
 المشتق لأنه الجزء الأول والمشتق صا بعد في خبر الفضلات فعرّب بالتصنيف ثم إن أمكن ابتداء المشتق للمشتق منه في  
 الأعراب فهو أولى كما في قام القوم الأزيد. أيداً ما يكون من تمام المنوي إليه وغيره ما كان ابتداءه بآه يجوز حذف المشتق منه  
 وفهام المشتق مقامه على الإبدال وذلك في غير الموجب إن لم يجز منه كما في الموجب لم يجز ابتداء المشتق بآه بل يجب  
 نصبه لكونه في خبر الفضلات كما ذكرنا وأما على امتناع حذف المشتق منه في الموجب جواز في غير الموجب لأن المشتق المقتل  
 الذي كلاً مناهيه يجزئ نحو حذف المشتق منه عند جميع التاء الألية وعند أكثر الأصوليين أما المبرج وبعض الأصوليين  
 فانهم يكفون بعض الاستثناء بوضوحه وحذفه حتى إذا جاز بعضهم جاز. أصل الإبدال والأول هو الوضوء الاستثناء إخراج التاء  
 وهو لا يكون إلا بعد تخفيف الأفعال ثم إن المخرج منها فابض حذفت إذا قام سبب الإبدال المبرج دلالة على المخرج منه هو  
 المشتق لا أنه يعرفان بآه المقدر من عده من جنس غيره وغير ذلك التعداد المقدر لا يمكن أن يكون بعضاً من الجنس غير متعينين  
 لأنه لا يخفى أن دخول المشتق فيه وإن كان بعضاً معيناً يدخل فيه المشتق فطما لعدم فهام فربما في الغالب على مثل  
 ذلك البعض فلم يبق إلا جميع الجنس لتخفيف دخول المشتق فيه وتفيد جميع الجنس جاز في غير الموجب نحو ما قام الأزيد لأن اشتراك  
 جميع أفراد الجنس في انتفاء وقوع الفعل منها أو عليها أو مخالفة واحد أياها في ذلك مما يكثر ويغلب وأما اشتراكها في وقوع الفعل  
 منها أو عليها ومخالفة واحد أياها في ذلك فمقابل نحو قولك كل جوارحنا القتل أسفل عند الإجماع والاشباع ويعلم الله تعالى  
 العار ما وجدته وإنه يستطيع ذلك في الاستثناءات وفكرت الأبيوم كذا وضربته الألسنة فالله تعالى ومن يعلم يومئذ ذلك  
 الأستخفاف لثقال ويمكن أن يهوج في بعض المواضع على بعض معين من الجنس معلوم دخول المشتق منه وليس كما إذا قبل ما  
 لعبت صنائع البلد فيقول لثقت الأتقانا لكن الأغلب عدم التفرغ في الموجب نحو التفرغ في موجب ما قبل بالتفرغ كما  
 في قوله تعالى فبلى كذا من الأتقانا فالتفرغ هنا فالتأني في المشتق من السلف. فهام التفرغ والمنوي إليه كان هو المشتق  
 منه مع المشتق كذا الاستثناء وكان للمشتق منه كما تقدم أدى بان يجر بما ينضبه العامل لكونه جزءاً من المشتق  
 متعيناً فيقول ما انتضاء العامل من الأعراب ذلم يبق من أجزاء المنوي إليه الفاعلة للأعراب غير فعل هذا سلفاً الاعتراض  
 بأنه كعب يستند الفعل للمعنى في نحو ما قام الأزيد إلى الفاعل المراد وقوع الفعل منه لا أنه ليس تمام السندانية في الحفظه في نحو  
 ما قام الأزيد كما لم يكن انقوع تمام السندانية في قام القوم الأزيد بل كل واحد منهما جزء السندانية حقيقة وإن كان السند  
 إليه لفظاً والاستثناء المفرغ يجزئ جميع معجولات الفعل وفي السنداء والخبر أما الفاعل والمنحوي به في نحو ما ضرب الأزيد  
 وما ضرب الأزيد وليس مطلقاً الأزيد والمقابل نحو ما ضرب الأزيد وما ضرب الأزيد وإن نظرت الانتفاء وما زاد إلا  
 بعم الجحفة والأقدامك وما ضرب الأزيد نادياً وأما المفعول معه فلا يجزئ بعد الإبدال لاشتمال الأزيد وأصل ذلك لأن ما بعد  
 الأداة منفصل من حيث المعنى مما قبله لمخالفة له نفاً أو شيئاً فإلا مؤذن من حيث المعنى يتبع من الانفصال وكذا الأداة  
 فاستمجن عمل الفعل مع حرفين مؤذنين بالفصل ولهذا لم يقع من التوابع بعد الأعطف المنقولة فلا يقال ما قام زيد الأعرابي  
 كما يقع التصفة وما قد وقع وأما الحال بعد ما نحو ما جاني زيد الأعرابي فكأن فلعده ظهور عمل الفعل لفظاً بما بعد الأداة  
 هو مفعول ويضع بعد الأداة من الملحقات بالمفعول الحال نحو ما جاني زيد الأعرابي والتبر نحو ما امتلأ الأمانه الأمانه ونحو قوله  
 وما أهلناكم من فرئنا الأوطا كتاب معلوم الواو للحال لأن صاحب الحال عام وبطل الجملة صفة للتكرار والواو بالواو والحصول  
 الفصل بين الموصوفين صفة الواو هي جملة بالأفصل للصفة انفصال من الموصوفين وجهين يكونهما جملة وبالواو في  
 بالواو وبالواو ونحو ذلك فوهم في خبر ليس وما نحو ليس واحداً لا وهو خبر منك وما رجل الأداة خبر منه وكذا في قولك  
 ما كان أحلاماً وانت خبر منه وكذلك المفعول الثاني في باب علمت نحو ما وجدت زيداً الأوهو فاضل وقد جاءه الأداة  
 في خبره كان بغير الأداة على غير المثال قد كنت وما أهتد بالحرب تشبهاً بالحال وأما التفرغ في السنداء والخبر و  
 فرعها نحو ما زيد الأتقانا وما قام الأزيد والأعلام رجل الأعرابي ولم يكن زيداً إلا على ما ظن ذلك لا على غيره ولم

عكس

المشتركة

وصفته التي هي  
 بالاحتمال للتصنيف  
 انضمام من  
 الموصوفين



بالباء المنزلة الثانية كغير الواجب نحو ما زيد وليس زيد وهو زيد بفتح وفي اسم لا التثنية اذا كان منصوباً او مضموناً نحو لا رجل  
ولا غلام رجل وفي الخبر المصوب بانه المحجازية وانما تعدل لبدال من لفظ المحزون من المذكورة لانها وضعت لغيره ان عدم  
الاجاب شامل لجميع افراد المحزون بها سواء ياشرتنا المحزون كما في جاني من رجل وكان تابعاً لها ياشرها نحو ما جاني من رجل  
وامرة فالا لا ينفرد بعد غير التوجيها فنفسه لعدم الاجاب ومع بطلان عدم الاجاب كيف يشاء فاما ما بعد ها وكما نعتن في  
الابدال من لفظ المحزون بالياء المذكورة لانها وضعت لبدال على ما كبد عدم اجاب مضمون المحزون بها سواء كان محزوناً ما سببا  
الها نحو ما زيد بفتح اي بغير غير ثابت قطعاً وانما يعللها بالباشرة نحو ما زيد بفتح ولا فسد واذا الائمة بعد ها مبطله لعدم  
الاجاب ومع بطلانه كيف يحق مؤكداً وكذا يتعدى لبدال من اسم لا وخبره ما المذكورين لان عمل المحزون انما كان لا يجلد  
نفسها كما ذكرنا قبل والا يبطل التقى الذي علامه فكيف يعلن مع عدم سبب العمل ولا يجوز على من هذا الاخذ  
ايضاً الابدال من لفظ المحزون المذكورة وان كان مذهبهم يجوز زيادة من في الواجب نحو قد كان من مطر وبعثوكم  
من ذنوبكم لان كلامه من الاستغناء لا يمكن ان يكتب جواز زيادة في الواجب التي يجوز زيادتها في الواجب  
هذه وكذا الياء المنزلة في نحو التي بيده وكفى بالله وحسبك غير هذه التي نحن فيها التي التي لا يكره على الاجاب فلا يلزم  
من يجوز زيادتها الياء في نحو التي بيده اعني في الواجب اعمال الباء ما بعد في ما زيد في الشيء وذلك اذا الكون في اعمال  
من والياء المذكورين على التخصيص بغير الاجاب فيما بعد الا اذا كان متكرراً نحو ما جاني من احد الا رجل فاضل  
بما زيد في الشيء الا في حقها ما اذا كان معرفة ولا يعلم نظر الى ان عدم الاجاب وان ذلك ما لا الا من الاستغناء  
لان من المتكرر وضعا والياء المذكورة اصلها ان تدخل على التكرار لان موضعها التكرار وامثلة التكرار ان يعالج في التكرار  
لما بعده ما ينبغي ان يبدل منه وان كان في غير الاجاب سهل ان ذلك عدم ثباتها في المحزون للربوب والاولى المنع من ذلك  
لان علمه المذكورة قبل في امثاله في جملة المبدل لا يتم التعريف والتكرار وما ذكره كان يمكن ان يعزز به لو ثبت في النقل  
جواز التكرار بعد الا بما قال ابو علي انما يجوز خبر المبدل في ما جاني من احد الا زيد ففصل في لا رجل الا لا بد لا مناع في قول  
من الاستغناء على المعنى وعلى التثنية فيها ولا يطرد هذا التعليل في نحو ما جاني من احد الا رجل صالح ولا يجوز  
جاء اتفاقاً منهم ولا في نحو لا رجل في الدار الا رجل فاضل فاما يجوزنا بدله على اللفظ اجلعا ولما ان نقول انما لا يجوز الابدال  
على لفظ اسم لا وخبره المذكورين لان اعمالها فيما بعد لا يفتضى بقاء نفيها ما بعد ها اذا يعلن الا للتقوى في اللفظ  
زوال نفيها ما بعد ها يلزم التناقض فان قبل يلزم مثل في ليس يجوزنا بقا فالسبب في الاشياء لا يعينها لان معنى ليس  
وما سواها عما منهم قلت سلنا اشياء معينة ما لا يلزم التناقض لان اعمال ليس فيما بعد لا يفتضى بقاء نفيها ما  
بعد ها ان عملها ليس التقى بل كونها فعلا وفعلها لا تقول بالا كما تقول نفيها فان قبل ففقدت لها معنيين احدهما  
يقول بالا وهو التقى والا نحو لا يزل به وهو الفعلية وما مثله في التقى اتفاقاً فيلزم ان يكون في ما يفتضى معنى الفعلية قلت  
كان معنى ليس في الاصل ما كان وانما حكمنا بذلك للمعنى علامان الا في الابدال نحو ليس ولسنت ثم سلنت ان لا على  
الزمان الماضي فيثبت معناه التقى كون مضمون خبرها مطلقاً او في الحال كما يحق ومعنى كون نفي مضمون الخبر وهو  
معنى ليس ونفي مضمون الخبر وهو معنى ما شيء واحده في الحقيفة والمعنى وان كان في نفي الكون معنى الفعلية  
وليس في ايجاد معنى التقى في لفظ آخر ذلك وهو معنى ما شيء فان لم يزل في الحقيفة والمعنى ورب شيان  
معناها الوضعية مختلف ومودها شيء واحد فاذ ثبت هذا قلنا ان اللفظ في التقى ليس ونفي معنى الكون  
وهو انما صلب للتقدير التقى بحاله كما في ما كان زيد الا مطلقاً وانما ليس ايضاً بعبارة ايجاد معنى نفي الكون في لفظ آخر وهو  
اليجله بعد ما ثبت ان يكون جازاً ولا يكون فيها معنى الفعلية فاجواب ان ذلك فيها عارض وكان اصلها ان يكون بمعنى  
ما ثبت وما حصل في تقدير معنى في نفسها كما في الالف فانما فاعاد منها التكون التقى في غيرها وانما فاعاد منه لفظ كان للتكون  
في غير هذا عارضه كقول عسوع ليس عن الزمان كما سبق في اول الكتاب فان فلان فانما يجوز ولا التصب فيما بعد الا في نحو ما  
زيد بشئ الا شيء لا يعينها ولم يجوز التصب في نحو ما زيد شيئاً الا شيء لا يعينها فوجه الرفع فلان ليس الا بالخبر في افعال  
كما في حد الاعراب الا ان التواضع اذا دخل على المبتدأ والخبر غلبت ما لكن يعني علمها فنقدوا اذا كان العامل حرفاً  
لضعف فنتم اذا كان العامل حرفاً لا يقبل معنى جازاً اعتبار ذلك المقدم بلا ضرورة نحو ان زيداً فاجم وعمر وكون غير  
المعنى ولا يعبر في ذلك للفتحة الا اذا انقطر اليه كما في ما نحن فيه فانه لم يبق طريق الاعتذار ذلك المقدم وسهل ذلك الاعتذار  
ضعف ما المحجازية في العمل لعدم لزومها احد التبيين كسائر العوامل ولذا لم يجعلها بنواتيم وهو الغياض وضعفها  
في العمل بل في بقدر الخبر وينو سلطان بين او من المعقول لكن اذا وجد من دونه لم يجعل على هذا الاعراب المحلى فلا يقال

في ما عدا ذلك من غير ما ذكره في المسئلة  
في ما عدا ذلك من غير ما ذكره في المسئلة

ألقى

مجموع

ما زيد بجلا ظرف ولا ما هو بجلا وامرأة بالرفع لان الحمل على الاعراب الجمل القوي ذا وجعل عراب ظاهر من جرح غير كبير كما في  
العجبي ضرب زيد وعمر حتى قال بعضهم لا يجوز قلبه بالحمل الضعيف واما اذا اضطر الى الحمل عليه كما في نحو ما زيد بنحو او  
شبه الا شئ وفي نحو ما زيد بقاتم او ما مما بل فاعدا ولكن فاعدا كما في خبر ما قالوا اجبل محل عليه اجابته لداعي الضرورة هذا وفي  
رفع ما بعد الا في نحو لا احد فيها الا زيد وجهان الابدال من محل لا احد والابدال من الضمير المستكن في قولك فيها كما قلنا  
في نحو ما رابت احدا يقول ذلك الا زيد بالرفع ولا يمنع النصب على الاستثناء لكنه ههنا اقل من النصب في نحو ما حاق  
احدا لا زيد لان النصب على الاستثناء مطلقا اقل من البدل على ما تقدم وهو مع فلانة في نحو لا رجل فيها الا زيد بل ينس  
بالاجوز من البدل من لفظ لا رجل ولا ينس بالبدل النصب كما في قولك لا احد فيها الا زيد الا في الظليل قال الشاعر  
وخرق لا ينس بها الا الصواع والاصدانة واليومنا وقال ولا امر للعصق الا مضت بها وقال الخليل مضت بها حال وجاز ينكر في  
الحال لكونه عاما كما قال المعصوم مضت بها واما نحو قولك لا الا الله ولا في الا على ولا سيف الا ذو الفقار فان النصب  
على الاستثناء فيه ضعف منه في نحو لا احد فيها الا زيد لان العامل فيه وهو خبر لا محذوف اما قبل الاستثناء واما بعده و  
في نحو لا احد فيها الا زيد باظهاره وهو خبر لا وما يربط ما من جهة المحل على المعنى فوظف وان كان ضعيفا خبيثا على ما قال  
سبويه ان احدا لا يقول ذلك الا زيد فيدل زيد من الضمير في يقول فيرفع او من احد فنصبه وانما ضعف لان لفظ احد  
لا يستعمل في الواجب انما نصبت بعد ان اوجب واما اغضف ذلك مع ضعفه جلا على المعنى لان المعنى لا يقول ذلك احدا لا  
زيد كما جاز ان يقول علمت زيدا بوم هو رفع زيد لما كان المعنى علمت بوم زيد على ما يحكي في افعال القلوب فلما اجاز  
بحر في الواجب في خبر المعنى جاز ان يكون الا زيد بدلا من لفظ احد كما جاز ان يكون نصبا على الاستثناء واما جاز ذلك لاختصاص  
احد غير الموجب فكانت رابع في خبر غير الموجب ولا يجوز ان يقول فاسأله ما القوم فاسأله ما القوم فاسأله ما القوم فاسأله ما القوم  
وان كان القوم في المعنى في خبر التقى ايضا اذا المعنى ما رابت القوم الا زيد ولا باس بان يذكر بعض ما امله المصنف من احكام الهم  
الاستثناء وهي انواع احد هان ما بعد الا لا يعمل فيها افعالها مطلقا مثل ما قلنا في فاء السببية واداء العطف واخوانها في  
المنسوب على شرطها التفسير ولا يعمل ما قبلها فيما بعد المستثنى لها الا ان يكون مستثنى منه واما المستثنى على ما مر في باب  
الفاعل فانها انما لا تستثنى باداة واحدة شتان بلا عطف خلاف القوم ولا يقال في ما ضربه احد احد الا زيد عروا على ان  
كلا الاسمين مستثنى من المذكور بل يقال ذلك على الاسم الثاني معقول نصه لى ضرب عمر ولو قلنا كذا ما فيه في باب الفاعل  
وثالثها انه لا يمنع استثناء النصف خلاف لبعض الضمير يقال له على عشرة الاخسنة وكذا لا يمنع استثناء الاكثر نحو قوله على  
عشرة الاسبعة او ثمانية واما للكوفيين ولعل لما نعين في الصورين فهو ان المنكتم يجوز في ذكر المستثنى منه اذ يذكر  
لفظ الكل ويريد به البعض ثم يعود الى التخصيص فيخرج ما نوهم الخاطيء قوله في لفظ ذلك الكل كما يصح في الشعر مثلا  
ثم يرجع الى التخصيص فيخرج الواحد زاله لوه السامع ولا يجوز ان يطلق اسم الكل على ما ضرب من الكمية والتمام بان يكون  
الناصر من اقل من النصف بعد ان يطلق اسم الكل على نصفه وابد من ان يطلق على اقل من نصفه وهذا الذي نوهوه  
مثل القول الاول المذكور في تخطيط بعض الاستثناء وقد ابطنا فليرجع اليه ثم نقول الغرض من ذكر المستثنى منه والمستثنى  
بيان حكمين باختصار لفظ كقولك جاني القوم الا زيد لو قلت جاني غير زيد لم يكن نصا على انه لم يجيبك زيد ولو قلت جاني  
زيد لم يدل على انه جاني غير واحد يجاني القوم الا زيد الفاعل بين وكذا في لم يجيبك القوم الا زيد اعلى العكس وكذا نقول في  
العدد لو قال شخصك عليك عشرة قلت لك على عشرة الا درهمين كان نصا فانه ليس عليك ثايد على الثمانية ولو قلنا  
لك على ثمانية لم يكن نصا فيه فاذا كان في الاستثناء هذا الغرض وهو منصوب في استثناء النصف والاكثر فلا منع منهما  
ويقول مع هذا كذا انك لو قلت ابتلا بلا داع الى نعين العشرة لك على عشرة الاخسنة او الاستثناء لا يمنع بل اربابا ما  
لو كان جواب من قال لي عليك عشرة او حصل هناك داع اخر الى تخصيص العشرة لم يستحسن وان بقى واحد نحو  
قولك لك على عشرة الا شعرة واربعة انما اذا اجتمع شيان فصاعدا يصلحان لان يستثنى منهما فاما ان يغيرا من غير او لا  
فان يغيرا او امكن اشتر كهما في ذلك الاستثناء بلا بعد اشتر كما في نحو ما رابت واين الا زيد اي زيد اب بازيان بازيان  
فان لم يكن الا شتر كذا نحو ما فضل ابن ابا الا زيد او كان بعد نحو ما ضربه احد احد الا زيد فان الاعلى في غير الفاعل  
للمقول نظرت فان نعتين دخول المستثنى في احد هادون الاخر فهو استثناء منه وليه او لا نحو ما ندى وصق نجا لكا  
عليها على تهن نصيبه وان احمل دخوله في كل واحد منهما فان ناع عنهما المستثنى فهو من الاخر نحو ما فضل ابن ابا الا زيد  
وكذا ما فضل با ابن الا زيد لان اختصاصه بالافريا ولي ما نعد رجوع اليه ما معا وان تقدمها معا فان كان احدهما  
مر فوعا لفظا او معقولا استثناء منه لان منيته بعد الفضل كان الاستثناء وليه بعد وذلك نحو ما فضل الا زيد ابا



Handwritten notes at the top of the page, written in a cursive script, likely in Arabic or Persian, providing additional context or commentary on the main text.

ان او من ابن وان لم يكن احد هاء نوعا فالاول على لغير نحو ما فعلت الازيد احد على احد وفقد لا خبر عامل على ما تقدم في باب الفاعل وان توسطهما فالمتقدم احق به لان اصل المستثنى اذ هو عن المستثنى منه وذلك نحو ما فعلت الازيد ابن وبهذا ايضا للاخبر عامل وان لم يتغيرا معنى شريكا فيه وان اختلفت العا ملان فيها نحو ما فعلت احد وما فعلت الا خالدا لان فاعل فعل فاعل غير احد ومثله قوله تعالى فاطمد وهم غائبين جلدته ولا تقبلوا طم شهاده ايدا كما يحى وحاشية انا لا ذكرت الا فاما ان تكرر هذا للتأكيد اولا فان كررها للتأكيد فاما ان يكون ما بعد ها عطفا للشيء فلا يذ من حروف لعطف قبل الا نحو ما جاني الازيد لا عمر واما ان يكون بدلا وهو ما يبدل لكل نحو ما جاني الازيد الا اخوك اذا كان الاخ زيدا او يبدل البعض نحو ما ضربت الازيد الا اراسا او يبدل الاشمال نحو ما اعجبني الازيد لا عليا او يبدل الغفلة نحو ما جاني الازيد لا عمر واما ان يكون عطف بيان نحو ما اتاني الا اخوك الازيد اذا كان زيدك هو الاخ وان كرر فيها الغيبة للتأكيد فاما ان يمكن استثناء كل مال من مملوءه اولا فان امكن فاما ان يكون في العدم او في غيره فالذي في غير العدم نحو جاني للمكثون الا فرقتا الا هاشما الاعضاء في الوجوب فلا يجوز في كل وتر الا انصب على الاستثناء لانه عن موجب والقباس ان يجوز في كل شفع الا بدل والنصب على الاستثناء لانه عن موجب المذكور ونحو الورد الاول والثاني والخامس والسابع والتاسع والحادي عشر على هذا وبالشفع الثاني والرابع والسادس ونحوها فكل ورز منفى خارج وكل شفع مثبت داخل فيكون في مستلئا قد جاءك من المكثين غير فريش مع جميع بقى هاشم الاعضاء ونحوه في غير الوجوب ماضي المكثون الا فرقتا الا هاشما الاعضاء فالقباس ان يجوز ذلك في كل وتر والنصب على الاستثناء والبدل لانه عن غير الوجوب المستثنى منه المذكور ولا يجوز في الشفع الا انصب على الاستثناء داخل وكل شفع منفى خارج فيكون في مستلئا قد جاءك من المكثين مع عطف جميع فريش الا هاشما والذي في العدم نحو على عشرا الا لشعة الا ثمانية الاسبعة الا خمسة الاربعة الا ثلثة الا اثنين الا واحدا فالوجوب فكل ورز منفى خارج وكل شفع موجب داخل كانه في موجب غير العدم فالزمك بالافراد خمسة لانا اخرجنا الا ثلثة من العشرة ففي واحد ادخلنا معه ثمانية صار اربعة اخرجنا منها سبعة ففي ثمان ادخلنا معها استثناء صارت ثمانية اخرجنا منها خمسة ففي ثلثة ادخلنا معها اربعة صارت سبعة اخرجنا منها ثلثة ففي اربعة ادخلنا معها اثنين صارت سبعة اخرجنا منها واحدا ففي خمسة والاعراب في الشفع والورد كما هو في موجب غير العدم ونحوه في غير الوجوب من العدم ماله على عشرا الا لشعة الا ثمانية الى نحوها فالقباس ان يكون كل ورز داخل وكل شفع خارجا فيكون الشعنة مشتملة داخله بفظ منه اثمانا بيده يعني واحد يضم اليه سبعة ضمير ثمانية بلفظ منها ستة يعني ثمان بقية البهنا خمسة ضمير سبعة بلفظ منها اربعة يعني ثلثة بقية البهنا ثلثة ضمير ستة بلفظ منها اثنين يعني اربعة بقية البهنا واحد ضمير خمسة بلفظ منه خمسة والاعراب في الشفع والورد كما في غير الوجوب هذا هو القباس لان اللفظها قالوا اذا قلت ماله على عشرا الا لشعة بالنصب ليعلم مفرق الشيء لان اللفظ ماله على عشرا مستثنى منها الشعنة ماله على واحد واذا قلت الا لشعة بالرفع على البدل يلزمك شعنة لان اللفظ ماله على الا لشعة وفي لفظ نظر لان البدل والنصب على الاستثناء كلاهما مستثنى لاقرب بينهما انهما فان نحو ما جاءك في القوم الازيد او زيد وان جوادك على مذهب ابي حنيفة على ههنا وهو ان الاستثناء من الدعوى لا يكون موجبا لتمسك بنحو اصله الا بما اخذ الكتاب فانه لا يلزم ان يشترط مع الفاعل صلوة يجوز اخلال ساير مشرف طها كان عليها ان لا يفرقوا بين البدل والنصب على الاستثناء اذ كلاهما استثناء وعلى الخبر في اوردى حجة ما قالوا وان لم يمكن استثناء مال من مملوءه فان كان في العدم نحو قولك لعلك لا تكثر الا ثلثة الا ثلثة سبعة ما حراج ثلثة من العشرة ونحوك بعد ذلك الا اربعة فلا دخل في الاربعة ونزيدها على السبعة فيكون احد عشر فيه نظر لان الاستثناء بعد التبعي انما يكون موجبا اذا كان من ذلك للشيء وفولك الا اربعة لا يمكن ان يكون من الثلثة فهو اتمام من العشرة كان الا ثلثة منها او من الثلثة الباقي بعد الاستثناء الاول وكلاهما متساويان فيكون الاربعة على التقديرين منقبذة وكلتا هاتمتان فيكون الا اربعة ثلثة على الوجهين ومذهب غير ان الاستثناء من المستثنى منه الا ان يكون الا اربعة ثلثة كما يتناظران كان المستثنى الاول اكثر من المستثنى منه او مساويا لبدل الاستثناء فولا واحدا نحو على خمسة الا ثلثة عشرة الا خمسة الاستثناء الثاني لغو عند غير الفراء لانه لا يمكن استثناء الحشدة والثلثة من العشرة وعند الفراء لا يلغوا ويلزم واحد عشر وان كان في غير العدم فاما ان يكون المستثنى منه واحدا اولا فان كان واحدا ولم يكن الاستثناء مفرقا فان تقدمت المكررات على المستثنى منه فجميع منصوب على الاستثنى نحو ما جاءك في الازيد الا عمر و الا خالدا احدا فلا يمكن ابدال احدا من المستثنى منه

Extensive handwritten marginal notes on the right side of the page, continuing the discussion or providing examples and further explanations related to the main text's grammatical analysis.

وان تأخرت عن المشتق منه فلا حد للمشتقات سواء كان الذي والمشتق منها وغيره نصب على الاستثناء او لا بدال  
 واليه ولجبت نصب بعد لا بدال لان المبدل منه مرة لا يتبدل منه اخرى اذ صلا لا بدال منها ولا كالتناظر ومثاله ما جاء  
 احدا لا زيدا او لا زيدا الاعمر والاحد الا بكرا وان فوسطها المشتق منه فلما تقدم عبد النصب على غير على الاستثناء ودعا  
 من المتأخرات جاز لا بدال والنصب على الاستثناء وبهاؤها واجبت نصب بعد لا بدال نحو ما جاني الازيد الاعمر واحد  
 الاكبر والاكبر الا خالدا وان كان الاستثناء مفرغا شغل العامل ببعضها ايها كان ونصب ما سواه على الاستثناء وجوبا  
 لا يمنع شغل الفعل باكثر من واحد وامتناع الابدال بغيره فلم يبق الا النصب على الاستثناء نحو ما جاني الازيد الاعمر  
 الاكبر الا خالدا ونقل عن الاخفش نحو ما صار حرفا لعطف في مثله فيعطفه على ما استعمل به الفعل ولابد ان  
 حرفا لعطف بالفاش المشهور واعلم ان في جميع هذه الاسماء من الفزع وغيره مستثباتها مخزجة من متعدده واحد ظاهر  
 في غير الفزع متعدده الفزع نفى قولك جاني احدا لا زيدا الاعمر الا خالدا زيد يخرج من احد وعمر يخرج مما يلي من  
 احد بعد اخرج زيدا ما جاني غير زيدا الاعمر واحد يخرج مما يلي من احد بعد اخرج زيد وعمر اي ما جاني غير زيد  
 الا خالدا فالكوشق من النفي الاول فيكون الكل مثنيا وكذا في الفزع نحو ما جاني الازيد الاعمر والاحد الاعمر مشتق  
 من اللغزة المتعد بعد خروج زيد وخالد يخرج منه بعد خروج زيد وعمر وكذا لو كان الاول موجبا نحو جاني الفوم الا  
 زيدا الاعمر والاحد الاعمر ولا يجوز الفزع والابدال ههنا اي جاني غير زيد من جملة الفوم الاعمر وجاني غير زيد  
 من جملة الازيد والاحد وكل المشتقات ههنا منقبة وان كان المشتق منه اكثر من واحد فان في غير الواجب لم يجز  
 ثاني المشتقين الا النصب على الاستثناء نحو ما اكل احدا لا الخبز الازيد لان النفي فلا تنقض الا الاولى فهو استثناء  
 من موجب المعنى كل احد كل الخبز ففظ الازيد فانه لم ياكله فقط بل اكل شيئا آخر ايضا فان لم يذكرها استثنى  
 المشتق الاول كما ذكرنا استعمل العامل به كرايت وان ذكرته جاز في المشتق الا فلا بدال والنصب على الاستثناء نحو  
 ما اكل احد شيئا الا الخبز الازيد فان كان الكلام موجبا فلا بد من ذكر المشتق منها لان الواجب لا يفرغ على ما  
 تقدم اكل الفوم جميع الطعام الا الخبز الازيد والنصب حاجي اول المشتقين لانه عن موجب اما فانه ما فالفاس  
 جوازا بدله ونصب على الاستثناء لانه في المعنى عن غير موجب بسبب نفي المعنى الا يجازي المعنى ما اكل الفوم  
 الخبز الازيد والازيد وان كان الفوم في اللفظ في غير الاحجاب وسادسها ان الجمل المعطوف بعضها على بعض بالواو  
 اذا نعتها الاستثناء الصالح للوجه كقوله تع فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا الا اية فما ينصبه من  
 تحفظ في البصريه وهوان الجملة بكاملها عاملة في المشتق عمل عشرين في الذم وان العامل معقول لفعل فهما ان الجملة  
 الاخرى ولي بالعمل فيه فيكون من باب تنازع العاملين فصاعدا المعقول واحد ولو كان العامل جميعها لزم حصول  
 واحد من مؤثرين مستقلين واكثر وهذا مما لا يجزئه حلالا للعوامل على المؤثرات الحظيفة واما ان كانت الجملة الاخرى  
 مستأنفة والواو لا يبداء فلا كلام فانها بها كقولك اكرم بني نعيم والحقاهم البصريون الا فلا تا قوله وتحقق بعد  
 غير رسوى وسواء في بعد حاشا في الاكثر قوله وتحقق عطف على وهو منصوب في ذلك باب الاستثناء وانما وجب  
 حفظه بعد هذه الاسماء لكونه مضافا اليه وفي سوا ريع لغات كما في حجة الفراه في السنين مع المذ وكسر هاء مع الفصحى  
 المشهور وان وكسر الاول مع المد وصحة مع الفصحى قوله بعد حاشا في الاكثر لزم سبويه حرفية حاشا الفوم حاشا في  
 دون فون الوفاية ولو كان فعلا لم يجز ذلك وامتناع وقوعه صلينا المصدرة مطردا كخلا وعلا مع فعلته على انه  
 روي لا خضض قول الشاعر ربك الناس ما حاشا فربنا فانا نحن افضلهم فعلا وما حكي المازني من قول بعض المتهتم  
 اعظمه ولن سمع حاشا المشتطان وابن الاصمغ بفتح الشيطان اي جاسد الغفران الشيطان شاذ عند سبويه  
 وفيه القرارة فعل لا فاعله والحريه بفتح لام متعلقة بمحذوفة لكثرة الاستعمال وهو بعيد لا ركبا محذوف  
 اثبات فعل بلا فاعل وهو غير موجود وجوب بحرف جو مقدوم هو واحد وعند البره يكون نازعا فعلا وفارة حرف جوازا  
 ولهذا الام نحو حاشي زيد حين عنده فعلية هذا ما قبله والاولى ته مع اللام اسم لجنبه معها منونا كقوله في السبل  
 حاشا الله فيقول انه مصدر بمعنى نبي يا الله كما قالوا في سبحان الله وهو بمعنى حاشا سبحانا قال سحانة ثم سحانا  
 يعود به وفي التناجح الجوزي والجدل فيجوز على هذا ان يرتكب كون حاشي في جميع المواضع مصدر بمعنى شتره ونزها  
 واما حذف الثوب في حاشا فلا استنكاره للشوبين فيما غلبت عليه مخزجة منها لاجل الاضافة وهذا كما قال بعضهم  
 سبحان من علمه الفاخر ان ترك ثوبه لا بدل على علمته لانه لاجل ابقائه على صورة المصنف لما غلب استعماله  
 مضافا كما يحق في بيان سوي ويجوز ان يقول ان حاشي الحار حون وهي في حاشي الله اسم بني لسانه لفظا

كانه

قوله

قوله وتحقق عطف على وهو منصوب في ذلك باب الاستثناء وانما وجب حفظه بعد هذه الاسماء لكونه مضافا اليه وفي سوا ريع لغات كما في حجة الفراه في السنين مع المذ وكسر هاء مع الفصحى المشهور وان وكسر الاول مع المد وصحة مع الفصحى قوله بعد حاشا في الاكثر لزم سبويه حرفية حاشا الفوم حاشا في دون فون الوفاية ولو كان فعلا لم يجز ذلك وامتناع وقوعه صلينا المصدرة مطردا كخلا وعلا مع فعلته على انه روي لا خضض قول الشاعر ربك الناس ما حاشا فربنا فانا نحن افضلهم فعلا وما حكي المازني من قول بعض المتهتم اعظمه ولن سمع حاشا المشتطان وابن الاصمغ بفتح الشيطان اي جاسد الغفران الشيطان شاذ عند سبويه وفيه القرارة فعل لا فاعله والحريه بفتح لام متعلقة بمحذوفة لكثرة الاستعمال وهو بعيد لا ركبا محذوف اثبات فعل بلا فاعل وهو غير موجود وجوب بحرف جو مقدوم هو واحد وعند البره يكون نازعا فعلا وفارة حرف جوازا ولهذا الام نحو حاشي زيد حين عنده فعلية هذا ما قبله والاولى ته مع اللام اسم لجنبه معها منونا كقوله في السبل حاشا الله فيقول انه مصدر بمعنى نبي يا الله كما قالوا في سبحان الله وهو بمعنى حاشا سبحانا قال سحانة ثم سحانا يعود به وفي التناجح الجوزي والجدل فيجوز على هذا ان يرتكب كون حاشي في جميع المواضع مصدر بمعنى شتره ونزها واما حذف الثوب في حاشا فلا استنكاره للشوبين فيما غلبت عليه مخزجة منها لاجل الاضافة وهذا كما قال بعضهم سبحان من علمه الفاخر ان ترك ثوبه لا بدل على علمته لانه لاجل ابقائه على صورة المصنف لما غلب استعماله مضافا كما يحق في بيان سوي ويجوز ان يقول ان حاشي الحار حون وهي في حاشي الله اسم بني لسانه لفظا

قوله وتحقق عطف على وهو منصوب في ذلك باب الاستثناء وانما وجب حفظه بعد هذه الاسماء لكونه مضافا اليه وفي سوا ريع لغات كما في حجة الفراه في السنين مع المذ وكسر هاء مع الفصحى المشهور وان وكسر الاول مع المد وصحة مع الفصحى قوله بعد حاشا في الاكثر لزم سبويه حرفية حاشا الفوم حاشا في دون فون الوفاية ولو كان فعلا لم يجز ذلك وامتناع وقوعه صلينا المصدرة مطردا كخلا وعلا مع فعلته على انه روي لا خضض قول الشاعر ربك الناس ما حاشا فربنا فانا نحن افضلهم فعلا وما حكي المازني من قول بعض المتهتم اعظمه ولن سمع حاشا المشتطان وابن الاصمغ بفتح الشيطان اي جاسد الغفران الشيطان شاذ عند سبويه وفيه القرارة فعل لا فاعله والحريه بفتح لام متعلقة بمحذوفة لكثرة الاستعمال وهو بعيد لا ركبا محذوف اثبات فعل بلا فاعل وهو غير موجود وجوب بحرف جو مقدوم هو واحد وعند البره يكون نازعا فعلا وفارة حرف جوازا ولهذا الام نحو حاشي زيد حين عنده فعلية هذا ما قبله والاولى ته مع اللام اسم لجنبه معها منونا كقوله في السبل حاشا الله فيقول انه مصدر بمعنى نبي يا الله كما قالوا في سبحان الله وهو بمعنى حاشا سبحانا قال سحانة ثم سحانا يعود به وفي التناجح الجوزي والجدل فيجوز على هذا ان يرتكب كون حاشي في جميع المواضع مصدر بمعنى شتره ونزها واما حذف الثوب في حاشا فلا استنكاره للشوبين فيما غلبت عليه مخزجة منها لاجل الاضافة وهذا كما قال بعضهم سبحان من علمه الفاخر ان ترك ثوبه لا بدل على علمته لانه لاجل ابقائه على صورة المصنف لما غلب استعماله مضافا كما يحق في بيان سوي ويجوز ان يقول ان حاشي الحار حون وهي في حاشي الله اسم بني لسانه لفظا

ومعنى حاشي الحرفيه واستدل المتحر على فعليته بنصرفه نحو حاشيت زيد الحاشيه قال لنا غيره وما الحاشي من الانوام  
من احد وليس بقاطع لا يجوز ان يكون مشتقا من لفظ حاشي حقا واسما كقولهم وليت اى فلت لولا ولايت اى فلت  
لا ولا يتجنى اى فلت سبحان الله وليت اى فلت ليتك وهذا هو الظاهر لان المشتق الذى هذا حاله بمعنى قولك  
الانظرا التى اشتق منها فالشبح قول سبحان الله والشليم قول سلم عليك والسلام قول بسم الله وكذا غيره ومعنى حاشيت  
زيد فلت حاشا زيد واستدل لانه على فعليته بالتصرف فيه والحدف نحو حاش الله ليس يعقوب لان الحرف الكليل الاستثناء  
منه نحو سوا فعل في سون افعل وكثر فيها حاش وفل جثلا لان الحذف في الاطراف اكثر واذا سئل حاشي في الاستثناء وفي  
غيره فضاء نزيه الاسم الذى بعده من سوء ذكره في غيره اوفيه فلا يستثنى الا في هذا المعنى وجزااردوسيره شخص  
من سوء فيبتدئون بنزيه الله سبحانه من السوء ثم يبرئون من اراد والبرئيه على محو ان الله متبرع عن ان لا يظهر  
ذلك الشخص مما يصح فيكون اكد وابلغ قال تع فلن حاش الله ما علمنا عليه من سوء وقد جاء في كلامهم الا قبل وما عدل  
لا قبل غيره مما يكون نكيرا معنويا استنادا نحو الكافي دخول الا على حاشي الحازه قوله وغيره صفة حلت على الاله  
الاستثناء كما حلت عليها الاله الصفة اذا كانت تابعة لجمع منكوه غير محصور لتعد الاستثناء مثل لو كان فيها الهه الا  
الله نفسا وضعف في غيره اقول قوله غير فيبتدأ وصفه خبر اعلم ان اصل غير الصفة للفتحة المغايرة مجردة والموصوفها  
اما بالذات نحو مرتب رجل غير زيد واما بالصفات نحو قولك دخلت بوجه غير الوجه الذى خرجت به والاصل هو الاول  
والثاني مجاز فان الوجه الذى يبين فيه اثر الغضب كانه غير الوجه الذى لا يكون فيه ذلك بالذات وما هبت المشتق كما  
ذكرناه حده هو المغايرة قبل اذ الاستثناء فيها وانما افلتنا اجتمعت ما بعد غير وما بعد اذ الاستثناء في معنى المغايرة  
لما قبلها حلت اذ الاستثناء اى الاله بعض المواضع على غير الصفة وحلت على الاله في الاستثناء في بعض المواضع  
ومعنى الحول انه صار ما بعد الا مغاير لما قبلها نفيا وايجابا كما بعد الا ولا يعتبر مغايرته له ذانا او صفة كما كانت في الاله  
الا ان حمل غير على الا اكثر من العكس لان غير اسم والتصرف في الاسماء اكثر منه في الحروف فوقع غير في جميع مواضع الاله في  
المفرغ وغيره والموجب غير والمنقطع وغيره مؤخر عن المشتق منه مفاد ما عليه وبالجملة في جميع محال الاله لا  
يدخل على الجملة كالا لتعد الاضافة اليها فله حمل الاله بالشرائط التى تذكرها فاذا دخل الاله على غير والاف الاصل  
حرف لا يتحمل الالعاب وعى صالها يجعل اعرابها الذى كانت تستحقه لولا المنع المذكور على ما بعد ها عاربه واذا دخل  
غير على الاله اصل غير من حيث كون اسم جواز حمل الالعاب وما بعد الذى صار مشتقا يظفل غير على الاله مشغول بالجر  
لكونه مضافا اليه في الاصل جعل اعرابها الذى كان يستحقه لولا المنع المذكور اى اشتغاله بالجر على نفس غير عاربه  
فعل هذا التقدير لا حاجة الى ان يعتد لا نصاب غير في الاستثناء بما قال بعضهم لما رأى نصابه من دون واسطة  
كما كان في المشتق الا وهو انه انما انصب بلا واسطة حرف المشابهة الظرف المبهمة بابهاه وانما ينجح الى العذر  
المذكور لما بيننا ان حركة غير لما بعد ها على الحذفه وهى عليها عاربه فكان غير هو الواسطة لا نصاب ما بعد ها  
في الحذفه والدليل على ان الحركة لما بعد ها حذفته جواز العطف على محله نحو ما جاني غير زيد وعمرو بالرفع  
عطفًا على محل زيد لان المعنى ما جاني الازيد قال لقراء يجوز ان يدنى غير في الاستثناء مطلقا اضعف الى معرب  
او مبتنى لكونه بمعنى الحرف بمعنى الاله ومنع البصريون لان ذلك فيه عارض غير لازم فلا اعتبار به واما اذا اضيف الى  
ان فلا خلاف في جواز بيانه على الفتح كما في قوله لم يمتع القرب منها غير ان نطق كما يجيء في باب الاضافة ويجوز ان  
يكون نحو قوله غير ان فلا سنعين على الفتح اذا حقت بالثبوتى التجا من هذا الباب اى مثبتا على الفتح لا ضافته الى ان  
كما في قوله تع مثل ما انتم نطفون ويجوز ان يكون منصوبا لكونه استثناء منقطعاً و قولهم بيد مكل غير ولا يجي  
الاله المنقطع من ان الى اولها قال صلى الله عليه واله وسلم انا افصح العرب بيدانى من فريش ويجوز ان يقال بيانه  
لا ضافته الى ان وان يقال منصوب لكونه في الاستثناء المنقطع قوله كما حلت عليها في الصفة اى حلت الاله على غير في  
الصفة فودع جمع اى ما يدل على الجمع جمعاً كان اولا كقولهم ورهطاً وانما شرط هذا الشرط لوانق حالها صفة حالها  
اذا خلا استثناء وذلك لانه لا يثبت لها في الاستثناء من مشتق منه متعدد لفظا كان او مفردا ولا يقول في الصفة حال  
رجل الازيد ولا يجوز فقد الموصوف قبل الاله وصفها كما جاز في غير ذلك لكون اظهره كونه صفة وشرط كون الجمع متكوا  
لانه اذا كان معرفا نحو جاني السبيل والقوم الازيد احتمل ان يراد به استغراق الجنس فيصح الاستثناء فاحتمل ان  
يشارة الى جماعه بقره في الحاطبان فيهم زيد فلا يعتد ايضا الاستثناء الذى هو الاصل في الاف السامع بحمل الاله  
على اصلها من الاستثناء فاخبره كونه متكرا غير محصور ولا يفتش دخول ما بعد الاله فيه فيضطر السامع على حمل

الكتفى

نزيه

فان وصفه كما ينبغي ولا يجوز ان يفتقر الى نفيها والاله الا لا  
اصلها صا واما بعد من غير صفا فاعلم

بيانا

المتكورة

فليق

الاوله

المجمله

الأعلى غير الاستثناء واشترط ان يكون المنكر غير محصورا محصورا شيئا اما الجنس المستثنى نحو ما جاني رجل او ذكرك  
 واما بعض منه معلوم العدد نحو قوله على عشرة دراهم وعشرون لانا كان محصورا على حد الوجهين وحده خول ما بعد  
 الا فيه ولا يبعد الاستثناء فلا يعدل عند ذلك نحو كل رجل الا زيد جاني وله على عشرة الادرها وزيما كان للمكور  
 محصورا ويجوز الصفة لعدم دخوله وطعانه كقولك عندي عشرة رجال الا زيد فغير الصفة لا غير كذا في المحصور  
 الاخر نحو ما جاني رجلان الا زيد وما جاني رجال الا عمر فان معنى ما جاني رجلان ما جاني اثنان من هذا الجنس وزيد  
 ليس اثنان منه فلا يدخل فيه وكذا معنى ما جاني رجال ما جاني جماعة من هذا الجنس وعمر وليس جماعة فلا يدخل  
 في مثلها اذن الا الصفة والاستثناء المنقطع هذا كله مستثنى على ان المستثنى واجب لدخوله في المستثنى منه كما هو  
 من هيب جمهورة الضياء واما على هذا المبرج فيكون الاستثناء مع هذا الشرط ايضا لانه يكتفي في صفة الاستثناء  
 بصيغة الدخول وقال لا يدركي والمالكي لا يبدل الا اذا كانت صفة من متبوع ظاهر كما ذكر المص جمع او شبهه متكررا او  
 معرف باللام الجسدية قال اباحت فافتت بليدة فوق بليدة فليل بها الاصوات الابدانها ويجوز في البيت ان تكون  
 الاستثناء وما بعد هابلا من الاصوات لان في فليل معنى التقى كما ذكرنا ومذهب سيبويه جواز وقوع الاضافة مع حنة  
 الاستثناء قال يجوز في قولك ما اتاني احد الا زيد ان يكون الا زيد بدلا وصفة وعليه اكثر المناخرن متمسكا بقوله وكل اخ  
 مقارفا خوه لعراييك الا الفرقدان وقوله على علم كلهم هاكون الا العالمون والعالمون كلهم هاكون الا العالمون  
 والعالمون كلهم هاكون الا المخلصون والمخلصون على خطر عظيم وقال الكاشي فقدير البيت الا ان يكون الفرقدان وهو  
 مرهود لان الحرف الموصول لا يحذف الا بعد الحرف التي تذكر في نواسم المضارع وقال المص في البيت شدو فان ومع  
 كل دون المضارفة والمتمم وصف المضارفة اذ هو المقصود وكل لا فادة الثمول فقط قال وهذا الوصف ضرورة  
 للشاعر لانه لو جازله وصف المضارفة وهو ان يقول الفرقدان الا صفة بل كان يجعله استثناءا والشدو الثاني الفصل  
 بالخبر بين الصفة والموصوف وهو فليل وقوله نع لو كان فيهما الهة الا الله نفسنا قال سبويه لا يجوز ههنا الا الله  
 لانك لو قلت فيهما الا الله نفسنا لم يجز يعني ان البدل لا يجوز الا في غير الموجب وليس الشرط ان لم يكن موجبا  
 صورا من غير الوجوب الذي يجوز معلا لا بدال قال المص ولا يجزى التقى المعنوي كالتلفظي الا في فلما واقل رجل واني  
 ومنصرفا انه كما مضى قال وايضا البدل لا يجوز الا حيث يجوز الاستثناء ولا يجوز الاستثناء ههنا لان الله غير واجب الدخول  
 في لغة المنكر لانه غير علم ولا محصور ولو وقع ايضا الجمع المنكر في سياق التقى وفصدي الاستثناء في المجرى استثناء  
 المقدم منه كما تقدم واجاز المبرج مع الله على البدل لان في لومعنى التقى اذ هو لا منناع التقى لا منناع غيره فكانه قبل ما بها  
 الهة الا الله وهذا كما جرى الترتيب في التخصيص في قوله نع فلو كانت فريضة آمنة الا انه يجزى التقى فاجاز البدل في قوم بوسر  
 والاول منع اجزاء الشرط والتخصيص في جواز الابدال والتضيق معهما مجزى التقى اذ لم يثبت واما عدم وجوب دخول الله  
 في آفة فلا يضر المبرج انه يكتفي في جواز الاستثناء بصحة الدخول كما تقدم قوله وهو في غيره ضعيف يعني جعل  
 الاضافة في غير مثل هذا الموضع الجامع للشرط المذكور كما في قوله وكل اخ مقارفا اخوه البيت ضعيف هذا عند  
 المص ولا يفتق عند سيبويه واباعه كما تقدم قوله فاعراب سوى وسواء التصب على النظر على الاصح انما انصب سوى  
 لانه في الاصل صفة ظرف مكان وهو مكان قال نع مكانا سوى مستويا ثم حذف الموصوف وافهم الوصف مقام  
 مع قطع النظر عن معنى الوصف اي معنى الاستوى الذي كان في سوى فصا سوى بمعنى مكانا فقط ثم استعمل  
 سوى استعمال لفظ مكان لما قام مقامه في فادة معنى ابدل فقول انت لي مكان عمراي بدله لان البدل شاد مسد  
 البدل منه وكان مكانا ثم استعمل معنى البدل في الاستثناء لانه اذا قلت جاني الفوم بدل زيد فادان زيد لم يأتك  
 لخر عن معنى البدلية ايضا بطل معنى الاستثناء نسوي في الاصل مكان مستو ثم صار بمعنى مكان ثم بمعنى بدل  
 ثم بمعنى الاستثناء ولا يجوز في سوى المنقطع عن المضاف اليه كما يجوز في غير على ما يجزى والتزم بعضهم وجوب اضافته  
 الى المعارف لا يجزى جاني الفوم سوى رجل منهم طويل وهو الظاهر في كلامهم وعند البصريين هو زعم النصب  
 على النظر في لانه في الاصل صفة ظرف والاولى في سغات النظر في اذ حذفت موصوفاها التمسب فنصبه على كونه  
 ظرفا في الاصل والا فلا يس الان فيه معنى ظرفية والتدليل على ظرفية في الاصل ونوعه صلة بخلاف غير نحو جاني الفوم  
 سوى زيد وعند الكوفيين يجوز خروجا عن الظرفية والتصرف فيهما رعا ونصبا وجزا غير ذلك كخرجهما عن  
 الظرفية الى معنى الاستثناء قال ولم يبق سوى العدوان دناهم كادانوا وقال بخلاف عن اهل الهمامة نافعي وما  
 عدلت عن اهلها نسوا وكما ومثله عند البصريين شاد لا يجزى الا في ضرورة الشعر وعم الاحقش سواء اذا اخرجوه

عن الظرفية ايضا غضبوا واستنكارا الرفع فيقولون جاني سواد وفي الدار سواد ومثل هذا في استنكار الرفع فيما غلب  
انصابه على الظرفية قوله نفع ومنهم دون ذلك ولقد نطق بمتكم ، فيقول في قولنا تسلوا و دون التساعي واعلم ان  
المستثنى قد يحذف من الرفع والكاتبين بعد ليس فقط كما يحذف ما اضيف اليه غير الكاتبين بعد لا فيقول جاني ريد ليس الا  
وليس غير بالضم فشيها لغيايات حين حذف المضاف اليه كالمحكي في الظروف المبينة وغيره ليس اي ليس الجائز غير  
وقال الاخفش يجوز ان يكون اسمه ونحوه حذف للمضاف اليه وايضا المضاف على حاله كقوله خاظم من سلتى خبا شيم وفا وهو  
ضعيف من وجهين احدهما ان حذف خبر ليس قبله والثاني ان حذف المضاف اليه وايضا المضاف على حاله قليل ودان يقال  
ليس غير بالنصب على ابقاء المضاف وعلى حاله بعد حذف المضاف اليه وقد يكون غير على ما حكاه الاخفش في الحالين نحو  
ليس غير وليس غير كما يتون كل وبعض عوضا من المضاف اليه وحكي الاخفش ليس غير وليس غير وهذا مما يقوى مذهبه  
من كون ليس غير بالضم على حذف الخبر ويجوز ان يقال حسن حذف خبر ليس ههنا وان كان قليلا في غير هذا الموضع لكثرة  
استعماله الاستثناء والنصب على افتار اسم ليس اي ليس الجائز غير واذا اضيف غير ظاهر اجاز عند الاخفش ان ياتي بعده  
يكن نحو جاني زيد لم يكن غيره وغيره بالرفع والنصب على التفسيرين المذكورين قال ويقول جيتني ليس غيرك وغيرك وليس  
غيرك وغيرك واما الاستثناء فلينس من كمان الاستثناء حذفت المذكور بعد متبته على اولوية بالحكم المتقدم واما عدم كماله  
لان ما بعده مخرج عما قبله من حيث اولوية بالحكم المتقدم وان جزم ما بعده فاضافة سوي اليه وما زاد ويجوز ان يكون نكرة  
غير موصوفة والاسم بعد ما يبدل منها وان رفع وهو اقل من الجر غير متبذرا وحذف وما بمعنى الذي ونكرة موصوفة بحمله  
اسمية واما كان اقل لان حذف احد جزئي الجملة الاسمية التي هي صفة كقوله من فرائد ما على الذي حسن وصفه قليل وليس نصب  
الاسم بعد الاستثناء بغير اسكتة روى بيت امر القيس ولا سبها يوما بدارة جليل ينصب يوما ايضا فكيفما نصب وجوها قال  
بعضهم ما نكرة غير موصوفة ونصب يوما باضمار فعل اي عني يوما وقبل على التفسير قال الاندلسي لا ينصب بعد الاستثناء  
الا النكرة ولا وجه لنصب معرفة وهذا القول منه مؤذن بجواز نصبه فاسا على انه غير لان ما ينشد والنون كلمة كوجلا اذ لو  
كان باضمار الفعل لا يتولى المعرفة والنكرة وقال الاخفش في قولهم ان فلانا نكرم لا سبها ان ابند فاعدا ما هاهنا ائذ عوضا  
من المضاف اليه اي ولا مثل ان ابند فاعدا واعلم ان الواو التي تدخل على الاستثناء في بعض المواضع كقوله ولا سبها يوما بدارة جليل  
اعراضه كما في قوله فانت طلاق وانطلاق ابنة اذ هي مع ما بعدها ينشد وجملته مستقلة والتي بمعنى المثل فعني جازي  
القوم ولا سبها زبدي ولا مثل زيد موجود بين القوم الذي حافظ اي هو كان اخضر في واشدا خلاصا في الخي وخبر جازي  
ونصرف في هذه اللفظ فقرات كثيرة لكثرة استعمالها فقبل سبها يحذف لا سبها بتخفيف اياه مع وجوده وحذفها  
فقد يحذف ما بعد الاستثناء على جعله بمعنى خصوصا يتكون منصوبا للحل على انه مفعول مطلق وذلك كما مر في باب الاخفا  
من نقل نحو ابها الرجل من باب التثنية الى باب الاختصاص بجماع بينهما معنوي فصارت نحو انا فعل كذا ابها الرجل منصوبا  
الحل على الحال مع بقاء ظاهره على الحالة التي كان عليها في التثنية من ضمها في ورفع الرجل كذا لان الاستثناء هنا يكون بانها  
على نصبه الذي كان له في الاصل حين كان اسم لا التثنية مع كونه منصوبا للحل على المصدر لفهام مقام خصوصا فاذا التث  
احب زيدا ولا سبها راكبا وعلى الفرس فهو بمعنى خصوصا راكبا في حال من مفعول الفعل المقدري واخصه زيادة  
المجته خصوصا راكبا وكذا في نحو اخته ولا سبها وهو راكب وكذا قولك اخته ولا سبها ان راكبي خصوصا ان راكبا جواب  
الشرط مدلول خصوصا اي ان راكبا خصه زيادة المحبة ويجوز ان يجعل بمعنى المصدر اللازم اي خصوصا فيكون معنى  
خصوصا راكبا اي مختص بفضل محبي كذا وعلى هذا ينبغي ان يقول ما ذكر الاخفش اعني قولنا ان فلانا نكرم لا سبها ان ابند  
فاعدا اي مختص بزيادة الكرامة خصوصا في حال فعوده ويجوز محي الواو قبل الاستثناء اذا جعلته بمعنى المصدر وعدم مجتها  
لان مجتها اكثر وهي اعراضه كما ذكرنا ويجوز ان يكون عطفا والاول اولى واعذب وقد يقال لا سواء ملة مقام لا سبها  
واعلم ان اصل الا ان يدخل على الاسم وقد يلبسها في الفرغ فعل مضارع اما خبر ليندا كقولك ما لنا من الابعرون وما زيدا  
الابنوم او حال نحو ما جاني زيدا لا يصحك وصفه نحو ما جاني منهم رجل الا بقوم ويقعد ويجوز ان يكون هذا لالقوم  
في الحال وانا شرط الفرغ ليكون الاملاء عن العمل على قول او عن التوصل بها الى العمل على قول او فبهم لده فبها تافسها  
من الاسم لا مكارشه كنه انا الغاء وشرط كون الفعل مضارعا لما يشبهه للاسم واما الماضي يجوز ان يلبسها في الفرغ باحد  
فديين وذلك ما افترته بقدم نحو ما الناس لا فديين واو ذلك لتغيرها له من الحال المشبه للاسم واما تقدم ما من متوق نحو  
قولك ما انعمت عليه الاشكر وما ابند الا نافي وعنه عليه السلام ما ليس للشيطان من بني آدم الا اناهم من قبل النساء و  
ذلك اذا قصد لزوم تعقب مضمون ما بعد الالفهون ما قبلها واما جازان بلبها الماضي مع هذا الفصد لان هذا

المعنى هو معنى الشرط والجزء في الاغلب نحو ان جئتني اكرمك وانما قلت في الاغلب انه لا يكون مضمون الجزاء منعقبا  
لمضمون الشرط بل يكون مقارنا له في التزام نحو ان كان هناك نار كان احترق وان كان هناك احترق فهناك نار وان كان  
الانسان ناطقا فالحمار ناطقا هو لكن التعقيب المذكور هو الاغلب فلما كان تعقيب مضمون ما بعد الا لمضمون ما قبلها هو المراد  
تكان معنى حرف النفي مع الا يقيد معنى الشرط والجزء اعني لزوم الثاني للاول جازان تعبير معنى الشرط والجزء مع حرف  
النفي والافصاح ما قبل الا وما بعد ما صوغ الشرط والجزء وذلك ما يكونه ما مضى نحو ما زنتي الا اكرمك ومضاه  
نحو ما زودت الا تزوت ومثل هذا هو الغالب في الشرط والجزء اعني كونها ما مضى او مضارعين فجاز كون الماضوا الذي  
يعد الا ههنا مجردا عن فدا والواو مع انه حال كما ذكرنا في باب الحال وذلك لكونه منضمنا معنى الجزاء فيكون ما بعد الا على هذا  
المعنى المذكور اما ما مضى مجردا او مضارع مجردا كما رأيت مجازا ايضا ان ينظر الى كون مثل هذا الفعل حالا في الحضيضة وان  
كان فيه معنى الجزاء فيؤتى به ما مضى او مضارعا مع الواو نحو ما زنته الا اكرمك مضي ولا زودته الا ويكره مضي وانما اطرد الواو مع  
هذا لانه لكون هذا الحال غير مفسر مضمون بمضمون عامله كما هو الغالب في الحال نحو جاتي زيد واكبا ولفظه ابهر منفصل  
عن العامل الا فيجوز ان يستظهر مظهره في ربط مثل هذه الحال بما لها اللفظ مجردا لربط اي الواو فنتم اطرد نحو  
ما زودته الا ويكره مضي وقد دقت واصدق عينه كما مر في باب الحال ويجوز في الماضي مع الواو فلا يصح نحو ما زودته الا وقد ارتكبت  
كلا يجوز الا فصار على هذا فلا يقال ما زودته الا قد زوت لان نظرت الى معنى الجزاء الذي ينفاد من مثل هذا الحال  
في الجزاء لا يخرج عن الغاء اذا كان مع فدا كما يجز في بابها وان نظرت الى الحال الذي هو اصله فليس فيه حرف لربط المذكور  
وانما قلنا ان الاغلب في الحال مقارنه مضمون لمضاهون عامله لا تفيد في الجزاء في ذلك كقولهم خرج الامير معه صفرا صائبا غائبا  
اي غائبا على الصبي وكذا معنى الخبر اي ما ليس الشيطان من بني آدم من جهة غير البشر انما على ايها انهم من قبلهم  
جعلوا المعروف عليه المخرج من كالاتع الحاصل وقد بدخل الا ولما مضى على الماضوا ذاقتهما فاسم السؤال نحو نشد  
بالله الافعلت وقول عمر في كتابه الى ابي موسى عزمت عليك لما عزيت كاتيك سوطا لئلا يهملنا نحن كاتين في كتابه الى عمر كتب  
من ابو موسى وقولهم نشدتك الله من قولهم نشدته اي ذكرته فتذكر فتشدا للمعنى الى واحد مطاوع للاول المتعدى الى  
المتين والمعنى وذكرتك الله اي اذمت عليك به وقتك بالله لتفعلن او يكون نشدت بمعنى طلبت اي نشدت لك الله كقولهم  
تبع ابيكم الهما اي ابيكم اي طلبت لك الله من بين جميع ما يهشم به الناس لاسم به تقع عليك ومعنى الافعلت لا تفعلت  
الافعلت والافعلض معنى التوق الذي تضمنه الضم لاننا اذا حلفت غيرك بالله فسم الطلب فقد مضت عليه الا في فعل  
مطلوبك فكانت قلت ما اطلب منك الافعلت ففعلت بمعنى المصدر مفعولا به لما اطلب الذي له عليه نشدتك  
الله وانما جعله فعلا ما مضى الفصد المبالغة في الطلب حتى كان الخطاب فعل ما نظره وصار ما مضى انما تخبر عنه فهو  
مثل قولهم وسبق الذين ونادى صحابة النار وقولهم رحم الله ومعنى عزمت عليك اي وجبت عليك وهو من قسم الملوك  
ولما في الاستثناء لا يخرج الا بعد النفي ظاهرا ومقتضا كما رأيت ولا يخرج الا في المخرج نحو قوله تعالى وان كل لنا جمع قوله خبر  
كان واخواتها هو المستند بعد دخولها نحو كان زيد فاما امره على نحو خبر المبتدأ وينفرد معرفة لما قال هو المستند  
في خبر المبتدأ وجمع ما كان في الاصل ذلك فقوله بعد دخولها خبرها كلها وقد ذكرنا انه يدخل في حده نحو قائم في قوله كان  
زيد او قائم مع انه ليس بخبر كان قوله امره على نحو خبر المبتدأ اي فيما يجوز له من كونه معرفة ومكرة ومفردا وجملة ومنفردا  
على المستند عليه ومثاقبها عنه مما يجب من فعله على الاسم اذا كان ظرفا والاسم نكرة نحو كان في الدار رجل واسمها على  
الضمير فا كان جملة او مشتقا او ظرفا وغيره لك من الاحكام المذكورة في باب المبتدأ وقد يختص خبر كان ببعض من الاحكام المذكور  
بعضه منها وبعضه في الاعمال المتأخرة فيما قبله من خصائصه ما ذهب اليه ابن درسون وهو انه لا يجوز ان يقع الماض  
خبر كان فلا يقال كان زيد قام ولعل ذلك لانه لا كان على الماض فيرفع الماض في خبره لغوا فيه حتى ان يقال كان زيد قائما  
او يقوم وكذا ينبغي ان يمنع نحو يكون زيد يقوم لمثل تلك العلة - او وجهه وهم على انه غير مستحسن ولا يحكمون بمطالوع  
قالوا فان وقع فلا بد منه من فدا ظاهرة او مقدرة فيضد للتقريب من الحال اذ لم ينفذ من مجرد كان وكذا قالوا في اصح داس  
واضحي نفل باث وكذا ينبغي ان يمنع نحو يصير زيد يقول وكذا البوائف والاول كما ذهب اليه ابن مالك نحو زودتني خبرها  
ما مضى بلا فدا ولا يفتد رها في قوله تعالى ولقد كانوا عاهدوا الله وان كان فيهم فدا وفي قول الشاعر وكان طوي كسفا على  
فلا هو ايدها ولما ينفذم كذا في قوله ما صنعت خلاء واضحي اهلها احلوا اضحي عليها الذي اضحي على ليد اذ لا منع من فلام  
شبهين يهذان معنى الماضى ومنع ابن مالك وهو الحق من مضى خبر صار وليس وما دام وكل ما كان ما مضى من مازال  
ولا زال وما راد فانها اما صار فلكونها ظاهرة في الاستعمال في التزام الماضى الى حالة مستمرة وهي مضمون خبرها نحو

كذا فنشده

انما خبر كان

رايت نيدا لادبل على  
الاستمرار وان قلت  
كنت

كنت فخرت غنيا وان جازع الفريضة ان لا يترك الحال المشغل عنها كقول المبري كنت مريضا فصرخ سدا لانا ثم تكسرت وكذا  
ما زال واخوانا موضوعه لا ستمو كقوله من اخبار ما في الماصي الا ان ينع فريضة وما يصلح للاسمرار هو الا اسم الجاهل محنو  
هذا اسدا والصفة نحو فريضة قائم او غنى او مضروب والفعال المضارع نحو زيد يهدم في الحروب ويسمى موجوده اي هذه عا  
لا يولد كان في الاصل فعلا فا لا على احد الا فريضة الا انه لمضارع عن اسم الفاعل لفظا ومعنى يستعمل بغير مبتدأ نونا  
استعماله فلذلك اذا قلت كنت اراه نظيره الاسمرار فسيبنا لفظا لاي الجاهل والصفة والمضارع تصلا عنها  
للاستمرار ان يقع اخبارها لتصار وما زال واخوانها بخلاف الماضي فانه لا يستعمل في الاستمرار واستعمال هذه الثلاثة  
فلم يقع خبر لفظه الا انفصال وانما ما دام فلم يقع خبرها ما صبغا لان ماء المقيدة للبتة نحو ما ذر ساريف تغلب لما ضفي في  
الاغلب الى معنى الاستنباط كما يجي في اسم الافعال فلهذا يقولون جلس ما دام زيدجا ليشا وفككحي بمعنى لما ضفي كقول  
علي ما دمت فيهم وانما ليس ضفي للشيء مطلقا كما هو مذاهب سيبويه على ما يقتضيه في الافعال التامة المستعمل  
بالاطراف من دون تقييد للزمان انما حامدا او صفة او مضارعا كمشا بمضارع اسم الفاعل نحو اي الماضي واحاز الاندي  
وفوع اخبارها معها ما صبغة والاولى ما تقدم لعدم التماس ولا فريضة للالتباس مما هيتهن ان لا تسمى ان كانا معرفتين او متساويتين لان  
يجز تقدمه على المبتدأ اذ اكانا معرفتين ولا فريضة للالتباس مما هيتهن ان لا تسمى ان كانا معرفتين او متساويتين لان  
تخالف اعرابهما وادفع اللبس فيكون ظهور اعراب خبرها محنو كان زيدا هذا ويبنى ههنا ايضا اذا انفصلت اعراب خبرها  
والفريضة ان لا يجوز التقديم محنو كان الغني هذا قوله ويهدف عاملة في محنو تاس محنو تون باعماله ان حصل محنو ويحو  
في مثلها اربعة اوجه ويجب الحذف في مثل انما انت متطلقا انطلقت اي لان كنت قوله عاملة اي عامل خبر كان واخو  
وما كان يبنى له هذا الاطراف لانه لا يحذف من هذه الافعال الا كان واعلم انه يجوز حذفه كان مع اسمها بعد ان  
ولو ان كان اسمها ضمير ما علم من غائب او حاضر نحو اطلبوا العلم ولو بالضمين وادفع القتر ولو اصعبا اي لو كان الذوق  
اصعبا اي ثلثا وقوله قد قيل ذلك ان حفا وان كذا بانا عند ارك من شئ اذا قيل اي ان كان حفا ويقول كذا  
لا يخلن ان فارسا وان رجلا ولو فارسا او رجلا اي ان كنت فارسا ولو كنت وكذا الخطاب نحو امر رجل ولو رجلا وان  
رجلا اي وان كنت ولو كنت وانما في مثل التركيب الذي في المتن اعني ان يكون بعد ان اسم جزءها الفاعل اسم مفعول محنو  
مقول بما قبله ان سبفا تصيف وان محنو محنو فقول بنظره فان جازع كان المحذوف بعد ان فريضة او محنو  
ذلك كما في قوله الناس محنو تون باعماله فانه يرجح ان يقال ان كان معا وفي عمله خبر جازع الا ولع التصيب لرفع ايضا ولكن  
على صكف معنوي لا معنى ان كان معا او في بده سبفا ان كان في عمله خبر معنى محنو مفعول ان كان نفس  
عمله خبر وان كان ما قبله سبفا لان له اعمالا في نلها الاعمال خبره لان في بده وفي محبو وقت القتل سبفا هذا الذي  
قلنا ضعف من حيث المعنى وانما من حيث اللفظ تضعيفه ان حذف كان مع خبره الذي هو في صورة المفعول الفضلة  
حذف شئ كثير لا سيما اذا كان الجزاء او مجردا بخلاف حفا فمع اسمه الذي هو كثره ولا سيما اذا كان ضميرا متصلا  
فان ذلك يقدح في الرفع كان النامه فالتضعيف لفظا استعمالها ولا يحدف الا كثيرا لاستعمال للتخفيف ولكون الشهرة دالة  
على المحذوف وان لم يجر تقدمه مثل ذلك نصبت الاول نحو اسبر كما يشيلن راكبا فراكب وان رجلا فراجل اي ان  
كنت راكبا فانا راكب ورجل فراجل وان لا مع ما بعد فانهما ان صح رجوع ضمير كان المفدرا الى مصدر ما حدى  
بحرف نحو المرء مفعول بما قبله ان سيف فسيف اي ان كان فثله سيف فضله ايضا بسبف وحكى بنون مريه رجل  
صالح لا صالح فطالح ان لا يكن المرود صالح فالمرء بطالع ومريه رجل صالح ان زيد وان عمرو وذلك لقوة الدلالة  
على الجاهل بتقديم ذكره فبينت بما ذكرنا ان التصيب الاول ما عتادا واداهب ما اما الاسم الذي بعد الفاء فثمة اولي لان ثمة  
باضمار مبتدأ بعد الفاء وهو يتابع كثيرا اما نصبة فاما بعد بركان بعد الفاء اي فيكون ما قبل به سبفا او بغيره بعد  
لا يوق محنو خبري خبرا وحذف المبتدأ اولي لانه مفرغ من حذف الجملة وايضا حذف المبتدأ اكثر من حذف كان وخبره لان  
محو الفعل التام لا يكون وقيل لان محي الفاعل المعقبية مع الجملة الا سبفا اكثر منه مع الفضيلة ويجوز ان يقال ان محي  
الفاعل التام لا يقبل اذا كان الفعل ظاهرا فانما اذا كان مقدر فلا بد من الفاء محنو ان ضمير مبتدأ خبره فان  
ثبت ان نصبت الاول ودفع الثاني اصل بعكسه يكون اوضح الوجه لفظا الاصل في الموضوعين ورفعهما ونصبهما متوقفا  
لما لفظ الاصل في موضع واحد وقوله ويجب المحذوف اي يجب حذف كان بعد ان معوضا منها ما محنو قوله  
اباخراسة انما انتك زانهر فان قوى كقوله الصنع اي لان كنت محذوف بحرف الجر جوازا على الفياس  
المند كوير في المفعول له ثم حذف كان وايدل منه ما فوجي المحذوف لئلا يجمع بين العوض والمعوض منه واما

بغيره

الشيء كان ظهور على ان ما زاد في لا عوض ولا يستند ذلك الى سماع ثم ادغم التون الساكن في الميم وجوبا في اللفظ الجهنم  
المتصل بلا حامل يتصل به يجعل منفصلا فصلا اما انت ونقول ايضا اما زيدنا ثمانا وقال الكوفون ان اللفظ  
بمعنى ان المكسورة الشرطية ويجوزون مجي ان المفتوحة شرطية فالواقران ان في قوله ان نضلي في فتح الهزلة وكسرها بضم  
واحد اي بمعنى الشرط وما عندهم ايضا عوض من الفعل المذوف ولا ادى قولهم بعد من الصواب لمساعدته اللفظ والمعنى ان  
اما المعنى بل ان معنى قوله اما انت اذا نقرأ ثبت ان كنت ذا صعد فليست وانا اللفظ بل في الفاء في هذا البيت وفي قوله  
اما انت واما انت مرغلا فاقه بكلاما ما بان في قوله وقا بان اي ما ابلت عليه من الشرط وقوله وما نذراي ما نذراي في وطنك من  
الاهل والمال اي يحفظنا قه في التضرع والخضوع وما نذراي مع عطف اما انت بفتح الهزلة على اما انت بكسر الهزلة وهو حرف شرط  
بلا خلاف والبصيرون يقولون اما انت منطلقا انطلق معك بالرفع والكوفون يجوزون ان في ان المفتوحة الشرطية ويجوز  
الرفع مع كونه جوابا للشرط لكون الشرط محذوفا فاذا كان ما كان معنى الشرط مهنا ظاهرا فالسبب به دخل في ان  
اذ قاما بمعنى ما واذ ما ان يفتقر بل خلاف ولا بد عند البصريين من نداء فعل بعد في الجوار والمجرى عن اي اما انت ذا  
الذي هو معنى كوكبا لان كنت ولا يصلح ان يكون ذلك له تا كلام لان معمول خبران لا نضمت عليها وانا نحو اما تو بولم يجر  
فان زيدا فاعم شيئا الكلام عليه في حرف الشرط وايضا ما بعد الفاء لا يعمل فاعمل الفاء الا مع اما الشرطية اما تظاهر كما  
في قوله لرح واما بنتك وتك تحدث واما ماضية نحو وريك تكبر كما مجي في حرف الشرط فيفقد البصريون اما انت ذا  
تلك وتفتخر ويبنى على هذا ان يكون قوله فاقه بكلاما جوابا اما انت والعامل فيما اما انت مرغلا فاعم في اي بكلاما  
لاجل ارجاء لك وكله تكلف والاولى ان يقول ان ان الشرطية كثيرا الا يستعمل مع كان النافضة فان حذف شرطها جاز  
لم يفتقر حرف الشرط عن صورتها نحو ان سببا فسبب وان حقا وان كن با وكذا ان حذف شرطها وجوبا مع مفترقا في ان زيد  
كان منطلقا وان حذف شرطها وجوبا بكذا مفترقا نحو كالعوض مستكبر فاذا غرت عن حالها التوضيح سهل حذف شرطها  
وجوبا وجب بغير صورتها من كسر الهزلة الى فتحها لان بناءها على اصلها مع قطعها وجوبا عن مفضاها الا صل  
بها مفترقا هو كالعوض مستكبر فاذا غرت عن حالها التوضيح سهل حذف شرطها على سبيل الوجوب لانها نفس كالتما ليس  
في انظار حرف الشرط ولا بد ان من ما يكون كالكافة عن مفضاها اعني الشرط ثم لا تجلو واحالها عند ذلك من ان  
تحذف منها كان مع اسمها خبرها او تحذفها وحدها فان كان الاول وجب في انهما الفاء لثبوتها ان اما في الاصل  
شرط لان الفاء علم التبيين في مجي لما يغير صوره حرفا لتبينة اعني وسقط على سبيل الوجوب جميع اجزا ما تشبها عن كان  
مع اسمها وضمها وذلك نحو اما زيد فطلق اي ما يكن في الدنيا شيئا فزيد منطلق اي ان يكن شيئا موجودا بوجدا نظائرا اي هو  
منطلقا كما له ولا بد ان من فاعم من الجراء مقام الشرط لانه لم يجر منه شيئا مجي في حرف الشرط وان كان الثاني فالفاء غير كونه  
بل يجوز حذفها والابان بها نحو اما زيد منطلقا انظر انما انت ذا نقرأ فان غوى وما نذراي ان الشرطية من ردد حرف الشرط  
كما اثبت الكوفون فليفتخر بغيره وقد حذف كان بعد ما المكسورة فليلا وقال سبب به لم يجر حذف الفعل مع اما المكسورة فالاول  
لان ما اليك بعد ما اشبهت اللفظ في اكد الفعل فنمذجا في ما تخافق ومن تحفظ ما بينت في نكبتها التون كما جازت مع اللام في نحو  
لفعل كما مجي في نون التاكيد لم يحسن حذف الفعل مع ثبوت ما نذراي كونه ونداء كان النافضة محذوفة بعد لدن فاما اي لدن  
فاما انما لن يذ شولا فالي نداء ما اي من لد كانت شولا ولا ان نداء اي تله انما نذراي فليفتخر ان يلو قوله اسم ان اخواتها هو المستند اليه  
بعد دخولها بنففس مثل اخوه في قولك ان زيدا فاعم اخوه قوله المنصوب بلاء التي لتي الجنس هو المستند اليه بعد دخولها بلبها لكن  
مضافا او مضمما به مثل لا غلام رجل ولا عشرين درهما لك فان كان مقرا فهو مبتدئ على ما ينصبه وان كان معرفة او مضمون  
بينه وبين لا وجب الرفع والذكور ونحو فضة ولا ابا حسن لما ساد ل لم يعمل اسم لاء التي لتي الجنس كما قال اسم ان واخواتها لان  
كلام في المنصوبات ويصح ما هو اسم لا المذكورة ليس منصوبا بل بضمه مبتدئ نحو لا رجل فلما فصلت المنصوبات حجاج الى التفسير  
المذكورة لان اسم لا لا يكون منصوبا الا باجتماعها وهي ثلثة كونه نكرة وكونه مضافا او مضمما به وان يلبها فلو اخل واحد منها لم يثبت  
مجى ولو فصلت الى حد اسم لا ثبت كونه اسمها لان يكفان يقول كما سوادته هو المستند اليه بعد دخولها قوله بلبها ونكرة مضافا  
احوال متردفة واما صل فيها المستند وذو الحال الضمير المجرى في ليه قوله لا غلام رجل لك مضافا وقوله لا عشرين  
درهما لك مضارع له وقد بينا معنى المضارع للمضارع في باب المنادى قوله فان كان مفرقا اي فان كان اسم لا مفرقا  
وليجز ذكر اسم لا بضمها لكن سببا في الكلام بدل عليه ولا يعود الضمير الى قوله المنصوب بل لان المنصوب بلا لا يكون  
مفرقا قوله على ما ينصب به هذا الى كما ترى في باب المنادى من قولهم مبتدئ على الفتح ليدخل منه نحو لا غلام من لك ولا  
مسلين لك ومعنى البقر وما ليس بمضاف ولا مضارع له فمدخل فيه المثنى والمجموع والفتحة في نحو لا رجل عند الرجاء

انما  
اللفظ  
واخواته  
رايتك



والشبه في اعرابيه خلافا للمبرج والاخض وغيرها وانما وقع الاختلاف بينهما لاجل قول سبويه وذلك انه قال ولا نعل فيما  
بعد هان تصيبه بغير نون ثم قال وانما ترك النون في معيولها لانها جعلت وما عكث فيه بمنزلة اسم واحد كخمسة عشر واول  
قال المبرج قوله بنصبه بغير نون انها نصبت اولا لكن بيوت ذلك تحذف منها النون لئلا كما حذف في خمسة عشر لئلا انفا  
وقال النرجاج بل مراده انه معرب لكنه مع كونه معرا يركب مع عامله لا يفضل عنه كما لا يفضل عشر من خمسة تحذف النون  
مع كونه معرا بالمتأخر بتركيبه مع عامله قال ابو سعيد تارك مع عامله لا فائدة للثبوت لئلا يستغراق كما فادنه من الاستغراق  
في هل من رجل في الدار لان لا رجل في الدار جواب هل من رجل في كوالا مع التكره كان من مركب معها فطلبها الجواب بالثبوت  
ثم حذف النون لتساؤل الكثرة بالتركيب مع كونها معربة واولى ماذ هي له المبرج وانما علم لان حذف النون في حاله اول  
من الاسم النون لغیر الاضافة والبناء غير معهود وايضا التركيب بين لا والتثني ليس ياشد منه بين المضاف والمضاف اليه  
والجاء والجرد لا يحذف النون من الثاني في الموضعين وقال سبويه انما حذف النون من التثني لان لا لا نعل الا في التكره  
فما معيولها في موضع ابداء فلما خولف بها عن حال احوالها خولف بلغظها بعض ان اخذ اصحابها بالتكره وكونها مع ما  
بعد هان مبتدأ سبب بناء معيولها على مذهب من قال بيتا ما وسبب حذف نون معيولها عند من قال باعرابه لانها مجموع  
التثني خالفت سايرا لعوامل كان واخوانها خولف بمعيولها سايرا للمعولان وهذا ظريف اعني بناء المعول او حذف النون  
منه لخالفا لعامل احواله والحق ان يقول مبتدئ المضمين الاستغرافية وذلك لان قولك لا رجل في الدار في نفي الجنس بمنزلة لا  
من رجل بخلاف لا رجل في الدار ولا اشارة فانه وان كان التكره في سبب النفي بقيد العموم لكن لا نصا بل هو الظاهر كما ان ما  
جاء من رجل في الدار في الاستغراق بخلاف ما جاء في رجلان في الدار بل رجلان وما جاء في رجل بل رجلان  
ولا يجوز لا رجل في الدار بالفتح بل رجلان وما جاء في رجل بل رجلان لما اراد والتخصيص على الاستغراق ختموا التكره  
معنى من فيونها وانما ثبت على ما بنصبه ليكون البناء على حركة استحقاقها التكره في الاصل قبل التثنية ولو لم يكن المضاف  
ولا المضارع له لان الاضافة تزعم جانبها لا سميتها فصحبها الاسم بها الى ما يستظهر في الاصل اعني اعراب ولا يكون المضاف  
مبتدئا الا نادرا نحو خمسة عشر ونحوه ومن قال المنفي معرب حذف نونه كذا لا على كونه مركبا مع قال لم يركب المضاف  
والمضارع له لانه لا يركب كثيرا من كامين واما نحو لا رجل ظريف فيسبحي حكمة ونحو لا مسلين ولا مسلين سببى خلاف  
للمبرج فان قال بل ان النون كالنون الذي هو دليل اعراب فيفوض بنحو بيان بلان وبازيدون وهما مبتدآن مع وجود  
النون اذ لو كانا معربين لقبيل بازيد بن وبازيد بن والنون ليس كالنون في الدلالة على التمكن كما ترى في اول الكتاب فقل عنه  
انه قال لان التثني والمجموع في حكم المعطوف والمعطوف عليه والمعطوف عليه مضاعف للمضاف فيجب ان ينصب وقد بان  
للمعطوف عليه في باب لامبتى نحو لا رجل وامراه ولما يقول اردت به عطفا للتثني الذي يكون التابع والمبجوع فيه كلهم  
واحد كما ذكرنا في النداء في نحو ثلثة وثلثين ولا شك ان التثني والمجموع مثل هذا المنسوق لكنه ينفرض بيان بلان وبان  
زيدون وقبل انما قال ذلك لان ليس شيء من المركبات يثنى فيه الجزء الثاني ويجمع والجواب انه لم يفهم دليل فاطع على ان لا مركب  
مع المنفي كما يجمع بيانه ولو سلمنا فليس بناؤه للتركيب كما ترى به انه وان سلمنا فنحن نقول حضوره وان حضوره في  
السبحي حضوره كاجمعي في باب التثني واما جمع سلما الموثب بعضهم يبينه على التكره مع النون في اسما اسما نظرا  
لان النون للمبالغة لا للممكن بدلها فوقع من عرفات وهو منفوض بنحو باسلامات مجر عن النون اتفاقا وانما يجمع ويكثر  
بلا نون لانها وان لم يكن للممكن فهي مشبهة للنون الممكن فيكون على هذين القولين واختلاف عموم قوله يعني على ما  
بنصبه والموافق يفتحه بلا نون نحو قوله اودى الشباب الذي مجد عوافيه فيه نكدان لا لذات للشيب حدرا من مخالفة  
في الحركة لسائر البشئ بعد لا التثنية من كان معرا بالحركة قبل دخولها فيه وهذا اولى مما قبله طريق الباب على نحو واحد  
واعلم ان الجار اذا دخل على لا التثنية منع من بناء للمنفى بعدها نحو قولك كتب بلا مال وغضبتك من لاشئ وذلك لتعذر  
نقد بر من بعدها اذ لا يجوز بلا من مال وايضا فان على انما كان لشبابها ان كاجمعي وينوشطها يبطل التشبه لان ان  
لا بد لها من التصديق وانظر الى لفظ لا قبل ك كتب بلا مال وذلك كما بين مع لا التثنية نظر الى لفظها كما اشتمل على  
لولم يكن غطفا لاذنوب لها التي لعمت ذوا حسابها عمرا فلا زائدة وفلا عنبر في نفي الاسم لها فاطمك بجوار البناء مع عدم  
زيادتها لكتبة مع ذلك فطلب ونحو قوله تع لا تتريب عليك اليوم عند سبويه وجهه في انظار النظر بعلة المنفي لا يتعلق  
بالتثني الا كان مضارعا للمضاف فان نصب كما لا يخبر من زيد بل النظر متعلق بمحذوف فهو خبر المبتدأ كما في قولك  
عليك تريب واليوم معمول لعلمك ويجوز العكس وكذا قوله تع لا عاصم اليوم من امر الله الامن ورحم اليوم جبل لئلا  
وان كان جنة اذ المنفى لا وجود عاصم على حذف المضاف ونحو من امر الله متعلق بما دل عليه لا عاصم اي لا يعصم

واحد

هذا الكلام في قوله بنصبه بغير نون انها نصبت اولا لكن بيوت ذلك تحذف منها النون لئلا كما حذف في خمسة عشر لئلا انفا

لا تتركه على غيره

من امر الله فلا تظن ان مثل هذا الجار والمجرور متعاقبان بالنفى وان اوهت ذلك في الظاهر بل مثله منعوا بحذف وكل  
مصدر ينعقد بحرف من حروف الجر يجوز جعل ذلك الجار خبرا عن ذلك المصدر مثبنا كان او منقبا كما في قول الانكاري  
والنكاح المصبر ومنك الخوف وبك الاستعانة وما عليك القول ولتس بك الالتماء ومنها لا تنفى عليك وذلك لان الخبر المنقذ  
مهما اعني ما يتعلق به الجار فيه معنى المبتدأ لضمته ضميره ولا يجوز مثله في اسم الفاعل ولا تقول بك ما اذ على ان بك خبر  
عن ما اذ فلذا نددنا مذكورا لا عاصم لقوله من امر الله ويقول لا مصلية في الجامع اذا نقبت من الوجود من توقيع صلوة في الجامع  
اي ليس في الوجود من موصلي في الجامع ويجوز ان يكون مستغرا في الجامع من بصلي في غيره واذا قلت لا مصلية في الجامع فلا يخفى  
ليس في الجامع موصلي موصلي في الجامع او في غيره وهذا وحكي ابو علي عن البغداديين انهم يجيزون كون الظرف والجار في  
نحو لا امر بالعرف ولا عاصم اليوم من امر الله من صلة التنفى المبني وقبه نظر لان المضارع للمضارع لا يبنى وذو هيب ان  
مالك الى ان مثل هذا مضارع معرب لكنه انزع ثبوته تشبيها بالمضارع قوله وان كان معرفة او مقصوفا بينه وبين لا وجب  
الترفع والشك في واعلم ان لا التنبيه انما جعل لتشابهها لان وجه التشابه ان الالباب العنق في الاثبات اذ معناها التخفي ولا  
غيره ولا التنبيه للابنة في التنفى لا تنفى الجنس فلما توعدنا في القطرين اعني في التنفى والاثبات شابهنا فاعلمت عملها  
وعملها مع هذه المشابهة ضعيف لوجهين احدهما ان اصلها التي هي ان اتما عمل المشابهة الفعل لا بالاصالة فهي  
مشبهة بالثبته والثاني ان الظاهر ان بين ان ولا التنبيه ثابا وثابا فاضلا لا مشابهة ومقارنا فعلى هذا نقول انما هو  
يعمل في المعرفة لان وجه المشابهة هو كونها تنفى الجنس لم يمكن حصوله فيها مع دخولها على المعرفة اذ ليس المعرفة لفظ جنس  
حتى ينفي الجنس بانفائها وكذا لم يعمل في المفضول بينه وبينها لما ذكرنا من ضعف عملها فلا يقدر على العمل في الجهد  
عنها وكذا لا يجوز العمل في المفضول لم يجزيناؤه ايضا لان الواجب للثبته ثبته من الاستعرافة وبسبب ثبتهما الا التنبيه فلما  
جدد ثبتهما ضعف امر الثبته ومن قال ان الضميمة اعربتية قال انما حذف لتثوين بعد التثنية في الالة على التثنية فلما نفي  
التركيب بالفضل وقبل انما لم يبين مع الفصل لا تمنا ما مر جاعدا في البناء من الالة تنفى بسبب التركيب فاذا تنفى التركيب  
انفي بعد جلي لثبته ثم نقول ويجوز لما ذكرنا من ضعف عملها ان ثلغتها مع كون التنفى بكرة خبر مفضولة ويجوز في المواضع  
الثبت اى تنفى لثبته فيها لاما وجوبها كماله المعرفة والمفضول واما جواز كماله التثنية فكذلك لا يجوز في ذلك اذ اعلمنا ان  
بنتها اسمها وذلك لان المقصود بتمام الضميمة على كونها تنفى لجنس وعملها عمل ان او بنا ما سمها كافي في هذا الخبر ولا يكون  
الامر مع لا التنبيه فاما اذا لقيت فان جعل تكررها منها على كونها تنفى لجنس في التكرير لان تنفى لجنس هو تكرير التنفى في الخبر  
واما في المعارف فالتكرير جازان لما فانها من تنفى لجنس الذي لا يمكن ان يحصل في المعرفة واجاز ابو القاسم وان كيسان  
عدم تكريرها في المواضع الثلاثة اتمام المعرفة فتحو لا زيد في الدار و فو لم لا تولك ان بفعل كذا واما مع المفضول فتحو لا فيها  
رجل نابل بك جوعا واسترحيت ثم اذنت ركابتهما ان لا يبارجوعها واما مع المنكر المتصل فتحو لا رجل في الدار قال وانت  
امر ما خلقت لغبرا جوتك لا نفع وموتك فاجع ومثله فو لم لا سواء وقوله فان ابن فارس لا يوافق وقوله وتكفى حين لا ما  
اعلش به وحين جرت زمان الناس وكليا واجيب ان فو لم لا تولك ان بفعل كذا بمعنى لا يبنى لك ان بفعله فو في المعنى هي  
الداخل على المضارع وذلك لا يزم تكريرها والتول مصدر بمعنى التناول وهو هنا بمعنى المفعول اى ليس مناولك  
وما خوزك هذا الفعل اى لا يبنى لك ان ناخذ وننا اوله ويشد قوله ان لا يبارجوعها ولا نفع ولا يوافق ولا مستخرج  
ولا مال وفو لم لا سواء وقبل ان لا نفع وما بعد بمعنى ليس وقد ذكرنا في المفعولات ان لم يثبت اعمال لا عمل ليس في ذلك  
حمل ذلك على الضرورة والشدة وقد فعل هذا نقول يجب في الاختيار تكرير المتهمة الداخلة على غير لفظ الفعل لانه موضع  
احدها ان تكون داخلة على الفعل بقدرها وذلك اذا دخلت على منصوب بفعل مفرد نحو لا مرجبا اى لا لقيت مرجبا  
او لا رحب موضعك مرجبا ولا اهلا اى لا ابيت اهلا ولا سهلا اى لا وطيت سهلا ولا غملا اى لا نمت عينك  
وكذا لا مشرة ولا كرامة واذا دخلت على اسمية بمعنى انه عاصم لا سلام عليك ولا بك سؤلان الدعاء بالفعل اذ  
لان في الاصل امر او نهي فكانه قبل لا سلمت سلاما كما ذكرنا في باب المبتدأ ولا اضناك لتواء واذا دخلت على بولك نحو  
لا تولك ان بفعل كذا اى لا يبنى كما مر اتمنا تكرر لانه في هذه المواضع لا تنفى لانها اذا دخلت على الفعل لم يجب تكريرها  
الا اذا كان الفعل ماضيا غير عاصم نحو قوله نفع فلا صدق ولا صلى على ما يجيء في ضم الحروف وثانها ما ان يكون لا بمعنى  
غير مع احد ثلثة شرط احدها ان تدخل على لفظ شئ سواء الجر بالاضافة نحو هو ابن لاشئ او بجرها نحو لاشئ حرف  
كان نحو كنت بلا شئ وغضبت لاشئ ومالك الاكلا شئ وخلفت من لاشئ وانصب نحو انك ولا شيئا سواء او  
ارفع نحو انت لاشئ وثانها ان يجر ما بعد الاسباء الجر قبلها نحو كنت بلا مال ولا يجر اذا لم يكن لفظ شئ الا بها من

العلم من الزمان  
بما انزل الله

بما انزل الله  
بما انزل الله

من حروف الجر ولم يثبت ما يخاره بالاضافة واما قول جر ما بال جهلك بعد العلم والذين وقد علاك مشب حين لا حين  
والا وكان لا زائدة كما في قوله في بئر لا حور سري وما سغري علاك انشب في وقت وفي القصب اي لو نشب قبل وان  
اي في وقت يكون في اثنائه وقت الشب الوقت الا قد من الثلثين الى ما وثقها مثلا فاضاف الاول الى الثاني لا شتاء عليه  
وقال ابو علي لا غير زائدة على تاويل وقت لا وقت الله كما في قول الشاعر جئت فلوجي حين لا حين ليحج  
حين الاول مضاف الى جمله اي حين لا حين حين حاصل وثالثها ان يعطف ما بعد على الجر في قوله كقول نع غير  
المعصوب عليهم ولا الضالين وتلك زيد غير فارس ولا شعاع وتقول ايضا زيد غير الفارس ولا الشعاع ولا يجوز ان  
زيد ولا عمرو فوالا لانهم راوا صورة لا غير مجعولة بمعنى غيرها فلزم تكريرها مع العلم واما التعريف باللام فان التعريف  
في غيره فمضد فهو في حكم النكر ويجوز عدم نكر غيرها مع المنكر قبل جعلها بمعنى نحو زجل ولا علم وحمل  
بخلاف العلم واما التعريف باللام مع لا النية فلا يذم معه من تكريرها نحوة الرجل في الدار والامراء واستضعف هذا  
التعريف بعد خروج لا الى معنى غير الضعف با ايضا لئلا يخرج ويجوز عدم تكريرها نحو انث غير الفارس ولا الشعاع و  
المرث النكر قبل خروجها لقولها هذا وان كان لا بمعنى غير مجزاة عن هذه الشروط لزم نكر انثا ايضا نحو قوله تع الى  
ظل ذي ثلث شعاع لا طابيل ولا يعني من الثلث قولك زيد لا راكب ولا فارس وجاءي زيد لا راكبا ولا فارسا واما قول العلماء  
نحو ان لا راكب الا انسان اعني من الاحوال فغير مستدل بخبر وجواز نكر النكر مع الشرط الا قبل معطل بكثرة اسما  
لا مع تنوين وهو مع الشرط الثاني معطل بعد لا عن اصلها اعني كونها للثبوت وذلك بتقدير فهدر من الاستعلاء في  
بعد لا لتعذر دخول حرف الجر على حرف الجر فلا جاز حيث لا يزيد من غير تكرير مع العلم وهو مع الشرط الثالث معطل كقولها  
كالمكره لان غير معناه ويعني يكون لا بمعنى غير معناه ولا يعني يكون لا بمعنى غير كونها النفي الاسم الذي بعدها كغير  
ولا يكون لها صدى الكلام ويكونها للثبوت ما فيها التي في مفهوم الجملة فيلزمها الضد واعلم انه قد يؤتى العلم المشهور  
بعض الحلال منكف في نصب وبتنوع مثلا التعريف ان كان فيه نحو لا حسن في الحسن القوي وكذا الاصح في  
الضعف او ما اضيف اليه نحو لا امر فيس ولا ابن زيد في لا يجوز هذه العاملة في لفظي عبد الله وعبد الرحمن اذا الله والرحمت  
لا بظان على غيره تع حتى بعد زكركها قال لا هبتم للهالة للظلي وقال ارجل الحماجات عند ابي خديب ليكون ولا اية  
في البلاد ولثا ولبه بالنكر ويجهان اما ان يقدم مضاف هو مثل ولا يعرف بالاضافة لتو غده في الابهام وانما يجعل في  
صورة النكر بتنوع اللام وان كان المعنى مطلقا في الحظيفة هو المضاف للمذكور الذي لا يعرف بالاضافة الى المعنى  
كان لرعاية اللفظ واصلاحه ومن ثم قال الاخضر على هذا لنا واول من منع وصفه لا في صورة النكر فيمنع وصفه بغيره  
وهو معرفة في الحظيفة فذو وصف بنكرة واما ان يجعل العلم لا شهادة بذلك الحلة كما في اسم جنس موضوع لا فافه  
ذلك المعنى لان معنى فضته ولا ايا حسن لها اول صل لها اذ هو عليه السلام كان فيسلك في الحكومات على ما قال النبي  
صلى الله عليه واله افضاه على فساد اسم عليه السلام كما جنس المقيد للمعنى الفصل والقطع كلفظ الفصيل وعلى  
هذا يمكن وصفه بالنكر وهذا كما قالوا الكفر فرعون موسى لكل خيار فبقار في حرف فرعون وموسى فكذلكها بالمعنى  
المذكور ويجوز الفقه اجزاء المعرفة مجرى نكر باحدا لنا ولبين في الضمير واسم الاشارة ايضا نحو اياه ههنا اولا هذا  
وهو بعد غير موع قوله وفي مثل لا حول ولا قوة الا بالله خمسة اوجه ففهمها وتقبل ذلك ورفعها ورفعها ورفع  
الاول على ضعف ويكون لا بمعنى ليس وفي الثاني بمعنى ذا كرت لا مع ان عقيب كل منهما بلا فصل نكر جاز  
في المجموع خمسة اوجه الاول ففهمها ووجهها ان يجعل لا في الموضوعين للثبوت فيلزم اسمها كما لو انفردت كل منهما  
عن صاحبها ويجوز على هذا سببها ان يقد بعد ما خبرها ما ساء لا حول ولا قوة لنا اي موجودان لنا لان  
مذهبها ان لا الفصوص اسمها لا جعل عمل ان في الخبر فيما في موضع الرفع في قوة ميثا معطوف على ميثا والمقدر  
مرفوع باخبار الميثا الاخر لا فيكون الكلام في جملة واحدة نحو زيد وعمرو ضاربان ويجوز ايضا عند ان يقد لكل واحد  
منها خبرا اي لا حول موجودا لنا ولا قوة موجودة لنا فيكون الكلام جملتين واقعا على مذهب غيره وهو ان الفصوص اسمها  
عاملة في الخبر عمل ان كما علك فيبلا النصب اسمها فيجوز ايضا ان يقد ولها معا خبرا واحدا وذلك الخبر يكون فرعا  
باذا ولى والثانية معا واما وان كانا على مذهب الا انهما امثالان فيجوز ان يجعل في اسم واحد علا واحدا كما في ان زيدا  
طاب عمره اثم ان كانا مشق واحدا واما المنع ان جعل عاملان مختلفان في حالة واحدة علا واحدا في معمل واحد فباثا  
على امتناع حصول اثر من مؤثرين ويجهتا ايضا عند ان يقد لكل واحد منهما خبرا على حدة فالثاني فتح الاول في  
الثاني عمل ان يكون لا الثانية زائدة لنا كذا في قولك ما جاني زيد ولا عمره فكانت قلت لا حول ولا قوة كقول

الذين يرفعون  
والتشبيه  
في العلم المشهور  
بعض الحلال  
منكف في نصب  
والتنوع مثلا  
التعريف ان كان  
فيه نحو لا حسن  
في الحسن القوي  
وكذا الاصح في

الاولى والاولى

فلا باب وابتداء مثل مروان وابنه على ما يحى فلا يجوز عند سيبويه ان يقد رهما خبرا واحدا بعد هالان خبر لا حول  
 مرفوع عند يلا ابتداء وخبر فوه مرفوع بلا لان التامة لانه ما عام له عند في الخبر فاما لقبه فمرفوع الخبر يعاملين  
 مختلفين ولا يجوز تجزئان يقد لكل منهما خبرا على حاله وعند غيره يجوز يقد خبر واحد لهما لان التام لم يقد عند  
 اذن لا وحدهما ويجوز ان يقد عندهم لكل خبر والثالث فتح الاول ورفع الثالث على ان لا رائدة كلمة الوجه الثالث  
 الا ان العطف ههنا على المحل كما يحى في الابواب وابن فعدد سيبويه يجوز ان يقد لهما معا خبرا واحدا لكونه خبرا مبتدأ  
 وعند غيره لا يذ لكل واحد من خبر منفرد لئلا يجمع الابداء والفظ لا في الخبر ويجوز ان يجعل لا غير رائدة بل لفتح الجوز  
 لكن ثلغها عن العمل لما ذكرنا قبل من حوازل الغاء هاهنا كون اسمها نكرة غير مفصولة لضعف لاقى العمل قد حصل  
 ههنا شرط الغاء كما تقدم وهو نكرة بلا لان النكرة حاصل سواء التفت الاول والثانية معا كما في لا حول ولا قوة الا للتي  
 طاولى دون الثانية كما في لا حول ولا قوة على ما يحى بعد والفتى الثانية دون الاولى كما في مسئلتنا وهي لا حول ولا  
 قوة وقد خبر مع جعل الثانية لا للتبريز مثله منع جعلها ازيد سواء لا بقول ان الثانية ههنا جعل عمل ليس كما قال  
 بعضهم لما قدمنا انه لم يثبت في كلامهم عمل لا عمل ليس بل لم يرو الا كون الاسم بعد هاهنا مرفوعا والخبر مجزئ وانه لا يرفع  
 ولا مستخرج فظنوا انها عاملة على ليس والحق انها لا للتبريز ملغاة للضرورة والرابع وقع ههنا على ما ذكرنا انه يجوز الغاء  
 لا للتبريز لضعف عملها ويزعمها التكرار كما تقدم فيكون الاسمان مرفوعين بلا ابتداء ولا الثانية اما رائدة كما في الوجه الثاني  
 واما ملغاة غير رائدة كالأولى ومذهب سيبويه وغيره في نقد الخبر في هذا الوجه واحدا لا عاملا ههنا الا ابتداء فقط  
 فاما ان يقد لكل واحد منهما خبرا والكلام جملتان او يقد لهما معا جملتان والكلام جملتان والخامس رفع الاول وفتح الثاني  
 على ان لا الاولى للتبريز لكننا ملغاة لما ذكرنا من جواز ذلك لضعفها وقد حصل شرط الغاء وهو التكرير ولا يلزم مع  
 تكمير لان يوافق الاسمان بعدها في الاعراب انا التكرير وهو الشرط فقط وقد حصل كما ذكرنا فانفرد ههنا فلا حاجة بنا  
 الى ما ذكره النصارى من قوله ورفع الاول على ضعف يكونا بمعنى ليس فاننا لضعف هذا الوجه بل هو مثل الوجه الثالث و  
 الرابع سواء في حصول التكرير ونظام الاسمين اعرابا باليس بشرط قوة في الجمع لا للتبريز بالفتى فلم يبق فيها التوسعة على  
 الا سبغ لاقى وقد خبر في هذا الوجه كما في الثالث سواء على المد ههنا قوله واذا دخلت الهرف لم تغير العمل ومعناها الا انها  
 او العرف والفتى قال لا تدل على اعرف احدا بقول الحق لعدلا استفهام اداة النفي فيكون الالف لجزء الاستفهام بلا ابتداء  
 اما ان يكون للافتاء والفتى او للفتى والمرض وهذا الذي قد يخاف نظاهر قول سيبويه لا تدل على اعلم ان لا في الاستفهام  
 يعمل فيما بعد هاهنا كما يعمل فيها اذا كانت في الخبر من ذلك قول جسان الاطمان فلا شأن عاد بها لا تخش وكه قسطا الثانية  
 وفي مثل الافاص بالفتى في قوله لم تدل على اعرف احدا بقول الحق لعدلا استفهام اداة النفي فيكون الالف لجزء الاستفهام بلا ابتداء  
 وبعد الخبر بل لضعف وقد ذللا قد لسوق فالهنا خطأ ولا انها اذا كانت عرضا كانت من حروف الافعال كان ولو حرف التخصيص  
 بحيث تنصبا لاسم بعدها نحو ان يذ لك مرم واما اذا كان الاعمى التمهي كقوله لا سبيل لي خير فاشير بها الى سبيل الى خير  
 يحتاج فلما ذك في طلبه فلا يحكمها حكم الجرقة فيجوز عندها العطف والوصف على الموضوع نحو الامال كثيرا بفضه والامانة  
 وخصا شير بها عند هاهنا ما ظاهرا ومقدر كما في الجرقة واخذا للوصف والخبر في مد ههنا وقال سيبويه لا يجوز حمل  
 التابع على الموضوع اذا التمهي بنيتها عن الخبر فيصير معنى اسمها معنى المفعول فعلى الاعلام التمهي غلاما لا يحتاج الى  
 خبر ظاهر ولا مفعول فهو كقولك اللهم غلاما ما هي غلاما واما ما يلا على اسمه فلا خلاف بيننا ان لفظه على ما كان  
 عليه قبل الهرف من التصيب في النصارى والمضارع والبناء في المرفع المنكر واما قوله لا رجل اجزة الله خيل بدل على محضلة  
 ثبت وايهت مضمون فقال يوش فونه ضرورة وقال التحليل الاحرف تحذف بعض كمالا وسند كرم في قسم الحرف والفعل  
 عند وفي ههنا يروى رجل وروى لا لانه في الا التي للتمهي نحو اول رجل جزاه الله خيل وروى لا رجل بالجزء الا من رجل  
 قوله ونعت البني الا اول مرفوع اليه معنى ومعر برفعا ووضعا نحو لا رجل طريف وطريف وطرهها والافعال اعراض العطف  
 هي على اللفظ وعلى المحل جاز مثل الابواب فله فعت مبتدأ والاول مضمون ومعنى خبره وقوله مرفوعا يليه حالان من الضمير  
 في معنى والعامل مبنى اي يفتى لفتى ذولى مرفوعا وكان مرفوعا وانما جزاء الله خيل وروى لا رجل طريف فانفصاله عن الا التي  
 هو سبب اذ بها يقوم معنى الاستغراق الموجب لمضمون من لا جماع ثلث اشياء فيه احد هاهنا كونه في المعنى هو المبني  
 الذي وليها اعول سم لا وفي اللفظ متصلا به والثاني كون التفتى في المعنى داخل به لان المعنى في قولك لا رجل طريف  
 هو انظر لا لا الرجل فكان لا دخلت عليه فكانت لظريف فلذا لم يبين ضمير المنادى في باره بالظريف لان اشياء  
 متعلق بالموصوف والثالث فير من الا التي هي سبب البيا اذا انفصلت بهما ليس الا واحدا وهو فليسا ما التفت اربع

من قوله وادواته  
 لا تقري اى الاطمان  
 لكم لا فوسان لكم تقوى  
 بالافراط بل كل الى ان  
 يجعل لكم البت فاعرف  
 حول ان يروى  
 الباقين من

الظرف المرفوع الى  
 تبارك المرفوع الى  
 ليس ان المرفوع الى  
 البت المرفوع الى  
 ان المرفوع الى

شرط ان يكون نصب المبني بلا لا نصب للعرب احراز عن نحو لا غلام رجل ظريف وان يكون التعنث الاقل لا الثاني وما  
 بعد فلا يبيى كرم في نحو لا رجل ظريف كرم وان بل التعنث المبني ولا يفصل بينهما فلا يبيى الوصف في نحو لا غلام بها  
 ظريف وان يكون تعنا مفرجا فلا يبيى في نحو لا رجل حسن الوجه وانما بين التعنث العرب لا تنفاد الوجه الاول والثالث  
 فيه من الثلاثة المذكورة اذ ليس هو للمبني بلا وايضا بعد منها ولين التعنث الثاني وما بعده لا تنفاد الاول والثالث ولا تنفاد  
 ولين التعنث المفضول من المبني بغير التعنث ايضا وانما بين التعنث المضاف والمضارع لانهما لا يبينان اذا وليا الا بهن  
 لها فكيف يبينان مجرهما مجرى اسمها ولا نقول في هذا التعنث المبني انه مركب مع المنعوت كخسة عشرة لانه يحتاج اذن في وضع  
 الاعراض الواردة في جعل تلك كلمات كلمة واحدة الى كلفات مستحسنة وقال ابن برهان والتبر في نفسه من هذا التعنث  
 لانه هذا الموضع خاصه مركبة مع المتعنى بل هي داخله على الموصوف المركب مع صفته يجعل في محلها كما يجعل في خمسة عشر فانك  
 لا خمسة عشر تامة مندوحة على ما ذكرنا عن اركان تركيب الامع المتعنى في هذا الموضع وفي غيره وعن ترك المتعنى ههنا مع نفسه قوله  
 ومعرى رقعا ونصبا سواء كانت الضفة مفردة او مضافة او مضارع لها وقال يحيى بن معطر صفته المبني المضافة منصوبة  
 لا غير نحو لا عبد كرم الحسب وتعلمه فاسها على صفته المنادى للمبني مضافة وتعارف ان يفرق بان بالواشرب المضاف  
 له يكن هذا النصب فلزمه النصب لما وقع صفته ما باشرة ويجوز في المضافة التي باشرة لا الترفع وذلك اذا ذكر نحو لا غلام  
 رجل في الدار ولا غلام امرأه فلم يلزمه النصب لما وقع صفته ما باشرة وايضا انضم في المنادى بنائي فكان حمل وصفه المضاف  
 الذي يجب نصبه لو وقع مع منادى على النصب الذي هو حركة الاعرابية واجبا بخلاف المتعنى بلا فان الفتح فيه بنائي على  
 قول واغرابي ضعيف على نحو والترفع اعرابي فكان حمل وصفه المضافة الذي لا يمنع رفعه لو وقع منبعا على الترفع الذي  
 هو حركة الاعرابية جازا وذهب ابن برهان الى ان اسم لا اذا انصب بكونه مضافا او مضارعا له لم يجز رفع وصفه بل  
 الواجب نصبه كالموصوف والى هذا ذهب المصنف كما مر في خبر البتة ومنه ابن برهان ايضا ان دفع وصفه مبني لا في نحو  
 لا غلام ظريف دليل على ان لا غير عاملة لا في محل الاسم ولا في الخبر بل هي ملغاة والخبر المقدر مرفوع بكونه خبرا للمبتدأ اذ  
 لو عملت النصب في المبتدأ وهي معبرة معنى الكلام لكانت طيب ولعل وكان ونحوها فلم يجز رفع وصف اسمها كما لم يجز  
 رفع اوصاف سمانك لا تنفاد مفعول ابتداء معها كلها ولها بل ان يفرق بين لا وبين لئك ولعل ونحوها بضعف عمل  
 لا الا ترى انه يبطل بالفضل ويدخلها على المعرفة ويجوز الاتقاء مع التكرير ومن دونه ايضا على راي المبتدأ في عامله  
 يعمل بمشابهة المشتبه اعوان مشابهة مشابهة مشابهة ضعيفة فلا جرم يجوز اعتبار اعراب اسمها الاصل اعنى الترفع  
 فعلى هذا يجوز لا غلام ولا غلام رجل ظريف حسن الوجه فرفع وصف المتعنى مضافة كان المتعنى او مفرجا او مضافا كان  
 الوصف او مفرجا وهذا والاعراب في التعنث المذكور اكثر من البناء وانما جاز الترفع حملا على الحمل بل كان هو الفاس لان النواع  
 تدفع مبيوعا في الاعراب لا في الحركة البنائية نحو جاني هؤلاء الكلام بالترفع وانما جاز النصب حملا على الحركة البنائية لثباتها  
 للاعرابية بمرضاها لروض لا وزانها فكانها عاملة محدثة لها كما مر في نحو بان يد الظريف ويجوز ان يقول ان النصب في الضفة  
 حملا على محل اسمها المنصوب لانها تعمل عمل ان فحل اسمها المبني رفع ونصب قوله والعطف على اللفظ وعلى الحمل جاز  
 لما قلنا في الضفة سواء وهذا اذا لم يكن المعطوف معرفة فان كان معرفة فرفعها واجب نحو لا غلام لك والعباس وكذا في سائر نواحيه  
 المتعنى المبني ومن قال رتب شاء وتخلتها لم يمنع نحو لا غلام وانما لان مثل هذا المضاف تكرة كما يجي في باب المعرفة ولا يجوز  
 البناء للمعطوف كما جاز في الوصف لا تنفاد صحيح البناء وهو على ما ذكرنا من اجتماع الامور الثلاثة فلا يجوز لا اب وابن  
 كالك في البناء بان يد وعمر وذلك لضعف عن التاثير الا فيها يلبيها وكان في حكم ما يلبيها اي التمثل المذكور على انه قد نقل  
 نحو لا رجل وامرأة بالفتح في المعطوف وقياس قول من جعل العامل في خبر المتعنى نفس لا الا ابتداء ان لا يجز رفع العطف  
 حملا على الحمل الا بعد الخبر كما في ان وقال لا تدلسي الذي يعنى من النواع بعد الوصف والعطف من البدل والعطف  
 البيان والتوكيد للفظي فلا يفتقر فيها لكن يفتقر ان يكون حكمها مع اسم لا حكمها مع المنادى المقصود فقول ابدل بجوز  
 البناء ان كان مفرجا تكرة نحو لا رجل صاحب في وقال ابن مالك البدل ان كان تكرة كان مرفوعا ومنصوبا وان كان معرفة  
 وجب رفعها وقول لا تدلسي افرسا ذالم يفصل البدل المرفوع التكرير عن المتعنى المبني لانه لا يفصل عن التعنث الذي يلحقه  
 جوازا اذا جمع الشرط بل يربى عليه من حيث كونه هو المقصود وتعلم ابن مالك فرقا بين البدل والوصف بان الوصف  
 يتركب مع الموصوف وانما البدل فيجعل البدل منه في حكم استاظ فلا يفتقر ابدل مركبا مع البدل منه لكونه في حكم التا  
 ولا مع لا لانها داخل على البدل في التقدير والتركيب المرغبي لا يفتقرى اقول انه قد تقدم انه لم يفهم دليل على التركيب  
 بين لا واسمها ولا بين الوصف والموصوف وانما عطف البيان هو البدل كما يجي في باب ويدكر في باب البدل انه يجوز اعتبار

البدل فارة مستفلا واخرى غير مستفلا في باب لا يشبه ويبدأ ابتدأ فانقول لامثله احد ولا كثر يد رجل ولا كثر في واحد قال  
امر الغلب قوله وبلتها في هواه الجوط البية ولا هكذا الذي في الارض مطلوب وهذا بدل على انه يجوز رفع صفة المضاف  
حلا على المحل اذ لا فرق بين عطف البيان والوصف واذا حملت اللفظ فلت لامثله احدا ولا كثر يد رجلا ويجوز ان يحمل  
انصب مثل هذا على التمييز كما في قوله في مثله رجلا وملوه حسلا واما قول جرجر كالعشبة زائرا ومزودا فقبل انصاف لولا  
يقدر الفعل لا اري كعشبة اليوم اي كثر عشبة اليوم زائرا كما نقول ما زائرت كاليوم رجلا وذلك ان العشبة ليست  
بالزائر حتى يكون عطف بيان لها فانقول مع نقدر كثر عشبة اليوم زائرا صارا والاخر هو الاول كما في قوله لا كالعشبة  
عشبة وعشبة يجوز ان يكون زائرا ما يعا على اللفظ واما التاكيد فلا يجوز تاكيد المنفي المتيقن كما في معنى بل ان المنكر  
لا يؤكد ذلك التاكيد كما يجوز في باب التاكيد وان كان لفظا اطلاقا كما ذكرنا في المنادى كونه على لفظه الموكد مجزء عن التنوين  
وجازا لرفع والنصب كما ذكرنا هناك وان كررت معنى بلا فصل بين الاسم وذلك المكرر ثم وصف الثاني نحو لا ماء ماء  
باردا فان شئت بلت الثاني فظن ان كونه تكميرا لفظيا وان شئت اعربته رفعاً او نصيباً وذلك لانك لما وصفته صا  
مع وصفه كأنه وصف للاول كالحال الموطئة في نحو قوله شع انا انزناه فلان ناعربها فالاعراب في المنكر للموصوف والظن  
الى كونه كالصفة من الاعراب في المنكر غير الموصوف واما وصف المنكر اعراباً باردا فليس فيه الا الاعراب قوله ومثل  
لا ابالة ولا غلامى له جاز يشبهها للمضاف لمشاركته في الاصل معناه ومن ثم لم يجز لا ابالة فليس بمضاف لفساد المعنى  
خلا فالسبويه اقول بمعنى ان الكثير ان يقال لا اب له ولا غلام له فيكونان مبهتين على ما ذكرنا وجلا ايضا على ذلك لكن لا  
الى حد الشذوذ في المشتق وجمع المنكر التام وفي الاب والاخ من بين الاسماء المشبهة انا وليها الام الجزان تعطى حكم الاشارة  
بمختلف تونى المشتق والمجموع واشارت الالف في الاب والاخ فيقال لا غلامى لك ولا مسلى لك ولا ابالة ولا اخاله فيكون  
معربا اتفاقا واجاز سبويه ان يكون نحو غلام لك مثله اعنى يكون مضافا واللام زائدة فيكون معربا ثم اعلم ان مد  
التحليل وسبويه وجهه ان هذا المذكور مضافا حقيقيا باعتبار المعنى فقبله باللام لا يظهر بين المضاف والمضاف  
اليه بل يقدر ابا جابا بان اللام ههنا ايضا مضافة وهذه الظاهرة فأكبر لتلك المضافة في الثانية في بانهم نيم عدنى على مد  
من قال ان نيم الاول مضافا الى عدنى الظاهر فيكون الفصل بين المضاف والمضاف اليه كالفصل قبل لهم ما الذى  
حاملهم في هذه الاضافة على الفصل بين المضاف والمضاف اليه باللام المحمى فوكهد دون سائر الاضافات المضافة باللام  
اجاوا بانهم قصدوا نصب هذا المضاف لعرف بلا من غير تكميرها تخفيفا وحق العارفة المنقبة بلا الرفع مع تكرر  
لا ففصلوا بين المضافين لفظا حتى يسهل المضاف بهذا الفصل كما لا يسهل بمضاف ولا يشكر نصبه وعدم تكرر  
والدليل على قصدهم لهذا الغرض انهم لا يعاملون هذه المعاملة المنفى المضاف الى المنكر ولا يقولون لا ابالرجل حاله كذا  
ولا غلامى لشخصه كذا والتدليل على انه مضاف قوله وقد ماتت شمتاخ وماتت مزقواى كسرم لا ابالك تجلذ فتصيح  
بالاضافة وهو شاذ لا يقاس عليه ولا يقال لا اخالك ولا يدبك وقد جاء الفصل باللام المحمى بين المضافين لا هذا التكرر  
في المنادى وهو شاذ كقوله يا بؤس للجهل خترا لا انواع قال لهما لا يجوز ان يكون مضافا حقيقيا اذ لو كان كذا كان مع  
فوجب رفعه وتكرره لا يجوز ان لم يرفع ولم يكرر لكونه في صورة التكرر والتعرض من الف كل باللام ان لا يرفع ولا يكرر  
فكيف يرفع ويكرر مع الفصل باللام وقال ايضا لا ابالك ولا ابك سواء في المعنى اتفاقا ولا ابك تكرر بلا خلاف قلنا  
بلزم ان يكون لا ابالك المعرف لا بواقع التكرر والجواب انهم انفقوا ان معنى الجملتين اعنى لا ابالك ولا ابك سواء  
ولم يفتقوا على حمل ان ابالك وابك بمعنى واحد وقد يكون المقصود من الجملتين واحدا مع ان السند اليه في احد  
معرفة وفي الاخرى نكرة فالسند الى خبر لا في ابالك محذوف ولا ابالك موجودا وانما شبه بمعنى لا كان لك اب ونحوى الجملتين مع كون السند اليه في  
لك فالجمله الاولى بمعنى لا كان ابوك موجودا وانما شبه بمعنى لا كان لك اب ونحوى الجملتين مع كون السند اليه في  
احدهما معرفة وفي الاخرى نكرة ثم قال المصنف ان الوجه في مثله ان يقال هو وان لم يكن مضافا للفساد المذكور لكنه  
مشابه للمضاف فاعطى حكم المضاف من اشارة الالف في باوا كما وصفنا لتون في غلامى ومسلمى ولا يريد بمشابهته  
للمضاف انه مضاف للمضاف بالنفس الذي مر في المنادى اذ لو كان كذلك لوجب ثبوته كما في لاحسنوا وجهه ولا  
حافضا كما كان لله وايضا فان ابالك وابالك عنده شئ واحد من حيث المعنى ولك في ابك ابك اما خبره لا وصفه لا سيما  
واسم لا لا يصير بالصفة ولا بالخبر مضافا للمضاف بدليل انك تقول لا رجل في الدار ولا غلاما ظريفا ولو كان مضافا  
لمصطفى لقلت لا رجلا في الدار ولا غلاما ظريفا فاولا لما شاركه له اي لما شاركه نحو لا ابالك لا ابالك المضاف في اصل معناه  
اي في اصل معنى المضاف وذلك ان اصل معنى المضاف لندى هو ابوك واصل اب لك كان مخضبا من الاب بالمخاطب

انما اذا كان المضاف

واجبة

فظنتم لما حذف اللام واشبهت صار المضاف معرفة في ابيك تخصيصا صلى ثم عرف حدث بالاضافة كما يجي في باب  
 الاضافة واب لك بشارك ابوك في التخصيص الذي هو اصل معناه ومن ثم لم يجز اي ومن جهة ان اعطاء حكم  
 المضاف لمشاركة في الاصل معناه لم يجز الا بانها لا تدعى عليها لان المضاف قبل الاضافة لم يكن بمعنى في و  
 على قوله لفساد المعنى يعني ان المضاف لا يكون بمعنى الا كذا كذا من تفرقه ولو كان كذا كذا لم يصح لاجازته في المنكر  
 لا بالرجل طويل ويخوه تشبيها بالمضاف ولم يتخصص هذا الحكم بل عرف فان قلت لا غلامين طرفين لك لم  
 يحذف التون من غلامين انفا فانما على مذهب النحاة فلا منعا الفصل بين المضاف والمضاف اليه بنعت  
 المضاف وانما على مذهب المصنف فالفصل بين شبه المضاف بالافضل بينهما وانما ان فصلت بالظرف والجار  
 والمجرور الناقص من الطرف المستطرف نحو لا بدى بهالك ولا غلامي اليوم لك واجازه بوقول اختيار لان الفصل به  
 كلافصل لكثرة ما يوسع في الظرف ولم يجز سبويه والتخيل بل وجب اثبات التون الاضغورة الشعر كما في قوله  
 كان اصوات من ايقالهم نينا واخر المبتدئ انفا من الفرائح قوله ويحذف في مثل لا عليك اي لا باس عليك  
 اي ويحذف اسم لا في لا عليك ولا يحذف الاسم الا مع وجود الخبر كما لا يحذف الخبر الا مع وجود الاسم لئلا يكون اجزا  
 ونوم لا كرهين جعلنا الكاف استجازا ان يكون كرهها ساوا والخبر محذوف في مثل موجود وجزان يكون خبر اي  
 لاصد مثل زيد وان جعلناه مؤنلا لم يحذف في ما ولا المشبهين بل هو المستند بعد دخولها وهي  
 جازية واذ ان بدت ان مع ما وانقضت النفي بالا ارفقت الخبر بطل العمل وانما عطف عليه بموجب فانزع اول قوله  
 هو المستند بعد دخولها اي بعد دخول ما في مثلها ولا في مثلها الا انها يجتمعان معا ولا اعراض عليه كما في خبر  
 كان ثوبه وهي جازية اي هذه اللغة وهي اعمال ما ولا عمل ليس وقد ذكرنا انهم لا ينقلون عن احد الا عن الجازين ولا  
 عن غيرهم رفع اسم لا ونصب خبرها في موضع فاللغة الجازية اذن اعمال ما واحد ما دون لا عمل ليس شرط سبويه وغير  
 الجازين وهم يتوهم لا يعملونها مطلقا قوله واذ ان بدت ان مع ما هذه شرط عملها عمل لولا احد ها ان لا يلها ان تقول  
 الشاعر وما ان طينا جبين ولكن منا بانا وقدلة اخرى انا اعلم ان الاصل في ما ان لا يعمل كما في لغة بنيهم اذ فاسم العوامل  
 ان يتخصص بالقبيل الذي فعل فيه من الاسم او الفعل لكون متمكنة بثبوتها في مركزها وما مشترك بين الاسم والفعل  
 واما الجازيون فانهم اعملوها مع عدم الاختصاص لقوة شابهتها للسر لان معيها ما سواها في الحقيقة كما ذكرنا في  
 باب الاستثناء وعند النحاة ان ما وليس كلاهما النفي الحال والنحو انهما المطلق النفي كما يحسن في الاعمال الناقصة فلما كان  
 فاسما عماها ضعيفا انعزك لا في عارض من ذلك محج ان بعد ما وانعزتها لانها وان كانت ثابتة لكنها تشابهان  
 الناقصة لفظا فكان ماء الناقصة دخلت على نفي النفي اذا دخل على النفي فاذا لا يجاب فصارت ان كالا الناقصة نفي  
 ما في نحو ما لا مطلق ويجوز ان يقال انما انعزك للفصل بينهما وبين معيها انعزك الطرف وقد جاوت ان بعدها  
 غير كانه شذوذ وهو عند المبرج قياسا اشدد ابو علي نفي عنده ما ان انتم ذهبا ولا مبريقا ولكن انتم الحجر فان  
 العارضة عند الكوفيين نافية لا زائدة ولعلهم يقولون هي نافية زهدت لنا كيد نفوما والا فان النفي اذا دخل على النفي افا  
 لا يجاب وقد علمنا انه لا يجوز الجمع بين حرفين منقفي المعنى الا منفصلا بينهما كما في ان زيد القاهم واما الجمع بين اللام  
 وقد تحولت مع ان في كليهما معنى التحقير وفي الا ان مع ان في الا معنى التحقير فلان قد يشوبها معنيان  
 اخوان وهما التحقير والتوقيع فلم يكن لحيث التحقير وكذا الا في معنى لنفسها ايضا واشدد الفراء الا اذ في ما ان  
 لا يثبتها بالجمع بين ثلثة احرف نافية والترابيه لا بما ابيتها وما يعزها عن العمل انفاض نفيها لان عملها انما كان لا دخل  
 النفي الذي يشابهه ليس فكيف يعمل مع زوال المشابهة ونقل عن بوشل ثم يجيز عملها مع انفاض نفيها بالآ  
 واشدد ذلك وما الدهر الا تخنونا باهله وما طالت الحجابات الامعة با واجب بان المضاف محذوف من  
 الاقلامى ووزن محزون وكذا معدة بما مصدر كقولهم نع وترفناهم كل مرتق فيكون مثل قولك ما زيد الاسير على  
 ما ماضى المفعول المطلق ومن ذلك ان يقدم نفس الخبر طرفا كان او غيره نحو ما فام زيد وما في لدار زيد وذلك  
 لضعفها في العمل فلا يصرف ان يعمل النصب قبل الترفع كالفعل وقال ابن عصفور ومنع العبدى لا يبطل عملها  
 اذ كان المنفرد طرفا او جارا ويجز هذا لكثرة التوسع فيه كما فعل ان واخواتها قال ابو علي زعموا ان فوما جوزوا اعمالها  
 منقذة الخبر طرفا كان او غيره وقال الربيعي الاعمال عندى هو الفياس لبطاو معنى النفي اما قول القريض فاجتوا  
 فلما عاد الله دولتهم اذهم قريش واذا ما مثلهم قريش فان سبويه حكى ان بعض الناس ينصبون مثاهم وقال هذا  
 لا يكاد يعرف وقبل ان خبر ما محذوف في اى اذ ما في الدنيا بشر ومثلهم حال من بشر فقدم عليه ويجوز الكوفيون

كذا في نسخة  
 كذا في نسخة  
 كذا في نسخة

انتصابه على الظرف اي في مثل حالهم وفي مثل مكانهم من الرفع وهو ما سمي من اعنت قالوا نحو قوله لو انك  
 باحسب خلقك حرا وما بالحرمانت ولا الخلق دليل على جواز تقديم الخبر المنصوب اذا لاء لا يدخل الا على خبر المنصوب  
 دون المرفوع ولهذا بنى ابو علي والزمه حمزة في امتناع دخولها على خبر ما التقيمه واجازة الاخفش في قولها لوجه لا يها  
 تدخل بعد ما للكون في ان انما فانما قال لعمر ان ما ان ابومالك بوايه ولا تضعيف فواء ومنع ابو علي في الخبر  
 دخولها على خبر ما للظن خلافا للربيع والبيهت المذكور شاهد له ولا يمنع دخول الباء في خبر ليس غير انما في الخبر  
 بالا وذلك لان الباء لتأكيد النفي فلا يدخل بعد انتعاضه وقد يدخل هذه الباء على خبر مبتدأ بعد هل نحو هل زيد  
 بخارج وخبر النفي في باب تلن نحو ما ظننته خارج وقد يزداد بعد خبر لا اليه نحو لا خير يجير بعد النار وقبل هي بمعنى في وزياد  
 زيدت في الحال للظن نحو ما جاني زيد براك وفي خبر ان الابه بعد باب ثابت متضمنا لقوله تع اولم يروا ان الله الذي  
 خلق السموات والارض ولم يعنى بخلفهن بغادر وقد يزداد بعد ذلك قال نعمت على لسان كان متى فليت بان في  
 جوف عيكم وما يطل على ما ان ينظرم ما ليس بظرف على الاسم المنظرم على الخبر في يجوز ما زيد عمر وخبر وانما خلا  
 ما اذا كان ظرفا لقوله تع فانتم من احدي عن حاجز وقال الكوفون الاسم بعد ما مسئلا وخبر وانما الثاني  
 ينزع الخافض اعني الباء وليس يثنى لان الباء وزايدة فاذا لم يثبت له يحكم بكونها محذوف ايضا ليس المحذوف بها مفعولا  
 حتى ينصب بالمفعول خبر حذف الجار ووصول الفعل اليه كما في استغفر الله ذنبا وذلك لان الناصب ليس يرفع  
 الخافض بل الناصب هو الفعل وشبهه ينصب الجار محذوف لانه لا يمكن نصبه لفظا بسبب الجار فاذا  
 عدم الجار ظهر عمل المفعول هذا مع ان حذف الجار ونصب المفعول بعد ايضا ليس بغير الامع ان وان واجازة الا  
 حذف اسم ما استغفرا يبطل موجب نحو ما فانما الا يزيد اي ما احد فانما الا يزيد وليس يثنى لما ذكرنا ان المشتق في  
 المرفع فانم مقام المتعدد المقدر فيكون قد عمل ما على هذا في الاسم مع تأخره عن الخبر وانما في النفي واحد هاهنا  
 لعملها فكيف اذا جمعوا ولا يجوز ان يقال ما الا يزيد فانما انما في المرفع على الحكم وايضا لا يعمل مع الفصل  
 بينها وبين معمولها بغير الظرف ومع انتفاض النفي قوله واذا عطفت عليها اي على خبر ما سواء كان منصوبا او محذورا  
 بالباء التامة قوله بوجه ذلك اذا عطفت عليه سيل ولكن لا يثنى لانها لا يثبت بعد النفي كما يحكي في باب جوف لعطف  
 قوله فالرفع اي الترفع واجب وذلك لزال عمل العمل وهو النفي وقد ذكرنا وجه الترفع في باب الاستثناء فلا يفيد  
 قال عبد القاهر هو خبر مبتدأ محذوف اي ما زيد بتمام لكن هو فاعل فعل هذا ليس هذا عنده مما نحن فيه اي  
 من باب عطفت المرفوع على المرفوع ولا يمكن ان يكون منه امتناع عطفة عنه على الخبر وحده اذ يلزمه النصب عند  
 فهو على هذا من باب العطف كما يحكي في باب العطف وقال ابن جعفر هو عطفت على التوهم لانه كثير اما يقع خبره مرفوعا  
 عند ما ينزل عن العمل فهو هو ان الاول مرفوع وهذا كونه الخبر في نحو قوله مشائهم ليسوا مصلحين عشير ولا  
 نايب الا بين غيرهما وليس ما ذهب اليه يثنى لان مثل ذلك ليس بمطرد ولا في سعة الكلام واذا عطفت على خبر  
 ما او خبر ليس المحذوف بالباء متضمنا نحو ما زيد بتمام ولا فاعل جاز في المعطوف الخبر جلا على اللفظ والنصب جلا على  
 العمل فانه معاوي انما يثنى في نفي فلستنا يا يحيى بال ولا الحمد بدا ويجوز الترفع على ان يكون من باب عطفت الجمل على الجملة  
 والبتدأ محذوف اي ولا هو فاعل وقد جلا المعطوف على خبرها المنصوب ايضا مع الترفع والنصب نحو ما زيد فانما ولا  
 فاعل ولا فاعل ولا فاعل وذلك يؤول اليه لكثره ودخولها على خبرها وذلك كما في قوله مشائهم ليسوا مصلحين  
 البتة واما في غير خبرها نحو هل زيد خارج او داخل بالخبر ضعيف نادر لانه لا يكسر الباء في مثل حتى يكون المفعول  
 كالثابت وقد يعامل هذه العاملة للمعطوف على منصوبا اسم الفاعل بشرط اتصال اسم المنصوب باسم الفاعل  
 على توهم اضافته اليه نحو زيد ضارب عمرا واو بكر وان عطفت على خبر ليس او ما المنصوب وصفا متضمنا مرفوعا به  
 ما بعد هو من سبب اسمها نحو ما زيد فانما ولا فاعل علامه جاز في ذلك الوصف جهة آخر وهو ان ترفع  
 على عطفت جلا مبتدأ ثم متقدمة الخبر على الجملة التي هي ما زيد فانما لا على زيد فانما فيكون عطفت اسميته على  
 اسميته ويجوز مثل ذلك في نحو ما كان زيد فانما ولا فاعل علامه فيكون عطفت اسميته على فعلية ويكون مضمون  
 للمعطوف عليه هنا ما منها لان ما كان نفي الماضي ومضمون المعطوف حال لانه ليس مبنيا على ما كان بل هو  
 علامه فاعل فظاهر الحال واما في ما وليس فمضمون المعطوف والمعطوف عليه حال رفعت الوصف الذي بعد حرف  
 العطف ونصبه لان ما وليس نفي المطلق فظاهرهما الحال ويقول على هذا ما كان زيد فانما ولا عمر فاعل او فاعل  
 فاذا نصبت فالقيام والاعود متضمنا في الما ضوع اذا رفعت فالقيام مشف في الما ضوع الفعول في الحال واما

دلالة

فانما



في ما زيد وليس زيدا فاما ولا عمرفا عدا او فاعدا فالجملتان حالتان رفعت فاعدا او ضدتها اذ كانا نصب فاعدا في  
 المواضع الثلاثة اعني ما كان وليس وما عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر ونصب على عطف الجملة على ما كان زيدا فاما  
 وليس زيدا فاما وما زيد فاما ويجوز فيما زيد فاما ولا فاعدا ابو برفع فاعدا ان يكون على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر  
 الا انهما انضما في العطف بطل عمل ما ولا يجوز ذلك في ما كان زيدا فاما ولا فاعدا ابو ولا في ليس اذ لا يبطل العملما  
 تقدم خبرها على سببها بل يجب ان يكون ذلك فيهما على عطف الاسم في الفعلية ويجوز في نصب فاعدا في ليس زيدا  
 فاما ولا فاعدا ابو ان يكون لاجل عطف الخبر على الخبر و ابو فاعدا ويجوز هذا الوجه فيما زيد فاما ولا فاعدا ابو وان يكون  
 لكونه خبرا مفيدا ما على الاسم ولا يجوز هذا الوجه في ما ويجوز في هذه المسئلة جزم المعطوف على نون الخبر في المعطوف عليه  
 يكون عطف الفاعل على المفعول ولو جعلناه على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر جاز في ليس على تقدير جواز العطف  
 على عاملين مختلفين على ما سيجي من مذهب الاخفش و جاز في ما على تقدير جواز دخول الباء على خبرها المتقد  
 وكذا ان ظهرت الباء في هذه المسئلة فاما نحو ليس زيدا وما زيد بقاء ولا فاعدا ابو جاز في فاعدا الترفع والنصب  
 والخبر على الوجه المذكور سواء ولو جعلت مكان السبب المذكور اعني ابو اسم مأمكورا فقلت ما زيد بقاء ولا فاعدا  
 زيد فالترفع اجود من النصب بالجر لان الكلام مع الرفع جملتان ومع النصب الخبر جملة واحدة وتكرير الاسم في الجملة الوا  
 ضعيف غير كثير نحو زيد ضربت زيدا على انا هذا الظاهر مقام الضمير لان الضمير اخف الا ان يكون في موضع النفي  
 نحو قوله تع الفارعة ما الفارعة واما في الجملتين فكثيرا ان فصلنا كقوله تع لن نؤمن حتى نؤتي مثل ما انزلنا رسلك  
 الله الله علم وان جعلت موضع السبب سبه بلا ضمير يرجع الى الاسم نحو ما زيد فاما عمرفا وعرفا ابو زيد لم يجز لانك  
 لم تجعل في اللفظ مرئوطا بخلاف تكرير الاسم في نحو ما زيد ضاربا زيدا فان فيه ربطا بتكرير الاسم لفظا فلذا جاز مع ضعف  
 كما ذكرنا ولو قلت ما ابو زيد ذاهبا ولا مضميمة امها لم يجز نصب مضميمة نحوها مع المرفوع بعدها عن العائد الى الاسم  
 اعلى ابو زيد وان جعلت موضع السبب اجنبيا نحو ما زيد بقاء او فاما ولا فاعدا عمرفا فليس مع ما نصب فاعدا ان  
 عرف الا يصلح ان يكون فاعدا لفا عدا على عطف الخبر على الخبر لان المعطوف حكم حكم المعطوف عليه فيما يجب له وفقد  
 في المعطوف عليه ان يكون فيه ارفى معمول ضمير يرجع الى اسم ما لكونه مشتقا فكذا يجز في المعطوف الذي هو نعت ولا  
 ضمير فيه لو رفع عمرفا في معمول فاذا لم يجز عطف الخبر على الخبر لم يجز الا العطف الجملة على الجملة فوجبا ما رفع فاعدا  
 لغندم على الاسم او جوا ان جونا دخول الباء على خبرها المتقد على الاسم على ما هو مذهب السببي هذا فيما اذا ما في ليس  
 فيجوز نصب فاعدا على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر ويجوز الرفع على عطف الاسم في الفعلية ويجوز الخبر على  
 ما ذهب اليه الاخفش من يجوز العطف على عاملين مختلفين لانه لا ينشط في المعطوف عليه ما يشترط للصر من  
 كون الاول مجردا والثاني منصوبا او مرفوعا كما يجز في باب العطف وبعض القدماء منع من نحو ما زيد فاما ولا عمرفا  
 ذاهبا وكذلك في ليس بياء على ان العطف لا يجوز الا بتفصيل العامل بعد العطف ولا يجوز وما لا عمرفا ذاهبا ونقض سبوت  
 عليهم ذلك بجواز ما زيد ولا ابو ذاهبين اجماعا والعامل في المعطوف عند هو العامل في المعطوف عليه لا المتقد  
 كما يجز في التوابع واجاز المرفوع افعال ان النافية عمل ليس مستشهدا بقوله انه هو مسئوليا على احد الاعلى اضعف  
 المجاهدين وليس مشهور وجب التثنية جواز افعال عمل ليس على الشد وثبته النظر الذي يكرر ذكره قال لا بد لى  
 بنسخ الا العامل عمل ليس ما عدا الشروط المعنوية افعال ما بل هي فيها ارفى فانها اضعف من ما قال لكن الجملة لا  
 يذكر في كتبهم للاسما الا واحدا وهو كون معمولها تكة اسما كان او خبرا قال ومن راعى اعمال ان عمل ليس بعينه ايضا  
 هذه الشروط وقد يلحق لا الاء نحو لا ت فخص بلفظ الحين مضافا الى تكة نحو لا ت حين مناص وقد يدخل على  
 لفظه اوان ولفظة هتا ايضا وقال الفراء يكون مع الاوقات كلها وانشد ولا ت ساعة مندم والثام في لا ت لثابت  
 كلمة زيت وقتت قالوا اما لثابت لكلام الا اولى الغة النفي كما في علامة فانها اولى حين مناص اكثر من رفعه  
 يكون اسمها محذوف وحين خبرها اى لا ت الحين حين مناص ويعمل عمل ليس لشا بهما اليك في الا  
 على حد وجوه ساكنة الوسط ولا يجوز ان يقال باخدا واسمها كما يجز في نحو عبد الله ليس متظلفا لان الحرف في بصر  
 فيه وان شابهت الفعل واذا رفعت حين على فليته فهو اسم لا والخبر محذوف اى لا ت حين مناص حاصله ولا  
 يستعمل المحذوف احد الخبرين هذا قول سيبويه وعند الاخفش ان لا ت غير عاملة والمنصوب بعدها ينقد  
 عمل فعلى لا ت حين مناص اى لا اى حين مناص والمرفوع بعدها مستند المحذوف والخبر فيه ضعف لان  
 وجوب حذف الفعل التام في خبر المبتدأ لمواضع متعينة ولا يمنع دعوى كون لا ت هي التثنية وبقيت

في ما زيد

لزوج شكهم ما اضعف حين اليه فاذا انصب حين بعد ما فالحرف محذوف كما في لا حول واذا نفع فالاسم محذوف اي لا  
حين حين مناص كما في لا عليك ونقل عن ابي عبيد بن النعمان من ثمام حين كجا والعاطفون حين ما من عاطف و  
الطعمون زمان ما من مطعم وقبه ضعف لعدم شهرة تخين في اللغات واسماء لا ت حين وايضا فانهم يقولون لان اول  
ولا ت هنا ولا يقال ناواين ولا تفسا واما لا ت او ان بكسر التون فعند الكوفيين لا ت حرف جر كما ذكر السبلي في علمهم وليس  
اذ لو كان لجر غير او ان واخصاص الجار وبعض الحروف لا ت فادريه لبع لا ت حين مناص يجر حين الاشارة وايضا لو كان  
جارا للكان لا بد له من فعل او معناه يتعلق به واوان عند السبلي والمبرد موقوف لكونه مضافا في الاصل الى جلة فعن قوله  
طلبوا صلحا ولا ت او ان فاجبت ان ليس حين بفاء اي لا ت او ان طلبوا ثم حذف الحجة ويبقى او ان على الساكن ثم  
ابدل التون من المضاف اليه كما في يومئذ فكسر التون لثلاثة سواكن كما كسر زال اذا او يقول حذف الجدة ويبقى على الكسر  
لا على الساكن لئلا يلزم اجتماع الساكنين ثم اني بلنوب العوض ولا يعوض التون في المبتدات من المضاف اليه الا اذا كان  
جمله فلا يبدل في نحو من قبل ويعد وقبل ان او ان مجردين من مقدم بعد لا ت اي لا ت من او ان فكذلك لا ت حين مناص  
على الصراة الشاذة كما قالوا الارجل اي لا من جل واما لا ت هنا فهنا في الاصل للكان اسم الزمان قال حدثت نوار  
ولا ت هنا حدثت وبدا لذي كانت فوار اجنت وهو مضاف الى الحجة الفعلية وقد يقطع عن الاضائة قال في الاضائة  
عنيك تلح نعم لا ت هنا ان قلبت متبوع اي ليس هنا تلح ورفع ما بعد الالف نحو ليس الطبيب الا المسك لغتهم و  
ذلك محلهم ليس على ما قال ابو علي في ليس ضمير الشأن والحجة بعد ما خرها ولا يطر ذلك العذر لو ورد في كلام نحو  
الطبيب ليس الا المسك بالرفع وجوز ايضا ان يكون الا المسك اما بدلا من الطبيب وصفة له والحرف محذوف اي ليس الا  
المسك في الدنيا ويشكل ذلك بلزوم حذف خبرها بلا ساد مستد انما له بيث مؤلة الجوز وان هو ما اشغل على علم المصن  
اليه اقول بيتين شرحهما ماضية في حلاله فوعات وعلم المضاف اليه كما مضى ثلثة الكسر والفتوح والياء فوله المضاف  
اليه كل اسم نسب اليه شئ بواسطة حرف الجر لفظا ونقدا برأ حرا اذا اقول بخلافه امر ولا على ان الحرف يجر حرفا مضافا  
اليه وقد سماه سبويه ايضا مضافا اليه لكنه خلاف ما هو المشهور لان من اصلاح النجوم فانه اذا اطلق لفظ المضاف  
اليه ابدى به ما انجر يا مضافا اسم اليه بجد في التون من الاول للاضافة واما من حيث اللغة فلا شك ان زيد في مرث  
بنه واولها ونقدا برأ حرا كما في علام زيد ونظام فضله والظاهر ان انصب لفظا ونقدا برأ على الحال وهذا حال حرف جروان  
كان نكرة لا خصاصة بالاضافة معنى والعامل واسطه اي يتوصل بالحرف ظاهرا او مقديا وقوله مرأ حرا حال بعد حال اي  
مقدرا مرأ حرا قال احزنت برأ طعن المفعول فيه والمفعول له لان حرف الجر مقدم فيهما لكنه غير مرأ حرا ولما كان يقول  
ان اردت ان غير مرأ حرا معنى لم يجز ان معنى الظرفية والتعليل فيهما ظاهر وايضا انت مفر بيقدر بالحرف فيهما و  
كل مقدرا معنى لم يجز ان معنى له الا هذا وان اردت ان غير مرأ حرا لفظا اي ليس في حكم المملفوظ بحيث لم يجز المقدر  
في الاضافة مرأ حرا اي عمله وهو الجرياني كان كذلك فذلك المضاف اليه كل اسم صفة كذا مجرور بحرف جر مقدم فيكون على نحو  
ما اتكرف من حذم العرب بانه ما يختلف آخوه ويفضي الى الذوق كما انهم منهم اذ كون المضاف اليه مجرورا يحتاج الى  
معرفة حقيقة المضاف اليه حتى اذا عرض حقيقة جري بعد ذلك كما قلت في الفاعل انما اخذت بعرف خبره ثم جعلت  
في حدك معرفة حقيقة محتاجا الى كونه مجرورا ومعنى مرأ حرا على ما ذكرنا باثباته اعلى الى الجوز اعلم ان المضاف اليه  
اضافة لفظية خارج عن هذا الحد اذا الوشيه في قولنا زيد حسن الوجه مضافا اليه حسن بيقدر بحرف الجر بل هو هو وكذا  
في ضارب زيد لان ضارب وان كان مضافا الى زيد لكنه بنفسه لا يجر الجوز كان مضافا اليه من حيث المعنى حين يصبر  
ايضا ولم يخرج في اضافة اليه لاني حال الاضافة ولا فلها الى حرف جر بل قد يدغم اسم الفاعل بحرف جري بعض المواضع  
وان كان من فعل متعد بنفسه نحو انا ضارب لزيد لكونه اضعف علما من الفعل هذا وفي العامل في المضاف اليه  
خلاف بينهم كما في اول الكتاب وفي العامل في المضاف اليه اللفظي اشكال ان فلنا العامل هو الحرف المقدر اذ لا ح  
فيه مقدرا وكذا ان فلنا ان العامل معنى الاضافة لا نالا زيد بها مطلق الاضافة اذ لو اردنا ذلك لوجب مجرور  
الفاعل والمفعول والحال وكل معمول للفعل بل زيد الاضافة التي يكون بسبب حرف الجر وكذا ان فلنا ان العامل  
هو المضاف لان الاسم على ما قال ابو علي في هذا الباب لا يعمل الحرف لئلا يشع عن الحرف العامل في اللفظ فكيف  
ينوب الاسم عنه ويجوز ان يقال على الجوز يشابه المضاف المحذوف في مجروره عن التون او التون لاجل الاضافة  
قال جارا لله الاضافة مفضضة للجر وانما عليه للرفع والمفعولية للنصب وهي غير العواصل يعني ان العامل ما ينفوخ  
به هذه المعاني المفضضة كما في نقله في اول الكتاب وانما نصب العمل الى ما انفوخ به المفضضى لا الى المفضضى وقبل

في الجوز

ليق  
كأ  
يقوم

الزايع هو الفعل ولم يطل هو الفاعل تكون المفضي امر خيما معنويا وما يعوم به المفضول مر ظاهرا جليا  
 في الاغلب قوله فالنقد بشرطه ان يكون المضاف متماخرا انونية لاجلها قال في الصرح القصر ان يندرج فيه اللفظ  
 والمعنى ثم يفصل المعنوي عن اللفظي بهوله بعد فالمعنويان يكون المضاف غير صفة مصانفة الى معنويها وغير  
 نظر لان اللفظي كما ذكرنا كما حسن الوجه ومؤوب الحذام وضاب زيد ليس الحرف فيه مقدما فكيف يندرج في النقد  
 وانما قال سماه المخرج المضاف بالحرف الظاهر بخوم ريث زيد فان المضاف فيه يكون فعلا او معقولا لفعل قوله محرقا  
 نونية اي النون او ما قام مقامه من نوني النسبة والجمع وكذا ما ليس فيها النون والنون بعد ثمانية لو كان فيه نون  
 حذف لاجل الاضافة كما في كره رجل ومن حواج بيت الله والمضار بالمثل وانما حذف النون لانها دليل على  
 ما هي فيه كما ذكرنا في امره بلثتي والمجموع فلما اراد وان يمزجوا الكلمتين فزجا بكسب به الاولى من الثانية التعريف  
 التخصيص حد فوا من الاولى علامة تمام الكلمة وقد حذف من المضاف هاء التانيث اذا أمن اللبس كقولهم وافام الضمير  
 واينما التوكرة ووظهر اوعذرها ولا يفاس على ذلك وانما وان القراء يفتس عليه قوله وهي معنوية ولفظية فالمعنوي  
 ان يكون المضاف غير صفة مصانفة الى معنويها وهي اما بمعنى اللام فباعتبار جنس المضاف ونظيره او بمعنى من في جنس  
 المضاف او بمعنى في ظرفه وهو فليل بخو غلام زيد وطاقم فضة وضرب يوم يعقيد ثم يعق مع المعرفة وتخصيصا  
 مع التكرار بشرطها بخو غلام زيد المضاف من التعريف وما اجازة الكو قون من التثنية الاقواب وشبهه من العدد ضعيف  
 انول اعلم ان لا يلبس المعنوي باللفظية ففصل المعنوية بمضادتها اللفظية التي هي كون المضاف صفة نحو غلام  
 زيدا وان يكون صفة لكن لا يكون الصفة مضافا الى معنويها نحو مضارع مصر والله خالق السموات لان اسم  
 الفاعل بمعنى الماضي لا يعمل فلا يكون له معقول حتى يضاف اليه ثم ضم المعنوية ثلثة اقسام اما بمعنى اللام  
 او بمعنى من او بمعنى في قوله فباعتبار جنس المضاف ما كانه عن المضاف اليه اي في مضاف اليه هو غير جنس  
 المضاف وغير ظرفه ويعنى يكون المضاف اليه حسن المضاف ان يصح اطلاقه على المضاف ويصح على غيره ايضا يكون  
 بعض القوم ونصف القوم وثلثهم بمعنى اللام لانك تزيد بالقوم الكل والكل لا يطلق على بعضه وكذا زيد  
 بمعنى اللام وان كان يقال بعض منه ونصف منه ويد منه لان من التي يتضمنها الاضافة هي التانيث كما في خاتم حديد  
 واربعة دراهم وشرط من اليه ان يصح اطلاق المضاف عليها على المبهين كما في قوله فتح جندوا الرجز من الاوثان  
 واما قولك ثلاثة دراهم ودا فودخل فاما التثنية في المضاف عن المضاف كما في بابا لعدد فالثلاثة هي الدراهم والواحد  
 هو الخل ومن ثم يقول دراهم ثلثة وطل لا فودوب ذراعان وان كان المضاف في صل الوضع غير المضاف ويقولنا يصح  
 اطلاقه على غير المضاف ايضا خرج نحو جميع القوم وعين زيد وطور سينا ويوم الاحد في جميعها ان بمعنى اللام وكذا سجد  
 كوز وسجد الجامع على ما يجي من التأويل لان التثنية اعنى الجامع غلبه وتخصص حتى اذا اطلق لم يثنى الا الاطلاق الجامع  
 في المرف هو المصير لا غير ولا يلزم مما هو بمعنى اللام ان يجوز التصريح بها بل يكفي افاذة الاختصاص الذي هو مدلول  
 اللام فقولك طور سينا ويوم الاحد بمعنى اللام ولا يصح اطلاق اللام في مثله فالاولى ان يقول تخضوب اليوم  
 وقيل كره بلا بمعنى اللام كما قاله بل في النجاة ولا يقول ان اضافة المظروف الى المضاف بمعنى في فان ادنى ملائمة واختصاص  
 يكفي في الاضافة بمعنى اللام كقول احد حاملي الحشبة لصاحبه خذ طرفك ونحو كوكبا محرقا لسهيل وهي التي  
 يقال لها اضافة لادنى ملائمة فقول كل ما له يكن في المضاف اليه جنس المضاف من الاضافة المحضة فهو بمعنى اللام  
 وكل اضافة كان المضاف اليه فيها جنس المضاف فهي بقدر من ولا تالك لهما قوله ونهيد نرى مع المعرفة و  
 تخصيصا مع التكرار بمعنى الاضافة المعنوية بخلاف اللفظية وانما افاده نرى بقامع المعرفة لان وضعها لتفديد  
 ان لوحد فمادل علة المضاف مع المضاف اليه خصوصية ليست لليلة معه مثلا اذا قلت غلام زيد راكب  
 ولزيد علمان كثيرة ولا يد ان لشبهه الى غلام من بين علمانه لم زيد خصوصية زيد اما يكون اعظم علمانه  
 او اشهر يكونه غلاما لما ويكون غلاما معهودا بينك وبين المخاطب بالجملة بحيث يرجع اطلاق اللفظ اليه دون سائر  
 العلمان وكذا كان نحو ابن الزبير وابو عباس فلان العلية هذا اصل وضعها ثم قد يقال جاني غلام زيد من  
 غير اشارة الى واحد معين وذلك كان في اللام في صل الوضع لو احد معين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين كما  
 في قوله ولقد امر على النبي بستين وذلك على خلاف وضعه فلا ينظم من اطلاق قولهم في مثل غلام زيد انه بمعنى اللام  
 ان معناه ومعنا غلام لزيد سواء بل معنى غلام لزيد لعل من علمانه غير معين ومعنى غلام زيد الغلام المعين  
 من علمانه ان كان له علمان جماعة او ذلك الغلام المعلوم لزيد ان لم يكن له الا واحد قوله وتخصيصا مع التكرار

المضاف  
 الى معنويها فقال  
 ان لا يكون انصافا  
 صفة مضافا الى  
 معنويها اي هي صفة  
 ضربين اما ان  
 يكون المضاف  
 صفة

دون غيره  
 فظن

تحو قولك علام صل ان تخصص من علام امره قوله وشروطها اي شرط الاضافة الحقيقية فيجب ان يضاف من التعريف فان كان ذلك اللفظ حذف لانه وان كان علميا تكرر بان يجعل واحدا من جملة من سمي بذلك اللفظ نحو قوله علام زيدنا يوم القياس زيدك بايقن ما هو الشقرتين بمان ولا يجوز اضافة سائر المعارف من المصنوعات والمبهمات لغدر نكبرها وعندني يجوز اضافة العلم مع بقاء تعريفه اذ لا يمنع من اجتماع التعريفين اذا اختلفا كما ذكرنا في باب النداء وذلك اذا اضيفت لعدم ما هو منصف به معقون خوزيد صديقي يجوز ذلك وان لم يكن في الدنيا الا زيد واحد ومثله قولهم مضرا الحجرة وانما الشاء وزيد الخيل فان الاضافة فيها ليست للاشراك المنفوق هذا وانما مجرد المضاف في الاغلب عن التعريف لان اللفظ من الاضافة الى المعرفة تعريف المضاف وهو حاصل للمعرفة فيكون المضاف للمعنى والحاصل والغرض من الاضافة الى المنكر تخصيص المضاف وفي المضاف المعرفة للتخصص مع زيادة وهي التعيين واعلم ان بعض الاسماء قد توعى في التنكير بحيث لا يعرف الاضافة الى المعرفة اضافة حقيقية نحو غيرك ومثلك وكل ما هو بمعنىهما من نظيرك وشبهك وسواك وشبههما وانما لا يعرف لان مغايرة المخاطب ليست صفة تخص ذاتا دون ذات اخرى اذ كل ما في الوجود الاذانه موصوف هذه الصفة وكذا ما في زيد لا يخص ذاتا بل نحو مثلك اخص من غيرك لكن المشكبه ايضا بمان ان يكون من وجوه من الطول والقصر والشباب والشيب والتواد والعلم وغير ذلك مما لا يحصى قال ابن السري اذا اضيفت غير المعرفة صند واحد فقط تعرف غير اختصاصا او تعريفه كقولك عليك بالحركة غير السكون فلذلك كان قوله تع غير المغضوب عليهم ولا الضالين صفة الذي نعمت عليهم اذ ليس من رضوانهم نعم صند غير المغضوب عليهم فيعرف غير المغضوب عليهم لتخصيصه بالرضى عنهم وكذا اذا اشترى شخص بمثل ذلك في معنى من الاشياء كالعلم والتجارة ونحو ذلك فقبل جاء مثلك كان معرفة اذ افسد الذي بمثل ذلك في الشيء القليل بالعرضة والتكبر بمعانيهما فكل شيء خالص لك بعينه من سائر امته فيهي معرفة وفلاح ابن السراج في قوله هذا بقوله تع فعل صالحا غير الذي كان فعل مع ان معنى غير الذي كان فعل على اصلاح لان علمهم كان فسادا ويقولون ان فلان خيرا فلان شر غيرهم والجواب انه على الدليل لا الصفة او جعل غير على الاكثر مع كونه صفة لان الاغلب في علمهم يخص بالصفات فلا يقول انان زيد مثل ضارب وانما جاز هذا الحاصل غير على لا وكان ذلك انا زيد الاضارب وما بعد لا يعمل فاما قبلها وذلك كالتقدم في باب المنصوب بلا النكرة من حل الا على غير الدليل على اخصها العطف على غير يشكره لا كما في قوله تع غير المغضوب عليهم ولا الضالين كانه قال لا المغضوب عليهم ولا الضالين ومع سبوه على عشرة من مثله وانواعه على عشرة من الصريين من غير سماع عشرة وغيره ومعها الفراء والسماع لا يرد ولا سبها اذا عضاء القياس وكلهم منعوا عشرة وانما جعل على رجل لعدم السماع وان لم يسمع القياس فالواو لفظ شبهه بتعريف بالاضافة لا تخصيصا في جميع الوجوه وذلك لاجل المباعدة التي في هذا التركيب كما في علمهم وسبوه في قولهم من يشبهك في جميع الوجوه وقال ابو سعيد في مثلك وغيرك وملك معناها انها لم يعرف لكونها بمعنى الفعل لان معنى حسبك اسم فاعل مضاف الى معولة اي مماثلك ومثابهك ومغارك فان قبل غير وشبه مطلق واضافة اسم الفاعل انما يكون لفظية اذا اردت الحال او الاستقبال او الاسرار كما يحق بعد والاطلاق بهنلا لا سبها او فاولا حسبك وشرك وكفبك ونهيك ونهاك انما لم يعرف لكونها بمعنى الفعل لان معنى حسبك زيد بكفبك زيد وكذا اخوانه وانما بنى ذلك وفظك ويحلك دون حسبك واخوانه لانها صارت اسما افعال كما يحق في باب اسم الفعل بخلاف حسبك واخوانه ويدخل عليها من نواسخ الابدان ان فقط كقولهم تع فان حسبك الله لانها لا تشتر معنى الكلام ولا يقع انما ورد هذا الموضع الا موقعا بفتح وفتح الفعل في لادائهما معنى الفعل ويكون صفة للتكبر نحو مريد رجل حسبك و كفتيك وطلا من المعرفة نحو هذا عبد الله حسبك وشركك منصوبين ولم ينصرف في هذه الاسماء الا في الاعراب فلم يثن ولم يجمع لمشابهة فلذلك وفظك غير المنصرفين وعلى هذا فالواو مريد رجل كافك من رجل ورجلين كافك من رجلين ورجال كافك من رجال وبامارة كافك من امارة اجزاء له في عدم التصرف بحري فلذلك وفظك ولا يستعمل فاهيك على اصله من التصرف قبل رجلين فاهيك من رجلين وبامارة فاهيك وكذا سائر تصرفه وقبل مريد رجل هديك من رجل ورجلين هديك من رجلين ورجال هديك من رجال وبامارة هديك ومعنى هديك اي تفضلت وصف محاسنه فاجوز بحري فلذلك في عدم التصرف لا فادنه فادنه ورجاله فعلا منصرفة نحو رجلين هديك ورجال هديك وبامارة هديك وبامارة هديك وبامارة هديك وبامارة هديك وبامارة هديك

تخصص

اصفقت

مقتضى

فانما انما تكو  
لفظية اذا كان  
اسم فاعل انما  
لفظية اذا اورد  
الحال والاشقياء

وقالوا

الاول المضاف  
الثاني المضاف  
الزائد

وهذا فيك وفيها وشعر انهما لم يترقا لكونها في اصل مصدر وبعض العرب يجعل ضمير وعبد بظنه يكون  
فالحام اما حتى ابي ربه واجدا اليه اخذت فلا مثل عليه فلا شئ وليس العلم في تنكيرهما ما قال بعضهم ان واحد  
مضاف الى ام وام مضاف الى ضمير واحد فلو تعرف بضمير كان كترت الشئ بنفسه وذلك لان الضمير في مثل  
لا يعود الى المضاف الا قبل بل الى ما تقدم عليه من صاحبه للمضاف نحو رب رجل واحد منه فالحاء ما بال الى  
رجل وكذا في قوله رب واحد منه اي رب رجل واحد منه ويجوز في باب المعرفة ان الضمير الرجوع الى ذكره غير مخصوص بذكره  
كقولك رب شاء ومخالفها فان كان ذلك الصاحب المتقدم معرفة تعرفه لمضاف لكون الضمير معرفة نحو زيد  
واحد منه وكذا ان كان ذكره مخصوصا برب رجل هو واحد منه وكذا ينبغي ان يكون فذلك صدد بل في خبر  
فيسلة وابن امه وفادته ومع ذلك واجاز ان كبش ان تنكير المضاف الذي لا مانع منه من التعريف لتفصيل  
نحو جوف غلام زيد ظريف اي غلام لزيد كما يجوز مثل ذلك في المعرف باللام كقوله ولقد اقرع على النبي هبني وقد ينبغي  
المضاف الثاني من المضاف اليه ان حسن الاستغناء في الكلام الذي هو في غنى بالمضاف اليه يقال سقطت بعض  
اصابعه اذ يفصح ان يقال سقطت اصابعه معناه قال لما اتي خبر النبي نواضعت سورا المدينة والخيال الخ  
اذ يفصح ان يقال نواضعت المدينة قال اذ يفصح النبي نواضعت سورا المدينة والخيال الخ  
في نفضي اخذت بعضي وترك بعضي اذ يفصح السورين والخيال اخذت منه قوله فمأخوذ الدار شغفون  
فلبني ولكن حبت من سكن الدار فاكتسب التأنيك والجمع وقد يكسب المضاف لثبنا من المضاف اليه كما يجوز في الظرف  
المبني قوله وشرطها بخر يد المضاف من التعريف فدر وجه قوله وما اجاز الكوفون من انثاء الاثواب وشبهه  
من العدد ضعيف نقل الكوفون تعريف الاسمين في كل عدد مضاف الى عدده نحو الثلاثة اثواب الى الخرف  
المائتا درهم والالف الف درهم وهو ضعيف فيما ساء واستعمالا اما الفباس فلان تعريف المضاف يحصل بالمضاف  
اليه فيكون اللام في المضاف ضابعا واما الاستعمال فلانهم نقلوه عن قوم غير فصحاء والقصحاء على غير ما قبل وجهه  
على ضعفه ان المضاف من حيث المعنى هو المضاف اليه والمضاف هو المقصود بالنسبة وانما يجوز بالمضاف اليه تعريف  
بيان ان المضاف من اي جنس هو مضاف للمقصود بالنسبة تعريف من حيث ذاته لا تعريفها مستعاضا من غيره ثم اضيف  
بعد التعريف تعريف يبين ان هذا المعرف من اي نوع هو كانت كذا ذكرنا او لا ان عندي ثلثة مثلا ولو لم يذكر  
من اي نوع هي ثم رجعت الى ذكرها فقلت بمت الثلثة اي تلك الثلثة ثم بينت نوعها فقلت الثلاثة الاثواب وهذا  
هو الوجهين فالثلاثة اثواب وان كان افصح من الاول لاضافة المعرف الى التكرار ولا نظيره في الصوتية ولا في اللفظية  
كانهم لما عرفوا الاول استغنوا عن تعريف الثاني لانه هو لان الاضافة لبيان نوعه لا للتعريف وفي هذا الاعتناء  
نظرا لاما ولا فلان المقصود بالنسبة في العدد المضاف هو المضاف وانما يجوز بالعدد لتوصيته بكتابة المضاف اليه ان  
المعرف والمثنى نحو جبل ويحلان لما دل على التوصيته لم يأت بالعدد بل وايضا الاغلك صفت المضاف اليه كقولك  
سبع بقرات سبع واما ثانيا فلان كل ما ذكرنا حصل في نحو ظم فضه ولم يسمع الخاتم الفضه ولا الخاتم فضة واللفظ  
ان يكون صفة مضافة الى معمولها مثل ضارب زيد وحسن الوجه ولا يقبل الا تخفيفا في اللفظ ومن ثم جاز مرث  
برجل حسن الوجه وامتنع زيد حسن الوجه وجاز الضارب زيد والضاربون زيد وامتنع الضاربان زيد خلافا للضارب وضعف  
الواهب للمائة الهجان وعبدها واما جازا الضارب الرجل حلا على المنارة في الحسن الوجه والضاربك وشبهه فبمن قال  
انه مضاف حلا على ضاربك فولد ان يكون صفة اي يكون المضاف صفة احراز عن نحو غلام زيد وباب ساج فوكه  
مضافة الى معمولها اي الى روعها او مضمونها وهو احراز عن الصفة المضاف لا الى معمولها نحو مصارع مصر  
وخالف السموات وزيد مضروب عمر فان جمعها صفات مضافة لا الى معمولها فاضافتها محضه قال النض ومن ذلك  
مالك يوم الدين على الاصح وهذا منه عجب في ذلك ان يوم الدين اما ان يكون بمعنى في كما يدعي المص في قوله يوم  
فيكون المضاف اليه مفعولا منه من حيث المعنى فيكون معمول اسم الفاعل فهو صفة مضافة الى معمولها وليس  
كضربا ليوم لانه وان كان مضافا الى معموله لكنه ليس بصفة فاضافة حفيظة واما ان يكون بما كان مفعولا منه  
فانبع فيه فالحق بالمفعول به كما يدعي الضاء في نحو باساق اللهبلة اهل الدار فهو ايضا معمول الصفة فيكون الاضافة  
غير محضه قال ابن عم يسكنني مشحعل طبناج ساغات الكري زاد الكليل ولعل المقص جعل مالك يوم الدين  
ينفد واللام كصارع مصر فلذا قال ومن ذلك مالك يوم الدين لكن ذلك مخالف لاطلاق قوله قبل ويعرف في  
ظرفه والوجه في عرف مالك يوم الدين حتى وقع صفة الله انه بمعنى اللام نحو فليل كبريا صلوات الله على نبينا

تعريف

قوله

وعليه اذ انه بمعنى الماضي كأنه قال مالك يوم الدين اي يوم الدين فيكون كخالف التحوط وابل به ما قبل على  
طرز قوله وسبق الذين فتاحى اصحاب النار لكونه من الامر المحموم مكانه ورفع ومضى وقيل مالك يوم الدين نكرة  
جرت على الله على وجه البدل والافل اولى والمفق عليه من اللفظة ثلاثة اشياء اسم الفاعل المضاف الى فعلا في  
مفعولة كما يحى واسم المفعول المضاف الى مفعول مالم يمتى فاعلا والى المفعول المنصوب والصفة المشبهة للمضاف  
الى ما هو فاعلا بمعنى بعد جعله في صورة المفعول لفظا على ما يحى في بابها انشاما تتبع والمختلف فيه هل هو  
لفظي او معنوي ثلثة اشياء اما زيادة ما ظاهره انه موصوف مضاف الى صفته او ما ظاهره انه صفة مضاف الى موصوف  
وامتداده افعال التفضيل بمعنى من وسبب حيث بيانا يعنون الله اما اضافة اسم الفاعل والمفعول اضافة لفظية بغير  
كون اضافة الصفة اضافة لفظية بمعنى على كونها عاملة في محل المضاف اليه اما رفعها ونصبها وذلك لانه اذا كان  
كنا فالذي هو محمور في الظاهر ليس محمورا في الحقيقة والثوب المحمور وفي اللفظ مقدر معنوي فيكون الاضافة  
كلا اضافة وهو المراد بالاضافة اللفظية فالصفة اما ان يكون صفة مشبهة واسم فاعل واسم مفعول او فعل تفضيل  
اما فعل التفضيل فيجب حكمه بعد واما الصفة المشبهة فهي ابدال جازية العنل فاضافة ابدال اللفظية واما اسما الاعمال و  
المفعول فعليه ما في مرفوع هو سبب جازية مطلقا سواء كانا بمعنى لما ضل او بمعنى الحال او الاستقبال اوله يكونا احد  
الارضية الثلاثة بل كانا الاطلاق المستفاد من الاستمرار نحو زيد صائر مطبوع وسوق وجهه ووثوب خذاه وذلك لان ادب  
مشابهة للفعل يكون في محل الرفع لشدة اختصاص المرفوع بالفعل وخاصة اذا كان سببا الا ترى الى رفع الطرف و  
المتوسط نحو زيد في الدار ابو على مذهب ابي على ونحو مرت رجل مصري حماره وكذا رجل جزى صفة سرجه واذا كان كذا  
فاضافتهما الى سبب هو فاعلا بمعنى لفظية واما هذا من حيث اللفظ واما من حيث المعنى فان للمضاف في الحقيقة  
نعتا لضاف اليه الا ترى انك اذا قلت زيد فاقم الغلام فللعنى له غلام قائم وكذا مؤدب الخدم وحسن الوجه والنعت  
هو المعين للوصف المختص لا المتعين منه المخصص فلم يمكن تعين هذه الثلاثة مما اضيف اليه ولا تخصبها  
من بخلاف خاتم فضة وغلام زيد فان المضاف اليه في الحقيقة هي صفة للمضاف لان المعنى خاتم من فضة وغلام زيد  
وبعمل ايضا اسما الاعمال والمفعول الرفع في غير السبب بمعنى الاطلاق كانا او بمعنى احد الارضية الثلاثة نحو مرت  
رجل قائم في دار عمر ومضروب على يابه بكر لكونه لا يضافان الى مثل هذا المرفوع اذ لا ضمير فيه بفتح انتقال الى الصفة  
وارتفاعه بها فيبقى بلا مرفوع في الظاهر ولا يجوز ذلك لقوة شبهها بالفعل كما سبق وكذا يعلمان في الطرف  
والجاء على وجه مطلقا لان الطرف يكفيه رابحة الفعل نحو مرت رجل ضاربا من في الدار ومضروب امين  
بالشروط وكذا ينبغي ان يكون الحال مشابهة للطرف وكذا المفعول لطاق لا تلهى بل يتجسب واما عمل اسم الفاعل  
والمفعول في المفعول به وغيره من المعولات الفعلية فتحتاج الى شرط لكونها اجنبية وهو مشابهتها بالفعل  
معنى ووزنهما يحصل هذا الشرط لهما اذا كانا بمعنى الحال والاستقبال والاطلاق المقيد للاسم لانها  
اذن يشابهان المضارع الصالح لهذه المعاني الثلثة العوازل على الاطراد لا اسم الفاعل والمفعول بخلاف الماضي  
اما صلاحيته للحال والاستقبال فظاهر واما صلاحيته للاطلاق المقيد للاسم ارفلان العادة جارية منهم  
اذا قصدوا معنى الاسم بيان بغير واعنه بلفظ المضارع لمشابهة للاسم الذي اصل وضعه الاطلاق كقولك  
زيد يؤمن بالله وعمرو يتخو بموجوده اي هذه عادته فان ثابت ان اسمي الفاعل والمفعول يعلمان في الاجنبية  
اذا كانا باحد هذه المعاني الثلثة فاضافة منهما اذن الى ذلك لا يجنبى لفظية لان هذا مبني على العمل كما تقدم  
وايند المبالغة لما كانت للاسم الاصل الا حلا لانه من عملك نحو انها الحجاز بوايها وضروب بتصل لتسبف سوق  
حانها واسم الفاعل والمفعول لا يضافان من مطلوبا ياتهما الا الى الفاعل والمفعول به والمفعول به لشدة طلبهما  
هادون ساومعولانها او فحداو بعض الاسماء مؤلا باسم الفاعل المستمر فكان اضافة لفظية كقوله محمورا  
قيل لا وايد محبكل اي مقيد لا وايد ومنه فويلم هذه نامة غير الحواجر اي عابرة فيها كقولك يا سارق البئذ اهل  
الدار واما اذا كان بمعنى الماضي فاضافة منها محضة لانها لم يوازن الماضي فلم يعامل على الاعند الكسوف فانه  
عند فعل فيكون اضافة عنده لفظية والدليل على كونها بمعنى الماضي محضة قوله تعالى الحمد لله فاطر السموات  
والارض جاعل الليل نكرا وسلا جعل فاطر وجاعل صفتين للعرف هذا من حيث اللفظ واما من حيث المعنى  
فلاق ملائمة المضاف للمضاف اليه فلحصلت في الماضي في شهرت في نحو ضارب قبل ان يفتح ان يتخصص  
المضارع كتحصيل الغلام بزيد في غلام زيد حين اشهر بهما وكيفية واما الحال فلم يتم بعد حصوله والسبيل

فحاشا

مترتب فلم يشتر فيه ملائمة المضاف للمضاف إليه بحيث يتبعين المضاف بها أو يتخصص واسم الفاعل والمفعول  
المستتر بحيث ان يكون اضافته محضة كما يقع ان لا يكون كذلك وذلك لانه وان كان بمعنى المضارع الا ان اسم  
ملائمة المضاف للمضاف إليه يصح تعينه به أو يتخصصه قال سيبويه يقول مرث بعد الله ضاربان كأنقول مرث  
بعد الله صاحبك الى المعروف بضميرك كأنقول زيد شيهك اي المعروف بشيهك فاذا فصلت هذا المعنى لم  
يعمل الفاعل في محل المجرور به نصبا كما في صاحبك وان كان اصله اسم فاعل من صحب يصحب بل يفعله كأنه جامد  
قال الله تعالى فم نزل بل الكتاب من الله العزيز العليم غافر الذنب وقابل التوب شديد العقاب ومثال اسم المفعول  
المضاف الى الاجنبي اي المنصوب فولك زيد معطى لذاراي يعطى الذارو عمرو مكسوا الجينة اي بكسي الجينة وحاله  
كحال اسم الفاعل للمضاف الى المنصوب كما مر ولا علم ان حال المصدر بخلاف الصفة فان اضافته الى معمول محضة وذلك  
لنقصان مشابهة للفعل لفظا ومعنى اما لفظا فلعدم موازنة واما معنى فلا تلابغ موقع الفعل ولا ينفذ  
فإنه لا ينفذ مع صهيته وهي ان بخلاف الصفة فانها تؤدى مؤدى الى الفعل بلا ضمير نقول اعجبني ضرب زيد عمرا  
اي ان ضرب ونقول زيد ضارب عمرا اي بضمير عمرا فلو شبه الصفة لم يكن لها هذا من مرفوع اما ظاهره ومضمرة  
بخلاف المصدر كقولك تع او اطعم في يوم ذي مسغبة يلما فانه مجرد عن المرفوع وكذلك اعجبني ضرب فان مجرد عن  
المرفوع والمنصوب فلما كانت الصفة أقوى شبيها بالفعل كانت أقل بعلمها عمل الفعل وكان تغديا لانفصال  
فيها أظهر فمن تم كان اضافتها الى معمولها اللفظية واصافة المصدر الى معمول محضة يتخصص المصدر وينصرف بنسبة  
الى فاعله او مفعوله لا يشهد به كاختصاص الغلام برجل ونعمر بنيد فان قلت ففرضي ما فكرت ان يكون عمل الصفة  
عمل الفعل اقل من عمل المصدر وعمله بالعاكس وذلك ان المصدر في عمله لا يحتاج الى شرط بخلاف الصفة فانها تحتاج  
الى الاعتماد واسم الفاعل والمفعول يحتاجان اي كونهما بمعنى المضارع مع الاعتماد كما سباني في ابوابها قلت ان الامر  
كذلك الا ان المصدر المنعدي اطلب لما هو فاعل له ومفعول من الصفة لانه يطلبها الكونين من ضرورياته عفا  
لا وضعاف بعد حصولها له يكفيه للعمل فيهما احد مشابهة للفعل واسما الفاعل والمفعول يطلبانها لضمهما مع  
المصدر الطالبي لهما بعد حصولهما لهما يحتاجان الى مشابهة فونية مع الفعل وشرط حتى يعمل عمل الفعل فالجمل  
ان طلب المصدر للفاعل والمفعول قوي لكونه لذاته وعمله فيهما ضعيف لكونه لشيء مشابهة لضعفه مع الفعل لفظا  
معنى فلهذا كان المصدر المضاف الى مصدرها اكثر استعمالا من المصدر العمل فيهما وطلب الصفة للفاعل والمفعول  
ضعيف لكونه يضمن المصدر عملها فيهما قوي لكونه بمشابهة فونية مع الفعل لفظا ومعنى فلهذا اجازت في  
اللفظ فاعلمها فلا بد من ضمير فيها فاقم مقام الفاعل مرفوع وان لم يكن في الكيفية فاعلا كقائم الغلام وحسن الوجوه  
فاذا كانت أقوى في العمل من المصدر كان اضافتها بتغديا لانفصال اولي من اضافته المصدر لان انفصال الاضا  
مستحق على العمل كما ذكرنا لا على طلب الفاعل والمفعول قوله ولا ينفذ لان تخفيفها في اللفظ وذلك لما قلنا ان مشابهتها  
للفعل فونية فكان اعمالها على الفعل اولي لانه يطلب التخفيف اللفظي والتخفيف في اسمي الفاعل والمفعول للمضارع  
الى الاجنبي لا يكون الا في المضاف وذلك بحذف النون والنون نحو ضارب زيد ومعطى الاجرة وضاربا عمرا ومكسوا  
الضرب واما في اسمي الفاعل والمفعول للمضارعين الى السيبين والصفة المشبهة فقد يكون في المضاف والمضاف اليه معا  
نحو زيد قائم الغلام ومؤدب الخدام وحسن الوجه فالتخفيف في المضاف اليه بخلاف النون وفي المضاف اليه بخلاف  
الوجه واستناره في الصفة وقد يكون في المضاف وحده كقائم غلام ومؤدب خدام وحسن وجه عند من جوزت  
ذلك كما سيجي في ابوابها وقد يكون في المضاف اليه وبعده كقائم الغلام ومؤدب الخدام والحسن الوجه فان قلت  
كيف ادعت انها لم تغد الا التخفيف وقد علمنا بالضرورة ان التخصص الذي في ضارب زيد لا ينفذ عما في غلام  
ويجوز ان لم يزد عليه فلنا التخصص لم يحصل باضافة ضاربا الى زيد بل كان حاصله اضارب من زيد حين كان  
منصوبا يابا بلا تفاوت في التخصص بين نصبه ووجهه معصودا فان الاضافة غير محضه ولا معرفة قوله ومن شئ  
جاز مرث برجل حسن الوجه اي من جهة انها المفعول بغيرها بل فادت تخفيفا فن جهه انها لم تغد بغيرها  
جاءت هذه المسئلة وامنع بريد حسن الوجه فلوا فادت تعريفها المبحر الاولي للوزم كون المعرفة صفة للتكره  
والمجازة الثانية لكون المعرفة اضافة اذن صفة للمعرفة ومن جهة انها تغد تخفيفا جاز اضارب زيد كحصول  
التخفيف بحذف النون وامنع الضارب زيد لعدم التخفيف لان النون في الاصل بسط للالف واللام لا  
للاضافة قال ايضا اجاز الفراء نحو اضارب زيد اما لانه توهم ان لام التعريف دخلتها بعد الحكم باضافة المفضل

التخفيف بحذف الشون بسبب الاضافة ثم عرفت باللام واما لامه فاسه على الضاربه الرجل والضاربه فانها جاز الاضافة  
 فيها مع عدم التخفيف بل هي فيها ايضا قال وكلا الامرين غير مستقيم اما قوله لان لام التعريف دخلها بعد الحكم  
 باضافتها فانه يرجح بالنسبة من ان له ذلك ونحن لا نحكم الا بالظاهر فانه وان امكن ما قال الا اننا نرى اللام سايلة جازا  
 على الاضافة والاضافة في الظاهر انما انت بعد الحكم بد هاية الشون بسبب اللام فكيف ينسب حذف الشون  
 الى الاضافة بلا دليل فاطح ولا ظاهري ثم واما فاسه على الضاربه الرجل فليس بوجه وذلك ان الضاربه الرجل  
 وان لم يحصل فيه تخفيف بالاضافة الا انه محمول على ما حصل فيه التخفيف مشبه به وذلك هو الحسن الوجه  
 والتخفيف هو المختار وذلك لانك لو رفعت الوجه لتحلقت الصفة من الضمير وهو فيجوز كما بان في باب الصفة المشبهة  
 واما التصفي في مثله فوطئة للجر وذلك تمام لما اردت والاضافة في الحسن وجهه بالرفع لفصل التخفيف حذف الضمير  
 واستمر في الصفة وحين باللام في المضاف له ليعرف الوجه باللام كما كان متعريف بالضمير المضاف له واللام  
 بدل الضمير في مثل هذا المقام مطردا وفي غير ايضا عند الكوفيين كما في قوله كما في تحالف الصفة المرفوعة  
 برفعة ولا ولي ان يقوم مقام فيما لم يشترط فيه الضمير كما في البيت المذكور اما في الصلة والصفة اذا كانت جملة  
 وغير ذلك مما يشترط فيه ضمير فلا يلتزم باللام مع فصل الاضافة نصبا واولا ما فصله واجعله مضافا اليه  
 تشبيها للفاعل بالمفعول فقبل الحسن الوجه كما يقال الضاربه الرجل ليصح الاضافة اليه لانهم لو اضافوا الى المرفوع  
 لكان اضافة الوصف الى موصوفه فان ارفع من الصفات نعمت للرفع بخلاف انما يصيب مع المنصوب لا ترى ان  
 في قولك زيد ضارب غلامه عمر الضاربه هو الغلام دون عمر وهم واعون في الاضافة اللفظية المحضة كما لا يجوز  
 في المحضة اضافة الصفة الى موصوفها على الاصح كما يحسن لم يجز في اللفظية ايضا مثله ذلك لكونها فرعا عنها فمحل  
 المرفوع في صورة المنصوب حتى لا يكون كأنك اصبفت الوصف الى موصوفها فبئس من هذا التطويل ان المختار  
 في الحسن الوجه هو الوجه وان نصبه تشبيها بالمفعول في نحو الضاربه الرجل وان التخفيف فيه حاصل بحيث  
 الضمير واستلزامه ثم نقول كما تشبه الحسن الوجه في النسب بالضاربه الرجل مع ان حذف الرفع ليصح اضافة  
 الصفة اليه على ما انفكتم شبه الضاربه الرجل على سبيل التقاص في البحر بالحسن الوجه مع ان حذف الضمير  
 وليس للقرآن ان يقول فلشبه الضاربه زيد بالحسن الوجه وذلك لان الحسن وجهه لا يجوز لما ذكرنا ان اللفظية مجزأة  
 مجزأة المحضة فكما لا يجوز في المحضة اضافة المعرفة الى المتكثرة فكذلك لا يجوز ذلك في اللفظية ونسبنا مالك الى القران  
 انه يجزئ اضافة نحو الضاربه الى المعروف من العلم وغيره اما الى المتكثرة فلا فعلى هذا ان يقول الضاربه زيد يشابه  
 الحسن الوجه ايضا من حيث كون للضاف اليه معرفة وان اختلفت للعرفان والظاهر ان القران لا يقضي بين المعرف  
 والمتكثرة كما نقل عنه التبرلي فانه قال ان القران يجزئ هذا الضاربه زيد وهذا الضاربه رجل ويترجم ان تاويله هذا  
 الهو ضارب زيد وهذا للهو ضارب رجل اي هذا الذي هو ضارب زيد وضارب رجل فيجعل ما بعد الالف واللام  
 جملة اسمية في التقدير ولا يوجب كون صلة الالف للام فعلة كما هو المشهور عند النحاة قال التبرلي في هذا قول  
 فاسد قال ويلزمه هذا الحسن وجهه على تقديره هذا الذي هو حسن وجهه وهذا الغلام زيد اي هذا الذي هو  
 غلام زيد قال المصنف واما فاسه على الضاربه فلا يجوز وذلك لان في الضاربه قولين كما يحسن عن قريب احداهما انه  
 ليس بمضاف بل لكان منصوب على انه مفعول فعيا من القران حيث ان عليه مندفع من اصله والثاني انه مضاف لا  
 انه محل في حقه الاضافة وان لم يحصل بها تخفيف على ضاربه فانما ضيف بلا نظر الى التخفيف واما فلما اضافة ضاربه  
 ليست للتخفيف لانها لو كانت لاجله لم يلزم لان الاضافة المفصولة بها التخفيف لا يلزم الكلمة كما في ضارب زيد وصار  
 زيدا واما الزم نحو ضاربه الاضافة لان في نحو اما ثوب الرفعان وهما مشعران بنام الكلمة والضمير المتصل في حكم  
 ثمة الاول فلو لم يحد فاولم يصف الكلمة لزم كون الضمير متصلا منفصلا في حالة واحدة فلما التزموا الاضافة في  
 ضاربه من غير نظر الى تخفيف حل الضاربه عليه فاضيفا ايضا بالتخفيف لانها من باب واحد لا تفرق  
 بينهما الا اللام هذا زيدا كلام المصنف وقته نظر وذلك لان للقران ان يقول اذا جاز حل ذي اللام في الضاربه  
 في وجوب الاضافة على الجزم منها العلة في الجزم دون ذي اللام وهي اجتماع النقيضين لو لم يصف لما ذكرتها  
 من باب واحد فهلا جاز في حل ذي اللام في الضاربه زيد على الجزم منها وهو ضارب زيد في صحة الاضافة  
 لعلة حاصله في الجزم دون ذي اللام وهي حصول التخفيف به على انهما من باب واحد هذا ينبغي ان يعرف  
 حال اضافة اسم الفاعل والمفعول مجزأة عن اللام ومعها وكذا حال الصفة المشبهة فاعلم اولان اسمي الفاعل

حالة الاضافة



وللمفعول المضارع الى ما هو من سببها في حكم الصفة المشبهة كجاءني واما اسما الفاعل والمفعول المضافان الى  
 الاجتناب المنصوب بهما مفعول اما ان يكون كل واحد منهما مجردا عن اللام او معهما وكل واحد منهما اما ان يليه مفعول  
 ظاهر ومضمر فالظاهر ان الواجوز منها اجازة اضافته اليه ولم يجب نحو ضارب زيد وان والى المفرد باللام جازة الاضافة  
 اذا كان المفرد بها مشتق ومجموعا بالواو والتون نحو قول القفيف يحد في التون نحو الضارب زيد والضارب زيد  
 وكذا يجوز اذا كان المفعول به معترفا باللام وان كان الوصف للمفرد خاليا من توني المشتق والمجموع نحو الضارب  
 الرجل والضاربات الرجل والظواهر والرجل المشابهة للحسن الوجه كاعدام او مضافا الى المعرف بها وهلم جرا حتى  
 الضارب وجه فرس غلام اخي الرجل قال ابن مالك او مضافا الى ضمير المعرف بها نحو الرجل الضارب غلامه وذلك كجاءني  
 المعرف باللام عنده محي عن المعرف باللام وكان على فاس قوله ان يجوز الضاربه على الاضافة اذا عاها الضمير على في اللام و  
 مذهبه ان الضاربه ليس بمضاف بل قد يجعل ضمير المعرف باللام في التابع مثل المعرف باللام كما في قوله الواهيه المائة  
 الهجان وعبد هالانته محظ في التابع مالا يحتمل في المنبوع كما يجي عن ضرب وان والى المفرد باللام المجرد عن التون غير  
 ما ذكرنا من المظهر ان لم يجز اضافة اليه خلافا للقرء كما مر وان والى المفرد عن اللام او المفرد بهما مضمرا في التون  
 والتون فيهما ولجب على الضمير المشهور وحكي بعضهم جواز ضاربتك وضاربتك في الشعر اشدد وليس حاملا في الا  
 ابن خال وويل بل التون للوفاءه كشيء ما يخالف وان كان شاذ ابيضا وويل للزوايه كالحمل في كالمعنى وان شذ ايضا  
 الفاعلون الخبير والامرئ نذا اذا ما خشوا من محدث الامر معظما قال سيبويه البيت مصنوع وان شذ ايضا ولم ينفق  
 والناس محضرونه جميعا وايدى المعنفين رواه في سيبويه هذا الضرورة الشعر جعل لها كتابة وقال اللمير الحما  
 في الامر منه ومخضرونه لتلك لم يحد فيها اجزاء للوصل محي لوقف وحركا اشبهت الهابها الضمير لمانت وصل  
 ثمان الضمير بعد المجرد في موضع الجر بالاضافة لا عند الاختصاص وهشام فانه عند همامي موضع النصب للكونه  
 مفعولا وحذف التون والتون ليس عند هاللاضافة بل للضاد بينهما وبين الضمير المتصل على ما مر واما الضمير  
 بعد ذي اللام فقال سيبويه ان لم يكن ذي اللام مشتق ومجموعا بالواو والتون فهو منصوب لا غير نحو الضاربه لا غيا  
 الضمير بالمظهر الضاربه عنده كالضارب زيدا لا يجوز فيه الا النصب يحذف عند بعد المشتق والمجموع بالواو والتون  
 ان يكون مجردا على الاضافة ومنصوبا كما في قوله الحافظوا عورة العشيء بالنصب قال الترمذي في اللجدة في احد قوله  
 وجال الله ان الضمير بعد ذي اللام مفردا كان او مشتق ومجموعا مجردا بالاضافة هذا كله فيما اضيف اليه اسم الفاعل  
 والمفعول واما في تابع المضاف اليه فسبويه يجزها فيه لا يجوز في المنبوع فاجاز الضاربا الرجل زيد على ان يكون زيد  
 عطفت بيان وهو في الحقيقة البدل على ما بان في بابه فان قدرت البدل فاما مقام البدل منه لم يجز ذلك و  
 ان لم يقدره كذلك جاز كما ذكرنا في باب اللنادي في نحو با عالم زيد وبعالم زيد وبعالم زيد وقال اللجدة لا يثبع محي ذي اللام  
 الا ما يمكن وقوعه منبوعه فيلشد نحو فان ابن التارك البكري بشرا ينصب بشرا لا غير جلا على محل البكري  
 وقال قد عطفت على محي ذي اللام ما يكون في قوة ما يمكن وقوعه موقعا بعقل المضاف الى ضمير ما فيه الالف واللام  
 لان في قوة الضافات ما يمكن في الالف واللام كقوله الواهيه المائة الهجان وعبد هانفده وعبد المائة قال واما  
 اذا عطفت عليه نحو زيد وعلام زيد فليس فيها الا النصب خلا على محل الجر ومذهب سيبويه في ان لا يحتمل  
 في التابع مالا يحتمل في المنبوع لان الفتح فيه ليس بظاهر بل يظهر بالفتحة والاربي الى جواز فويله باريد والحارث  
 وغير ذلك واما الصفة المشبهة واسما الفاعل والمفعول للانسان فاما ان يكون مجردا عن اللام او مفرقة بها  
 فان والى لجره منها ظاهر سبويه مرفوع بها جاز اضافة اليه بعد نصبه كما ذكرنا وجاز تركها سواء كان ذلك الظاهر  
 محلي باللام بذرجه او بدرجات او منكر كذلك كقولك حسن الوجه وحسن وجها والى العلام وحسن وجه وحسن  
 وحسن وجه ابى غلام او مضافا الى ضمير ذي اللام كذلك اذا لم يكن ذي اللام صاحب الصفة نحو حسن وجها الاخر جميل  
 فعلة وقد يضاف الى ظاهر مضاف الى ضمير صاحبها نحو حسن وجه وهو مرفوع عند سيبويه الا للضرورة قال  
 انك على ربيهما جازا فاعلمنا اننا كينا الاعلى جونا مصطلقا وكذا ما هو في حكم المضاف الى ذلك الضمير كقوله  
 رجب فطال يوجب منها رفقة بحسن النداء بقية المجرد اذا حذف التون من رجب ومثل هذا جاز  
 مضافا عند الكوفيين وقال اللجدة الضمير مصطلقا هالاعلى لان المعنى كينا الاعلى من يكون مثل حسن وجه  
 الاخر جميل فعلة وفديجي في باب الصفة المشبهة علما سفيحا حم مثل زيد حسن وجهه بالاضافة والى الضمير  
 في بيت طرفه رجب بالتون وان والى المجردة ضمير بارز هوقا عليها ووجب اضافة اليه نحو زيد حسن الغلام كرسلا

تتوي

وهذا الثاني  
الوجه يدي

للكافي على ما نقل عن ابن مالك ولعل يجوز ان تصب فيه شيئا بالمفعول كما في حسن الوجه وحذف التويز والتويز للعافية  
 لا لاضافة كما ذكرنا من مذهب الاخفش وهشام في اسم الفاعل المجرد وان ولي ذلك اللام ظاهر يبيح منوع بها فان  
 اضفتها اليه وحيلان يكون فالام يدبجا ويدرجات نحو الحسن وحده الى انغلام اذ لا يجوز الحشون والحسن وجه  
 كما يحى في باب اضافة المشبهه وجوز ان مالك ان يكون مضافا الى ضمير المعرف باللام نحو الحسن الاخ والحجل وجه  
 غلامه وليس وجب ان يفسر في الاضافة اذن تخفيف وايضا يلزم يجوز الحسن الغلام والحجيلة ولا يجوز ان يضاف الى الضمير  
 جواز اضافة ذات اللام التي فيها فون للشئ والمجموع الى اي ضمير كان والى المضاف الى الضمير في حصول التخفيف  
 بخلاف لكون كقولك مررت بالرجلين الحسنى علامهما والحجيلة وكذا بالترجى الحسنى الغلام والحجيلة وجه  
 ويحى في باب اضافة المشبهه لهذا الوجه من زيد شرح ان شاء الله تعالى ولا يضاف اضافة الى منوع بها غير يبيح في نحو  
 قولك مررت برجل طيب في دار نومك لئلا يبيح اضافة بلا مرفوع بها في الظاهر كما ذكرنا في اسمى الفاعل والمفعول  
 قولنا المنة الهجان الى المنة المنة والهجان اليه يسوي فيه الواحد والجمع كالفضلك على ما يحى في باب الجمع قوله  
 وعبد ها الى عبد الذي برعها وانما البيت عودا برجي خلقها اطفالها العود جمع عائد وهي الحذبة الشاج  
 ونجى اي ساق قوله ولا يضاف موصوف الى وصفه ولا موصوفها الى موصوفها ونحو مسجد الجامع وسانبا العربي  
 وسائر الاولى وبغلة الجفأ مائل ومثل جود فطيفة واخلاق اتياب متاولة ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه  
 في النوع والتخصص كبيت واسد وحطب ومنع لعدم الفائدة بخلاف كل الذرهم وعين الثور فانه يتخصص في نوع  
 سعيد كثر ونحو متاولة اعلم ان الاسمين بالجملة اطلاقا فهما على شئ واحد على ضربين اما ان يكون في احد هاتين اداة  
 فائنة كاضفة والموصوف والاسم والمشتق والعام والخاص ولا يكون والا فله على ضربين اما ان يجوز اضافة احد  
 الى الآخر اتفاقا كالسهمي الى الاسم والعام الى الخاص ويجوز على الخلاف كاضفة الى الموصوف وعلى العكس والمفتوح على  
 جواز اضافة احد هاتين الى الآخر اما ان يحتاج الى ذلك التأويل ولا يحتاج فالذي لا يحتاج الى التأويل العام غير لفظي  
 الحى والاسم اذا اضيف الى الخاص نحو كل الذرهم وعين زيد وطور سيناء ويوم الاحد وكتب الفصل وبلد بغداد ونحو  
 ذلك وانما كان ذلك محصولا للتخصيص في ذلك العام من ذلك الخاص ولا يعكس الامر اي لا يضاف الخاص الى العام اللهم  
 لتخصيل الابهام فلا يقال مثلا زيد فخر لان العباد المعين بعد ذكر لفظه وتعيينه لا يكفى من غير الابهام بل يبيح  
 يحتاج الى التأويل المستحق للضافة الى الاسم كالاسم المضاف الى الضمير نحو سعيد كثر ونحو ذوات مضافين الى المفعول  
 بالنسبة نحو ذابح وذات يوم وكذا لفظ الاسم المضاف الى المفعول بالنسبة كاسم السلام واسم الشيب لفظ الحى  
 مضافا الى ما هو المقصود بالنسبة نحو فالتن حى ذابح اما الاسم المضاف الى اللفظ فيقول اذا اجتمع الاسم مع اللفظ  
 وجب التأويل لللفظ في ما بين واسم من الاسم كما يحى في باب العلم ويحى هنا لانه يجوز نصب اللفظ لوجه ورضه على اللفظ  
 سواء كان مفرقا او مضافين واحدها مفرقا دون الآخر وان كانا مفرقين او اولهما جازنا صفة الاسم الى اللفظ ايضا  
 هي الاكثر وظاهر كلام البصريين ان ذلك لم يقطع اتفاقا روعا ونصبا ويجاب اضافة اولها وقيل ان الترجيح واللفظ  
 الاطلاع ايضا على انه عطف بيان وهو الظاهر نحو جاني فليس فقروان كما مضافين او اولهما لم يجز الاضافة بل يجب  
 اما لقطع تضمن اللفظ مدحا او فاما والابحاع على ان الثالث عطف بيان لا تناسرهما فاقا نقر هذا قلنا ان التأويل  
 نحو سعيد كثر فان يقال المراد بالمضاف الثالث وبالمضاف له اللفظ وذلك ان كما يطلق اللفظ ويراد به مدلوله يطلق  
 ايضا مع الفريته ويراد به ذلك اللفظ الدال مثلا يقول جاني زيد والمراد المدلول وتكلمت زيد والمراد اللفظ فعنى  
 جاني سعيد كثر اي ملقب هذا اللفظ فلا يعكس التأويل الى الاول حال واتفاق مدلول حوق يكون  
 معنى سعيد كثر فاسم هذا المستحق لانهم يفسرون الى الاول ما لا يصح نسبة الى الالفاظ نحو ضوبك سعيد كثر وقال  
 سعيد كثر فان قلت لم يفتد هو اللفظ مضافا الى الاسماء وغير مضاف قلت قد تقدم ان المقصود ذكرهما معا ولو  
 قدم اللفظ لا عطف عن الاسم اذ اللفظ يفتد تعين الدال الذي يفتد الاسم مع زياد وصف بمدح به الذات ويقيم  
 فالذات باللفظ شهر منها بالاسم واعراضا واذات وما يصرّف منهما اذا اضيف الى المقصود بالنسبة فئا ويلها فريب  
 من التأويل للذات كوزا ومعنى حيث اصباح اي وقتا صاحب هذا الاسم فذا من الاسماء السند وهو صفة موصوف  
 محذوف وكذا حيث ذات يوم اي مئة صاحب هذا الاسم ولتخصص ذابح بالبعوض وذات بالبعوض الاخر يحتاج الى سماع  
 واما ذابح وذابحون فليس من هذا الباب لان الصبح والصبوح والصبوح ليشان ما بين بل ما يشرب فهما فالمتعنى  
 حيث واما ما صاحب هذا الشراب فلم يضاف المستحق الى اسم وقوله اليكم ذوقوا النبي نطلمت فوازع من قبله

ظاهرا ونسب اى صاحب هذا الاسم وجلق ذوا سبويه اى صاحب هذا الاسم كما يحى في باب الجمع واما قولهم ال اسم وال  
 مراد في السور فليس من هذا الباب ذمناه التور المنسوبة الى هذا اللفظ كما ان ال موسى بمعنى جماعة المنسوبة الى موسى  
 واما حى في نحو قولهم هذا حى زيد فتاويله شخصه الحى فكانت فلت شخص زيد فهذا من باب اضافة العلم الى الخاص واما  
 ذكرا لفظ حى مبالغة وتأكيذا فعنى هذا حى زيد الى مشارالیه عنه وذاته لا غير واما ذكر الذكرا بلفظ الحى فوعدا في  
 باب المبالغة فاذا قلت فعلة حى زيد كانك قلت فعلة هو بنفسه وهو حى موجودا انه نسب اليه الفعل وهو معدوم وهذا  
 حى زيد اى هو هو بعينه حيا فاما ال اريب فيه ثم صار يستعمل في التاكيد بمعنى فانه وعينه وان كان مبالغا فال ارفع الالة بين  
 زيد وحى ابيهم فتح الحمار وقال باشران اباك حى خويلد فذكرت خابفة على الايمان وقد حكم بعض النحاة بالغاء لفظ حى  
 وبنادته في مثل هذا الموضع المذكور كما حكوا بزيادة لفظ ال اسم في قوله الى كحول ثم اسم السالم عليكم ومن يترك حولا كما لا يفكر  
 اعذر روى قوله تداعين باسم الشيب في مثل جوابه من بصره وسلام وفي قوله لا يتعش الطرف الا ما تحوته فاع بنا ديه  
 باسم الماء مبعوم وبالفاء لفظ المقام في قول الشاعر دعوت به الفطاة ونفيت عنه مقام الذئب كالترجل للعين والحوان  
 الاسم في المواضع المذكورة له معنى فقوله اسم السالم اى لفظ الدال عليه وكلمته يعنى سلم عليكم واسم الماء واسم الشيب اى  
 صوت الماء وصوت الشيب فالاسم هو اللفظ والصوت والمستمى هو مدلول اللفظ والصوت والدليل على ان زيادة ال  
 في مثله للتخصيص على ان المراد هو اللفظ لا المدلول انهم لا يقولون اسم زيد من زيادة اسم بل لا يكون لفظ اسم المحكوم بزيادة  
 ال مع ما يتعلق باللفظ نحو تداعين وبنا ديه واسم السالم من باب عين زيد لان اسم السالم لفظ وكذا اسم الماء واسم الشيب  
 اى صوت الماء وصوت الشيب فان الماء والشيب صوتان واما قوله مقام الذئب فهو من باب الكتابات بقول مكانك من  
 بعيد اى انت منى بعيد لان من بعد مكانه فقد بعد هو واذا بعدت الذئب فقد بعدت مكانه الذى هو فيه والمختلف  
 في جواز اضافة احد هما الى الآخر والموصوف وصفته فالكوفون جوزوا اضافة الموصوف الى وصفته وبالعكس استشهدوا بالاول  
 نحو مسجد الجامع وجانب الغربى والثانى نحو جرد فطيفة وللخلاف ثباب وقالوا ان الاضافة فيه للتخفيف لضاف بحد  
 النون كما في جرد فطيفة ويجوز ان ال اسم كما في مسجد الجامع اذا صلحها فطيفة جرد والمسجد الجامع وهذه الاضافة ليست  
 كاضافة الصفة الى معقولها عندهم ذلك لا يخص ولا يعرف بخلاف هذا فان الاول همنا هو الثانى من حيث المعنى  
 لانها موصوف وصفته فتخصص الثانى وتعرفه بتخصص الاول وتعرفه واما نحو حسن الوجه فالحسن وان كان هو  
 معقولا لانك جعله لغبة في الظاهر يسبب التضمير المستتر فيها الرجوع الى غيره فبعده في اللفظ عن الجرد وبه غلبة التبعيد  
 فعلى هذا يقول هذا مسجد الجامع الطيب رفع الصفة والبصرتون فالاولا يجوز اضافة الصفة الى الموصوف ولا العكس  
 ولهذا ينصبون المرفوع بالصفة اذا اريد الاضافة اليه في نحو حسن الوجه كما مر وذلك لان الصفة والموصوف وان كان  
 على شئ واحد فهو اضافة الشئ الى نفسه ولا يثبت لهم هذا مع الكوفين لانهم يجوزون اضافة الشئ الى نفسه مع اختلاف اللفظين  
 كما يحى مذمبا لقرءه ولوله يجوزوه ايضا يجوز هذا لان في احد هان زيادة فائدة كما في نفس زيد وقال المنصور لا يجوز ذلك لان  
 يوافق الصفة والموصوف في الاعراب والجب ليس بشئ لان ذلك مما يكون اذا انشأ على حالها واما مع طلب التخفيف بالاضافة  
 فلا نسلم له فهو موضع النزاع فعند البصريين نحو بقله الحمقاء كيف شجاع اى المضاف اليه في التخفيف هو موصوف  
 هذا الجرد والانه حرف وانهم صفة فاما اى بقله الحجة الحمقاء وانما نسبوا الى الحى لانها تفتت بش مجازى السبول و  
 مواطى الاقدام ومعبد الوقت الجامع وذلك الوقت يوم الجمعة كان هذا اليوم جامع للناس في مسجد للصلوة وجانب  
 المكان الغربى وصلوة الساعة الاولى اى قد ساعة بعد زوال الشمس ويجعلون نحو جرد فطيفة بالتاويل كخاتم فضه  
 لان المعنى شئ جزاى بل ثم حدث للموصوف اصبحت صفتها الى جنبها للبين اذا الجرد يعنى ان يكون من القطيفة  
 ومن غير ما كان حالها محتمل ان يكون من الفضة ومن غيرها فالاضافة بمعنى من ويجوز عندى ان يكون امثلة لضاف  
 الموصوف الى صفة من باب طور سينا وذلك بان يجعل الجامع مسجد مخصوص والغربى جانبا مخصوصا والاولى صلو  
 مخصوصة والحمقاء بقله مخصوصة وهى من الصفات الغالبة ثم يضاف المسجد والجانب والصلوة والبقله المحملة الى هذه  
 المختصة لغالبة التخصص فيكون صلوة الاولى كصلوة الوبير وبقله الحمقاء كبقلة الكرزوة وجانب الغربى كجانبا اليمن  
 اما الاسمان اللذان ليس في احد هان زيادة فائدة كخط التواويل بل سد فالقرء يجوز اضافة احد هما الى الآخر للتخفيف  
 فان العرب يجيز اضافة الشئ الى نفسه اذا اختلف اللفظان كقوله فقلت لجوا عنها حمل الجملانة سب ضيها منها  
 سنام وغلابه والجماهم الجمل والاضافان مثله كثيرة يمكن دفعه كما في نبع البلاغة لتسخ الآجاء منهم شققايت  
 وحانته وقوله وسكان الهذراء ورغاه الدعرة ولو قلنا ان بين الاسمين في كل موضع فرقا لا يحتجنا الى نفسان كثيرة

وما اختلف فيه هل اضافته محضه او لا على ما تقدم افعال القضايل فيقول هو في حالة الاضافة على ضربين احدهما ان يراى في فعل  
صاحبه على كل واحد من امثال التي دل عليها اللفظ المضاف اليه وثانيهما ان يراى به ذلك وقد يجرى ذكر احكامه في بابها واللفظ  
المقصود ههنا ان اضافته بالمعنى الاول فيها الخلاف فعند ابن السراج وعبد القاهر وابن علي والجوزي هي غير محضه  
لكونها بمعنى من الجار والمجرور في محل النصب لانه مفعولا فعلا كما لو ظهر من فان الجار في قولك افضل من الفوم لانه  
الغاية والجار والمجرور مفعولا افضل فافضل في افضل الفوم صفة مضافة الى مفعولها الذي هو الجوز بعد فهو وكاسم  
فاعل مضاف الى مفعوله نحو صار زيد ومعنى من الايندائيد في نحو افضل من الفوم انه ابتداء من يد في الارقاء والزيادة  
في الفضل من مبتدأ هو الفوم بعد مشاركتهم لانه في اصل الفضل الا انه لفضان درجته في مشابهة اسم الفاعل نحو الصفا  
الشبهه كما يجرى في بابها لرفع فاعلا مظهرا الايشال ياتي في بابها ولا ينصب مفعولا صريحا ولا يشبه مفعولا فلا يقال اخرون  
الوجه بل يرفع مضرا ويعمل نصبه في محل الجار والمجرور لضعفه وينصب التميز الذي ينصبه الجوز املا ايضا كما في عشر  
درهما نحو احسن وجهها يدل تنكير قول الشاعر مالك اطلع البنية لا يوجد فيها المالدية كهاو وقوله ولما ار قوتما اثنا  
خبر نومهم اهل بل متاعا لوهومهم فخراء ومذهب سيويك ان اضافته افعال القضايل حطية مطلقا وذلك انه في  
حالة الاضافة على ضربين احدهما ان يكون بعض المضاف اليه كافي فيدخل فيه نحو اني فيما اضيف اليه والمعنى في ان صاحب  
مفضل في المعنى الذي وضع له المصدر المشتق هو من على كل واحد واحد مما يلي بعد من اجزاء المضاف اليه فان زيد في  
قولك زيد اظرف لنا من فضالة الظرفة على كل واحد من بني مناهم بعد ولا يراى منه تفضيل الشيء على نفسه لانه لو فرض  
جمع احرام المضاف اليه بل على ما يفي من المضاف اليه بعد خروج هذا المفضل منه فالاضافة في هذا المعنى يفقد باللام كافي  
قولك بعض الفوم وقلهم ويجوزهم واحدم ولو كان يفقد من الايند الجوزين بل افضل عمره كما يجوز في افضل من عمره  
ولو كان يفقد من الايند الجوزين بل افضل عمره كما يجوز في افضل من عمره ولو كان يفقد من المبتدأ كافي خاتم ففقد  
لوضع اسم المضاف اليه مظهرا على المضاف كما ذكرنا في صدره الباب ولا يقع كل في نحو هذا افضل الفوم فاذا كان اضافته  
هذا المعنى كاضافته بعض الفوم فهو يفقد باللام مثله فيكون محضه بدل ليل قوله تع فيا ربنا الله احسن الخالقين  
وقوله اذ صنع البرية خيرا مبتدأ محذوف اي هو اذ صنع وخبر فوهم نصب على المدح وثانيهما ان يكون افعال مفضلا  
على جميع افراد نوعه مطلقا ثم يضيفه الى شيء للتخصيص سواء كان ذلك الشيء مشغلا على امثال المفضل نحو  
زيد افضل اخوته ولم يكن نحو زيدا افضل بغلاد اي افضل افراد نوع الانسان ولما خصاص بغلاد فالاضافة فيه لا يخل  
التخصيص كما في علم زيد ومصارع مصولا لتفضيله على اجزاء المضاف اليه فهذه الاضافة محضه اتفاقا بالمعنى اللام  
ثم يقول فعل بالمعنى الاول اما ان يضيفه الى المعرفة والتكثير فاذا اضفته الى المعرفة لم يجز ان يكون مفعولا افضل  
الرجل وافضل زيدا لا يمكن كونه بعض المضاف اليه بل اذا كان ذلك الواحد من اسماء الاجناس التي يقع لفظ مفرد  
على الغالب والكثير نحو البرية اطلب الهمرجان والرجل لشر جنسا بهذا المعنى فيقول زيد افضل الرجلين اي احدهما  
المفضل على الآخر وافضل الرجال اي احدهم المفضل على كل واحد من اليافين واما اذا اضفته الى التكثير فيجوز اضافة  
الى الواحد والمثنى المجموع نحو زيدا افضل رجل والزيدان افضل رجلين والترديد افضل رجال فبطا فوصاحب  
افضل والمضاف اليه افراد وتثنية وجمعاً ويجوز افراد المضاف اليه وان كان صاحباً فعل مثنى او مجموعاً قال تع ولا تكلفوا  
اول كافيه وحكم اتي في الاضافة حكم افعال بمعنى انك اذا اضفت ابا الى المعرفة فلا بد ان يكون المضاف اليه مثنى مجموعاً  
واذا اضفت الى التكثير فيجوز كون المضاف اليه مفرداً ومثنى ومجموعاً والعلة في ذلك ان بااستفهاما كان او شراً  
موصولا موضوع ليكون جزءاً من جماعة معينة بعد مجتمعة منه ومن امثاله وكذا افعال المضاف بالمعنى الاول فنقولنا  
جزءاً من جملة يخرج نحو الفرس اقوى البغال وپوسف احسن اخوته فانه لا يجوز مثله بالمعنى الاول اذ ليس جزءاً من جملة بعد و  
قولنا معين يخرج نحو زيد افضل رجلين او رجال فانه لا يجوز اذ لا فائدة في كونه افضل من جملة غير معينه من عرض الرجال  
وكذا يخرج نحو اي رجلين زيد واي رجال هو فانه لا يجوز اذ وضع اتي للثنيين وكيف يتعين واحد من جملة غير معينه  
وقولنا لجمع منه ومن امثاله يخرج نحو زيد احسنه ونحو قولك اي زيد احسن او جهام بدهام رجله فانه لا يجوز  
لان زيدا لم يتبع من الوجه وامثاله وكذا لا يجوز اني بغداد اطيب اي اي دورها الا ان يفقد المضاف اي احسن اعضا  
واي اعضاه زيد واي وبعيد فاي موضوع لتعين بعض من كل معين وافعل بالمعنى الاول لتفضيل بعض من كل  
معين بعد على سائر ابعاضه فاذا نظرنا هذا فلنا لم يجز زيد افضل الرجل واي الرجل هذا لان الرجل ليس كلاً يشمل  
زيداً وغيره بخلاف قولك البرية اطيب التمر فقولك اتي التمر هذا كون التمر جنساً يقع على الكثير وحاز افضل الرجلين

وليد من اذ اننا  
بعضه الزائد  
انظر في كل  
واحد من

جملة

واي الرجلين لكون المضاف فيهما بعض من الجملة المعينة بعد وعمل تشبيها وكذا افضل الرجال واي الرجال سوا ما اردت  
 بهذا الجمع معهودين مصنفين او جلس الرجال اذ هو على كل واحد منهما معنى معينه وانما لفظ اي رجل هو واي رجلين  
 هما واي رجالهم مع ان المجرور في جميعها ليس في الظاهر حكمة معينة كما شرطنا لان المراد بكل واحد من هذه المجرورات المحدث  
 مستتر فبمعنى من المستول ومن استاله فيكون في الحرف حكمة معينة منضمته الى المستول وامثاله كما شرطنا فغنى  
 رجل اي اسم من اقسام جنس الرجال اذ اضمه وارجلا رجلا واي رجلين اي اي اسم من اقسام هذا الجنس اذ اضم رجلين  
 رجلين واي رجال اي اي اسم من اقسام هذا الجنس اذ اضمه وارجلا رجلا وكذا في افعال نحوون بافضل رجل اي افضل  
 اقسام هذا الجنس اذ اضمه وارجلا رجلا واي افضل رجلين اي افضل اقسام هذا الجنس اذ اضمه وارجلا رجلا  
 فافعل سولو اضمه الى المعرفة او التكرار لتفضيل صاحبه على كل ما هو مثله من اجزاء ما بعد افراد او ثبته او جمعها  
 فلهذا لم يجز التزييدان افضل الرجلين لان الرجلين ليس لهما اجزاء مثل التزييدان ثبته بل هو جزء واحد مثل التزييدان  
 رجلا زيدا افضل الرجال والتزييدان والتزييدون افضل الرجال لان الرجال يصح تجزئتها رجلا رجلا كزيد ورجلين  
 كالزبيد ورجلا رجلا كالزبيد ولا نظير ان صاحب فعل التفضيل مفضلا على مجموع اقسام المضاف اليه ففعل  
 افضل الرجال انما افضل من مجموع الرجال من حيث كونه مجموعا فانه غلط بل معناه انما افضل من كل رجل رجل هو قسم من  
 اقسام الرجال كما كان في التكرار سواء وكذا اي لتعريف قسم من اقسام المضاف اليه معرفة كان او تكرر فلا يجوز اي الرجلين  
 هذان اذ ليس للرجلين اقسام كل واحد منهما مشي حتى تعين احد تلك الاقسام ويجوز اي الرجل هذان واي الرجل  
 هذان او هؤلاء لان الرجال كما قلنا يصح تجزئتها افرادا ومثبات وجوعا فان قيل فكيف جاز القسرين استغراق الجنس  
 باحد اجزائه في التكرار حتى نكف فضل رجل وافضل رجلين وافضل رجلا ولم يجز مثل ذلك في المعرفة قلت لان التكرار لا  
 يختص في اصل وضعه وواحد بعينه فصح ان يعتبر به عن كل واحد واحد على البدل لئلا يعنى الجنس تخفيفا بخلاف  
 المعرفة فانها تخصيص بعض الاجزاء وتعيينه فلا يطلق مع ذلك التعيين على غيره واي وافعل لا يضافان الا الى جملة فاع  
 اجزاء كما قلنا ولا يضافان الى ما يكون تجزؤه بالعطف نحو اي زيد وعمرو ولا زيدا افضل زيد وعمرو فان تكرار المجرور باحده  
 فيهما لا اجل تكرر المستول عنه في اي والمفضل في افضل نحو زيد وهذا افضل رجل وامرأة واي رجل وامرأة هذا وهذه  
 واما قولهم اي واياك فالمراد به ايتا لكنهم قصدوا التخصيص على ان المراد المتكلم والمخاطب لا كان لا بد له عليه التضمين  
 في زنا فصحوا بالتضمين فوجب عادة اي وعاية نحو العطوف وللعطوف عليه ان لا يعطف على الضمير المجرور ولا يعطف  
 الضمير المجرور على شيء الا باعادة الجار فكرر على المحافظة على اللفظ لا المعنى كما في قولك يدي وبديك مع ان مثل  
 هذا لا يكون الا في ضرورة الشعر قال فابي ما واياك كان شرا فبديك الى المقامة لا تراها واجله مثله في ضرورة اظلي واظلمة  
 واي معرب مع ان ما ما معنى الشرط او الاستفهام وهو موصول للزوم للاضافة المترجمة بجانب الاسماء المنضبة  
 للاعراب ولا يحدف المضاف اليه الا مع قيام فرضية نكح عليه نحو قوله تع انا ما اندعوا فلهذا اسما والحسن اي اي اسم و  
 يجزئها من الناء مضافة الى مؤنث فصح من الحاف الناء كما يحى في الموصول قال تع باي ارض نموت قوله ولا يضاف  
 اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والتخصيص اي لا يقال نحو كل اجمع ولا جميع الكل فانها مما لان في العموم قوله لك  
 اسد وحبس منع مثالان للتخصيص الاقربين والثالث معنى قوله عين الشفق يريد بالتعني شيئا معتبرا كزيد وعمرو كما يقول  
 عين زيد والا فالتعني اعم من العين وقد اخل المصنف ببعض احكام الازمنة ولا باحران تذكرها احد ما حذف المضاف اذا  
 اللبس ويظهر اجتهاد الشعر مع اللبس قال فهل لكم فيما اتى فاشق طيبك ما اعنى انطابق خدتها خدتها الى بن خديم فانما  
 حذف فالاولى والا شمر شيام المتناظرة له مقام المضاف في الاعراب كقوله تع واسئل الفرية وقد يرد عند سيبويه على  
 اعلم بان كان المضاف معطوفا على مثله مضافا الى شيء كما يقال في المثل ما كل هو داء ثمرة ولا يضاف شيئا الى كل بغيره  
 كخمر قال ولو لم يقدرسنا صنف معطوف على المضاف الاول كان عطفها على عاملين مختلفين ولا يجوز عندك  
 وعند غيره ويجوز ذلك فلا يقدروا مضافا ونقول ما مثل عبد الله يقول ذلك ولا اخيه ولا مثل اخيك ولا ابيك  
 بقولان ذلك اجمع ولا يمشل اخيه ولا مثل ابيك فالواجب ضم المضاف اليه فان يكون مما حذف المضاف فيه وايضا  
 المضاف اليه على ابيه وذلك لان اخيه لو كان معطوفا على عبد الله لكان المعنى ما رجل هو مثلهما بقول ذلك  
 وليس هو المراد بل المعنى ما مثل هذا ولا مثل هذا بقولان ذلك ولو كان ابيك في المسئلة الثانية عطفها على اخيك  
 لم يقبل بقولان بل يقول وايضا لم يقدروا المضاف في المسئلتين لكان الداخل عليه لا التزييد معطوفا على غير ما نسب  
 اليه الحكم المعنى ولا يجوز لانك تقول ما جاني زيد ولا عمرو ولا يجوز ما جاني غلام زيد وعمرو وتجزموا اذا لم يجز ليس

رجلين وان زيد افضل رجلين واي افضل اقسام هذا الجنس ولا كان كل قسم

انا الاول

منقبا عن زيد بل عن غلامه واجلب المص من الاستدلال كلها كما به وليس يفصود فكانه معدوم يقال مثلك لا  
 يفعل هذا اي انت بهنعي لا تفعل وذكر المثل ككلمة ولو كان مقصودا لم يكن الخطاب مرادا وعندك بك بمسند المعنى  
 لانه لا يمنع مع ان يكون المعنى مثلك لا يفعله وانت تفعله كما تقول اخوزيد لا يفعله هذا ولكن زيد يفعله لما كان  
 الاخ مقصودا فكانتاهم فالوا ما عبد الله ولا اخوه وما اخوز ولا ابوك ولا يحيى الفساد المذكورة قال بعضهم ان في  
 هذا الجواب نظر وذلك لانه وان كان المثل مضمنا من حيث المعنى المقصود هو المضاف اليه لكن المعاملة لفظا مع هذا  
 المضاف الا ترى انك لا تقول على اخول ومثلك لا تقول بالناء ومثلك لا تقولان ومثلك لا تقولون اقول اذا لفظ المقصود  
 معوا لثني والمجموع غير عز في كلامهم كاسماء الاجناس فانه يصح اطلاقها على المثنى والمجموع وكذلك استعمال المجرى  
 من علان الثانية مجرى الموثث كثيرا فعلى هذا لا يمنع من اكشاء المضاف مع الثانية والثنية والمجمع من المضاف  
 اليه ان حسن الاستغناء في الكلام الذي هو فيه عن المضاف بالمضاف اليه اما الثانية فكما مر من قوله من اللبالي عشر  
 واما الثنية فكقولك ما مثل اخيك ولا ايك بقولان ذلك واما المجمع فكقولك وما حب الدنيا شغفت قلبي واما  
 اذا المفاظ الضمنية مع الخطاب فلم يجز الا مع حرف الخطاب نحو يا زيد من تم لم يجز ما مثلك تقول بالخطاب كاجاز  
 في المثنى مثل اخيك وايك بقولان وفي الثانية كقولك على السلم ما رايت مثل الجنة فلم طابها وقد يفهم المضاف  
 اليه مقام المضاف في ذلك كقولك يا زيد البرص عليهم رذي بصقوا بالترجيب السائل اي ما روي في  
 من فقال بصقوا بالثنية كقولك وبفهم مقامه في الثانية ايض نحو فطعت النار في فاند ملت اي فطعت به وفي العفل  
 كقولك نعم وكمن فرشا هلكاها فحاء ما باسنا باانا ادم فاثلون فقالهم وقال تحليل بنوم مقامه في التثنية ان كان معرفة  
 اضيف اليها مثل نحو هذا رجل اخوزيد اي مثل اخوزيد واستضعفه سيويه قال لو طاز هذا الجاز هذا ففصل الطويل  
 اي مثل الطويل وهو فيج جلا واما قولهم فضينه ولا باحسن لها على جعل العلم المشهور بمعنى كالجحش الموضوع لذلك  
 المعنى نحو لكل فرعون موسى كما ذكرنا في لا التثنية وقد يحدف مضاف بعد مضاف وهلم نحو القيام المضاف اليه الاخير  
 مقامه كقوله وقد جعلتني من جرمي اصيغا اي ذام مقدار مسافة اصبح وثانيها الحدف للمضاف اليه فان كان المضاف في  
 فيه معقول النسبة كقيل بعد في الترمين وامام وظف في المكان او مشهبا في الابهام كقوله وحسب ولم يعطف على  
 ذلك المضاف مضافا نحو في ذلك المحذوف فالباء على التثنية وينتهي الظرف غايات ومنها فظ وعوض ومنذ  
 وحيث كما يجز في الظرف البينة جميع احكامها وان كان عطف على ذلك المضاف مضافا الى بدل ذلك المثنوي سواء  
 كان المضاف اول من الظرف فالمدن كقوله كقيل ويجعل من غيرها كقوله باسن راني غارضا استر به من ذراع وجهه الا  
 وقوله الاعلان اولها هي سايج هذا الجوز لم يبدل من المضاف اليه ثنوي ولم يبدل من المضاف لان المضاف اليه كناية بما يشتر  
 الثاني هذا على قول البتة ومذهب سيويه ان الاول مضاف الى المجرى والثاني مضاف الى المحقق اليه ضمير  
 والظرف الاعلان سايج او بداهة ثم حذف الضمير وجعل المضاف الثاني بين المضاف الاول والمضاف اليه ليكون الظرف  
 كالعوض من الضمير المحذوف على ما ذكرنا في ما ابتدء في بائيم بنم عدي ومذهب سيويه في زيد وعمر فانم ان خير  
 البنية الاول محذوف وهو مغاير لمذهب ههنا ومذهب البتة افر سبطا بلزم سيويه من الفصل بين المضاف  
 والمضاف اليه في التثنية واما نحو بائيم بنم عدي فترى بعطف ذلك فيه لان الفاصل بلفظ المضاف ومعناه فكانه  
 لفصل وان لم يكن المضاف من الظرف المذكورة ولم يعطف عليه ما ذكرنا وجب ابدال ثنوي من المضاف اليه  
 وذلك في كل وبعض واذا هو ان كقولك تع وكلا تعريبا لامثال ورفعا بعضهم فوق بعض درجات واذا قطع كل وبعض عن  
 الاضافة فالكثر ابدال ثنوي وامتناع دخول اللام فهما وبعضهم جوزه وقد نصب كلا على الحال نحو اخذ المال كلا  
 وذلك لكونه في صورة المنكر وان كان معرفة فحذف لكونه بنقده بركله وقد حكى الخليل في الموثث كانهن وليس بشهور  
 وثالثها الفصل بين المضافين اعلم ان الفصل بين المضاف والمضاف اليه في الشعر بالظرف والجار والمجرى وغير عز  
 كقوله لما رات مياييد ما استعبرت لله در اليوم من لامها وقوله كان اصوات من ابعاطون بنا واجتر ليس انفاض  
 الفرار يج وغيرهما عز جدا نحو قوله بنم على ما شئت وقد شفت غلاما فل عبد الغيبس منها صدقها وحكي ابن  
 الاعراب هو غلام انشاء الله تع ابن اخيك وقد يفصل في التثنية بينهما قليلا بالضم نحو هذا غلام والله زيد ذلك  
 اكثر دونه في الكلام وقد جاء في الشعر الفصل بالمفعول ان كان المضاف مصدرا والمضاف اليه فاعلان كقوله ابن  
 عامر فل ولا دم شر بائيم وهو مثله قوله فربحها بجزيرة ربح القلوس اي مراده وقوله نفى بهاها الحصى في  
 كل ما جوزه نفى للذاهم نفاذ الضار يعني عند من روى بنسب لذرهم وجرت فاد وانرا اكثر الفخاه الفصل

بالمفعول وغير في السعة لا شك ان الفصل بينهما في الضرورة بالنظر ثابت مع قلته ونحوه الفصل بغير النظر في  
 الشعر اربع منه بالنظر وكذا الفصل بالنظر في غير الشعر اربع منه في الشعر هو عند يونس قياس كما مر في بابك البنية  
 والفصل بغير النظر في غير الشعر اربع من الكل مفعولا كان الفاصل وبينها او غيرهما نظرا فان عامر ليس بذلك ولا  
 سلم نواز المراتب السبع وان ذهب اليه بعض الأصوليين قوله واذا اضيف الاسم الصحيح والملحوظ الى باب المنكلم كسر  
 اخوه والباء مفوضه او ساكنه فان كان اخوه القانئت وهذا بل نقلها القبر الثنية باء وان كان باء ادعيت وان كان واوا  
 فليث باء وادعيت ونقلت الباء للسالكين اقول الاسم الصحيح في اصطلاح النحاة ما حرفا على وجه كسر وادعيت ونقلت  
 ونعتي بالمحوظ به ما اخوه باء او واوا قبلها ساكن كظبي ودلودمد وعوفه حتى واوي ومعنى الحاقه بالصحيح اعلم بالحرف  
 كالصحيح الفك وانما احتملها لان حرف الاعدل يفتح النطق به وان كان منخرجا اذا سكن ما قبله كما يحذف النطق به اذا سكن  
 هو نفسه قوله كسر اخوه فانما الهم ما قبله بالانكسرون والضم والفتح لتناسبه ولهذا يجوز هذا بل قلب الالف المقصوره باء  
 وان كان الالف خفيا من الباء فقا الواو في هذا فالواو الالف في بقلب الواو باء كما يحذف قوله والباء مفوضه او ساكنه  
 بمعنى الباء الا حقه للصحيح والملحوظ به وانما الباء الا حقه لغيرهما فمفوضه للسالكين كما يحذف وقد تقدم في باب المنكلم  
 الخلف في ان اصلهما السكون والفتح ويجوز حذف الباء قبلها في غير المتأدي بصا كما تقدم هناك قوله فان كان اخوه  
 الفاقبعتي ان لم يكن الاسم صحيحا ولا ملحفا به فلا يخاف اخوه من ان يكون الفاء واوا او باء والالف بيث في الالف المشهور  
 الفصحة للتثنية كانت كسماي ولا كفتاي وجلماي ومغزاي وهذا بل يحذف الالف اتق ليسك للتثنية باء  
 كاتم لما واوا ان الكسر يلزم ما قبل الباء للتناسق في الصحيح والملحوظ به واما ان حرف المد من جنس الحركه ومن ثم  
 ثاب عن الحركه في الاعراب جعلوا الالف قبل الباء كالفتحة قبله فتعريفها الى الباء ليكون كالكسر قبله وانما الالف الثنية  
 فلم يغيروا هالتك بليس الرفع بغيره بسبب قلب الالف باء واما في المقصوره الرفع والنصب الجر بليس بعضها بعض  
 لكن لا بسبب قلب الالف باء بل لوابقيت الالف ايضا للباس حاصل فان قبل فكان الواجب على هذا ان لا  
 بقلب واو الجمع في جاني مسلووي باء ثلثا بليس الرفع بغيره ثلث بينهما وفي ذلك ان اصل الالف عدم القلب  
 قبل الباء تحذفها كما هو اللفظة المشهوره الفصحة وانما يجوز هذا بل قلبها الامر مستحسن لا موجب عندهم ايضا فالواو  
 تركه اذا ذى الى ليس بخلاف قلب الواو والباء وسكون او لهما ولا يترك هذا الامر المطرد الا لزم للباس بعضه بعض  
 المواضع الا ترى انك تقول مختار ومضطر في الفاعل والمفعول معا وقد جاء في الشعر قلب الالف باء مع الاضافة  
 الى كاف الضمير قال ابن التبرط لما عصبك وطالما عتبتك البكا لثربين بسيفنا ففتكنا قوله وان كان باء ماى ان  
 كان اخر الاسم باء وذلك في المقصور نحو فاضى في لثربين في مجموع نصبا جزا نحو مسلوي ومسلي قوله وان كان  
 واوا وذلك في المجموع بالواو والنون رفعا وانما قلب الواو باء لان قياس الضمير كما يحذف في التصريف اذا اجتمع الواو  
 والباء وسكنت ولهما قلب الواو وباء واو غيرهما في القانئة وانما لم يبقها كانه لا يخضع المتطارد بين في الضمة اى  
 اللين تخفف بالادغام فقلبوا ما اى الواو الى الاخف اى الباء وسهل امر الادغام بقصرهما لا يسكون الاوّل و  
 يقلب الواو باء سواء كان او لا كظي او باينا كسند واصلهما طوي وسبؤذ فاذا حصل الادغام فان قبل الباء الاوّل  
 فتحة بقيت على حالها تحذفها نحو مصطفي واغل في مصطقفون واعلون وان كان قبلها حقه فان لم يواد الى ليس  
 وبن يونس وجب قبلها كسر كما في مسلي وسهنا ذلك فربها من الاخر الذي هو محل التغير فلهذا لم يبق في سبيل  
 ومثله وايضا فانهم لما شرعوا في التخفيف في نحو مسلي بالادغام فتموه بقلب الضمة كسر بخلاف مثل وان اد  
 الى ليس كانت محذوفه قلبها كسر وايضا نحو في جمع الواو اذ يشبه فعل بفعل قوله ونفت الباء لتساكنين  
 بعض اذا كان قبل باء الضمير الفاء واوا وسكنته فلا يجوز فيها السكون كما جاز في الصحيح والملحوظ به وذلك  
 لا يخضع السالكين وقد جاء ساكنا مع الالف في قوله فافع محطاي ومما في ذلك ان الالف اكثر مما من اخوه  
 فهو يفوق مقام الحركه من جهة صحة الاعتماد عليه وانما الاجراء الوصل محري الووقف ومع هذا فهو عند النحاة  
 وجاء في لغة من يروى فيها الكسر مع الباء قبلها وذلك للتشبيه الباء بالهاء بعد الباء كما في قوله ولد كسر  
 ومنه قوله حزمه ما انتم بمصر حتى وهو عند النحاة ضعيف قال قال لها هل لك باناتي قوله وانما الالف  
 السنة فاحي واوي ولباز المرز اخن واوي ويقول حرم حتى ويقال في الاكثر وفي هذا حكم الاسماء الستة  
 عند اضافتها الى باء المنكلم وهي باعتبار الاضافة على ضمير من ضرب لا يقطع عن الاضافة ولا يضيق الى  
 مضمرة هو ذو وحده فلا كلام فيه في هذا الباب اذ نحن نتكلم على المضاف الى باء المنكلم وهو ضمير مضمرة

في سبيل ما في الالف  
 في سبيل ما في الالف  
 في سبيل ما في الالف  
 في سبيل ما في الالف  
 في سبيل ما في الالف

في سبيل ما في الالف  
 موجب للفعل عند  
 الجحج وهو الخلف  
 الواو ج

التغير

في سبيل ما في الالف  
 في سبيل ما في الالف

بقطع

وارضافه الى  
ياء المتكلم

يقطع ويضاف الى مضمرة وهو الحسة الباقية وهو على خوين ضرب اعرابه عن الكلمة ولا همها حذف وهو فوك  
وضرب اعرابه لام الكلمة وهو الا بياض اعني ابوك ولتحوك وحمولك وهنوك واما فوك فخالفة تلك قطع الاضافة  
واضافته الى غيرهم امثلة حال القطع فيجب ابدال الواو وبها الامتناع حذفه وبناؤه اما الحذف فلبعض الاسماء المتكلمة على  
حرف واحد ولا يجوز لان الارباع انما يبدد على آخر الكلمة فلا بد وور على كلمة آخرها اولها واما الابعاء فلا دابة منها الى اجمع  
التاكين فيقول امر الى الابعاء على حرفي وذلك لان اصله فوه بفتح الفاء وسكون العين اما فتح الفاء فلان فم بفتح الفاء  
الكسرة وانقص من الضم والكسرة واما سكون العين فلان لا دليل على الحركة والاصل السكون فحذف لانه نساها منسها لفظ  
له يغلب الواو وبها اللار والاعراب على العين كما في يديوم فوجب قلبها الفاضل كها وانفتح ما قبلها فيكون ساكنة فيكون  
الالف فلما امتنع حذفها وبناؤها ثابت الى حرف صحيح فرب منها في المخرج وهي اليم لكونها مشفوية واما قوله  
خالف من سلمت جياتهم فلما قبل حذف الضافة ليه ضرورة واصله فاهها قال ابو علي يجوز ان يكون على لغة من لم يبدل  
من النون الفاء النصب كمثل الترفع والجر كما قال كنى بالثاني من اسماء كوف وقال واخذ من كل حي عصم وهذه لغة  
حكاها الاخفش فالالف عين الكلمة ولا يبقى المغرب على حرف واما اضافة الى ياء المتكلم فهو فيها على لغتين اشهرهما  
في في الاحوال الثلث وفيها من اصله في كعددي ثم فاي للحركة الواو وانفتح ما قبلها الا انما جرى العادة فيها اعرب  
بالحركات اذا ضيف الى ياءه ان يقتصر من جملة الحركات على الكسرة للناسب وكان العين ههنا كالحركة الاعرابية  
وبها كالكسرة الواو وكالف كما في قوله التثنية في الاحوال الثلث قبل ياء المتكلم مكان الكسرة وان لو تكن  
الكسرة اعرابية فيبنيها بالكسرة التي ليست باعراب ولا يناء عند المنص او الكسرة التي تكون عند الفاء بالكسرة الاعرابية يعرب  
وذلك كما شبهت الضمة الياءية في ياء ياء بالاعرابية فيجوز بدلها بالواو والالف في ياء ياء ياء وفسدت الفضة الياء  
في اصلها بالاعرابية في بدلها بالياء فقبل لا يجرين ولا مسلمين كل ذلك للعرض فلما صارت الياء التي هي عين في في شبهة  
بالاعرابية وما قبل الياء الاعرابية في الاستواء تسه مكنونة فكسرت الفاء في وقد يقال في وقد فم زبدة في جميع حالات  
الاضافة وقال كالحرف لا يرفع شي بلغة يصح نظمان وفي الجريفة والاول اصح وافصح لان علتها الحاجة الى ابدال الواو  
عند القطع من الاضافة هي خوف سقوط العين للتساكين ولا ساكنين في حال الاضافة اول النون في المضاف فالاولي ذلك  
ابدالها بمما وتدفع الشاعر بين اليم والواو وقال فما انتفا في من فو ياء على التسامح العادي اشد ويطام وهي جمع بين  
البدل والبديل منه وتكلف بعضهم معنديا بان قال اليم بدل من الهاء التي هي اللام قدمت على العين واما اضافة  
الى غير ياء المتكلم فلا عرف فيها اعرابه بالحروف كما ذكرنا وجاءه فزيد كما مر واما الاربعة الباقية فلها ايضا تلك الاحوال احد  
القطع عن الاضافة والاعرف فيها حذف لامها وقد ثبت في بعضها كما يجي في ذكر لغاتها ونظيرها الاضافة الى غير ياء  
المتكلم فالاعرف في ياء ياء ولغونا جعل لا ياء اعرابية في ح من وحذف اللام كما يجي في لغاتها ونظيرها الاضافة الى ياء  
المتكلم فالجمهور يجب حذف اللامات اذ ذر هاء في حال الاضافة الى غير ياء المتكلم انما كان لغرض جعلها اعرابية والاعراب  
لا يظهر في المضاف الى ياء المتكلم ولا معنى له هاهنا واجازا للمبني فباسا على الاضافة الى غير ياء المتكلم في اللام في بعضها  
كما نقل عنه ابن بعيش وابن مالك وفي ياء واخ فطقت كما فعل عنه جار الله ولفظ ولما ذر هاء الكسرة الياء لما قلنا في في قوله  
وشبهه قول الشاعر واي مالك ذوالجناز يدان واجب بان يشتمل ان يكون ابي جعلا ب مضاف الى ياءه اذ يقال في  
اب ابون قال فلما ثبت اصواتنا بيكبن وقد بننا بالايها كما قيل في اخ اخون قال وكنيت لم كسرت في الاختصاص للذهب لابي  
بالصناعات قوله واذا قطعت قبل الح باب وح ومن وفم وفتح الفاء فصحت منها وجاءت مثل يد ونبت وولد وعصى  
مطلقا وجاءت من مثل يد مطلقا وهذا ايضا الى مضمرة ولا يقطع اول اعلم ان في اب واخ اربع لغات وفيها خامس  
واللغات المشتركة ان يكون مع حذف اللام مطلقا الى مضامين ومفطوعين فيكونان كيد فالتثنية ما بان واخان والجمع  
ابون واخون كما مر والثابتان يكونان مقصودين مطلقا كعصا والثالثان يكونان مقصودين لمضامين مطلقا مع حذف  
اللام والترابيع وهي اشهر واحذف اللام والاعراب على العين مفطوعين واعرابهما بالحروف مضامين واللغة المختصية  
ياخ انحر كيد لو مطلقا في ح سن لغات ابتدئ منها بالافصح والافصح على الترتيب قلما اعرابه بالحرف في الاضافة  
الى غير ياءه ونقصه حال القطع عنها واعرابه على العين وثابتان ان يكون كد لو مطلقا في الاضافة والقطع والثالثان  
ان يكون كعصا مطلقا والثابتان يكون كيد مطلقا والثامسة ان يكون كجرب مطلقا والسادسة ان يكون كيد  
مطلقا واما من نصه تلك لغات اشهرها النقص مطلقا كيد ويعد هاء الاعراب بالحرف في الاضافة الى غير ياء  
والنقص في غيرها مما لم يكن هو المشهوره زعم صديقا فاضل ان يثبت من الاسماء المشهورة وكذا غيرها ايضا التراجيح

انما هو اعراب

في بعض الاحوال  
انها قد تكون  
اعرابها في قوله  
ابن جعلا ب مضاف  
الى ياءه اذ يقال  
في اب ابون قال  
فلما ثبت اصواتنا  
بيكبن وقد بننا  
بالايها كما قيل  
في اخ اخون قال  
وكنيت لم كسرت  
في الاختصاص  
للذهب لابي  
بالصناعات  
قوله واذا قطعت  
قبل الح باب وح  
ومن وفم وفتح  
الفاء فصحت  
منها وجاءت  
مثل يد ونبت  
وولد وعصى  
مطلقا وجاءت  
من مثل يد  
مطلقا وهذا  
ايضا الى  
مضمرة ولا يقطع  
اول اعلم ان في  
اب واخ اربع  
لغات وفيها  
خامس واللغات  
المشتركة ان  
يكون مع حذف  
اللام مطلقا  
الى مضامين  
ومفطوعين  
فيكونان كيد  
فالتثنية ما بان  
واخان والجمع  
ابون واخون  
كما مر والثابتان  
يكونان مقصودين  
مطلقا كعصا  
والثالثان يكونان  
مقصودين لمضامين  
مطلقا مع حذف  
اللام والترابيع  
وهي اشهر  
واحذف اللام  
والاعراب على  
العين مفطوعين  
واعرابهما  
بالحروف  
مضامين  
واللغة  
المختصية  
ياخ انحر  
كيد لو  
مطلقا في  
ح سن  
لغات  
ابتدئ  
منها  
بالافصح  
والافصح  
على  
الترتيب  
قلما  
اعرابه  
بالحرف  
في  
الاضافة  
الى  
غير  
ياءه  
ونقصه  
حال  
القطع  
عنها  
واعرابه  
على  
العين  
وثابتان  
ان  
يكون  
كد لو  
مطلقا  
في  
الاضافة  
والقطع  
والثالثان  
ان  
يكون  
كجرب  
مطلقا  
والسادسة  
ان  
يكون  
كيد  
مطلقا  
واما  
من  
نصه  
تلك  
لغات  
اشهرها  
النقص  
مطلقا  
كيد  
ويعد  
هاء  
الاعراب  
بالحرف  
في  
الاضافة  
الى  
غير  
ياء  
والنقص  
في  
غيرها  
مما  
لم  
يكن  
هو  
المشهوره  
زعم  
صديقا  
فاضل  
ان  
يثبت  
من  
الاسماء  
المشهوره  
وكذا  
غيرها  
ايضا  
التراجيح



بنها وثالثها تبدد فونه مطلقا واما اسكان الالف في الاضافة نحو قوله ركب وفي ركبك ما فيها وقد بلبنتك من  
الجزر فللضرب ووه وليس بلغه رابعة وفي ثلث ثمرها واقصها اعرابها بالحروف في الاضافة الى عملها ووضعا القوام خفة  
الميم حال القطع وابدال الواو او بلاه عند الاضافة الى الراء والثانية والثالثة والارابعة ثم مثلت الفاء عند هذا اللام كما بطلنا  
مع ابدال الواو وما وتثلث الفاء بناء على ان الواو التي تبدل منها الميم قطعت في الاضافة الفاء فيكون الفاء في الالف  
الثالث اذن مثلث الالف في اعراب نحو وتثلثهما في الافراد لغير اعراب ايضا والاربع من التثنية والتابعة فما مثلت الفاء  
مفصولا ومطلقا وكان جمع بين البدل والمبدل منه والميم بدل من اللام فذمت على العين كما ضم فيكون قوله قويا  
مثنى فوالثامنة والثاسعة ثم مشددا للميم مطلقا ومضموما الفاعل مفعولها قال حين اذا ما خرجت من ثمة قال بن حتى  
هو للضرب ووه وليس بلغت وكان الميم بدل من اللام والجمع افعال العاشرة انواع الفاء الميم في حركات الاعراب  
نحو هذا ثم وارتب فواو نظرت الى الميم وكانت نظرها الى حال الاضافة للام أعقب فوق وفك وقد بلغ فارعا ايضا  
حرفا عرابه فيقال مخرج ومخرج ومن امره ومن مانع مخرب لاعراب الفاعل وفي دم تلك لغات الفصوحة كما هو في الضمير  
كذلك حذف اللام مع تخفيف العين وهو المشهور وكيد فوله ولا يضاف الى ضمير لابطع اتمه لبطع م ليس مفعول  
بذاته وانما هو وصل الى جمل سماه الاجناس مفعول ذلك فانما أراد ان يصفوا شخصا بالذهب مثلا فلم يثابروا ان  
يقولوا جاني رجل ذهب فجاءه وايدى فاضاه اليه فقالوا لود ذهب ولما كان جنس المضمرة والاعلام مما يرفع صفته كما  
يجب ليرتفع بمنزلة الموصوف بهما وان كان بعد التوصل بصيرا لوصف هو المضاف دون المضاف اليه واما اسما اللام  
التي هي نحو الضرب والفعل فانها وان لم تكن مما توصف بالاعراب من جنس ما يقع صفته اي اسم جنس كضرب وقال  
وايضا لوصف المضاف للموصوف به والمضاف له به لانه لا يتجزأ منهما ما مقامه لا تمناع الوصف بهما واما فاعل  
صل على محمدي وذو بئر فتاد كما ان فطع عن الاضافة وادخل اللام عليه في قوله ولا اعنى بذلك استعجابكم ولكن اريد  
بالذو وبنا ساذان وذلك لاجرائه مخرجي صاحب واما فاعلهم ذوبند وذو العال النبي فانما جازا التاويل العلم بالجنس  
اي صاحب هذا الاسم واصحاب هذا الاسم فالواو اصل هذه الالف من كذا فعل بفتح الفاء والعين الالفون كما ذكرنا  
تكان فباسما ان يكون في الافراد مفعولها لكن كما كثرت الاضافة فيها وصلوا اعرابها معها بالحورف كما مر في اول الكتاب  
وممكن فيها مفعولها في تلك الفصحى مفردات على حال الاضافة اما كون الخ واه ومع مفعولها العين فليجربها  
على افعال كالباء وانما وانما لان فباس فعل صحيح العين افعال كجبل ولجبال واما ذو فلا دليل في اذوا على فتح عينه  
لان فباس فعل ساكن العين معتلها افعال ايضا كجوز واحواض وبيت وبيت ودليل ليجرب عينه مؤنثة اعني فاش  
واصلها ذوات كقوة لفولهم في مشاهاذ وانما اتخذت العين في ذات لكثرة الاستعمال ولو كانت ساكنة العين لكانت  
في المؤنث ذمة كطير وقال الخليل ونذوذ فعل بالسكون واللام محذوفة في جميع منصوبات ذوات في ذوات وذواتنا  
وقال لقره الاخ ساكن العين في الاصل ولعل قال ذلك لقلنا انما هو فانه لو يقع فيها هاء وحقق يستدل به  
على تخريف عينه ومؤنثة وهو مشبه بالتخريف لا يدل على تخريف عينه لانه يمكن ان يكون ساكنا لكن لما حلت اللام في  
العين لان ما قبلها لانه ثابت لا بد من فتحها وكذا لا دليل في هنوات لانه يمكن ان يكون كثرات واما نون فاصله فهو لكون  
الواو كما ذكرنا اذ لا دليل على حركتها وانما هو لا يدل عليها كما لا يدل اذ فله ولام فوق هذه لفولهم اقواء وفونته ولام ذوات لان  
عينه لو تبدل وانه اذ ذوات وادواه وواب طوبت اكثر من ما بى القوة والحمل على الاكثر اولى ولام اب واخ وحم وهن  
واولفولهم ابوان واخوان وحموان وهنوان واخوة واخوات واما هنية في هنية فلان لامه ذات وجهين وكذا لام حم فد  
يكون هنية كما بين قولنا التوامع كل فان باعراب سايقه من جهة واحدة فلو كل فان يشمل التوامع وخبر المبتدأ وكل ما وصل  
خبر المبتدأ كخبري كان وان واخواتها ويشمل الحال ونان مفعولي اعطيت قوله باعراب سايقه اي مع اعراب سايقه مخرج  
الكل الاخبار المبتدأ وتان مفعولي طنفت واعطيت والحال عن المنصوب نحو ضربت ذبا بجره او الضرب عن المنصوب  
كقربنا الارض عيوننا قوله من جهة واحدة فالخرج هذه الاشبه لان ارتفاع المبتدأ من جهة كونه مبتدأ وارفع الخرج من  
جهة اخرى وهي كونه خبر المبتدأ وكذا انصاب فل المفعولين من جهة كونه او انصبا الثاني من جهة كونه ثانيا  
وانصبا اول في نحو ضربت ذبا فاما من جهة كونه مفعولا به وانصبا الثاني من جهة كونه حالا وكذا في فخرنا الارض  
عبونا انصبا لاول من جهة كونه مفعولا به وانصبا الثاني من جهة كونه ضمرا ووجه نظره ان ارتفاع المبتدأ والخبر من جهة  
واحدة وهي كونهما في الكلام كما تقدم في اول الكتاب وانصبا لاسماء المذكورة من جهة واحدة وهي كونهما فضلا وان  
لنا باعتبار الجهات بسبب لغز اسم كل واحد من الاول والثاني فلما ان نغول ارتفاع زيد فجاء في زيدنا نظير من جهة

وهو ليعين على القول بان التثنية في الاعراب كالتثنية في الاعراب...

قوله وارتب فواو نظرت الى الميم وكانت نظرها الى حال الاضافة للام أعقب فوق وفك وقد بلغ فارعا ايضا

قال في التثنية ما في التثنية... واما في قوله وارتب فواو نظرت الى الميم وكانت نظرها الى حال الاضافة للام أعقب فوق وفك وقد بلغ فارعا ايضا...

كونه فاعلا وارفع الظريف من جهة كونه صفة وكذا بان التوابع ثم بقول الاخبار المتعددة ملبثا نحو هو الغفور الوود  
 الابنة وكذا السننات في نحو علمت زيدا عالما عا فلا يظربا وكذا الاحوال المتعددة نحو فوجدت من مدينا وما تحذوا  
 وكذا المستثنى بعد المستثنى نحو جاني الصوم الا زيدا الاعراب لا يعتبر اسمائها ولا جهات اعرابها فيبني ان يدخل  
 في هذا التوابع ولو قال كل ثمان باعرب سابقه لاجله اعراب الثاني لاجل اعراب الاول لم يرد عليه ما ذكرنا وتوكل كل ثمان  
 فيه نظر ايضا لان المطلوب في الحد بيان ما هيئته الشيء لا قصد حصول جميع مفرداته ويدخل في قوله ثمان التبع الثاني فما  
 حوزة وكذا التاكيد المكرر وعطف النسق المكرر لان كلاهما ثمان للتبوع كالنابع الاول واما الكلام في عامل التوابع ففيه  
 تفصيل اما النصف والتاكيد وعطف البيان ففيها ثلث احوال فالسبب هو العامل فيها هو العامل في التبوع وقال الاخفش  
 العامل فيها معنوي كما في البند والحجر وهو كونهما تابعه وقال بعضهم ان عامل الثاني مفرد من جنس الاول ومد  
 سببها واولى لان المنسوب الى التبوع في قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه فان المعنى في جاني زيدا الظريف ليس في  
 قصدك منسوب الى زيد مطلقا بل الى زيد العهد بقيد الظرفه وكذا في جاني العالم زيد وجاني زيد نفسه فلما  
 انما اجابته التابع حكم العامل المنسوب معق المنسوب معق حتى صار التابع والمنسوع معا كقوله منسوب اليه  
 وكان الثاني هو الاول في المعنى كان الاولى انصاب على المنسوب عليها معا تطبقا للفظ بالمعنى اما اذا قلت جاني  
 غلام زيد فالمنسوب اليه وان كان الغلام مع زيد الا ان الثالث هو ليس الاول معق فلم يعمل العامل فيها معا وجعله مقويا  
 كما ذهب اليه الاخفش خلافا لظاهره العامل المعنوي في كلام العرب بالنسبة الى اللفظي كالتاثير في التأدير ولا يعمل عليه  
 للتتابع فيه ونقد العامل خلافا لاصل ايضا فلا يصر الى الامر المحقق اذا تمكن العمل بالظاهر بل هو اما ابدل فالتاثير  
 والترتبه والتفارس واكثر للتاثير على ان العامل فيه مفرد من جنس الاول اسند لا بالقباس والسماع اما التتابع  
 فهو قوله تع يجعلنا من بكسر الهمزة ليونهم وغير ذلك من الآي والاشعار واما القياس فلكونه مستفيلا ومقصودا  
 بالذكو ولذا لم يشترط مطابقتها للبدل منه نعتها وتبكيها والحواسب عن الاول ان ليونهم الجار والمجرور يدل من الجار  
 والمجرور والعامل وهو جعلنا غير مكرر وكذا في غيره فان قيل لولم يكن المجرور وحده بدلا من المجرور ليمتد هذا بدل  
 الاشغال لان الجار والمجرور ليس بمشتمل على الجار والمجرور بل يثبت مشتمل على الكافر وكذا في قوله تع للذين استضعفوا  
 لئلا من منهم من امن بعض الذين استضعفوا فلنالم يحصل من الآيات فائدة الا التاكيد جازيهم ان يجعلوه كالعبد  
 وفيه هو بدل الاشغال نظر الى المجرور ولا يكثر في اللفظ في البدل من العوامل الا حرفا بحرف لكونه كقبض جوف المجرور والمجا  
 عن القياس وان استغفال التاثير وكونه مقصودا بوزن فان بان العامل هو الاول لا مقدر اخوان التبوع اذ كالسائط  
 فكان العامل لم يعمل في الاول ولم يباشر بل عمل في الثاني ومذهب سببويه والسير في التبراه في الترتيب في المص  
 ان العامل في البدل هو العامل في البدل من اذ التبوع في حكم الطرح فكان عامل الاول باشر الثاني هذا وسفر  
 في عطف البيان انه في المحض هو البدل فحكمه فيما ذكرنا حكم البدل واما عطف النسق ففيه ثلثة احوال فالسبب  
 العامل في المعطوف هو الاول بواسطة الحرف وقال الفارسي في الابيضاع الشعري وابن جني في سرائر الصانع ان العامل  
 في التاثير مفرد من جنس الاول كقولك بازيد وعمرو واول لا دليل فيما ادعاه البناء في التاثير وتوقع موضع الكافر المعطوف  
 عليه مع عدم البناء المانع كما كان في بازيد والحارث اعني اللام واما ما ذكرنا من ان التاثير مباحثه كحرف البناء المعنى  
 للبناء فلما ارتفع المانع صار كان حرفا ابتدءا باشر التاثير لان نقدره حرفا اخر واستدل ايضا بقولهم فيما زيد وعمرو  
 وقبل العرض الواحد لا يقوم بحالين والحواسب ان القيام ههنا ليس بهرض واحد بل هو مصدر والمصدر يصلح للكثير  
 والقليل بل لفظ الواحد والمراد ههنا القيامان بقرينة قولك وعمرو وكذا لا يخفى لذي قام زيد وعمرو اذ هو منضم  
 للقيام الصالح للقليل والكثير مقام الترتيبان كقيام الترتيبان في كون القيام بمعنى القيامين ولو كان العامل  
 مقدر لوجب تعدد الغلام في جاني غلام زيد وعمرو وهو مختل لكان معنى كل شاة ويختلها بدمهم كل شاة  
 بدمهم وكل تختلها بدمهم والمرادها معا بدمهم وايضا المجرور بازيد والحارث ولم يجز ما زيد فانما ولا عمرو فاعلا  
 وليس زيد ولا عمرو وفاهين اذ لا يجوز نقدرها وليس بعدا وايضا المجرور زيد ضويت عمرو واحاه اذ يعني خبر  
 البند بلا ضمير مع كونه جملة وقال بعضهم العامل حرف العطف بالتاثير وهو بعيد لعدم لزوم لاحل الضميرين  
 كما هو حق العامل وفائدة الخلاف في هذا كله جواز الوفاء على التبوع دون التابع عند من قال العامل في التا  
 خبر الاول وامننا عند من قال العامل فيها هو الاول هذا وانما قدم المصراعين على سائر التوابع لكون  
 استعماله اكثر فوله التبع تابع بدل على معنى في مبنوعه مطلقا قال في شرح المفضل الصفة نطقا باعتبار

التكوير

كلامه  
 وان كان في قوله  
 في حرف الواو كونه  
 وجب في قوله الرابع  
 واختلف في الظاهر الرابع  
 والاسم الاخر في الرابع  
 وقبل كبر واخبار بان  
 مضمون الكلام زيد  
 وهو قليل في الكلام زيد  
 فقام فبشره في قوله  
 المانع من البناء

التاثير

عام وضاح والمراد بالعام كل لفظ فيه معنى الوصفية حوى نابعا فلا يبدل في خبره خبرا لئلا يخلو الحال في نحو زيد قائم وجاء  
 زيد راكبا اذ يقال انهما وصفان ويعني بالخاص ما فيه معنى الوصفية اذ جرى نابعا نحو طين رجل ضارب فان هذا العام  
 مادل على ذات بلهنيار معنى هو المقصود وينقضى حكا باسمه الاكروا المكان والزمان اذ المقتل مثلا والى على ذات و  
 هو الموضع باعتبار معنى وهو القتل هو المقصود من وضع هذا اللفظ على ما فسرتهم سأل نفسه وقال ان اسماء الاجناس  
 كلها يبدل على ذات باعتبار معنى وليس بصفات فان رجلا موضوع لذات اعتبار الذكورية والانسانية قول والجواب  
 ان الحزن ناعن مثله بقولنا هو المقصود فان اسماء الاجناس المقصود بها الذات والصفات المقصود بها المعنى لذات  
 ولغايل ان يمنع في الموضوعين اى في الاسماء والصفات ويقول ان اردت بقولك في اسماء الاجناس ان المقصود بها الذات وحدها  
 من دون المعنى فلا نسلم اذ قصد الواضع بوضع رجل ذات فيها معنى الرجولية بلا خلاف وان اردت ان المقصود الذات  
 سواء كان المعنى ايضا مقصودا معها اولا فلا ينقل لان الصفات ايضا اذا ذكرتها مجردة من متبوعاتها فلا بد منها من  
 الدلالة على الذات مع المعنى المتعلق بها وكذا اذا ذكرتها مع متبوعاتها فلا بد منها من الدلالة على الذات مع المعنى المتعلق  
 بها وكذا اذا ذكرتها مع متبوعاتها لان معنى ضارب ذنوب ولا شئ ان معنى ذنوب ومعنى ذنوب متعلق في تلك الذات  
 وكذا مضروب وحسن ولو لم يبدل الا على المعنى لكان الصفة هو الحكة كالضرب والحسن ثم نقول قولك في الصفات  
 ان المقصود بها المعنى لا الذات من انض لقولك في هذا الصفة العامة مادل على ذات باعتبار معنى وكيف يبدل بالوضع  
 على الذات مع ان المقصود بها ليس فانها ههنا لا لفظ على شئ الا مع القصد بذكر اللفظ الى ذلك الشئ وان قال  
 المراد بالصفة الضمير الامم فان نحو ضارب وان دل على الذات الا ان المقصود الامم به الحديث القائم بالذات المطلقة التي دل عليها  
 هذا اللفظ فلما منع ان يمنع ان المقصود الامم من هذا اللفظ بيان المعنى بل المعنى كان يبدل عليه تركيب عن رب فلم يضع  
 منه هذه الصفة المنخفضة الا للدلالة على ذات يقوم بها ذلك المعنى وكذا نحو المضروب والحسن فان موضوع لذات  
 مطلقه يقع عليها الضرب والحسن قال والوصف الخاص تابع يبدل على معنى في متبوعه مطلقا بل تابع يبدل في جميع  
 التوابع ويخرج عنه خبر المبتدأ والمفعول الثالث كما ذكرنا في حديثنا ابع وتوينا يبدل على معنى في متبوعه يخرج عنه ما سواه  
 فلك يبدل في خبره يبدل في نحو قولك انجبتى يبدل على ولقوله يبدل على معنى في متبوعه او متعلقه لكان غير المتحول نحو مردت  
 برجل قائم ابوه ثم نقول ما خرج البذل وعطف اليان وعطف الشوق والاكبال الذي هو كسر اللفظي ومعنوي  
 فظاهر وانما التاكيد المقيد للاطاعة فلا يخل في هذا الحد انكلم في جان الفوم كلهم يبدل على التمول الذي في الفوم فان  
 قال شرط هذا المعنى الذي يبدل عليه الوصفان لا يفهم من التبع والتمول يفهم من الفوم وكذا في جاني التبدل كلاهما  
 فان جاني ذكر هذا الشرط ليس في حدك مع انه يلزم من ان لا يكون واحدا واثنين في قوله تع نفخي واحدة واليهن اثنين  
 فضا قوله مطلقا فصدية اخرج الحال في نحو قولك ضربت زيدا مجردا مال على معنى في زيد لكن لا مطلقا بل مقيدا  
 بحال الضرب قول فخرج الحال عن الحد بقوله تابع بزعمنا ليس باعراب سابقه من جهة واحد هذا ولا يبعد لو جازنا  
 الوصف العام اى ما وضع من الاسماء وصفاسوا واستعمل نابعا اولا بان نقول هو اسم وضع والاعلى معنى غير التمول  
 وصاحبه جميع النسم لكل ما يخص صاحبه فقولنا اسم يخرج الجملة الاسمية والفعليتين وان منع وقوعها نابعا  
 في نحو طاني رجل ضارب ابوه وابوه ضارب وفولنا وضع يخرج الفاظ العدد في نحو طاني رجل ثلثة لان وضعها بالجزء العدد  
 وكذا سائر الفاظ نحو عندي فيث رطل ويخرج اسماء الاجناس وله وضعت صفات نحو رجل اسد ولا يجوز يباسد  
 فانها وان ذلك على معان لكنها البتة كذلك بحسب الوضع وكذا يخرج نحو صوم وعدل في رجل صوم وعدل لانه ليس بالوضع  
 فلا يبدل في الصفات العامة بل يبدل في حقا لصفة الخاصة كما يجي فيقال ان اسد وصوم في رجل اسد ورجل صوم  
 وكذا في نحو اى رجل في الاصل للاسئفهم وفولنا على معنى يخرج الفاظ التوكيد الا التي للشمول فان نحو نفسه لا  
 يبدل على معنى في شئ بل مندولة نفس متبوعه وفولنا غير الشمول يخرج الفاظ الشمول في التوكيد نحو كلاهما وكله واجمع  
 وحلوه فانه وجاني الفوم ثلثهم عند التبيين كما مر في الحال اذ كل ذلك يبدل على الشمول وصاحبه اى جميعها او جميعهم  
 وفولنا صاحبه يخرج المصادر ويبدل اسماء الزمان والمكان دلالة وتوينا صحبة التبعية يخرج هذه الاسماء لانها لم يوضع  
 صحبة التبعية لقبها بل لوجرت صفات في بعض المواضع نحو رجل مثقب فليس ذلك من حيث الوضع كما مر في  
 نحو مردت برجل حمار وفولنا لكل ما يخص صاحبه يخرج اسماء الاجناس فانها لا يصح ان تلحق بالوضع الا البهم فقط  
 ماله على معنى فيه نحو هذا الرجل وابنه الرجل ومع هذا فليس اسماء لصفات عامة وكذا يخرج اسماء الاشارة ونحو صر  
 كما يجي ببعض الوصوفات ويبدل في قولنا صحبة التبعية الحال وخبر المبتدأ وغير ذلك في نحو طاني زيد راكبا وزيد قائم

قلت التفسير  
 مادل على ذات مادل  
 ذات ما اعني على اطلاق  
 عليه لفظ ذات القطر  
 كقولك رجل ضارب  
 فان ذاتا مثلا بل على  
 نضف بالقام فلا بد  
 التي على ذات اسما  
 والمكان اذ لا ادر  
 او انما وقع في  
 وان يخرج عن  
 عم الرضع والله اعلم  
 التوابع

لان اسماء  
 العدا والشمول  
 مضافا لهما  
 الحارون على  
 الحال اذ  
 التبعين

والعلم زيد فانها صفتك وان لم يتبع شيئا لكنه بضع بنهما ووضعا ونقول في هذا الوصف الخاص لولا التابع هو تابع دا  
 على ذات ومعنى غير الشمول في مبنوعه او مغلظه مطلقا فمدخل فيه التابع في نحو هذا الرجل ورجل اي رجل ورجل يثنى  
 ورجل حسن وجهه ورجل حار وغير ذلك ويخرج البدل في نحو عجبني بعد علمه قوله وقايد من تخصصه ونوضيحه  
 قد يكون لجزء الشاء والدم او التاكيد نحو نفضة واحدة معنى التخصص في اصطلاحهم فقليل الاشارة الحاصلة في التاكيد  
 وذلك ان رجل في قولك جئت رجل صالح كان بوضع الواضع محتملا لكل فرد من افراد هذا النوع فلما قلت صالح فلنك  
 والاختم ومعنى التوضيح عندهم رفع الاشارة الحاصلة في المعارف اعلا ما كانت او لا تخوزيد العالم والرجل الفاضل  
 قوله وقد يكون لجزء التنا لفظه هذا الذي هو للتفليل في المضارع مؤذنه بان يجبه لجزء الشاء والدم او التاكيد فقليل وانما  
 يكون لجزء التنا والدم اذا كان الموصوف معلوما عند المخاطب سواء كان مما لا شريك له في ذلك الاسم نحو يس الله الرحمن  
 الرحيم او لا شريك له في اسم الله ونحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم او كان مما له شريك فيه نحو اناء زيد القاضل  
 العالم او القاسق الجديد اذا عرف المخاطب بدلالة ان قبل وصفه وان كان له شريك في هذا الاسم وانما يكون الوصف للتاكيد  
 اذا افاد الموصوف معنى ذلك الوصف مصدرا بالفتن نحو نفضة واحدة واليهن اثنين فان كان ذلك للمصريح به في البيوع  
 شهوة واحاطة فانابع تاكيد لصفة نحو الرجلان كلاهما والرجل كلهم وان لم يكن فهو صفة كما في قوله الهين اثنين  
 انما هو ال واحد وان كان معنى التابع مع البيوع سواء بالمطابقة فانابع تاكيد نحو الرجلان كلاهما والرجل كلهم  
 وان لم يكن نكرة نحو الرجل نفسه وتبين يد وفيدج لجزء والرجم نحو فان زيد الياسوق لفظه قوله ولا فرق بين ان يكون  
 مشتقا او غيره اذا كان وضعه لغرض المعنى عموما مثل يثنى في ذى مال او خصوصا نحو مرت ورجل اي رجل ومرت  
 بهذا الرجل وزيد هذا قال في الشرح بمعنى ان معنى التبع ان يكون تابعا بدل على معنى في مبنوعه فاذا كانت دلالة  
 كذلك صح وقوعه تعنا ولا فرق بين ان يكون مشتقا وغيره لكن لما كان الاكثر في الدلالة على المعنى في المبتوع هو المشتق  
 فوهم كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط حتى نأولوا غير المشتق بالمشتق هذا كلامه اعلم ان جمهور النحويين شرطوا  
 في الوصف الاشتقاق فلذلك استضعف سيبويه نحو مرت رجل اسد وصفا ولم يستضعف زيد اسدا لانه  
 يشترط في الوصف في الحال الاشتقاق وفي الفرق في نظرية التنا بشرطون ذلك فيهما معا والمصر لا يشترط فيهما او يكفى  
 كون الوصف الاعلى معنى في مبنوعه مشتقا كان اولا ويكون الحال هينة للفاعل او للمفعول قوله اذا كان وضعه لغرض  
 المعنى عموما اي وضع للدلالة على معنى في مبنوعه في جميع استعمالاته كالتسوية وقد انضاف الى اسم الجنس فان لهما  
 موصوف في جميع المواضع اما ظاهرا او مفهوما فالمراد بالوضع لغرض المعنى عموما الوصف العام وقد جدهناه ومن  
 الجاهل الموضوع كذلك كل موصول في الالف واللام كالذي والتي وقرعها وفدا الطائفة لان الذي قام بمعنى القانم  
 قوله او خصوصا بمعنى ان موضع للدلالة على معنى في مبنوعه في بعض استعمالاته وهو كاسم الجنس الجاهل بالنظر الى  
 اسم الاشارة فانه اذن موضوع للدلالة على معنى في مبنوعه في اسم الاشارة نحو هذا الرجل كما ذكرنا في باب التنا اما لوجه  
 صفة لغرض اسم الاشارة نحو مرت ورجل الرجل والكامل في الرجولية فليس الجنس موضوعا للمعنى في مبنوعه لان استعمال  
 الرجل بمعنى الكامل في الرجولية ليس وضعيا كما ان استعمال اسد بمعنى شجاع في قولك مرت ورجل اسد ليس وضعيا  
 فان قيل لم يجران بوصف اسم الاجناس بافها معناها على ما وضعت له سائر اليمينات التي هي غير اسماء الاشارة  
 كما جاز وصفها بما في مبال مرت يتخصص رجل ويسمع اسد كما يقال لهذا الرجل ويذكر الاسد فان شخصا وسبعا متهما  
 كاسم الاشارة فقلت لجزء الموصوف في مثل عن فائدة على ما كان يحصل من استواء الاجناس لولا يقع صفات اذ  
 قولك مرت ورجل هيندا الشخصية واسد هيندا السبعية بخلاف رجل طويل ورجل عالم فان العلم والطول يكونان في  
 غير الرجل ايضا ولهذا يحدف الموصوف في الاغلب مع مرتبة دالة عليه نحو قوله ربنا وسمائة لا يابى لفظها الا التصاب  
 والاروب والسبيل وكلا فرق في الحمام والاطلس في الذبيح الغبراء والخضراء في الارض والسماء اما قولك هذا الرجل  
 فللموصوف فائدة جعل الوصف حاضرا معينا وفي بابها الرجل للموصوف فائدة منع حرف التنا من مباشرة ذى اللام  
 ومن الموضوع للدلالة على معنى في مبنوعه خصوصا على ما قال المصراحي واسم الاشارة في نحو مرت ورجل اي رجل زيد  
 هذا فاي تا يقع صفة للتاكيد فقط بشرط فصدت للمدح واسم الاشارة يقع وصفا للعلم وللضمان الى المضمرة الى العلم  
 وللاسم الاشارة لان الموصوف اخصر او مساويا في غير هذه المواضع ولا يقع صفة والذى يقوى عندى ان اي رجل  
 لا يدل بالوضع على معنى في مبنوعه بل هو مفعول عن اي الاستفهامية وذلك ان الاستفهامية موضوعه للسؤال عن  
 الثبوت وذلك لا يكون الا عند جملة المسؤل عنه فاستجبت لوصف انتهى بالكمال في معنى من لغات والتج من حاله

كالجمل الوصفية والفظ  
 العدد والمقادير  
 المصدر واسم الزمان  
 واسماء الاشارة  
 او او وقع كل من ذلك  
 ووصفا ومن الوصف  
 الخاص والوصف العام  
 عموم وخصوص من وجه  
 والله اعلم

المشتركة  
 اي تشبيها في المبالغة  
 قول او الوصف للرجل  
 انما ان الكبير والرجل  
 لا يخطى اسم او ان  
 يعرفه في المبالغة  
 الشارة

وتمت ما جرح  
 المتكلم في الوصف  
 فاستمعوا له يا اعدائهم  
 ما دون ذلك  
 ووجه من  
 قادر على  
 وضع من  
 وشبه ذلك  
 وشبه ذلك  
 وشبه ذلك

والمعنى عموما اي وضع للدلالة على معنى في مبنوعه في جميع استعمالاته كالتسوية وقد انضاف الى اسم الجنس فان لهما موصوف في جميع المواضع اما ظاهرا او مفهوما فالمراد بالوضع لغرض المعنى عموما الوصف العام وقد جدهناه ومن الجاهل الموضوع كذلك كل موصول في الالف واللام كالذي والتي وقرعها وفدا الطائفة لان الذي قام بمعنى القانم قوله او خصوصا بمعنى ان موضع للدلالة على معنى في مبنوعه في بعض استعمالاته وهو كاسم الجنس الجاهل بالنظر الى اسم الاشارة فانه اذن موضوع للدلالة على معنى في مبنوعه في اسم الاشارة نحو هذا الرجل كما ذكرنا في باب التنا اما لوجه صفة لغرض اسم الاشارة نحو مرت ورجل الرجل والكامل في الرجولية فليس الجنس موضوعا للمعنى في مبنوعه لان استعمال الرجل بمعنى الكامل في الرجولية ليس وضعيا كما ان استعمال اسد بمعنى شجاع في قولك مرت ورجل اسد ليس وضعيا فان قيل لم يجران بوصف اسم الاجناس بافها معناها على ما وضعت له سائر اليمينات التي هي غير اسماء الاشارة كما جاز وصفها بما في مبال مرت يتخصص رجل ويسمع اسد كما يقال لهذا الرجل ويذكر الاسد فان شخصا وسبعا متهما كاسم الاشارة فقلت لجزء الموصوف في مثل عن فائدة على ما كان يحصل من استواء الاجناس لولا يقع صفات اذ قولك مرت ورجل هيندا الشخصية واسد هيندا السبعية بخلاف رجل طويل ورجل عالم فان العلم والطول يكونان في غير الرجل ايضا ولهذا يحدف الموصوف في الاغلب مع مرتبة دالة عليه نحو قوله ربنا وسمائة لا يابى لفظها الا التصاب والاروب والسبيل وكلا فرق في الحمام والاطلس في الذبيح الغبراء والخضراء في الارض والسماء اما قولك هذا الرجل فللموصوف فائدة جعل الوصف حاضرا معينا وفي بابها الرجل للموصوف فائدة منع حرف التنا من مباشرة ذى اللام ومن الموضوع للدلالة على معنى في مبنوعه خصوصا على ما قال المصراحي واسم الاشارة في نحو مرت ورجل اي رجل زيد هذا فاي تا يقع صفة للتاكيد فقط بشرط فصدت للمدح واسم الاشارة يقع وصفا للعلم وللضمان الى المضمرة الى العلم وللاسم الاشارة لان الموصوف اخصر او مساويا في غير هذه المواضع ولا يقع صفة والذى يقوى عندى ان اي رجل لا يدل بالوضع على معنى في مبنوعه بل هو مفعول عن اي الاستفهامية وذلك ان الاستفهامية موضوعه للسؤال عن الثبوت وذلك لا يكون الا عند جملة المسؤل عنه فاستجبت لوصف انتهى بالكمال في معنى من لغات والتج من حاله

وهو ان يترك في  
المراد بالانفاس  
المراد بالانفاس  
المراد بالانفاس  
المراد بالانفاس  
المراد بالانفاس  
المراد بالانفاس  
المراد بالانفاس

وهو ان يترك في  
المراد بالانفاس  
المراد بالانفاس  
المراد بالانفاس  
المراد بالانفاس  
المراد بالانفاس  
المراد بالانفاس  
المراد بالانفاس

والجامع بينهما ان الكامل البالىغ غايها الكمال بحيث يتجيب به يكون محمولاً كالحال بحيث يحتاج الى السؤال عنه وين  
ثم قال لفراد في ما احسن ريباً ان ما استقامته فهذا المعنى شرط في اي الوافع صفة ان يكون صفة للتكمه حتى يضاهي  
الى التكمه لان المضاف الى المعرف ليس فيها ابهام كامل اذ معنى اي الرجلين هو من هو من بين هذين الرجلين وكذا  
اي الرجل هو مجزول اي رجل هو وقعناه اي فرغ من افراد هذا الجنس كما شرطه بابل الاضافه فاذا اجتمعت بعدل تعرفه  
فانصبت على الحال نحو هذا زيدا اي رجل ويجوز انما لفظه بين الموصوف والمضاف اليه لفظاً اذا افاضنا معنى نحو مررت  
بجارها انها امره وانها امره وجميع ما ذكر من اجوامد في باسني عموماً كان كالمسروب وروا الموصول ذلي للام وروا لفظاً  
ارخصوا كما في التابع للتكمه واسم الجنس لتابع لاسم الاشارة واسم الاشارة التابع لما ذكرنا وقد يعني من اجوامد ملو  
صفة اشياء لم يذكرها المقيم وهي على ضربين فيسني وسماعي فن القياس كل وجد وحق فابنه للجنس مضاف الى مثل  
سبوعها لفظاً ومعنى نحو انتك الرجل كل الرجل وهذا الرجل وحق الرجل هذا هو الذي غلب الاحسن ويجوز على ضعف  
انتك المرء كل الرجل وليس في زيد معنى الرجولية حتى يؤكد بكل الرجل ويوصف بها التكمه ايضا نحو انتك رجل كل رجل  
وحق رجل ويحق رجل ومعنى كل الرجل انما اجتمع فيه من خلال الخبر ما يعرف في جميع الرجال ومعنى جدا للرجل اي كان  
ما سواك هذا وحق الرجل اي من سواك باطل وهما من باب جرد فطفه ويقال ايضاً في الذم انتك اللبم جد اللبم وحق  
اللبم وانتك لبم جد لبم وحق لبم ومنه فذلك ما سبقت من كذا مفصلاً على تكريم نحو فذلك جلت رجل ماشيتك من  
رجل وما انتك موصوفه بالجملة بعدها او موصولة وهي خبر مبتدأ محذوف على الجانين والجملة صفة لتكمه اي هو اللبم  
شبهته او شئ شبهته ويجوز ان يكون موصوفه بالجملة بعد ها وهي خبر مبتدأ محذوف على الجانين والجملة صفة لتكمه اي هو اللبم  
امر وان كان من اولي لعلم كقولك بق وماتت العالمين وقولك اتق نذرت لك ما في بطون محرراً وما سبقت فيه موضع الابهام  
وق فذلك معنى رجل ماشيتك من رجل عندي رجل شرعك من رجل ورجلين حسبك من رجلين ورجل تهلك  
او انها لك اكفيلك من رجال ورجل هلك من رجل فهذه من رجل كما شرطه بابل الاضافه والجان والجز في جميع ذلك  
بغير ان المدكور هو المحصور بالمذم من بين اقسام هذا الجنس اذ اختلفوا رجلاً ورجلين ورجلاً  
رجلاً كما قلنا في افضل رجل وفضل رجلين وفضل رجل وحق مثلك بعد كبير مما يفصد به المدح والتعجب نحو  
بالك من لبل وبتنه در زيد من رجل وقال الله من شاعر قال عن من فائل والمغنى في الجمع واحداي هو المدح  
والتعجب منه خاصة من جملة هذا الجنس اذ اختلفوا وفيه هذا التفسير واولم هلك من رجل صدى بمعنى المفعول اي  
مهو ملك اي مفضولك او من هدا اي ذابها اي يذبك وصف عا سته كفوفم هداك اي يغفل عيناك عد مما يبه  
من هذه الصبيبة اي وهننه وكسبه ومن المفسرين ايضا ان بكراً الموصوف ويضبط الى نحو صدى وهو نحو عندي رجل  
رجل صدى وجماد حارسوه والمراء بالصدف في مثل هذا المقام مطلق الجوده لا الصدفة في الحديث وذلك لان الصد  
في الحديث مستحسن جيد عندهم حتى صاروا يستعملونه في مطلق الجوده فيقال ثوبك صدى وكل صادق صدى  
كان الكذب مستهجناً عندهم بحيث اذا فسد والاغراء وثنى فلو اكدب عليك قال عمر بن معدى كرب لم يكن فيك  
البر المعص كذب عليك العسل اي العسلان يعنى عليك به والترهه ويجوز ان يريد به العسل المعروف فانه وذيها ينه  
او صت ينها بان كذبا لظرافه والغريف اي عليك بهما للاضافه في نحو رجل صدى وطاوة السوء للاسره وهم  
كثيرا ما يصفهون الموصوف في صدى الصفة نحو خبر السوء اي الخبر التي ثمنه رجل صدى رجل صادق اي جيد  
فكانت فلك عندي رجل صادق فلما كان المراد من ذكر رجل الثاني صفة من صدى مع صفة صفة للاولى  
كأثره في بلان التنبه في نحو لا ماء بارد ويجوز ان يكون الثاني بدلا من الاول كما قبل في قوله بالانصبة ناصبه  
كاذبه خاطئ الا ان رجوع لفظا بينهما تعريفاً وتكثيراً يرجح كونه صفة ومن القياس لو وصف بالقداد بنحو عندي رجل  
ثلثة قال م الناس كابل ماذ لا نجد فيها ارحله واحدة ويقول عندي ثقفيران وكذا الوصف بالذراع والشبر والباع  
وغير ذلك من المقادير فالدالة على الطول والفص والقلة والكثرة ونحو ذلك وانما هي على ضربين اما شابع كبير وهو  
الوصف بالتصدير والاغلب ان يكون بمعنى القاعل نحو رجل صوم وعتل وقد يكون بمعنى المفعول نحو رجل  
رضي اي مرضى قال بعضهم هو على صفة المضاف اي ذو صوم وذو رضى لا اولى ان يقال اطلق اسم الحديث  
على القاعل والمفعول مبالة كما تمام من كثرة الفعل لخصما منه واما عشرة ابع وهو ضروريه حدها جنس مشهور  
بمعنى من المعاني بوصف جنس نحو كقولك مررت برجل اسد فالاسد هو مبتدأ ومثلي اي مثل اسد وبهوى ناظر  
قولم مررت برجل اسد اي يشابه الاسد شدة فانصا ب شدة على التهيز من نسبة مثلي الى جنس المدكور

المراد بالانفاس  
المراد بالانفاس  
المراد بالانفاس  
المراد بالانفاس  
المراد بالانفاس  
المراد بالانفاس  
المراد بالانفاس

قاله محمد بن  
المراد بالانفاس  
المراد بالانفاس  
المراد بالانفاس  
المراد بالانفاس  
المراد بالانفاس  
المراد بالانفاس

في قولك مررت برجل اسد  
المراد بالانفاس  
المراد بالانفاس  
المراد بالانفاس

فلقد اشتمل على ما ذكرناه من حيث بطلان رجل الاسد شدة وهو يدل عند سيبويه  
في قوله ان قد يبدل الواو والياء  
من قولهم يبدل الواو والياء  
وان كان زيدا يبدل الواو والياء  
وهو الذي ان كان زيدا يبدل الواو والياء  
وهو الذي ان كان زيدا يبدل الواو والياء  
وهو الذي ان كان زيدا يبدل الواو والياء  
وهو الذي ان كان زيدا يبدل الواو والياء

كانه قولنا لكوز مثل ما ذكرناه في الحال في قولهم مرز هو من شعر وفقد بطلان رجل الاسد شدة وهو يدل عند سيبويه  
ويجوز عند الخليل ان يكون صفة ياء او بيل مثل الاسد كما ذكرناه في قولهم لصوت صوت حمار يقولون مرزيت رجل  
ناير حمر اى مثل نارب حمر ويجوز ان يكون اسد شدة وناير حمر بمعنى كامل شدة وكامل حمر فلا يكون يلفظ بحد  
المضات بل يكون كقولهم انت الرجل عما كما ذكرناه في باب الحال والمضوية في هذا الوجه ايضا بمنزلة من نسب الكامل الى  
صهبل للذ كوز وقال غير اليزيد بل ياء ولا يجوز في مثل هذا ما يلقى به من الاوصاف فنعني برجل اسد اى يجر ورجل  
حمار اى يبلد ولا معنى للناير في نحو رجل اسد شدة على هذا التأويل بل قال الشاعر ليل يقول الناس من خلفنا سوام  
معجبات الجون وعودها كان لنا منه يؤننا حبهنة موصوا اعاليها وساحا سورها اى سواد اعاليها ولقينا سواد  
وقايتها جنس بوصفها ذلك الجنس فيذكر اللفظ بمعنى الكامل نحو مرزيت رجل اى كامل في الرجولية وذلك اسدا اسدا  
اى كاملا وانما التما جنس مصنوع منه الثوب بوصف ذلك الثوب نحو هو الخاتم حديثه فلن يسويهم فينتكره نحو خاتم بلين  
وصفته نحو وخاتم حديثه ويا ب سابع في الشعر ايضا قال التبر في اذ قلت مرزيت رجل يسرح خوصه فنه ويطح فنه طين  
خاتمها ورجل فنه حبه سبه وعلا ساج بابها واروت حبه فنه الاشبه لعمري فيما غير الترفع فيكون كقولك  
بدا ياب اسد ابوها وانث تربد بالاسد السبع بعين هذه جواهره ولا يجوز ان ينعى بها قال وان اردت المماثلة والحمل  
على المعنى جائز هذا ككلامك وما ذكره حلاق الظم لان معنى فنه حبه سبه انها فنه حبه فنه وكذا في قولك خاتمها لكه  
جوز على في الوصف بالجواهر على المعنى بيا وبل معمول من طين ومعمل من فنه و فنه من فنه فنه قطع عري  
كله اى كاهن من عري ومرزيت يقوم عري لجمعون اى كاهن عري لجمعون وان ان يلا للتشبيه كان معنى يسرح خوصه  
اى يسرح لهن صفة كانه ولهم بيز وكذا فنه حبه سبه اى مشقة وان لم يكن فنه واما طين خاتمها فالتشبيه فنه فنه  
ومن غير الشايع قولهم مرزيت رجل يبع عشرة واح لك واب لك فوله و يوصف التكرار بالجملة التخييرية ويلزم الفهم اعلم ان الجملة  
لست تكرر ولا معرفة لان التعريف والتكرير من عوارض الذات اذا التعريف جعل الذات مشاريها الى خارج اشارة وفيه  
والتكرير ان لا يشار بها الى خارج في الوضع كما يبي في باب المعرفة والتكرير واذا لم يكن الجملة ذاتا فكيف يعضان لها ففتحي  
قولهم العنت بواو المتيقن في التعريف والتكرير بالنعى المفرد فان قيل فاقال لم يكن الجملة لامعرفة ولا تكرر فلام جاز  
التكرير بهادون المعرفة قلت لنا سبها للتكرير من حيث يتبعها اولها بالتكرير كما يقول في فام رجل هب ابوه واى ابوه ذات  
فام رجل فاه ابوه وكذا نقول في مرزيت ورجل ابوه زيدا معنى كاهن ابوه زيدا وكل جملة يصح وقوع المفرد مقامها فقلت  
الجملة موضع من الاعراب كجبريل مثلا والحال والصفة والمضات له ولا يقولان الاصل في هذه المواضع هو المفرد كما يقول  
بعضهم وان الجملة انما كان لها محل فيها لكونها فيها فعلا للمفرد لان ذلك دعوى بلا رهان بل يكفي في كون الجملة ذات  
محل وقوعها موضع يصح وقوع المفرد هناك كما في المواضع المذكورة وقال بعضهم الجملة تكرر لانها حكمة والاحكام تكرر اشار  
الى ان الحكم بشي على شيء يجب ان يكون مجرولا عند الخطاب ذل وكان معلوما عند الخطاب لوضع الكلام لغوا نحو السماء  
فوفنا ولا ارض تحتنا وليس بشي لان معنى التكرير ليس كون الشيء مجرولا بل معناه في اصطلاحهم ما ذكرناه لان اعني  
كون الذات غير مشاريها الى خارج اشارة وضيعة ولو سلسنا اى كونه الشيء مجرولا وكونه تكرر بمعنى واحد فلتان ذلك  
المجرول للتكرير ليس بضمير الجملة بل يجب كونه انكرين بل المجرول انشاب ما مضى الخبر الصفة الى المحكوم  
عليه فان المجرول في جاتي زيد العالم زيد هو العالم انشاب العالم الى زيد ولو وجب تكرر هاء المجرى جاتي زيد العالم  
وانا زيد وجوز مغلوط به واما وجه الجملة التي هو صفة واصله كونها خبرية لان تاجي باصفة والصفة لغرض  
الخطاب للموصوف والموصوف المبهين بما كان الخطاب يعرفه فإل ذكر كرك الموصوف والموصول من انصافهما بمضمون  
الصفة والصلة فلا يجوز ان الا ان الصفة والصلة جلتين منضمين الحكم المعلوم للخطاب حصوله قبل ذكر ملك  
الجملة وهذه هي الجملة الخبرية لان خبر الجملة انما انشائه نحو بعث وطلعت واشت حرقوها او طلبية كالامر والنهي و  
الاستفهام والتمني والعرض ولا يعرف الخطاب حصول مضمونهما الا بعدة كرها واما لم يكن خبر للمبتدأ معرفة للمبتدأ  
ولا يخصصه لانه انشائه كما في ما به و يبين بهذا وجوب كون الجملة اذا كان صفة واصله معلومة المضمون على  
فان ذكر الموصوف والموصول وقد يوصف بالجملة معرفة بلام لا يشار بها الى واحد بعينه كقوله ولقد امر على المنعم  
بستين لان تعريفه لفظي على ما يجي في باب المعارف ولا يشار على اذخالات الالف واللام في الوصف لبطا بالوصول  
لغضا وهذا كما قال الخليل في العت المفرد نحو ما يحسن بالرجل مثلان يفعل ذلك وما يحسن بالرجل خبر منان  
يفعل ذلك لان مثلك خبر ينعان على تهل الالف واللام وانما جزم على ذلك اجتماع شين كون التبر في الموصوف

هذا البيت في قوله  
فانه اذا لم يكن الجملة  
خبر للمبتدأ معرفة للمبتدأ  
ولا يخصصه لانه انشائه  
كما في ما به و يبين بهذا  
وجوب كون الجملة اذا كان  
صفة واصله معلومة المضمون  
على فان ذكر الموصوف والموصول  
وقد يوصف بالجملة معرفة بلام

الاستفهام والتمني والعرض  
لا يعرف الخطاب حصول مضمون  
هما الا بعدة كرها واما لم يكن  
خبر للمبتدأ معرفة للمبتدأ ولا  
يخصصه لانه انشائه كما في ما به  
و يبين بهذا وجوب كون الجملة  
اذا كان صفة واصله معلومة المضمون  
على فان ذكر الموصوف والموصول  
وقد يوصف بالجملة معرفة بلام  
لا يشار بها الى واحد بعينه كقوله  
ولقد امر على المنعم بستين لان  
تعريفه لفظي على ما يجي في باب  
المعارف ولا يشار على اذخالات  
الالف واللام في الوصف لبطا بالوصول  
لغضا وهذا كما قال الخليل في العت  
المفرد نحو ما يحسن بالرجل مثلان  
يفعل ذلك لان مثلك خبر ينعان على  
تهل الالف واللام وانما جزم على  
ذلك اجتماع شين كون التبر في  
الموصوف

والموصول  
تكون  
مختصا

لفظا لا معنى بخبر فلا يجوز في العلم ما يحسن بعد الله مثلك وكون الوصف مما يمنع جعله مطابقا للموصوفين  
 اللام عليه فلا يجوز ما يحسن بالرجل شبهه بك لانك فقد رقبه على ادخال الالف واللام نحو بالرجل الشبيه بك ولا  
 يكون ذلك في كل جملة بل في الجملة المصدرية بالمضارع فلا نقول بالرجل قال ولا بالرجل ابو فاهم وذلك لان اللام  
 في الوصف مقدره لطابقا لموصوف نقدرا وانما نقدر اللام في الاسم نحو خيمت منك ومثلك اذ في المضارع للام نحو  
 يقول ونحو وقال ابن مالك خيمت منك ومثلك بدل لاصفا قوله ويلزم الضمير كما اشترط الضمير في الصفة والصفة لا تحصل  
 به ربط بين الموصول وصلته والموصوف وصفه فيحصل بذلك الربط انصافا لموصوف والموصول بمضمون الصفة  
 والصفة فيحصل بهما اجزا لانصاف شخص ونعرف فلو قلت مررت برجل فام عمر لم يكن الرجل منصفافيا فام عمر  
 في ذاته وقد يجوز في الضمير كما مر في خبر المبتدأ وقد يقع الظليته صفة لكونها محكية بقول محذوف هو التثنية في الضمير  
 كقوله جاء وابعد في هل رابت الذئب فطاي بمد في مفعول عنده هذا القول كما يقع حالا نحو لقيت زيدا اخبره واخذ  
 اي مفعولا في حذ هذا القول ومفعولا ثانيا في باب خلق نحو وجدنا الناس اخبر فله قوله يوصف بحال للموصوف بحال  
 منعطف نحو مررت برجل حسن غلامه فالاول يبعث في الاعراب والتعريف والتشكيك والافراد والتثنية والجمع والذات كبر الالف  
 والثاني يبعث في الجملة الاول وفي البناء كالقفل قوله بحال للموصوف الجار والمجرور في محل الترفع فاعل يوصف اي يجعل  
 حال الموصوف اي هبته وصفاله وهو الكثير كما في رجل فاهم ومضروب وحسن وقد يجعل حال متعلق الشيء وصفه لذلك  
 الشيء لئلا يمتزج حاله نحو رجل مصري حمراء في حكاية لفظه بذلك وهذا السبب ان كان متونا فهو يجرى على الاول  
 رفعا ونصبيا وجزا بلا خلاف فيه بينهم نحو مررت برجل ضارب ابوه زيد وضارب اباه زيد ولا يكون اذن اسماء الفاعل  
 والمفعول لتا صيغ المفعول به ما صيغين لما تقدم من انهما لا يصبان مفعولا به بمعنى لما صيغ ان كان مضافا في  
 بخلو من ان يكون صفة مشبهة او غيرها والصفة تجيب صفتها الى فاعلها نحو رجل حسن الوجه اذ لا مفعول لها  
 وعبارة الصفة اما ان يكون ماضيا او مضمر فالماضي لا يرفع المضاف الى الفاعل نحو رجل فاهم الغلام ولا يعرف لاضافة  
 الى المفعول ولا يجوز اضافة الماضى للمتعدي الى الفاعل لانك ان اضافة الى الفاعل لا يذكر المفعول به نحو رجل  
 ضارب الغلام التمس الفاعل بالمفعول فلا يعلم ان اسم الفاعل سببي ان ذكر المفعول به لم يجز ايضا لان اسم  
 الفاعل الماضى ينصب مفعولا به وان اضافة الى المفعول به فلا بد من ذكر الفاعل بعد مرفوعا نحو زيد ضارب  
 عمر غلامه اس ويزيد ضارب غلامه عمر واوله لم يذكر لكان اسم الفاعل غير سببي يعرف بالاضافة لانه مضاف  
 الى غيره مفعوله وان لم يكن التثنية ما صيغ جاز عند سببوه ان ينصب به مطلقا كما في المنون سواء كان حالا او مستقبلا  
 نحو رجل ضارب غلامه زيد الان غلاما وسوا كان علاجا وهو ما كان محسوسا في كالتضارب الفاعل او غير علاج كالعالم  
 والعارف والمخاطب والملازم وقال بونزل لايج من ان يكون حالا او مستقبلا فالحال يجب نصبه على الحال وان كان عن  
 نكرة سواء كان علاجا او لا نحو مررت برجل ضارب عمر ويزيد المخالطه واه والترمه سببوه يتجوز نصبه على الحال مع  
 كونه معرفة لان المانع عنده من اجراءه على الاول الاضافة فيلغى ان يجوز زيد الضارب لرجل غلامه ينصب الفاعل  
 على الحال واما نصبه في تجوز به المخالطه واه في الاول بلا زلة لانه ليس بمضاف الى الضمير كما من ان المضاف بل يقول  
 الضمير في محل النصب على انه مفعول كما مر في الاضافة من مذهب بعضهم والمستقبل عند بونزل يجيء ضمير علاجا  
 كان او لا على ان يكون هو المرفوع بعد جملة اسمية صفة للتكرار نحو مررت برجل ضارب عمر وسببوه يوافق في جواز  
 النصب في الاول والرفع في الثاني وبخالف في وجوبها مستشهدا بقول ابن متباده ونظرن من خلل السور باعين  
 مرضى مخالطها الشفاه صحاح واسم الفاعل ههنا للاطلاق وحكمه حكم الحال والمستقبل كما مر في باب الاضافة قال  
 والترابه مخالطها بالجر وان شئت غيره حين التعر ابيب العصا وركنه به نفس عال مخالطه هجر برفع مخالطه وبنون  
 ان محل رفعه على الابتدأ وقال عيسى بن عمران كان علاجا وجب ضمير على الابتدأ حالا كان او مستقبلا واما غير العلاج  
 فان كان حالا وجب نصبه على الحال وان كان مستقبلا وجب ابعاد الاول وسببوه يهنا ضمير ايضا في الوجوب لا  
 في الجواز والترمه سببوه لا يحسن لهما عند ذلك انه فاللضاف اضافة لفظية كالمثون عند العرب وعند  
 الغاه والمثون سببنا كان او غير يجوز ضمير على الاول علاجا كان او لا حالا كان او مستقبلا فلذا يلغى ان يكون  
 المضاف المثنون نقدر او لا سبب في الاضافة عارض لا يحاط بالرفع والنصب فاحباب احد ما بلا موجب يحكم هذا كله اذا  
 اردت اعمال اسم الفاعل عمل الفعل اما اذ لم يرد ذلك وجعلته اسما فلين فيه الا الترفع على كل حال نحو مررت برجل ملازم  
 رجلى صاحب ملازمه رجل جعلت ملازمه بمنزلة ما لم يوجئ من الفعل كما يجعل صاحبه كذا فاعل هذا

عمر ووجه فلا يجز  
 واذ انك قام كثر  
 في ان صار الرجل  
 متصفا بغيره

البناء

يرفع الله انما على نحو  
 الفاعل اذ هو المضاف  
 والشيء يرفع من غيره  
 ضمير الموصوف فيجب ان  
 له يرفع بعد المرفوع  
 نحو صاحب غلامه واللام  
 في باب الاضافة واللام  
 لا يرفع فاعله

اضمار الفاعل  
 في باب الاضافة  
 المتعلق بالاعمال

قد تقدم في قوله ان ان  
 يعمل في فاعل ان  
 المولى في قوله  
 قوله لا يرفع من غيره  
 رتبة على اسم  
 غلامه من قوله  
 الفاعل الرفع في قوله  
 وغلامه سبب  
 العمل في قوله  
 ضمير المرفوع من قوله  
 ضارب غلامه  
 هو المرفوع فالرفع  
 في قوله

على الحال من قوله

ان يكون فاعله  
 بل ان يكون  
 في قوله

يقول





بسم الله الرحمن الرحيم

العارف اذ هو اول واشهر فقول المضمرة لا يوصف ولا يوصف به كما تقدم والعلم لا يوصف به لانه لم يوضع الا للعلم  
 المعتبر لا المعنى في ذات ولذلك اذا نقل الى العلمية عن الجسدية لم يسم دال على معنى بل يخرج ذلك المعنى انفسه نحو امر و  
 اشقر ايضا سميت بهما ولا يفتح من الموصولات وصفا الا ما في افة اللام نحو الذي والذى واللائي وياها المشابهة  
 لفظا للصفة المشبهة في كونها على ثلثة فصاعدا يتخالف من وما وما ما الى الموصول فلم يفتح وصفا لان الاغلبية في ذلك  
 والاستفهام ويوقع موصولا قبل فرعي في ذلك الاكثر وانما يوصف بدن والظا شبه وان كانت على حرفين كما في قوله فولا  
 لهذا المراد وجهها هم فان المشرقة الفراض يشابهه لذن والموضوع للوصف باسم الاجناس نحو رجل ذو مال  
 واما نوع الموصول موصوفا فلم يعرف له مثلا فطعنا بل قال لشرح ان الموفون صفة لمن آمن كما يجي والظاهر  
 انه مستغن بالصلة عن الصفة فالعلم يتبع بالمهمين وذى اللام والمضاف الى العلم والى حد المهمين والى ذي اللام  
 ولا يتبع بالمضاف الى المضمرة لا تدعى من العلم اذا عينا المضاف في التعريف بالمضاف له واما اسم الاشارة ولا يوصف  
 الا بذى اللام والموصول لما يجي وكان الظاهر ان يوصف بكل واحد من المهمين وبذى اللام وبالمضاف الى احد هذه  
 الثلاثة وبذى اللام لا يوصف الا بمثله او بالمضاف الى مثله او بالموصول لانه مثله على ما بيننا وزعم بعضهم انه يوصف بجميع  
 المضافات فاجازى بالرجل صاحب وصاحب زيد قال والتبع منه تعسف وعلى من ذهب سبويه لوجه مثل ذلك  
 فهو يدل لا صفة فان جعلنا المضاف موصوفا فلنا المضاف الى المضمرة يتبع بكل واحد من المهمين وبذى اللام  
 وبالمضاف الى المضمرة والى العلم والى كل واحد من المهمين ولى ذى اللام واما المضاف الى العلم فيتبع بكل واحد من  
 المهمين وبذى اللام وبالمضاف الى العلم والى كل من المهمين ولى ذى اللام واما المضاف الى اسم الاشارة فيتبع بكل من  
 المهمين وبذى اللام وبالمضاف الى احد هذه الثلاثة واما للمضاف الى ذى اللام فيتبع بذى اللام وبالمضاف اليه وكذا  
 المضاف الى الموصول يتبع بهما هذا كله على من ذهب سبويه الذي عليه الجمهور وذلك بعد ان عرفت مذهب غيره  
 ان نصف المعارف بعضها ببعض على وفق مذاهم وان جاء على غير ما يقتضيه مذهب بعضهم فهو عنده بدل  
 لا يوصف على ما مر في حديثين مما ذكرنا معنى قوله من ثم لم يوصف ذواللام الا بمثله او بالمضاف اليه لم يوصف  
 بالموصول ايضا كقوله لهذا المراد وجهها هم واما التزم وصف باب هذا بذى اللام للابهام ومن ثم ضعف مررت  
 بهذا الابيض وحسن هذا العالم كانه مثل فقبل كان الواجب بناء على قولك الموصوفا احسن مساو وان يوصف  
 اسم الاشارة بكل واحد من المهمين وبذى اللام وبالمضاف الى احد الثلاثة وهذا لا يوصف الا بذى اللام والموصول نحو  
 لهذا الرجل وهذا الذي قال كذا وبهذا ذوقا كذا على اللغة الظاهرة فاجاب بقوله للابهام اى اسم الاشارة مبهم  
 الثلاث واما بنيتي الثلاث المشار اليها بما في الاشارة المحسنة واما الصفة فلما قصد تعينه بالصفة لم يمكن تعينه  
 مبهم آخر مثله لان المهم مثله لا يرفع الابهام فلم يبق الا الموصول او المضاف الى احد ما وتعرف المضاف  
 بالمضاف اليه والابواب المحسنة ان رفع الابهام اليها ما هو متعين في نفسه كذا اللام لا بالشئ الذي يكسب التعريف من  
 معرفة غيره ثم يكسب اليهم منه تعريفه المستعار واقتصر على ذى اللام لتعريف نفسه وحمل الموصول عليه لا يرفع  
 صلة بمعنى ذى اللام فالذى ضروب بمعنى الضارب وايضا الموصول الذى يفتح صفة ذواللام وان كانت ذاتها الا  
 ذوالطائفة وقد ذكرنا طرفا من حال المهم الموصوف بذى اللام في باب المتأدى فليرجع اليه وذكرنا هناك ان  
 بعضهم يقول ان ذى اللام عطف بيان ان اسم الاشارة قوله ومن ثم ضعفنا اى من جهة ان المراد من وصف  
 المهم بنيتي حطفتي الثلاث المشار اليها ضعف هذا الابيض عاما لا يخص نوعا دون نوع اخر كالاتان  
 والفرس والبقرة وغير هاجز ان هذا العالم فان العالم يخص نوع من الحيوان فكانت تلك هذا الرجل العالم  
 ولا يارسون نذكر بعض ما عطفه انص من احكام النعت وهما فسام احدها جمع الاوصاف مع نفي الموصوفا  
 اعلم انه اذا كان العاقل واخلاقه معجولة منقطفان في الاعراب بسبب عطف احدهما على الآخر فان انقضا لفرقا  
 وشكرا لجان افراد كل واحد منهما بوصف وجاز جمعهما في وصف واحد فالاول نحو طاق زيد نظريف وعمر  
 الطريف والثاني نحو طاق زيد وعمر والظريفان والربط رحلا وامرأة ظريفين واذاجعتهما في النعت غلبت  
 الشد كبر على اثبات كما ريت والعقل على غيره نحو مررت بالزبد بن وفرسهما المظليين وكذا في خبر المثنى  
 المحال ونحوها نحو الترهين والحجر مضوتون وطاق زيد وهند والحجار مسرعين وان اختلفا تعريفيا وشكرا له  
 يمكن جمعهما في وصف واحد فلا نقول هذه نانة وفضلها المراد فان لا رافعا لا مشاع لخالف النعت والمعتو  
 تعريفيا وشكرا فانما ان يفرق كل واحد منهما بنعت او يجمعهما في نعت مقطوع نحو طاق رجل وزيد الطريفين وان

انواع الصفة  
 انما هي  
 انما هي  
 انما هي  
 انما هي

قال الكوفون  
 ولا يفتنه  
 انما هي  
 قوله  
 على البدل  
 البيان  
 عقل

قال النجدي  
 نعمت المضاف  
 الكسب  
 وم على النعت  
 وقال ابن قاتل  
 لم يقل  
 ووجد ذلك  
 فاستد  
 عطفه  
 ان كان  
 الرعيل  
 العرا

الاعراب في النعت...  
 قال ابن عسقلان...  
 الكس وان الطراوه  
 الى واذا التماع...  
 الالف لانه اقرب...  
 والفاء التماع وقال  
 شيخ الاول  
 (م)

وان انفقا عمل بالاسم العطف نحو اعطيت زيدا اباه لا يجوز جمعهما في وصف واحد بل يفرق كلا منهما بوصف  
 او يجمعهما في نعت مقطوع لان التابع في حكم المبتوع اعرايا اوله يكون اسم واحد مفعولا اول وتايبان كان العامل  
 واحدا ومفعولا مختلفي الاعراب فان اختلفا معنى ايضا لم يجر جمعهما في وصف فاما ان يفرق كل منهما بوصف فيجمعهما  
 في نعت مقطوع فان اذوت فالاولان يكون نعت كل واحد منهما الى جنبه نحو لغني زيداً نظريف عمر والطريف و  
 يجوز جمعها نحو لغني زيداً عمر الطريف النظريف نعت الثاني يجره وتعد الاول بعد نعت الثاني لانه اذا كان لا بد من  
 الفصل بين النعت ومنعونه ففصل احد هما من صاحبه اولى من فصلهما معا كما مضى مثله في الحال وكذا لفظها  
 عند البصريين اذا انفقا معنى نحو ضرب زيد وعمر واجازه هشام وتغلب جمعهما في نعت نظرا الى المعنى اذ كل  
 واحد منهما فاعل ومفعول من حيث المعنى الا ان هشام يغلب مرعا شائبا الفاعل لانه معنويا لكلام فيرفع الهم  
 نحو ضرب زيد وعمر الطريفان وتغلب يسوى بين الرفع والتصب لئلا يوجب النعت فيكون لو كان العامل واحدا  
 فاما ان يكون العمل واحدا اولى وفي الاول ان كان العامل مكررا للثابت كذا جاز جمعهما في وصف نحو لغني زيد وفنام عمر  
 الطريفان وان لم يكن مكررا للثابت فان كان العاملان من نوع واحد اى كانا نارا فبين انما صيبت او كانا اسما بين جاري  
 او مبتدأ بين او خبر بين وكان احد هما معطوفا على الآخر والمعمولان مشتركين في اسم واحد كان يكونا فاعلين او مفعولين  
 او خبرين او مبتدأين جاز عند سيبويه والتخليل جمعهما في وصف اذ انفقا وتكبرا نحو لغني زيد وفنام عمر الطريفان  
 وضربت زيدا واكرمته بكر الطويلين وجاء غلام زيد وابوعمر الطريفين ولخولك زيد وابوك عمر الطريفان  
 سواء كان الطريفان صفة للمبتدأين او للخبرين والمبخر والترجاح وكثير من المتأخرين بأبواب جواز ذلك الا اذا انفق  
 العاملان معنى مع الشروط المذكورة نحو جلس اخوك وفدا بولك الكريمان طلحة جمع نحو هذا رجل ذلك امرأة مطلقا  
 لا خلافا في اسمي الاشارة قربا بعد خلافا في سيبويه فانه جعل خبرها كافيا على الفعلين المختلفين فان لم يعطف كل حدما  
 على الآخر لم يشترك المعمولان في اسم خاص ولم يتفقا نعرا فيا وتكبرا لم يجر جمعهما في وصف فلا نقول هذا جاريا نحو  
 ابين لقمان كرام على ان كرام وصف لا حوى ولا يبين معا بل يقول كل ما على القطع وكذا ينقطع نحو هذا امرا نحو  
 ايديك العقلاء وذلك لان احدهما ليس معطوفا على الآخر وكذا لا نقول هذا رجل في الذر آخر كرية لان المعمولين  
 لم يشترك في اسم خاص لان احدهما مبتدأ والآخر خبر وكذا لا نقول جاني زيد وزهد جبل كرية بل ينقطع لا خلافا  
 المعمولين نعريا وتكبرا او ذهب بعض المتأخرين الى جوب القطع عند اختلف العاملين مطلقا لان العامل في النعت  
 والمتعوت شئ واحد على التصحيح فيلزم كون الصفة معمولا لعاملين وان لم يكن العاملان من نوع واحد نحو زيدا  
 زيدا وان عمرا قائم ونحو هذا الكلام زيد فالجمهور متعوا جمعهما في وصف واجازه بعضهم نحو لغلام زيد الطريفين  
 وان اختلف العاملان والعلم معا فالجمهور على ايجاب قطع النعت المشترك فيه الا الحلكة فان اجاز جمعهما في وصف  
 عند تغليب معنى نحو ضربت زيدا والمهان عمر الطريفان لان زيدا وعمر واما ان معا فاعلم انه لا يجوز نحو من عبد  
 وهذا زيد الرجلين الصالحين على القطع لانك لا تتلقى الاثنى اثنته وعلته ولا يجوز ان يخاط من تعلم بين لا تعلم  
 فيجعلها مبتدأ واحدة واما نعتها فنرى الصفا مع جمع الموصوفات اعلم ان الموصوفات اذا كان مجموعا متعوار الصفا  
 فاما ان يجي بالصفا على فرقت عدة اوافل قول اول يجوز الانشاع والقطع الى الرفع على انه خبر مبتدأ محذوف  
 او مبتدأ محذوف والخبر نقول حريث بلثة رجال شاعر كاتب ويزان واذا رفعت فالنعت بجمعهم شاعر بعضهم  
 كاتب بعضهم زازا وهم شاعر كاتب ويزان ومنهم شاعر منهم كاتب منهم تران ولونغا نعريا وتكبرا فقطعه  
 الوصف الى الرفع اولى ان لم يكن هناك للمعال معنى نحو بالخيلين فصب وطول ويجوز قطعه الى التصيب فيصا على الحال  
 ان كان لها معنى نحو بالخيلين صاحبها واكوا لا يمنع في الوجهين الانشاع على البديل ويجوز القطع ايضا الى الرفع  
 في خبر نواحي الا ابتداء نحو قوله ولا تجعلي صبيحتي صبيحتك مفرب والخبر مغزول عن اليدي جانب اى منها اضيف  
 مفرب ومنها آخر مغزول وقوله فاصبح في حيث النفا شاربهم طلحي ومكوفت لهدن ورفعت او منهم طلحي  
 وقوله رفعت الى رفعة الموثى فاريد في الظن اى فيما كان الصفا فيه اقل الرفع لا جرم على القطع نحو رابت ثلثة  
 رجال كاتب وشاعر فالاجاز بعضهم وصفا لبعضهم ان البعض محظا بقوله كان حوهم لما استقلت ثلثة كاتب  
 بظار دان واما اذا كان الموصوف متحدا والصفا متحدة نحو حريث كاتب شاعر يران فالاول الى الانشاع و  
 يجوز القطع على مقدمه هو شاعر ولا يجوز تقديمه كتائب ولا بعضهم كتائب وثانها قطع الصفة بفاعا نصبا  
 اعلم ان جواز القطع مشروط بان لا يكون النعت للثابت نحو اصبوا الدار ونقطة واحدة لانه لا يكون قطعا للثبت فيأمو

قال ابن عسقلان...  
 الكس وان الطراوه  
 الى واذا التماع...  
 الالف لانه اقرب...  
 والفاء التماع وقال  
 شيخ الاول  
 (م)

في بعض النسخ  
 لا يفتقر الى عامل انما  
 ما ناعى الالف والظاهر  
 انه لا بد ان يكون  
 من النفا الى ان ياتي  
 ويدر ان النصيب  
 المخرج والمجد فيع  
 نقر لفظه  
 (م)

في اولى النسخ  
 فواب القادره  
 فيلحقها فاذ رغبة  
 وازداد والرفق  
 المالك  
 (م)

والتعوت شئ واحد على التصحيح فيلزم كون الصفة معمولا لعاملين وان لم يكن العاملان من نوع واحد نحو زيدا زيدا وان عمرا قائم ونحو هذا الكلام زيد فالجمهور متعوا جمعهما في وصف واجازه بعضهم نحو لغلام زيد الطريفين

مضرا

متصل بمعنى لا تالوصوف في مثل ذلك نفس في معنى الصفة والعلية فلهذا لم يرفع الاكبر في نحو جاني لعموم اجسام  
 الكون والشرط الاخوان يعلم السامع من انصاف المنعوت بذلك التمتع ما يعمله المتكلم لانسان لم يعلم فالمنعوت يحتاج  
 الى ذلك التمتع ليثبت به ويتبين ولا يقطع مع الحاجة وكذا اذا وصفنا الموصوف بوصف لا يميزه مخاطب لكون ذلك الوصف  
 يستلزم وصفاً نحو فذلك القطع في ذلك الذي اللازم نحو مريد بالترسل العالم الجبل فان العلم في الاغلب مستلزم للشيء  
 ومع اجتماع الشرطين جازا القطع وان كان نعنا اول كقولك نع وامرأة خالت الحطك فذلك الجمل فمعها محيد وشرط الشرط  
 في القطع لكون التمتع والاشارة عليه فنقول ان كانت التمتع المراد قطعه معرفه وجب ان لا يكون للمنعوت اسم الاشارة  
 لما ذكرنا ان اسم الاشارة يحتاج الى نعنه للبين ذاته وان كان نكرة فالنقط سبفه نبعث نحو ميتين وان لا يكون التمتع  
 الثاني في بعض الجمل التي تخصها من انما اذا الحاجت النكرة الى نقل التمتع لتخصها بها لا يجوز القطع ان لا يقطع مع الحاجة والا  
 عرف حتى النكرة المقطوع بالواو والفاء على القطع والفصل اذ ظاهر النكرة يحتاج الى الوصف فاذا لقطع بحرف هو يفتق  
 في القطع اعني الواو والفاء وبما وى الى شوية عطل وسعنا من رضيع مثل السعالى ويجوز في المعرفة ايضا القطع مع  
 الواو كقول الخريف لا يبعدن فوعا الذين هم ستم العداة وانه الجرد النازلون بكل معترك والظنين معاندا لأزروا واودوا  
 الفطوح اعشاشه نصبتا ورفعه ويجوز مخالفة التمتع المقطوع للمنعوت نعيها ونكبر كقولك نع ويل لكل هزة لزعة الله  
 جمع ما لا وعدده واذا كثرت نعوت شئ معلوم التمتع او قطعت او نبع بعض دون بعض بشرط تقديم الانباع اذا انباع  
 بعدا لقطع شئ ولا اكثر في كل نعت مقطوع ان يكون مديا واما او تقام نحو الحمد لله الحميد ومريد بزبد الفاسق  
 ويعبر بالسكين وقد يكون تشبيهاً نحو زيد الفاسب حتى وقد ذكرنا في التدا وحال هذه المنصوبات والمرفوعات  
 ويونس وجب الانباع في الترخيم اما على التمتع بما امكن وما على البدل فيما لم يمكن نحو ابيه الياش ومريد به السكين  
 والتليل جاز قطعه رفعا ونصبا كما في المدح والذم ولوله بضمن التمتع شيئا من المعان المدكوزة لم يجز قطعه كقولك  
 بزبد البرانصاح الثياب لا يعدل ولكن فانه يجوز قطع ما بعدهما على الترفع فصدت المعان المدكوزة اولى وسوا كان  
 المعطوف عليه نعنا اولا لانها احزان للاضرب والاسند ذلك فيما مؤذنان بالقطع نصول مريد برجل فاقم بل فاعد  
 وفي غير التمتع ما زيد فاما بل فاعد ولكن فاعد ويزا قطع التمتع الاول بالواو واذا طال قبل المنعوت كما قال الزجاج في  
 ولكن البر من امن الى قوله والوفون بعهدهم ان الموفون صفة من امن وهذا الذي ذكرنا من شرط التمتع المقطوع  
 انما ينعزل اذا جاز الانباع على التمتع ايضا فاما اذ لم يجز كما في الامثلة المذكورة في القسم الاول اى في جميع الاوصاف مع  
 نقر الموصوفات ولا يربا بعضها قد لا موصوفا علم ان الموصوف يتخلف كثيرا ان علم ولم يوصف بظرف او جملة كقولك نع و  
 عندهم فاصلا الطرف عين فان وصف باحد هاجاز كثير ايضا بالشرط المذكور بعد لكن لا كالأول في الكثرة لان الغلام  
 مقام الشئ بل يخبر ان يكون مثله والجملة مخالفة للمفرد الذي هو الموصوف وكذا الظرف والجار والجرور لكونها ممددة  
 بالجملة على الاحصاء وانما يتخلف موصوفها بشرط ان يكون الموصوف بعض ما قبله من الجور ومن اوصى قال نع و  
 منهم وبن ذلك وقال وما مننا الا له مقام معلوم اى ما من ملاه بكنا الاملك لم مقام معلوم وقال الشاعر وما  
 الدهر الا نار تان فمهما موت واخرى يفتن العيش كنع اى منها اثاره اموت فيها وحكى سبويه ما منهم ما ان الا زابنه  
 في حال كذا قال فكلمته ما لبثت كالماء منها واخرى على اوج اخر من الجمر وقال لو فلت ملاه فومها ثم لم يلبثم بعضهما  
 في حسيب ومسيب فان لم يكن كذا لم يفهم الجملة والظرف مقامه الا في الشعر قال انا ابن جلاء وطلعت الشياها مني اصنع العامة  
 تشرؤف في وقال مالك عندي غيري سمح وجرير غيري كيداء شديدا الوو كانت يكفى كان من ارمي البشر وقال كانك من  
 جلال بن أمية يفتن خلف رجلية يفتن وانما كثر بالشرط المذكور لقوة الدلالة عليه بدكر ما اشتمل عليه فبله يمكن  
 كانه من كوزم اعلم ان صلح التمثيليا شرع العامل فاه جاز فقدمه وابدل بالمنعوت منه نحو مريد بظريف رجل  
 فان طلوسن الخابيات الصبر بمصهار كيان ملكه بين الغيل والسند وقرب منه فوله نع وغرابيب سود لان حن غرابيب  
 ان يفتن اسود لكونه اكيد له نحو اسمرقان وان لم يصلح لما شرع العامل فاه لم يفهم الا ضروره والبناء الاخر كما نقول  
 فان رجلا ضربك فالداران ضربك رجلا واذا وصفت النكرة بمفرد وظرف او جملة فقدم المفرد واخر احد الباقين  
 في الاغلب كقولك نع وهذا ذكر مبارك اترناه وليس ذلك بلوجب خلا فالبعضم والدليل عليه قوله وهذا كتاب  
 اترناه مبارك وقوله وسوف ياتي الله بقوم يحبهم ويجوز ما فله وقال الشاعر ليل فاسبه يطى الكواكب وتجانوب  
 الشعر ولم تذكر العلم بها قال الا انها الظير المرية بالنضي على خالد لقد وقعت على نجم اى نجم اى نجم واذا وى  
 التمتع لا واما وجب نكره كما ذكرنا في الحال قال نع لا فاض ولا بكر ويقون لظمت رجلا انا عالما وانا جاهلا وقد

ممنه

تفتن

الذي في قوله  
 والواو والفاء  
 ويجوز في المعرفة  
 ايضا القطع مع  
 الواو كقول الخريف  
 لا يبعدن فوعا الذين  
 هم ستم العداة  
 وانه الجرد النازلون  
 بكل معترك والظنين  
 معاندا لأزروا  
 واودوا الفطوح  
 اعشاشه نصبتا  
 ورفعه ويجوز مخالفة  
 التمتع المقطوع  
 للمنعوت نعيها  
 ونكبر كقولك نع  
 ويل لكل هزة  
 لزعة الله جمع  
 ما لا وعدده  
 واذا كثرت نعوت  
 شئ معلوم التمتع  
 او قطعت او نبع  
 بعض دون بعض  
 بشرط تقديم  
 الانباع اذا انباع  
 بعدا لقطع شئ  
 ولا اكثر في كل  
 نعت مقطوع ان  
 يكون مديا واما  
 او تقام نحو  
 الحمد لله الحميد  
 ومريد بزبد  
 الفاسق ويعبر  
 بالسكين وقد  
 يكون تشبيهاً  
 نحو زيد الفاسب  
 حتى وقد ذكرنا  
 في التدا وحال  
 هذه المنصوبات  
 والمرفوعات  
 ويونس وجب  
 الانباع في  
 الترخيم اما على  
 التمتع بما امكن  
 وما على البدل  
 فيما لم يمكن  
 نحو ابيه الياش  
 ومريد به  
 السكين والتليل  
 جاز قطعه  
 رفعا ونصبا  
 كما في المدح  
 والذم ولوله  
 بضمن التمتع  
 شيئا من  
 المعان المدكوزة  
 لم يجز قطعه  
 كقولك بزبد  
 البرانصاح  
 الثياب لا يعدل  
 ولكن فانه  
 يجوز قطع ما  
 بعدهما على  
 الترفع فصدت  
 المعان المدكوزة  
 اولى وسوا كان  
 المعطوف عليه  
 نعنا اولا لانها  
 احزان للاضرب  
 والاسند ذلك  
 فيما مؤذنان  
 بالقطع نصول  
 مريد برجل  
 فاقم بل فاعد  
 وفي غير  
 التمتع ما زيد  
 فاما بل فاعد  
 ولكن فاعد  
 ويزا قطع  
 التمتع الاول  
 بالواو واذا  
 طال قبل  
 المنعوت كما  
 قال الزجاج  
 في ولكن البر  
 من امن الى  
 قوله والوفون  
 بعهدهم ان  
 الموفون صفة  
 من امن وهذا  
 الذي ذكرنا  
 من شرط  
 التمتع  
 المقطوع انما  
 ينعزل اذا  
 جاز الانباع  
 على التمتع  
 ايضا فاما  
 اذ لم يجز  
 كما في  
 الامثلة  
 المذكورة  
 في القسم  
 الاول اى  
 في جميع  
 الاوصاف  
 مع نقر  
 الموصوفات  
 ولا يربا  
 بعضها قد  
 لا موصوفا  
 علم ان  
 الموصوف  
 يتخلف  
 كثيرا ان  
 علم ولم  
 يوصف  
 بظرف  
 او جملة  
 كقولك  
 نع و  
 عندهم  
 فاصلا  
 الطرف  
 عين فان  
 وصف  
 باحد  
 هاجاز  
 كثير  
 ايضا  
 بالشرط  
 المذكور  
 بعد لكن  
 لا كالأول  
 في  
 الكثرة  
 لان  
 الغلام  
 مقام  
 الشئ بل  
 يخبر ان  
 يكون  
 مثله  
 والجملة  
 مخالفة  
 للمفرد  
 الذي  
 هو  
 الموصوف  
 وكذا  
 الظرف  
 والجار  
 والجرور  
 لكونها  
 ممددة  
 بالجملة  
 على  
 الاحصاء  
 وانما  
 يتخلف  
 موصوفها  
 بشرط  
 ان  
 يكون  
 الموصوف  
 بعض  
 ما  
 قبله  
 من  
 الجور  
 ومن  
 اوصى  
 قال  
 نع و  
 منهم  
 وبن  
 ذلك  
 وقال  
 وما  
 مننا  
 الا  
 له  
 مقام  
 معلوم  
 اى  
 ما  
 من  
 ملاه  
 بكنا  
 الاملك  
 لم  
 مقام  
 معلوم  
 وقال  
 الشاعر  
 وما  
 الدهر  
 الا  
 نار  
 تان  
 فمهما  
 موت  
 واخرى  
 يفتن  
 العيش  
 كنع  
 اى  
 منها  
 اثاره  
 اموت  
 فيها  
 وحكى  
 سبويه  
 ما  
 منهم  
 ما  
 ان  
 الا  
 زابنه  
 في  
 حال  
 كذا  
 قال  
 فكلمته  
 ما  
 لبثت  
 كالماء  
 منها  
 واخرى  
 على  
 اوج  
 اخر  
 من  
 الجمر  
 وقال  
 لو  
 فلت  
 ملاه  
 فومها  
 ثم  
 لم  
 يلبثم  
 بعضهما  
 في  
 حسيب  
 ومسيب  
 فان  
 لم  
 يكن  
 كذا  
 لم  
 يفهم  
 الجملة  
 والظرف  
 مقامه  
 الا  
 في  
 الشعر  
 قال  
 انا  
 ابن  
 جلاء  
 وطلعت  
 الشياها  
 مني  
 اصنع  
 العامة  
 تشرؤف  
 في  
 وقال  
 مالك  
 عندي  
 غيري  
 سمح  
 وجرير  
 غيري  
 كيداء  
 شديدا  
 الوو  
 كانت  
 يكفى  
 كان  
 من  
 ارمي  
 البشر  
 وقال  
 كانك  
 من  
 جلال  
 بن  
 أمية  
 يفتن  
 خلف  
 رجلية  
 يفتن  
 وانما  
 كثر  
 بالشرط  
 المذكور  
 لقوة  
 الدلالة  
 عليه  
 بدكر  
 ما  
 اشتمل  
 عليه  
 فبله  
 يمكن  
 كانه  
 من  
 كوزم  
 اعلم  
 ان  
 صلح  
 التمثيليا  
 شرع  
 العامل  
 فاه  
 جاز  
 فقدمه  
 وابدل  
 بالمنعوت  
 منه  
 نحو  
 مريد  
 بظريف  
 رجل  
 فان  
 طلوسن  
 الخابيات  
 الصبر  
 بمصهار  
 كيان  
 ملكه  
 بين  
 الغيل  
 والسند  
 وقرب  
 منه  
 فوله  
 نع  
 وغرابيب  
 سود  
 لان  
 حن  
 غرابيب  
 ان  
 يفتن  
 اسود  
 لكونه  
 اكيد  
 له  
 نحو  
 اسمرقان  
 وان  
 لم  
 يصلح  
 لما  
 شرع  
 العامل  
 فاه  
 لم  
 يفهم  
 الا  
 ضروره  
 والبناء  
 الاخر  
 كما  
 نقول  
 فان  
 رجلا  
 ضربك  
 فالداران  
 ضربك  
 رجلا  
 واذا  
 وصفت  
 النكرة  
 بمفرد  
 وظرف  
 او  
 جملة  
 فقدم  
 المفرد  
 واخر  
 احد  
 الباقين  
 في  
 الاغلب  
 كقولك  
 نع  
 وهذا  
 ذكر  
 مبارك  
 اترناه  
 وليس  
 ذلك  
 بل  
 وجب  
 خلا  
 فالبعضم  
 والدليل  
 عليه  
 قوله  
 وهذا  
 كتاب  
 اترناه  
 مبارك  
 وقوله  
 وسوف  
 ياتي  
 الله  
 بقوم  
 يحبهم  
 ويجوز  
 ما  
 فله  
 وقال  
 الشاعر  
 ليل  
 فاسبه  
 يطى  
 الكواكب  
 وتجانوب  
 الشعر  
 ولم  
 تذكر  
 العلم  
 بها  
 قال  
 الا  
 انها  
 الظير  
 المرية  
 بالنضي  
 على  
 خالد  
 لقد  
 وقعت  
 على  
 نجم  
 اى  
 نجم  
 اى  
 نجم  
 واذا  
 وى  
 التمتع  
 لا  
 واما  
 وجب  
 نكره  
 كما  
 ذكرنا  
 في  
 الحال  
 قال  
 نع  
 لا  
 فاض  
 ولا  
 بكر  
 ويقون  
 لظمت  
 رجلا  
 انا  
 عالما  
 وانا  
 جاهلا  
 وقد

ما يشق ان يوصف المضاف له لفظا والتعريف للمضاف اذا لم يلبس بغيره يقال له الجرح بالجوار وذلك للاتصال بالحاصل من المضاف  
 ان المضاف اليه فيجعل ما هو تحت الاقل معنى تحت ثلث لفظا وذلك كما يضاف لفظا المضاف اليه لئلا ما يفتخ  
 ان يضاف اليه المضاف نحو هذا حجر صلب وهذا حجر رملي والذوق هو ان الحجر والحج لا الضيق الزمان والتخليل  
 بشرط ان الجرح بالجوار توافق المضاف والمضاف اليه افراد وتثنية وجعا ونذ كبرا وانما يفتخ فلا يجوز الا هذان جرحت  
 حيران ولا يجوز حزين خلا فالسبويه واستشهد سبويه بقوله وانما كجحة بطن وايد هو ان تاب ليس كجح بطن حجر هوز  
 وقال بعض البصريين ان التقدير هذا جرح صوب جرح جرح حذف المضاف الى الضمير فاستثنى الضمير المرفوع في جرح  
 لكونه مرفوعا لتمامه مقام المضاف المرفوع يكون اصل قوله هو ان تاب هو ان تاب جرح ثم حذف المضاف اي جرح فنعني  
 هو ان تاب ثم لما اضيف هو الى ان تاب استثنى الضمير فيه كما في حسن الوجه قوله اعطف نابع مقصود بالنسبة مع  
 مبيوعه بنوسط بينه وبين مبيوعه احط الحرف في العطف سببان نحو قام زيد وعمره وقوله مقصود بالنسبة يخرج  
 اوصف وعطف البيان والتاكيد على ما قال لان المقصود في هذه الثلاثة هو المبيوع وذلك لانك تبين بالوصف المبيوع  
 بذكر معنى فيه وتوحيح بعطف البيان المبيوع بذكر اشهر اسميه ولا شك انك اذا بينت شيئا بشئ فلفظ هو المبيوع  
 والبيان مرفوع وكذا التاميجي بالتاكيد اما البيان ان المبيوع اليه مفذ ما هو المنسوب اليه في الحذف لا غيره واما البيان  
 ان المذكور بلفظ العموم باق على عموم غير خاص ويعنى بالنسبة نسبة الفعل اليه فاعلا كان او مقفولا او غيرهما وتنبه لان  
 اليه اذا كان مضافا فوله مع مبيوعه يخرج البدل لانه هو المقصود عندهم دون مبيوعه وسند كالكلام عليه في ما  
 وقد ذكر ان عطف البيان هو البدل ويخرج بقوله مع مبيوعه المعطوف بلا ويل ولكن دام طامنا او لان المقصود بالتش  
 معها احلا امرين من المعطوف والمعطوف عليه فوله بنوسط بيننا نخرج ليس من تمام الحد بل هو شرط عطف  
 ذكره بعد تمام حارة قال ولما استغن في الحد بقوله لعطف نابع بنوسط بينه وبين مبيوعه احط الحرف وقول العطف لان  
 الصفات بعطف بعضها على بعض كقوله الى ذلك انهم وان الهما وليك الكثير في المزدحم وقوله بالهف زينة الحارث  
 الصايح فاعلم قال لا يفتخ جرحان بعض على حده بمثل هذه الاوصاف فانه يطاق عليها انها معطوف الا ان يدعى انها في  
 صورة العطف وليست بمعطوف واطلا فم العطف عليها بما جاز قوله واذا عطف على الضمير المرفوع المتصل كما بمفصل  
 مثل حريت فان زيد الا ان يقع فصل فيجوز تركه مثل حريت اليوم وزيد واذا عطف على المضمير الجرح ورا عبد المحاضن مثل  
 مريت بك وزيد انما أكد بالمفصل في الاول لان المتصل المرفوع كالجرح مما افضل بلفظا من حيث انه متصل لا يجوز  
 انفصاله كما جاز في الظاهر والضمير للمفصل والمعنى من حيث انه فاعل والفاعل كالجرح من الفعل فلو عطف عليه  
 بلا تاكيد كما كان لو عطف على بعض حروف كذا فاكلا ولا يفتخ لان ذلك يظهر ان ذلك المتصل منفصل من حيث  
 الحذفه بدل جوارز افرده مما افضل به بتاكيد فيحصل له نوع استغناء ولا يجوز ان يكون العطف على هذا التاكيد  
 لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فكان يلزم ان يكون هذا المعطوف ايضا تاكيدا للمتصل وهو محال فان كان الضمير  
 منفصلا نحو ما ضربت لانت وزيد لم يكن كالجرح لفظا وكذا ان كان متصلا منصوبا نحو ضربتك وفيد لم يكن كالجرح  
 معنى ويجوز تاكيد للمتصل المرفوع لا لغرض العطف نحو ضربتك وضربت فاقوله الا ان يقع فصل فيجوز تركه  
 سواء كان الفصل قبل حرف العطف كقوله وليك بنار الالمتك بخلي اصحابها الكذب ويدا ويعدا كقوله نعم ما اشرفنا  
 ولا باثنا فان المعطوف هو ايا ونا ولا تاكيد لنا كالتعجب مع الفصل فلو كان الفصل كقوله تع فليكنوا فيها هم والغاؤون  
 وما عبتدنا من دونه من شئ نحن ولا اونا وقد لا يؤكد ولا امران متساويان فلذا قال فيجوز تركه وانما جاز ان لا يكون  
 الكلام قد يعنى تمامه الواجب في حذف طلبا للاختصاص نحو قولك حضوا الفاضل اجرة والحفاظوا عورة بالنسبة فكيف  
 لا يعنى تمامه بل هو الواجب وذلك ان مذهب البصريين ان التاكيد بالمفصل هو الاولى ويجوز ان العطف  
 بلا تاكيد ولا فصل لكن على فتح لانهم حطروه اصلا بحيث لا يجوز ان يرتك اما الكوفون فيجوزون العطف المذكور  
 بلا تاكيد بالمفصل ولا فصل من غير استقباح فوله واذا عطف على المضمير الجرح ورا عبد المحاضن فاما ذلك لان اتصال  
 المضمير الجرح ورا عبد المحاضن من اتصال الفاعل للمتصل لان الفاعل ان لم يكن ضميرا منفصلا حاد انفصاله والجرح لا يفتخ  
 من جاز سواء كان ضميرا او ظاهرا فذكر العطف عليه اذ يكون كالعطف على بعض حروف الكثرة فنم لم يجز اذا عطف  
 المضمير على الجرح ولا الاعادة الجرح ايضا نحو مريت زيد ويك والمال بين زيد ويك وليس للجرح مرفوع منفصل كما يجز  
 في المضمير حتى يؤكد به ولا تم بعطف عليه كما عمل في المرفوع المتصل فلم يبق الاعادة العامل الاول سواء كان اسما  
 نحو المال بين وبين زيد او حرفا نحو مريت بك وزيد ولا يعاد العامل الا سمي الا اذا لم يشك انه لم يجز الا اذا لم يشك

في الجرح  
 ووجه التاكيد

ووجه التاكيد

ان المذكور بلفظ العموم باق على عموم غير خاص ويعنى بالنسبة نسبة الفعل اليه فاعلا كان او مقفولا او غيرهما وتنبه لان

قال في العطف على المرفوع  
 ان المذكور بلفظ العموم باق على عموم غير خاص ويعنى بالنسبة نسبة الفعل اليه فاعلا كان او مقفولا او غيرهما وتنبه لان

في الجرح

في الجرح

في الجرح

في الجرح

في الجرح

وان لم يعقل كما في قولنا بينك وبين زيد اذ لم يكن ان يكون هناك بينان بين بالنسبة الى زيد وحده وبين اخو بالنسبة  
الى الخطاب وحده لان اليقين امر يقضي طرفين فمرغبا ان نكر والثاني لهذا الغرض فقط فان ليس نحو جئت غلامك وغلام  
زيد وانت زيد غلاما واحدا مشتركا بينهما المجرى بل يجوز لوقوعه في زيد والله على المقصود قان قلت فانقول بعد اعادة  
الخطاب تقول الجار والمجرور عطف على الجار والمجرور ان تقول الجار والمجرور عطف على الجار والمجرور قلت النظر المستقيم بقضوان  
القول بالثاني اولى وذلك لان القول به في نحو المال بيني وبينك متعين اذ لا معنى للضاف الثاني كما في قوله فلا يمكن  
عطف للضاف لنفسا للمعنى في نحو مرت بك ويزيد وان امكن ان يكون للباء الثاني فيه معنى اذ يمكن ان يكون  
استوفى معنى الجار والمجرور فيكون بسبب الاستيفاء للباء الثانية معنى ولم يمكن ذلك في بين الثانية الا انما  
لما عرفنا ان الباء الثانية مجتنبه لمثل الفرض الذي اجلب له بين الثانية بعينه وجبا الحكم يكون الجار عطف على  
المجرور ههنا كما في مسألة بين فاذا انظر هذا قلنا ان نقول المعطوف مجرد مع نكر والفاعل بما كان مجردا به بل كونه  
اعنى بالفاعل الاول لان وجود الثاني لا يرفع على وجوده من حيث المعنى كالعدم كما قال سيبويه في نحو لا بالزيد  
بالاضافة لا باللام الظاهر والايمان بجعل جزءه على العامل المذكور اذ ليس باقل من الحروف لثابتة نحو كوفي زيد فانها الابعة  
مع زيد نها وهذا الذي ذكرنا اعنى لزوم اعادة الجار في حال السعة والاختيار من هذا الوجهين ويجوز عندهم تركها  
اضطررا وكقوله فالهجوم فربتمجونا ونشتمنا فاذهب فابك والاباء من عجب اجازا لكونه يوزن في الاعادة في حال السعة  
مسند بين بالاشعار ولا دليل فيها اذ الضرورة حاملة عليه ولا خلاف معها وفيه فله تقع كسائون به ولا تخلف بالجر  
في فراهة هزم واجب بان الباء مقدرة والمجر بها وهو ضعيف لان حرف الجر لا يعمل مقدرا في الاختيار الا في نحو  
الله لا تعان وايضا لو ظهر الجار فالعمل الاول كما ذكرنا ولا يجوز ان يكون الواو للضم لانه يكون اذن ضم السؤال لان  
واقفوا الله الذي ضاؤون وضم السؤال لا يكون الا مع الباء كما في نحو وانظروا ان هزم جواز ذلك بناء على مذهب  
الكويتين لانه كوفي ولا نسلم نواتر الفرات السبع وذهب الجري وحده الى جواز العطف على المجرور المتصل بلا اعاد  
الجار بعد تأكده لضمه المتصل المرفوع نحو مرت بك انت فزيد فبا ساعلى العطف على الضمير المتصل المرفوع وليس  
يسئ لانه لو جمع ذلك مع ان تاكيد المجرور المرفوع خلافا للعباس واعادة الجار ارب واخف فان قيل كيف جاز  
تاكيد المرفوع المتصل في نحو جاني كلهم والابدال منه نحو اعجبني جالك من غير شرط لتقدم التاكيد بالمتصل  
ويجاز ايضا تاكيد الضمير المجرور في نحو مرت بك نفسك والابدال منه نحو اعجبني بك جالك من غير اعادة الجار ولو مجز  
العطف في الاول الامسدا لتاكيد بالمتصل في الثاني الامع اعادة الجار فاجوابان التاكيد والبدل ليشا باجنين  
منفصلين عن متبوعهما الالفاظ ولا معنى تام معنى فلان البدل في الاغلب ما كل النوع او بعضها او متعلقه  
والعطف قبل تادير والتاكيد عين للؤكد واما لفظا فلانه لا يفصل بينهما وبين متبوعهما بحرف كلف عطف التسوية  
فلم يكر جري ما هو كالجري من متبوعه على ما هو كالجري من عامل لتوافق التابع والمتبوع من حيث كون كل واحد منهما  
كالجري مما قبله فاما عطف التسوية فيفصل عن متبوعه لفظا بحرف العطف ومعنى من حيث ان العطفون في العطف  
غير المعطوف عليه فانكر جري ما هو مستقل كالاجنبى من متبوعه على ما هو كالجري مما قبله للتخالف التابع والمتبوع  
فان قلت خلاطد وانكلم على هذا الوجه في جميع التواكيد اذ كلها منفصل بمبوعاتها كما قلت ولها فرج والنقص والجز  
بتاكيد متبوعها الذي هو مرفوع متصل ولا بالمنفصل قبل التاكيد قلت ذلك لعلة اخرى وذلك لان النفس  
والعين كثيرا ما يلبان ويقعان غير تاكيد نحو طابت نفس فلان ولقيت عمتك ولو بوكد معها اولا بالمنفصل لا ليس  
انما على اذ ان غايبا او غايبه بالانكيد نحو زيد جات في نفسه وهذا جاتي نفسي ما تم طرد الحكم في البولف مع ان غايبا  
بارزة نحو جيتني انت نفسك وان لم يلبس وامل وامل باللباس بالفاعل في نحو الكتاب قري كذا لان كلا  
لا يلى العوامل لظاهرة اصلا فلا نقول جاتي كلهم ولا قلت كلهم ولا مرت بكلكم بل قد استعمل ميتدا لا غير ان  
العامل معنوي كما هو مذهب الجمهور واولان مرتبا الثاني اعنى خبر الميتدا كما اخبرنا في اول الكتاب هذا وقد عا  
المصدر اختصاص النفس والعين بتقدم تاكيد مؤكدها بالمنفصل بانهم كرهوا ان يقولوا نحو ما هو كالجري ما هو كالجري  
لان النفس يستعمل غير تاكيد ولفظ كل لا يستعمل الا لتاكيد وهذه العلة يبطل عليه في قولهم مرت بك نفسك فاذا  
ماند منها قوله والمعطوف في حكم المعطوف عليه ومن ثم لم يجز في ما زيد بقا ثم او فاما ولا ذهب عمرا الا الرفع  
وانما جاز الذي يطير فيحضب زيد لان باب لا تهاهه السببية لا يردون بقولهم ان المعطوف في حكم المعطوف عليه  
ان كل حكم ثبت للمعطوف عليه مطلقا يجب ثبوته للمعطوف حتى لا يجوز عطف المعرفة على نكرة وبالعكس وعطف

ق  
على الضاء

يجعل

فهذا

الغايين

المراد على المبني وبالعكس وعطف المفرد على المثنى او الجمع وبالعكس بل المراد به ان كل حكم يجب للعطوف عليه بالنظر  
 الى ما قبله لا بالنظر الى نفسه يجب ثبوته للعطوف كما يلزم في المعطوف عليه بالنظر الى ما قبله كونه حلة ذات ضمير عائد  
 اليه لكونه صلة لزم مثله في المعطوف وكذا اذا انقضى ما قبله كونه نكرة كجر ورب والمجرد بكم ويجب كونه المعطوف  
 كذلك فلذا عطفوا ههنا المجرى والمجرى بها ونقول في رب شاه وسخطها ان المعطوف نكرة كما يجب في باب الضمير  
 وكان يجب على الاصل المتقدم ان لا يجوز بان يد والحارث لوجود مجزئ المعطوف عليه عن اللام بالنظر الى ما كان  
 المكونه هو اجتماع اللام وحرف النداء ولم يجزها حال كون اللام في المعطوف جائز كما في بابها الخيل وان وجب للعطوف  
 عليه حكم بالنظر الى نفسه والى غيره معا ويجب مثله للعطوف ان كان في نفسه مثل المعطوف عليه فلذا وجب بناء المجرى  
 المعطوف في بان يد وعرف لان ضم المنادى بالنظر الى حرف النداء والى كونه مفردا معرفة وكان يجب بناء المعطوف على  
 هذا الاصل في لاجل واخره كما في النداء لكن العلة قد تقدمت في المنصوب بلام التثنية وان لم يكن حال المعطوف في  
 نفسه كحال المعطوف عليه لم يجب فيه ما وجب في المعطوف عليه فلها لم يضر المعطوف في بان يد وعبد الله لان  
 ضم المنادى ليس حرف انداء فقط بل كذلك وكونه مفردا معرفة كما قلنا وكذا ان ينصب المعطوف في الاغلام رجل ولا زيد  
 عندي لان نصب اسم لا بالنظر الى الاولى قابل التصريح هو المنكر المضاف والمضارع لا بالنظر الى الاوحد ما نقول  
 يجوز عطف الخبر كالمادة على المثنى نحو زيد امر ورجل ثعلب وذلك لان الضمير في المثنى الواقع خيل لم يجب لكونه خبرا  
 نعتا اذ خبر المبتدأ يجوز ايضا عن الضمير اذا كان جامدا بل بالنظر الى نفسه ايضا وهو كونه مثنى اذ الخبر المثنى لا  
 يبدل من ضمير خبره في معموله فالمفهوم ان المعطوف يجب ان يكون بحيث لو عطف المعطوف عليه جائزا ماره مقامه قوله  
 ومن ثم لم يجز في ما نريد مقام او لا مما لا ذاهب عن الاثر في ذلك لا نحتاج الى قولك بقايم او فاما الضمير لكونه خبرا  
 مع كونه مثنى فوجب ان يثبت مثله في المعطوف مع اشتقاقه وهو قولك ذاهب عمرو لان الضمير وجب المعطوف عليه  
 بالنظر الى كونه خبرا وكونه مثنى والمعطوف مثنى مثله ولا ضمير في ذاهب عمرو فان قلت يجوز ولا ذاهب امر على عطف  
 الاسم والخبر على الاسم والخبر ليس مائة في نفسه كحال المعطوف عليه حتى يكون مثله في حكم الاعراب لان الاسم في الاصل  
 مقدم على الخبر فما عمل ما فهمه باختلافه لانه فصل في عطف الجملة على الجملة مثل الاغلام رجل ولا زيد عندي في  
 عطف المفرد على المفرد فلذا ذكرنا وجوه هذه المسئلة مستوفاه فليرجع اليه وانما جازم زيد رجل قائم ابو افا عدي و  
 ان لم يكن في فاعدين ضمير يرجع الى الموصوف حلا على المعنى لان المعنى لا فاعدا بواه فهو في حكم ما ثبت فيه الضمير  
 وذلك لان الضمير المستكن المثنى في فاعدين يرجع الى المضاف مع المضاف اليه اعني بواه والمضاف اليه ضمير يرجع  
 الى الموصوف وكذا قولك رجل حسن جاربه لا يصبى لا ترفع ولا يرفع جاربه قولك وانما جار الذي يطير في غضب  
 زيد الذباب جواب عن سؤال مقدم هو ان يقال انما اذا خبرت عن الذباب في قولك يطير الذباب ثم غضب في يد قولك  
 الذي يطير في غضب بدل الذباب في قولك يغضب في يد عطف على يطير الذي هو صلة فوجب ان يكون فيه ضمير كما  
 في المعطوف عليه وهو حاله فوجب ان لا يجوز وفلذا جاز بالانقائ واجاب بان هذه الفاء للسببية لا للعطف و  
 كلامنا في المعطوف هذا الذي فالله مصر والذي يقوى عندي ان الجملة التي يلزمها الضمير كخبر المبتدأ او  
 الضمير والصلها فاعطفت عليه بالجملة اخرى منعطف بالمعطوف عليها معق يكون مضمونها بعد مضمون الاوول والضمير  
 او ضمير من لئح او غير ذلك جاز مجزئ احلا بالجملة عن الضمير الرابط اكفاؤا بل في اخبرها التي هي كجزئها سولو كان مضمون  
 الاوول سيبا للمضمون الثابتة كما في مسألة الذباب والى كما نقول مجزئ عن زيد في جاء زيد فغربت الشمس الذي جاء  
 فغربت الشمس زيد لان المعنى الذي تعقب مجزئ عن غروب الشمس زيد ويقول مجزئ عن الشمس التي جاء زيد  
 فغربت الشمس وليس مجزئ سيبا للقراب وكذا يجوز مع تم اذ مضمون معطوفها بعد مضمون الاوول وان كان  
 من اجزاء فنقول الذي جاء ثم غربت الشمس زيد المعنى الذي تراعى عن مجزئ عن غروب الشمس زيد وكذا التي جاء  
 زيد فغربت الشمس الذي جاء فغربت الشمس زيد لان المعنى الذي يعقب مجزئ عن غروب الشمس زيد ثم غربت الشمس  
 وكذا نقول في خبر المبتدأ زيد فام فغربت الشمس زيد عن غروب الشمس فام هذا كما نطف على  
 الضمير الرابط في الجملة التي يلزمها الضمير كما ظاهر نحو زيد فغربت الشمس وعروا ونعطف ضمير على بعض اجزاء الجملة  
 الا انه في الضمير الخالية منه نحو زيد فغربت الشمس وعروا واباه وانما جاز ذلك لان في اجزاء الجملة المذكورة ضمير اذ المعطوف  
 المفرد كخبر المعطوف عليه لاجل عدم الاستقلال فلما لم يستقل الجملة المعطوفة بالفاء وتم وعطف من حيث  
 المعنى بالجملة المتقدمة لتعقب مضمونها صارت كاجزاء خبرها فانكفي بالضمير في احد هما وانما ان لم يكن

في قوله  
 فاعطف  
 على  
 الموصوف  
 حلا على  
 المعنى  
 لان المعنى  
 لا فاعدا  
 بواه  
 فهو في  
 حكم ما  
 ثبت فيه  
 الضمير  
 وذلك لان  
 الضمير  
 المستكن  
 المثنى في  
 فاعدين  
 يرجع الى  
 المضاف  
 مع المضاف  
 اليه اعني  
 بواه  
 والمضاف  
 اليه ضمير  
 يرجع الى  
 الموصوف  
 وكذا قولك  
 رجل حسن  
 جاربه لا  
 يصبى لا  
 يرفع  
 جاربه  
 قولك  
 وانما  
 جار الذي  
 يطير في  
 غضب  
 زيد  
 الذباب  
 جواب عن  
 سؤال  
 مقدم هو  
 ان يقال  
 انما اذا  
 خبرت عن  
 الذباب في  
 قولك  
 يطير  
 الذباب  
 ثم غضب  
 في يد  
 قولك  
 الذي  
 يطير في  
 غضب  
 بدل  
 الذباب  
 في قولك  
 يغضب  
 في يد  
 عطف على  
 يطير الذي  
 هو صلة  
 فوجب ان  
 يكون فيه  
 ضمير كما  
 في المعطوف  
 عليه وهو  
 حاله  
 فوجب ان  
 لا يجوز  
 وفلذا  
 جاز بالانقائ  
 واجاب بان  
 هذه الفاء  
 للسببية  
 لا للعطف  
 وكلامنا  
 في المعطوف  
 هذا الذي  
 فالله مصر  
 والذي يقوى  
 عندي ان  
 الجملة التي  
 يلزمها  
 الضمير  
 كخبر  
 المبتدأ او  
 الضمير  
 والصلها  
 فاعطفت  
 عليه  
 بالجملة  
 اخرى  
 منعطف  
 بالمعطوف  
 عليها  
 معق  
 يكون  
 مضمونها  
 بعد  
 مضمون  
 الاوول  
 والضمير  
 او ضمير  
 من لئح  
 او غير  
 ذلك  
 جاز  
 مجزئ  
 احلا  
 بالجملة  
 عن  
 الضمير  
 الرابط  
 اكفاؤا  
 بل في  
 اخبرها  
 التي هي  
 كجزئها  
 سولو  
 كان  
 مضمون  
 الاوول  
 سيبا  
 للمضمون  
 الثابتة  
 كما في  
 مسألة  
 الذباب  
 والى  
 كما  
 نقول  
 مجزئ  
 عن  
 زيد  
 في  
 جاء  
 زيد  
 فغربت  
 الشمس  
 الذي  
 جاء  
 فغربت  
 الشمس  
 زيد  
 لان  
 المعنى  
 الذي  
 تعقب  
 مجزئ  
 عن  
 غروب  
 الشمس  
 زيد  
 ويقول  
 مجزئ  
 عن  
 الشمس  
 التي  
 جاء  
 زيد  
 فغربت  
 الشمس  
 ليس  
 مجزئ  
 سيبا  
 للقراب  
 وكذا  
 يجوز  
 مع  
 تم  
 اذ  
 مضمون  
 معطوفها  
 بعد  
 مضمون  
 الاوول  
 وان  
 كان  
 من  
 اجزاء  
 فنقول  
 الذي  
 جاء  
 ثم  
 غربت  
 الشمس  
 زيد  
 المعنى  
 الذي  
 تراعى  
 عن  
 مجزئ  
 عن  
 غروب  
 الشمس  
 زيد  
 وكذا  
 التي  
 جاء  
 زيد  
 فغربت  
 الشمس  
 الذي  
 جاء  
 فغربت  
 الشمس  
 زيد  
 لان  
 المعنى  
 الذي  
 يعقب  
 مجزئ  
 عن  
 غروب  
 الشمس  
 زيد  
 ثم  
 غربت  
 الشمس  
 وكذا  
 نقول  
 في  
 خبر  
 المبتدأ  
 زيد  
 فام  
 فغربت  
 الشمس  
 زيد  
 عن  
 غروب  
 الشمس  
 فام  
 هذا  
 كما  
 نطف  
 على  
 الضمير  
 الرابط  
 في  
 الجملة  
 التي  
 يلزمها  
 الضمير  
 كما  
 ظاهر  
 نحو  
 زيد  
 فغربت  
 الشمس  
 وعروا  
 ونعطف  
 ضمير  
 على  
 بعض  
 اجزاء  
 الجملة  
 الا  
 انه  
 في  
 الضمير  
 الخالية  
 منه  
 نحو  
 زيد  
 فغربت  
 الشمس  
 وعروا  
 واباه  
 وانما  
 جاز  
 ذلك  
 لان  
 في  
 اجزاء  
 الجملة  
 المذكورة  
 ضمير  
 اذ  
 المعطوف  
 المفرد  
 كخبر  
 المعطوف  
 عليه  
 لاجل  
 عدم  
 الاستقلال  
 فلما  
 لم  
 يستقل  
 الجملة  
 المعطوفة  
 بالفاء  
 وتم  
 وعطف  
 من  
 حيث  
 المعنى  
 بالجملة  
 المتقدمة  
 لتعقب  
 مضمونها  
 صارت  
 كاجزاء  
 خبرها  
 فانكفي  
 بالضمير  
 في  
 احد  
 هما  
 وانما  
 ان  
 لم  
 يكن

للجملة المعطوفة تعلق بمعنى بالمعطوف عليها نحو الذي قام وضدت همد زيد لم يحز إلا ان تعلق المضمون  
 بالمضمون معنى فيقول الذي قام وفعل همد في تلك الحال زيد والذي زيد الجبال ولا يزال أنا والذي يقوم  
 الفها مولا بنية انت لان الاضمران معلوم من قرينة الحال واذا لم يكن مع الواو قرينة الاضمران لم يحز لان الواو  
 لطلب التجمع لا دلالة فيه على الاضمران وغيره كما كان في الفاء وتم تعلق معنى بين المضمونين هذا وتوالت همد لغيت  
 زيدا واما ما جازا فاعا بالواو وفي المسئلة اذا ذكرت مقام الواو والعاوتم او اعطف لا يعجزها نوع لان الاجتماع ليس حاصل  
 مع الفاء وتم واو يحتاج الى تغدير وحمل وليس بشئ لان العامل ليس بمفرد المعطوف كما بينت في هذا النوع  
 ولو سلمنا ان هذا جاز على ما ذكره لان للجملة الثانية مع العاوتم واو معانها معنويا بالاولى واما ان صرح بالفعلة الثانية  
 مع الواو نحو زيد اكرمته عمرا واكرمت اياه فان فصلت بالذكر لم لا يؤكد جازت المسئلة وان فصلت الاستهتسا  
 امتنعنا في الاولى نحو الجندة الحزيرة عن القصر قوله فاذا عطفت على عاملين مختلفين لم يحز خلا للفرق الا في نحو  
 الذي زيد والجرم عمرو خلا لسبويه معنى قولهم العطف على عاملين ان يعطف بحرف واحد معولين مختلفين  
 كانا في الاعراب كالنصب والرفع او متفقين كالنصب بين على معولي عاملين مختلفين نحو زيد انصب عمرا  
 وبكر اخوه عطف مختلف للاعراب ولا يعطف للمعولان على عاملين بل على معوليهما فهذا القول منهم على حذف النصب  
 واما اعطف للمعولين متفقين كما في او مختلفين على معولي واحد فلا يجر نحو ضرب زيد عمرا وبكر اخا لداود  
 ظننت زيدا قائما وعمرا واقفا علم زيد عمرا وبكر اخا فضلا وبشر خالدا محمدا كذا في ذلك لان حرف العطف كالعامل  
 ولا يفوي ان يكون حرف واحد كالعاملين ويجوز ان يكون كعامل يعمل عليهما او ثلثا واكثر علم ان الاخفش جاز العطف  
 على عاملين مختلفين مطلقا اذا وقع فصل بين العاطف والمعطوف المجرد نحو دخل زيد الى عمرو وبكر خالدا فهنا  
 لا يجوز اجماعا منهم من جوز العطف على عاملين ومن لم يجوز ما عند من جوز للفصل بين العاطف الذي هو كالمعول  
 وبين الجرد واما عند من لم يجوز فهذا والمعطف على عاملين وليس له امر كما زعم القصره من قوله يحجز بعض اللواتق  
 مطلقا فان كلهم اطبقوا على المتع مما ذكرنا ذكرنا فان ولي الجرد في المسئلة المذكورة حرف العطف نحو في الذي زيد  
 والجرم عمرو واجاز الاخفش على ما نقل عن الجردى وغيره لان المانع عنده انما كان هو الفصل بين العاطف الذي  
 هو كالجارد وبين الجرد ولا يجوز الا يجوز الفصل بين الجارد والجرم وقد زال المانع بايلاء الجرد للعاطف فهنا  
 جوز الاخفش ما زيد بقاء ولا فاعل عمرو ومع سبويه العطف على عاملين مطلقا وذلك لما ذكرنا من ضعف  
 حرف العطف عن كون عملة عاملين مختلفين فهو قولهم مردنا الى القرى ويجيش والجرم وبكر لا يجوز اجماعا على الاسباب  
 اولئك حرف العطف اذا انوي معنى مفعولا بينه وبين العاطف الذي هو كالجارد ولا يجوز ذلك سواء كان الفاصل طرفا  
 نحو مرت اليوم زيد وامر عمرو وغيره بل يجب ان يقول وامر عمرو واما الفصل بالظرف او غيره بين العاطف المرغوع  
 والنصب فتختلف فيه منع منه الكلكم والقراء واو على في التعذر وذلك اذا لم يكن الفاصل معطوفا بل يكون معمولا  
 من غير عطف لعامل المعطوف المرغوع والنصب الذي بعده نحو ضوب زيد وعمرا وبكر جاني زيد واليوم عمرو  
 وقد فصل الظاهر بالظرف قال اعرف ام لا رسم دارا معظما من العام بعشاء ومن علم اولا فطارا ودارا في حرف  
 كانها ماضلة بوجه رعبيل فخلا فان كان الفاصل ايضا معطوفا على مثله لم يختلف في جواز المرغوع والنصب  
 وفي عدم جواز في الجرد نحو طلة امر عمرو واليوم زيد وضوب زيد وعمرا وبكر خالدا ولا يجوز مرت اليوم زيد وامر  
 عمرو كما لا يجوز مرت زيد وامر عمرو خالدا قال ابو علي انما في الفصل بين العاطف والمرغوع والنصب بالليس معطوفا  
 لان العاطف كالثابت عن العاقل فلا يتبع فيه بالفصل بينه وبين معطوفه كما يفصل بين العامل ومعوله واجاز  
 ذلك غيرهم في التعذر يجوز الفصل بين الرفع والنصب ومعوليهما وامتناع ذلك بين الجار ومعوله ويجوز الفصل  
 بين العاطف والمعطوف غير الجرد بالنصب نحو قام زيد والله ثم عمرا اذا لم يكن المعطوف جملة ولا متعول ثم والله ضد  
 عمرو لانه يكون الجملة اذن جوابا للفهم فيلزمها حرف جواب خلا يكون ما بعد الفهم عطفها على ما قبله بل الجملة الفهمه  
 اذن معطوفة على ما قبلها ويجوز الفصل بالشرط ايضا نحو اكرم زيد ثم ان اكرمتي عمرا وبالظن نحو خرج محمدا  
 واطن عمرو ويشترط ان لا يكون العاطف الفاء والعاو لكونهما على حرف واحد فلا يفضلان عن عطفهما ولا ام  
 لان ام العاطف اي المتصلة بها اصل ما مل مرة الاستفهام التي قبلها في الاعراب كما يحج في حرف العطف وترجع  
 الى العطف على عاملين متعول الاخفش لا يمنع من صور العطف على عاملين الا ما فيه الفصل بين العاطف  
 والجرد كما ذكرنا وسبويه يمنع مطلقا والقراء كما نسب اليه ابن مالك بواو سبويه وبخالف الاخفش وبها اي سبويه

قال الاخفش اعطف على عاملين مختلفين  
 وهو الذي زيد وعمرا وبكر  
 وقال الاخفش اعطف على عاملين مختلفين

في قوله اعطف على عاملين مختلفين  
 في قوله اعطف على عاملين مختلفين

وانفراء بضمان الجارية في كل صورة توهم العطف على عاملين نحو قولهم ما كل سوط ثمره ولا يصفاه شخصاً ولا كل سبناه  
ببضاه شخصاً وقوله تع والذين لسوا السبائك حواء سبناي للذين واعلنا من السراج لهما في قوله تع واختلف الليل والنهار  
الى قولنا بانها ايات على القرآنيين بان ايات احدث وكذا للاولى لما طال الكلام ونفس المعطوف قد هي المتقدم من الجوا  
مطافها كما هو من هبل الاضطر والذبح مطلقاً الا باضار الجار كما هو مذهب سيبويه والقرآء واما المتأخرون فان الاعلم  
التشعري منع يجوز في الدار والحجر عمرو مع تقدم الجرد والى جنبه العاطف قال لا ينبغي يشوي آخر الكلام واوله  
قال اذا قدمت في المعطوف عليه الخبر على الخبر عنه نحو في الدار زيد والحجر عمرو جاز لا سبوا آخر الكلام واوله في تقدم  
الخبرين على الخبر عنهما قلت بلزيمه يجوز مثل قولنا زيد خرج غلامه وعمرو اخوه وان زيد اخير في الكلام ويكره اخوه لا سبوا  
اول الكلام واخوه وهو لا يجوز والمصححون بالفضل الذي ذكره الاعلم ايضا وهو ان يقدم الجرد في المعطوف عليه على  
النصوب والمرفوع ثم بان المعطوف على ذلك التركيب نحو في الدار زيد والحجر عمرو وان في الدار زيد والحجر عمرو لا لعل  
التي ذكرها الاعلم ايضا وهو ان يقدم الجرد في المعطوف عليه وينتهي النصوب والمرفوع ثم بان المعطوف على ذلك التركيب  
نحو في الدار زيد والحجر عمرو وان في الدار زيد والحجر عمرو وان في الدار زيد والحجر عمرو وان في الدار زيد والحجر عمرو  
بل ان الذي يثبت في كلامهم ويؤكد بالاستفهام من العطف على عاملين هو المصنوع بالاضابط المذكور فوجس  
ان يقصو عليه ولا يقاس عليه غيره اذ العطف على عاملين مختلفين مطلقا خلافا لاصل فان اطر في صورة معينة  
دون غيرها لم يقس عليها فلم يلزم المص المألوم الاعلم من يجوز في الصورين المذكورين لانه سبغ الاشكال عليه في كل  
مخصصهم للصورة المعينة ما يجوز دون غيرها واذا كان العطف على عاملين مختلفين مطلقا لاصل فهنا عند بضام الجار  
كما فعل سيبويه والقرآء حتى لا يكون محكما قوله خلافا للقرآء بمعنى ان القرآء بجزء مطلقا وفي هذه الاحاطة نظر  
على ما قلنا قوله الا في نحو في الدار زيد والحجر عمرو اي يجوز مطلقا ويقاس عليه اذا كان مع الضابط المذكور قوله  
خلافا لسبويه اي لا يجوز عنده مطلقا وان كان بالقرآء ايضا المذكور ولندكر بعبارة احكام العطف فهنا انما قد  
يحدف واو العطف مع معطوفه مع الضرب كما اذا قيل من الذي اشرك هو زيد قلت اشرك عمرو وزيد في الشر  
تع لا نسوي منكم من انفق من قبل الضرب وانا لا ابره وكذا مع معطوفها كقولك لمن قال انا خيل بلان يمارا  
الى الليل نصلي اكثر يعني ام في النهار وقد يحدف الواو من دون المعطوف قال ابو علي في قوله تع ولا على الذين اذا  
ما نواك لتعلمهم قلت اي وقتت وحكي اوزيد قلت سمكنا ثم اوقد يحدف او كما نقول لمن قال اكل اللبن والسمن  
كل سمكنا اي ولنا وذلك لقيامه فيه والى على ان المراد احدها وقد يحدف المعطوف عليه بعد بل او نحوها  
نقول لمن قال ما قام زيد بل عمرو اي بل قام زيد وعمرو لانها حرف تصديق تبدل على المعطوف عليه الذي هو  
الصدق المثبت كما يجيء بايها وكذا نقول بل زيد وبل عمرو وبل زيد لان بل لا يجيب بعد النفي  
فيكون النفي بل قام زيد لا عمرو ونقول لمن قال ما قام بكر نعم لكن زيد اي نعم ما قام بكر لكن زيد اي لكن قام زيد  
لان نعم مقربة لما سبقها نفيها كان او اثباتا ولكن للثبات بعد النفي في عطف المقدم كما يجيء في حروف العطف  
نقول من قال ما لك الناس بل حتى لا يتساءم ونقول لمن قال ما قام زيد بل عمرو ونعم بل عمرو اي بل قام زيد بل عمرو  
ونعم ما قام زيد بل عمرو ولا يحدف المعطوف عليه بعد حرف التصديق اذا كان العاطف واما وذلك لان ام المنصه  
وهي العاطفة دون المتفصله بفضي سبق المزمرة واما بفضي سبق اما نحو كالحج في حروف العطف وقد  
يحدف المعطوف عليه بام قال الله تع ام من هو فانث اناه الليل يجوز تقدم المعطوف بالواو والقاء وتم واو  
ولا في ضرورة الشعر على المعطوف عليه نحو صويت وعمرو او فصر واوتم وعمرو او لامر وزيد بل ان لا يندفع  
المعطوف على العامل ولا يجوز زيد قام عمرو ولا يربط زيد وعمرو وذلك لان العامل يعمل في المعطوف بواو مطلقا  
فهو كالآلة للعمل ونية الآلة بعد المستعمل لها ولا استنباع كون التابع مقدا ما على بوعه وعلى متبوع متبوعه اي العامل  
في المتبوع فمن ثم تقدم على معموله لزم اضمار عامله ولا يقال ولا سدا ناك لانه يكون اذن متفدا ما على العامل  
وكذا تقدم على معطوف عليه لزم اتصال عامله ولا يقال زيد ضربت انت ولم يتقدم على المعطوف عليه  
اذا كانت مبتدأ مؤخر الخبر وخدم حرف ناسخ او لا فلا يجوز ان وعمرو زيد قامان وما اوزيد عمرو فابن الضعف  
الحرفين ولا يعملان مع الفصل بغير الظرف وكذا لا يقول اما عمرو وزيد فطلقان والذي وابوه زيد صاربان انا وهل  
زيد عمرو فابان وكيف وعمرو زيد بان وذلك لانه يتقدم على العامل اي وهو اما الابتداء او المحر على المذهبين فاذا تقدم  
المحر نحو فابان زيد وعمرو وكيف وزيد عمرو جاز اضطرار التأخر عن العاملين على المذهبين وبشرط اي في تقدم

التعليق

وأيضا في حروف العطف



المعطوف اضطرر ان لا يكون المعطوف عليه مفرقا بالاول او معصاها كما يقول ما جاني وزيد لا عمرو وانما جاني وزيد  
 عمرو وذلك لكون ما بعد الالف خبر غير خبر ما قبلها انما جاني وانا كما ذكر في باب لغا عن ولا يقع قبلها المعطوف  
 الذي هو خبر ما بعد هلو منها ان كل ضمير يرجع الى المعطوف بالواو وحى مع المعطوف عليه بطا بغير مطلقا  
 نحو زيد وعمرو جاني وملك الناس حتى الانبياء ونوا والضمير للمعطوف والمعطوف عليه بطا بغير مطلقا نحو  
 زيد وعمرو جاني ومان الناس حتى الانبياء ونوا والضمير للمعطوف والمعطوف عليه واما قوله تع والذين يكفرون الذين  
 والفضة ولا ينصفونها فالعنى ولا ينصفون الكوز لانه لا يكفرن على الكوز وقوله تع والله ورسوله الحق ان رضو  
 اى ان رضوا احد هالان ارضاء واحد هالان ارضاء الاخر ويجوز زيد وعمرو فام على حذف الخبر من الاول كقراءة بخير الثاني  
 وكذا يجوز زيد فام وعمرو على حذف الخبر من الثاني كقراءة بخير الاولى وعمرو كذلك وفي الموضوعين ليس المبتدأ  
 وحد عطف على المبتدأ اذ لو كان كذلك لقلت فاما واما القاء وتم فان كان الضمير في الخبر عن المعطوف بهما مع

والمعطوف بهما مع

المعطوف عليه ففي مطا بغيرهما خلاف قال بعضهم يجب حذف الخبر من احدهما اما من الاول نحو زيد وعمرو فام  
 اى زيد فام فعمرو فام واما من الثاني نحو زيد فام فعمرو فام او عمرو فام وذلك فاولو ولا يجوز المطا بغيره لان تقا  
 في الترتيب يمنع اشترطهما في الاضمار وليجاز الياون مطا بغير الضمير وهو الحق نحو زيد فام فعمرو فاما اذا اشتركت  
 في الضمير لا يدل على اشتغال الترتيب حتى تناقض القاء ومختم اذ قد يقال فام الرجلان مع ترتيب فام ما و  
 الاضمار ولا تظهر في هذا سواء فاما و فام الرجلان مثلا في احتمال اجتماع الفيا بين ترتيبهما وان لو يكن الضمير  
 في الخبر المذكور وجب المطا بغيره انما هو كقول زيد وعمرو فقلت لهما و جاني زيد ثم بكر وهما صدى بقاى واما الا و لو كان  
 ويل و ام و او و اما فطابا الضمير معها وترهما مو كولا ان الفصلك المنكلم فان فصلك واحد هو ذلك واجتبه الاضمار  
 عن المعطوف بهما مع المعطوف عليه وجب فام الضمير نحو زيد لا عمرو وجاني وزيد بل عمرو فام وزيد وعمرو فام  
 وكذا يقول زيد وهند جاني ولا تقول جاني اذ الحق احد هالان والقلبة للتذكير بقوله في غير الخبر نحو جاني  
 اما زيد واما عمرو فامر وهند جاني ام عمرو فام وجاني زيد لكن عمرو فامر وهند جاني فام فامر وهند جاني  
 وجب المطا بغيره نحو زيد لا عمرو جاني مع انى دعوتها ما وزيد وعمرو جاني وقد جئنا ما واكرهنا ما ونقول في اولى  
 للاياحة جالس الحسن اوان سيرين وياحته ويجوز وياحتهما وكذا نقول هذا اما جوهرا وعرضا واما عنى تم نقول  
 وهما محمد فان قال الله تع ان يكن غيبا او فقيرا فانا لله اولى بهما وليس والمعنى لو او كما قاله بعضهم بل يقول جواب  
 الشرط محذوف والمعنى ان يكن غيبا او فقيرا فلا يأس فان الله اولى بالحق والفقير معا وانما قال تع واذا راي بخارا  
 او هو انفقوا اليها بافرا الضمير مع ان الانقضاء اليها كان لان الضمير يرجع الى الترتيب المدلول عليها بقوله او  
 ولا يستند عود الضمير الا اليه الى المعطوف ومع المعطوف عليه وان كان المراد احد هالان لما استعمل او كثيرا في الاباحه  
 فحازا الجح بين الامرين نحو جالس الحسن اوان سيرين صار كالأو وهذا جاز قوله وكان شيان ان لا يشرجوا عنها  
 ويسر جوه بها واعتز السرج فغان مع شيان اويسر جوه والحق ويسر جوه ويقول زيد اضربك ام عمرو وهما مستخفا  
 للضرب واما جاني زيد لكن عمرو وابل عمرو فام عونها ما ومنها انه يعطف الفعل على الاسم وبالعكس اذا كان الاسم مع  
 الفعل قال تع فالو الاصباح وجعل الليل سكا على خراة عاصم اى فلوا الاصباح وكذا قوله تع صافات ويفضض  
 اى يفضضون ويفضض قال باث يفضضها بفضب باثر يفضضها سوفها صا اى ويجوز ولا يجوز مررت رجل طوط  
 ويفضض على العطف اذ ليس الاسم يفضض الفعل ويعطف الماخق على المضارع وبالعكس خلا فالعضم قال تع و  
 الذين يسكنون بالكتاب فاما هو الضلوة وان الذين كفروا يصدون وارسل الرياح فندثر سبحا وكذا يجوز لف يفضض  
 زيد ولا يفضض زيد غدا وبالعكس وكذا يجوز عطف المفعول على المجرى وبالعكس اذا جئنا بالثا ويل نحو زيد ابوه  
 كرم وعالم اخونه لكن عطف المجرى على المفعول اولى من العكس لكونها مفعولا عليه في كونهما ذات محل من الاعراب  
 فالاولى كونها تابعه لهما الاعراب فتكون ريث رجل طرف ابوه كرم اولى من نحو رجل ابوه كرم وشريف ولا  
 شيان اذا كانت الجملة والمفعول صفتين لان نظا ابوا الصفة والوصف اكثر من نظا ابوا المبتدأ والخبر والمحال وما  
 الاولى من الاولين بطا بغير ان نمرقا وينكسر دون الولى فقولك جيتك خاف ورا جيا وهذا كرم وشريف  
 ليس في الفصح نحو رجل ابوه كرم وشريف ويجوز عطف الاسم على الفعلية وبالعكس قال ابن جنى وذلك بالاول

معون العاء واخوانها الاصل في العطف واعلم انه يجوز في الاعراب اذا عرف المراد نحو مرت زيد وعمرو  
اي وعمرو كذلك لفظ زيد وعمرو اي وعمرو كذلك قال وعرض زمان باين مروان لم يدع من المال لا مستحشا  
او يحلف المستح المذهب والحلف الماخوذ الجواز الذي يثبت منه بغيره فقولك يحلف على المعنى اذ معنى  
لم يدع الاستحشا الذي من جوره الاستحش ويجوز ان يكون المعنى اذ وهو يحلف واو منقطع اي بل وهو يحلف  
كما يجوز في حروف العطف او يكون يحلف مصدرا عطف على عرض كلمة قوله تع ومن زمانه كل مفرق قوله التاكيد  
تابع بقره من المبتوع في النسبة او التحويل قوله بقره معنى لقرره ههنا ان يكون مفهوم التاكيد ومؤداة ثابتا  
في المبتوع ويكون لفظ المبتوع بدل عليه صريحا كما كان معنى نفسه ثابتا في زيد في قولك جاني زيد نفسه اذ  
يفهم من زيد نفس زيد وكذا كان معنى الاصل الذي في كلهم مفهوما من الفروع في جاني القوم كلهم ان الاصل ان  
يكون القوم اشارة الى جماعة معيثة فيكون حقيقته في مجموعهم ثم ان التاكيد بقره ذلك لا مرامى يجعله مستقلا  
مخفيا بحيث لا يظن به غيره في لفظه اذ وضع على معنى حقيقته في لفظ المتكلم بالسامع انه لم يجعله على مداولة  
اما لفظة او لفظه بالمتكلم القاط او لفظه به الجوز فالعوض الذي وضع له التاكيد احد ثلثة اشياء احدها ان يدع  
المتكلم ضرر غفلة السامع وثانيها ان يدفع ظنه بالمتكلم القاط فاذا قصد للمتكلم احد هذين الامرين فلا بد ان  
يكرر اللفظ الذي غفلة السامع عند اوضح ان السامع ظن به القاط فيه تكرر اللفظ نحو زيد زيد زيد وضوء زيد  
زيد ولا ينفق ههنا التكرار المعنوي لانك لو قلت ضوب زيد نفسه فربما ظن بك انك اردت ضوب عمرو فقلت نفسه  
بناء على ان التكرار هو كذا ان ظننت به الغفلة عن سماع لفظ زيد فقولك نفسه لا ينفك عن تكرار اللفظ  
والمستوب اليه لظنك غفلة السامع اولدفع ظنه بك القاط وذلك اما في الحرف نحو ان زيد فاه او في الجملة نحو  
قوله تع ان مع اليسير ان مع اليسير ولا يدخل هذا النوع من التاكيد في حد المص لا انه بقره من المبتوع ولكن لا  
في التسمية ولا في التحويل ولا يضروه ذلك لان في حد التاكيد لا يسمي الغرض انك ان يدفع المتكلم عن نفسه ظن السامع  
به بجوز وهو ثلثة انواع احدها ان يظن به بجوز في ذكر المبتوب فربما يثبت الفعل الى الشيء جان وانك وبدا بالمقتضى  
لان عين ذلك الفعل منسوب اليه كما يقول مثل زيد وانك زيد ضوب ضوبا شديدا او تقول هذا باطل وانك زيد  
غير كامل فيجب ايضا تكرار اللفظ حتى لا يغير ظنك في كونه حقيقته نحو قوله عليه السلام يا امرأة تكذب بغريف لسانها  
فتكلمها باطل باطل باطل وانك ان يظن السامع به بجوز في ذكر المبتوب اليه المعين فربما يثبت الفعل الى الشيء  
والمراد ما يتعلق بذلك المبتوب اليه كما يقول قطع الامر للضري قطع غلامه بامر فيجب ان يكرر اللفظ بالشيء  
المراد نحو ضوب زيد زيد اي ضوب هو لا من يقوم مقامه وتكرره معني ذلك بالتقسيم العين ومثله فانما لا يكرر  
ان يظن السامع به بجوز في اصل النسبة بل في نسبة الفعل الى جميع افعال المبتوب اليه مع انه وبدا للتسمية الى بعضها لان  
العومات المخصصة كثيرة فبدفع هذا الوهم بذكر كره واجمع واخوانه وكلها وثلثتهم واربعهم ونحوها فهذا هو الغرض  
من جميع الفاظ التاكيد قوله امر المبتوع اي ما يتعلق به من نسبة الفعل اليه او كونه شاملا عامه فانكره لفظا ومعنى  
بقره ما يتعلق بالمبتوع من انصافه بكونه منسوب اليه الفعل والفاظ القول بقره ما يتعلق بالمبتوع من انصافه بكونه  
نسبة اليه عامه الاجزاء شاملا وقوله في النسبة او التحويل بيان للاصل المراد به صفة المبتوع وشانه كما يقال شانهك في العلق  
اعظم من ان يوصف وامر في الغرض اذ امر في باب العلوية واما لفظه بالمعنى فقره من المبتوع في باب كونه منسوب اليه  
البقره في باب كون النسبة شاملة عامة لا فراده فعلى هذا يخرج عن حد التاكيد نحو قوله تع انما هوالة واحد فان واحد وان  
وحقق امر منوع وهو الواحد لكن لم يكن ذلك الامر من باب كون المبتوع منسوب اليه وكذا في نحو قوله تع نفخة واحدة  
لفظة واحدة لم تفرق كون نفخة منسوب اليها قوله تع ولا كون النفخة شاملا لاحد النفخة اذ لا احاطها وقتلا وطلها الاعراض  
على نفسه نفخة واحدة فبان ان لفظة واحدة تفرق الواحد التي في نفخة فيجب ان يكون تاكيدا فاجاب بان نفخة وان ذلك على  
الوحدة لكن لا لتضمنه لا مظا بقره لان مدلولها بالمطابقة نفخ موصوف بالوحدة فبقره الوحدة مدلول هذه اللفظة فبما  
لا مطابقة لفظا لان مدلولها بالوحدة لا يوافق بالضم والمدلول بالمطابقة فكل مدلول المبتوع امر في المبتوع  
وشانه سوا كان ذلك مطابقة او تضمنه او الشرا ما وايضا الجموع في قولك جاني الرجال اجمعون بقره مدلول اللوم  
تضمنه لا مطابقة لان كونهم مجتمعين في الشيء بحيث لم يخرج منه احد منهم مدلول اللفظ من حيث توجعها معا  
بالادام المشار به الى رجال معينين لا مدلول اصل الكلمة اعني كونهم رجالا مجتمعين وهو مركب من الرجال ومن اجناسهم  
وكذا جاني الرجال كلاهما لفظه كلا موضوع للتثنية التي هي مدلول الرجل ضمنا وهو مع ذلك فاكيد فان قلت  
بل معنى كلاهما جاني لزيدان كلاهما كلا التريدين وكلا التريدين هما التريدين فمفهوم التاكيد مفهوم التاكيد مطابقة  
وكذا معنى اجمعون اجمعهم على ما هو مذهب الخليل ومعنى اجمع القوم معنى القوم مطابقة ذلك هذا وهم لان التاكيد

يخرج

هو كلا المضاف ومعناه الاثنان لا هما المضاف لهما الذي هو مدلوله مدلول الزيد بن فعتى كلا الزيد بن اثنائها الا  
انه لم يستعمل لفظ اثنائها والاثنان مدلول لفظ الزيد بن خصلا لمطابقتها واعلم انهم اذا ارادوا الوحدة انما نسبتها  
والاجتماع لا باعتبار نسبة الفعل لم يصفوا اللفظ الدالة على هذه المعاني نحو جاني رجل واحد ويصلا اثنان ورجال  
جماعة ومع قصد تعيين عدد الجماعة يقول رجال ثلثا واربعنا وخمسة وعلى هذا القياس ما اذا ارادوا الوحدة والاثنية  
والاجتماع باعتبار نسبة الفعل اضافة اللفظ الدالة على هذه المعاني اللفظ جميع فان الاغلب فيه كما يجب فطعن  
الاصناف مع قصد الاجتماع المذكورين باعتبار نسبة الفعل وهذه اللفظ باعتبار هذا المعنى على ضرورة بعضها  
ليجوز الامتنوع على الحال وهو وحده فقط يقول جاني زيد وحده اي لم يشارك احد في الجي وبعضها ليجوز الاثنية  
على انه تأكيد وهو كلا ومعناه اثنان كما ذكرنا الا ان اثنان لم يستعمل مضافا في المشهور الفصح استغناء بكلا واثنية  
العوام نحو بالزيد بن اثنان وواحدون ومضترفان واخوانه مثل كلا الجي الاثنية مضافا في التقدير على راي  
الخطيل وربما نصبت جمعا وجمع حالين كما وثق في قبيلة جمعها والقبائل جمع وهو قليل وقد يضاف جمع اضافة  
ظاهرة فيؤكد به لكن يبادر انما نحو جاني في الفصح باجمعهم ولا يقال جاني العوام اجمعهم بخلاف عهده فانه يؤكد بها  
مع الباء ويدون نحو رايه عهده ورايه بعينه وما جمع فهو بمعنى اجمعين ويستعمل على احد ثلثه او جملتها مقطوعا  
عن الاضافة كما لا يقولون عسى الله ان يالذي بهم جميعا اي بهم اجمعين وليس بمعنى مجزئين في حال الجي وان  
اريد ذلك المعنى فقل يالذي بهم معا بل معناه اثنان بخلاف ما في احد الجمع في الاثنان او افرحوا اجمعين  
من حيث المعنى سواء واما مضافا غير تأكيد بله العوامل نحو جاني اجمع الفصح وذات جمعهم واما مضافا كما  
وهو اهل الاثنية نحو جاني لغوم جمعهم وبعضها يستعمل في ابعاد على التأكيد وترتسا لا وذلك من الثلاثة وما  
فوقها كما مر في باب الحال نحو جاني الفصح ثلثتهم وجاء في ثلثتهم ولا يؤكد بثلثه واخوانها الا بعد ان يعرف الخليل  
كثرة العدد بل ذكر لفظ التأكيد واللام يمكن تأكيدا بخلاف الوصل في نحو جاني رجال ثلثة فثبت بهذا انك تقول  
في الوصف واحد واثنان وجماعة لغوم معنى العدد وثلاثة واربعه فصاعدا المعين العدد وتقول في التأكيد والجمع  
وهما معنى واحد هما وواحد وكلاهما وواحدون واخوانه لغوم معنى العدد وثلثتهم واربعتهم فاخوف ذلك المعين  
العدد فاذا قصدت بها الوصف لم يكن في هذه اللفظ نظرا في نسبة الفعل الى متبوعاتها واذا قصدت بها التأكيد  
او الحال فلا بد من النظر الى متبوعها او صاحبها بمعنى انه يشمل ذلك الفعل جميع افراد المتبوع والصاحب فعلنا  
انه لا فرق بين هذه اللفظ توكيد وصفك الا بالنظر الى متبوع النسبة كما يخرج هذه اللفظ صفات عن حد  
التأكيد لا يقولوا والشمول فالصم يدخل عطف البيان في قولنا يفر راء المتبوع ويخرج بقولنا في النسبة او الشمول  
اقول ان كان معنى الفصح ما ذكرت وهو محقق ما ثبت في اللفظ الاول ودل عليه فليس جميع ما هو عطف البيان  
مدلول عليه بل فقط المتبوع نحو جاني في العالم زيد والفاضل عمر اذ لا دلالة للعالم على زيد بل زياد بل بعض متبوعاته  
عليه وذلك مع قلنا لا يشترك نحو اسم الله ابو حفص عمر اذ فرسنا انه ليس هناك من سمي بابي حفص الا اثنان  
او ثلثة وان كان المراد بالثغر والنوشجر فالوصف اخل فيها ايضا وان كان شيئا اخر فليس بواجب ويقتضي صيانة الحدود  
من مثل هذه العبارات قوله وهو لفظ ومعنى فاللفظ تكرير اللفظ الاول مثل جاني زيد زيد ويجري في اللفظ  
كأها والمعنى باللفظ محصور وهو نفسه وعينه وكلاهما وكل واجمع والكف وايضا وايضا فالاولان يعان باختلاف  
صفتها وضمة ما تقول نفسه نفسها انفسهما انفسهن والثاني المشق كلاهما كلتا هما والياء لغوم المشق  
باختلاف الصفة ككلاهما وكلهن والضم في الواو اجمع جمعه اجمعون جمع اعلم ان التأكيد اما لثغر وشمول  
النسبة وهو بيان بكون من حيث المعنى ما فهم من المتبوع فثبتنا وذلك بكلا وكل واجمع وثلثتهم واربعتهم ونحو  
ذلك واما لثغر واصل النسبة وهو انما ينكر باللفظ الاول او بكونه مدلول عليه المتبوع مطابقتها لذلك بلفظ  
النفس والعين وما يفترون منها والتكرير اللفظي يجري في اللفظ ككلاهما انما كانت او فعلا او حرفا مفردة  
كانت او جملا او غير ذلك ولكن كما استعمل او غير مستعمل والسنفل ما يجوز الابتداء به مع الوصف عليه وغير  
السنفل ما لا يجوز فيه ذلك كالضمير المتصل وكل حرف الا ما يودي معنى الجملة ويحدد معناه في الغالب هو لا يتم  
وبل فان جميعها يصح الوصف عليها مع الابتداء بها فغير المستعمل ان كان على حرف واحد كواو العطف فانه لا يتم  
الابتداء وان كان مما يجب اتصاله بالرفوع من الكلام كحرف الجر لا فها لا يفتن عن مجرد بعدها او نحو من كذا  
التصلة فانه لا يبرز وحده الا في ضرورة الشعر نحو قوله فلا والله لا يلقى لي ابي ولا للهاهم بدلا شفاء قوله وصالحات

كما هو ثوبان والكاف واللام على حرف واحد مع وجوب اتصالهما بحرف واحد كقولك زيد فأنتم في الدار فأنتم  
 ضربت ضربت فان كان العادة في الأول معولا فظاهر فالتحريك الثاني بضمير لا يظاهرة كقولك زيد فأنتم في الدار فأنتم  
 وان لم يكن غير المنفصل على حرف ولا واجب الاتصال جاز تكرر وحده نحو ان زيد فأنتم ولا احسن الفصل بينهما نحو ان  
 في الدار ان زيد فأنتم وان عمدا في الأول معول ظاهر اخبر عمدا الثاني بضمير نحو ان زيد فأنتم وليت بكر الله فأنتم ويجوز عدمه بظاهر  
 ايضا وقد يجوز في تكرير الضمير المنفصل وجهها آخر غير تكرير العاد وهو ان يكون منفصلا في قولك في المرفوع ضربت انت وهو من  
 باب تكرير اللفظ وان كان الثاني مخالفا للاول لفظا اذا ضرورة واعينه الى المخالفة لا يجوز تكريره منفصلا بلا عداد كما يصير  
 المنفصل عنه متصل ويقول في المرفوع ضربت بك انت وفيه هو لانه لا ضمير للمجرور منفصل حتى يؤكد به فاستعمله المرفوع واما  
 المنصوب المنفصل فاصله ان لا يكون الا بالمنصوب المنفصل اذ المنصوب ضمير منفصل فيقال رأيتك اياك ورايتك اياك فأنتم  
 كما جازوا فأنتم بالمنصوب المنفصل اجازوا فأنتم بالمنصوب المنفصل نحو رأيتك انت ورايتك هو المرفوع المنفصل بفتح  
 فأنتم لفظا لا في متصل كان مرفوعا او منصوبا او مجرورا واما ان كان دون المنصوب المنفصل فتعريفه واصاله اذ المرفوع  
 قبل المنصوب والمجورور فيصرف به اكثر من ثم لم يقع الفصل الا بصيغة المرفوع المنفصل كما جاز في باب الضمير ولو لا هذا النظر  
 لكان انفا من ان يؤكد الضمير المجرور المنصوب المنفصل لما بين التصيب والمجرور من الاخوة كما في باب التثنية وجمع التصحيح وباب  
 ما لا يصرح وقال النحاة ان المنفصل في نحو ضربت بك انت فأنتم في ضربت بك بدل وهذا جاز في المعنيين واحد وهو تكرير  
 الاول بمعناه فيجوز ان يكون كلاهما فأنتم لا اتحاد المصين والفرق بين البدل والتأكيد معنوي كما يظفر في حد كل منهما  
 وقال الزنجشيري في ضربت بك بلات التثنية بدل وهذا العجب من الاول اذ هو صريح التكرير لفظا ومعنى فهو تأكيد لا بدل  
 وهذا مثل قوله في باب التثنية ان التثنية في ما زيد زيد بدل وجمع ذلك فأنتم لفظي بل يمكن في بدل البعض لا شامل ابدل  
 الضمير المنصوب من المنصوب نحو قلت الرعيفين كلمة ما دام وعلم التثنية من استحسنها اياه كما جاز في باب البدل ولا  
 يجوز ان يخالف البدل والبدلي منه فلا نقول اكلهما هو كما جاز ذلك في التأكيد لان المفصولة في البدل هو الثاني  
 فكانه باشره انما صرح في جاز مرفوعا هذا كلف في غير المنفصل واما المنفصل فأنتم بلا فصل نحو جازي زيد زيد فأنتم  
 الى ابن النجاشي انك اذا كان اللاحقون احسن حين قال في الحرف المنفصل لا اوجححت بثبوت انها اخذت على موافق  
 عمومها ومع فصل كقوله تراها من ابل تراها وقال نع وهم بالآخر هم زادون ويجوز التكرير اذا كررت ما يطلب شيئا او لهما  
 له بدل فلكم المنفصل منكر المنفصل بعد تمام ذيل الاول نحو قوله نع لا تخشبن بالشاء الذين يفرحون بما لا يفرحون ويجوز ان يجرى  
 عامه يفعلوا فلا تخشبنم بالشاء ايضا معارضة من العذاب فانه طال المفعول الاول بصلته ثم التأكيد اللفظي على ضربين لانك  
 اما ان تعهد لفظ الاول بعينه نحو جازي زيد زيد وجازي جازي زيد او بتعريفه بموازنة مع انفا في الحرف الاخر ليعني  
 ابداعا وهو على ثلثة احوال اما ان يكون للثاني معنى ظاهر نحو هبنا مشا وهو مترادف ولا يكون له معنى اصلا بل يتم  
 الى الاول لتبين الكلام لفظا وتعبيره معنى لان لم يكن له في الحال الا افراد معنى نحو قولك نحو حسن بسن بسن او  
 يكون له معنى متكلف عبرة ظاهر نحو جيتت تيت من بنيت انشراي استحيته وقلم الكفون ابعون ابعون قبل  
 من الضمير الثاني اي لا معنى لها مفردة وقيل من الثالث مشتق من حول كنيع اي نام ومن بصع العرفي اي سال ومن وضع  
 اي روى ومن البع وهو طول الضم مع شدة معرزة قال ابن بري ان هذه الالفاظ تأكيد لجمعون لا للؤكد الاول فكانه  
 جعلها اما من القسم الثاني او من القسم الثالث لانها بالنسبة الى اجمعون كحسن بسن او كجيتت تيت واما لا يباع بعضه  
 سوى كحصر بصير وجيت تيت كما جازي في المركب ويجوز ان يباع للفظين في باب لا يباع بما يمكن فلهذا قالوا و او  
 له يوص باء واصلا حتى يوص وقد يكون مع التأكيد اللفظي عاطف نحو والله ثم والله وقوله نع فلا تخشبنم بعد قوله  
 لا تخشبن بخلاف التأكيد المعنوي انه لا يعطف بعض الالفاظ على بعض ولا يقطع كما جاز العطف والقطع في الوصف  
 فلا يقال جازي لقوم كلهم و اجمعون ولا جازي لقوم كلهم اجمعين لانهما جازا العطف في الوصف لكون الوصف  
 المعطوف منفلا بنفسه مستغنيا عما تقدم عليه و جازا القطع فيها تسمية اعلى المدح والذم والترحم الذي  
 فيه والالفاظ التأكيد لبيت منفلا مستغنيا عما تقدم عليها فيعطف بعضها على بعض ولا فيها معنى المدح  
 والذم والترحم فيقطع فلو عطفك و قطعت لكان كعطف الشيء على نفسه و قطع الشيء عن نفسه واما  
 جازا العطف في بعض التأكيد اللفظي بالالفاظ و تم فلما جازي في حروف العطف قد يفيد بعض الابدال معني  
 العاطف التمول فيجوز مجرى التأكيد وذلك قولهم ضرب زيد ظهره ويطنه اي يده ورجله وهو بدل البعض من الكل  
 في الاصل ثم يسفاد من المعطوف والمعطوف عليه معا معني كل فيكون ان يكون ارتفاعها على البدل وعلى

الا ترى انك تقول في باب البدل ما يرد في جملة كالماء المستقل

وقال النحاة

التأكيد وكنا قولهم مطرنا سهلا وجبلنا ومطرنا زرعنا وضربنا المراد بالضرب المواتي ومطر فومك لبهم وغارهم  
 هذه الثلاثة في الاصل بدل الاشتمال فحرب مجرى لانا كبد لان المعنى مطرت اما كذا كها او مطرت اموالنا كها ومطرت  
 او فاتهم كلها على حذف المضاف من مبيوعاتها فيجوز ان يكون انقضا عما على التأكيد ويجري مجرى اجمع حاز حذفت الضمير  
 منها كما بطرح ذلك في بدل البعض للاشتمال فقبيل ضرب زيدا اظهره والبطن وضرب عمر ابدا والرجل ومطرنا التسهل  
 والجبيل ومطرنا الزرع والضرب ومطر فومك اللبيل والتهار فقولنا مطرت او فاتهم كقولهم صيد بومان على اسناد  
 الفعل المبني للفعل الى الزمان وقد جاء بعض هذه الخمسة منصوبا نحو ضرب زيد ظهرا وبطنه اما على انه مفعول فان  
 اى على ظهره وبطنه كقولهم وقع واخبار موسى فومه اى من فومه او على نظرف اى في ظهره وبطنه نحو دخلت البيت ومثبت  
 الشام وعلى الوجهين لا يفسر عليه فلا يقال ضرب زيد ابدا والرجل ويقول مطرنا لم التمهله ظهرا او بطننا نصب على الظرف  
 او المفعول الثاني او ابدا وكذا نقول مطرنا التسهل والجبيل بالنصب على الظرف شاذا فاللجبيل يقال ايضا مطرنا الزرع  
 والضرب وان نصبه على انه ظرفا ومفعولا فان يقول مطر فومك اللبيل والتهار على الظرف وهذا جميع الفاظ التأكيد قوله  
 قالوا لان معنى عينه ونفسه قوله بمان اى بفعان على الواحد والثنى والمجوع في المذكر والمؤنث فلو واحد للمؤنث تغير الضمير  
 فقط بقوله في نفسه وعينه نفسها وعينها وتغير الضمير مع الضمير في مثنى المذكر والمؤنث ومجوعا نحو الرجلان والدة  
 للزنان انفسها ما واعينها ما وقد يقال نفساها وعينها على ما حكى ابن كيسان عن بعض العرب والاول اولى لان نحو  
 فلوكما اولى من ظلي كما كما يجي في باب المثنى ويقول الرجلان انفسهم واعينهم والنشوة انفسهم واعينهم قوله والثاني في  
 كل المثنى المذكر وكل المثنى المؤنث نقول كلانا وكلنا كما وكلناها قوله والباية اى كله واجمع واكثف واصبع لغير الثنى اى  
 للفرجين والجمعين باختلاف الضمير فقط في كل نحو كله وكلها وكلهم وكلهن وكذا جميعهم وان لم يذكر المعنى لم يخلو ان الضمير  
 في البوابة يجمع في اجمع وما بعد يقول للواحد المذكر اجمع اضع اضع والواحد في جمعها اضع اضع والمذكر العاقل  
 اجمعون اضعون اضعون اضعون ويجمع المؤنث جمع كنع كنع يجمع عاقلان او غيره ويجوز ذلك اجزاء ما للواحد اعني  
 جمعا واخوانها على كل جمع الا جمع السلامة المذكر لانه لا يؤنث كما يجي فنقول بالرجال او بالشوة او بالفصوا او بالزبنات  
 كلهن جمع كنع ويجوز ان تدل في جمع المذكر العاقل اذا كان مذكرا ان يقول بالرجال كلهن جمع كنع على اول الجماعات  
 سئلها بقوله جريا ابلان من سهلان او وادى خيم على فلا من مثل خيطان السلم ومنه قولهم الخوارج جمع خارجة اى فرقة  
 خارجة وقوله نع والصفات صفات صفات الطوابيع الصفات وليس يشي لان ذلك تلجأ في نحو الخوارج والصفات لكون  
 واحدها مؤنث اللفظ كما ذكرنا وقد اجاز الكوفيون والاحفش لثنى المذكر اجمعان اكنعان اضعان اضعان ولشئ  
 المؤنث جمعا وان كفا وان بنعا وان بصعا وان وهو غير مجموع قوله ولا يؤكد بكل واجمع الاذوا جزاء بصع انما افها حسا  
 او حكا نحو اكرمت الفوم كلهم واشرب العبد كذا بخلاف جله زيد كذا يعنى بالذى يصنع افراق اجزائه حيا نحو  
 الفوم والرجل فان لما افراقا لثمنه في الحس بعضها عن بعض وبالذى يصنع افراق اجزائه حكما مفردا متصل الاجزاء  
 كالعبد والعدو زيد فان يفترق اجزاء حكا بالنسبة الى بعض الافعال كاشربى والبصير فيجوز ان ناكده بالكل نحو  
 اشرب العبد كذا فان يصح شربى بعضه

التأكيد وكنا قولهم مطرنا سهلا وجبلنا ومطرنا زرعنا وضربنا المراد بالضرب المواتي ومطر فومك لبهم وغارهم هذه الثلاثة في الاصل بدل الاشتمال فحرب مجرى لانا كبد لان المعنى مطرت اما كذا كها او مطرت اموالنا كها ومطرت او فاتهم كلها على حذف المضاف من مبيوعاتها فيجوز ان يكون انقضا عما على التأكيد ويجري مجرى اجمع حاز حذفت الضمير منها كما بطرح ذلك في بدل البعض للاشتمال فقبيل ضرب زيدا اظهره والبطن وضرب عمر ابدا والرجل ومطرنا التسهل والجبيل ومطرنا الزرع والضرب ومطر فومك اللبيل والتهار فقولنا مطرت او فاتهم كقولهم صيد بومان على اسناد الفعل المبني للفعل الى الزمان وقد جاء بعض هذه الخمسة منصوبا نحو ضرب زيد ظهرا وبطنه اما على انه مفعول فان اى على ظهره وبطنه كقولهم وقع واخبار موسى فومه اى من فومه او على نظرف اى في ظهره وبطنه نحو دخلت البيت ومثبت الشام وعلى الوجهين لا يفسر عليه فلا يقال ضرب زيد ابدا والرجل ويقول مطرنا لم التمهله ظهرا او بطننا نصب على الظرف او المفعول الثاني او ابدا وكذا نقول مطرنا التسهل والجبيل بالنصب على الظرف شاذا فاللجبيل يقال ايضا مطرنا الزرع والضرب وان نصبه على انه ظرفا ومفعولا فان يقول مطر فومك اللبيل والتهار على الظرف وهذا جميع الفاظ التأكيد قوله قالوا لان معنى عينه ونفسه قوله بمان اى بفعان على الواحد والثنى والمجوع في المذكر والمؤنث فلو واحد للمؤنث تغير الضمير فقط بقوله في نفسه وعينه نفسها وعينها وتغير الضمير مع الضمير في مثنى المذكر والمؤنث ومجوعا نحو الرجلان والدة للزنان انفسها ما واعينها ما وقد يقال نفساها وعينها على ما حكى ابن كيسان عن بعض العرب والاول اولى لان نحو فلوكما اولى من ظلي كما كما يجي في باب المثنى ويقول الرجلان انفسهم واعينهم والنشوة انفسهم واعينهم قوله والثاني في كل المثنى المذكر وكل المثنى المؤنث نقول كلانا وكلنا كما وكلناها قوله والباية اى كله واجمع واكثف واصبع لغير الثنى اى للفرجين والجمعين باختلاف الضمير فقط في كل نحو كله وكلها وكلهم وكلهن وكذا جميعهم وان لم يذكر المعنى لم يخلو ان الضمير في البوابة يجمع في اجمع وما بعد يقول للواحد المذكر اجمع اضع اضع والواحد في جمعها اضع اضع والمذكر العاقل اجمعون اضعون اضعون اضعون ويجمع المؤنث جمع كنع كنع يجمع عاقلان او غيره ويجوز ذلك اجزاء ما للواحد اعني جمعا واخوانها على كل جمع الا جمع السلامة المذكر لانه لا يؤنث كما يجي فنقول بالرجال او بالشوة او بالفصوا او بالزبنات كلهن جمع كنع ويجوز ان تدل في جمع المذكر العاقل اذا كان مذكرا ان يقول بالرجال كلهن جمع كنع على اول الجماعات سئلها بقوله جريا ابلان من سهلان او وادى خيم على فلا من مثل خيطان السلم ومنه قولهم الخوارج جمع خارجة اى فرقة خارجة وقوله نع والصفات صفات صفات الطوابيع الصفات وليس يشي لان ذلك تلجأ في نحو الخوارج والصفات لكون واحدها مؤنث اللفظ كما ذكرنا وقد اجاز الكوفيون والاحفش لثنى المذكر اجمعان اكنعان اضعان اضعان ولشئ المؤنث جمعا وان كفا وان بنعا وان بصعا وان وهو غير مجموع قوله ولا يؤكد بكل واجمع الاذوا جزاء بصع انما افها حسا او حكا نحو اكرمت الفوم كلهم واشرب العبد كذا بخلاف جله زيد كذا يعنى بالذى يصنع افراق اجزائه حيا نحو الفوم والرجل فان لما افراقا لثمنه في الحس بعضها عن بعض وبالذى يصنع افراق اجزائه حكما مفردا متصل الاجزاء كالعبد والعدو زيد فان يفترق اجزاء حكا بالنسبة الى بعض الافعال كاشربى والبصير فيجوز ان ناكده بالكل نحو اشرب العبد كذا فان يصح شربى بعضه

ان كان المذكر العاقل اجمع اضع اضع والواحد في جمعها اضع اضع والمذكر العاقل اجمعون اضعون اضعون اضعون ويجمع المؤنث جمع كنع كنع يجمع عاقلان او غيره ويجوز ذلك اجزاء ما للواحد اعني جمعا واخوانها على كل جمع الا جمع السلامة المذكر لانه لا يؤنث كما يجي فنقول بالرجال او بالشوة او بالفصوا او بالزبنات كلهن جمع كنع ويجوز ان تدل في جمع المذكر العاقل اذا كان مذكرا ان يقول بالرجال كلهن جمع كنع على اول الجماعات سئلها بقوله جريا ابلان من سهلان او وادى خيم على فلا من مثل خيطان السلم ومنه قولهم الخوارج جمع خارجة اى فرقة خارجة وقوله نع والصفات صفات صفات الطوابيع الصفات وليس يشي لان ذلك تلجأ في نحو الخوارج والصفات لكون واحدها مؤنث اللفظ كما ذكرنا وقد اجاز الكوفيون والاحفش لثنى المذكر اجمعان اكنعان اضعان اضعان ولشئ المؤنث جمعا وان كفا وان بنعا وان بصعا وان وهو غير مجموع قوله ولا يؤكد بكل واجمع الاذوا جزاء بصع انما افها حسا او حكا نحو اكرمت الفوم كلهم واشرب العبد كذا بخلاف جله زيد كذا يعنى بالذى يصنع افراق اجزائه حيا نحو الفوم والرجل فان لما افراقا لثمنه في الحس بعضها عن بعض وبالذى يصنع افراق اجزائه حكما مفردا متصل الاجزاء كالعبد والعدو زيد فان يفترق اجزاء حكا بالنسبة الى بعض الافعال كاشربى والبصير فيجوز ان ناكده بالكل نحو اشرب العبد كذا فان يصح شربى بعضه

بفرق اجزائه حكما بالنسبة الى بعضها كالمجي والذهاب فلا يجوز ان ناكده بالكل ولا يقول جاني العبد كله وذهب  
 زيد كله فان اجزاء العبد لا يفترق بالنسبة الى المجرى بان يجي بعض منه ولا يجي الباقى فمثل هذا لغيره لا يقال اخضم التريان  
 كلاهما لان التريان لا يصح افراقهما بالنظر الى الاختصاص اذ هو لا يكون ابيئ اشين او اكثر فلا يصح ان يقال اخضم زيد  
 وحده واجاز لا يخضم التريان كلاهما وهو مردد بما ذكرنا وبعد من التماع وقد كان يحتمل نحو اشرب  
 العبد بن واشرب العبد كذا لم يمكن رفع ذلك الاحتمال بنا كيدا ولو قلت اشرب العبد كله لرفع احتمال افراق  
 الاجزاء حكما لا شبهة برفع افراق الاجزاء حسا والاحتمال الثاني اظهر لكون الافراق الثاني اظهر فليسوا الفهم البه فلا  
 يحصل المقصود فاذا اردت رفع اقل الاحتمالين فلتا اشرب جميع اجزاء العبد بن وجميع اجزاء العبد واذا  
 كان الاسم نكرة لم يؤكد اذا التأكيد كما ذكرنا لرفع الاحتمال عن اصل نسبة الفعل الى المشوع او عن عموم نسبة الافراد  
 المشوع ورفع الاحتمال عن ذات المنكر وانه اى شئ هو اولى من رفع الاحتمال الذي يحصل بعد معرفة ذاته اى الاحتمال  
 في النسبة فوصف النكرة بغير عن غيرها اولى من ناكدها وبسندقى من الحكم المذكور اعنى منع ناكده التكررات  
 شئ واحد وهو جواز ناكدها اذا كانت النكرة حكما لا محكوما عليه كقوله عليه السلام فتكاهها باطل باطل باطل  
 ومثله قوله نع اذا كنت الارض حكا دكا فهو مثل ضرب ضرب زيد واما نكرة المتكثرة فقولك ذرات الكتاب سورن سورن  
 وقوله نع وجزائك والملك صفا صفا فليس في الحقيقة ناكدها اذ ليس الثاني لغيره ما سبق له هو النكرة والمعنى لان

الصبيح انما افراق اجزائه حيا  
 احتمال

الثاني غير الاول معنى والمعنى جميع الصور وصفوها مختلفه وقد اجازوا الكوفون تاكيدا للتكرار اذا كان معلوم المقادير  
موفيا وبنار درهم ويوم وليله وشهر بكل واخوانه لا بالنفس والعين وليس ما ذهب اليه ببعض الاحتمال مغاير الفعل  
بعض ذلك الوقت فعلى هذا لا تشترط لفظا بواكيد واللوكد نعتا ذكرا عندهم خلافا للبرصين واما نحو  
رجال ودرهم مما ليس بمعلوم المقادير فلا خلاف في امتناع تاكيد واسئله الكوفية يجوز ذلك بقول بالبنف  
لست صديقا مرضعا تخلفني لذ لقاء حولا اجما ونول الاخر قد صرت الكثر يوما اجما واما قوله اولك بنوحه وشركها  
جميعا ومعروفه ومكره عمل كلهما على البدل عند اهل المصريين اولى لان خبره وشركها بموقنين ويجوز يحى كلهما  
خبر تاكيدا اذا كان تابعا لقوله نعت اما بيلغتن عندك الكبر احد هما او كلاهما فانه عطف على احد هما وليس لفظا احدهما  
تاكيدا وللعطوف في حكم المعطوف عليه وفي قوله اما بيلغتن هو بدل لكونه معطوفا على البدل وقد جحد في المؤكد  
واكثر ذلك في الصلة كقولك جاني الذي ضربت نفسي اى ضربته نفسه وبعد ما انصفه نحو جاني نوم ضربت كلهم  
اجمعين وبعد ما خبر البند نحو القبيلة اعطيت كلهم اجمعين وذلك لما عرفت في باب الابدال من كون حذف الضمير من  
الصلة اولى منه من الصفة وخبر البند من الصفة اولى منه في خبر البند وبعضهم منع من حذفه لئلا يكون له  
لاختصار والتاكيد للتطويل فتاثيرا قال همام اذا عطف على شئ لم يجز ان ياتي تاكيدا ولعله نظر الى ان العطف  
عليه حال على انك لم تغلط فيه والاولى يجوز تخو ضرب نهد يد عمر ولا تات بما يجوز في نفسه الضرب الى زيد  
او بما غلطت في ذكر زيد واروت ضرب بكر وعطفت بنه على ان المذكور بكر قوله ولذا اكد المرفوع المتصل بالنصر  
والعين الكد بمنفصل نحو ضربت انت نفسك فدمضى شرحه في باب المعطف قوله واخوه اجمع ولا  
بتقدم وذكر هادويه ضعيف اعلم انك لو اريدت الجمع بين الفاظ التاكيد المعنوي فدمض النفس ثم العين  
ثم الكل ثم اجمعين ثم اخوانه من الكعبين الى اليتبعين اما تقديم النفس على الكل فلان الاطاحة صفة للنفس معنى  
فيها تقديم النفس على صفتها اولى واما تقديم النفس على العين فلان النفس لفظ موضوع لما هبها جعفر  
ولفظ العين مستعار لها لاجازا من البحارحة المخصوصة كالوجه في قوله نعت كل شئ هالك لا ترجمه اى ذاته  
واما تقديم الكل على اجمع فلكونه جامدا وانما المشتق للجاء مدا الى ولا سببا اذا كان المشتق على وزن الصفة  
وهو فعل وايضا فان كلا قد يقع مبتدأ دون اجمع فانه لا يقع الا تاكيدا واما تقديم اجمع على اخوانه فلكونه  
اول على معنى الجحينة المارة من جميعها واما تقديم الكعب في الصبح على اخويه فلكونه اظهر في افادة معنى اجمع  
منهما لانه من قوله حول كعب اى نام وهذا المعنى حاف فيهما وان لم يفسد الجمع بين هذه الالفاظ فلك  
الا فصار على انها شئت ومن النفس الى اجمع لا يلزم ان يكون الاخر تابعا للقدم بل للثان تذكر العين من دون  
النفس والكل من دون العين واجمع ومضرة فانه واخوانه من دون كل واما الكعب واخوه فالبرصيون

على ما حكى الاقدمون عنهما انهم جعلوا اليها بصبغ وضطرو  
ولربيد كروا اصبغ ومضرة فانه قال وهذا بدل على فلهذا والبعثاد بون جعلوا اليها بصبغ واخوانه فقاوا اجمع الكعب اصبغ اصبغ  
واخوانه وكذا ذكر الجزولي والترنجشري فدم اصبغ على اصبغ وشبه المص ولا ادري ما احتجوا المشهور بصبغ بالاضاد المله  
وتبيل بالاضاد المعجزة والمشهور انك اذا روت ذكر اخوات اجمع وجب الابدال باجمع ثم نحى باخوانه على هذا الترتيب  
اجمع الكعب اصبغ اصبغ ولا خلاف انه لا يجوز تلخيص اجمع عن احدى اخوانه وقال ابن كيسان ابتداء بانهن شئت بعد اجمع  
والقول الثالث انه يجوز حذف اجمع مع وجوب رعاية الترتيب المذكور في الثالثة اليافيه والقول الرابع جواز حذف  
اجمع مع جواز تقديم بعض المثلثة الباقية على بعض وسمع جاني القوم الكعبون وسمع ايضا اجمع اصبغ وجمع بصبغ  
وايضا اجمع شع وايضا اجمع بصبغ اصبغ ولا خلاف انك اذا روت ذكر النفس والعين والكل واجمع معا وجب الترتيب  
الذي كونه فل بن رهان اذا قلت جاني القوم كلهم اجمعون الكعبون اصبغون فكلهم تاكيد للقوم واجمعون تاكيدا  
كلهم وكذا البوا في كل واحد منها تاكيدا قبله وقال غيره بل كلها تاكيد للوكد الاول كالصفات المشابهة وقال البرصين وانما  
في قوله نعت فسيب المثلثة كلهم اجمعون ان كلهم وال على الاطاحة واجمعون على ان التبعون منهم في حالة واحد  
ليس لكون لا نك اذا قلت جاني القوم اجمعون فتمتاه الشمول والاطاحة اتفاقا منهم لاجتماعهم في وقت واحد فكذلك يكون  
مع تقدم لفظ كلهم وكانها كرها تادف لفظين بمعنى واحد واتى محمد ورثة ذلك مع فصل المبالغة قوله البديك

اربع مقصود بانساب الى المبتوع دون قوله مقصود بانساب الى المبتوع يخرج التاكيد والوصف وعطف البيان كما قال قوله  
 دون يخرج عطف النسب لان المقصود هناك التابع والمبتوع معا والمقصود بالنسبة من البدل والمبدل من الثاني دون  
 الاول هذا قوله ولا يظن ما قاله في نحو جاني زيد بل عمر فان المقصود هو الثاني دون الاول مع انه عطف نسبا اول وانما الى  
 الان لم يظهر في صرف جلي بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان بل لا ادى عطف البيان الا البدل كما هو ظاهر كلام  
 سيبويه فانه لم يرد عطف البيان بل قال اما بدل المعرفة من التكرار فهو مرث ورجل عبدا لله كانه قيل من مرث او من  
 انه يقال ذلك فابدل مكانه ما هو اعرف منه ومثله قوله تعالى وانك لتمهدي الى صراط مستقيم صراط الله قال ومن البدل  
 ايضا قولك مرث بهوم عبدا لله وزيد وخالد والترغ جدي هم عبدا لله وزيد وخالد قال باحق ان يفقدى فوما واليرغ  
 او تحببهم فان الدهر خلاص عمر وعبد مناف والذبي عمه من بيتن عز عزاي الظلم عباس قالوا الفرق بينه ما ان  
 البدل هو المقصود بالنسبة دون مبنوعه بخلاف عطف البيان فانه بيان والبيان فرع المبتوع ولو لا المبتوع لم يوثق  
 به فتكون المقصود هو الاول والجواب ان المقصود بالنسبة في بدل الكل هو الثاني فقط ولا في سائر  
 الابدال الا العطف فان كون الثاني فيه هو المقصود بهادون الاول ظاهر وانما قلنا ذلك لان الاول في الابدال  
 الثالث منسوب الى الظاهر ولا بد ان يكون في ذكره فائدة لم يحصل لوله يذكر كما تذكر في كل واحد من الثلثة صونا  
 لكلام الفصحاء عن اللغو ولا سيما كلامه تعالى وكلام نبيه صلى الله عليه وآله فادعاء كونه غير مقصود بالنسبة  
 مع كونه منسوبا اليه في الظاهر واشتماله على فائدة بصر ان ينسب اليه لاجلها دعوى خلاف الظاهر ثم نقول في بدل  
 الكل ان الفائدة في ذكرهما معا احد ثلثة اشياء بالاسبق كما ان الاول اشهر والثاني منضابا بصفة نحو زيد ورجل  
 صالح او كون اولهما منضابا بصفة والثاني اشهر نحو بالعالو زيد ورجل صالح زيد وقد يكون الثاني لجزء التفسير بعد  
 الايهام مع انه ليس في الاول فائدة ليست في الثالث وذلك لان الابهام اول والنسبة ثانيا وفعلا وثالثا ليس للبيان بطلن  
 اوله ونحو ذلك رجل زيد فان الفائدة الحاصلة من رجل يحصل من زيد مع زيادة التعريف لكن الفرض ما ذكره ولا يجوز  
 العكس نحو زيد رجل اذا فائدة في الابهام بعد التفسير ثم يصح عطف البيان من جملة بدل الكل ما يكون الثاني منضابا  
 للاول وذلك اما ان يكون الشيء اسمان هو واحد ما اشهر من الآخر وان لم يكن اخضع منه نحو قوله اسم ما لله ابو حفص  
 عمر فان ابن الخطاب كان يعمل شهر منه بابي حفص ولو فرضنا انه ليس في الثاني من اسمه عمر لاكتنبا ابو حفص الاياه  
 واما بان يكون اسمان بطلقان على ان تاتيها جامد وهو بعض افراد الاول سواء كان اشهر من الاول لو افرد اولها كما اذا  
 كان لك خمسة اخوة اسم احدهم زيد وهناك خمسة رجال منهم زيد احدهم اخوك فاذا قيل جاني اخوك زيد فمن يلاحظ

كون

مطلقان

افراد اخواتي هو واحد من جملة ما يطلق عليه لفظ اخيك وكذا ان عكس فنسب جاني زيدا اخوك فاخوك واحد من جملة  
 ما يطلق عليهم اسم زيد فالثاني في الصورتين اخص من الاول عند الافتران وانما عند الافراد فاحدهما مساو  
 للآخر في الشهرة لان كل واحد منهما يطلق على خمسة والاغلب ان يكون البدل جامدا بحيث لو جاز في الاول  
 لا يستل انما لم يجز في المبتوع فانه في المعنى فان لم يكن جامدا لقله فلا وايك خبر منك في لؤذ يعني  
 النجج والتمهيد فدل الموصوف اي فلا وايك رجل خبر منك بخلاف الصفة فانك لو جاز في الاول في جاز في  
 زيدا كالعالم لا يحتاج الثالث الى مفرد قبله لان الوصف لا بد له من موصوف فلذا قيل ان الثاني في نحو العابد  
 الطير بدل وفي النبط الحائلات صفت بخلافه لتاكيد فانه وان كان جامدا لكن كون معناه مفهوما من المبتوع  
 لو سكت عليه منع من اعتباره مستغلا ولما لم يكن البدل معنى في المبتوع حتى يحتاج الى المبتوع كما احتج  
 الوصف ولم يعنى معناه من المبتوع كما فهم ذلك في التاكيد جازا اعتبارا مستغلا لفظا اي صالحا لان مفهوم مقام  
 المبتوع ولما كان اعلا به بينة الاول جازا ان يعبر عنه مستغلا اخرى فالاول نحو يازيد اي ويا اخا زيدا مبدلين والثاني  
 نحو باعلام بشر وبشر يا لوجهين ويا اخا زيدا بالتصديق كما فوكا نا ان التارك البكري بشر بالبحر وكذا اللغو  
 يجوز جملة مستغلا نحو يازيد وعم وعم مستغلا نحو يازيد والحارث للعلامة لؤذ بوعينها وانما البحر يازيد وعم  
 ولا يازيد وعم وبالتاليون كما جاز باعلام بشر وبشر في البدل لان العاطف كحرف النداء فالعطف صالح لما شره  
 له والفايدة في بدل البعض والاستئصال البيان بعد الاجال والتفسير بعد الابهام لما فيه من التاكيد في النفس وذلك  
 الحكم تخمق بالثاني بعد الجوز والسماحة بالاول فتقول اكلت الرغيف ثلثة فنه ضد بالعنف ثلث الرغيف ثم  
 ثبت ذلك بقولك ثلثة وكذا بدل الاستئصال فان الاول فيه يجيد ان يكون بحيث يجوز ان يطلق ويراد به الثاني  
 نحو اعجبني زيد علمه وسلب زيد ثوبه فانك قد تقول اعجبني زيد علمه وسلب زيد علمه وسلب زيد ثوبه علمه  
 حذف اقسام ولا يجوز ان تقول ضربت زيدا وقد ضربت غلامه وقال سيبويه في قولك يابث فومك اكثر هم  
 صرفت وجوهها اولها انك اردت دامت اكثر فومك وصرفت وجوه اولها ولكل ثلث الاسم فوكذا كقولك

الاشكال

بعد الملائكة لهم اجمعون وهذا الذي له فرسب الا انه بالنفس بعد الالهام اشبه فالواو والفاء لا تخزن البدل في حكم  
 تكسيرا العامل ولو سلمنا ذلك فيما تكسيرا العامل فبما تكسيرا العامل في كسر الخاطبة لك فيما يكثر فيه ولنا ان نديوان  
 ذلك فيما سموه عطف البيان مع التسليم في البدل وفرقوا ايضا بينهما بعدم وجوب نواقير البدل والمبدل منه بغيرها  
 وتكسيرا بخلاف عطف البيان والحجاب يجوز الخالف في المشتق عطف البيان ايضا هذا الذي كتب هو الذي يقو  
 عندي قوله وهو بدل الكل وبدل البعض وبدل الاشمال وبدل الغلط والاول مدلول الاول والثالث جزء  
 والثالث بيته وبينه ملائمة بغيرها والرابع ان تفصيلا له بعد ان غلطت بغيره قوله فالاول مدلوله مدلول الاول  
 فيه شامخ اذ مدلول قولك اخلك في زيد اخك لو كان عين مدلول زيد لكان فاكيدا وانحوت بدل على اخوة الخاطبة  
 ولم يكن بدل عليها زيد لكن مراده انها بطلان على اخك وان كان احد هما بدل على معنى فيما لا يدل عليه  
 الاخر قوله والثالث جزء اى بدل البعض جزء الاول نحو كسرت زيدا يد قوله والثالث بيته وبينه ملائمة بغيرها اى  
 بين الاول والثالث ملائمة بغير الكسرة والخبرية وهذا الاطلاق يدخل فيه بعض بدل الغلط نحو جاني زيد غلامه  
 او حماره وقصبت زيدا اخاه ولاشك في كونها من بدل الغلط وانما قبل لهذا بدل الاشمال فالثاني جعفر لا شمال المبتدع  
 على التابع لا كما شمال الظرف على المنزوف بل من حيث كونه بالا عليه اجالا ومنقاضا له بوجه ما بحيث يفتي النفس  
 عند ذكر الاول متشوقة الى ذكر الثاني منتظرة له فيجئ الثاني ملتحضا لما اجمل في الاول مبينا له وقال البصر والقولان  
 حتى يدل الاشمال الاشمال الفاعل المسند الى المبدل منه على البدل ليضد ويتم لان العجائب في قولك اعجبني زيد  
 حسنة وهو مستدلى زيد لا يكتم من جهة المعنى في قوله يعجبك للحج ودمه بل معنى فيه وكذا سلبك يد ظاهر في انه  
 لم يسلب نفسه بل سلب شئ منه وكذا السئوال عن نفس الشئ في قوله تع بشلونك عن الشئ الحرام غير مفيد الا  
 ان يكون محكم من احكامه غير معين وكذا العن اصحاب الاخذ ودمه مطلقا غير مفيد الا فعله من ذلك الاخذ ودمه استحق  
 به العن بخلاف ضرب زيد عند فانه بدل الغلط لان ضرب زيد مفيد غير محتاج الى شئ اخر ولا نقول في بدل الاشمال  
 نحو قتل الامه برهتانه وبجل لونه وكلاوه لان شرط بدل الاشمال ان لا ينفاد هو من المبدل منه معتبرا بل معنى النفس  
 مع ذكر الاول متوقفة على البيان للاجمال الذي فيه وهذا الاول غير محتمل اذ ينفاد عرفا من قولك قتل الامير ان القاتل  
 سبانه وكذا في امثاله فلا يجوز مثل هذا الابدال مطلقا ودليل حصر الابدال في الاربعة انه لا يتخلوا مدلول الثاني من  
 ان يكون مدلول الاول او الا والاول بدل الكل والثاني اما ان يكون الثاني فيه بعض الاول او الا والاول بدل البعض والثاني  
 اما ان يكون فيه الفعل المسند والمبدل منه مشتملا على الثاني اى منقاضا له بوجه ما او الا والاول بدل الاشمال  
 والثالث بدل الغلط وهما الذي يسمي بدل الغلط على ثلثا فاسام اما بداه وهو ان يذكر المبدل منه عن قصد  
 ويقدم ثم يؤمرك غاطل لكون الثاني اجنبيا وهذا معملا لشعور كثيرا للباغية والنفس في الفصاحة وشرطه ان  
 يرتقى من الاصل الى الاعلى كقولك هديتكم بدر كانك وان كنت معملا لذكر الخيم بقلط نفسك وتري انك لم تقصد  
 في الاول الا تشبها بالبدو وكذا قولك بدر شمر واما غاطل صريح محقق كما اذا اردت مثلا ان تقول جاني حارس بيتك  
 لسانك الى رجل ثم تدارك الغلط فقلت حمارا ما تسان وهو ان يعهد ذكر ما هو غاطل ولا يسبقك لسانك الى ذكره  
 لكن ينشئ المقصود ثم بعد ذلك يشاركه بذكر المقصود ولا يجئ الغلط الضرون ولا بدل التسان في كلام الفصحاء  
 وما يصدر عن رؤيته وفتانه فلا يكون في شعرا اصلا وان وقع في كلامه الاضراب عن الاول المغلوط تبيل ومعنى  
 بدل الغلط البدل الذي كان سببه الايمان بما الغلط في ذكر المبدل منه لان يكون البدل هو الغلط وبدل الكل من  
 الكل يجب مواضع للمبتدع في الافراد والتبينة والجمع والتأنيث فقط لا في التعريف والتكثير واما الابدال الاخر فلا يلزم  
 مواضعها للبدل منه في الافراد والتكثير وجمعها ايضا قوله ويكونان معرفتين وتكثيرين ومختلفتين واذا كان تكرة  
 من معرفة فالتعنت مثل التناصية ناصية كاذبة اعلم ان البدل والمبدل منه في الاربعة يقعان معرفتين وتكثيرين  
 والاول معرفة والثاني تكرة وعلى العكس والاربعة في الاربعة ستة عشر امثلة الكل من الكل زيد اخك برجل اخ لك برجل  
 اخك امثلة البعض زيد راسه برجل راسه زيد راسه برجل راسه امثلة الاشمال زيد علمه برجل علمه امثلة  
 الغلط زيد علمه برجل حمار زيد حمار برجل حمار فلو كان تكرة اى اذا كان تكرة مبدل من معرفة فتعنت طلب  
 التكرة واجب وليس ذلك على الاطلاق بل هي في بدل الكل من الكل وان رويت تكرة بالنصب فالمعنى واذا كان الثاني  
 تكرة مبدل من معرفة فالابوعلى في الحج وهو الحو يجوز زيد وصفه بالتكثرة المبدل من المعرفة اذ استفيد من البدل  
 ما ليس في المبدل منه كقوله نعم يا اوز القندس طويلا ذلم يجعل طويلا سم الوادي بل كان مثل حطم وتضع من الظم

وهو الذي يقو

الاشكال



لا تفسد من بين مكانه طوى بالتقدير وكقول الشاعر انا وجدنا بنى جلان كلهم كصاعدا الضتب لا طول ولا قصر  
 اي لا ذى طول ولا ذى قصر وقوله فلا ويا رب خبر منك البعث فان لم يبدل لكثرة الاما فان الاصل لم يجر لانه يكون اياها  
 بعد التضمير نحو زيد رجل وقد مر انه لا فائدة فيه قوله ويكونان ظاهرين ومضميرين ومختلفين ولا يبدل ظاهر من مضمير  
 بدل الكل الا من الغائب نحو ضربه زيداً هده ضمه اخرى مستأنفة للابدال وهي بهذا الاعتبار ايضا ستة عشر فعند  
 ضمها لابدال باعتبار الاظهار والاضمار والاولى كانت باعتبار التعريف والتكبير فامثلة الكل من الكل وهما مظهران زيد  
 اخوك واذا كانا مضميرين فنحو لقيتهم اباها اذا تقدم لفظا التزديد وانحوت وكان التزديد اخوة الخاطب نحو قوله  
 التزديد وانحوت والفاة يوردون في هذا المقام نحو زيد ضربه اياه وهو تأكيد لفظي لرجوعهما الى شيء واحد وقد انفردوا  
 كلهم في مثل سكن انت وزوجك الجنة ان انت تاكيد وكذا في مررت بك انت وبه هو فكذا هذا الظاهر من المظهر نحو  
 اخوك لقيت زيدا اياه بعد ان زيد اخوك ولورجع اياه الى زيد على ما يورده النجاشي لكان تاكيدا لفظيا ايضا لانه يكون  
 كقولك رايت زيدا زيدا كان مررت بك انت تكبر لفظي عندهم انفاقا والمظهر من المضمير نحو اخوك لقيت زيدا وانفرد  
 زيدا وامثلة البعض فطعت زيدا هذا والمظهر من المضمير نحو كسرت زيدا بده ثم فطعت اياها والمضمير من المظهر نحو كسرت  
 يد زيد و فطعت زيدا اياها والنحو يوردون في مثل نحو زيد قطع زيدا اياها ويقولون هو تكثير لا إعادة  
 الظاهر بل فظفة في حلة واحدة ونحو ذكرنا جملتين ليرفع التكلف ان كان من محله والمظهر من المضمير نحو زيد فطعت يد  
 فامثلة الاشمال كرهت زيدا جملته والمضمير من المضمير نحو كرهت زيدا جملته ولا يفتنه اياها والمضمير من المظهر  
 كرهت جملته زيد و بعضت زيدا اياها والمظهر من المضمير زيد كرهت جملته وامثلة الغلط كرهت زيدا اياه والمضمير  
 من المضمير كرهت اياها اذا تقدم ذكر زيد والذاتية والمضمير من المظهر كرهت زيدا اياها مع تقدم ذكر الذاتية والمظهر  
 من المضمير زيد كرهت اياه والذاتية والمضمير من المظهر كرهت زيدا اياها مع تقدم ذكر الذاتية والمظهر  
 لكونه كلاله ولكن المشهور افراده بالشبهة بيد البعض ولا يبدل البعض ولا يبدل البعض ولا يبدل البعض ولا يبدل البعض  
 ضمير يراجع الى المبدل منه حتى يعرف تغلفها بالاول وانما ليس ابدال الغلط بل يجوز ترك الضمير اذا اشترت وتعلق  
 الثاني بالاول كقولك فع مثل اصحابي الا حدود النوا لا شهاد فضتهم وانتم ملاؤا الا حدودنا فاول التوفيق يجوز سد الام  
 مستلضمير نحو فطعم مطرنا السهل والجبل اي مطر ارضنا على حد المضاف سهاها وجبلوا اخوه ونحو قوله لحاف لحاف  
 الضيف والبرج رده قال ان الخشب لا يجوز جاني زيد الاخ اي اخوه انفاقا واما الاعتداد عن نحو مطرنا السهل والجبل  
 فقد مضى في باب التاكيد قوله ولا يبدل ظاهر من ضمير الخ اعدت بدل البعض ولا يبدل البعض ولا يبدل البعض ولا يبدل البعض  
 يجوز ان يكون من ضمير المنكلم والمخاطب قال الشاعر بدل البعض وعدى بالتجن والاداهم رجل ورجلي شنتا المناسيم  
 وقال في الاشمال ذريتي ان حكمت لن يطاعا واما الضمير نحو صناعا بخلاف بدل الكل من الكل فان غير الاخض  
 الايجز نحو للسكين مررت ولا عليك الكبريم العول فالاول ان البديل يتبعي ان يفيد ما يفيد البديل منه ومن ثم لم يجر زيد  
 رجل وافادة بدل البعض والاشمال والغلط ذلك ظاهرة لان مدلول هذه الثلاثة غير مدلول الاول واما بدل الكل فمدلوله  
 مدلول الاول فلما بدلتا فيه الظاهر من احد الضميرين اي المنكلم والمخاطب هما اعرفا للعارف كان البديل انقص في التبر  
 من البديل منه فيكون انقص في الافادة منه اذا المدلولان واحد وفي الاول زيادة تعريف وجواب لا يخفى يجمع اتحاد المدلول  
 في بدلا كما ذكرنا في هذا الباب ولو اتخذ كان الثالثة تاكيدا لا بدلا وافادة الثانية في المتأخرين زيادة فائدة من صفة المسكن  
 والكبر ظاهرة ولا يضر نقصا لانه في التعريف عن الاول الا ترى الى جواز مررت زيد رجل عما قل قريب منك فان ما لا يفيد  
 التعريف فان كان في المعرفة فائدة التعريف التي ليست في تلك التكررة واستدل الاخض بقوله تع ليحمتكم الى يوم القيمة  
 لا ربب فيه الذين خسروا والباون يقولون هو معك مقطوع للدم اما مرفوع الموضع او منصوبه ولا يلزم ان يكون  
 كل يعث مقطوع بفتح اشباعه تغايل يكفي فيه معنى الوصف الا ترى الى قوله تع ويل لكل همزة لمررت الذي جمع ما لا  
 وقال ان مالك لا يبدل من الضمير اللازم الاستنار وهو في فعل امر ونفعل في الخطاب وافعل ونفعل واذا وقع ما هو  
 ذلك فهناك فعل مفتر من جنس الاول نحو يجيبني جبالك ولعل ذلك استنباحا لابدال الظاهر مما لا يقع لا ظاهر  
 ولا ضمير باردا واذا ابدل مما يضمن معنى الاستنباح فلا بد من اطران التفرقة بالبدل نحو من لقيت ازيد ام عرفا  
 يبين انه بدل من مضمين الاستنباح وما قوله تع عم يشاء لون عن النشاط العظيم فهو مما تجوز الاستنباح و  
 يبدل واختلف النجاشي في البديل منه فقال لمررت انه في حكم الطرح معنى ينلو على ان المفرد بالنسبة هو البديل  
 دون البديل منه وعلى ما ذكرنا من فوائد البديل والمبدل لانه يبين من ان الاول ليس في حكم الطرح معنى الا في بد

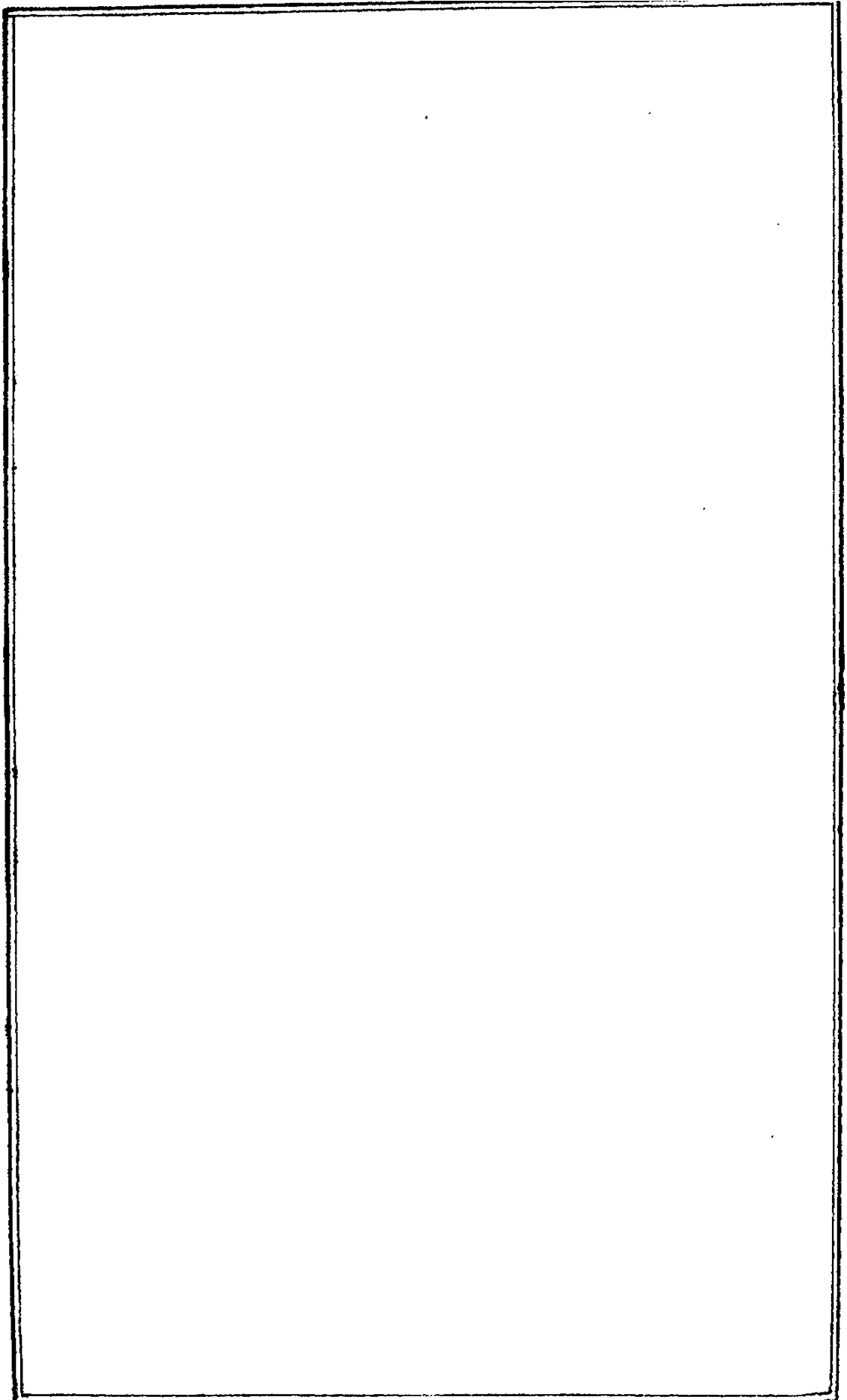
علاقة

التي هي في

الفاظ ولا كلام ان البدل كس في حكم الطرح لفظا الوجوب نحو الضمير اليه في بدل البعض والاشمال وايضا في بدل التكرار  
 اذا كان البدل من ضمير لا يستغنى عن خصوصية الذي يرتبه لغيره او ملتبسا بضمير كذا في نحو الذي ضربت اخاه  
 زيد كرم ولبعضا قد يعتبر الاول في اللفظ دون اقله قال وكانه لفق الترتيب كانه ملتبسا بضمير معين سواء ذكره بطل معينان  
 وقال ان السبوق غدا وما وواحاها تركت هوارين متاهرتن الا غضيب ولو كان في حكم الطرح لفظا لم يعتبر هو دون  
 الثالث وقد يدل الفعل من الفعل اذا كان الثاني راجح البيان على الاول كقوله تع ومن يفعل ذلك بلوا انا ما بضعاف  
 له العذاب وكقول الشاعر على الله ان يبايعا نوحا كرها او يحيي طائعا ولو كان الثاني بمعنى الاول سواء كان فاكيدا  
 لا بد لا يخون تنصرتين انصرك ولا اعرف له شاهدا والذي يفضل به مذكورا ان كان وايضا بما في المثلين كوز من الاعداد  
 جاز في القصيد الابنواع والقطع رفعا كقوله تع قد كان لكم اين في فتيان الثغاة فانه يقال لا يباي منهم فيه قال الشاعر  
 وكنت كذا صلبين رجل محبته واخرى رى فيها التهمان مثلث بروى رفعا وخراوان لم يف يعين الرقع نحو مرشد  
 رجل فاضل واخر كرم وقد جاء بضم الواو في غيره في البدل باضمار اعني كما مر في باب الوصف واعلم ان التوابع اذا جمعت  
 بديء بالنعث ثم بالتاكيد ثم بالبدل ثم بالمشق اما الابتداء بالنعث فيل التاكيد فلما مر في تحليل قولهم ان التاكيد لا  
 لوكد وان كيسان يقدم التاكيد على النعث اذا النعث بضمه ما لا يفهمه الاول بخلاف التاكيد واما تقديم التاكيد  
 على البدل لان مدلول البدل غير مدلول مبيوعه في الحضيقة ومدلول التاكيد مدلول مبيوعه واما تقديم البدل  
 على المنسوق فلان البدل له نسبة معنوية الى البدل من انا بالكلية والبعثتها والاشمال واما مدلول لفظا فتا  
 والمنسوق اجتناب من مبيوعه فوله عطف البيان تابع غير صفة بوضع مبيوعه مثل اسم بالله ابو حفص عن فضله من  
 البدل لفظا مثلا فان النار البكري بشر فوله بوضع مبيوعه يخرج التاكيد لانه لا يوضع المؤكد بل يتحقق اصل  
 نسبة او شبهة النسبة لاجزائه وعدم ابضاح المنسوق لمبيوعه ثم وكذلك البدل عند التاء لان الاول عندهم في حكم  
 الطرح وفي حكم المدول فلم يبق الا الضفة وعطف البيان فلما قال غير صفة خرجت الضفة فالاولى ان يبعد هذا  
 الحد الاول بالثلاثة فيدخل فيها عطف البيان كما ذكرنا ويجز بدل اللفظ بلحذف المصير مطلق البدل فوله اسم بالله  
 ابو حفص عمر فقتلته ابي اعراي عمر بن الخطاب فقال ان اهلي بجيد واني على ناقة دبر او محققا فبأه واسم  
 فظة كاذبا لم يحمله فانطلقوا الاعرابي فحل بجبر ثم استقبل البطي وجعل يقول وهو يمشي خلف جبر اسم  
 بالله ابو حفص عمر ما ستمها من نقيب ولا دبر اعقرها اللهم ان كان فخره لا اللهم صدق حتى انقيا فاخذ بيده فقال  
 ضع عن راحلك فوضع فاذا هي نقيب محمدا فحل على بعير فزوده وكساه فوكبه في مثل فان النار البكري بشر قال  
 اتاثلت في مثل اشارة الى ان الفرق يقع في غير هذا الالب ايضا كقولك يا اخانا الحارث ولا يجوز لوجعل بدلا لعله  
 جواز الحارث وكذا باعلام زيد ونبدا ولو جعل بدلا لوجب لضم وقد ذكرت ما عليه في باب البدل والضم لا يجوز الضارب  
 زيد فلا يتم معه الاستدلال بهذا البيت على ان التاء عطف بيان لا بدل والمبتر انكره وابنه الجوز قال لا يجوز في  
 بشر الا الضب بناء على انه بدل والبدل يجب جواز قيامه مقام المبيوع والبيت للمراب الاسدي ونامه عليه الظير  
 زينه ونوعا فعليه الظير تاء مفعول التارك ان جعلناه بمعنى التصبير الا فهو حال وقوله زينه حال من الظير  
 ان كان فاعلا لعله وان كان مبتدئا فهو حال من الضمير المستكن في عليه ونحو قولهم اعجبني من زيد  
 عله ومن غير وجود التاء فهما كانه عطف بيان والمعطوف عليه محذوف والاصل اعجبني شئ من  
 اوصاف زيد عليه وخصلة من خصاله عمر وجوده وكذا كسرت من زيد بده اى كسرت عضوا منه  
 به حذف المعطوف عليه وانه المعطوف مقامه كما يحذف المستثنى منه ويقام المستثنى  
 مقامه في نحو ما حلت الازيد وهذا آخر قسم العربيات من الاسماء والحمد  
 لله رب العالمين والصلوة والسلام على نبيه محمد وآله ثم  
 الحمد الاول ويثبوه الحمد الثاني على يد اهل العباد الرجي حتى  
 رحمة ربه يوم التادوا رجي عفوية الواثق بالله محمد هادي  
 ابن بهرام الطائفي بن الحسين بن الحسين  
 من شهر محرم الحرام سنة الثمانين وثمانين وثمانين  
 والقرن من الهجرة النبوية عليه السلام  
 والحمد لله رب العالمين

من عطف  
البدل

وهو قول من عطف الورد فيقال فان اللفظ كان كذا





والله الرحمن الرحيم

المبتنى ما ناسب مبتنى الاصل او وضع غير مركب وحكمه ان لا يتخلف له غيره باختلاف العوامل المبتنى كما مر في حمله على غيره  
 اما مبتنى لفقدان موجب الاعراب الذي هو التركيب كالاسماء المعتددة كواحد اثنان ثلثة واللف باثنا وثلاثة وعشر  
 وغيره واما مبتنى لوجود المانع من الاعراب مع حصول موجب وذلك المانع مشابهة الحرف والماضى والامر وهي  
 التي سماها مبتنى لاصل وكذا اسم فعل كما يجيء قول ولا يفصل الحد بلفظ لا ولا تقال لجزء احد الشبهين ههنا لا للثالث  
 الذي بناه في ثبوت الماهية قول ولما اقل في حده ما لا يتخلف غيره كسائر النفاة لان معرفة انتفاء الاختلاف فرع على  
 تعقل ماهية المبتنى فلا يسهل ان يجعل ما نقل ما هتبه المبتنى فرع على معرفة انتفاء الاختلاف فتؤدي الى التردد  
 كما ذكر في الاعراب هذا كلامه وقد مر الكلام عليه في حده المعرب فلا تعبد وهذا الحد لا يصح الا لمن يعرف ماهية  
 المبتنى على الاطلاق ولا يعرفه لاسم المبتنى لو لم يعرفها لكان نفيها للمبتنى بالمبتنى لانه ذكر في حده المبتنى لفظ المبتنى  
 قوله والظاير ضم ونفتح وكسر ووقف اي الغاب حركات اواخره وسكونها الضم والفتح والكسر الغاب مطلق الحركات  
 وحدها سواء كانت حركات المبتنى كقولك حيث مبتنى على الضم او حركات المعرب كقولك في زيد انما يزدان ضم  
 في حله لترفع ولا هذا ولا ذاك كقولك في جيم رجل انه محله بالضم ولا يفتح على حروف البناء فلا يقال انما يزدان ضم  
 على الضم واما الغاب لاعراب فانها كما يطلق على الحركات فتلوه على الحروف ايضا فيقال في نحو جاتي زيد والترديدان  
 والترديدان انهما من نوعه هذا على مذهب المعاصرين والذي يغلب في ظني ان المنفذين لم يرضوا والغاب لاعراب ايضا اعني  
 الرفع والنصب الجزاء للحركات المعينة فالترفع كالضم والنصب كالفتح والجر كالكسرة ثم انهم يطلقون على الحروف  
 لظها مقام حركات الاعراب سواء الحركات مجازا فقولهم في نحو رايت التريدين ان التريدين منصوب مجازا وكذا اذا قام  
 بعض الحركات مقام بعض الحركات مجازا فقولهم اسم المنسوب على الذائب مجازا فقولهم السموات والارضات واحدا  
 في خلق الله السموات والارضات الاول منصوب والثاني مجزوم فاقبل المانع على هذا ان يطلق على الحروف لظها  
 مقام الحركات البناء اسلمه تلك الحركات مجازا فيقال في لا يرضون انهم منسوبة وكذا في لا مسلمات عند من يكره ويقال  
 في بان يزدان وبان يزدون انهما مبتنيان على الضم مجازا فلا يكون اذن لرفع الضم على النفاة اطلاقا فهم ان يزدان  
 مبتنى على الضم ولا يرضون على الرفع وجه هذا والفرق بين الغاب حركات الاعراب وحركات البناء وسكونيهما في  
 اصطلاح الصرتهن منفصلين ومما اخرجهم نفيها على التامع واما الكوفون فبذكر من الغاب لاعراب في المبتنى  
 وعلى العكس ولا يفرقون بينهما قوله وهي الضمات واسماء الاشارة والموصولات والحركات والكلمات واسماء  
 الافعال والاصوات ويفضل نظروف حصر جميع المبتنيات حلة فليطلب لكل واحد منها علته البناء لان اصل  
 الاسماء الاعراب كما مر في اول الكتاب وان كان مبتنى على الحركة فيطلب مع ذلك علته ان اخرجها احدهما للبناء  
 على الحركة فان اصل البناء السكون لانه ضد الاعراب واصل الحركة واخرى للحركة المعينة لم اخرجت دون الباقين  
 حرة الضم ما وضع لتكلم او مخاطب وغاب تقدم ذكره لفظا او معنى او حكما اعلم ان المفضول من وضع  
 الضمات رفع الالباس فان انما انت لا يصلح ان الالعنين وكذا ضمير الغاب نصر في ان المراد هو المذموم  
 بعينه في نحو جاتي زيد وايامه ضربت وفي المنصل يحصل مع رفع الالباس والاختصار وليس كذلك الاسماء التي  
 فانه لو سمي للتكلم والمخاطب بعلمهما فترى البس ولو كرر لفظ المذكور مكان الضمير الغاب فترى انهم انما غير  
 الاول وانما ثبت الضمات انما شبهها بالحروف وضاعا على ما قبل كالثام في ضربت والكاف في ضربت ثم اخرجت

بعض المصنوعات نحو انا وانت ونحن وانما وهما مجرهما طرفا الباب واما تشبيهها بالحرف لاحتياجها الى المصدر  
الحظوظ وفي المنكلم والخاطب تقدم الذكر في الغائب كاحتياج الحرف الى لفظ يفهم به معناه الا فرادى واما  
لعدم موجب الاعراب فهما وذلك ان المغضى لا عرابي الاسماء نوارده المعاني المختلفة على صيغة واحدة والمصدر  
مستغنى باختلاف المعاني عن الاعراب لا ترى ان كل واحد من المرفوع والمنصوب والمجرور له ضمير خاص  
قوله ما وضع المنكلم يخرج قول من اسمه زيد زيد ضوب وقولك لزيد بارئ فعل كذا وقولك لزيد يا غائب  
زيد فعل كذا فان لفظ زيد وان اطلق على المنكلم والخاطب والغائب لانه ليس موضوعا للمنكلم ولا للخاطب بل للفظ  
المقدم الذكر بل الاسماء الظاهرة كلها موضوعه للضمية مطلقا لا باعتبار تقدم الذكر من ثم قلت بانهم كلهم  
نظر الى اصل المنادى قبل التداء ولهذا يقول المبتدئ زيد زيد ضوب ولا يقول زيد ضوبت وانما جاز بانهم كلهم  
لان ما دليل الخطاب وليس في زيد ضوب دليل المنكلم قوله لفظا او معنى وحكما اسم المتقدم اللفظي مسمى احدهما  
متقدم لفظا متخفيا نحو ضوب زيد غلامه والاخر متقدم لفظا متقدرا نحو ضوب غلامه زيد اذ زيد متقدم في اللفظ  
تقدرا لكونه فاعلا وضم ايضا المتقدم المعنوي فمبين احدهما ان يكون مثل الضمير لفظ متضمن للفسر ان يكون  
المضمر جزء يدل على ذلك اللفظ كقوله تع اعدوا هو اقرب للثبوتى الى اعدوا اقرب لان الفعل يدل على المصدر  
والزمان والثبات ان يدل سباق الكلام على المصدر التزاما لا ضمنا كقوله تع ولا يؤمن لكل واحد منهما الا لما ساق  
الكلام قبل في ذكر المبررات لزم من ذلك التساوي ان يكون ثم مورث فجزى الضمير عنه من حيث المعنى هذا نظير  
كلامه رحمه الله وقبحه نحو لفظه الما لوفته لان عادته جعل الضمير وضم اللفظ لانه كما قال في اول الكتاب في  
المعربات لا اختلاف في العوامل لفظا او تقدرا او قال بعد التقدير فيما تعدد ثم قال واللفظي فيما عداه فجعل نحو  
غلامه زيد مما تقدم معنى اولي فهو متقدم معنى وتقدرا لالفاظا فاذا جاز سلب اللفظة عن هذا التقدير  
بان يقال ليس لفظ المفسر مذكورا قبل الضمير وكيف يكون التقدم لفظيا فان قال اردت كانه متقدم لفظا  
من حيث التقدير فيل تعد نحو اعدوا هو اقرب ايضا من هذا القسم لان المفسر فيه كانه متقدم اللفظ ايضا  
في التقدير ولا فرق بينهما الا ان المفسر في نحو ضوب غلامه زيد ملفوظ به بخلاف المفسر في نحو اعدوا هو اقرب  
والتقدم في كليهما ليس لفظيا بل هو تقدري وكلامنا في تقدم اللفظي لا للفظ الملفوظ به او المقادير وقد  
فرز على الصواب في باب الفاعل وهو قوله في ضوب غلامه زيد لا بد من متقدم يرجع اليه هذا الضمير تقدم  
لفظيا او معنويا وهو راجع الى زيد وهو متأخر لفظا قولا لانه متقدم من حيث المعنى لم يجز جعله من باب  
التقدم معنى لالفاظا وهو الحق وعلى هذا النحو ان يقول التقدم اللفظي ان يذكر المفسر قبل الضمير ذكر المفسر  
سواء كان من حيث المعنى ايضا متقدما نحو ضوب زيد غلامه لان الفاعل من حيث المعنى متقدم على المفعول  
او كان من حيث المعنى متأخرا كقوله تع واذ ابلى ابرهيم ربه لان المفعول من حيث المعنى متأخر عن الفاعل  
واعلم انه اذا تقدم مما يصلح لتفسير شيان فصاعدا فالمفسر هو الاقرب لا غير نحو جاني زيد وكبر فضربته اى  
ضربت بكرا ويجوز مع الفرض ان يكون للا بعد نحو جاني عالم وجاهل فاكبره والتقدم المعنوي ان لا يكون  
المفسر متأخرا بقدره بل هناك شئ غير ذلك الضمير يقتضى كون المفسر قبل موضع الضمير وذلك ضروري  
مثل معنى الفاعل المتخفى كون الفاعل قبل المفعول وشبهه كضرب غلامه زيد ومعنى الابتداء المتخفى كون  
المبتدأ قبل الخبر نحو في داره زيد ومعنى المفعول الاول المتخفى تقدمه على الثاني نحو اعطيت درهم زيد وكذا  
نحو ضوبت في داره زيد وكلفظ الفعل المضمين للمصدر المفسر لضمير متصل بين ذلك الفعل نحو هذا سر الفان  
يدرسا ومنفصل عنه نحو قوله تع اعدوا هو اقرب للثبوتى قوله بل هو شرطه وكذا الضمير كقوله اذ جوس السفيه  
جوس لبي اى الى نفسه وكسبا في الكلام المستلزم للتفسير استلزاما لغيره كقوله تع ولا يؤمن لكل واحد منهما الا لما ساق  
المورث دلالة التزامه او بعدا كقوله تع حتى حارث بالجحيم اذ العشى يدل على نوارى الشمس وكقوله تع انا اولادنا  
في ليلة القدر اذ النزول في ليلة القدر التي هي في شهر رمضان دليل على ان المنزل هو الظاهر ومع قوله تع شهر رمضان  
الذي زيد فيه القران وكذا قوله تع ما ترك على ظهرها من دابة فان ذكر الدابة مع ذكر على ظهرها دل على ان المراد ظم  
الارض وكذا الفنا مع لفظ على في قوله كل من عابها فان وكذا قوله تع فان كانت واحدة اى ان كانت الواحدة واحدة  
لان في بيان الواو ان يكون المفسر مؤخر اللفظ وليس هناك ما يقتضى تقدمه على محل الضمير الا  
ذلك الضمير فيقول انه وان لم يكن متقدما على الضمير لالفاظا ومعنى الا انه في حكم المتقدم نظر الى وضع ضمير

الغائبان فاقبضوا ضمير الغائب يقدم المفسر عليه لانه موضع الواضع معرفة لا يفسر بل يفسر ما يعود عليه فان ذكر  
 ولم يفته مفسر يعني مفسر لا يعرف المراد به حتى ياتي بفسر بعده وتنبه خلاف وضعه فان قلت فاقبضوا على الحال  
 لم على مخالفة مفادتي وضعه بنا خبر مفسر عنه قلت فصد الثغيم والنعظيم في ذكره لان المفسر لا يفتد كذا ولا يشا  
 ميبها حتى يشوق نفس السامع الى العثور على المراد به ثم يفسره فيكون اوقع في التفسير ايضا يكون ذلك المفسر  
 مذكور اثنين بالاجمال والا والفضل ثانيا يمكن اكد فان قلت فهذا الضمير الذي هذا حاله يعني على وضعه  
 معرفة بضمير نكرة لعدم شرط التعريف اعني تقدم المفسر عندئذ نكرة كما يجيء في باب المعرفة وعند  
 الضاء يعني معرفة لكن تعريفه انقص مما كان في الاول لان التفسير يحصل بعد ذكره ميبها ففضل الوصول الى التفسير  
 قبل الايهام الذي في التكرار ولهذا جاز دخول ضمير عليه مع اختصاصها بالتكرار وانما حكمها ايهامه على وضعه من  
 التعريف لانه حصل حين تمامه بذلك المفسر بعد بلا فصل فهو كالمضاف الذي يكتسب التعريف من المضاف اليه  
 اما الجملان في غير رجلا ونم رجلا وبشر رجلا وساء رجلا مثلا فظاهر لان الاسم المبتدأ المنصوب لم يوثق به الا لفرق  
 التمييز والتفسير ففسره على التمييز مع عدم انفصاله عن الضمير فاقم مقام الضمير المتقدم فاجملان في مثله في غاية  
 الظهور وقريب منه ضمير يبدل منه مفسره نحو مرتب به وينبذ له يوثق بالبدل الالف التفسير اما في ضمير الثان والضمير  
 فاجمله بعده وان لم يأت كالتفسير المذكور لم يجز التفسير لان قصد المفسر للضمير الثان بدلا مما جملتم مفصلا مع انما  
 الجملان يفتد لا سهل الا بيان به ميبها في التفسير من الاول واما تأخير المفسر في باب الشارح نحو ضرب وضرب  
 نبذ على مذهب البصريين فالحق انه بعد لان يجوز تأخير المفسر لفظا ومعنى ضد ضمير المفسر مع الايمان بملح في الضمير  
 بلا فصل كلمة نعم رجلا وينبذ وقصد التفسير مع اتصال المفسر كما في ضمير الثان والتك في ضمير الشارح مع عدم ما عني قصد  
 التفسير والمجي بالمفسر ليجز التفسير اتصاله بالضمير فضعف من ثم حذف الكا في الفاعل مع انه فيه محذو ولا يضا وما  
 اجازة للبرء والاخفش من نحو ضرب غلام زيد اعني اتصال ضمير المفعول للوخر بالفاعل المفرد ليس واضعفا مما  
 ارتكبه البصريون لان الاتصال الذي بين الفاعل والمفعول اذا كان الفاعل واحدا اكثر من الاتصال بين الذي الضمير  
 ومقتضى على ما ذكره البصريون في باب الشارح قال المص اوردت بالقدم الحكيم انك فصدت الايهام للضمير ففعلت  
 المفسر في ذهنك ولم تصرح به الا بهام على المخاطب اعني الضمير الخ لك المتعلق مكانه راجع الى المذكور قبله  
 فان ذلك المتعلق في حكم المفسر المتقدم ولا يفتد ما ذكر في باب الشارح اذ لا قصد هناك الى التفسير قوله وهو متصل ومفسر  
 فالمتصل المنقلب مفسر والمتصل المنقلب بعض المنقلب بنفسه لا يحتاج الى كلمة اخرى قبله يكون كالتمة  
 لها بل هو كاظاها سواء انفصل عن عامله نحو ما ضربت الايات وانضمت به نحو ما انت منطلقا عند مجازته وذلك  
 لانه يجوز استقلاله بنفسه وفصله عن عامله نحو ما اليوم انت منطلقا فليس كالجرح وما قبله ولا يجوز انفصاله عما  
 قبله والمتصل ما ينصل بعامله الذي قبله ويكون كالتمة لذلك لعامله وكقضى حروفه فاضما والسنن في نحو  
 زيد ضرب وبضرب وهند ضرب ونضرب واضربا وما واضرك نضرب ونضرب في خطا بل المذكور في الصفات  
 نحو زيد ضارب والترديدان ضاربان والترديدون ضاربون وهند ضاربة والهندان ضاربان والهندات ضاربات وانت  
 ضارب وانتا ضاربان وانت ضاربون وانت ضاربة وانتا ضاربان وانت ضاربات وامن ضاربات وامن ضاربون كلها  
 متصل كما يجيء تخفف فيها وليس المستنر فيها ما يبرهن في نحو زيد ضرب وهو وعرو واسكن انت وزوجك الجحزة وهند زيد  
 ضاربه هي ال لبارزة في الجميع ناكب للفاعل لاقبل كما يجيء شرحه وهو من متصل بدليل قولهم زيد ضرب اليوم هو وعرو  
 واسكن اليوم انت وزوجك وهند زيد ضاربه اليوم هي قوله وهو مرفوع ومنصوب ومجوز فالرفوع والمنصوب  
 متصل ومنفصل والمجوز متصل فذلك خمسة انواع الاق ضربت وضربت الى ضربين وضربن والثالث اما الى من  
 والثالث ضروب الى ضروب والرابع اباى الى باهن والخامس علاء الى علاهين ولحق اعلم ان الضمير انما كان  
 مرفوعا ومنصوبا ومجوزا لان انضمه كما قلنا فاقم مقام الظاهر لرفع الا لسان حذو اوله والاختصار فيكون كاظا  
 مرفوعا ومنصوبا ومجوزا وانما لم يكن مجوزا لان المتصل كما ذكرنا هو الذي كالجحزة الاخر لعامله يعني مجز  
 العامل ولا ثم يجيء الضمير بعده على وجه لا يمكن الفصل بينهما والجوز كذلك فان قبله المفضل جازا بين المضا  
 والمضاف اليه في الشعر قلت ذلك مع الظاهر فيجب له يفتد اليه الواضع في الضمير وكل واحد من هذه الانواع  
 الجحزة يكون لثمانية عشر معنى لان كل واحد منها اما ان يكون للمتكلم او مخاطبه وغائب كل واحد من هذه الثلاثة  
 اما ان يكون للمتكلم او مخاطبه وغائب كل واحد من هذه الثلاثة اما ان يكون للمتكلم او مخاطبه وغائب كل واحد من هذه الثلاثة

في قوله  
 في قوله

في قوله  
 في قوله

المركب من الحروف... والاضمة من الحروف... والفتحة من الحروف... والياء من الحروف... والواو من الحروف... والهمزة من الحروف...

انواع المقادير... ونوع المقادير... ونوع المقادير... ونوع المقادير... ونوع المقادير... ونوع المقادير...

وكل واحد من الشعرة اما ان يكون لمدكر او مؤنث فصار للمتكلم منه وللخاطب سنة وللغائب سنة ووضعوا للكلم  
منها لفظين يدلان على سنة المعاني المذكورة كضرب وضميرنا وضربت مشتركين بين الواحد والمدكر والمؤنث وضربنا  
بين الاربعة المثنى والمدكر والمثنى والمؤنث والمجموع والمؤنث وانما شتر كوا في التكلم بين المدكر والمؤنث  
منه وان كان اوعيه لفظا لا يناسب في التكلم وانما يدخل المثنى المتكلم وجمع صيغة هـ وكذا قولك نحن ولم يربد والمثنى  
الفاعل والمجمع واو كما فعلوا في مثنى المخاطب الغائب جمعهم لان ثناهما اسم انضم اليه لفظ آخر مثل يد ليل انك اذا  
قبل لك فصل انما قلت انت باعمر وانت يا عمر وهذه صيغة المثنى كما يجيء وكذا في الجمع اذا جلى فصل انت قلت  
انت بل يربد وانت يا عمر وانما يا خالد وانما اذا قلت نحن وارتد المثنى فقبل لك فصل فلت ناو ويدا وانا وانت او  
انا وهو وان اردت المجمع فقبل فصل فلت ناو ويدا وعمر وليس كل افراده انا فلما لم يكن شرط المثنى والمجمع وهو  
انفاذ الاسمين والاسم في اللفظ حاصلا لم يكن اجراء ثلثته وجمع على ما جرى عليه سائر المثنى والمجمع فارتجلا  
للمثنى صيغة وشركوا مع الجمع فيها لئلا من اللبس بسبب الاطلاق وكثير ما يجيء في غير هذا الباب ايضا للمثنى بصيغة  
الجمع نحو قوله تع فقد صفت فلو يركا وقد يقول المعظم فعلنا ونحن وانما انا وعدنا لنفسه كما يحاخذ ووضعوا منها للخاطب  
خسة الفاظ اربعة نصوص وهو ضرب وضرب وضرب وضرب وواحد مشترك بين المثنى والمدكر والمثنى والمؤنث  
وهو ضربنا وحكم الغائب حكم المخاطب في النصوص سنة والاشراك نحو ضرب وضربنا وضربنا وضربنا وضربنا وضربنا  
الضمير هو الالف المشتركين والثاء حرفة نيب ويجب ان يكون المقذبان في ضرب وضرب متغايرين كما في المقصود  
البارز نحو هي وهذا وبقيت انواع الخمسة جارية هذا المجرى على ان للثقل لفظين وللخاطب خسة وللغائب  
خسة فصار للمجموع ثلثي عشرة كلمة لثمانية عشر معنى واعلم ان اول ما ينكى بوضعه من الانواع الخمسة ضمير  
المرفوع المتصل لان المرفوع مقدم على غيره والمتصل مقدم على غيره لكونها خصة بقول انما ضمه والثاء في المتكلم  
لهنا سبب الضمة كحركة الفاعل ومضما المتكلم به لان الفاعل وضع المتكلم والا تم المخاطبة ثم الغائب فتحول الخاطب ضربنا  
بين المتكلم وبينه وتخفيفا وكسر الخاطبة فرفا ولم يعكس الامر بكسر الخاطبة فتحول الخاطبة لان خطاب المدكر  
اكثر من التخفيف باو و ايضا هو مقدم على المؤنث فخص اللفظ بالتخفيف فلم يبق للمؤنث الا الكسر وزيادة الميم فللفظ  
المثنى في ثاو قبل واو الجمع في ثاوانا بل بلسر المثنى بالخاطبة فانما اشبهت فخصه للاطلاق والجمع بالمتكلم المشيع ضمنه  
فكان اولى الحروف بالزيادة الميم لان حروف العلة مستقلة قبل الالف والواو والميم اولى الحروف القصبة الى حروف  
العلة لغتها ولكونها من مخرج الواو اي شفويرة ولذا كان ضم ما قبلها كما يضم ما قبل الواو وحذف واو الجمع مع اسكان  
الميم ان لم يلبها ضمير شهور من انما الواو وضمة وما ما قبلها وذلك لانهم لما شقوا الضمير وجمعها هو واو الفصد بوضع  
التخفيف كما قلنا لما ثبتوا ثبوت المثنى والمجموع بعد الالف والواو وكانوا يهمان في هذا اللذان والذين فوضع الواو  
في الجمع في الاخر مضمنا وما ما قبلها وهو مستعمل جسا كما في الترجمي فخذوا الواو وسكو الميم التي ضميرها الاجله  
لالام من الانثاس بالمثنى يلبثون لالف فيه دون الجمع ومن اثبت الواو مضمنا ما قبلها فلان ذلك مستعمل في الاسم  
العرب كما نرى في التثنية فاما ان لم يمع الجمع ضمير نحو ضربوه وحيث في الاعرف رجوع الضم والواو لان الضمير لا يخاله  
صدا كبحض حروف الكلة فكان الواو له يقع طرفا ويجوز ان يجر ضما لواء ونسكن الميم مع الضمير ايضا ولم يثبت ايضا ما  
ذهب اليه واذ ثبت الميم المجمع ساكن بعد ما ضمت الميم ردت اليها الى اصلها ويجوز كسرها كما يجيء ويذهب للمؤنث نون مشددة  
ليكون بازا والميم والواو في المدكر وانما اختاروا نون لما يشبهه بسبب لغته للميم والواو معا مع كون التثنية من حروف  
النزاهة واستند ضمير الغائب الغائبة لانه لما كان مفسرا للغائب لفظا منفردا في الاصل بخلاف المتكلم والخاطب وادى  
ان يكون ضميرا لغيبا لخص من ضمير بهما فابتدؤك المفردين بغاية التخفيف هي التقدير من دون ان ينلفظ  
بشيء منه وانصر والمثنى مدكرة ومؤنثة على الالف الذي هو علامة النسبة في كل مثنى وعلى الواو فجمع المدكر وقد  
يستغنى بالضم عن الواو في الضرورة فالولوان الاجزاء كان حوق وكان مع الاجزاء الاساءة استفلا للواو والمضمو  
ما قبلها في الاخوة فصر واهل نون واحدة في مفاصلها الواو اذ كانت واحدة وقول الضافة ان تخون به ضرب الفاعل  
مضمرا اي ضرب هو وكذا في ضمة ضربت اي ضربت هي فاضطررنا الى هذين الضميرين عندما اضرب بالمصدر  
فيها الضمير العبارة عليهم لانه لم يوضع هذين الضميرين لفظا فغير واعينها بل بفظ المرفوع المتصل لكونه مرفوعا مثل  
ذلك المقتدر هو هذا الصريح به وكيف ذوا يجوز الفصل بين الفعل وهذا الصريح به نحو ما ضرب لا هو فان قلت  
بالالفصل غير المتصريح به فحتم المتصل فهو متكلم والى هذا نظر من قال من العجاة ان المقذبة ضرب وضربت يجمع

انما في الشيء فله صلوات ان كان قد بلغه

انواع المقادير... ونوع المقادير... ونوع المقادير... ونوع المقادير... ونوع المقادير... ونوع المقادير...

راجع الى  
 كتاب الفقه  
 في اللغة  
 والاصطلاح  
 في النحويين  
 والاصطلاحيين  
 في النحويين  
 والاصطلاحيين

النحويين  
 والاصطلاحيين  
 في النحويين  
 والاصطلاحيين

ان يكون اقل من الالف نصفه او ثلثه وذلك لان ضمير المفعول يتبع ان يكون اقل من ضمير المفعول ولما التاء في صوت و  
 ضريباً فهي حرف للتأنيث لا ضمير بل حرف صوتي هند وقد جعل الالف والواو والنون حروفاً كما التاء في كتابي في نحو  
 الكتاب نحو ما اخوانك واكوفي البرعيت ويجوزون السلبط اذ هي هذا كله في الما نحو امانه المضارع والامر فلم يبرز  
 الضمير في الفعل ونفعل لا شعاع حرفاً لصار ضمير المفعول لان افعال مشعر بان فاعلها ونفعل مشعر بجنس المفعول بالضمرة  
 والثون بالنون وكذا يفعل بضم في المفعول الغائب فلم يحتاجوا الى ضمير بارز فاعلها ما تفعل منه وان كان محملاً للمخاطب الغائب  
 لكنهم لم يبرهنا ضمير اجرام المفردات المضارع مجرى واحداً في عدم ابراز ضميرها ولعل هذا هو الذي حمل الاخفش على  
 ان قال ليه في مفعولين ليس ضمير بل حرف تأنيث كما قبل في هذي والضمير لازم الاستنار وانما استنكر الحكم بكون ضمير  
 المفعول مثل من ضمير المثنى مع ان الضمير بضم نون يكون اخف وانما افضل مل ولا تفعل هنا تحكماً بالحكم تفعل  
 للمخاطب لان الامر التي ما اخذ ان من المضارع كما يحى في ضم الالف ومنه من الما في ان الحروف الاربعة في المصاحف  
 والامر اعني الالف في المثبتات والواو في جموع المذكر والباء في المخاطب والنون في جمعي المؤنث علامات كافة الصفا  
 وواو هاء في نحو ساريان وحسنون وهي كلها حروف والفاعل مسكن عنده ولعل ذلك حملاً للمضارع على اسم الفاعل  
 او استنكاراً لوضع الفاعل بين الكلمة واعل بها الى النون وانما الضمير المراد في الصفا اعني اسم الفاعل واسم  
 المفعول والصفة المشبهة فلم يبرهنا هالاهما غير يفيد في افضاء الفاعل بل افضاء المفعول والصفة المشبهة فلم يبرهنا  
 ضمير الفاعل وكذا اسماء الافعال والظروف على ما يحى بعد وايضاً الالف والواو في مثبتهما الاسماء وجوعها الجامد  
 كالتمهيد والزهد ون حروف زبدت علامة للمثنى والمجموع بل لا ريب فجمعت مثبتهما الصفات وجوعها على فح مثبتهما  
 الجامدة وجوعها لان الصفات فرع الجامدة لتقدم القدرات على صفاتها فصلات الالف علامة للمثنى والواو علامة  
 الجمع فلا يمكن ان يوصل الفاعل ضمير واو بل يتبع في المجموع لاجتماع الالف والنون والواو في استنكار الضمير ان الالف للمثني  
 والواو في المجموع والدليل على ان الالف والواو الظاهرين ليسا ضميرين انقلابهما بالعوامل نحو لقيت ضار بين  
 وضار بين والفاعل لا يتغير بالعوامل الفاعلة على عاملة نحو قولك جاني زبد واكباغلايه فلم يعمل جاني في علامه وكذا  
 استنكر النون في ضار لقيت ومضروباً ثبعا لاستنكار الضمير في جمع المذكر اذ هو الاصل واذا استنكر في المثنى والمجموع  
 فالاستنكار في مفعولها احدى فلزم الاستنكار في كل فاعل ولا يرى لفاعل ضمير بارز في الصفات في نحو فان قبل فلم لم  
 يحى ايضا بر بعد هان منفصل كما في ما معنى ليس فاستنكاره ايضا لا ضمير بها لبعدها من منفصل نحو ما استنكر  
 على ما يحى قلت كجرى الصفات مجرى الفعل للمضارع فلم ينفصل عنها كما في الفعل للمضارع الالف نحو فانم ها معا فاقم  
 ها وما فاقم ايضاً وانما في نحو زيد عمر ضاربه هو فالفصل ليس بفاعل بل هو تأكيد للما يحى ثم لما فرغوا من وضع  
 المفعول المتصل في الافعال والصفات اخذوا في وضع المفعول المنفصل فقلوا انا للكلمة المذكر المؤنث وقد تبدل  
 هم لها وقد تبدل نحو انا فعلت وقد يستنكر نون في الوصل وهو عند البصريين همزة ونون مفحوة والالف نون  
 لها بعد النون في الوقف لبيان الفتح لانه لو لا الالف لسقطت الفتح للوقف وكان يكتسب ان الهمزة لسكون النون فلهذا  
 يكتب بالالف لان الخط مبتدئ على الوقف الا ابتداء وقد توقف على الوقف ساكنة وقد بينت فتحها وفتحها بهاء الساكن قال  
 حاتم هكذا فردي ثم قال ان كنت اذرى فعلي بديته من كثرة الخلط في من انه وتواتم بنبون الالف في الوصل ايضاً  
 في السعة وغيره لا يثبتون في الوصل الا ضروره نحو قوله انا سبق لعشيرة فاعرفوني فجمهد وقد نزلت الشام ارجاء  
 في لمة نافع اثبات الالف اذا كان قبل همزة مفحوة ومضمومة دون المكسورة قال ابو علي الاعرف في غريب الهمزة وغيرها  
 فالواو ان لا يثبت الالف وصله في موضع ومد هب الكوفيين ان الالف بعد النون من نفس الكلمة وسقوطه في الوصل  
 في الاعراب مع فتح النون او سكونه ومعاقبه هاء الساكنة له وفقد لبلان على بادته وكونه لبيان الحركة وفتحها ونحو  
 للمتكلم مع غيره مثل في المفعول المتصل في صلاته للمثنى والمجموع والعلة كالعلة ونحوه للساكنين وضمه اما للكونية  
 صم لم يرفعوا ما لا دلالة على مجموع الذي حقه الواو وانما مثل في نون فالضمير عند البصريين ان وصله انا وكان  
 انا عندهم ضمير صامح لجميع المخاطبين والمتكلم فانددوا بالمتكلم وكان الضمير ان يبتوه بالهاء المضمومة نحو ان  
 الا ان المتكلم لما كان اصلاً جعلوا ثلثاً لعلامة له علامه ويبتوه المخاطبين بما حرفه بعد ان كالا منه في اللفظ و  
 في الضمير ومد هب لفظه ان امت بكما لاسم والهاء من نفس الكلمة وقال بعضهم ان الضمير للمفعول هو التاء و  
 المتصرفه كانت ممنوعه متصلة فلما ارادوا انفصالها عموها بان لا تفعل لفظاً كما هو مذ هب بعض الكوفيين  
 وان كبسان في اباد واخواته وهو ان الكافل المتصرفه كانت متصلة فارادوا استنكارها لفظاً للضمير منفصلة

فعلوا



Handwritten notes at the top of the page, including the word 'الاصحاح' and other illegible script.

Main body of handwritten text in Arabic script, discussing linguistic concepts like 'الاصحاح' and 'التصويب'. The text is densely packed and covers most of the page.

Handwritten marginal notes on the right side of the page, providing additional commentary or examples.

Handwritten marginal notes on the left side of the page, including the word 'ماضيه' and other illegible script.

احراد للوصول بحري لو ففت قد فرغ بها كلها في الكتاب العزيز واما الهاء في المثنى بالجمعين فان كان قبلها فتحنة او ضمة  
وهي مضمومة لا غير نحو لهما وعلامهم وان كان الفاء وواو ساكن صحيح فكذا لا اما نحو ابو علي من نحو متهما ومنهم و  
اضربها واضربهم على ما مضى للاشباع وعد الحاجر غير حصين لسكونه وان كان قبلها كسرة او ياء فن قال في الواحد هو  
وعليه هو وهم اهل الحجاز وقال في المثنى بالجمعين ايضا بضم الهاء نحو ان غلاما منهما وغلاما منهما وبغلاما  
وبغلاما منهما وبغلاما منها وحزبه بضم الضم في جمع المذكر ثلاث كلمات عليهم والهم ولد بهم قبل ذلك لكون الباء فيها  
بدلا من الالف فاعطى الياء حكم اصلها وقد جاء علاه والاء ولداه على الاصل وكان يجب على هذا لتعجيل ان يقرأ  
في الواحد والمثنى وجمع المؤنث عليه عليها علمتها ولم يقرأ ولعل ذلك لا يباع الاثر وغير اهل الحجاز بكسرة الهاء  
في المثنى والجمعين مطلقا في الواحد وهو الاشارة هناك في حركة الهاء واما ما جمع التي بعدها للمكسورة فلا تجوز  
من ان يعطف عليها وان فان وفقت عليها فلا بد من تسكين الميم بعد حذف صلتها وكذلك جميع الضماير بخلاف صلا  
في الوقف نحو ضربيه وبه وبك الا الالف في نحو ضربتها وبها وان لم يعطف عليها فلا تجوز من ان يكون بعدها متحرك او  
ساكن فان كان بعد ما ساكن فكسر الميم لا يباع كسر لها لا لغناء الساكنين الياء نحو من دونهم امرأتين وعليهم الذئبة  
على فلاة اية عمر ويا في الفراء على ضم الميم نظرا الى الاصل وان كان بعدها متحرك فلا ساكن اشهر نحو عليهم في المضموم  
عليهم وبعضهم بشبع ضم الميم نحو عليهم غير المضموم عليهم وكقراءة فان كثيرا وشباع الكسر فيه في مثل انيس  
للاشباع فصار الميم بعدها المكسورة حسنة احوال حائتان قبل الساكن الكسر والضم كلاهما مع اخلا سري ذلك التول  
وزلت قبل المتحرك الساكن واشباع الضم وشباع الكسر ان كان الميم بعدها المضمومة على ما هو مذهب اهل الحجاز  
فيهم وعينهم وعلى ما هو المشفق عليه في نحوهم وغلامهم وفقاهم وكقائمه على الاشهر وكذا في اتمه وضربهم وغلامهم  
فلها ايضا حسنة احوال حائتان قبل الساكن الضم وهو لا فليس الا شهر لا يباع والنظر الى الاصل والكسر نظرا الى الساكنين  
وهو في غير الفل والمضمر او على ذلك قبل المتحرك الا في الاصل وهو الا شهر التامة ضمها وصلها بواو والتا ش  
وهي في ضمهم قبل هاتها كسرا ويا كسر الميم وصلها بيا نحو عليهم وهي في كسر الميم لمجانسة الباء والكسرة قبل الهاء  
وقلب نوا وباء لا حل كسر الميم ومنع هذا الوجه ابو علي ايضا ثم لما فرغ من وضع المنصوب المتصل اخذ وافي وضع المنصوب  
المتصل فجاء ويا بامتلا وبصيغة ضم المنصوب المتصل واختلف النحاة فقال سيبويه والحليل والاختص والمبارقي  
وابو علي ان الاسم المضمر هو يا بالان سيبويه قال ما يتصل به بعد حرف بدل على احوال الرجوع اليه من التذكير والغير  
والخطاب لما كان ايا مشركا كما هو مذهب البصريين في الثالث بعد ان في انت وانت وانت وانت وانت وانت وانت  
وقال الحليل والاختص والمبارقي ما يتصل باسمه اصبحت يا اليها الفونيم فاباه ويا الشواب وهو ضعيف لان الضماير لا  
نضاف وقال شرجاج والتبر في انا اسم ظاهر مضاف الى المضمرات كان اياك بمعنى نفسك وقال قوم من الكوفيين اياك  
واباه ويا اي اسمها بجملة وهو ضعيف ذليل في الاسماء الظاهرة ولا المضمر ما يختلف آخره كفا وهاه وقال بعض الكوفيين  
وان كيسان من البصريين ان الضماير هي للاخفة بابا وبادا عاتها نصير فسيما منفصلة وليس هذا القول يعبد  
من الشواب كما قد منا انت وقد يقع هرف ايا وقد يبدل الهمزة مفتوحا ومكسورة هاء ثم حملوا ضمير المجرور على المنصوب  
لان المجرور مفعول لكن بواسطة وحملوا على لفظ المنصوب المتصل لوجوب كون المجرور متصلا على ما مضى ضمير  
المجرور مثل ضمير المنصوب المتصل قوله فالمرنوع المتصل خاصة بشر في الماضي الغائب في المضارع للتكلم مطلقا  
والغائب والغائب وفي الصفة مطلقا انما علم ان لا يستتر من المضمرات الا المرفوع لان المنصوب والمجرور فضلا لا ينسمل  
مفعولان والمرنوع فاعل وهو كحرف الفعل يجوز في باب الضماير المتصلة التي وضعها للاختصار استنادا لفاعل ان النفا  
وخاصة الضمير لا سيما المتصل منه كحرف الفعل فكيفوا بلفظ الفعل كما يحذف في آخر الكلمة المشبهة شئ ويكون فيها  
ايقاع قبل على ما التقى على ما مضى في الترجيم وعلا استناره فيما يستتره فنه قد مضت ولا يظهر اصلا الضمير المتصل  
في غائب الماضي وغائبه وفي المضارع في افعال وتفعل وتفعل وتفعل وتفعل وتفعل وتفعل في جميع الصفات  
واسماء الافعال والظروف وفي خمسة منها لا يظهر الفاعل الا ظاهر ولا مضمرا وهي فعل وتفعل وتفعل وتفعل  
وافعل امر واسم فعل الامر مطلقا في الواحد والمثنى والجمع وما يظهر في نحو اسكن انت وزوجك تاكد للسنة  
لا فاعل بدل قبل ائت لا تقول لا تفعل ولا تفعل الا انت وفي فعل وتفعل وتفعل وتفعل للغائب يظهر الفاعل  
المظهر والضمير المنفصل نحو ضرب زيد وماضويت الالهى ونضوب هند وماضوية الالهى كذا في الصفة المرفوعة  
نحو قائم الشهدان وما قائم هما وكذا في النظم عندك على اذا عند نحو في الدار زيد وما في الدار هو وكذا في اسم

الضمير  
الساكن

الفعل اذا كان خبراً يظهر الفاعل الظاهر نحو هبنا زيد والمضمر المنفصل نحو هبنا ههنا لا يسوغ المنفصل الا  
 بعد المنفصل وذلك بالتقديم على عامله اذ الفصل لغيره وبالحرف او يكون العامر معنواً او جواً والمضمر مرفوع  
 او يكون مستنداً به صفة حوت على غير من هو نحو اياك ضربت وما ضربت الا انا وياك والشرا فان زيد وما انت فاما  
 ههنا زيد ضاربه هي اعلم ان اصل الضمير المنفصل المستند لا يخصص ثم المنفصل لبارز عند خوف اللبس بالاستنار  
 لكونه اخص من المنفصل ثم المنفصل عند تعدد الاتصال فلا يقال ضربت فلان لان ضربت مثله معنى واخص منه لفظاً  
 اول الضمير المرفوع والضمير المنصوب يصلحان كما قران يكونان متصلين ومنفصلين دون الضمير المجرى ولقد  
 موافقهما فنقول ان الاصل في المنفصلين المرفوع والمنصوب ان يوصلا بالفعل لان المنفصل كما قران كالجزم الاخر من  
 الكلمة التي يليها ويكون الشق كالجزم الكلمة تاماً اذا كانت مفصلة له لا اصاله ومن حيث اللغات والفعل مفعول  
 للمرفوع كذلك ومن ثم لا يخلو فعل منه فصحة ان يجعل الضمير المرفوع كالجزم الاخر منه واما ما يرفع فهو امان  
 ابتداء عند البصريين ولا يصح اتصال المرفوع به لان المنفصل كالجزم من الكلمة المتعدية ولا يبدله معنى ليس بكلمة واما  
 مبتدأ وخبر على ما اشرنا في اول الكتاب والمبتدأ اسم وليس الاسم في افضله المرفوع كالفعل لان كل فعل رافع جمل  
 الاسم والخبر اما اسم او جملة وليس الاسم المرفوع ايضاً من لوازم احد ههنا واما ما التجازية وليست ايضاً كالفعل في  
 طلب المرفوع لان حرف نفي ودخوله على الفعل اولى ومن ثم كان التصريح ما زيداً ضربته اولى من الرفع ولضعفها  
 في العمل لم يعاها غير اهل التجاز وايضاً عملها للرفع بالمشابهة لا اصاله واما ان واخوانها فالاسم المرفوع بهما لا  
 يجوز اتصالهما المتعارفت نحو ان زهدا انت فلم يكن الضمير المرفوع بهذه الاشياء المنفصلاً واما اسم الفاعل اسم  
 المفعول او الصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل او الظرف والتجار والمجرور فهي ايضاً لا ترفع بالذات بل بالحل على  
 الفعل وينصل المرفوع من هذه الاشياء بغير المصدر لكن بشرط الاستنار كما يجي وكذا يقول الفعل هو المفعول  
 المنصوب بالاصالة وسائر ما ينصب الضمير وهو ان واخوانها وما التجازية نحو ما زيد اياك واسم الفاعل واسم المفعول  
 والمصدر واسم الفعل انما ينصب لشبه الفعل بالحل عليه فكان حق المنصوب ايضاً ان لا ينصل الا بالفعل  
 او الاسماء المشبهة له كالمرفوع لطلب الفعل بالذات والبول في الحل عليه لكنه التجاز في الاصل الى الفعل ان ينصل  
 به مع استغنائه عنه لكونه فضلاً جاز اتصاله بغير الفعل ايضاً اذ شابهه كما يجي فاذا انقضى هذا فلك الضمير المرفوع  
 طلبتوباً ما ان يعمل فيها الفعل او غيره وفي الاول يجب اتصاله بعامله الا في ثلثة مواضع الاول اذا تقدم على  
 عامله ولا يكون الا منصوباً نحو اياك تعبد واثنا اذا كان العامل محذوفاً نحو فولك ان اياه ضوياً وان انت ضوياً  
 ونحو اياك من اقراب وقد مر في باب الخبر ان اياك والاسد من باب تقدم المفعول على ناصبه واما ثلث  
 الانفصال في الموضوعين لان لا يمكن ان يكون كالجزم الاخر من العامل المحذوف والمجرى لان الضمير المنفصل بهما لا يكون  
 كالجزم الاخر من عامله فاذا لم يكن فله عامل كان اما مؤخر او محذوفاً فكيف يكون كالجزم الاخر منه الثالث اذا  
 فصل عن عامله لغيره لا يتم الا بالفصل وذلك في مواضع منها ان يكون تابعاً اما ما كيدا نحو اسكن انت وروح  
 الجنة ويطيبك بالها ويد لا تقولك بعد ذكر لفظه اخراج ولفيت زيدا اما ما عطف شئاً نحو جاني زيد وانت ولا  
 يقع الضمير وصفاً تقدم ومنها ان يقع بعد لا نحو ما ضربت الا اياك وما ضربت الا انا وما قوله وما ينال اذا ما كسبه  
 جازياً لا يجاوز الا اذ قد شاذ لا لياس عليه وكذا اذا وقع بعد معنى الا كقولك كاتاب يوم فري انما نقل اياك و  
 ان يلى ما نحو جلت امانت او زيد وديت اما اياك وعمرو والغرض منها اعادة الشك من اول الامر ومنها ان يكون ثانياً  
 مفعولاً علمت واعطيت وجرى اتصال الضمير الياسه بالمفعول الاول كما اذا خبرت عن المفعول الثاني في علمت  
 زيدا اياك واعطيت زيدا عمرو ولا يجوز ان يقول الذي علمته زيدا ولا الذي اعطيته زيدا لانه يلبس المفعول الثاني  
 بالاول فاما ان لم يلبس بالاتصال في باب اعطيت اولى والانفصال في باب علمت كما اذا خبرت عن المفعول الثاني  
 في اعطيت زيدا وروحاً فقولك الذي اعطيته زيدا وروحاً اولى من قولك الذي اعطيت زيدا اياه درهم لانك تقدم  
 على الاتصال بلا مانع من مساو اللفظ والمعنى ومن جوز المنفصل فهو طيبة لان الالبس في المفعولين الذين  
 يحصل فيهما اللبس بالاتصال نحو اعطيت زيدا عمرو واذا خبرت عن الثاني في علمت زيدا فاما فقولك الذي  
 علمت زيدا اياه فاما اولى من قولك الذي علمته زيدا فاما وذلك للنوطة المذكورة ولم يأتها اصل المفعول الثاني  
 اذا العامل فيه في الاصل ما يوجب انفصاله عنه كانه كانه اياه على ما يجي وان كان الضمير مع غير الفعل فاما ان  
 يكون مرفوعاً او منصوباً فالرفوع لا يكون الا منفصلاً اذا كان مبتدأ او خبراً او خبراً واخوانها واسم ما لسا

في قوله ما لسا  
 في قوله ما لسا  
 في قوله ما لسا

مراد ان يقع باسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم الفعل والظرف والجار والجر وفان فصل عن عامل لغيره لا  
 يتم اذ الفصل كما ذكرنا في الفعل وجب كونه منفصلا بخوذة فاما اخوه وانت وضارب واما هو واخوك وهيهات زيد  
 وانت ومررت برجل في الدار اخوه وانت ومثله الضمير البارز بعد الصفة اذا جرت على غير من هو له فانه تأكيد للضمير  
 المسكن فيها لا فاعلا كما في اسكن انت وزوجك الجنة وذلك لان تقول مطرنا نحوالت يدون ضاربوم نحن  
 والزيدان للزيدان ضارباهاها وقد عرفت ضعف نحو جاتي رجل فاعدت غلامه وقال الزنجشري لا حاجته بل يقول  
 ضاربهم نحن وضاربهما هما فان ثبت ذلك فهو فاعل كما قبله وكذا يجب انفصال الضمير المرفوع بالصفة والظرف  
 اذا كان مع المرفوع جملتين وذلك اذا اعتمد على هرة الاستفهام او حرف النفي نحو افاثما انما وماذا ملكها واذ في القار  
 انما عندنا على وذلك لانه يعرض لها اذ ان كونهما مع مرفوعهما جملتين فاعتنق بالمرفوع لكونه احد جزئي الجملة فاعتنق  
 اذن الى اللفظ فرأيت كاشا احد جزئي الجملة وبينة اذ لم يكن كذلك بخلاف اسم الفعل فان الضمير فيها احد جزئي  
 الجملة اذ لم يمتحج الى الفرفي فاطر استكان الضمير فيه على ما هو حق ما شابه الفعل كما يجب فان لم يفصل الضمير عن عامله  
 ولم يرفع بالصفة والظرف للمعتمد على ما مر وجب انفصال المرفوع بها لكون اسم الفاعل باسم المفعول والصفة المشبهة  
 واسم الفعل والظرف واخيه ساره مستدلا فعال من غير حاجة الى ضميره كما احتاج المصدر في تقديره بالفعل الى  
 ان لا يكون هذا المتصل بهذه الاشياء الامسكا لكونه الضعف من الفعل في افضله للمرفوع اذ هي فروع عليه  
 في ذلك فلم يجعل المرفوع بها كجزء من اجزائها في الظاهر كما حصل في الاصل الذي هو الفعل كذلك واما للضمير  
 المرفوع والمصدر فلا يكون الامتصلا وان وليه بلا فصل لانه لا يفيد بالفعل الا مع ضميره ان يقول عجبني ضرب  
 انت زيدا اذ الم نصف والاضافة اكثر لان الكلام بها اتفق المعنى الضميريات زيد هذا كله في الضمير المرفوع مع غير  
 الفعل واذ كان الضمير المرفوع مع غيره فان كان العامل متواجبا انفصاله عن المنصوب وضعا كما يحجزه  
 نحو ما زيدناك وفضل بينهما الفرض لا يتم الا بالفصل كما ذكرنا في ههنا الفعل نحو ما انا ضارب الاباك وانا ضارب  
 اما اباك واما زيدا وانا ضاربك اباك وجب انفصال الضمير كما رأيت وان لم تكن كذلك فلا يتجاوز ان يكون التاصب حرفا  
 او اسم فعل او مصدر او صفة فالحرف يجب انفصال الضمير به نحو انت قائم وليك فاعد وانت في القار ولا يقول  
 ان فاعلا اباك وذلك لان الحرف غير مستقل فالانفصال به نحو واجب مع الامكان وكذا يجب الانفصال باسم الفعل  
 لانه وان كان في الاصل مستغلا من حيث الالتماس غير محتاج الى منصوب الا انما صار معناه معنى الفعل سواء  
 كان كالفعل في وجوده لانفصال به قال زلتها من ايلي زلتها ونقول رويد وجعله وحكي يونس عليه كفي لا تاوجب  
 الانفصال في الضمير لما ذكرنا ان المنفصل لا يجر الا عند تعدد المتصل اذ كان ضمير المتصل بالكاف من ذلك نحو رويدك  
 عليك لانفصال نحو رويدك اياه وعلبك اياه تشبهها نحو اعطاك اياه كما يجب وان لم يكن الكاف ذلك الكاف  
 واما المصدر فان كان متوقفا لم يفصل المنصوب به مع التثنية للتضاد بين التثنية الدال على تمام الكلمة والضمير المتصل  
 الدال على عدم تمامها مع ضعف مشابهة المصدر للفعل فيجب ان يقول عجبني ضرب اباك ان لم يصف الاضافة  
 اكثر ولا يمتنع على ما هو مذهب الاخفش في نحو ضاربك وضاربك وضاربك ان يكون حذف التثنية في نحو ضربك ايضا  
 للعافية لا للاضافة فيكون الضمير منصوبا كما في باب الاضافة وان كان المصدر في الام فالاشياء انفصال الضمير بعده  
 نحو عجبني الضمير اياك لعاجته الاتفة الامم للتثنية في تمام الكلمة به وجود الاخفش الضمير والمنصوب واما  
 اسماء الفاعل والمفعول ففي انفصال الضمير المنصوب بهما متوهمين كانا ولا خلاف كما مضى في باب الاضافة وانفصاله  
 بهما وفي من انفصاله بالمصدر لكون مساهمة المصدر للفعل اكثر من مشابهة المصدر للفعل فيقول ضاربك وضاربك و  
 الضاربك والضاربك اياك ومعطاك ومعطاك ومعطى اياك والمعطاك والمعطى اياك واما الظرف والجار والجر وفان فصل  
 مقام الفعل للازم لا يجر بعدها ضمير منصوب بهما ولا يمتد الى شرح ما يحتاج الى الشرح من كلام المصنوع او بالفصل  
 لغيره احراز عن نحو ضرب زيدناك فانه لا يجوز ذلك مع وجود الفصل وذلك لان الفصل لا يجر فيها اذ نولك ضربك  
 زيد معناه فان قلت اليس ذكر الفاعل قبل المفعول مقبلا ان ذكر المفعول ليس باهم ولو ذكرت المفعول قبل الفاعل  
 ان اذ ان ذكر المفعول اتم قلت تقديم المفعول على الفاعل لا ينافي ذلك بل قد يكون ذلك لاشباع الكلام بل قيل ان  
 تقديم المفعول على الفعل اتم والاولى ان يقال انه يقيد الضمير كقوله نعم بل الله فاعبدوا لا تعبدوا الله وكذا تقول  
 في المفعول لمطوف ضربه زيدا اي ضربت زيدا ضربا ولا يقول ضربت زيدا اياه وكذا تقول يوم الجمعة فبشر زيدا ولا  
 يقول فبشر زيدا اياه واما نحو قوله ضمنت اياهم الارض فضرورة قوله او يكونه مستدلا اليه ضرورة جرت على غير من

هذا الضمير المنصوب  
 فان فصله عن المرفوع  
 الاصل لان ذلك  
 الفصل على الكمال  
 بالجر على المرفوع  
 بجمع استغناء عن  
 لكونه منفصلا عن  
 غير الفعل ايضا اذا  
 فاعله فاذا كان في

ومع هذا لا ينفصل الضمير المنصوب بهما عن المرفوع اياك ومعطاك اياك ومعطى اياك

هذا الضمير

هي لم تدركنا اقل ليس مستنداً اليه الضمير هو ناكيد المستند اليه ثم يقول انما ابرز هذا الضمير ناكيداً اذا حث  
الضمير على غير ما هو له ونعني بالضمير اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة ونعني بالجرى ان يكون نعتاً نحو  
مررت هند رجل ضاربه هي او جالاً نحو قولك جئت في وجاني زيد ضاربه انما اوصلته نحو الضاربه بانث زيد  
او غير نحو زيد هند ضاربه هو بقوله ذاك الخلف ما جرى عليه محتمل لضمير المؤكد وما هو له في الاضمار وقرع به  
اعني التثنية والجمع وفي التذكير او قرع اي التثنية فلا ليس سواء كان المنحل للضمير صفة او فعلاً نحو زيد هند  
ضاربه هو او بضر بها هو فلو لم ناك بالضمير في ضاربه ايضاً علم ان الضاربه لزيد لا هند وان انفعا في الافراد  
او قرع به او في التذكير او قرع فان انفعا في الغيبة ايضاً فالليس حاصل فعلاً كان المنحل وصفه ولا يرتفع ذلك ليس  
بالاثنان بل ينفصل نحو زيد عمرو ضاربه هو او ضربه هو والتهيدان العبران ضاربه او بضر بانها هو وكذا في المؤنث و  
الجمعين وان اختلفا في الغيبة والمخاطب والتكلم فالليس منقطع في جميع الاعمال نحو انا زيد ضاربه والشره بان  
نحن ضاربه انا او بضر باننا وندنا ما يندى ونظري في الا في غايته المضارع مع المخاطب في غايته مع المخاطبين نحو  
انت هند ضاربه او هل انت ضاربه وانما الهندان ضاربه انما الهندان انما ضاربه انما فان اللبس حاصل هم ما و  
يرفع باو اذ الضمير واما الضمير فالليس حاصل في جميع ما مع الاختلاف المذكور ويرفع باو اذ الضمير نحو انا زيد ضاربه  
انا ونحن التهيدان ضاربه انا ونا ونحن التهيدان وكقول المؤنث انا هند ضاربه انا فلما رفع الاثنان بالمتصل  
الليس في هذه الصورة طرح الاثنان بعين لا يصير في وجود الصفة التثنية اعني اذا كان ليس ويرفع بالضمير واذا كان  
لم يرتفع واذا لم يكن واما الكونون فاجازوا ذلك التاكيد بالمتصل في الضمير ان من اللبس نحو هند زيد ضاربه قال  
وان اشرا و اشري لبتك ودوية من الارض موماه وبتلدة سملق لمخوفة ان لشكيبه لصوره وان تغلبي ان العنان  
موفق وكذا اذ لم يرتفع بالضمير ولا بعدة مذهبهم واما الفعل فقد اتفقوا كلهم على انه لا يجب ناكيد ضمير ليس ولو  
ليس لان التاكيد فيه لا يرتفع اللبس الا في اربعة مواضع فقط كما ذكرنا وهي انت هند ضاربه انما الهندان ضاربه انما هند  
انت ضاربه والهندان انما ضاربه انما بخلاف الضمير فان رفع اللبس ياتاكيد حاصل فيها في كل موضع اختلف فيه من حيث  
عليه ومن هو له عينه وخطاها وتكلمها فان قلت ضمير المفعول مع هذا الاختلاف مانع اللبس في قولك انا زيد ضاربه  
بالهاء يعرف ان ضاربه مستند الى انا اذ لو كان مستنداً الى زيد لقلت انا زيد ضاربه فلم يكن قولك في رفع اللبس بهذا الضمير  
قلت لما كان هذا الضمير لم يوجب بجرع في رفع اللبس وكان مما يجوز حذفه خفيفاً للباس على تقدير حذفه فقلت بضمير  
لا يجوز حذفه بجرع اللبس قوله واذا اجتمع ضميران وليس احداهما مرفوعاً فان كان احدهما اعرافاً فقد حثه فلك الحجاب  
في الثالث نحو اعطيتك وضربك والا فهو منفصل مثل اعطيتك باك و اياه اذا ولي ضميران عاملاً خالفاً من موانع  
اتصال الضمير به المدكوفان كان احدهما مرفوعاً متصلاً فالواجب نفعه على المنصوب لما تفرقت من كون المتصل  
المرفوع متوفاً في الاتصال كما بناه الجزء الفاعل حتى سكن له لام الكلمة فان كان الثالث تابعا فلا بد من اتصال الاول وانفصاله  
نحو اسكن انت ودايتك باك لان التابع ليس من مطلوبات الفعل حتى ينصل به ويكون كاحد اجزائه وان لم يكن فان  
كان احدهما مرفوعاً متصلاً فالواجب نفعه على المنصوب لما ذكرنا ان المتصل المرفوع نوعاً في الاتصال وصار  
كجزء الفعل حتى سكن له لام الكلمة وكل ضمير على ذلك المرفوع فلا بد من كونه متصلاً سواء كان اعرافاً من ذلك المرفوع  
مخوضاً بلغياً ولا نحو ضربك وقد عرفنا ان الاعرف هو المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب انما وجب اتصال الثالث لكونه  
كالمتصل ينصل للعامل لان المرفوع المتصل كالجزم من لافعه على ما مر وان وفي العامل المدكوف منصوب متصل  
بلا مرفوع قبله نحو اعطاك زيد و جاب المنصوب المتصل بعد ضمير مرفوع نحو اعطيتك فالضمير الذي يلي ذلك  
المنصوب اما ان يكون انفس من يند منه في التعريف واعرف او ساوياً فالاول يجب اتصاله عند سبويه وغير سبويه  
جوز اتصاله والاتصال نحو اعطاك زيد واعطاك اياه نيد واعطيتك واعطيتك اياه وكذا خلطك وخلتك اياه و  
اتصاله ان المتصل الاول اشرف منه بسبب كونه اعرافاً فلا يختصا على الثالث بتعلقه بما هو اشرف منه وصبر فونه من جمله  
بالاتصال ووجه انفصاله ان المتصل الاول فضلته ليس اتصاله كاتصال المرفوع والاتصال في باب خلطك وطمعته  
في باب اعطيتك لان المفعول الاول من باب اعطيتك فاعل من حيث المعنى كما مضى في ما لم يسم فاعله فكان الثالث  
اتصل بضمير الفاعل وفي مفعول خلطك بعد واجته البند والخبير الذين حتماً الانفصال لا وجب اتصال اولها لغيره  
من الفعل فالاولى في الثالث الانفصال رعاية للاصل والثالث اعني الاعرف يجب انفصاله عند سبويه وحكي سبويه  
عن الثخوين يجوز الاتصال ايضاً نحو اعطاك هوك واعطاهان قال انما هو يتوع فاسوه ولم يتكلم به العرب فوصعوا

فان كان الضمير

فعل والخطف ما في عليه نحو الضمير المؤكد وما هو له في الافراد وقرع اعني التثنية والجمع

الحروف غير موضعها واستعاد الميرج مذهب الفخاه وانما الميرج في الثاني الاتصال ههنا سماعا لان الثاني اشرف من الاول  
لكونه اعرف فيسا نف من كونه متعلقا بما هو ادنى منه والذى جوز ذلك فباسا لاسماعا نظر الى الميرج ذكر كون الاول  
منفصلا واما الثالث اعنى المساوى للمضل المنصوب فنقول ان كانا غائبين نحو اعطا هوها واعطا لطل سبب وجاز  
الاتصال وهو عربي لكنه ليس بالكثير في كلامهم بل الاكثر انفصالا لثاني وان لم يكنوا غائبين فالمرج يجزى اتصالا لثاني  
ويستحسنه فيما ساعط الغائبين ومنعه سببونه والزم الغائبين الغائبين يجوز اعطا هوك واعطاها هجر نحو اعطيتني  
اذا منخته نفسو هذا دليل على انهم لا يقولون به وانما كان الانفصال ههنا ايضا ولي لانه بانفك الثاني من ان يتعلق  
بما هو مثله ويصبر من نتمته وذبوله وانما جاز ذلك في الغائبين لرجوع كل واحد منهما الى غير ما رجع اليه الا بخلاف  
الغاططين والمتكلمين اذ يستقيم اجتماع المثليين لفظا ومعنى وانما يجزى في القابع نحوضه يهوه وكلاء اعطا هوه لان  
طلب الفعل المنعدي للفعل حروى من حيث المعنى بخلاف طلبه للتاكيد فلما كان حذفه للفعل اشد كان  
الاتصال اليق من اتصال التاكيد هذا كله في الضميرين بعد الفعل واما اذا كان بعد الاسم والاول منهما مرفوع متصل  
ولا يكون الاسنر كما مر نحو زيد ضاربك فقد ذكرنا قبل انه يجوز اتصال الثاني وانفصاله ايضا نحو زيد ضاربك و  
ان كان الاول مجرما فان كان الثاني منصوبا فكما اذا كان بعد الفعل وكلاهما منصوبى ينظر الى الثاني هل هو انفص  
لغيرها وان زيدا مساويا ونقول في الانفصض ضربك اياها قال في نظمة ابنت اللعن فيها ومنعكها اشئ يستطاع وكذا  
اسم الفاعل نحو معطبكها ويجوز منعك اياها ومعطبك اياها فهو مثل اعطيتك واعطيتك اياها لان الانفصال في اول  
الضمير المجرى واولى من الانفصال فيما ولى الضمير المنصوب لان الفعل اعد في اتصال الضمير من المصدر واسم الفاعل لان  
الفعل بطلبه بنفسه وهما بطلبانه بالمشابهة ومن لم يجز ههنا فهو يهوك وضربوه من جوز هناك اعطا هوك واعطاها  
كناشدة الاتصال في الثاني فهما انا فان ازيد مساويا نحوضه يهوك وضربوهه قال وقد جعلت نفسى نظيب لضغينة  
لضغينة ههنا بضرع العظم نايها وان كان بعد الضمير المجرى مرفوع فلا بد من كونه منفصلا سواء كان اعرف من المجرى او  
مساويا وانفص اذ البارز المتصل المرفوع لا ينصل الا بالفعل كما ذكرنا نحوضه يهوك وهو ضرربك ما وضرربك ولا يكون اه  
منها منصوبا الا عند هشام والاختص كما مر في باب لا ضافة في نحوضه يهوك فحكم الضمير الذي يليه عند ههنا حكم الضمير  
الذى على المجرى قوله وليس احد ههنا مرفوعا لانه ان كان مرفوعا وجب تفديه وانفصال الثاني كما تقدم سواء كان الاول  
اعرف او لا قوله فان كان احدهما اعرفا فاذلك لانه ان لم يكن احدهما اعرف ولم يتقدم ولم يكن احدهما مرفوعا وجب  
ايضا انفصال الثاني نحو اعطاك اياك وضربك اياي قوله وقد منى اى قد منى الاعرف لانه اذا كان احدهما اعرف ولم يتقدم  
ليس احد ههنا مرفوعا وجب ايضا انفصال الثاني نحو اعطاه اياك فاذا اجتمعت الشروط وهى ان لا يكون احدهما مرفوعا  
وان يكون احدهما اعرف وان يكون الاعرف مقدما كان ذلك لخبارة الثالث وعلل جميع ذلك مفهومه مما تقدمنا قوله ولا  
هو منفصل اى ان لم يكن احدهما اعرف كما عطاك اياك وان كان اعرف لكن ليس بمقدم كما عطاك اياي واعطاه اياك  
فالثاني منفصل كما رايت قوله والخبر في خبر كان الانفصال والاكثر لولا استنبالى خوها وطله لولاك وعساك الى اخرها  
انما كان المختار في خبر كان واخواتها الانفصال لان اسمها في الحفظة ليس فاعلا حتى يكون كالمجرى من عامله اذ الفاعل في  
الحفظة مضمون الجملة لان الكاتب في قولك كان زيد فاما قيام زيد كما يجى في الافعال المنانصة قال عمر بن ابي ربيعة  
لئن كانا اياه لقد حال بعدنا عن العهد والاشان قد بنعير وقال لبت هذا للبل شهر لا نرى فيه عيبا لئلا يابى  
واياك ولا تخشى ربيا وقد جاء على ما حكى سيبويه بسوق كاتنى قال عدوت فومى كعد بدل الطيس اذ ذهب القوم للكرام  
ليس قبل لبعض العربان فلا تاريدك فقال عليه رجل ليسنى وقالوا الاسود فالأكثر لولا انك فانه اخوها عا لانه  
بليانها وجب الاتصال كون الاسم كالفاعل بالخبر كالفعل فكنته كضربه قوله والاكثر لولا انك الى اخرها يعنى ان الاول  
ان يجى بعد لولا غير التخصيصية ضمير مرفوع منفصل لانه اما مبتدأ او فاعل فعل محذوف ومر بفع بولاه على ما مر في  
بابه ليس له فيجب على الاوجه الثلاثة الانفصال وقد يجى بعد ههنا الضمير المشرك بين الضمير المجرى والاعند للميرج فانه  
منعوقه هو خطأ والضمير روده وان كان قليلا كقوله لولا انك هذا العام لولا انك وقوله وكر موطن لولاى طحت كما هو  
ياجره من فله اليق منهوى والضمير عند سببويه مجرود لولا حرف جر ههنا خاصة قال ويصنع ان يكون لبعض الكلمات  
مع بعضها حال يعنى لا يتكرر ان يصير لولا الداخلة على الضمير حرف جر مع انها مع غيره غير عامل بل حرف مبتدأ بعد  
ومثل ذلك بلدن فانها مجرما بعد ههنا بالاضافة الا اذا وليها غداة فانها ينصبها كما يجى وفي قوله نظر ذلك ان  
المجاد اذا لم يكن زائدا كما في كسبك ودمه فلا بد له من متعلق ولا متعلق في نحو لولا انك ظاهره لا يصح تفديه وقال

والميرج

التسليم في الجواهر والجرودى لولا ان في موضع الرفع بالابتداء كما في بحسبكم درهم وفيه نظر لان ذلك انما يكون اذا كان الحار  
 زائدا واما اذا لم يكن زائدا فلا بد لمن متعلق يكون مفعولا لذلك المتعلق لا يستلزم وعندنا لا تخش والقراء ان  
 الضمير بعد هاهنا مجرد عن المرفوع كما نأبى المرفوع عن المجرى في قولهم ما انا كانت وان تخرج مذهب سبويه بان  
 الضمير عند ضمير واحد وهو ضمير لولا وجعلها حرف جر بخلاف مذهب الاخفش فانه يراه ضمير اثنا عشر ضميرا يرفع  
 الاخفش بان ضمير الضمير يضاف بعضها مقام بعضها ثابت في غير هذا الباب بخلاف ضمير لولا يجعلها حرف جر في كتاب  
 خلافة الاصل وان كثيرا اذا كان مستعملا همون من ارتكاب خلافا لاصل غير المستعمل وان قل وكذلك الاصل ان يجي  
 بعد عسى في مرفوع منضج نحو عسيت وعسيتا الى عسين لانه فعل وما بعده فاعلم وقد جاء بعد عسى الضمير المنصوب  
 للضمير نحو عسك وفيه ثلاثا هذا هو سبويه عسى محمول على لعل للفتاوى بهما بمعنى لان معناهما الطمع والاشفاق  
 يقول عسك ان تفعل كذا تخلف على لعل في اسمه فتصديه وبني خبره معترفا بان كما كان مفضضا في الاصل لان اصل  
 خبر عسى اثر انه بان نحو عسى بان يخرج فيكون الخبر محمول من وجه على خبر لعل وهو كونه في محل المرفوع ومن وجه  
 مبنى على اصله وهو اقترانه بان لان خبر لعل ان يكون اسما معجبا او فعلا بغيره لان خبر لعل في الاصل خبر للابتداء  
 ولا يقال انت ان تفعل فانظر المضارع بان في عسك ان تفعل لانه اسما خبر لعل وقد يقال عسك تفعل من غير ان  
 واستعماله اكثر من استعمال عسى فيخرج وذلك لمحمول عسى على لعل في اسمه فخرج واخبره لكن لا يخرج بالكلية عن اصله  
 فلا يقال عسك خارج كما يقال لعل خارج ونما يجمع خبر لعل مضارعا مع ان محلا على عسى في الخبر وحده كما حل عسى  
 في عسك ان تفعل في اسمه وحده على لعل قال لعلك يوما ان نلم ملة وقال بعضهم الخبر جند في لعلك فذلك ان  
 نلم ملة لان نلم وهذا استعمال في لعل كغيره في الشعر ليل في الشعر فعل مذهب سبويه عسى معترفا عن اصله والضمير جازم  
 على الفاعل من ضمير الضمير عسى كما قال في لولا وحمل عسى على لعل في نصب الاسم ورفع الخبر مخصوص بكون اسما ضميرا كما كان  
 جزوا لانه مختصا بالضمير فلا يجوز عسى بهذا ان يخرج انما منهم واستدل على كون الضمير منصوبا للمجوف بون الوفاة  
 في عسك ان لعل في نفس قولها اذا ما اشار معنى لعل وعسك لان هذه التون لم تلحق بالماء بعد الفعل الا اذا كانت  
 منصوبة وقال الاخفش عسى يابنة على اصلها والضمير المنصوب بعد هاهنا مقام المرفوع اسما لعل ان تفعل وتنفعل  
 منصوبا للمحل خوفا كما كان في عسيتان تفعل وعسيت تفعل ونقل عن المبرق وجهان في نحو بابنا علك او  
 عسا كما احد هاتان الضمير البارز ومنصوب بضمير خبرها والاسم مضمير فيها مرفوع فيكون كقولهم عسى العوثر اوبسا  
 وهو ضعيف من وجه احد هاتان محي خبر عسى اسما معجبا شاذ والثالثة ان ذلك لا يثبت ترا جده بعد الضمير المنصوب  
 الفعل المضارع مع ان او جرت نحو عسك ان تفعل او تفعل الا ان يجعل ان تفعل يدلا من الكاف بدلا شذاه  
 اى عسى الامر اياك ففعلك ويكون تفعل في عسك تفعل جلا من الكاف وبضمير اسم عسى على حسب مدلول الكلام كما  
 بهون في قولك عسك نظف بالمراد عسى الواصل اياك نظف او ويكون المضارع يتقدم ان كان في قولهم شمع بالمعنى  
 فيكون تفعل بدلا من الكاف كما في عسك ان تفعل وكل هذا تكلف وايضا ليس لذلك الضمير مقترضا ظاهره وايضا لو كان  
 كذلك ان عسى اياك اولي قلنا في كذا اياك لانه خبر للابتداء وانما الوجهان المنقولين عن ان الضمير المنصوب خبر مقدر  
 الى جانب الفعل متصل به كونه خبرا زيدا والاسم اما محذوف كما في قوله بابنا علك وعسا على حسب لانه الكلام  
 عليه كما حذف في قولهم جاني زيد ليس الا اى ليس المحذوف الا زيدا واما مذكورا كما في قولك عسك ان تفعل وكذا في عسك  
 بفعل يتقدم ان اول ان اراد حذف الفاعل ضمارة كما هو الظاهر في ليس فهو الوجه الازل لظاهرة انه فصد المحذوف  
 التصريح فيكون مذهب مذهب لكسك في جواز حذف الفاعل كما ذكرنا في باب التنازع ويكون موضع الفاعل المحذوف  
 بعد الضمير المنصوب ويكون عسك ان تفعل عنده بمنزلة فاعل الفعل كما كان عسيتان يخرج عند الضمير بمنزلة  
 فاعل الخبر ولا يكون الاسم والخبر مبتدئا وخلافا لان احد هاجفة والاخوردث الا ان يتقدم في احد هاهما مضاف  
 اى عسى حال ان تفعل وعسك صاحبان تفعل كما يجي في الافعال المقارنة قوله ونون الوفاة مع الباء لازمة  
 في الماضي ومع المضارع عرا عن نون الاعراب وانت مع التون ولدن وان واخواتها محذوفات بخلاف ما في  
 وعن وقد وط وعسا لعل اعلان نون الوفاة انما يدخل الفعل لتفدية من الكسك لان ما قبل باء المتكلم يجب  
 كسره كما قرئ في باب الاضامة ولما متعوا الفعل الخبر وكانت الكسرة هي اصل علامات الخبر والفتح والياء فرعا كما بين  
 في اول الكتاب كرهوا ان يوجد فيه ما يكون في بعض الاحوال علامة الخبر المعنى في الفراء من الخبر ودخولها في نحو  
 اعطت في عطيت في اما طرف اللبابة ويكون الكسرة مقدر على الالف والياء لولا التون كما في عصاى وفاخى نحوها

انما يرفع ان يرفع

في باب الكسرة

والذي لم يوفى الاعراب

مع نون الاعراب نحو مضربونى ونون التاكيد نحو اضربونى ومع ضمير المرفوع للتصل نحو ضربونى وضربونى وتلجوا ولو  
 نون الاعراب والتاكيد والضماء والمد كونه كجزء الفعل ولم يحفظوا الفعل من الكسر الذي للتاكيد في نحو قول ادعوا و  
 اضربا ضرب لان الكثرة العارضة للياء التزم من العارضة للتاكيد اذا الباء لكونها ضمير متصلا كجزء الكلمة وقاين  
 في الكلامين في نحو قول ادعوا مستقلة فيقول يلزم هذه النون جميع امثلة الماضى يلزم من المضارع ما ليس فيه نون الاعراب  
 المضارع الامثلة الخمسة ففعلان ويفعلون ويفعلين يبارح النون غير هذه الامثلة سواء كان فيه نون الضمير نحو يضربون  
 او نون التاكيد كخضفة والقبيلة اولا وقوله هل بلغني دارها سند بين لغنت محجوم الشراب مصرم نونه الاولى خضفة  
 والثانية نون الوفاية دون نون الضمير ونون التاكيد وان كان اجتماع المثليين في الكل حاصل لان نون الاعراب في معنى  
 له كون الوفاية اذ اعرب الفعل ليس لغنى هو مذهب البصريين على ما بان في قسم الافعال فكلاهما لا يفتقران لغير نون  
 الضمير ونون التاكيد هذا على مذهب من يقول المحذوف نون الوفاية كالجزء لى لان الثقل جاء منها لا من نون الاعراب  
 اما على قول سيبويه وهوان المحذوف نون الاعراب لانها العارضة للمحذوف بالجرم والنصب لا معنى لها فاعلم في عهد  
 حذف نون الضمير ونون التاكيد ظاهرة لانها البشع عرضة للحذف ولها معنى وقد حذفت نون الوفاية مع حذف  
 نون الضمير للضرورة فالراء كالنظام بعل سكايسوا الغالبات اذا قلبي لا يجوز ان يكون المحذوف نون الضمير اذ  
 الفاعل لا يحذف وقد يدغم نون الاعراب في نون الوفاية فعلى هذا يجوز مع نون الاعراب ثلثة اوجه حذف احدها و  
 ادغام نون الاعراب في نون الوفاية واثنان مابلا ادغام وفي قول نع الخاجونى على المثلكه قوله ولدن حلق نون  
 الوفاية من لدن لا يجوز عند سيبويه والتزجاج الا للضرورة وعند غيرهما الشوق راجح وليس الحذف للضرورة لثبوت  
 في السعة وعلى كل حال كان حوق لدن ان يذكره القوامع الماضى ومع لب ومن وعن لكنه ينبع الجزى فانه  
 فان في لدن استحقاقه والفراد حملهما على ما قاله والكاف نون الوفاية في لدن وان لم يكن فعلا للمحافظة على سكون  
 النون للآزم وانما بانوا بها في على الى ولدى وان كان اخرها ايضا ساكنا سكونا لازما لانهم من انكسار ذلك  
 الساكن لكونه حرف علة وذلك ان ما قبله المصطلح اذا كان القاء او واو او ياء متحرك الباء بالفتح وينبغي ما قبلها على سكون  
 كما تبين في باب الاضامة فلذلك لم يجلبوا نون الوفاية في نحو فتاوى رحاى وعصاى فاضو في فاض وصلبى في مسلين  
 وعشري ومسلين في عشرون ومسلون او عشرون ومسلين فان قلت فكان يجب ان لا يجلب ايضا نحو يدعونه  
 وضربونى واضربونى ورماني وضرباني واضرباني واضربونى وان يقولوا يدعى وضربى ورمائى واضربانى واضربانى  
 قلت ذلك اجراء ليارب الفعل مجرى واحدا وحلا للضرع على الاصل لان اصل الفعل هو الصحيح اللام الخلقى من الضمائر  
 المرفوعة المتصلة ولو لم يجلب له نون الوفاية لادخله الكسر فحمل عليه مله يكن له دخله الكسر مع عدم النون ايضا وهو  
 المعتل اللام المتصل به الضمائر المدكورة قوله وان واخوانها بمعنى واخوانها ان وكان وليكن واما ائب ولعل فيسبحي حكمها  
 بعد وانما حاز الحاق نون الوفاية بان واخوانها المشابهة بها الفعل على ما يجزى في الحروف واما جواز حذفها فلان الالحاق  
 للمثابهة لا بالاصالة لا اجتماع الامثال في ان وان وكان ولكن ان الحذف مع كثرة استعماله قوله ويجزى في لب المشهور  
 في ثبت ان حذف نون الوفاية في جواز الاضامة في الشعر لا في السعة كما قال سيبويه وغيره قال كبتة جابراذ قال يسي  
 اصله وافقد بعض مله قوله من وعن وقد حفظ كما قال الجزى ان الاثبات فيها هو الاشهر وعند سيبويه الحذف  
 في هذه الكلم ضرورة لا يجوز الا في الشعر قال ايها السابغى عنى لبت من فليس ولا فليس منى وقال قد من نصير  
 الجيبين فدى ليس الامام بالنتيجة المحذوفاتما نحو النون في هذه الكلم لما قلنا في لدن اى المحافظة على السكون اللازم  
 وانما حوفظ على السكون اللازم ولم يحافظ على الفتح والضم اللازمين قال سيبويه فقال في لمدى ولو اضافت اليك  
 الحارة الى الباء لقلت ما ائت بكى لان الاسم والحرف المتبئين على السكون يشابهان الفعل نحو خذ وذو ويلاعلان من  
 الاسماء المتكثرة يلزمها السكون الذي لا يدخلها فاجزى بجري الفعل في الحاق النون قوله وعكسها لعل اى حذفها معه  
 اولى في جماع الالامات فيه وهو مشابهة للنون فربما منها في الحجج وليس بين الاولى والاخر بين الاحرف واحد  
 اعنى العين ولان من لغائها العين وكذا الحذف في جمل اولى من الاثبات وان كان ساكن الا نحو مثل فد ووظ للرافعة  
 لام ساكنة قبل النون وتفسر بظنوا بها لفظ ليس كما تبين عنى ان الاثبات معها اولى كما قال عليه رحلا لبتنى  
 وجاز لبتى كقوله اذ ذهب القوم الكرام لبتى جملا على غيرى وطمعصاى جملا على لعل الاكثر عسائى ويجوز  
 الحاقها في اسما الافعال لا دائما معنى الفعل ويجوز تركها ايضا لانها ليست فعلا في الاصل حكى يونس علي كنى  
 وحكى القام مكانتى وقوله وليس حاملنى الابن محال شاذ سواء جعله النون الوفاية او ثبوتها كما ذكرنا

مجموع الامثلة في نون الاعراب مقارن الوفاية

قال سيبويه في قوله  
 فادعوا و اضربا  
 ضربا ضربا  
 فادعوا و اضربا  
 ضربا ضربا



في باب الاضافة وقد ذكر الكوفيون في فعل النجيب اسقاط التثنية نحو ما افرق منك وما احصى وما اجعل في الستر  
 لئلا يدور عن الرب حكوا هذا ما قاسوه على ما ذهبوا اليه فيما اقبل زيد لان اسم عندهم في الاصل مؤنث ويؤنث ما من  
 المبتدأ والخبر قبل العوامل وبعد ما صيغة مرفوعة منفصلة ومطابق للمبتدأ في معنى فصله ليفصل بين كونه ضمنا  
 وخبرا وشرطه ان يكون الخبر معرفة او فعلا من كذا نحو كان زيد هو افضل من عمرو ولا موضع له عند التحليل  
 وبعض العرب يجعله مبتدأ وما بعده خبر فوله قبل العوامل نحو زيد هو القائم فوله وبعد ها اي حوله عوامل المبتدأ  
 والخبر وهو ان ظن نحو ظنته هو الكبريم ويا بيان نحو انه هو الغفور الرحيم وما الحجازية نحو ما زيد هو القائم ويا  
 كان نحو كنت انت الرحيم فوله صيغة مرفوعة لم يعمل ضمير مرفوع لانه اختلف فيه كما يجيء هل هو ضابط ولا ولا يمكن  
 الاختلاف في انه صيغة ضمير مرفوعة فوله مطابق للمبتدأ اي في الافراد وفي عينه والتذكير وفيه والتهنية والتكلم والمخاطبة  
 نحو اني انا الله وانه هو الغفور وانك انت الغفور وورد ما وقع بلفظ الضميمة بعد حاضر لقيامه مقام مضاف ثابت  
 كقوله وكاتب بالاطح من صديق وان لو اصبحت هو المصابا اي برى مصابي هو المصاب فوله يعني فضلا هذاني  
 اصطلاح الضمير بين قال لنا اخرون انما سمى فضلا لانه فصل به بين كون ما بعده نعتا وكونه خبرا لانك اذا قلت زيد المظنق  
 جازان بنوهم السامع كون المظنق صفة في نظر الخبر فحذف الفصل بينهما لانه خبر لا صفة وقال التحليل بسببه  
 سمى فضلا لفصل الاسم الذي قبله عما بعده بدلا لانه على ان ما بعده ليس من عامه بل هو خبره والمعتاد ما لهما الى شيء وا  
 الا ان تقررهما احسن من تقررهم والكوفيون يسمونه عاما لكونه حافظا لما بعده حتى لا يفسط عن الخبر كالتعماد  
 في البيت الحافظ للسقف من السقوط فالغرض من الفصل الخبر عن النعت فكان القياس ان لا يجيء الابعال المبتدأ  
 بلا ناسخ او منصوب بفعل فقلت بشرط كونه معرفة ضمير مرفوع وكون خبره ذلام تعريف صالحا لوصف المبتدأ به وذلك  
 لا اذا دخل على المبتدأ ناسخ ضمير الخبر عن النعت بسبب مخالفة اعرابهما نحو كان او ان او مفعلا الحجازية لم يصح  
 الى الفصل واذا كان المبتدأ نكرة لم يؤث بالفضل لانه يفتقر للتاكيد ولا يكون التكرار الا بما سبق استثناء في باب التاكيد  
 وانما قلنا ان الاصل يفتقر للتاكيد لان معنى زيد هو القائم زيد نفسه القائم المبتدأ الخالي من التواسع والداخل عليه  
 فعل لقلنا لانه اذا دخل على المبتدأ كان وان او ضمير الخبر عن النعت لما قلنا ان لا يجراب الاسم وانما قلنا كان حق المبتدأ  
 ان يكون معرفة لان الفضل يفتقر للتاكيد لان معنى زيد هو القائم زيد نفسه القائم لكنه ليس تاكيدا لانه يجرى بعد  
 الظاهر والضمير ولا يؤكدا الظاهر والضمير ولا يقال مررت برئد هو نفسه وايضا يدخل عليه اللام نحو قوله انك  
 لانت الحليم ولا يقال ان زيد لنفسه فتم وقد يجمع بين التفسير والتاكيد بالضمير لا خلاف لفظهما فيقال ضربه  
 هو نفسه وضربه اياه نفسه فيكون مثل فوله ثم نجد الملاك في كلهم اجحون ولا يقال عند سببه وضربه  
 هو هو ولا ضربه هو اياه لاجتماع ضميرين بمعنى واحد واما التحليل مع اختلاف الضميرين لفظا نحو ضربه هو  
 اياه ووافق سببه في منع المنفوقين ولم يجوز سببه ببناء على ذلك ظننته هو اياه القائم وان جعلت او لهما  
 فضلا وانما تاكيد لان الفضل كالتاكيد لكن من حيث المعنى كما مر قال فان فصلت بين الفضل والتاكيد نحو  
 اظنه هو القائم اياه جاز لعدم الاجتماع وانما قلنا كان حق المبتدأ الذي يليه الفضل ان لا يكون ضميرا لان كان ضميرا  
 من التباس الخبر بالصفة لان الضمير لا يوصف وقلنا كان حق الخبر الذي بعد الفصل ان يكون معرفة باللام لانه  
 اذا كان كذا انما يحصر المقيد للتاكيد فناسخه لك تاكيد للمبتدأ بالفصل فالمبتدأ الخالي عن يدي اللام ان كان معرفة  
 بلام الجنس فهو مفصولة على الخبر كقوله عليه السلام الكرم الثقوى والحسب المال والدين النصيحة اي الكرم الا  
 الثقوى ولا حسب الا المال ولا دين الا النصيحة لان المعنى كل الكرم الثقوى وان لم يكن في المبتدأ لام الجنس فمجر  
 المعنى بالام مفصولة على المبتدأ سواء كان اللام في الخبر الجنس نحو انت العزيز الحكيم اي لا عن ربالات فهو للباقي  
 كقولك انت الرجل كل الرجل وللمعهد نحو طيب كبرياوات الكرم اي انت ذلك الكرم لا عن ربالات وسواء كان اللام  
 موصولة نحو انت القائم لولا انك داخل في الموصول نحو انت الذي قال كذا وهذا الذي تكرهه هو الغرض من الغرض  
 في الاصل ثم اشبع فيه فادخل حيث ثم اشبع فيه فادخل حيث لا الناس مدونا ايضا وذلك عند مخالفة المبتدأ  
 والخبر في الاعراب نحو كان زيد هو القائم وما زيد هو القائم وان نداء هو القائم وعند كون المبتدأ ضميرا نحو  
 لانت الغفور وعند كون الخبر ذلام لا يصلح لوصفة المبتدأ كقولك الذي هو النصيحة وعند كون الخبر فعلا  
 التفضيل لمشابهة اللام ووجه المشابهة كون مختصه حرفا بضمها افعال التفضيل معنى عن من هو  
 ملتبس به ومختصة معه كان مختصه حرفا باللام حرفا مختصه معه اعق اللام ومن لم يجر ما يحسن بالرجل

انما من التواسع والداخل عليه

والظاهر ان

وانما قلنا

نحو

وانما قلنا

بما هو المشهور في اللغة  
التي هي في اللغة  
التي هي في اللغة  
التي هي في اللغة  
التي هي في اللغة  
التي هي في اللغة  
التي هي في اللغة  
التي هي في اللغة  
التي هي في اللغة  
التي هي في اللغة

غير متساوية فيكون من التفضيل كلام التفرقة لا يجتمعان كما يجيء في بابية فلا نقول الا فضل من زيد واجازا هل  
المدى في الفصل بعد التكرار في نحو ما اظن احد هو خير منك قال الخليل والله انه لعظيم في المعرفه فصيبر هم اياه لعوا  
بعضي اذا كان ذلك مستبعدا في المعرفه مع انه فاسه كما مر فاطنك بالتكرار واجازا الخولي وفوعه بين اعلى تفضل  
نحو خير من زيد هو افضل من عمره جوز بعضهم وفوعه الفصل قبل مثلك وغيره نحو رايت زيدا هو مثلك وهو  
عنه وكذا جوز نحو رايت مثلك هو مثل زيد لكون نحو مثلك وغيره في صورة المعرفه وامتناع دخول اللام  
عليه بما وكذا جوز بعضهم وفوعه قبل المضارفي المعرفه نحو انا اخوك وجوز بعضهم وفوعه قبل العلم نحو  
اني انا زيد والحق ان كل هذا دعوى ولم يثبت صحتها بل منه من قران وكلامه موقوف به ونحو قوله فتح انا  
اخوك وجوز بعضهم وفوعه قبل العلم نحو انا زيد والحق ان كل هذا دعوى ولم يثبت صحتها بل منه من قران وكلامه  
موقوف به ونحو قوله فتح انا اخوك ليس يفتقر اذ يجعل ان يكونا مابعدا وما بعدا خير واجله خير ان بل لو ثبتت  
في كلامه يصح الاستدلال به نحو ما اظن احد هو خير منك كان خير من زيد هو افضل من عمره ولايت زيدا هو  
مثلك او غيرك وكان مثلك او غيرك وكان مثلك هو مثاليك وكنت انا اخاك وظننتك انت زيد بنصب ما بعد  
صيغة الضمير المذكور في ذلك محكما بكونها فصلا ولا يثبت ذلك بجزء الفياسر والغاء الضمير ليس بامر هين فينبغي  
ان يقتصر على موضع السماع ولم يثبت الا بين معرفتين ثانيهما ذات اللام او بين معرفه وتكره هي فعل التفضيل  
كما ذكر سبويه ولا شاهد عليه ولا يثبت ذلك بجزء الفياسر والغاء الضمير ليس بامر هين فينبغي ان يقتصر  
على موضع السماع ولم يثبت الا بين معرفتين ثانيهما ذات اللام او معرفه وتكره هي فعل التفضيل وكذا جوز بعضهم  
وفوعه قبل المضارفي المعرفه كقوله فتح انا اخوك وبعضهم وفوعه قبل العلم نحو انا زيد ولو ثبتت نحو اظنك  
انت اخاك واطنك انت زيد لصحة فوطم واجازا لما زني وفوعه قبل المضارع المشابهة للاسم وامتناع دخول اللام  
عليه فتشابه الاسم المعرفه قال ولا يجوز زيد هو قبل لان الماضي لا يشابه الاسماء حتى يقال فيه كما في اسم يمنع دخول اللام  
عليه وهذا الذي قاله ايضا دعوى بلا حجة وقوله فتح ومكره وليك هو بول ليس يفتقر في كونه فصلا لجواز كونه متبدا  
ما بعد مخبره وقوله لا يجوز زيد هو قال ليس بشئ لقوله فتح وانه هو اخاك وابي وانته هو اماك واجوز روى عن محمد  
ابن مروان وهو احد فراد المدینه هو لاه بناتي من اطهر لكم بالنصب كما روى عن سعد بن جابر قال ابو عمرو بن  
العلاء اجبني ابن مروان في كنهه يعني بان يقع الفصل بين الحال وصلحها وقد اجاز الفصل بين الخبر اذا كان للبناء  
خبر ان معرفان باللام نحو هذا الحاو هو الحامض حتى لا يلبس الخبر الثاني بنعت الخبر الاول وانا لا اعرف به شاهدا  
قطعا ولا يتقدم الفصل مع الخبر المتقدم نحو هو المنطلق زيد لا منهم من الياسر الخبر الضمير ان الضمير لا يفتقر  
على الموصوف ويجوز الكساة كما جاز نحو قوله فتح كنت انتا الرقيب مع الامن من اللبس هذا وانا جازي بصيغة ضمير  
مرغوع متفصل مطابق للبناء لكونه في صورة مبتدأ وان ما بعد خبره واجله خبر المبتدأ الاول فلهذا هذا السبب  
ذواللام عن التبع لان الضمير لا يوصف له شئ عندئذ حقيقة اذ لو كان كذلك لم ينصب ما بعده في نحو ظننت زيدا  
هو القائم وكنت انت العالم ثم لما كان الغرض من الايمان بالفضل مما ذكره الصوف فيع الناس الخبر الذي بعده بالوصف  
وهذا هو معنى الخبر اعنى فاده المعنى في غيره صار حرفا وتخلع عن الياسر اسمية فلزم صيغة مجتهدا عن صيغة الضمير  
المرغوع وان تغير ما بعد عن الرفع الى النصب كما ذكرنا لان الحرف عند هذه التصرف لكنه يعني فيه تصرف واحد كان  
فيه حال الاسمية اعنى كونه مفردا ومشتق مجموعا ومدكرا ومؤنثا ومنكلمة ومخاطبا وغايبا لعدم غرضه في الحرفية و  
مشله كما في الخطابة في هذا التصرف لما تجرته عن معنى الاسمية ودخله معنى الحرفية اى فاد رتبة غيره وذلك القابله  
كون اسم الاشارة التي قبله مخاطبا واحدا ومشتق او مجموع مدكرا ومؤنث فانه صار حرفا لكن يف فيه التصرف  
المدكور فان قلت فلما اسماه كبره مقبلة للمعنى في غيرهما كما ساء الاستفهام والشرط مع بقاها على الاسمية كانت  
الفصل وكاف الخطاب كذلك قلت بينهما فرقا وذلك ان اسما الاستفهام والشرط والداعل معنى فانفسها وبالذات  
على معنى في غيرها والفصل وكاف الخطاب الحرفية لا يدلان الاعلى معنى في غيرها وقد تقدم في حد الاسم ان الحرف  
الضمير للقران يقال هو الذي لا يدل الاعلى معنى في غيره ولا يقال هو ما دل على معنى في غيره واعلم انه انما  
ينعت كصليبة الضمير المذكور اذا كانت بعد اسم ظاهر وكان ما بعدها منصوبا نحو كان زيد هو المنطلق وانا  
دخلها لام المبتدأ وانصب ما بعدها وان كانت بعد ضمير نحو ان كنت لانت الكريم وذلك لانها اذا كانت بعد  
مضمرة باللام لا يبتدأ بها كونه لا يكدل لذلك الضمير نحو انه هو الغفور الرحيم فانه قد بوقد الفصل بالمتفصل المرغوع

المراد ان  
المراد ان  
المراد ان  
المراد ان  
المراد ان  
المراد ان  
المراد ان  
المراد ان  
المراد ان  
المراد ان

المراد ان

كأمر في باب لا ابتداء وأما إذا كانت بعد ظاهره انصب ما بعده ها فافها لا تكون ناكدا لان المظهر لا يؤكد بالمضمر  
 ولا يكون مبنيا لا انصب ما بعده ها وكذا إذا دخلها لام الابتداء مع انصب ما بعده ها فانه لا يدخل لام الابتداء  
 على التاكيد ولا يكون مبنيا مع نصب ما بعده ها وقوله نفع اقل لان الحليم الرشيد يحتمل ان يكون مبنيا ولا  
 يجوز كونه ناكدا لاجل اللام معنى الحرفية مدلولها ضمنيا لا مطابقة له نوضع الحرف الاستفهام والشرط بل معنى الاسمية  
 ثم حذف حروف الشرط والاستفهام قبلها لكثرة الاستعمال وضمنت معانيها كما تقدم في حل الاسم بخلاف الفضل  
 وكاف الخطاب في ذلك فان معنى الحرفية اى يكون ما بعده خبرا لا صفة وكون الخطاب باسم الاشارة واحدا وغيره  
 مدلول الكلمتين مطابقة ولم يوثق بهما الا لهذا الغرض فقط فلهذا حكم بحرفيتهما قوله ولا موضع له عند التحليل  
 والاطهر عند البصريين انما اسم ملغ لا يحل له بمثله ما اذا كانت ملغاة نحو انا وطذا قال التحليل والله انه لعظم  
 لان الغاء الاسم ليس يهين كالغاء الحرف وقال بعض البصريين انه حرفا سستكلا لا يحلوا الاسم من الاعراب لفظا  
 ومجلا ولما ذكرنا قبل من طرائق معنى الحرفية عليه والكوفون يجعلون له محلا من الاعراب ليقولون هو ناكدا  
 لما قبله ويعتدرون عن وقوع ضمير المرفوع ناكدا للمضبوط في نحو انه هو الغفور بان ضمير المرفوع قد يوثق  
 بما المنصوب والمجوز كما قرئ في باب التاكيد نحو ضمنت لكثرت ومررت ببلات لكثرة بد عليهم ان المضمر لا يؤكد المظهر  
 فلا يقال جاء زيد هو على ان الضمير لزيد ونحن نقول ان زيدا هو المنطلق ويزد عليه ايضا ان اللام الداخلة  
 في خبر ان لا يدخل في ناكدا لاسم كما قرئ في نفعه لا يقال ان زيدا نفسه كرم وبعض النحاة يقول حكمه في الاعراب حكم  
 ما بعده لا نفع مع ما بعده كالنهي الواحد ولما دخل عليه لام الابتداء في نحو اناك لان الحليم وهو اضعف من  
 قول الكوفية لانهم قد استأجروا ما بعده في الاعراب وانما يعين فصلتها اذا كان بعد اسم ظاهر وكان ما بعده  
 منصوبا اما الاول فلان لا يحتمل التاكيد اذن واما الثاني فلان لا يحتمل اذن كونه مبنيا ما بعده خبره ويشعير ايه  
 اذا دخل لام الابتداء نحو انا طنت الحليم قوله ويعضو العرب يحمله مبنيا ما بعده خبره ولا ينصب ما بعده في باب  
 كان ويجب علمت وقا المجازية وعليه ما نقل في غير السبعة ولكن كانوا هم الظالمون وان ثون انا اقل بالرفع وقوله عليه  
 السلام كل مولود يولد على الفطرة حرق يكون ابواه هما اللذان يهودانه ويصرانه وثلاثة اوجه احدها ان يكون  
 ضمير النشان والثاني ان فيه ضمير المولود والجملة الاسمية اعني ابواهما اللذان خبر كان في الوجهين والثالث ان يكون  
 ابواه اسم كان وقوله هما اللذان جملة خبر كان وروى هما اللذين فابواه اسم كان واللذين خبره وهما فصل قوله ويقدم  
 قبل الجملة الاسمية ضمير غائب يمتنع ضمير النشان بضمير الجملة بعده ويكون مفصلا ومتمصلا مستترا او يارزا على  
 حسب العوامل نحو هو زيد فم وكان زيد فم وانه زيد فم وحده منصوبا اضعف لامع ان اذا حقت فهو لازم  
 قوله ضمير غائب فالزم كونه غائبا دون الفصل فانه يكون غائبا وحاضرا كما تقدم لان المراد بالفصل هو المبتدأ فيلعب  
 في التبيين والحضور والعدم بهذا الضمير النشان والفتنة فلزمه الافراد والتبيين كالمعروف اليه اما مذكر وهو الاعيان  
 كما يجمع وهذا الضمير كانه راجع في الحقيقة الى المسئول عنه بسؤال مفتر ويقول مثلا هو الامير معقل كانه مع ضوئه  
 ويطبقه سبهم الامر قبله النشان والفتنة فقلت هو الامير معقل اى النشان هذا فلما كان للعود اليه الذي يضمنه  
 السؤال غير ظاهر قبل الكفي في التفسير بخبر هذا الضمير الذي يعقبه بلا فصل لانه معين للمسئول عنه ومبين له  
 فبان لك بهذا الجملة بعد الضمير لم يوثق بها ليجرد التفسير بل هي كسائر اخبار المبتدات لكن سميت فمضمر لما بينته  
 والفصل بهذا الابهام ثم التفسير لعظم الامر ونفخ النشان فعمل هذا لا بد ان يكون مضمون الجملة المفسرة شيئا عظيما  
 بعلى به فلا يقال مثلا هو الذي باب بطر وقد يخبر عن ضمير الامير المشفهم منه فلهذا بالمرء يقول هو الذي حرق لا  
 يبقى على صفة يافيه قال ابو الطيب هو الذي حرق ما ناك الحرق كانه قبل اى شئ وقع من المصائب فقال هو الذي  
 وروى حرق ما ناك منى على ابايهم من اسعظام امرئ الرب المستفاد من ابهام الضمير اى رفق امرئ الرب في الضعوف  
 حتى لا يثا لجعاته لا بل ايضا واحاذا الغراء ان يفسر ضمير النشان مفردا مؤل بالجملة نحو كان في ثا زيد وكان في ثا  
 الزيدان او الزيدون على ان في جميعها خبر عن ذلك الضمير ما بعده من نفع به وكذا الجاز نحو طنته فاما  
 زيدا والزيدان او الزيدون وكذا ليس بغائم اخواله وما هو بيد هيل الزيدان والبصريون يجمعون جميع ذلك ولا  
 يجوزون الا بخولس بياهم اخواله وما هو بيد هيل الزيدان على ان يكون بياهم خبرا مفردا واسم ليس اخواله  
 او يكون اسم ليس ضمير النشان والجملة الابتدائية المقدمه الخبر خبرها وذكر السيرة في نحو ما اجازة الغراء من نحو ما هو  
 يذا هيل الزيدان وجهها وذلك ان الصفة مع فعلها في نحو ما اجازة الزيدان جملة لا نهام ابتداء مستغن عن الخبر

ان كان ناكدا  
 في نحو انه هو  
 والاضحى ان كان  
 ما يقو ونوعا  
 نحو زيد هو  
 المنطق او  
 نظر عليه  
 لام الابتداء  
 لا ينصب ما بعده  
 ان كان ناكدا  
 في نحو انه هو  
 والاضحى ان كان  
 ما يقو ونوعا  
 نحو زيد هو  
 المنطق او  
 نظر عليه  
 لام الابتداء

يتكون ضمير الشأن مفسراً بجمله وفيما ذكره نظر على هذا البصر بين لأن الضمير عندهم إنما يكون مع فاعلها جملته إذا  
 اعتدلت على نفس ما أعلى المبتدأ بعد ما تجزأ في نحو ما زيد بصار ياحوه مفسر وبعض البصريين يمنع من تحوّل بنائها  
 احوال وما هو هذا من بدأ على ان في ليس ضمير الشأن قال لأن الشأن نفسه جملته ولا يكون الياء خبراً وليس إلا إذا كان مرفوعاً  
 لفصل المطابقة لأن مفسر ذلك الموثق وأجاز السبغ في ما هو هذا مفسر احوال لأن الضمير مع فاعلها في نحو ما ضاً  
 التزيان جملته لأنها مبتدأ مستغن عن الخبر فيكون الياء دخلت في خبرها وفيه نظر لأن الضمير مع فاعلها إنما يكون جملته  
 إذا اعتدلت على حرف الاستفهام أو حرف النفي لأعلى المبتدأ عند البصريين وبعض البصريين لا يجوز تحوّل بنائها  
 احوال وما هو هذا من بدأ على ان في ليس ضمير الشأن قال لأن الشأن نفسه جملته ولا يكون في ابتداء الجمل الباء وإنما هو  
 وما هو من جرحه من العذبان بغير فيجوز ان يكون هو ضمير التعمير الذي تضمنه قوله قبل لو بغير ان بغير بدل من هو  
 أو يكون هو واجعا الى احدهم وان بغير فاعل لم جرح نحو ما زيد بنافه فضله والبصريون يوجبون التصريح بجرح الجملة  
 المفسرة لضمير الشأن لأنها مفسرة فالأولى استغناء جرحها عن مفسر خلافاً للكوفيين فانهم أجازوا عدم التصريح بأحد  
 جرحها نحو انه ضربت وانه فامت وليس علم شاهد وهذا الضمير لضمير المحوّل لأن ذلك الشأن مجهول  
 لكونه مقدراً الى ان يفسر الضمير ولا يعود اليه ضمير من الجملة التي هي جرحه في باب المبتدأ ولا يؤكده ولا يبدل منه ولا  
 يهدم الخبر عليه كل هذا لا يزول إلا بهام المفصود منه ويختار كون الضمير مؤنثاً الرجوع الى الموثق أي الفصل إذا كان  
 في الجملة المفسرة مؤنثاً لفصل المطابقة لأنه راجع الى ذلك الموثق كقوله تع فانها لا تسمى إلا بصار وقوله على انها تعفو  
 الكلوم وإنما توكل بالذئب وان جل ما يوصي الشرط ان لا يكون الموثق في الجملة فضله فلا يختار انها مبتدأ عرفاً وان لا يكون  
 كما فضله أيضاً فلا يختار انها كان الفران معجزة لأن الموثق منصوب نصباً لفضلاك وذلك لأن الضمير مفصود منهم  
 فلا يراعى مطابقتها للفضلاك وإنما هذا الضمير وان لم يضمن الجملة المفسرة مؤنثاً فباس لأن ذلك باعتبار الفصل  
 لكنه لم يسمع واذا لم يدخله فواسخ المبتدأ فلا بد ان يكون مفسر جملته اسهبة واذا دخله جاز كونها فعليه ايضاً كما في قوله  
 تع فانها لا تسمى إلا بصار ويقول ما هو فام زيد قوله ويكون منفصلاً وذلك إذا كان مبتدأ واسم ما ويكون متصلاً  
 منصوباً بياؤفاً في بانه ان وطن ومتصلاً مرفوعاً مستتراً في باي كان وكاد قوله وحذفة منصوباً بضعف لا يجوز حذف  
 هذا الضمير لعدم الدليل عليه إذا خبره مستعمل ليس فيه ضمير رابط ولا يحذف المبتدأ ولا غيره الأفع الفريضة الذال عليه و  
 يجوز حذفه مضموناً مع ضعفه صبره بالنصب في صورة الفضلاك مع دلالة الكلام عليه نحو قولهم ان من يدخل  
 الكنيسة يوماً بلو فيها طائر وصنباة وقوله ان من لام في بني بنت حسان المنة واغضت في الخطوب وذلك الدليل ان نواخ  
 المبتدأ لا تدخل على كلمة الجائزة كما في باب المبتدأ قولها الأفع ان اذا خفت فانه لازم اذا خفت المفسر وجعلنا اعمالها في  
 الاسم الظاهر واهما لها كالمسورة على ما في الخبر في قال ابن جعفر لكن ترك اعمالها في الظاهر أكثر وقال المصنف كما يحج  
 في باب المحروف اعمالها في البارز شاذ كقوله فلو انك في يوم الرخاس ليني والاكثر مع الالغاء ظاهر انها فعل في ضمير  
 شان مفترجاً في المسورة الملقاة فانها اذا الغبت ظاهراً الغبت مطلقاً ولم تعمل تفديراً وإنما عملت المفتوحة  
 الملقاة ظاهراً في ضمير شان مفترجاً ليحصل بينهما وبين الجملة التي بعدها ربط مفترج من حيث اللفظ بسبب هذا  
 الاسم لأنه لا يكون لها باسماها ارتباط ولا سهاها بالتحريك ارتباط فيحصل بينهما وبين الجملة التي هي جرحها ارتباطاً وإنما  
 طلبوا الارتباط اللفظي بينهما الارتباط بينهما معنوي تام وذلك تمام حرفه وصول وهي مع جملتها في تفدير مفسر  
 هو المصديداً هي حرف مصدري فكان ان وحدها بعض حروف ذلك المفسر بخلاف ان المسورة فانها مع جملتها  
 ليست بتفدير المفسر هذا هو المشهور من مذهب لقوم اعنى اعمال المفتوحة تفديراً في حال لغائها لفظاً وقد اجاز سبويه  
 ان يكون الالغاء فيها كالالغاء في المسورة اعنى لا يكون لها عمل اللفظ ولا تفديراً فيكون كالمصديرة هي مع جملتها في  
 تفدير المفسر مع انه لا ارتباط بينهما لفظاً ولا بغير ذلك وهذا المذهب ليس ببيد واعلم ان اعلی المصديرات اخصاً  
 ضمير المتكلم ثم الخطاب ثم الغائب بغيره لا خص في الإجماع نحو انا وانثا وهو فلنا وانثا وهو فلنا قوله اسماء الأسماء  
 ما وضع لمثل الانية وهي خمسة ذال ذكر ولشاة دان ودين والموثق نا وني ونه وذي ولشاة نان ونيين ونجمها  
 اولاء مدا وفسر او نحوها حرفاً للنسب ويتصل بها حرف الخطاب هي خمسة في خمسة فيكون خمسة وعشرين وهي  
 ذاك الى ذان وذانك الى ذانك وكذلك لول في ويقال ذال لغيرك ذلك للبعيد وذلك للوسط وذلك وذانك  
 ونانك مشددين واولئك مثل ذلك واما تم وهما وهما فلما كان خاصة اقول اعلم ان الاسماء الاشارة يثبت عند  
 الاكثرين لضميرها معنى الحرف وهو الاشارة لا انها معنى من العانة كالاستفهام فكان حقيقتها ان يوضع لها حرف

في خبر من جرحها في خبر جملته في باب المبتدأ

في باب المبتدأ في خبر من جرحها في خبر جملته في باب المبتدأ

القاد المسورة

في باب المبتدأ في خبر من جرحها في خبر جملته في باب المبتدأ

وهي في الضارب

بدل عليها وذلك ان عادتهم جارية في الاغلب في كل معنى يدخل الكلام او الكلم ببلان بوضع له حرف بدل عليه كالاستفهام  
 في ازيد ضارب والنفي في ماضرب عمرو والنفي والترجي والابتداء والانهاء والنسبة والنسبة وغيرها الموضوع لها  
 نحو ثبت وعلل ومن والى وهما وكافا بحرف او بوضع لها ما يحرفي بحرفي الحرف في الاحتمال الى غير ذلك كالاعراب للدال على  
 المعاني المختلفة وكغيره الضمير في الجمع والمصغر والمنسوب وفي الكلمات المشقة من اصل كضرب ويضرب  
 وضارب ومضروب من الضرب وكذا المعقول لعارض في المضافا تاما هو بسبب حرف الجر المقدره بعده وفولنا غير  
 المشقة احراز عن نحو ضرب وضارب ونحوها على ما ذكرنا في هذا الاسم حذف حرف الشرط والاستفهام قبلها ونحو  
 معناها وفي اضرب زيد وهل زيد ضارب والنفي في ماضرب عمرو والنفي والترجي والابتداء والانهاء والنسبة والنسبة  
 وغيرها الموضوع لها نحو ثبت وعلل ومن والى وهما والكاف ويوضع لها ما يحرفي بحرفي الحرف في الاحتمال الى غير ذلك  
 الدال على المعاني المختلفة وكغيره النسبة وكغيره النسبة وكغيره النسبة في نحو عزف وعزف وكسرة وكسرة وكسرة وكسرة  
 في التصغير وبعض جمع التكسير وفولنا في الاغلب احراز عن اسماء الاشارة ويقولنا يدخل الحرف بعد ثبوتهما يخرج  
 المعاني للصادر المشتق منها الافعال واسماء لان تلك المعاني لا يدخل الكلم بعد وقوعها ثم يقول لما كانت الاشارة  
 معنى يدخل الكلم كالرجل والفرس في قولك هذا الرجل وذاك الفرس ولم يوضع لها حرف بدل عليها صارت اسما  
 الاشارة كالتصغير معنى الحرف وقبلنا تأملت لان وضع بعضها نحو ذاد باو ذى وفي وضع الحروف وحمل التوابع  
 نحو ذاد واو اول عليها ونحوها في الاحتمال الى الفريضة الرافعة لهما وهما اما الاشارة الحسنة او الوصف نحو  
 هذا الرجل كاحتمال الحرف في غيره فان قلت المصطلح وجميع المصطلحات وخاصة ما فيه لام العهد وما دخل في هذا المعنى  
 لان المصطلح شاربه الى المعهود اليه واظهر ان كانت تكرر بشارتها الى واحد من الجنس غير معين وان كانت معرفة المصطلح  
 كرجل وفسر وفيد وعمرو والترسل في قوله تع فقص فروع الترسل مشاربها الى ما هيته معينة الى واحد معين  
 فالجواب ان المراد يقولنا مشاربها ما اشبه اليه اشارة حسنة عنى اشارة بالحوارج والاعضاه والاسماء المذكورة ليست  
 كذلك فانها لا تشار اليه اشارة ذهنية ولم يفتح في الحد الى ان يقول مشاربها اشارة حسنة لان مطلق الاشارة حاضرة  
 في الحسنة دون الذهنية فعلى هذا الاصل ان لا يشار باسما الاشارة الى المشاهد محسوس قريب وبعد فان اشبه  
 بها الى محسوس غير مشاهد نحو تلك الحنة فلنصير كالمشاهد وكذا ان اشبهها الى ما يستحيل احساسه نحو  
 ذلكم الله وذلك كما عطفه في قول المصم ما معناه انه ليس حدة لا اسما الاشارة بقوله ما وضع مشاربها فيما يلزم منه  
 الدعوى كالمعنى مثل قولهم العلم ما اوجب الحجة كونه عالما لان المحدود هو ما يقال له في اصطلاح الفاضل اسما الاشارة  
 وقوله مشاربها اراد بها الاشارة اللغوية لا الاصطلاحية ومفهوم الاشارة اللغوية غير محتاج الى الاكشاف ولا يتوقف  
 معرفة معرفة على المحدود اى اسما الاشارة الاصطلاحية كوقوف معرفة العالم على معرفة المحدود الذي هو العلم  
 حتى يلزم انه دورها كالمعنى هناك قلت هذا السؤال غير وارد والاشارة في قوله اسما الاشارة لغوية اذ معناه الاسماء  
 التي يكون بها الاشارة اللغوية كان قوله مشاربها لغوية وانما لم ير السؤال لان الاشارة جزء المحدود ولا يلزم من  
 توقف المحدود على المحدود وعلى كل جزء منه توقف جزء المحدود ايضا عليها اذ بما يكون معرفة ذلك الجزء ضرورية  
 او مكشبة بغير ذلك الحد قوله ذلك المذكور فالاحضش هو من مضاعف اليه لان سبب وجهه في الامارة وليس في  
 كلام العرب تركيب نحو جئوت فلا ما ايضا باء واصلة في بلا ثوبين لسانه تحرك العين بدل قبلها الفاوا فاحد  
 اللام اعشاشا او كما في بدوهم ثم قلبت العين الفاعلة لان المحدود اعطيا طاكالعدم ولو لم يكن كذلك لم يقابل  
 العين الاثر على نحو مني فان قبل فعله ساكن العين وهي المحدود لكونها وانقلبت هي اللام المتحركة قلت قبل  
 ذلك لكن الاولى حذف اللام لكونها في موضع التغيير ومن ثم قل المحدود والعين اعشاشا كسرة وكسر الحرف واللام  
 كدم وبد ونحوها وهما اصله فوي لان باب طوبى اكثر من باب حبيت ثم اما ان يقول حذف اللام وقلت  
 العين الفاوا لا ماله منه واما ان يقول حذف العين وقلت اللام وحذف العين مع وجود اللام فيلزم كما قرنا  
 حم كان القول الاول اولى والله كان بشرح هذا القول يكون باب طوبى اكثر من باب حبيت وقال الكوفيون  
 الاسم الدال وحدها والالف ذائفة لان ثبوتها فان بعد فيها الذي حمل البصيرين على جعله من التثنية لانه التثنية  
 عليه احكام الاسماء المتكثرة عليه كوصف والوصف وتثنية وتثنية وتثنية ويضعف بذلك قول الكوفيين والجواب  
 عن حذف الالف في التثنية انه لا يجمع الالفين ولم يرد الى اصله فربما بين الممكن نحو ثوبان وغيره كما حذف الباء  
 في اللذان قال ابن يعيش لا باس ان يقال هو ثوبان كما في ذلك انك اذا سميت به قلت فاخره الفا اخرى ثم يقابلها

علم عليه بانه لا يجمع الالفين

منه كما يقول لا اذا سميت بلا وهكذا حكم الاسماء التي لم يكن لها ثالث في اوضاعها اذا سميت بها ولو كان اصله ثلثة نقلت  
ذاتى رقا الى اصله ومثناه فان يجذف الالف للثلاثين كما ذكرنا ولو كان اصله ثلثة قالوا اكثر من ان المثنى مثنى لغير  
علة البناء فيه كلفى المفرد والجمع واذ صبغته من حمله عن مبنية على واحد والالف في بان فان صبغته للرفع وذي صبغته  
للتصريح بالجر وقال بعضهم انه معرب لا خلافاً لغيره باختلاف العوامل ودعوى كل واحد منهما ما صبغته للجر فليس بعضهم  
مساوية خلافاً لظاهره بل انما يرجع له بين شئ من المثنى في ثمة فصد وان يجري اصناف المثنى على هيئ واحد  
اذ كانت الثنية لا يختلف فيها مذكر ولا مؤنث ولا عاقل ولا غير فوجبان لا يختلف المثنى اذ اعربا بواو بناء بخلاف  
الجمع فانه يتخالف بعضه بعضا والبحث في اللذان والذين كلفى فان وذين وقد جاء فان والذان والذاتان  
في الاحوال الثلث وعليه حمل بعضهم قوله تعالى ان هذان للذوات والذوات ثاوذى بظلال ذاناء حتى صاروا اولياء لغيره  
صار ذى وذلك لان التاء والياء قد يكونان للتأنيث نحو صارية ونصر بين فاما من ذاك التي من الذى وذي من ذاك  
من هو وذي بالجمع بين التاء والياء ولا يقولون التاء والياء هي تاعلانها التأنيث بل يقولون تخصيصا بالياء بالثنية  
دون المذكر لانها يكونان في بعض المواضع علامتى التأنيث كما في لخت وبنك وكلتا فان تاء هاهنا ليست علامتا  
التأنيث وذه بظلال ذى هاهنا كما قالوا في شبهة ههنا لان الهاء يكون عوضا عن علامة التأنيث التي هي التاء  
فشيئا لياء بالياء في ابدال الهاء عنها وان كان في الوصل ويز بظلال ذى هاهنا وقد يكسر الهاء ان باختلاس اى من غير  
صلة نحو ذى في الوصل خاتمة وهو قليل والاكثر ذى وفي بياء ساكنة وفي الوصل فكسر الهاء وتخفيف الياء كما جرى  
في بائير واشباع نحو ذى وذي ونهى تشبيها بالياء والاشباع اشهر وفي الوصل ذى وذي ونهى تشبيها بالياء  
منهم من يقول ذى وفي بياء ساكنة كما في الوصل وقد يقال في المؤنث ذان ولشأنه فان وذين على الخلاف المذكور  
في ذان وذين وكجمعهما اولاء عاقلا كان او غيره قول ذم المنازل بعد منزلة اللوى والعيس بعد ذلك الايام وقد يكون  
مكسورا والثوبين للشكر كما في صهوان كان اولاء معرفة فيكون فائدتها البعد حتى يصير المشاير اليهم كما تنكر فيكون  
اولاء كاولى لك وقد يفصر فيكتب بالياء لان الف مضمون الاصل فحمل على الياء لاستئصال اكتشاف ثقلين للكلمة وهما الف  
في افعال الواو في آخرها ولهذا يكتب هل الكوفة نحو الفوى والضمي بالياء مع ان اصلها واو وهذا يثنى بعض  
العرب مضموم الاو من هذا الجنس كله بالياء وان كان الف من واو ايضا وقد تبدل الهمزة الاولى من اولاء هاهنا  
فيقال هاهنا وقد يتم الهمزة الاخيرة نحو اولاء ورتا اشبع الضمة قبل اللام نحو اولاء على وزن طومنا واما قولهم هو لاء  
على وزن نوراب قال يتخذ لا يقل هو لاء هذا بكى لما بكى اسقا وعظا فليس بلغه بل هو تخفيف هو لاء بخلاف الف  
هاهنا وقلب همزة اولاء واو قوله ويطحن بها حرف التيسير يعنى هاهنا وكما جرى في الحروف بلحون الجمل في نحو هاهنا ناعا  
على خلاف فيها هل هي مفصلة من اسم الاشارة او لا كما جرى ويطحن من المفردات اسمها الاشارة كثيرا لان تعريف اسمها لا  
في اصل الوضع ما يطران اليها من اشارة المتكلم باليد المحسنة ويجاوزه اخرى الى المشاير اليه فحج في اوابها بحروف بنية  
بها المتكلم المحاطب حتى يلفظ اليه وينظر الى اى شئ يشبهه من الاشياء الحاضرة فلا يجره له يوث بها الا فيما  
يمكن مشاهدته وابصاره من الحاضر والمتوسط لانه العبد العائيت كان يجها في الحاضر اكثر منه في المتوسط فهنا  
اكثر استعمالا من هذا لان نبيه المحاطب لا يصاد الحاضر الذي سهل ابصاره اولى من تشبهه لا يصاد المتوسط  
الذى ربما يحول بينه وبينه حائل ولم يدخل في العبد الذي لا يمكن ابصاره اذ لا يبينه العاقل احد البرى ما ليس  
في مرمى فذلك قالوا لا يجمع هاهنا مع اللام قوله ويفصل بها حرف الخطاب فلما سدد لنا عند ذكر الفصل على كون  
هذا الكاف حرفا لاسما ويؤيد ذلك من حيث اللفظ امتناع وقوع الظاهر موقعا ولو كان اسما لم يمتنع ذلك كما  
في كاف ضربك ويك وقد ذكرنا هناك فائدتها فلنذكر ههنا علة تخصيص المتوسط والقائما بعبد هما دون  
الغريب لان فائدتها فائدة عند الفصل فنقول ان وضع اسم الاشارة للحضور والقرب على ما قلنا انه للمشاير اليه  
حشا ويشار بالاشارة المحسنة في الاغلب الى الحاضر الغريب الذي يصلح ان يقع محاطبا فلما اتصلت كاف الخطاب  
به اخرجته من هذه الصلاحية اذ لا يخاطب انسان في كلام واحد الا ان يجتمعا في كل الخطاب نحو ازيدان فعلمنا  
وانما فعلنا الوعظا احدهما على الآخر نحو وانت فعلنا مع ان خطاب المعطوف لا يكون الا بعد الاضرب  
عن خطاب المعطوف عليه فصارت كمثل غلامك اعنى اخرجته الكاف عن ان يكون محاطبا كما اخرجت نحو  
غلامك فلا يقول باهنا كذا يقول باعلامك ولا غلامك فلك كذا فالكاف بوجوب كون ما يبينه عليه اى الغيب  
عنه نحو غلامك قال كذا وان لم يمتنع حضوره اذ بان يقول هذا مع حضور غلام المحاطب فلما وردت الكاف

# في أحكام أسماء الأشارة

في اسم الاشارة معنى الغيبة وقد كان كالموضوع للحضور من حيث كونه موضوعا للمشار اليه الفرب صار مع الكافي بين الحضور والغيبة وهذا هو حال التوسط فاذا اردت التخصيص على البعد جئت بعلا مترو وهي اللام فقلت ذلك ثم تقول لفظ ذلك بضمير ان بشاريه الى كذا كذا او معنى يحكى عنه او لا ثم يوفى باسم الاشارة تقول في العين جازي ويحل فقلت لذلك التحيل وفي المعنى فصار بواضرا بلبغا فها في ذلك الضرب وانما يؤرد باسم الاشارة بلفظ الغيبة لان المحكي عنه غائب يجوز في هذه الصورة على قلنا ان نذكر اسم الاشارة بلفظ الحاضر الفرب يحول بهذا التحيل وهالتي هذا الضرب اي هذا الذي كور عن فرب لان الحكمي عنه وان كان غائبا الا ان ذكره جوي عن فرب فكانه حاضرا وكذا يجوز ذلك في المعنى الحاضر اذا تقدم ذكر اسم الاشارة بلفظ الغيبة البعد كما يقول بالله الطالب الغالب ذلك فسم عظم لا يعين قال فع كذا في بضمير الله للناس امثالهم مشهرا بذلك الى ضربا لمثل الحاضر المنظم وهو قوله ذلك بان الذين كفروا انبوا الباطل وان الذين امنوا انبوا الحق من ربه وانما جاز ذلك لان ذلك اللفظ ذلك شاعرة فصارت حكم الغائب البعيد والاعلى في مثله الاشارة الى المعنى بلفظ الحضور فيقول هذا فسم عظم وكذلك يجوز الايمان بلفظ البعد مع ان المشار اليه شخص فرب نظر الى عظمة المشرك المشار اليه وذلك لانه يجعل بعد المنزلة بينهما كبعد المسافة كقول السلطان لبعض الحاضرين ذلك كذا وكقول بعضهم ذلك السلطان بغيره بكذا ومنه قوله فع فان لكن الذي لمنتهى فيه ويجوز ان يكون قوله فع قد لكن الذي لمنتهى فيه ويجوز ان يكون قوله فع ذلك الكتاب من باب عظمة المشار اليه ويجوز ذكر البعيد بلفظ الفرب بغير الحذف وله حضوره نحو هذه العبارة فكذا ما وتحو ذلك فيقول اسم الاشارة لما كان موضوعا للمشار اليه اشارة حسية فاسمالة فيما لا يدرك الا اشارة الحسية كالشخص البعيد طمعا في جاز ذلك يجعل الاشارة العقلية كالحسية مجازا لما بينهما من المناسبة فلفظ اسم الاشارة الموضوع للبعد اعني ذلك ونحوه اذن كضمير الغائب يحتاج الى مد كور فيل او محسوس قبل حتى يشار اليه به فيكون كضمير لايح الى متقدم وقد يلحق كافي الخطاب كحرف في الاوابصر وانظر وكذا وليس ونعم وبئس وحسبك وكذا رويد والنجار حبله وارابت بمعنى اخر كما يحى قوله ويقال ذال للفرب الى اخره لما راي المصنف كثرة استعمال في القرب من اسماء الاشارة في موضع ذي البعد منها والعكس لضرب من التاويل كما ذكرنا خارج الشك في اختصاص بعضها بالفرب وبعضها بالبعيد فلم ياختار من هيا ولم يقطع به بل احواله على غيره فقال ويقال ذال للفرب بعضه لم يتحقق ذلك عندي واقول ان لا اري بكونه خلافا في اختصاص بعضها بالفرب وبعضها بالبعيد فاذا اردت معرفة ذلك فاعلم ان لهم مذهبين قد ذهب بعضهم انه لا واسط بين الفرب والبعيد كما في حروفنا لنذ على ما يحى فيقولون اسماء الاشارة المجرى عن اللام والكاف للفرب المقربة بهما او بالكاف وحدها للبعيد وجمهورهم على ان بين الفرب والبعيد واسطة فقاوا ذاتم ذلك ثم ذلك وبعضهم يقول الك والواو في واو ذى وذو منه بسكون الهاء بين وكسرهما ايضا اما مع اخلاص وقع اشباع كما ذكرنا وذات ثم ينك وهي كثيرة الاستعمال ونك وهي ونها واما ما ذك فلدا وريها الترخي واللام في الصياح لا يقل ذك فانته خطاه ثم تلك وهي كثيرة وتلك بضم الناء وبذلك وتلك ثلثتها فليلد وانما حوت اللام بالكسرة في ذلك وسكنت في تلك لان الالف خفيفة فلم يقصد واخذ في كسر اللام بالكسرة للساكنين وكذا في تلك لان الباء التي بعد الالف فرب من الالف في الحقة واما تلك فادخلت اللام التي فيها على ولم تحرك اللام بالكسرة لاجتماع الكسرة بين والباء بل بقيت على سكونها وحذفت الباء للساكنين واما تلك بحد في الالف فالفحة فليلد والفتحة فان وفيه ونان وفيه واما شند مدا نون فقال المجرى هو في المثبتين بدل من اللام في ذلك وتلك كما تدخل اللام مكسورة بعد التون المثبت لان اللام تدخل بعد تمام الكلمة كانه ذلك واو لا لك فجمع المثبتان فقلت اللام نونا والقياس في الادغام فليلد في المثبتين الى الثاني لان المراد بغيره عن حاله بالادغام في الثاني فغيره بالقلب في واو فقلت ههنا الثاني الى الاولى ليهي التون الدالة على التثنية ويجوز ان يدخل اللام قبل التون فقلت اللام نونا ويؤد عنه فيه كما هو القياس والاو الى يكون اللام بعد تمام الكلمة وايضا ادغام اللام في التون ليس بقوى كما ادغام التون في اللام كما يحى في التصريف نشاء الله عز وقال غير المبرج ان الشد يدعوض من الالف المحذوف في الواحد وهذا اولى لانهم قالوا ايضا في التثنية الذي والحق الذي ان اللتان مشدق التون عوضا عن الباء المحذوف وايضا لو كان الشد يدعوض عن اللام ولم يطل هذان - بالتشديد مع هله كما لا يقال هاذنك وقال لا نذ لى في عند اللغويين بين المشددة والمخففة في الفرب والبعيد والنضاه فربوا بينهما وذلك بناء على مذهب المبرج فالبعيد والمتوسط عند غير المبرج والباع في المثبتين بلفظ واحد

في قول

المتوسط عند المبرج

اول المشي قوله نقلته والوجه

بضمير منه

مخارون في ذلك  
لا ينعى الى الضرب  
من زياره صانع  
صنوعا واصنع  
اختر في التاويل  
فالك في التسهيل  
ما معناه وبعض  
كحرفي عادات  
الفرق في الكلام  
منها انها اي  
الفرق في الكلام  
معاد الايام  
باصد زيلنا  
منع وارتك  
وارابتهم وانك  
صنوعا واصنع  
باصد زيلنا  
المراد بها المحقق  
والكاف في التاويل  
هو الفاعل

والكاف في التاويل هو الفاعل





فهذا يصلح دليلا على اشياء اخرها ان الموصولات معارف ومعارف ذلك لما قلنا ان وضعها على ان يطلعها  
 للتكلم على المعلوم عند مخاطب هذه خاصية المعارف ويصغره اعراض من اعراض بان تعريف الموصول اذا كان  
 بصلة وهي جملة فهذا تعريف التكرار الموصوفة به في نحو جاني رجل خروبه لان التعريف حاصل فكان ينبغي ان لا  
 يكون في قولك لقيت من خروبه فرفق بين كون من موصوفة او موصولة وذلك لاننا نقول كما سبق ان تعريف  
 الموصول اذا كان بصلة وهي جملة فهذا تعريف التكرار الموصوفة به في نحو جاني رجل خروبه لان التعريف حاصل فكان  
 ينبغي ان لا يكون في قولك لقيت من خروبه فرفق بين كون من موصوفة او موصولة وذلك لاننا نقول كما سبق ان  
 تعريف الموصول بوضع معرفة مشاربه الى المعبود بين التكلم والمخاطب بمضمون صلتها فمعنى قولك لقيت من  
 خروبه اذا كانت من موصولة لقيت الانسان المعهود بكونه مضربا لك فبقي موضوعه على ان يكون معرفة بصيغتها  
 واما اذا جعلها موصوفة فكانت تلك لقيت انسانا مضربا لك فانتهى وان حصل لقولك انسانا يخشع وعزوبية المخاطب  
 لكنه ليس بتخصصا وصعبا لان انسانا موضوع لانسان لا تخصص به بخلاف الذي من الموصولة فان وضعها  
 على ان تخصصها بمضمون صلتهما والفرق بين المعرفة والتكرار المخصوص ان تخصص المعرفة وصفي وهو  
 المراد بالتعريف عندهم وليس المراد بالتعريف مطلق التخصص الذي انما قد تخصصوا بالتكرار بوصف لا يشاركا  
 فيه شيء اخر مع انها لا تأتي بذلك معرفة لان ذلك ليس وضعيا كما نقول رابت اليوم وجلا سلم عليك اليوم  
 وحده مثل كل احد وكذا قولك اني اعبد الهاء خلق السموات والارض ونحو ذلك فان قيل ان الجمل تكرر فكيف  
 تعرف الموصولات وتخصصها قلت لاننا لنعلم تنكير الجمل كما يقدم في باب الوصف ولو سلمنا فالمخصص في الجملة  
 هو اجتماع الموصول والصلة كما ان رجل وطويل كان في كل منهما النوع فاذا قلت رجلا طويلا تخصصت رجل بالاجتماع  
 مع طويل فتبين ان الصام يتخصص باجتماع مع عام اخر فالمخصص في الحقيقة هو اجتماعها وقال بعضهم انما كانت  
 الصلة معرفة لا يجل خبيرها الذي هو معرفة فان قصدوا بذلك انها صارت معرفة بسبب الظاهر فعرفت الموصول  
 فلا يجوز ان الجملة التي فيها خبر عندهم تكرر ايضا وان قصدوا ان اول الصلة لهم يمكن الصلة بمخصصة للموصول  
 لانها لم يكن لها ما دون تعلوق بوجه نحو بالذي خرب عمره فصحيح وانها ان الصلة ينبغي ان يكون معلومة للمتابع  
 في اعشاد المتكلم قبل ذكر الموصول على ما تقدم ان الحكم الذي تضمنته الصلة ينبغي ان يعلمه المتكلم في الخطاب  
 انه يعلم حصوله للموصول ولا نقول ان الذي وقع البلاذ الالمن بعضه ان يعلم ان شخصه اذ رجعها وقال بعضهم لا  
 يجب ان يكون الموصول معلوم الصلة الا اذا كان مخبرا عنه فقط قال لان المخبر يجب تعريفه وليس ينبغي انما اذا  
 فلان وضع الموصول كما ذكرنا على ان يكون مضمون صلته معلوما للمخاطب في اعشاد المتكلم وهذا مطرد في الخبر  
 عنه وغيره واما ثانيا فلان المخبر عنه قد لا يكون معرفة لا مخصوصا بوجه كما تفرق في باب البتداء وقال الثمان ان الصلة ينبغي ان  
 يكون جملة لان الحكم على شئ بشئ من مضمونات الجمل او ما اشبهها من الصفات مع فعلها والمصدر مع فاعله  
 فلما كان انضمام الموصول للحكم وضعيا اصلها لم يستعمل في جميع ما ينضمون الحكم الا ما يكون تضمينه اصلا  
 لا بالشبه وهو الجمل وينبغي الجملة ظرفا وجارا منقوصا معه فعل وفعل هو العايد والمتعلق العايد وانما يجب  
 ان يكون الصلة جملة خيرة لما ذكرنا انه يجب ان يكون مضمون الصلة حكما معلوم الوضوح للمخاطب بل طال الخطاب  
 والجمل الانشائية والظائرية كما ذكرنا في باب الوصف لا يعرف مضمونها الا بعد ايراد صفتها واما قول الشاعر واني  
 لارج نظره قبل التي اعلى وان شطت فواها ازرها فمثل قوله جارا ويمدق هل رابت الذي ثبت فقط اي التي اقول  
 لعل ازرها وقد يقع التسمية صلة فال تع وان منكم لبيطائن ومنعه بعضهم ولا ارى منه ما نعا وقد اجاز ابن جزي  
 ووقع التوجيه صلة من دون اضمار القول نحو جاني الذي ما احسنه ومنعه ان يابشاد وسائر المتأخرين وهو  
 لكونها انشائية كما يجزى ونظامها انه لا بد في الصلة من ضمير عايد وذلك لما قلنا ان ما تضمنته الصلة من الحكم متعلق  
 بالموصول لانه انما يحكوم عليه هو او سببه او محكوم به وهو او سببه فلا بد من ذكرها في الموصول في الصلة التي الحكم  
 اجنبيا عنه لان الجمل مستقلة بانفسها لولا الرباط الذي فيها وقد يغفل عن العايد على فله نحو ما جمل  
 زيد الذي ضرب زيد قوله وصلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول اعلم انهم اختلفوا في اللام الداخلة على اسمي الفاعل  
 ذلك فكانت فال لكن صلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول اعلم انهم اختلفوا في اللام الداخلة على اسمي الفاعل  
 والمفعول فقال لما زني هي حرف كانه سايرا لاسماء الجاهدة نحو الرجل والفرس وقال غيره انها اسم موصول في  
 ذهب الزنجشيري الى انها متفوسضة من الذي واخواته وذلك لان الموصول مع صلته التي هي جملة بتقدير

مبحث في الموصول  
 في صفة الالف واللام  
 في باب الوصف لا يجل خبيرها الذي هو معرفة فان قصدوا بذلك انها صارت معرفة بسبب الظاهر فعرفت الموصول  
 فلا يجوز ان الجملة التي فيها خبر عندهم تكرر ايضا وان قصدوا ان اول الصلة لهم يمكن الصلة بمخصصة للموصول  
 لانها لم يكن لها ما دون تعلوق بوجه نحو بالذي خرب عمره فصحيح وانها ان الصلة ينبغي ان يكون معلومة للمتابع  
 في اعشاد المتكلم قبل ذكر الموصول على ما تقدم ان الحكم الذي تضمنته الصلة ينبغي ان يعلمه المتكلم في الخطاب  
 انه يعلم حصوله للموصول ولا نقول ان الذي وقع البلاذ الالمن بعضه ان يعلم ان شخصه اذ رجعها وقال بعضهم لا  
 يجب ان يكون الموصول معلوم الصلة الا اذا كان مخبرا عنه فقط قال لان المخبر يجب تعريفه وليس ينبغي انما اذا  
 فلان وضع الموصول كما ذكرنا على ان يكون مضمون صلته معلوما للمخاطب في اعشاد المتكلم وهذا مطرد في الخبر  
 عنه وغيره واما ثانيا فلان المخبر عنه قد لا يكون معرفة لا مخصوصا بوجه كما تفرق في باب البتداء وقال الثمان ان الصلة ينبغي ان  
 يكون جملة لان الحكم على شئ بشئ من مضمونات الجمل او ما اشبهها من الصفات مع فعلها والمصدر مع فاعله  
 فلما كان انضمام الموصول للحكم وضعيا اصلها لم يستعمل في جميع ما ينضمون الحكم الا ما يكون تضمينه اصلا  
 لا بالشبه وهو الجمل وينبغي الجملة ظرفا وجارا منقوصا معه فعل وفعل هو العايد والمتعلق العايد وانما يجب  
 ان يكون الصلة جملة خيرة لما ذكرنا انه يجب ان يكون مضمون الصلة حكما معلوم الوضوح للمخاطب بل طال الخطاب  
 والجمل الانشائية والظائرية كما ذكرنا في باب الوصف لا يعرف مضمونها الا بعد ايراد صفتها واما قول الشاعر واني  
 لارج نظره قبل التي اعلى وان شطت فواها ازرها فمثل قوله جارا ويمدق هل رابت الذي ثبت فقط اي التي اقول  
 لعل ازرها وقد يقع التسمية صلة فال تع وان منكم لبيطائن ومنعه بعضهم ولا ارى منه ما نعا وقد اجاز ابن جزي  
 ووقع التوجيه صلة من دون اضمار القول نحو جاني الذي ما احسنه ومنعه ان يابشاد وسائر المتأخرين وهو  
 لكونها انشائية كما يجزى ونظامها انه لا بد في الصلة من ضمير عايد وذلك لما قلنا ان ما تضمنته الصلة من الحكم متعلق  
 بالموصول لانه انما يحكوم عليه هو او سببه او محكوم به وهو او سببه فلا بد من ذكرها في الموصول في الصلة التي الحكم  
 اجنبيا عنه لان الجمل مستقلة بانفسها لولا الرباط الذي فيها وقد يغفل عن العايد على فله نحو ما جمل  
 زيد الذي ضرب زيد قوله وصلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول اعلم انهم اختلفوا في اللام الداخلة على اسمي الفاعل  
 ذلك فكانت فال لكن صلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول اعلم انهم اختلفوا في اللام الداخلة على اسمي الفاعل  
 والمفعول فقال لما زني هي حرف كانه سايرا لاسماء الجاهدة نحو الرجل والفرس وقال غيره انها اسم موصول في  
 ذهب الزنجشيري الى انها متفوسضة من الذي واخواته وذلك لان الموصول مع صلته التي هي جملة بتقدير

## في بيان الموصولات

اسم مفرد متشاكل ما هو كالكلمة الواحدة يكون احد جزئها جملة تخفف الموصول نارة بحذف بعض حروفه قالوا  
 في الذي اللد واللد يسكون الذال ثم اقتصروا منه على الالف واللام ونارة بحذف بعض الصلة اما الضمير يكون  
 المشي والجموع نحو الحافظوا عورته العشير كما يجيء والاولان يقول اللام الموصول غير لام الذي لان لام الذي  
 زائدة بخلاف اللام الموصول قالوا الدليل على ان هذه اللام موصولة رجوع الضمير اليها في التصحوا المرزوب زيد  
 اجاب لما زى بان الضمير راجع الى الموصوف المقدر بمعنى اضارب غلامه زيد الرجل اضارب غلامه زيد وفيما اركبه  
 يلزم محذوران احدهما اعمال اسمي الفاعل والمفعول غير معتد بن ظاهر على احاد الامور الخمسة اي الموصوف  
 وذو الحال والبناء وجوز التنقيح والاسنفهام وعلم ما من غير اعتماد على شيء مذهب لا تخشع والكويين  
 تعد هبيرة هذا غير مذهبهم والثالث رجوع الضمير على موصوف مفترق فان قال الاعتماد على الموصوف المقدر و  
 والضمير راجع اليه كلفه قوله تع فتم ظالم لنفسه فان ظالم عمل في الجار والمجرور ولا اعتماد على الموصوف المقدر والضمير  
 في نفسه راجع اليه تلك الموصوف المقدر بعد نحو منهم وفيهم كالتظاهر لقوة الالة عليه كما ذكرنا في باب اوصاف  
 في نحو قوله تع ومنهم دون ذلك وكوثة كانك من جملة بنى اثنتى البهت وايضا الجار والمجرور بكيفية راجحة معنى الفعل  
 واما قول النخاعة باضربا غلامه واحسن وجهه بالاعمال ورجوع الضمير الى مفترق قال لهم غير مستند الى شاهد  
 من كلام من يستدل بقوله فلا يقال في السعج طنة الحسن وجهه على رجوع الضمير الى الموصوف المقدر ولا فرق  
 بين اللامين عنده كما لا يقال طنة حسن وجهه في الاحتيار على جاءء الشعر نحو قوله يسود فواصها ونحو كفتها  
 وصفر زرايتها ويضرب خدودها ولو كان ذواللام اسم فاعل او مفعول تاما لا اعتماد على الموصوف المقدر كما ذهب  
 اليه لم يعمل بمعنى لما ضي كمالا يعمل المجرور منها بل كان هو الاول بشرط العمل القبيح لانه دخل على مذهب ما هو من  
 خواص الاسماء اعني لام التعريف فيلحقه عن شبه الفعل وايضا لو كانت لام التعريف الحرفية لم يحذف الفون بقا  
 في نحو الحافظوا عورته كما لا يحذف مع المجرور عنها فمفعول بناء على مذهب الجهم هو ان اصل اضارب والمضروب  
 الضرب والاضرب فكما هو ادخول اللام الاسمية المشابهة للحرفية لفظا ومعنى على صورة الفعل اما لفظا فظاهر واما  
 معنى فلصحة اللام مع ما دخلت عليه معرفة كالحرفية مع ما يدخل عليه قصر والفعل في صورة الاسم الفعل الجني  
 للفاعل في صورة اسم الفاعل والمبني للمفعول في صورة اسم المفعول لان المعنيين متفاريبان اذ معنى زيد ضارب  
 زيد ضوبا وبضرب وزيد مضروبا ويضربا ويضربون كقربا ويضربون كقربا هذه الصلة فعلا في صورة الاسم علمت بمعنى لما ضي  
 ولو كانت اسم فاعل او مفعول حقيقي لم تعمل بمعنى لما ضي كالحرفية عن اللام وكان نحو الاعراب ان يكون على الموصول  
 كما تذكر فلما كانت اللام الاسمية في صورة اللام الحرفية نقلت اعرابها الى صلة ما عاربه كلف الا اذا صارت بمعنى ضمير  
 على ما ذكرنا في باب الاستثناء فقلت جاني الضارب اربت اضارب ومررت بالضارب فان قيل ما حكمك على هذا القول  
 وهذا ظلم ان صلة اللام ليست بحملة بل جعل صلتهما ما تضمنت من المقدرات الحكم المطلوب في الصلوة بمشابهة الفعل  
 لا على وجه الاصل وهو اسم الفاعل والمفعول فضاء نحو الافعال اللام ولفظ اما عمل اسم الفاعل والمفعول مع اللام  
 لاعتمادها على الموصول كما يعملان اذا اعتمد على الموصوف حتى لا يحتاجوا الى ان نفعلوا اما عمل بلا اعتماد لكونهما  
 ضلعيان في الحقيقة فاجواب ان عملهما بمعنى لما ضي مع اللام دلهم على انهما في الحقيقة فعلان الا ترى ان اسم الفاعل  
 والمفعول اذا وفعلا عقيب حرف الاسنفهام وحرف التنقيح مع ان ظلمهما للفعل ائوى من طلب الموصول كما يعملان  
 بمعنى لما ضي انما يوصل اللام بالصفة المشبهة مع نضمامها للحكم لفضان مشابها للفعل وكذا لو وصل بالصلة  
 لانه لا يقدربا الفعل الامع ضميمة ان كما قرئ بابل الاضاعة وهو معها بتقدير بالفتح والصلة لا تكون الا جملة فيلزم  
 في ضرورة الشعر بالجملة الاسمية وقد وصلت ايضا في الشعر المضارع في قوله يا شبيخة التقتضع وصوت الجار والتكادع  
 وقد دخلت على الاسمية غير الشعر على ما حكى القرأه قال ان رجلا قيل فقال لا اخرها هو ذاق قال السامع نعم الها هو  
 وقد هب هبل الكوفة الى انه يجوز ان يكون الاسم الجاهل المعروف باللام موصولا فالوا في قوله تع لانت البهت الكبر  
 اهله لو فعل في اقبله بالاصا بل اذ التقدر ولانت الذي اكرم اهله لكنه موصول غير مذهب كما بالاسماء الموصولة  
 وعند البصريين اللام غير مفعولة فضاء والمضارع مفعولة كما في قوله تع فلقد امرت على الكيم تسبيحا واما جارز  
 بالرجل الغايم ابواه لا الفاعلين ولعجز بالرجل الغايم ابواه لا الذي تعد الاستراضة لثيق في الفاعلين وظهور  
 في الذين تعدل وخفاء الموصول في الفاعلين وظهور في الذي تعدل كما فكذلك فلت مررت برجل فاهم ابواه لا فاعلين  
 واعلم ان حق الاعراب ان يدر على الموصول لانه هو المفعول والكلام وانما يجيء بالصلة توضيح والدليل ظهور الاعراب

انه يقع في كل موضع من الموصولات  
 كما في قوله تعالى  
 يا ايها الذين آمنوا  
 اذكروا ان الله قد خلق  
 لكم من انفسكم  
 زوجات لكي تنصروا  
 الله ورسوله  
 والذين آمنوا  
 هم خير الامة  
 اخرجت للناس  
 في قوله تعالى  
 يا ايها الذين آمنوا  
 اذكروا ان الله قد خلق  
 لكم من انفسكم  
 زوجات لكي تنصروا  
 الله ورسوله  
 والذين آمنوا  
 هم خير الامة  
 اخرجت للناس

ان كان الموصوف  
 على الموصوف  
 كما في قوله تعالى  
 يا ايها الذين آمنوا  
 اذكروا ان الله قد خلق  
 لكم من انفسكم  
 زوجات لكي تنصروا  
 الله ورسوله  
 والذين آمنوا  
 هم خير الامة  
 اخرجت للناس

# فعل الاعراب الجمل

فإن الوصول نحو جاني إبهم ضربه وترج إبهام ضربه وربت إبهام ضربه وكذا في اللذان والثنان عند من قال يا عمل  
 وأما الصلة فقال بعضهم إنهما معربة باعراب الوصول اعتقادا منها أنها صفة الوصول لئلا يثبت كما في الجمل الواضحة صفة  
 للثكرات وليس يوق لأن الوصولات معارفها فاصنم والجمل لا تقع صفات المعارف كما في الوصف والجمل هو وصف  
 أنه لا محل للصلة من الاعراب لأن جمع المرفوع مقامها كالوصف خبر المشددة والحال والمضاد له ولا يفرد للجمل  
 اعراب إلا إذا صرح وتوقع الاسم المرفوع مقلاها وذلك في الأربعة المواضع فقط وذلك لأن الاعراب للاسم فالصلة للاسم  
 والفعل على قول وكل واحد منهما مرفوع والصلة جمل لا غير فوله وهي التي والذني والذنان والثنان بالالف والياء و  
 الأولى والذنين والذنية والذوات وما من واى واة وذو والظاهرة وذو بعد ما لا تستهانه والألف واللام هذا  
 حصر لجميع الأسماء الموصولة والذني عند الضربة على وزن عم وشج وأراد الوصف بهما من بين الأسماء الموصولة لكونها  
 على وزن الصفات بخلاف ما من وانما ووصف بذو والظاهرة نظر إلى لفظها إذ هو على لفظ ذو والذني فوصل به إلى  
 الوصف باسماء الأجناس في نحو جاني رجل ذومال وانما دخلوا على الذني اللام الترديد بحسبنا للفظ حتى لا يكون موثقا  
 كالمعربة الموصوفة بالثكره وانما قلنا ان اللام زائدة لما مر ان الوصولات معارف وضعا بل لكون من وما معرفتين بغير  
 اللام وانما الزهوما اللام الزائدة لانها لو تزعمت نارة وادخلنا اخرى لا وهم كونها للتعريف كما في نحو الرجل ورجل  
 قال الكوفيون اصل الذي لذل الساكنة ثم لما ارادوا إدخال اللام عليها زادوا قبلها لام متحركة ولا يجمعوا بين الذال السا  
 ولام التعريف الساكنة ثم تحركوا الذال والكسرة واشبعوا الكسرة فتولدت باء كما تحركت ذال ذابالفتح واشبع فتولدت الف  
 وكل ذافريق من دعوى علم التعريف بقول في الواحد مؤنث التي تظليل لذل فاه كما قلنا ذواؤه وقد يشد باؤها  
 نحو الذني والثنى فاذا شد الحرفين التكلتان عند الجزولى ما نوع الاعراب كافي ولا وجه لأعراب المشددة اذ ليس المشددة  
 موجب الاعراب وعند بعضهم يبدى المشددة على الكسرة إذ هو الاصل في الغناء الساكنين فالله في المال فاعلم بالمال والى  
 أعناك الألى الذني بنال به العلاء ويصطفى لا يربطه لا يربطه وللصق نحو حكى الزخشي أنه يبنى على الضم كقول بعد  
 فالأفند لى فعل الجزولى سمعه بضم كاهو المنقول عن الزخشي ثم راه في الشعر مكسورا تحكم باعرابه وقد يحدث  
 الباءان في الذني والتي مكسورا ما قبلها الساكنة كالشاعر في الكسر والذني لو شاء لكتبت حواجا وجبلا أصم مشددة فوك  
 اخرى للتشكين كالذني تربي ذبيته فاصطفا لولا أن فعل اليك تلو لمك أن نفسوا رها لا تعود بالثيم قال الأندلس  
 الوجه الثلثة فيهما اى شدت الباء وحدتها بسكون الذال والثاء وكسرها يجوز ان يكون لضرورة الشعر لا لغايات  
 لان الخفيف يشد للضرورة وكذا يبنى لها بالكسرة عن الباء ويجوز في الحركة بعد الألف قال الأنا بنفلوها في حال  
 الشددة في الشعر فمعها ذن وطاعة وتبينة الذني والثنى اللذان والثنان بجذبا لباين وجاز شدت مدا التوئين  
 ابدا لا من الياء المحذوف وهما معربان او ميبئان على الخراف الذي مر في ذان وثان وقد جاء اللذان والثنان في الاحوال  
 الثلث في غير الافصح والأولى القول باعرابهما من غير اختلافهما كما مر في ما مضى الضمير نحوها وكما فعلنا فلما قبلنا  
 عن وضع واحد وكمره في التون بعد الألف يعرف لأنه صا صيغة مشتقة وخرج عن سنو المشتقات وقد جاز  
 التونان في اللذان والذنان لاستطالة التوصل بصلته قال ابن كلب بن عمى للذليل الموكوك ومككا الأغل لا ي  
 وقال لها للذنا لاول ذلك بمنه الغليل فيهم صيغة شتج الذي في ذوالعلم اللذين في الاحوال الثلثة على الأشهر الأكثر  
 اللذون في الرقع هذا لانه قال جارا لله اعرابا يجمع لغة من شدت الباء في الواحد وهذا بقوى قول الجزولى ان  
 الذي شدت الباء معرب فكان اصله اللذون تحذف احد البائين ثم عمل ما عمل بقاضون وحكى بعضهم اللذون  
 دفعا للذنين نصبا وجراد هي لغة من شدت الباء فجمعها بالتحذف شيء منه وقد جاز في التون من اللذون  
 مخفيا فال فوى اللذون بعد كايا طبروا شرا من رس قومك ضوبا بالاصابل وومن اللذنين ايضا قال وان اللذني  
 جات بفتح وداوم هم القوم كل القوم باء خالدة ويجوز في عددان يكون مرفوعا وصفه مفردا مفرج اللفظ مجموع  
 المعنى اى وان الجمع الذي وان الجنبس الذي متولج كمثل الذي استوفى نالما محل على اللفظ اى الجمع الذي  
 استوفى ثم قال بنورهم فعمل على المعنى اى الجمع ولو كان الا به مخفيا من اللذين لم يجز أفراد الضمير الرجوع اليه وكذا  
 مولرع والذي جاء بالصدق وصدق به اولئك هم المتقون وهذا كثيرا عن ذكر الذي مفردا موصوفا به مفردا  
 مفردا اللفظ مجموع المعنى ما حذف التون من اللذين نحو جاني الرجال الذي قالوا كذا فهو خليل كقوله اللذان في  
 وقد يقال لذني وثنان ولغى وثنان ولا في بلا لام وجمع الذي من غير لفظ الأولى بوزن العلى والذنين دفعا ونصبا  
 وجراد ويجوز التون فيقال اللذني بغيره بعد ما جاء ساكنة كالفاضل هو طيل في الذكر قرأه الاخفش والذني بوزن

# في الموصولات

من نسائهم ويقال الملاء بجد فإليه وقد جله اللاون رضا واللاون نضبا وجرأ وجمع التي اللاون على وزف فاعل من على  
 ومواسم جمع كالحاصل واليا فر اللوة بالهزم كان التاء وهو كثير في جمع التي دون جمع اللواتي واللواتي كانتهما  
 جمعا لجمع وقد يحدف الياء من الاربعة فيقال اللات واللاو واللوات واللواو وقد يسهل الهزة من اللواتي الهزة  
 والياء لكونها مكسورة على ما هو قوله ورش اللاتيسن وقد يقال اللات بياء ساكنة بعد الالف من غير هزة كقراءة  
 ليزعرو والنبزي قال بوعمري لخذ فرشي كاتهم حدنوا الياء بعد الهزة ثم ابدلوا الهزة بياء من غير قياس ثم اسكنوا الياء  
 اجراء للوصل مجرى لوقف وقد يقال اللوا بحدف الياء والتاء معا وقد يقال اللوات كالتاء مكسورة التاء او معية  
 اعراب للمساكن والاولى جمع التي ايضا من لفظه فالذي والتي يشتركان في اللوى واللاون الا ان الاولى في جمع المدكرة  
 اشهر من اللواتي بعكسه ومعنى الذي وفرد عن المثني والجمع والمؤنث من وما واى مضافا الى معرفة لبيكون معرفة  
 ولا مضافة اما ظاهرة نحو اضرب ياءهم في الدار ومقدرة نحو لقيت ابا خرب قال الكاكي يجب ان يكون عاملا في مستقبل  
 وقد يوزع فيه فلم يكن له مستند الا انه قال كذا خليف بعنى كذا وضعها الواضع فقال لما سائل استجبت لك يا شيخ يعني  
 ان هذا ايضا مشتاق فيه وقد علل له ابن بابشاذ بان قال لى موضوع على الابهام والابهام لا يتحقق الا في المستقبل الذي  
 لا يدري مقطعه ولا مبداه بخلاف الماضي والحال فانها محصورة وان قلنا كان الابهام في المستقبل اكثر من في غيره استعمل  
 معادى الموضوع على الابهام وليس يشي لان الابهام من مختلفان ولا تعلق لاحد هما بالآخر وعند الكوفيين يلزم ايضا  
 لغدم عاملا عليه وخالفهم البصريون في الموضوعين لعدم الدليل على الدعويين واذا اريد الموثث جاز الحاق التاء  
 به موصولا كان او استقفا ما او غيرها نحو لقيت ابا خرب وايهين لقيت قال الاندلسي التائب فيه شاذ كما شذ  
 في كلتهن وخير الناس وشره الناس وبعض العرب يفتها ويجمعها ايضا في الاستفهام وغير نحو اياهم اخواك وايوم اخوتك  
 وهما شذ من التائب ويجوزها نصر فهما في باب الاعراب قوله وذا الظائفة الاكثران ذوا الظائفة لا بصرف نحو جاني ذو  
 فعل فمفعولا وذا فعلوا وذا فعلت وذا فعلنا وذا فعلن قال ويروي عن حضرت وذو طوبى اى التي حضرتها ولا يعرب ايضا  
 قال قولنا لهذا المرد وخطوا ساعيا هلم فان الشرة الفرابض ولم يزل ذى جاء وفي ذوا الظائفة اربع لغات اشهرها ما ترى  
 عدم نصر يقفها مع بنائها والثانية حكاها الجزل في ولم يزد المدكرة ومثناة ومجموعة وذات مضمومة لم يزد الموثث ومثناة  
 ومجموعة والثالثة حكاها ايضا وهي كالتائفة الا انه يقال لجمع الموثث ذوات مضمومة في الاحوال والرابعة حكاها ابن  
 الدهان وهي نصر يقفها نصر يف ذو بمعنى صاحب مع اعراب جميع منصوفا فانها حلالا للوصول على التي بمعنى صاحب  
 وكل هذه اللغات طائفة قوله وذا بعد ما الاستفهام اما الكوفيون فيجوزون كون ذوا جميع اسما الاشارة موصولة  
 بعد ما الاستفهام موصولة كانت او لا استدلالا بقوله تع ثم اتهم هؤلاء فقالون اى اسم اللذين وقوله عدس ما  
 لعياد عليا ما ذو يجوز وهذا تخمين طلبى يعنى اى الذي تخمينه وقوله وما نالك يهينك اى ما التي يهينك ولم  
 يجوز البصريون ذلك الا في ذابشر كونه بعد ما او من الاستفهام مبين اذ لم يكن زائدا كما في قوله تع من ذا الذي يقرض  
 الله قرضاى من ذا الذي وما ذا الذي صنع اى ما ذا الذي وذو في الموضوعين زائدا بعد موصول ويجوز ايضا  
 في نحو من ذا لقيت ان يكون زائدا او موصولا كما يحى واعند روعن المواضع التي استدلت بها الكوفيون بان اسما الاثنا  
 فيها بائنة على اصلها فعلا للاشراك الذي هو خلاف الاصل وخالف الاخفش وابن السراج التاء في كون ما المصدر  
 حرفا وجعلها اسما فهما يقدان في صلتهما خبر لجمعا الياء وما كناية عن المصدر فعوله تع بما رجعت اى بالرجب الذي  
 رجبت وليس وجه اذ لم يهد هذا الضمير يادنا في موضع الاصل عدم الاضمار وسبغ الكلام عليها في الحروف المصدر  
 فند العابد المفعول يجوز حذفه عابدا لالف واللام لا يجوز حذفه وان كان مفعولا تحقاء موصوليتها والضمير اصله لا بل  
 موصوليتها كما مر في الخلاف مع اللذان ولا يجوز حذف احد العابد اذا اجتمعا في الصلة نحو الذي ضربته في داره زيد  
 اذ يستغنى عن ذلك الحذف بالفاء في لا يقوم عليه دليل ثم الضمير ما ان يكون منصوبا او مجرورا او مفعولا منصوبا  
 يحدف بشرطين الاول ان لا يكون منفصلا بعد الا نحو جاني الذي ما ضربت الا اياه واما في غيره فلا منع كقولك شجع  
 الزيدان الذي عطبتها اى عطبتهما اياه وكذا الذي انا ضرب زيدى ضارب اياه ويجوز ان يكون المحذوف ههنا مجرورا  
 في محل نصب كما يحى اى الذي انا ضاربه والشرط الثالث ان يكون مفعولا ان يتصل بالفعل نحو الذي ضربت زيدان  
 الضمير اذ افضل بجملان الضمير الذي متصل بالحرف لتاسب فلا يحدف في نحو الذي تم مطلقا واما الجرو فيجوز  
 بشرط ان يجزى بصفة ناصبه له فقد را نحو الذي انا ضرب زيدى ضارب كما تقدم او يجزى جرو متعين واما  
 شرط التعيين لانه لا يبد بعد حذف المحذوف من حذف الجار ايضا اذ لا يبقى حرف جار بل مجرد فبتدخ ان يتعين حتى لا

في والى التائفة

في الابهام

في الموصولات

فما يتعلق بالوصول

لا يلبس بهذا الحذف بغيره كقولهم اتجد لما نام من اي نام فباي باكره وقوله تع فاصدع بما تؤمر اي تؤمر  
 به اي باظهاره وقال شمر فقلت لها والالذي حج حاتم اخونك عهدا انتي غير خوان اي حج حاتم اليه وبعين  
 حرف الجر فباسا اذا جر الموصول او موصوفه بحرف جر مثله في المعنى وتماثل المتعلقان نحو مررت بالذي مررت  
 اي مررت به لان الجوابين متماثلان والفعالين التذان تعلقا بهما وهما مررت ومررت منماثلان فمثال الموصوف  
 مررت بزيدا الذي مررت وبتما حذف الجر وحرف وان لم يبعين نحو الذي مررت زيدا اي مررت به وان احتمل  
 مررت معه اوله ونحو ذلك تم مذهب الكا في مثل التديج في الحذف وهو ان يحذف حرف الجر ولا حتى يتصل الضمير  
 بالفعل فيصير منصوبا فيض حذفه ومذهب سيبويه والاخص حذ نهامها اذ ليس حرف الجر فباسا في كل موضع  
 والنجوز له هنا اسطالة الفصل ومع هذا النجوز فلا باس بحذفها مع الجر وبها واما الضمير المرفوع فلا يحذف الا اذا  
 كان مبتدئا او خبرا وكون الضمير خبر المبتدئ او اقل فليلا فلا يكون في الكلام اذن دليل على ان خبر المبتدئ هو  
 المحذوف بل يحذف ذلك على ان المحذوف هو المبتدئ لكثرة وقوعه ضميرا واما ما فعل ولا يجوز حذفه واما خبران واخواتها  
 ولم يثبت حذفه الا قليلا ولا يكون ذلك ابضا في الاغلب الا اذا كان ظرفا كما يجي وايضا هو في اصل خبر المبتدئ واما  
 اسم ما الجازية فلا يحذف اصلا لضعف عملها وبشرط في المبتدئ المحذوف ان لا يكون خبر جملة ولا ظرف ولا جارا ولا  
 مجرورا اذ لو كان احد هال لم يعلم بعد الحذف انه حذف شي اذا جملة والظرف يصلح ان مع العايد فهما لكونهما صلة  
 واذا حصل المبتدئ المشروط فالضرفون فالوا ان كان في صلة اي جاز الحذف بلا شرط اخر نحو قوله تع انهم اشذ  
 عن الرحمن عينا وقوله فسلم على انهم افضل لموصول الاستطالة في نفس الموصول بسبب الاضافة ان لم تقط الصلة  
 وقال لا تدس على ان لها من التمكن ما ليس لا خواتمها فلذا تضاف وتغرب وتصرف في صلته ايضا يحذف بعضها وان لم  
 يكن في صلة اي لم يحذف الا بشرط الاستطالة الصلة كقولهم تع وهو الذي في السماء والارض له طان الصلة بالعلقة  
 عليها واما اللوفون فيحذفون الحذف بلا شرط مطلقا في صلة اي كان او في غيرهما مع الاستطالة او يدونها كما ذكر  
 في الشواذ على الذي احسن وجرى ما اتا بالذي في بل لك شيئا واعلم انه اذا كان للموصول او موصوفه خبر عن منكم  
 جاز ان يكون العايد اليه غايبا فهو الاكثر لان المظهر ان كلها غيب نحو ما الذي قال كذا وجاز ان يكون متكلما حلا على  
 المعنى قال على ما الذي سمعتي اي جده قال الما زة لولا اسمعه لم يجوز وكذا اذا كان الموصول او موصوفه خبرا  
 عن مخاطب نحو انت الرجل الذي قال كذا وهو الاكثر وقلت كذا حلا على المعنى هذا كله اذ لم يكن للشبهة انما مع  
 فليس الا الغيبة كقولك اتا حاتم الذي وهب لمان اي مثل حاتم وان كان ضميرا جاز لك في غير الشبهة حلا على احد  
 على اللفظ وحل الاخر على المعنى نحو ما الذي قلت كذا ووضوب زيدا وانت الرجل الذي قال كذا ووضوب عمرو وان  
 كان الموصول او موصوفه محيرا عنه بل المتكلم والمخاطب له يجر الحذف على المعنى فلا يجوز ان الذي ضربت انا والذي ضربت  
 انت اذ لا فية اذن في الاخبار لانك اذا قلت لذي ضربت فقد علم المخاطب ان الضارب هو المتكلم فبغير الاخبار بان  
 لغوا عندك قولك الذي قلت انت فظهر بهذا ان قوله الطائي انت فالضرب بوجهه وان هذا اللفظ انت اذ قوله واذا  
 اخبرت بالذي صدرت عنها وجعلت موضع الخبر عن ضميرها واخره خبرا فاذا اخبرت عن زيد من ضربت زيدا قلت الذي  
 ضربته زيد وكذلك الالف واللام في الجملة الفعلية خاصة بصير بناء اسم الفاعل والمفعول فان تعدد امرتها تعدد الاخبار  
 ومن تم امتنع في ضمير اثنان والموصوف والصفة والمصدر والعمل والحال والضمير المستحق لغيرها والاسم المشتمل عليه  
 هذباب تشبهه التمام باي الاخبار بالذي وبالالف واللام ومقصودهم من وضع هذا الباب تميز النعم فيما تعلق في بعض  
 ابواب نحو من المسائل تذكر اياها كما بيند كرمثا بمعرفة ان الحال والتميز لا يخبر عنها الله يجب تنكيرها بمعرفة ان  
 المجرور يجرى وكان للشبهة لا يخبر عنها لانهما لا يقعان مضمري وبمعرفة ان ضمير اثنان لا يخبر عنها ان يجرى  
 لغرض لا يهام قبل التفسير فقول معنى قولهم اخبر عن الذي في ضمن الجملة الفلانية ب الموصول اي صنع من هذه  
 الجملة اخبر اسمية واخره الفانية با عن ذات متضمنة بانصفت بما في الاولى مصر عن تلك الذات ب الموصول ولا تغير  
 الالف عن وضعها الا ندم ما جهد هذا الاخبار المذكور في ابدان ان يجعل في الثانية ب مبتدئا مصدر الا ان الموصول منكم  
 ان تخبر عن تلك الذات اعني ب والمخبر عنه في الاستهية مبتدئا والمبتدئ مرثية المصدر ولا بد ان يجعل مكان الضمير واجبا  
 الي ب لان الموصول ان نصفت بالوصف الذي كان لا بد لغير شئ من الجملة الاولى ولم يكن ان يكون ب مكان التصد  
 ب مبتدئا فلا بد ان يكون نايبه وهو الضمير العايد اليه مكانه او لا بد ان يجرى في الجملة الثانية خبر لان الموصول ان  
 يخبر عن ب باووية الخبر عن الموصول بعد تمام الموصول بصلته فعمل هذا الخبر عن ابي الموصول والالف في الخبر

نحو

# في الموصولات

عن باب والمبتدأ في المعنى هو الخبر أي بطلوا على ما بطلوا عليه فاذا اخبرنا عن باب فقلنا خبرنا عما بطلوا عليه أمكانه  
 اخبرنا عن آ واما ذكرنا الخبر عنه باسم أدون ب لان أهوا المذكور في الجملة الأولى التي هي الموصولة المرفوعة منها المعلوم  
 اجزاؤها دون ب ق هو المسمى بقريل صوغ الثانية واما قولك في السؤال بيلو صول فليس معناه اجعل ب بخبريه  
 بل الباء فيه للاستعانة كما في قولك كذبت بالفلم اذ المعنى اخبرنا الاخبار المذكورة بان يجعل بيلو صول مبتدأ ومثال ذلك ان  
 يقول العالم للتعلم ليدريه او ليخبره اخبر عن زيد في قولك ضربت زيدا بالذي فالعقوب اجعل الذي مبتدأ خبره زيد  
 واجعل تلك الجملة الأولى وهو ضربت زيدا صلة للذي بلا تغيير شيء منها الا ان يجعل مكان زيد ضمير عابدا الى الله  
 ويؤخر زيد اخرا عن الذي فيقول الذي ضربته زيد فالعقوب بين الجملة الأولى والثانية انك اذا قلت ضربت زيدا ضربتها  
 مخاطب من لا يعرف ان لك مضمونا في الدنيا ويطلب من يعرف شخصا بمضروبك لكنه لا يعرف انه زيد واما  
 قولك الذي ضربته زيد فلا مخاطب الا على الوجه الثالث اي مخاطب من يعرف ان لك مضمونا بالان مضمون الصلة  
 يجب ان يكون معلوما للمخاطب كما ذكرنا ولكن لا يعرف انه زيد فلو عرفه لك لوضع الاخبار عنه وانه زيد صاحبها فالجملة  
 الثانية نص في المحل الثاني الجملة الأولى قوله صدرتها اي جعلت الذي في الصلة مبتدأ وقوله واخبرني خبرا نصب على الحال  
 اوضحه اخره معنى جعلته اي جعلته خبرا متاخرا وقوله وكذا الالف اللام في الجملة الفعلية لا يخفى بالالف اللام الا عن اسم  
 في الجملة الفعلية خاصة قوله لبعثه بناء اسم الفاعل والفعول منها فذكر بان صلة الالف اللام اسم فاعل او مفعول وذلك  
 لانه يمكن ان يسبق من الجملة الفعلية اسم فاعل مع فاعله اذا كان الفعل مبتدأ للفاعل اذ معنى اسم الفاعل مناسب لموضع  
 فعل ويفعل نحو زيد ضاربا ي ضربا وبضربا واسم مفعول مع مفعول اذا كان الفعل مبتدأ للفعول او مفعول اسم المفعول  
 مناسب لمعنى فعل وبه فعل نحو زيد مضموبا ي ضربا وبضربا وليس اسم فاعل ومفعول مع مفعولها اسمها ان  
 في نحو اضاربا زيدان وما مضموبا لبيكران لكن في اوصاف حرفان بمنعان من وقوعها صلة اللام كما سيجي بعهد  
 يجب ان يكون الفعل الذي يسبق منه صلة الالف اللام مضموبا اذ غير المتصرف نحو نغم ولبس وجدا وعسقا  
 لا يخفى من اسم فاعل ولا مفعول ولا خبر باللام عن زيد في لبيك منطلقا ويجوز ان لا يكون في اول ذلك الفعل  
 حرفا يستفاد من اسم الفاعل والمفعول معناها كالسبن وسوف وحرف التثنية وحرف الاستفهام قوله فان تعذرا من  
 منها تعذرا لا يشاء اي امر من الامور الثلاثة وهي قصد بالموصول ووضع عابدا في الموصول مقام ذلك الاسم واخبر  
 ذلك الاسم خبرا بما شرط الاول وهو قصد بالموصول بتعذرا لاخبار عن كل اسم في الجملة الانشائية والطلبية لان الصلة  
 كما تقدم لا تكون الا خبرية وبتعذرا ايضا عندا لكونه خبرا في الجملة مصدرة بالذي لانهم يابون  
 دخول الموصول على الموصول اذا انفقا لفظا واما قوله من التصرف الذي اذا هم بها بالتيام حلفه الباب فجمعوا  
 في قوله من التصرف التيام والاولى نحو قوله من التصرف الذي اذا هم بها بالتيام حلفه الباب فجمعوا  
 فان لغا نحو الذي من فعل كان اسمها عندهم قال ابن السراج دخول الموصول على الموصول ليدرج في كلامهم واما  
 وضعه النفاذ بياضه للمعلمين وندب يالهم نحو الذي الذي في داره عمر زيد فقولك في داره صلة الذي الاخر عابدا  
 مستثناة في الطرف وعمر خبر الذي الاخر الذي الاخر مع صلته وخبر صلة الذي الاول وعابدا لاول الهاء المجرور  
 في داره زيد خبر الذي الاول كانتك فلك الذي ساكن داره عمر زيد ويقول الذي الذي الذي الذي ابواهما فاعلان لهما  
 كسبان عن برة عند حسن يندى بالموصول الاخر فهو فيه حقه من الصلة والعابدا والخبر لا يستغناء بملء خبره عما قبله  
 واحتياج كل ما قبله اليه لكونه من صلته فهو قول ابواهما فاعلان صلة اللذان وعابدا الضمير المجرور في ابواهما خبر كسبان  
 وهذه الجملة اعني اللذان مع صلته وخبره صلة التي والعابدا التي من صلة الضمير المجرور في لهما فالتى مبتدأ  
 مع صلته المذكورة وعمر خبره والجملة اعني التي مع صلته وخبره صلة الذي والعابدا من الصلة اليه الهاء  
 المجرورة في عنده والذي مع صلته المذكورة مبتدأ خبره حسن وهكذا العلان زادت الموصولات ولا تفق على حد  
 واحدا لفظا واعط كل موصول حقه وبالشروط الثلاثة وهو وضع الضمير العابدا في الموصول مقام الخبر عن خبر  
 الفعل والجملة والحال والمجرور والحرفا فلا يضم هذه الاشياء ويخرج كل اسم لازم للتكبر كالمجرور بيم واسم اللبنة  
 وخبرها والحال والضمير المنصوب وكثيره يفيد ما لا يستفاد من المعارف كالضمير في امار رجل والاستغناء في نحو  
 كل رجل وفضل رجل وما من رجل وكذا كل اسم يلزمه التي نحو واحد ولا كنيع ويخرج ايضا كل اسم جاز  
 فربيه لكن يلزم اظهاره كفاعل على خبره والمعارف لئلا يفسد مسددا للحال كالعراك ووجه وجهه وسائر ما ذكرناه  
 في باب الحال لانها بلفظها تدل على لفظ الحال ولا ضمير بلفظها وكالمصدر العامل اذا يجوز نحو مري زيد

بمعنى الجملة لا صهيبة في سبيلك فيها اعداء مع المرفوع عليه مع سائر عيادها

## في الأخبار بالوصول

حسن وهو غير واضح لأن لفظ المصدر برأى في العلل إذ هو من جهة التركيب للفظي يشابه الفعل فيجاء الأضمار بربل اللفظ  
وكذا كل صفة عامة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة العاملة وأما الأخبار عن فاعل في زيد فاعلم فاعلم فاعلم فاعلم  
تعلية الضمير المستكن نظر إلى كونه في الأصل اسما مستغنيا عن الفاعل وعند المانف يجوز الأخبار عن المصدر  
المحذوف عاملة نحو انما انت سيرا وعند ابن السراج لا يجوز لأن الفعل انما حذف لدلالة اللفظ المصدر عليه واجازت  
المانف على فتح الأخبار عن ضروبا بمعنى اضرب ضروبا ومنع غيره اذ صورته صورة المفعول فلا يصلح لكونه صلة وكالمفعول  
لم اذ بشرط منه لفظ المصدر كالمجوز بالكاف وواو الضم وثانته وحتى ومدن ومنذ وكذا المرفوع بعدهما اذ شرطه فيه لفظ  
المصدر وكالمجوز بالكاف وواو الضم وثانته وحتى ومدن ومنذ وكذا المرفوع بعدهما اذ شرطه لفظا للزمان وكلمة الاعمال  
المجوزة فان المحذفين استغنيا الأخبار عنه لوجوب كون الفاعل صرحا بفتح ثبوت الخبر في الأخبار مجمل بذلك وبعضهم  
جوز نحو التي هذا ما أتته الذمير وكلفاد برالمهمة المفسرة بابتعادها نحو ما تود خلا وعشر من درهما فان الفاعلها معبرة  
وكالمضاف دون المضاف إليه اذ المضمرة لا يضاف وكل موصوف بدون الصفة وكالصفة بدون وكالموصول بدون صلة  
وكصلة اللام دون الموصول اذ لفظها شرط واما البدل والمبدل منه فبعضهم لا يخبر الأخبار عن احدهما وحده بل  
عنهما معا كالصفة والموصوف فالان البدل مبين كالصفة فلا يفرد من المبدل منه وايضا يخلو الصلة من العابدان  
اخبر عن البدل في نحو جاني زيد ابوك عند من يجعل البدل في حكمه لغيره العامل وبعضهم اجاز الأخبار عن كل واحد  
منهما فالاول يقول في مرفوع رجل زيد يخبر عنها الذي مرفوع به رجل زيد والثاني يقول يخبر عن المبدل منه الذي  
مرفوع به زيد رجل ويخبر عن المبدل الذي مرفوع به رجل به زيد باعادة الجواز لان المجوز لا منفصلة ويجوز ان يقول  
لرجل هو واصفا للمرفوع مقام المجوز والمجوزون اختلفوا في بدله البعض والاشتمال فجازوه الاخفش اذ الضمير نفس  
ما بعده ومنعه الزيادة اذ الضمير لا يدل على البعض والاشتمال فيلان بد كخبر الموصول وكخبرها اخوانها والفاظ  
التاكيد في الاشهر اذ تلك الالفاظ معبرة في اعادة التاكيد وايضا يعني خبر الموصول تاكيدا مؤكدا وكعطف البيان  
دون المعطوف وكالمضاف اليه من الاعلام والكنى للوحوش واجناس الارض وغيرها كايه الضمير وامرئ القيس وابن  
اوى وابن عرس وابن قبرة وابن مفرض وام جبين وسام ابرص اذ المضاف اليه في مثلها صار بالعلية كعوض حروف الكلة  
وكذا فخرج في فوس فخرج وكل كل جزء من جزئي المركب نحو بيت بيت وخمسة عشر وبعليك وكذا ومنذ فانها لا  
بضمير وكذا كل ظاهر في مقام الضمير في نحو الحافة ما الحافة وقوله لما ادى الموت بسوق الموت شئ مما اظهروه بضمير  
الضمير ومنع بعضهم الأخبار عن خبر كان والاصل جوازه لانه كخبر المبتدأ ويخرج ايضا ما اجاز اخباره لكن الضمير لا  
يعود إلى ما تقدم من الموصول كالمجوز برب وفاعل نعم وبتش واخوانها فان هذه انضمام لا يفتي بمبهمه مفسرة بما بعدها  
وكذا كل ضمير مستحق لغيره اى استحقه غير الموصول كالضمير في نحو زيد ضربه وفي زيد ضرب وفي زيد منطلق اذ المبتدأ  
استحق الضمير من هذه الاخبار فلو قلت الذي يد ضربه هو فان بقى الضمير كما كان راجعا إلى زيد لم يجز لانها لا  
ان يقوم مقام الضمير عابدا إلى الموصول وايضا يفتي الصلة خالية من عابدا إلى الموصول وقولك هو في الخبر  
في الصلة بل هو خبر الموصول وان جعلناه عابدا إلى الذي بقى خبر المبتدأ وهو جملة خالية من عابدا إلى المبتدأ وقولك  
هو في الخبر ليس في خبر زيد فوله والاسم المشغل على اى الاسم الذي احد جزئيه ضمير مستحق لغير الموصول كغلامه  
في زيد ضربت غلامه فان المضاف مع المضاف اليه اعنى لفظ غلامه مشغل على الهاء الذي استحقه المبتدأ فوله عليه  
اى على الضمير المستحق لغيره قبل وان استغنى بضمير جاز الاخبار عن ضمير اخوان وجع الى ذلك المبتدأ وذلك كما  
في نحو زيد ضاربه اخوه جاز ذلك الاخبار عن اى ضمير شئت منهما وقال لا اندلسي لا يجوز ذلك لانه لا يعود رجوع عابدا  
من الصلة إلى الموصول بل لعادة فابده في الخبر لم يفد هالمبتدأ لان في قولك الذي زيد ضاربه اخوه هو لفظ هو  
يرجع الى زيد لانه ضمير قد اخروا زيد مذكور في الصلة فلا يكون في ذكر ضميره فابده وليس ما قال بشئ لان ذكر زيد  
في الصلة لا يجعل المبتدأ الذي هو الموصول مقصدا في زيد حتى يخلو الاخبار بزيد عنه من الفاعل بيان ذلك انك  
ان اخبرت عن ما ضاربه يكون المعنى الذي ضاربه اخو زيد زيد فقد عرفنا بالمبتدأ ان ههنا شخصا هو مضمرة  
اخي زيد زيد فيكون ذلك الشخص زيد وغيره فقولك اذن في الخبر زيد فيه فابده مجزأة وهي ان زيدا  
مضربا بخبره دون عمر وغيره وكذا ان اخبرت عن ما اخوه يكون المعنى الذي ضاربه زيد اخوه زيد مضمون  
الصلة الذي يجب ان يكون معلوما للخاطيان ههنا شخصا اخوه ضاربه زيد فيستغنى من الخبر ان ذلك الشخص  
نعم زيد وقال صاحب المغنى لا يجوز الاخبار عن احد الضميرين لان عودها على المبتدأ سابق على استحقاق الموصول

لان شيخنا يقول

في الموصولات

لهما وبنو قنف المبتداه على ارتباطهما به كارتباط الضمير الواحد وليس ايضاً بشئ اذ لا يلزم بقاؤه ما عاود اليه الضمير الخبير  
عنه بعد الاخبار على حاله قبل بدليل صحة الاخبار عن ناء ضروب ونحوه ولا يوجب المبتداه على ارتباط الضمير به  
بل يكفي احداهما فتقول الاولى جواز الاخبار عن كل واحد من الضميرين اذ لا يلزم وكذا يجوز الاخبار عن ضمير عايد الي  
ما تقدم ان استغنى عن ذلك المتقدم عن ذلك الضمير بان يكون الضمير في جملة ثابته بعد ذكر المفسر في جملة اولى لا تغلق  
لها بالثابته كما يقول زيد اخوك ثم يقول قد ضربته فضمير الاخبار عن هاء ضربه وبالشرط الثالث وهو تاخير الخبر  
بمخرج كل ما لا يصح تاخيره كضمير لثان اذ لو اخوته لم يحصل الا بهام قبل المفسر وهو الغرض في الاثبات به كما مر وكذا كل  
مهم مفسر ما بعد للضمير كضمير نعم وليس ورب ومخرج كل اسم فيه معنى لشروط والاستفهام كن وما وايتهم وكذا  
كم الخبير وكما يتصدرها لما فيها من معنى الانشاء ومخرج ايضا كل ما لا يجوز وضعه كالتظرف غير المتكتم نحو عند  
وسوى وذات مرة وتباعدان بين وكذا سير وعشا ومسامعنا وكذا الصاد واللازم نصبها كسبحان وليين ونحوها قالوا  
وان اخبرت عن ظرف ممكن حيث في ضمير يعني كما اذا اخبرت عن يوم الجمعة في قولك سررت يوم الجمعة فتقول الذي سررت  
فيه يوم الجمعة الا ان يكون الظرف متوسعا فيه وهذا القول منهم متى علم ان الضمير لا يكون ظرفاً وقد قلنا ما علم في باب  
المفعول فيه ولا يفتح على ما قالوا الاخبار عن المفعول نحو الذي ضربت له فاديب هذا والضمير الفاعل مقام الخبر عن ان كان  
الخبر عن مجرد اذ فهو ياريد متصل وان كان مرفوعاً فضمير ما مستتر كما اذا اخبرت عن زيد في ما جئت الا زيد واما ما ياريد متصل  
كما اخبرت عن زيدان في ضربت زيدان واما متصل كما اذا اخبرت عن زيد في ما جئت الا زيد وينفصل ايضاً المرفوع المتصل  
الذي كان في الجملة قبل الاخبار اذا اخبرت باللام وجرى صلته على غير من هو له كما اذا اخبرت عن زيد في ضربت زيداً باللام  
فانك تقول الضاربه انا زيد هذا عند الخاد وقد تقدم في باب الضمير ان المتفصل في مثله ناكه المستتر لا فاعل وقد مر  
مواضع كل واحد من هذه الثلاثة في باب الضمير على المستتر والبارز المتصل والبارز المنفصل فارجع اليه وان كان منصوباً  
فضمير ما ياريد متصل كما اذا اخبرت عن زيد في ضربت زيداً او منفصل كما اذا اخبرت عن زيد في ما ضربت الا زيد كما مر  
من مواضع المتصل والمنفصل واذا اخبرت عن اي ضمير كان فلا بد من تاخيره مرفوعاً منفصلاً لا تخبر المبتداه ثم اعلم  
انك اذا اخبرت عن ضمير المتكلم والمخاطب فلا بد ان يكون الضمير الفاعل مقامه غائباً الرجوع الى الموصول وهو غائب  
كما اذا اخبرت عن احد ضميري ضربتك ولا يجوز الحمل على المعنى كما في ما الذي سمعته حتى تجده لعدم القابض ولا يقول  
في الاخبار عن ناء ضربتك الذي ضربتك ناولة الاخبار عن الكاف الذي ضربتك انت فليس اذن قوله الفاعل انما  
يصح على ما تقدم الاشارة اليه وانما اخبارنا الذي دون من وما وى وسائر الموصولات لانام الباب وهو اكثر  
استعمالاً ولا يكون الا موصولاً واما الاخبار بالالف واللام فاخاذه ايضا لكثرة التغير معه بسبب الفعل اسم فاعل ومفعول  
واراد الضمير كما في نحو الضاربه انا زيد في ضربت زيداً حتى يحصل اللدنية فيها اكثر ولذا حكم الاخبار في باب التنافع  
ان لا يغير الترتيب راعى ترتيب التنافع على حالها ما امكن لما مر في بيان حقيقة الاخبار من انك لا تغير الجملة المنفصلة  
للخبر عنه الا اذا انطوت اليه فاذا وجه العاملان من جهة الفاعلية واعمال الثالث نحو ضربت واكرم زيد قلت محبت بالذي  
عن التنافع فيه الذي ضربت واكرم زيد فم مقام زيد ضمير فاستثني اكرم والضمير في ضربت ايضاً يرجع الى الذي وقد  
كان قبل راجعاً الى زيد واذا لم يمكن ههنا تنافع الفعلين في الضمير الفاعل مقام الخبر عن كما كان في الخبر عن لما ذكرنا  
في باب التنافع انه لا تنافع في الضمير المتصل ويقول بالالف اللام عند الترتيب وبن السراج وجماعه من انما اخبرن الضاربه  
واكرم زيد عطفت الفعل الصريح وهو اكرم على ضاربه كما يظن فعل لكن في صورة الاسم على ما قلنا والاحتشاش يدل على  
اللام في مثل على الفعلين وبيان الخبر عن في الاخير خبرا عن الموصولين فيقولوا تضارب والمكرم زيد كما يقول العاقل  
والكريم زيد وكانت في الاصل من باب عطفت الضمير على الضمير لان العاقل موصوفه مقدر فهو مثل قوله الى الملك الفرم  
وبن الحمام ونشر الكتيبة في لترجم وعن الترتيب الى المارن وليس في كتابه انه يجعل الكلام جملتين اسميتين كما كان في الاصل  
فعليتين لان المبتداه والخبر يفتقر الفعل والفاعل فيقول في مثلنا عند اعمال الثالث الضارب هو والمكرم زيد واول  
المذاهب والى لا تاخر فيقبل ثم انه اولى من الثالث لثان ذلك وما ذكر من فخذ المشاكل بالاثبات بالاستهين  
في الفرع مكان الفعليتين في الاصل فيما ابرج به على المذهب الاول لان عطفت الفعلية على الفعلية فيه باقوة  
الحقيقة مع فلة التغير واما ابو الحسن فله ان يقول الجملة في الاصل صارتا كواحدة من حيث لم يستغن  
احدهما عن الاخرى لاجل التنافع بينهما في اسم وان عملت الاولة في مثلنا قلت ايضاً في الاخبار بالذي الذي  
ضرب واكرم زيد جعلت مقام زيد ضمير فاستثني في ضربت ضروباً في فاعله وكذا في الاخبار بالالف واللام نحو

اذامه  
كان يرب بعض الاشكال المصنوع الاول والاول الثاني

في الاثبات  
بالالف واللام





في الموصولات

هند وعند الماتق الضارب انا على انه مبني وخر والضارب هند وان اعلمت الاول فلك مخبرا بالذي على الماء  
 او الهاء الذي ضرب وضربه هندانا وبالالف اللام الضارب وضربت هندانا والثنانع بان هو مملوعند الاخفش الضار  
 هند والضاربه هي نابتقدم هندالى جنب عاملها حر ويقول الماتق مخبرا عن اتاء الضارب هند والضاربه هي  
 انا وانما الضارب وعن الهاء الضارب هندانا والضاربه هي نابتقدم هندالى جنب عاملها حر ويقول الماتق مخبرا عن اتاء الضارب هند والضاربه هي  
 هند وباللام الضاربه انا وضربتني هند وعند الاخفش الضاربه انا والضاربه هي هند وعند الماتق الضاربه انا  
 والضاربه هي هند وهند خبر الضاربه ويقول في اعطيت واعطاني زيد درهما انا وباللام المعطي واعطاه زيد  
 درهما انا والثنانع ما في الصورين وعند الاخفش المعطي والمعطيه زيد درهما انا وباللام المعطي واعطاه زيد  
 حذف منه في مفعول الاول نحو المعطي زيد درهما والمعطيه هو اياه انا وليس بوجه نحو الفاعل الاول  
 بر مفعوله وفي الثاني فانه الضمير من ملهم معمولية الظاهرين بلا ضرورة ولو سلك في هذا اليب سبيلية للتعدي  
 الى واحد اعني جعل الكلام جملتين فقال للمعطي زيد درهما انا والمعطيه هو اياه انا وان اخبرت عن زيد فلك الذي اعطيت  
 واعطاني درهما نابتد بان عابدا للام وبعض المنفذين يجوز حذفه لمطابقة الاصل كما قررنا باننا في النسخة على  
 غير صاحبها وعند الاخفش المعطيه انا والمعطي اياه في المضمرة في المضمرة درهما زيد ويجوز المعطي  
 انا مراعاة للاصل والماتق يقول من اظهر الضمير في المعطيه اظهر المفعول الثاني وليس بوجه لان ابر في الضمير لا جلي  
 اللام فانه لا يحذف عابده كما قررنا وليس اعطي من افعال القلوب حتى يلزم ذكر الثاني بذكر الاول فان ردنا مفعولي  
 الاول كما هو مذاهب الماتق قلنا المعطيه انا درهما والمعطيه اياه زيد كما ذكرنا في باب المضمرة في نحو ضربي اياك  
 وضربك وتوفيت المعطيه انا اياه والمعطي درهما زيد على ان يكون اياه عابدا الى درهما المضمرة المفعول قبل الذكر  
 في غير باب الثناع وهو لا يجوز في باب الثناع كما قررنا ان اخبرت عن درهم فلك الذي اعطيت واعطاني زيد درهما  
 وعند الاخفش المعطيه انا والمعطي اياه في الضمير والمعطيه المعطي اياه زيد درهم كضربك وضربي اياك والماتق  
 بر الحدوف نحو المعطيه انا زيد والمعطيه اياه درهم ويقول في ظنتك وظنتني زيد اخاك مخبرا عن اتاء او الهاء  
 بالذي الذي ظن وظنتك ازيد اخاك انا وباللام الظان وظنتك وظنتني زيد اخاك انا في الاصل  
 وعند الاخفش الظان والظان زيد اخاك انا والماتق لو جعلته جملتين ورد الحدوف قال الظان زيد اخاك انا  
 والظان هو اياه فلما فصل ضمير اللام والمنفصل ضمير اخاك وهو ضمير زيد ابرزته بحري النسخة على غير صاحبها وان  
 اخبرت عن زيد فلك الذي ظنتك وظنتني اخاك زيد والظان انا اخاك وظنتني اياه وظنتك زيد نحو ظنتك  
 وظنتك اياه على ما مضى في المضمرة اظهرت ضمير المفعول في الظان لانه ضمير اللام فلا يحذف وبعضهم يحذف  
 مراعاة للاصل واظهرت فانه مفعول الظان لان افعال القلوب يجز في اغلب بذكر احد مفعولها ذكر الاخر  
 وبرزت انا بحري النسخة على غير صاحبها وعند الاخفش الظان انا اخاك والظان انا اياه وظنتني زيد وظنتني اياه  
 عن اخاك فلك الذي ظنتك وظنتني زيد وظنتني اياه اخوك والظان انا زيد اياه وظنتني زيد وظنتني اياه  
 اخوك واجاز بعضهم الظان انا زيد والاولى انه لا يجوز ذلك لما ذكرناه في باب الضمير ان فاعل المفعولين يجز انفساه  
 عند الناس اياها وعند الاخفش الظان انا زيد اياه والظان هو اياه اخوك والظان هو اخوك كما قررنا ظنتك وضربك  
 فابرز الضمير في الظان هو والظان هو اياه لان النسخة للالف واللام التي هي الاخ والضمير لزيد وزيد وان كان الاخ  
 من حيث المعنى لكن المعامله مع ظاهر اللفظة هذا الباب ويقول في اعلمت واعلمني بد عمرا منطلقا مخبرا عن  
 اتاء او الهاء بالذي الذي اعلم واعلم زيد عمرا منطلقا انا وباللام المعلم واعلم زيد عمرا منطلقا انا وعند الاخفش  
 المعلم والمعلم زيد عمرا منطلقا انا وان اخبرت عن زيد بالذي فلك الذي اعلمت واعلمني عمرا منطلقا زيد هذا عند  
 من يجز الاضمار على المفعول الاول وعند سيبويه المعلم انا واعلمني عمرا منطلقا واعلمني اياه زيد وعند  
 الاخفش المعلم انا والمعلمي عمرا منطلقا زيد اذا فصر على الاول للمفاعيل وان لم يقصر فالمعلم انا عمرا منطلقا  
 فالمعلمي اياه اياه زيد فاباه الاول للمعطي والمعلمي اياه زيد نحو ضربك وضربي اياك وان  
 اخبرت عن عمرا بالذي فلك الذي اعلمت واعلمني زيد منطلقا وعمرا منطلقا المعلم انا زيد اياه منطلقا  
 واعلمني اياه عمرا وبرزت انا بحري النسخة على غير صاحبها وياه ضمير اللام لم يجز حذفه لان عابدا للام لا  
 يحذف على الاصح وجعله منفصلا اذ لو فتمت ووصلته بالمعلم فقلت المعلم انا لا ليس بالمفعول الاول كما  
 قررنا مفعول ما لم يتم نعله وانما ذكرنا منطلقا لان ذكر الثاني في هذا الباب بوجه كذا الثالث قبل ووجب

في الموصولات

في الموصولات

في الموصولات

## في اخبار الموصولة

ههنا ذكر المفعول الاول اعني زيدا لئلا يلتبس الثاني بالاول وتعالى ان يقولوا اذكرت في هذا الباب مفعولين  
 فقط لم يجز ان يكون احدهما الاول والثاني احدا لباقيين لان احدهما كالمباينين ووجه كذا الثاني متعين ان المفعول  
 هو الثاني والثالث لم يكن ان يقال وجب ههنا ذكر الاول لباقيين من اولا لامران الضمير ليس المفعول الاول  
 ويقول على مذهبه لا يخش المعلم ان يزيدا اباه مطلقا والمعلم هو اباه عمه فاباه الذي بعد هو ضمير  
 اللام وهو الفاعل مقام عمر والخبر عنه والثاني ضمير منطلق وان اخبر عن منطلقا بالذي قلت الذي علت  
 واعلمني زيدا عمر واباه منطلق والمعلم ان يزيدا عمر اباه واعلمني اباه لئلا يظن ان اباه الذي علت  
 صاحبها وفصلت للضمير العائد الى اللام اعني اباه الذي بعد عمر فالتلا يلتبس لو اتصل بالمفعول الاول و  
 ذكرت الثاني اعني عمر والذكر الثالث اعني ضمير اللام واما ذكر الاول اعني زيدا فقبه النظر المذكور ويجوز  
 اعلمني اباه وعندنا لا يخش المعلم ان يزيدا عمر اباه والمعلم هو اباه منطلق او المعلم اباه هو وانما ابرزت هو  
 لجرى التصفة على غير صاحبها وهذا القدر من التضمن كاف لمن له بصيرة قوله وما الاسمية موصولة واسمها ههنا  
 وموصولة وشريطة وانما هي بمعنى وصيفة لما كان في البيئات ما يوافق لفظه الموصول لم يجعل له باب  
 براسه بل بين في ضمن الموصولات كما بين ما وافق اسم الفعل في اللفظ من البيئات في اسما الافعال كما في  
 وباب فتاوى وباب فطام المواضع لباب نزال ولولا فصلها لفساد وعندها المناسبات اللفظية لكان الفاعل يفتي  
 ان يجعل ابوايا براسها فها ما قوله وما الاسمية اعلم ان ما يكون حرفا ايضا وهي حينئذ على اقسام ايضا ولما  
 كان هو في ضم الاسماء تعرض لاسم الاسمية وزاد اقسام الحرفية التي هي الحرف قوله موصولة كما ذكرنا في الاقسام  
 ما صنعناك وما صنعت ويدخلها معنى التحفة نحو ما انت وبيت ابيك والفخر ومعنى التعظيم نحو قوله يا سيدنا  
 ما انت من سيدنا والحاقه ما الحاقه ومعنى الانكار نحو ما انت من ذكرها اي لا تذكرها على احل التاويلات وقدم  
 بحذف ما الاسمية في الاغلب عند كونها مجرورة بحرف جوار مضاف وذلك لان لها صورا الكلام لكونها  
 اسما ما ولم يمكن فاخبار الجار عنها فقدم عليها ورب معها حتى يصير المجموع كلمة موضوعه للاسما ههنا  
 فلا يفسط الاسما ههنا عن مرثية التصدر ويجعل حرفا لئلا يفتد ليل الترتيب لم يجز في اخر من الاسما ههنا  
 مجرورة ولا كما لكونه حرفا حكيما ولا كما في مجرى الضمير في تحل الحركات وقد جاء الالف ثانيا نحو على ما قام  
 لهم تحزير مرغ في مان واذا جاء بعد ما الاسمية لم يحدف الفها نحو ما اذا اشتغل وذلك لان ذالمال  
 نبادر ولا كونه موصولا الامع ما صار ماع ذاك كونه واحدا وصار الالف كانه في وسط الكلمة والحذف قبل في  
 الوسط للخصنة من الحوادث وكذا لم يحدف الالف من ماء الشرطية المجرورة وان شاركت الاسما ههنا في  
 التصدر والشرطية نحو ما تصنع اصنع والتكدة الموصوفة اما بمفرد نحو مررت بما يجب لك واما بجملة كقوله  
 رب ما نكر النفوس من الامثلة فحرف تحل العفال ويجازان يكون ما هنا كانه في قوله تع ربما يود الذين كفروا  
 لو كانوا مسلمين قال المصنف لان الفاء اخبارها كونه موصوفة لئلا يلزم حذف الموصوف واثمة الجار والمجرور  
 يعني قوله من الامر ذلك فليل الالف بالشرط المذكور في باب التصفة وتعالى ان يقول من متعلقه بذكر وهو  
 للتبعيض كما في اخذت من الدراهم اي من الدراهم شيئا فكذلك ههنا معناه تكرر من الاشياء وقوله لخرجت  
 الامر لان اللام غير مقصود فصد ويجوز ايضا انضمين فكره معنى تهمز وتقبض ويعني بانثامة تكرر غير موصولة  
 وذلك نحو ما التبعيض عند سبويه ونعاهي اي نعم شيئا هي عند الترخشي واي علم ويكون ما متعرفة  
 فانه اي غير موصولة ولا موصولة عند سبويه بمعنى الشيء قال في فتاها اي نعم الشيء هي وكذلك في دفعته  
 دقا نعاهي نعم الشيء ونعم الدق وما التصدر حرف عند سبويه واسم موصول عندنا لا يخش والترمان  
 والبرق كما في قبل واما الذي لمصدرية فلا خلاف في اسمها اللام فيها وذلك نحو قول علي عليه السلام في النهي  
 نزلت انفسهم منهم في البلاد كالذي نزلت في الرجاء اي نزولا كالشرب الذي نزلت في الرجاء وقوله مثلا  
 اخلف في ماء التي نلى التكره لا فائدة الايهام وناكبا للتكره فقال بعضهم اسم لعني قوله مثلا ما اي مثلا  
 اي مثل وقال بعضهم زيادة فيكون حرفا لان زيادة الحروف اولى من زيادة الاسماء لا سيما لاسمها بالتحفة  
 ولهذا استعظم التحليل ولجب من الفصل لكونها اسما زيدا لفائدة الفصل وايضا ثبت زيادتها نحو  
 فيما حرمه ووصفها لم تثبت فالحمل على ما ثبت في موضع الاثناس اولى وقابله ما هذه اما التحفة نحو  
 اعطيت الاعطية ما واللعظم نحو لا امر ما جدد فصبر انفة ولا امر ما بسود من بسود والنوع نحو

في اقسام  
 في الاشياء

في اقسام  
 في الاشياء

## فيما يتعلق بالموصولات

اضرب ضربا اما اي نوعا من انواعها كان ويجتمع هذه المعاني كلها في الابهام وتأكيد النكر اي عطف  
لا يعرف من حقا ونها وامر لا يعرف من عطف وضربا مجهولا غير معين قوله ومن كذلك الالف الفاعل والاضافة  
اما من الموصول نحو لقيت من جاك والشرطية نحو من ضربوا ضروب الاستفهامية نحو من غلامك  
ومن ضربت والندبة الموصوفة بالمفرد كقوله فكيف بنا فضلا على من غير ناحت النبي محمد ابا نانا وبالجملة كقوله  
رب من انتجت غنظا صدره قد نمتي في سونك له نطع ولا تحي نامة اي غير خناجعة الى اضافة والتصلة الا  
عند اي على فانه يجوز كونها نكرة غير موصوفة ويحي عندا لكونه بين حرفا زائدا وانشدا ال الزمير في تمام الجهد فل  
علمت ذال العشرة والاثر من عدة اوهي عندا بصريين موصوفة على الاثر من انشا نامة معدودا او تشديدا ايضا  
يا شاط من فصر لمن طقت لثومت على ولينها لخر والشهور باشارة ما فصر وعلة بناء ما ومن الشرطيين والامر  
والاستفهامية وبين والموصولين ظاهرة واما الموصوفان فاما لاجتماعهما الى اضافة وجوبا واما لان وضعهما  
وضع الحروف كما قبل هذه الاخره نهما في وجوهها ومما التامة ايضا ومن فوجوهها الذي لعلم ولا يفرح لما لا يعلم  
خلافا لفظ رب ويقع على ما لا يعلم تغليبها نحو قوله تقع ومن لست له برازين ويقولون شتر من في الدار غلاما كان او جارة  
او نسا ومنه قوله تقع ومنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على اربع وذلك لانه تقع قال ومنهم والضمير يارج  
الى كل دايرة تغليب العلماء في الضمير بين على هذا التغليب فقال من يمشي على بطنه ومن يمشي على اربع وما في الغالب  
لما لا يعلم وقد جاء في العالم فليلا حكي اورد من سبحان من سخر كن لنا وسبحان ما سخر الرعد بجمده وقال تقع وما  
ملكنا انماكم ويسعمل ايضا في الغالب في صفات العالم نحو زيد ما هو وما هذا الرجل فهو سئول عن صفته والوجوب  
عالم او غير ذلك ويسعمل ايضا استفهاما كانت او غير في المجهول وما هيته وحقبته ولهذا يقال كحقيقة الشيء  
ما هيته وهي منسوبة الى ما والما هيته مغلوبة المخره هاء والاصل الما هيته او يقول انه منسوبة الى ما هو على تقدير  
جعل الكلمتين ككلمة كقولهم كمنى يقول ما هذا قس ام بطرام انسان فاذا عرفت مثلا انه انسان وشككت انه زيد  
او غير ذلك من هو وقول شعرون وما ريت العالمين يجوز ان يكون سؤالا عن الوصف لهذا فل موسوع بقا لهما  
ويجوز ان يكون سؤالا عن الماهية لكنه اجاب موسوع ببيان الاوصاف من بيان الماهية نتيها لفرعون  
على انه لا يعرف الا بالصفات وما هيته غير معلومة للشره فقولهم سبحان ما سخر كن لنا وما سخر الرعد بجمده  
يجوز ان يكون لكونه تقع بمجهول الماهية ومن وما في اللفظ مفرد ان مذكر ان يصلح ان للشيء في المجموع والمؤنث فان  
عني بهما التنبيه واجمع او التأكيد في اعادة اللفظ فيما يعبر عنهما من الضمير الاشارة ونحوهما اكثر واغلب  
واما كانت اولى من مراعاة المعنى لان اللفظ اذ يرب الى تلك العبارات المحولة عليهما من المعنى اذ هو وصله الى المعنى  
وكذا في غير من وما يقول ذلك الشخص نفسه وان كان مؤنثا قال تقع خلفكم من نفس واحدة والمراد ادم عليه  
ويقول تلك النفس من الرجال وقلته اشخص من النساء فهذا اولى من العكس كما يجي في باب الاعداد وان يقدم على  
المحول على من وما وشبههما من المحللات ما ببعض المعنى بخلاف مراعاة المعنى في ذلك المحول كقولك منهن  
من اجتهتا فهو اولى من قولنا حبه لتقدم لفظه هن قلدا لم يختلف لفرام في ذلك من بقنت ومن يات بخلا  
قوله وتعمل لانه جاء بعد قوله منكن وهو عائد للمعنى فلهذا قال تؤفها اجرها وان حصل مراعاة اللفظ  
ليس وجب مراعاة المعنى فيما وجب مطابقتها للمحول على المعنى نحو من هي بحسنا امك ولا يجوز محسن  
لان خبر للمحول على معنى من الذي بمعنى للشيء والخبر المشقوب مطابقتها للمبدأ نذكر وانما يتنا  
وافراد ونسبه وجمعا واجازا من السراج من هي محسن نظر الى ان هي مراد به من الذي يجوز اعتبار لفظه و  
معناه فان حذف هي التي صدر الاضلة كما في قولهم ما انا الذي قابل لك شيئا وقيل محسن امك سهل  
انذكر لان المفرد لم يتبعين كونه بلفظ المذكر والمؤنث والاصل المحل على اللفظ كما قد مناهم جفد رمد  
ولكون مراعاة اللفظ اكثر واولى من مراعاة المعنى كان اذا اجتمع لمراعاة ان تقدم مراعاة اللفظ اكثر من  
العكس قال تقع ومن يؤمن بالله ويعمل صالحا يدخره جنتا تجري من تحتها الانهار حلالا على اللفظ ثم  
قال خالد بن حلالا على المعنى ولهذا ايضا اي ولكون المحل على اللفظ اولى رجع سبحانه وتقع بعد قوله  
خالد بن الى المحل على اللفظ فقال خالد بن فيها ابدل فدا حسن الله له رزقا واما تقدم مراعاة المعنى  
على مراعاة اللفظ من الا امر ففضل ابو سعيد عن بعض الكوفيين منه والاولى يجوز على ضعف الا في اللزم  
الموصول فانه يمنع ذلك فيها فلا يقال الضار به جله كحفاء موصوليتها ثم انك ان انبت لها بصاحب

لا يقولون انهم من السور الا لان يكون هناك رتبة ويضرب ضربا مائة المنة

في آية

من الموصوف والمبتدأ نحو جاء الزيدان الضارب غلاما وهم الموثق خدامهم لم يخبر بما يعبر عنها من الضمير  
 واسم الإشارة مراعاة لفظها وان كانت صالحة كمن وما للفرق والثني والمجموع أو الموثق بلفظ واحد وذلك  
 لحقها موصولة لهما وكونها كلام التعريف في نحوهما الحسن غلاما فكان الضمير راجع الى صاحبها لا اليها وان لم  
 يجز بصاحبها جازرا عما لفظها القولة وتصح في الظاهر المولى اي في الظاهر من المولين ويجوز ان يكون افراد  
 لكونه صفة مفردة واللفظ اي في الجمع الظاهر قوله واين كمن وهي عبرية وصدما الا اذا حذف صدر صلتها  
 فذكرنا حكم اي في التذكير والتانيث والافراد والتثنية والجمع فاي الموصولة نحو اضرب بهم لفت والاسنفها منته  
 نحو ايهم اخوك وايهم لفت والتشطيع نحو ايا ما تدعو افلا الاسماء الحسنى والموصوف نحو اياها التحيل ولا اعرف  
 كونها معرفة موصوفة الا في التدا واجازا لا يخفى كونها نكرة موصوفة كما في نحو مررت باني معجب لك قبل جاء الله  
 نكرة موصوفة نحو بالذي بحسن البك واي صفة ايضا بالانفاق لا كما ان فيها خلافا كما مر فلا ادري لم لم يذكر الميم  
 ههنا بل جعلها كوني التي لا يقع صفة ولعل راى ان الصفة اصلها الاستفهامية لان معنى رجل اي رجل ورجل عظيم  
 يسأل عن حالة الامة لا يعرف كل احد حتى يسأل عنه ثم نقلت عن الاستفهامية الى الصفة فاعنو وعلما بالاعراب الموصوف  
 واي معرفة من بين اخواتها الموصولات على اختلاف في اللذان والذاتين وفي ذوالظاهر ومن بين اخواتها المضمرة  
 للاستفهام والشروط وانما ذلك لرايهم لها الاضافة المترجحة كما في الاستفهام وليس كل مضاف بمعرية بل ما هو لازم  
 الاضافة فخمسة عشر غير معرب وانما كرجل فانه قد ينصب ما بعد كم الخبرية وانما لادن فانه مضاف الى الفعل  
 ايضا للاضافة اليه كلاضافة وانما الترموها الاضافة لان وضعها بقيد بعضها من كل كما مر في باب اوصف فاذا حذف  
 المضاف اليه فان لم يكن مفردا لم يعرب كما في التدا وان كان مفردا يعرب على اعرابه كما في قوله تع اياها ما تدعو الا في  
 كاتين فانه مقطوع عن الاضافة مع اعرابه وذلك لانه كما بينت على ما يجي في الكتابات قوله الا اذا حذف صدر  
 صلتها اما ان يكون اسمها وفعلية لا يحذف منها شيء فلا يبنى اي معها ولا اسمية قد يحذف صدرها  
 اعني المبتدأ بشرط ان يكون ضميرا ارجعا الى اي فلا يحذف المبتدأ في نحو اضرب بهم غلاما فاهم وايهم زيد وانما حذف  
 لكونه ضميرا والضمير اكثر الحذف في الصلة ولفظها ما هو معملا لقابله اي الخبر لقضام المضاف اليه مقامه وللممكن  
 اي في نفسها فاذا حذف المبتدأ صار صلتها كاخواته من ساير الموصولات وذلك ان شيئا اذا فرغ اخواته لعارضي  
 فهو شديدا لتروع اليها فادى سبب يرجع اليها وينى على القيم تشبها بقبول وبعد لا تترك حذف منه بعض ما هو  
 ويتبدا اعني الصلة لانها البينة للوصول كما مر في حذف من قبل وبعد المضاف اليه المبين للمضاف هذا هو مد  
 سبويه وهو الاكثر اعني كونه مبتدأ على الضم عند حذف المبتدأ قال سبويه والاعراب مع حذف الصدر لغير  
 جده وجاء في الشواذ ايهم ايهم اشد ينصب ايهم وذلك لانه لم يحذف الصلة بكاملها بل حذف جزء منها وقد بقي  
 ما هو معملا لقابله اي الخبر قال الجوهري خرجت من الكوفة حتى ابنت مكة فلم اسمع احدا يقول في نحو اضرب ايهم  
 افضل الامنصوتا وان لم يصف مع حذف المبتدأ نحو اكرم ابا افضل فكلام العرب واجاز بعضهم البناء فاسا لاسما  
 فمقول اكرم اي افضل مضموم بلا ثوبين والتخليل ويؤتى بقولان اضرب اي افضل مرفوعا اما على الحكاية والتعليل  
 كما يجي من مذهبهما قال سبويه لا يرفع نحو اضرب ابا افضل ولا يبنى ايضا على الضم فاسا على اضرب ايهم افضل  
 لان ذان مخالف للقباس ولم يسمع من العربية الا ابا افضل منصوبا ولو قالوا فلنا اي لورفعوا او ضموا فالجرح  
 اعرابه مع حذف المضاف اليه دليل على انه كان مع المضاف اليه ايضا معرولا لان حذف المضاف اليه يخرج جانب المحرقة  
 كما في قبل وبعد وذهب الكوفيون والتخليل الى ان نحو ايهم في مثل هذا الموضع معرفة مرفوعة على الابتداء وما بعد  
 خبرها وهي استفهامية موصولة فالوا وهي لانه مبتدأ خبر اشد ومن كل شيعة معول فيتر عن كما يقول اكلت  
 من كل طعام قال الله تع واوبت من كل شئ فيكون من للشيعة والكلام محكي اعني ان ايهم اشد صفة شيعة  
 على اضرار القول اي كل شيعة معول فيهم ايهم اشد كقوله جا واما مدق هل رايت الذئب فط قال التخليل نحو  
 لو لم اضرب ايهم افضل اي اضرب الذي يقال طلب ايهم افضل كما قال الاخطاب ولقد ابنت من الفتاة بنت ل  
 ما ببت لا حرج ولا محرم اي ابنت مفعولا لا حرج ولا محرم اي هو لا حرج قال سبويه لو جاز اضرب ايهم افضل  
 على الحكاية لجاز اضرب الفاسق الخبيث اي اضرب الذي يقال له الفاسق الخبيث بل مثل ذلك يجي في ضرور  
 الشعر لا في سعة الكلام ومذهب يونس في مثل ان الفعل الذي قبل اي معلق على العلوي ويجوز التعليل  
 غير افعال القلوب ايضا نحو اضرب او اقل ايهم افضل كما يجي في باب افعال القلوب وليس يجوز لان المعلق

والمدكرة

حذف  
الاعراب

ان يكون زائداً وان يكون اسماً إشارة فيما يتعلق بالوصول

بغير وجه كما في من زائد الذي على غير وجه وما لا الذي

يجب ان يكون في صدر جملة والمنصوب بنحو اضرب واقتل لا يكون جملة والمعلق اما استفهام او توقي وام الامتداء والى  
بعد نحو اقبل واضرب لا يكون استفهاماً اذ لا معنى لها الاعلى وجه الحكاية كما قال الخطيب بل هو موصولة بعد و  
قال الاخفش في الاية من فيها زائدة كما هو من زيادة التأكيد لوجوب وكل شيعة مفعول لشرعن واهم اشذ جملة  
مستأنفة لا تعلق لها بالفعل وقال اللددي اهتم فاعل شيعة اي لشرعن من كل فريق شيعة اهتم هو اشذ واي يخضع  
الذي وعند اية عمرو اية اذا حذف منها ما يضاف اليه منعنا الصروف نحو اضربا به لعينها قال لتعرفها بالصلة والتاثير  
فرد على مذهب تعريف الموصول في التثنية المانع من الصروف غير بصرفها وهو العباس قوله في ما اذا صنعت  
وجهان احدهما الذي وجوابه رفع والاخرى شيء وجوابه نصب اعلم ان ذا لا يجيء موصولة ولا زائدة الا مع ما و  
من الاستفهامية والاولى في ما ذاهو و قولك من ذا خير منك الزيادة ويجوز على بعد ان يكون بمعنى الذي  
اي ما الذي هو على حذف المبتدأ نحو ما انا بالذي قابل واما قولك من ذا فاما فذا اسماً لاشارة كما في قوله تعالى  
هذا الذي هو جند لكم وهما التبيين تدخل على اسم الاشارة وقد جاء زائداً بعد الموصولة قال في ما اذا علمت  
ساقية وتوكلن بالمعقب ينشئ ثلثا بل ان يمنع مجيء الموصولة مطلقاً ويجوز في نحو ما اذا صنعت زيادتها واما رفع  
الجواب في نحو قوله تعالى يثوبونك ما ذاهنصفون فللعوض ورفع البدل في قوله الاثنان المراد ما ذاهما والحق بفضه  
ام ضلال وباطن فلان ما مبتدأ والفعل بعد ذا المبتدأ خبره على تقدير حذف الضمير من الجملة التي هي خبر ما والذي  
حلهم على ادعاء كون ذاهنا موصولة رفع الجواب البدل في القصير المشهور ولو جاز ان يدعى في الجواب تغير مطابق  
للسؤال وان ذلك يجوز وان لم يكن كثير المحرر دعوى عدم التباين بين البدل والمبتدأ منه فوجب ان يكون ما ذا  
بجاء جملة اسمية خبر المبتدأ فيها فعلية ثم ان حذف الضمير من الجملة الخيرية فليس نادراً كما مر في باب المبتدأ ونحو الجملة  
الخيرية في نحو ما ذاهما حاول كثير غالباً فغير ان الجملة صلة لاذ لا خبر لما لان حذف الضمير من الصلة كثير وهو اكثر من حذف  
من الصفة وحذف اكثر من حذف من الخبر كما مر في المبتدأ واما نقل مجي الضمير المنصوب في الجملة التي بعدها من بين  
الموصولات للزومها للاستفهامية ومن لان ذالا يكون موصولة او قبلها ما ومن وكان التقاطع الحاصل بانصال  
الصلة بالموصول اكثر فكان التخفيف بحذف الضمير الذي هو فصلة اولى ومن ثم جاز حذف المبتدأ في صلة اية في السعة  
دون صلة غيرها وذلك لثباتها بالمتضاوية كما ذكرنا واما كان الجواب ابدالاً من فوعا اذا كان ذا موصولة  
لان ما ذاهن جملة ابتدائية دامبتدأ وما خبره فقدم لكونه توكيداً وعند سبب ما مبتدأ مع تنكيره وذا خبره على  
ما مر في باب المبتدأ والاولى في الجواب مطابقاً للسؤال ورفع الاسم على اتم خبره مبتدأ محذوف وذلك المبتدأ ضمير  
راجع الى الموصولة فقولته في اساطير الاولين ليس بجواب لقوله للفقار ما ذا انزل ربك اذ لو كان جواباً لكان المعنى  
هو اساطير الاولين اي الذي انزل ربنا اساطير الاولين والفايلون هذا كانوا كفاراً وغير مفرزين بالانزال هو اذن كلامه  
مستأنفة اي ليس ما تدعون انزاله منزلة بل هو اساطير الاولين واذا كان ذا خبرية فامنصوبة المحل مفعولاً للفعل المناخر  
فالسؤال اذن جملة فعلية تكون الجواب فعلية اولى للتباين فنصب الاسم على اتم مثل الفعل الذي نصب به ما  
في السؤال حذف لدلالة السؤال عليه فقوله تعالى ما ذا انزل ربك فالواخبار اي انزل خبراً واما الزم ههنا النصب  
ليكون مخالفاً لجواب الفقار لان النصب نصريح بتقدير الانزال والترفع كان محتملاً لان تقدير الموصول المذكور  
في السؤال مبتدأ كما في قوله تعالى فللعوض وان يكون المبتدأ غير والكلام مستأنف كما ذكرنا في قوله تعالى اساطير الاولين  
وان اشغلت الفعل بعد ما ذاهم منصوب نحو ما ذاهم فعله او بمنعطفه نحو ما ذاهم فحقه فكون ما مبتدأ اولى  
وان كان فمزيداً ايضا لان الرفع في زيد لعينه اولى من النصب كما مر في المنصوب على شريطة التفسير فرفع  
الجواب اذن اولى على تقدير كون ذا موصولة وكونها زائدة واما نحو ما ذاهم اقبل وماذا عرض وماذا حدث  
تاما كان الفعل فيه لازماً في جملة اسمية سواء كانت ذا خبرية او موصولة فرفع البدل واجب ورفع الجواب  
مختار على كل حال ومثله قوله تعالى وماذا علمهم لو امنوا و قول الشاعر في ما ذاهم عسى الواشون ان يتخذوا سبي  
ان يفولوا اني لك عاشق قبل فاهم زائدة لا موصولة اذ الصلة لا تكون الا خبرية وعسى ليس بخبر وهذا يلزم  
في خبر المبتدأ ايضا فان قبل خبر المبتدأ فاجاء طلبه كقوله تعالى بل انتم لامرجا بكم فبدأت بضمير قبل الصلة ايضا  
جاءت لعل مع خبرها كقوله تعالى لارج نظرة قبل التي لعل وان شطك فواها ازودها وعسى و لعل متقاربان  
فان قدر القول ههنا جاز لنا ان نرى ان يقدره ايضا في خبر المبتدأ ولا يجوز ان يكون ما ذا مفعولاً ان يتخذوا  
لكون ان موصولة فالتقدير ان يتخذوا به هذا ولا بأس ان نذكر بعض ما اهل المص من احكام الموصول و

# في أحكام الموصول

احكام ما ومن واي في الاستفهام وما يتناسبها فنقول الموصول والصلة كجزئي اسم وقد ثبت للوصول التقيد  
 لكون الصلة مبنية له فيجب للصلة التأخر ولا ينفذ الصلة ولا جزء منها على الموصول ولا تعمل الصلة وما  
 يتعلق بها فيما قبل الموصول لان ذلك المعمول اذن جزءها لا ينفذ على الموصول ولا يتعلق الصلة بما قبل  
 الموصول بان تكون مصدرة ببل او لكن او علامه جوابا للضم وغير ذلك مما له تعلق بما قبل الموصول لانها جزء  
 الموصول وليست جزءا للضم ولا يفصل بين الموصول ولا بين بعض الصلة وبعض ما يقع للموصول كالوصف  
 والبدل والعطفين والتاكيد ولا يخبر عن الموصول ولا بالاستثناء منه اذ هذه الاشياء لا يجي الا بعد تمام الكلمة  
 وقد جاء في الشعر موصول معطوف على آخر قبل الصلة وما بعدها اما صلتها مع ما او صلتها للاخر وصلة الاول  
 محذوفه مدلول بالظاهر عليها كما يجي بعد من جوان حذفت الصلة عند تمام الدلالة وذلك نحو قوله من اللواتي  
 والذواتي زعن ان كثرت لذاتي وقد يفصل بين الموصول والصلة بمعمول الصلة نحو الذي ياه ضربت لان الفصل  
 ليس باجتنبي منهما ولا يجوز مثل ذلك اذا كان الموصول حرفا فلا يقال العجبي ان زيدا ضربت لان الحروف الموصولة  
 حرفي مصدرية هي والجملة التي بعدها ما قبل المصدرية طلب فيها من متضمن المصدر وكذلك الالف اللام الموصولة  
 اذا بدخل الاعلى فعل في صورة اسم الفاعل والمفعول كما مر فيكون هو وما دخل عليه كاللام الحرفية مع ما دخل عليه  
 لا يفصل بينهما وكذا يجوز الفصل بين بعض الصلة وبعض العطف على الجملة التي هي صلة كما بقول في باب التنانيع  
 معملا للاول الذي ضربت وضربوني علما انه زيد وليس الفصل اجنبي من الصلة وكذا ينفذ بعض الصلة على بعض  
 كما بقول جاءني الذي منطلق ابوه والذي ضرب زيدا اخوه اذ ما منع منه فان قبل ليس كان الموصول والصلة كجزئي  
 اسم بعض الصلة والبعض الاخر ايضا كجزئي اسم فكان ينبغي ان لا ينفذ بعضها على بعض كما لا ينفذ الصلة على الموصول  
 فلت بل هما ايضا كجزئي اسم الا انها كجزئي اسم لا يجي ترتيبا احدهما على الاخر كجزئي اسم يجوز يعقب كل منهما للاختلاف  
 الصلة والموصول فان تعقب الجزء الذي هو الصلة واجب لكونها مبنية للموصول على ما تقدم فثبت بهذا فساد قول  
 من قال ان خبر ما دام لا ينفذ على اسمه ويجوز فلما حذف صلة الموصول لاسم غير الالف اللام اذا علمت قال فان ادع  
 اللواتي من افا سوا عن كادع الذي بنا وقد التزم حدنها مع اللبنا معطوفا عليها التي اذا فصلت بهما اللذان هي  
 ليهن حد فيها ان الداهيتين الصغيرة والكبيرة وصلنا الى حد من العظم لا يمكن شجره ولا يدخل في خبر البيان فذلك  
 تركا على ايهما ما بغرض مبنية ويجوز كون ضمير اللبنا للعظم كقوله ذو هيئة ضمير منها الا فامل واجازة الكوفيين  
 حذف غير الالف اللام من الموصول لاسمته خلافا للضربين فالوا فوله تقع وما مثل الاله مقام معلوم اي الام  
 له مقام ونحو قول المتنبي ليس اللبالي سهرت من طرته ويجوز ان يكون من هذا المعنى لانت البيت اكرم اهل  
 اعدته في اتمانه بالاصائل ولا وجه لتبع البصريين من ذلك من حيث الفياس اذ قد يحذف بعض حروف الكلمة  
 ان كانت فاء او يجهنا نحو شبيهه وسره وليس الموصول بالرفق منها ولا يحذف من الموصول الحرفية الا ان في اللوائح  
 المخصوصة كما يجي في الافعال المنصوبه وذلك لقوة الدلالة عليها وكون الحروف التي قبلها كالتبعية عنها واما  
 احكام من وما واي في الاستفهام فنقول اذ استفهمت من عن مذكور ومنكور عاقل ووقفت تتخمن من جاز  
 لك حكاية اعراب ذلك المذكور وحكايات علامات تشبهه وجمعه وما يشبهه في لفظ من بقول منوا اذا قبل جاءني  
 رجل ومنوا اذا قبل مررت برجل ومنان ومنين اذا قبل جئت رجلا ومن ورايت رجلين ومررت برجلين ومنون اذا  
 قبل جئت مسلون او رجال او قوم وفي التصب والبحر منين ومنة اذا قبل جاني ضار من اوطانك وكذلك التصب  
 والبحر لا يتخلف ومنان اذا قبل جاني ضار من اوطانك وفي التصب والبحر منين ومنان اذا قبل جاني مسلون  
 او ضارب وكذلك التصب والبحر لا يتخلف اما شرط الاستفهام عن المذكور في الحكاية لان حكايات هذه العلاما  
 لا بد فيها من محكي مذكور قبل الحكاية ثبت فيه تلك العلامات حتى يحكي غرضها في الحكاية ان يبين المخاطب  
 ان المسئول عنه هو ما ذكره بعينه لا غيره حتى يكون نصا وانما الشرط في الحكاية العلامات المذكور به كونه  
 سؤالا عن تكرر لان المعارف اذ استفهم لها عنها ذكرت بعدها ما اغلب ما حكيه او غير محكيه كما يجي لان الاعراب  
 عن المعارف ليس في الكثرة مثل الاستفهام عن التكرات فلم يطلب التخصيف بخلاف المسئول عنه كما فعل  
 في التكرات ولو يحدد المعارف كما طلب بخلاف التكرات ولو ذكرت ايضا التكرات لم يجر حكاياتها بعد من لان  
 التكرات اذ ذكرت فلا بد في الثانية من لام العهد ليعرف ان المذكور تانية هي المذكور اولى بقول من الرجلين  
 لمن قال جاءني رجل ومع زيلولة اللام عليها لم يمكن الحكاية لان الحكاية ذكر اللفظ المذكور بعينه بلا زيادة ونقصا

في حكاية الموصول  
 وقد ثبت في الاستفهام  
 في حكاية الموصول

في حكاية الصلة

في حكاية الصلة  
 في حكاية الصلة

في حكاية الصلة

# فيما يتعلق بالحركات

فلا يمكن حكايتها فان لم يفصد الحكاية فلت من التحليل ومن هو او من ذلك ونحوها وان قصد لها وهو الكبر  
 حدثنا التكررة واثبتت العلامات في لفظه من وسهل جدا فيها فصدنا لفظه من لان الاستفهام عن التكررة اكثر من  
 الاستفهام عن المعرفة وانما كثرت الحكاية في السؤال عن المنكر لان السؤال عنه كما ذكرنا اكثر مما في الحكاية نرض في كون  
 المستفهم عنه ذلك المندكور في لفظ الخطاب ان قلت من التحليل ومن هو غير ما اومر هذا اللفظ ان السؤال عنه وهو  
 اخر غير هذا المندكور في الكلام وازال الابهام بايراد ما هو نقص في المرادة كثيرا الاستعمال مناسبة واما اشتراط العطف  
 في هذه الحكاية فظاهر لان من العلماء واما اشتراط كون من موقوف عليها ولم يشترط ذلك في اي قول فيها اي با  
 فني واما ما في واما ما في فاني فلان من لكونها مبنية فصدوا يشهد بها من الاعراب كما ثبتوا العلامات في حاله لا يكون  
 فيها على الكلمة في الاعراب ولا تنوين التمايز وهي حاله الوصف لان الكلمة تتجزأ فيها عن الترفع والتجزؤ التنوين واما ما في  
 فانها كانت معرفة فربما ينكر عليها حكاية الاعراب في وصلها ولو فعا واما زاد في اللفظ المندكور او الواو والياء والالف بدل الحركات  
 لانهم لو حكموا كالحركات المنكرة كما هي كانت الكلمة في حاله الوصف فحركاتها لا يجوز ان تثبتوا بدل الحركات جوفا تشبهها ساكنة وجوا  
 وظلها بحركات مناسبة لها هذا مذهب البرد وقال السبكي في بل اثبتوا فيها الحركات بحكاية الاعراب كما في التي تم لتماثل حاله  
 حال الوصف عليه ساكنة اشبهوا الحركات فنولدت الحروف كالأفوليين ممكن ولم يمكن اثبات حروف المندكور في الاعراب  
 الاعراب منذ هاء التانيث في الوصف لا يكون الاساكنة فاقفوا بحكاية التانيث وتروا حكاية الاعراب كان هذا اذ  
 من العكس لان الاعراب فرع الذات ولذا امتنع اجتماع مرعاة الفرج والاصل كان حفص الاصل وفي واجزا مما كانت  
 ترك حكاية اعرابها وان كانت ممكنة بالاثبات بحروف المندكور واحدا هو اسكان التنوين في مشان ومنين ثبته على  
 ان التاء ليست لتانيث الكلمة الا حقه هي بها مل هي بحكاية تانيث كلمة اخرى فلم يثبتوا فيها قبلها الحركات التي تليها  
 ما قبلها التانيث وفريق من ذلك اسكان ما قبل التاء في بنت واخذت وهنك ما لم يتخصص التاء للتانيث بل كانت  
 بدلا من اللام وتما سكت التنوين في المفعول نحو مننت والاكثر تحريكها قبلها فادعوا التاء دلالة ونصا على ان السؤال  
 عن مؤنث وكون فاء التانيث موقوف ما قبلها ومنقلبة هامة الوصف دل على كونها للتانيث واما نحو قوله بل جوب  
 ثبته كظهور المحقق ونحو بنت واخذت فليلا ان يرتجوا بحكاية الحركات التي قبل التاء وهذا لان في من الوصف  
 عليها المستفهم بها عن التكررة وجهان اخران احدهما ان ترتد على من حروف المندكور واللين كما ذكرنا في الوجه الاول في  
 المفعول المذكور كما في الاعراب فقط ولا يحكى علامات المشق في الجموع والمؤنث وان كنت نشال عنها الجواهر على اصلها  
 من صلاحيتها للكل بلفظ واحد فيقول اذا قبل جلف رجل اورجلان اورجل او امرأتان او نسوة متو وعلى هذا  
 فياس النصيب الجمر وتا بينهما افراد من على كل حال بلا حكاية للاعراب ولا لعلامات اخرى في حال الوصف هذا حكم من  
 المستفهم بها عن المنكر واما اي فاذا استفهمت بها عن المندكور المنكوب وان كان ايضا حكاية الاعراب وعلامات المشق  
 والجموع والمؤنث في لفظها الا انك لا تلحق حروف المندكور بالغير المذكور بل فربما بالحركات في الوصل نحو اي يافني  
 واما يافني وطى يافني وفي الوصف تشكك بلومة في الترفع والتجوز ونقلب التنوين الفاء في حال التصيب كما في الوصف على  
 المصرب لان ايا معرب فسطح في جواز الحكاية في لفظ اي شرطان كما في الحكاية بين وما الفعلان الوصف ما العطف  
 فلان ايا في اصل وضعها فضله للعطف وغيرهم بخلاف من واما الوصف فلما مرت من واما اشتراط حكايتها كون الحكم  
 مذكورا منكورا لما ذكرنا من ذلك في اي وجه اخر وصلها وهو الافضار على اعراب اي مفرقة فمفعول اي واما واي في المفعول  
 والمثنى والجموع والمذكور والمؤنث وفي الحركات الا حقه لاي حال الحكاية وجهان احدهما انها اعرابها فيكون مبتدأ  
 محذوف فاعجز ومفعوله محذوف الفعل محذوف اخر جوارها وهذا ضعيف لان احدا لا يجاز قبل نادر وايضا فني اي وجه  
 لغير الحكاية ضعيفان كما ترى الا في ان يقال كما في من ان هذه العلامات اثباتا على اللفظ المتكلم على وجه الحكاية فلما  
 رفع على الابتداء والتقدير من هو واي هو اي التي رجل فاجاز بونش الحكاية لمن وصلها ساكنة اي فغال من يافني  
 وما يافني ومن يافني وعليه حمل قول الشاعر اونا اي فقلت منون انتم فقالوا لاجن قلت عموظلما ولا ين شق لانه  
 لم ينفذ جمع منكر حتى يحكى وحكى بونش انه سمع ضروب من مناسفها ما عن الضارب والمضروب فالسبب  
 هذا بعد وقال بونش ايضا هذا لا يقتله كل احد وذلك لتقدم الفعل على كلمة الاستفهام واما اعرابها فقبل حكاية  
 كانه سمع رجلا يقول ضروب طيلا والالتكف بعربها مع شام علة البناء والظاهرة ليس بحكاية وانما يجوز في بعض  
 اللغات اعرابها على وجه الحكاية الا ترى الى قوله منون انتم وليس يحكى كما عر بونش الا منكر مذكور قبله والعلامة  
 المذكورة لا تلحق من الالة اخر الكلام لا فها في حاله الوصف فاذا قبل ايت رجلا وامرأة فلت من ومنه واذا قبل ايت

للمندكور

التي تليها الحركات

الحركات



# في الاخبار بالموصول

في الحكمة في الاعمال  
في الاخبار بالموصول

امراة وسجلا قلت من وصاوتي جاني رجل وامرأتان من ومنان وعليه نفس واذا اجتمع من يعقل ومن لا يعقل  
جعلت السؤال عن العاقل بن وعن غير العاقل باي نحو من وايتين فبين قال لقيت رجلا وطربا وعلمه نفس واما  
المعارف بعد من فنقول هي اما اعلام واما غيرهما فغير الاعلام فيها ثلثة اوجه اشهرها انه لا حكاية فيها الا في من بعد  
حدتها ووجهي الذي عن بولس ولم يحكمه عنه سببوه انما تذكر بعد من بحكمة كالاعلام اذا قال لعاقل اياها اخاذ يد  
فك من اخاذك وبانها ذلك سببوه لا على وجه الاخبار كما قبل عنى من ثمران وليس في شيئا كما يجي وقالها انها تخلف و  
بثبت علامان الحكاية كما في التكرار وفي ذلك كون المعرفة المذكورة عند السامع مجهولة كما في التكرار وذلك كما حكى سببوه  
انه يقال ذهب معهم فيقال مع منين ويقال قد رايت فيقال لنا واما الاعمال المذكورة بعد من فبها مذهبان مذهب  
اهل الحجاز ومذهب سببهم فاهل الحجاز يحكون العلم بعد من بشرط وانما تحصى الحكاية بالعلم ومن غيره من المعارف لكونه  
اكثر استعمالا من غيره لكونه اول على المشي والمراد من الحكاية ينصب من المذكور فذكر ان رفع الالهام بكثرة الاستعمال انب  
وايضا الاعلام غير منصرفه وانما مصون من الزيادة والنقصان كما مضى في باب غير المنصرف فناسبان لا يتصرف في غيرها  
ايضا وهو معنى الحكاية والشروط المذكورة لا يكون المستوعب منه عونا ولا مؤكدا ولا مبدلا منه ولا معطوفا عليه عطف بيان  
فان اعادته هذه المبتوعات مع نوابعها بغنى عن حكاية اعرابها اذ يعرفها مخاطبان للسؤال عنه هو المذكور باو شاد اعاد  
النواع المذكورة بعينها اليه فنقول لمن قال رايت زيدا الطريف وزيدا نفسه وزيدا اما محمد من زيدا الطريف ومن زيد  
نفسه ومن زيدا بو محمد بالرفع لا غير نعم لوصف طين واسفط ثوبية لو فوجه بين علمين لو يمنع حكاية عند اهل  
الحجاز لانه وان اعنى الوصف المذكور اياها كسائر الاوصاف الا ان تترك هذا الموصوف مع هذا الوصف تترك اسم واحد  
بدل حرف الثوبين من الموصوف ونصب الموصوف في المنادى يجوز الحكاية فيه فنقول لمن قال رايت زيدا بن عمر ومن  
زيد بن عمر بالتصديق ان قال رايت زيدا بن اخي عمر وقلت من زيدا بن اخي عمر بالرفع لا غير واما عطف النسب بالانكسار  
من فهو كسائر النواع عند بولس في امتناع الحكاية معه سواء كانا علمين او احدهما وحكي سببوه عن قوم واستحسن  
انه يجوز الحكاية اذا كان المعطوف عليه عالما سواء كان المعطوف عالما او غير علم نحو من زيدا وعمر او من زيدا واخا  
عمر لمن قال لقيت زيدا وعمر او لقيت زيدا واخاه وعرفي بيته وبين سائر النواع ان الثانية في غير الاول والثاني  
واقع بالاسم المفرد ثم عطف عليه بعد الحكاية واما سائر النواع فهي في الحذفه من وعانها وان لم يكن المعطوف عليه عالما  
كما اذا قبل مررت يا حنك وزيدا لغير الحكاية في السؤال ثقافا بل يجب الرفع لان المبتوع لا يجوز حكاية فكذلك التابع واما  
ان اعادت من في المعطوف نحو من زيدا ومن عمر او من زيدا ومن اخوه او من اخوه ومن زيدا فانما يجوز الحكاية في العلم  
دون ما ليس بعلم وذلك لانقطاع الثانية عن الاولى في مجازها يكون لكل واحد من المعطوف والمعطوف عليه حكم نفسه كما لو  
انصرف ومن شرط ان لا يدخل حرف العطف على من نحو من زيدا ومن زيدا فلا يجوز الحكاية ثقافا لزال اللبس اذا عطف  
على كلام مخاطب ووزن بان السؤال انما هو عن ذكره دون غيره ويجوز حكاية اللقب ثقافا وفي الكنية خلاف والوجه جوازها  
لانها علم ايضا على ما يجي في بابها وكذا اختلف في حكاية مشق العلم ومجموعة فالجوز نظر الى واحدها والمانع نظر الى  
زوال العلم بالثبته والتثبته والجمع كما يجي في باب العلم ثم يقول اذ حكي ما بعد من فن مرفوع الموضوع بالابتداء وان كان  
ما بعد مرفوعا فهو على الحكاية لا على اية خبر الرفع الذي يكون لاجل الخبرية مفد رفته وان كان مجرورا او منصوبا  
فهو مرفوع الموضوع على الخبرية فان كل مرفوع الموضوع بعد اعرابه لا شغلا محل خبر كذا مجلوبة للحكاية كما ذكرنا في  
المضاف الى باب المتكلم وقبل ان ما بعد من في الاحوال معمول العامل محذوف كما في اى وهو ضعيف للوزم الجرح مفد  
كما مضى هناك وقد جاء حذف العلم بعد من واشارات علامة الحكاية فيها قبل خلف دار عبد الله فقال السامع دار متى  
واقا بنونيم فانهم سلخوا بالعلم في الاستفهام عنه من مسلك غيره من الاسماء فانوابه مرفوعا على كل حال بالابتداء جريا  
على الفها س واما اذا سالت ما في عن المعارف فلا خلاف بينهم في ان ما بعد ها لا يحكى فاذا قبل رايت زيدا ومررت  
زيد قلت اى زيد بالرفع لا غير لان الاعراب بظاهرة اى فكر هو ان بخلافه الثانية بخلاف من زيدا ومن زيدا هذا  
وتحكي بعض العرب الاسم علميا كان او غيره دون سؤال ايضا كما قال بعض العرب وعنا من ثمران على حكاية قول  
من قال ما عندنا ثمران قال سببوه سمعت اعرابيا يقول لرجل سالت فقال ليس فر شيئا فقال ليس فر شيئا فقل  
هذه اللفظ يجوز الحكاية اذ سالت من او اى عن غير العلم ايضا كما حكى عن بولس كما مر واذا سالت من عن حافل  
منسب اليه علم سواء كان العلم المنسوب عاقلا ولا كما يقال لقيت زيدا او ركبت اعوج جاز ذلك ان تقول الخ  
اى لكرى او الفرسى مثلا بالى من مكان المنسوب اليه العاقل ونحو ذلك عليه الالف واللام لانه كذلك في السؤال

في الفروق بين الالفاظ  
في سائر النواع

بالشرط ان لا يسئ الى غيره

## فيما يتعلق بالوصول

عنا عنى المبكى مثلا لان صفة العلم المنسوبة الى شئ لا بد فيها من الالف واللام ويعلق به النسب لئلا يكون كذا كان في آخر  
 المسئول عنه والاكثر الاشهر وخالهم الاستفهام على الالف واللام فنقول المذلة ذكرك في المسئول عنه لانه يقول  
 الفرضي والمهاشني وايضا من وضعه فممنها معنى المحرف بدخول لام التعريف عليها والحق باه النسب بها فاني محرف  
 الاستفهام وبعضها لا يما في بها فنقول للمنفرد مفعولا كقائه ما من من معنى الاستفهام ويجوز في لفظ المنفى اعراب العلم  
 المسئول عنه عن نسبة سواء كان السائل واصلا او مفعولا كالحكامه في اتي سواء فنقول لمن قال جاء زيد المنفى وايضا وكذا الكفر  
 والفتن وكذا المشان والمنتبين والنتبون والنتبة والنتبان والنتبين والنتبات ويلحق المسئول بالجواب على فاعل ب  
 المنفى فنقول بقول المنفى فيقول الفرضي على انه صفة لزيد المذكور ولا في كلامه ويجوز الرفع في الكل على ما مضى للمبدأ  
 اي هو الفرضي لا تفصله عن الموصوف بوسط الاستفهام فالاسم ان سائل المبتدأ اذا قال لك جعل رايت زيدا واروت ان  
 مثال عن صفة قال قول المنفى كاتي فلان الظرف او العال في الالف واللام في هذا الفرع منه وفي اس ولس بمجموع ذلك  
 كانه جعل الالف في الظرف وتحوه للتأكيد كما قبل في احموتى وذاتى وان كانت صفة العلم منسوبة الى مالا يعقل كالملك والبقوة  
 فلا يجوز الالف انما في الالف في النيات والمواقيت فالنسب هو تفرع منه وليس بمجموع واجازة لا تخشى الاستفهام  
 ياي على فو المنفى في اسما فاعل بفال الالف في فصله للنسب الى العاقل الى غيره والوجه المنع لعدم التمام والاستشغال  
 اليات والله اعلم فوله اسما في الالف على ما كان بمعنى الامر والماضي مثل زيدا اي مهله وهيهاك ذالك اي بعد اعلم  
 انما تسمى سلمه الافعال لمشاهاها مسمى الاصل وهو فعل الماضي الامر لا فنقول ان صفة بمعنى لا شك ومه بمعنى لا تفعل  
 اذ لو كان كذلك لكان معربين بل هما بمعنى اسكت واكففت وكذا لا فنقول ان اتي بمعنى اذ تخرج واوه بمعنى اذ لو كانا  
 كذلك لا يعربا لهما بل هما بمعنى تخرجت وتوجعت لانها في الالف ويجوز ان يقال ان اسما في الافعال يثبت لكونها اسما  
 لما اصلها البناء وهو مطلق الفعل سواء يجر على ذلك الاصل كالماضى والامر وتخرج عن ذلك المضارع وعلى هذا الاحتياج  
 الى بعد المذكور والذي حملهم على ان قالوا ان هذه الكلمات وامثالها يثبت بافعال مع ما بينهما معان لا فعال  
 امر لفظي وهو ان صبغها بخالفه لصيغ الافعال وانها لا تضر وتضر فيها وتدخل للدم على بعضها والنون في بعض  
 الظاهر كون بعضها ظرفا وبعضها جاريا ويجوز او اما تسمى اصولها وانها عن شئ نقلت فنقل عن المصادر  
 والظروف في بعضها ظاهر كزيد زيدا وبلد زيدا بضم المفعول به وفداء لك الاقوام بالاسم امامك زيدا وعليك عمرا  
 اذا استعمال هذه الكلمات على اصلها كزيد زيدا وبلد زيدا بالاضافة وفداء لك بالرفع والنصب امامك زيدا بفتح  
 زيدا وبعضها يشبه ان يكون مصدرية الاصل وان لم يثبت استعماله مصدرية او مشكك وسرعان وبطان وشبان  
 فانهما كالتين في المصادر وكهيهما فانه كفوفاه وتزال فانه كقيار ويشد كضرب فنقول انها كانت في الاصل مصادر لان  
 قام دليل قطعي على كونها منقول الى معنى الافعال عن اصلها يشبه ما يكون اصلها المصادر للناسبة بينهما واما  
 ولا تحاها باحوالها من نحو زيد وبلد وفداء والظاهرة في بعضها انها كانت اصواتا نقلت الى المصادر ثم منها الى اسما  
 الافعال ثم فنقول الاصوات المنقولة الى باب المصادر على ضربين شعوب لزم المصدرية ولم يصح اسم فعل نحو ايتها في الكف  
 ووجهها في الاعراب وواها في الشعر والاستطابة ولغاو وعدة في الانعاش وويلك وويلك وويلك وويلك وويلك وويلك وويلك  
 المفعول المطلق وبعضها انتقل من المصادر الى اسما في الافعال مخصوصه ومه وهما ودع اى تعشى وبيتي اى رفق  
 وهبتا وهلا وحي وانه وهبتك وهبتك وهبتك وهبتك وسببى وعابنها ويجوز ان يدعى في الضرب الاول انه انتقل الى اسم الفعل  
 والنون فيه كما في صه ومه وابه وهي مفعولة لا منصوبة وفي الضرب الثاني بقاوه على المصدرية وبنواوه مرعاة للاصل  
 اعنى اسم الصوت كما تفر في المفعول المطلق واما الخ وكبح ولف واوه ونج اذا لم يستعمل استعمال المصادر وهو ان  
 نحو اقا او يتيق بالمحرف نحو اقا لك فالاولان يقال انها باقية على كونها اسما اصوات ولم يضر مصدرية الاسما في الافعال  
 لعدم الدليل عليه كما ان الاول في فطك بمعنى فطمت او اخذت من فطمتك وبعدك اى اخذت من خلفك وخذت  
 عمرا وخذت عمرا والبناء لان يقال انها باقية على المصدرية اذ لو سلم على انتقالها الى اسما في الافعال والقرط  
 التذم اى تقدم فطمتا واخذت فطمتك اى فطمتك وبعدك اى بعدك بعدا وخذت وخذت عمرا اى عمرا وخذت  
 اوخذت او البناء الى الخ البناء والكاف حرف كانه ذلك فاذا تفر هذا ثبت ان جميع اسما في الافعال منقول اما عن  
 المصادر الاصلية او عن المصادر الكائنة في الاصل اصواتا او عن الظروف وعن الحركات والمجوز فلا يفسد اذن باعتبار  
 الاسم لا في حد الاسم ولا في حد الفعل وعدم استعمال بعضها على اصلها يضر لما ثبت بالدليل كونه عارضا اذ زيدا اصل  
 مرغوش وعارض لازم واما امين فقبله يان وليس الامن اوزان العجبة كفايل وهما بل بمعنى كذا ليجعل اسم فعل

لفظ  
والمتين

نحو اسما في الافعال

اخذت

# في أسماء الأفعال

بمعنى كذا ولكن كذا وتبني على الفتح ويخفف بحذف الألف فيقال ما بين علي وزن كرم ولا منع ان يقال اصله  
 الفعور ثم ما يكون عربيا مصدرا في الاصل كالنذر والتكبر ثم جعل اسم فعل وكان القياس ان لا يقال الام  
 الفعل الذي هو في الاصل جار ومجرور نحو البك وعليك اسم فعل لا فانفعل لثلا صه ورويدا تاسم بالنظر الى  
 اصله والجار والمجرور لم يكن اسما الا انهم طردوا هذا الاسم في كل لفظ منقول للمعنى الفعل يقال غير مطرد كما ورد  
 في نحو رحلت الله ولم يضرب ففتح ان يقال في نحو كذب العتيق بالنصب ان كذبا سم فعل كما يحجى ثم اعلم ان بعضهم  
 يدعي ان اسماء الأفعال مرفوعة المحل على انها سدا واخرها كما في اقام التزيان والبس ثشي لان معنى اقام معنى  
 الاسم وان شابه الفعل اي ذو مقام ففتح ون منسدا بخلاف اسم الفعل فانه لا معنى للاسمية فيه ولا اعتبار  
 باللفظ فان في قولك نصح بالمعدي تميم مسندا وان كان لفظه فعلا لان معناه الاسم فاسم الفعل اذن كان  
 ذلك وكالفعل عند من قال انه حرف كان لكل واحد منهما محل من الاعراب لكونها اسمين فلما انتظرا الى معنى  
 الحرفية لم يبق لها ذلك لان الحرف لا اعراب له فلذا اسم الفعل كان له في الاصل محل من الاعراب فلما انتقل الى معنى  
 الفعلية والفعل المحل له من الاعراب في الاصل لم يبق له ايضا محل من الاعراب كما ذكرنا في المفعول المطلق وما ذكره بعضهم  
 من ان اسماء الأفعال منصوبة للموضع على المضد في البس ثشي اذ لو كانت كذلك لكانت الأفعال فيها مفعولة  
 فلم يكن فاعية مقام الفعل فلم يكن مبيته ولا نقول في امامك بمعنى تقدم انه منصوب بفعل مقدّر بل النصب فيه  
 صار كفتح فاء جعفر وكذا الأفعال في عليك والبك اسمي فعل انهما جاران متعلقان بمقدّر بل المضاف والمضافة  
 اليه في الاول صار اسما وكذا الجار والمجرور في الثاني فصار اسم للصدر والصوت اذا كانا اسمي فعل مثل الفضل وبين  
 حلين لذان وصار المضاف والمضاف اليه والجار والمجرور في نحو امامك وعليك اسمي فعل كعبدا لله وثابت شرا عليهن  
 فهي منقولة عن اصولها الى معنى الفعل نقل الاعلام والبس ما قال بعضهم ان صه مثلا اسم للفظ اسكت الذي  
 هو وال على معنى الفعل فهو علم للفظ الفعل لا معناه ثشي اذ العرب الفعول ما يقول صه مع انه لا يخطر بباله لفظ  
 اسكت وقد قاله بجمعه اصلا ولو قلت انه اسم لا اسكت وامنع او كف عن الكلام او غير ذلك مما ابودى هذا المعنى  
 لصح فعلنا ان المقصود منه المعنى اللفظي وقد صار الفعل اسم فعل كمال عنبره كذبا العتيق وماه شين بارد  
 ان اسكت سا بلني عبوا فاذا هيل ذاروي بنصب العتيق وكذا في قول من نظر الى غير رضو فقال لصاحبه كذب عليك  
 البرز والنوى بنصب البرز قال محمد بن السريان مضمون نصيب واليمن برفع فعني كذب عليك البرز اي الزممه وحده  
 ووجه ذلك ان الكذب عندهم في غائب الاستمجان وما يقرب بصاحبه وبياخذ المكذوب عليه فيها بمعنى كذب  
 فلان الاعراب اي الزممه وحده فانه كاذب فاذا فن بعليك صارا ببلغ في الاعزاء كانت قلت افترى نخلة ثم استعمل  
 في الاعزاء بكل شيء وان لم يكن مما يصد منه الكذب فهو كذب عليك لعسل اي عليك بالاعسلان قال وذيابينة  
 اوصت بينها بان كذبا لطراف والغرف اي عليك بها وكذبا كج اي عليك به فكما جازان بصبر نحو عليك والبك  
 بمعنى فعل الامر فينصب جازان بصبر كذب وكذب عليك بمعنى الامر فينصب كما ينصب بالزم قال ابو علي في  
 كذب عليك البرز ان فاعل كذب مضمرا اي كذبا لثمن اي له يوجد والبرز منصوب بعليك اي الزممه ولا يشك في  
 ذلك في قول عنبره كذبا العتيق على رواية نصب العتيق وما ذكرناه اولى واسماء الأفعال حكها في التعدي والزمم حكم  
 الأفعال التي هي بمعناها الا ان الثاقب اوفى مفعولها كثيرا نحو عليك كضعفها في العمل فتعدي بحرف عادية افعال الاله  
 الى المفعول ولا يتقدم عند البصريين منصوبا عليها نظر الى الاصل لان الاغلب فيها اما مصلور ومعلوم امتناع  
 تقدم مفعولها عليها واما صوت جامد في نفسه منتقل الى المضد فيتم منها الى اسم الفعل واما طرف او جار ومجرور  
 وماها ضيفان قبل النقل ايضا لكون عملها منضمتهما معنى الفعل وجوز الكوفون ذلك اسندا لا بقوله ما بها  
 الماخ دلوي دونكا اني رابن الناس محمد ومكا ودونك عند البصريين ههنا ليس باسم فعل بل هو ظرف خبر لدنو  
 اي دلوي فذامك فخذها واكثر اسماء الأفعال بمعنى الامر اذا امر كثيرا ما يتخفى فيه بالاشارة عن النطق بلفظه  
 فكيف لا يتخفى بلفظا فاهم مقامه ولا كذلك الخبر معناه اسماء الأفعال امر كانت وعجزا ببلغ واكد من معاني الأفعال  
 التي يقال ان هذه الاسماء بمعناها اما ما كان مصدرا في الاصل والاصوات الصابرة مصادر ثم اسماء الأفعال  
 فلما ثبت في المفعول المطلق بما وجب حذف فعله فاسا واما الطرف والجار والمجرور فلان نحو امامك ودونك زيد  
 ينصب فدا كان في الاصل امامك زيد ودونك زيد فخذها فخذها مسكنا فاحصر هذا الكلام الطويل لفرض حصول  
 الفراغ منه بالسرعة لبياد الما مور الى الامثال قبل ان يتبادر عن زبد وكذا كان اصل عليك زيدا وجب عليك

بمعنى فعل كذا  
 على ما في النسخة  
 على ما في النسخة  
 على ما في النسخة

في سياق النسخة  
 اسماء الأفعال

# في أسماء الافعال

اخذ زيد واليك معنى اي ضم وطلب ونفلك اليك واذهب عنى ورواهك اي واخو وراك فجرى في كلها الاخصار لغرض التاكيد  
وكلمة هو بمعنى الخبر فغير معنى النفي في معنى هيهاك اي ما ابعده وشتان اي ما اشتد الاقتران وسرمان ووشكان  
اي ما اسعرو ويطان اي ما ابطاء والتعجب هو التاكيد المذكور وكلها بلا علامة للتصغير المرتفع بها وروى في معنى منها  
دليل فعليته وان لم يسن منها كعلم وملك على ما يجي وليس لكان كاف الخطاب ولا التثنية في جميع هذه الأسماء فاسأل سماعا  
فيما صر على المصروع فنقول الكاف اذا اتصل بهذه الأسماء نظر فاما ان يكون منضلا بما هو طرف او حرف جوفى في الاصل  
تحوامامك واليك وفي صورة الاصل اسم مجرد فنظر الى اصله وفي الثالث بنظر في ان كان الاسم متصله صفة الى الفاعل وان يكون  
مضافا واسم فعله ما نحو زيد زيد ونظرا العمل الكاف اسما مجردا فنظر الى ان كان الاسم متصله صفة الى الفاعل وان يكون  
حرف خطاب نظر الى ان كان الاسم اسم فعل نحو زيد زيد وان لم يجز كون الكاف مضافا اليه فهو حرف خطاب كما في  
هاك اذا لم يك هازيد بالاضافة كما هو زيد زيد ومثله الجاهك وان لم يكن اسم فعل على ما ذكرنا في الجوهري والافعال الكاف  
في جميعها مرفوع لكونه في مكان الفاعل وليس بشيء الا فانظر في ان الكاف في عليك واليك ورويك هو الذي كان قبل نقله  
هذه الافعال الى معنى الفعل فقد كان مجردا بل يمكن دعوى ذلك في نحو جملك وهاك لان الكاف لم يثبت مع هذه  
الاسماء بل صيرت منها اسمي فعل مع ان وضع بعضا لضمها ووضع بعضا لاصلا بل يدعي ان يكون ان في نحو  
زيد وهاك جردت عن الكاف في مثل مسنن كماله اضرب لا يقول بحذف الكاف لان الفاعل لا يحدف وقال الكمال الكاف  
في الجميع منصوب هو اضعف لان التصويب قد يجي بعد ما صرح نحو زيد زيد وعلبك زيد وقال ابن بابشاه الكاف  
في الجميع حرف خطاب كماله ذلك ويحتمل قوله بما ورد على الفراء واما التثنية الاخرى لبعض هذه الاسماء فعن الجوهري  
للتنكير وليست للتنكير الفعل الذي في تلك الاسماء المتون بمعنى اذا الفعل لا يكون معروفا ولا مسكرا كما ذكرنا في علامات  
الاسماء بل التنكير يرجع الى المصدر الذي في تلك الاسماء قبل صيرتها اسم فعل كان بمعنى لان المتون منها اما مصدرا  
او صوت فاهم مقام المصدر ولا تقل عنه الى باب اسم الفعل فانها كما قرئته بمعنى مكوونا وايه بمعنى فبأده فيكون المراد  
من التثنية مما يلحق التثنية كل تعرف فغنى صر اسكت السكون المعهود العين وتعين المضك يتعين من عطف اي  
السكون عن اي فعل السكون عن هذا الحديث للغير فيما على هذا ان لا يسكت الخاط عن غير الحديث المشا واليه  
وكنا ما اي كف عن هذا التثنية وايما هي هات الحديث المعهود فالتعريف في المصدر يرجع الى تعريفه معناه وكنا  
التنكير فغنى صر اسكت سكونا اي فعل مطلق سكون واوع على كل سكون بغرض عن اي حديث كان وليس ذلك التثنية  
في جميع اسماء الافعال عندهم دليل التعريف بل تركه في الحذف ثوب التنكير دليل التعريف قال ابن السكيت والجوهري  
ونحوها فيما يدخل عليه منها دليل كونه موصولا بما بعده وحذفه دليل الوقف عليه بقول صير صفة ومعه بدو التثنية الاول  
وسكون هاء الثالثة فالاول في التثنية وقفتا فقلنا انهما عن ام سالم وما بال تكلم الذباب البلاء فاعلموا غير متون وقد  
وصل لا تنوي لو يقع يكون التثنية عندهما في الاصل ثوب ان يتمكن النزال على كون الحذف موصولا بما بعده غير موقوف  
على جرد عن معنى التمكن في هذه الاسماء ويجعل للدلالة على المعنى المذكور فلفظ هذا هو الكلام على هذه الاسماء اجمالا  
واما الكلام عليها تفصيلا فنقول هي اما معدية او لازمة من المعدية ها وهو اسم لحد وفيه ثمان لغات الاولى ها بالالف  
مفردة ساكنة للواحد والاشين واليتم مذكر كان او مؤنثا التثنية ان يلحق هذه الالف المفردة كالف الخطاب المحرفية  
فان في ذلك وتثنية نحو جملك ها كما ها كما ها كذا الثالث ان يلحق الالف همزة مكان الكوف وتثنية ان يلحق الالف همزة  
هله وهاء او هاء او ثمانية الاربعة ان يلحق الالف همزة مفروضة قبل كالف الخطاب وتثنية كالف الخامسة ها بضم ساكنة  
بعدها الهمزة للكل السادسة ان تضاف هذه الخامسة تضاف عن السابقة ان تضافها تضاف عن ذلك ما يحكي  
الكلمة من قول من قبل له هله فقال الام هاه وها بفتح همزة المنكلم وكسر الثامنة ان يلحق الالف همزة وتثنية ان تضافها تضاف  
ناد والتثنية لاخره افعال غير مضمومة لا ماضية ولا مضارع وليست ما به افعال قال الجوهري هاه بكسر الهمزة بمعنى  
هات وبفتحها بمعنى خذ واذا قبل لك ها بالفتح قلت ما الهاء اي ما اخذت ما الهاء اي ما اعطيت هذا الذي قاله يني على  
التابعة نحو ما الخاف وما الخاف ومنها هات بمعنى اعطوت به يتعرف بحسب اللام والموافرة او تثنية وجمعا وقد ذكرنا انما  
نقول هات ها ثانيا هات ها ثانيا هات ها ثانيا وتثنية في قول هات ها ثانيا هات ها ثانيا هات ها ثانيا هات ها ثانيا  
وما الهاتك كما اعطيتك قال الجوهري لا يفال منه هاتك ولا يهني منه فهو على ما قاله ليس بنام التثنية وقالوا كل  
ذا ندخلفه باب الفعل التثنية ومن قال هو اسم فعل قال الحروف الضاربة لقوة مشابهة لفظا للافعال ونقول في نحو  
مهاتاة وما ثبت انه مشتق من هات كالحاشي من حاشي يسلم من بسم الله وقال الخليل اصل هاتان من اث يوتيه

والاشين في باب الكاف

هات في المفعول تثنى منها هات

قال الجوهري

في هات

# وَبَيَانُ تَعْلُقَاتِهَا

ابنا فظنبت الالف هاء ومنها بله اى غ و منه عمل مصدر واسم فعل كما ذكرنا في مقال بله زيد بالاضافة الى المفعول كرك  
 زيد زيد وبله زيد الكعب زيد وحقى ابو على عن الاخفش انه يحكى بمعنى كعبه فترفع ما بعده وينشد قوله شعر زيد  
 الجحاح صاحبها ما منها بله الالف كانها كخلاق نصب الالف رفعه وجوه واذا كان بمعنى كعبه جازان بدخله  
 من حكي ابو زيدان فلا تال بطنان بحمل الفهر فن بله ان بانى بالاضافة اى كعب ومن ابن وبرى من حمل على الظلم  
 وقد ذكر الاخفش في باب الالسننة في قوله اعطيتهم الجهد منى بله ما اسع ان بله حرف جر كما وضلا بمعنى جوى بله  
 قوله عليه السلام بله ما اطلسهم عليه ومنها بله زيد اى مهله وحقى البغداديون بذلك زيد اى ابو على لم يجعل احد  
 كحاف الكاف ببله قال وفياس قول من جعل اسم فعل جواز كحافها به فعلى ما قال كان جعل لحاف الكاف الحرفية لجميع  
 اسماء الافعال فباسا وفيه نظر كما مر قال ابو على يزيد من التؤدة فليس التؤدة وايدان لظهوره باه كحكي سبويه ليس  
 التؤدة بله التؤدة ومنها زيد وهو الالف بضم غين او ادم مصدر او ادى رفق بضم صغير الترخيم اى رفق  
 ورفقا وان كان صغيرا قبله ويجوز ان يكون بضم صغير روم بمعنى الترفع على الى المفعول به مصدر او اسم فعل ترفع  
 الامهال وجعله بمعناه ويحكى على ثلثة اقسام اولها المصدر وهو اصل اليا فبين نحو زيد زيد بالاضافة الى المفعول  
 كضرب التراب ورويدا زيدا كضربا زيدا الثالثة ان يجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل اى ماصفة المصدر نحو ستر ستر  
 رويدا اى مرفوعا او صلا نحو ستر رويدا اى مرفوعين ويجوز ان يكون صفة مصدر محذوف وقوله نفع امهالهم رويدا  
 بحمل المصدر وصفة المصدر والحال والثالث ان ينقل المصدر الى اسم الفعل ككثر الاستعمال بان يفهم المصدر  
 مقام الفعل ولا يقدرا الفعل قبله نحو رويدا زيدا بنصبت بدلا وانما فتح وعابه لاصل الحركة الاعرابية وقوله رويدا زيدا  
 بحمل ان يكون اسم فعل والكاف حرف وان يكون مصدرا مضافا الى الفاعل كحرف زيد زيدا ماعلى رويدا اسم فعل كحرف بعض  
 العرب لصاحبه لو اردت الدرهم لا عطيتك رويدا الشعر اى دع الشعر ومن الالف زه اى سكنت ومه اى اكففت اهر  
 اى زو فى الحديث وفى العمل زه ومه يستعملان متونين وغير متونين والكسر مع التثنية للتاكيد وزعم الاصمعي ان  
 العرب لا يستعمل اليه الامتونا وخطاه ذال التهمة قوله وفضنا فظننا ايه عن ام سالم وقال ابن السرى ثراد التثنية اذ معنا  
 هان حد يثا اى تصبث كان عن ام سالم فتركه للضرورة ومنها ايهما اى كف عن الحديث واضطعه ويستعمل المطلق  
 التجر ويجوز ان يكون اسم فعل مبنيا فالثوب اذ كان صه وكذا كل ثوب بعد المنفوخ من هذه الاسماء بحمل التثنية  
 نحو رويدا وجهلا رويدا ويجوز ان السرى في ايهما الفتح من غير ثوبين على فلة واوجب غيره ثوبية وقد بدل التثنية ايهما  
 هاه بيفال مته ومهها ومنها فداء بالكسر مع التثنية قال مهلا فداء لك الاقوام كلهم وما ائتم من مال ومن ولد اى ليد  
 ومنها هبث مفتوح الهاء مثلث التاء كما حث وفيه لغة رابضة وهو كسر الهاء وفتح التاء ومعناه اقبل ونغال وقال  
 الترخشى سترع وانما بين باللام نحو هبث لك فهو صوت فاهم مقام المصدر وكان لكا الا ان اف جردا على اعراب  
 المصدر نحو قالك وهبث واجبا لتاء نظر الى الاصل مع كونه مصدرا واذا لم يبين باللام فهو صوت فاهم مقام  
 مصدر فاهم مقام الفعل فيكون اسم فعل مع انا فديننا في المفعول المطلق ان جميع الاصوات الفاعلية مقام المصادر  
 التى يقال انها اسماء افعال يجوز ان يقال يفاثها على مصدرتها وديننا فتنظر الى اصلها فى الضون وهو الاقو  
 فى نفسى اذ لا ضرورة ملجئة الى دعوى خروجها عن ذلك لبا على ما بيننا هناك فالاولى اذن ان يقول انما هو فى صوت  
 المصوب نحو فاهم ويقا منى على الفتح والتثنية فيه كفى صر ان الاصل بقاء كل شى على ما كان عليه ومنها روع ودقا  
 ودرعدا وعا اى نغش وععدا كبروع للتوكيد وقد اشتق منه المصدر اعنى الذى عرذ بمعنى قوله روع روع للعاثر  
 ومنها هلا وله معنيان اسكن واسرع قال شعرا الاحتمال له ونولا لها هلا فقد ركب اى اعز محجلا اى اسرع ومنها  
 هبتا وقد يلحق الكاف نحو هبتا وقد يجدد الالف قبله الكاف نحو هبتا وقد يتخفف هبتا فيقال هبتك والمعنى اسرع  
 ومنها فذك وطق وبتك وكان الاصل فذك وطق اى قطع هذا الامر فطعا فهو فى الاصل مصدر مضاف  
 الى الفاعل واهم مقام الفعل فى فذك المدغم فيه تخفيفا كما قلنا ان وضع اسماء الافعال على التخفيف كذا يجلك  
 اى اكفلة كذا يقال بجلى اى كفاة الا ان المضاف اليه فذك من بجلى بخلاف فذ وطق بمعنى فذك اكف  
 ومعنى فذك لا كفف قال فذ من نضرا الخبيثين فذى ليس الامام بالشج الملهدى وقال ومضى اهلك ولا احفظه  
 بجلى الان من العيش بجلى ولم يصح حسبه ان كان فريبا منها فى المعنى اسم فعل بل هو معرف منصوب بفتح مثله  
 وحالا كما مر فى باب الاضافة ويجب نون الوقاية فى فذ وطق ون بجلى فى الاعرف لكونها على حرفين دون كثره باب فذ  
 ومنها حى اى اقبل بعدى بعل نحو حى على الصلوة اى اقبل عليها وغزاه الحظا بان بعضا العرب يقول جمل

البناء

في باب

من باب

وهو

من باب

وهو

من باب

اسكن

وهو

من باب

وهو

# في مسائل الافعال

الصلوة وقد جاء في بعض ما بمعنى ايت قال انما اسلمه ما بال رقيقة في الحمول فان المركب قد ذهبا او فلديركت عن  
 مع هلا الذي بمعنى سرعة واستجمل يتكون المركب بمعنى سرعة ايضا فيعدى ما بال نحو جعله الى التردد واما  
 بالباء نحو جعله بجره الى سرعة يدركه والباء للتعدي كمن صب بها او بمعنى قبل فعدى بعلى نحو جعله على يد ويحيز  
 ايت فيعدى بنفسه نحو جعله التردد وفي المركب لغات جعله بحد فالف هلا للمركب حتى يكون كمن صب  
 وقد يسكن هاؤه لئلا الى لغات نحو جعله كما قبل خمسة عشر وقد يلحقهما التثنون مركبتين فيقال وجعلته لا يفتح الله  
 الهاء وسكونها واذا وفقت على هذين التثنتين قلت فونهما الفا واثبات الالف فيهما في الوصل لغزوبة ونقول كسب  
 بهما في الذي قلت له ولقد يجمع قولك جعله تسكن اللام للغافية ولا يجوز في غير الوصل في الكتاب الشعري لاني  
 على جعله بكثر اللام وثبوته وعند ابي عليهما مع التركيب في احتمال الضمير كحال نحو صلحوا مضى بعين ان في كل  
 منها ضمير كما كان قبل التركيب في المجموع بعد التركيب ضمير فالتثنية هو فاعل المجموع لكون المجموع بمعنى سرعة او قبل  
 او ايت وعند غير ان فيها ضمير واحد وليس في كل واحد منهما الا انه يحكى عن كل منهما بالتركيب حكم الاستقلال  
 واما قوله في هجاء التي من كلب فطل في يوم كثير يتبادر به رجلا فقتله اللام حركة اعراب هو مقدر بلا ضمير وذلك ان كل لفظ  
 مبتدئ غير جملة كسب الى لفظه حكم اجاز ان يحكى كقولك ضربت فلان ما ضا بال بجهته لا يجوزون كل مطية امام المظا باليهما  
 المتفاوتة في اجازان بحري بوجه الاعراب كقولان لو اوان لبنا عناءه وموله تناديه وجعله كما يحيى في باب الفعل وقد يقال  
 جهته لك ومما جاء من بعد بالوا فاعلم بمعنى قبل فيعدى الى قال تع هله البناوي بمعنى احضر نحو قوله تع هله شهداء كما  
 وهو عند غير الخليل هاء التثنية ركب معها الزامر من قولك لو الله شعته اى جمع اى جمع نفسك البناوي اللزوم  
 واجمع غيرك في التثنية لثما غير من معناه عند التركيب لا نه صادر بمعنى قبل او لخصر بعد ما كان بمعنى اجمع صاد كما هو  
 اسماء الافعال المنفولة عن اصحابها فلم يصرف فيها اهل الجاز مع ان اصله التصريف ولم يبق لو اضم الم كما هي القياس  
 عندهم في اردد وامدد ولم يبقوا اصله كالجوز ذلك في ذلك لثقل التركيب قال تع هله شهداء وكه ولم يبق  
 هلا وقال لكونيون اصله هلام وهاه كلمة استجبال كما في غير الهم للتحفيف التركيب نقل ضمة الفه الى اللام  
 وحذف كما هو القياس في نحو فلان انا التمهيد التخصيف هو الثقل التركيب في الرفع على في كتابا شعري يداعلم  
 ان هل بمعنى سرعة مفقوحة اللام فلا يجوز ان يتركب منه هله وقال النجاشي يحيى تسكن اللام بمعنى سرعة ضمن عند  
 الكوفيين معنى سرعة او قبل فعدى الى في اللام قبل هله اى وامانة المعدي نحو هله زيد فهو ياف على معناه اى  
 اسرع اقصد زيدا فحضوره وثبوته بصر فونه نظرا الى اصله بلس والقضية نحو هله هاه هله هاه هله هله من زعم الفراء  
 ان الضواير ان يقال هله بابقاء هله على الجاه وزيادة تون في ضمير الفاعل مدغم في حته لتفيع التسكن الواجب  
 قبل تون الضمير على ذلك التون المزيد وبنى حكم على لتد بدها هو فتحها كما زيد التون في معنى وعنه محافظه على تسكون  
 تون من وعن فاله اكله روى في بعض اللغات من زيادة الالف في ذلك من العرب من يدغم في صوت كادع في جوارج الالف  
 فيقولون الفاضل انما ليس كره اقبل الناه كما هو الواجب روى عن بعض العرب قبل تون الالف في تون ضمه الفاعل ياء وقد يقال هله لك  
 مبتدأ باللام احره وان لم يكن في الاصل صوت ياء محو في الواو من اسياء الاعمال التي يفتح في الحسطن الاصلها الذي هو الفاضل نحو قوله تع  
 هله المطايع عدو حكي وصلى في فعل هله كذا في قول النحاط انما اليه من غدا الالف في المطايع كذا في قول النحاط لا اهل معك  
 بنفسه فانك اهل المطايع لمفصولة الالف على المدح في قوله بغير الجوارح واللام مرغاة للفظا لظهور هذا الذي في كذا كذا مع  
 الالف من اشد افعال التي بمعنى التحريك في قولك فاعلم ان الالف في هاه اولها من ثلث ثاء وواو تون في هذه الاعا  
 الست وقد تسكن الناء في الوصل لاجزائه فيجاء في الوصل خارجا لثله نحو هله واهها وقد يلحق هذه الاربعة عشر كان الخطاب  
 نحو ايهالك وهله تون ايضا نحو ايهالك يقال ايهان هله تون مفقوحة جيب وقال صاحب المعنى تون مكسورة وقال بعض  
 الضاه ان مفقوحة ثاء مفقوده واصلها هبه كقولك في وفاة طيب الهاء الاخرة الفائق كفي وانضاح ما قبلها والالف للقاء  
 فالوقف ان عليها بالهاء طاما مكسورة اقامت جمع مفقوحة ثاء كسلمات فالوقف عليها بالهاء وكان الفيا ههيات كما يقول  
 فوفان في جمع فوفاه الا انها قد تواف الالف لكونها غير متمكة كالحذ فوالف هذا واه الذي في المشق المضجوما اناه يحتمل  
 الاضداد والجمع فيكون الوقوف عليها بالهاء والناه وهذا كله توهم وتجنبل بل لا يمنع ان نقول ليا والالف فيها اناه وهي مثلك  
 رائدان وهي مثل كوكبي لا منع ايضا من كونها في جميع الاحوال معرودة مع زيادة اناه ففول واصلاها ههههه وتقول في الناه  
 في الاكثر نظرا الى اصله حين كان مفعولا مطلقا وكسب التسكين لان اصل البناء التسكون واما الضمير فالتثنية بضمه الحركة  
 على اية معنى العاديه اذ معناه ما ابعده كما ذكرنا فكان القياس بناء على هذا الوجه الاخر اعني ان اصله بضمه في الاحوال

في جعله

جعله

جعله

نحو

في جعله

في جعله

في جعله

مفتوحة

# في شتان

ان لا يوقف عليها بالهاوا بما يوقف عليه والانه في الاكثر ينسب على الخافها بقسم الافعال من حيث المعنى فكان ناءها مثل  
 فاء فاست وهذا الوجه الاوّل ايضا ومن جعل الالف لانه زائد بين لان باب فلغا الاكثر من ما بين وكر  
 ومنها شتان بمعنى افرق مع نحيب اي اشتد الافرق فلذا يطلب فاعلين فصاعدا كما فرق نحو شتان زيد  
 وعمرو وقد يرد بعد ما نحو شتان ما زيد وعمرو وقد يقال في غير الاكثر الا فصح شتان ما بين زيد وعمرو قال ربيعة  
 الرثي شتان ما بين الزيد بن في البديع بن يندسلم والاخر ابن حاتم وانكر الاصحح قال الشعر لولي وذلك  
 بناء على مذهبه وهوان شتان مثني شيب وهو المنفرق وهو خيرا بعد وهو شتان احد هما لغة في شتان وهي  
 كالتون والشافى ان المرفوع بعد لا يكون الامثلي او ما هو بمعنى المثني ولا يكون جمعا ولو كان بمعنى افرق كما زود فوع  
 الجمع فاعلا واللفظ الضميمة اعني فتح التون ينطلم مذهبه وايضا لو كان خبر الجان فخر عن المبتدأ الا ما وجب  
 لفظه ولو لم يجمع من آخر او كان بديعي ان لا يجوز شتان ما بين ما بينا بناء على المذهب المشهور وايضا وهوان شتا  
 بمعنى افرق لان لفظ ما هنا لا يصلح ان يكون عبارة عن شيبين والمعنى افرق الحالان اللذان بينهما اذ  
 لا يقال بين زيد وعمرو حالان بل وجود مثلا على معنى ان احدي الخصلين مختصة بلجدهما والاخرى بالآخر  
 كما يقال في الاعيان بديعي بدينك لهرن مع ان يكون احدي الثمرين بجنت احدهما والاخر بجنت الاخرى لا يقال  
 في المعاني بينهما سعي او شيطان او اشياء الا اذا كانا مشتركين في ذلك الشيء او الشئيين او الاشياء نحو قولك  
 بينا قرا بيان اي شتر في فهمها فلو فترنا قوله شتان ما بين التريدين بمعنى افرق الحالان اللذان بين التريدين  
 وهما البطل والجود لكان كل واحد من الخصلين مشتركين فهمهما وهو ضد الفصود فنقول انما جاز شتان ما  
 بينهما على ان شتان بمعنى بعد لانه لا يشترط فاعلين فصاعدا واما بين عن التون والسفارة اي بعد ما بينهما من المسافة  
 او التون ويجوز ان يكون ما زادا كما كان من دون بين وشتان بمعنى بعد ويكون بين فاعل شتان كما هو مذهب الاخفش  
 في قوله تع يفصل بينكم قال بينكم مستدالير لكنه لم يرفع استنكارا لاجراءه عن التصليل لانه لم يرفع في اغلب استعماله  
 قوله تع ومنهم من ذلك ووقع في فوق الخماسي في دون السداسي قال الزجاج بنى شتان على الفتح لانه مصدر لا يظفر  
 له وزود لبيان بكذبه ومنها سمرعان وشتان مثني الفاعل بمعنى سرح ويزرع ليجب اي ما افرق وما اسرع ومنها ايضا  
 بضم الباء وفتحها اي يطوره ووجه فتح شتان وما بعدهما افرق فتح هيات ومنها افرق فيها الحاء عشرة لغات في ضميمة  
 الحفرة مشددة الفاعل مثلهما يندون وروية واوق كسب لهما وقا تقابل ستون واوق كسري مالا وان كخذ واقم تون وغير مترو  
 وطرا يندع المتون فقه فقال قرة ونقرة وقد ترفع افرق بول ومنها افرق الحفرة وسكون الواو وكسر الهاء واه تغلب الواو  
 في الفاء واه يكسر الواو والمشددة وكسر الهاء بلا اشباع واو بكسر الواو والمشددة ويجوز في الهاء واه بفتح الواو مشددة ومخففة  
 وسكون الهاء مع المد وجاء اوة بفتح الحفرة وفتح الواو والمشددة وكسر الهاء وقد مد الحفرة في هذه فيقال اوة كما بين في امير  
 في اطلست بفاعلة اذ لو كانت يا ما لا تقلب اللام باه كما في طوبى من فويت ويقال في اوة اوة وفي اوة اوة زيادة الالف لانه  
 في لغة النديت فيكون الهاء ساكنة في الوجود مضاهمة او مكمورة في الوصل كما في جملها وية تحف اوة تحف اوسلو الميم بفتح الواو  
 مالا بوعلى هذه اجدر لانها اقل ضرورة ويجوز ان يكون تصغيره فصحبة الرضيع كحيث في حارث ومنها الظرف في شها بحر  
 ضم مخاطب كثر وضم غلب شاذ اقل لا نحو قوله عليه السلام شخصا البستي قوله عليه الصلوة والسلام من اشبهني منك الباء  
 فعليه بالصوم فان له وجاء فعندك ودعك ولدك بفتح خذ لا اصل عندك زيد فخذ وكذا لدان زيد ودعك زيد بفتح  
 ما بعد ما على الابتدائية من الجملة الاسمية والفتح له بعد ما على الظرف فكثير استعماله حتى صار بمعنى خذ بفتح الخاء  
 مبتدأ على الفتح لانه الحركة التي استعملها في اصلها حين كانت ظرفا كما ظننا في انصا والاضارة اسمها افعال ولا يحل لها تنكير  
 المصادر لفظها ميا مالا يحل له ورواها في اخر ما مالم ويجوز ان يقال لهما بيان على الظرفية اذ هما لا يصحان مفعولا كعندك  
 ولدك فيكون الفقد راسم فرياه واما مالم وكذا مالم انما في الترمكانك وبقال عليك زيد اي حذو كان ثم صل عليك  
 اخذ ويقال ايك عني والاصل ضم غلظك اليك وتبع عني فاقصر كما ذكرنا وسمع ابو الخطاب من قبل له اليك فقال اني  
 اتبعي فهو شاذ يخالف لقياس اليبا اذ قياس الظرف في شهاها ان يكون او امر فلا يقال على قد وقي فبا ساعله واما على  
 بمعنى ولقي فهو يخالف لقياس من وجه اخر هو امر لكن الضمير المحرور في معنى المفعول يقال على زيد اي لم يبت  
 والقياس ان يكون المحرور فاعلا وسمع لا خضض على عد الله زيد اي فرباه وهو اشتد من على بجزء الظاهر والكسرة  
 يجوز ولا غراب في جميع ظروف المكان وحورف الجرح فاسا وغيره يفصروا على التام وهو الوجه ويجوز ان يكون الضمير المحرور والبارد  
 في هذه الظروف وشهاها بالبحر نحو عليك نفسك باعتبار الاصل قبل صبر ورفها السماء افعال ويجوز ان يكون الضمير المحرور

في شتان اي  
 في شتان اي  
 في شتان اي

وسكون الواو وكسر الهاء

# في أسماء الأفعال

المشتر الذي يرضى لها باعتبار صيرورتها اسما وفعال ويجوز تأكيدها الضمير المرفوع المشتر الذي يرضى لها باعتبار صيرورتها  
 اسما وفعال نحو عليك كذا بالرفع قوله وفعال بمعنى الامر من الثاني قياس كترال بمعنى انزل وفعال مصدر بمعنى  
 كثرار وصفته مثل باقيا قاسمى لما يشبهه له عدله وزنه وجعلنا للاعبان مؤثنا كقظام وغلامين في الحجاز ومعرب  
 في نيم الا ما اخره والنحو حصار فقال المبتنى على اربعة اضرب الا ولا اسم فعل كترال بمعنى انزل قال سيبويه وهو مظهر  
 في التثنية نظر الى كثرته فيه قال المص لوفيل على مذهبهم انه فعل امر لا اسم فعل لو يكن بعد الا حرجت من الفعل على صيغة  
 واحدة كجران صيغة افعال ولكن لم يقبل احد منهم لما رواه ان افعال من صيغ الاسماء وهذه على صيغة لا ترفع  
 من اشراك الاسماء والافعال في صيغة كانه فعل وفعل وقال قتاد بن دحو لا كسر فيه مع اجتناب العرب من ادخال الكسر  
 في الافعال حتى زادوا ونون الوفاية حذرت منه وهذه عند فرقت فيجفع في فعال في الامر لغة اسديت وها قول لو كان فعال فعلا لاضل  
 به الضمير كانه ساير الاء افعال وقال المبرد فعال امر من التثنية مسهوع فلا يقال فوام وفعلان في فوام وفعلان ليس لاحد ان يرفع  
 صيغة لم يقبلها العرب وليس لثانية ابينة المبالغة فليس فلا يقولون في سائر وغافر وشكر وغيره فليس لهذا القول منه معنى على  
 ان فعال معدول عن افعال المبالغة وكذا يقولون اكثرهم وفيه نظر كما يحى قال الاندلسي منع المبرد فوي قال اولي ان يتاؤله  
 ما قال سيبويه بانته ايراد بالاطراف اكثره فكانه قياسا لكثرتيه وامانة الريا في الاكثرين على انه لم يات منه الا حرفان فراراي  
 صوت قال فان لم يرفع الضمير في الاء في عاراي ولا عباوا بالعرضة وهي لعنه لم قال يدعوا لها وليد هم عاراي الاء  
 له يات في الريا على حدل اصلا وانما فرار حكاية صوت الرعد وعار حكاية اصوات الضميران كما يقال غاف غاف قال  
 السهلي في الاولى ما قال سيبويه لان حكاية الصوت لا تخالف الا في الاء فيها التثنية مثل غاف غاف ولو اريد الحكاية لقالوا  
 فارار وعار عار وعند الاخفش فعال امر من الريا في قياسه اعلم ان مذهب النحاة ان فعال هذه معدولة عن الامر  
 الفعلي للمبالغة في الامر كفعال وفعل مبالغة فاعل وكذا قالوا في نحو شتان وشكبان وسرعان انها معدولة والمفحمة فيها  
 هي الصيغة التي كانت في الفعل المعدول عنه فالعبد الفاضل نزل نزل نزل نزل ثلاثا واكثر والثالث وماؤها  
 جمع والجمع مؤنث ففعل انزل في الحذف الفاعل الباء التي هي ضمير المؤنث دلل على التكرار المثلث كما الحذف الالف في الفاعل  
 في حصة دلل على التكرار المثنى واصلة الواو والمرد بالثكر والمبالغة ثم عدلوا نزل عن انزل فنزل ال اذن مؤنث كالتثنية  
 بمعنى انهم جعلوا الالف التي هي سبيل تلبية الفاعل دليل تلبية الفعل للتكرار والباء التي هي دليل تلبية الفاعل علامة تانيث  
 الصل اي كونه مكررا لثلاثا او اكثر قال ودليل تانيث فعال الامر في قوله ولا انت شجع من اسامه اذ دعيت نزل ونزل  
 الذي هذا كالمه والذى ادى ان كون اسما وفعال معدولة عن الفاظ الفعل شجى لا دليل لهم عليه والاصل في كل معدولة  
 عن شئ ان لا يخرج عن نوع المعدول عنه فليخرج الفعل بالعدل من الفعلية الى الاسمية واما المبالغة فهي ثابتة في جميع  
 اسما وفعال على ما بيننا قبل من الوجه الذي ادعى عبد القاهر وتانيث الفعل في دعيت نزل لا تدل على ان اصل نزل فعل  
 امر مكرر بل هو لتاويل نزل باللفظ او الكلمة والذموة كما يحى في باب العلم وكذا لا يخرج منه المصدر والصفة من معنى المبالغة  
 فحار وكما بلغ من الحمد والكها التثنية من اقسام فعال المصدر وهو على ما قبل مصدر وعرف مؤنث وله يفر الى ان  
 دليل فاطع على تعريفه وتانيثه ومذهبهم انه من اعلام المعاني كوزر وسحان على ما يحى في باب العلم واما السندل على  
 فانث اسم الفعل والمصدر بتانيث الصفة وعلم الشخص طردا فانها مؤنثان كما يحى وهذا السندل لا يجب قبل حار وغيره  
 في تولدانا انفسنا خطبنا بيننا فحلت برة واحملت حار تعريفه برة وهذا الدليل كالاول في الضميمة اذ حمل  
 كلمة على اخرى في التانيث والتعريف مع عدم استعمال المحول له فيه ومؤنثا شئ يبيع بل مؤنث وصفت حار بل مؤنث  
 التعريف نحو حار الضميمة حار الاستدلال به على الامر من التانيث والتعريف على ان السبيل في جود كون برة بمعنى البارة فكذلك يكون  
 حار بمعنى الفاجرة كانه قال احملت الحصلة البرة واحملت الحصلة الفاجرة فهما صفتان غالبان صابوران بالغلبة  
 عليهن كما يحى في القسم الثالث ولو سلمنا فابش الدليل على تعريف كل ما هو من هذا القسم على ان فوطيه في انظاره اذا وردت  
 الماء فلا عباي اي ولا عبت اذ لم يرد فلا باب كلاب اي لا نزاع اليه وقول للمسلمين جاهدوا الجاهل ولا تقولي طوال الدهر  
 ما ذكرت حماد اي قولي لها حمودا ولا تقولي لها حمدا وشكروا فوالا العرب لا مسابرا اي لا مس ظاهرها في التكرار ومن كان هذا  
 ان جميع اوزان فعال امر او صغدا ومصدلا او علما مؤنثا واذ استمره لا تذكر يجب عدم اضمارها كعنان ويجوز  
 عند النحاة جعلها منصوبة كصباح وهذا منهم دليل على زودهم في لهما مؤنثا الثالث الصفة المؤنثة ولو يحى في  
 صفة المذكور وجعلها اسم فعل من دون الموصوف هو بعد ذلك على ضربين اما لا ترفع للتداء سماعا نحو باب الكراع اي  
 بالكراع وبافساق وباخبات اي بافساق وباخبات اي بافساق وباطبات اي بافساق وباطبات اي بافساق وباطبات اي بافساق

في تفرقات  
 على عار حار  
 في المفعول  
 على المفعول  
 في المفعول

انها اذا  
 بطلت ان  
 على المؤنث

انها



# في فنون

وهو ان من الحرف وهو الهدف ولا يحتم هذه الالزام للتلوه علما للغير اى لا يكون بسبب الغلبه في وصفه بحسب تصوره  
 علما كالتصديق ونحوه على ما يحتم في الاعلام واما غير الالزام للتلوه وهي على ضربين احدهما ما صارت الغلبه علما جنسيا كما  
 وهو الاكثر وذلك نحو خلاف وجها للبهه كانت في الاصل مفرقة لكلها بالخلق ويجوز اى مجاز ثم اخصت بالغلبه بحسب  
 المناها وكذا حاد وبراغ للشمس من الحنك وهو الشئ والبراح وهو الزوال وكلاهما وازام وجداع للسنه وسباط اللانها  
 في ايدى من الشعر السبط ومثله كثير ككرر للخرقة التي تؤخذ بها المرزوجهما سميت كرا لاقتها الترويج اى زوده بزعمهم  
 يقال بالكرز كرهانه اجمع وان اقبل ستره وفساشر وجباد وصمام للذاهبه لانها تفسر اى تخرج ربح الكبر ويجهد اى يمشى  
 سميت بها نقولا ونصمى اى تشد يقال فساش في شئ من اسنل الى اى اخرى ربح الكبر من اسنم مع فيه ويقال جسد  
 جلاى اى رجبى وارجبه ويقال حتى صمام اى سندی باشده اى زبدى في الشدة اى ابقى على شدة ذلك كالتا وابدن  
 في قوله اهدنا الصراط المستقيم ويقولون عند طلوع من بكرهون طلعت حيا شدة اى باذاهبه الحادة اى المانعة  
 وبراغ للغاوه يقولون ينجى فراغ اى تشي على منعه على نوم حتى صمام ويقال كونه وقاع وهي علم كبر على الجاعرين و  
 انصباها على المصدر من كونه اى كبر وانفعه اى لزمه ويقال طار الاكبان للرفع كانهما طار اى وابته ويقال للضبع  
 قمام وجوار وفساخ من الضم وهو الجمع ومن الجمر من الفسخ وهو نزع ما بين البيطين فهذه واما المناها الاعلام للجنس  
 بدل بل وصفها بالمعرفة نحو حناد الظالمية ولو لم يكن معارفه لم يجز حذف حرف التداء معها في نحوفا شئ يشبه وجلا حدته  
 وجهدى حيا كانه باب التداء والضمير الثالث من غير الالزام للتداء ما بقى على وصفها نحو فطاط اى فاطة كانه قال  
 اطلت فلان حتى اذا ما نكث سلام كانت فطاط وسببته ستة يكون لزام اى لزمه ولا ينزل فلانا عندي بلال اى  
 بالة لا يصيد عندي ندى ولا يصلم حتى صلا قال في الخبر بعد لاني الصعيد مدا اى مبداه مشرفه وهو حال والاربع  
 الاعلام الشخصية وجميع الفاظها مؤنثة وان كان المسمى فيها مذكرا ايضا وانما قوله فدا كذا حكيه اسود خفيه فاذا  
 لضاف يلبس فيه الخبر مذكرا غير الرجوع الى لضاف فلان ويطالب بالوضع ويروى يلبس فيها ولصاف منزله من منازل  
 بنوعهم وخصاف فحل في المثل اجري من خاصي خصاف وذلك انه طلبه بعض الملوك من صاحبه للتحلة فغيره خصا  
 وكذا احصا كوكبه فظفر مدينه وقد شتمى بنحو هذه المؤنثة رجل كلبى بنى بنحو سعاد وزبلت فطام وحذام وبهان وغلاب  
 وسجاج لتسوة معينه وسكاب لمكة وكساب وخطاف الكلبين ومناع وملاع لخصنين وباروشرف الارضين وعرار  
 لغيره وظهار مدينه وجميع المصادر صفات مبنية انفاقا وقد اختلف في علمه بناها قال الكبر فيهما الثلثة اسباب التانيث  
 والعدل والعلمية فالسبب الاول اسم بعض الثمن فيسحق بالثلاثه زيادة التملك ليس بعد منع الضم والبناء في  
 قوله فظفر وذلك لانهم يفرم كذا دليل على عدالها ولا على علمها المصدر ولا علمية جميع الاوصاف بل قام على علمية بعضها كما مضى  
 ولو ثبت التانيث في المصادر لم يؤثر من العلمية ولو سلمنا اجتماع الثلثة فهو منقوض في ويجوز ان يسمي به مؤنث  
 فانه اذن معربا فاقام مع اجتماع التانيث والعدل والعلمية وقبل يثبت لضم ناء التانيث ويجعل شلم نقد بر فاء  
 التانيث في المصادر وهو منقوض بنحو هند ودار ودارمالا بصحوق فالالمص الشاهبة وقال زينة فورد على نحو صاحب  
 وكهام وجهام من المعربات فضم الى الوزن العدل وان ادعى العدل المحقق فالدليل عليه وبثوث الفجور وفاسفة لا  
 تدل على كون فجار وفسان معدولين عنهما اذن من الجاريزا ودرهم لفظين في معنى لا يكون احدهما معد ولا عن الاخر  
 وان ادعى المقتضى لا يضطر وجودها متبئين الى ذلك كما ذكرنا لمنع صرور عمر وهو الظاهر من كلامه فيما الدليل على كون نزال  
 الذى هو الاصل معد ولا وقد قلنا قبل ما علمه وان نذر العدل في الاصل ايضا فهو تكلف على تكلف والاوان يقال  
 بضم المصادر والصفات لشاهبة الفعلا امرى وزنا ومبالغة بخلاف نحو نيات وكلام ومضاء فانه لا مبالغة  
 فيها واما الاعلام الجنسية كصمام وجداد فكان حقا للاعراب لان الكلمة المبنية اذ اسمى لها غير ذلك لفظها نجاع ابا  
 كانه تى ابن شخص على ما يحتم في باب العلم فعنى الوصف بان في جميعها اذ هي اوصاف غالبية واما الاعلام الشخصية  
 كحذام وفطام فينوبها جروا فيها على الفياس اعراجم لها غير منصرفه واما الاعراب فغيرها عن معنى الوصف فامعدهم  
 انصرفها فلما فيها من العلمية والتانيث وبناء اهل الجارها مخالف للفياس اذ لا معنى للوصف فيها حتى في  
 البناء الذى كان لها في حال الوصف كنهرا واوقالا انصافا بين الوصف العلمية من حيث المعنى كما مر في باب  
 ما لا ينصرف فينوبها بناء الاوصاف وان كانت مرتجلة غير منقولة عن الاوصاف جرواها مجرى العلم المنقول عن الوصف  
 لانه اكثر من غيره او فنول جروا الاعلام الشخصية مجرى الاعلام الجنسية في البناء فاللصم هي معرفة غير منصرفه عند  
 لم يجمع العدل والعلمية فيها وينبفض ذلك باجتماع العدل والوصف في نحو فساق عند الحاجة والعدل والعلمية

في معنى في بيانها واما  
 في فنونها واما

في علمه بناء الصلوة  
 والصفات

ان يكونا

في بناء الاعلام

# في المبتدات

في نحو فاشن بياح ونحوها من الاعلام الجنبية مع انما هم على سياتها هذا مع ان في ادعاء العدل في الاقسام الاربعه نظر  
 كما صي هذا مذهب الاقل من بنيهم واما مذهب اكثرهم فنصص انهم فانهم ينعون صرف الاعلام الشخصية الا ما كان  
 اخره واه كحضار فانهم يبنونه وذلك لان نقد يرى الاعراب السام في جميع الشخصية مستفبان لكنه قد يترشح احدوا المفرد  
 لغرض غرض تخصص لبناء مذهب الكراه فصد الامال اذ هي امر مستحسن والمصحح للاماله هناك كراهه وهو لا يحصل الا  
 بنقد برعلة البناء لا تار اعراب منع الضروف له بكم واذا بنى كسر وانما فاذا كان كذا كان بنقد برعلة البناء للغرض المذكور واولى من  
 بنقد برعلة منع الضروف وان كان ايضا مستفبان لومع واما القليل كثير من بنيهم فنقد جزو واعلى فباس منع الضروف في  
 الجميع دون جباس البناء وقال المصنف في القسم الاخرى العلم الشخصي ان فيه عند اهل الحجاز عدل بنقد برعلة يحصل مشابهة  
 لباب نال من وجهين العدل والوزن فيحصل موجب بناء اولو كفي بالوزن لوجب بناء سلام وكلام قال وانما كان العدل  
 بنقد برعلا اذ ليس لنا فاطمه وحاذمه عدل عنهما فاطم وحذام كمالس لنا عاملا المعدول عنه عم قال وعند فخصاه بنى غير في  
 نحو حضار العدل بنقد برى والوزن وفي نحو فاطم الثابت والعلية لا فاعرضه من قبل منع الضروف الى العدل اذ  
 الكفاية حاصله بالثابت والعلية قال وبعضهم بنقد برعلا ايضا العدل لا تين باب حضار والضطرقة الى بنقد برعدل  
 اى من باب العلم الشخصي فينقد برعدل في جميع افراد العالم الشخصي لما اضطر في بعض احوال المراد هذا وقد مر الكلام  
 على بنقد برعدل فوالاصوات كل لفظ حكمي صوت وصوت برعليها م فالاول كفاية والثاني كفاية العلم ان الالفاظ التي فيها  
 القاء اصواتا مثلثة اقسام احدها حكمية صوت صلواتا مع الجوانات العكس كفاية او عن الجوانات كطوق وشرط الحكمية ان يكون  
 مثل الحكمي وهذه الالفاظ مركبة من حروف صحيحة بحركة صحيحة وليس الحكمي كذلك الجوانات الجوانات لا تحسن  
 الافصاح بالمراد فاحسان الانسان لكنهم لما احتاجوا الى احوالها التي هي شبه المركبة من الحروف في بناء كلامهم في  
 بناء كلامهم في اثناء الكلام اعطوها حكم كرامهم من تركيبها من حروف صحيحة لانه بنقد برعليها م او بنقد برعليها م  
 الصادقة منها كما انها لا تحسن مثل الكلام الصادر من جاسر الا نزل في التادير كما في اللغات اخرجوها على ادى ما يمكن  
 من التمييز بين الصوتين فصار الواقع في كلامهم كالحكاية عن تلك الاصوات وثابتها اصوات خارجة عن فم الانسان  
 غير موضوعه وضعا بل باله طبع على معان في انفسهم كالف ونق فان التكرار لثوق يخرج من صدره صوتا شبيها بلفظ ان  
 ومن يترق على شئ مستكره يصدر منه صوت شبيه بنق وكذا الف للثوق او المتفجع فهذه وشبهها اصوات صادرة  
 منها طبعيا كذا الذي السعال الا انهم لما ضمنوها كلامهم لا جباهاهم اليها اثنوا الكلام وحركوها بكم وجعلوا هالفات  
 مختلفة كما ترى في لغات اوافه وثابتها اصوات نصوت كليلها عند طلب شئ منها اما التي كالفاظ الدعاء نحو حوت ووتر  
 ونحوها واما التي هاب كغلاوهج ونحوها واما امر اخر كالتسبيح وهذه الالفاظ ليست مما يتخاطب  
 به الجوانات العجمية يقال انها او امر او نواه كاذهابه بعضهم لانها لا يكون مخاطبة لعدم فهمها للكلام كالف كمثل  
 الذي يعق بالاصبع الادعاء ونداء بل كان اصلها ان الشخص كان يفصد انقباض بعض الجوانات لثوق من هذه الاعمال  
 فنصوت لها اما بصوت غير مركب من الحروف كالصغير للذابة عند ابرادها الماء واما بصوت معتق مركب من حروف  
 معتق لا معنى تحته ثم يوحده مفار فالذالك التصويت على ذلك الامر اما بصوت ونداء واما باهاسه واطعامه فكان الجوان  
 شبيه المراد منه اما هبة من الضرب ووعنة في ذلك ليرت كان يتكرر مفارته ذلك التصويت لذلك الضرب والبر الى ان  
 يكفي الطالب بذلك التصويت عن الضرب والبر لانه كان يتصور الجوان من ذلك الصوت ما يصحبه من الضرب او صد  
 بهيتا غضب الصوت عادة ودرية فصار ذلك الصوت المركب من الحروف كالامر والتهى لذلك الجوان واما وضعوا المثل  
 هذا الغرض صوتا مركبا من الحروف ولو يفتعوا بساذج الصوت لان الصوت من حيث هو هو مشبهة الافراد ونمازها با  
 لقطع والاعتماد بها على الخارج سهل فلما كان الانفعال المطلوب من الجوانات مختلفة اوردوا الخلق العلامات الدالة  
 عليها فركبوا من الحروف وما ذكرنا من الترتيب شين من كبقية تغلب الجوانات كالتب والفرد والكلب وغير ذلك  
 هذا ولا ارى منعا من تركيب صيغة هذه الاصوات المفارته في الاصل للضرب والبر لما استغنى بها الطالب عنها  
 اسماء الافعال كاذهابه بعضهم فيكون او امر ونواهي لان الله شر جعل الجوانات في فهم المطلوب من هذه الاصوات  
 بمنزلة العقلاء فلا يباين مخاطب بكلمة ما يفهم كالعقلاء ثم يقول انما سميت الالفاظ الثلثة اصواتا وان كان غيرها  
 من الكلام ايضا صوتا لان هذه في الاصل اما اصوات ساجد كحكاية اصوات الجوانات والجوانات واصوات  
 مقطعة معناه على الخارج لكنها غير موضوعات معان كالفاظ الطبيعة وكما بصوت به للجوانات وهذه الالفاظ  
 الثلثة ليست في الاصل كلمات اذ ليست موضوعات فسميت باسم ساذج الصوت فقبل اصوات ثم جعلت الالفاظ

لان التسمية الكبرية من كبريتك السنين كما هي

لستقوتها من

لستقوتها من

وعند ذلك

في الاصوات

الثقة بعد هذا الأصل لأجل احتياجهم على دخولها في ظاهرا في اسم الكلمات فصرفوها بصريف الاسماء فادخلوا  
الثوبن الذي هو من اخصر علامات الاسماء في بعضها نحو غاف واف والالف اللام في بعضها وذلك اذا انضمت  
لفظ الصوت لامعناه فقولوا باسم الماء وقوله كارعت بالجوت فهو كقولك مرته باضرباي لهذا اللفظ وجعلوا  
بعضها معاني المصادر نحو الخوف للثأبي كراهة ذلك ونصبوا بعضها نصب المصادر نحوواها للثأبي طبا هذه الاصول  
من الكلمات كالنساس من الناس صورها صورها وماهيتها غير ماهيتها اذ ليست موضوعا في الاصل لعرضها  
فالثوبن فيها دخلت ثوبن الاحاق وثوبن المقابل كما قبل في ثوبن مسلمات وليس مع افعال اجزئهم من ان ثوبن غاف الثوبن  
بشيء اذ لا معنى للتعريف والتشكيك فيه ولا يمنع ان يقول في تحوصره وانته مثل هذا لما تقدم في اسماء الافعال ان تحوصره  
كان صوفيا في الاصل ونسج اذن في تكلفناه فيها التوجيه الثوبن على ما سبق من الوجهين وانما سمي اسماء الاصوات  
لما ذكرنا من انها ليست في الاصل كلمات فصلا سميها في الكلام فلم يكن في الاصل منظورا فيها الى التركيب الذي هو مقصود  
الاعراب واذا وقعت مركبة جازان بعربا عينا بالتركيب العارض وهذا اذا جعلتها بمعنى المصادر كما هو افعالها واذا  
الفاظها لا معانيها في الاصل اصوات ساوية غير مسطحة للتركيب الذي هو مقصود في الاعراب ولكون وضع بعضها وضع  
الحروف على حرفين كما قبل واذا وقعت مركبة جازان بعربا قال جيم بن العباس في رد المحتمل وعاج وانما من العاج وعاج  
والجيميل جن جنوها قال ثناء عيب باسم الشيبه مثل ثوبان به من بصره وسلا وقال كارعت بالجوت الظاهر المصادر  
على الحكاية مع الالف واللام ويقولون ثوبه بهيد ويهد وهذا كما يقولون في الحروف ان لو وان لسانه ولا يجد الله ثوبان  
ولا يجد باين على ما يجي في الاعراب والاعراب مع اللام اكثر من البناء نحو من العاج والجيميل بالبحر وباسم الشيبه لكونها  
علامه الاسم الذي اصله الاعراب هذا كما يحكى عن بعض البغداديين كل من الابن وكل الابن معا وبسبب ما مع اللام  
اكثر من البناء نحو من العاج والجيميل بالبحر وباسم الشيبه لكونها علامه الاسم الذي اصله الاعراب هذا كما يحكى عن بعض  
البغداديين كل الابن وكل الابن معا وبسبب ما مع اللام ومثله ما يحكى في الخيل قال لابن الدقيش هل لك في زياد  
كان يدكها عيون الضبان فقال لا شئ لعل معا والالف اللام لا توجب الاعراب بدليل الان والذي في الخمسة عشر وايضا  
اذا دخلت الثوبن في هذه الاسماء فان فصدت بها الفاظها كقول المحتمل وعاج فاعرابها واجبت لان ثوبن الثوبن  
وان ادخلها من غير هذا الفصد كما في غاف وصيرت ههنا ثوبن الاحاق والمقابل للثوبن الثوبن كما في هذا الكلام  
عليها الجمال واما التفصيل فيقولون من الاصول التي هي حكاية عن اصوات الانسان والجمادات والجمادات والجمادات وهو  
حكاية صوت الضاحك وعيطة حكاية صوت الضبان اذا نطقا في اللعب غاف بكسر الغاف وفدثون وهو صوت  
الفراب وشيبه حكاية صوت مشاة ابل عند الشرب ومنها ما يسمي بماله وهو في مكسورة بعد الالف وقبل هو بخره  
ساكنه ومع مفتوحه صوت الطيبة اذا دعيت ولدها وطاف بكسر الغاف وطوق بكسر الغاف وطوق كلاهما حكاية صوت  
ونع الجماد بعضها على بعض ثوب حكاية وقع السيف على الصخره ومن الاصول التي يصوت بها اللهايم هلا في البحر الخيل  
اي نوسعي في البحر وفدثون في النامة ايضا وعدس لوز البقل وفدثون في قوله عدس ما اعتاد عليك امارة نحو  
وهذا الخيلين طوق بفتح اللام من الان الوصف على الشين بقوى كونه زجوا بهيد زجوا للابل بكسر الهاء وفتحها وكذا  
الذال بلا ثوبن فبدر ابعث وهدت هذه الال بمعناه وفدثون في الشاعر لما فصد اللفظ فقال الخيل استقامت  
للاناف طابعتا فقال لهيد ولا هاد اي لا يمنع من شيء ولا يزعج عنه ويقال انام فاما قالوا له هيد ما للثأبي لم  
يسالوه عن حاله وسع وجه لوزها وقد يقال للسمع ايضا جوهب مثل الماء ثوبن وودون زجوا للابل ايضا  
وكذا ساي وعاي بيا مكسورة بعد الالف منون وعمر منون وصاد وعاه بخره مكسورة بعد الالف منون وعمر منون  
وقد يفتحون يقال اذا بنيت الفعل منها حاجبت وعاصبت بابدال الالف باء واصلا حاجي عاي كما يقول  
لايت لمن اكثر من قوله لا لوجي وجوت بفتح الناء دعائها الى الشرب وحل زجوا للثأبي وكذا هيج بفتح الهاء وكسر  
الجيم او سكونها وكذا عاي بكسر الجيم منون وعمر منون وجب سكون الباء وكسرهما منون زجوا للجيل وكذا عاي مكسورة  
الهاء منون وعمر منون وهدع لشكين لصغار الابل اذا نقرت وودع بكسر الهاء وفدثون وعاه للزجوع وفتح بفتح الثوبن  
وئد بفتح الهاء المضوحه والمكسورة وقد تخفف مسكته عند صوت اناخة البعير وكذا هيج واج بكسر الهمزة وكسرها  
في الحائس والكسر والسكون ويقال لوز الغنم من مكسورة الهجره ساكنة الشين وكذا هيج وقبل بفتح الهاء وفتح السين  
المشددة وكذا هيج بفتح الهاء وسكون الجيم ويقال ايضا في لشكين الاسد والذئب الكلب وغيرها وقد بكسر الجيم  
منون وكذا هيج وفتح لوز الغنم ايضا وفتح دعاه لها بضم الباء وسكون الشين وقبل الشين مفتوحه مشددة

الاسماء التي في الكلام  
الكلمات في الاصول  
والفصول في الاصول  
احوالها في الاصول

من الكلمات في الاصول  
من الكلمات في الاصول  
من الكلمات في الاصول

في تفصيل  
الاصوات

تفصيل  
الاصوات

# فالمبنيات

وفي بكسر الزاي وقبل بفتحها وسكون الهاء وعاء للثبوت عند السقاده ووجه وعاء وعجز تكسر العين والراء وروي فتح العين زجوا للضما  
 وشاوشوا للهار المورود وعوه دعاء للحشر وهي عاء للقرن فتح صباح بالذجاج وفوسن جركل لبيكون السنين ومن  
 دعاء له فوه بفتح الدال وسكون الهاء اولشند بد هاسا كنه زجوا مطلقا بمعنى اضرب اصله فارسي فتح جعلت بمعنى المهد  
 مراعي اصلها في البناء في قولهم آذوه فلا ذره اي ان لا يكن ضربا لان فلا يكون ضرب بعد هذا ومن الاصول الدالة على الجوال  
 في نفس المتكلمين وللشندم او التجرع فذكر في باب المفعول المطلق وان قيل عندنا لفر اصله وروي وان اللام كان حرف جر  
 وكان الاصل ويطلب اي عجايبك ثم كثر استعماله حتى ركب معه وصار لام الفعل جرحا ولو اوبلا وويل ومذهب غير ان  
 ويل ورويس وويج وويب كلمات براسها بمعنى الهلاك وانها مصادرة لافعال لها وويلهم وويلته يروي بكسر اللام وضمتها  
 فاقدم على وجهين اما ان يقال الاصل ويل اتمه منشد محذوف الجري هلاكها حاصل اي اهلكها الله وهذا كما يقال  
 في النجيب فانه الله فان الشوق اذا بلغ غايته يدعى عليه صواعق عين الكمال كما قال ربي الله في عيني نبيته العترة وفي العز  
 من انبهاها بالقوايح وقولهم فانه الله من شاعر فخذ في المخرقة على غير الظاهر تخفيفا لما صار ويلمته كلمة واحدة مفيدة  
 للمعنى عجايبا واما ان يقال الاصل وي لا ثم عجايبها اي ولي ولدك فنقل ختم الهجره الى اللام المتحركة على غير الظاهر من حذف  
 الهجره تخفيفا لفضل التركيب للمدكور والكسر على ان اصله وي لا اتمه فحذفت الهجره مع ضمها واما ما وكان نحو ويكان الله  
 فهو عند التحليل وسبويه وحي التي للنجيب ركب مع كان منقلبه كلمة الابداء مخففة كما في قوله ويكان من يكن له نشب  
 بحيث من يهتجر يهتجر عيش خروفي هذا القول نوع لغتفي المعنى لان معنى التشبيه غير ظاهر نحو في قولهم  
 ويكان الله بيسط الرزق لمن يشاء ويهد ويكافه لا يعلم الكافرين وفي قوله ويكان من يكن له نشب قال القام وي  
 كذا فيجب الحق بها كما في الخطاب كقوله قبل القوايين ويك عنشر افلام اي بلك وعجايبك منكم الهمان ومعنى وكفة  
 لا يعلم الكافرين الرزق كان الخطاب كان يدعى انهم يعلمون فقال لعجايبك فسأل لم يتخفف منه فقال لانه لا يعلم  
 الكافرون فحذفت حرف الجر مع ان وان كما هو الظاهر فسأله على كونه بمعنى الرزبان اعلمت به سالتك جهات من  
 ابيك فقال ويك انه وراء البيت اي الرزق انه وروا البيت ثم صار ومعنى ويكان الرزق لم يتغير كما في الخطاب للمؤنث  
 والشق والمجموع بل الرزق حائز واحد وهذا الذي قاله القام اقرب من جهة المعنى ومن هذا النوع اذ واده وقد  
 ذكرناها في الاسماء الافعال ومنه جرح يفتح الخاء وكسر السين كلمة يهتجرها الانسان اذا صابه بغضه ما يهتجره ويوجعه كما يهتجر  
 والنجرة ومنه ينج وهو كلمة يقال عند الاغصان الرخي بالشيء وتكره للباغية فقال مخ ينج فان وصلته خففته ونونه مكسورة  
 الخاء وتماشده متونا مكسورا قال الشاعر وقد جهم ما رافه اكرم الرفادات مخ لك ينج ينج حتم واذا بين باللام فهو  
 مستعمل استعمال المصادر كما معنى حكي ابن السكيت به به بمعنى ينج ينج وسنخ بكسر الهجره وفتحها ما شاء مشددة  
 مكسورة وكذا مخ بكاف مكسورة وقد جعله الشاعر في قوله وصاوا الغايبات اخا وروي كذا كالمصدر فاعبره وهو مصدر ينج  
 للفقول ي مكرها ومنها من بكسر الهم والصاد على الشهور ويضلف في ضاده الفتح وهو اسم لصوت يخرج عند النطق  
 بالثقتين اي التصويت بانفراج احداهما عن الاخرى عند ردة الخناج وليس الرزق بمثله ردا بل هو الكلمة التي يهتجر بها اطاع اما  
 من حيث العادة ومن ثم قيل ان في مضطربا ولما الرزق هذا الصوت الخاخر عند النطق تماما يمكن ان يركب من شكله  
 وشبهه كلمة سبقت كلمة وهو مضطربا وسنتي بها فصار مضطربا كما في قوله عن ذلك الصوت فيني بناء ساو الحركات على الاصوات  
 قوله الرزق كل اسم من كلمتين ليس بينهما نسبة لا يطلع في الحد العموم فلا حاجة الى قوله كل وانما يطلب في بيان ما هية الشيء  
 ولم يكن قوله اسم ايضا يحتاج اليه كما في شارب الحد والمثناة لانه في اسم الاسماء وعلة ذكره لبيان الوحدة اي اسم واحد حاصل  
 من تركيب كلمتين هذا مع ان الوحدة ايضا لو يكن محتاجا اليها لان المشهور وان اسام الاسم والفعل والحرف والمدكور في احوال  
 النحو كلمات مفردة وقوله من كلمتين اي حاصل من نالهما واما قال من كلمتين ليدخل فيه التركيب من اسمين وفعلين و  
 من حرفين ومن اسم وفعل وحرف ومن فعل وحرف فوجه ليس بينهما نسبة اي ليس بل العلية بينهما نسبة قال انما قلت  
 ذلك ليخرج المضاف والمضاف اليه والجملة الممتدة بها لان بين جزئيهما نسبة فيل العلية وليس بينهما بين بعد التسمية بهما  
 وكلامنا في التركيب المبني اما المضاف والمضاف اليه فظاهر عدم بناءهما بالتركيب واما الجملة فلا توصف بل العلية  
 لا بالاعراب ولا بالبناء لانها من عوارض الكلمة لا الكلام وانما بعد العلية في هي حكمة اللفظ على ما جي فلا يطلو عليها انها  
 تفر من الظاهر ومبني لا شغال حرفها الاخر بالحركة التي كانت عليها اعرابيه او بنايتها وبالسكون الذي كان  
 كذلك وقد خرج عن هذا الحد بعض الحدود لان التركيب المقدر فيه حرف عطف نحو خمسة عشر حرف جر نحو بس  
 بيت بين جزئيه نسبة ملو هي نسبة العطف وغيره فلا يدخل في هذا الحد الا ما ركب لاجل العلية نحو معدى

الاسماء والفعالات والركبان والاسم مع الفعل والركبان

ويقال في الكليات

كسر اللام

كرب

فيل الصبيتم بها عا واسبية  
 المصنوع بالانواع انما لها  
 مائة عشرين اصل

في المركبات

لأنه

كرب وبعلبك ثم أعلم ان العلم المركب حل في حيزين وذلك لأنه إما مركب للعلية أو كان مركبا قبلها والأول على ضربين أما ان يكون في الجزء الأخير قبل التركيب سببا ليناؤه أو لا فان كان فالأولى والأشهر بقاء الجزء الأخير على ما جاءه للأصل ويجوز اعرابه اعراب ما لا ينصرف وقد يجوز ايضا على ذلك اضافة صدر المركب الى الأخير لتشبهها بالمتصاف والمتصاف اليه تشبهها لفظيا كما جازت في معدى كرب كما يجي فيجى في المضاف اليه الصوف وركه كما يجي ولا يستلزمها الفعل والحرف ولا الاضافة اليهما إلا أنها خرجا بالتمية عن معناهما المانعة من الاضافة هذا هو القياس على ما قبل وان لم يسمع في نحو سبب الاضافة وأما الجزء الأول فواجب ليناؤه ان لم يضاف اليه الثاني لكونه مجازا الى الثاني فبناؤه يخرج به عنى على الفتح ان كان معربا في الأصل او مبتدئا على غير الفتح ويجوز كتابته بركب للبتى سكونه وهذا النوع من اقسام لان الثاني اما اسم والأول اسم نحو سبب وهو فعل نحو جاء وبها وحرف نحو من وبها واما فعل ظلل من الضمير والأول اسم نحو اما ضربا وفعل نحو خرج ضروب او حرف نحو من ضروب واما من حرف والأول اسم نحو من او فعل نحو ضرب من او حرف نحو من وان لم يكن في الأخير قبل التركيب سببا ليناؤه كعدى كرب وجعل بك فالأولى بناؤه الجزء الأول لما ذكرنا وهو الخطا جازا الى الثاني وجعل الثاني غير منصرف وقد يبنى الثالث ايضا تشبهها بما تضمنت الحرف نحو خمسة عشر لكونها ايضا كلمتين احدهما معقبة الاخرى وهو وضعف لان المضاف والمضاف اليه ايضا كذلك وقد يضاف صدر هذا المركب الى الجزء الثاني الصدرا ليعامل ما لم يبدل كعدى كرب فان حرف العلة يبقى في الاحوال ساكنا وللخروج ما لم يفرق من الصوف وقد وبعضهم لا يصرّف المضاف اليه وان كان قبل التركيب منصرفا اعتدوا بالتركيب التصورى كما اعتدوا في مكان يله معدى كرب وهو وضعف ممتد على وجه ضعف اعنى على الاضافة واما ضعفه فلان التركيب الاضافة غير معتد به في منع الصوف واما ضعف الاضافة فلا تنها البتس حقيقه بل تشبه بالمضاف والمضاف اليه تشبهما لفظيا من حيث هما كلمتان احدهما معقبة الاخرى ولو كان مضافا فحقيقه لا تشبه بالمضاف والمضاف اليه تشبهما والثاني اى الذى كان مركبا قبل العلية على ضربين وذلك انه اما ان يكون الجزء الثاني قبل العلية معربا مستحقا للاعراب معتنى لفظا وقد جازا الا فان كان وجب بقاء على ذلك الاعراب المعتنى وكذا يبنى الجزء الأول على حاله من الاعراب المعتنى ان كان لفظيا لك كلف الجملة الاسمية والفعلية اذا كان الفعل معربا او من الاعراب العام ان كان كذلك قبل العلية كما قرئت المضاف والمضاف اليه نحو عبد الله والاسم العامل على الفعل نحو ضرب زيد يا حسن وجهه ومضروب غلام كرفلك اخرا ما يخص من الاعراب وعمومه وان لم يرد منه دون الاعراب على احرار الجزء الأول الذى هو كعضد الكلمة وكذا يبنى الجزء الأول على ما تارة ان كان في الأصل مبتدئا كلف الفعلية اذا كان الفعل مبتدئا وكلمة سبب وضروب وضروب وضروب ولو يبنى ذلكا نحو زيد وهل زيد ولزيدا ذالسا او بعد هذه الحروف مبتدئا في الظاهر قول سببوه المسمى بالمعطوف مع العاطف من دون المنوع واجب الحكاية اذا العاطف كالعامل وكذا كل اسم معقول للحرف نحو ان زيد او ما زيد ومن زيد ان ان نحو الجزء فيه تفصيل وذلك لا يجر اما ان يكون اتحادا او لا فان كان أفند سببوه والتحليل فيه الحكاية لا غير ولا يجوز جعله كالمضاف كما في الثاني والثالث وقال ليرجى ويجوز جعله كالمضاف وان زيد عليه حرفين من جنس حركة مدحها احلها في الأخرى ويغير اعراب المضاف كما زيدها عليه اذ استتمت به وهو مفرد كما يجي في باب العلم هذا قوله والأولى ان زيد حرفا لان الحرفين انما زدهما عليه في حال الألف لئلا يفسد حرف اللين للساكنين فيبقى المعرب على حرف ومع الاضافة فلا نوب حتى يلفظ ساكنا وان كان على حرفين فعند التحليل وهو ظاهر مذهب سببوه انما يحل اعراب المضاف فان كان فانها حرف مدح عليه حرفا من جنسها كانه قول في المسمى يعنى يندى زيد مشددة الباء كما زيدت في الافراد على ما يجي في باب العلم والأولى ان زيد الزيادة لان من من بقاء المعرب على حرف بسبب الاضافة واجاب الرجح الحكاية في الثاني ايضا وكذا الثالث في الثاني والحكاية اعرابا نحو مند شهر وان لم يكن الأول حرفا فالحكاية كما ذكرنا لا ينافى فانها منهم نحو زيد ولزيد واما اخض حرفا فخر مد لك لكون الجزء بعد التشبه في صورة المضاف اليه والمضاف لا يكون محكا كما لا يكون المفرد محكا كما قال سببوه هذا وقد جاء صدر الجملة المسمى بها مضافا الى عجزه اذا لم يكن الصدرا ضميرا تشبهها بالجزئين بالمضاف والمضاف اليه كما قرئ والأولى ان يجوز ايضا اضافة الضمير نحو جرحه عن معناه لو ثبتت اضافة الفعل والحرف بعد التركيب كما قرئ وكذا يبنى الجزء الثاني على حاله اذا كان قبل التركيب مستحقا للاعراب معتنى لكنه كان مع ذلك مبتدئا على حركة مشابهة للاعراب كما في بازيد ولا يصل فتحكى الجزء ان على ما كانا عليه قبل التشبه بجاء للحركة التامة بحرفي ما شابهته من الاعرابية وان لم يكن الثاني قبل العلية مستحقا لخصص من اعراب ولا يجوز من ان يكون له قبل العلية مطلقا اعراب مع التركيب ولا فان كان وهو في التواضع الخمس مع مبوعاتها الاخرى في التابع

# في المركبات الثنيتيات

مع المنبوع على ما كان عليه قبل التسمية من تعاقب الاعراب عليها كما قلنا في المضاف الاسم العامل عمل الفعل  
 وراعي الاصل في الضروف وتذكر ايضا بصرف عاقله بغيره سواء سمي به رجل وامراه لان التسمية بغير واحد من الاسبين  
 بل المجموع وليس المجموع اسما وثنا فان سميت بعاقلة وحدها فالكثر ذلك الضروف لان اللفظ مفرد ويجوز صرفها  
 على الحكاية اجراء لها محوي الصفة والموصوف فكانت سميت باعارة عاقلة كما يقول الحسن والحسين والحارث باللام  
 اعتبار الاصل الصفة واذا سميت بطلحة وبذله بصرف الاول اذ هو غير منصرف قبل التسمية بهذا المركب فان اردت  
 بطلحة واحدا لظلم الاسم شخص صرفه كما كان مصر وفا قبل التسمية وكان القياس ان يحكى المعطوف عطف النسق  
 مع وجود المنبوع كما حكى بلا منبوع لان العاطف كالعامل على ما اثر الاثنا لم يكن في المنبوع قبل الوصول الى التابع  
 مقتضى اعراب خاص اجري بوجوه الاعراب وتبع المعطوف وله يتبع الاول ثناء ثلثا بصير المنبوع تابعا ويجوز  
 في التوابع مع منبوعاتها اجرائها محوي نحو معدى كير واعراب ثناء اعراب غير المتصرف مع التركيب يجوز ايضا  
 كما فيها ضافة الاول الى الثاني في وجهي التركيب لاضافة الاعطف لتسوق فان حرفا اعطف صانع منهما فان حذف  
 حرف العطف قبل العلية فبناهما اولي بعد ما لهما الصيام موجه في كلهما اتمت في الاول فالاصحاج الى الثاني واملت الثاني فضمتم  
 الحرف ويجوز كما في نحو معدى كير واعراب ثناء اعراب غير المتصرف مع التركيب يجوز ايضا كما في ضافة الاول الى الثاني مع  
 صرف الثاني وتذكر وكذا كل ما يصفه ثناء في حرف وان لم يكن عاطفا نحو بيت بيت يجوز فيه الارجحة الثالثة بعد العلية  
 وانما اذا اعراب ثناء مع كونه منبوعا للحرف الاصل لان ذلك المعنى المحيى بالعلية وان لم يكن للجزء الثاني قبل العلية  
 لا مطلقا اعراب لا معنيته فالحكاية لا غير نحو المستحق باقام وقدام وكلما واذا ما واذا وكان ولعل ونحوها وهذا هو تمام الكلام  
 فيما سمي من المركب قوله فان تضمن ثناء حرفا ابتدا له خمسة عشر وحاولي عشر واخواتها الاثنى عشر الاعراب ثناء لعلت  
 وبقي الاول في الاصح اعلان اصل خمسة عشر خمسة وعشر حذف او اوصد المخرج الاسمين وتركيبها وانما تخرج هذا المعطوف  
 بالمعطوف عليه دون مثل قولك لارب ابناء لان الاسمين معا هما عدد واحد كعشر وعشرين بخلاف اب وابنا وابنا  
 مخرجوا اليب مع هذا العقد بخلاف ساير العفود نحو عشرين واخواته وما نه والقرب هذا المركب من مرتبة الاحاد اتمت  
 الفاظها مفردة وبقي الاول لكونه محتاجا الى ثناء في ثناء الحرف وبقي الثاني لتضمن الحرف اعاطفت بنينا على الحركة للالة  
 على عوض النسا وان لهمة الاعراب صلا وعلى الفتح للفتح ببعض الثقل الحاصل من التركيب احاز بعض الكوفيين اضافة  
 الثمن الى عشرة فسميها بالمضاف المضاف اليه كحقيقة كما في العلم المركب اثنى عشر كلف من ثمانية وستين وثبت ثمانية عشر  
 من ثمانية وثلاثين عاوى ثمانين خمسة عشر وذلك لان اصل خامس عشر وعشرة كما تقول الخاضع عشر  
 والاربعة والخمسون جرت عادتها بابقاء الجزء الثاني كما فوق العشرة مركبا كان او معطوفا في المقدم من المتعدد كما كان في  
 العدد فيقول الثاني والعشرون كما قلت في العدة اثنان وعشرون فان قلت معنى العطف في العدد ظاهر بخلافه في المقدم  
 من المتعدد وذلك لان معنى ثلثة وعشرون رجلا ثلثة رجال وعشرون رجلا وكذلك نحو ثلثة عشر رجلا اي ثلثة رجال وعشرون  
 رجل وليس معنى ثلثة عشر رجلا من الثلثة وعشرون ولا معنى الثالث والعشرون الواحد من الثلثة والعشرون فاما معنى هذين  
 العطف قلت كان القياس ان يبني من مجموع حرفي المركب في نحو ثلثة عشر اسم فاعل واحد وكذا من مجموع العطف والمعطوف  
 عليه في نحو ثلثة وثلاثين اذ لو بنيت من كل واحد من الجزئين وكل اسم فاعل من العدد بدل على مفرد من المتعدد كما ناسي على  
 بل ان على مفردين وهو ضدا لمفرد فثبت ان عشرين في قولك ثلثة وعشرون ليس معنى المفرد من المتعدد كما في قولك  
 الاربعة عشر بل هو باو على معنى العدد كما كان في ثلثة وعشرون ولو كان بمعنى المفرد لقلت في ثلثة عشر ثلثة عشر اذ المفرد  
 من العشرة عاوى وليس كالعشرين اذ لفظ العدد ولفظ المفرد من المتعدد ههنا في صورة واحدة فيقول رادوا بنا ما سم  
 فاعل واحد من مجموع لفظ ثلثة وعشرون او ثلثة عشر كاي من الفاظ الاحاد التي تحت العشرة ولم يكن بنا ما سم فاعل  
 منهما مع بقاء حرفيها لان لفظا الفاعل اسم ثلاثي زيد فيها لفظ بعد الفاء وحرفيها لاسم من ثلثة ومع حذف بعض  
 حروف كل واحد منهما ما وبقاء الاخر نحو ثلثة عشر وثلثة عشر او ثلثة عشر كان يلبس في اضطرار الزمان بوفعوا صورة اسم الفاعل  
 التي جعلها اسبغها من مجموعها على احدهما لفظا ويكون المراد من حيث المعنى كوطنا من المجموع لان المعنى احد  
 من مجموع العدد بن فواقع تلك الصورة على اول الاسمين دون الثلثة لثبوت من اول الامر المراد من المقدم المتعدد  
 لا العدد وعطف الثاني لفظا على ذلك الصورة وهو معطوف من حيث المعنى على العدد المشق ذلك الفاعل  
 منه فهو عدد معطوف على عدد لا متعدد على متعدد ولا عدد على متعدد لاسيما انما كما بينا لكن المعطوف  
 عليه في الحقيقة مدلول المعطوف عليه ظاهرا وليسوى فيهما فلنا المعطوف بحرف ظاهر كما في الثالث والعشرون

تأمل  
فلا احتياج

في المركبات الثنيتيات

عاقلة

او اذا قصد المفرد

فقد ليس  
وكذلك ليس

بالمعنى الواحد والجمع من العشرة والعشرون

# بحث المركبات

او يحرف مع ذكر كذا في ثلث عشر فاصل فقلت جاني ثالث عشر حتى واحد من ثلث عشر فحشر معطوف على ثلث لا عاذا  
ثم جعل لفظ ثالث مقام فولك واحد من ثلثه تعطفوا عشر على ظاهر هذا القام مقام المجموع لما اضطر اليه  
فان قبل لو كان معنى ثالث عشر واحد من ثلث عشر لم يجز ان يضاف الى ثلثه عشر فهذا الثالث عشر ثلثه عشر لا يكون  
المعنى واحد من ثلثه عشر فلت هذا كما يضاف ثالث مع ان معناه واحد من ثلثه الى ثلثه فخصا ثالث ثلثه وانما  
اضيف في الموضوعين لاحتمال ان يوادى ثالث عشر ولو لم يضاف الى الصلة ثالث عشر عشرين او خمسين او مائة او مئتين  
لان اسم الفاعل من العدد اذا كان بمعنى واحدا يضاف الى العدد المشق هو منه والى ما هو فيه ايضا كما تقول  
الحسين م ثالث الاثنى عشر كما يجي في باب العدد واذ عرف نحو ثالث عشر وثلثه عشر من المركبات باللام فلا خلا  
في بقاءه على بناءه لبقاء علة البناء مع اللام ايضا وانما اذا اضيف ككلمة عشر كمثلها في اعرابه خلاف كما يجي في باب  
العدد فان قلت فلم لا يجز الاعراب مع اللام المترجمه بجانب الاية منه كما ذكرت في باب الاصوات نحو كل الابن فلث  
لان الجزء الذي يشترط اللام من المركب اي صدره بعشر اعرابه للزوم دوران الاعراب في وسط الكلمة والجزء الاخر لا ياتي  
اللام فكيف يهرب بخلاف كل الابن فان اللام باشر فيه ما كان مبدئا وبخلاف الاضافة فانها بناشرة الثانية في نحو ثلثه  
عشر نبد فلها هذا جزوا لا يخفى اعرابه كما يجي في باب العدد قوله الاثنى عشر وهو النجاة على ان اثنى عشر معرب المصدر  
لظهور الاختلاف فيه كما في الزيدان ونحو الاعراب كما يجي وقال ابن درستويه هو مبني كسا واخوانه من التصدير  
لكونه منجبا الى الجزء الثاني مثلها وقال كل واحد من لفظي اثناعشر واثنى عشر صيغة مستانفة كما مر في هذان وهذا  
والذان والذنين وانما اعرب عند الجمهور التصدير منه لانه عرض بعد دخول علة البناء فيه اى تركيب مع الثاني و  
كون الاعراب لو اعرب كالحاصل في وسط الكلمة ما اوجب كونها كالمعدوم وذلك لانهم لما اراد اخرج الاسم من حذفوا  
الواو المؤذن بالانفصال ويجب حذف النون ايضا لانها طليح لكل تمام الكلمة كما ذكرت في صدر الكلام ولو حذفوا  
النون لاجل البناء نحو يان يان وازيدون ولا مسلمين ولا مسلمين مع ثبوت النون فقام عشر بعد حذف النون  
مقامها وسد مسدها والنون بعد الالف الواو في مسلمان ومسلمون لا يجعلها كالكاين في وسط الكلمة لانه  
دليل تمام الكلمة قبل الاعراب يكون مع التام فلذا يختلف الاعراب قبل النون في المشق والمجموع كما يختلف قبل  
النون فصاوا اثنى عشر كائنان والدليل على قيام عشر مقام النون انه لا يضاف اثنى عشر كما يضاف اخوانه تقول  
ثلثه عشر وخمسة عشر ولا تقول اثناعشر لانه كائنانك ويجوز ان يقال صاوا اثنان بعد حذف النون كما يضاف الى  
عشر لان نون المشق والمجموع لم يعمد احد في موضع الا للاضافة فخصا كانه مضافا التركيب الاضافة لا يوجب  
البناء وليس قول من قال انه اعرب لانه لم يجز ان يحذف لاجل التركيب علامة التثنية اى الالف التي جعلنا اعرابا فلم  
يسقط الاعراب لكونه علامة التثنية بعينها بدل بناء يان يان وازيدون مع ان هذه العلة فانه لا يمتنع حذف  
علامة التثنية اى الالف لاجل التركيب تلك العلامة اعرابا فلم يسقط الاعراب شي لان نحو يان يان وازيدون يصح  
انفقا مع قيام هذه العلة بل اذا قصد بناء المشق جرد علامة التثنية عن كونها اعرابا وكذا علامة الجمع قوله وال  
اعراب التثنية كعليلك ونحو الاول في الاضمة فاقدم شرحه وان بعضهم يضيف صدر هذا المركب الى حشره مع ضم  
المضاف اليه وتركه ومن المركبات فوهم يادى بدى فالاول فاعل من بدت اثنى اى عملته ابتداء والثاني فاعل يعض  
مفعول منه وهو اسم فاعل مضاف الى مفعوله وانما يعل على الحال اى اعطه فاعلا ابتداء لما يجبان بفعل ابتداء  
والمراد بالبدى مصدر الفعل المتقدم وهو الاعطاء مثالنا فاعل هذا هو في الاصل مضاف ومضاف اليه فينبغي  
ان يكون كل واحد منهما معر بالكنة كثيرا استعماله حتى استشهد من مجموع الكاشين ما يستفاد من كلمة واحدة اذ  
يادى بدى مبدئا واولد كما قلنا في فوهم فاهما الفيد وبعنه بلا سبعة بل بالحال فثبته المضاف والمضاف اليه  
لانها معانها الاصل واذا فادى معانها معنى المفرد نحو خمسة عشر فانه مركب مفيد معنى المفرد اذا فادى معناه اى العدد  
المعين كقادة عشر لعناها فبني الاول لكونه جزءا الثاني ولجانبها اليه وبقي الثاني وان لم يعض من الحرف تشبها بما  
فضته نحو خمسة عشر ويبت بيت كما ذكرنا في معنى كرف لم يبين الجزان ولا احدهما في نحو يادى بدى ونحو شاة  
ودرهما وان افاد افادة المفرد ولذلك اعربا ولهما اعراب المفرد الذي يفيدان معناه كائنين في باب الحال الظهور  
انفكاك الجزين من صاحبه بالحرف المتخذ وكان بناء فاذ جزى يادى بدى تشبها بخمسة عشر اكثر من بناء  
ثالثه معنى كرميل فصدره التخفيف ههنا الا ترى الى تخفيفه في يادى بدى على غير القياس فكثيرا واه ايضا  
على غير القياس لان الكلمة تخفف بالبناء لجزءه عن النون والاعراب انما لم يبق الجزان ولا احدهما في الاعلام للمفعول

المعنى واحد من ثلثه عشر

الظهور الاختلاف فيه كما في الزيدان ونحو الاعراب كما يجي في باب العدد واذ عرف نحو ثالث عشر وثلثه عشر من المركبات باللام فلا خلا

الاننى الى بناء

من الكليات

وفيه لفتا واحدنا هذه وهو مكون يادى الاول والثاني فاعل مضاف ومضاف اليه فينبغي ان يكون كل واحد منهما معر بالكنة كثيرا استعماله حتى استشهد من مجموع الكاشين ما يستفاد من كلمة واحدة اذ يادى بدى مبدئا واولد كما قلنا في فوهم فاهما الفيد وبعنه بلا سبعة بل بالحال فثبته المضاف والمضاف اليه لانها معانها الاصل واذا فادى معانها معنى المفرد نحو خمسة عشر فانه مركب مفيد معنى المفرد اذا فادى معناه اى العدد المعين كقادة عشر لعناها فبني الاول لكونه جزءا الثاني ولجانبها اليه وبقي الثاني وان لم يعض من الحرف تشبها بما فضته نحو خمسة عشر ويبت بيت كما ذكرنا في معنى كرف لم يبين الجزان ولا احدهما في نحو يادى بدى ونحو شاة ودرهما وان افاد افادة المفرد ولذلك اعربا ولهما اعراب المفرد الذي يفيدان معناه كائنين في باب الحال الظهور انفكاك الجزين من صاحبه بالحرف المتخذ وكان بناء فاذ جزى يادى بدى تشبها بخمسة عشر اكثر من بناء ثالثه معنى كرميل فصدره التخفيف ههنا الا ترى الى تخفيفه في يادى بدى على غير القياس فكثيرا واه ايضا على غير القياس لان الكلمة تخفف بالبناء لجزءه عن النون والاعراب انما لم يبق الجزان ولا احدهما في الاعلام للمفعول

كما يجي

# ثم الكلام في المركبات

من المضاف والمضاف اليه وان اتخذي عن الجزئين ايضا معينا هما الافراديان كما اتخذي في باءى بدى لان العلم ينقل بالكتابة  
 عن معنى الى معنى اخر من غير الحلاج للاصل الا لتخفيفا في بعض المواضع كما في نحو الحسن والعتاس فلما غير المضاف من  
 من حيث المعنى غير انما لم يغير من حيث اللفظ ليكون فيه دليل على الاصل المنقول منه من احدى الطرفين  
 الى اللفظ والمعنى بخلاف نحو باءى بدى فان معناه الاصل مفضود مما نقل اليه الا ان المنقول من اضافة  
 والمنقول اليه افرادى وجعل جارا لله باءى بدى وبادى بدا وبادى سا من باب معدى كرى جعلها  
 سبويه من باب خمسة عشر هو الاولى وان كان على جهة التشبيه ولو كان الامر كما قال جارا لله لوجب دخول التثنية  
 في بدى وبدلان فيها ما تركيا بلا علة ولم يسمها متونين وكذا ابدى سبويه لا يتون سبوا لا تاسم وحل لان معنى  
 ابدى سبوا اولاد سبوا من شجر ليس اسم قبله كما اول في قوله لقد كان ليثا وجنتك من سبوا واما فالى فلا هذا  
 سبويه من اخوان ابدى سبوا جارا لله من اخوان معدى كرى لا دليل فيهما على مذهب سبويه لان مجموع الكبرياء  
 على بلدة فيجوز ان لا يصر للتركيب العلة ولا يكون مبنيا واما تخفيف هز في باءى بدى فنقول انه سكن الهز من باء  
 وثلث باء وحذف الهز من بدى وكلا التخفيفين خلافا لقياسه فلهما باءى بدى الاولى كلتي هذه كما اول كلتي  
 اللفظة الاولى والثانية على وزن دعا واصله بداء كذا لان بداء على وزن طلب لم يات من هذا الذكيب فحذف الهز  
 تخفيفا وبادى مصدر بمعنى المفعول فهو كبدى من حيث المعنى الثالث والرابعة والخامسة باءى بدى او بدى او بداء  
 الكلمة الاولى من هذه اللفظ كاولى لمن كوزين ساكنة الباء والثانية تاعلى وزن سمي او كرم او جبان والبداء مصدران  
 بمعنى المفعول وليس الجزان في هذه اللفظ مبنين بل هما المضاف والمضاف اليه لكن الزم باءى بسكون بعد نقل التخفيف  
 والثانية فيها كما غير تخفيفه وقد يقال بداء ذى بدى وهدى ذى بداء على قلة ذى فعل وفعلة المضاف اليه القلة  
 بمعنى المفعول لان يقال للثور ربح وضرب كما يقال للضارب المضاف مصدر باءى بمعنى القاعل فيكون انضمامه على الحال  
 فيكون المعنى كانه باءى بدى ومنحوب على القدر بعد جرد تضاف الى وقت بداء لئلا يبدى من ومنها باءى  
 سبوا في قولهم نظر قوا ابدى سبوا وبادى سبوا اي مثل نقرنا اولاد سبوا فيجب ان يرسل عليهم سبوا ليعرف واذا بدى كتابة  
 عن الابداء والاسرة لا تهم في التقوى والبطش كيزلة الا بدى ويجوز ان يكون على الجهد والمعنى مثل يقرق ابدى سبوا  
 وامر في بناء الاول والثاني كما مر في باءى بدى قلنا الزم باءى بسكون هز سبوا فبث القاء هز على ابدى  
 سبوا بالتثنية فيكون ابدى وبادى مضافين الى سبوا لكن يلزم سكون باءيهما ولفظ هز سبوا وقد استعمل جوارا لخمسة  
 عشر مائة الجزئين نظير يوم ويوم وصباح مشا وجين جين والحوال لفظه كفة وكفة وهو جارى ببيت بيت واخبر او  
 لفظه حجرة حجرة ويجوز اضافة المصدر من هذه الظرف والاحوال الى العجرا المبتعين بناء الجزئين فيهما كما نعتين في نحو خمسة  
 عشر ظهوره من الحرف ولفظ في نحو خمسة عشر من هذه المركبات فيجب ان يكون كلها بنقد بالحرف وان لا يكون فاذا  
 قد فاعلم ان معنى لفظه يوم ويوم وصباح مشا وجين جين اي يوما يوما وصباحا صباحا وجينا اي كل يوم وكل  
 صباح وصباحا وكل جين واذا نوذى معنا هذا العموم كما في قولنا نظرنه ساعة فساعة اي في كل ساعة اذا فاعلم الغاء التفضيل  
 فيكون المعنى يوما يوما عقيب بلا فصل الى ما لا يفتنا في قصر على اول المذكر اي التثنية كما في قوله تع فارجع اليها كرى  
 وليت وكفه وكذا صباح مشا وجين جين وقلنا ان اصل لفظه كفة وكفة ومعناه متواجبهين ذوى كفة متفرقة وكفة منه  
 كان كثر منها ما كان يكف صاحب عن الثوبى والاعراض واصغر جارى ببيت بيت والمعنى ملاصقا ببيتى بينه اي بينه  
 ملصقان كما نقول كل رجل وصبي عنه كما ذكرنا في باب حال في قولهم بعث الشاء شاة ودرهما واصل لفظه حجرة حجرة ومعناه  
 ظاهرين ذوى حجرة اي اكثاف وحجرة اي اشباع اي في غير مضيق واخبر حجرة حجرة ومعناه كاشفا للخبر اي ذاهبة ويجوز  
 ان يكون مصدرا لاحالا اي غناء واخبارا اذا صحرة وان لم يفد حروف العطف فلما ان المعنى يوما بعد يوم وصباحا بعد  
 مساء وجينا بعد جين كقولهم ولا تبلى ثيابهم وان هم صلوا بالحرب جينا بعد جين ولفظه وكفة وكفة او بعد كفة وكافة  
 عزه وبع كفة عن كفة اي بعد كفة كقولهم كابر عن كابر وهو جارى ببيت بيت اي ذابيت مع بيت او عند بيت واخبره  
 حجرة مع حجرة واذا فهو حجرة اليهما اي هو الثلث نحو حجرة حجرة على الاشباع كما في بيت بيت اذ بعدد تركب ثلث  
 كتاب والخبر ايضا معنى الاظهار لان فخر الابل ينضمه ومنه قولهم فقلت خيرا وقولهم لعالم بحر لان الفشل والخبر ينضمان  
 اظهرا في داخل الجوان فاذا اضيف هذه الظرف والاحوال فاما ان يكون الاضافة بمعنى اللام على المعنى المنكود فيها  
 عند عدم نقل الحرف ولما ان يكون تشبيها للمادة المركبات بالمضاف والمضاف اليه كالفناء في معدى كرى وكذا في خمسة  
 عشر اجوز علماء جازوا الاضافة تشبيها فاذا خرجت هذه الظرف والاحوال عن الظرف والحال وجب الاضمار ولم

لا يلفظ الا هذا لانه لا يلفظ الا بالتثنية

وبدء ذى

وهو مصدر المضاف

واذا عمل فاعلا على الحال لانه في الغاء وهو مثل ويجوز ان يكون



التركيب قال فلو لا يوم يوم ما اردنا جزاءه والفرض لها جزاءه ونقول ان يثبت في كل يوم يوم وفي صباح ومساء ذلك لان علما  
 بناء الاسمين لم يكن فيها ظاهر كغيره لكن حسن بقدر ذلك وتوقعها موقع ما يكثر ثابته وهو الظرف وموقع الحال الشبه  
 به فاذا لم يقع موقعها لم يثبت ذلك واستعمل خمسة عشر وجوبا احوال لا رتبة للمحال يتخوف فواشع بغير وشدة مزيد  
 يفتح فاء الكلمات وكسرها ويخضع مدع بكسر الفأين واخول خول كلها بمعنى منشبرن وتوكلهم حيث يثبت في شغرتين  
 ضابطين وسفط بين بين اي بين الحنجرة بين المبتدئين وبين الثانية زائدة كما في قولهم المال يبتغي ويطلبك ولم يسمع في هذه  
 الكلمات الاضامة كما سمعت في المذكور قبل مع انه يمكن ان لا يثبت فيها ايضا حرف العطف كلمة الاولى فشغرتين  
 اشغرت عليه ضبعنا اي نشغرت ولم تنضبط ويغرن بغر الخ اي هيح الطر وشرة وشذرن من الشذرة اي التفرق  
 ومذرن من البذر وهو الاضريف والهم بدل من البلاء ويقال شذرت لم يذرا بل على الاصل او من مذرت البينة اذ اوسد  
 وخضع من الخضع وهو القطع ومدع من قولهم فلان مدع اي كذب بغشوا الاخبار وبتشرها وحيث يثبت فله جوتان و  
 قد يقال حيث يثبت بكسر الفأين واصلا ما حوت بوث وقد يستعملان على الاصل مع التثنية وعدم نحو حوتان بوثان من  
 الاستثانة والاستبانة وهما بمعنى يقال استغثت الشيء اذا ضاع في التراب وطلبته وقد جاء طابثا بفتح الثاين  
 وحيث يثبت بكسرهما ايضا تشبيها بالاصوات نحو فاش ماش وخاف باق وجر طلبا الواو باء والفاء للثبته فقال الحاصل  
 بالتركيب ومن نوعهما فلان الثالث اثناعا كما في حيث يثبت وكثير من الفاظ هذه المركبات مع كونها مشفرة كخضع مدع  
 وشذرت مذرت لم يثبت على الامع التركيب فدر مثل هذا التركيب في غير الظروف والاحوال لما قلنا ان نطق بالحرف في مثله  
 غير ضابطين وانما حسنة الحالب والظرفية وذلك نحو قولهم وتوقع في حيص بيض اي في فنة عظيمه يفتح الصادين والفاان  
 مكسور فان او مفتوحان والحيص المهرث البوص السبق والتقدم اي فعوانا هرب وسوق بعضهم بعضا العظم العظيمة  
 فغلبوا الواو باء للارز واج وهو اولى من العكس لان الباء اخف وقد يقال حوص بوص بقلب الباء واو او قد ينون الحجزان  
 مع كسر الفأين وفخهما فبكونان معبرين والثانية اثناعا كما ذكرنا وقد يقال حيص بيس بكسر الصادين والفاان مفتوحا  
 او مكسورا فان تشبيها بالاصوات ووجه خاص ذلك كحاث باث يفتحها اما الخاطئة فانه مركب من اسم فاعل خري اي فيه وطلب  
 ومن فاعل نري اذا سما او وقع كانه قبل هو الخاري اباي في كوا جعلنا اسما واحدا ونصوفه على سبعة اوجه خازان محمد  
 البائين وبناء الاسمين على الكسر تشبيها بخمسة عشر وكان اصلا الخاري اباي على عطف احد الثنتين على الاخرى خازان  
 يذرع على ان يكون كجعليك ويكون الاول مبيتا على الفتح او الكسر كما ذكرنا في الاول ههنا بخلاف نحو جعليك نظر الى اصل التراء و  
 انما منع الضروف في هذين الوجهين للعلية والتركيب انما هو على الجحس كما ساهم فاذا دخله اللام انكسر التاء حوا كما في ساو غيره  
 المنصرف وخازان باعرا بهما على اضافة الاول الى التاء كما قلنا في جعليك فيجوز صرف التاء وتلصقوه وخازان كفاصعا وخازان  
 كقرطاس ولين الاخباران مركبتين من كلمتين بل كل واحد منهما اسم صيغ من اسمين كما قيل عفتني في عبد القيس اذا دخل  
 اللام على هذه اللغات لم يغير ما كان مبيتا عن بيانه كلمة الخمسة عشر قال وجن الخازان يابجوا ناولها خمسة معان ضرب  
 من العشي ذباب يكون في العشب وصوت الذمات دامة اللهاوم والتتور واما خاف باق للتكاح وفاش ماش للفاشر  
 وكل واحد منهما اسمى بصوته ومبنا على بيانهما وانما الخبز فكيف الاعلام المنفولة عن المضاف والمضاف اليه تشبيها بخمسة  
 عشر كما فعل ذلك يابدي سبوا يابدي بدوان الخي عن جزئيهما اضافة معناه الاقرب بان كما الخي ذلك عن جزئيهما يابدي  
 سبوا لان الاعلام المنفولة باعرا اصلها في كلامهم لان العلم ينقل من معنى الى معنى اخر من غير الخج للاصل الا الحاقبا و  
 ذلك ايضا في بعض المواضع كما فعل نحو الحسن والعباس فلما غير من حيث المعنى فغير انما لم يغير من حيث اللفظ  
 ليكون فيه دليل على الاصل المنقول من احد الطرفين اي اللفظ والمعنى بخلاف هذه المركبات فان معناها الاصل  
 المنقول منه مفصود من ذلك المعنى المنقول اليه اذ معنى يابدي سبوا مثله في التفرق فالاصل مؤذن بالتفرق البالغ الكمال  
 الذي هو المعنى المنقول اليه فلما لم يكن في المعنى غير كثير جوزوا فغير اللفظ كما كان لان المعنى يكون في الايدان بالاصل  
 المنقول منه قولها الكلمات كوكلة للعدد وكيت وفذت للحديث الكاين في اللغة والاصطلاح ان يغير عن شيء معين  
 لفظا كان او معنى يلفظ غير صحيح في الدلالة عليها اما اللهاوم على بعض السامعين كقولك جنة فلان وانت زيد زيد  
 وقال فلان كيت وكيت ايها ما على بعض من يسمع او لسانه للتعبير عن يكن للفرج او الفعل الضمير وكوطيت وفعلت  
 اي جامعيت والفايط للحديث لوللتخصلا كما تقام بالراجع الى المفردم اوتنوع من الفصاحة كقولك كثير التمام  
 للكثير القوي ولغير ذلك من الاعراض والمكفي عنه ان كان لفظا فقل يكون المراد معنى ذلك اللفظ كقوله كان فعله  
 لم يزلوا مواكبا دبان بكر ولم تخلع ولم يفتباي خولا وكقولك مرفع برجل فعلا اي احمو وقد يكون المراد بجزء ذلك

لان بين هفتين  
شبتين

الفاس وكسرها  
مع فتح اللام

الضروف وانما يابدي

التكاي

اللفظ كالإغراز طالع الخ والكف في مهمه وكذا الأوزان المقترن بها عن موزوناتها في اصطلاح النحاة كقولهم أقبل  
 صبغاً بصرف هو عبارة عن كلمة أولها همزة زائدة بعدها فاء ساكنة بعدها عين مفتوحة بعدها لام وكذا غيره من الأوزان  
 كما يجيء في باب الأعلام فيكون على هذا كالأسماء من كتابه لأنها للشئ أو عن عدد معين وكذا من وما وكيف وغيرها  
 من أسماء الاستفهام لأن كلها استخوان عن معين غير مصرح باسمه فمن سؤال عن ذي العلم المعين غير المصرح باسمه  
 ولو صرح قلت إن زيداً عمراً ذلك لفاضل أم ذلك الجاهل وابن كذا سؤال عن مكان معين غير مصرح باسمه وكذا أسماء  
 شرط كلها كتابات وذلك لأن كلاً من الشرط والاستفهام بمعنى أي الموضوع للمعنى شرطاً كان أو استفهاماً ما يكتفي بهذه  
 الأسماء شرطاً أو استفهاماً عن المعنى غير المحصور بالاختصار إذا كان يطول عليك لو قلت مكان ابن زيد في الدار  
 من التوق أم في الخان الخ غير ذلك من المعينات فحرف الشرط وحرف الاستفهام مفترقان قبل هذه الأسماء كما هو مذهب  
 سيبويه وهي كتابات عن المعينات التي لا يثنى بها كما مر في قول المصنف ليس نحو من وما وكيف كتابته ممنوع إذ كثيراً ما يجيء في كلامهم  
 ان من كتابته عن العفلاء وما عن غيرهم وفولك ناوانت ليس بكتابة لأنه لا يصرح بالمراد وضمة الغائب كتابته إذ هو دل على المعنى  
 بواسطة ما يعود إليه غير صريح بظاهره وبفعل كبت عن كذا بكذا وكنت قال ولقي لاكتو عن فذور وغيرها وأعراب  
 أحياناً ما يوافقها فكتابة ضد التصريح لغة واصطلاحاً واعلم أن جميع الكتابات ليست بمنته فان فلاناً فلاناً منها  
 بالالتفاق وهما معروبان والمبني منهما كقولك فلاناً وكذا وكنت وذهب وأما أسماء الاستفهام والشرط فلم يندمها لأن لها باباً آخر  
 هي اختصها بالكتاب كالتظرف في كون كل واحد منها مبني من معرباً ومبنياً فاللص المراء بالكتابات ألفاظ مبهمه يعبر بها  
 عن ما وقع في كلام متكلم مفسراً أم لا ليهام على المحاطب ولتساوية فكله لا يكون من هذا القبيل على ما افترقه استفهامية كانت  
 أو خبرية ولا لفظ كذا في قولك عندي كذا رجلاً لأنه ليس كتاباً ولا وقع في كلام متكلم مفسراً ولا كنت وذهب في قولك كان من  
 الأمر كبت وكنت وذهب في قولك فلان فلاناً وقال كبت وكنت داخل في حد فقط وكان خارج عنه نحو قولك  
 كان رجلاً عندي وأما بناء كذا الخبرية فلكونها موضوع وضع الحروف على ما قبلها ولتبعها ما اختار الاستفهامية فاللص  
 والأندلسي ولتضمنها معنى الإنشاء الذي هو بالحرف غالباً كهمزة الاستفهام وحرف التخصيص وغير ذلك فاشبهت  
 ما تضمن معنى الحرف فان قبل الكلام الخبرية هو الذي يفصل المتكلم ان لم يخارج ما هو جواز أحد الأضمة مطابقاً لما تكلم  
 به فان ظاهراً سمى كلامه صدقاً والافتقار بالإنشاء ما لا يفصل المتكلم به ذلك ما يخرج بحسن المتكلم المعنى الخارج به ذلك  
 الكلام والكلام المصدر بكم أو برحاً يذوقه من فصل المتكلم مطابقاً للخارج نحو كرجل لظهوره من التصريح عطفاً صدق  
 فيصيح ان يقال ما لفت بجلالاً ولو تضمن صدقاً واحد وجواز التصديق والتكذيب بل على كونه ما خبرين في الجواب ان معنى  
 الإنشاء في الاستفهام وفيه في الاستفلال ولا يفصل المتكلم ان المعين خارجاً بل هو الموجه لها بكلامه بل يفصلاً  
 في الخارج كقوله أو قل لا استنكاراً ولا استفلالاً ولا يفصل ان يقال ليسوا بكثيرين ولا يفصل ان يقال ما نصبت من كثرهم وليس  
 كذلك نحو ما قام زيد فانه لا يفصل انك بعد قيامه متفهماً لهذا الكلام كما افادته رجل يقين انك بعد لقاءه كثر لهذا الكلام  
 بل المعنى ان حكمه بانفائه في الخارج ويان تمام القول فيه في فعل المدح والذم انشاء الله تعالى وأما بناء كذا فانه في الأصل  
 ذللتصويبه الإشارة دخل عليه كافي التشبيه وكان ذمشارية الى عدد معين في ذم المتكلم منهم عند السامع ثم صار  
 المجموع بمعنى كثر وانجى عن الخبرين معنى التشبيه والأشياء كما ذكرنا في فاهما الضمك واهدى سبباً فصلاً للكلمات ككلمة  
 طحمة ولذا نقول ان كذا مالك برفع مالك على انه جازان ولا نقول ان اسم ان الكافي لاسمته لانها عند سيبويه لا تكون اسمية  
 إلا للتصريح كما يجيء في حروف الخبر فيجوز اطلاقها على كذا العدد فذلك هو تغير العدد ايضاً نحو قال فلان كذا وأما  
 كان فهو كاف التشبيه دخلت على أي التي هي في غاية الإبهام إذا فطعت عن الأضمة وكان مثل كذا في كون الخبرين مبهمين  
 إلا ان في الإشارة في الأصل ما في ذم المتكلم بخلاف أي فانه للعدد المبهم والتقدير بعد كذا وكان في الأصل عن الكاف  
 لأن ذواتها كانت مثلك رجلاً لانه يشبه في كذا رجلاً وكان رجلاً ان مثل العدد المبهم من أي جنس هو ولو لم يشبه العدد  
 المبهم حتى يكون التمييز من ذواتها في الأصل كان معرباً لكنه انجى عن الخبرين معناه لافرادى وصار المجموع كما سمى  
 مفرد بمعنى كذا الخبرية فصل كانه اسم بمعنى على التكون آخره نون ساكنة كما في من لا نونين تمكن فلذا يكتب بعد الباء  
 نون مع ان النون لا صورة لها حفظاً لجل التركيب ايضاً تصريفه بضم فاضل كثر الف بعد الكاف بعدها همزة مكسورة بعدها  
 نون ساكنة فالنون هو اسم فاعل من كان وذهب الخبر وهو الأول الى انهم بنوا من الكلمتين لما ذكرها اسماعيل فاعل  
 فكاف فاء الكلمة والهمزة التي كانت فاء أي صارت عينا وحرفاً حادياً لها بين وبين الأخرى لا ما قال الخليل  
 البله الساكنة من أي قدمت على الهمزة وحركت بحركتها لوقوعها موقفاً أو سكناً الهمزة لوقوعها موقفاً أو ساكنة

في ان جميع الكتابات

بناء كذا

عند السامع



الخيرية وهي ما جازحه عند القراءة لانه يجزه من المقدره لا بالاضافه وغيره بوجبه نصبه حلا على الاستفهامية اذ  
 لا يمكن الاضافه مع الفصل الاعلى مذهب بونتر فانه يجيز الفصل بينهما في التعريف بالنظف وشبهه فيجب في الاختيار نحو  
 قوله كم يجوز مفرجه قال العلي وكرم مجله قد وضعه وقال الا نادى ان بونتر يجز الفصل ههنا بالنظف وشبهه اذ لو يكن  
 مستفرا ولم ينقل غيره عدم الاستفرا عن بونتر ههنا كما نقلوه كلهم في باب الالف النونية نحو لا يا اليوم لك والدليل على جواز  
 الفصل بالمستفرا ايضا قوله كم في بنى سعد بن بكر سنده حتى التسميه ما جدد نفع وسبويه لا يجز الجرح مع الفصل  
 وان كان بالنظف لا للضرورة نحو قوله كم في بنى سعد بن بكر اليهث ولما التجز مع الفصل بالجملة فلا يجز الا الفراء  
 بناء على مذهبه المتقدم وذلك نحو قوله كم نالني منها فضلا على عدم اذ لا اكد من الاقتدار احتمل اذا كان الفصل  
 بين كم الخيرية ومبتهرهابفعل متعدد وجب الاثبات بين الاثبات المنتمية بفعل ذلك للمعنى نحو قوله كم زكوا  
 من جنات وعيون وكما املككم من غيرته وحال كما الاستفهامية الجوزية ههنا مع الفصل بحال كم الخيرية في جميع ما  
 ذكرنا وبعض العرب ينصب ممتز كم الخيرية مفردا كان او جمعا بالفصل ايضا اعتمادا في القيسر بينه وبين الاستفهامية  
 على فريضة الحال فيجوز على هذا ان يكون كم عمه بالتصغير واما الجوز ممتز الخيرية المفرد وهو اكثر من الجمع لان  
 كم للتكثر فصا ومنه كم في العدد الكثير وهو المنة والالف انما جاز الجمع فيه ولم يجز في العدد القليل لان في لفظ  
 العدد الكثير دلالة على الكثرة فاستغنى بذلك عن جمع الممتز واما كم فهو كتابة عن العدد الكثير وليس يصح في غير مجزوا  
 جمع ممتز نصريجا بالكثرة قوله ويدخل من بهما اي في ممتزها اما الخيرية فكثير نحو كم من ملك في السموات وكم  
 من قرية وذلك لواقعة حرا الممتز المضاف اليه واما ممتز كم الاستفهامية فلا اعش عليه مجزوا من في نظم ولا نزل اول  
 على جواز كتاب من كتب التوراة ادرى ما احتقنه واذ القبر الممتز من فلا يد تدركه متواتره قوله ولما صدر الكلام  
 اما الاستفهامية فلا استفهام واما الخيرية فلما تضمنته من المعنى الاشارة في التكثر كما ان ريبا انضمت المعنى  
 الاشارة في التقابل يجب لها صدر الكلام ولي في نضتها معنى الاشارة اعني بونتر وقد نظرت كما يجمع في باب الخبير  
 واما وجب تضاد منضمتين معنى الاشارة لانه مؤثر في الكلام يخرج له عن الخيرية وكل ما اثره معنى الجملة من  
 الاستفهام والمرض والتمني والتبسيه ونحو ذلك تحقها صدر تلك الجملة خوفا ان يحمل الاسم مع تلك الجملة على  
 معناها قبل التبسيه فاذا جاء المغتربة اخرها نشوش خاطر لانه يجوز اذن رجوع معناه الى ما قبله من الجملة مؤثرا  
 فيها ويجوز بقاء الجملة على حالها في عقب جملة اخرى يؤثر ذلك المؤثر فيها قوله وكلاهما يجمع مرصعا ومنصوبا ومجزوا  
 فكل ما بعده فعل غير مشغول عند كان منصوبا معولا على حسب وكل ما قبله حرف جر او مضاف مجزوا ولا فهو مفعول  
 مسئلة ان لو يكن ظرفا وخران كان ظرفا وكذلك اسماء الاستفهام والنشوط قوله كلاهما اي الاستفهامية وكم الخيرية واما  
 وضع كل فها مرصعا ومنصوبا ومجزوا لانهما اسمان ولا بد لكل اسم مركب من اعرابها فابلان لعوامل النصب الرفع والجر  
 من رغبان ويضمان ويخيران قوله مفعول كل ما بعده فعل اخذ بفضل مواضعها في الاعراب يعني اذا كان بعد كم فعل لم  
 يشغل عن نصب كم ينصب انفسه في الراجح اليه كما في نحو كم رجل فغيره او ينصب منعلو ذلك الضمير كما في نحو كم رجلا  
 ضويت غلامه كان كم منصوبا معولا على حسب في ذلك الفعل غير المشغول اي على حسب افضائه فان افضى المفعول  
 فكم منصوبا للمحل بانه مفعول به نحو كم رجلا ضربت وكم غلام ملكك والاولى ان يقول مفعولا على حسب وحسب  
 الممتز معا وذلك انك تقول كم يوما ضربت فكم منصوب على الظرف مع افضائه الفعلية والمصدر والمفعول فيه  
 وغير ذلك من التصوبات فتعني لاحد المصوبين انها مع حسب الفعل وحسب الممتز فيقولك يوما ضربت الظرفية  
 ولو قلت كم رجلا لكان انصابه بكونه مفعولا به ولو قلت كم ضربت لان نصب بكونه مفعولا مطلقا ويجوز ان  
 يجعل كم في هذه المواضع مسئلة والجملة خبره والضمير في الجملة مفرد على ضعف كما في قوله ما بعده فعل اي فعل وشبهه  
 لبشمل نحو كم يوما انت ساير وكم رجلا انت ضارب وليس يعرف انصابه الا مفعولا بها او ظرفا او مصدرا او خبرا ان  
 نحو كم كان مالك ومفعولا ثانيا لاي يظن نحو كم ظننت مالك قوله كل ما بعده فعل غير مشغول عنه منتفض بقوله  
 كجاءك فان جاءك فعل غير مشغول عن كجاءك لان معقنه بضمه وان كان ينصبه لو لم ينصب ضميره كما ذكرنا  
 في المنصوب على شرط النصب قوله وكل ما قبله حرف جر او مضاف مجزوا كما جاز تقدم حرف الجر والمضاف عليها  
 مع ان لها مصدر الكلام لان تاخر الجار عن مجزوه تمنع لضعف علمه فيجوز تقدم الجار عليها اعلان يجعل الجار  
 سواء كان اسما او حرفا مع الجوز فكله واحد مستحقه للتصدر حتى لا يفسط الجوز عن مرتبة وهذا حذف  
 الف ما الاستفهامية الجوزية كما في الموصولين تقول بكم رجلا ضربت وغلام كم رجل ضربت ويكون اعراب

في قوله  
 في قوله  
 في قوله  
 في قوله

للمفعول

الاشتمال

# بحث الكليات

المصنف كعرب كل لوم يكن مضافا اليه قوله ولا فهو مرفوع اي ان لم يكن بعده فعل غير مشغول بضمير ولا قبله جار  
 فهو مرفوع و ذلك انه اذا لم يكن كمثل عامل ولا بعده كان اسما مجزا عن العوامل على مذهب البصريين فيكون مبتدأ  
 او خبرا وذلك اما بان لا يكون بعد فعل نحو قوله ما لك وان كان كان عاملا في ضمير او متعلقا اما على وجه الفاعلية نحو  
 قوله جلا جلا كما ذكره وجل جاءك غلاما وعلى المفعولية نحو قوله وجلا ضربته غلامه ولو قبل في المشغول بضمير المفعول  
 او متعلقا بانه مفسر لتأنيده والتقدير وجلا ضربت ضربه لجاز الا ان الرفع فيه اولى للتأنيده من الخوف التقدير  
 على ما بينت فيما اخبر عامل على شريطة التفسير والاولى ان يقدرا انما يصح بعدكم ومنه بحفظ التصدير على كم ولا  
 منع من تقديره قبله لان المقتضى معدوم لفظا والتقدير اللفظي هو المقصود قوله ان لم يكن بعض كم ظرفا وكونه ظرفا  
 باعتبار منه نحو قوله يوم اسفرك فكم ههنا منصوب بالحال ولا دخل في قوله ما بعد فعله وشبهه غير مشغول عنه لان التقدير  
 كما هو ما كان سفره مرفوع المحل ثانيا الفياهم مقام عامله الذي هو خبر المبتدأ ومثال كونه مبتدأ كما وجلا جلا واما  
 كما مالك فالاولى فيها ان يكون خبر المبتدأ لكونه نكرة وما بعده معرفة كما ذكره باب المبتدأ قوله وكن لك السماء الاستغناء  
 والشرط اي يقع مرفوعه ومنصوبه ويجوز على ما ذكره من موافق كماله ان ما هو ظرف من هذه الاسماء كقوله وان  
 واذا ان لم يخرج جرم من ابن فلا بد من كونها منصوبة على الظرفية وقد يخرج اذا عن الظرفية كما يجيء في باب الظرف  
 ويرتفع اسم الاستفهام محلا مع انصابه على الظرفية اذا كان خبر مبتدأ متوخر نحو متى عهدك بقلان ولما اسما  
 الشرط الظرفية فلا يكون الامتنوب على الظرفية ابدان ما ليس بظرف نحو ما ومن يقع موافق كم مرفوعا ومنصوبا  
 ويجوز ان المرفوع اما مبتدأ نحو من ضرب ومن قام فت وخبر اما نحو من انت وما ديتك ولله صوبها ما مفعول  
 نحو من لفت وما فعلت ومن ضربت اضره وما فعلت اضره ولا يقع غير ذلك من المنصوبات استغناء والمجرور  
 نحو غلام من انت وجامر من وغلام من ضربت اضره من ثم امر والتقدير كذا في الشرط نحو من وما واى الى انظر  
 الى الجزء فان كان الشرط مبتدأ الخ خبرها او متعلقا متعديا كان اولها ما في مبتدأ نحو من جاءك فآكره  
 ومن ضربت غلامه فآضربه وان كان متعديا فاصيا ضميرها او متعلقا نحو من ضربت بضره وان كان ضربت  
 غلامه بضره فان كان مبتدأ يجوز ان تصابها بضمير يقتصر الظاهر وان كان متعديا غير مشغول عنها بضميرها  
 ولا يمتنع ضميرها وهي منصوبة بضمير نحو من ضربت ضربت ويجوز كونها مبتدأ على ضعف ولو جوف فاعل الجزء في  
 اداة الشرط كما هو مذهب بعضهم في متى حينئذ حيثك على ما يجيء في الظرفية لانه مجاز ان يكون في نحو من جاءك  
 فآكره ومن ضربت هذا فآضربه منصوبة المحل بكونها مفعولة للجزاء وان يكون في نحو من جاءك فآضربه منصوبة  
 المحل بفعل ضمير يقتصر الجزء لكن الخ ان الجزء لا يعمل في اداة الشرط فلا يقتصر عاملها ايضا لان ما لا يعمل بنفسه  
 لا يقتصر العامل كما ذكره المصنوب على شريطة التفسير والتر في جوف الشرط في اداة دون الجزء ان الاداة من حيث  
 طلبها التصدير كان الفياهم ان لا يعمل فيها لفظا اصلا وان كان في اللفظ ايضا متاخرا بل لا يعمل فيها الامعنى الا ابتداء  
 لان سرية العامل النقط من حيث كونها عاملا فيصيرها مرفوعة الا ان من حيث المفعولية مع نفاذها لفظا لكنها جوف  
 ان يعمل فيها لا يجوز نفاذها عليها لفظا بوجه وهو الشرط واما الجزء فانه يجوز ان يقدّم عليها اما بانها على الجزء  
 كما هو مذهب الكوفيين او ساوقة عنها اذ لا على الجزء كذهب البصريين على ما يجيء في قسم الافعال فلم يجز عملها فيها  
 ما حذر ان يلبسها بفصل الشرط واما الجزء فلغرض اخر منها الذي عمل فيها سواء كانت الاداة ظرفا كقوله وان او غير  
 كمن وما والذليل على انها لا يعمل الجزء فيها انه لم يجمع مع الاستغناء نحو انهم جاءوك فآضرب بتصببهم وان فلما ان  
 حوّل الشرط مقدّم قبل كلياتها كما هو مذهب سبويه فكلمات الشرط اذن مفعولة لفعل مقدّم بضمير ما بعد ابتداء  
 سواء كانت مرفوعة او منصوبة حوّل الشرط لا يدخل الاعلى فعل ظاهرا ومقدّم كما يجيء في قسم الافعال وذلك عند  
 البصريين ولا يلزم مثل ذلك في كلمات الاستفهام لان همة الاستفهام تدخل على الفعل والاسم قوله وفي مثل من  
 كما عملت باجر ووخلا فثمة اوجه وقد يجوز في نحو قوله مالك ولم ضربت اليك للفرد في وثامة فذمها قد حلت على  
 عشارى الفذم له للوجه اوسع من البداء والتجمل فتكون منطوية الكفا والقدم الى نسبتها بمعنى انها لكثرة الجزم  
 سادك كذلك او هذا خلفه لها نسبة الى شوه الخلفه واما على حيت عشاري معنى نقلت ولسلطى كى كى  
 كما هو الخدمتها مستحقة منها فقد منى على كرمه ووجه التصبب في غم كونه خبره على ما تقدم من جواز نصب  
 ضميرها عند بعضهم واستفهامية وان لم يرد معنى الاستفهام لكنه على سبيل التهام كانه يقول نفس الحد ثابته  
 الا انه ذهب عنى هذه الكلمات والجر على ان خبرية والرفع على حذف الخبر اما مصدره بان يقدّم كونه خبريا

ظننا كونه  
 باعتبارها

ولا يكون الاستغناء

قد لا يحق الا في قوله  
 حل من كادها بن  
 وهو الاكبر تقدي  
 الى ان عمليه

بطل التفسير

# فإن يمتزجوا ويكون الأتكة

وإذا اتصل على الاستفهام على سبيل التهنئة والتعجب والاعجاب وما ظفرت به فغيره كما مر من نصبها على التهنئة وجرها  
 على الاعجاب ويرفع عمره بالأبتداء ولك صفتها والتعجب قد حلت وكذا الوجهين منصوبين المحل تاما مقبول  
 مطلقا بحسب البتة أو ظرفا كما تقولوا خيرين زيد ضربا ومرتين زيد ضربا وعلما من غير أن يكون الأتكة استفهاما  
 كان أو لا أما الاستفهامية فلوجوب تنكير المبتدأ المنصوب في الخبرية فلا تها كما مر عن عدد مبهم ومعدد كذلك  
 والغرض من إتيان المبتدأ خبرا عن ذلك بعد وجوبه في ذلك يحصل بالتكثير فلو عرفت نوع التعريف صانعا  
 وكذا حالها مفرد اللفظ مذكور فالأندلسي فيجوز المحل على اللفظ نحوكم رجلا جارك مع أن المسئول عنه  
 مشقوق ومجوع ويجوز المحل على المعنى نحوكم رجلا جارك وجاءك وكذا الخبرية وقال بعضهم كم مفرد اللفظ  
 بمجموع المعنى ككل فينبغي على هذا أن لا يعود عليه ضمير المتفق وهو المحل لأنه لو جاز أن يستفهم بك عن  
 عن عدد الجاهل الذين جاءوا المتكلمين فصلين رجلين رجلين لوجب أن يقال كم رجلين جاءك لا تلتا إذا فصلت  
 جملة على مشقوق ومجوع وجب لتضريح بالثبوت والتجمع كما في أفضل رجلين واتى رجلين وأفضل رجال واتى رجال  
 على ما مر في باب الإضافة ولم يجمع كم رجلين لاستفهامها ما لا خبر ويجوز كما مرارة جانتك وجئتك وجاءك حلا على  
 المعنى واللفظ ولا يجوز أن يكون الضمير عامدا إلى التفسير ببقاء المبتدأ بلا ضمير من الخبر وهو جملة ولا تقول كم  
 رجلا وقتاء جارك يعطف الجموع على مبتدأ استفهامية عند التصريح بها وما قولك كم شاة وسخنها وكم  
 ناقة ونصباها فلكون المعطوف لا يقرأ على ما بين في باب المعارف فجوذا بعض النخلة كم رجلا ونساء لا تجوز  
 في التابع ما لا يجوز في المتبوع كما في قوله الواهب المأمة الهيمان وعبدها وفرد كفا ضحك ذلك في باب العطف  
 عند قوله والمعطوف في حكم المعطوف عليه وتقول لفتى امرأة وكم رجلا وهي جاءني عطفا على كم ولا يجوز كم رجلا  
 وأما ما بالعطف على التهنئة لأن المنة الملقبة ذات واحدة فلا يدخل فيها التعليل والتكثير وما كان في فعل التهنئة  
 عن سببويه أنه بمعنى تبارك بمعنى كم قال لأنه يستفهم كم لك فلا يستفهم كإين لك كما لا يستفهم ريت لك وليس يدل  
 واضح وذلك لأن كم لكثرة استعمالها دون كإين جاز حذف مبتدأها وأما ريت فحرف جازل يحدف مجروره ولا عثر  
 على منصوب بعد كإين وقال بعضهم يلزم ذكر من بعدها وحل ذلك لأنه لو لم يؤتى من وجب نصب مبتدأها  
 كإين كما لا استفهامية مع أنها بمعنى كم الخبرية وقد جاء كإين في الاستفهام فليلا دون كذا ومنه قول أبي بن  
 كعب لوزين جدي كإين بعد سورة الأخراب أي كمنعها استعمالها استفهامية وحذف مبتدأها وهما فليلا  
 ويلزمها التصديرون كذا لما قلنا في كم الخبرية وورد كذا مكررا مع ما نحو كذا وكذا أكثر من إفراده ومن تكثر به  
 بلا وورد بكثرة عن العدد نحو عندي كذا وروها وعن الحديث نحو قال فلان كذا ولا لفته على التكرار  
 اتفاقا وكثي بعضهم بكذا المبتدأ يجمع نحو كذا درهم عن ثلثة وياها وبالكثر دون عطف عن أحد عشر بابا و  
 بالكثر مع العطف عن أحد وعشرين وياها ويبر قال أبو جعفر فطابوا بعد العدد حتى أجازوا كذا درهم بالجر  
 حلا على ما مر درهم وهذا خروج عن لغة العرب لأنه لم يرد بمبتدأ كذا في كلامهم مجرورا والثابت في نظره في نفسه  
 الألفاظ المبهمة إلى ما يناسبها من الفاظ العدد المفضلة لأن المفضل تدل على كية العدد نفا والمبهمة  
 لا تدل عليه بل يلزم بالافراد بالثبوت وهو لا يقل فيلزم في نحو كذا درهمها واحد وهو الحق  
 وأجاب كذا وكإين كما قلنا في كم ولا نقول إن الكافي فيهما واحد في محل الأعراب لأن الخبرين صارا بالتركيب  
 ككلمة واحدة كما تقدم ولا منع من تقديم الأعراب على الكافين اعتبارا للأصل قوله الظروف منها ما قطع  
 عن الإضافة كقيل وبعد وأجرى مجراه لا غير وليس غير وحسب إعلات المجموع من الظروف والمفعول  
 عن الإضافة قبل وبعد ونحو وفوق وأمام وتقدم ووراء وخلف وأسفل وأذن وأول ومن عل ومن علو ولا  
 بفاس عليها ما هو بعدة نحو بين وشمال وأخرو غير ذلك وينبغي أن يعرف أنه مجردا لضاف إليه ويورد الهمزة  
 مصاولة اسم نابع للضاف لأول نحو قوله يا أيها من عددي وقوله الأعلانا وبداها سماج طان لم يورد فلا يجوز أن  
 ما هو ذال على آخر شي لا يتم إلا بغير كقيل وبعد وأخواتها المذكورة وكل وبعضها ذومع هذا لا يجوز أن لا إذا  
 فام فربما على نبيين ذلك المحذوف وأما بئس هذه الظروف عند قطعها عن المضاف إليه لثابتها المحرف  
 باختباؤها إلى معنى ذلك المحذوف فان قلت هذا الاحتياج حاصل لها مع وجود المضاف إليه فهلا يثبت  
 معه كإسماء الموصولين مع وجود ما يحتاج إليه من صلتهما قلت لأن ظهور الإضافة فيها يخرج جانب  
 استنهم الاختصاصها بالاسماء وأما جرت وإذا وأذا فإنها وإن كانت مضافا إلى المحل الموجود بعدها إلا

لا يرفع من الأتكة  
 غير صفة  
 المحالين  
 في

أبو سعيد

لمجند بعد المتون  
 فكان مبتدأها

الظروف

ولها على الصواب

# القول في قبل وبعد من ظرف والغايات وغيرها

الظروف

وهي من قول من يقول على مائة عام

ان اضافة اليه ليست بظاهرة اذا اضافة في الحظيفة الى مصدر مثلت الجمل فكان المضاف اليه محذوف ولما ابدل في بعض وكل التوابع من المضاف اليه لم يبين ان المضاف اليه كانه ثابت بثبوت بدله وانما اختاروا البناء في هذه الظرف دون التعويض لانها ظرف ثبوت التصرف واعاد منه على امر في المفعول فيه وعدم التصرف بنا سبب البناء ان معناه عدم التصرف في الاعراب ويجوز ايضا في هذه الظرف لكونه على فلان يجوز من التوابع من المضاف اليه في عرب قال ونحن مثلنا الازد اذ شتوة فاشربوا بعدا على الفخ خروا وقال فساغ في الشراب وكنت فيلا اكا داغض بالما الضرف ومنه الفراءه الفاذه فلما الامر من قبل ومن بعد ويقال بالبداء ولا فصل هذا لا فر في المعنى بين ما اعرب من هذه الظرف المظوعه وما بين منها وهو المحو وكل بعضهم بل انما اعرب لعدم نقصان معنى الاضافة فعني كنت فيلا اي فديها وابداء بالاولاي منقدا وما سخر الان من زايده فيل ويجوز توابع هذه الظرف المضمه ومه تصرفه اشعره مرفوعه ومنصوبه نحو جئت فيل وفيلا كما قيل في المنادى المضموم بامطر وبامطر يجوز ان يكون قوله فاشربوا بعدا وقوله وكنت فيلا من هذا وسبب ان الظرف المظوعه عن الاضافة غايات لانه كان حقيقها في الاصل ان لا يكون غايه لضمها المعنى النسبي بل يكون الغايه هي المنسوب اليه فلما حذف المنسوب اليه وضمت معناه استغنى عن سببها خايبه لخالفه ذلك لوضعها فسمت بذلك الاسم الاستغرابيه ولم يسم كل وبعض مفظوعه الاضافة غايتين لحصول العوض عن المضاف اليه وتقول جئت من علي معربا ايضا كيم ومن عال كفاض من معال كرام ومن علا كعصف ومن علا وامرؤ الغاء مثلثة اللام فاذا بينت على الظم وجب حذف اللام اي ابناء نسبيا منسبا اذ لو قلت على الاستقلت الضمه على ابناء ولو حذفتها وقلت من على لم يبين كونها منسبه على الضم كما خواتمها ما نحو فاطمه فالله الضمه في المنادى كغيره يرشد اليه واذا فصدت بناء علو ساكنه العين وجب فتحها وكان مع الاعراب يجوز ضمته وكسر نفور علو الذار كما يقول سفلهما اما جواز بناء علو على الفتح نحو من علو من دون ساير الغايات فلنقل الو او المضمومه واما الكسريه نحو من علو فاما لتقدير المضاف اليه كانه قوله خالط من سلمي خياشم وفا ونفوه ليس غير والفتح على امر في الاستثناء فعل هذا لا يكون هذا الكسر الا مع جار فله او مع الاضافة الى ابناء الضمه اما البناء على الكسر مثلثا للضمه واما الضم نحو من علو فمضي فاس ساير الغايات ويروي ببيت اعشوبه هلكه اني انفتي لسان لا اشربها من علو لا يحب منها ولا شربتم واوها وكسرها وفتحها وساء الغايات على الحركة ليعلم ان لها عرفا في الاعراب على الضم جمل ما نوى المحركات لما كلفها من الوهن بجذف الحناج اليه اعني المضاف اليه او ليكمل لها جميع الحركات لا فانه حال الاعراب كانت في الاغلب غير متصرفه فكانت اما مجروره من او منصوبه على ظرفية او لفظية حركة بناها حركة اعرابها قوله واجري مجرا لا غير وليس غير وجب شبه غير بالظرف لغايات لشدة الابهام الذي فيها كلمة الغايات لكونها جمعا غير محصوره ولا بهام غير لا يتعرف بالاضافه وهي شدة الابهام من مثل فلذا لم يبين مثل على الضم ولم يحدف منها المضاف اليه الامع لا التبرير وليس نحو فعل هذا لا غير وحان ريد ليرغب لكثرة استعمال غير بعيد لا وليس غير التي بعد ليس بمعنى الا وقد تقدم انه يحدف المستثنى بعدا لا التقي بعد ليس والمضاف اليه المحذوف في ليس غير هو المستثنى المحذوف في نحو قولك جاني زيد ليس الا فلما حذف منها المضاف اليه بليت على الضم لشايتها للغايات بالابهام واما حسب فجاز حذف ما اضيف اليه لكثرة الاستعمال ويبقى على الضم تشبها بغير اذ لا يتعرف بالاضافه مثله كما ترى بارب الاضافة قوله ومنها حيث ولا يضاف الا الى الجملة في الاكثر لاعلم ان الظرف المضاف الى الجمل على ضو بين اما واجبة الاضافة اليها بالوضع وهي ثلثة فقط حيث في المكان واذا واذا في الزمان على خلاف في اهلهم مضافة الى الجملة التي تليها او لا كما يجي وحيث واذا ايضا فان اللفظية والاستهية واما اذا فصي حوانا مضافة الى الاسمته خلاف كما ترى المنصوب على شرطه الضم واما جاز في الاضافة الى الجملة ولا يكون الا زما فامضا فالجملة منقاده منها احلا الارضه الثلثه وينشرط ذلك لتسا المضاف والمضاف اليه في الدلالة على مطلق الزمان وان كان الزمانان مختلفين واما احيى الى هذا التا لان الاضافة الى الجملة على غير الاصل اذ المضاف اليه في الحظيفة هو المصدر الذي تضمنه لا نفس الجملة فعلى هذا لا يجوز مكاش اضافة الى جملة لان الجملة لا ينقاد منها احلا لا يمكنه معينا كما ينقاد منها احد الا يمكنه معينا كما ينقاد منها احلا لانه فاذا نقر هذا فلما الاصل ان يضاف الزمان الى الفعلية لذلك

من الظرف

الفعل على احد ايامه وضما لهذا كان اضافة التزام الى الفعلية اكثر منها الى الاسم والاسمية المضاف  
 اليها اما ان يضاف التزام منها يكون نافي جزئيا فضلا كقولهم نفع يومهم على القار يقتنون او يكون مضمونا  
 شهو ولو وقع في احد الايام الثلثة وان كان جواها اسين اما في الماضي نحو انبتك حين الحجاج اقبل و  
 في المستقبل نحو لاخذتك حين لا شئ لك قال الله نفع يومهم بارزون قال الميز في الكامل لا يضاف التزام بها  
 الاضافة الى الاسم الا بشرط كونها ماضية المعنى جملة على اذا الواجبه الاضافة الى الجمل قوله نفع يومهم  
 على القار يقتنون وقوله نفع يومهم بارزون ونحو ذلك بكسر هذا الذي ذكرنا كله اذا ضيف التزام  
 الى الجمله هو في المعنى ظرف مصدرها كما ثبت فان لم يكن التزام ظرفا للمصدر بل كان اما قبله او بعده  
 فلا يكون له مع الجمله من الاختصاص ما يكون لظرف مصدرها فلا يستعمل الامع حرف مصدره كان  
 وان وما قبل الجمله قال الله نفع من قبل ان تطرس سبوحها ومن بعد ما كان يزيغ قلوب فرس ومن بعد  
 ان يلقوه ونحو ذلك واما اضافة ريث الى الجمله الفعلية نحو نوقعت ريثا خرج اليك فلكونه مصدرا بغير  
 البطو مقام مقام التزام المضاف والاصل زمان ريث خروجي ملة ان يخطى خروجي حتى يدخل  
 في الوجود والمعنى الى ان اخرج فهو نحو انبتك خفوق في التيم فلما قام مقام التزام جانا اضافة الى الفعلية و  
 كذا به بمعنى علامه يخرجوا اضافة الى الفعلية ويشابهها الوقت لان الاوقات علامات نوقت بها الحوادث  
 ويعين بها الافعال لكن لما كان ريث واهر دخيلين في معنى التزام اضافة الى الفعلية في اغلب مصدره  
 بحرف مصدره قال شعيب بن يقدون الجمل شعيبا كان على سابكها ملة ما قال الامن مبلغ حتى تمامه ما يجتوب  
 الطعام ما يقول اتم ريثا اخرج فاذا جازان يضاف نفس التزام الى الفعلية مع حرف مصدره على ما نقله الكوفيون  
 كما يجمع فكيف بايشاهبه ونضافه وايضا من غير ما كاعرابه في نحو ذومال بالواو والالف والياء الى الفعلية في قولهم  
 اذهب بذي سلم واذهب بذي سلمان واذهبوا بذي سلمون وقال بعضهم موشاد وذي صفة للامراي  
 اذهب مع الامري لتلافة اي مع الامر الذي تسلم والباء بمعنى مع وقال النبل في الموصوف بذي لوف  
 اي اذهب في لوف ذي لتلافة اي في وقت سلم فيه والباء بمعنى في فلا يكون الاضافة شاذة لانه كالتزام  
 المضاف الى الفعل وقال بعضهم هو ذا القطا بئر اعرب وهو بعيد لما شرفه الموصولات اقا بالواو في الاحوال  
 على الاشهر وربما استعملت في كذا الاضافة الى الفعل استعمالها مضافة الى الاسم نحو جاني ذو فعل وكذا  
 وذو فعلوا وذات فعلك وذو انا فعلنا وذوات فعلن ويجوز ان يكون طائفة على ما حكى ابن الدهان كما هو  
 في الموصولات وان يكون بمعنى صاحب ضيفا الى الفعل شاذ او قال سيبويه اذا كان احد جزئي الجمله  
 في حيث واذا فعلا فصل بين ذلك الفعل والى لما فيهما من معنى القسرة وهو ما فعل اولي حيث يجلس زيد  
 اولي من حيث زيد يجلس في ما ذكر من ذلك في اذ انظر لكثرة نحو قوله نفع اذا تمامه انتفك واذا التمام  
 ان فطرت واذا الكواكب انثرت واما الكلام في ما وجبت فيها بعد وقد يشبه غير مثل بالنظر والمضا  
 الى الجمل التزاما اعوج حيث لو اذ ذلك لانها تسببان مشهورة لانه لا يحصر فيهما كما انها غير محصورة بحدود  
 حاصره وانحصار نحو اليوم والتاد فيضا فان الى الجمله لكانا كما انما يشبهين بها تشبيها بعدد ما يضاف الى صريح  
 الجمله اضافة اليه بل الى جملة مصدره بحرف مصدره كقوله نفع مثل ما انكم تطلقون وقوله لا يمنع الشرب  
 منها غلن فطفت حاصري غضون ذلك وقال وقوله غير اني قد استعجب على القم اذا خفت بالثوى الجفاء وابتا  
 صدر ما اضافة الى التزام الجاه اضافة الى الجمله وان كان الاضافة اليها في كل الفصحين خبرا لانه في الجمله المضا  
 اليها التزام في ناول المصدر ايضا لان التناسب بين التزام المضاف والجمله المضافة دلالة على التزام وكون  
 التزام ظرفا للمصدر الجمله المضاف اليها من الحرف الفاصل بين المضافين او الحرف المصدري في التزام والياء  
 بوجوده في مثل غير ما جئ معهما الى الحرف للمصدر مع انه نقل الكوفيون عن العرب انها مضافة لظروف ايضا  
 الى ان المشدود والمخفف نحو ايجبي يوم انك بحسن ويوم ان يفوم زيد فان صح النقل جاز في تلك الظروف الاعراب  
 والبناء كما في مثل ما انكم وغيران فطفت على ما بان واختلف في كون الظروف مضافة الى ظاهر الجمله او الى المصدر  
 الذي تضمنته والتراع في الحفظة منشف لان الاضافة في اللفظ الى ظاهر الجمله بلا خلاف ومن حيث المعنى الى  
 مصدرها لان معنى يوم قدم زيد يوم ندوم ولو كان مضافا في الحفظة الى ظاهر الجمله وهي خبر لكان المعنى يوم  
 هذا خبر المعين وايضا الاضافة للمعنى لخصر الزمن ولا بد في الاضافة المفيدة للتخصيص من صفة نقد

ريث

نبا  
اي يذهب

بحرف مصدره  
دون ما استنف



الظروف المضافة

لام التخصص واللام يتعد دخولها على الجملة فال صاحب المعنى يتعرف الظرف المضاف الى الجملة فيقع ان  
يقال جئتك يوم قدم زيد الحار والبارد على ان يكون صفة ليوم افول ومع غلبه هذا الاستعمال وعدم سماعه كينفي  
ان لا يتعرف المضاف اذا كان الفاعل في الفعلية والمبتداء في الاسمية نكره نحو يوم قدم امير ويوم امير كرم قدم  
اذ المعنى يوم قدم امير يتم اعلم انه يضاف الزمان او حيث الى الجملة وان لم يكن ظرفا اي منصوبا ينفذ  
قال في هذا يوم لا يطفون وهذا يوم زرع الصادق بالرفع والله اعلم حيث يجعل رسالته وهو معقول  
به يعلم مقندا وقال شعر يا ذل حيث يكون من بند للفعال ابو علي في كتاب الشعر ما بعد حيث في الموضوعين  
صفة لا مضاف اليه قال لان حيث يضاف ظرفا لاسما فالمعنى حيث يجعله وحيث يكونه اي يجعل فيه ويكون  
به والاولى ان يقول انه مضاف ولا مانع من اضافته وهو اسم لا ظرفا الى الجملة كما في ظرفا لزمان واما نحو  
يومئذ وبع وساعتئذ فوالوا ان الظروف مضافة الى افعالها في المعنى الى جملتها وفيه مبدلة منها  
التثنية وفي ذلك تعسف من حيث المعنى اذ قولك حين وقت كذا ويوم الوقت وساعة الوقت ونحو ذلك  
غيره لا استعمال مستحسن المعنى بخلاف نحو قوله تعالى بعد اذ انتم مسلمون اذ معناه بعد ذلك الوقت واما  
قوله في يوم الوقت المعلوم فقال ابو علي في النجاشي ان الوقت بمعنى الوعد كما ان معنى قوله تم بيقاتين  
تم معادرتيه فهو بمعنى قوله واليوم الموعود قال ولا يجوز ان يراد بالوقت الاوان لان اليوم اما وقع النهار واما  
برهة من الزمان ولو قلت لي به هذا الزمان او يوم الزمان لم يكن ذلك بالنهال هذا كلامه والذي يدعي ان  
هذه الظروف التي كاتفتها في الظاهر مضافة الى دللت مضافة اليه بل الى الجملة المحذوفة الا انهم لما حذفوا  
ذلك الجملة لئلا يسهل الكلام عليها المحسن ان يبدل منها ثوبين لاحذف هذه الظروف كما بدلت في كل وبعض  
واذ لان كلا واخوانه لانه للاضافة معنى فليست بالبدل بالمعنى على حذف المضاف اليه وينبغي ذلك الحذف  
بالغزبية الحاصلة من سبب الكلام في كل المراد كقوله تعالى وكلا انبئنا ورفعا بعضهم فوفى بعض وقوله هنيئنا  
عن طلائعنا ثم عمر بعافية وانث اذ صحيح لان اذ لازم الاضافة ولا وجه لتثنية الا ان يكون عوضا بعد معنى  
التثنية كما لم تكن منه واما هذه الظروف فكذلك ملازمة للاضافة معنى فلو قلت طاق زيد وكنت جينا وكنا  
فصحت حذف المضاف اليه وابدال ثوبين جينا منه اي حين ذلك لم يكن ظاهرا في ذلك المعنى بل الظاهر فيه  
ان الثوبين به للتثنية فاما خافوا البناء من ثوبين الموضع في يومنا وحيث ساعة يغيرها من ثوبين التثنية والتثنية  
للاضافة لا على الجملة المحذوفة المضاف اليها هو في الاصل بان ابدلوا من تلك الظروف بدل الكل ظرفا لازما  
للاضافة الى الجملة فمما في اللفظ صالحا للجميع انواع الارض من الساعة والحين واليوم والليل وغير ذلك منقودا  
لحذف الجملة المضاف اليها فهو بالذات الثوبين منها كما في قوله وانث اذ صحيح فحي به بعد هذه الظروف بدلا منها مع ثوبين  
العوضي ليكون الثوبين كما ثابت في الظروف المبدل منها لان بدل الكل مع قيامه مقام المبدل منه في المعنى مطلق  
على ما اطلق عليه فكانه هو الزم اذ في الكسرا لبقاء الساكنين ليكون كاسم ممتكنا مجرد مضاف اليه الظرف الاول  
حق لا يستلزم حذف المضاف اليه منه بل يبناء على الضم ولا ثوبين عوضا لانه لا يبدل في حذف منه المضاف اليه  
من احد هما الا ان يعطف عليه مضافا الى مثله ذلك المحذوف كقوله الاعلان او بادهه سايج هذا الجزارة  
ولما توصل باذ الى العزيز المذكور وكاننا الظروف المذكورة قد تكون مستقبلة وما ضمة حرد اذ عن معنى  
الماضي وصار لفظ الظرف في نحو زنا استعماله في المستقبل اي كقوله تعالى فويل يومئذ للمكذبين ونحوه والحق  
ان اذا حذف المضاف اليه منه وابدل منه الثوبين في غير نحو يومئذ جاز فتحه اي كقوله تعالى فصلها اذن وانا  
من الصائين اي فعلها اذ ينبغي ان لا معنى للجزء ههنا كما قيل في افعال الجواب والجزاء وكسر اللذان في نحو  
لا لقاء الساكنين لا للجزء خلافا للاختصاص فانه زعم انه مجرد بالاضافة وبناء اذ يجمع جمع وايضا نحو فعله اذ في قوله  
وانث اذ صحيح ليس مجرد وهو مثله في حق كذاهما تا التمهوا الكسرية يكون في صورة المضاف اليه الظرف الاذن  
ويجوز في غير ذلك لفظه اي كقوله تعالى وانا اذ من الصائين كما بينا واعلم ان الظروف المضافة الى الجملة لما كان  
ظرفا للمصدر الذي تضمنته الجملة على ما قرره فاقبله ليجز ان يعود من الجملة ضمها اليه فلا يقال ان ذلك يوم  
قدم زيد فيلان الرطب الذي يطلع حصوله من مثل هذا الضم حصل باضافة الظروف الى الجملة وجعله ظرفا للمصدر  
فيكون كانتك فلك يوم قدم زيد في اي في اليوم وفي ذلك غير مستعمل واما وجب الرطب لما لم يكن الظرف مرتبطا  
بان كان متبوعا بنحو يوم قدم زيد في اي في اليوم وفي ذلك غير مستعمل واما وجب الرطب لما لم يكن الظرف مرتبطا

ومن قوله تعالى

وهو شاذ ولقد كثر شرح قوله في آخر الباب الظرف والمضافة الى الجملة كذا ويجوز بناؤها على الفعل وكذلك مثل ضرب  
مع ما وان ههنا فانه يحتاج اليه لبيان بناء حيث مفعولان ظرفا لزمان المضافة الى الجملة انما يبنى من المفعول  
والمفعول اذ يبنى ولا يبنى للمنتهي لما ذكرنا في نحوها اذ ان والظرف والمضافة الى الجملة على حرفين كما ذكرنا اما  
واجبة الاضافة اليها وهي حيث في الاغلب اذ واما اذ ان في ما يخفى هل هي مضافة الى ظرفها اولاً واما  
جائزة الاضافة وهي غير هذه الثلاثة فالواجبة الاضافة اليها واجبة البناء لانها مضافة الى المعنى الى المصدر  
الذي تضمنته الجملة كما ذكرنا وان كانت في الظاهر مضافة الى الجملة فاضافة اليها كما لا اضافة فضاهاها لغاها  
المحذوف ما اضيفت اليه فلها ما يثبت حيث على الضم كالفاءات على الاعرف واما جائزة الاضافة اليها فيصلي  
ضربين لانها انما ان مضافة الى جملة ما ضربه الصدر نحو قوله على حين عائلت المشيب على الضمى فقلت الماضع  
والشيب اذ ع فيجوز بالانفاق بناؤها واعرابها اما الاعراب فليعدم لزومها للاضافة الى الجملة فعلة البناء  
اذن عارضة واما البناء فلنظوي لعلنا العارضة بوقوع المبنى الذي لا اعراب له لفظاً ولا محلاً موقوع المضاف اليه  
الذي يكدم منه المضاف حكاه من التعريف والتكبير وغير ذلك كما مضى في باب الاضافة واما ان لا يضاف  
الى الجملة المذكورة وذلك بان يضاف الى الفعلية التي صدرها مضارع نحو قوله نع هذا يوم ينفع المضاد  
اولاً لا سببه سواء كان صدرها معرباً او مبتدأ في اللفظ نحو جئتكم يوم انتم مبراة لا بدله من الاعراب محلاً  
فعنده بعض البصريين لا يجوز في مثله الا الاعراب في الظرف المضاف لضعف علة البناء وعند الكوفيين و  
بعض البصريين يجوز بناؤها باعتبارها بالعلمنا لضعفها ولا تجزئهم فيما ثبت في الشرح من فتح قوله نع هذا يوم  
ينفع لاحتمال كونه ظرفاً والمعنى هذا المذكر في يوم ينفع ولا في قوله نع يوم لا يملك نفس شيئاً على فراه القبح  
لا محتمل كونه بدلاً من قوله فعل يوم الذين واما غير المضاف الى ما صدره ان وان ومثل المضاف الى ما صدره  
ما فيجوز بالانفاق منهم اعرابها وبنائها قال نع انتم حتى مثل ما انتم تنظفون ففتح مثل مع كونه صفة نحو  
او خبر بعد خبر لان ويجوز ان يكون منصوباً كونه مصدراً بمعنى نحو تحفظوا مثل حذروهم وقل لم يمنع الترتيب  
سها غير ان نظمت حمانه في غضون ذاتها وقل ففتح غير مع كونه فاعلاً لم يمنع ويجوز ان يكون بناؤه لغرضه  
الا كثر في باب الاستثناء وعلته بناؤها مما يشابهها الاذ ولفظاً وحيث لا تنما مضافان من حيث المعنى الى صدر  
ما وليها وان فيهما الابهام مثلها لفظاً كحصر كافر المبني وهو ما وان وان واقع موقع ما اضيف اليه ولو  
ثبت ما نقل الكوفيين من اضافة الظرف الى ما صدره ان المشددة والمخففة كحصر اعرابها وبنائها نحو مثل  
وغيره وكذا يجوز انشاء بناء الظرف للمفرد على ان في نحو جئتكم واعرابها لزم من تخرى يومئذ بفتح  
يوم وجر اما الاعراب فلم يرض علة البناء اعني الاضافة الى الجملة واما البناء فالواقع هو وقوع المضاف اليه  
لفظاً كما يكتنفه افعال نحو قوله على حين عائلت المشيب فثبت بما بيننا ان قوله والظرف المضافة الى الجملة يجوز  
بناؤها لبيان ان يكون على اطلاقه وقوله ومثل غير مع ما وان واي مثل مع ما وغير مع ان مشددة و  
مخففة وهذا تمام الكلام في الظرف والمضافة الى الجملة وقال المصنوع في حيث لانه موضوع لكان مصدر  
كان في الجملة مشابهة الموصولات في حاجتها الى الجملة وكذا قال في اذ واذ ويجوز ان يقال في اذ ان يبنى لان وضعه  
وضع الحروف كالمفعول بعضهم ويبنى حيث على اضمحلال في الاشارة تشبيهاً بالغايات لان اضافة كلا اضافة على ما ذكرنا  
وقد يفتح التاء وتكسر وقد يختلف في افعالها ومثلية البناء ايضا واعرابها لغير قطعته وقد رث اضافة اليها الى مصدر  
قال ونقطعهم حيث لكل يفتدضهم بغير المواضع حيث في العام وقال اما ترى حيث سهيل طالعا وبعضهم  
وقع سهيل على انه مبتدأ محذوف الخبر اي حيث سهيل وجود وحذف خبر المبتدأ الذي بعد حيث غير  
فيلزم مع الاضافة الى المقتضى بغيره بعضهم لرواى علة البناء اي الاضافة الى الجملة والا شريفان على بناء  
لشد وقلا اضافة الى المفرد وترك اضافة حيث مطلقاً الى الجملة ولا الي مفردا تدروظرفيتها غالباً لا لازمة قال  
ذي حيث الفت وصلها ام شتم وكذا في قوله اما ترى حيث سهيل هو مفعول ترى وكذا قوله نع الله اعلم حيث  
يجعل وسالانه وحكي هو احسن الناس حيث نظرنا ظراى وجهها فهو بمنزلة وقال الاخفش قد يراد به الحجب كما في  
قوله للفتى عقل بعيشه حيث هدى سانه فدهر ولا يمنع ضاحك على المكان قوله ومنها اذا وهي للسنبيل  
ومنها معقول الشرح فلذلك اخبر بعد ما الفعل وقد تكون المفاجأة فيلزم المبتدأ بعدها واذا لما مضى ويصح  
بعدها الجملتان قد تقدم ههنا علة بناؤها وقد ذكرنا في المنصوب على شرطه التفسير الكلام في وقوع الجملة

بناء الظرف على

وهو شاذ ولقد كثر شرح قوله في آخر الباب الظرف والمضافة الى الجملة كذا ويجوز بناؤها على الفعل وكذلك مثل ضرب

وهو الظرف اذا

في الاصل في استعمال اذا ومعناها

الشرط

بعدها فنقول قد يكون اذا الماضي كما ذكرنا في قوله تع حتى اذا بلغ بين السدين وحتى اذا سوي وحتى اذا جعله  
 نارا وكان اذا يكون للمستقبل كما اذا كان في قوله تع واذا لم يشد وابيه فسبغون على اقره يمكن ان ياقل بالتعليق  
 وكلمة قوله تع فسوف يعلمون اذا الاغلال في اعناقه ويمكن ان يكون من باب نادى اصحاب الجنة وقد يكون  
 اذا مع جملتها لا سيما ان الشرمان نحو قوله تع واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض قالوا اي فاكوا عاديهم المسموم  
 ومثله كثير نحو قوله تع واذا لقوا الذين امنوا واذا ما التوك ليجلهم فلت لا اجدوا الاصل في استعمال اذا ان  
 يكون لزمان من ازمة المستقبل مختص من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع بوقوعه في اعتقاد المتكلم كما ان اذا  
 لزمان من ازمة الماضي مختص من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع به والدليل عليه استعمال اذا  
 في الاغلب الاكثر في هذا المعنى نحو واذا طلعت الشمس قوله تع اذا الشمس كورت ولهذا اكثر في الكلام الغيبي  
 استعماله لقطع كلام الغيوب سبحانه بالامور المتوقعة وكذا اشترط ما يطلب جملتين يلزم من وجود مضمون  
 اولها فضا حصول مضمون الثانية فالمضمون الاول مفروض ملزم والثاني لازم فهذا المفروض وجوده  
 قد يكون في الماضي فان كان مع قطع المتكلم بعدم لازمه فيه فالكلمة الموضوع له لو وان لم يكن مع قطع  
 المتكلم بعلمه فيه استعماله غير ان الاعلى انهما موضوع له كما يجب فلهذا كان لولا انتفاء الاول لا انتفاء الثاني  
 كما يجب في حروف الشرط لان مضمون جوابه المعدوم لازم لمضمون شرطه وبانتفاء اللازم ينفي الملزم و  
 قد يكون في المستقبل وقد وضعت له ان ولا يكون معنى الشرط في اسم الا ينضم معناها فلو موضوع  
 لشرط مفروض وجوده في المستقبل مع عدم قطع المتكلم بوقوعه فيه ولا بعدم وقوعه وذلك لعدم القطع  
 في الجزاء بالوجود ولا بالعدم سواء شئت في وقوعه فيه كلمة حقتا اوله يشك ان الواضحة في كلامه تع وقد  
 يستعمل ان الشرطية في الماضي على احد تلكه اوجدها على ان يجوز المنكاه وقوع الجزاء ولا وقوعه فيه كقول  
 ان كان فيصه فذ من قبل فصدفت واما على القطع بعلمه فيه وذلك المعنى الموضوع له لو كقول تع ان  
 كنت فلكه فقد علمته واما على القطع بوجوده نحو وقد وان كان غيبا لكنه يتجمل وانت وان اعطيت جاها  
 لئيم واستعماله في الماضي على خلاف وضعها ولا يستعمل فيه في اغلب الاوشرطها كان لما بان في الجواز و  
 قد يستعمل لوقوع المستقبل بمعنى ان وقد يكون ايضا للاستمرار كما ذكرنا في اذا قال عليه الصلوة والسلام  
 ان لا ين ادم واد بين من ذهب لا ينغى لئيم انا لانا فنقول لما كان اذا موضوعا للاستمرار المقطوع بوجوده في اعتقاد  
 المتكلم في المستقبل لم يكن مفروض وجوده نشأ في القطع والفرض في الظاهر فلم يكن فيه معنى ان الشرطية لان  
 الشرط كما بينا هو المفروض وجوده لكنه لما كان ينكشف لنا الحال كثيرا في الامور التي نتوقعها فاطعين بوقوعها  
 على خلاف ما نتوقعه جونا ونضمين اذا معنى ان كان كما في متى وسائر الاسماء الجوازم فيقول القائل اذا  
 جئتني فانت مكره شاكا في محي الجا طبع غير متزوج وجوده على عدمه بمعنى متى جئتني سواء لكن اضمارا ان قبل مني  
 وسائر الاسماء الجوازم على ما هو مذهب سيبويه في اسماء الشرط صار بعدا لوضعها فاما اذا لم يوضع في  
 لزمان يقطع المتكلم بوقوع الفعل فيه كما وضعت انه فجاز ان يرسخ الفرض الذي هو معنى الشرط في الحدث  
 الواقع فيها واما اذا قلنا كان حدثا الواقع فيه مقطوعا به في اصل التوضع لم يرسخ فيه معقول ان الدال على الفرض بل  
 صار عارضا على شرف الزوال فلهذا لم يجز الا في الشعر مع ارادة معنى الشرط وكونه بمعنى متى قال زفر في خندق  
 والله يرفع لي نارا اذا حدث نهر اظم نبيد وقال اذا نصرت اسبا فما كان وصلها خطانا الى اعدا شافضارب  
 ومن جهة عرض معنى الشرط فيها لم يلزم عند الاخفش وقوع الفعلية بعدها كما قرئ في المنصوب على شرطية  
 التفسير ولما اكثر دخول معنى الشرط في اذا وخرجه عن اصله من الوقت للمعين جازا استعماله وان لم يكن فيه  
 معنى ان الشرطية وذلك في الامور اللفظية استعمالا لا المضمونه لمعنى ان وذلك بمعنى جملتين بعده على طرف  
 الشرط والجزاء وان لم يكن فاشترطوا جزاءه كما في قوله تع اذا جاء نصر الله والفتح الى قوله فستبصر كما انه لما اكثر وقوع الموصول  
 مستمنا معنى الشرط فجاز دخول الفاء في خبره جاز دخول الفاء في خبره وان لم يكن في الاول معنى الشرط كما  
 في قوله تع ان الذين امنوا المؤمنون والمؤمنات الى قوله فلهم عذاب جهنم وقوله وما افاء الله على رسوله الى  
 قوله فاقضوا من الدين والا فاهه متحققا الوجود في الماضي فلا يكون لئيم معنى الشرط الذي هو الفرض  
 ومنه ايضا قوله تع وما تكلم من نعمه فراق الله والفاء في مثل هذا الموضوع في الحقيقة زائدة واما ما قرئ في  
 في الايات المذكورة والجمانان بعدها ترتيب كلتي الشرط وجملي الشرط والجزاء وان لم يكن فيهما معنى الشرط

في الماضي يقطع بوقوعها في الماضي

بَيِّنَةُ الْكَلَامِ فِي إِذَا

بدل على هذا الترتيب على لزوم مضمون الجملة الثانية لمضمون جملة الاولى لزوم الجزاء للشرط فلتحصل هذا الغرض  
 عمل في اذا جزاء مع كونه بعد حرف لا بعد ما بعده فيما قبله كالفاء في فتبع وان في قولك اذا جئتني فأتك مكره ولا  
 الاستدلال في نحو قوله تع انما مات لسوف اخرج حيا كما علم ما بعد الفاء وان في الذي قبله ما في نحو ما يوم الجمعة فان  
 زيد اي ثم واما ان بعد الفاء في ضارب للفرس الذي الى هذا الترتيب كما يحكي في حروف الشرط فاذا انظر هذا فلنا العامل في  
 متى وكل ظرف فيه معنى الشرط شرطه على ما قال الاكثرون ولا يجوز ان يكون جزاءه على ما ان بعضهم كما لا يجوز في غير  
 الظرف في الاثر في ذلك لا نقول انهم جاءوا فاضرب نصب انهم على ما مضى في الكتابات ولو جاز ايضا عمل الجزاء في اداة  
 الشرط فلنا الشرط اولى لانهما فعلا ان توجه الى معمول والا قرب اولى بالعمل فيه على ما هو مذهب البصريين ولو كان  
 العامل ههنا الا بعد كما هو اخبار الكوفيين لكان الاخبار شغل الا قرب بعضهم المفعول عند اهل البصر من كان في ذلك  
 وفنه زيد فكان الاولى اذن ان يقال نحو جئتني فيها ومضى جئتني ولم يمع واما الاستدلال على كون الشرط في مثله  
 هو العامل محكي الجواب في بعض المواضع بعد ان واللام والفاء نحو مضى جئتني فأتك مكره وفانت مكره وفانت  
 مكره فاما لا يتم لان تقدم الاسم لغرض وهو تضمن معنى الشرط الذي لا يصدر ويجوز مثل هذا الترتيب كما قرنا فاما  
 واما العامل في اذا فالاكثرون على انه جزاءه وفعل بعضهم هو الشرط كما في معنى واخوانه والاولى ان تفصل ونقول  
 ان تضمن اذا معنى الشرط تحكي حكم اخوانه من متى ونحوه وان لم يتضمن نحو اذا غلبت الشمس جئتك بمعنى اجبتك  
 وقت غروب الشمس لعمامه هو الفعل الذي في محل الجزاء استعمالا وان لم يكن جزاء في الحفيضة دون الاول  
 اذا اول مختص للظرف ومختص به اما لكونه صفة له ولكونه مضافا اليه ولا ثالث استغناء لا يجوز ان يكون  
 وصفا لو كان وصفا لكان الاولى الايمان به بالضمير كما تقدم في الموصولات ولعمري ان في كلام مختص به لانه  
 اذن لكونه مضافا اليه كانه سائر الظرف والمختص به مضمون الجمل التي بعد ها لا على سبيل الوصفية كقولك  
 يوم يجع الله الرسل وغير ذلك ولو سلمنا ايضا انه صفة فلنا لا يجوز عمل الصفة في الموصوف كما لا يعمل المضاف  
 اليه في المضاف وذلك ان كل كلمتين او اكثر كانا في المعنى بمنزلة كلمة واحدة بحيث يقعان معا جزاء وكلام يجوز ان  
 تعمل الهمزة الثانية في المضاف في المضاف اليه ولا يجوز العكس اذ لم يعمد كلمة واحدة بعض جزاءها مقدم من وجه  
 آخر فكل ذلك ما هو بمنزلة المعنى من ثم لم يعمل سلفي موصول ولا تابع في متبوع ولا مضاف اليه في مضاف اما كلمة  
 الشرط اذا عمل فيها الشرط فليست مع الشرط ككلمة واحدة اذ لا يفعل اذن موقع المفرد كالفاعل والمفعول والبناء  
 ونحوها يجوز عمل كل واحد منهما في الاخر نحو متى نذرتك ذهبت اليها ما ندعو اهل الاسماء الحسنى بل ان لم  
 يعمل الشرط في كونه نحو من قام فث جانا بقا عهنا موقع الاستدلال على ما هو مذهب بعضهم فانما انظر هذا  
 فلنا ان الفاء في نحو قوله تع فصبح لا يبدى نبيك ليكون الكلام على صورة الشرط والجزاء للفرس المدكور وانما حكمنا  
 بزيادة ههنا لان يبدى بها التعقيب كما ذكر ان التثنية لا تخلو من معنى التعقيب اذا جاء ظرف للتثنية ولا  
 يكون التثنية عقيب الجي بل في وقت الجي وقال المصنف في شرح المفضل ان تعين الوقت في اذا يحصل مجرد  
 ذكر الفعل بعده وان لم يكن مضافا اليه كما يحصل في قولنا ما ناطعت فبه التثنية فيه نظر لانه انما حصل لنفسه  
 به لكونه صفة لا مجرد ذكره بعد ولو كان مجرد ذكر الفعل بعد كلمة يكفي لتخصيصها لتخصيص معنى في معنى  
 قام زيد وهو غير مختص بقاء منهم واما استدلاله على عمل الشرط في اذا بقوله تع انما مات لسوف اخرج حيا  
 وان الجواب لو كان عاملا لكان المعنى لسوف اخرج حيا وقت الموت فكان ينبغي ان لا يكون الا اخرج والموت في وقت  
 فاجواب ان المعطوف مع او والعطف محذوف في الهمزة لتمام الفريسة والمعنى انما مات وصرت ربما ابست اي  
 مع اجتماع الامرين كما قال تع انما مشنا وكنا عظاما ورفانا انا في خلق جديد وكثير في القرآن مثله واستدل  
 ايضا بنحو قولهم انا جئتني ليوم اكرمك غدا والجواب ان اذا ههنا بمعنى متى فالعامل شرطها او بقول المعنى  
 انا جئتني ليوم كان سببا لا كرامى لك غدا كما قيل في نحو ان جئتني اليوم فقد جئتك مسوا ان المعنى ان جئتني  
 اليوم يكن جزاء الجي ليلنا من ولعدم علمنا اذ في الشرطية وروى فيها جازع كونها للشرط ان يكون جزاءها  
 احبته بغيره كما في قوله تع واد ماء ضوهم يعفرون وقوله والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون ولا مع  
 من ان يكون هم في الابنين فاكبلا لواءا تضمير التصوية في اصابهم ولعدم علمنا ايضا جازع ان كان سانا  
 بجي الاستدلال على ان المعنى بعد ها في قوله اذا انحصم نبي ما بل التراس انك قبل ليس في اذا في نحو قوله  
 والليل اذا بعثني معق الشرط اذ جواب الشرط اما بعد او مدلول عليه بما قبله وليس بعد ما يصلح للجواب

مؤخر

لا ظاهر ولا مفردا لعدم توقف معنى الكلام عليه وليس ما هنا ما يدل على الشرط قبل اذا الا القسم فلو كان  
 اذا الشرط كان المقدر اذا بعثى اسم فلا يكون القسم مجزا بل معلقا بعشيان اللبيل وهو هذا المقصود اذا القسم  
 باضروبه حاصل وقت التكلم بهذا الكلام وان كان لها اذ غير متوقف على دخول اللبيل فان قبل فاذا كان ظرفا مجزئا  
 فابن فاصره قلت قال المصنف حال من اللبيل اي واللبيل حاصل وقت عشيانه ولي فيه نظر اذا لا شئ هنا فقد  
 عاملا في حاصل الامعنى القسم فهو حال من مفعول اسم فيكون الاقسام في حال حصول اللبيل كما ان  
 المرد في قولك مرتين زيد صار كما في حال صراخه وحصول اللبيل في وقت عشيانه لان وقت عشيان  
 ظرف له كما ان الخروج في قولك خرجت وقت دخولك في وقت دخول المطالب فيكون الاقسام في حال  
 عشيان اللبيل وهو فاسد كما ترى ايضا في قوله نبع والفراد ان الشق يلزم كون التزمان حالا عن الجملة ولا يجوز  
 كالا يجوز ان يكون خبرا عنه وقبل اذا بدل من القسم به مخرج عن الظرفية اي وقت عشيان اللبيل وفي نظر  
 من وجهين احدهما من حيث ان اخرج اذا عن الظرفية قبل والثاني ان المعنى بحق الظرف ملتصقا لا بحق وقت  
 انشاء الظرف وليس ببعيد ان يقال هو ظرف لما دل عليه القسم من معنى العظة والجملة لا تدل بنفسه بشئ  
 الا حاله الى ان ينفى فاعلمه بالمصدق للفتحة على ما ذكرنا في المفعول له من جواز عمله مفردا وعند قوة الدلالة  
 عليه وخاصة في الظرف فانه يكفي وانجز الفعل ونوهمه كما هو مشهور فالظرف يعظنه انا الشق فهو كقولك  
 عجا من زيد اذا ركباى من عظنته والظرف ههنا لا يصلح ان يكون معمولا لانشاء النصب كما لم يصلح هناك  
 لكونه معمولا لانشاء القسم فاصم العظة اذا لا يتجيب الا من عظم في معنى من المعاني واذا جاء اذا بعد حتى كقولك  
 نع حتى اذا ملك فلزم هو بيان على ما كان عليه من طلب الجملتين من نصب باخرهما كما ترى حتى يكون معها حرف  
 ابتداء اذا ليس معنى كونهما حرفا ابتداء انه يقع المبتدأ بعد ما فقط بل معناه انه جنانف بعدها الكلام سواء  
 كانت الجملة اسمية او فعلية كقولك نع حتى يقول الرسول بالرفع ويقول سرحى فيكل الناس فال بعضهم يجوز ان يخرج  
 بعد حتى عن الشرطية ويخرج حتى ولعله حله عليه فله حتى اذا اسلكوه في فائدة مثلا كما نظروا الجملة الشرطية  
 وهذا البت اخرا لفصيلة ويجوز ان يقال ان جوابه مفردا يحافظ على اغلب احوالها وقال المبدئي اذا فية زيد  
 ولما عن ان كتاب زياد انه مند وحا اذ حد فالحجاء لتفخيم الامر غير عز كما في قوله نع اذا التمام انشئت اي يكون امورا  
 لا يقدر على وصفها وعن بعضها ان اذا التزمان به يقع السامع بها نحو اذا بصوم زيد اذا يقدر عمرو اي وقت قيام  
 زيد وقت فعود عمرو وانما اعلم على شاهد من كلام العرب فاما قوله نع اذا عاكه دعوة من الاصل اذا انتم  
 تخرجون فاذا الاولى زمانية والثانية للمفاجاة في مكان الفاء كما في باب الشرط قوله وقد يقع للمفاجاة فليزم  
 المبتدأ بعدها وقد ذكرنا الخلاف في اذا المفاجاة في باب البتدوان الاقرب كونهما حرفا فلا محل لها والتوقف على جواب  
 للشرط للمفاجاة كما في حرف الجزم والكوفيين يجوزون نحو خرجت فاذا ان بدلتا فيم ينصب لغايم على ان زيد امر نوح  
 بالظرف كما في نحو الدار زيد لان اذا المفاجاة عندهم ظرف مكان واما نصب لغايم ففالتوالي ان اذا المفاجاة تدل  
 على معنى وجدته فيعمل عمله لان معنى مفا جاتك لتشي وجدانك له فجاوة فالظرف يخرج فوجدت زيد لغايم  
 والغايم نال مفعوليه ومنه قول الكافي في المناظر التي جرت بينه وبين سبويه في مثل فوهم كنت اظن ان العفر  
 اشد لسعة من الترنور فاذا هو اباها لا يجوز اباها واما سبويه لا يجوز الا فاذا هو على ان اذا المفاجاة يجب  
 الابتداء بعدها قال الزجاجي مشنعا على الكوفيين فاذا عندهم كالتعامه قبل لها احلى قلت انا طاهر قبل لها طاهر  
 قلت انا اجل ان كانت اكاها والظرفين فوهم ان يرفعوا بعد ما سما واحدا وان اعلموها على وجدته طالبناهم  
 بعامل ومفعولين فال بلج يجوز فاذا عمرو فاما على ان اذا خرجت ورة فاما حال اي في المكان عمرو فاما ما مع معرفة  
 فلا يجوز عند البصريين الا الترفع على ان خبر عمرو وقال ثعلب عند رالكوفيين في نحو فاذا هو اباها ان هو عماد  
 واذا كوجدت مع احد مفعوليه كانه قال فوجدته هو اباها كقوله في نحت ولو كانت حراسان دونها راها  
 مكان التوقف وهي افر يا اي ولها هو اقرب قال الزجاجي ليس هذا قول الكوفيين ولا البصريين قال واطن الحكاية  
 في هذا عن ثعلب غلط لان العماد عند ههنا لمر من لا يكون الا فضلا يجوز اسما طها ولا يجوز اسفاطهو  
 في مسئلتنا اصلا هذا اخر كلام الزجاجي ويمكن ان يقال ان الفصل لم يوجد في كلام العرب الا اذا كان خبر  
 المبتدأ معرفة باللام وافعل التفضيل وفي الاثنان به مع غيرهما نظر كما ترى في باب التضاير وقولها وهي اذا يعنى  
 او هي في مكان اقرب فهو نصب على الظرف وقد يقع اذا واذا في جواب بيتا وبيتا وكلتاها اذا المفاجاة والاخذ

ان كان القسم وقت  
 انشاى القسم فله  
 والقول ان الشق يدل  
 القسم به فمقتضى ان  
 يقال ان القسم  
 في معنى خرا

اذا المفاجاة  
 في الفعل الجزم

## ومند لفظ البين وبيناء والتحقيق فيه

بجاء في جواب بيننا وانا في جواب بيننا فالت فبيننا صورنا انما هو الامراننا اذا نحن فهم سوقة نقصف ولا يحى  
 بعداذا المفاضة الا الفعل لما هو بعداذا اللغياجا الا الاسمية وكان الاصح لا يستفهم الا في كل في جواب بيننا  
 وبيننا لكثرة في جوابها بد ونهما والكثرة لا تدل على ان المكثور غير فصيح بل تدل على ان الاكثر الاصح الا ترى الى قوله  
 امير المؤمنين وهو من الفصاحة بحيث هو بيننا هو بيننا في جوقه اذ عطفها الاخر بعد وفاة ولما اصد الى  
 اضافة اللزوم بين اضافة الى المجرى الى جملة والاضافة الى الجملة كلا اضافة على ما تقدم زادوا عليه ماء الكافة لانها  
 التي تكلف الغرض عن الاقتصار ولا شجوا الفعول فلو دلت الف لكون الالف لعل عدم اقتصاره للمضاف اليه  
 لا تدل على ان الالف قد يوفى بها للوقف كما في انا والظنونا واصلا بين ان يكون مصدره بمعنى القراء في قوله  
 جلست بينكما اي مكان فرا فكمما وقد فعلت بين خروجك ودخولك اي زمان فرا فخر وجك ودخولك فخذ  
 المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فيبين كما سبق مستعمل في التزمان والمكان واما اذ اذ الف ماء او الالف واضع  
 الى الجمل فلا يكون الا للتزمان لما تقدم انه لا يضاف من المكان الى الجمل الا حيث وبين في الحفظه مضاف الى زمان  
 مضاف الى الجملة فخذ في التزمان المضاف والتقدير بين اوقات زيد فاقم اي بين اوقات فيام زيد فخذ في الوقت  
 فيام نظيره عليه وهي غير اضافة الزمان الى الجمل ومن الامكنه وغيره فبديار والهم في كل مضاف اليها الى  
 التزمان فصاحب المضاف الى التزمان زمانا لان بين اضافة الى الامكنه او حيث غيرهما فهو ذلك ان نحو بين القاري  
 وبين زيد وعمرو وان اضيف الى الازمنة فهو التزمان نحو بين يوم الجمعة والاحد وكذا ان اضيف الى الاحكام  
 نحو بين فيام زيد وهو قوله الا ان يرا به محققا المكان نحو قولك زيد بين الخوف الرجاء استعبر لما بين الحزين  
 مكانا فلهذا وقع بين خبرا عن المحنة فيبين المضاف فخذ في زمان محذوف في ظاهر الى جملة معذرة بالحدث  
 لا بد ان يكون بمعنى التزمان فلهذا جاز اضافة الى الجمل وكل ما قلنا في بيننا بظرف في كل ما من بجي ماء الكافة لبعده  
 عن طلب مضاف اليه مفرق ومن تقدير زمان مضاف الى الجمل كذا اذن زمان مضاف الى الجملة لان كلا وبعضا  
 من جنسها يضافان اليه زمانا كان او مكانا او غيرهما ولما في كل ما من معنى العموم والاستغراق الذي يكون  
 في كلمات الشرط نحو من وما ومنى فتأبها اكثر من مشابهة بيننا فلم يدخل الا على الفعلية بخلاف بيننا  
 وبيننا ولهذا ايجز جاز ووقع الماضي بعد كل ما بمعنى المستقبل لكنه ليس كذلك بجملة في كل ما من كما كان  
 في كلمات الشرط المتضمنة لمعقوان وكذا في كل ما من بعد حيث احتمل الماضي والاستقبال للعموم  
 الذي فيه ككلا لا شرط بصرفه في كل ما من الشرط واما ما جاز في كل ما من شرط بجزم وتطلب الماضي مستقبل لكن وما ومنه  
 فالعامل في كل ما من جاز هو في محل الجزاء الذي في محل الشرط كما في اذا انما في اغلب استعلان في الفعل المقطوع  
 موقوف نحو كلما طلعت الشمس ابدان وجلت حيث جلس زيد وقد استعلان في غير المقطوع به نحو كلما جئتني  
 اعطيتك وحيث لفت زيدا فأكبره كما يستعمل الاسماء المتضمنة لمعقوان في المتحقق وجوده نحو متى طلعت الشمس  
 ابدان وكل ذلك على خلاف الاصل ويدخل بيننا وبيننا وكل ما في الماضي وفي المستقبل ولما ان تركب بناء بيننا وبيننا  
 وكل ما على التعقيل لكون اضافة ما كلا اضافة كما ذكرنا في حيث الاقبا يثبت على الفعل الذي كانت لشخصه حاله  
 الاعراب بخلاف حيث فانه لم يثبت لها حاله اعراب هي منصوية فيها حتى لو اعي حركاتها اعرابية وانما رتب بيننا وبيننا  
 وكل ما مع جملتها ترتب كلمات الشرط مع الجزاء لما ذكرنا من بيان لزوم مضمون الثاني للاولى لزوم  
 الجزاء للشرط ولهذا رد حل اذا واذا للمفاجاة في جواب بيننا وبيننا لعل على فتران مضمون الاول بالثانية مفاجاة  
 بلا ترخ فيكون اكد في معنى اللزوم وقبل في كل ما من معرب وما مصدرية والزمان المضاف الى ما معذرة بجزم  
 ادعاء مثله في بيننا فان دخل اذا واذا للمفاجاة في جواب بيننا وبيننا فان قلنا كما هو مذهب المتبع ان اذا المقابا  
 طرف مكان وكذا ينبغي ان نقول في المفاجاة فاذا وانصوبان على انهما ظرفا مكان لما بعدهما وبيننا و  
 بيننا ظرفان مان له فعلى بيننا زيد قائم اذ لاى هندا بين اوقات فيام في ذلك المكان اي في مكان فيامه وان  
 قلنا انهما ظرفان زمان كما هو مذهب الترجيح فيما مضافان الى الجملة التي بعدهما مخرجان عن النظرية  
 مستدان خبرهما بيننا وبيننا والمضى وقت وقية زيد مستدا حاصل بين اوقات فيامه والاولى ان يقال بجزم  
 كمن في المفاجاة كما هو مذهب ابن بري فالعامل في بيننا وبيننا ما بعد كل مني للمفاجاة او نقول انهما ابدان  
 وبيننا للمفاجاة في جواب بيننا وبيننا كما قال الجوهري وابن فنييه وابو عبيدة بزيادة اذ في نحو قوله تعالى فاذا  
 واعدنا وبادا اذ في قوله حق اذا سللوه في فنانة اليه والكلام على مثل قوله تعالى فاذا اصاب

حاة  
 الا انما  
 وهو  
 بيننا  
 فوجوب  
 تد  
 تد  
 تد

به من يشاء من عبارته اذ اهم يستشرون كالكلوم على بيتا زيد فاقم اذ راى عمره سواء ويجوز ان يكون اذ انى جوا  
 بنينا واذا ولما نحو قوله تع فلما كتب عليهم القتال اذا فرغى منهم طرف زمان بدلا من الظرف المدرك كونه ولا  
 يجعله مضافا الى الجملة التى يلبسها بل يجعل تلك الجملة عاملة في النظر فلا بد كونه اى وقت الاصانة في تلك  
 الحال يستشرون وكذا في الباقين فالجملة المضاف اليها اذا محذوفة مدلول عليها بالجملة التى في موضع الشرط  
 اى اذا اصاحم يستشرون واذا كتب فرغى منهم يفرغون وكذا نقول اذا وقعت جوابا لان فى نحو قوله تع وان  
 نصيبهم يفتنون وان قلنا انها ظرف مكان فلا يبدلها جملة مضافا اليها لان المكان لا يضاف الى الجملة الا حيث  
 بل المعنى في ذلك الموضع يفتنون وكذا في جواب ذاولما وفيما وان قلنا بجزئنا اذا في جواب الاشياء الاربعة فلا  
 اشكال لا تاذن حرف كالفاء سواء وقد يجى اذ للفاحاة في غير جواب بيتنا وبينما نحو قولك كنت واقفا اذ جاني  
 عمر ويجوز اضافة بيتنا الى المصدر قال بيتنا معانفة الكرام وروعه يوما انجر له جرى سلقع يفتن  
 بين اوقات معانفة ولا عرف الرفع على انه خبر مبتدأ محذوف اى فتايقه حاصل قوله واذا لما ضاع بفتح بعدها  
 الجملة وذلك لان لا يطر اعليها معنى لشرط كما في اذ لان جميع اسماء الشرط منضممة للمعنى ان وان للشرط  
 في المستقبل واذا موضوعه للماضى فتساقبا واذا دخل على المستقبل فليبه الى الماضى كقوله تع واذا بك ربك واذا  
 نقول ويلزمها النظر في ان الا ان يضاف اليها زمان كقوله تع بعدا ذبحنا الله منها وقوله بعدا ذابن مهديون  
 ولم بعد جريدا باسم الا يعيدوا ويضع مفعولا بها كقولك اذ كراذ من يا بيتنا لكره وقوله تع واذا كرا عا اذ  
 اندر على ان اذ بدل من اذ عا اذ ويلى في نحو قوله تع انا ان اذ كراذ من يا بيتنا لكره وقوله تع واذا كرا عا اذ  
 الى الجملة وان علمت حذفت وعوضت عنها النون كما في قوله وان اذ صحب فبكتها او يفتر كما تر ويلزمها الكسر  
 في نحو يومئذ لما مروى اذ للفتل نحو جثنا اذ انت كرم اى لا تن كرم والاولى عر فبنتها اذ ان لا معنى  
 ثانيا ويلها ما لوئت حتى تدخل في حد الاسم واعلم انه يفتح ان بلفها اسم بعد فعل ما ض نحو اذ زيد فاقم بل الفصح  
 اذ قام زيد لان اذ موضوع للماضى فابلا في الماضى وقد مللنا كذا والناسية ولا يرد عليه نحو اذ زيد يقوم  
 لان اذ على مذهب سيبويه واخلة على يقوم المقدر والمفسر بهذا الظاهر اما على مذهب من اجاز دخولها  
 على اسمية خبرها فعل فهذا وارد عليه ولا يخلص منه الا استنباح استعمال مثل هذا ايضا اعنى قولنا انا  
 زيد يقوم ففعله كذا واخبر انه ايضا خبر ليل الاستعمال وقال المص معذرا عن صاحب هذا المذهب ان يقوم  
 ليس للاستقبال بل للحال على وجه الحكاية وقدر نظر لان مثل اذ زيد يقوم ففعله كذا مفسود به الضمير  
 الاستقبالي وحكاية الحال المستقبلة كقوله بيت في كلامهم كما ثبت حكاية الحال الماضية واذا جئت ما بعد  
 اذ وهي اذ على ما كانت عليه لا نصيرها جازمة معينة للشرط بخلاف اذ فانها نصيرها جازمة بما كحجى في جواز  
 الافعال ومنهم من قال اذ اما يحازى بها فيجزى الشرط والجزاء وانشد الفريدي وكان اذ اما بسبل السيف  
 يضرب والريزانية بيتنا قوله ومنها ابن واني للكان استنفها ما وشرطا ومضى للزمان فيها وانان للزمان  
 استنفها ما ابن الاستنفها مبنية نحو ابن كنت واك شطبة نحو ابن تكن اكن وبنواؤها على الحركية للسكينة وعل  
 لاستنفال اقم والكسر بعد الياء واني لها ثلثة معان استنفها مبنية كانت وشرطية احد ها ابن الا ان اى  
 مع من في الاستعمال ما ظاهره كقوله من ابن عشرين لنا من اى او مطلق نحو اى لك هذا اى من اى اى  
 من ابن ولا يقال اى زيد بمعنى ابن زيد وانما جازا ضار من لاها اذ جعل في اكثر الظرفى لى لا يفتنون او يطل  
 نصرفها نحو من عند ومن بعد ومن ابن ومن قبله ومن امانه ومن لده فصارت في مثل نمازان بصرف  
 الظرفى ضارها ومنه قوله صريع عنوان رافهن ورفنه لدن شت حتى شات سود الد وايب اى من لى  
 شبك بى اى بمعنى كيف نحو اى يؤفكون ويجوز ان يكون بمعنى من ابن يؤفكون ويجى بمعنى متى وفدا  
 قوله تع اى شتم على الارجاء الثلثة ولا يجى بمعنى متى وكيف الا بعد فعل وامثلة الشطبة فكقوله صحت  
 اى فانها تلبس بها كلاما كقوله تحت رجلك شاجراى من ابن فانها قوله دمى للزمان فيها اى في الاستنفها  
 والشرط ورتما جرت هذا بل معنى على انها بمعنى من كقوله شرب ماء الحرة ثم رفعت موقى خضرون يفتح  
 ومعنى في فيكون على الوجهين حرف او بمعنى وسط كما حكى بوزيد وضعنه منى كنى اى كنى اى وسط  
 كنى ولا يجوز منى زيد لان الزمان لا يكون خبرا عن الجملة وانما اوله محل انت ويلاد كنى ليس بخبر بل هو  
 ظرف الخبر المستل الذي بعد غير ما قد مسك كما مر في نحو ما ملك زيد وانث ويلاد كنى محذوران وان للزمان

سجدة النظر

سجدة النظر

التخبر

من

بلا فصل

واذ واغما

الفتح

اي كان

سجدة النظر

استفهاما كفى الاستفهامية الا ان من اكثر استعلا وايضا بان مختصرا بالامور العظام نحو قوله تعالى بان مرستها  
 طابان يوم الدين ولا يقال طابان بنت وكسر هـ نية لغة سليم وقال الامدلسي كسر نونها لغة والاولى الفتح لجاورد  
 الالف وكتب الجمهور ساكنة عن كونها للشرط واجاز ذلك بعض المتأخرين وهو غير مسموع ويختص بان في الاستفهام  
 المستفيل بخلافه في انه يستعمل في الماضي والمستفيل قال ابن جني ينبغي ان يكون طابان من لفظ اى لا من ابن  
 لان ابن للمكان ولغلة فقال وكثرة فعلا في الاسماء فلو سميت بها لم يصرفها قال الامدلسي ينبغي ان يكون اصلها  
 اى او ان تحذف الهمزة مع الياء الاخيرة فيمضي اليوان فادغم بعد الفتح قبل اصله اى ان اى حتى تخفف  
 بحذف الهمزة فانصلت الالف والقون باقى وقبه نظرا لان ان غير مستعمل بغير لام التعريف اى لا يضاف الى مفرد معرفة  
 قوله وكيف للمحال استفهاما اتعاذ كيف في الظرف لانه بمعنى على اى حال والجار والظرف متقاربان وكون كيف  
 ظرفا مذهب الاختصاص عند سيبويه هو اسم بدل بدل الاسم منها نحو كيف لنا صحبح ام سقيم ولو كان ظرفا لا  
 لا بدلت منها الظرف ونحو متى حيث ابوم الجمع ام بوم السبت ولا يختص ان يقول ويجوز ابدال الجار  
 المجرور منها نحو كيف زيد على حال الصحة ام على حال الكسفة فكيف عند سيبويه مفرد بقولنا على اى حال  
 وحاصل عند مفرد فان جاء بعد كيف قول يستغنى به نحو كيف يقوم زيد فكيف منصوبا محل على الحال  
 نحو ايها والبدل منها منصوبان بقول في الجواب متكافئان او معناهما في البدل كيف يقوم زيد معناها  
 ام لا فكذلك قلت باى صفة موصوفا يقوم زيد معناها ام لا فعمل بدل من موصوفا مع الجار المتعلق به ويجوز  
 ان يكون كيف في مثل هذا الموضع وهو ان يلبس قول مستغنى به منصوبا محل صفة المصدر الذي تضمنه ذلك  
 القول فكان معنى كيف يقوم زيد فيما ما حاصله على اى صفة يقوم زيد ولا يجوز مثل هذا الاستعمال السقوط  
 الاستفهام عن مزية المصدر لكن لما كان الموصوف بكيف الى المصدر مفردا اجاز ذلك نحو ايها نحو فيما  
 سريعا والبدل منه ايها ما سريعا بطبعا وان جاء بعد كيف ما لا يستغنى به نحو كيف زيد فهو مرفوع المحل  
 على انه خبر المبتدأ فيقول في جوابه صحبح ام سقيم وفي البدل منه صحبح ام سقيم فان دخلت فواسخ الابتداء على غير  
 المستفيل الذي بعد كيف نحو كيف صبحك وكيف تعلم زيد فهو منصوب المحل خبر ثانيا او مفعولا به والاستفهام  
 بكيف عن التكرار ولا يكون جوابا الا تارة ولا يجوز التصحيح في جواب كيف زيد وشذ دخول على عليه كاردى على  
 كيف يبيع الاحمرين واما فوهم انظر الى كيف تصنع فكيف فيه مخرج عن معنى الاستفهام لسقوطه عن الصدر  
 والكوفيتون يجوزون حزم الشرط والجزاء بكيف وكيف ما فاسا فلا يجوز البصوتون الاشد وذا قال سيبويه انها  
 في الجاء مستكسرة وقال الخليل مخرجها مخرج الجزاء بمعنى في نحو فوهم كيف يكون اكون لان فيها معنى العموم الذي  
 يعنى في كلام القسط الا انه لا يسمع الجزم بها في الاستعلاء وجاء في كيف ك قال اوداعيان ليعلان شرح لنا كى لا يجتأ  
 من يعرنا اثر قال الامدلسي هي لغة فيها او يقال حذف فاء كيف صورة قوله من بعد معنى قال المدة فيلها  
 المفرد المعرفة وبمعنى الجميع فيلها المقصود بالعدد وقد يقع المصدر والفعل ان يفقد زمان مضاف  
 عند النفاذ ان اصله من من من تخفف بحذف القون استعلاء بانك لو سميت بمد صغرية على مند وجعله  
 على اناذ وبنوع على هذا ان الامة على ما اغلب الحذف وهو يفتقر فيبعد عن الحرف فان الحرف لا يحد منه  
 حرف الا المضعف نحو رب وب وهذا كما في بعضهم في اية مضمومة من اذا ومنع منه صاحب المعنى وقال  
 فوهم مند ومانا غير منقول عن العرب واما تخريك الالف نحو هذا اليوم بالضم للسالكين اكثر من الكسر فلا بد ان  
 ايضا على ان اصله مند جواز ان يكون للاشباع وضم ذال مذ سواء كان بعد ساكن او لانه غنوية فعلى هذا  
 يجوز ان يكون اصله التميمي تخفف تماما اجمع الى التخريك للسالكين وذال الى اصله كما في نحوهم اليوم وكسرهم مند  
 مند لغة سليمة فالالاختصاص مند لغة اهل الحجاز ومنذ لغة بني تميم وغيرهم ويشاركهم فيها اهل الحجاز وحكى ايضا  
 ان الحجازيين يجرون بهما طلفا والتميميين يرفعون بهما مطلقا جمهور العرب فاستعملوا مند الذي هو لغة اهل  
 الحجاز على ما حكى ولا يخبرون بهما معا في الحاضر اتفاقا واما الخلف يديهما في الجربهما في الماضي لا يستعملان  
 في المستقبل اتفاقا قال لقراو مند مريثة من من وذو فعل اللغة السليمة عتية فالمرجع عند في نحو مند يوم  
 الجمعة خبر مند احدث وقيل من الذي هو يوم الجمعة اى من الوقت الذي عمل حذف الموصوف وذو طائفة وبني  
 ان يكون التقدير عند في نحو ما رايته مند يومان من ابتداء الوقت الذي هو يومان على حذف المضاف قبل  
 الموصوف يستقيم المعنى قال بعض الكوفيين اصل مند من اذ فر كبا وضم الذال للسالكين فالمرجع بعد فاعل

الاولى

فصل في عمل الاختصاص بقولنا على حال

والجار والجزء عند كالمفرد فهو مستعمل في ناعل مغلداى كان كيف كذا

وهو مستعمل في ناعل مغلداى كان كيف كذا

وذال ان الحرف يفتقر وهو يصيد عن الحرف كذا



فعل مقدر والتقدير منذ يوم الجمعة من اذ يفتر يوم الجمعة اي من وقت مقضى يوم الجمعة ويتبع ان يكون  
التقدير عند في نحو ما رايته منذ يومان من اذ ابتداء يومان اي هذا اذا ابتداء اليومان اللذان قبل هذه الوقت  
بدخولها في الوجود اي من وقت ابتداء يومين واثر التكلف على المدحيبين ظاهرا لا يخفى بل يتبع ان لا يكون منذ  
الحارة على المذهبين مركبة اذ يتبعها الثاني بل ان المدحوران فيها بل يكون حرفا موافقا للفظ هذا الاسم  
الركب ومثال بعض الكوفيين هما اسمان على كل حال فان خفض بهما فعلى الاضافة وعلا البناء عند هؤلاء اما  
في حال رفع ما بعدها فلما يتبع من كون المضاف له جملة كما في حيث واما في حال جرة فلما ضمنها معنى الحرف  
لان معنى منذ يوم الجمعة من هذا يوم الجمعة ومن ناسخه فيها بمعنى الحرف المضاف الى الزمان منضمنا معنى  
من ومعنى هذا شهرنا اي من اول شهرنا ومعنى هذا شهرنا اي من اول شهر قبل وقتنا علمنا سببنا انه لا بد من  
ومعنى من معنى ابتداء الزمان في جميع منصرفاتها فاذا نظرنا هذا فلما اذا التجرها بعدها ففيها مذهبان  
الجمهور على انها حرفا جرو وعضو البصريين علمنا ذكرها على انها اسمان واذا التجرها بعدها فلا خلاف في كونها  
اسمين لكن في ارتفاع ما بعدها افعال الاول يجهر والبصريين انهما مبتدآن ما بعدها خبرها على ما يتبعه  
والثاني لا في الفاسم الرجحاني انهما خبر مبتدآن فان قسر الرجحاني من منذ باول المدة وجميع المدة من  
مرغوعين كما يتبع من نفس البصريين فهو غلط لا تلتنا وافتلنا اول المدة يومان فان تجر عن الاول باليونين  
وايضا كيف تجر عن التكرار المؤخر بمعرفة مقدره والزمان المقدم لا يصح تنكير المبتداء المؤخر الا اذا نصب  
على الظرفية نحو يوم الجمعة فقال وان فسرهما بظرف كما يقول مثالا في ما رايته منذ يوم الجمعة اي مع انهما  
اي انتهاء الزمنية يوم الجمعة وفي ما رايته يومان اي بعد الزمنية يومان فله وجه مع تعسف عظيم  
من حيث المعنى والثالث والرابع قول البصريين كما تقدم ولا بأس من ركب مذهبها خامسا  
من هذه المذاهب مما قال للمالكي فيها فتقول انهم ارادوا ابتداء غايته للزمان خاصة فخذ والفظ من الله  
هو مشهور في ابتداء الغاية ويؤمع اذ الذي هو الزمان الماضي واما حملنا على الكتاب فكيف من الكلمتين  
وجود معنى الابتداء والوقت الماضي في جميع مواقع منذ كما يتبع في بعض من واذا قلب على الظن تركبه منه مع  
مناسبة لفظه للفظها واما ورالتجوا اكثرها ظن فتقول حذف لاجل التركيب ههنا اذ ينفي مندوبون وذلك  
ساكنين وحق اذ ان يضاف الى الجملة والاضافة اليها كما لا يضافه كما مر في هذا الدال لما اخرجوا الى مطر بكها للساكنين  
لشيئها لها بالغايمة المتكثرة في الاصل كقيل وبعد ما صار على ثلثة احرف بخلاف وقيل التركيب فانه وان  
كان واجبا لاضافة الى الجمل الا ان وضعه وضع الحروف فلم يشابه الغايات المعبر بها الاصل كما شاها حيث فكافة  
حرف لا اسم مضاف وذلك ان اكثرها يضاف اسم على ثلثة احرف واكثره ينفي منذ كما هو لغة التسليم ثم استغلا  
الخروج من الكسر الى فتح لازم مع ان بينهما ما حزا غير حصين فضاها اليهم ايتا عال الدال ثم انهم جروا تخفيفه  
بجذف لتون ابغى فاذا كان كذا رجع الدال الى السكون الاصل اذ التثنية انما كان للساكنين الفرض من هذا  
التركيب تحصيل كلمة نفيد تحدد بد زمان فعل مذكور مع تعيين ذلك الزمان كتحديد زمان عدم الزمنية في  
نحو ما رايته منذ يوم الجمعة وتحدد الزمان مع تعيينه تحصيل ما بان يذكر مجموع ذلك الزمان من اوله  
الى اخره المنقلب زمان التكلم نحو منذ يومان ومذ اليومان ومذ سنان ومذ فهد فائم اذا امشد فاما ما الى  
وقت التكلم واما بان يذكر اول الزمان المنقلب اخره زمان التكلم غير متعرج لذكر الاخر للعلم بانصالة وقت  
التكلم محض اتصال ذلك الاول بالابشارة فيه غير مما هو بعدة نحو منذ يوم الجمعة ومذ يوم فليت فيه ومد  
فام زيد بعد يوم الجمعة الا فرمالي وقت التكلم اذ لا يشاؤك في هذا الاسم ما بعدة من الايام فحق الاول كان  
اصل مذ من اوله اذ فخذنا قل المضاف الى ذم ركب من من واذا منذ كما ذكرنا وذلك لان معنى منذ زيد  
فائم من اول وقت قوم زيد واما في الثاني فلا يحتاج فيه الى تقدير مضاف حذفا اذ معنى منذ فائم زيد من  
وقت فائم زيد فتقول بضاف منذ الى جملتين اما الاصلية الجزئين نحو منذ زيد فائم والمعنى فيها جميع  
المدة ولا اعلمها هذا العهد مستعمل في الاصلية واما التي احدثت فيها فعل فان كان الفعل ماضيا نحو منذ  
فام زيد ومنذ زيد فم فهو لا قل المدة وان كان مضارعا نحو منذ يكذب زيد ومنذ زيد يكذب فان المضارع  
حالا فهو يوجب المدة وان كان حكايته حال ماضيه فهو لا قل المدة ولا يكون مستقبلا لان منذ للوقت  
الزمان الماضي فقط للركب من اذ لو وضع الماضي في الاصلية فالاحضل لا يجوز منذ يقوم زيد للزوم مجازين كون

تجربة

ظنية

اذا قلنا ان كان  
لهم وعلما على ثلثة احرف  
كأنهم

لان منذ للوقت الزمان الماضي فظن ان انخفض بالماضي وهو مركب

بقوم مقام تام وحذف زمان مضاف على ما يحى في نقد بذهب جمهور البصريين والاصل جواز لان بقوم  
 كما قلنا حال او حكاية حال وليس المضاف محذوف كما اخبرنا وجاز ايضا ان يضاف منذ الى الجملة المصدرية  
 بحرف مصدرى لتغير افعال التركيب عن صورته التي كان معها واجبة لاضافة الى الجملة فيكون كسب وانه  
 على ما ذكرنا انه يجوز تصدير الجملة التي بعد ما بحرف مصدرى لكونها غير محيين في الظرفية فيقول منذ  
 ان الله خلقني ويجوز ان يدعى ان منذ في مثله مضاف الى جملة محذوف احد جزئها كما يحى في المصدر الصريح  
 نحو منذ سفرتم تقول يجوز حذف احد جزئ الجملة المضافة اليها اذا كان الباء في مجموع زمان الفعل من اوله  
 الى شروع المتصل بزمان التكلم معرفة كان او تكوّن نحو منذ يومان ومنذ رجلا ذاك في رجب منذ شهرين  
 وعند شهرنا او كان الباء في اول الزمان المتصل آخر زمان التكلم كما ذكرنا قبل معرفة كان او تكوّن نحو افرق  
 منذ يوم الجمعة ومنذ يوم قدم فيه زيد ومثل هذا الحد يجوز ثبوت الفراءة فيه ويجوز انتفاؤها في جميع احوال  
 وذلك بجواز دخول الحد في الحد ودخوجه منه وما بعد الحد يجب ثبوت الفراءة فيه بلا ريب يجوز كون الثاني  
 المراد به الاقل معددا او ابصارا بشرط ان لا يكون العدد مقصودا بل يكون المراد به مجزئ الزمان المحصور كالقول لما ربه  
 منذ سنة الهامة ومنذ شهر رجب منذ يوم لطائفك ومنذ عشرى الى الحجة واما ان قصدت العدد كقولك ما لفتنه  
 منذ عشرى الى الحجة وانت زبدان الرطوبة انقطع في اليوم الاول الى الآن وكذا اليوم الثالث الى الآن وكذا اليوم الثالث  
 الى آخره فهو محال لانه اذا انقطع في الاول الى الان فكيف يحى حتى ينقطع في الثالث والثالث بل المقصود انها  
 انقطعت قبل العشران فلما بدخول الحد في الحد ودان لم يقبله فالعقبات انقطعت في يوم غير معين من  
 ايام العشران ايامها اذن كساعات يوم الجمعة في يوم الجمعة وعند انقضاءها ويجوز ايضا حذف احد جزئ الجملة  
 اذا كان الباء في مصدر او الا على احد الزمانين المذكورين بقرينة الحال نحو منذ يوم زيدا اذا كان وقت الكلام نائما و  
 منذ خروج زيدا فامضى خروجه واما وجب حذف واحد الجزئين في الموضع المقيد باذكار وان لم يستد مسئلة المحذوف  
 شيئا لقيام الظرفية مع كثرة الاستعمال ونقد بر الاول من ابتداء يومان على حذف فصل اي من وقت ابتداء يومين  
 اي اليومين اللذين اخرهما زمان التكلم او يومان مستدان على حذف خبر المبتدأ وجاز لا ابتداء بالتركيز لاختصاص  
 يومين من حيث المعنى اليومين المنقطعين عن وقت التكلم واما استغنى عن التعريف لان من العلوم ان  
 منذ موضع لوقوف الزمان الذي اخره وقت التكلم في جميع استعماله سواء كان ما بعده مفردا او جملة نكرة  
 كان المفرد او معرفة ونقد بر الثاني مذ كان يوم الجمعة او مذ يوم الجمعة كان اي من وقت كون يوم الجمعة وجاز  
 ان يجعل لكون يوم الجمعة وقتا على سبيل الجواز كما يقال اذا كان يوم الجمعة نادى مناد واما المصدر للدال على  
 احدها فيقول في المعنى الاول مذ يومنا اذا كان وقت الكلام نائما اي منذ ابتداء نومنا ونومنا مبتدأ وفي المعنى  
 الثاني مذ خرجنا اي مذ كان خروجه او خروجه كما بين الظرفية ويجوز ان يكون مذانك قائم في المعنى في الاول ومذان  
 الله خلقني في الثاني من هذا ثم يقولنا يجوز ما اضافة منذ الى الظروف المذكورة وللصادر نحو منذ يومين اي من  
 وقت ابتداء يومين ومن وقت يوم الجمعة ومن وقت سفره ومن وقت كونه من الايام اي وقت ابتداء يوم منها واما جاز ذلك  
 لخروج اذ بالتركيب عن كونه واجبا لاضافة الى الجمل ويجب مع هذا مراعاة اصل منذ من القصة اذا اضافة الى المفرد  
 طارئة كما بقى منه حيث مع اضافة الى المفرد ولا فرق من حيث المعنى بين خروجه الظروف ودفعها اصلا ولا نضع  
 الى ما ترى في بعض الكتابين بين الجر والترفع في المعرفة فربما معنويا نحو ما رابته مذ يوم الجمعة وهو جواز الترفع في يوم  
 الجمعة مع الجر وعدها مع الترفع فان ذلك وهم هذا الذي مر ارض منذ تم انهم قد يوضعون بعدة نكرة غير محذوف للذلة  
 على طول الزمان نحو منذ حين ومنذ سنين وذلك خلاف وضعه لان اذ يفتقر الزمان وهذا كما وضع حتى لتعجب التمايز  
 ثم قبل حتى حين وحتى مدة وهذا الذي ذكرنا وان كان في بعض مواضع ادق فيستفاد من ذلك مفترقا فصد جعله  
 في جميع استعماله لاجل الى اصل واحد وعلى بشر واحد ولزجج المشرح ما في الكتاب من احكام مذ ومنذ وهو  
 مذهب جمهور البصريين فالمد منذ بمعنى اول المد فيلها المفرد المعرفة مذهبهم انه اذا ارتفع الاسم بعدها  
 فهما اسمان في محل الرفع بالابتداء وهما معنيان اما اول مد الفعل الذي قبلها مبنيا كان او منقبا نحو ما  
 رابته مذ يوم الجمعة اي اول مد انتفاء الرقبة يوم الجمعة فاذا كان بهذا المعنى وجب ان يلها من الزمان معرفة  
 معرفة ويجوز كما ذكرنا ان يكون هذا الحد غير مفرد نحو ما رابته مذ اليومان اللذان عاشتا فيهما اذ لم يكن العدد مفعولا  
 وكذا يجوز ان يكون نكرة نحو ما رابته منذ يوم لفتنه في هذا المقصود بيان زمان مختص واما جميع مد الفعل

نقد عام

نقد ان الحد ان يجوز الفراءة فيهما يجوز انتفاؤها في جميع احوال كما ذكرنا

وتدبر يوم الجمعة ومذ سفره ونزولهم منذ شهرين وكذا سئل عن الزمان في

الذي

الجموع

الذي فيها كان الفعل شيئا او منقبا نحو كسفى منذ يومان اي صفة صحبته يومان فبها التزمان الذي فيه  
معنى العدد سواء كان مفرا او جمعا من يوم بعد يومان و بعد اليوم و منذ اليومان وقد تقدم انه يجب ان يلبس  
بمجموع زمان الفعل من اقله الى اخره المتصل زمان التكلم ولا يشترط كون ذلك المجموع مفصوفا منه العدد وذلك لانك  
تقول ما فعلتاه منذ عشرين سنة فاما مع انك لا تقصد زمانا واحدا او غير واحد حتى يكون فيه معنى العدد قوله المفصوف  
بالعدد اي المفصوف مع العدد والباي معنى مع والآن الواجب ان يقال للمفصوف به العدد لانك فصلت بفولك يوما  
عددا شيئا لانك فصلت بالعدد يومين قال لا تخش لا تقول ما رايتك منذ يومان وقد رايتك من قبل ويجوز  
ان يقال ما رايتك منذ يومان وقد رايتك اول من اسرنا اذا كان وقت التكلم اخر اليوم فلا شك فيه لانه يكون قد  
تملك انقضاء الرتبة يومان واما اذا كان في اقله اعنى وقت الخبر فاما يجوز ذلك اذ جعلت بعض اليوم وهو يوم  
انقطاع الرتبة يوما مجازا وكذا ان كان في وسطه يجعل بعض يوم الانقطاع او بعض يوم الاخبار يوما ولا يجب  
بعض اليوم الاخر وان اعتدت بهما معا فان ذلك ان تقول منذ ثلثة ايام قال ويجوز ان يقول ما رايتك منذ يومان  
يوم الاثنين وقد رايتك يوم الجمعة ولا تعد يوم الاخبار ولا يوم الانقطاع وقال ويجوز ان يقول ما رايتك منذ  
يومان وان لم يره منذ عشرة قال لانك تكون قد اجرت عن بعضها ما مضى قول وعلى ما بيننا وهوان منذ  
لا بد منه من معنى الاشارة في جميع مواضعه لا يجوز ذلك وقال انهم يقولون منذ اليوم ولا يقولون منذ الشهر ولا منذ السنة  
ويقولون منذ العام قال وهو على غير القياس قال ولا يقال منذ يوم استثناء يقولون منذ ما مس ولا يقولون منذ  
استثناء لغيرها فان كان جميع ما قال مستندا الى التماع فيها ونعتك والا فالقياس جواز الجمع والقياس ليس  
بمانع لانه خوف من اقل من ساعة قوله ويقع بعدها المصدر والفعل وان في هذا زمان مضاف الى هذه القلقة  
معنى ما رايتك منذ عشرة او منذ ان سافر ومد سافر ومد زمان سفر ومد تسافر مد زمان سافر ولم  
يدكر المصدر الجملة الاستهتية نحو منذ سافر اي منذ زمان زيد سافر على مذمهم ومد منذ الاستهتان عندهم  
مبتدان ما بعد ما خبرها اذ معوم ما رايتك منذ يوم الجمعة اول مد انقضاء الرتبة يوم الجمعة ومعنى ما رايتك منذ  
يومان مدة انقضاء الرتبة يومان فكانه كان في الاصل في الموضوعين مد ما رايتك حتى تكون الجملة مضافة اليها فخرت  
لتقدم ما بدل عليها وبني منذ بناء قبل وبعد ولذلك قيل منذ باقتم وقيل بين منذ لكونه على وضع الحرف  
ثم حمل منذ عليه لكونه معناه وقيل خلا على منذ ومنذ الحرفين عندهم وقيل للزومها صلا للجملة اذ لا ينضم الحرف  
عليها فصلا والحرف لا يستفهام وغيره والكلام مع مد الاستهتية عندهم جلتان فاما رتبة جلد ومد يوم الجمعة جملة  
اخرى فالواو لا يجوز عطف الثانية على الاولى وان جاز ذلك ليا صرح بتفسيرها كما تقول ما رايتك واما ذلك  
يومان وذلك ان الثانية صارت مرتبة طرية الاولى بمنزلة معها اثنان لئلا يفصلها كجملة الواحدة ولا تخل للثانية  
عند جمعهم وهم لا تقاها كالمفصوف قال الفسرفي هو منصبه للحل على الحال اي ما رايتك منذ ما فلو اذ انجز ما  
بعد ما فيها حرفا جاز فان كان الفعل العامل فيهما ما فيها فاما معنى من نحو ما رايتك منذ يوم الجمعة اي منذ ولا  
يتم في ذلك في نحو قولك ما رايتك منذ يومين اذا اردت جميع المدة اذ لا معنى لقولك ما رايتك منذ يومين  
الا ان يفترق بين اقل يومين بنقد بالمضارع وهو اول وان كان الفعل جارا نحو ما اراه منذ شهرين او منذ اربع  
فهما بمعنى في قال لا تدل على هذا تقريبات الا قد يفصل بين ابتداء الغاية ولا يفصل في هذا تمام تقدير المدة  
وابن الجبار في الاخبار واذا عطفت بعد المجرور منذ ومنذ المرفوع جاز ذلك ان يوافق بالمعطوف  
ما بعد مد جارا ونفعا وان نصبه بالعطف على نفس منذ على الخبر لانه ظرف منصوب يرفع ما بعد او انجز  
الا ان المعطوفان يوافق ما بعد مد في كونه لاول المدة او مجموع المدة فالعطف عليه اولى وانه لو وافق المعطوف  
على مذولى فمثال الموافقة في الجموع ما رايتك منذ سنة ويوم وفي اول المدة ما رايتك منذ يوم الجمعة ويوم الخميس  
او منذ الجمعة ويوم السبت ذال لم يكن العدد مفصوفا بل المفصوف مجزئ التزمان المعين كما ذكرنا قبل ومثال  
المخالفة ما رايتك منذ يوم الجمعة وسنة ايام او مد خمسة ايام ويوم الجمعة لان احدا التزمانين لا اول المدة والآخر  
لمجموعهما قال ليضربون بناء على مذمهم وهوان التزمان مفردا قبل الجملة التي بعد من يجوز الرفع والنصب  
والجزم المعطوف في نحو منذ ايام زيد ويوم الجمعة اما الرفع والجزم على التزمان المفرد والنصب على معنى مد  
وام زيد لان معناه من زمان تمام زيد او على تقدير فعل اخر او ما رايتك يوم الجمعة وعلى ما ذكرنا لا يجوز الا  
العطف على ما اذا لزمان مفردا بعد قبل واما دخلت كافي الجزم على مد يروي عن بعض العرب انه قبل له مذممه

مع نقلك

بأنه  
بأنه  
بأنه

لأن الظاهر أن الساكنين في غير الألف واللام والياء والواو والهمزة والفتحة والضم والفتح والياء والواو والهمزة والفتحة والضم والفتح والياء والواو والهمزة والفتحة والضم والفتح

بأنه

فقد قال فلان فقال كذا اخذت في حديثك قبل والكاف في كمال الشبه دخلت على ماء الاستفهام فحذف لها واكتفى  
اليم كما قال با ابا الاكبر اسلمني طهوم طارفات وذكر هذا اخر الكلام في مدن ومدن فوله ومنها لدى ولدين وفدا  
لدين ولدين ولد ولد كذا ساكنة النون مشاعضه هي المشهورة ومعناها اول غايته زمان او مكان فقولك صليح ومن  
لدين حكيم وقلما انفار فها من فاذا اضيف الى الجملة تختص للزمان لما تقدم ان طرفها لمكان لا يضاف الى الجملة  
منها الا حيث وذلك كقولك صريع غوان ورافيق ورفقة لدين شئت حتى شاب سود الذناب ويجوز تصديدا للجملة  
بحرف مصدرى لما لم يختص لدين في الاصل للزمان قال عمرو بن حستان فان الكثر اعماني فدبا ولفا فتر لدين الى  
غلام وفيها ثمان لغات لدين بفتح الدال ولدين بكسرها فكان لدين خفيف بخذ فالفهم كما في عضد فالفهم ساكن  
فاما ان يحد في النون فيقول لدا واما ان يحد في الدال فيقول لدا وكسلا للتساكن واما ان يحد في النون للتساكن كسر لان  
فعال التساكن يحصل لكل ذلك هذه خش لغات لدين التي هي اصلها وفدا لدين ولد وكان لدين خفيف فقل  
ضمنا الدال الى اللام وان كان نحو عضد في عضد فليلا كما يجي في التصريف للفتى ساكن فاما ان يحد في النون واما  
ان يكسر للتساكن وفدا جاء لذي يحد في النون التي هي ام الجمع واشهر اللغات ولدى بمعنى لدين لان لدين ولغاتها  
المدكورة يلزمها معنى الابداء فلذا يلزمها من اما ظاهرة وهو الاغلب ومقدرة وهي بمعنى عند واما لدى فهو مجاز  
عند ولا يلزم معنى الابداء وعندا يتم تصرفا من لدى لان عند تستعمل في الحاضر الفريخ فيما هو في حركه وان  
كان بعيدا بخلاف لدى انه لا يستعمل في البعد وعراب لدين المشهورة لغة تسمية قال المص اوجبه في بناء لدين  
واخوانه ان من لغاته ما وضعه وضع الحروف تحمل البنية عليها تشبيها بها ولو لم يكن ذلك لم يكن لبنائها اوجه  
لانها مثل عند وهو معرب بالانفاس والذي رى ان جواز وضع بعض الاسماء وضع الحروف على اقل من  
فلسا حرف بناء من الواضع على ما يعلم من كونها ساكن الاستعمال في الكلام مبدئية لتشابهها بالفتى على ما ذكرنا في صدر  
الكتاب في حلا لعراب فلا يجوز ان يكون بناؤها مبدئية على وضعها ووضع الحروف فالوجوه في بناء لدين ان يقال  
انه زاد على سائر الحروف غير المضترفة في عدم التصريف بكونه مع عدم تصرفه لانه لا يبداء فتوغل في مشاهير  
الحروف ونظا واما لدى وهو بمعنى عند فلا دليل على بناؤه ومعنى عند الفرب حسنا ومعنى نحو عندى ذلك غنى فيها  
فتحت عينه او صمت ويلزمها النصب لا اذا انخرت من ومن حذف نون لدين لم يجوز حذفها مع الاضافة  
الى ضمير فلا يقول من لده بل من لدير ولدك ويحذف ما بعدها بالاضافة لفظا ان كان مفردا ونقد بل ان  
كان جملة وان كان ذلك لفظ غدة جاز نصيبها ايضا مع التجرد فدرفع اما التصريف وان كان شاذا فوجه  
كثرة استعمال لدين مع غدة دون سائر الحروف ككثرة وعشيرة وكون الدال لدين قبل النون الساكنة بفتح وضم  
وبكسر كما سبق في لغاتها ثم قد يحذف نونه تشابه حركات الدال حركات الاعراب من جهة بنائها وتشابه النون  
النون من جهة جواز حذفها فصار لدين غدة في اللفظ كما في غدة خلا نصيبها تشبيها بالفتى اي تشبيها بالمضوء  
في نحو صارب زيدا وغدة بعد لدين لا يكون الامتونه وان كانت معرفة ايضا اما تشبيها بالفتى فانه لا يكون  
الانكسار واما لانا لوحيد النون لو ندرنا منصوبه هي ام مجردة واما الرفع فعلى حذف احد جزئى الجملة اي لدين  
كان غدة كالفتى في مذبوب الجمع والف لدى تعامل معا ملتا الف على الى قبله في الظاهر وتغليب غايبا  
مع المضمرة وقد حكى سيبويه عن قوم من العرب لداك والاك وعلاك قال طاروا علاهن فطر علاها واشده بخنة  
حذف حواها واما قلب الف هذه الكلم الثلث مع المضمرة تشبيها بالف رى اذا اتصل بالمضمرة المرفوع نحو صبت  
وانما تشبه المضمرة المجرود بالرفوع دون المنصوب نحو سالك الجار مع الضمير المجرود كالكلمة الواحدة كالترافع  
مع الضمير المرفوع بخلاف لتا صب مع المنصوب ولم يشبه بالف نحو غلان الواو قبل الواو والياء اذ قبل الالف  
من الواو وانما لم يقلب نحو عصاك وفتاك لان هذه الالفان اصلا تكرر قلبها تشبيها بالفتى اذ يضاف الالف الى  
وعلى لدى وقلب الف على الالف وان كان لها اصل في الواو تشبيها لها بقلب الحرفية ولا يتصل من المفصولة  
التي لا اصل لالفه بالمضمرة الا هذه الثلاثة واما حذاه على ما جوز المبرد فليس بمشروع وانما هو قياس من قوله  
مها فط للماضى المنفى عوض للمستقبل المنفى مع فط الوقت الماضي عموما ومعنى عوض للمستقبل عموما  
ويخصان بالنتى وعوض في الاصل اسم للزمان والذم فقط وعوض المبتدئان بمعنى بدل لكن عوض قد تستعمل  
في زمان لا بمعنى بدل فمعرب قال ولو لا يكل عوض في خصمان واصلى ويقال افعل ذلك من ذى عوض كما يقال  
من ذى نغلى فيما يستقبل فط لا يستعمل الا بمعنى بدل لانه مشتق من اللفظ وهو القطع كما يقول لا افعله

ويعرب افعال الأفعال الى أفعال الفاعل والفاعل

في الأفعال والأفعال الى الأفعال

بعض الظواهر

بعض الظواهر  
بعض الظواهر  
بعض الظواهر

بعض الظواهر

بعض الظواهر

بعض الظواهر

بعض الظواهر

بعض الظواهر

بعض الظواهر

بعض الظواهر

البناء ان فط مبيحا استدركه بخلاف البناء استعمل فط يدون التوفيقا ومعنى نحو كنت اراه فط  
اي انا وهذا استعمل يدونه لفظا لا مقول نحو همل وايت لذيت فط وذلك لعل عوض المبيح للما حو مع  
الانبات ايضا فال ولولا دفاعي عن عفاف شهادي هوت بعفاف عوض عفاء مغرب وهو منفي معني  
لكونه في جواب لولا وبناء عوض على الضم لكونه مفعولا عما عن الامانة كقبيل بعد بدل اعرابه مع المضار  
البر نحو عوض لعاضه من اى هرا الذاهرين والماض الذي يبنى على حقه الدهر فكان المعنى ما بقي في الدهر  
داهرو بنى فط فوطم لضمه لام الاستغراق لزوما لا استغراقا لجمع الماضي واما ابداء فلين الاستغراق  
لازما المعناه الا ترى الى فوطم طال الابد على يد ربي فط على الضم حلا على اخنه عوض وهذا شهر لغائه  
اصغى مضوح الفاق ضوم الطاء المشددة وقد يخفف لظاء في هذا وقد يضم الفاق لباعا الضمة الطاء  
المشددة او الخفيفة وجاء كذا فط ساكرا الطاء مثل فط الذي هو اسم فويل جاء في عوض فخر الضاد  
وكسرها ايضا واكثر ما يستعمل عوض مع الضم كقوله رضيبي لبيان ندي اتم بطاسا باسج لاج عوض لا تغفر  
ومن الظروف المبينة اسر عند الجازين وعلة بناؤه فضمته لام التعريف وذلك ان كل يوم منفرد على يوم فهو اسر  
فكان في الاصل كثرتم لما اردت اسر يوم التكلم دخلت لام التعريف للعهد كما هو عادة كل اسم فصد به الى واحد من بين  
الجماعة المتماثلة كما ذكرنا في باب غير المصروف ثم حذف ذلك اللام وقد ثبت لباد وفهم كل من يسمع اسم مطلقا من الاشارة  
الى اسر يوم التكلم فصار معرفة نحو لفتنه اسر الاحدك ولم يبين صياحا وساء واخواتهما المعينة مع كونها ايضا  
معدولة عن اللام لان التعريف الذي هو معنى اللام غير ظاهر فيها من دون فربته ظهوره في اسر لانك اذا قلت كلمة  
صياحا وساء وصدت صباح يومك وساء ليلتك لم يبين تعريفهما كما يبين في قولك لفتنه اسر واما سحر فان  
مشكل سواء فلنا بناه لانه اريد صرفه لانه مخالف لخواصه من صياحا وساء وضحى معينه اذ هو غير منصرف وهو  
شاذ من بين اخواته مبني كما كان او غير منصرف انما لا يبدوا غلاما مع فصد غد يوم التكلم كما يبنى من بفضيلا للداخل  
في الوجود في باب التعريف والتعيين على المقدر وجوده وذلك لان التعريف فرع الوجود ووجوده ذهب فكذا  
تعريفه بخلاف اسر فانه قد حصل له وجود وان كان منفي طال التكلم فتعريفه يكون اقوى مع انه قد روي عن بعض  
العرب اعراب اسر مع صرفه كعد ولبثت بمشهوره واما بنو ثميم فالذي نقل عنهم سبويه اعرابه غير منصرف في حاله  
الرفع وبنائه على الكسر عند الجازين في حاله في التصيب الجرح في سبويه وبعض بني ثميم يفتخون اسر بعد مذال  
التي في واما فعلوا ذلك لانهم تركوا صرفه وما بعد مذكره ويحذف فلما ترك صرفه من رفعه منهم نحو هذا اسر  
تركها ايضا بعد هذا الجرح فكان مشبهها بنفسه فالقد رابت عجبا ماذا ساجرا مثل السعالى خسا وقال هذا قبل لان  
الحذف بعد مذ قبل قال سبويه ان سميت ما من جلا على لغزا هل الجاز صرفه كما تصرف عاقا واسميت في ذلك  
ان كل مفرد مبني لثبتيه شخصيا فالواجب فيه الاعراب مع الضم كالجحى في باب الاعلام على لغة بني ثميم صرفه ايضا  
في الاحوال لانه لا يذ من صرفه في التصيب الجرح لا يذ من صرفه في الحالين وجب الضم في  
الرفع ايضا اذ ليس في الكلام اسم منصرف في التصيب الجرح غير منصرف في الرفع ووجه منع الضم في اسر اعتبار  
العلة المقتدره كاللغة في باب غير المصروف اخبارا ومنع صرفه رعا وبنائه نصبا وحي كما اخبرنا وبنائه نحو حضار و  
رذ صرف نحو حذام وفظام مع ان الجميع من باب احد والوجه في هذا مثل الوجه في ذال وذلك انه جائز ان يغير فيه  
علة البناء كما هو مذ هب الجازين وعلة منع الضم كما يثبتنا فابننا وابعثنا الاعراب اذ هو اشرف من البناء و  
اولى بالاسماء واخبرنا سبويه الاعراب واشرفه وهو الرفع فصار في حال الرفع معرا غير منصرف والحالان الباقيان  
اعنى الجرح والتصيب مستويان حركته في غير المصروف فاراد وان بنى هذه الكلمة فيها على ذلك الاستواء ولو  
جلا مستويين في الضم لم يبين اعرابهما رعا اذ كانت نصير مثل حيث في الاحوال ولو سوى بينهما في الضم لم  
يبن بنائهما اذ كانت نصير كما في غير المصروف فلم يبق في الكسر وايضا اول ما يبنى عليه الكلمة بعد التكون الكسر ايضا  
يكون هذه الكلمة في حاله البناء على الحركة التي يثبت عليها عند اهل الجرح وقال لشرحشي وجماعة من الصاه  
ان اسر عرب عند بني ثميم مطلقا اى في جميع الاحوال ولعل غيرهم قول بعض بني ثميم لعد رابت عجبا ماذا ساء واذ قال  
سبويه ان بعضهم يفتخون اسر بعد مذ فقد هذا القول بقوله بعضهم وبقوله بعد مذ فكيف يطلق بان كلام  
يفتخون في موضع الجرح بعد اى جاز كان فان تكلم اسر كقولك كل غد يصبر اسر كل اسر يصبر اسر من اسر وان  
نحو مضى مسنا ودخل اللام نحو ذ هب لاسر بان اعراب ثقافا لزاو علة البناء وهي فعد من اللام وتاجي

الاسر بعض لغات على ذرع الحروف كما يبنى ولا يلى ان يقال يبنى ع

المقارن اللام ولعل ذلك لتقدير زيادة اللام فالسبويه ولا يصغر من كالا يصغر غداً حتى أمراً وجمع فالاعراب  
 لأن اللام إنما تدرت لبنا دلت من الى واحد من الجحش لثمة من بين اشباهه فاذا نقي وجمع لم يبق ذلك الواحد  
 المعين فظهر اللام لعدم شهرة المثنى المجموع من هذا الجنس شهرة الواحد وليس بناءً من على الفتح لغة كما قال  
 الزجاجي فغيره لغير رأيت عجباً ماذا مساومنها الآن قال الزجاج يعني تضمنه معقلاً لا شارة اذ معناه هذا الوقت  
 وهذا مذهبه في بناء امس في نظر اذ جميع الاعلام هكذا منضمته معنى الاشارة مع اعرابها وقال التبر في نسبة  
 الحرف بلزومها في اصل الوضع موضعاً واحداً وبقائها في الاستعمال عليه وهو التعريف باللام وسائر الاسماء  
 يكون في اول الوضع موضعاً واحداً وبقائها في الاستعمال عليه وهو التعريف باللام وسائر الاسماء يكون في اول  
 الوضع نكرة ثم يعرف ثم يتركز ولا يبقى على حال فلما لم يتصرف فيه يتصرف اللام مثابة الحرف في ان الحرف لا يتصرف  
 فيها وقال بو علي بنى تضمنته اللام كما مس واما اللام انما امره طلبت للتعريف في شرط اللام المعرف ان لم يدخل  
 على التكرار فنعر فيها والان لم يجمع مجزاً عنها واول الفراء اصله الفعل من ان يابن ادخل عليه اللام بمعنى الذي  
 جان ودخل قال هذا كما نقل عن النبي صلى الله عليه وآله في عن قبل وقال فانها فعلان استعمال الاسماء  
 وتوكل على البناء الذي كانا عليه والجواب ان قبل وقال يحكيان والمعنى يخرج عن قول قبل كذا قال فلان كذا يعني  
 كثرة المظالم والآن ليس يحكيان كذا من ذهب الفراء في امس انما من امس يعني قد يقال في الآن لان وهو من باب تحفيف  
 الهز في ومنها ما وهو ظرف بمعنى ذاسم عندنا على استعماله في شرط كما يستعمل كلاً وكلام سبويه محتمل فانه  
 قال لما توضع امره غير وانما يكون مثل لو نشئها بلو ولو حرف فقال ابن خروف انما حرف وحمل كلام سبويه على انه  
 شرط في الماضي كوا الان لو لا تنفاء الاول لا تنفاء الثاني ولما الثبوت الثاني لثبوت الاول وقال لو كان ظرفاً لم يجز  
 لما سلم ودخل الجحش والجواب انه على التأكيد والتشبيه فكانه دخلها في ذلك الوقت ومن قال هو ظرف قال وضع وضع  
 كذا الشرط مع جعلها للعرض الذي ذكرناه في اذ و عليه فعل ما ض لفظاً ومعنى ولم يفسد جوابه ايضا كذا و  
 جملة اسمية مرفوعة باذا المفاجاة قال تع فلما كتب عليهم الضلال اذ اذ في او مع الفاء وربما كان ما ضاباً مرفوعاً بانفاء  
 وقد يكون مضارعاً مرفوعاً من الظروف المبينة فوله في ابوك اي الله ابوك لان اصله جار ومجرود وحكمه حكم الظرف عندهم  
 حذف لام الجحش كثرة الاستعمال وقد لام التعريف فيقول له ابوك كما قال لاه ابن عمك لا افضلك في حسب عني ولا انت  
 دياتي فخر في فيني تضمن الحرف ثم قلب اللام الى موضع العين وسكن الضالوقوعه موقع الان لئلا تسكن ورجعت  
 الان لئلا يسلها من البناء لسكون العين كما هو احد مذهب سبويه في الله وهو انه من لا د عليه اي بشر ففتح تحفة  
 الفتح على ابناء دون الكسرة الضمة وقد حذف بناء فيقال له ابوك وانما ظلم لان الكسرة لم يبق في الاشارة بالجحش الذي  
 هو اصله فاريد التشبيه على تضمن الحرف بالبناء على حركة غير مثلثة بالاعرابية ولو قالوا له بلا فليلك لئلا تسكن  
 في نحو لا فعان بالنصب اما مع فهو ظرف بلا خلاف عادم التصرف لانم النصب ظاهر كلام سبويه انه مبني  
 قال سألته يعني التحليل عن معلة لاى شئ تضمنها يعني لم يبق على السكون هذا اللفظ فن قال انها مبينة  
 قال لكون وضعها وضع الحروف ولسانها للحرف فبطلت التصرف فيها اذ لا يكون الامنصوبه والاولى الحكم  
 باعتبار دخول الثوب في نحو كما معا والجحش في نحو حيث لا غير من عنده ان كان دخول من عليه شاذاً وليس  
 موضوعاً وضع الحروف لان الحروف تحذف اللام كما يجي مع انه قد تقدم ان وضع الاسم وضع الحروف مبني  
 بالنظر من الواضع الى مشابهته في الاستعمال للحرف فلا يكون سبب بناء الاسم وتلك عينها الفذ ربيعه يقولون  
 مع زيد فاذا لا في سا كما بعد كسرة عينه نحو كنت مع القوم قال بعضهم وهو نحو هي في هذه اللفظ حرف جري  
 اذ لا موجب للبناء على تقدير الاسمية الا وضع الحروف وقد ذكرنا ما عليه ولو كان ايضا كذا وكان وضعه كذلك  
 موجبا للبناء لئلا يبنى من دون الاسكان ايضا وان ذكر قبله المصطفيان لم يبق ما يضاف اليه فينصب متوناً على الطريقة  
 نحو جدينا معا اي في زمان وكما معا اي في مكان وقبل فاضابه على المحالته اي مجتهدين والفرق بين فعلنا معا  
 وفعلنا جميعاً اي معا فبعد الاجتماع في حال الفعل وجميعاً بمعنى كلنا سواء اجتمعوا اولاً والالف في معا عند  
 التحليل يدل من الثوب اذ لا لام في الاصل عنده وهي عند يونس والاخش وهو نحو مثل الف في بدل من  
 اللام استنكار الاعراب لموضوع على حين فين فع عندها عكس احوال ترد لامها في غير الاضافة ويجذف في الاضافة  
 لتمام المضاف اليه مقام لامها فوله الظرف المضافة الى الجملة واذ يجوز بناؤها على الفتح وكذلك مثل وعبر  
 مع ما وان وقد مضى شرحه في ما تقدم فوله المعرفه والتكرار المعرفه ما وضع لئلا يبنى بعينه وهي المضمرة والاعراب

على الجحش

على الجحش

على الجحش

على الجحش

على الجحش

الاولى

واللهما

والمهمات وما عرفت بالالف اللام والثناء والمضاف إليها معنى قوله بعينه احتراز عن التكرار ولا يريد به  
 ان الواضع في حال وضعه واحدا معينا اذ لو اذ ذلك لم يدخل في حيز الاعلام اذ الضام والمهمات وذو  
 اللام والمضاف الى احد ما يصلح لكل معين فصدق المستعمل بالمعنى ما وضع له استعمال في واحد بعينه سواء كان ذلك  
 الواحد مقصودا الواضع كلف في الاعلام اولا كما في غيرها ولو قال ما وضع لاستعماله في شيء بعينه لكان اصح  
 وانما جعل في اللام موضوعا كالتجمل والقرين وان كان مركبا من حرفين في حد الاسم ان المركبات بعض موضوعها بالاول  
 الذي ذكرنا هناك او جعل اللام من حيث عدم استقلاله وكونه كجزء الكلمة كقوله موضوع مع ما دخل عليه نفع  
 الافراد ويدخل في هذا الحد لعلم المتكسر بخوريت سعاد وزينب لعينهما الا انها وضعت في معين ويدخل الضمير  
 في خوريت ونعم رجلا وبش رجلا والحول ته منكر ولا يعترض على هذا الحد النظر لراجع الى تكلفه فليس يحكم من  
 الاحكام نحو جاني رجل فضربته لان هذا الضمير لهذا الضمير الجاني دون غيره من الرجال وكذا ذواللام في نحو  
 جاني رجل فضربته الرجل واما الضمير في ريت شاهة وسخلفها فنكرة كما في رية رجلا لانه لم يختص المنكر المعهود  
 اليه بحكم اولا والا صرح في اسم المعرفة ان يقال ما اشبه الى الخارج محض اشارة وضعه فمدخل فيه جميع الضمائر  
 وان عادنا الى التكرار والمعرف باللام العهدية وان كان المعهود نكرة اذا كان التكرار المعهود اليها او المعهود  
 مخصوصه فليس يحكم لانه اشبه بهما الى خارج مخصوص وان كان منكر او مانا لم يختص المعهود اليه بشيء قبل  
 نحو رجل فاقم ابوه واظلم كان املا م حار كما يجي البحث فيه في باب كان ونحو رية رجلا وبش رجلا ونعم رجلا  
 وبها فضنه وريت رجل واجبه فالضام يتركها نكرة اذ لم يسبق اختصاص المرجوع اليه بحكم ولو قلت رجل كرم و  
 اخبره لم يجز وكذا كل شاهة سوداء وسخلفها بداهم لان الضمير يصير معرفة يرجوعه الى نكرة مختصة بصفة ويدخل فيه  
 الاعلام حال اشترائها نحو محمد وعلي اذ يشار بكل واحد منهما الى مخصوص عند الوضع ويخرج منه التكرار  
 المعينه للمخاطب نحو فولك جاني رجل يعرفه او رجل هو اخوك لان رجلا لم يوضع للاشارة الى مختص بل اختص في  
 هذا الاستعمال بصفته وكذا يخرج نحو لقيت رجلا اذا علم المتكلم الملقى بالضمير اشارة لا استعمالا ولا وضعنا فنقولنا ما  
 اشبهه بشرك فيه جميع المعارف ويختص اسم الاشارة بكون الاشارة فيها حسنة بالوضع كما في باه وانما قلنا الى خارج لان  
 كل اسم فهو موضوع للدلالة على ما سبق علم المخاطب يكون ذلك الاسم والاعلية ومن ثم لا يحسن ان يخاطب بلسان من الاسم  
 الا من سبق معرفته بذلك اللسان فعلى هذا كل لفظ فهو اشارة الى ما نبت في من المخاطب ان ذلك اللفظ موضوع له  
 فلو لم يقبل الى خارج لدخل في التحديد جميع الاسماء معارفها وتكرارها فبين ما ذكرنا ان قول المصنف نحو فولك شرب الماء  
 واشترى اللحم وقوله تع ان باكله الذئب ان اللام اشارة الى ما في ذهن المخاطب من ماهية اللحم والماء والذئب ليس في  
 لان هذه الضمائر بقوم بها نفس الاسم المجرى عن اللام نحو ان يعرف اللام في مثله لفظي كان العلية في نحو سانه  
 لفظية كما سبق في الاعلان فنقول ولا ان الثوبين في كل اسم ممكن غير علم بقيد التمكن والتشكي معا ومعنى تشكي الشيء  
 شبهة في امته وكونه بعضا مجهولا من جملة الال غير الواجب نحو ما جاني رجل فانه لا يستغراق الجسد وكل اسم دخله اللام  
 لا يكون فيه علامة كونه بعضا من كل اذ تلك العلامة هي الثوبين وهو لا يجمع اللام كما مر في اول الكتاب فنظر في ذلك  
 الاسم فان لم يكن معه ضمير الاحابته ولا مقلبه والدلالة على انه بعض مجهول من كل كالفهية في فولك اشترى اللحم فان  
 الشري فبين ان المتشري بعض ولا دلالة على انه بعض معين كما في قوله تع او اجد على النار هذى فهي اللام التي اجوز  
 بها للتعريف اللفظي والاسم المحلى بها لا يستغراق الجسد سواء كان مع علامة الوحدة كالضميرنا ومع علامة النسبة  
 او يجمع كالضميرين والعلماء او يتجزى عن جميع تلك العلامات كالضرب والماء وانما وجب حمله على الاستغراق لانه  
 اذا نبت كون اللفظ والاعلى ماهية خارجة فاما ان يكون يجمع افرادها او بعضها ولا واسطة بينهما في الوجود  
 الخارجي وان كان يمكن تصورهما في الذهن خاليتين عن الكلية والبعضية لكن كالمنا في الشخصات الخارجية لان  
 الالفاظ موضوعه بانها الال في الذهبية فاذا لم يكن للبعضية لعدم دليلها الى الثوبين وجب كونه للكل فعلى  
 هذا قوله عليه الصلوة والسلم الماء طاهر اي كل الماء والنوم حدث اي كل النوم اذ ليس في الكلام فيه ضمير البعضية  
 لا مطلقة ولا معينة فلهذا جاز وان كان قليلا او صفا لم يجمع نحو فولك اشترى اللحم فان الشري فبين ان المتشري بعض ولا دلالة على انه بعض معين كما في قوله تع او اجد على النار هذى فهي اللام التي اجوز  
 بها للتعريف اللفظي والاسم المحلى بها لا يستغراق الجسد سواء كان مع علامة الوحدة كالضميرنا ومع علامة النسبة  
 ان الرجل جبر من المرأة الا ان يدين اي الاكل واحد منها او قوله تع ان الانسان لفرح خسر الا الدين امنوا اي الاكل واحد  
 منهم ولا يجوز ان يقول الرجل وضع هذا الحجر الا الشريدن معا ولا الا نلتكم معا بل يجوز ذلك اذا كان الاستثناء مطلقا

فصدق

تسم

ذلك

في الاعلام واللام  
بالحرف

وكذا يستثنى من المشتق الا المشتق فعوان التحليل وبعان هذا الجرح الا اخوانك اى الاثنين منهم ولا يجوز التحليل وما  
 هذا الجرح الا اخوانك معا بل يجوز على الانقطاع واما الجمع فيصح استثناء الجمع والمشتق والواحد منه نحو لغبت العلماء  
 الا التريدين والازيد وذلك لان الجمع الصلح بالالف واللام في مثل هذا الموضع يستعمل بمعنى منكر مضاف اليه كل مفرد  
 وغيره فعنى لغبت العلماء الا زيدا اى كل عالم وكل عالم وكل علماء وهكذا حال المفرد والمشتق والجمع في غير الواجب  
 فان على الصلوة والسلم لا نحو الا ملاجدا اى كل واحد من هذا الجرح كذا الا ملاجدا اى كل اثنين اثنين من هذا  
 الجرح ولا يستثنى من الواحد الا الواحد ولا من المشتق الا المشتق واما الجمع نحو ما لغبت العلماء فهو بخلافها بل هو  
 بمنزلة منكر في سباق غير الواجب مفرد وغيره في استعماله اى ما لغبت اى ما لغبت اى ما لغبت اى ما لغبت اى ما لغبت اى ما لغبت  
 المفرد والمشتق والجمع منه نحو ما لغبت العلماء الا زيدا والالتريدين فقولته تع لا تدرك الا بصار اى من الابصار  
 لاجمع الابصار كما نوهم بعضهم في حال الجمع في الموجب غير خلاف حال المفرد والمشتق وكل ما ذكرناه ما هو هذا هو  
 المعلوم من استنفاء كلامهم واما التكرار المستغنى نحو ما لغبت رجلا او رجلا او رجلا فلا يستثنى من واحد او  
 مشتاقا ومجوعهما الا امثالها فقولك ما لغبت رجلا الا التريدين اى لا كل واحد منهم ولا يجوز ان يقول لا يرفع هذا  
 الجرح رجلا الا التريدين معا ويقول ما لغبت اخوين مناصبين الا التريدين ويجوز ان ينفى فلان اى الاثنين منهم  
 ولا يجوز ان يبدل ويقول ما لغبت رجلا الا التريدين ولا يجوز الا اخوانك ولا الا زيدا الا على الانقطاع لان المعنى  
 ما لغبت جماعة من الرجال وان كان هناك فريضة والذ على انه ليس المراد به الاستغناء فان كان هناك عهدا فلا امر  
 عهدته على ما يحق في بابه وان لم يكن فان كان فيه علامة الوحدة والتثنية نحو ما اعطيتك الا التمرين والتمرين فلا فرق  
 بين المفرد والتكرار فكانت قلت ما اعطيتك الا التمرين وان لم يكن فيه علامتها نحو ما اعطيتك الا التمرين والتثنية في قوله  
 فالفرق بين ذى اللام والجرد ان الجرد لاجل التنوين الذى فيه للتذكير فيضاد ذلك الاسم بعض من جملة فعلى شرب  
 ثم اورد جماعة من التمر وجماعة من الرجال بخلاف لعرف باللام فان المراد به المناهضة بجرده عن المعصية لكن  
 البعضية مستفاد من الفريضة كما شرب واللغا فكانت قلت لغبت هذا الجنس اشرب هذا الجنس فهو كعام خصوا  
 بالفريضة فالجهد واللام اذن بالنظر الى الفريضة بمعنى بالنظر الى نفسها ما مختلفان فمن جاز وصف المفرد باللام  
 من هذا النوع بالتكرار نحو قوله ولقد امرت على اللهم يستبى وكذا امرت بالرجل مثلك وما يحسن بالرجل خبر منك  
 كما مره بابا لوصف فعل هذا كل لام تعريف لا معنى للتعريف فيها الا التى للمعهود والحارجى قوله وهى المصطرات فلهذا  
 ذكرها وبعضى للمهمات اسماء الاشارة والموصولات وقد تقدم ذكرها وانما سميت بهيات وان كانت معارف لان اسم الاشارة  
 من غير اشارة حثية الى المشار اليه منهم عند الحاطط لان بجزءة المتكلم اشياء يحتمل ان يكون مشار اليها وكذا الموصولة  
 من دون الصلوة مبنية عند الحاطط لم يقو لو المضمرة الغائبة عنهم لان ما يعود اليه منقطع فلا يكون مبنية عند الحاطط  
 عند النطق به وكذا واللام العهدية ولم قوله وما عرف باللام هذا من ذهب بسبويه اعوان حرفا للتعريف هى اللام وحدها  
 والهزة للوصل فحقت مع ان اصل هزات الوصل لكثرة استعمال لام التعريف والدليل على ان اللام هى المعرفة فقط فخط  
 العامل الضعيف باها نحو التحريك ذلك علامة منسجها بالكل وصبر رها كجده منها ولو كانت على حرفين لكان لها  
 نوع استقلال فلم يخطها العامل الضعيف اما نحو لا يفعل فانما تخطى ان ما هو على حرفين لقولته لا تجزم  
 الشط والمجاز معا على المذهب الضعيف واما نحو هذا فبما حذ فان الفاصل بين العامل والمعمول لم يعتبر معنى ما قبله  
 ولا معنى ما بعده فالفصل به كالفصل والامتناع التام بين اللام وما دخله كان الرجل مغاير الرجل حتى جازوا اليها  
 في فائتين ولم يكن ابضا وهذا انما يكون اذا كانت وحدها معرفة وانما وضعت اللام ساكنة لتسكن الامتناع وايضا  
 دليل التنكير الذى هو ضد التعريف التنوين على حرف هو التون فالاولى ان يكون دليل التعريف مثله وقال الخليل  
 ان بكالها اذ التعريف نحو هذا فلا يستدل لا يعنى الحرف وقد سبق العدة عنه وبانه يوقف عليها فى الذكر نحو قولك  
 اى اذا تذكرت ما فيه اللام كالكثير غير ويفصل ما عن الكلمة والوقف عليها عند الاضطرار كالوقف على قوله  
 نحو قوله ازيد الرجل غير ان كتابنا لما نزل رجائنا وكان عذر ذلك قوله يا خليل اربعا واستعمل ال منزل الدارس  
 من اهل الحلال واما حذف عند هزة القطع في الديرج لكثرة الاستعمال وذكر المبرك في كتاب الشافى ان حرفا للتعريف  
 لفظة المفضوحة وحدها وانما ضم اللام اليها لثلاثية التعريف بالاستعمال فى لغة حمير ونفر من على ابدال  
 الهم من لام التعريف كما روى التمرين فويل عن صلى الله عليه واله وسلم ليس من امير مصيبيهم فى امسفر  
 ولام العهد اللام التى عهد الحاطط مدلولى مصحوبها ضلح كره اى لغيره وادركه يقال عهدت فلا نا

في بيان التكرار

في بيان التعريف



اي ادركته وعهدا اما بحري ذكره مفقدا كما في قوله تعالى كما ارسلنا الى فرعون رسولا فنعصى فرعون الرسول او يعلم القائل  
 به بل لا يذكر بحري ذكره نحو قولك خرج الامير والفاضل واليه يمكن في البلد الا فاض واحد مشهور واو امير واحد  
 قد يزداد اللام في العلم كقولنا اما ودماء ما برأت نظا لها على قبة العرش وبالشر عند ما وفق الحال نحو انحاء العقيد في  
 الفهم نحو الاحد عشر اذ هم على فيج كما ثاني في باب لعدا وقد يكون الترتيب لانه كما في الذي ومضروفانه ويكون  
 اللام عند الكوفيين عوضا من الضمير كما في نحو مرث وجعل حسن الوجاهي وجهه وعند البصريين لا يعوض اللام  
 من الضمير في كل موضع شرط فيها الضمير كالضمة والصفة التي هي حملة والنحو والوصف للشيء ويجوز في غير كقولنا  
 لحاق الضمير والبرية وقال الكوفيون قد يكون اللام للتعظيم كما في الله وفي الاعلام ولا يعرض البصريون واللام في  
 اسم الاشارة ووصف المنادى نحو هذا الرجل وما ايقا الرجل للتعريف كما في الاشارة اليه وهي في غير هذين الموضعين  
 للتعريف لغائب نحو ضرب الرجل وبغرض اللام العهدية الغلبة كالضعف واللبث على ما يذكر في الاعلام قوله والتنادي نحو  
 يا رجل ومن لم يعده من التوحيين في المعارف فلكونه فرع الضمير لان تعريفه لو فوعه موقع كافي الخطاب كما في باب  
 التداء قوله والمضاف الى احدهما معنى احراز عن الاضافة اللفظية وانما يعرف بالاضافة المعنوية ما ليس من الاسماء  
 الموقولة كغيره ومثل على امر في الاضافة قوله العلم ما وضع لشيء بعينه غير متناول غير موضع واحد قوله غير متناول  
 غير يخرج سائر المعارف لان الميراث والمضمرات وذو اللام وضعه الواضع لظواهر على اي معنى يراد بخلاف  
 العلم فان واضعه لم يضعه الا لشيء معين ولا ينظر له الى تناوله معينا آخر كما كان في سائر المعارف قوله موضع واحد  
 متعلق بمنناول اي لا يتناول غيره للامعين بالوضع الواحد لان تناول في الاعلام المنكرة فانما يتناول به وضع آخر  
 اي بلهنية اخرى لا بالهنية الاولى كما اذا سمي شخص بزيد ثم سمي به شخص آخر فانه وان كان متناولا بالوضع لمعنيين  
 لكن تناول لمعنيين الثاني بوضع آخر غير الوضع الاول بخلاف سائر المعارف كما بينت وانما ذكر قوله بوضع واحد لانه  
 يخرج الاعلام المنكرة عن حد العلم ولا يخرج علم الجنس نحو اسامة عن هذا الحد على ما ذكر المصنف ذلك انه قال اعلم  
 الاجناس وضعف علاما للحفا بواي الذهنية المتعلقة كاشبه باللام في نحو اسامة اللحم الى الحفيفة الذهنية فكل واحد من  
 هذه الاعلام موضوع عن الحفيفة في الذهن متحدة فهو اذن غير متناول غيرها وضعا واذا اطلق عليه فرد من الافراد  
 الخارجة نحو هذا اسامة مقبلا فلا يفرق ذلك بالوضع بل يطابق الحفيفة الذهنية لكل فرد خارجي مطابق لكل عطف  
 يخرج ذاته الخارجة نحو فوطيم الانسان حيوان ناطق فافظ اسامتنا موضع حفيفة لكل فرد من افراد الجنس في الخارج  
 على وجه التفرقة واصامة موضوع للحفيفة الذهنية حفيفة فاطلالة على الخارج ليس بطرف الحفيفة ولم يصح  
 المصروفه مجازا ولا بد من كونها على مذهب في الفرد الخارجى اذ ليس موضوعا له على ما اخبر وقال ان الحفيفة الذهنية  
 والفرد الخارجى لمطابقها كالمواطنين فالاندي لا يفرق في اسامتنا في اسامة كما يقول الاسد لان  
 المطابقة للحفيفة الذهنية في الخارج ليس الاشياء من هذا الجنس مطلقا لادخالها في الصفات المعرفه وكذا ينبغي  
 عند ان لا يقع اسامة على الجنس المنسحق في خارجا فلا يقال ان اسامة كذا الاسد فلا يقال ان الحفيفة الذهنية  
 ليس فيها معنى الاستغراق كالبر فيها التبيين والحامل للقاء على هذا التكلف في الفرق بين الجنس وعلم الجنس انهم يرون  
 نحو اسامة ومعاذ وايا الحصين وام عامروا ليس لها حكم الاعلام لفظا من منع صرفا اسامة وتولد ادخال اللام على نحو  
 اذ ليس واصافة ام وابن وبنت الى غيرها كما في الكنية في اعلام الاناسي حتى معها الاحوال ووصف بالمعارف مع هذا  
 كله بطول على المنكر بخلاف نحو اسامة وذكى ضيع فان ذلك لا يجري مجرى الاعلام في الاحكام المذكورة وافول اذا كان  
 لتا تابت لفظي كعزبة وبصري وسحر ونسبة لفظية نحو كرمي فلا بأس ان يكون لنا تعريف لفظي لهما باللام كما ذكرنا  
 قبل وانما بالعلية كما في اسامة وشعالة فقول هذه الاعلام اللفظية وضعوها لغير الاناسي من الظاهر والوحوش واحدا  
 الارض والمعادى فوضعوا بعضها اسما وكنية نحو اسامة وابوا الحواشي في الاسد وبعضها اسما لا كنية كقمت للضئحان  
 وبعضها كنية بلا اسم كما في برامش ثم بعضها مما لا اسم جنس له نحو ابن مفرس وحارفيان وفي اكثر هذه الاعلام المعوض  
 شئنا سبب المتسمى به كضابو لعظم بطنها وابن ذابنه لوفوعه على دابة البحر ونحو ذلك وقالوا في المعاني للهيئة شعوب وام  
 فشم واللمبة توه واللكبية زوير والغرد كيسان وقالوا في الافات غدرة وبلدة فالواو منه سبحانه علم للتسبيح ولا بد  
 على عيشته لانه اكثر ما يستعمل مضافا فلا يكون علما واذا قطع فقد جاءه منون في الشعر كقوله سبحانه ثم سبحانا ثم نوزبه  
 وقبلنا سبح الجودي الحمد وقد جاء باللام كقوله سبحانه اللهم والستبحان فالواو قبل عليه قوله سبحانه من علمه العباسي  
 ويجوز ان يكون حذفا مضافا اليه وهو مراد العلم به وايضا المضاف على حاله مراعاة لا غلب احواله على الفرد عن الشرح

في اللفظ

مع في اللفظ

من بابها الوزن

من بابها الوزن

عن الثوب كقول خالط من سلى خياشيم وفا واما اوله في اوله كقولك فهو علم للوعد فاوله مبتدأ وملك خبره والذليل على انه  
 ليس فعل تفضيل ولا افعال فعلا وانه علم ماحكى بوزن من قولهم اولان اولان وهما ان اذا وعدوا فدخل ثاء التانيث  
 دال على انه ليس فعل التفضيل ولا افعال فعلا بل هو مثل ارملة وارملة واولة ايضا علم فمن لم يتصرف وهو من ولبه  
 الشراى فربه وليس اوله اسم فعل ايضه بدليل اوله في ثابته بالرفع والآن خبرا اوله اي الشراى فربه لان واما هات  
 الآن فالترمان متعلق باسم فعل كذا قال ابو علي فيجوز اوله من الثوب للعلية والوزن وقوله للثاء لا يضر الوزن لان  
 ذلك في علم اخر فهو كما لو سميك بارملة وارملة فكلاهما مشتعان من الصرف ذك كل علم موضوع وضعنا مسانفا واعلم ان  
 العلميه وان كانت لفظية الا انها لما منعنا الاسم ثوبن التكره صا لفظا سامة ونعا لاد كالا سد والتعليق فا كان اللام  
 بهما للتعريف اللفظي كما ان مثل ذلك من المعرف باللام يحمل على الاستغراق الا مع الظهيرة المختصة فكذا مثل هذا العلم  
 يقال سامة خبر من ثعاله اي كل واحد من افراد هذا الجنس خبر من كل واحد من افراد هذا الجنس من حيث الجنس  
 المحضة قال ولا نجرى من سامة الثوبت زوال ونحو في الذعر فصيح الاستثناء من مثله كما صحت في قوله تع ان الانفا  
 لغرض الا الذين امنوا يقولون سامة نغفر الانسان الا الداجن منها والظهيرة المختصة بخولفت سامة فقال هذه الاعا  
 كلها كالحال ذي اللام المقيدة للتعريف اللفظي اذا كان ذواللام مفردا جزوا عن علامة الوحدة والظهيرة بخو الصرف اللام والوزن  
 وتعرفت حكمه وتلجى في الضامة في اصطلاحهم من غير ان يقع ذلك في كلام العرب الامثلة التي يوزن بها اذ اعربها عن  
 موزناتها مجرى الاعلام اذ لم يدخل عليها ما يختص بالتكره كحل ورف على ما يجب فقالوا فعلا ان الذي مؤنثة فعلا  
 منصرف فوصفوه بالمعريف ونصبوا عنها الحال كقولهم لا ينصرفوا فعل صفة ومنعوا الصرف منها ما جاء مع العلميه فيها  
 سببا آخر كما ان التانيث نحو فعلة او وزن الفعل المعبره كقولهم والالف والنون المتردين كفعالان اذ الالف التانيث  
 المقصورة لا للتانيث واذا تكررت هذه كلها بدخول كل اوزن او من الاستغراقية وغيرها من علامات التكره انصرفت  
 نحو قولك كل فعلا ان كان على وزن الضمير المجموع او مع الفل التانيث لم ينصرف وعرفه وتكره فان صلحت الالف  
 للتانيث وغير نحو قولك كل فعلية في التثنية ياء فتح نحو ارملة سلى فانه يجوز فيه الاعيان ان جعلت الفه  
 للتانيث لم ينصرف وان جعلته لغيره فنه لتكره بدخول كل وذلك لان نحو ارملة سلى داخلان في تعلى هذه الاوزان  
 بقصدتها استغراقية لان معنى قولك فعلا ان الذي مؤنثة فعل غير منصرف كل واحد من افراد هذا الجنس حتى  
 يستغرفه كان معنى قولك ثوبه خبر من جواده ورجل خبر من امره ذلك وانما عدل اوله من الاعلام دون الثاني بدليل صرف  
 ثوبه جواده لانهم راوا بعضه منقول كالاتي من مدلول الى مدلول آخر فان افعال مثلا وضع لغة للتزايد في الفعل على  
 آخر فهو من الفعل كأكبر من الكبريم غيرية عن كل لفظ اوله هزة مزيدة مقنونة وثابته فاء ساكنة بعدها عين مقنونة بعدها  
 لام وبعضه منجمل كارجال الاعلام نحو قولك فعلة التي هو مصدر للتباعد حكما كذا فان فعلة لا معنى لها لغة وقوى  
 هذا الوجه المتوزن لا يحا فيها بالاعلام انهم راوها اذ اعربت بها عن موزناتها لم يقع على فرد مشاع منها كما يقع التكره  
 فيعدت عن التكره لفظا ومعنى فان قلت فارجعوا هذه الكتابات من قسم الاعلام دون الاوزان التي يكتفي بها عن  
 موزناتها مع اعتبار معنى الموزونات كما تقول مررت برجل اعلى اعلى وجاهل على حسب الظهيرة الظاهرة على  
 المعنى المراد فظن انها لما كانت دالة على لفظه معينة لها معنى معين والمراد من لفظ الكتابات ذلك المعنى متوسط  
 اشعاره بذلك اللفظ الذي هو صريح فيه صارت موزوناتها دالة على المعنى الجنسي فكان لفظ الكتابات منقول من  
 جنس الى جنس اخر ومرجى لجنس فلم يصلح ان يجعل علماء بخلاف الاول فان المراد منه موزونة فقط من غير اعتبار  
 المعنى الجنسي من ثم قال الخليل لما سألته سيبويه عن قولهم كل فعل اذا كان صفة لا ينصرف كيف تصرف فعل فذل  
 قلت لا ينصرف فقال افعال ههنا ليس بوصفها انما عرفت ان ما كان على هذا المثال وكان وصفا لا ينصرف وكما  
 ان افعال في هذا الكلام ليس بوصفها ليس يعلم ايضا الدخول لفظ كل عليه ففي افعال ههنا وزن الفعل فقط بلا وصف  
 ولا علمية وان كان موزون هذه الاسماء معها كما نقول وزن اصبع افعال لاكثر ان لا يجرى مجرى الاعلام فنصرف  
 اضل ههنا فظ هذا كان الفياس ان نقول وزن طلحة فعلة بالثوبن في الوزن اذ ليس مع العلمية الا انه حذف  
 منه الثوبن ليقابل موزونة في الثوبن ولم يحذف لمنع الصرف والترخشري هذا القسم ايضا علما وهو  
 الحق بنقول وزن اصبع اضل يحذف الثوبن فاللهم انما ذهب اليه اجراء مجرى سامة اذ اطلقها على واحد من الاسماء  
 فانك مجرى مجرى الاعلام كما كان في الجنس علما نحو قولك سامة خبر من ثعاله فكذا يجرى الوزن ههنا مجرى الجنس

الاولان

الاولان

هو الذي لم يكن مع الموزون نحو فعل جك كذا وهذا القياس الذي ذكره فيه نظر لان مثل هذا الوزن اذا لم يكن معه  
 الموزون معناه الموزون واذا كان معه الموزون بمعنى الوزن اذ معقوب وزن اصبع افعول وزن اصبع هذا الوزن ليس  
 في المحالين كما ساء في حاله اي كونه جنسا وكونه فردا من افراده فانه في المحالين بمعنى وايضا ليس تعريف اسامة  
 لكونه علما لما هبته معبته كما ادرج ليس اسامة المراد به واحدا من الجنس مجازا عنها محولا عليها في العلامة كما بينا بل  
 تعريفه في المحالين لفظي سواء كان جنسا او فردا امشاعا وليس قياسا بقاسر عليه والاولى ان يقال انما ذهب اليه  
 لكونه منقولا من معنى الى معنى آخر هو الموزون او مرجح لا كما كان الاول منقولا من معنى الى معنى آخر هو الموزون  
 او مرجح له ومع اجرائه ليشهد هذا مجرى الاعلان يتون نحو مقاعلة في نحو قولك ضارب يضارب مضاربه على وزن  
 فاعل بفاعل مقاعلة وهو شوبن المقابله عند لا شوبن الضروف والقسمه الذي هو كناية موزونه مع اعتبار معناه  
 حكمه عند سبويه في الضروف وتركه حكم الموزون قال المثني كان فعله لثملا مواكبها وباريكه لم تلحق ولطرب  
 فنعمة الضروف ان موزونه خوله وبقول مريت رجلا فعل اي اجن وقال المانف ليس في فعله علمه ولا في افعال معنى او  
 فهو ان ينظر الى لفظ الكناية لا الى الموزون الملتصق عنه فلا يصرف نحو فعله لا شامها على سبب منع الضروف  
 ويصرف نحو مريت رجلا فعل اي اجن وفعلها اي حرة ومذهب سبويه هو المحل اذ معناه معنى الموزون والكناية  
 عن العلم جار في اللفظ مجازا بل ليل ترك ادخاله اللام على فلان وفلان ومعهم صرف فلان كما يجي وما كان اردت  
 بالافزان اذ ان الفعل تحكمها حكم موزونها حركه وسكونا ونحو ذلك عن التثوين كان الموزون معها ولا نحو قولنا افعول  
 امره استفعال حكمه كذا وضارب يضارب على وزن فاعل بفاعل اشعارا بكونه مل قابه الفعل الذي لا يحفظ في الضروف  
 ولا في تركه لكنه مع ذلك علم لوصفه بالمعروف كقولنا فعل الذي هزته مكسورة امره الخاطئة في كلمة الكلام ان الاول انما  
 ان براد بها الموزونات والا لكان وزن فعل تحكمه في جميع الاشياء حكم موزونه مع كونه علما وان كان وزن  
 الاسم فان كان كناية عن موزونه ومعناه فليس يعلم الا اذا كان كناية عن العلم وقوله كان فعله لم يكن معناه  
 اليه في جرمه مجرى موزونه في الضروف عند مطلق بين سبويه والمانف فان لم يكن معناه معنى الموزون  
 بل المراد به مجرى لفظ الموزون فقط فالكل اعلام لا ينصرف وان انضم الى العلة سبب اخر فان تكرر تحكم حكم التكرار  
 في الضروف وتكرر ان لم يرد بها الموزونات بل وبدا الا وزن فهو اعلام وقفا كما والله وقال ابن جني في سرائر صناعة  
 وكذا في بعض نسخ المفضل ما معناه ان الاعداد اذا اقصدها مطلق العدة لا المعد ودكانت اعلاما فلا يصرف  
 ان انضم الى العلة سبب اخر كقولك سنة ضعف فلانة غير منصوبين ومائة ضعف خمسين قال المصنف الظاهر ان  
 جاز الله كان انشده ثم اسقطه لضعفه قال وجها يشاهد ان سنة مبتدأه فلولا انه علم لكان مبتدأه بالتكرار من غير  
 تخصيص وايضا المراد به كل سنة فلولا انه علم لكان مستعملا مفردا تكرر في الإيجاب للعموم قال ونعم ما قال وجه  
 انه يؤدح لان يكون اسما واجناسا كالمعلم اعلاما اذ ما من تكثير الا ويصح استعمالها كذلك نحو رجل خبر من امره  
 لما فيه من معنى العموم اي كل رجل وذلك جازية كل تكثيرا سنة هبته علم ان الحكم غير شخص بعض من جنسها حتى  
 جاز ذلك في غير المبتدأ كقولنا تعلمت نفس ما احضرت فحجوزا مبتدأ بالتكرار ههنا كونها للعموم وقد جاءت التكرار غير  
 المبتدأ ايضا في الإيجاب للاستعرا ان لكن قبله كقولنا تعلمت نفس ما اذمت وقوله ونفس ما سواها واعلم انه اذا اقصده كل  
 ذلك اللفظ دون معناها كقولنا ان كذا استفهام وضرب فعل باض فهو علم وذلك لان مثل هذا موضوع لشيء بعينه غير  
 متناول غيره وهو منقول لانه نقل من مدلول هو المعنى للمدلول الاخر هو اللفظ وقد يكون بعض الاعلام انما هي  
 نصب علما بلا وضع واضح معين بل لاجل التلميح وكثرة استعماله في فرد من افراد جنسهم ثم اعلم ان اسم الجنس انما يطلق  
 على بعض افراد المعين باطلاق التعريف وهما اللام والاضافة فالعلم الغالب اما مضافا الى اللام فالمضاف نحو ان  
 عباس غلب بالاضافة على عبد الله من بين اخوته وكذلك للابن عمر بن الخطاب كالتيم والاضافة واللام في الاصل  
 لتعريف العهد وقد تقدم ان العهد وقد يكون مجرى تكملة المهود قبل وقد يكون بعلم الخاطيء قبل الذكر في شهر فالكلام  
 التوفي في الاعلام الغالب من القسم الثاني كان معنويا تيم قبل العلية الذي هو المشهور بالعلوم للتسامع من النجوم لكونه  
 بهذا الاسم اليق من امثاله وكذا البيت في بيت الله لا غير كانه بالنسبة اليه ليس بيتا ولكن المضاف نحو ان العباس  
 لان التعريف الحاصل بالاضافة الحاصل بالام العهد سواء قد يقال غلام زيد الا ليق علما به لا الاسم يكون اعظم  
 واخصه به وبالجمل لا شهرهم بخلافه حتى كان غير ليس غلاما له بالنسبة اليه فالمحصل ان المضاف وقد اللانما  
 في العلة يجب كونها ما اشهرها غالبا منه ما في سائر الافراد التي شاع عنها قبل العلية فاذا صار اليه انفا

انما القياس مع الموزون فنقول الموزون اذا كان مع الموزون فنحن اوزون اذ معنى لخر

الظاهر ان العلم القاطع من وزن العلم كذا

العلم

كتاب في بيان أصول اللغة العربية

لزم الاضافة فيما كان مضافا فلا يجوز تحريك عنها واما ذواللام فالأكثر منه ايضا لزوم اللام وقد يجوز تحريك عنها كما قبل في الشاذة نافية وذلك قبل قال سبويه يكون اثنان علما اليوم المعين بل اللام تقول هذا يوم اثنان مباركا فيه وردة البخر وقال هو حال من التكرار قال ولا يكون علما الامع اللام لكونه من الغائبة وقد ذكرنا القوالب بنفسها في باب اثناء فليرجع اليه وقد تنكر العلم قبله اذ انما ان يستعمل بعد على التكرار نحو زيد نفسه وفولت لكل فرعون موسى ان ربي وكل من خواص التكرار المعروف وذلك بان يؤول بواحد من الجماعة المنماة به فيدخل عليه اللام كقوله رابث الوليد بن الزبير مباركا شديدا باعناء الخلافة كاهله والاضافة نحو قوله علا في يوم التقا داس زيدا كما يابض ما ضوى لشفرين يمان وهي اكثر من اللام وقد يضاف العلم مع بقاء تعريفه كما حرق في باب الاضافة نحو زيد الخيل واما اثناء ومضرا الحمله واذا لم يكن اشترك في العلم فاذا ثبت العلم اوجع فلا بد من زوال التعريف العلم لان هذا التعريف ما كان حيث وضع اللفظ على معين والعلم المشق والمجموع ليس موضوعا الا في اسماء معدودات من ابانين وعما بين كما يحق فاذا زال التعريف لفظ وقد قلنا ان تنكير الاعلان قبل واجب على قول المصنف جزم ذلك التعريف القابل باختصاصه في التعريف وهي اللام فلا يكون مشق العلم ومجموعه الا معرفتين باللام العهدية كما قلنا في نحو قولك خرج الفاضل ذالور يكن في البلد غير اركان اشهر بحيث يرجع مطلق اللفظ اليه وارجع لا يوجب جمل التعريف القائل في المشق والمجموع بل يتغير تنكيرها ووضعها بالتكرار والاستعارة بقوى مذهب المصنف مع القياس ويجري مجرى العلم المحض في العلم اللفظي فضلا عن ثبوتها في جمع الاسمان والاسماء فان قبل فعل ما فرقت تنكير العلم من لوازم ثبوتها في جمع وتنكيره قبل مخالفة القياس فوجب ثبوتها ايضا وليس كذلك قبل العلم واقعه كلامهم كقولهم لوله لوله ولم يجمعوه لاداء الى ما كرهوه من مثل جاءني رجل ورجل ورجل ولما علموا انهم اذ اتوه وجمعوه اذ اتوا في تنكيره الذي هو فليعلم انما لقي القياس فصد والى ثبوتها في جمع على وجه مما يندفع به ذلك فيجوز التعريف الترتيلي الزام اللام لزوم التعريف العلم له فكان فيه توفيق الامر في جمعها الخلاص من التنكير للتشبع وحفظ العلم عن التنكير بتعريفه نحو وان كان التعريفان متغايرة لكن غاية المجهود وقد جاء بعض المشق بالمجموع غير مجزوم باللام وذلك في استثناء مشتركة في الاسماء لانه ناصحها بجملين متغايرين يقال لاحد هاتان التمران لكثرة الماء فيه والاخران العطشان لقله الماء فيه وكذلك عما بينان جيلان لهذا بل متغايران اسم كل واحد منهما عمانية وكذا جادان واما جاز تجريد هذه الاسماء من اللام لان احد المجمولين مثلا لم يفرق من الاخر جازان يكونا كالتين الواحد المشق والمشق كما يستحق مثلا شخصا بديلان بخلاف شخصين مستحق كل واحد منهما يزيد فان الاغلب فيهما لما كان هو الا تفكك لم يكونا كتنخص مستحق المشق حتى يقال لهما زيدان وعزات كابانين وعما بينان فان كل موضع منهما كان يستحقه فيقبل عرفات للمجموع واما اذ رعات ليل بالاشام فليس من هذا اذ لا يقال لبعض منه اذ رعه بل هو كساجد موضوعا لشخص معين واعلم انه يكتفي بفلان وفلانة عن اعلا الانامى خاصة فيجربان مجرى الملكتي عندها اي يكونان كالعلم ولا يدخلهما اللام ويشع حرف فلانة كما يجري افعال بمعنى نحو مجرى الملكتي عندها في الامتناع من التصرف على امر ولا يجوز تنكير فلان كسائر الاعلام فلا يقال جاني فلان وفلان اخراذ هو موضوع للكتابة عن العلم واذا كتبت عن الكتي قبل ابو فلان وام فلان واذا كتبت بفلان وفلانة عن اعلام البهائم اسما كانت او كتي ادخل عليها لام التعريف فيقال لفلان والفلانة وابوالفلان وام الفلان لفضله الفرف وكان كتابا اعلا البهائم اولى باللام من كتابه اعلام الانسان لان اثنان الانسان يجفسه اكثر فهو عند اشهر من اعلام البهائم فكان فيها نوع تنكير قال ابن السراج وبعده المصنف لفظ فلان له باثنا لا محققا كقوله تع يا بلقي لما اتخذ فلانا خيلا وهو منقوض ما روى الاصحى عن مرارة العيسوي سكتوا شيئا واخض واصبحت نزلت منازلهم بنو ذبيان واذا فلان مات عن اكثر من واحد ونحو معاوية فعد فلان ويقول معن بن الاوس لمرثي اخذت بعين المال حتى تكلمت وبالذين حتى ما اكا اذ اذ ان وحتى سالت الفرض عن ذمى العتي وقد فلان حاجتي وقلان وبكيتي بهن وهن مفنوخة العين وهن ساكنها عن اسم الجنس غير العلم فلما انصرفه وهن ويدخل جمعها اللام واذا سكتا اللون فناء التانيث مبدل عن اللام كما في اخذت وبكت فسكت العين لثبوت بان التاء ليست لجر التانيث لان تاء التانيث تفتح ما قبلها قبل وقد يكتفي بهن عن العلم كما في قول ابن هزمه بخاطب من بن زيدا الله اعطاك فضلا من عطيتك على من وهن فيها مضي وهن يعني عبد الله وحسنوا برهمن بنى حسن بن حسن وكانوا وعدوه شيئا فاخلفوه هذا والظاهر ان كتي عن الجنس على اللام ويترجم جوشوا عن ذلك ومنها باهنا للسادى غير المصنف باسمه تقول في التذكير باهن باهنا باهون وفي التانيث باهنت وياهنت وياهنت وقد بلوا اخرهن ما بلوا واخر المندوب وان لم تكن مندوبة تقول باهنا

في باب

بضم الهاء في الأكثر وقد كثر كما ذكرناه في باب المندوب وهذه الهاء تزداد في تسعة وصلات وفقاً مع الهاء في الأصل هاء  
 التثنية كما قال بام حيا به بحار فاجبه وقال يارب يارياه اياك اسأل في حال الضرورة هذا قول الكوميين وبعض البصريين  
 ولما رأى أكثر البصريين ثبوت الهاء وصلات التسعة اعنى في هاء مضمومة ظنوا انها لام الكلمة التي هي واو في هنوات كما يدل  
 هاء في هينته وقال بعضهم هو يدل من الهز المبدل من الواو وبدا لها في كساء وان لم يستعمل هاء كما يدلوا في اياك فقالوا  
 هياك فجمع الكسرة هاء هاء بفوى مذهب الكوفيين وايضا اختصاص بادة الالف والهاء بالتداء وايضا تحاق  
 الالف والهاء في جميع نضار بضم وصلات وصلات ووفقا على ما حكى الاخفش نحو باهنا وباهنا فاه وباهنا فاه وباهنا فاه في المندوب  
 وباهنا فاه وباهنا فاه وباهنا فاه وباهنا فاه ويكتفى بهندت عن جامعته ونحوه من الافعال المشبهة  
 وايضا هنوات لان لامه واو ويدل هنوات باعلم ان العلم اما منقول او منجمل والمفول اغلقت هو اما عن اسم  
 اما عن كوز ولسا ومعنى كفضل والاسم اما صفة كحائتم او صفة كافر فله يكون الاسم صوتا كنية واما عن فعل  
 اما ما ض كتمت وكسب اما ما ضاع كغلبت ينكره اما امر كما صحت لينة معينة وفيل هو علم الجنس لكل مكان فيض  
 كما ساندت لينة بوحشا صحت وبيلدا صحت والوحش المكان الخالي كسهم اصحت والمجموع في الاصل لضم لان  
 الاعلام كثيرا ما يتغير لفظها عند النقل ليعا لفظها كما قيل في شمس بن مالك شمس بضم الشين والمرجبل  
 ما لا معنى له في الاجناس من قولهم ارجبل الخطبة اي اخبر عنها من غير غيره وهو من ارجبل الامر كانه فعل فارجبا  
 على رجله من غير ان يفعله مثا فله والمرجبل نحو حنق ففقتس قال بعضهم هاء مستوفلان لان الحنق الحنق الجراد و  
 الففقس البلاذ واما كان شتقا من تركيب مستعمل لكن غير العلية بزيادة حرف كعظفان من عطفنا لعشاي سعة  
 او نقصانه كعمر مع تغير الحركه كان اولا فهو ايضا مرجبل اذ ليس منقولاً من مستعمل الى اخر وان كان مشتقا واما ان عبر  
 ما هو ثابت في الجنس ما يفتك الادغام كما في محبب اسم رجل والقباس محبت ولبس من تركيب محبب كعمر دو وهدى  
 لان هذا التركيب غير مستعمل واما بفتح المكسور كوظفلا وض وهو من اجل والقباس كسر العين كوعد وموضع ولبس على  
 فوعل من مذهب مهلبك ثماله في شغلته كلامهم ولما يكسر الضوح كعدى كرب عندهن قال اصله معدى كعزى ومرقى  
 لا معدى واما بضم صج مابعل يكونه لرجل ومرم ولبس بضمه وفضل من مكر ومو لعدم استعمالها واما مدبر فنجوز  
 ان يكون من سدن اي اقام واما باعلان ما يفتح كجوة لرجل والقباس جنة لان عند سبويه عنها ولا ما باء والحوى  
 والحق الباس من تركيبها بل من حوى يجمع بجمعها في سقطة وعند غيره اصل جنة حوى لفظها والحوى فلبس العين  
 الى موضع اللام في جوه عندهم فالحكم هذه العتبات عند النحاة نصير مرجبله لانها لا تستعمل في الاجناس مع هذا التغيير  
 ولو قيل يتقلها والتغير اما مع النقل او بعدة في حال العلية كما في شمس بحار والاعلام على ثلثة اضوية اما اسم وهو الله  
 لا يفصله مدح ولا ذم كزهد وعمره او لفظ هو ما يفصله احداهما كقطة وقفة وعابدا كالحب في الذم وكالمصطفى  
 والمرفوض مضمرة الذين وفخر الذين في المدح والفظف اللقب في القديم كان في الذم اشهر منه في المدح والتبر  
 في الذم خاضرة واما كنية وهي الامة والابن والبيت مضافات نحو ابو عمرو ام كلثوم وابن اوى وبيت ورداه  
 والكنية من كنية اي شرف وعرضت كالكتابة سواء لانه يعرض بها عن الاسم والكنية عند العرب يفصلها العظم  
 والتعرف بينهما وبين اللقب حتى ان اللقب بمدح الملقب او بدم بمعنى لك اللفظ بخلاف الكنية تعظيم لا بمعناها  
 بل بعدم التصريح بالاسم فان بعض النفوس ان يفتخروا ان يحاطب باسمها وقد يكتفى بالثمن والاولاد الذين لم يكن احسن  
 لامر المؤمنين على صلى الله عليه واله وقد نكبت في الصغبر فقولوا لان يعلى حتى يصير له ولد اسم ذلك وعصا لجمع  
 بين اللقب الاسم اي بالاسم الا تم باللقب لكون اللقب شهرا لان فيه العلية مع شق من معنى التعت غلوة  
 به اذ لا اعنى عن الاسم فلم يجمعها تم اما ان يذم اللقب لاسم عطف بيان له لكونه اشهر او يقطع عنه وفعلا وتصبا  
 على المدح او الذم لكونه منقضا لاحدهما ويجوز الاشباع والقطع المذكوران سواء كانا مفردين او مضامين او  
 احدهما مفردا دون الاخرين كانا مفردين او اوجها جازا ضافة الاسم الى اللقب كما تقدم في باب الاضافة وظاهر  
 كلام البصريين وجوب الاضافة عند مفرداتها وملا جازا القراء والترجاج الابن ابصر وهو اولى لما روى القراء في  
 لغة ويجوز عيان بالاشباع لرجل صخر العيين وابن فليس الرقيات بلنوب فليس اجراء الرقيات عليه والاشهر ايضا  
 فليس الى الرقيات اما على ان الرقيات لقب فليس الاضافة كسجد كسرا وعلى ان الاضافة لا في ملائمة لتكاسر  
 لسوة اسم كل منهما فليس قبله من جذائه وقبل شيب بثلث كذ لك قال فلان فليس الخي الرقيات ما احسن  
 العرف في المصبات وقال الشاعر في الاجراء ومن طليب الا ومار ماجوا انعة فصبر وام المون بالمتبف يمسك

فان الكنية

لغايتها صرع العلوم وحطه شين في احوال كيف يلبس من قبل العلم عن المركب كاسبق في باب المركب شرحه ثم يقول اذا اردت  
 التسمية شين من اللفاظ فان كان ذلك اللفظ مشقيا ومجموعا على حدة كضاربان وضاريون او جارا بما جارا كما كانا عشر  
 عرب اعرابا بل التسمية في اكثر وجوز ان يجعل النون في كليهما معنيتا الاعراب بشوا ان لا يجوز حرفا الكلمة سبعة لان  
 لان تحريف فرعبلا لا غايه على حرفها لكلمة فلا يجعل النون في مستعنيان وصنعونيون معنيتا الاعراب فاذا اعراب  
 النون الزم المشق الا لف دون البالغتها اخف منها ولا تلبس في المفردات ما اخرج به ونون را ثندان ومبلا باء فخره قال  
 الابد بارا محي بالتسفيان والنوع الجمع البادون الواو لكونها اخف منها وقد جاء البحر في المشق على خلاف الفياس يقال  
 هذه البحر بضم النون ودخلت البحر قال الازهرى ومنهم من يقول البحران على الفياس لكن النسبة الى البحران الذي  
 هو الفياس اكثر في بحر من بحر يجرى وان كان استعمال البحران بجمع لا يونه معنيتا الاعراب اكثر من استعمال البحران  
 كذلك وجاء في الجمع الواو فليس مع الباطن فليس من وندسرون ونضبهين ونضبهون وبيرين وبيرين لأن مثل زيون  
 موجود في كلاهما وقال الزجاج نقلنا عن المبرد يجوز الواو قبل بون الجمع اذا كان معنيتا الاعراب فياسا فان ذلك  
 احاسينا الى هذا قال ابو علي لا شاهد له وهو بعيد عن الفياس وقال لي ولها بالمناظر ان اذا اكل القمل الذي جمعنا  
 بكر النون اسم اعجمي وهو في شرح كتاب سيبويه بالهمز والطاء المفتوحة وفي الصحاح الناطرون بالنون والطاء  
 المكسورة وقد روي في الشعر المذكور بالنون المفتوحة فان قلنا انه اعجمي وجبان لا يكون اللام للتعريف اذن لم  
 تمام الاسم الاعجمي الا انكسر في موضع البحران قلنا عرفت فليس النون معنيتا الاعراب لانها في تلك الفياس المناظر  
 بالياء ففي جعل الواو مكان الباء اشكال وطولون وجبرون اعجميان واذا سميت بالمجموع بالالف والثاني هب البحران  
 اعرابه كما كان قبل التسمية مع النون لانه نون المفصلة لا نون التمكن وعند المبرد يربا الاعراب الاول ولا يدخل  
 النون فربى نونها من اذرعها بالكسر وبعض النونين يربى اعراب ما لا ينصرف ويفتح في حالة البحر فربى من  
 اذرعها الفتح ومد هب بصريين اشهر لقولهم من عرفنا من عرفنا هذا شرحه حكاية اولها لكلمة اذا نقلت الكلمة المنبئة  
 وجعلتها علما لغير ذلك اللفظ فالواجب الاعراب وان جعلتها اسم ذلك اللفظ سواء كانت في الاصل اسما او فعلا او حرفا  
 فلا كثر الحكاية كقولك من الاسفها مته حاتها كذا وضرب فعل ما ضربت حرف تمن وقد يحج معربا نحو لبت نضبه  
 وتوقع قال لبت شعري وابن متى لبت ان لو اوان لبنا عناءه ان اوله بالمد كرا كاللفظ فهو منصرف مطلقا وان اوله  
 بالكلمة او اللفظة فان كان ثلاثيا ساكن الاوسط كلبت فهو كمنه في الصرف وتركه وان كان على اكثر من ثلاث او  
 ثلاثيا محرك الاوسط فهو غير منصرف قطعاً وان كانت الكلمة ثنائية وجعلتها علما للفظ ونصبت الاعراب بضعف  
 الثاني فاذا كان حرفا صحيحا نحو من وكه بخلاف ما اذا جعلت الثنائية علما لغير اللفظ فانك لا تضعف الثاني الصحيح بل  
 تقول جاءني كم ورايت منا مخففين يجعل من باب ما حذف لامه نسباً وهو حرف علة كيد هذا الضمير على كتي كيدية  
 وانما جعلتها من باب الحد وفي اللام لان المعرب لم يوضع على اقل من ثلثة وانما جعلت الحذف حرف علة لانه اكثر حد من غيره  
 وانما جعلتها من باب بدائي مما حذف لامه نسباً لان باب عصا لانه لم يكن لها لام في الوضع وكان جعلها من باب بدائي مما  
 جعل لامه بالحذف كانه لم يوضع اولى ونقول في الاول اكثر من الهم من الهل مشددين وذلك لانه لم ينقل بالكلمة  
 وانما نقل من المعنى الى اللفظ فلا باس بتغيير لفظه بضعف ثابته بصير على اقل اوزان المعربات وانما المنقول بالكلمة  
 اى المجموع علما لغير اللفظ فلو غير لفظه بضعف لكان تغيير لفظه في اللفظ والمعنى اذا كان ثانياً الثاني  
 حرف علة وجب تضعيفه اذا اعرابه سواء جعلته علما للفظ او لغيره نحو لو وفي ولا وهو وهي يقول هذه توفى ولا اردت  
 على الفاخر وجعلته همزة تشبها وراه وكساء وانما يجب لتضعيفه لانك لو اعرابت بزيادة حرف آخر سقطت حرف  
 العلة للنون فيبقى المعرب على حرف واحد ولا يجوز وكذا الواو وانما بالكلمة او مقبلة بالهمزة وجب لتضعيفه لان من التكرار  
 بجو النون اذا وحكى عن بعض العرب انه يجعل الزيادة الحذبية بعد حرف العلة الثنائية همزة بكل حال نحو لو وفي  
 كلامه والاقوى اى التضعيف اولى لكون المتردد غير اجتناب ولا جعل الحرف من بقاء المعرب على حرف اذا اردت اعرابا سواء  
 حرف العلة الكائنة على حرفين نحو يا ثارا وان لم يكن المعرب منها علما اردت عليها الفاء وقلتها همزة للساكنين فنقول  
 هذه باء وراه ودليل تنكيرها وصفتها بالتكرار نحو هذه باء حسنة ودخول اللام عليها كالباء والثاء وانما اى فهو  
 على ثلثة احرف اخرها الباء كالواو اعرابها ولفظها بغيره لغة اخرى هي نحو كى فاذا ركبها واعربها قلت كيت ربا نحو  
 كبا ولا يجوز الحكاية بنسبها حروف المعجم مع التركيب مع غاملا فلا نقول كيت باحسنة كما جازت في نحو من وما  
 وليت اذا جعلت اعلما للفظ لانها موضوعة ليستعمل في الكلام المركب مع البناء فيما زلت حكاية تلك الحال

في قوله

كلام

ذلك

في التوكيد

# بحث العلة

في التركيب بخلاف اسما حروف المعجم فانها التوضيح الالهي لتعلم القديان ومن يجري مجرى موقوفه عليها  
 فانما استعملت مركبة مع عاملها فقل خرجت عن خالها الوضوح هنا فلا يحكى وانما وجب عراب الكلمة للمبينة اذا سمي بها  
 غير اللفظ ولم يخرج حكما عنها بل جازت اذا سميت بها اللفظ لانك لم تراع اذن اصل معناها الذي كانت يسميه مبنية اصلا  
 بل اخبرنا عنه بالكلمة وانما اذا جعلها اسما للفظ فانك تراع معناها من وجهه وذلك ان معنى ان نصبت رفع اى  
 ان التى معناها التحضيق نصبت رفع تلك اذا نظر الى اصل معناها والدليل على ان المدية نحو قولك هذه باء مزبد  
 ولم يكن في اصل الرفع انك تقول في حال الافراد بانا فاعلاما وما وضع على ثلاثة كزبد وعمر يكون في حال الافراد  
 ايهن كذلك وسببوه جعلوا باجاء وهو اوز وحطبا اباء مشددة عينا فتراد من منصوفة وجعل حرفه وحسب وكلمون و  
 فرشات العجبات فلا تصرف للجموع والعلية وانما جعل الاول عريضة لان الاجاد مثل بكرو جاد من الجود وهو العطر  
 وهو اذن من هو الرخل اى ما وحطى من حط يحط وقال المبردة يجوز ان يكون كلها العجبات قال السباني لاشك ان  
 اسما العجبة لا انها كان يقع عليها تعلم الخط بالسر يابنه وفرشات بدخلها النون كما في عفات ونظر فيها من جهة  
 كونها اعلاما للفظ اذا ذكرتها مع الضام نحو اكب كلمون اى هذا اللفظ او هذه الكلمة واذا سمي بنون قال الخليل  
 فقول في ان العرب قد كتبت امر هذا المراد وفعالوا فبدلوا الهم مكان الواو والواو لا ذلك لعلنا نعرف رد المخدوف كما هو  
 مذ هب سببوه في ذوا سمي به فانه يقول هذا ذوى كفى ورايت ذوى ومررت بذوى بناء على ان عينه محركة  
 وقال الخليل بل نقول هذا ذى فعل بقليل الواو باء لسكون العين على ما قرئ من مذهبهما في باب الاضمار والجاز الترخاج  
 في نواد سمي به ان يقال فوه رد الى الاصل ولا يجوز تشديد حرفه لعله كما شدد في هوان الاصل اولى من اجلاب الهمزة  
 وان سمي مؤنثا هو كان كالمؤنثا اريد على المخلاف الذى مر به غير المتصرف وان سمي مذكرها به فهو كما لو سميها  
 بسند جاز التصرف وتركه وان سمي بحرف واحد فاما ان يكون جزءا كذا ولا والاقان اما ان يكون متحركا في الاصل كواو  
 العطف ولا المجر وباء الاضمار على قول اول فان كان متحركا كل ثلاثة احرف بضعف مجانس حركة فانه اولى من  
 غيره لما سمي بحركة وانما جعلوه ثلاثة لما يلحقه من الضعف بالجمع فنقول في المسمى بباء الجرب ولوزوت حروف واحد  
 من جنس حركته لسقطت بالثوبين فصارا للعرب على حرف واحد ونقول في المسمى بلام الابداء لانه وان كان الحرف ساكنا  
 كلام التعريف على مذهب سببوه وباء الاضمار على قول بعضهم فتحكمه عند سببوه والترخاج حكم حروف الكلمة كما يحكى  
 وعند غيرهما بحركه اللام بالكسر ثم بضعف مجانس الكسر اى ثانيا على ان ذلك لانه لا يبداء اورد فابادة حروف عليه  
 من تحريك هذا الساكن المبداء بساكن اذ اخرج حركه ما لكسر واما الباء فيفتح لثقل الكسر عليه ولا يفتح عند  
 الاضطراب في نحو غلاماى ثم بضعف مجانس لفتح فقال باء وان كان الحرف لواحد حروف كلمة فاما ان يكون متحركا او  
 ساكنا فالمتحرك عند سببوه بكل ايه بضعف مجانس حركته كما ذكرنا فانه باليس بعضا والاولى ان بكل شي من تلك  
 الكلمة فالجرب بكله باعادة جميع ما حذف فبقول رجل في المسمى واحد حروفه وقال غيره بل لا يجاوز فلهذا الضروية فان كان  
 ذلك المتحرك فكل العين مخروج في المسمى براه رجل وان كان عينها كل بالفاه فقال رجع ايضا في المسمى بجم رجل  
 ولا يجلان باللام لان الكلمة المخدوفه اللام اكثر من المخدوفه الفاء والعين وان كان ذلك الحرف المتحرك المسمى به لا مئا  
 فاما ان يكون بكله العين لكونه اقرب نحو رجل في المسمى بلامه رجل فيكون متحذف فاقوه كعادة ولا تخفش بكله بالفاء نحو  
 بل فيكون متحذف عينه نحو سه وهذا اولى لان الحذف الفاء لا يبدله من بدل كانه عده وان كان الحرف ساكنا  
 كعين جعفر وسين عدس فالجرب بكله ما يحل به المتحرك اعني بردا الكلمة الى اصلها وسببوه بكله همزة الوصل مكسورة  
 بجوارح واس واذا وصلته باجله اسقطت همزة الوصل نحو هذا اسم ونام اس وقال فلان في بعض الاسماء  
 على حرف اذا وصل بكله ونحو من اب بضعف الهمزة غير لازم وكان الكلمة على حرفين بخلاف حذف همزة الوصل فانه  
 لان في بعض العرب على حرفين وورد ايضا باشتاع اجلاب همزة الوصل للمتحرك والترخاج به بالهمزة كما زاد سببوه  
 بفظها هراجرة الهمزة وسببوه ولان همزة الوصل في الاسماء الصرفة قبل وانما يكون في الفعل والاسم الجارى مجراه  
 اعوان المصدر وفي الحرف فلهذا اذا سميت بفعل فيه همزة الوصل فظعنهما القولك بوحترامك واما ان سمي  
 باسم فيه همزة الوصل كما بن واسم ابينها على خالها العهد فقل الكلمة من فيسبل الى فيسبل ومذهب غير هؤلاء الذين  
 التحويل بضعف ذلك لكلمة كما ذكرنا في الحرف المتحرك فالعين بكل بالفاء واما اللام بكل اما بالعين عند الذين  
 واما بالفتحة لا تخفش وان كان ذلك الساكن فاقوه همزة وصل فان كان ذلك في الفعل كضاد اضرب جئت  
 بالهمزة مقطوعة لما ذكرنا وان كان في الاسم كقول انطلق كل بالتحريك الذى بعد هافته اول انط وان سمي بفعل

ورد على المترجمان  
 تخفيف الهمزة

مفكوك الابدحاجها او وفا شوا رة كبره دار عمت ففلك رة و رة غير منصرفين لان المفكوك قبل في الاسماء نحو فرد ومهله  
 كثيرة الاعمال لان فك الابدحاج في الفعل اما كان لغرض زالة الاسم وهو كجزء او الوصف الجار ي بحراه ولهذا يسمى  
 الفلك اذا سميت باليب من نولت بنات البوع لهذا برد اللام والعين اذا سمى بفعل محذوف اللام والعين من ما  
 او وفا كغيره وبم وبخش واغز وادم واخشخ وبخاف وبهول وببيع وفول وبسج وبخاف كما حرة غير المتصرف ويكون غير  
 وبم واغز وادم كقاضي اسم امرأة على الخلاف المذكور في غير المتصرف اما سئل اذا سميت به فانك لا مزيدا لغيره لانها لم  
 محذوف لموجب المحرم ولا الوصف وبرد اللام مع العين في بان لان اللام حذف في شبهها بحرف العلة في له غير وجهه  
 هاء اشكك من كل ما هي فيه اذا سمى به بخوره وفيه وبهضة لانها للوقف وبرد مع اللام المحذوف والوقف في رة الهز في اللفظ  
 عين اذ لو لم تره هالا حجت لي في بولها لفظ اجنبي كالأقرب للاصل والى فنقول جاء في لوى والاخصش برد حمزة الوصل ايضا  
 مقطوعة فنقول اذ اي غير منصرف لان الراوي بصير ساكنة بانفعال حركتها الى الهززة المرددة لانه كانت لها وكذا ترد مع  
 اللام المحذوفة الفاء في فم فنقول جاني وفي اذ لو لا الرد لوجب تضعيفها اليها كما في في وانما فتحت الواو ولو كانت مفتوحة  
 في الماضي ولو سميت بنحو صرف ابدلت الفاء هاء في لوقف وصار مثل مسئلة نحو راجح الكلمة الى قسم الاسماء ولو سميت  
 بنحو صرفا ونحو يوا على ان الالف والواو حرفان زيدنا على ما عدا من بين للجمع والتثنية كالثاء في تحريك نحو اكلوني البراعيت  
 ويجب الحاق التون عوضا من تونين كان بسقطه ضرب لوسمى به فنقول صر بان وضربون ثم بعد ذلك يجوز ان يربوا  
 باعراب المشي والجموع وان يجعل التون معثبة لا عراب وكذا اذا سميت بضم وان وضربون على لغة بنيها يكون  
 عليهم الملائكة اما لو جعلت الالف والواو في الجميع ضمرا فيكون من باب التثنية بالجمع وفاد من ذلك في المركبات ولو  
 سميت بما ولي وذوي فلا بد من رة التون التي سقطت الاضافة ولو سميت بضم من على لغة بعضهم السيلط اذ رة جعلت التون  
 معثبة لا عراب ولم يضره التعريف والوزن ولو سميت مذكرا بنت واخذ صرفت لانها كمنها اذا سمى بها مذكرا واما اثناء  
 فبدل من اللام والبس المحض اذ انك وهذا لم يتفخ ما فيها واول بعضهم لا يضره في ان اثناء لكنا نبت ابدلت من اللام  
 فمن مثل يضر علم مذكرا واما صفت ساكن التون فادسج به واول هنة لان مرادها جاريا على الشهاس بخلاف بنت واخذ  
 بمقتضى من الخلف الذي كان فيها يتنوع الادم من الاسم الذي كان بلونه اذا سمى به كان والافضل والذمي والتون وفيه  
 لان اصل القلم ان يستغنى عن اللام واذا سميت السور باسماء حروف المعجم التي في اولها اجازا تحكا به كما يحكى الكنة المبدئية  
 اذا جعلها اسم اللفظ مفردة كانت ومركبة نحو فارت فان تون ويس والوه ويجوز ان لا تحكها فتمتها اذن التعريف ان كانت  
 مفردة او مركبة من اسمين كسور وسم او من ثلثة اثنان منها بوزن المفرد كقسم لان طاسين بوزن فاسل فانه مركب من اسمين  
 وان لم يكن كذلك كالمعص فانحكا به لا غير لانه امكان الاعراب لا مركب في كلامهم الا من كلمتين هكذا قال جار الله  
 وفيه نظر هذا ان ابينا ان المبني اذا سمى به غير ذلك اللفظ فالواجب الاعراب وعلى مذهب جار الله وهو ان هذه  
 الاسماء المعهدة ووه معربة لكنها لم يغير بعد المتضمن للاعراب كيف تحكى ولا تعرب مع حصول المتضمن للاعراب اذا  
 سميت بها السور وحكي عن يونس انه كان يجهز في كعص فتح جبهتها واعراب صاد على ان يكون كاف مركبا مع صاد  
 والبا في حشو لا يعذب به وان سميت بها غير تلك السور ما انساها او غيره لا عراب واجب ثم مع الضرف ان انضم مع العلة  
 سبب اخر كالثابت في الف اذا كان اسم امرأة والتركيبة نحو تخم قولهم واعرفها الضمير المتكلم ثم الخطاب واعرفها  
 وكان المتكلم اعرف لا تدري ما يدخل الالباس في الخطاب بخلاف المتكلم والذكره ما وضع لتون لا يبينه وعلى ما ذكرنا من حد  
 في ما لم يشرب سال خارج اشارته وضعبه والاحترار ان يفهم من حد المعرفة واعلم ان التكرار اذ وقعت في سياق  
 التثنية والتهى والاستفهام استغرف الجسرها سواء كانت مفردة او مشتاء او مجموعا على ما ذكرنا في هذا المعرفه  
 ويجعل ان لا يكون للاستغراف بالقرينة نحو ما جاء في رجل واحد بل رجلان او رجل واحد بل رجلان او رجلان هما خوارك  
 وهذا جاء في رجلان اخوتك ومع الاطلاق في بعضهم يجعل ان لا يكون للاستغراف لكن اضنا مرجوحا فلها كان لا يصلح ظا  
 في الاستغراف محتملا لسواء اما اذا دخل تلك التكرار من ثمة للاستغراف فصاح نحو ما جاء في من رجل فلها كان لا  
 رجل المعتمن لها نصا في الاستغراف ومن هذه وان كانت زائنا كالحكم بها القضاة لكنها مفيدة لنقل الاستغراف لان  
 اصلها من الابدحاج لما ارد الاستغراف الجسرا بدلى منه بالجمان المشاهي وهو واحد وترك الجمال لا على الذي  
 لا يبتناهي لكونه غير محذوف وانه قيل ما جاء في هذا الجسرا من واحد هم الى الابدحاجي فمن ثمة تقول اذا فصل الاستغراف  
 ما جاء في احد من احد وان وقعت التكرار في غير ابي والتهى والاستفهام فظاهرها عند الاستغراف وقد يكون  
 للاستغراف مجازا كثيرا ان كانت مفيدة نحو من جرده ورجل خير من امرأة والابدحاجي غير نحو قوله تعالى

يخف ويقول روع واللام في مفعول جال في غير يوم وبخشي واغز وادم واخشخ

خصم الفصح

وفيه علة التكرار في سياق التثنية



# بحث اسماء العدد

نفس ما قدمنا والدليل على كونه في الموجب مجازة العموم بخلاف المعروف باللام فربما لفظا كما في نحو الدنانير  
 خبر من الذره ان الاستغراق يبادر الى الفهم بلا قرينة مخصوص مع اللام وعند الاستغراق بلا لام والنسبة  
 الى الفهم بلا قرينة من افوى لا تلحق كحقيقة فواها اسماء العدد ما وضع للكعبة احاد الاشياء مفصولة نحو هذا لفظا  
 العدد لا ما هيته العدد وكعبة الشيء عدده المعين لان الكعبة ما يجاب به عن السؤال يكمن وهو العدد المعين كما  
 ان ما هيته الشيء حقيقة للعبته التي يستفهم عنها بناء الموضوع للاستغراق عن حقيقة الشيء وكيفية الشيء  
 وصفه المعين الذي يشل عنه وكيف فكانت فال اسم العدد ما وضع للعدد المعين احترازا عن الجمع فاقدم وضع  
 لعدد غير معين ويخرج منه المئات والالوف وقوله احاد جمع احد فينبغي ان لا يكون واحدا وان كان من اللفاظ  
 العدد لان واحدا لم يوضع لكعبة احاد الاشياء لانه يقال كورهما عندك فيقول واحد فليس هنا احاد اشياء وكنا  
 اذا قلنا اثنان في جواب كورهما ولو دخل واحد واثنان لدخل نحو رجل ورجلان ايضا فانهما وضعا لكعبة الشيء  
 وان كانا وضع مع ذلك لما هيته ذلك اثنان ايضما ولو قال العدد ما وضع لكعبة الشيء فحسب لم يدخل نحو  
 رجل ورجلان ولو خرج واحد واثنان لان لفظ الشيء يقع على كل ذي عدد من المفرد والمثنى وما نون  
 ذلك ويجوز ان يقال ما وضع لكعبة فحسب لاختلاف عند النحاة ان لفظ واحد واثنان من اسماء العدد  
 وعند النحاة ليس الواحد من العدد لان العدد عندهم هو الترابد على الواحد ومنع بعضهم كون الاشياء  
 من العدد فاقولوا ان المفرد الاوّل اى الواحد ليس بعداد فكذلك ينبغي ان يكون التزوج الاوّل والنسب عليه راجع  
 الى المراد بالعدد فعلى نفسهم العدد يكونه زابدا على الواحد لا يدخل الواحد ويدخل الاثنان لانه زابدا عليه  
 وعلى تفسير النحاة اى الموضوع للكعبة يدخل الواحد والاثنان فاوله واصولها اثنتا عشرة كلمة واحده العشرة  
 ومائة والقب بعض ان اللفاظ التي يرجع اليها جميع اسماء العدد اثنتا عشرة كلمة وان كانت تلك الاسماء  
 غير متناهية وما عدنا تلك اللفاظ متفرجة منها بلثنية كافان والغان او بجمع والتخواتم الجارية مجرى الجمع  
 او بوظف كثلاثة وعشرين وكاحد ومائة وكانه والقب وكنا احد عشر واخواته لان اصلها العطف كما تقدم  
 واما باضافة نحو ثلثمائة وثلثة الاف فمد يدخل العطف على جميع هذه الالفات سوى العطف نحو ثلثمائة  
 وثلثة الاف نحو ذلك ثم شرع في كيفية تبيين استعمالها للسداد كروا الموثق فقال واحد واثنان واحده  
 اثنان واثنان بمعنى ان واحد واثنان للسداد كروا واحد واثنان واثنان للموثق جرى واحد واثنان في السداد كبر  
 واثنان على الفياس ذواتا للموثق والجره عنها للسداد كروا الواحد اسم فاعل من وجد بجد وحدا وحده اى المفرد  
 فالواحد بمعنى المفرد اى لعدد المفرد ويستعمل في المعدود كسائر اللفاظ العددية فقال رجل واحد ونوم واحد  
 والتكبير وخذلان واخذان كسائر وشبان والمهزج بدل من الواو ويقال في الصفة المشبهة منه وحد بفتح الحاء  
 وكسر ووجد ويبدل الواو في هذا التركيب هزرة امانة اخدان فقياس اذا الواو المضمومة يجوز ابدالها هزرة اى الاوّل  
 كان كوجه واجوه ووفت وفت او في الوسط كعورس واما في احد مائة عند الجمع واما في احدى فهو قياس  
 عند لما في اى ابدال الواو المكسورة في الاوّل هزرة كالدرة ولد ووشاح واشاح شاذ عند غيره ولذا يستعمل  
 في الاعداد المثبته اخذوا والفظ احد واحك مع واحد وواحدة تخفيفا وقد يقع في التثنية واحد واحده ايضا  
 لكن قلبا فيقال واحد عشر وواحدة عشر وعشرون وواحدة وعشرون وتماثل واحد عشر ويستعمل  
 احد واحك في غير التثنية ايضا مضافين مظهرها نحو احدى واحدهم ولا يستعمل احدى الا في التثنية اذ  
 مع الاضافة واما احد فيستعمل مظهر العتو الصالح بعد نفي او نهي واسئفها او شرط نحو ما جاني احد  
 ويزومه الافراد والشك كبر فال الله نعم لسئنا كاحد من النساء ان انضبت ونفر بفتح فاد وقد يستغنى  
 عن نفي ما قبله بنفي ما بعده ان نضم من ضميره نحو فولت ان احدا لا يقول كفا كما مر في باب الاستثناء ولا يقع  
 احده في الجواب يراد به العتو فلا يقال لبيت احدا الا ان يدا خلا فال ليرد ويستعمل واحدا ايضا لعموم الصلابة  
 في غير الموجب لكن يؤتى نحو ما لبيت واحدا منهم ولا واحدة منهم وقال ابو علي هزرة احد المستعمل في  
 غير الموجب للاستغراق اصلية لا بدل من الواو في مقابلي الموجب نحو فل هو الله احد في بدل اتفاقا  
 كانه لما مر في نحو ما جاني احد معنى الواحد اتركب كون الهزرة اصلا والاوّل ان يقول هزرة في كل موضع بدله  
 من الواو ومعنى ما جاني احد ما جاني واحد فكيف ما نوه وقد يستعمل قلبا احده الموجب بلا تثنية  
 ولا اضافة استعمال واحده فوله نعم فل هو الله احد وقد يقال في المدح ونحو المثل هو احد لا احدين وهو

اصلى الى اسماء العدد

# مميز أسماء العدد

ثلاثة عشر

احدى على احد جمعوا احدى على احد ثبتهما بسدس فغنى هو احدى الاحدى واحبه هو احدى الاصل  
 قال حتى اشتاروا واحدا واحدا وبسبب عمل استعمال احده في الاستغناء في غير موجب الفاظ وهو عيبه في بار  
 ودارى ودرى وطورى وطارى وارم واريم وكنيع وكراب ودموع وشعره فدمع شبيهه وفلا يصح نقبا  
 وديق وديج واذب واذب بالترادف ما مور ودمور ودموى ونحوه واما اثنان فهو لفظ موضوع لواحد من الثنى و  
 واثنان محذوف اللام والياء لثانيتها مثل ثبث ثاء الثابت فيه بدل من الياء وهو قليل وابدان الاء  
 من الواو وكثير كاخت وابت وراث ونكاه فلهن ثلثة الى عشرة يعنى ان ثلثة العشرة المذكورة نحو ثلثة رجال  
 واربعه رجال وثلث العشر للثوث نحو ثلث سنون وثلث خولف باب الذا كبريا ثابث من ثلثة الى عشر  
 ثلث للذا كبريا وثلث للثوث وعلل ذلك بوجوه والا فرب عندى ان يقال ان ما فوق الاثنى من العدد موضوع  
 على الثابث في اصل وضعه واعنى اصل وضعه ان يعبر به عن مطلق العدد نحو ستة ضعف ثلثة واربعه  
 ضعف ثابته فيل ان يسعمل بمعنى العدد كما في جاء في ثلثة رجال فلا يقال في مطلق العدد ست ضعف ثلث  
 واما وضع على الثابث في الاصل لان كل جمع اتما بصير مؤنثا في كلامهم بسبب كونه على عدد فوق الاثنى فاذا صار  
 المذكور في نحو رجال مؤنثا بسبب عرض هذا تعرض ثابثا للعرض نفسا وى واما كون العدد عرضا فلا تنم بالكم  
 وهو عرض على ما بين كرى موضعه ثم انه غلب على الفاظ العدد التغير بها عن المعدود فطرح عليها اذن معقول  
 الذى هو معنى الاسماء المشقة اذ صار معنى ثلثة رجال معدودا بهذا العدد لكنه مع غلبه معنى الوصف عليها كان  
 استعمالها غير باهية لموصوفها اغلب فاستعمال نحو ثلثة رجال اغلب من استعمال نحو رجال ثلثة وان كان الثا  
 ايضا كثيرا الاستعمال وذلك لاجل مراعاة اصل هذه الالفاظ في الجود والفضد والتخفيف ايضا اذ باضافتها الى معد  
 وانها يحصل التخفيف محذوف للثون فصار على هذه القاعدة اصل جميع الفاظ العدد ان تصاف الى معد وانها  
 فان لم تصنف وهو من احد عشر الى مائة فلعلمه كما يحى فاضافة ثلثة رجال ومائة درهم كاضافة جرد فطرحه واحدا  
 ثاب على الخلاف المذكور بين اهل المصون وهى المضاف اليه الا ان باق على موصوفه كما هو مذاهب الكوفية او  
 موصوف المضاف محذوف عام والمضاف اليه ميبه له كما هو مذاهب الصوفية فيه الخلاف المذكور في باب الاضانه  
 فلا منع ان يقال نحو الكوفية نحو الثلاثة الاثواب بتعريف المضاف لان الاضانه عندهم في مثلها الفظة فلم  
 ينكر دخول اللام في الاقل وان كان ثلثى الثاين هو تعريفه كما في باب الاضانه والشر ذلك بمطرد لانه لم يجمع  
 الجرد الفظفه لكنه لما ورد التماع على العدد فالوجه هنا فلما ثبت معنى الوصف في الفاظ العدد وجرت تابع  
 الالفاظ المعدودات كثيرا نحو رجال ثلثة والنايس كابل مائة واذا لم يحجر على الموصوف في ما كان موصوفا بعدد اما  
 مضافا اليه نحو ثلثة رجال ومائة رجل واما من نحو ثلثة من الرجال واما منصوبا نحو عشرين درهما جازا لاجل انها  
 بحر المضافات المشقة في الفرق بين المذكور والمؤنث بالياء مطردا فان هذا الفرق مطرد في الصفات المشقة كضارة  
 وضاربه واما في الجوامد فقليل نحو رجل ورجله وعلام وعلامه وغيره من العادير بوصفها ايضا نحو ثوب ذراع  
 ويرة فبشر لكن لا كالا عداد في كثرة فنقول بثلث الاعداد اذا كانت صفة يجمع المذكور على ثابثها الموضوعه هي عليه  
 وذلك من الثاين الى العشر لكونها صفة يجمع الجمع مؤنث بخلاف لفظ الواحد والاثنى فانهما لا يقعان صفة  
 للجمع فقليل رجال ثلثة كرجال ضاربه واذا جى بما كان موصوفا لها مضافا اليه نحو ثلثة رجال صارت الاعداد تابعة  
 له في الثابث وذلك لان لفظ المية هو لفظ الموصوف بعينه اتى للعرض بين المذكورين اما اذا كان المميز مفردا  
 وذلك ما عوق العشرة فلم يثبت العدد لانه لم يبق عين الموصوف في المؤنث لما يحى فاصل عشرين درهما درهم عشرين  
 وكما اصل مائة رجل ثلث درهم رجال مائة ودرهم الفقه لم يوافق الاعداد موصوفا لها المجموعه في الثابث اذ امرت  
 عليها كما ذكرنا لان واخر عشرين واخوانه لزمه الواو والنون ولزم اخر مائة التاء لما يحى فبهما الالف في ذلك الواو  
 لما استغنى بالاولين الضمام عن العادة فلما لم يوافق موصوفا لها اذا جرت عليها لم يوافقها ايضا اذ انضمت  
 اليها فاقبل الف رجل والفا امرأة ومائة رجل ومائة امرأة واما في الثلثة الى التسعة مع التثنية ايضا على حالها  
 فيله وان لم يكن لها ميم يجمع ولا موصوف يجمع لان ميمها المجموع محذوف كلفي بالميم الاجر عندها  
 عادة الفاظ العدد اذا مرادفت انه تجسرا بميمه الصاد الاجر من جعلها تقول مائة وثلثة وثلثون رجلا كان  
 الاصل مائة رجل وثلثون رجلا وكذا ثلثة عشر رجلا اصله ثلثة رجال وعشر رجلا وميمه العشر اذا لم يكن  
 مع التثنية اذ هو مع الاول يجمع مجرود جمع الثاين مفرد منصوب بخلاف ساها العهود فان ميمهها

هذه الاعداد

ثلاثة عشر

مخالف بغيره

في حاله

وأبرزها مؤنثا أو مذكرا

مؤنثا أو مذكرا

في الجملة من واحد نحو ثوبون رجلان ثلثه وثلثون رجلا وكذا قولك ثلثه وما من رجل في الاصل ثلثاه رجال وبانه  
 رجل فلما كان يميزها العدد مجموعا عوملت معاملة ما مع المميز الظاهر فلما قصدوا اجزاها مجرى الصفة  
 المشقة بالثبات التاء فيها انما كانت موصوفا لها مؤنثة وحدثت فيها مع تذكير الموصوفات ولا موصوف له مذكرا  
 اذ لا يجمع الاصفة للمجموع والجمع مؤنث جمع مذكرا كان او جمع مؤنث فلو انثوا التاء فيها مع الجمعين لم يبين ما  
 قصدوه من اجزاها مجرى الصفات المشقة ولظن ان التاء هي التي كانت لتانث مطلق العدد في الاصل غير  
 بجولة لتانث الموصوف لان الجوامد ذوات لثاء اذ لم يكن للوحد بلزومها التاء في الاصل كالصفة والفرق  
 والعضوه والحجارة فمن لم يلبسوا الام شفاوه وعباية هرة وان لم يلبسها التاء اذ يقال عباءة شفاوه وذلك  
 لان معنى التاء التي للثبات للوحد في الجوزم فعملوها على اللزوم فعملوها على نحو طفاهوه وخرابه ونحوها مما يلبس  
 التاء وما في الصفات وفي المفرد والفرق من الجوامد فاسقطوها مع جمع المؤنث لان ثابته خفي فكانه مذكرا  
 بالشبه اليانث جمع المذكر وانما قلت ذلك لان ثابث جمع المؤنث العنبر هو العارض بسبب الجملة كانه ثابث  
 جمع المذكر الذي كان قبلها يد بمل انه لو كان الاصل معتبرا لم يجز في السعة فال نسوة كالا يجوز فيها فال امرأة  
 فكما ازال لتانث العارض المذكر الاصل في رجال وانما ازال لتانث الاصل ايضا في نسوة لكن هذا القاري  
 ظاهر مشهور في رجال حتى في نسوة لان الثبتي لا ينفعل عن مثله انفعاله عن منته فصار نسوة كانه مذكرا  
 كفاء تانثه فقبل رجال ثلثه ونسوة ثلثت فصارت التاء التي كانت في الاصل لتانث مجتزئة لفظ العدد  
 على ما اثرنا لتانث المعدود وهذا كله في جمع الكثير ما التجمع السالم فلا يقع بميزا للعدد عند سبويه ان كان  
 ومقا الا ناديا فلا يقال ثلثه مسلين ولا ثلثت مسلان اذ المطلوب من التميز تعيين الجنس والصفات كما هو  
 في هذه الفايد اذا اكثرها للمعنى فلذا لا نقول في الجمع الكثير و صفا ثلثة ظنة واما غيرا لوصف فان كان علما  
 فلو نوعه ميمرا لان جمع العلم لا يد بغيره من الفرس الا من ميمرا لعدد بيان الجنس والعين فميزه منكثرة الاغلب ان كان  
 مجردا فلما قل ثلثه الزيد بن وثلثت الزينيات وان لم يكن علما فان جاء فيه مكسر لم يميز بالسالم الاغلب فلا يقال  
 ثلثت كسرت بل نقول كسر لفظه فميز العدد بالسالم في غير هذا الوضع وقد جاء قولهم سبع سنبلات مع وجود سنبا  
 ون لثبات به مكسر ميمرا بالسالم كقولهم ثلثت عورات ثلثت من ثلث ان الاغلب في ثلث التالفة الى العشرة المكثر في امر  
 مذكرا ها وانثها عليه دون جمع التلاثر فاذا انفرد هذا فلما ينظر في ثابث الثلث وانثها الى واحد المعدود وان  
 كان المعدود جمعا الى لفظ المعدود فان كان الواحد مؤنثا حقيقته كذلك نسوة وطوالق او مجازا كانت عن  
 ويعيون حذف التاء منها كما رأيت وان كان الواحد مذكرا ثابثا لثاء فيها سواء كان في لفظ الجمع علما او ناديا  
 كان غير هامة وثلثت بنات عرس وبنات اوى والواحد مما يلبس عرس وبنات اوى ولم يكن فيه علما ثابثا كذلك  
 رجان وان جاء تذكيرا لواحد وانثه كسان ولسان جائز تذكير العدد وانثه نحو خسه السنه وخس السنه وخس  
 سون وخس سون وان كان المعدود وصفا نائيه عن الموصوف عبر حال الموصوف لاحال الصفة فال الله نعم فله عشر  
 امثالها وان كان المعدول مذكرا المرد بالامثال الحسنى او عشر حسنات امثالها وان لم يكن العدد ودجها بل هو اسم  
 مجمع كجبل او جنس كفضة وسنقر فالتفرق بينهما في باب الجمع نظر فان كان مختصا بجمع الذكر كالرهيطة والنقر والقوس  
 فانما بمعنى الرجال فالثاء في العدد واجب فالله نعم تسعة رهيط وقالوا ثلثة رجليه وهو اسم جمع فم مقام رجال  
 وان كان مختصا بجمع الاناث نحو ذوات لثاء واجب نحو ثلث من الحاضر لانهما بمعنى جوامل التوف وان احتملها  
 كالط والحبل والغم والابل لانهما يقع على الذكور والاناث فان نضفت على احد المخبطين فالاعتبار بذلك التصور  
 فان كان ذكورا ثابثا لثاء وان كان انما احدى منهما كيف وقع التصور المعدود ونحو عند ذكور ثلثة من الخيل او  
 عند ذكور ثلثة ذكور ثلثة ذكور او عند ذكور ثلثة ذكور او عند ذكور ثلثة ذكور او عند ذكور ثلثة ذكور  
 بالاصناف وعند ذكور ثلثة ذكور من الخيل الا ان يقع النص بعد الميمر والمميز بعد العدد نحو عند ذكور ثلثة من الخيل ثلثة ذكور  
 في بنظ الى لفظ الميمر لا النص فان كان مؤنثا لا يجر كما يجر في الابل والغم حذف التاء وان كان مذكرا لا يجر وما يخص  
 له مثال اثنتا الحاة للوث من هذا الجنس بجمع المؤنث وللذكورة جمع المذكر وان جاء تذكيرا وانثته كالرهيطة  
 والذجاج جاز الخيال لثاء نظر الى تذكير وحدث فيها نظر الى ثابته وما لا يدخله معنى التذكير والتانث بنظر فيه  
 الى اللفظ في يث نحو خسه عشر غير من الضرب ويذكر نحو خسه من البشارة ويجوز الامر ان في نحو ثلثة من الخيل وثلث

على الوصو

# حكا عدد المركبة

من الفعل لا ثم يذكر ويؤثت قال ثم نحل ينفع ونحل ظنيزه وانما نكث ثلثة اشياء ولم ينظر الى لفظ اشياء وان كان اسم جمع كظرفه لانه فايم متفاجع شيئا فكانه جمع الاسم جمع فاذ انظر الى التذكير والتانيث في هذه الالفاظ العشرة اعنى من واحد الى عشرة من جملة الالفاظ العشرة الالفاظ العشرة ما ذكرنا اعنى جملي واحد والاشيئين على القياس وجرى التماثية الباقية على غير القياس في الظاهر اربع وفقط تحت العشرة ونوعها فلها ثلثة عشر رجلا وثلثة عشر رجلان وثلثة وامانة رجل الالفاظ عشرة عند التركيب فانه يرجع الى القياس اي ثلثة لانه في المؤنث ومنطق في المد كثر نحو ثلثة عشر رجلا وثلث عشرة امرأة وانما يرجع الى القياس لان متبوعه ليس مجمع حتى يؤنث المد بالظن اليه وانما وافى لفظ عشرة من بين ساخر العقود متممة في التذكير والتانيث في التثنية لانه كان بلا ينفذ بعضهم موافقا لغيره لذكور وانما ينشأ كعشر رجال وعشر نسوة على ما تقدم من التفرقة وقد بيننا بما ذكرنا من اجل قول واحد عشر اثنا عشر احد عشر اثنا عشر عشرة اثنا عشر ثلثة عشر الى تسعة عشر ثلث عشرة الى تسعة عشر اثنا عشر لذكر واحد عشر اثنا عشر لثلاث عشرة الى ثلثة عشر للمؤنث كثر ثلث عشرة الى تسعة عشر للمؤنث قولهم تكثر الشبين يعني شين عشرة المركب في المؤنث لما كرهوا فهو الى ربيع فحات بما هو كالكلية الواحدة مع امثلة جها بالنسبة الذي في اخر فحذف عد لو ان فتح وسطها الى الكسر واما الحجازيون فبعدون من حركة الوسط الى الساكن لثلاثة يكون ازالة فعل بفعل اخر وهى القصصى وقد يفتح الشين على فلا لان التركيب عارض وبنما ساكن عن عشر المركب بمحرك الاخر لا جناح اربع فحات احدها فحذف اخر الالف نحو واحد عشر وثلثة عشر بخلاف اثنا عشر فوله عشرون واحوانها فتهما اي في الذكر والمؤنث كان فسا هذا العقود وان يقال عشرا رجلا مشيوق ثلث عشرا رجلا الى تسعة عشرا رجلا فقصده والتخفيف نحو فوا المضاف اليه اعنى لفظ عشرا وكان المضاف اليه كلمة واحدة لانها معا عبارة عن عدد واحد كعشر وامانة واللف وكان المضاف مع المضاف اليه كلمة مؤنثة لاننا حذف المضاف اليه صارت ككلمة حذف لامها نحو عزه وثبوت ونظرة الا انه لا يستعمل ثلثة بمعنى ثلث عشرا كما استعمل نحو عزه وشبهه محذوف اللام لان المراد من وضع الالفاظ اعداد بيان الكمية المعينة ولو استعمل ثلثة بمعنى ثلث عشرا لا شبيهت بثلثة التي في مرثبة الاحاد فلم يحصل التعيين المفضود بوضع العدد ومن ثم لا يرمى في الفاظ العدد لفظا مشتركا اصلا كما يحى في غيرها من الالفاظ وسببى في باب الجمع ان جمع المؤنث بالثناء المحذوف لانه شامع بالواو والتون نحو فلون وثيون ومانون ففعل عشرون وثلثون تشبها بالهالفة المحذوفة اللام وابدى بتعريف عشراين المشي الى لفظ عشرون المصوغ صبغها لتكون كالنوعه للجمع غير القياس في اخوانها التي بعد اذ جمع المشي غير قياسى لم يحى الامضا فالظن او معنى المشي اخر كما في قوله ثم صفت فلو يثاب على ما يحى في باب المشي انما غير لفظ الواحد في عشرون بكسر العين فيه بخلاف اخوانه فانه لم يجز فيها التغير لا مكان معنى الجمع في ثلثون مثلا فان جمع ثلثة ايضا اذ هو ثلثة عشر صارت وكذا دى بعون غير ولا يمكن دعوى جمعته العشرة في عشرون بوجه تفصيد وانجيره الى جعله كثنائات فالواو والتون في عشرون واخوه كما يحى فحذف كما فعل في عزون وكيرين وليس من باب تعارض العقلاء المذكورين على غيرهم كما قال بعضهم لان الثليب يكون عند الاجتماع كالمساكن في الرجال والنساء والطويلون في الرجال والجمال وانث تقول عشرون امرأة وعشرون رجلا بل يمكن دعوى الثليب في نحو عشرون رجلا وامرأة قولها احد وعشرون ثم بالعطف بلفظ ما تقدم الى تسعة وتسعين مائة ولف ما سان والقان فهما ثم على ما تقدم قولها بلفظ ما تقدم اي يكون المعطوف الذي هو العطف والمعطوف عليه اي التثنية بلفظ ما تقدم في التذكير والتانيث فالعشرون لهما القضا احد واثان اخر القياس وثلثة الى تسعة على خلاف القياس في الظاهر قوله فيها اي في الذكر والمؤنث قوله ثم على ما تقدم يعنى يرجع من اثنا كل مائة الى ثنها الى اول العدد على الترتيب لمن كور وتعطف المائة على ذلك العدد نحو واحد ومائة اثنتان ومائة ثلثة ومائة او تعطفه على المائة نحو مائة واحد ما لان واحدا لثان في المعلوم معدده وفي غير المعلوم مائة وحده الف ورجلان مائة وثلثة رجال والاول اي عطف الاكثر على الاقل اكثر استعمالا الا ترى ان العشرة المركبة مع التثنية معطوفة عليه في لتقدم بثلثة عشر في نقد بثلثة وعشرة وكذا ثلثة وعشرون اكثر من عشرون وثلثة فاذا وصلك الى الالف ستانفتا لعل فيكون بين كل الف الى تمام الف اخر كما من اول العدد الى الالف فعطف الالف على ذلك العدد المنيف عليه بنحو واحد والفس عشرة والفس عشرون والفس مائة والفس مائة والفس ان شئت جعلت الالف معطوفا عليه كما ذكرنا في المائة مع ما اتف عليها وكان القياس ان يكون للعاشر من الالف اسم عشر متانف ثم للعاشر من الف الف واسم الف الف وهكذا الى نهاية كما كان للعاشر من العشرات اسم المائة والعاشر

شبن  
الالف في جمع  
عشر

المجموع

فوا  
الالف  
المائة

مميز الثلثة الى العشرة

بحر العدد

من المبادئ اسم الالف الا انها لا تسمى لثلاثا وان الاعداد الالهائية لها وكان وضع لفظ لكل عاشر من العهود يهودى الى وضع  
 ما الالهائية له من الالفاظ وهو حال انصر واصل الالف ففلا والعشرة الالف واحد عشر الف الى عشرين الف القالى  
 مائة الف مائة الف تلك مائة الف الى الف ثم مائة الف الف ثمان مائة الف الى الف والالف الف والالف  
 والالف الف الى الف الف الف وهكذا الى ما الالهائية له ولم يقولوا عشرة مائة بل قالوا الف لا احدى عشرة مائة بل مائة  
 والالف ولا ثلث عشرة مائة بل ثلث مائة والالف ثلثه واخواتها اذا اضيفت الى مائة وجب حذف ثمانها سواء كان مميز المائة  
 مدكرا او مؤنثا نحو ثمان مائة رجل وامرأة واذا اضيفت الى الالف وجب اثبات ثمانها سواء كان مميز الالف مدكرا  
 او مؤنثا نحو ثلثة الاف رجل وامرأة لان مميزها المائة والالف لا ما اضيفت اليه المائة والالف واصل مائة مائة  
 كيدرا حذف لا مائة الف منها الف عوضا منها كما في عري وشبهه ولا مائة مائة حتى لا يحسن بابث ثمانا بمعنى مائة وثمان  
 يكتب مائة بالالف بعد الميم حتى لا يشبهه بصره منه خطأ فاذا جاع او ثنى حذف الالف قوله وفي ثمانية عشر ففتح الباء  
 وجرها ساكنها وشذ حدتها التون اما الفتح فلان الباء يحتمل الفتح كحفظه كما في باب الفاضل جازا ساكنها كثيرا  
 تشاغل المركب بالتركيب كما اسكنت في معدى كرب وفي ثلثا وبارى بداء جوبا وجرها ساكنها الفاء مع ثلثة ثلاثا  
 ايضا وبعد حذف الباء ففتح التون اولى من كسرهما التونا فوالا لانهما مفتوحة الا واخر مركبة مع العشرة ويجوز كسرهما  
 لبدل على الباء اخذوا ففتح الباء في ثمانية غير التركيب ايضا ويجعل الاعراب على التون قال لها ثمانا بالفتح جانا  
 وارجع ففتحها ثمان وفي المحلث صلى ثمان ركعتان بفتح التون وقد يعقل ذلك من باع وجوز ويجوزها والبضع بكسر الباء  
 وبعض العرب يفصحها ما بين الثلثة الى التسعة يقول بضعه رجال وبضع نسوة عشرة بضعه رجال وبضع عشرة امرأة اذا  
 لم يفتقدوا التبعين قال يجوز هرا اذا جاوزت لفظ العشرة وهما البضع فلا تقول بضع وعشرون والمثبور جواز استعماله  
 في جميع العهود قوله وميز الثلثة الى العشرة كحوض مجموع لفظا ومعنى الا في ثلث مائة الى ثمان مائة وكان ثمانا ما شاذ  
 ما بين وميز احد عشر الى تسعة وثمانين مضروب مائة وميز مائة والالف ثمان مائة او جمع مخفوض مفرد قوله الى العشرة المحلث  
 في المحدود اعني ان مميز الثلثة العشرة ايضا مخفوض مجزول ما خفضه بالاضافة فلان الكلمة نصيبها اخف على ما في قبل  
 وقد نزلت الاضافة فيقال ثلثة اكلب على البدل وبما جاء في نشر نحو ثلثة اقوا باوا ثمانا التصبيك ان المعدود في الاصل  
 كان موصوفا كالفرد وهو المفضود فالواضحة لكان المفضود في صورة الفضلات واما النصيب احد عشر رجلا  
 فبفتح الفول فيه واما الاضافة الى الجمع فلان ذلك المضاف اليه كان في الاصل كالفرد موصوفا متما ضيفا لعدد  
 اية للتخفيف في اصل موصوفا ثلثة تاما ففها ان يكون جمعا اما افراد مميز ما فوق العشرة فبما يحى قوله لفظا او معنى  
 الجمع المعنوي اما اسم الجنس كالنمر والسل واسم الجمع كالرهنط والعموم والاكثارة ان كان المميز احدهما فصل من نحو  
 ثلثة من الحمل وخمس من العشر وذلك لانها وان كانا في معنى الجمع لكنهما بالفظ المفرد فلهذا حذرت العدد اليهما بعد  
 ما نهى عن اضافته الى الجمع وقال الاخفش لا يجوز اضافة العدد اليهما وهو منقضى بقوله نع تسعة رهط وقالوا  
 ثلثة نفر فانه ثلثة انفس وثلث ذود لفظا جارا الزمان على عبال ثم يقول ان لم يكن للعدد الا جمع فلهذا اضيف  
 العدد اليه وان لم يكن له جمع كثره اضيف اليه نحو ثلثة ايام واربعة رجال وان كان له الجمعان معا اضيف العدد  
 في الغالب الى جمع الضمير لفظا بفتح العدد للمعدود فله نحو ثلثة اخبال وثلثة فروع مع وجود الفروع وليس بغيرها  
 وفي المبرد يجوز في اضافة ثلثة كلاب بنا ويل ثلثة من كلاب وليس بشهور قوله الا في ثلث مائة الى ثمان مائة استثناء من قوله  
 مجموع لان المائة المضاف اليها ثلثة الى تسعة مفردة غير مجموع وكان العباس ثلث مائة لان للمائة جمعين احدهما في صورة  
 جمع المذكور السالم وهو مؤنن وقد نفذ ان العدد لا يضاف اليه فلم يبق الا مائة ثلث مائة المائة العود جمع الكسرة كما في ثلث  
 عودات لكنهم كرهوا ان يلى الميز المجموع بالالف التاثير ما نفذ ما نفذ ما هو في صورة المجموع بانوا والالف  
 اعني عشرين الى تسعين فاضر على المفرد مع كونه خسر وارفع اللبس فلهذا ضرورة في نشر ثلث مائة وخمسة مائة  
 ثلث مائة للملوك وفي بناو ذلك وحلت عن وجوه الالهائم وبعضهم يقول في مائة مؤنن بضم الميم وبعضهم بفتح كسر  
 ميم مائة في الواحد بضم ثمان انضم ولا يبين الفتح وذلك هو الاخفاء قال الاخفش لو ضمت ميم ثمانا لقلت مائة كما في  
 مائة جازو بعضهم يجعل ثون ثمان معنفت الاعراب كسب على ما يحى في باب الجمع وفي الاخفش هو فعلان في الاصل  
 كسب في حذف اللام فهو عنده مفرد وليس شذ اذا لفظا لانه واحد ما بين ولعله عند اسم الجمع وقال بعضهم هو فعلان  
 كصق فاجل الباء الاخيرة نونا وقوله وحاتم الطائي وهاب المائي عند الاخفش اصله المائة حذف التون ضرورة وحك  
 عن يونس انه مطروح الها كثره ولم يزلوا كما قال الفيل مائي كفي كالفول في ثلثة وفي نظير ثلثي وفي قبل اصله مائة

عائان والغالط  
ونلثة الالف والالف

بفتح

العدد من قول من قال ثلثة ايام  
 وهو ثلثة ايام  
 والعدد من قول من قال  
 ثلثة ايام  
 في اضافة العدد  
 الى الكسرة

عمر بن عبد العزيز

ليس بالجمع  
 وهو في قوله  
 ثلثة ايام  
 وهو في قوله  
 ثلثة ايام

بقي من اجزاء عشر الى تسعة شعين والمادة والالف

ككلمة كسر انشاء كما قيل شعر ودعيف لكون العين حرف حلق كما هي في التصريف ثم خفف لجل لغائه ككلمة غير مسموع  
في هذا القول نظر قوله ومن اجزاء عشر الى تسعة ونوعين منصوب مفرد اما نصيبه فلفظ الاضافة اليه من اجزاء عشر الى  
تسعة عشر فلما كان اسم واحد ان جعل ثلثة اسماء كاسم واحد ان تلك فلفظا لو اثنان عشر يد وحده عشر فلما زاد الاضافة الا في ثني عشر  
لما تكرر باب المكيث قبل هذا اللفظ فلفظا لان المضاف اليه اذا كان متبعا فهو المفضول بالاول في المعنى وانما جمع به لبيانه فكان  
الجمع كالثنى الواحد فاما المضاف اليه في نحو خمسة عشر يد معا فلا تزل فلم يكن كجمل ثلثة اشيا شيئا واحدا من حيث المعنى  
واما عشرين ولفظه فلان النون ليست للجمع حقيقته حتى يحدف بل هو مشبه بها فان قيل فقد يقال ارضوزيد وكرد  
عمر هذه النون مثلها فلان بل نون عشرون واخواتها ابعد منها من نون الجمع لان ارضون جمع الارض حقيقته وان لم يكن  
فيها سلك في عشرين فاما ليست جمع عشرون ثلثة اربع لما تكرر في اول الكتاب لانه الاضافة مع اشارة النون ايضا لما فيها  
نون الجمع وبنهاج ومحمد ودرهم واربعون وهو ليل واما افرادها فلان جمعها الاصلية التي كانت له حين كان موصوفاً  
حفظ عليها حال الاضافة اليه لان المضاف اليه غير فصله بل من تمام الاول كالموصوف فابقي الجمع له مضافا كما كانت له  
موصوفاً فلما تعدت الاضافة ونصب على التمييز وهو في صورة الفضلات لم يبق كالموصوف الذي هو عمدة والجمعية منه  
من العدد المتقدم والمفرد اخصه فان نصب عليه ومع صيرورة في صورة الفضلات بل اعي اصله حين كان موصوفاً فلا يوصف  
في الاغلب الا هو دون العدد لانه الموصوف من حيث المعنى والعدد وان كان مفردا عليه كالوصف به يقال عندى عشرين  
ويلا شجاعة كما يوصف هو اذا كان مضافا اليه فالله تعالى ارى سبع بقرات سمان ويجوز وصف العدد بجمع لكن على ثلثة  
تولده وتثنيتهما او جمعها في ثلثة المائتين والالف وجمع الالف في المائتين لاجتماع مضافا اليها ثلثة واخواتها كما تزل في نصفها  
ثلثة واخواتها جمع وانصف في ذلك الجمع الى المفرد نحو مائة رجل تولد نحو مائة رجل انا حاضرة فعلى الاصل كما ذكرنا في نحو  
ثلثة رجال واما افرادها فلما جازم على اضداد التمييز الموصوب الذي قبله مع انه اخف من الجمع ولفظ العدد كان في الدلالة  
على الجمعية مع ان الكثرة والجمعية في هذه التثنية اكثر مما في الجمع فجمعها في الجمع فجمعها في الجمع فجمعها في الجمع  
في كثير من الاشياء لصغيره لعل لفظه وجمع له من بعد اخرى جمع التكسيرة فاستغفروا عن جمع العدد لتسعة جمعها واما هذه  
تسعة وكرهها اكثر ثمانية الاطراف عن جمع تمييزها وجمعها في الجمع فجمعها في الجمع فجمعها في الجمع فجمعها في الجمع  
ما بين عاما فعدد هبة للفاضة والاعتماد ان الله وجمعها في الجمع فجمعها في الجمع فجمعها في الجمع فجمعها في الجمع  
انه على البدل لا على التمييز والاعتماد ان الله وجمعها في الجمع فجمعها في الجمع فجمعها في الجمع فجمعها في الجمع  
اسباطا والالزم ستند في جمع التمييز في الرجحان لو ان نصب تبيين على التمييز لوجب ان يكونوا الشواثل ثمانية سنين ووجهه انه فهم  
ان ثمانية واحد من مائة كقولك مائة رجل رجل واحد من المائة ولو كان سبع تمييزا لكان واحدا من ثمانية واذا التثنية ثلثة  
تكان كانه قال ثمانية ثلثة سنين فيكون ثمانية ثلثة المصعد وهذا يقدح في قوله ثلثة عشر اسباطا ولو كان ثمانية سنين  
وتنين على ربه قال وهذا الذي ذكره الرجحان يرد على قراءة جزء والكافي لانهما اقرنا ثمانية سنين بالاضافة تسنين عندها  
تمييزا غير وان لم يكن منصوبا بل مشتقا ان قراء الجماعة اقل من عند الفاء من ثمانية وما ذكره الرجحان غير لازم وذلك لان الذي ذكره  
مخصوص وان يكون التمييز مفردا واما اذا كان جمعا فانصده كالفصد في نوع التمييز جمعا ثلثة اوقاب مع ان الاصل في الجمع  
الجمع وانما عدل الى المفرد لعله كما تقدم فاذا استعمل التمييز جمعا استعمل على الاصل وما قال الرجحان يلزم ان لو كان ما استعمل  
جمعا استعمل كما استعمل المفرد واما اذا استعمل الجمع على اصله فيما وضع العدد له فلا هذا نحو كلام المصعد واذا وصفت التمييز المفرد  
جارف في لوصف اعبار اللفظ والمعنى نحو ثلثون رجلا في طريقا وطرفاء ومائة رجل طويل وطوال قال هما اثنان واربعون  
حلوين سودا في اربعة القران لاسم واعلم ان سبويه وجماعة من النحاة يستعملون كون تمييز العدد في اي درجة كان حقة كما  
ذكرنا لان المصعود من التمييز انما يخصص هو معدوم في اكثر الاوصاف بل ان كانت لصفة مختصة بقص اجناس لم يفتح  
تسعة عاقلا وما تزل كما قلنا في هذا الايضاح هذا العالم واذا انصبف العدد المكيث نحو واحد عشر وحده عشر يد  
فعدد سبويه الا ان اتيان على ثمانية ابقاءا ووجهه ان التركيب الاضافة عنده لا يفتل بالهاء كما لا يفتل به الالف المزم  
اقتفاء في نحو واحد عشر وان كانت الاضافة والملازم من خواص الاسماء واما الاخصر والقرء فانهما قرءا بين الامم والاصا  
وذلك لان ذلك الام كثيرا ما يوجد غير هذا الوصف شيئا فلان والذي واخواته الا من عند بعضهم واما المضاف فلا  
يكون الا معرا الا لادن واخواته الا ترى الى اعراب ابي اللوزم اضافة مع ثبوت علة اثنائه الى اعراب قبل وبعد واخواتها  
مع الاضافة والبناء عند انقطع منها واما بناء نحو غلاو على مذهب النحاة وبنهاجيت واذا نحو قوله على حين عائلت فقد  
مضى ان يكون عليها في موضعها الا خفي بغير نالي الاسمين فيا سماع الاضافة نحو جاني خمسة عشر يد اجزاء لغيره يعلم

ومافي

واحوالها

في العدد كما كان

لا يدرى الاضا

في العدد كما كان

لا يدرى الاضا

في العدد كما كان

لا يدرى الاضا

في العدد كما كان

# في كون المعدوم مؤنثا واللفظ مذكرا او بالعكس

معربين

في بيان العاقد  
والاثنان

والفرد يجعل حرف المربك عند الاضافة اعرابا مضافا اليه لشيء به افظا بالمضاف المضاف اليه فيكون خمسة عشر نيكابن عرس زيد قوله واذا كان المعدوم مؤنثا واللفظ مذكرا او بالعكس فوجهان يعني مثل قولك شخص اذا اطلقته على امرأة وقولك نفس اذا اطلقها على رجل ففي الاثر المعدوم وهو المرأة مؤنث ولفظ الشخص مذكور وفي الثاني المعدوم وهو رجل مذكور ولفظ النفس مؤنث فلان تعبير اللفظ وهو الاثني والاكثري كلاهما لما ذكرناه في الموصولات فنقول ثلثة اشخص بان تعني النساء وثلث نفس بان تعني الرجال ويتوزع اعتبار المعنى كلفظة النفس والرجال وثلث اشخص للنساء فال وكان مجتمعي دون من كنت اني ثلث اشخص من كاعبان ومعه قوله ولا يبر واحد ولا اثنان استغناء بلفظ التثنية عنهما مثل رجل ورجلان لا فادناه النص المقصود بالعدد وانما التثنية واحد واثنان لان الفاظ العدد فصيها للدلالة على خصوصية العدد لما لم يكن الجمع يفيد ذلك فلو قالوا رجلان لم يعلم عددهم ولو قالوا ثلثة وانفس والم يعلم ما هي فلما كان نحو رجل ورجلان يفيد المعنيين معا استغنى عن ذكر لفظ العدد معه فلم يقولوا واحد رجل ولا واحد رجلين ولا واحد رجال لان لفظة رجل وحدها تفيد الوحدة والمعدوم لم يقولوا اثنان رجل ولا اثنان رجلين ولا اثنان رجال لان لفظة رجلين يفيد الاثنان ونحوه كان خصيه من الادلل ظرب مجوز فيه ثنائيا حتى لا يرد قوله استغناء بلفظ التثنية عنهما لم يقولوا واحد رجل ولا اثنان رجلين لان التثنية الاولى يفيد الوحدة والثاني يفيد الاثنان وهذا الاستدلال لا يثبت في نحو واحد رجال واثنان رجال وثلث اشخص واذا قصد تعريف العدد فان كان مفردا اي غير مضاف ولا مركبا دخل اللام عليه واحدا كان او اكثر كما في اشخص رجلا واثنان رجلا وان كان مضافا فعلى المضاف اليه وان كان مضافا الى المضاف فعلى المضاف اليه الاخير فالاول كثلثة الدرهم وما نال درهم وثلثة المائة واربعون للاف والثنان نحو ثلثة الاف وثلثة الف الدرهم وثلث مائة الف الف الدرهم ولقد دخل حرف التعريف على المضاف المضاف اليه معا شذوا نحو اثنان لافوا وعند الكوفيين هو قياس كافر في باب الاضافة وان كان مركبا دخل على الاول كالا حد عشر درهما ولا يجوز دخولها على التثنية لوجوب شكرك ولا على التي حرف المربك لانه يكون كانه داخل في وسط كلمة وقد يدخل على الجزئين بضعف نحو الواحد العشر درهما وهو عند الكوفيين والاخص قياس قد يدخل على الجزئين والتثنية يفتح نحو الاحد عشر الدرهم وهو قياس عند بعض الكوفيين واعلم ان العدد المتيقن مذكور ومؤنث معا اما ان يكون مفصولا بينهما بلفظ من او بين او لا فان كان فالغلبة للثاني كقولك اشرب عشرة بين عبد وامه ورايت خمسة عشر من التوت والجمال الا ان يكون المتيقن يوما وليلة فالغلبة للاسبوع نحو خمسة اعياد وام وخمرا وام عيدا في الاضافة اليه يفيد فضل الخصاص كذا في عدد عطف عليه هذا العدد المضاف نحو ثلثة ومائة رجل وامرأة وثلث الف ناقة ورجل وان كان المعدوم منصوبا على التثنية فان كان المذكر من المتيقن عاقلا سوا وكان المؤنث عاقلا او لا فالاعيان المذكر نحو خمسة عشر امرأة ورجلا وخمسة وعشرون ناقة ورجلا لاحترام الذكر المقارن للمؤنث وان لم يكن المذكر منها عاقلا فالاعيان باسميها نحو ثلثة عشر رجلا ومائة واربعين وعشرون ناقة وثلث الف ناقة وهذا اذا كان المتيقن يوما وليلة هذا واذا كان المتيقن يوما وليلة نحو سرت اربعة عشر يوما وليلة فالاد اربع عشر قهيلة واربعه عشر يوما لان مع اللبالي فاما بعد هذا الاكثرا اشرب عشرة بين عبد وامه وخمسة عشر رجلا ونائمه بل المعنى ان مجموع عدد العبيد والاماء عشرة فبعض عشرة عبيد وبعضها اماء ويجوز ان يشاء وان يكون خمسة عبيد وخمسة اماء ويجوز ان يختلفا وانكثرة المضاف اليها بين في مثل هذا في موضع التقسيم بقصد بناء الجنس ولفظها بين مسعارة من الظرف المكافى لقولك القوم بين رجل وامرأة اي البوا يتخرجون من هذين الفسحين ومن هذين الحسنين كما ان ما يكون بين الشيبين لا يكون خارجا من المكان المتوسط بينهما واعلم ان اللبالي في تاريخ العرب مفرد على اليوم لان التثنية عندهم مبينة على الشهر والظن وذلك لكون اكثرهم اهل البادية الذين يتعسر عليهم معرفة دخول الشهر الا بالسهلال فاذا ابصر والسهلال عجزوا دخول الشهر فاقولوا الشهر عندهم اللبالي لان السهلال يكون في اول الليل فيقال في اول ليلة من الشهر

وادع وعشر ونحوها  
وقولنا

# الذكر والثابت في اعداد المركبة

كتب لغيره كذا او يخصه لو فوعه بعدة نحو لليلة خلت او يخصه لو فوعه قبله نحو لليلة بقيت وذلك بحسب  
 الفير من رفع الاطلاق يكون الاختصاص لو فوعه به ومع فيه نحو خلت يكون لو فوعه بعده ومع فيه نحو بقيت  
 لو فوعه بغيره ويجوز في اليلة الثانية كذا واليلة الثانية من كذا وعلى هذا لفاس الى اخر الشهر وان رفع الفعل في الليل  
 رد يفصلي في كرو فوعه فيه جازان بكيف خبر ما يكتفي في الابام وذلك انك تقول في ثانی الامام لليلتين خلتا وفي ثانیها  
 لثلث ليل حلتون وكذا في الايام الحلتون ويجوز لثالث ليل خلت الخ حلت ليل حلتك والاول اول ابرج التون الذي  
 هو جمع الجمع الى الجمع وفي الحادي عشر لحدی عشر ليل خلت الخ الحان بكيف في الرابع عشر لحدی عشر ليل خلت ويجوز  
 خلون حلا على اعني الاول مرعا الله ط وفيه من ذلك ما حكي الما في الاجماع انكرت والحمد مع انكرت جعل  
 فغير الاجماع وهو جمع لثمة ضمير الجمع وهو التون لانك لو صحت بعده الفيلة اي من ثلثة الى عشرة لكان ضمير جمعا  
 نحو ثلثة اجماع وجمع ضمير المجرور وهو جمع كثر ضمير الواحد اي السبكن في انكرت لانك لو صحت بعدد الكثرة  
 اي ما توف العشرة لكان ضمير مفردا نحو ثلثة عشر جدا وبكيف في الخامس عشر لتصف من كذا وهو اول من  
 فوالتك نحو عشرة ليل خلت ومن فوالتك نحو عشرة ليل بقيت مع جوازها ايضا وذلك لان الاصل يخص منهما  
 وفي السادس عشر لربع عشرة ليل بقيت وبغير كما قلنا وبعضهم يقول من الخامس عشر الى الاخر ان بقيت ليجوز  
 نقصان الشهر الى ان يكتفي العشرين لثمان ليل بغير وهو اول من بقيت كما ذكرنا مع جوازها ايضا الى ان يكتفي  
 في الثامن والعشرين لليلتين بغيرا وفي التاسع والعشرين لليلة بغير وفي اليلة الاخرى لآخر ليلته منه او سلخه  
 او سلخه وفي اليوم الاخر لآخر يوم من كذا او سلخه او سلخه فوالتك في المقدم من المعدود باعتبار ما بعده  
 الثاني والثانية الى العاشرة والاشرة لآخر باعتبار الاول والثاني والا والى والثانية الى العاشرة والاشرة والحاد  
 عشر والحادية عشرة والثانية عشر والثانية عشر الى التاسع عشر والثانية عشر ومن ثم في الاول ثالث اشهر  
 اي شهرهما في ثلثهما وفي الثاني ثالث لثمة اي حدها وتقول حادي عشر على الثاني خاصته وان شئت  
 حادي عشر على التاسع لثمة عشر معر لا اول يعني بالمفرد الواحد والمعدود العددي وقد تقدم ان جمع الفاظ  
 العدد كانت في الاصل لجزء العدد كما في فوالتك ثلثة نصف سنة ثم استعمل في العاد ذات كافي رجال ثلثة وسنة  
 رجال فاذا كان هناك معدود معين كعشرة رجال مثلا فصيحت ذكر واحد منهم فان اردت ذكره بلا وتطلب جيئت  
 بواحد او حاد الذي هو اول تلك اللفاظ الا اني عشر فعلت هذا واحدا والعشرة واحدهم وان فصحت الى واحد منهم  
 مع حفظ الترتيب لعددي فذلك على وجهين احدهما ان فصلت الى ذلك الواحد المعين ووجه العدد به بالنظر  
 الى حالة اي رجسته التي هو منها من العدد لا باعتبار عدد اخر كالثاني اي الواحد من الثلثة والثاني اي الواحد من  
 الاشنين وهو معنى قوله باعتبار رسالة والثاني ان فصلت الى ذلك الواحد المراد ووجه العدد به مع النظر في رجسته التي  
 تحت درجتها ايضا فتكون واحدا من درجته بسبب نصية الدرجة التي تحت درجته محذورة فاهية الاسم وجعله للمجموع  
 اسم درجتا نفسه بسبب تضامها الى ما تحت نحو هو ثالث اشنين اي واحد من ثلثة بسبب تضامها الى اثنين وجعلته للمجموع  
 اسم ثلثة حتى صار واحدا ومحوه عن المجموع اسم الاثنين فعني ثالث اشنين مصببه اشنين ثلثة بنفسه اذ صار اشنان  
 معه ثلثة الاسم وجعله للمجموع ايضا وهذا معنى قوله باعتبار نصية فاذ اقصت اليه باعتبار النصيب لم يحسن  
 ان يثنى من واحدا لثمة تحت واحد عاد بصير احدا بانضمامه الى الاحد ويجوز ان يثنى من الاثنين نحو ثلث  
 واحدا مصببه واحدا اشنين بنفسه فاذا جيئت بعده بمفعول هذا المصير ما جردا او منصوبا وجب ان يكون  
 عددا انقص من العدد المشق منه هذا المصير بدرجة كرابع ثلثة وخامس اربعة ولا يجوز ان يكون انقص اكثر  
 من درجة ولا ازدي شيء اذ المعنى انه ضمير مفعوله بانضمامه اليه على العدد المشق موثقه وهذا المعنى لا يتم الا في  
 المناقص عز اسم له المشق بدرجة فقط واذ اقصت به فاما نصيبه اذ كان بمعنى الحال والاسم قبله لا بمفعول  
 كما يجي في اسم الفاعل والاضافة في هذا اكثر من التصب بخلاف ما ذكرنا من الفاعلين فانها منسوبة اليه او التصب  
 اكثر وانما قيل التصب ههنا لان الافعال والثاثرة في هذا المفعول غير ظاهر الا بشاريلك ذلك لان نفس الاثنين  
 لا يصح ثلثة اصار وان انضم اليها واحد يكون المنضم والمضم اليه معا ثلثة والثاويل لثمة سقط عن المجموع الاول وانما  
 ذلك الواحد اسم الاثنين وصار يطلق على المجموع الثاني اسم الثلثة مكانه صا للمجموع الاول هو المجموع الثاني فعلى  
 هذا جازية اسم الفاعل من الاثنين الى العشرة اذ لكل منهما معل ومصدا نحو ثلثت الاحد ثلثيا وثلثت الاثنين ثلثيا  
 وكذا اربعت الثلثة الى عشر والشعره والاضاع من جمعها لكثر العين الامالة حروف حاق كاربع واثنتع واشتغ وفي كسر

لا يزال المعدود ان يزجره وانما في اليلة طلب واليوم الاصل لليلة وادى هو اسمها والخصيص ههنا على ذلك انما يتخلص عن الارقان ولو في غير ذلك كتب  
 في اليوم الثالث  
 تلفرد  
 كيفية استعمال  
 من اعداد في

الاول



# كيفية استعمال الأعداد في المعدودات

## مخارج العدد

هذا المصطلح أصله قد جاءت هذه الأفعال هذه المصادر بشرط ضم عن المضارع الآماقي لأنه حطفي بمعنى آخر وهو نون ثلث الوجل أي أخذت تلك ما ذكرنا وبعده وخسته إلى عشرته وليس هذا المعنى مما نحن فيه ولا يحكى لهذا المعنى ثلث الوجل إلا معنى له ولا يتجاوز هذين المعنيين العشرة وأجاز سيبويه أن يتجاوز العشر ما هو بمعنى التصيير خلافاً للاختصاص والممازى والبرزخ ما لا يوجب له نقول كأول عشرة وعشرين مثلهم أي جعلهم ثلثين وكانوا عشرة وثلثين فربعتهم وكذا إلى المائة فالسبعمائة من الصاة يمتعون من الأشفاق بمعنى التصيير فبما جاوز العشر وهذا هو الضمير فالومناهم من يجره ويشتقه من لفظ الثبوت فيقول هذا ثلث أحد عشر بنونته فالبرزخ هذا لا يجوز لأن هذا الباب يجرى مجرى الفاعل الماخوذ من الفعل ونحن لا نقول ربيعاً ثلثة عشر ولا علم أحد حكاة وأعلم أنه لم يجز إلا شفاق نوناً لثمة بمعنى التصيير وأجاز بعض أحد نحو ثالث ثلثة عشر لأن ما هو بمعنى الواحد في سورة اسم الفاعل وليس به معنى كما يباط وكاهل فلا بأس أن يبدى من أول جزئي المركب ذلك كما يتصلح به إلى مصدره ولا فعل وإنما المصدر فهو واسم فاعل جففة واسم الفاعل لا يبدل من فعل ومصدر ولم يثبت فعل ومصدر مبدئان من العدد الذي نون العشر والذي حكى أبو عبيدة إنما هو في العصور من العشرة إلى المائة كعشرين وثلثين إلى تسعين فقط وليس من المركب والمعطوف والظاهر أن سيبويه فاس ما هو بمعنى التصيير على ما هو بمعنى الواحد ولم يقل ذلك عن سبع فعلى ما قال يجوز فيه الوجهان رابع عشر ثلثة عشر على بناء فاعل من أول جزئي المركب والإيمان بثانيتها كما هو ورابع ثلثة عشر مجاز فانهما وعرابيهما والأول للتركيب لا يجوز هنا حذف أول جزئي المضاف إلا على أن تركيب رابع مع عشر الآخر فثانيتها ما لا على أن تصبغ رابع إلى عشر فغيره أي تعرب رابع للالتباس برابع عشر بمعنى الواحد كما يجوز وأما أن تصد مثالي ذلك الواحد باعتبار حاله فإن لم تصف ثلث الأول والثاني والثالث إلى العاشرة وأما بدلت الواحد بالأول لأن الواحد كما ذكرنا بطل على كل واحد من مفردات المعدودات إذا لم يقصد الترتيب نقلت الأول للبين فصلاً للترتيب هذا المسمى على وزن الفاعل وإن لم يكن اسم فاعل جففة كما مر لكن فيه معنى الوصف بخلاف نحو الحابط وهذا يجوز أن يجاوز العشرة أيضاً فنقول الحادي عشر مطلق الواحد في الحادي يجعل الفاء مكان اللام والعين مكان الفاء ونقول الثاني عشر فليسكن بالحادى والثاني مع انهما مركبان كما مر في نحو معدى كرب وأما العشرين والثلاثون وأخواتهما والمائة والألف فمطلقاً لغيره من المتعدد ولفظ العدد فيهما واحد كما مر في باب المركب وكان الضمير العاشرون والثلاثون ونقول في المعطوف الثالث والعشرين والثالث والمائة والرابع والألف وإن أردت إحصاء هذا النوع إلى ما هو جزء منه ولا يجوز ذلك إلا بما دون العشرين فلن أن تصبغ ما إلى أصله وهو الأغلب أو إلى ما هو جزءه أو لا نشرة وأول الخمسة ولا يضاف إلى الواحد ولا يقال أول الواحد لأن معنى الاسم المضاف بهذا المعنى بعض المضاف إليه وذلك البعض هو الواحد فمعنى ثالث ثلثة أحد ثلثة وليس للواحد بعض حتى يضاف ذلك لبعض إليه وأما غير لفظ الأول فيجوز فيه الوجهان نحو ثانی ثلثين ونولك عطارد ثانی السبعة النهار ولا يجوز عند الجوهري أن يصبغ صلة ذلك باسم فاعل جففة ونقل الاختصاص عن ثلث جواز ذلك فالالاختصاص ثلث له فإذا اجزيت ذلك نقلت جزئيه مجرى الفعل ففعل يجوز أن نقول ثلث ثلثة فال نعم على معنى ثلث وثلثه وثلثه الثلثة ثلثة بضم نونته إلى ثلثين فإذا جاوزت العشرة ولو ثبت الإحصاءه ثلث على ما أجاز سيبويه وحكاة ذلك عن العرب كما ذكرنا عشر واحد عشر وثلثة عشر يكون حادي عشر منزلة ثالث واحد عشر منزلة ثلثة فالرابع الأول يجوز فيه مضاف إلى المركب الثاني بجزئيه وكلا جزئي كلا المركبين مبدئان فمما نكره ثلث هذا الوجه وحكاة عن الكوفيين وقال أنهم لا يجوزون إلا ثالث ثلثة عشر مجتمعا لأنه لا يمكن بناء الفاعل من جزئي المركب نبتة من الجزء الأول وهو النبتة ونول سيبويه أولى لأنه ليس اسم فاعل على الجففة وحكاة عن العرب لا يترك مع ثلثة وعدائه ولا يربطان حذف ثاني جزئي المركب المضاف كثيراً استعمالاً للجففة ولا سننغان نكروا لفظ عشر في المضافات المضاف إليه فإذا حذفه أعرب قال الجزئين بوجه الأعراب لروال للتركيب الواجب لثانته وامتناع تركيبه مع جزئي المركب الآخر ويجوز حذفه ولجزئي المضاف إليها مضمون في ثالث ثلثة عشر ثالث عشر فالذي ذكر سيبويه بعد الحذف ففهما جميعاً أما الثاني فمضمون للواو وأما الأول فلفظاً ثاني جزئي المضاف إليه فمما ثاني جزئي للمضاف وذكر الكوفيين جواز جواز أعراب الأول وأما الثاني فلا كلام في ثبانه لثقتة الحرف ووجه أعراب الأول أما الثاني عند قيام ثاني جزئي المضاف إليه مقام ثاني جزئي المضاف فالسبعمائة فالسبعمائة في هذا قولهم لم يتركه أصحابنا وروى الكسانى الوجهين عن العرب فاللصم في لوجه الأول اعني بناء الجزئي من الظاهران هذا اللفظ لفظ الأسمن الأولين بلا إضافة إلى

وثالث شاعره

طالفة الولى لا يتنا  
الألى طوفة

الحرف الثاني من أول المركبين  
نحو ثالث ثلثة عشر

لكنه

أي يكون

## بحث المذكر والمؤنث

المركب الثاني لعدم الالتيار واعلم ان لقولك ثالث ثلث عشر معيين احد هما الجزء الثالث من المعدود والآخر هو  
 ثلثه عشر وعلى هذا المعنى يجوز ان نقول ثالث ثلث عشر وثالث عشر لان ثالث من ثلثة لا من ثلثة عشر تاينهما انه الجزء الوارد  
 من ثلثة عشر وعلى هذا يجوز ثالث ثلث عشر بجزء ثالث عشر بجزء ثالث عشر بجزء ثالث عشر بجزء ثالث عشر  
 واعلم ان حكمه على المذكور سواء كان بمعنى المصبر او الواحد وغيرهما حكم ساها سماه الفاعلين في الذكر والتايند مضمول  
 في المؤنث التاينه والثالث والرابعة الى العاشر وكذا في جميع المراتب من المركب والمعطوف نحو الثالث عشر مؤنث لا سبه  
 في المركب كما نذكرهما للمذكر نحو الثالث عشر والتايند والاسمين لان اسم الواحد مذكر ولا معنى للتايند فيه بخلاف  
 ثلثة عشر جلافة للجماعة ونقول في المعطوف الثالث والعشرون والثالث والعشرون مؤنث ومن ثم قيل في الاولى ومن  
 اجل اختلاف الاعيان اعيان وتصدير واعيان حال اختلاف ضاقتها فاضافة المصبر الى مادونه واطراف ما هو بعض  
 الواحد فقط الى مثله والى ما هو في المذكر والمؤنث المؤنث ما فيه علامة التايند لفظا وتقديرا والمذكر بخلافه  
 وعلامة التايند التا والالف مقصورة ومعدودة كل ما فيه علامة التايند ظاهرة او مقفلة سواء كان التايند حقيقيا  
 او لا يسمي مؤنثا كحقيقي الظاهر العلامة نحو ضاربه ونفسا جليل غير الحقيقي غيره وصحراء وبشرى والحقيقي المقفلة  
 العلامة زينت سعاد وغير الحقيقي بارودار ولا تتعد من جملة العلامات الا التا لان وضعها على العروس والانعكاس يجوز  
 ان يحدف لفظا ويقدر بخلاف الالف ولعل كون التا مقفلة دون الالف رجوعها في الضمير نحو هدية في هند وعلمت  
 في غدر واما التايند على الثلاثي فحكموا فيه ايضا بتقدير التايند فاسما على الثلاثي اذ هو الاصل فليدبر جمع التايند ايضا اذا  
 نحو تاد يدي وورثته قوله وعلامة التايند التايند في الاسم اصل ومعاني الفعل في التايند لا يسمي الفعل للتايند الاسم  
 اي فاعله واصل العلامة ان نحو كل ذي علم علة فلها كانت فاء التايند اكثر نصرة بخلافها الحركات وانفلاها في الوقت  
 فقال لكونه في الهاء اصل التايند اذ مشاها لهما للالف ليس يسمي لان التايند في الوصل والهاء في الوقت والاصل هو الوصل  
 لا الوقت وقال جارا لله الهاء ايضا علامة التايند في نحو ذي الاولي ان يقال هذه الصيغة بكما هو منوعة للتايند كما  
 والسر في اسم الاشارة ما هو على حرف واحد واما الهاء في فعلين فالاولى اسم لا حرف فانبت كما مر في التايند انما التايند  
 قد تدخل الحرف كربت اذا كان الجوز بها مؤنثا لقوله فقلت لها اصيدت حصاة فلي في زيرو بشر من غير رام وقد جاء  
 باصبا زينت انسان حسن ويجوز ان يربط بالانسان المؤنث ويلحق ثم ايضا اذ اعطفت بها فصد على فصد لا مقفلة  
 على مقفلة ويقال لا تشاها ليش كما مر في باب ويقال لعل في لعل واما تاء نبت وهنط واخيت وكلتا ونشان ومنشان  
 تلبنت لمحض التايند بل هو بدل من اللام في حال التايند ولذا سكن ما قبلها وفي منشان كما مر بدل من اللام لكون  
 واحد وهو من كسبه والالف للمد في عند سبويه في الاصل مقصورة زوت قبلها التايند زيادة المد وذلك لان الالف  
 الزوت صار كلام الفعل فجاز زيادة الف المد في كل كتاب حار فجمع الفان فلو حذفت احدهما لكان الاسم مقصورا  
 كما كان وضاع الفعل فقلت تايند التايند الى حرف قبل الحرك دون الاولى ليشي على مذهبها واما فليت همزة لا واو لا باء مع  
 انهما انشبهما وانفلات حرف لعل بعضها الى بعضها اكثر از لو فليت الى احد كما لا يجزى الى قبلها الف كما في كشاف ورداد  
 لكون ما قبلها الفان فان ذلك الالف تليق وتليق الف التايند باء ايضا كما في قوله لعل اعد على بشر بيتا ليعتبار  
 ويعلم تايند ما لا يظهر علامته بالضمير الرجوع اليه كقوله نفع والشم وضعتها وبالاشارة اليه باسمها نحو تلك النار والحا  
 علامة التايند بفعله او شبهه المستدل به والى ضمير نحو طلع الشمس الفقت انسانا وبكسر من معين بيضاء لثة لشاربه  
 والظي تراعه ويسلب من الرجع عاصفة ويصغران كان المكبر ثلاثا نحو فديره ويخبره عدة من الثلاثة الى العشرة من التايند نحو  
 ثلث ذراع وعشر ارجل وجمعة على مثال خاص بالمؤنث كقولهم في الضمات كقولهم وحوافض او على مثال غالب منه وذلك  
 انها على وزن عناق وذراع وكراع ويمين فجمعها على الفعل في المؤنث وقد جاء في المذكر على الفعل فليلا نحو مكان وامكن و  
 جبين واجبين والحال والمحل ويجوز التايند لاربعة عشر معنى احد ما الفرق بين المذكر والمؤنث اما في الضمير كضاديه  
 ومنصورة وحسنه ويصغره وهو القياس في هذه الامواع الا يبعد اي في اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة غير  
 اصل التايند في الفعل الصفة في المذروب بالهاء اما نحو ربيعة وبقعة في المذكر والمؤنث فلكونهما في الاصل صفة النفس  
 اي نفس ربيعة وبقعة وانه الاسم الجامد هو اسم فليلا صفة كرجل وامرأة وانسانه مغللة التايند لفصل الاحاد والمؤنث  
 واحاد المصادق وانسابها التحل وتخله ويبرن مرقوب ويط ونبلة ومنل ونلة فهي قولهم ثالث ثلثه يجوز ان يكون التايند مذكرا  
 التايند للمؤنث فيكون تاء ثالث كناه الواحد في ثلثة لا لكونها مؤنثا حقيقيا كما بين والمصادق نحو ضرب وضربه واخراج و  
 اخراجه واستخرج واستخرج وهو فاس في كل واحد من الجنس المذكورين اعني المخلو والمصادق والمراد بالجنس

فالتايند في التايند ثالث ثلثه

بحث المذكر والمؤنث

ما قبلت ياءه

للتايند مع



ثانث الصفات

وعلامة تكون الوصف غالبا غير يحتاج الى الموصوف كالنظير والذئب... فاعلة نحو امرأة شكور وصبور وكل ما يحضره هذا التاء المذكور في هذا الضمير...

الركوب والركوب والركوب... انما هو ان يكون... انما هو ان يكون... انما هو ان يكون...

علمهم... انما هو ان يكون... انما هو ان يكون... انما هو ان يكون...

والفعل... والذئب...

والفعل...

المؤنث مقفول ويقفيل فمال وفيعال كحرب ومطبوخ وحسان وقد حكى سبويه امره

# المذكر والمؤنث

جبان وجبانة ونافذ ولاث ومثلها فاعل وقد لا لواعذره الله وميكنت واما فاعول بمعنى مفعول  
فبشوي فيه ايضا المذكور والمؤنث كالزكوب والشبوب والجزوزون كثيرا بل جعلها اناء علامة للتفليل لا الاستيلاء  
لاه للتأنيث فيكون بعد الحذف ايضا سالما للمذكور والمؤنث وتمايشوي فيه المذكور والمؤنث ولا يلفظ  
القاء ففعل بمعنى مفعول الا ان يحذف موصوفا نحو هذه فتيلة فلان وجر يجره ويشبهه لفظا بفعال  
فاعل ففعل بمعنى فاعله فلفظ القاء مع ذكر الموصوفات ايضا نحو امره فتيلة كما يحل ففعل بمعنى فاعله ففعل  
القاء نحو ملحفة جدد من عند يجره عند البصرة وقال الكوفية هو بمعنى جدد ومن جده اي يطعمه  
وقبل ان قوله نعم ان ربه الله فرب منه وبناء ففعل بمعنى فاعله مع كثرته غير مفيد وقد يجره بمعنى فاعله  
فليلا اكا لذكرا الحكم اي الحكم على ناويل ويصنع فاعلا كثيرا كالجلبون والخلب وتمايشوي ايضا في فعل التايب  
وتبش وانما القاء للتأنيث المقصوده فالتايبان لا يفي ذلك الاسم يتون ولا ناء والا لف المقصوده التايب  
في آخر الاسم على ثلث اضربا ما للالحاف كالحظ او لكثير جروفا لكلمة كالقبعة والالتايب والالتايبين والالتايبين  
الاساسه ويولفها التايبين نحو قبعة وكثير ويثبت الف الحاف فاصدر عن الف التايب بان يزن ما قبله  
ويجعل في الوزن مكان الالف لا ما فان لم يكن على ذلك الوزن اسم علمت ان الالف للتايب نحو اعلى ويرى فاعله  
يات على ففعل اسم حتى يكون الاسمان ملحوظين به ومعنى الالتايب كالحاف كالحافي في التصريف انشاء الله نعم ان يزيد في كل حرف  
في مقابلة حرفا صلي في كل اخرى حتى يفهم ساوية الحاف الحركات والسكنات بشرط ان يكون الميز بدفها في جميع فعل  
مثل الحاف بمار مفصووم الالف في ذلك انما هو الوزن او التثنية او غير ذلك من الاعراض القليلة وليس المقصود اخذ  
المتنى بل يجوز ان يختلف وان لا يختلف فيجوز ان لا يكون للكلمة قبل الزيادة فيها الالتايب معنى كجيش  
فحوق قطع ففعل وافبل ففعل وقالل بها نال ليس يلقى يدرج يدرج الحاف لضمها ادرها المتصلا منه من الالف  
التي لا يكون فيها الا للتايب ففعل في الغالب واما فلن في الغالب لما حكم سبويه في جسمه وروى  
بعضهم في زبارة او ما شاذان ففعل اتا صفا او غير صفا والصفة اما مؤنث افضل التفضيل كما  
لافضل والتفضلي وهو فاس ولا كاتفي وخشي وحصل غير الصفا تامصدا كما لبثي والزوج او اسم  
كهاجي وخرى وبجسماء ودوابه ان حتما فانها عند سبويه للتايب ايضا اذا لم يكن عنده مثل يرقع و  
لحاف لفاء الالف للتايب شاذ وعند الاحفش للالحاف اذ هو يثبت نحو جود وربع وبع ومنها افضل والربا  
في كلامهم الا اسماء قبل ولها ثبات منه الا لثلاثة اسماء شعبي واذى في موضعين وادب اللهاية وقال بعضهم  
جنفي اسم موضع ورواه سبويه بفتح الفاصح المتد ومنها ففعل بفتح الفاء والعين وهو اما صمد كاللشكي  
والبحري واما كثر من ثني ناه زجي اي سيره واما اسم كدثوي وشقي واجلي اسما مواضع ومنها اعلى كاجنل  
الكثرة ومنها فعل كمدري لظاهره فوجعا لا كولا بالموضع وضمان كضاري بنت وفعل الحاف ففعل من الانصار  
وفعيل كقبزي لعبه وفعل بكبضا وفعلون كرجونا وفعلون كجكوكري للتايبه ونوعه وفعل كجوزلي و  
جنبل المشنية في شو وفعل الالف كبره واما موضع وفعلنا كدنيا للتايبه وفعلنا وفعلنا كبره في نوع من البشر وفعل  
كذقي نوع من البشر وفعل كجند اي اسم رجل واما في اللام وفعل كشملي للباطل وفعل كاحادي وفعل كند وفضل  
كسطري مشبه فيها بخذ وافعل كاهري للمادة ففعله احد وثلثون مثالا ولها ما تحطبا كثر افعال المؤنث  
بالالف المقصوده للتايب اتا ففعل فعل فيهما مشركا في التايب والالحاف ففعل اذا كان مؤنث فعلا  
او مصدا ركا لدعوى وجهما كثره وجرى والفاء للتايب واذ كان اسما غير ذلك فقد تكون الالف للالحاف  
كعليا بنت بنين نون وقال علفاه وكذا نثري بنين نون وقد تكون للتايب كالشرى واما فعلى فان كان مصدا  
كالذكري اجمع الحاف ونظري ولا نالتايبا فلا يكون الله الا للتايب واذ كان صفة فال سبويه ولا يكون الالف لتا  
نال لالحاف نحو رجل عزها وامارة معلامة وقال في ضري وجهك اصلها ضم الفاء وحكي ففعل عزها منقولا لناه  
وهو مثل انما ذهب اليه سبويه واذ كان جملة لوجه المذكور من الضم والمصدر اجمع ففعل تكون للالحاف  
نحو مفرعي بالتايب وقد تكون للتايب كالدغلي الشعبي وقد يكون ذا وجهين للالحاف والتايب كثره متونا  
وغيره متون وكذا ذري ومن الاوزان التي لا يكون فيها المبدوءة الا للتايب فضلا وهو فاس في مؤنث  
اقبل الصفة نحو امر رجلا وقد يفي صفة وليس من كره افضل كما مره حشا ورنه كطلاء وحلته شوكا وداهية

المؤنث مقفول ويقفيل فمال وفيعال كحرب ومطبوخ وحسان وقد حكى سبويه امره  
جبان وجبانة ونافذ ولاث ومثلها فاعل وقد لا لواعذره الله وميكنت واما فاعول بمعنى مفعول  
فبشوي فيه ايضا المذكور والمؤنث كالزكوب والشبوب والجزوزون كثيرا بل جعلها اناء علامة للتفليل لا الاستيلاء  
لاه للتأنيث فيكون بعد الحذف ايضا سالما للمذكور والمؤنث وتمايشوي فيه المذكور والمؤنث ولا يلفظ  
القاء ففعل بمعنى مفعول الا ان يحذف موصوفا نحو هذه فتيلة فلان وجر يجره ويشبهه لفظا بفعال  
فاعل ففعل بمعنى فاعله فلفظ القاء مع ذكر الموصوفات ايضا نحو امره فتيلة كما يحل ففعل بمعنى فاعله ففعل  
القاء نحو ملحفة جدد من عند يجره عند البصرة وقال الكوفية هو بمعنى جدد ومن جده اي يطعمه  
وقبل ان قوله نعم ان ربه الله فرب منه وبناء ففعل بمعنى فاعله مع كثرته غير مفيد وقد يجره بمعنى فاعله  
فليلا اكا لذكرا الحكم اي الحكم على ناويل ويصنع فاعلا كثيرا كالجلبون والخلب وتمايشوي ايضا في فعل التايب  
وتبش وانما القاء للتأنيث المقصوده فالتايبان لا يفي ذلك الاسم يتون ولا ناء والا لف المقصوده التايب  
في آخر الاسم على ثلث اضربا ما للالحاف كالحظ او لكثير جروفا لكلمة كالقبعة والالتايب والالتايبين والالتايبين  
الاساسه ويولفها التايبين نحو قبعة وكثير ويثبت الف الحاف فاصدر عن الف التايب بان يزن ما قبله  
ويجعل في الوزن مكان الالف لا ما فان لم يكن على ذلك الوزن اسم علمت ان الالف للتايب نحو اعلى ويرى فاعله  
يات على ففعل اسم حتى يكون الاسمان ملحوظين به ومعنى الالتايب كالحاف كالحافي في التصريف انشاء الله نعم ان يزيد في كل حرف  
في مقابلة حرفا صلي في كل اخرى حتى يفهم ساوية الحاف الحركات والسكنات بشرط ان يكون الميز بدفها في جميع فعل  
مثل الحاف بمار مفصووم الالف في ذلك انما هو الوزن او التثنية او غير ذلك من الاعراض القليلة وليس المقصود اخذ  
المتنى بل يجوز ان يختلف وان لا يختلف فيجوز ان لا يكون للكلمة قبل الزيادة فيها الالتايب معنى كجيش  
فحوق قطع ففعل وافبل ففعل وقالل بها نال ليس يلقى يدرج يدرج الحاف لضمها ادرها المتصلا منه من الالف  
التي لا يكون فيها الا للتايب ففعل في الغالب واما فلن في الغالب لما حكم سبويه في جسمه وروى  
بعضهم في زبارة او ما شاذان ففعل اتا صفا او غير صفا والصفة اما مؤنث افضل التفضيل كما  
لافضل والتفضلي وهو فاس ولا كاتفي وخشي وحصل غير الصفا تامصدا كما لبثي والزوج او اسم  
كهاجي وخرى وبجسماء ودوابه ان حتما فانها عند سبويه للتايب ايضا اذا لم يكن عنده مثل يرقع و  
لحاف لفاء الالف للتايب شاذ وعند الاحفش للالحاف اذ هو يثبت نحو جود وربع وبع ومنها افضل والربا  
في كلامهم الا اسماء قبل ولها ثبات منه الا لثلاثة اسماء شعبي واذى في موضعين وادب اللهاية وقال بعضهم  
جنفي اسم موضع ورواه سبويه بفتح الفاصح المتد ومنها ففعل بفتح الفاء والعين وهو اما صمد كاللشكي  
والبحري واما كثر من ثني ناه زجي اي سيره واما اسم كدثوي وشقي واجلي اسما مواضع ومنها اعلى كاجنل  
الكثرة ومنها فعل كمدري لظاهره فوجعا لا كولا بالموضع وضمان كضاري بنت وفعل الحاف ففعل من الانصار  
وفعيل كقبزي لعبه وفعل بكبضا وفعلون كرجونا وفعلون كجكوكري للتايبه ونوعه وفعل كجوزلي و  
جنبل المشنية في شو وفعل الالف كبره واما موضع وفعلنا كدنيا للتايبه وفعلنا وفعلنا كبره في نوع من البشر وفعل  
كذقي نوع من البشر وفعل كجند اي اسم رجل واما في اللام وفعل كشملي للباطل وفعل كاحادي وفعل كند وفضل  
كسطري مشبه فيها بخذ وافعل كاهري للمادة ففعله احد وثلثون مثالا ولها ما تحطبا كثر افعال المؤنث  
بالالف المقصوده للتايب اتا ففعل فعل فيهما مشركا في التايب والالحاف ففعل اذا كان مؤنث فعلا  
او مصدا ركا لدعوى وجهما كثره وجرى والفاء للتايب واذ كان اسما غير ذلك فقد تكون الالف للالحاف  
كعليا بنت بنين نون وقال علفاه وكذا نثري بنين نون وقد تكون للتايب كالشرى واما فعلى فان كان مصدا  
كالذكري اجمع الحاف ونظري ولا نالتايبا فلا يكون الله الا للتايب واذ كان صفة فال سبويه ولا يكون الالف لتا  
نال لالحاف نحو رجل عزها وامارة معلامة وقال في ضري وجهك اصلها ضم الفاء وحكي ففعل عزها منقولا لناه  
وهو مثل انما ذهب اليه سبويه واذ كان جملة لوجه المذكور من الضم والمصدر اجمع ففعل تكون للالحاف  
نحو مفرعي بالتايب وقد تكون للتايب كالدغلي الشعبي وقد يكون ذا وجهين للالحاف والتايب كثره متونا  
وغيره متون وكذا ذري ومن الاوزان التي لا يكون فيها المبدوءة الا للتايب فضلا وهو فاس في مؤنث  
اقبل الصفة نحو امر رجلا وقد يفي صفة وليس من كره افضل كما مره حشا ورنه كطلاء وحلته شوكا وداهية

المؤنث مقفول ويقفيل فمال وفيعال كحرب ومطبوخ وحسان وقد حكى سبويه امره

جبان وجبانة ونافذ ولاث ومثلها فاعل وقد لا لواعذره الله وميكنت واما فاعول بمعنى مفعول

فبشوي فيه ايضا المذكور والمؤنث كالزكوب والشبوب والجزوزون كثيرا بل جعلها اناء علامة للتفليل لا الاستيلاء

المؤنث مقفول ويقفيل فمال وفيعال كحرب ومطبوخ وحسان وقد حكى سبويه امره



# بحر المذكر الموثق

هو الذي كان في الاصل من نوعا بالغا عليه على ما عرفت بان الاستثناء فاستثنى تام مقامه في الارتفاع مع العضا  
 بالاول فقول المسند اليه هو الامع المستثنى من حيث المعنى بان كان في اللفظ هو المثنى كما ذكرنا في باب الاستثناء  
 وان كان يضر الا نحو ما مثاليوم امرأة فالألفا وجود لأن المسند اليه في الحقيقه ما لم يرفع في الظاهر واما الحذف واما  
 احتل بطول الكلام ولكون الايمان بالعلامة اذن وعدا بالشيء مع ما خسر التوعد وان كان الظاهر غير حقيقي الثاني  
 فان كان متصلا نحو طلعت الشمس فالجواز العلامة احسن من تركها والكل فصيح وان كان منفصلا فتركها العلاء  
 احسن اظهار الفضل الحقيقي على غيره كان بالا او غيره ما نحو قوله تعالى فمن جاءه موعظة هذا كله حكم ظاهر المفرد  
 والمثنى واما ضميرهما فان كان متصلا فالعلامة لازمة لرافعه سواء كان الثاني حقيقيا كمنه خربا وغيره  
 كما في طلعت الاضربه الشعر نحو قوله فالامر نزل وقت وذوقها ولا ارض بقول ايضا لها على فاول الارض بالمكان  
 وانما لزم العلامة كفاء الضمير المتصل من نوعا كونه كجزء المسند بخلاف الظاهر والضمير المنفصل وان كان  
 فهو كما في الظاهر استغناء بنفسه واما المذكور ان فان استند الى ظاهرهما سواء كان واحدا للكسر حقيقي المذكر  
 او الثاني كرجال ونسوة او مجازي كالتذكير او الثاني كاياهم وورد وكذا واحدا للمجموع بالالف فبناء بنفسه هذه  
 الاقسام الاربعة نحو الطلحات والترهينات والجميلات والعرفات فحكم المسند الى ظاهرهما حكم المسند الى  
 ظاهر الموثق الحقيقي الذي هو واحد وهو ان حذف العلامة من الارتفاع بلا فصل مع الجمع نحو قال الرجال و  
 النساء والترهينات احسن منه مع المفرد والمثنى لكونه ثابتا بالثاويل هو كونه بمعنى جامع وانما يعتبر في  
 الثاني الحقيقي الذي كان في المفرد في نحو قال النسوة لأن الجوازي الظاري ازال حكم الحقيقي كما ازال حكم  
 التذكير الحقيقي في رجال وانما لا يبطل التثنية التذكير الحقيقي في الزيدون لبقاء لفظ المفرد فيه فاحترمه وكان  
 في اس هذا ان يبيى الثاني الحقيقي في المجموع بالالف التاء ايضا نحو الهندات لبقاء لفظ الواحد فيه ايضا لانه  
 لما كان يتغير في تلك المفرد في العلامة اما بعد فها ان كان ناء نحو العرفات وبطلها ان كانت الف كما في الجمليات و  
 الضمائر وان كان ذلك التغيير نوع من التكثر وكان ثابتا لواء فلذلك لرواها علامته ثم حمل عليه ما التاء فيه  
 مفرد فلا يظفر فيه التغيير كالتريينات والهندات لأن المفرد عندهم في حكم الظاهر والذليل على ان ثابت  
 نحو التريينات مجازي قول نحاسي خلقت بهمك مستغفرا كونه تحت بصير العبيط وولدته وحكم البنين حكم  
 الابناء وان كان بالواو والنون بعد بقاء واحدا وهو ان قال لو كنت من ذماني لولدتهم الى بنو القبطية من ذماني  
 بن سبكيانا وكذا حكم المجموع بالواو والنون الموثق واحدا كالسبون والارضون حكم المجموع بالالف التاء لان  
 حقه الجمع بالالف التاء كما في قولوا والنون فيه عوض من الالف التاء لانه حقه الجمع وتساوي التاء في المنزلة  
 وعده ناء مضارع الغائبه ونون الثاني الحقيقي في نحو بصير ان السلب اثاره فظفر هذا كله معنى قوله وحكم  
 ظاهر الجمع مطلقا غير المذكور السلام حكم ظاهر غير الحقيقي واما ان استند الى ضمير الجمع وهو قوله وضمير العاقلين  
 الى اخر باب مقول ضمير الجمع اما ان يكون ضمير العاقلين او العاقلون اما بالواو والنون او ضمير العاقلين بالواو  
 والنون هو الواو لا غير نحو التريينات فالواو لا يجوز في ذلك لبقاء لفظ المذكور الحقيقي في ما خصوا العاقلين بالواو ونون  
 النون لان اصل ما جرد حرف اللين والالف اخذ المثنى والجمع بالواو اولى منه بالباء لان ثقل الواو مناسب  
 للكثرة التي في الجمع وكانت الواو الاصل في الجمع بالعاقلين اولى الاصلانهم لقبير العاقلين وصارت الباء للواحد  
 الموثق في ثقلين وافتعل فلم يبق جمع غير العاقلين من حرف المذكر في معنى بالنون لمناسبة بين الواو والنون  
 وبينهما في الغنة وضمير العاقلين لا بالواو والنون اما او نحو الرجال والطلحات ضربوا نظر الى العقل واما ضمير  
 الموثق الغائب نحو الرجال والطلحات فعلت وبفعل وفاعلة نظر الى طياران معنى الجماعه على اللفظ واما ضمير العاقلين  
 وهو ثلثة اقسام مذكورة لا يفعل كالايام والجميلات وموثق بعقل كالسوة والترهينات وموثق لا يفعل كالذود  
 والظلمات فيجوز ان يكون ضمير جميعها الواحد الموثق الغائب للتاويل بالجماعه وان يكون النون لكونها جمع غير  
 العاقلين وقد قلنا ان النون موضوع له مقول الايام والجميلات والذود والعرفات والنساء والترهينات فالتثنية  
 والعرفات فعلت وفعلن وهذا التثنية بين جمع المذكور العاقل وغيره جارئة في جميع الضمائر على اختلافها بقول  
 في المنوع المنفصل انهم وانتم وهم وهن وفي المنصوب المنفصل ضميركم وضميرهم وضميرهن وفي المنصوب المنفصل  
 اياكم اياكن اياهم اياهن وفي الجرح ذللكم لكن لهم لفظ والاصل انتموا وضميركموا وياكموا وكموا واما اسم الجنس فيجوز  
 اجزاء ظاهرة وضمير مجرى ظاهر المفرد المذكور الموثق وضميرها ولا يمنع اجزاء ضمير مجرى جميع التثنية نحو ضمير

في صلاته وكان الثاني الحقيقي في  
 صلاته وانما قيل في الواو والنون  
 التذكير الحقيقي

هذا هو المتن  
التي هي في النسخ  
منها ما في المتن  
التي هي في النسخ  
منها ما في المتن

**بحث المتن**

النخل والنعام والنخل والنعام والنفوس والأعنة ولما اسر الجمع فنعصره واجب لنا ثبت كالجمل والأبل والنعيم عار  
كحال جمع النكس في الظاهر والضمير بعينه يجوز نكرة ونائبته كالركب قال مع الضمير ركب من أظنه محفل فهو كاسم  
الجنس نحو مضى الركبة مضى الركبة الركب مضى مضى ومضوا فلول المتن ما نحو أخرج الفداء وما مفتوح  
ما فيها وأيون مكسورة ليدل على أن معه مثله من جنسه يزيد بالجنس هنا على ما يظهر من كلامه في شرح هذا  
الكتاب ما أوضع صفحا لأكثر من فرد واحد المعنى جامع بينهما في فطر الواضع سواء كان ما هيئتها مختلفة كالأبيضين  
لاسان وفسوس فان الجامع بينهما في نظره الساطع ليس نظره إلى ما هيئته بل إلى حيث هما التي اشتهر كانهما ومنه  
كما تقول الأبيضان لسانين والبعض لا فراس وسواء كان الواضع واحدا كالرجل وأكثر كالترديد والشردين فان نظر  
كل واحد من الواضعين في وضع لفظه زيد ليس إلى ماهية ذلك المستحق بل إلى كون ذلك المستحق أي ماهية كان  
معتبر بهذا الاسم عن غيره حتى لو سمي زيدا انسان وسمي مرسقا نظره في الوضعين إلى شئ واحد كافي الأبيضين  
وهو كون تلك الذات معتبرة عن غيرها بهذا الاسم وهذا الذي ذهب إليه المصنف خلاف لمنه من اصطلاح العلوم فلفظ  
بشروطون في الجنس فوعده على كثيرين بوضع واحد فلا يمتد زيدا وإن اشرك فيه كثيرين جنسا وعند المصنف زيدا في  
جواز تسمية الاسم المشترك وجمعه باعتبار معانیه المختلفة كقولك العيران للظهور والخضرة العيون لعين الماء وفسوس  
التشعر وعين الذئب غير ذلك في شرح الكافية لأنه لم يوجد من ذلك مع الاستطراد ويجوز على الشدة في شرح  
المفضل وذهب بجوزي والاندلسي ابن مالك إلى جواز مثله قال لا ندس بقال العيران في عين الشمس وغيره  
البران وهم بعشرين في التثنية والجمع الاتفاق في اللفظ دون المعنى وهذا المدعى قريب من مذهب الشافعي  
وهو انه إذا وقعت الأسماء المشتركة بلفظ العموم نحو قولك الأثرة حكما كذا في موضع العموم كالنكر في غير الواجب نحو ما هيئته  
عينا فانها لم تكن في مدله لأنها المختلفة كالفظ العموم سواء ولا يمتد بها إلى تسمية العنق وجمعه على صفة تسمية المشترك وجمعه  
باعيناه ومعاينيه المختلفة بان يقال نسبة العلم إلى سمائة لكون كل واحد منهما لفظا على معانیه لا بوضع واحد أو معاينيه فلانة  
بشروط في التثنية والجمع كون المفردات بمعنى واحد سواء كان بوضع واحد وأكثر ومعاني المشترك لفظ واحدة بخلاف العلم  
كأثر ما عند غير فقال المصنف لو سلم أيضا ان نسبة العلم إلى سمائة لكون نسبة المشترك إلى سمائة فيها من ذلك أن المشترك  
له اجناس فوخذ احادها فنتنى وشجع كالتثنية للظهور والنعير للاظهار فلو تولى وجمع باعتبار معانیه المختلفة لأدى  
إلى اللبس واللبس للعلم جنس فوخذ احاده فنتنى بجمع حتى اذا تولى وجمع باعتبار معانیه المختلفة ورت اللبس فعدتني غير المتعينين  
لأن اللفظ كالعبرين وذلك بعد جعلهما ان يجعل لهما معنى تالفظ بالاعتناء بجمع نصابهما ونسبهما حتى كانتهما شئ  
واحد كما في بكر وعمرو فقا لوالا العيران وكذا العيران والحسنان وينبغي ان يغلب الاخف لفظا كافي العبرين والحنين  
لأن المراد بالتغليب التخفيف فتقاربا ما هو ابلغ في الحق وان كان احدهما مدكرا والآخر مؤنثا لم ينظر إلى الحذف  
بل يغلب المدكرا كالعبرين في الشمر فالرفع في الالف في المتن في الاحوال فعذب الحارث بن كعب قال احب منك  
الوقف والحنين وقال ان امانا وآبا امانا فبلعاني الحد فابناءها وشلان قوله تعالى ان هذان لساهران على هذه  
اللفظ ونسب تون التثنية فقا في قوله العيران وقوله يارت خال لك من عربيه فتويرة لا يقضى شهرية شهرية ربيع وطاقة  
ورفي في الفعل ايضا في الشواذ في الفعل ايضا فرت فلهذا من المتن في الجمع العطف بالواو فلذلك يرجع اليه المصطلح  
فال لبت ولبت في محل ببتك كلاهما ذاتية وبتك ونحوك وهل كان بين فكها والفك فانه مسك فبتك في سنت وفدي العطف  
مفرزة الشدة وما اذا فصلت للكثير كافي قوله لوعده فترت كان أكثرهم سبيبا وابتعدت عن منزل الدمام او فصل  
بينهما بفصل ظاهر نحو كما في رجل طويل ورجل قصير وفضل مقدم نحو قولك جاني رجل أكثر من الرجل والرجل الذي  
خبرني ابي الرجل لجان والرجل الذي خبرني بجموع العطف كما رأيت من خبر شدة وضرورة وقد يكون للكثير بغير عطف  
كقولهم صفقا صفا دكا وقدامي ايضا للكثير كقولهم فارجح البصيرين وقلوبه ليناك وسعد بك ومذهب  
الراجح ان المتن والجمع مبدان لثمنهما او العطف كحسة عشر لبنا لا خلاصه اعرابا بل كل واحد منهما  
مستأففة كمدان كالدان عند غيره وليس شئ لانه لم يجد والمعطوف في نحو حسة عشر بل حذفت حرف العطف  
فضمنه المعطوف فتسمى ما في المتن والجمع فقد حذف المعطوف مع حرف العطف لو سلم انه كان مكوفا  
بحرف العطف فلم يبق المقتضى المعنى حرف العطف فان قال بل المفرد الذي كحسة علانا التثنية والجمع فتم  
معنى العطف لو تولى التثنية او الاشياء وعلامة التثنية دليل يقتضيه ذلك المفرد واوا واحدا وعلامة الجمع دليل يقتضيه  
اكثر من واو فهو مثل يقتضيه من هبة الاستفهام اوان اشترطه فلنا بل أهله معنى العطف لو سلمنا ان اصله كان

هذا هو المتن  
التي هي في النسخ  
منها ما في المتن  
التي هي في النسخ  
منها ما في المتن

كسيرة الشارح

هذا هو المتن  
التي هي في النسخ  
منها ما في المتن  
التي هي في النسخ  
منها ما في المتن



# تج المشى

## تبيين المصنف

قال في بناء التثنية للمجموع  
بالواو والنون

من ان قبلنا الفالان  
الواو والياء اذا تحركا  
مع افئح ما قبلهما  
لم قبلنا الفا اذا كان  
بعدهما الف كغزوا  
وسا وعليان ونون  
كما يحى في النصب في التثنية

او وايضا فافضعا  
او وايضا فافضعا

الف  
يضع بين الواو والياء  
وقصبة  
قال العود الزمعي  
الواو والنون  
وقال الرواسي  
الرجل كرسو  
الواو  
وهي جيبين  
واليمين وجعل  
كذلك  
سنة

الف  
سنة  
يجمع واو والنون  
نقلت بعد ما  
يجمع واو والنون  
نقلت بعد ما

ذلك وجعل المفرد في التثنية واضاع على شيبين بلفظ واحد لا على جبر العطف كلفظة كلا سواء الا ان كلا لم يقع  
على المفرد بل يجمع الى علامة التثنية بخلافه بدنا ما خرج عند التثنية الى علامتها التثنية بالواو والنون وكذا نقول جعل  
المفرد في المجموع جمع التثنية واضاع على اشياء كلفظة كل فخرج الى علامة الجمع ونحذف اللبس فان ثبت هذا فلنا للبركل  
مفرد يطلق على في اجزاء منضمنا الواو والعطف الا رجب بناء عشر وخمسة وغيره لك من الفاظ العدد ونحو كل وجمع  
ويقال بل نقول ونوع اللفظ على الجزئين المتساويين في نسبة الحكم اليهما او على الاجزاء المتساوية فيها على وجهين ايا  
بواو والعطف ظاهر نحو جاني زيد وعمل ومعدد الخ في خمسة عشر ذلك اذا لم يوضع كلمة واحدة للمجموع واما بكلمة واحدة  
للمجموع وضعا وهذا على ضربين اما ان يوضع الكلمة للمجموع بعد منبها للمفرد كلفظة المشق والمجموع او يوضع للمجموع اولا  
ككلا وكل وجمع وما فوق الواحد من الفاظ العدد الى التثنية ويطلب مذهب الرجحان اعراب نحو سلمات ويجعل اتفاقا  
مع اطلاع ما ذكر فيها ايضا فونهم والمضصوران كان الفرض من واو وهو ثلاثي فثبت واو والا فاناء والممدودان كان  
همز ما قبله ثلث وان كانت للثابت فثبت واو والا فاناء فلو كان معنى بالمضصور ما خرج الف في واو احرازنا عن نحو  
زيد في الوصف وسنرى مضصورا لا ضد الممدودا ولا نه بحسوس من الحركات والعصر الحسوس فان كانت الفة عن واو اي  
عوضا عن واو وهو ثلاثي اي المضصور ثلاثي فثبت واو اعلم ان الكلمة قد يلحقها التثنية عند التثنية فنعرض عن المصنف  
لذكر ذلك وهو في ثلثة انواع المضصور والممدود والمحدود فخرج اعني اضافة المضصوران كان ثلاثيا والف بدل من الواو  
ردا الى اصله ولم يتخلف للثابتين لئلا يلبس بالمفرد عند حذف النون بالاضافة واذا اردت الى اصله سلمت الواو والياء وله  
تغلب لعلنا بعدا الى ما فر منه واما جازر واو من الثلاثي الى اصله دون الواو مما نوه من تحذف الثلاثي فلا يستعمل  
مع الواو وان كانت الالف الثالثة اصله غير منقلبة عن شيب كئبي وعلى ما في اذا اعلما فان الالف في الاسماء الثرية البناء  
اصلها كانت مجهولة الاصل وذلك بان يقع في متمكن الاصل لم يعرف اصلها فان سمع فيها الامالة ولم يكن هناك سبب  
للامالة غير انقلاب الالف عن الباء وجب ثلثها باء وان لم يسمع الواو اولى لانه اكثر وقال بعضهم بل الباء في النوعين اولى  
سمعت الامالة الا لا كوضا الخ من الواو في ان كانت الالف الثالثة المنقلبة عن الواو في كلمة مضنوية الا اول  
كالضحي او مكسورة كالزير واوجب ثلثها باء لثلاثيتها في الواو في العجز مع الضمة والكسرة في التصدير فيجوز مثل  
هذا الالف ويكتبها باء وعو قلب كل ثالثة اصلها واو او اشهر فوه والا فان الباء اي ان لم يجمع الشرحين وهما كونه ثانيا وعن واو  
وذلك اما بان يكون ثانيا عن باء كالغنى والرحم واذا بدأ على الثالث عن واو كالا على المصطفى المنصف او عن باء كالمعنى  
والمرعى والسفسى واذا بدأ على الثالثه زابها للثابت كالجعل والفصري والتخفيف واللاحاق كالار على الخط  
او للتثنية كالفعشري والكشري وقد يجوز في الالف التزايد خاصة فصاعدا في التثنية والجمع بالالف والثاء كما في  
زيدري وبعشري ولا يقاس عليه خلافا للكوفيين واما قبل مذكران لا مذكران لانهم اثارا يلقبون الالف  
الثانية في المفرد باء عند التثنية وههنا لم يثبت الف فظحق تغلب باء اذ هو مشق لم يستعمل واحد قوله وان  
كان ممدودا او الممدود على اربعة اضرب لان ههنا ما مبدل من الف للثابت كجاء اول الاحاق كعباء او  
منقلبة عن واو والياء اصلية ككساء ورواه او اصلية ككراء بجهد الفراه فالف للثابت تغلب في الاشهر واو اما القلب  
فلو كان باء محضة فهي الابدال الذي هو اخو الحدوف اولى من غير ضامع فصد الفرف واما قبلها واو دون الباء  
فلو فوعيا بين الفين فانعوا في الحرب من اجتماع الامثال لان الباء اضرب الى الالف من الواو ولو كون الواو والمهمزة  
منفارين في الفعل وبما صحى وتغلب حمرا وان وحكى المبرد عن المازن قبلها بان نحو حمرا بان والاعرف في الاصلية تقاومها  
في التثنية همزة وحكى ابو علي عن بعض العرب قبلها واو ونحو قران واما التي لللاحاق والمنقلبة عن الواو والياء الاصلية  
فيجوز قبلها واو والياء اولا وانها همزة لان عين همزها ليست باصلية فشا هتت همزة حمراء واحدهما منقلبة عن اصلية  
والاخرى عن واو والياء ملحفة بالاصل فشا همزة قران الا ان ابدال الملحفة واو اولى من فصيحها لانها ليست  
اولى من ابدالها فرب نسبها الى اصلية لانها تبدل من اصل وقد تغلب المبدل من اصل باء ولا يقاس عليه خلافا  
للكسائي واما صحى فثابتين لانهم اثارا يلقبون الواو والياء المنطرفة بعد الالف التزايد همزة كما في كسا ورواه في التثنية  
اما ان يصحى المهمزة او يعلوها واو ههنا لم يعلف الباء حتى تغلب همزة اذ لم يستعمل واحد وثنا بان فالالف والنون  
ههنا لا زمان كما في مذكران فثنا بان كسائه وعمايه وجاء حذف واو في التثنية اذا كانت واو الاربعه نحو صعا  
وخصان للطول وليس يقاس بخلاف الكوفيين واما ما حذف اخر اعباط فان كان الحدوف رذ في الاضافة

حذف نون التثنية للمضاف

وحذف نون التثنية ايضا وهو اب واخ وح ومن لا غير فقول ابوان ولخوان وحوان وهوان ونما قبل ابان واخا  
 ومانونك فلم ير في التثنية لما لم يرد في الاضافه واما ما يتي بقلب واوه ميا كما في الافراد نحو فان واما ما قبل  
 نون كما في ابان وامان لاق ذوازم الاضافه صلات لم يواوه شخص من الحذف لانه من التثنية وهو مشق كل  
 منهما مجرى مفرد له من نون التثنية وقد جاء في التثنية وان قال هما نقشاني في من فوهما على التامع العاوي شد رحام  
 فقبل هو جمع بين العوض والمعوض منه فيكون ضروره ومثل هو تما اعنقب على لا الواو والمالكسبته وسبته فلا  
 يكون اذن ضروره وقد جاء في ان وهو ابعد وذل لام ذات في التثنية للام ذوقها الواو واما ما في الاضافه  
 وهو قبل واما نحو غد وبد ودم تما لم يرد في الاضافه ولا يرد ايضا في التثنية يقال دمان ومان واما ما بعد ان فالس  
 يدان بيضا وان عند محلم فعلي لغز من قال في المفرد بدى كرى وجاء شبان ودموان قال فلان على محجرتي بخارجي والتبا  
 ما بخارجي لغز من قال الجوهري لانه وادواتها واو في يدى كرى مع ان من التثنية وان وصل ذلك لان ذوات الواو  
 اكثر فدميان شاذ عنده قال سبويه هو ساكن العين يجمع على ماء وذوى كطاء وطقى وذكلاء وذوى وكافا لانه يجمع  
 على ذلك فدميان ودموان عنده مشق ذوى لانه لغة في دم ومثق دم دمان فقطظ وقال الليثيا صلته ضحك العين  
 ولا يرد دموان شاذ عنده قال واصل نحو تحركه ثنية على دميان قال لان في الشاعرا اضطر اخرجه على اصله  
 في قوله فلست اعلم الا عذاب تدعى كلونا ولكن على اخلاصنا بفطر الدما قال فان قبل قد جاء يدان كدميان مع ان يد ساكنة  
 العين انما هو كجوابه تدعى يدى وهي لغة في يد لا مشق يد فلك لسبويه ايضا ان يقول ذوى لغة في دم كيدي في يد  
 والمتبويان بدلان الاصل ساكن العين لان الاصل التثنية ولا يصح بالتحركه الا ببيت ولم يثبت بعد التثنية ان يكون اصله فعل  
 فحرف العين كقولهم يارب سائر سائر ما توشد الا ذراع العيش واليهى كذا ما حذف في لهله موجهة وما مضمومون  
 وقد ذكرناه واما من فوس كذلك ولا يتخذ في الباء في ثنية المضموم مع ان بعده ساكنها كحذف مع التثنية لان بابه واجب  
 الضم مع ذلك لتساكن فلا يلقى ساكن كما لم يلقها مع التثنية في حال الضم نحو ريك فاضبا لقول فاضبان وفاضنين  
 قوله ويجذف نون المضافه وحذف نون التثنية في خصبان وابان اما حذف نون في الاضافه لما مر في اول الكتاب انه  
 دليل تام الكله وقد سقط للضرب كقولهم فما جينا اما اسار وميته واما دم والفعل بالحجر يرفع اسارا اما اذا مر فلا سا  
 واما نصل وقد سقط للضم كقولهم فما جينا اما اسار وميته واما دم والفعل بالحجر يرفع اسارا اما اذا مر فلا سا  
 اعلم انه يجوز خصبان وابان على القياس لغاية قال من ما تلحق زيد بن رجوت رواقتك ابيك ونظا واو قال بل ابر  
 الحمار وخصبناه احب الى فزاره من فزاره اما خصبان وابان فعال بوعلى الوجه في ذلك لتساكن المضافين  
 لا يفرق احد من صاحبه ساارا للفظ الفاعل عليهما معا الى لفظ التثنية موضوعا وضعا اول على التثنية كما في مذروب  
 وكذا ابان وليس خصبه واليه يفرق بخصبان وابان بل مفرقا ما خصى والى في التفدير مشق خصبه واليه خصبان و  
 ابان ومثل بل ابان وخصبان من ضرورات الشعر فاما ما يابا الابيه قال يرخ الباه اربح حاج الوطب ومثل خصى والى مسر  
 شعلان وهما لغتان في خصبه وابيه وان كانتا اقل استعمالا من ما قال كان خصبه من التثنية نظرا لجوز فيه ثلثا حظ  
 وفي غير الضرورة لا يتخذ ثلثه منهما واعلم انه اذا اضيف لفظا ومعنى الجزان الى المضافين كانا المضافين بل لفظ  
 واحد فلفظ الافراد في المضاف والى من لفظ التثنية قال كانه وجه زكيتن وقد خصنا والاضافه معنى كقولك حبا الله  
 وجهه للزبد ين تم لفظ الجمع فيه اولى من الافراد كقولهم فقد صنعت فلوكبكا وذلك لكراهتهم في الاضافه اللفظية الكثيره  
 الاستعمال اجتماع مثبتهن مع انصاهما لفظا ومعنى فالفاظنا الاضافه واما معنى فلان الغرض ان المضاف من المضاف  
 اليه مع عدم اللبس بترك التثنية ثم جلت المعنوية على اللفظية فان ادى الى اللبس لم يجز الا التثنية عند الكوفيين وهو الحق  
 كما يحى نقول ففطع جبتهما اذا طفق من كل واحد جينا واما قوله ففطعوا اهدبهما فانها اذا ما بالخبر الاجماع وفي  
 فريدة ابن مسعود ففطعوا اهدبهما واما الخبر الجمع على الافراد لمناسبة التثنية فانها ضم مفرد الى شئ اخر ولد ذلك  
 بعض الافراد ان المشق جمع ولم يفرق سبويه بين ان يكون الاول مختلا بكل واحد منهما نحو فلو يركبوا ولا يكون نحو  
 اهدبكما اسئلا لا يقولون ففطعوا اهدبهما ونحو كما هو من هبل الكوفيين ان الجمع في مثل لا يجوز الا مع فربيه  
 ظاهره كانه الابهة وقد جمع بين اللغتين من قال ظهرهما مثل ظهور القربين فان قررت المضافان بالمعطف اجتمعت  
 الافراد على التثنية والجمع نحو ففرق يد وعمر ليكون ظاهر المضاف محذورا لفظا المضاف اليه وان لم يكن المضاف من في  
 المضاف اليه بل كانا متصلين فان لم يؤمن اللبس نحو لفتت غداى للزبد بن مثبته المضاف واجبه وان من جازجه  
 فاسان فالفقره ويؤيد خلا فالغبر هاهنا هم يجوزونه سماعا نحو ضم رحا لها واما من اللبس لا قد لا يكون للبعير من

الرقم  
 مع الجوهري  
 كما في المصنف  
 تارة قد يقع لك منها  
 ان تصفا  
 ١٤٦٠  
 ١٤٦١  
 ١٤٦٢  
 ١٤٦٣  
 ١٤٦٤  
 ١٤٦٥  
 ١٤٦٦  
 ١٤٦٧  
 ١٤٦٨  
 ١٤٦٩  
 ١٤٧٠  
 ١٤٧١  
 ١٤٧٢  
 ١٤٧٣  
 ١٤٧٤  
 ١٤٧٥  
 ١٤٧٦  
 ١٤٧٧  
 ١٤٧٨  
 ١٤٧٩  
 ١٤٨٠  
 ١٤٨١  
 ١٤٨٢  
 ١٤٨٣  
 ١٤٨٤  
 ١٤٨٥  
 ١٤٨٦  
 ١٤٨٧  
 ١٤٨٨  
 ١٤٨٩  
 ١٤٩٠  
 ١٤٩١  
 ١٤٩٢  
 ١٤٩٣  
 ١٤٩٤  
 ١٤٩٥  
 ١٤٩٦  
 ١٤٩٧  
 ١٤٩٨  
 ١٤٩٩  
 ١٥٠٠



# جمع المتحركات

في جمع شبه وان كان لها واحد من لفظها لم يكن فيها مكان واحد هاء من كوزا وميزن كار ومحسن ومشبه وكذا احاديث  
 البثق صلى الله عليه وآله وسلم في جمع الحديث وليس جمع الاحاد غير المشبهة لانهما الشئ الظاهر في الرجل وحوش صلى الله عليه  
 وآله وسلم عن مشبه وما يقع على الجمع وعلى الواحد في الأصل متصداً او وصف به صرف كونه لفظاً مشتركاً بين الواحد  
 والجمع او كونه اسم جنس وان ينظر فان لوجه الاختلاف النوعين فهو اسم جنس كالنمر والعلول وان ثقي لا الاختلاف النوعين  
 فهو جمع مفرد ومبني كحيان بمعنى الابيض كالفلك والذلاص بقول في اللبنة هجانان فلكان وولاتان فجان ودلاص  
 في الواحد كخارج وكتاب وفلك كقفل وفي الجمع كرجال وخضر الحركات والمحرف المزبد غير حركات الواحد وحرفه فعدوا  
 واما الوصف الذي كان في الأصل مصدرًا نحو صوم وغور فيجوز ان يعتبر في الأصل كالبثق ولا يجمع ولا يثقف فالبثق هو  
 ابراهيم المكربين وقال فيج بنو الحنتم اذ شاوروا الحرب ويجوز ان ينظر في المصدر والجمع فيجوز ان يجمع ويجوز ان يكون  
 عدوك واما انه اذا ثبت فلا يحذف لانه لا يثقف من الضمة لانه لا يثقف ولا يثقفون ولا يثقفون ولا يثقفون ولا يثقفون  
 عليهم ضدًا فثبت باسم الجنس اذ يقال عدوان وضدان لا يثقفون النوعين ولا يشتركون في الواحد والجمع كحيان لانها  
 على ذلك المجموع ولا يسمى جمع كابل لانه ليس على الواحد بلاضامة مما هو في الأصل مصدر اذ لم يثبت على مصدرين بل  
 هما مفردان اطلقا على الجمع كما ذكرنا قبل قول، وهو صحيح ومكسر الضمة المذكور مؤنث المذكور المؤنث او مؤنث  
 ما قبلها او باء مكسورة وبون مفوض ليدل على ان معه اكرمته من كان اخوانه قبلها كمن حذف مثل كاتون وان كان  
 مفوضاً واحد من الالف ويقع ما قبلها مفوضاً نحو مصطرون قبل بكسوف الجمع ضرورة كما قال عرابي جعفر وقتل يباح والكتابة  
 وعابها اخوان ويكون جعل التون مفوضاً لعمالي رعايتهم فوم اخوان ولا يثقفون الفصح في جمع المذكور السالم ان  
 يكون صحيحاً اولا وفرد صي حكيم التعجب والمفصل اما ان يكون مفوضاً او مفوضاً او غير ذلك فانه مفوض في حكم الفصح  
 كظيرون ودلون في العاطل المقى بل ونون والنفوس بحيث باؤه وذلك لانها تنضم قبل الواو وينكسر قبل الباء والضم  
 والكرس سنفلان على الباء المكسورة ما قبلها طين كافي جان الفاضل مرتب بالفاضي وهذه الباء مع الواو الجمع وبائه في حكم  
 الطرف للعدو منها فما أخذ فالثاني ساكنان فحذف ثوباها هو الفاضل في الساكنين الذين اولهما حرف مد فتحة ما قبل الواو  
 لمناسبتها للضم كذا الضم والواو ابيض الكسر مع بقاء الواو بعد ما الضمة لتعلق بها ولو قبل الواو باؤه لم يفرق بين رفع  
 الجمع وغيره من النصب كخزان قبل فلكاني نحو مسلي تلك ذلك بلوا اضافة التي هي على شرف الزوال واما في حال النصب  
 والجر فحذف الباء وبقي الكسر على حاله لكون باء الجمع بعد الواو في باب المنفوس في المثنى لانها بمنع كما ذكرنا قبل  
 الفاعل في باب الضمة لا تستقل على الباء كما في باب الفاضي وان كان مفوضاً لمدن الالف مع الفاء الساكنين فيه انفسهم  
 وكون اولها حرف مد اما لانه لو حذف منه ابيض لانس في الرقع اذا اضيف اليه نحو جوف اعلا اخونك بخلاف الجمع فانك  
 تقول فيه اعلا اخونك واعلمهم ولا يلبس به واما لان نحا الواو والباء قبل الالف في نحو عصوان وعصون ويحبان ويحبان  
 اخف من ضمتهما او كسرتا ما قبل الواو والباء ومن ثم لا يرفع في الطرف نحو عز روت ويصيت في حكم الوسط للزوم الواو  
 وباء بعدها كافي سرفيت وعرفيت فاعطت بنحو علون واعلمين مع عد لزوم الواو والجمع وبائه بل محلي مثله في الوسط  
 نحو نور وطلوب وغبور ويبيع والكوتون بالحقون ذال الالف الترابية بالنفوس جوازا فبمقولة العيون بقية العين والعيون  
 بكسر ما قبله وشرف ان كان اسما فذكر علم بعقل وان كان صفة فذكر بعقل وان لا يكون اصل معلما مثل حجر ولا فعلان ففعل  
 مثل سكران ولا مشتوبا ينفرد مع المؤنث نحو صبور وعرجح ولا يثاء فان ثبت مثل علامته اى شرط جمع المذكور السالم اذا كان اسما  
 اى غير صفة فالشرح كان مستغنيا عن قوله منذ لان الكلام في جمع المذكور وانما ذكره ليرفع وهم من بطنان قوله جمع المذكور  
 السالم كالقبلي الذي يثقف على المثنى وان لم يكن تحته معنى كما يسمى الابيض بالاسود فيقال جمع المذكور ويرفع وهم من هذا  
 عن تقدم الذكر بلا شك في رده مذهب القدرين ثم قال ابو بطن ان ظهر الفعل فيجمع على طهون وهذا ايضا البريغ لان  
 نحو طهون ان خرج بقوله فذكر يخرج ايضا بقوله جمع المذكور وان لم يخرج بالاول لانه مذكور المعنى لا مذكور اللفظ لم يخرج  
 بالثاني ايضا وكان عليه ان يقول شرط الجزى عن الثابت دخل فيه نحو وفاء وسلي اسمي رجلين فانما يجمعان بالواو والتون  
 انما في يخرج نحو طهون وحده واعلم ان شرط جمع المذكور بالواو والتون على صين عال لاشتمال الصفات وخاص يابلا  
 فانها لها شيان احد هما الجزى عن ثاء فان ثبت ولا يجمع نحو طهون في الاسماء وعلا في الصفات بالواو والتون خلافا  
 للكويتين وابن كيسان في الاسم ذي ثاء فانهم اجازوا الطهون يسكون عين الكلمة وان كيسان بفتحها نحو طهون فياسا على الجمع  
 بالالف والثاء كالطحات والحرات وذلك لان حقا لالف والثاء كما قالوا انصون بفتح الزاء لما كان حقا لالف والثاء لكذا  
 فلوه مخالفة للقباس والاسعمال اما اذا عمال نحو قوله فقهر الله اعظما فقهرها جيجسان طلحة الطلحات واما القباس

الذي في كتابه البريلين الراق  
 كانه لا يجمع في ارجون واما ان  
 صريح واحد في كانه شياء  
 ليرد في قوله لخصت لانه  
 جمع وليس في

كسوة على  
 للزيادة على العادة في الضم  
 حتى كانه يكون واحداً في الضم  
 فانها اى

في النسخة القديمة المخطوطة  
 رعايتهم اصل الواو اللام  
 واللام في قول السمعاني  
 من غير تقييد فانها  
 اللمة من غير تقييد  
 يجوز ان يكون من غير تقييد  
 وفي نسخة اخرى  
 واما في نسخة اخرى

كما في نسخة  
 والقبيل والقبيل والقبيل والقبيل  
 والقبيل والقبيل والقبيل والقبيل

والاول  
 في نسخة اخرى  
 في نسخة اخرى  
 في نسخة اخرى  
 في نسخة اخرى

في نسخة اخرى  
 في نسخة اخرى  
 في نسخة اخرى  
 في نسخة اخرى

# بجاء الجمع

فلان فقاموا ليهن مع الواو والنون لاجتماع علامتا التذكير والتانيث وان حذف كاعلمه حذف التثنية مع عدم ما يدل عليه  
 وغلب على الظن انه جمع الجوز عنها بالواو والنون ولو جاز في الاسم جاز في الصفة نحو نخور يعون وعلامون ولا يجوز انشاء وان  
 ه سوا فاناء على ذي الالف فليس يلزم ذلك لان المندرجة تغلب واو المنع صورة علامتا التانيث وانما طوبوها واو ادوب الباء انما هما  
 في النطق كما مثل محلاوات والالف المقصورة تخذف وتبقى الفتحة قبلها والذ على او انما له تخذف والمدودة والمقصورة ونسبا  
 حذف لثاء الزويم الكثرة كما انها لا ما وذكرا ان للملا في كان يجيز في واو ونون الهز في الواو وكل الصفة قال لسرا في هذا سهو  
 لان انضمامها الواو والجمع بعد ما فهو كضمه الواو للاعراب في نحو ولونا ولتساكن في نحو مصطغوا البلد ولا يجوز انضمامها فيها انفاها  
 وانما الهز في الواو اذا كان ضمها لازما فهو كانضمام راو و لو ان انضمام واو صا نحو الغوم ولا يجوز انضمامها فيها انفاها وانما يجوز  
 ضم الواو المضمومة ضمها لانه كما يجي في التصريف واذا سمي بسعاد وزيلت وهذا منكر عالم جمع ايضا بالواو والنون  
 كما يجمع نحو بنات سمي به مؤنث بالالف والثا وكذا اذا سمي يا محمد كثر عالم فلتا محمد وان سمي به مؤنث فلت  
 احمرات واحمرات الثاني من الطرفين العاين ان يكون من اولي العلم فلا يجمع نحو اعوج وفرس طويل بالواو والنون ونلد  
 يشبه غيره وفي العلم بهم في الصفات اذا كان مصدر تلك الصفات من اعمال العلماء كقوله نبع انما طائعتين ونولد نبع  
 فظلت اعنائهم لها ضامعين ورايتهم في ساحدين ومثله في الفعل وكل في فلتا بسبحون وقول لمصر على بعقل  
 مذكر بعقل الاولى فبدان يقول يعلم لبسئل نحو قوله فتم الماهدون ان لا يطلو عابثا ناعاش لا بها العقل المنع من الباطح  
 الجائزة على صاحبها تقع عنها علوا كبيرا وانما خصل ولو العلم بالجمع المفتوح بالواو والنون لانهم اشرف من غيرهم والصفة في  
 الجمع اشرف من النكر ما انما اختصاصهم بالواو فلما تارة فلبا بخصيص ضمها للعلماء في نحو الرجال ضربوا بالواو وخصر هذا الجمع  
 من بين العلماء الوصف العلم دون غيرها نحو رجل وانسان اما العلم فمخصصا له بالضم جمع عن جمع المكرة الذي يكثر التصرف  
 في الاسم باشارة وعادة العلم جارية بالما فظنه عليه من التصرف بقدر ما يمكن وايضا فان العلم بلحفة الوهن بالجمع بسبب  
 زوال التعريف العلي كما مضى فغير بالضم جمع كاجرة نحو لون وكرون واما الوصف فلانه لما وضع منها للتعلم مؤنثا  
 معناه معللا باعلانه مصححا بضمه كالتين في نضر يغار بدان تكون العلامة الذالة على صاحبها الذي يجري عليه  
 في الجمع كعلامة الفعل وهي في الفعل واو نحو الرجال فعلاوا ويفعلون فمعلنا ايضا في الوصف واو وان كانت واو  
 الفعل اسما واو الاسم حرفا تاسبا لواو في جمع فم رجل فاعدون علامته كما في جمع يعقدون علامته ولما لم يكن في غير الوصف  
 والعلم ما اختصاصه من المضمنين للضم جمع لم يجوز ضمها والوصف الذي يجمع بالواو والنون اسم الفاعل واسم المفعول  
 وايضا المبالغة الا ما بسثنى والصفة المشبهة والنسب والمصغر نحو رجلون الا ان المصغر مخالف لسائر الصفات  
 من حيث لا يجري على الموصوف من بها وانما لم يجر لان جرى الصفات عليه انما كان لعدم دلالتها على الموصوف المعين كالضاد  
 والمضرب والطويل والبصير واما المصغر فانه ران على الصفة والموصوف المعين معان معنى يسئل رجل صغير  
 فوزانه وذا ن نحو رجل ورجلين في دلالتها على العدد والعدد معان مما جاز الى ذكر عدد قبلها كما تقدم وكل صفة تد  
 على الموصوف المعين لا تدكر قبلها كالصفات لثابتة ونحوها ايضا من حيث انه لا يعمل في الفاعل عملها لان الصفا  
 تضع بالفاعل ما هو موصوفها معنى والموصوف في المصغر مفهوم من لفظه فلا يدكر بعد كالا يدكر قبله فلما لم  
 يعمل في الفاعل وهو اصل معمولات الفعل لم يعمل في غيره من الظرف والحال وغير ذلك واما الخاص من شرط الجمع  
 بالواو والنون مشبهان العاين وقول ثناء التانيث فالعلمية مختصة بالاسماء كما ذكرنا وقول ثناء التانيث مختص  
 بالصفات فلم يجمع هذا الجمع افعال فعلا وفعالان فعل وما بسنوي مذكرو ومؤنثه كما ذكرنا في باب المذكر والتانيث  
 وانما استبرج الصفات بقول ثناء لان الغالبية الصفات ان يفرق بين مذكرها ومؤنثها بالثناء ناديا بها معنى الفعل  
 والفعل يفرق بينهما فبالثناء نحو الرجل فام والمرأة فامست وكذا في المضارع الثناء وان كان في الاول نحو قوم والفاعل  
 في الاسماء اجوامان يفرق بين مذكرها ومؤنثها بوضع صيغة مخصوصة لكل منهما كعير فان وجر وناذ وحصا  
 وجر وبيسوي مذكرها ومؤنثها كعير وفسر هذا هو الغالبية الموضوعين وقد جاء العكس ايضا في كلمها كاحمر وجر  
 والافضل والفضلي وسكران وسكري في الصفات وكامر وامرأة ورجل ورجلة في الاسماء فكيف لا يجمعها الثناء مكانها  
 من قبيل الاسماء فلذا لم يجمع هذا الجمع افعال فعلا واجاز ان كسان احمران وسكران وانما يدكر بقوله فما وجد  
 بنات بنى تزار حلالا سودين واحمرنا وهو عند غير شاذ واجاز ايضا حمرات وسكرات بناء على تصغير جمع المذكر  
 والاصل لم قلنا الفرع وقد شد من هذا الامور الفعل المضارع فانه يجمع بالواو والنون مع انه لا يجمع الثناء ويعمل ذلك  
 جريا فانه من عمل الفعل في الفاعل والمفعول مع ان معناه في الصفة بلع والجمع من اسم الفاعل الذي ما عمل منهما

كثرة جمع الجوز عنها

من قوله ثناء  
 الا انه لا يجمع  
 في الجمع  
 من قوله ثناء  
 من قوله ثناء

فانها لا اندل على موصوف

تصغير المصغر  
 في الجمع

الخاص بالضم  
 في الجمع  
 في الجمع  
 في الجمع

# حذف نون الجمع في الأضمار

لا يصل معنى الصفه كما جبر لتفص بالواو والنون في نحو فلون وكرين وارضون كما يحكي واجتز سبويه فبالا سماعا نفاؤا  
 لغبولها اناء كمد مانه وكذا سبفانون لغولهم سبفانته ل سبويه لا يقولون ذلك وذلك لان الاغلب في فعلان الصفه  
 ان لا يلحقه الناء فمد مانه وسبفانته كما تمام من نيل لشدة زواله في ان لا يجمع هذا الجمع حلا على الاعمال الغلبه انما نحو  
 عربانون وحضبانون فيجوز انقاء لان فعلان الصفه يقيم الغاء ليرى اصله على نحو الناء ولما ندرت من بين الصفات  
 التي يشتمل على مدكرها ومؤنثها على حلا على صدفه وسكنت حلا على نفيها فال بعضهم فيجوز في مسكن وعضو  
 مسكنون وعضوون ثم يجوز في المؤنث مسكيات وعضو ذلك حلا على المدكر وهذا ناس لا سماع كما قال سبويه في ما نوت  
 شدت من هذا اصل صفه على حلا حرف اصله كنهه صلا في فانه يشتمل على مدكره ومؤنثه مع انه يقال صه صه صه  
 وصه صه لان تكسر الخماسه مسكوه كما يحكي وفي ما به فلم يبق الا النصبه وفولده وشطره ان كان اسما قد كرم علم  
 عباره وكبكه وذلك لانه لا يجوز ان يكون فوله ان كان اسما قد كرم شرطه وجره كجر الفوله شرطه لان البنداء المقدر  
 بعد الغاء ضمير راجع الى سماء فهو علم فظلا الجمله من ضمير راجع الى البنداء الذي هو شرطه مع ان لا معنى ذن لهذا  
 الكلام ومعنى الكلام ان كان اسما شرطه ان يكون علما فيكون على هذا جوابا لشرط مدلول الجمله التي هو قوله شرطه  
 فذكر وفيه بعد ذلك الاقل دخول الغاء في خبر البنداء مع خلوه من معنى الشرط كقوله وفيه فلا يكون فانكم فانه عند  
 والثاني ان الشرط كونه مدكرا وليس في الخبر ما يجعله محقق المصدر والثالث ان الغاء الشرط المتوسط بين البنداء والخبر  
 ضروره كقوله انك ان تصبر في اخوك تصبر في اخوك فصح كما يحكي في ما به فلا يقال زيدان لغنه مكروه ويمكن ان يعنى بكون الشرط  
 والجزء خبر البنداء والتقدير فهو حصول مدكره على ان الضمير المقدر بعد الغاء راجع الى قوله شرطه والمضاف الى الخبر  
 محذوفه نصفه هذا العذر وكذا قوله بعد وان كان صفه فذكر فوله ولا مستوبا فيه مع المؤنث عباره اسحق من  
 الاولى لان مستوبا عطف على فعل فعلاوه فيكون المعنى وان لا يكون الوصف للمدكر مستوبا في ذلك الوصف مع  
 المؤنث ولا محقق لهذا الكلام وكيف يشتمل على فعل فعلاوه فيكون المعنى وان لا يكون الوصف للمدكر مستوبا في ذلك الوصف مع  
 كان شتما فوله وتحذف مؤنثه بالاضافه وقد شدت نحو سبين وارضين فمدحذف النون للضروره كما في المثنى والتفصير  
 الصلة كما في قوله الخا فيطوا عورف العشير لا بانها من من وولاهم نطقه وناسطفت فبالا م ساكنه اخبارا كالجاء في الشواذ  
 انكر لئلا تعوا العذاب ينصب لعذاب تشبهها لها بالنون في نحو قوله وحاتم الطائي رهاب الماء فوله وقد شدت نحو سبين  
 الشاذ من جمع المدكر بالواو والنون كشر منها ان يكون قال زعت لولماتني اما انت فشدت ان يكون الاصابع خيلين  
 وهو عند البصريين جمع ايمن وهو ضمير ايمن مفذول على ذن فعل كاشفي فشدت وذه عندهم لا ترفع لصغرهم بل يشتم  
 مكبره وقال الكوفون هو جمع ايمن فضمير ايمن مفذول وهو جمع ابن كاديه في جمع ذلوه وهو عندهم شاذ من وجهين كونه  
 جمعا لصغرهم بل يشتم مكبره ويحي افضل في فعل هو شاذ كاجيل وارمن في جبل وزين وقال الخوي هري شدت وذه لكونه  
 جمع ايمن فضمير ايمن مجمل بمنزلة الوصل بظان قال ابو عبيد هو ضمير ايمن على غير قياسه شاذ همدون وايمن  
 في قوله فذريت الا الذهد بيننا فبصانك وايمنك بنا فما جمع ذهدك مصفره همدان وهو صغار الابل جمع ايمن  
 فضمير ايمن مفذول كاشفي عند البصريين فهو شاذ من وجهين احدهما كونه بالواو والنون في غير انعكاسه والثاني كونه  
 جمع مصفره مكبره مفذوله وهو عند الكوفيين جمع ضمير ايمن جمع بكرة فشدت وذه من جهة جمع بالواو والنون ففعل كانه  
 كانه همدون ومنها اولوا فانها جمع ذر على غير لفظه ومنها عليون وهو اسم لدون الخبيث على ظاهره ما مثل الله تع في  
 قوله كتاب مرفوع بشهدك المفترقون فعل هذا البش فيه سذ ولا تة يكون علما مستغلا عن جمع المنسوب اليه وهي  
 الغرير والقباسان يقال في المنسوب اليها على ككري في المنسوب اليه ككري وان قلنا ان عليون غير علم بل هو جمع عليه  
 وليس بمنسوب اليها وهو بمعنى لا ما كان المرفعه فهو شاذ لعدم التذكير في المعنى فيكون المنسوب في قوله نفع كتاب  
 مرفوع مواضع كتاب مرفوع على حذف المضاف منها العالمون لانه لا وصفه لاحلم واما العقل فيجوز ان يكون ضمير  
 على جهة العلبه لكون بعضهم عقلا ويجوز ان يمدى فيه الوصف لان العالم هو الذي يعلم منه ذات موجد فمدح  
 يكون دللا عليه فهو بمعنى الدال ومنها اهلون وشدت وذه لانه ليس بصفه ويجوز ان يمدى لانه في الاستدلال  
 معنى لانها ما فوله وفي ذلك اهلون سيدا حتمت وازنظ ذهلون وعزها اجبل وانما جمع بالواو والنون  
 مع عدم العقل لانه جعل الذئب والارنظ والعرا بعدل عليه ومنها عفران الى شعير وقد مضت ومنها ارضون  
 وانما تحت لانه لان الواو والنون في مقادير النوا نكته بل ارضان واللايه على انها ليست بجمع سلامه حفظه  
 ويجوز اسكان واوارضون ومنها ابون وخبون وهون وشدت وذه لانه كونه غير وصف ولا علم وانما ذوالا توصف ومنها

لكن في قوله  
 من كاشفي حركون

في قوله  
 لا يجمع هذا الجمع حلا على الاعمال الغلبه

في قوله  
 فمدحذف النون للضروره كما في المثنى والتفصير

في قوله  
 لا يكون صاعدا للمدكر  
 ولا الوصف للذم  
 ذكر من وجهين

اللفظ  
 العيب

في قوله  
 ان يكون صاعدا للمدكر  
 ولا الوصف للذم  
 ذكر من وجهين

في قوله  
 ان يكون صاعدا للمدكر  
 ولا الوصف للذم  
 ذكر من وجهين

القطر سواد وشويه على شياض بين مظهر  
 بهاء والاد من العلم مثل الامت  
 وهو من الاعراب  
 الفصح هو ضمير  
 معون هدم  
 ولام

بمن



هذا هو المعنى الذي...

وقال كذا

### في الموش

سنة  
سائر الهمزة من  
او الهمزة لا تظهر  
كذا

جميع الحروف  
وكلمات قات  
وكلمات قات  
كلمات قات  
كلمات قات  
كلمات قات  
كلمات قات

الهمزة من  
كلمات قات

توحيها معنطها لاجراء نحو جاني ذوا مسلمين وذووا مسلمين ثلاثا يجمع على اخوالا اسم اعرابان بالتحريك شذوذ في الموشين الا انهما  
واضافه ذوا وصغرتا فانه ههنا من اصنافه المعنى الى اسمه كانه ذات مرف والمبرح يجوز في نحو سبوا كسبوا يمان والسبوي هو  
مع بناء الجزاء الثاني وكذا يلزم يجوز في نحو خمسة عشر عالما وامام مع اعراب الجزاء الثاني فهما فلا كلام في جواز ذلك كما في  
بطلان ومعد كيرب والعلم المركب تركيبا اضافيا بلثني ويجمع منه المضان نحو عبد المنان عبد منان واذ كان كثير جاز  
تليهن المضان والمضان اليه معا كقولك في ابون دابوا الزهدين واما التريدين والافنصار على نسبة المضان وجمعه فيها ايضا  
اصل واما جمع ابن كذا وفي كذا علي بن كذا واولى فان كانا العاقل قلت بنوكذا وذكوا ولعباء كذا واذوا كذا وان لم يكنوا العاقل  
سواء جاملوا شربت كذا نحو ابن اللبون وبيت اللبون وجرذ وعثون ونامذ ذاك عشون اولها ياء لؤشذ ذلك نحو ابن عرس  
وفي لغة جج على نيات كذا نحو نيات لبون ونيات عرس وعلج واث كذا نحو جمال ذوات عثانين وذوات الغنم  
الحافا لغبر العطاره في الجمع بالموث على ما يجمع كما قرئ من قولهم الامام مضين وحكي الاخض بنوع عرس بنوعض ايضا  
اعشار اللفظ وان كان غير عاقل فال اذا ما بنوعض ذوا فاقصرت نوا كانه جعله جمع لابن نفس وان لم يستعمل قوله  
الموثن ما نحو اخر الف وناه وشرطه ان كان صفة وله مد كرهان يكون مذكرا جمع بالواو والنون وان لم يكن له مد كره  
فان لا يكون مجردا لخاص ولا اجمع مطلقا فاول الموش اي الجمع الموش السالم ولا ينقص حذو نحو سلفاه لان قوله قبل وهو صحيح  
ومكره الضمير المذكور وموثن بيين ان الموش ما دل على احد مقصوده بحرفه بتعريفه على هذا كان مستغنيا  
ايضا في حذو المذكورين قوله ليدل على ان معناه اكثر منه والاولى ان يقال انه ليس من الحد واما جعلت له علامان ليكونا  
كروا في جمع المذكورين ولا يخص الزيادة بالالف التاء لانه عرضها بالجمع والتثنية غير حقيقي وكل واحد من الحرفين قد دل  
على كل من العسبين كافي رجال وسكران الجمال والاضاربه فله شرطه ان كان صفة الى اخر بنظر الموش اما ان يكون صفة ولا  
فان لم يكن صفة فاللفظ جمع مطلقا اي لا بشرط شرط وهو قوله والجمع مطلقا وليس بسد بد لان الاسماء الموشية بنام  
مقدرة كندر وفار وشمس ودلو وعفرب وبيمن ونحوها من الاسماء التي تانيتها غير حقيقي لا يطردها فيها الجمع بالالف والتاء  
بل هو فيها سميح كالتسوات والكمسات والشالات في التراح وذلك كتحفاء هذا التانيتها لانه ليس حقيقي ولا ظاهر العلامة  
فلا يجمع اذن هذا الجمع فيما ستان الاسماء الموشية الاعلى الموشية ظاهرة كانت فيه العلامة كتحرفه وسلي وخسناه ولمقدرة كنداد  
ذو نانا التانيتها الظاهر سواء كان مد كره حقيقيا كتحرفه او لا كتحرفه ومنه نواك الاكلامان والخرجات ونحوهما لان الواحدا كرهانه  
وتحرفه بنام الوحدة لا كرهانه ونحرفه وجمع المجرود الاكريم ونحرفه عند اختلاف انواعه الاكلامات كالضربان والفلان والاكابر  
كالضرب والفلان فلذا نقول ثلثا كرامات ونحرفه بجمعها من التاء وملكه الاكريم ونحرفه اذا فصدت  
ثلثة انواع من الاكرام اذ واللف التانيتها ذا الهمزة بالمد كره الحقيق كالشري والضراء فاذا سمي به المد كره الحقيق  
جمع بالواو والنون كما قرئ ذكره او ما يصح تانيتها وقد كره اذا الياء له مكره لم يجر جمع بالواو والنون كالالفات واليات  
الى اخرها وذلك لانها ادوابا يجمع الاهداء ويجمع هذا الجمع ايضا مطرد وان لم يكن مؤنثا لم غير العاقل المصداق ايضا ان  
وذو نحو ابن عرس وابن مفروض ذوا الفنداء وذو الحجي كما ذكرنا في الجمع هذا الجمع غالبا غير مطرد ونوعان من الاسماء احدهما  
جنس مد كره لا يعقل اذا الياء له تكسبه كجمامات وسراوات وكذا كل نحو اسمي الحرف كسفر جلات لان تكسبه مستكرو  
كما يجمع وعند الفراء هذا القسم ايضا مطرد واما اذا اجاء له تكسبه فانه لا يجمع هذا الجمع فلم يقولوا جوف الفات لقولهم جوابو  
واما بوانات مع ثوبون فتاذ وتانيتها المجمع التي لا تكسبه نحو رجالات وصواجبات وبيوانات فلا يقال اكلبات لقولهم  
اكلاب وان كان الموش صفة ولا يجمع من ان يكون فيه علامة التانيتها ولا فان كانت فيه جمع بالالف والتاء سواء كان  
صفة لمد كره حقيقي كرجال وبعات وعلامات او كضاربان وجلبات ونفساوات الا ان يكون فعلا فعلا ان  
فعلا فعلا فانه يجمع بالالف والتاء حملا على مد كره ههنا اللذين لم يجمعوا بالواو والنون لما ذكرنا واجاز ان كيسان  
كما ذكرنا حملا ذوات وسكرات كما اجاز في المد كره احمرين وسكران فان غلبت الهمزة على احد ههنا اجاز ان يقال كقولهم  
عليه الصلوة والسلام ليرس في الخضروات صدقه وكذا كل فعلا او فعلا سمي به غير المد كره الحقيق وان لم يكن في  
الصفة الموشية علامة التانيتها ظاهرة ولم يكن خاسية اصلية الحروف لم يجمع بالالف والتاء سواء كان له مد كره تانيتها  
في اللفظ كجرح وصبور وساهر ما يسوي مذكوره ومؤنث حملا على مد كره لفظا المنع من الجمع بالواو والنون  
اوله يكون له مد كره لا كما يفيض وطالب ومظفل فترا بين ما جرد من التاء وبين ذي لثاء فان ذال لثاء فيه معنى حذو  
الذي هو معنى الفعل فعلا الموش بالصفة ههنا يجمع الموش نحو ضرب بن تالحوذ ذوا التاء ايضا علامة جمع الموش اي  
الالف والتاء واما المجرود فلم يكن فيه معنى الفعل فلم يجره في الحان علامة جمع الموش اياه بل جمع جمع التكسير نحو



المؤنث

وطولها

حواض وحضن ومطافل وان كان صفته المؤنث لجزءه من العلامة سواء اشترك فيها المذكر والمؤنث او اخصت  
 بالمؤنث نحو اسبها اسبها المحرف كالزحل والارادة الصم وصلو والمرأة المحرف حيث بالالف والفاء ولا يستكراه فكسبها فبها في قول  
 صه صلفات ومحرف شات ويجمع ايضا هذا الجمع مطر او صفة المدرك الذي لا يفعل سواء كان مذكرا او مؤنثا كالتصانف  
 لذات كوزن من الخيل وجمال وجمالات اي طوال على وجه الارض وكذا بنات اللبون وجمال ذوات  
 عثابين في بن اللبون وجمال ذواتهون او غير جف على ذلك كالأهام الخاليات وكذا مصغرا لا يفعل كجمالات وجمرات وكلمات  
 لأن الصغرى بمعنى الوصف وان لم يحرف على الموصوف وانما جمع المذكر في الموضوعين جمع المؤنث لأنهم قصدوا فيهما العرف  
 بين العاقل وغيره وكان غير العاقل نعتا على العاقل كما ان المؤنث فرج المذكر كما يحكى غير العاقل بالمؤنث ويجمع جمعا ولو كان كان  
 صفته ولم يذكر فان يكون اي فهو ان يكون والضمير راجع الى المبتدأ الذي هو شرطه والجملة الشرطية مع الجزاء في محل خبر المبتدأ  
 ومعنى هذا الكلام ان المؤنث اذا كان صفته على ضربين اما ان يكون له مذكرة او لا فان لم يكن له مذكرة شرطه ان لا يكون محزوا  
 عن انهاء كحاض وان كان له مذكرة شرطه ان يكون ذلك المذكر جمع بالواو والتون خرج بهذا الضمير فعلا فاعل وقيل فعلا ان  
 الامثلة التي يسئوي مذكرة او مؤنثا كصبور وخرج وتديات شاذ وجهان فباعلا فبها سه كما ان اناء في المؤنث كسبذ وبنه  
 وخرج منها ايضا الوصف ذواتا التي يشترك فيها المذكر والمؤنث كريمة وعلامه ومعطاه ونحوها ولا يجوز ان يجمع بالالف  
 واناء وتقول في جمع بنت وابنة بنت وهو جمع اصلها لأن اكمل نون كما ان نون جمع اصل بن وتو على حذف اللام نسبة  
 في الجمعين وكذا اخوات جمع اصلا كاي نون غير حذف اللام واخون جمع اصل بن وبنات وبنات اللام نسبة واللام في  
 المعوض عنها الناعلة ثلثة اضربا ما مفتوح الفاء ورد اللام في جمعه بالالف اناء كالكهونات وسنوت وضعت في  
 وسنوت وضعت وذلك تحفة الفصحى وجاءت في اللام ايضا كهنات وذوات وجاء منه ما لم يجمع جمع السلامة لا بالواو والتون  
 ولا بالالف واناء استغناء عن جمع التكسير ذلك نحو نون وشاة وسفيرة وانما مكسورا الفاء ونون في كركبات وزيات المفضل  
 الكثرة ومداء عضوان وانما مضمو الفاء ولم يرد فيه الزم كنبات وطبات وكراث تكون القم اشقل الحركات وجاء في بعض  
 اللغات فيما يدرج المحذوف فيه فتح اناء في حالة التصب فالوا سمعت لغاتهم وجاء في اناء وبناتا ولعل ذلك لا جمل  
 فوهم ناء الجمع عوضا عن اللام كالنساء في الواحد وكالواو والتون في كرتين وتون وقال ابو علي بل هو ناء الواحد والالف  
 فيها اللام المردودة فعنى سمعت لغاتهم وتولوا وبناتا انما الجمع وحكي الكوفون في غير نجد وفي اللام اسنادا صل الله  
 عظامه بفتح الناء وكسرها شرا فاما ان يقال انه من الالف للكان في بدورها ويقال انه جمع فتح ناء شاذة لغيره اذن  
 كالواو ان مذكرة لجمع مكسرة وهو الصريف يجمع بالالف اناء مثله وبن كرسيا من احكام المجموع بالالف اناء وان كان  
 الصريف كرسى في غير النون فيقول كل ما هو على وزن فعل وهو مؤنث بلام مفردة او نفاه كرسى وكسبه فان كان صفته  
 كسبنا مضافا عفا كرسى او معتلا العين كرسى وجوزة وجب اسكان عينه في الجمع بالالف والنساء وان خلا من هذه الاشياء وجب  
 فتح كملات وعدادات والفرق في جمع كسبه كجات بفتح العين لأن في كسبه لعين فتح العين واسكانها لفتح كرسى لفتح الجمع على  
 الفتح المشهور ويقل لما نفع الناء في كسبه لكونها صفة للمؤنث ولا مذكرة يقال شاة كسبه اذ اقل بينهما كالا ساء في لزوم الناء  
 في نحو كسبه ووضعه واجاز المراد اسكان عين كجات فبالسواء وعلب الفتح في جمع ويمنع نحو كسبه ففتح عين الواحد  
 ويقل انها كات في الاصل ساءم وصفه فلو حفظت في الاصل كجات في جمع اسراء كسبه نون كجات بفتح العين نظرا الى فتح  
 الضمير ونفسه في جمع كلمة كملات بفتح العين ولا يفاس عله غير نحو فتحات وصعبات خلا فلفظ كرسى ويجوز اسكان ما استحق  
 الفتح من غير حركات للضمير وفيه قال ذواته انك ذكر عود ان اخشا وقلبه خفوقا ورفضات الهوى في المفاسل وجاء في  
 انشغل اللام نحو اخوات وجمادات يسكون عينها فبها يفاس عليها فاصد اللصيق في لجل النفل يحصل من اعتلال اللام  
 ويجوز ايضا في لياس ان يقال نحو كليات اعتبار اللفظة لغاوضه كما تقول صعبات بفتح العين اذا سميت بصعوبة واهل  
 في الاصل اسم دخله معنى الوصف فقبله في جمعه اهلون وادخلوه الناء فظا والوا اهله قال واهله ورفد يربيت ودهم و  
 ابيلهم في الحد جدي ونال اي جماعه مشاهلة للوزن وقال فيهم اهلاك حول فليس من عامه اذا اذ كجا بالليل مدعون  
 كوزا ويقال اهلاك ايضا بالاسكون اعتدادا او الوصف لغاوضه وفتح هذا العين المشهورة كجوزات وبيضاك قال نحو  
 بيضاك وفتح منازك وفتح في استواء ذلك عورات وانما سكت عين الصفة وفتح عين الاسم فرق وكان الصفة بالاسكون  
 التي لفظها بانضامها الموصوف وبها يسهل للفعل ولذلك كانت احكام على منع الصرف وسكن المضاعف في المعتل  
 العين فزار من النفل الحاصل بحرفين والثلاثين وبها يسهل الواو والياء فان قبل فلفظا الفاعل كرسى كرسى ما قبلها  
 قلت ان الحركة عارضة الجمع ولذلك لم يفتحها هذا بل مع غيرها كما كان يقال وخطوات المضموم ما قبلها بانه لغيره

نحو العاقل  
 كرسى

مثل شارة

العنة

والله اعلم  
 بالمراد

فلم يجمع في الاصل  
 كرسى

قال وذلك لان  
 سنوبه

قالان ناء الجمع لا  
 يفتح

في موضع وصالح  
 نظر ان الفتح  
 في جمع  
 لغايم

نحو العاقل  
 كرسى

نحو العاقل  
 كرسى

نحو العاقل  
 كرسى

نحو العاقل  
 كرسى

نحو العاقل  
 كرسى

# جمع التكسير

وهي

الضم واما فعله بضم الفاء وسكون العين كضم كعبر وكذا فعل الموش كعبر ان كانت مضاعفة فالاسكان لازم مع الالف والتاء كقدمات وان كانت معنلة العين ولا تكون الا بالواو وكورة فلا يجوز الانباع اجماعا وفيما س لغة هذ بل جواز فتحها كما في بضاك وتوضات لانهم علوه بتخفة الضم على حرف العلة ويكونا عارضة لكن سبويه قال لا يجوز ان يواو تحت دولات وتجاهرها انه اراد بالضم وان كانت صحيحة العين فان كانت صفة كحلوله فالاسكان لا غير وان كانت سمان لم يكن اللام باء جاز في العين الاسكان والفتح والانباع سواء كان اللام والخطوات او لا كعبر فان كان الانباع مهمنا اكثر منه في فعله وان كان الكسر اخف وذلك لان نحو عنق اكثر من نحو ابل وان كانت اللام باء نحو كلمة لم يجر الانباع اتفاقا للثقل واما الفصح فالمبرد نص على جوازها وليس في كلام سبويه ما يدل عليه واما انما فلفظ انتهاك في الناس اكثر من انما وفي غيره بما كالعرب الكلام في زيادة الهاء واصالة يفتح في الضمير والهاء زائدة بدليل الاموية وقبلها اصلية بدليل انما هي كقوة غلظت لغتها لانه مهمل خزيف واما ساوي ووزنها فعلة مخذفة اللام واما فعله بكسر الفاء وفتح عينه كخندان كانت مضاعفة فليفتح بها الالف والتاء والاسكان العين نحو قدمات وان كانت معنلة العين لا يكون الا باء اما اصلية كبعضه او منقلبه كبعضه لا يجوز فيه الانباع اجماعا ولا الفصح الا على ناس لغة هذ بل جوازها في جمع عبر شاذ عند غيره بل وان كانت صحيحة العين فان كانت صفة فالاسكان كعجات وان كانت سمان كان اللام واما المنع الانباع اتفاقا فلا استقبال وجاز الفصح والاسكان على ما نص المبرد كرويات ومنع الالف والضم وان كانت اللام باء كعبر جاز الفصح والاسكان واما الانباع فتحه سبويه فعلة باب فعله التجميع فكيفما فعلت اللام واجاز التوسل في كسر ناسا على خطوات وان حثت اللام نحو كسر جاز الانباع والفتح والاسكان والفاء يجمع ضم العين مطلقا في الضم والفتح وكسرها في الكسوة والفاء تحت العين او لا الالف يجمع الخطوات وغزوات فو له جمع التكسير باعتبار بناء واحد كرجل وافر من جمع الفعلة ففعل و افعل و اقبله و ففعله والصحيح وما عدا ذلك جمع كثرة لا شتان ان جمع السلافة بالواو والتون بتغير بناء واحد ايضا بسبب الترادف بين انك بلبنه بهما بناء سنا تفاعلا صادرة اخرى بذلك كان التماثلة مثلا اذا ضمت لهما الاثنان تغيرت عشرة ويكون المجموع الثامن غير المجموع الاول وهذا هو التغيير فقد تغير ايضا جمع السلافة بتاء الواحدة لهذا ان في هذا الجمع بتغير ما قبله فهو جمع السلافة وكذا الكلام في الجمع بالالف والمقابل للتغير فيه اظهر ان علامات الثابت التثنية بتغير بناء ولا ينبغي على حاله الا ما التاء فيه مفردة فلا ولي في جمع السلافة ان يقال هو الجمع الذي لم يتغير مفرد الالف بالحاء اخوه علا لما يجمع وجمع التكسير ما غير بقية ذلك واما التغيير في نحو نمرات فبفتح العين وفي نحو خطوات وسدرات فيفتحها ويثباعها فقد حصل هذا التغيير بعد سكون عينها الغرض وان لم يثبت نحو نمرات ساكن العين بخلاف خطوات وسدرات كما كان حذف التاء في المجموع بالالف والتاء بعد سكونهما لاجتماع النابض فجمعها من باب جمع السلافة باعتبار الاصل فوله وجمع الفعلة افضل الى نحو قالوا مطلق الجمع على ضربين فله وكثرة والمرد بالفعل من القلعة الى العشر والحدان واخلاقه والكثرة ما فوق العشرة فالواو جمع الضمة من المكسر بعده افعال وافعال و ففعله و ففعله و ففعله و ففعله كقولهم اكله راسي فليكون بكسرهم ويشبعهم راس واحد وليس ينبغي اذا الفعلة مفهومة من فهمتها شعبيهم باكل راس واحد من اطلاق فعلة وفتح التغيير في ان منها اعلاء كاشداه وجمعا السامة عندهم منها ايضا اسند لا يشابهها للتثنية سلافة الواحد وليس ينبغي ان يشاهد شئ شئ لفظا لا يفتنى مشاهدته له معنى ايضا لو ثبت ما قبل ان التابعه له كان له اشده فوله لنا الجفشات الغر بل غر بالضمي واسبابنا بظن من تجدد ما قلت جفانك وسبوتك كان فيه دليل على ان المجموع بالالف والتاء جمع ففعله وقال بن خرون جمعا السلافة مشر كان بين الفعلة والكثرة فالتضاهرهما المطلق الجمع من غير نظر الى فعلة والكثرة فيضم لهما و اسند لواعا لاختصاص امثلة التكسير الاربعة بافعله بعلة اسنما لها في ثمرها الثلثة الى العشرة واخبارها فيه على سائر المجموع ان وجدت واعلى انه اذا نعت الالف الانباء جمع الفعلة كرجل الرجل والاجمع الكثرة كرجال في الرجل وكما كل جمع تكسير للبناء الاصل حرفه والجمع الاربعة كاجاد ومصانع فهو مشر بين الفعلة والكثرة وقد يشعرا واحدا للاخر مع وجود ذلك الاخر كقوله نبع ثلثة فخر مع وجود افرامه قوله المصدر اسم الحدوث الجارية على الفعل بعض بالحرف معوقا عما يعبر سواء صدر منه كالتنسيق ولم يصد وكان طول والفتحة والتجزي في كلامهم يشعرا في اشياء يقال هذا المصدر جار على هذا الفعل اي اصله وفاضل اشق منه فبما في حد ذاته الصد وجرار على فعله وفي نحو نبت الالف والاسند ليس جار على ناصبه ويقال اسم تفاعل جاز على المضارع اي وازنه في تحركات وانسكات ويقال الصفة على نحو اي في ذلك صاحبها اما يشد ارد وحال او موصولا وموصول واولى صيغته الحد من الافعال المهممة ولولا قال اسم الحدوث الذي يشق منه الفعل كان حدانا ما على مذهبا بصيرته ان الفعل مشتق منه عندهم وعكس ان يكونون قال الضمير تون سمي مصدر

انما هو بالواو والتاء  
 انه لا يجوز ان يواو تحت دولات  
 قوله يواو تحت دولات  
 قوله يواو تحت دولات  
 قوله يواو تحت دولات  
 قوله يواو تحت دولات

وكذلك قوله العزة  
 في قوله واوا وب  
 او يجمع على في  
 جمعا بفتح جود  
 السعة سكة

## جمع الفعلة

الغوية اشجار

وادع في الدرع وعرف  
 وكذا الالف التاء  
 كروا جمع لغة يواو ككثرة

# مجموع المصدر

مصدر الكونه موضع صدق الفعل وهو الكونون هو مفعول بمعنى المصدر نحو ضدت مفعلا حسنا اي تعود والمصدر  
 مفعول لفاعل اي صادر عن الفعل كالعادل بمعنى العادل واستدل الكونون على ان الالف الفعل جمل في المصدر نحو ضربت  
 فهو وان عامل قبل المفعول وهو معانطه لانه قبله بمعنى ان الاصل في وقت العمل ان يتقدم لفظا العامل على لفظ المفعول  
 والنتائج في ان وضعه غير مخدم على وضع الفعل فان احدا تقدم من الاخر وينقص ما لو ان نحو ضربت زيدا ويزيد  
 ولم يضر به فله لا دليل فيها على ان وضع العامل قبل وضع المفعول وقال البصريون كل فرع يصاغ منه ينبغي ان يكون  
 فيه ما في الاصل مع زيادة هي الغرض من الصوغ كالباب من الساج والحائيم من الفضه وهكذا حال الفعل فيه معنى المصدر  
 مع زيادة احدا لازمة التي هي الغرض من وضع الفعل لانه كان يحصل في نحو قولك لزيد ضربت مفعولا نسبة الضرب  
 الى زيد لكنكم طلبوا بيان زمان الفعل على وجه اخر فوضوا الفعل لئلا يجوز حرفه على المصدر ويوزن على الزمان  
 سبويه يعني المصدر فعلا وصلا فاذا انصب بفعله ويعناه يستعمل مفعولا مطلقا كما قرئ به وقوله الجارى على  
 الفعل احراز من نحو العالمة والفاوية وقوله وهو من الثلاثي سماع ومن غير قياس لقول اخرج اخرجيا واستخرج  
 استخرج اخرجيا يعني بينه مصدر الثلاثي الى اثنين وثلاثين في الاغلب كما يجي في التصريف اما في غير الثلاثي فبان  
 فيها ساكنة في قول مثلا كل ما منبه على فعل فصدرة على فعلا ويجوز ايضا ان يرتكب قياس واحد لجميع الرباعي و  
 المزيد غيره وهو ان يقال ينظر الى الماضي ويزيد قبل اخر الفا فان كان قبل الاخر في الماضي نحو كسرت اذ لم يلفظ  
 كما تقول في فعل انفعال وفي فعل فعال وفي فعل فعال وفي فعل فعال وان كانت تلك مخركات كسرت  
 الاولين تقول في انفعال واستفعل وانفعال واصل فعلها افعال ذاصلا فعلا انفعال واستفعل وانفعال  
 وافعال وانفعال ونقلا وليس ما ذكرت بناء على ان المصدر مشتق من الفعل بل ذلك بيان كيفية المصدر قياسا  
 لما تقول له سبق علم بالفعل وجاء ايضا في مصدر فعمل وفعل فعال ونفعال على غير القياس بل ذلك هو الاصل  
 نحو تفعل وفعل وفعل وفعل وما تعال فهو يخفف فيعال ويجي احكام هذا المصدر في شرح مفد في التصريف  
 انتم قوله ويعمل عمل فعله ما ضاها وغيره اذ المراد مفعولا مطلقا ولا يتقدم مفعوله عليه ولا يضم فيه ولا يلزم ذكر الفاعل  
 ويجوز اضافته الى الفاعل وقد يضاف الى المفعول واعماله بالذم بل بان كان مطلقا فان عمل للفعل وان كان بلا منه فوجه  
 قوله ويعمل عمل فعله ما ضاها وغيره علم ان معنى المصدر عرضك بدله في الوجود من محل يعوم به زمان ومكان ولجعض المصا  
 ما يرفع عليه وهو المعتدى وبعضها من لانه كالضرب لكنه وضعه الواضح لذلك الحدث مطلقا من غير نظر الى ما يحتاج  
 اليه وجوده ولا يلزم ان يكون وضع الواضح لكل لفظ على ان يلزم في اللفظ ما يعنى معنى ذلك اللفظ معناه الاخر  
 انه وضع الالفاظ الثلاثة على الاعراض كالحركة والسكون ولا يلزمها في اللفظ الالف على حالها فنقول اذا قصدت  
 زمان الحدث الذي هو احد الازمنة الثلاثة معينا مع ذكر بعض ما هو من لوازمه من عمله الذي يعوم به زمانه الخاص  
 على الازمنة الثلاثة وما وقع عليه صيغ من هذا المصدر الذي هو موضوع لسائر الحديث صيغة ما يجوز تغييره كما وسكنا  
 كضرب في الضرب ويغيرها مع الزيادة كضرب واضرب في الضرب بحيث تدل تلك الصيغة بنفسها على احدا لازمة معينا  
 ونفصلا في جواب ذكر ما هم به الحدث بعد ما عرفت تلك الصيغة فعلا مبيها للفاعل وبهت ما هم به بالحدث فعلا او  
 وجوب احد لوازمه الاخر من الزمان المعين كالنوم والليله والصبغ والظهور والمشاو نحو ذلك والمكان او ما وقع عليه والالة  
 او غير ذلك وعلى الجملة كما كان عند المتكلم ذكر اهم من باي لوازمه فستعمل تلك الصيغة فعلا مبيها للمفعول وذلك الازم  
 لئلا يورد ما مفعول ما لم يسم فاعله فلفظ المصدر من فكر وضع الفعل ذكر شئين احدا زمنة الحدث الثلاثة معينا ومع  
 بعض لوازمه الاخر اهم عند المتكلم ولما امكن التنبه بالصيغة على احدا لازمة كفى بها ولهم يمكن التنبه بها على سائر اللوازم  
 في الاغلب فجي بان منها ذكر اهم بعد ما وانما ظلت في الاعلى انه امكن في بعضها ان ذلك كضرب وضرب ولكنه لما كان  
 الاغلب ما لم يمكن فيه ذلك اضم هذا المذكور عليه والصيغة ايضا بعد ما طرقت الباب فتم انما بعد اضرب سخن بعد  
 تضرب بل لانه العطف عليها في اضرب وانما زيد وانما جعل ما قام به الحدث صيغة مختصة اعق المبنى للفاعل والمبني  
 بيان اللوازم صيغة مشتركة بينهما انها ما جعل الحدث فان الحدث الى عمله احوج منه الى غيره من سائر اللوازم ولهذا  
 كان المبنى للفاعل اكثر استعمالا من المبنى للمفعول فرجع كل ما يرفع الفعل دليل على كونه ذكر اهم من بين لوازم  
 الحدث سواء تقدم على سائر اللوازم في اللفظ نحو ضرب زيد او ما يجتمع اما ملك بالتوسط وانما غيرها كلها او توسطها  
 ولو لم يكن الرفع دليلا على هذا لم يكن للرفع وجه اذا تاخر المرفوع عن المنصوب نحو ضربت عمر وازيد وسير يوم الجمعة  
 في حضان فظهر ان ما قبل ان تقدم المفعول على الفاعل وحده او على الفعل بقيد كونه في المبنى نحو بل المرفوع اهم

بوخذ من كل  
 المصدر  
 انما في المصدر  
 وعندنا  
 افعال وكل ما  
 على فعل المصدر  
 تفعل وكل ما ضاها  
 على فعل المصدر

في ذكر عمل المصدر  
 على فعله

مع كذا وكذا  
 في الاستعمال او  
 يتغيرها

على كل حال ففائدة تقديم المصوب على الفاعل وحدة التوضيح في العلم ثم بخطه فأنه يفهم به عن الفعل أما تخصيصه  
المفعول بالفعل من بين ما يمكن تغليفه كقولهم بل إن الله قاعد أي من دون الأسماء ويكون تغليف الفصل بها ولي  
منه لساير ما تغلف به يتخون بدأ ضربت وبكرت وصرحت فالمرحوم بالفعل لما ذكره ثم صار كبحه الفعل المتصل به أو انفصل  
تمثلت بهذا الطول بان وضع الفعل على ان يكون مصدره مستدا إلى شيء من ذكره بعد لفظة يتخلف نفس المصدر  
فإنه ليس موضوعا على أنه منسوب إلى شيء في اللفظ وإنما وجب كذا المرغوع بعد الفعل لأن مقتضاه كما مر بالمقتضى من شبه  
التقدم على مقتضاه وكان حتى الفعل ان لا يطلب غير المستند اليه ولا جعل الأية لا تفرق بين موضوعا عليه كالمصدر للكثر على  
في عمل المستند اليه من المفعولات التي لم تقع مقام الفاعل تبعاً لأفضائه للفاعل وضعاً وعمله فيه لأنه في باب الأفعال  
فصلا الفعل أصلاً للعمل المستند اليه وغيره وغير الفعل من المصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة فربما عليهم  
وان دل كل واحد منها أيضاً على المصدر الذي يسميه كان الفعل يطلب الفاعل والمفعول ويعمل فيهما وذلك لأن طلب الفعل  
للمرغوع وضعتي وطلبه للمصوب تابع للوضعي كما بينا وإنما طلب المصدر واسم الفاعل واسم المفعول لهما تلبس بوضعي ولا يقع  
للمرغوع بل هو عطف وقد طرأ التوضيح على العطف وإزالته لأن الواضع نظر في المصدر إلى ماهية الحدث لا إلى ما قام به فلم يطلب  
إذن في نظره لا فاعلاً ولا مفعولاً وكذا اسم الفاعل ان نظره في الفاعل والفاعل فلا يطلب لفظاً آخر ولا عليه وكذا اسم المفعول  
فإنه وضعه لا على المفعول فكان حتى هذه الأشياء ان لا يعمل إلا في الفاعل ولا في المفعول لكنها شابهت الفعل فعملت عمله وشابهت  
اسم الفاعل والمفعول أقوى من مشابهة المصدر لفظاً ومعنى كما حرق في باب الأضامة فترجم عملها في جميع المواضع عمل الفعل وإنما  
المستند اليه كالفعل وجوز الأضامة فيهما كالفعل والأضامة في المصدر المستند اليه الفعل إذ طلبه كما ذكره في موضع آخر في بيان متصل به غاية الأضامة  
وهو أضامة مشتركة ولما لم يكن المصدر مشابهاً له مشابهاً اسمي الفاعل والمفعول لا لفظاً بل بالوازنة ولا معنى لأنه لا يقع موضعه  
بلاضمة كما يقع اسم الفاعل والمفعول بل يحتاج إلى تقدير أن لا يلائم عمل الفعل ولا يلزم حتى المستند اليه بعد ولا يجوز الأضامة  
فيه وإنما اشتراط الحال والاستقبال في نصب اسم الفاعل والمفعول دون نصب المصدر فلما حرق في باب الأضامة فإن قلت  
فإن كانت مشابهة للفعل فأنفسه لفظاً ومعنى كان حتى ان لا يعمل قلت إلا أنه كان بنفسه يطلب الفاعل والمفعول عطفاً  
فيما دون مشابهة لهما وضعاً اعرف الفعل بجزء ذلك الوجود كما كان فيهما وان يطلبها ويعمل فيهما وان لا يمكن ذلك القالب لأن ما  
كما في اسمي الفاعل والمفعول ولا ذلك العمل واسم الفاعل والمفعول يطلبانها لثقتهم المصدر يطلب المصدر عطفاً أقوى  
من طلبها وقد شرط صاحب من هذبة باب الأضامة فجمع اليه وأعلم ان المصدر ما يشابه الفعل إذا كان يتقدم بحرف  
المصدر والفعل وذلك لأنه يمكن مفعولاً سلفاً وذلك لأنه لا يقع في المصدر بلان والفعل الذي هو ضرب من ضرب أو غيره  
أو غير ما يشد بدأ ضربت وان ضربت وإنما قولك ضربت ضرباً لا يفرق المصدر للفاعل ليس مفعولاً مطلقاً في الحذف بل  
المفعول المطلق محذوف تقديره ضرباً يماثل ضرباً لا يفرق المصدر بلان والفعل لا يتم إذا كان بمعنى الحال لأن أن  
إذا دخلت على المضارع خلاصته للاستقبال بخلاف ما إذا دخلت على الماضي فانه يعني بها على معنى المصروف كقولهم قدروه بان  
دون ماوك وان كان في الحال أيضاً نحو ضربت لأن زيداً شد يد لكونها أشهر أكثر استعمالاً منها ولقد يفرق بينه بان والفعل  
وهم بعضهم فظن أنه لا يعمل حالاً لتقدمه فقدمه اذن بان قوله ولا يتقدم مفعولاً عليه قبل أنه عند العمل مؤول بحرف مصدر  
مع الفعل والحرف المصدر مؤول ومفعول المصدر في الحذف مفعول الفعل الذي هو صلة الحرف ومفعول الفعل لا يشد  
على الموصول كما حرق في باب الموصولات فالواو وكذا لا يجوز الفصل بينهما وبين مفعولها حتى نحو عجبني ضربت باليوم اسرديا على  
ان اسرديا لا يحق لأن الفصل بين بعض الصلة وبعضها لا يجوز فتقولون كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم  
تعالكم نتقون انما بمعنى موصولاً باماناً فالواو وكذا لا يجوز حذف المصدر وإبقاء مفعوله لأنه يكون كحذف الموصول مع بعض الصلة  
وإبقاء البعض لأن بدل دليل قوي عليه فيكون كالمند كقولهم كثر في المفعول مع هذا ما لا اراي منعا من تقدم مفعوله  
عليه إذا كان ظاهراً أو شبهه نحو قولك اللهم زمني من عدوك البرائة والملك القرائة ولا تأخذكم بها لانه وقال بلغ معه السعي  
وفي فتح البلاغة قلت عتق بنونه ومثلي في كلامهم كثيراً فقدمه الفعل في مثله فكيف ليس كل ما اول بشئ حكم ما اول به فلا  
منع من تأويله بالحرف المصدر من جهة المعنى مع أنه لا يلزم احكامه بل لا يتقدم صلة المفعول الصريح تصغيف عمله والظن  
واحوه فكيف ما ارجح الفعل حتى انه يعمل فيهما ما هو في غاية البعد من العمل كحرف الشيء في قوله نبع ما انت بينه ذلك يجوزون  
بغير ذلك متعلق بمعنى الشيء أي نبعي سبحانه الله ويجده منك يجوزون ولا معنى لتغلفه يجوزون وكذا تقول لمرثلك لما سلت  
لا ضيق منك فيما من في فاللام متعلقة بالتحول والغياض وكذا يعمل الضمير فيها كما في قوله وما الحويل إلا ما علمت وذوقتم وما هو  
عنها ما حدث المرخم أي ما حدثني عنها وكذا يجوز ان يكون الناس في الظرف حتى يؤمن في قوله نبع ذلك يؤمن يوم عيسى

الفعل  
يشابه  
المصدر  
في  
البناء  
فكان  
المصدر  
مطلقاً

والفعل  
يشابه  
المصدر  
في  
البناء  
فكان  
المصدر  
مطلقاً

# بحر الصد

اسم الاشارة لأن الملازمة النظر ويجوز ايضا الفصل بينهما وبين معموله ما جئني على هذا فلا يقدّر الفعل بعوله نعم انما معدود  
وكذا يجوز اعماله مضمرا مع ثبات الدليل عليه قوله ولا يضره فيه معنى كما يفهم من الصفة وقد ذكرناه وقد عطل للمضار ذلك الاضمار  
في المصدر بوجه قريب وهو انه لو اضمر لا ضمير المثنى والمجموع ايضا ولو اضمر فيها المثنى والمجموع لم يصح له المصدر وثق بالآ  
النسب ضمير المثنى والمجموع والمفعول بعضها ببعض ولو وثق المصدر وجع باعتبار الفاعل وهو مستحق لذلك باعتبار  
مدلوله لم يحل من ان يولي فيه بعلا على التثنية والجمع وهو مستقل ويجوز احدتها وهو مؤد الى اللبس لا يلزم ذلك في اسم  
الفاعل والمفعول وغيرهما اذا ما يقع عليه اسم الفاعل وهو ما يقع عليه من فوعه وكذا اسم المفعول والصفة المشبهة تشبه احدهما  
وجعه تشبه الاخر وجمعها فاعل ان يقول يجوز ان يحل ضمير المثنى والمجموع ولا يثنى ولا يجمع كاسم الفاعل والنظر قوله ولا يلزم  
ذكر الفاعل فقد نفى عنه قول المصنف انما ذلك لان النجاسة كان يودي الى الاضمار فيه اذا كان الغائب منقذم ذكره فباسا على الفعل  
واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة ولما نزل ان يمنع الفاعل من الاضمار فيه الى الاضمار المنع على زعمه بخلاف الفعل  
وغير قوله ويجوز اضافة المفعول الى الفاعل وهو الاكثر لا تحله الذي يقوم به فجعله معه كلفظ واحد باضافة الباء الى من وقع  
له ومن جعل مع معموله كلفظ واحد وايضا طلبه للفعل شديد من حيث الفعل لا تحله الذي يقوم به وعمله ضعيف  
لضعف مشابهة للفعل لثبوت الاضافة فالوا والاضافة الى الفاعل جاز في المصدر دون اسم الفاعل وسبغ الكلام فيه في اسم  
الفاعل وليس مولى من اسم المصدر في العمل المتون كما قيل بل الاقوى ما اضيفه الى الفاعل لكون الفاعل اذن كالمخرج من  
المصدر كما يكون في الفعل فيكون ذلك اشدهما بالفعل وانما يضاف الى المفعول اذا ما من القرينة على كونه مفعولا اما لو  
تابع له منصوب حمل على المحل نحو ابيض ضرب زيد الكرم او لم يجرى الفاعل بعده من كونه مفعولا من رسم دار مريخ ومضتبه  
بعهدك من ما والشؤون وكيف نحو عجيبي اكل الخبز النقي واذا اضيف الى الفاعل جاز ان يعمل فيما بعده ونعا ونضبا نحو  
يجت من ضربا لوم زيد عمر وقوله وعماله بالدم قليل واما في استعانة المصدر في دخول اللام على ما يفيد المصدر والفاعل وهو  
المصدر وليس كذا اللام التي في اسم الفاعل والمفعول لانها موصولة داخل على الفعل واما اللام التي في الصفة المشبهة  
فلم يضعف بها لان عملها المشابهة اسم الفاعل كما يجي للمشابهة الفعل قبل وله باث في القران شوع من المصادر المعروفة  
باللام عامل في فعل ومفعول حريج على قد جاء معدني يجوز بحر معموله نعم لا يجت الله الشهيرة لتعود من القول الامور  
ظلم ويجوز ان يقال ان من ظلم في فعل المصدر ان يجهر على انه اء للفاعل ولا استثناء منقول ويجوز ان يقال ان التقدير  
ان يجهر على البناء للمفعول فيكون الاستثناء منقطعاً ويجوز ان يقال هو منقول والمضاف محذوف اي الاجم من ظلم  
وسبويه والحمل جواز اعمال المصدر المعرف باللام مطلقاً نحو قوله ضعيف لتكاتبه اعداءه بخلاف الفاعل والاضمار  
وقوله لقد علمنا الى المنبر اشق كرث فلم انكل عن الضرب ميمتا فبئس على هذا ان يجوز نحو عجت من الضرب  
زيد على ان الكاف مفعول والمبرح من فعل الاستفعال الاستهية فيه قال في قوله اعداءه اي اعداءه قال ويكون منصوباً  
بمصدر منكر مقلداً اي ضعيف لتكاتبه اعداءه فيضم المصدر لقوة القرينة الدالة عليه قوله وان كان مطلقاً اي  
مفعولاً مطلقاً فعل للمفعول انما كان للفعل العمل المقلد كما ذكرنا من تغلغلهم المفعول المطلق بان مع الفعل  
سواء كان الفعل ظاهراً او مضمراً جازاً الاظهار واما ان كان واجباً لا اضمار فيجوز الكلام فيه وهو قوله وان كان بلا منه  
فوجه ان العلم ان المفعول المطلق لا يكون بدلاً من الفعل حيث ان ذلك كان له يفقد الفعل قبله كما مر في باب المفعول المطلق  
فلم يثبت بل يكون بدلاً من الفعل اذا صار اسم فعل كما مر انما يقال انه بدل من الفعل مجازاً اذ لم يجز اظهار الفعل فكانه  
بدل من المثلما يجوز ان يجمع بينه وبين الفعل لفظاً كما لا يجمع بين البدل والمبدل منه فاذا حذف من الفعل جزءاً لازماً فبعد  
سبويه التناصب هو المصدر لكونه كالغاي مقام الفعل نحو ضربك زيد اي ضرب زيداً ضرباً بالمصدر على المفعول  
لكونه كالفعل لا ثابله بان والفعل يدل كونه كالفعل منقطعاً استعمال الفعل معه وذلك باضافة الفاعل كما ذكرنا  
في المفعول المطلق وقال السبغاني ان العامل هو ذلك المقدر فعلى مذهبهما يجوز تقديم المصوب على المصدر لانه اما  
عامل لا يتقدم ان وهو المانع من تقديم المفعول واما غير عامل فالضرب وان لم يكن الفعل جزءاً لازماً كما في ضرباً زيداً  
اذ يجوز ان يضاف الى الفاعل لا المصدر والظاهر من كلام النحاة ان المفعول المطلق المحذوف وضعه لا زما كانت  
المحذوف واجازة في خلاف هل هو العامل والفعل هو العامل والاولى ان يقال العمل للمفعول على كل حال اذ المصدر ليس  
بغاي مقام حيث بل هو كالفهم مقام كما ذكرنا والتضغير يجمع المصدر عن العمل كما يمنع اسم الفاعل والمفعول لضعف  
معنى الفعل بسبب التضغير الذي لا يدخل الافعال ومن ثم يعزل الوصف تلافياً عن العمل ويجوز حمل نواحي ما اضيف  
الى المصدر على اللفظ وهو الارجح لضعف المشاكلة في ظاهر الاعراب وانما يضار الى المحل اذا عطف والحمل على اللفظ والظاهر

في قوله ولا يضره فيه معنى كما يفهم من الصفة وقد ذكرناه وقد عطل للمضار ذلك الاضمار  
 في المصدر بوجه قريب وهو انه لو اضمر لا ضمير المثنى والمجموع ايضا ولو اضمر فيها المثنى والمجموع لم يصح له المصدر وثق بالآ  
 النسب ضمير المثنى والمجموع والمفعول بعضها ببعض ولو وثق المصدر وجع باعتبار الفاعل وهو مستحق لذلك باعتبار  
 مدلوله لم يحل من ان يولي فيه بعلا على التثنية والجمع وهو مستقل ويجوز احدتها وهو مؤد الى اللبس لا يلزم ذلك في اسم  
 الفاعل والمفعول وغيرهما اذا ما يقع عليه اسم الفاعل وهو ما يقع عليه من فوعه وكذا اسم المفعول والصفة المشبهة تشبه احدهما  
 وجعه تشبه الاخر وجمعها فاعل ان يقول يجوز ان يحل ضمير المثنى والمجموع ولا يثنى ولا يجمع كاسم الفاعل والنظر قوله ولا يلزم  
 ذكر الفاعل فقد نفى عنه قول المصنف انما ذلك لان النجاسة كان يودي الى الاضمار فيه اذا كان الغائب منقذم ذكره فباسا على الفعل  
 واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة ولما نزل ان يمنع الفاعل من الاضمار فيه الى الاضمار المنع على زعمه بخلاف الفعل  
 وغير قوله ويجوز اضافة المفعول الى الفاعل وهو الاكثر لا تحله الذي يقوم به فجعله معه كلفظ واحد باضافة الباء الى من وقع  
 له ومن جعل مع معموله كلفظ واحد وايضا طلبه للفعل شديد من حيث الفعل لا تحله الذي يقوم به وعمله ضعيف  
 لضعف مشابهة للفعل لثبوت الاضافة فالوا والاضافة الى الفاعل جاز في المصدر دون اسم الفاعل وسبغ الكلام فيه في اسم  
 الفاعل وليس مولى من اسم المصدر في العمل المتون كما قيل بل الاقوى ما اضيفه الى الفاعل لكون الفاعل اذن كالمخرج من  
 المصدر كما يكون في الفعل فيكون ذلك اشدهما بالفعل وانما يضاف الى المفعول اذا ما من القرينة على كونه مفعولا اما لو  
 تابع له منصوب حمل على المحل نحو ابيض ضرب زيد الكرم او لم يجرى الفاعل بعده من كونه مفعولا من رسم دار مريخ ومضتبه  
 بعهدك من ما والشؤون وكيف نحو عجيبي اكل الخبز النقي واذا اضيف الى الفاعل جاز ان يعمل فيما بعده ونعا ونضبا نحو  
 يجت من ضربا لوم زيد عمر وقوله وعماله بالدم قليل واما في استعانة المصدر في دخول اللام على ما يفيد المصدر والفاعل وهو  
 المصدر وليس كذا اللام التي في اسم الفاعل والمفعول لانها موصولة داخل على الفعل واما اللام التي في الصفة المشبهة  
 فلم يضعف بها لان عملها المشابهة اسم الفاعل كما يجي للمشابهة الفعل قبل وله باث في القران شوع من المصادر المعروفة  
 باللام عامل في فعل ومفعول حريج على قد جاء معدني يجوز بحر معموله نعم لا يجت الله الشهيرة لتعود من القول الامور  
 ظلم ويجوز ان يقال ان من ظلم في فعل المصدر ان يجهر على انه اء للفاعل ولا استثناء منقول ويجوز ان يقال ان التقدير  
 ان يجهر على البناء للمفعول فيكون الاستثناء منقطعاً ويجوز ان يقال هو منقول والمضاف محذوف اي الاجم من ظلم  
 وسبويه والحمل جواز اعمال المصدر المعرف باللام مطلقاً نحو قوله ضعيف لتكاتبه اعداءه بخلاف الفاعل والاضمار  
 وقوله لقد علمنا الى المنبر اشق كرث فلم انكل عن الضرب ميمتا فبئس على هذا ان يجوز نحو عجت من الضرب  
 زيد على ان الكاف مفعول والمبرح من فعل الاستفعال الاستهية فيه قال في قوله اعداءه اي اعداءه قال ويكون منصوباً  
 بمصدر منكر مقلداً اي ضعيف لتكاتبه اعداءه فيضم المصدر لقوة القرينة الدالة عليه قوله وان كان مطلقاً اي  
 مفعولاً مطلقاً فعل للمفعول انما كان للفعل العمل المقلد كما ذكرنا من تغلغلهم المفعول المطلق بان مع الفعل  
 سواء كان الفعل ظاهراً او مضمراً جازاً الاظهار واما ان كان واجباً لا اضمار فيجوز الكلام فيه وهو قوله وان كان بلا منه  
 فوجه ان العلم ان المفعول المطلق لا يكون بدلاً من الفعل حيث ان ذلك كان له يفقد الفعل قبله كما مر في باب المفعول المطلق  
 فلم يثبت بل يكون بدلاً من الفعل اذا صار اسم فعل كما مر انما يقال انه بدل من الفعل مجازاً اذ لم يجز اظهار الفعل فكانه  
 بدل من المثلما يجوز ان يجمع بينه وبين الفعل لفظاً كما لا يجمع بين البدل والمبدل منه فاذا حذف من الفعل جزءاً لازماً فبعد  
 سبويه التناصب هو المصدر لكونه كالغاي مقام الفعل نحو ضربك زيد اي ضرب زيداً ضرباً بالمصدر على المفعول  
 لكونه كالفعل لا ثابله بان والفعل يدل كونه كالفعل منقطعاً استعمال الفعل معه وذلك باضافة الفاعل كما ذكرنا  
 في المفعول المطلق وقال السبغاني ان العامل هو ذلك المقدر فعلى مذهبهما يجوز تقديم المصوب على المصدر لانه اما  
 عامل لا يتقدم ان وهو المانع من تقديم المفعول واما غير عامل فالضرب وان لم يكن الفعل جزءاً لازماً كما في ضرباً زيداً  
 اذ يجوز ان يضاف الى الفاعل لا المصدر والظاهر من كلام النحاة ان المفعول المطلق المحذوف وضعه لا زما كانت  
 المحذوف واجازة في خلاف هل هو العامل والفعل هو العامل والاولى ان يقال العمل للمفعول على كل حال اذ المصدر ليس  
 بغاي مقام حيث بل هو كالفهم مقام كما ذكرنا والتضغير يجمع المصدر عن العمل كما يمنع اسم الفاعل والمفعول لضعف  
 معنى الفعل بسبب التضغير الذي لا يدخل الافعال ومن ثم يعزل الوصف تلافياً عن العمل ويجوز حمل نواحي ما اضيف  
 الى المصدر على اللفظ وهو الارجح لضعف المشاكلة في ظاهر الاعراب وانما يضار الى المحل اذا عطف والحمل على اللفظ والظاهر

# بحث اسم الفاعل وعمله

كأثره باب الاستثناء ويجعل التوابع على عمل الجهد أيضا خلافا للجهد في الصفة فالان الصفة هي الموصوف في المعنى  
 والفاعل فيها واحد قال ابن جعفر هذه العلة موجودة في التأكيد وعطف البيان أيضا بخلافه ليدل فانه من جملة اسر  
 والفاعل فيه غير الفاعل في الاول عند وكذا في عطف النسق فالان الذي لظاهر من كلام سيبويه منع الحمل على موضع  
 الجهد باسم الفاعل وبالصفة وبالمصدر فان جاء ما يوهم الحمل على الحمل اضمرة ناصبا او افعالا او مفعلا او مفعلا من جنس  
 ذلك المضاف ويجوز مثل هذه الاضمار لقوة القرينة الدالة وهذا الذي ذكره سيبويه هو الحق لا تماثلها تلك الظاهر الى المفرد  
 اذا كان المفرد أقوى من الظاهر من حيث كونه اعرابا او اظاهرا حركة بناء كافى بازيدا لطريقه واذا اشدت والحمل على الظاهر  
 كأثره فعوله طلب المعقب حقه الظلوم آثار نفع الظلوم فيه لكونه على حقه على انه فعل يغلبه للظلم بالحق ويجعل اسم المصدر  
 عمل المصدر وهو شيطان اسد هاما مدل على معنى المصدر من قولنا قد سمى كلفنل بالسنخج والثاني اسم العين مستعلا  
 بمعنى المصدر كقوله الكفر بعد ريق الموت معنى وبعد عطاء تلك الماثة الرابعا اى اعطائك والعطاء في الاصل اسم لما يعطى يستعمل  
 المصدر بمعنى اسم الفاعل نحو ما عوراي غاشر وبمعنى اسم المفعول كقوله دار لسعدى اذ من هو اكا فبسنوى به المذكور  
 والموت والمجوع اعينارا للاصل ويجوز ثبته وجهه ايضا ويجوز ان يكون المحذوف في المضاف الى ما ذور من ذوات  
 هوك وفي المفرد الاول مبالغة كان ذا الحديث تختم من الحديث لكالم اقصاف به قوله اسم الفاعل ما اشق من فعل لمن  
 نام به بمعنى الحديث وصيه من الثلاث الجهد على اعل ومن غير الظلم صيغة المضارع بهم مضمومه وكسر ما قبل الاخر قوله  
 ما اشق من فعل اى مصدر ذلك على ما تقدم ان سيبويه يسمي المصدر فعلا وحدا ناو الدليل على انه لم يرد بالفعول نحو  
 ضوب ويضرب وان كان مذ هبا تيسرا في اسم الفاعل والمفعول مشتقان من الفعل والفعل مشتق من المصدر وان الضمير  
 في قوله لمن ثم راجع الى الفعل فالقائم هو الحديث فوله لمن نام الاولى ان يقول لما نام وذلك لما ذكرنا ان الجهد هو الامر بد كسر  
 بلفظة ما وعلله فصلا لتعليق يخرج بقوله لمن نام به اسم المفعول والالة والموضع والترمان ويدخل فيه الصفة المشبهة ولا  
 يشمل جميع اسما الفاعلين نحو زيد مغاير عمر وانا مغرور من فلان او مستعد منه ويجمع معدن هذه الاحداث بسبب بين  
 الفاعل والمفعول لا تقوم باحد هما معتادا دون الاخر فوله بمعنى الحديث يخرج الصفة المشبهة لان وضعها على الاطلاق  
 لا الخدوث ولا الاستمرار وان قصد بها الخدوث ردت الى صيغة اسم الفاعل فمفعول في حسن حاسن الان او غدا ما يقع  
 في صنف لما قصد به الخدوث اى وضائق به مصدر ذلك وهو مظهر في كل صفة مشبهة ويخرج بهذا العندين ما هو على وزن  
 الفاعل اذ لم يكن بمعنى الخدوث نحو فرس ضامر شازب مفور وعذره ان يقال ان قصد الاستمرار فيها عارض ووضعها  
 على الخدوث كما في قولنا لله عالم وكان ايدا وزيد صائم النهار فام اللبل قوله الثلاث الجهد اى غير الزيد به نحو اخرج و  
 استخرج قال المصدر يدرى معنى بلفظ الفاعل الذى هو وزن اسم الفاعل الثلاث لكثرة الثلاث فجعلوا اصل الباب علم بقوله  
 اسم المفعول ولا المستفعل وبما ان نظرا لا تلبس لفصد بقولهم اسم الفاعل اسم الصيغة الاية على وزن اسم الفاعل بل المراد  
 اسم ما فعل الشيء ولما كان الفعل بالمفعل نحو ذلك بمعنى الذى فعل الشيء حتى يقال اسم الفعل بل قولنا اتم اطلعوا  
 اسم الفاعل على من لم يفعل الفعل كالتكسر المندرج والجاهل القضا مرات الاغلب فيما يولد هذه الصيغة ان يفعل فعلا  
 كالقائم والفاعل والمخرج والمستخرج كان شيئا فوله ومن غير الثلاث يشمل الثلاث ذا التريادة والترابى الجهد والمخو بالآية  
 ومثعبه الترابى يكون اجمع على وزن مضارع المبني للفاعل بهم مضمومه موضع حرف المضارع وكسر ما قبل الاخر وان  
 لم يكن في المضارع مكسورا كندرج ومضارب وبتا كسرهم مفعول ايشاعا للعين او يضم جنبه ايشاعا اللهم فالوا في معنى حثوث  
 وشين وثا استغنى عن مفعول بفاعل نحو اعشب فهو عاشب ادرس فهو ادرس وابغى فهو ابغى ومنه قوله تع وارسلنا  
 الزهرا لوقع على بعض الثوابلات وقد استغنى عن مفعول بكسر العين بمفعول بفتحها نحو استهب فهو مشهب واحص  
 فهو محضن والفتح اى نلس فهو ملغ فالوا في جله فاعل بمعنى مفعول نحو ما ذوق اى مد ذوق وعلته واضنه اى مرضيه  
 والاولى ان يكون على النسب كابل وقاشب دلا بلزم ان يكون فاعل الذى بمعنى النسب ثمالا فضل له كابل بل يجوز ايضا  
 كونه مابا منه الفعل بيشتر النسب اسم الفاعل في اللفظ وكذا قيل يكون اسم الفاعل بوزن المفعول كقوله تع كان  
 وعدة ما ايشاعا اى نسا والاولى انه من ايشاعا اى فعله فهو بمعنى فوله كان وعدة مفعولا كافى الاية الاخرى فوله ويجعل  
 على نطق معنى افعال او الاستقبال والاعتماد على صاحبها والهمزة او ما فان كان للمصنف حيث الاضافة معنى خلافا  
 للكافى وان كان معمول اخر بفعل مفرد نحو زيد معطى عمر درهما اسر فان دخلت اللام مثل مررت بالضارب ابوه  
 بلا اى سنوى بجمع اما اشترط فيه الحال او الاستقبال للعلل المفعول لانه الفاعل كما ذكرنا في باب الاضافة لا يحتاج  
 في لترفع الى شرط زمان واما اشترط احدا الزمانين ليم مشابهة للفعل لفظا ومعنى لانه اذا كان بمعنى الماضي مشابهة

قال ابن جعفر هذه العلة موجودة في التأكيد وعطف البيان أيضا بخلافه ليدل فانه من جملة اسر  
 قال ابن جعفر هذه العلة موجودة في التأكيد وعطف البيان أيضا بخلافه ليدل فانه من جملة اسر  
 قال ابن جعفر هذه العلة موجودة في التأكيد وعطف البيان أيضا بخلافه ليدل فانه من جملة اسر

الضار وقدره  
 الفرس شربا ومكان شرب  
 ارض المعزج كمثل الفاعل  
 ساد

# بجمل عمل الفاعل

معنى لا لفظاً لا يوافق من ستمراً قوله ولا اعتماداً على صاحب علم ان اسماً فاعلاً والمفعول مع مشابهة الفعل لفظاً  
 ومعنى لا يجوز ان يعلو الفاعل والمفعول مع مشابهة الفعل لفظاً ومعنى لا يجوز ان يعلو في فاعل والمفعول  
 ابتداء كالفعل لان طلبها لهما والاعمال فيهما على خلاف وضعهما الا انها موضعا على ما ذكرنا للذات المنصفة بالصدر اما  
 في ثانيا كالم فاعل او الفاعل عليها كلف اسم المفعول والذات التي حالها كذا لا يفتى لان علا ولا مفعولا في شرط  
 للعمل اما ثانيا فبما يذكر ما وضعنا جبين اليه وهو ما يخصها وذلك لانها موضعا للذات منصفة بالحد والذات  
 اشتقاقية من كونها ما يخصها كرجل ضارب ومضروب بخلاف الالة والموضع والزمان كالمضرب والمضروب  
 فانها وضعت للذات لغيرها المنصفة بجهد ثانيا غير المنصفة باليهنابل واما وهو عما بعد حرف هو بالفعل اولى حركة  
 الاستفهام وحرف التي ويعنى بصاحبه المبتدأ اما في الحال نحو زيد ضارب اخواه او في الاصل نحو كان زيد ضاربا  
 اخواه وظنك ضاربا اخواك وان زيدا اذهب غلاما والموصوف نحو جان رجل ضارب زيد والحال نحو جاني زيد  
 لا كما جلاوة لان مالك هو ما لكونه خبر المبتدأ او حالا ايضا معطوف على الموصوف لكنه مفترق فيه تكلف ولا تنافي في الحال  
 فان في الحال جامدا موصوفا بمشقة كقوله نبع انا انزله ثم انما عريتا طبل وهو الذي يسمي الحال لموطنه قوله او المشرق  
 او ما الاولى كما في الخبر في حرف الاستفهام او حرف التي ليشمل نحو هل ضارب لزيدان ولا ضاربا خواك ولا مضروب  
 ابواك ولا ضاربا زيدا وان ما ثم ابواك وقد يكون التي غير ظاهر بل هو مؤول به نحو قولك انا ثم التزيدان اي ما ثم انا  
 التزيدان ويعتد الاستفهام نحو ثم التزيدان ام في عدلان والاخش يجوز عمله من غير اعتماد على حق من الاشياء المدكوز  
 نحو ثم التزيدان كما في باب المبتدأ قوله فان كان للماضى حيث الاضانه معني يعنى بيجان يضاف الى ما يجرى بعده مما  
 يكون في المعنى مفعولا نحو ضارب زيد من وتكون اضافة معنوية هذا ان جاء بعده ذلك والاجازان لا يضاف نحو  
 هذا ضارب من جرح مع كونه ما ضاربا كما ذكره ولا ينصب الا انظر في الجار والمجرور نحو زيد ضاربا من بالسوط  
 لانه يكفهما ويجوز الفعل فيعمل عليها انفاه واجاز الكائن ان يعمل بمعنى الماضى طلقا كما يعمل بمعنى الحال والاستفهام  
 سواء تسلك يجوز نحو زيد معطى جرحا من درهما وظان زيد من كوابا وقوله نبع كما عمل التليل سكا فال لغيره في الوجود ههنا  
 ان يقال انما ينصب اسم الفاعل المفعول الثاني ضرورة حيث لم يكن الاضافة اليه لانه اضيف الى المفعول الاول فكفى في  
 الاعمال ثانيا اسم الفاعل بمعنى الماضى من معنى الفعل قال ولا يجوز الاعمال بمعنى الماضى في غير هذا لانه لا ضرورة وهذا  
 لم يوجد عاملا في المفعول الاول في موضع من المواضع مع كثرة دوره في الكلام كقول ابو علي وجاعته معدل هو مفعول  
 بفعل مدلول عليه باسم الفاعل كما في قوله معطى زيد قبل وما اعطى فل درهما كقوله في الفاعل ليكن زيد ضارب ففعل  
 بهذا التاويل من الاضطرار الى اعمال اسم الفاعل بمعنى الماضى لان ذلك في الفارسي يستقيم ذلك في مثل هذا ظاهرا  
 زيد من في الزوم حذف احد مفعولي ظان وللغاريون ان يرتكب جواز ذلك مع الضمنية وان كان فلا كما يجيء في انما  
 القول في جواز قولك هذا ضارب زيد من وعمر ينصب لمعطوف بقوى مذهبا في على في انصابه بمقدار لا باسم الفاعل  
 المضطر الى عمله كما هو مذهب السبكي لانه لا اضطرار ههنا الى نصبه كما ادعى السبكي في معطى زيد ههنا لان عمل التابع على  
 اعلم بالمبتوع الظاهر اولى فان اردت حكاية الحال الماضية جازا اعمال اسم الفاعل كقوله نبع وكلمهم باسط ذراعيه بالوصيد  
 ويضعف مذهبه السبكي في قوله هذا ضارب زيد من ههنا الا اضطرار ههنا الى نصبه عمر لان عمل التابع على اعلم  
 المبتوع الظاهر اولى ولا استدلال للكافي في قوله نبع وكلمهم باسط ذراعيه بالوصيد لانه حكاية الحال الماضية قال الامد  
 معق حكاية الحال ان تغد ففعل كأنك موجود في ذلكا فزمان او تغد ذلك الزمان كأنه موجود لان ويريدون  
 بيان اللفظ الذي في ذلك الزمان محكي لان على ما لفظ به كافي قوله نبع من زمان بل المقصود بحكاية الحال حكاية  
 المعاني الكاشحة لا الفاظ هل جار الله ونعم ما قال معنى حكاية الحال الماضية ان تغد ان ذلك الفعل الماضى واقع في  
 حال الكلام كما في قوله نبع فلم يفعلون ابياء الله من قبل وانما بفعل هذه الفعل الماضى المستغرب كأنك مخضرة للزوال  
 ونصوره لانه ليس من شعور وابت الاسد اخذ السيف فانلة فانظر ان لا يعمل بمعنى الماضى ثلث ان يكون انما  
 معنوية بغيره اذا اضيف الى لغيره نحو من زيد ضارب من واما اسم الفاعل بمعنى الاستمرار فغد ففعل شرحه  
 في باب الاضانه قوله فان دخل اللام استوى الجعجع يعمل بمعنى الماضى الحال والاستقبال وقال ابو علي في كتاب  
 الشعر والزمان ان اسم الفاعل اللام لا يعمل الا اذا كان ما ضاربا نحو الضارب زيد من عمر وهو يوجد في كلامهم عملا  
 اذ ومعناه المضارع لعل ذلك لان الجرح من اللام لم يكن يعمل بمعنى الماضى فوسل الى عمله بمعناه باللام وان لم يكن  
 مع اللام اسم فاعل في الحظيرة بل هو فعل في صورة الاسم كما نكره ذكره ونقل ابن القحطاني ذلك ايضا عن سيبويه

حكمة اذا كان  
 معنى الالف

او اعطاء درهما

والا من عمل سبويه  
 النوى الشعر





# بحث اسم المفعول

يُقال دون انشئ عليها اي كذا جوده وقد شئت ايضا المفعول نحو معطل الذم عمرو وكما جاء في المصدر نحو قولك  
 مثل اولادهم شركائهم من عطفت على الجوز باسم الفاعل فان كان بمعنى الماضي نحو هذا ضرب زيد من وعمره نحو  
 جرم المخطوف سلا على اللفظ والنسب جائز لكن باضمار فعل بغيره لفظا اسم الفاعل وان لم يعمل ولدك لشعرك لا يكون  
 ذلك المفعول اما ضما لبوافق المفسر لان يكون هناك ما يدل على خلافه نحو هذا ضارب زيد من وعمره وان كان  
 بمعنى الحال او الاستقبال جازا النسب الجرم مع ان الحمل على اللفظ اولى ويسبق ههنا الخلاف في ان النسب جلا على  
 الحمل او يعامل مقدرا فان كان يعامل مقدرا كما هو مذهب سيبويه فنظر باسم الفاعل اولى من تقدير الفعل لبوافق  
 المفعول الظاهر وانما سببوه هلاكت باحث بنا وكما جئنا او عبد ربنا اخاخون بن خرازي قوله اسم المفعول ما اشترى  
 من فعل ابن وقع عليه وصيغته من الثلاث على مفعول كثر ريب ومن غير على صيغة الفاعل عليهم مضمون  
 ما قبل الاخر كاستخرج وارم في الفعل والاشراط كما رسم الفاعل نحو زيد معطل علامه درهما قوله وقع عليه يعني وقع عليه  
 او جرى مجرى لو وقع عليه ليدخل فيه نحو او جدت ضربا فهو موجود وعلمت عدم خرجت فهو معلوم ونسب اسم المفعول  
 مع ان اسم المفعول في الحقيقة هو المصدر المفعول به يقال فعلت ضربا او فعلته عليه لكنه حذف حرف الجر  
 نصارا للضمة وهو عا شتر لان الجار والمجرور كان ما لم يسم فاعله وكان فبا سنان يكون على زينة مضارعه كاسم الفاعل  
 فيفعال ضرب يضرب فهو مضمون لكنه لما اذاهم حذفوا حرفه في باب الفعل الى مفضل فصد والغير احد هما للفرد في غير الثلاث  
 لما ثبت للغير في اخره وهو اسم الفاعل انه وان كان في مطلق الحركات والتكاث كضارعه لكنه ليس الزيادة في موضع  
 الزيادة ولا الحركات في اكثرها كانه نحو نصير فهو ناصر ويجعل فهو حامد واما اسم الفاعل من الفعل فهو كضارعه  
 في موضع الزيادة وفي عين الحركات في غيره بزيادة الوار ففخر الهمم للثلاث بواي ثمانان بعدها او وهو مستقل فلعل كغيره  
 وتلوه وعصوه بمعنى اسم المفعول من الثلاث بعد التثنية المذكور كالجاري على فعل لان فته الهمم مقدرة والواو في حكم  
 الحرف في التثنية من الاشباع كقولهم اذونوا نظور وصيغته من جميع الثلاث على وزن مفعول ومن غير الثلاث على وزن اسم الفاعل  
 منه الا في فتح ما قبل الاخر لا تكت في مضارعه الذي جعل عمله عن المضارع البقي للمفعول وقد شئت اضغفث الشئ فهو  
 مضمون اي جعله مضاعفا قوله وارم في الفعل والاشراط كما رسم الفاعل الذي هو المضارع البقي للفاعل  
 وطرف اشراط الحال والاستقبال والاهتمام على صاحبه او حرف الاستفهام والتعجب كوال اسم الفاعل ولا وجه لاعادته نحو زيد  
 معطل علامه وهما وقد ذكرنا في باب الاضائة ان عمله ما لم يسم فاعله الرفع غير محتاج الى سطر احد التثنية ما بين وليس في كلام المفسرين  
 ما يدل على اشتراط الحال والاستقبال في اسم المفعول لكن المناخ من كان على ومن بعد حروبا بالاشراط فله كان الفاعل  
 فان كان الفعل متعدبا بنى اسم المفعول منه بلا مند حرف جر كما ترى بل اسم المفعول به وان كان الفعل لازما فان لم يند حرف جر  
 لم يجر بناء الفاعل المبني للمفعول منه اذ المستدل بالبدل من المستدلة فلا يقال له ذهب كالا يقال ذهب ان تعدى الى الجوز  
 جاز بناء اسم المفعول منه مستد الى ذلك الجار والمجرور نحو سرنا الى البلد فهو مسبل ليه وكذا في متعد حذف منه ما هو المفعول  
 به وعلى الجرح نحو صبت عن الفوس فلي حرف عنهما والمرق هو المختص منه فويل اسم المفعول الى المفعول في المفعول  
 هو المصدر كاذكرها وان اسند لازم الى الطرف فلا يطلق عليه الا مع المحرف نحو سر اليوم فريخاق اليوم مسبل ليه وكذا  
 الفسخ وان اسند اليه المصدر فلا يطلق اسم المفعول عليه فلا نفون في ضرب ضرب شد بلدان الضرب الشديد مضمون  
 ثم ان اسم المفعول ان اضيف الى ما هو مفعوله سواء كان مفعول ما لم يسم فاعله كوزيد الضارب الخدام او لا نحو زيد معطل ذم  
 غلامه اي معطى به رها غلامه فاضافة عبر حقيقه لانه مضاف الى مفعوله فان لم يصف الى مفعوله فاضافة حقيقه سواء  
 كان المضاف اليه على من حيث المعنى نحو زيد مضمون غير او لا كقولنا الحسين عليه السلام مفعول لفظا خزانة  
 تقع عليه قوله الصفة المشبهة ما اشترى من فعل لان لم يسم فاعله على معنى الثبوت قوله من فعل اي مصدر قوله لان جرح  
 اسمى الفاعل المفعول المتعد بن قوله لمن قام به بخرج اسم المفعول للزوم المندى بحرف الجرح كعدول عنه واسم الزمان  
 والمكان والا لا قوله على معنى الثبوت اي الاستمرار والذم يخرج اسم الفاعل للزوم كقام وقدم فانه مشتق من لان  
 لم يسم فاعله على معنى الحدوث ويخرج عنه نحو ضارب وطارق وان كان بمعنى الثبوت لانه في الاضطر الجرح  
 وذلك لان صيغة فاعل موضوع الحدوث ولهذا اطرده نحو بل لصفة المشبهة الى على كحاسن وضائق عند فصد الشئ  
 على الحدوث والذي ارى ان الصفة المشبهة كما انها ليست موضوعة للحدوث ثبتت ايضا موجهة للاشياء في جميع  
 الازمنة لان الحدوث والاستمرار يبدلان في الصفة ولا دليل فيما عليها تلبس مقيس في الوضع الازد حسن سواء  
 كان في بعض الازمنة او جميع الازمنة ولا يلبس في اللفظ على اصلا للثبوت في حقيقه في القدر المشترك بينهما وهو

اسم  
وخرج

الزوم من المفعول  
 مثل زودوا لانه لا يجر  
 في المفعول  
 والفرق بين المفعول  
 والمغارب  
 فيكون ما روي على  
 فلا يقال في مثل  
 ان شرط زمان كانه  
 في باب الاضائة وليس

اسم المفعول من كلام الجري

واللفظ الجرح  
 في الصفة  
 بحث الصفة

والظن ايضا  
 اسم موضع  
 بناجسرة القرفة  
 بيت  
 بن زيش والعمارة

في الصفة

بين الثبوت



صفة المشبه

صحة حصول التخفيف لأن الحفزة تحصل في إضافة الصفة المشبهة أما بخلاف فغير الموصوف من فاعل الصفة أو بما اضيف  
 إليه الفاعل واستثناء في الصفة كالحسن الوجه والحسن وجه الغلام والحسن وجه أبي الغلام وأما بخلاف النون من الرفع  
 كحسن وجهه وأما ما مع الحسن الوجه لم تحصل بإضافة الحس إلى وجهه أحدهما إذا النون لم يكن في الصفة فبسبب اللام  
 حوزة يحدت والضمير وجهه بان لم يحدف وأما في الثاني فالمجموع نحو الحسنا وجهيما والحسنا وجهيهم فالتحفيف حاصل  
 في الصفة فيجوز عند سبب وجهه لكن على نفع كما في حسن وجهه على ما يحى من الخلاف والثابت من المشتبه ان تكون الصفة باللام  
 مضافة إلى معونها المجرى عن اللام والإضافة كالحسن وجهه وجه غلام وأما استغث مع حصول التخفيف فيها بخلاف الصفة  
 من وجهه لأن هذه الإضافة وإن كانت لفظية غير مطلوب فيها التعريف لكنها ترفع الإضافة المحضة فإذا لم يكن مثلها بجوار  
 المضاف والمضافة معاً فهي بخلاف المحضة فلا أقل من أن لا يكون على ضد ما هي عليه وهو تعريف المضاف فكبر المضاف  
 إليه ومثله منها بخلاف فيها وهي أن تكون الصفة مخرجة عن اللام مضافة إلى معونها المضاف إلى غير الموصوف نحو حسن وجهه  
 مشبه وجهه البصريين يجوز ما على فصح في ورود الشرح فقط والكوفون يجوز ما بلا فتح في السعة ولغيره سبباً مما لا  
 اجتماع الصفة من أن ذلك زيادة على المقدار المحتاج إليه وليس في وجهه كما في جمل منار به بل لو كنتم شرعوا في الإضافة لفقد  
 التخفيف من معنى الحكم أن يبلغ أقصى ما يمكن منه ويظهر أن ينصرف على الموصوفين اعني حذف النون ولا يفتحون لا عظمها  
 مع الامكان وهو حذف الصفة مع الاستغناء عنها بالاسكن في الصفة والذي جازها بلا فتح نظر إلى حصول شيء من التخفيف  
 على الجملة وهو حذف النون ومنعها من أن يفتح العنكوت وهو انه إضافة الشيء إلى نفسه فان أراد به أمراً اضيف  
 حسن إلى وجهه وهو في المعنى فلذلك ما منع من منع في الإضافة المحضة وكان ينبغي على ما قال ان لا تضاف الصفة إلى ما هو  
 فاعله المفعول أصلاً وهو معلق لا سطره مع ان تذكر بعد هذا أنهم لما قصدوا إضافة الصفة إلى مفعولها جعلوه في صورة المفعول  
 الذي هو اجنبى من ناصبه ثم اضيف إليه حتى لا يشك في الظاهر ان اذ اذ ان اضيف حسن إلى الوجه المضاف إلى ضمير راجع إلى  
 صاحب حسن فكانت الصفة حسناً إلى ضمير نفسه وذلك يجوز وليس شيء لأن ذلك لو امتنع لا يمنع في المحضة أيضاً وقد مثل بها  
 واحداً من وجهه بطنه وصدره بطنه وطيبه مصوره ويجوز ذلك وان قد سببه للاستئذان على جميعها في تصرفها الشماخ اذ من على  
 ربيهم ما بان ناصفاً كتب الاعلى جونا مصطلها وما في المبريد بل الصفة في مصطلها لا على اذ هو جمع في معنى المثنى اذ هو كالمثنى  
 الألفيان وانما جاعا باحولها كقولهم رويها ببيتك ونساطا فان اللفظ في شطرا راجع إلى الألف لا يعمق ليقين فكانه قال جونا  
 مصطلها الاعلى فليس فيه الضمير واحد وهو المشكوك في جونا فهو كقولك زيد حسن الفلك فيجوز فعله أي فعل الغلام ويقين مصطله  
 الاعلى ما تحت الاعلى وهو الموضع الذي صابه الدخان أكثر من أصل الحجر ابيض اعلاه كيت وما بينهما جونا أي اسود وما فصبه إليه  
 البرد تكلف الظاهر مع سببه ومن المسائل المذكورة سلطان اخوان فيحتمل عند الخطا سببهما الصفة والضمير وجهه  
 وحسن وجهه بصب المفعول فيهما وجهه سبباً حتماً ان التصديق معقول الصفة المضافة كان معرفتها ما جازع كونها في المعنى  
 فالعلا برب في صورة المفعول فلا يشفع الإضافة إليه اذا قصد التخفيف ذلك لأن إضافة الصفة إلى مفعولها في الظاهر لأن  
 الصفة الراضعة للظاهر هي المرفوع لها في المعنى كما في قولك زيد ضارب غلامه عمراً فالضارب هو غلامه فكان كإضافة الشيء  
 إلى نفسه التي هي سبب في المحضة هي أصل الخبر المحضة فعملوا المرفوع في صورة المفعول لأن الصفة الناصبة غير المنصوب بها  
 في المعنى الا ترى ان الضارب غير مرفوع في المثال المذكور فاذا اضيف إليه بعد نصبه كأنه كانه المثنى إلى اجنبى فصب معقول الصفة  
 اذن لأجل نوطية الخبر فكانا كان الحسن وجهه بالخبر منعاً كان الفبا من امتناع نصبها أيضاً وكالم خبر حسن وجهه بالخبر الا في الخبر  
 كان الفبا من امتناع حسن وجهه بالنصب أيضاً الا في الخبر اذ هو يهدد بالخبر وليس مفعولاً به لأنه كونه جوازها على نفع في الصفة  
 أيضاً بظهور نصب فيهما كان علا سوا ما جازت الإضافة إليه الا غلبة الظهور بين في الخبر ولا تارة كان فله منصوباً قال انهما  
 اثن من تعانها قوم الذي واذا سترتها ثم علم ان أصل هذه المسائل كلها مشتلان الحسن وجهه وحسن وجهه برفع الوجه فيهما  
 فمما حسنان كثيراً الاستعمال وانما كانا أصليين لأن الوجه فاعل في المعنى فلا أصل ارتفاعه والصفة وانما يقع بها في المفعول  
 في معاني الصفة اذ ليس في الصفة ثم لكل واحد منهما مفعولان حسنان في الفبا من كبر الاستعمال الحسن وجهه وحسن وجهه على  
 التميز بالحسن الوجه وحسن الوجه بالخبر على الإضافة انما حسن انتصاب للمعولين في الفبا من فلانك فصدت المبالغة في  
 الوجه بالحسن فصبك وجهه على التميز ليحصل بالحسن الجمال والتفصيلاً ويكون أيضاً ارفع في نفس الالهام واللام الضمير  
 ثابتهما كثره بالتميز في نحو صبب زيد عمراً فحصل التخفيف للفظ حين في الصفة استثناء في الصفة والمبالغة الصوتية وأما  
 حسن الخبر الوجه مع اللام فسر فلان في حسن الوجه تخفيفين حقيقين من الصفة وحمل من فاعلهوا استثناء فيها وفي الحسن  
 الوجه تخفيفاً واحداً وهو حذف الضمير لهما معاً تعريف الوجه باللام التي هي أخف من الضمير من عادة لاصلة في الخبر وهو

الرافع سفل الابه ووطها  
 الذي على الارض من الانس  
 اذا كان لها سور

يكون

القول

القوم جمع الكوما وهي المائدة  
 العظيمة السنام وذو النية  
 بالضم اعلاه وهي ابنه اعلى  
 السنام وذو النية من وذو  
 البه اى نون منه وازاد  
 ونونتها من الارض  
 لكونها حوامل من ربيته في الوضع  
 يقال لما يبعث من الجبل  
 اى يجر من ربه  
 في المعول



الطائفة التي هي  
التي هي في اللغة  
التي هي في اللغة  
التي هي في اللغة

حج الصفة المشبهة

الغلام وكذا لوروث ان كان فيه ضمير ولو كان مضافا اليه كقولهم وجب فطاب الحجب منها ويجل حسن وجه بصوته وكذا  
المجرد عن اللام والاضافة نحو جمل حسن وجه غلام وحسن وجراي غلام وكذا لوروث فولة واسماء الفاعل والمفعول غير  
المشتر بيناه بمعنى باسم المفعول غير المتكلم اسم المفعول من الفعل المتعدي الى واحد فقط كضروب الغلام واسم المفعول  
من الفعل المتعدي الى اثنين هو المتعدي الى واحد نحو زيد معطى غلامه درهما ومن المتكلم الى اثنين هو المتعدي الى اثنين  
نحو زيد معطى اخاه عمرا كذا يقال في اسم الفاعل اللازم زيد خارج الغلام وشانغ النسب في اسم المفعول اللازم مضمون  
الغلام ومؤدبا لخدمه سواء كان بمعنى الماضي او بمعنى المضارع ولا شمرارا ولا اطلاق فان رفعهما للسند اليه لا  
يحتاج الى شرط زمان كما في باب الاضافة فاذا جاز في معولها الرفع جاز التصيب الجرا ايضا لانها فرعا كما في باب كل واحد  
منهما الثمان عشر مسئلة وكذا انما يجوزنا سننارا الضمير فيها مستغلا من معولها تم نصب المفعول او جرح اذا كان مفعول  
لصاحبها المتقدم وصف بانصاف مرفوعهما بمضمونهما كما قلنا في الصفة المشبهة سواء فلا يجوز نحو زيد فام با اولانام  
ابن العم بجرا المفعول ولا مضمون مملوك اخ ولا مشروب ماء الاخ بجرا المفعول هذا وانما اذا كان متعديا بنحو زيد يذات  
غلامه عمر او معطى اخوه درهما او معطى عمه ثوبه فان حذف المفعول لم يجر نصب لفاعل وجرح انفا فالغلام يشبه  
بالمفعول فان له مفعولا بخلاف الصفة المشبهة واسم الفاعل والمفعول اللازم فان له مفعولا حتى يشبه المضمون  
والجرح فيه وان ذكر المفعول منصوبا بعد الفاعل فان الباس المضمون والمجوز بالمفعول لم يمتنع عندنا على نصب  
الفاعل وجرح اجراء له مجرى حسن الوجه ومنعه غيره وقد يجرى بعض الاسماء الجارحة مجرى الصفات المشبهة نحو هو غمر  
الوجه اي حسن الوجه فيجوز في المسائل المذكورة وهو قبل بل لا فعل الصفة المشبهة في الاجنبي كما فعل اسم الفاعل والمفعول  
بل فعل في النسب فقط وليس اطلاق هذا القول بوجه بل فعل في غير النسب اذا كان في معول اخر لها ضمير صاحبها  
نحو جمل طيب في داره فملك وكذا اذا عطف على حرف لا استفهام او التي نحو احسن الزيدان وما حسن الزيدون  
فان لا صاحب لها منها حتى فعل في سببه وانما نحو ما زيد فام الجارية ولا حسن وجهها بجرا الوجه اولاهنا وجهها ورفع  
الوجه فان وجهها وان لو كان سببا لربها لانه سبب الجارية التي هو سببه فجاز نحو الصفة المعطوفة وشغلها المرفوع عن  
الضمير الرجوع الى صاحبها لان الضمير الذي يصف وجهه الرجوع الى الجارية التي هي مضافة الى ضمير الموصوف مكانه بل  
ما زيد حسنا وجهه جارية فهو محل على المعنى كقولك مروي برجل حسنه جار مينا ليقض ويرجل فم غلاماه لا فاعدين و  
من هذا الباب عندنا المرفوعون ومصطلها كما قران اصله جرح مصطلها اي مصطلها الاعلى اي مصطلها اعلى اي  
فما قصد والاضافة حذف الضمير الذي يصف لانه اعلى واستخرج جرح فصار جرحنا وادخل اللام في اعلى المرفوع واللام  
كما كان متعديا بالاضافة تم اقام موضع الاعلى ضميرا واجاء اليه لفظ ذكره وجعل شي كقول الاعلى هي في موضع  
الاعلى بلش عنده اذن من باب حسن وجهه بالاضافة لان لا تحذف ضمير ههنا من وجهه كما حذف من اعاليها فولة  
لتاسم التفضيل ما اشق من فعل الموصوف بزيادة على غيره بنقص نحو فاضل وزائد وغالب لو احترق عن مثله بان قال  
ما اشق من فعل الموصوف بزيادة على غيره في الفعل المشق منه لا ينقص نحو طائر اي زائد في الطول على غيره وشبهه  
من اسم الفاعل المبني من باب المعاليه والاولى ان يقال هو المبني على فعل الزيادة صاحبه على غيره في الفعل اي المفضل  
المشق منه فدخل فيه خبره بشرط كونه مملو في الاصل خبرا وشرا حقا بالحذف لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على الاعلى  
فولة وشرا ان يبنى من الثلاثي المبني لهما ليس يكون ولا عيب لان منهما الفعل الغير مثل زيد افضل الناس فان قصد  
غيره فوصل اليه باشد ونحوه مثل هو اشد منا سخرا جا وياض وعمي فباسه للفاعل وقد يجي للمفعول مثل اعذر والوم  
واشغل واسهر وتبطل على احد لانه مضافا او بمن او معرا باللام فلا يجوز في هذا التفضيل من غيره ولا زيد افضل الامم يعلم  
فاذا اضيف فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان يفضلهما الزيادة على من اضيف اليه فيشترط ان يكون مهم فلا يجوز  
بوسف احسن اخوته محزره عنهم باضافته اليه الثاني ان يفضلهما بزيادة مطلقه ويضاف للتوضيح فيجوز بوسف احسن  
اخوانه ويجوز في الاول الافراد والمطابقين هولة واما الثاني والمعرف باللام فلا بد من المطابقة والذي من معرف  
مذكر لا غير فلا يجوز التفضيل من غيره ولا يدخل افضل الا ان يعلم بنقص بنحوه مثل وزايد وغالب اشق من  
فعل موصوف بزيادة على غيره في الفعل او في المصدر المشق هو منه طابل فدخل فيه خبره بشرط كونهما في  
الاصل خبرا وشرا حقا بالحذف لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على الفاس فولة وشرا اي شيء من ثلثة  
المجرد الى فولة وشرا شرط الفعل التفضيل ان يبنى من ثلاثي مجرد بجمانه فعل تام غير لازم للشيء منصرف بل  
معناه لكثرة فلوله لاجل منه فعل احترق من ابدي وارجل من البد والرجل فانه لم يبت ونولهم اصل الشاير

وحكم المجرى عن اللام  
والاضافة الى المضمون  
حكم المضاف الى المجرى  
عنه ما بالغا ما بلغ  
نظم مروي برجل  
حسن وجه غلام  
وحسن وجهه ان  
غلام وهكذا  
لوروث هـ

فلان

التفضيل  
حج الصفة المشبهة

شرا

اي اكملها من الخك واول شاذ وكذا نولهم ابل من جئف الحانم لم يسجل منه فعل على ما مثل سبويه وقال الجوهري ابل بابل  
 آيالة مثل يشكون يشكس شكاسة اذا نام بمصلحة الابل وهو افرس من غيره من الفرسيه ولم يسجل منها فعل ونولنا  
 نام احراز من الافعال النافضة ككان وصار فانه لا يقال كون واصبر كما قيل ولعل ذلك لكون مدلول النافضة الزمان دون  
 الحدث كما نولهم بعضهم ولا فعل موضوع للفضيل في الحدث والحق انها دالة على الحدث ايضا كما سيجي في بابها فلا  
 منع وان لم يمنع ان يقال هو اكون منك مطلقا وهو اصبر منك غنيا اي شدا انتقالا الى الغنى ونولنا غير لازم للنتي  
 احراز عن نحو مانيس بكلمة فانه لا يقال هو ابليس منك لتلا بصير مستعملا في الاثبات فان قيل فعل لا ينس فلت لا ينس  
 لنتي الحدث الذي هو التكلم وينس موضوع له بل هو لنتي التفضل في التكلم ولما مضى احراز عن مثل نعم وتكسر اذ لا يقال  
 انم واباس والنس ونولنا بل معناه للكثرة احراز عن نحو غر من الثمن طلعته فانه لا يقال الثمن اليوم اعز منها امس ولا  
 اطلع ولا يتبع ان يجره عن بعض العيوب الظاهرة كالعور والعبي فلو انك اقل احراز عن الرباعي نحو وخرج قوله مجزأ  
 احراز عن ثلاثي ذي زابد نحو اخرج وعلم وانقطع واستخرج ونحوها فوله يمكن اي لوله يمكن ثلاثيا بل كان باعنا كدروج  
 اوله يمكن تجردا كما استخرج واخرج لم يمكن بناء الفعل منه اما ان اردت بناؤه من غير حذف شئ منه فواضح الاستحالة ان  
 افعل ثلاثي مزيد فيه المرة للفضيل واما ان اردت البناء مع حذف حرف واحد فلهذا بل ينس للمعنى ذوقك في خروج احم  
 لم يعلم انه من تركيب خرج وكذا لو قلت ما خرج اخرج مجردا لانه لا ينس اخرج من الخروج وكذا في غيره من المشبهة وكذا هذا  
 بناء على انه لا يصح للفضيل الا فعل وانما افضه واعليه اختصارا قوله ليس بلون ولا عيب منه ايضا لقوله ثلاثي قوله  
 لان منهما فعل غير بمعنى فاله من باب الالوان والعيوب كما نرجسهما افعال من غير ان يكونا لهما علة على غير فلو سمي منهما  
 افعل للفضيل لا ينس احداهما بالآخر ذوقك بدلا لسود على انه للفضيل لم يعلم انه بمعنى ذوسا واذ وجب الترابيد في السواد  
 هذا لتعليل تأنيدهم اذ بين ان افعل تصغه مقدم بناؤه على فعل التفضيل وهو كذلك لان ما يدل على ثبوت مطلقا التصغه  
 مقدم بالطبع على ما يدل على زيادته على الاخر في التصغه والاولى هو انفة الوضع لما هو بالطبع وينبغي ان يقال من الالوان  
 والعيوب الظاهرة فان الباطن بيني منها افعل التفضيل نحو فلان ابلد من فلان واجهل منه واحق واخق واخق واخق  
 والقد انكس واجتج اعجم وانوك ومع ان بعضها يجي منها التفضيل كاحق وحقا وار عن ورجعا وهوج وهو جود واخر  
 ونزاه واجع ومجا وانوك ونوكه ولا يظن ايضا لعلها بان منهما افعل غير الاولى ان يقال لا ينس افعل التفضيل من  
 الالوان والعيوب لظاهرة لان غالب الالوان نال افعالها على افعال كايض ساود واخره فعمل كل ما جاء من  
 انتقالها عليها واما العيوب المحسوسة فليس الغالب فيها المزيد فيه لكن بعضها المزيد فيها اكثر استعمالا منه من غير كاحول واعوز  
 فانها اكثر استعمالا من حول وعوز ولذلك لم يقلها وهما حلا على حول واعوز وما لم يجي منها افعال كالجح والعم والنم والخرج  
 والعلم لم يسن منها لكون بعضها مما لا يقبل الترابيد والفتقان كالعلمي والبواقي بحوله على الفسبين المذكورين في الاشياء واجاز الكون  
 بناء فعل التفضيل من لفظ السوا والبياضة لو الا انها اصلا الالوان وقال ايض من اخذ بني الجاهل وقال لانت اسودني عيني  
 من الظلم وهما عند البصريين شاذان قوله فان فصد غيره يعني فصد التفضيل من معاني الاشياء التي تعدد بناء فعل الت  
 المنهجه بل من معاني الاشياء التي تعدد بناء فعل التفضيل منها وهي في الترابيد والالوان والعيوب الظاهرة يعني  
 افضل من فعل يجمع بناء الفعل منه من حسن او كثره او غير ذلك على حسب غرضك الذي تفسده ثم يوزن بمصادر ذلك الافعال  
 التي امتنع بناء الفعل منها فينصب على التميز لتحقيق معنى التميز عن النسبة فيها نحو اخرج عورا واشد باسدا واسرع  
 انظلافا والكثرة حزمه ونحو ذلك وعند سبويه هو فاس من بابا فعل مع كونه ذات زيادة ويؤيده كثرة السماع كقولهم  
 هو اعظمهم للذبح والولام المعروف انت اكرم لي من فلان وهو كثر ويجوز فلهذا التغير لانك تتخلف منه الحرف ونزوه  
 الى الثلاثي ثم يوزن منه افعال التفضيل فتختلف ههنا التفضيل ههنا الاعمال وهو عند غيره سماعي كثرته ونقل عن الاخفش  
 والمبرد جواز بناء فعل التفضيل من جميع الثلاثي المزيد فيه كالفعل واستفعل ونحوها فها سألوا ليس بوجه بعد السماع  
 ونعطف النتيجة فيه بخلاف فعل تولد وفساسه لنا على بعض فباس ان يكون التفضيل الفاعل على غيره في الفعل كما ضرب  
 اي ضاربا كثر ضرا من سائر افعالهم ولا يقال اضرب بمعنى مضروب اكثر مضروبه من سائر الضروبين وانما كان  
 الفاعل في الفاعل دون المفعول لانهم لو جعلوه مستترا بين الفاعل والمفعول لكثرة الاشياء لا طارده وانما سائر الالفاظ  
 المشتركة في غنرها فيها الاشياء لعلها لكونها سماعية فادوا جعلها في احدها اظهور من الاخر فيجعلوه في الفاعل لئلا يكون  
 اكثر من المفعول اذ لا مفعول الا قوله فاعل في الاغلب لا ينكسر وانما لنا في الاغلب احراز عن نحو مجنون ومبهوت  
 فلو جعلوه حظه في المفعول لبي اسم الفاعل مع انه اكثر من معنى تفضيل الا بالفرقة لعدم اللفظ الدال عليه حظه

ما ليس بكلمة اي ملك  
 اي ما تكلم وما قبله  
 شذ سبويه

التفضل  
 بناء الفعل  
 مثالها

مجزأ كونه للفضيل  
 الابدال التي ليس يعرف  
 الحاجب عن علامته

الداء الاول هو جرح  
 الثاني هو جرح  
 الثالث هو جرح

الفاعل الذي قد جرح  
 الاعم من المفعول  
 حذرا مني فاعله  
 يكون واكثره  
 بناؤه ولد  
 اي حجاب  
 ويسمى رقيق  
 الهمزة التي تسمى  
 التغيرية لكانها  
 من سبويه

قوله احراز عن ثلاثي قوله

وقد استعملوا

بم أفعال التقصيل

كيفية استعمال

المفضل عليه

الأسهل نحو وباللهم  
كل خير خير من كل  
شئ شئ من كل شئ  
الربح الربح من كل  
المطامير من كل  
الرحل خير من كل  
رحل من كل

هلهل القبح القبح  
إذا ربح ربح وخفق  
وسحق سحق والغرب  
ربيعه خير من كل  
ربيعه من كل ربيع  
أول من أربى الربح

لأنه فضل الأمانة  
ليس بهم خير من كل

بذلك من تعطف له

وقد استعملوا في المفعول به على غير ألفاظ نحو عذروا يوم وأشهرها شغل أي أكثر معدة وزيد وشهره زهير وملومته  
ومشغولته ومنه أعني في قول سيبويه وهو يثابته أعني قوله وتبشع على أحد ثلثه وجبر مضاعف أو عين أو معرق باللام  
فإذا اضيف فله معنيان أحدهما هو الأكثران يفصلهما الزيادة على من استيف له ويشترط أن يكون منهم مثل زيد فاضل  
الثاني لا يجوز بوجه حسن أخوة نحو جبر عنهم باضاضهم اليه والثاني أن يفصله زيادة مطلقه ويضاف للتوضيح نحو  
بويصل حسن أخوة ويجوز في الأول الأثر والمطابق لمن هو له وأما الثاني والمعرف باللام فلا بد بينهما من المطابفة والذات  
من معرق مدح لا غير ولا يجوز بغيره لا فضل من عمر ولا زيد فضل إلا أن يعلم علمه بلزم استعمال فعل التقصيل مع أحد  
المدح كونه مخرج عن الجميع ولا يجمع اثنين منها إلا نادرا وإنما تجل عن الجميع لأن وضعه لتفضيل الشيء على غيره ومع من و  
الإضافة يذكرا المفضل عليه ظاهرا ومع اللام هو حكم المدح كوظاهر الأثر بشار باللام إلى معين مذكور قبل لفظا وحكما  
كما ذكرنا في اللام العهد يرفي بإيها فيكون اللام إشارة لأفعال المدح كورد مع المفضل عليه كما إذا طلب شخص من فضل من زيد فلك  
عرب الأفضلي ذلك الأفضلي الشخص الذي قلنا أنه أفضل من زيد فعمله هذا لا يجوز أن يكون اللام في أفعال التقصيل  
في موضع من المواضع إلا العهد ثلاثا يعبر عن ذكر المفضل عليه وإساقه خلا عن ذكر ذاته بخلافه عن ذكر المفضل عليه  
رأسا فلو خلا من ذكر ذاته بخلافه عن ذكر المفضل عليه فلا يفهم المقصود من وضعه وإفعل المفضول جارح ذاته  
غالباً إن كان أفضل جملها كما يقال أنت استن أم أنا فطيب بقولك أنا استن ومنه قوله تعالى الله أكبر قوله أن الذي  
سئلنا السماء بتلكا ببشاد عاتمة اعتر وطول وقوله تسعلم أيتها اللوث ادق إذا ذكبت في الأسفل الحرف لا يجوز أن  
يقال في مثل هذه المواضع أن المحذوف هو المضاف إليه أي أكبر كل شئ واعزده عنه ولو يعرض منه الثوب يكون  
أفضل غيره منصرف فاستشعر ذلك أما نحو جوار فعد ذلك فاضد هم بنوعين الثوب فيه يجوز أن يقال  
إن متعجبه محذوف أي أكبر من كل شئ وبطل الحذف في غير الخبر نحو جاني رجل أفضل في جواب من قال ما جارك رجل  
أفضل من زيد كأنه لما كان حذف الخبر أكثر من حذف الوصف والحال كان حذف بعضها أيضاً أكثر من حذف بعضها  
وأما المجمع من الثلاثة المذكورة شبنان كل واحد منها يعني من الآخر في أداة ذكر المفضول كما ذكرنا ولا فائدة  
وأحد منها إلا إذا كان ذكر الآخر إذا ذكر أحدهما عن الآخر وأما قوله وليست بالأكثر منهم حصص وأما الفرق للكار فقبيل  
من ألبست تفضيلية بل المبتعض أي لست من بينهم بالأكثر حصص وهذا كما بقول مثلاً أريد شخصاً من فريش أفضل  
من علي بنقال محمد أفضل من فريش أي أفضل من علي بن فريش يجوز أن يحكم من مادة اللام ومن تفضيلته كما  
في قوله ورثت مهاجلاً والمخبر منه زهير نعم ذخراً الداخلة ويجوز في البين على ما قبل أن يفقد الفعل آخر عبارها من  
اللام شغلها به من أي بلا أكثر أكثر منهم والخبر خير منه ولا يمنع من اجتماع الإضافة ومن التفضيلية إذا لم يكن المضاف  
إليه مفضلاً عليه كقولنا زيداً أفضل البصر من كل فاضل فاضلة إلى البصوة للتوضيح كما نقول شاعر بغداد لكم لم يمشوا  
لأن هذه الإضافة والذات على صاحب فعل مفضل على غير مطلقاً أعني ذلك عن ذكر المفضل عليه ولا يخبر الجوز من التفضيل  
من مشاركة المفضل في المعنى أما تخفيفها كما في زيداً حسن من عمر وأما تقدير القول على غير ذلك لأن الصوم يومان  
شعبان احتبالي من أفضل يومان رمضان لأن أظفار يوم الشك الذي يمكن أن يكون من رمضان محبوب عند الخائف  
فقدنه عليه التبرع بما إلى نفسه أيضاً ثم فضل صوم شعبان عليه فكانه قال حسبه تبرع محبوب عند أي بعض البر صوم يوم من  
شعبان احتبته وقال عليه السلام اللهم ابدلني بهم خيراً منهم أي أعفادهم في أن بهم خيراً وأبدلهم في شرأتي أي عطفاً  
أيضاً والأفلم يكن فيه صلى الله عليه واله شر ومثله قوله تع أصحاب الجنة يومئذ خير مستقراً كما تم لهم الأضاروا موجب النار  
أضاروا النار ويقال في الحكم أنت أعلم من الحمار مكانك فلن أن أمكن أن يكون للحمار علم فانت مثله مع زيادة ولابد  
المقصود بيان الزيادة بل العزم للشرهك بينهما في شئ معلوق متقاربه عن الحمار وأما نحو قولهم أنا أكبر من الشعراء أنت  
اعظم من أن نقول كما قلنا المفضل والمفضل المنكلم على الشعراء الخاطب على القول بل المراد بعدهما عن الشعراء القول  
وأفضل لتفضيل بعيد بعد الفاضل من المفضل ويجاوزه عنه في مثله ألبست تفضيلية بل هي مثل ما في قولك  
بنت من زيد وأفضلت منه لعلت بأفضل المستعمل بمعنى مجاوزة وبأن بلا تفضيل بمعنى قولك أنت شاعر على من أن  
أضربك أي بأن من أن أضربك من فوطقرك على وأما جاز ذلك لأن من التفضيلية منعاً فبأفضل المفضل  
بقراب من هذا المعنى الأثرى أنك إن قلت زيد أفضل من عمر فمعناه زيد بخلافك أفضل عن مرتبة عمر فنق بها نحو  
فيه كالتفضيلية في معنى التفضيل ومنه قول علم على ليل ولحق بانحدك من نزول الليل بجسيمك والتفضيل  
فإنك أصدق وأدق من أن تكون بك أو تغرك أي هي مجاوزة من فوط صدقها عن الكذب ويجب أن يله من التفضيل

# في تحقيق معنى التفضيل

التفضيل هو  
من الأفعال  
التي هي  
من الأفعال  
التي هي

افعل التفضيل لأنها من تمام معناه اقبل معوله هل فان انا اقبل الوتر اخرج ساعة الى الصوب من وسط يمان مستقيم وقد يفضل  
بينهما بل هو فعلها نحو قولك هو احسن لو اضعفت من الشمس بعد مقدم عليه في الشعر كقولك واستشرق الزمان شرا وهي  
من عتاب لوج الجواز على منحنى ويلزم ذلك ان كان المفضول اسم استفهام نحو من اعلم زيد او مضافا اليه نحو قولك  
من غلام انهم اكرم انت قوله فاذا اضيف فله معنيان احدهما وهو الاكثران بقصد زيادة الترابه على من اضيف اليه اما كان  
هذا اكثر لان وضع الفعل للتفضيل الشيء على غيره فالاولى ذكر المفضول وليس قوله على من اضيف اليه بمعنى لانه مفضل على  
ما سواه من جمله ما اضيف اليه وليس مفضلا على كل ما اضيف اليه وكيف ذلك وهو من تلك الجملة كما في ارم بفضيل الشيء  
على نفسه وقول المصنف في دفع هذه التبيه ان زيدا لم يذكر في الناس في قولك هذا فضل الناس لغير التفضيل عليه معهم بل  
لغيره لئلا يترك معهم فاصل التفضيل ليس بشيء لانه لا يحتاج كصول هذا الغرض الى التثنية في اصل التفضيل الى واسطة  
لان لفظ اقبل يكون في هذا الغرض كما ذكر المصنف بعد هذا وهو قوله لافعل جنان ثبوت اصل المعنى والتزايده فبهذا التزايده فرغ  
ثبوت اسله ولا يحصل الفرع الا بعد ثبوت اصل فيقول لفظا فعل بدل على انصاف صاحبه باصل التفضيل ولا يحتاج لاحله  
الى شيء اخر والا في في فعله في قوله في جمله المضاف اليه ما متر في باب الاضافة فله جمع اليه قوله بعد هذا في الترح ان لا تفعل  
جنتين الى اخره ان لم يرد مضمون الكلام فيه في باب المحال قوله وانما ان يفصد زيادة مطلقا اي يفصد تفضيله على كل  
من سواه مطلقا لا على المضاف اليه وحده وانما تفضيله الى مجرد التخصيص والتوضيح كما تضيفه سائر الصفات نحو صانع  
مصروع حسن الطوم مثلا لا تفضل فيه ولا يشترط كونه بعض المضاف اليه فيقول هذا المعنى ان تفضيله الى جماعة هو واحد كقولك  
ينبأ صلى الله عليه واله وسلم افضل من غيره في فضل الناس من بين فرث وان تفضيله الى جماعة من جنسه ليس داخلهم كقولك  
يوسف احسن اخوته ان يوسف لا يدخل في جملة اخوة يوسف بدليل انك لو سئلت عن عدا اخوة يوسف لم يخرجك عندهم  
بل يدخل لو سئلت احسن الاخوة واحسن بنى يعقوب ان تضيفه الى غير جماعة نحو فلان اعلم بقدا ما اعلم من سواه وهو  
مختلف ببعد لا فاما مشاء او مسكته وان فقدرت المضاف الى اعلم اهل بغداد فهو مضاف الى جماعة يجوز ان يدخل فيهم قوله  
ويجوز في الاول الافراد الى اخره يقول قول معني المضاف اعلم ان الاصل في اصل التفضيل ان يرد كونه ما يفضله وضعه وهو  
من التفضيلية لانه يوضح جملة هذه الصفة المعنى هذا المعنى بقدرى الى المفعول من الابدانية كما ذكرنا فان فعل التفضيل يمتد  
عن ما بناه في هذه الصفة من الوصف كما هو الاسم كما نكل في بد النظر من التفضيلية فصارت كاتما من تمام الكلمة فلهذا لا  
يفصل بينهما الا بمعوله اقبل وذلك ايضا لئلا يخلط ما دام مع من لا يطا بوسر صاحبه ثبته وجما فانه يبا بل بلوغ في الاحوال صفة  
المعنى المنكر نحو زيد او التريون وهذا والهندان والهندان فضل من كذا ولو شئ وجمع وانك لكان كقوله  
الاسم وجمعه وان ثبته قبل كانه فاذا اضعفه وادرت تفضيل صاحبه على من سواه من اجزاء المضاف اليه كان كالفعل المصاحب  
في زود به بصفة واحدة وذلك لكونه مثله في كون المفضول مذكورا بعد محورا ولا سيما ان اصل المصاحب من مضارع  
للمضاف كما يشهد في باب لتادى ولا فرق بينهما الا من حيث المحرر من مفضول جميع اجزائه والمحرر وبالاضافة جميع اجزائه  
مفضولة الا صاحب فعل الداخل فيه معها ولا فرق بينهما لفظا الا بذكر من في احد هادون الاخر فاجزاء المضاف لهذا المعنى  
يعرى المصاحب لوجنا بصفة ثبته وجمعه فان ثبته لغوات لفظ من الماتعة من التعريف وهو ابن الدهان وابن السراج وابن  
يعيش جميع اجزاء المضاف لهذا المعنى محرم للمصاحبين ولا يجوز مطا بفسه لصاحبه لانه مثله في ذكر المفضول بعده ومدى  
الجمهور ما ذكرنا اوله واما اذا فصلت بالمضاف للمعنى ان كان كالمصاحبين اذا لم يذكر بعد المفضول وكذا ذكر  
اللام لا يشابه المصاحبين لعل ذكر المفضول بعد صرح فاجاز التعريف فيهما ثبته وجمعا وان ثبته فوجب مطا بفسهما  
لصاحبهما وطلب ان لم يصرف في الذي من لشاهنه لفظا ومعنى لا فعل التخييل الفعلى غير المصروف اما لفظا فقط هو  
واما معنى فلانه لا ينجح من شيء الا وهو مفضل فلهذا يبينان من اصل واحد كما يجي في الفعل التخييل اما ذواللام  
والمضاف بالمعنى الثاني فلما لم يكن بينهما علامة التفضيل اي من ولا كان معهما المفضول ضعف معنى التفضيل فيهما  
فلم يشابهما فعل التخييل الفعلى مشاهنة فانه دخلها اللام والاضافة اللتان من علامتا الاسماء فترجع جانب الاستمارة فلم يشابهما  
من المصروف واما المضاف للمعنى الاول فاجاز التعريف فيه نظر الى الاضافة التي هي من خواص الاسماء الى المخرجة عن  
علم التفضيل وسائر الافراد ايضا مع التذكير لانه وان يخرج عنه لكنه لا يخرج عن المفضول الذي كان فصاحبه اي اعلم  
التفضيل واعلم انه يجوز استعمال فعل عايبا عن اللام والاضافة ومن يخرج عن معنى التفضيل مولا وباسم الفاعل او  
الصفة المشبهة فاسما عند لخر سماعا عند غيره وهو الاصح قال فيجزم بال زيد نفل الام اصغر او اكبر اي صغبر او كبر  
ونك الاخرى ملوكة عظام من ملوكة اعظم اي عظام ونقول الاحسن والافضل بمعنى الحسن والفاضل قبل ومنه قوله

الفرج بانضم الهواء بين  
السماء والارض  
انجو ما بين السماء  
والارض من سماء

هذا الاعتراف

الكلام بل  
على الكلام  
هو داخل  
فيهم نحو  
قوله

افضاه  
في ذكر من التفضيل

من حيث المعنى  
المشابهة التي بينهما

تفاوت في  
الترتيب  
في قوله



# بجاء فعل التفضيل

وهو ممن عليه اذ ليس ممن هو عليه نفع من شئ وما كان بهذا المعنى نلزمه صيغة فعل اكثر من المطابقة اجراء نحو  
 الاغلب الذي هو الاصل على فعل التفضيل مع من اما اول ذنب البصر بين انه افضل ثم اختلفوا على نلتنا افعالهم بوزنهم  
 على اثر من تركيب قول كذا من ولم يستعمل هذا التركيب الا في قول ومنصرفة فانه وقال بعضهم اصله اول اي تجلان النجا  
 في السبق وقبل اصله من اول من ال اي يرجع لان كل شئ يرجع الى اوله وهو فعل بمعنى المفعول كاشهر واحد فقلت الهزة  
 في الوجهين واو اقلها ساذا واولا لكونه فون هو فوعل من واول فقلت الهزة الى موضع الفاء وقال بعضهم فوعل من تركيب  
 واول فقلت الواو الاو اولى هزة ويصير بغير كضرب افضل التفضيل واستعماله من سبطلان لكونه فوعلا واما فوهم اوله  
 ما واولان فن كلهم العوام وليس يصحح وانما التزم قلبه او اولى هزة على مذ هب جمهور البصريين بخلاف داو ووزري  
 فانه جائز القلب للتساع على جمعها وهو اول فانه لا م القلب كما في واصل جمع واصله وعند من قال هو فاعل من واول اصله  
 اولى واول فقلت الواو هزة كما في وجوه ثم فقلت الهزة الثانية الساكنة واو كما في او من وهذا يرجع الى اصل الهزة في قرأته  
 فالون عاد لولي لا تحذف الاو وحرك لام التعريف بحركتها فنزل اجتماع الهزتين فاول كاسبق معنى ولص يفا  
 واستعماله فقول في ضرب بغير اول الاو لان الاو والاول والاولان الاو والاولان الاو والاولان الاو والاولان الاو والاولان الاو  
 اولان غير وهو اوله وهو الاو ولما لم يكن لفظ اول مشتقا من شئ مستعمل على الفعول الضميمة لا بما استعمل منه فعل  
 كاحسن ولا ما استعمل منه اسم كاحسن خفي فيه معنى الوصفية اذ هي فانظروا اعتبار المشتق منه وانصاف ذلك المشتق  
 به كاعلم اي وعلم اكثر من علم غيره واخذك اي وحكت اشد من حكت غيره وانما نظمه وصفتها اول بسبب تاريله بالمشتق  
 وهو اسبق مضار مثل جبل اسد اي جرى فلا يحس له بغير وصفية الامع ذكر الوصف فبدا ظاهرا نحو قول اول اذكر من  
 التفضيلية بعد فاعلم ان فعل ليس اسما كالفعل فاعلم ان فعل ليس اسما كالفعل فاعلم ان فعل ليس اسما كالفعل فاعلم ان فعل ليس اسما كالفعل  
 بغير التثنية مع الجرح فاعلم ان فعل ليس اسما كالفعل فاعلم ان فعل ليس اسما كالفعل فاعلم ان فعل ليس اسما كالفعل فاعلم ان فعل ليس اسما كالفعل  
 حذف المضان له من اول بناؤه على الفاعل اذا كان ما ولا يظفر له انما نحو قولهم لعمر ما اذري واي لا وجل على ايتنا  
 نعد والمثبة اول اي قول اول عدوه هو يقال ما فبئس مدحها اول برفع اول صفة لها اي عام اول من هذا لعمري وبعض  
 العرب يقول مدحها اول بفتح اول وهو قبل جلي سبويه عن الخليل انهم جعلوه طرفا كانه مدحها قبل عام قبل عامك وفي اوله  
 اول بفتح اشكال لان اول الشيء اسما اخره بمعنى قول عاملنا سبق اجراء ما من اللبالي والايام والاولان ومعنى  
 قبل عامك الزمان الذي يتقدم جميع اجزائه ولو كان بمعنى قبل ذلك لكان محذوقا لخصان اليه فوجب بناء على الفهم  
 ويجوز ان يكون اول ههنا بمعنى اول من علمك ويكون الظرف صفة لها اي عام كاش في زمان اسبق من عامك جعل  
 للزمان زمان توسعا ولا بعد ان يقال انه حرف صفة المرفوع على فوهم الجرح في الموضوع لان ما بعد مدحها فمدحها فيكون كقولهم  
 ولا ناصب لا بين عزابها وقوله تع فاصدق واكر من الصالحين فعلى هذا يكون اول مجرورا لامتنصوبا ونقول اذالتر  
 زيد قبل اس ما رابته مداول من امش ان له زه مذ يومين قبل اس ط ما رابته مداول من اول من امش ولا يجاوز  
 ذلك واما اخر فعلى ما نحى عنه معنى التفضيل بالكلية كما ذكرناه في باب ما لا يصفون فلا يستعمل الامع من ولا مع الاضافة  
 بل يستعمل ما يخرج من اللام او مع اللام ولما لم يكن معنى من مفذرا مع الجرح طابق ما هو له نكبر او ما بنا وافراد  
 وتبين وجعا وفدحجرا الدنيا والخلق عن اللام والاضافة اذا كانت لذنها بمعنى العاجلة والجلجلى بمعنى الباهية فان في مع  
 لا ناطال ما له مدح وان دعوت اى جيل ومكثرتهم يوما سارة كرام الناس فادعينا وانما جاز ذلك لا نطال معنى التفضيل  
 منها واما احسن في قوله نعم وتولوا للناس حسنا فهم فربا بالالف سوي في قوله ولا يخرجون من حسن بسوى ولا  
 يجوزون من غياظ بلين فلهذا بناه احسن واسوء بل مصدران كالترجي والبشرى فوله ولا يعمل في مظهر الا اذا كان لفظ  
 وهو في المعنى لسبب مفضل باعتبار الاول على نفسه باعتبار غيره منقيا نحو ما وابت رجلا احسن في عينه الكرامنة  
 في عين زيد لا ترمع حقن مع انهم لو زرعوا الفضلوا بغيره وبين معوله باجتنى هو الكمال ذلك ان تقول احسن في  
 عينه الكرام من عين زيد فان قد تمت ذكر العين قلت ما راب كمن زيد احسن منها الكمل مثل قول الشاعر مررت  
 على وادى تسباع ولا ارى كوادى تسباع حين يظلم واديا اقل بركب انوه ناهية واخوف الاما وفي الله سارا  
 اعلم ان مشابهة افضل التفضيل للفعال ضعيفة وكذا اسم الفاعل ايضا كما تقدم في الصفة المشبهة ولا يرفع الاسم الظاهر  
 في الاعرف الا شهرا الا بشرط كما يحى وحلى بولس عن تال من المغرب فغله ملا اعتبار تلك الشرط محمور مرت برحل  
 افضل منه ابوه وبرجل خبر منه غم وليس ذلك بشههور ورفيع الضمير المستتر الذي هو فاعله لان مثل هذا العمل لا يحتاج  
 الى قوة العامل فاما المفعول به فكلهم متفقون على انه لا ينصب بل ان وصدر بعد ما هوهم ذلك فافعل وان على الفعل

سارود كذلك فلو لم يكن الاقرا  
 والفتن كبرية اكثر من اعم  
 ان اوضح طارا من فونكن  
 اول الفاعل عند الاداء  
 اول الفاعل مع ميل  
 راجع الى الفاعل  
 جميع فوهم  
 فلم يجمع الهزتان  
 مررت بمراد  
 الكمال الذي  
 والجميع الزمور  
 فادركت بها  
 دون الكبر  
 اسما من اوله  
 سببا من اوله  
 الحظرة العظيمة  
 لا تتما غلثاني  
 التثنية المذكورين  
 فالحج عنهما معنى  
 التفضيل واما  
 على  
 فعل التفضيل  
 مشابهة للفعال  
 ولا اسم الفاعل

بجاء فعل التفضيل

# علل التفضيل في الضمير

الضمير في اللغة  
هو الذي يدل على  
المتكلم أو المخاطب  
أو المفعول به  
أو المفعول له  
أو المفعول معه  
أو المفعول في

التامية قال فع هو اعلم من فضل عن سبيل اى اعلم من كل واحد يعلم من فضل وكذا قوله واخرى متباينين الفوائد  
ولا ينصب ضمير المفعول كالمحسن الوجه اما لا تارة لا ينصب للمفعول به كما ينصب لغيره واما لان نصبه في الضمير فرع الرفع  
كما ترى فهو نون طيرة للاضافة الى ما كان مرتفعاً به وكما يرفع الفاعل لظهوره الا بالشرط الذى يحكى وان رفع ذلك لا يضاهى ههنا ويعد  
افعل التفضيل باللام نحو اصوب منك تزيد وذلك لضعف مشابهة للفعل واسم الفاعل واذا جازى اللسان ندغم اسم الفاعل و  
المصدر باللام اذا تميز بالمفعول نحو ضربت زيداً شديداً وفاضل زيد مع فواتها وحينئذ كان فى الاصل لضعفه وان كان  
المفعول به لضعف بتمامه معنى العلم او الجهل بعدى لانه افعال المصوغ منه بالياء نحو انا اعلم به وكذا عرف وادرى واجهل  
وذلك لان افعالها تميزت في مفعولها بالياء نحو علمت به وجملة به وكذا اسم الفاعل والمصدر نحو انا اعلم به وجاهل به  
ان كان المفعول به يتصل به الفعل بحرف جازم بعدى لانه افعال ايضا يدل لك الحرف نحو انا اعلمت زيداً وكذا اسم  
الفاعل يدل لك الحرف ايضا نحو انا اعلمت منك بركب وارى منك بالاشارة يتعدى الى اول مفعولى باب كقولك وعلمت باللام  
ويجوز ناهياً في الياء نحو انا اعلمت منك لعمري انك اعلم منك لزيد منطلقاً وكان القياس ان يتعدى الى الثانى ايضا باللام  
الا ان الفعل لا يتعدى بحرف جازم مما تلين لفظاً ومعنى الى شئ من فروع واحد كفعول بهما او زمانين او مكانين فان لم يتعدى  
من نوع كقولك درت في البلد في يوم الجمعة جازم فقلت انك في العراء في بغداد اذ في رمضان في الخامس من الشهر من الكحل  
واستغنى عن الضمير لشهره الجريئة فان اختلف معناه الحرفين نحو درت بزيد بغير اى مع عمرو ولفظها نحو درت من  
العصر الى لكونه ريباً وانصب ناهياً المذكر كقولك كوفيتين بافعال نصيبه بنفسه الا بظن الابهة وعند البصريين بفعل مقد  
مدلول عليه باعترافه فان مفعولى فعل بالفاعل مع مفعوله الاول محذوف ومن اى تاكس منك لعمري اكونه القيات اعلم  
منك لزيد اعلم منطلقاً ولا يجوز اظهار المفعول المحذوف لافعل بوجه لا مضموناً ولا مع اللام اتام مع اللام فلما ذكرنا واما مضمون  
فلا تارة ينصب للمفعول كما ترى قال صاحب المعنى لا يجوز حذف احد المفعولين دون الاخر في باب علمت قالوا ان يقال هو  
اشد منك علماً زيدا منطلقاً وعلماً بان زيدا منطلقاً قلت اخبر من هذا كله وابعد من التكلف اعلم منك بانطلاق زيد و  
ان كان الفعل يميز منه المحب واليخضر بعدى الى ما هو الفاعل في المعنى اى المحب والبغض اى نحو هذا احب الى واسمها الى  
والعجب الى وهو بغض اليك وامض اليك واكره اليك لان افعالها يتعدى الى المحب والبغض اى بغير كقولك نعم حبب اليك  
الابان وكره اليك الكفر هذه كلها بمعنى المفعول كاحمد واشهر واجن وقد مر ان غير فاسق ويتعدى الى المفعول من اى  
فعل كان بين كالتقدم وهذا هو المفعول الحاصل لافعل بصوغه على هذه الصيغة وينصب فعل التفضيل نظراً لا كقنانه  
براجحة الفعل والحال المشاهدة نحو زيد احسن منك لزيد واما لا تميز نحو احسن منك وجملة انه ينصب بواجب عن معنى الفعل  
ايضا نحو اوردت قوله اذا كان شئ اى هذه شئ اى صاحب فعل التفضيل لها على انظارها فاسماً مستتراً بلا ضعف قوله شئ هو رجلا  
في المثال المذكور وذلك لانه صفة قوله وهو اى فعل في المعنى المستعمل لى المتعلق لذلك الشئ والاشهر في اصطلاحهم ان يقال  
في المتعلق التسمية المستعمل احسن في مثالنا من جهة المعنى المتعلق التعليل وهو الكحل فان الاحسن في الحقيقة هو الكحل لا التعليل  
قوله مفضل صفة لتسمية لى لك المتعلق الذى هو الكحل اذا عرفت الاول اى صاحب فعل وهو رجلا في مثالنا المذكور مفضل  
قوله على نفسه الضمير المستعمل لى هو اذا عرفت الاول اى صاحب فعل وهو رجلا في مثالنا المذكور مفضل قوله على نفسه الضمير  
للتسمية لى هو اذا عرفت الاول مفضلاً واذا عرفت غير ذلك لانه وصوفى مثالنا فبى يكون مفضلاً عليه قوله مفضلاً  
مصدر محذوف اى مفضل تفضيلاً مفضلاً لى لم يكن ذلك المتعلق باعتبار الاول فضلاً وباعتبار الثانى مفضلاً ولا بل هو  
باعتبار الثانى فاضل باعتبار الاول مفضول او حاله باعتبار الاول مساو له بحاله باعتبار الثانى فاضل باعتبار الاول مفضول  
في الكحل الذى في عين زيد مفضل الكحل الذى في عين جميع الرجال واما قلت جميع الرجال مع ان لفظ رجلا في المثال المذكور  
مفرد لانه تكرر في سبب التثنية فيكون عامة ان قيل كيف يتعلق قوله باعتبار الاول وباعتبار غيره بقوله مفضل وطلبتون الفاء  
علماً لا يتعدى الفعل بحرفين مثلاً بل الى اسمين من نوع واحد كما مر قلت باعتبار الاول وباعتبار الثانى حالان الاول من  
الضمير المرفوع في مفضل والثانى من قوله نفسه اى ملبساً باعتبار الاول ومغزياً به كما مفعول مفضل وزيداً ورجلاً على  
هو رجلا ومعنى قوله باعتبار الاول بالنظر اليه يقال اعترفت الشئ اى نظرت اليه وراعت حاله قوله لانه بمعنى حسن قاله  
المفرد انا لم يعمل افضل لانه لم يكن له فعل من تركيبه بخلافه حتى يعمل على ذلك الفعل كما كان لاسم الفاعل واسم المفعول والصفة  
المشبهة والمصدر واحسن ههنا بمعنى حسن اذ المعنى ما رايته رجلاً احسن في عينه الكحل حسناً مثل حسنة في عين زيد  
فعل فعل لان في هذا المكان فعلاً بمعناه قلت هذه العلة التى اوردتها نظراً في جميع افعال التفضيل فلهذا ان جواز رفعه  
للظواهر مقرر واذ ذلك لان معنى مرتب برجل احسن من افعوه اى حسن ابو كرم من حسنة كما ان معنى احسن في عينه الكحل

شبهه بغيره او جعلت  
شبهه بغيره  
الى المفعول به  
كان للفعل  
بينا وافتل

منصوباً

المفعول الثانى لا يفتل  
محذوف والفتيل  
محذوف مع المفعول  
الاول اى علم

والمدى في مثل هذا المثال  
انه باعتبار الثانى

وبه بغيره بغيره  
لفظاً ومعنى ولا يقال  
زيد مرتب بغيره  
حين عطف قلت

علماً به

# ثم الجب في علمه في مسئلة الكليته

منه في عين زيد حسن الكهل في عينه مثل حسنه في عين زيد فلو مع انهم لو رفعوا ه هذا لتقبل سبويه وهو ان اضل انما عمل  
 ههنا مع ضعف مشابهة لاسم الفاعل للاضطرار الى العمل لانه لو لم يعمل لزم رفعه بالابتداء ويكون الكحل مبتدأ كما في قولك مررت  
 برجل احسن منه ابوه برفع احسن والجملة صفة لرجلا ولا يجوز ذلك لان تولك منه بعدا لكحل منعلا فاحسن يكون قد  
 بين العامل الضعيف مع مفعوله واجبو لا يجوز ذلك بل لا يجوز ذلك في العامل القوي نحو زيد كان عمره ضاربا واعني ههنا  
 بالاجبقي مالا يكون من جملة مفعولات ذلك العامل الذي يتعلق به بذلك العامل بوجه كيف والكحل مبتدأ وفضل خير فله  
 تعلويه من هذا الوجه وعند الكافي والقصور البين الفصل ههنا واجبو لان الشد ما معمول عند ههنا كما ذكرنا في اول الكتاب  
 فان قلت قد منه على الكحل حتى لا يكثر الفصل بين العامل والمفعول عند سبويه واجبو قلت بمعنى القصة في منه لاجل العي  
 المذكور ولا يجوز وتقبل سبويه بقره مع كون الكلام مبتدأ ايضا نحو مررت برجل احسن في عينه الكحل منه في عين زيد ونقل  
 عن الزماني جواز ذلك في التثنية والتثنية لا يثبت الا في المتق لا يمنع ان يشتمل في ذلك ما يفيد التثنية وان يكن مراد به نحو  
 فلما ريت رجلا احسن في عينه الكحل فوكره وان تقول بغير ان لك في مثل هذا المثال المضبوط بالضوابط المذكورة وجه اخر  
 من الاول وهو ان يحذف المفعول المجرى من وجوب الجزاء الداخل على الاسم الذي ذكرنا انه غير الاول فقولك بدل قولك منه في عين زيد  
 من عين زيد وهو على حذف المضاف اي من كحل عين زيد لانه بفضل الكحل على الكحل لا الكحل على العين ومن التفضيل له دخل  
 على المفعول وهو وان قد رت ذكر العين اي لك عبارة فالتثنية احسن من الثانية وهو تقدير الاسم الذي قلنا انه قبل الاول على فضل  
 التفضيل واخلا عليه كلمة التثنية تحذف ما قبلها لتسبيل المفعول وغيره فنقول ما رايك كعين زيد احسن فيها الكحل  
 وجازت هذه المثلة وان لم يكن فيها فصل ظاهر لورويت فعل بالابتداء لانها فرع الاولى ولان من التفضيل مع مجرد ههنا فلهذا  
 ايضا بعدا لتسبيل المفعول وقولك احسن في هذه العبارة بدل من قولك كعين زيد اي كعين زيد احسن فيها الكحل وذلك ان  
 معنى ما ريت كعين زيد اي كعين زيد ولا زلتك عليها ومعنى ما رايك احسن منها اي احسن منها ولا مثلها فحذف المعطوف في قوله  
 اعنادا على وضوح المعنى فعولك ما رايك كعين زيد اي رايك كل عين احسن من عين زيد في الحسن فهذا يدل لكل من الكحل  
 اني به للبيان لان الاول بهم لانه ذكر العين انقص من عين زيد ولم تذكر ان النقصان في اي نحو ولا يجوز ان يكون احسن  
 فيها الكحل صفة لقولك كعين زيد لانه يكون المعنى ما رايك كعين زيد فحسب الكحل فهما زيدا عليه في حسن الكحل فيها وكيف  
 يكون مثل الشيء في الوصف زيدا عليه في ذلك الوصف في حالة واحدة وانما استعنت في هذه العبارة عما بعد المرفوع لانه لا  
 قولك كعين زيد عليه لان معناه كما قلنا ان كل عين دونها في حسن الكحل فهما وهذا هو المسناد بعينه من قولك احسن فيها الكحل  
 من عين زيد فوله كوادى السباع وادى انصاب وادى اعلى انه مفعول لا ادره وقوله كوادى السباع حاله لان صفة المنكرة  
 انما تفرقت عليها انصب على حالته ويجوز ان يكون عطفت بيان لقوله كوادى الكاف اسمية ويجوز ان يكون ضمير الكهولت  
 عند مثل زيد بلا ويجوز ان يكون موصوفا باقل يد لا كوادى السباع كما كان احسن في عينه الكحل بدلا من كعين زيد والتقدير ان  
 ركبتهم بوادى السباع واخو زيه وركبتهم بوادى السباع فوله ولا اري الواو اعراضه فوله حين نظلم طرفي كفاي وادى ايشير ادى  
 السباع وقت ظلامه وما في قوله ما رايك الله مصدقته حذف المضاف اي رفقت تقية الله وهو ظرف لا خوف وهو بمعنى المفعول كما شهر  
 واحد فوله نابتة اي نبتا ونفوا وهو نفعلة من زكي اي كحي بهال ما في اي نبت وهو منصوب على التمييز من اقل كما في قولك  
 هو احسن منك ثوبا فيكون في المعق فاعلا مضافا الى المرفوع يا فعل اي احسن ثوبه واقل نابتة ركب اوه ولو عبرت بالعبارة الا  
 قلت ولا اري وادى اقل ركبتهم بوادى السباع كقوله عليه والصلوة والسلام من ايام اجبال الله فيها الصومنة في عينه ذي الحجة  
 ولو عبرت بالعبارة الثانية فلان لا اري وادى اقل ركبتهم بوادى السباع ثم قسم الاسماء والحمد لله رب العالمين فوله الفعل ما دل  
 على معق في نفسه مغنرنا باحد الا زمانه الثلاثة ومن خواصه دخول قد وسين وسوف والجواز وكحوف وهما الثانية ثالثة فاعلت  
 فوله في نفسه يخرج الحرف وقوله مغنرنا باحد الا زمانه الثلاثة الى الماضي الحال والاستقبال يخرج الاسم وكل اعترضه ورد على طرفه  
 الاسم اعني على قولنا كراسم فهو غير مغنر اعني الاعراض بينا الضروف واسم الفاعل العامل فهو وارد على عكس هذا الفعل اعني قولنا كراسم  
 فهو فعل وما ورد على عكس هذا الاسم اي على قولنا كل غير مغنر فهو اسم من الاعراض المضارع والافعال غير المنصرفة كعني شهر  
 فهو وارد على طرف هذا الفعل اي على قولنا كل فعل فهو مغنر والجواب عن الاعراض ما نقلت في هذا الاسم وانما احضرنا هذا الفعل  
 لانه موضوع لتخمين التثنية في التثنية مع التثنية في المضارع واما التثنية وثم فتمت اسما سبويه في التثنية ومعناه  
 فاجز الفعل الى زمان المستقبل وعلا التثنية في الحال يقال يقال نفقت الختان اي وسعد وسوف اكثر نفقتا من التثنية ونقص  
 سوف يجز في الفاء فبالحال سواء قد يقال سق بقلب الواو ياء وقد جاز في الواو ونسكن الفاء التي كان غير كها للسالكين نحو  
 سق وقلب ان التثنية منقوص من سوف دلالة بتقبل الحرف على تفرسب الفعل وانما اخذنا بالالفعل لكونها موضوعين للدلالة

هذا الخبر ورواه  
 هذا لتقبل  
 فلو كان  
 الكلام مبتدأ  
 لانه  
 كونه مبتدأ

ان تقدم

وقولك ما رايك  
 احسن من عين  
 زيد اي رايك  
 كل عين ناقص  
 من عين زيد  
 في الحرف

اي كحي

الفعل

الفعل مع

الحرف بالكثر  
 جيل نحو



# فعل المضارع

كما يجرى في بابه وكذا اذا كان صلة لوصول تام هو مبني او صفة لتكسر عامة كذلك نحو الذي تاتي فله درهم او كل رجل اتان فله درهم لان بهما راجحة الشرط كما ذكرنا في باب البنية قوله ينبغي على الفتح اما بناؤه فعلى الاصل لما ذكرنا في اول الكتاب انما بناؤه على الحركة فلفظها اسم بوجه الاسم بوجه وقوعه بوجه وقوعه بوجه وقوعه بوجه وقوعه وهو انما يشبهه في ما نشأ استحق البنية الحركة وايضا لوقوعه موضع المضارع في المواضع المذكورة فليكن خص بالفتح لئلا يغلغل لفظا اذا تجدد ضللا ثلاثا ساكن الاوسط بالاصالة ومعنى ذلك انه على الصدر والشرمان ومطلبه المرفوع وانما والمنسوب كثيرا فذا الفصل يظهر مرفوع منقول ساكن اخر كراهة اربع مخربات فيها هو كالكلمة الواحدة وانما كان الضمير المرفوع المتصل بجزء الكلمة لان الضمير المتصل هو كجزء مما قبله كما ترى في باب المضمرات ولا سيما اذا كان فعلا وهم لا يجمعون في كلمة واحدة بين اربع مخربات على الولا ولهذا ناولوا اصله مبدئ وعلاطيه وهذا يدل على ان الضمير المرفوع احراز عن المنسوب نحو ضربك وضربنا فان لا يسكن فوله المرفوع احراز عن المرفوع الساكن نحو ضربنا فان لا يسكن معه لعدنوا الى اربع مخربات واذا انفصل ساوا او وانضم اخوه لجانسه الوارد فوله المضارع ما اشبهه الاسم باحد حروف نابت لوقوعه مشتركا وتخصيصه بالسبع اوسوف فظهر ان الكلام مقرون بالتون لم مع غيره وانما للمخاطب المؤنث والوثني عيشة وابناء للناس غيرهما حروف المضارعة مضمومة في الترابي مفتوح فيما سواه ولا يرب من الفعل غير اذا اتصل به نون فأكيد ونون جمع مؤنث فوله ما اشبهه الاسم والفعل الذي يشبه الاسم وانما حروف المضارع يشابهه الاسم لانه لو يرب مضارعا الالهة ومعنى المضارعة في اللغة المشابهة مشتقة من الضرع كان كلا الشبهين او نضعا من ضرع واحد فاما اخوان ومساغا يقال تضارعت الضلالون اذا اخذ كل واحد منهما بحبل من الضرع ويقابل وقت الضرع فوله باحد حروف نابت للرب بيان ان وجه المضارعة ان بيانها هو فوله لوقوعه مشتركا وتخصيصه بالسبع وابناء السبيل فزيادة هذه الحروف على اول الحروف مع تفتير بعض من كانه سبب محصل بوجه مشابهة المضارع للاسم وذلك لوجه وقوعه مشتركا كما ذكرنا في بابها كافي فذلك يزيد صيوت كفاوون في الفروع فوله باحد حروف نابت بخرج الماضي فوله لوقوعه مشتركا بيان لوجه مشابهة المضارع لفظا للاسم واما مشابهة الاسم الفاعل خاصة فيلوا زمانه وصلا جيبه الحال والاستقبال فلذلك عمل عمله كما تقدم فوله لوقوعه مشتركا اي هو حقيقته في الحال والاستقبال فغال بعضهم هو حقيقته في الحال مجازة الاستقبال وهو اقوى لانه اذا دخل من الطرفين لم يحل الا على الحال ولا يصر في الاستقبال الا في نية وهذا شان الحقيقة والجان وايضا من المتساويان يكون للحال مهنة خاصة كما لا يخفى وبطل هو حقيقته في الاستقبال مجازة الحال كخفاء الحال حتى اختلف اعقلا فيه فقال الحكماء ان الحال ليس زمان موجود بل هو قنصل بين الزمانين ولو كانا زمانا ما كان التضعيف تثلثا والحال عندا فحاشا غير الان المتخالف في كونه زمانا بل هو على ما جئنا في الان من الزمان مع الان سواء كان الان ايضا زمانا واحدا مشتركا بين الزمانين ومن ثم نقول ان بطل في قولك زيد بصل حال مع ان بعض افعال صلواته مانع بعضها باق فجمعوا الصلوة الواقعة في الالات لكثرة المثالية واضع في الحال وبطلان المضارع بسبب الاسم بدخول كالا ابتداء نحو ان زيد يخرج كما نقول ان زيد يخرج ولا يقال ان زيد يخرج فان هذه الالات الداخلة في خبر ان اسلطان دخلت ابتداء ثم ما خرج عن ابتداء لدخول ان فم دخل على الاسم او على ما اشبهه الاسم مراعاة لاصلاها وهو البنية واما قولهم ان زيد الى الدار فبعض النظم مما حصل كما يجرى في باب ان وعند الكوفيين الا ابتداء الداخلة على المضارع مختصه له بالحال كان السبع مختصه بالاستقبال فلا يكون دخولها وجها اخر للمثابه بل كالتين في التخصيص فلذلك لا يجوز ان زيد يخرج للشا فتقول البصيرون يجيزون ذلك لان اللام عندهم ما يجرى على عادة التاكيد فقط كما كانت نصد لما دخلت على البنية فوله لوقوعه مشتركا وتخصيصه بالسبع بعوان الاسم يكون مبهما نحو رجل ثم يخص بواحد بسبب حرف نحو الرجل وكذا المضارع مبهما لصلواته الحال والاستقبال ثم يخص باحد ما بالسبع وضل المضارع معرب للمثابه المذكورة عند البصيرين لا كجمل وارد المعاني المختصه عليه كافي الاسم وقال الكوفيين اعراب الفعل المضارع بالاصالة للمثابه وذلك لانه قد وارد عليه ابهة المعاني فبذل سبل شل ان الحروف الداخلة عليه يحتاج الى اعرابه لينبذ ذلك الحرف المشترك وينبذ الى ثباته فبئس المضارع ببعال العيشة وذلك كقولك انضرت رقتي فبذل كون لا للتقرون التهيؤ بجزءه دليل على كونها التهيؤ نحو قولك لا فاكل السمك وشرب اللبن نصيب شرب دليل على كون الواو للضرب بجزءه دليل على كون اللام حاضرة فبذلك نصب بظلم دليل على كون الفاء للبيته ودفعه على كونها للعطف ونحو نصب بجزءه دليل على كون اللام للوقوعه بصل على كونها لا يوجد وينبذ المعنى بكل واحد من الاعراب المذكورة ثم طرد الحكم فيما لا يلبس فيه معنى نحو نصب زيد وثن بضم زيد ولم ينصب كما طرد الاعراب في الاسم فيما لا يلبس فيما انفعل بالمعول نحو اكل الخبز زيد سواء كان الواضع للقبس في الاسم او في الفعل اكثر من غير القبس او الال او مساوية لها فانها قد تطرد في اكثر الحكم الذي ثبت علمه في الاصل كجذم الواو في نعد ونعد وفي نعد ونعد واعد كجذمهما في نعد وكذا حروف الضم في اكثر حروفها في اكثر فلهذا فظهر ان الكلام مقرون بالتون لم مع غيره

في ضم الحروف

فالمضارع لما شابه

الصلب والعلاب القضم وايضا القطع من الضم والهد بدالين الحاشر سدا سن

ولا نون ولا

بجوز ان

بجوز ان

بمعنى م

للمضارع إلا باعتبار معانيها والآفاق أول أكربت أيضا هرفه وليست للكلمة شيئا مع الغايب والحاطب لا يكون الفعل نسيبها  
 مضارع عاظمه للكلمة وحده مذكر كان أو مؤنثا والتون للكلمة مع غيره سواء كان مذكرا أو مؤنثا أو مختلفين وكذا يصلح للمعجم  
 بالأعبار الثالث ويقول الواحد المعظم أيضا ففعل وتعلنا وهو جاز من الجمع فعلا المعظم كما يجاءه وليجى للواحد القائم في الخطاب  
 المعظمين فعلا وفعلهم في الكلام القديم المعتمد وإنما هو استعمال المولدين وإثاء تلخاطب مذكر كان أو مؤنثا مفردا كان أو مشق  
 أو مجرورا وللثبوت الغائب للتونين فيكون للأربعة لواحد المذكور متناه ومجموعه ويجمع المؤنث فوله وحرفا المضارع مضموم  
 في التبراعي سواء كان حرفا أصلية كيد حرج أو فيه زيد كيدك وأصله بأكرم ويقطع ويقائل وأصل الأفعال ثلاث ورثا في تحت  
 حرفا المضارع حرفا ثانيا لأن الفصح كخفته هو الأصل فكان بالثلاث الأصل الأولى لأن التبراعي في قول حمله لا نقل الذي هو الهمزة وتكون  
 الأكر لأن إياه من حرف المضارع يستعمل الأصل عليها وكسرها في المضارع لا يها لغة غير الجازية إذا كان الماضي مكسورا والعين  
 يجرى في التصريف بكسر إياه أيضا إذا كان بعد ما جاء أمشي فلما ضموا في التبراعي الأصل حرفه جعل عليه التبراعي لمزيد فيه كفا على  
 ويفعل ويقفل ويعرف التبراعي على أصل الفصح كخفته وإنما هو في الأصل واسطاع يسطع وبراعي يند فيه الحرفان على غير الغايب  
 كما يجرى في التصريف فوله ولا يعرب من الفعل غير فله فطوع عليه فوله إذا لم يتصل به تون ناكدا على أنه اختلف في المضارع الفصل به  
 تون الناكدا فقال جمهورهم أنه متيقن لكبير مع التون وتسمى فوله معه كالكتابة الواحدة والأعراب في الوسط وإنما التون فرفق لا ينظر  
 لدى الأعراب في الجاز مبدئين فان قبل فلما امتزجا فعلا أعرب الكتابة على التون كما ضرب لا سم المؤنث بالثاء على التامة كما في أملا  
 أعرب مع هذا الممزج على ما قبل التون كما أعرب الاسم مع امتزاجه بالتون على ما قبلها فلما لأن الاسم أصل في الأعراب  
 والفعل فرع عليه فرفق في الأعراب لا سم بعد ما يمكن دون الفعل ولا سيما والتون من خواص الأفعال فترشح جانب الفعلية ونفقا  
 مشابهة الاسم وهذا على مذهب الجوزية وإنما لأن على الأعراب الفعل ليست ظاهرة ظهوره على الأعراب الاسم وأكثر الأفعال  
 مبدئية ترجع إلى البناء الذي سبقت هذا على مذهب الكوفيين هذا مع أن تلغزج أبا خرا في الأعراب ما قبل التون كما في قوله  
 قبل التون فرفقا للبناء الذي موجب بشامع ضعيف وهو اشتغال ما قبل التون المؤكدة بالحركة الجذبية للفرفق بين الفعل المذكور  
 والجموع المذكور والواحد المؤنث ففقا في الأول وضوء في الثاني وكسرها في الثالث لا يخل الفرق ولما كان أصل الاسم الأعراب  
 لم يبنوه مرتب مع التون بناء الفعل مع التون وإيهامه يمكن للتون مع امتزاج فوق الأثر في سقوطه في الوقت وفي الأسماء  
 ومع اللزوم وضعف الامتزاج لم يعرب على التون كما أعرب على ما والثابت فوله بعضهم جميع ما قبل التون من الأفعال  
 بأن على الأعراب كان الاسم مع التون معرب لكن لما اشتغل حرف الأعراب بالحركة الجذبية قبل الأعراب لاجل الفرق صار  
 الأعراب مفردا كما في نحو غلامي حمله مذهب المنصور فوله بعضهم المضارع مع التونين مبدئي للتوكيد لا إذا استند إلى الفعل  
 نحو هل يصير يان أو الواو نحو هل يصير يون أو إياه نحو هل يصير يان لأن الظاهر البارز في شمع التركيب لفصلها بينهما والحروف  
 للسائتين في حكم التاب فنحو يصير يان ويصير يان ويصير يان ويصير يان ويصير يان ويصير يان ويصير يان ويصير يان ويصير يان  
 يركب الفرق فان قبلها إذا كانت مضمومة فلم لم يعوض التون من الحركة كما عوض في نحو يفر يان ويصير يان ولما اشتغل على  
 الأعراب في لام الكلمة بالحركة المناسبة للحروف التي هي في ذلك كراهة لاجتماع التواتر وإنما لم يدرك الأعراب عند هؤلاء على تون التواتر  
 كما لا على بله النسب ماء الثابت لمشاكلة التون للتون والأعراب قبل التون لأعلمها وللشاهجة نطلب لها في نحو لنسفا فوله  
 ولا تون جميع اختلف فيه أيضا ما يجرى في الفعل على أن الفعل يبنى للظاهرة فالسبب في أن يصير يان ويصير يان ويصير يان ويصير يان وان لم  
 يجمع فيه أربع متفرقات حلا على صير يان أيضا حلا عليه وإذا جاز ذلك تشبه الفعل بالاسم وأخرجه عن أصله من البناء فوله  
 لذا شابه الفعل الفعل إن رجع إلى أصله من البناء مع أن هناك داعيا إلى بناءه وهو التواتر لهم لجل الأعراب لا سكان لمشاكلة نحو صير يان  
 فوله بعضهم هو معرب لضعف على البناء مفرد الأعراب لأنهم حملوا التكون ولم يعوض التون من الأعراب خوفا من اجتماع  
 التونين وأعراب يرفع ويضع حرفه فصحيح الجزع عن ضمير يان ويصير يان ويصير يان ويصير يان ويصير يان ويصير يان ويصير يان  
 نحو يصير يان ويصير يان بالتون وحدها مثل يصير يان ويصير يان ويصير يان ويصير يان ويصير يان ويصير يان ويصير يان ويصير يان  
 لفظا والمخالف والمعلل بالالف بالضم والفتحة بقدرها والحرف فوله في تصحيح الجزع في الأخر ففصل أنواع الأفعال باعتبار  
 الأعراب لأن الأعراب تختلف في أنواعها كما اختلف في أنواع الأسماء فمما نحو تبيين في الأسماء وبين مهمنا للفنظ والتقدير  
 في كل واحد من تلك الأنواع له هولة أعز بخلاف الأسماء فمما نحو تبيين في الأسماء وبين مهمنا للفنظ والتقدير  
 أحراز عن المعلل نحو يفر يان ويصير يان ويصير يان ويصير يان ويصير يان ويصير يان ويصير يان ويصير يان ويصير يان  
 البارز الموضع ثم بين أن ذلك الضمير لا يكون في المضارع الأف لثالث والجموع والحاطب للمؤنث نحو يفر يان ويصير يان ويصير يان  
 ولما أحزر عن هذه الأمثلة الخت لا سيما لا تكون بالضم والفتحة والتسكون بل بالتون وحدها كما جازي وإنما قبل الضمير

أيض والياء للغايب  
 غيرها أو غير ذلك  
 والمؤنثين

أصل في هرفه  
 أصلا ما فهو  
 مهربين والنشر  
 مهران ومطرب  
 أيضا ما يخرجه

لمشاكلة التونين

في الفعل المشابهة  
 للفعلات يرفق

اعراب الفعل

المعلل على الضمير



# نواصب المضارع

وأيضا طلب الفعل في ذلك في الأمر والتوجه الذم والالتصاف والتحق والالتحق والاشتقاق لأن طلب الحاصل محل يكونه  
 وحذا كقولك عددا أكرمك وأحين اليك وينوبنا لنا كبد ولا م العشم إذا قلته ناكبده هو تأملين بالمرحوم نحو والاشارة  
 على ضعفك لا تفرق وأما الحاصل في الحال فهو وان كان محملا للناكبده ذلك بان يجزأ الحاصل في الحال منصف بالأكبر  
 لكنه لما كان موجودا واماكن للحال في الأغلب ان يطلع على ضعفه أو قوته لم يؤكده وإذا كان جوابا للفهم فإنه للحال لظن بأن  
 الحائبة كما مضى ما يها وينصرف في الاستقبال بكل ناصبها جانبا فلذا كانت ذن الناصبة علامة للاستقبال وإذا رفع المضارع  
 بعد ما هو للحال وينصرف له أيضا بلوا المصدر به نحو قوله وذو الوند من وكذا بكل إذا شرط وان لم فعل إلا لو فاتها موضوعه  
 في الشرط أيضا يجب أن يكون الجزء مستقبلا لأنه لا شرط الذي هو مستقبل لازم الشيء وان في زمانه ويخلص بهم تجزئ  
 المستقبل من سبويه ومن بعده ويلاء الشيء أيضا وإن ما لك بل يبين على صلابة الحال وليس بعيد كقولك تع ولا تقول لكم  
 عنك خراش بعد الأبره ونحوه كشره يصرف إلى المضارع بل هو الجازية وقال بعضهم بل هما بدخلان على لفظ الماضي فيقبلان إلى لفظ  
 المضارع ويبقى المعنى كما كان والأول أولى لأن ذلك المعنى ظهر في كلامهم وينصرف أيضا إلى الماضي تأييدا ودرعا فاتها موضوعه  
 للماضي فلو لم ينصب بان ولن وكذا وأذن وبان مقدره بعد حتى ولا في ولا م الجوز والواو والغاؤه فان مثلا اريدان تحسن له  
 وان نضوموا خير لكم والتي نفع بعد العلم هي المحققه من المثقلة وليست هذه مثل علمت ان سيقودان لا يقودان التي نفع بعد  
 الظن فيها الوضوح وان مثل بن أربح ومعناها هي مستقبل وأذن لم يمتد ما يقيد ما على ما قبلها وكان الفعل مستقبلا  
 مثل اذن تدخل الجنة وإذا وقعت بعد الواو والغاؤه أو تحسان وكى مثل اسلمت كى ادخل الجنة ومعناها السببية أو ان ذكر  
 النواصب جملته ذكر منها ما جعل مضمرا ثم أخذ بفصله هو قوله فان مثلا اريدان تحسن إلى قوله والتي نفع بعد العلم هي المحققه  
 من المثقلة علم ان ان الثقله يصح وقوعها في كل موضع يكون فيه مع استنهاجها في موضع المفرد سواء كان معمول فعل  
 التعميق كقولك ماك خارج وعلمت انك داخل ومعمول فعل الشك نحو شككت في انك مسلم وقال سيبويه انه يضعفان بقاء  
 الرجوع والطبع واخشى واخاف انك تفعل وقال جارا فان الفعل الذي يدخل على ان المغنوخه متدرة كانت ومحققه  
 بحيث ان يشاكلها في الضمير وفيه نظر لقوله وودت وما انفق الودت التي باقى ضميرها جيبته عالم وفي فتح البلاغه وودت ان  
 اخفلا فان كان حاضرا وكذلك فعل المصنف من ذلك بقوله لو نلت عمق لك نفوم لكان كالمضاد قال لأن الشيء يدل على نفع  
 القيا وان على ثبوت خبره ومحققه وذلك نالنا سلم ان ان دان على ثبوت خبره ومحققه بل علمان خبره مبالغ فيه فهو كد مضح ان  
 بنت هذا المؤكده نحو قولك تحضق انك بهم وان يبقى نحو قولك لم يلبس ان زيدا فاهم واناساك في انهم ولو كان بين معنى  
 التثني ومعنى ان سائبا او كالتثني في انهم رجعا إلى المفعول المنقول اذا حققت المشددة فناصروت خطأها  
 فلا يقع جروده الموضع كالمشددة لا نقول بحسب من ان سخرج ولا يقع الا بعد فعل التخصيق كالعلم وما يؤدى معناه كالنبتين  
 والنبين والاكبان الظهور والمظهر الفكري والأجأ والنداء ونحو ذلك وان بعد فعل الظن بناويل ان يكون حلتا غايبا ما علم  
 ولا نقول بحسب ان سخرج ولا وودت او جوت ان سخرج كالتفعل وذلك في المثقلة وذلك انها بعد التخصيق منها لفظا  
 ومعنى ان المصدرية انما لفظا فظاهر واما معنى ملكوهما حتى المصدر فان زيدا لفرق بينهما فالمره مثل المحققه فعل التخصيق او ما  
 يؤدى مؤداه او ما يجري مجراه من الظن الغائب ليكون مؤداه من الامر لها محققه لان التعميق بان المحققه التي نادتها  
 التعميق النسب واولي فلهذا لم يجزى بعد فعل التعميق ان المصدرية وانما بعد فعل الظن وما يؤدى معناه العلم بحسب  
 المصدرية والمشددة والمحققه ولم يفسحوا لهذا لأن الاووية لا يقبل الوجود فنظر وان دخلت المحققه على الاستهبة كقولك ان  
 هذا كل من يحبه وينقل او الفعلية الشريطة نحو قوله نعمان اذا معلم وان لو اسقاموا لم يجزأوا الى فرق آخر اذا المصدرية لم يلبس  
 المؤداه معها بالمصدر ولا يحتمل ان تدخل على الاستهبة والشرطية وان دخلت على الفعلية الصرفة ان كان ذلك الفعل غير منصوب كقولك  
 اولم يبتأى لم يعلم الى قوله وان ليس للانسان وبوله ولم ينظر واهى يفكر والى قوله وان عسول ان يكون فلا قرىب اجلم لم يجزأوا  
 ايضا الى فرق آخر لان المصدرية لا تدخل على الافعال غير المنصرفة لانها تكون مع الفعل بعد ما بناويل المصدر ولا مصدر  
 فعل المنصرفة ان كان ذلك الفعل منصرفا وجبان بفضل المحققه عن الفعل اما باتن نحو علم ان سبكون او سرف او قد نحو  
 يعلم ان فلا بدوا ويجوز نعى نحو علمت ان ام يغم وين يعوم ولا يعوم وما قام وما يقوم وذلك لأن ان المصدرية لا يفضل  
 بينهما وبين الفعل بنى من الحرز والمذكوره لكونها مع الفعل بناويل المصدرية معنى ولا يفضل بينهما وبين ما يؤثر فيها الضمير  
 وكذا لا يفضل بين نوى المصدر وبين الفعل كما يجزى بل قد يفضل بين المصدرية والفعل لأنها اكثر درواهما في الكلام  
 تدخل في مواضع لا يدخلها الاخره نحو جئت بك ما مال فاذا انفق ونوعه لا بعد المحققه فان كانت المحققه بعد فعل العلم لم يلبس  
 بالمصدرية بل ما قد مثا ان المصدرية لا نفع بعد فعل العلم وان كانت بعد فعل الظن جازان يكون ان محققه ومصدرية كما

الاطلاع به  
 لا تأتي في الحائبة طاهر  
 خبره يني

محققه  
 المقصود

الفعل الا ان يعمد في ذلك قائم والاولى انك قائم وسواء كان معمول

اوله وقد غلبت الى السكا  
 بل يني شاو مثل سائلون  
 سائلون في سببه  
 كسبون المصدر مدعوا  
 ان هالك البهت شاو  
 من الشئ ورجل شاو  
 وسلول خصم لخاصه  
 سرب حسن الضحية  
 سيب المعمره

والنصب بالرفع



# بمع الفعل

كان قولهم وحسبوا ان لا يكون نشه فري بالرفع على ان الحسان ظن غالبك الباس بينهما على هذا الا في مثل هذا الموضع وهي  
 الغاية من العلم برفع بقا المحفظة وذلك كغير ذلك فبدلت الحروف لغو بعضا منها كما عوض من احد فون ان كما جاز ان بول انظن بانظن الغالب  
 فلا بد منى بالفتحة انما اذا ما سئلت ان لا اذ وفيها وجوز بعضها من ان بول العلم بالظن بجاز انفعال علمتان يخرج زيد  
 بالنسبة لظنك وجوز القراءه وابن الابن في نوع المصدرية بعد فعل علم غير مؤل بجوز ان يكون قوله فلما ارى ان لم يصدق  
 ماله وانزل موجودا وسد مفاخره من هذا ويجوز ان يكون محفظة من غير عوض كما حكى البرقي عن البغلة في علمك ان يخرج  
 بالرفع بلا عوض وذلك شاذ متعولان ان التي ليست بعد العلم ولا ما يورى معناه ولا ما يورى معنى القول ولا بعد  
 الظن فهي مصدرية لا غير سواء كانت بعد فعل الترتيب كحسبك طلعت وجوت واديت او فعل غيرها كقولك ان اوله يكون  
 لم اظن ان يعلمه واعجبني ان فك وما كان جوا فوسا لان ما لو اذ بعد فعل كقولك نوح لولا ان كتب بغيره وان يعلم خبر من ان  
 بعدد وقد تجى المصدرية ولا ينصب المضارع كقولك ان تظن على ما ذكره في التمام وان لا تظن احدا في حرف جاهد  
 لما اردت ان يتم الرضا عنه وذلك اما التحمل على المحفظة او التحمل على ما المصدرية والتي بعد الظن ان كانت بعدها غير لام  
 حرفا عوض محفظة لا غير كما ان كانت بعد ما لا داخله على غير الفعل نحو ظننت ان لا مال لك وان كانت بعدها لا  
 داخله على الفعل احتملك المحفظة والمصدرية والتي بعد العلم محفظة لا غير وكذا التي بعد ما يورى معنى العلم ان لم يكن  
 فيه معنى القول كحفظت ونظرت والكتفت وتلمه وان كان فيه معنى القول كما في قولك وادى فان فيها معنى العلم  
 وقال معان فعل ان ولها ما فعل غير منصوت كما في قوله ان ليس عندنا شيء فري مفسرة او محفظة وان ولها ما فعل منصوت من  
 غير جوف عوض احتملك ان يكون مصدرية وان يكون مفسرة ولا يحمل المحفظة بعد العوض ذلك كقولك نوح يورى ان  
 يورك من في النار بمعنى اي يورك او يعيق بالمباركة ولو قلنا ان يورك بمعنى الدعاء فهو مفسرة لا غير وكذا في نحو امره ان ثم  
 وذلك لان صلة المحفظة كالا يكون امرا ولا يتجاوزها تمامية معنى الطلب جاعا فلما صلا المصدرية ايضا على الاصح كما يحى  
 في الحروف المشبهة بالفعل واجاز سبويه كون صلة المصدرية ذلك على ان يكون معنى امره ان فم اي بان فم اي بالفتحة وقل  
 ابو علي في قوله نوح ما ملكت ليم الاما امره ان بان اعبدوا الله ويجوز ان يكون مصدرية فيكون بدل من ما ومن الهاء في هاء  
 خبره بنه الله محذوف اي هو ان اعبدوا الله وان يكون مفسرة وفي حكمه نحو نادى بشاران بان يمد لان الفضل بالفتحة كما لا فضل  
 كان الفعل ولان واذا وليت ما فيه معنى القول ولها ما فعل منصوت مصدرية بلا جاز كونها محفظة ومفسرة ومصدرية في  
 نحو قولك امره ان لا يفعل ما وحل لكان لا يفعل فان كانت محفظة ولا الشئ ولا يجوز ان تكون للمهي لان المحفظة كالتعليق  
 لا تدخل على الطلبية فيرفع الفعل وان كانت مفسرة جاز كونها للفتحة والمهي فيرفع الفعل ويجزم وان كانت مصدرية  
 انصب الفعل نحو امره ان لا يفعل ما وحل لكان بان لا يفعل لا يجوز ان لا يكون لانها خبر ما فعل الاعند بان حكما فقدره  
 فان وليت ما فيها معنى القول ولها ما فعل منصوت ومصدرية غير لام حرفا عوض نحو او حلي لكان لا يفعل محفظة او  
 مفسرة وكذا قوله نوح وادى بان اعبدوا الله فان كان المصدرية بالفتحة كالفصل بالفتحة فان وليت ما فيها معنى القول  
 ولها ما فعل التصرف بل ولها اسمية نحو نادى بشاران زيد في الدار فم اي ايضا مفسرة او محفظة ولا يجوز كونها مصدرية لوجوه  
 دخولها على الفعل وكذا ان ولها الشرطية كقوله نوح وادى بان اعبدوا الله فان كان المصدرية بالفتحة كالفصل بالفتحة فان وليت ما فيها معنى القول  
 وان لو استقاموا واجاز الاخفش ان ينصب في التمام وجوز الكوفون كون ان الشرطية بمعنى ان المكسورة كما ذكرنا  
 في قولك اما انت مطلقا انظمت وها لوانى قوله نوح ولا يخرج منكم شيطان قوم ان صدركم ان فتح الهزة وكسرها بمعنى واحد  
 ومنع ذلك التصرفون وجوز بعضهم كون ان المفعول بمعنى ان المكسورة الثانية ولا يندم على ان الموصولة معول معول  
 كما تفتت باب الموصولات والجاز القراءه ذلك ستمها بقوله كان حراي بالعضان اجلدا وقوله وشفا عيك جابر ان تبا  
 وهما نادان او نفول لا يتعلق بالعضان اجلدا بل خبر مبتداء مقدر او متعلق باجلد مقدر وكذا جابر منصوب بفتل  
 مغلطه قوله وان معناها نفى المستقبل هي حتى المستعمل فيها مؤكدا وليس للدم والنايب كما قال بعضهم قال القراءه اصل  
 لمولن لا فابدل الالف نون في احد هما ومما في الاخرى والاصل اصل لان قال رجل لم ما لان لا يلا في ويخرج دون  
 امره المحطوب اي ان يلا في وقال سبويه انه مفرج اذا معنى المصدرية في ان كما كانت في ان ولا تبا مقدم معول معول  
 عليه حكى سبويه عن العرب عرو ان اضرب الخليل ان يقول لا يمنع ان يغير الكلمة بالتركيب عن مغلطها معنى وعلا  
 انه هو وضع مسانف ولا يسل على قول القراءه ونفعل المض في لا منع مقدم معول ما بعد ما عليها ولا يجوز عرو الا  
 اضرب الاصل جواز مقدم ما في خبر جوف نفعي عليها الا ما كما ذكرنا في التصرف على شبيهه التفسير مؤذنه وان اذا لم يفعل

والنصب فالرفع

ان ان كان من جملتي  
 كذا في قوله  
 في قوله  
 كذا في قوله

الفعل في ان ان  
 الفعل في مصدر  
 ولا فعل منصوب  
 ما

ما قد بنا في  
 الموصولة

تجريد





منه أصل الجند ومغناها النسب اعلم ان مذهبنا لا يخضع ان في جميع استعمالها حرف جوق انصاب الفعل بغيرها  
بغيره بل ان قد يظهر كما حكى الكوفيون عن العرب لكان اكرمك لفظ اكل انما صحت ما خالسا نك كما ان نضرت بعد ما  
اوردت لكان ان فعل بغيره فنزكها شيئا بل بالفتح ويجعل في الغلام اللام عليها في نحو قوله نعم لعلنا نساوا ونساخ عنها في نحو  
نوله في لفضي سق ثبة ما وعدني بازكي ما سخ في الاول بدل من اللام المنطوقه واللام المناق في الثاني بدل من كفي  
المنطوقه وتدبيد الحرفين من مثله الموانق في المعنى فان يتم اذا أصبحت أصبحت عاديا بدل من من الصاعند بعضتم وعند  
المجمل ان انصاب مضمم ببد هاء بناء على مذهبه وهو انه لا ما ص سوي ان ومذهبنا الكوفيون انما في جميع استعمالها  
حرف ما صيغة مثله ان ويجعل دون في نحو لكان ان تقول بان ان ذاهه او بدل من كفي وفي كفي لفضي سق زيادة اللام كافي وقد  
لكم وفي كيه بان الفعل المنصوب بكي مقدر وما منصوب بدل لكان الفعل كانه قيل لك جئتك فتقول كيه اي كفي ما فعل ما ذا  
وفي اعتداهم هذا حافظه لعدة اصول احدها حذف الفصلة وابقاء مجوزها او التثاني نصب ما لا استنفها في مناسخ عن  
الفعل المنطوق لا ينصب للام مقدره عليه ولم ان يقولوا المقدر كما تقدم الا ان كي يكون اذن منطوقا على كلمة الاستنفها  
مع ان لا يكون مرتجا معه ككلمه واحده للاستنفها ككلمه واحده للاستنفها ما يفسط ما يبدل الوب  
عن القصد في اللفظ الثالث حذف الفصلة الاستنفها ما يفسط ما يبدل الوب ولا تظن في كلامهم وعند القياس في قولهم كونه ناصبه  
بغضها كان وجاهه مضمرا ببد هاء ان فاذا نفذ بها اللام نحو لكان فاسا او ناصبه لا يغير ويجوز ان وليس فيها معنى الفعل بل هو  
مصنوع من اللام وانما جاء بعد هاء ان وهي جاز لا يغير معنى ذلك للفعل وقد كانت كونه ولا يجوز الاسم ان يصح في كيه وفي غيره  
هذه المواضع نحو جئتك كي تكسرى جعل ان تكون ناصبه بنفسها بمعنى الفعل بل وان تكون جازة كاللام مضمم كفي هاء ان واللام  
في كفي لفضي سق به عندهم او بدل من كفي الجازة وان عندهم في لكان ان بدل من كي لان كفي بعد اللام يبدل ان كما تقدم ولا ينفرد  
على كفي مع جوق الفعل المنصوب ببد هاء ولا يقال جئتك ويدل على ذلك انما اجازة او ناصبه ولا ينفرد علمها وما ان اول الناس  
اذا انك لم تنفع فقدر ما تا واذا التقى كيا بضمه في بضمه بقدر فعل ما كانه وبطل مصدرية وفي جازة اي لضمه يرو من منفعه وجوز  
البرق والكوفيون نصب المضارع بعد ما علم انهما بمعنى كيا وابتداء من الضعيف انشدوا لا نظلموا الناس كما لا نظلموا او قيل  
بل انما نبهنا فبئله بان وانما للشيب البصيرون فيمنون فذلك يمشدون لانظالم الناس كما لا نظلموا بالوجود ندمي شرح كما  
في حروف الجوز على مذهب التحليل لا ينصب المضارع الابان ظاهره او مقدره فيمكن ان يقال على ملذ ههنا المضارع اعلمه  
انما يقع وينصب عرب بالترفع لما وقع بنفسه موقع الاسم لان الرفع انوع من التصبيغ نوعه موقع الاسم ينصب نوعه من وقوعه  
موقع مع غيره واعرب بالضم لما وقع مع ان موقع الاسم وهو الضم وانما اذا لم يقع مع موقع الاسم بوجه ذلك مع ما في جواز  
فلم يعرب اذن لضعف المشابهة كما اخبرنا قبل فلو فرض ان اذا كان منصوبا بالنظر الى ما فيها بمعنى كادالي ان نحو اسلك حق  
ادخل الجند وكنت سرحتني ادخل الجند واسرح حتى تغيب الشمس فان اردنا لخال تخفها او كما كان كفي في بلدنا فترفع وجر  
السبلية مثل من حوق لا يروني ومن ثم اشنع الرفع في كان سرحتني ادخلها في لنا فيه واسرح حتى تدخلها وجاهه الغاية  
كان سرحتني ادخلها وانهم سارح حتى يدخلها ابتداء بالحروف التي ينصب الفعل بعد هاء انما اذ علم ان هذه الحروف  
مختلفة فيما اذا نصب الفعل بعد هاء عند البصريين حق وكه في كلام الجوز وحق حرفي والعا واولو او حروف عطف ولا  
ينصب عندهم شق منها بنفسه لان الظلة الاجرة غير متخفنه وشرط العاسل لا خصاصا احك القيليين وانما في الاول من عوامل  
الاشياء ولا يعمل بغير منها في الأفعال وجاهان ظاهره بعد لام كي خاصة في بعض المواضع فيبين بذلك انما غير عاملة بنفسها وعند  
الكوفيين ان حق وللا مبهين نصب بنفسها لغيا مقام انما تصب اللام فامت مقام ك فكيف عملها وكذا حق الغالبية وانما اذا  
كانت بمعنى لم تفعل عمل ان وفيها ما ناول لا بد لان الأصل في خروج التقى عن أصله وانما على أصله اولى ما هو يضطر الى  
اعتقاد خوجه عن ذلك الأصل وبنما ناول البصريون من نقد ان انصاب بعد هذه الجازة حق فيفي عمل مثلها من الرمي لانه  
عن اعتقاد خوجه عن ذلك الأصل وبنما ناول البصريون من نقد ان انصاب بعد هذه الجازة حق فيفي عمل مثلها من الرمي لانه  
احضروا وفي بيان لام الجوز والبصيرتين كفي ولا يغير ان وحتى للغاية لبصيرتي بمعنى ان فكيف جملان في التصب على ما لا يثبت  
بمعناه وهنالك كافي من بين الكوفيين ان حق لبصيرتي كفي ولا يغير ان وحتى للغاية لبصيرتي بمعنى ان فكيف جملان في التصب على ما لا يثبت  
يبلغ جروها الجراي حتى انتهى الى مطلع الفجر ولا يغير لانه الاعراض من حق بان عوامل الاسماء لا تعمل في الأفعال كما ورد  
على سائر الجوزة وانما عليه بانها غير متخفنه فيفضل لكن في مذهبه بعد لان حذف الجاز وابقاء علمه في غاية الظلة فكيف  
اظهر بعد حق وايضا كيف لمرة حدث الفعل بعد هاء مع الجرا والاسم وعند الجري ان الظلة والواو وناقصه بانضما وان الظلام  
الأفعال بعد هذه الحروف ينصب على الخلاف اي ان المعطوف بها صار مخالفا للمعطوف عليه في المعنى مخالفة في اللفظ كما اخبر

منه أصل الجند ومغناها النسب اعلم ان مذهبنا لا يخضع ان في جميع استعمالها حرف جوق انصاب الفعل بغيرها  
بغيره بل ان قد يظهر كما حكى الكوفيون عن العرب لكان اكرمك لفظ اكل انما صحت ما خالسا نك كما ان نضرت بعد ما  
اوردت لكان ان فعل بغيره فنزكها شيئا بل بالفتح ويجعل في الغلام اللام عليها في نحو قوله نعم لعلنا نساوا ونساخ عنها في نحو

منه أصل الجند ومغناها النسب اعلم ان مذهبنا لا يخضع ان في جميع استعمالها حرف جوق انصاب الفعل بغيرها  
بغيره بل ان قد يظهر كما حكى الكوفيون عن العرب لكان اكرمك لفظ اكل انما صحت ما خالسا نك كما ان نضرت بعد ما  
اوردت لكان ان فعل بغيره فنزكها شيئا بل بالفتح ويجعل في الغلام اللام عليها في نحو قوله نعم لعلنا نساوا ونساخ عنها في نحو

منه أصل الجند ومغناها النسب اعلم ان مذهبنا لا يخضع ان في جميع استعمالها حرف جوق انصاب الفعل بغيرها  
بغيره بل ان قد يظهر كما حكى الكوفيون عن العرب لكان اكرمك لفظ اكل انما صحت ما خالسا نك كما ان نضرت بعد ما  
اوردت لكان ان فعل بغيره فنزكها شيئا بل بالفتح ويجعل في الغلام اللام عليها في نحو قوله نعم لعلنا نساوا ونساخ عنها في نحو

لأن الظلة الأولى  
حرف جر وهي  
من عوامل  
الاشياء والأفعال  
الاجرة غير متخفنه  
بمخضدوش  
الطائل لا يخضع  
وجاهه

احتمال كون أصل العقول

الاسم الذي

# الحروف التي ينصب الفعل بعدها

الاسم الذي بعد الواو في المفعول معه لما خالف ما قبله وانما حصل الخالف منها بينه ما لا يطر على الفاء بمعنى السببية  
 وعلى الواو بمعنى الجمهه وعلى او بمعنى انها في اول استثناء وتوهم وفي نحو لا تأكل التمر ونصب اللبن انه نصب على  
 التصرف بمعنى فوهم نصب على الخلاف سواء وكذا نحو وان انصبا لظرف في نحو زيد عندك لانه خالف البناء  
 الخجل فلا يظن على زيد لانه عند كما يظن في زيد فان زيدا هو الفاعل وانما هو المفعول به لانه خالف البناء  
 كانت الابداء عند الخفاء لانها وجب الخلف لانها خالف البناء لانه خالف البناء لانه خالف البناء  
 برت على الجوف الاعراض ويوجب اختصاصها على ما ملكتها لقبيلتين لانه يقول ان هذه الاخرت هذه المعاني المخصوصه  
 محضه بالمضارع وانما نحو قوله نعم فان فيه سواء فاعلى وهو من باب شمع الاستيه موضع الفعلية كما في قوله لو بقيت  
 الماء حلقى شرفا وقوله نهك نفس ليلي شطبه لاول ترجع الى الذكر المنصوب بعد حتى على مذهب النصب بين فالواحق من  
 حتى لا يندخل في علم اسم ظاهر او مفعول ولا يصح نقدر الفعل انما الامان اذ ان اولها لا يصح نقدرها ما ولو لا انها  
 لا ينصبان ظاهرين فكيف ينصبان مفعولين مع ان اولها حتى مضد زيدا لانه فعل التثنية كما هي ولا يصح نقدرها لانها  
 لا تستعمل الا في مقابلة السببية سواء كانت بمعنى ان نحو لبي يهوا ويحق التلايل من جهة بمعنى ان من غير سببية لكن بعد  
 نقلا لانه نحو قوله زيد بن كحما مضد بين وانما هو هل جميع السببية ويجوز في غير كجاءه في اللام المنصوب بعد ما الفعل لغير  
 السببية بعد الاء وادع ايضا كقولهم انما زيد الله ليدن هب عكم الرجوع ههنا البيت وبعد فعل الامر كقوله نعم وامرنا لامل  
 بديكم فيكون اللام زائدا كما في ريف لكم وانما كان في كى معنى السببية لم يصح نقدرها في نحو اسرج حتى نصبها المشوق على  
 الا ان التي هي ما ياب ان لا تبت نقدرها في غير هذا لانه ايضا كقوله ويضرب حتى واختر الوقي وحمل المشوك فيه على ما يبت  
 اولى وقوله وحتى اذا كان مستقبلا بالنظر الى ما قبله نحو حتى دخلها بعض البرجيان ان يكون الدخول وقت التكلم بهذا الكلام  
 مستقبلا مشرقا بل الشرط ان يكون مضمون الفعل الواقع بعد حتى مستقبلا بالنظر الى مضمون الفعل الذي قبله  
 كالدخول بالنظر الى السهر ان الدخول كان عند السهر مشرقا بل لا يجب فيجوز النصب سواء كان وقت الاخبار ما ضيا او  
 حالا او مستقبلا ولم يكن على احد الا وجه القلة وذلك بان يكون مثلا لسهر ما للدخول على ان حتى بمعنى كى او ان  
 الدخول على ان يكون حتى بمعنى لم ثم عرض مانع من حصول الدخول فلم يكن الدخول لامانيا ولا حالا ولا مستقبلا  
 وقوله اذا كان مستقبلا بالنظر الى ما قبله لا يصح ان يكون علامه بمرتب لها نصب المصارع بعد حتى من رغبة لان حتى  
 تقع بعد ما المضارع مرفوعا كان او منصوبا لا يتبع من ان يكون اما بمعنى طلى او بمعنى كى وفي كلا الوجهين لا بد ان يكون  
 ما بعد ما مستقبلا بالنظر الى ما قبلها جوابا عن اعراض يورد نظير ان يقال انك اذا جرت في نحو سرت حتى دخلها  
 بالنصب ان يكون الدخول ما ضيا وحالا عند الاخبار كما يجوز كونه مستقبلا بالنظر الى حال السهر بالنظر الى حال  
 التكلم من ثم جاز ان ضيا بان تم اذا اردت ان تبين متى وقع المضارع بعد ما ومن نصب فلنا ذلك الى قصد  
 المنكح فان فضلا الحكم بحصول مضد لا لفعل الذي بعد حتى اما في حال الاخبار او في الزمن المتقدم عليه على سبيل  
 حكاية الحال الماضية ووجه في المضارع سواء كان بناء الكلام المتقدم على البين نحو ان زيدا سار حتى دخلها  
 واعلم انه سار حتى يدخلها او على الظن والتعجب نحو اظن عددا لله سار حتى يدخلها وادى انه سار حتى يدخلها  
 او يعجب الكلام شيك نحو سار حتى يدخلها فاما اظن وسار حتى يدخلها بلغوي لا ادري ذلك قلت  
 قد تقدم حصول الشيء على سبيل التثنية والظن كما تقدم حصوله على سبيل البين وعلى هذا شرط الرفع ان يكون  
 الفعل الاول موجبا بحيث يمكن ان يؤدق حصول مضمونه الى حصول مضمون ما بعده حتى سواء افضل مضمون  
 الاول بمضمون الثاني نحو سرت حتى دخلها او لم يتصل به نحو واى متى العا الاول شيك حتى لا يستطيع ان اكلم  
 العاقبة فعله هذا يجب ان يكون ما قبل حتى سببا لحصول ما بعده فلا يجوز ما سرت حتى دخلها بالترفع وارت حتى  
 لدخلها لان السبب مستغنى الاول وغير محكوم بيقونه لا بالعلم ولا بالثبوت في الثاني فكيف يمكن الحكم بحصول مسبه  
 وان لا اخفش يجوز ما سرت حتى دخلها بالرفع الا ان العرب لم يتكلم به وقد غلط فيه وجازا بهم سار حتى يدخلها لان  
 حاكم بحصول السهر غير مستفهم عنه وانما الاستفهام عن السهر لا عن السهر اذا قلت فلما سرت حتى دخلها والارجل  
 سار حتى يدخلها وقيل بجواز حتى يدخلها فان اردت الحكم بوجوه سهر فليل جاز الرفع ولكن على ضعف ذلك  
 لاجرائهم ذلك في اللفظ مجرى تنقي التصريح به وان اردت هذه الكلمات تنقي التصريح هو الاغلب في كلامهم كما ذكرنا  
 في باب الاستثناء وجب النصب اما نحو فلما سرت حتى دخلها فلفظا اما العمل بمعنيين اما مخضبة الشيء كقولك انما  
 سرت وفعلت اذا حضرت سهر فيجوز الرفع على فمع لان الخطبة كانت في ما اما الاستثناء على الشيء كقولك لمن ادعى

على الشكل كما مضى  
 في باب البناء وهو  
 في باب البناء وهو  
 في باب البناء وهو

ولا يصح نقدرها ولو  
 لانها لا ينصبان  
 ظاهرين فكيف  
 ينصبان مفعولين

في حال الازمنة الثلاثة  
 وقوله

كيفية نصب الفعل  
 الذي هو في المثال  
 والتمهيد على ان يكون  
 محيل كون ما قبلها مستقبلا  
 بالنظر الى ما قبلها

سار

# يقرب الفول في حتى

التجاعة والكرم والعلم انما انت شجاع اي نبت هذه الخصلة فقط يجوز الرفع اذن بلا منع ولا يجوز سرب حتى تغرب الشمس بالرفع لان السرب لا يكون سببا لغروب بجوز ما سرت الا بوجوه اخرى وخلوها بالرفع وما سرت الا قليلا لان التقى انفق بالا هذا كله في رفع ما بعد حتى وان قصد المنكح ان مضمون ما بعد حتى يحصل بعد زمان الاخبار وجعل نصب وكذا يجب ان لم يقصد حصوله في احد الا زمنة القلة ولا عند حصوله فيها بل قصد كونه مرفعا مستقبلا وقت الرفع في مضمون الفعل للتفعل سواء حصل في احد الا زمنة الثلاثة او عرض مانع من حصوله ومع النصب يجوز ان يكون حتى بمعنى كى في معنى الى نحو سرت حتى تغرب الشمس متعین لانتهاء ونحو اسلك حتى ادخل الجنة متعین لغنى لبيته ونحو سرت حتى ادخلها محتمل لها في لا يجوز عطف المرفوع على المنصوب ولا العكس الا مع اعاده حتى نحو سرت حتى ادخلها وحتى تغرب الشمس في الجزوف وفيه ما قال اذا كان بمعنى كى لم يدخل على صريح الاسم بخلاف اذا كان لانها نحو حتى مطلع الفجر بل وجب نحوها في المضارع كما ان كى التقى بمعنى ما لا يدخل في الاشياء الا على لفظه واحد وهي ما الاستفهامية نحو كى على غراب فيها البقر وقال لا ندبى لم يدب حتى بمعنى كى بل لا باق الا لانها اول نحو فويلم كلمة حتى في معنى بان معناه كالمعنى واكمل حتى بما في معنى اي الى ان يامر جوز ونوع صريح الاسم في موضع كل مضارع منصوب بعد حتى نحو كلمته حتى اقول حتى لانه بمعنى الى وما ذكره مكلف ولا يفتق له في نحو اسلك حتى ادخل الجنة فويلم كانه حرف ابتداء اي حرف استئناف اي ما بعد فاعلا مستأنفا في متعلق من حيث الاعراب باضمارها ولا معنى يكون نحو قولنا ان ما بعد ما مبدئا مقدرنا اي نادخلها لان ذلك لا يطرد في نحو قوله ثم ولسر لو احتى بقول المترج بالرفع بل معنى كى ما حرف ابتداء ان ما بعد ما جمله مستأنفة كافي قوله هم حتى اذا جاء امرنا استوف بعد ها الجملة الشرطية فاللفظ وانما وجب مع الرفع السببية لان الافعال اللفظي نال بسبب الاستئناف بشرط السببية التي هي موجبة للاضلال المعنوي فان السبب منقول بالسبب معنوي حتى يكون جبرا نالما فان من الافعال اللفظي قال ولا صلح حتى فاضعون و نفسيا عنق الصلح سبب للضيق اي مثلا لا يك بالسوف وقوله ونضيبا عطف على فاضعون على يوم النصب على نحو قوله ثم فاصرف واكن ورفيع قوله ونضيبون مع كونه مستقبلا لانه مع العز الجرح عليه كانه حاصل وقد حصل مضى قوله ومن ثم منع الرفع اي من جهة كونه حتى المرفوع ما بعد ما حرف استئنافا استعنا لسئلة المذكورة لانه يعني كان النافضة بلاخبر ولو كانت نامة لجاز الرفع وامنع المتر حتى لم دخلها لما ذكرنا وهو انك لم تحكم بالنسب الذي هو سبب لدخول تكلف حكم حصول الدخول واما في انهم سار حتى بدخلها فان حاكم يحصلوا لتبها مثل عن تعين السائر واعلم ان الاخضر اجزا الفضل بين حتى واو بين الفعل المنصوب بعد ما بالشرط نحو انظر حتى ان ثم شيء ناخذ بنصب ناخذ ولو جهش بالشرط يجوز ما فليس لك في ناخذ الا الجرح وكذا بعد واو نحو لا والله واذا قلت لك ركب مركب بنصب تركب واستطيع ان الشرايح الفضل بينهما واما الفضل بالظرف اسمهل نحو سرك حتى اذا اردنا ان نفوم بهول وافر حتى معنى كلنا ناكل فالظرف مفضولة به على فيص اسمهل من حرف الشرط اعني ان واما الفضل بالاسم غير الظرف نحو انظر حتى من اخذ لناخذ ولا يجوز بل يجب جزم ناخذ ولا يجوز الفضل افتداه بين ان ولون وكى وبين منصوبا لانهما التامة بانفسها ولا يفضل بين العامل الخوف ومعوله وكذا لا يفضل بين الواو والفاء والواو وبين ما نصب بعد ها لكونها على حرف واحد نونه وكى مثل اسلمت لا دخل الجنة ولا م الجوز لا م تاكيد بعد التقى كان نحو وما كان الله بعد ثم انما هو ان بعد ما نصب بعد اللام الزائدة التي تجي بعد فعل الامر والارادة نحو امرت لا عدل ويريد الله ليدهب التقى كما كيد التقى تجنص من حيث الاستعمال تجبر كان المنفية اذا كانت ماضية لفظا نحو وما كان الله بعد ثم او معنوية نحو لم يكن الله ليعترض وكان في هذه اللام في الاصل هي التي في نحو فويلم انت هذه الخطا اي مناسبتها وهو لبق بك فعنى ما كنت لا فعل ما كنت مناسبا لفعله ولا يلبس ذلك ولا شك ان في هذا معنى لتأكيد واما قوله ثم وما كان هذا الظاهر ان يفترى كان اصله ليفترى فلما حذف اللام بناء على ان حذف الحار مع ان وان جائز جازا عليها وان الواجبة الاخبار بعد ها وذلك لانها كانت كالتا بية عن ان قوله وانها بشرط ان احدها السببية والثاني ان يكون قبلها امر او نهي او استفهام او نهي او عرض والواو بشرط ان احدها الجمعية وان يكون ما قبلها مثل ذلك ولو بشرط معنى الى ان لنا التخصيص وهو من جملة الاشياء المذكورة في نحو قوله انزل عليه ملك فيكون معه نذيرا ولولا انزلنا النار ولا فننبح اليك ونزلنا الشرحي ايضا فالتم لعله ترك او يترك فننفعه الذكرى على فعل من النصب قال لعل الابع الاستبانة قال فطلع بالنصب عطفة حفص واما الدخا فهو داخل في باب الامر الذي عند القاء لا عند الاصولين كما يحى في باب الامر نحو اللهم لا تؤاخذني بذنبي فاهل وانما امر ونوعه الا فاضله به والكسائي والفرج جورا بنصب لتداء المدلول عليه بالبحر امض نحو غفر الله لك فبطلت

تسمى الأشياء

فهي في الاستنباط مثل قوله ثم حتى اذا جاء امرنا طام فكل جلة شرطية مستأنفة فاد

قال ابو عمرو واضعون الصبح ولها فروع واضع بعض

نصب من اللغز ما من فعل بعد سؤم حتى

عليه جواز حذف الجار مع ان والجار

والفاء

# بحث الفصل

الجنه فلو كان يكون امرا اذا كان الامر صريحا نحو اشفق الله امره ان يرضى عنك وحبسك الكلاله فبما اناس واسم فعل نحو نزل فانها تلك وعليك زيدا فانها تلك  
او يكون الامر مفقدا كما في اسد فنجو فان كان مجرى جميع ذلك مجرى صريح الامر وقد وافقنا ان جنى في نحو نزل بناء  
على انه مطرد كما امر على ما هو مذهب سيبويه واما النصب في قوله ان يرضى فانها مقول له كمن يكون فليس هو  
بجواب الامر من حيث جبهه بعد الامر بل هو جواب له من حيث المعنى اذ لا معنى لفعلك قلت لزيد ضرب بضمير اي ضرب  
ان يضرب بضمير اي يضرب زيد واما الله في قوله لا تفتنى فتند والفتنى نحو ما لما يفتنك منا وهو امر صريح كما ذكرنا واما  
ما قولك لنا بلعنان فتكرهين وكذا فل رجل فاعل رجل لان هذه الكلمات تشتمل بمعنى التقى الضمير وتشتمل في اللفظ اي  
واما ما يفيد معنى التقى لكن لا يجرى في استعماله مجراه فلا ينصب جوابه كقولك انت ضربت بضمير اي وضرب  
بعد في المضارع لا يقال قد تجتني فتكرهين وقد جاز فوم نصب جواب كل ما فاض من معنى التقى او الفاعل فاعلا لا سماعا  
فدعوى التشبيه القيد بمعنى التقى ملحوظا بالتقوى اي منصوبا نحو اشفق الله ان يرضى عنك فان التقى في قوله ان يرضى  
فصدت بالتشبيه المحفوظة بالتقوى ولا يجوز ذلك وذكر سيبويه حسبه شتمني فبضمير اي لوتشتمني لوتذبت عليه وقد  
بضمير التامية بعد الفاء والواو الواضحين بعد الشرط والجزاء نحو ان تاتى تلك فاكرمنا وواكرمك وذلك لما فيه  
الشرط في الاول والجزء في الثاني التقى اذا الجزاء مشروط بوجود الشرط ووجود الشرط مفروض بكل ما غير  
موصوفين بالوجود حقيقته وعليه حل قوله نعم ان يشاء يمكن الترخيص بظلال الى قوله ويعلم على قراءة النصب بعد جاء بعد  
الحصر وانما نحو انما يصحني فتكرهين زيد لما في قوله ان فيه معنى الضمير القريب من التقى لما بعد الحصر ولا نحو ما في  
الازيد يحسن الله ولا يجوز انما فانما بعد شيئا صريح بل ان لم يرجع الضمير الذي فيه عمل باصلا لفاء بواسطة وا غير واسطة  
التي تثبت بل الى نحو في حيز التقى نحو ما في احد الاضداد حسن البه او فاكرمه والتضمير لا حد جاز لان المعنى ما في احد  
الاضداد فاحسن البه او كرمه والضمير لا حد جاز لان المعنى ما في احد فاحسن البه الاضداد على ان ذلك فيجوز ان يؤول  
مستعلقا بما قبله وقد تقدم في باب الفاعل ان مستعلق ما قبله لا يقع بعدا لمستعلق عندا بضمير اي الاشياء المقدره فيها  
وقد جاء ما بعد الفاء منصوبا في ضرورة ما للشرع في التقى في معنى التقى اصله كقوله ساخرت منزلي لبيتي عيم والحق والحق  
فان شئنا وانتمى نحو ذكرك وعندنا فتكرهين والضمير نحو الامر ورفا تعطيك والاضمة نحو هل تزورنا فاحسن البه  
وكان الاصل في جميع الاعمال المنصبة بعد ما التشبيه الرفع على انها جملة مستقلة لان فاء السببية لا تعطى جوابا لا الا  
ان يشانف بعد ها الكلام كاذ المقابلة ومعناها مستفرا بان ولذلك يعان في جواب شرطه ان اذا المضاجه تخففه  
بالاحتمية وقد يجرى ما بعد الفاء السببية على رفته فلهذا كقولهم لا يؤذن لهم فيعندرون وقوله ان يرضى عنك  
ينطلق وقوله لم تدروا ما جنى عنك فيخرج جاء جميع هذا على الاصل ومعنى الرفع فيه كقوله ان يرضى عنك كما لا يمنع من بقاء  
الرفع فيما بعد واول ما يجرى اذا لم يلبس يكون معنى الرفع والنصب سواء نحو اضربني واضربك بالرفع وكذا في قوله ان  
لما تكونونم ويطلبون معنى الرفع فيه معنى النصب الى ان يسلموا اجاز لان لا تصرف في المواضع المذكورة الى  
النصب عما ادخله في المعنى والاكثر الضمير اليه بعد الاحرف الثلثة وانما هو ما بعد فاء السببية من الرفع الى  
النصب فيهم فصد والنصب على كونها سببية لان المضارع الرفع بلا فريضة مختصه للحال والاستقبال فالامر  
في معنى الحال كما تقدم في باب المضارع فلما بعوه مرفوعا لسبب الى ان هن ان الفاء لعطف جملة ما به الفعل على الجملة  
التي قبلها الفاء فصره الى التشبيه في الظاهر على انه ليس مغطونا اذا المضارع المنصوب بان مفرد وقيل الفاء المذكورة جملة  
وتشبه كونها الجزاء فيكون اذن ما بعد الفاء بقدر مصدر مغطون على مصدر الفعل المقدم بقدر ما تقدم به زيد  
فاكرمك ليكن منك زياره فاكره معنى لان الفاء السببية ان عطفت وهو ثلث قولنا تعطفت الجملة على الجملة نحو الذي  
يطهر فيغضب بدل الذي كذا في قوله في الفعل المنصوب بعد وا الضمير انهم لما قصدوا فيها معنى التحية فصبوا  
المضارع بعدها ليكون الضمير عن سنن الكلام المتقدم مرشدا من اول الامر فما لبست للعطف في اول اذان اما في  
الحال واكثر دخولها على الجملة الاسمية فالمضارع بعد هائي بقدر ما قبله من خبر وجوبه في معنى ثم واوموم ثم  
ونهاى ثابت اي في حال ثبوتهاى واما بمعنى مع وهو لا تدخل الا على الاسم فصد وا هنا مضاجه الفعل للفعل  
نصبوا ما بعد هاء فعلية ثم واوموم ثم مع هائي كما قصدوا في المفعول معه مصاحبة الاسم للاسم فصبوا ما بعد واو واول  
جعلنا الواو عاطفة للمصدر على مصدر منصوب من الفعل قبله كما قال الفاء اي ليكن منك قياما ونهاى معنى الجزاء

قوله ان يرضى عنك  
نصب الفاعل اي يرضى عنك  
او قوله ان يرضى عنك  
نصب الفاعل اي يرضى عنك  
قوله ان يرضى عنك  
نصب الفاعل اي يرضى عنك  
قوله ان يرضى عنك  
نصب الفاعل اي يرضى عنك

فتكرهين او تكرهين  
انت بعد الشرط  
والجزء نحو انما يصحني

بين  
فتكرهين  
بضمير اي  
الاغلب بعدها

مبتداه محذوف والخبر  
وجوبا كما ذكرنا في  
اذن وانما اخذنا  
هذا على قول ان  
فاجعل الفاء م  
منصوبا

# فذكر الفاء السببية وانصبا الفعل بعدها

غير ضرورة على معنى الجمع كما لم يكن في تقدير همه الفاء ملقوب السببية بل كونها والعطف التبعي فليس يجوز كل رجل وضبعه  
والاول في فضاء التصويت في شيء على معنى ان يجعل على وجه يكون ظاهرا ففما قصد التصويت عليه وانما شرط في نصب  
ما يقدر به السببية كون ما قبلها احدا شيئا المذكور ولا يتنازعا حاصلا المضاد فيمكن كاللفظ الذي ليس بمصحح في وقوع  
ويكون ما بعد الفاء كجاء اما قبلها وانما الجملة في وجوب كونها احدا لا شيئا المذكور على ما قبله في السببية التي هي اكثر  
استعمالا من لوازم مثل هذا الموضع اعني في انصبا المضارع بعدها وذلك لشابهة الواو للمفاء في مثل العطف في حرف  
ما بعد ما عن سنن العطف لفضاء السببية في احدها وانما الجملة في الاخرى والفرق بالجمعة من النصب الذي هو لازمه  
السببية ثم اعلم انه لما كان ما بعد الفاء مبنيا نحو هذا الجواب والوجه كما صار الفاء مع ما بعدها شاقا فبالا فبالها من الجملة  
الجارية بالجملة القطبية فجاز في هذا الجواب ما لا يجوز في الجملة الجارية وذلك لان ذلك تفصيله بين الفعل الذي قبل الفاء  
ومفعوله نحو هل تظن فيا بياك زيدا وينوسط بين اداء الاستفهام التي هي هل والظن والى وكيف اوله وبين الفعل المسك  
المنفرد عنه نحو هل ينك تخرج ومعنى فاكريمك مزيد وكيفية. فانصبا للجملة في قوله فاسيرك فيجوز ايضا حذف  
الفعل المنفرد عنه للوضوح بقيا هذا الجواب فمما لانه في اللفظ كالجواب ما هو كاشط مع ما في قوله فاسيرك اي في سببه  
في سجع ولا يجوز في ذلك في سجع الشرط والجزاء لان كلا واحدهما في اللفظ جملة ظاهر فالاول جواز الجزاء  
بالفاء لا بحاجبه ايضا الشيء الواحد يجوز ان يكون فعلا ونحوه ولا يظهر الذين يدعون جوابه قوله فنكون من الظالمين وقوله ثم ما  
عليك من حسابهم من شيء فنظروا في حلة منوطة بغيرها ويجوز ان يكون فمكون عطفا على نظره وانما لا يجب بجوابه لانه كالشرط  
والجزاء ولا يجب كذا الشرط بجوابه ومعنى التقى نحو ما نائبا فقد شئت التقى الحديث لا ينافي شرطه وهو الايثان كقولهم لا يظن  
عليهم فهو فها هو الفاعل من ذلك لان فاء الجزاء فبا سنان يجعل الفعل المنفرد عليه الذي هو غير موجب موجبا ويدخل حله  
كله وان يكون الفاعل من الفعل جزاءه كما نقول في قوله نعم لا تطعوا ثمه فصل عليكم عصى ان تطعوا المحول للنصب  
حاصل ويجوز ايضا ان يكون التقى اجما الى الحديث في الحقيقة الا لا يثان اي لا يكون مثلا يثان بعد الحديث وان  
حصله طلق الايثان وهذا المعنى ليس في الفاء معنى السببية وحي الفعل ان ينصب بعد الفاء السببية لكنه انما انصب  
على تشبيهها ففاء السببية كما جازي وانما قلنا ان الفاء هذا المعنى ليست للسببية لان قولنا ان الاثني حدثني مخالفة في  
المعنى لقولنا ثابتي لا لا يحد شي بل تأبط هذه الفاء مع فاء العطف من اما عطفه للاسم على الاسم نحو ما كان مثلا سنا  
حدثت على ما يؤولون به مثل هذا التصويب اما عطفه للفعل على الفعل نحو ما نفى فيحدث شي بالرغم فيكون التقى في الموضوع  
شيئا واحدا وفعلا على العطف والمعطوف عليه معا فيكون مجموع الاثان المنبسط فيحدث التقى بالحدث اياه منقبا والمرتب  
من جزئين يعني بانقاء جزئه معا وبانقائه كل واحد من جزئيه ايضا فعلا الاول يكون المعنى ليس مثلا يثان ولا حدثت معه  
ويجوز ان يكون قوله نعم ولا يؤذن لهم فيعلنون بهذا المعنى على فينبط الجزاء الثاني فقط يكون المعنى مثلا يثان لكن  
لا حدثت بعد ومنه قوله عليه الصلوة والسلام في التبع لا يخرجكم من امرى حق فموضوعه ولا يخطئ فيجيبون عليه ولا يجوز ان  
يعنى الاول فقط لان الحديث الذي يكون بعد الايثان لا يكون من دون الايثان بل ان جعلت ما بعد الفاء على العطف والاستنباط  
لا معطوف على الفعل الاول فجاز هذا المعنى فيكون المراد ما نائبا فانث تحدثنا بالحديث بما يحيا هل يحيا كما قال غيره قاله  
ناينا بغيرهم فنخرج ونكسرنا مثلما في فخرج فخرج يجوز مع الرفع ايضا ان تكون الفاء السببية والمبتدأ معدوف فيكون  
معنى الرفع والنصب سواء اتاهل بغيره الى نصب بعد اللبس كما ذكرنا قبل ويكون قوله نعم وقد والوند من فبدهن  
منه اي فهم يمشون فمكانه قال فبدهنوا فيبعتون وقد كان قوله نعم فاعلم فيه سواء بمعنى فبدهنوا وكذا قوله الله لنقل الرفع  
الفوا ينطق ولم يندم معك عليك فخرج ولا ادى ما ما من ان لا يقدر في مثله المبتدأ لان فاه الجزاء قد تدخل على المصا  
المثبت والمعنى لا من غير فبدهن فبدهن فبدهن فخرج ولا ادى ما ما من ان لا يقدر في مثله المبتدأ لان فاه الجزاء قد تدخل على المصا  
فهو ما ينطق على كل حال وذلك بناء على فو هاتنا لشما ونحو ذلك ثم رجع وقال وهل يجربنا يوم نبدا سلف وقد لا يستر  
بئذ واو الجماعة ايضا الى نصب ما من اللبس كما ذكرنا في نحو انهم واكرهك بالرفع لان او الحال قد تدخل على المضارع  
المثبت كما ذكرنا في باب الناح نحوئك واضرب زيدا بالحق ما ضربت وكذا في قوله كما ذكرنا بعد ذلك والنصب نحو فانا لنو فم او  
يسلون مع انه معني الاما من اللبس فان اولى الاصل احدا لا من والمعنى لا بد من احدا لا من الضال والاسلا وغير  
ايضا ينطق الى معنى الى والا فلا يرجع بعد الفاء اذن اربعة معان كان فقد والنصب معيان وانما وانا في النصب في المعنى انما  
مع ان الفاء ليست للسببية فشيئا للغاء بقاء الجزاء لكونه فاء بعد مضارع كما يثبت في غاشية في كن فيكون فان في  
بالعنى الثاني استعمال كقولهم لا يسعني شيء فيجوز عند ان وسعتني شيء لم يجز عندك وقال وما قام متأفما في دنبا

في هذا المتن  
السببية  
السببية  
السببية  
السببية  
السببية  
السببية  
السببية

واما من حالك عليهم  
من شيء  
الذي قبله  
الذي قبله

كان  
في شئ

الايثان

فبدهنون  
فبدهنون  
فبدهنون  
فبدهنون  
فبدهنون  
فبدهنون  
فبدهنون

في هذا المتن  
السببية  
السببية  
السببية

بين من الجمع وبقية واحدة ونحو ذلك  
فبدهنون  
فبدهنون  
فبدهنون  
فبدهنون  
فبدهنون  
فبدهنون  
فبدهنون  
فبدهنون



**بجاء الفعل**

حاشية في بعض الأفعال  
 حاشية في بعض الأفعال  
 حاشية في بعض الأفعال

نسبق الآيات في عرف أي يفهم ولا يتطوع إلا بالتالي هي اعرف فان وما حصل سعدي في عربي بل ينسب لا الترتيب فان لراك  
 أي جعل ولا ينسب لولا أن ما بعد الفاء في اليمين منقول الجازا لا استثناء اذا المصريح لا يكون في اوجب تد وكذا تفيد  
 الواو من غير معنى كقولك ديمت ولا عود الحى انا لعود على كل حال ويجدا ومن غير معنى الى الا كما نقول  
 انا سافر وان حكيتا ولا بالتصريح بذلك فذلك افعالنا اي بل انما هم وجوز سبويه الترفع في قوله جارح ملكا  
 او يوث امل على العطف على جارح او على القطع اي بفتح مؤنث وقوله نعم او يرسل رسولا بالترفع مفعول اي فعل  
 ترسل وقوله ان تركوا قريبا كجبل عادتنا او ترزون فانما مشترط عند التحليل بجعل على المعنى اي لترك كون  
 او ترزون كقوله ولا فاعيل لا يبين غايتها وهذ هو ليس هو على القطع اي بل انما ترزون واو بمعنى بل كما يحسن في حق  
 العطف كما في قوله تعالى مثلنا لف وزيد ون اي بل هم زيد ون فبعد الفعل والواو غير الجملة فال على الحكم المالك يوما  
 اذا مضى فيضنه ان لا يجوز ويفصله بنصب بفعلنا هنا محتمل مع النصب ان يكون مفعولا على جوارح المعنى فيكون العطف  
 على الحكم ان لا يجوز وان لا يفصله فتركه العطف خوفا من اللبس برفع على المفعول اي وهو يفصل كما تقول زيد يحيى  
 اذا شئت بجمه وغنته اي يبنى ان بجوى فالعطف يبنى على اي يفصله ان لا يجوز وقد يقطع مع الفاء التي لا يفسر التسمية  
 كما ذكرنا في قوله نرحم ويكثر التاملا ومثله قوله وما هو الا ان اراما فجازة فاهت حق لا اكاد تصيب بزي بنصب  
 اجت برفع على القطع اي فانما يصح قوله والواو بشرطين الجملة وان يكون مثلها مثل ذلك اي يجمع مضمون  
 ما قبلها ومضمون ما بعد هاهن زمان واحد ويكون مثلها امره يجوز في اوزون او هي نحو لانه عن حق وان مثلها كان عليلك  
 اذا فعلت عظيم او اسماها نحو هل تزود ويغطفى او بمن نحو ليك عندنا فكلمنا او تختبرن نحو هلا تزودا ونكرنا  
 او عرض نحو الا تزودا ان تكر منار الفاء يكون هذا بواو العطف نحو ليك نياره منك وباراه متى وقد ذكرت ما علمه  
 الفاء قوله واو بشرط معنى الى المعنى او في الاصل احد الشبهين او الاشياء يجوز فيه بفهم او يفصله اي بعمل احد الشبهين ولا بد  
 من احدهما فاذا قصدت مع انا وهذ المعنى الذي هو لزوم احد الامرين النصب على حصول احد هما صبلا الاخر وان  
 الا ذلك امتثال حصول الثان نصب ما بعدا ونسبويه يفعله بالواو غير بالى والضميمة وجعان الى شى واحد فان قسرا  
 فالصبا بعدا محذوف وهو الظرف الى لزمك الا وثمان تعطيق فهو في محل النصب على انه طرف لما قبل او عند  
 من فتره بالى ما بعدا بناو بل مصدر مجرود بالواو والمعنى الى هذا وقال سبويه في قول الشاعر وما الشى الذي للبه  
 نافعى وبغضبه صاحبي بقولك يجوز رفع بغضب نفسه ما الترفع فلما عطف على قوله ليش نافعى قوله  
 ابو على في كايما لشعر بل هو عطف على نافعى ليش شى لانه يكون المعنى ان ما انا بقول للشى الذي ليس بغضب  
 منه صاحبي الاول شيئا لا بغضب منه صاحبي هذا ضد المقصود واذ اضبته فهو على الصروف فال المراد لا يجوز ذلك  
 لان فيه ان نفعى الترفع والغضب هو عكس المقصود لان مراد الشاعر الذي بغضبه صاحبا قوله قلت الذي فاله  
 بله توجعلنا هذا المعنى في سببان قوله ليش نافعى لانه يكون المعنى ان لا قول ولا يجمع نفعى غضب صاحبي منه وهما  
 عكس ما ينبغي لانه يبنى ان لا يقبل قوله لا يجمع نفعه غضب صاحبه وما اذا جعلناه في بيان النفع الذي هو ما انا لا يفصل  
 المعنى لانه يكون المعنى ان لا يكون القول الذي ينفعنى مع غضب صاحبي منه وذلك باننا نقول ما معا او ما نفعنا احدنا  
 لان المركب يبنى ما نفعنا احدنا غير كما يبنى ما نفعنا جمعا فالفاء على ما هو معنى حقيقة اعنى بقول كفترا نافعى  
 الفعل المشفاه عنده في قوله متى فاكربه نكرته كى كما تقدم بغيره ذلك وقال سبويه وبعدا ابو على ان بغضب المنصوف  
 معطوف على الشى اي الذى غضب صاحبي منه نظرا لان الضمير منه يرجع الى الشى غير النافع فيكون المعنى وما انا  
 بقول ليش يحدت غضب صاحبي من الكوا الذي لا ينفعنى ولا معنى لهذا الكلام ولا يجوز ان يرجع الضمير الى المضاف  
 المفرد لان انا مضمرة الى الغضب ليعلم ان الغضب لا يحتاج الى لفظ منه كما يبينه الظرف والمضافة الى الجمل  
 نحو قوله يوم ثبوت فيه الوجه تخرج قوله والماطف لو كان المعطوف عليه اسما عطف على حى في قوله وحق اذا كان معطولا  
 اي لعاطفة بعد ربه ما ان نحو قولها اللبس غايه وكفر عبقى اختلف من ليش الشقوق لكون الاسم معطوفا على اسم  
 وكذا العطف بالفاء وغير نحو اعجبى ضرب زيد فليشم وضرب زيد ثم ليش وضرب زيد او ليش والواو الفاء او في مثل  
 هذه المواضع لا يبنى ما معنى التسمية والجمعة والانهاء فورد ويجوز اظهار ان مع لا كى والعاطفة وتجب مع لافى اللام  
 اخذ بين الواضع لنى يجوز فيها اظهار ان المقدرة والموضع الذي يبنى منه ماوجبظهار ان الذى يبنى بعد الضمير  
 هو الموضع الذي لا يجوز فيه اظهارها فنعول انا جازاظهارها مع لا كى والعاطفة واللهم الزيادة نحو امرن لان يكون  
 لان هذا كل على اسم مرجح نحو حنك للا كرام واعجبى ضرب زيد وغضبه واوردت لضمرك نحو ردي لم تجاز ان يظرو

ويرى ان الحكم ان يكون عطف على جوارح الكا في بعض النسخ

عنه

بقوله

فانما التسمية

او شى بغضب صاحبه

وهذا هو المعنى في قوله  
 وهو المعنى في قوله  
 وهو المعنى في قوله

# جواز الفعل المضارع

معها ما قبل الفعل الى اسم صحيح وهو ان المصدر غير ما لام الجوز فلما لم يدخل على الاسم الصحيح لم يظهر بعد ما لان  
 الاغلب فيها ان شغل بمعنى في وهي بهذا المعنى لا تدخل على اسم صحيح كما قرر رجل عليها التي بمعنى الى لان المعنى اول  
 اخلص التي بلبها المضارع واما الواو والفاء واولا فلها لما مضت فصب ما بعد ما للتصريح على معنى السببية والجملة  
 والاشياء كما نعت صارت كعوامل التصيب فلم يظهر ان تصيب بعد ما وقد ظهر ان بعد ما في الشعر قال وان بلوم يجارص  
 لوانها واما جوب لا يظهر مع لام في اذا ولها الا فلا سكره اللام من المتواليين واما قول المعنى لا يتم لا يدخلون نحو فاجر  
 على حرفي النفي لاستخفافها صد والكلام فيفسر نظرا لان لا من بينها لم يدخلها العوامل نحو كنت بلا مال وحسبوا ان لا يكون  
 نندوا والكوفون جوروا اظهرا ان مع لام الجوز بدل من اللام واما كبد لان مذهبهم ان اللام هي الناصبة فيفسرهم بام يجوز  
 تقديم معمول الفعل بعد ما عليه ما خلا فاللص من واستدلوا بقول الشاعر لغد عكثي ام عير ولدا كن مغالها  
 ما كنت حبالا سة ما لان اللام عندهم هي الناصبة ولتست هي مصدر تبه وهو عند اللص من على بعد فعل ناسبا اي ما  
 كنت اسمع مغالها تم كذا لاسمها مغتسل للضم واعدان ان الناصبة فيفسر في غير الواضع المذكورة كذا لكن ليس بغياس كما في ذلك  
 المواضع ولا فعل لضعفها كقولهم شمع بالمسك كجر من ان نراه ومنه عاك فعل كذا على اي كاختره المصنوع وبفعل ذلك  
 ان كان مغذرا باسم مرفوع كما في شمع بالمسك ولا سيما اذا كان فاعلا وقد جاء قوله وحول مثل يابسة يجزع لانه في الاصل مفعول  
 وقد ينصب ضمير شك وذا كقولهم الا ايها الزحري احصى الوحن يروي زفعا ونصبا والكوفون يجوزون التصيب مثله  
 فببسا نوله ويجوز بله ولنا ولا الامر ولا في النهي في كالمجازاة وهي ان ويمما واذا ما وجبنا وان وعنى ومن وما واوان  
 واما مع كفيها واذا ما ذابان مغذره هذا ذكر الجوز ومطلفا قوله فلم تغلب المضارع ما فيها ونصبه ولما مثلها وبخصص ما  
 لاستغراق وجوز حد الفعل للام الامر اللام المطلوب بها الفعل ولا النهي ضد ما استند في التصيب قوله لغلب المضارع ما فيها  
 لغة كرا في باب المضارع ان بعضهم يقول ان لم تدخل على الما نحو غلب لفظه الى المضارع قد جاء في الشعر غير جازمه كقوله  
 لولا فوارس من نعم واستقر يوم الصلابة لم يوفون بالخار ومانا بضافي الضر في مفعولا بينها وبين جزمها لان جزم  
 مغالها ففقا رسوما كان له سوى هل من الوحش فوهل فوله ولما مثلها يعني لغلب المضارع ما فيها ونصبه اي في الما  
 فوله وبخصص ما استغراق اعلان لما كما لو كان في الاصل لم يندب عليها ما كما زيدت في ما القطر وبها ما فخصص بسبب  
 هذا الترياره باشياء احدها ان فيها معنى التوقع كقوله في اجابا لما نحو فهو بتم في الاغلب في قول الامر المتوقع كما يجز بعد في  
 الاغلب عن حصول الامر المتوقع فقول من يتوقع ركوبه لا يركب ركبا لا يركب ركبا قد يشغل في غير المتوقع ايضا نحو نك  
 ولما ينفعه التذم والخصص لما ايضا بامتناد فيهما من جن الاستفهام الخال الكلام نحو ندم ولما ينفعه التذم فعلا التذم متصل  
 بحال الكلام وهذا هو المراد بقوله بالاستغراق ومنع الاندراج من معنى الاستغراق فيه وقال في مثل في احتمال الاستغراق  
 وعدمه وانظروا فيها الاستغراق كما ذهب اليه النحاة واما ما فيجوزنا نفضاع فيهما دون الحال نحو قوله مضرب في بلا من لكثر ضرب  
 البو واخصص لما ايضا بعد دخول اذ ان شرط عملها لا نقول ان لما يضرب ومن لما يضرب كما نقول ان لم يضرب  
 ومن لم يضرب وكان ذلك لكونها فاصلة فون بين الفاعل المحرف او شبهه ومفعوله واخصص ايضا بجواز الاستغناء  
 بها في الاختيار عن ذكر المنقول بدل عليه دليل نحو نسا فيك لمدنر ولما اي لما ادخلها كما جاز في ذلك قد اتفق في نظرها فالسنة  
 اذ لا تخرج غير ان زكنا لما تزل به جانا وكان فيد ولما جاز ذلك في ضرورة كقوله اخطو وديعنا اقول اسود عليها ابو الاعا  
 ان وجد وان لم واذا دخلت همزة الاستغناء على لمدنر ولما اي لما ادخلها كما جاز في ذلك قد اتفق في نظرها فالسنة  
 بامر غير كقوله فتم الرزقك فبنا والو نخرج لك صدرك وقوله الما نثر فوامتا اليه بنا فوله ولا م الامر اللام المطلوب  
 بها الفعل يدخل فيها لام الدعاء نحو لعرض لنا الله وهي مكسورة ونفخها العنة وقد يسكن بعد الواو والفاء ثم نحو ولما كان طائفة  
 احبوا صلوا فبصلوا معك وتم لم يفضوا وهم مع الفاء والواو اكثر لكون انصبا اليها ما بعد ما اشده لكونها على  
 واحد مضارع لفاء والواو مع اللام بعد ما وجوز في المضارع ككلمة على وزن فخذ وكف بخفف بخذ والكسر واما الم  
 نحو عملها لكونها حرف عطف مثلها وتلزم اللام في لشر فعل غير الفاعل الحاطب اما فعل المفعول نحو لا ضرب انا  
 ولضرب انت لان هذا الفعل لفاعل الغائب المحذوف واما فعل الغائب المذكور نحو يضربني يدو للضرب هند  
 فيما كثران واما فعل المنكسر كقوله عليه الصلوة والسلام فوموا فاصل لكم وفيه لخل خطبا بكم وهذا اي  
 امر لان لشر فبلا الاستعمال وان استعمل لا بد من اللام كما رأيت فان كان الما وجماعة بعضهم حاضرين وبعضهم  
 غائب فلفظ لشر فبلا الاستعمال وان استعمل لا بد من اللام كما رأيت فان كان الما وجماعة بعضهم حاضرين وبعضهم  
 غائب فلفظ لشر فبلا الاستعمال وان استعمل لا بد من اللام كما رأيت فان كان الما وجماعة بعضهم حاضرين وبعضهم  
 غائب فلفظ لشر فبلا الاستعمال وان استعمل لا بد من اللام كما رأيت فان كان الما وجماعة بعضهم حاضرين وبعضهم

ان وكذا حتى لم يظهر  
 بعد ما  
 بعد ما

وان حصر اللام في الما

المطلوب بها الشرك

سورة الرطل جرد وفي بعض  
 واد في الجنة اسم اللام كان  
 سارة راد صفا بالاسم

لما سلم ارض بربها مرفوع  
 مرفوع تقول ايست ولا اول  
 لك وقد تميز لم يجز  
 سارة من محتمل يكون جوازا

وسبب لما مرفوع ولما  
 مرفوع تقول مرفوع  
 لا زير في  
 لم يرب  
 صفة

اقد

وهو  
 في  
 في



# في ذكر كلمات الشرط وعملها في الجزئين

الشرط وانما وجب له ان يكتسب الشرط لانها كالمخرج من لغتها معقولة التي هي الالهة لا يستعمل في الامور المنطقية من المنطوق  
 مثلا ان غرت النفس وطلعت فعملها تعقولة انما الشرط كالاحتمال الوجود والعدم في الشرط الواقع بعد ان لا  
 نوع عمومي ايضا والشرط بعد هذه الالهة ايضا كالشرط بعد ان في حال الوجود والعدم ايضا فانهم سلكوا طريق الاختصار  
 بعضهم هذه الكلم العامة معقولة ان اذ كان بطول علمهم الكلا في الوافي من ضرب من ضربان ضرب زيدا وان ضرب  
 مكر ضربا الى ما لا ينشأ من كذا ما ومعنى وسائر خواصها ويجوز اتصال هذه التراكيب بان وافي وان ومعنى وان وانما  
 واذما فكلاهما ذكرنا وقد اختلف في العامل في الشرط والجزء فقال السلف في العامل فيها ككلمة الشرط لا ينشأ منها الفعل بل ينشأ  
 واحدا ويطلبها الجملين احدهما بالآخر حتى صارا كالواحد في كمالها في العامل في الجزئين وكلتاهما وان واخواتها  
 عمل في الجزئين لا ينشأ منها احد هب الخليل المبرح الى ان كلمة الشرط فعل في الشرط وهما معا معلان في الجزاء كالمشاهدة  
 معا صيرت في كذا واحد وحرف الشرط صيرت في ذلك على عين وهذا كما قيل ان الابداء والابتداء معلان في صير  
 واجب عن ضعف الحرف عن عين عين بان ذلك يجوز اذا انقضى شئ كان زمانا وان كان لا يخفى ان الشرط جزم بالاداء والجزء  
 جزم بالشرط وحده لضعف الاداء عن عين والشرط طالب للجزء ولا يستغنى عنه فيه واجيب عن سطر عمل الفعل الجزئي  
 ان يكون الشرط جزم بالاداء والجواب جزم بالجوار كما انه جزم بالجزء في قوله كذا في الجزاء من قوله كذا في الجزاء وليس يشع  
 لان العمل بالجوار للضرورة وايضا ذلك عند اتصاله مع الجزاء مع بعد عن الشرط ويجوز ان يكون الشرط في قوله كذا في الجزاء  
 الشرط والجزء مبنيان لعدم وقوعهما مع الاسم وعدم وقوعهما في الشرط ثم يحذفين وهو قريب على ما اخترنا من قبل  
 وكذا ان اصلها في الشرطية وكذا انما الباب لما ان تدخل اختيارا على الاسم بشرط ان يكون بعد فعل نحو ان زيد ضرب  
 وان زيد ضربا في ذلك وتكونون في ذلك سائر كل ما لا يجوز ذلك فيها الا في الضرورة قال في واعلم  
 تجزؤه ويحذف عنه كما في انساني وانما الجزاء مطلقا في قوله كذا في الجزاء وهو من ذلك كما جاز وقوع  
 الاسم بعد الجزاء الا ينشأ منها كذا في الاستعمال سواء هي ما في ذلك الاسم فعل نحو ان زيد ضربا في قوله كذا في الجزاء  
 ولم يجز ذلك في سائر كل ما لا ينشأ منها اذا كان بعد ذلك الاسم فعل نحو من زيد ضربا في قوله كذا في الجزاء  
 هل زيد ضربا وهل زيد ضربا في قوله كذا في الجزاء ان لم يكن بعد ذلك الاسم فعل نحو من زيد ضربا في قوله كذا في الجزاء  
 جاز وقوع الفعل الذي يكون بعد الاسم الذي ان وما نقصت معناها من الاسم ان يكون ماضيا سواء كان ذلك الاسم ماضيا  
 او مضويا نحو ان زيد ضربا ان زيد ضربا او لغيره وقد يكون مضيا على التند وذا نحو قوله زيد ضربا في قوله كذا في الجزاء  
 اهل ناسه ولد ناسه ان هو لغيره في قوله كذا في الجزاء انما الرجوع في قوله كذا في الجزاء انما الرجوع في قوله كذا في الجزاء  
 مع ضعفه وبين معمول فان كان ذلك الاسم ماضيا فهو ماضيا في قوله كذا في الجزاء انما الرجوع في قوله كذا في الجزاء  
 ولا يجوز لكونه مبتدأ لا ينشأ ان زيد لغيره الا انما الحكمي لكونه في انشائها من منفس اهل كذا وهو عند من ايضا مبتدأ بل هو  
 مرفوع بفعل يفسر الفعل انما يصح ان هلك واهلك كما في المصنوع على شريطة التفسير في قوله كذا في الجزاء انما الرجوع في قوله كذا في الجزاء  
 ان وضعه على الابداء لكنه مبتدأ يجب ان يكون خبره فعلا للطلب ككلمة الشرط الفاعل سواء ولها اوله وفعل عن الاختصار ايضا في قوله كذا في الجزاء  
 انه مبتدأ لكن العامل هو عند الابداء وعند الكونين الجزاء والتفسير كالمفرد في باب الابداء وان كان ذلك الاسم مضويا  
 فان كان الفعل بعد مشغلا بغيره او مشغلا فهو عند البصر بين منصوب بالمفرد وعند الكونين بالظاهر كما في قوله كذا في الجزاء  
 على شريطة التفسير وان لم يشغل ذلك الفعل بغيره ولا مشغلا نحو ان زيد ضربا في قوله كذا في الجزاء انما الرجوع في قوله كذا في الجزاء  
 وعند البصر بين بالقدرة وذلك لما ثبت عندهم من قوة طلب كلمة الشرط للفعل حتى لم يجز الفصل بينهما لفظا الا في لفظ  
 ان لكونها ام ابواب ولم يجز ان تدخل كلمة الشرط على اسم الفعل بعد كذا في قوله كذا في الجزاء انما الرجوع في قوله كذا في الجزاء  
 والمرفوع المنفرد بين على جزاء الشرط حكمها مستغنى عن الشرط فيجوز عندهم ان نك زيد بضم وان نالني زيد ضربا في قوله كذا في الجزاء  
 معمولان لمفردين يفسرهما جوابا لشرط ما الكوفون ولا يجوز ان نحو جزاء الشرط انما الرجوع في قوله كذا في الجزاء انما الرجوع في قوله كذا في الجزاء  
 وقد نال الجوار بفصل المرفوع الذي هو اجتناب من الشرط ما لو كان المرفوع من جملة الشرط ولا بعد فضلا ما نعام بالجوار  
 نحو ان نفس بن زيد ضربا فان نك من المصنوع فالقرء بهنق ايضا من الجواب مطلقا كما في المرفوع للعلامة المذكورة  
 والكسائي بفصل الفاصل ان كان طرف الجوار لغوا جزاء الجزاء لانه كذا فصل نحو ان نالني البو فذا نك وان نالني البو  
 افسد وان لم يكن طرفه لعلامة المذكورة واستغنى هذا البصر بين بقول طه بن عمرو والخطيب ايام فن بصيرتها  
 ويعرفها بانها الجزاء بغيره وانقصناه مسكورة الغائبة والاكثر جعل المرفوع مبتدأ فيجب ان يقع المضارع انفا  
 ونصدها بالابداء بالفاء نحو ان نك في زيد بضم وكذا الاكثر نصدها بالمنصوب بالفاء في المضارع انفا

في قوله كذا في الجزاء انما الرجوع في قوله كذا في الجزاء انما الرجوع في قوله كذا في الجزاء

تعلقوا به

في الابداء

في ذكر عامل  
 في قوله كذا في الجزاء

عقب فلا ان يكون  
 في قوله كذا في الجزاء

نحو قوله

# بجاء الفعل

نحو ان ضربتني فربما ضربت ويجوز ان يكون الضم والفتح والفتحة واللام والهمزة والاعراب من بين الشرط والجزاء ونحو ان  
 والله الملك وان ثابتي غفرا لله لك فانك وان ثابتي بان يدانك وان ثابتي ولا تخز اكرمك ولا يجوز عند البصر من ففهم  
 معمول لشرط على اداة الشرط نحو زيد ان يضرب بضم ياء ونحو ان يضرب بضم ياء وكذا معمول للجزاء ولا يجوز ان يضرب بضم ياء  
 بل انما يقول ان ضربت فربما يكون الشرط متوسطا ونحو ان يضرب بالاعراب على غير ما هي ان جئتني فربما اضرب على ذلك  
 كله ان لكلمة الشرط صدر الكلام كالاستفهام ولا يجوز ان يضرب ان جاءك فاعلمه لما ذكرنا في المنصوح على شرطه النفس  
 ان ما لا ينصب بنفسه لا يفسر واما اذا قلت زيدا اذا جاءك تضرب او تضربه فزيد حين جاءك تضرب او تضرب  
 فان لم يجز اذا وحين مجيء كلمتا الشرط بل جعلتها كقولهم الجعفة في قولك زيد يوم الجمعة تضرب او تضربه فنصب زيد  
 اولى اذا لم يشغل الفعل بالضمير ليعبر زيد ضربت على ناول بل حين يرب فان قيل البس بكفي الضمير اذا جاءك وحين جاءك  
 قلت لو لم يكن الفعل واقعا على زيد نحو زيد حين جاءك تضرب سعة لكان لكان واقعا عليه معنى وهو الخبر  
 المحفظة كان انما الضمير فيها ولى واما اذا شغل الفعل بالضمير فربما في المنصوح على شرطه النفس  
 ان الرفع في نحو زيد زيدا ولى من التصيب ان اجزيت اذا وحين مجيء كلمتا الشرط وجب رفع زيد عند البصر من كما ذكرنا  
 في ان وشغل تضربا من بالضمير اولى ان كان واقعا على زيد لان جواز الشرط هو الخبر المحفظة والشرط فزيد في كل ضمير  
 الضمير الذي فيه ففعلك زيد ان جاءك فاعلمه لما ذكرنا وان كان واقعا على غير المبدأ من حيث المعنى نحو زيد ان  
 جاءك فاعلمه لما ذكرنا في اولى اذا جاءك فاعلمه لما ذكرنا في الشرط واما الكون في نحو زيد فاعلمه لما ذكرنا في اولى اذا جاءك فاعلمه لما ذكرنا في الشرط  
 فاولا لان حتى الجواب لتقدم ففعلك ان تضرب ان كان عندك في الامثل ان تضرب فلما انما نحو الجواب المحفظة على حصول  
 له والاولى على ان مرتبة التقديم قوله بالفتح ابن حارس الفرج ان ان تضرب فاعلمه لما ذكرنا في اولى اذا جاءك فاعلمه لما ذكرنا في الشرط  
 من التقديم ورد جميع كون مرتبة الجزاء قبل الازالة لان الجزاء من حيث المعنى لان كما ترى في النظر في مرتبة الجزاء بعد  
 المأزوم وقوله تضرب ضروره اما على حدة الفاء كقولهم من يفعل الحسنة الله ينكرها وقوله هذا امر الله للفران بدرسه والامر  
 عند الترخي ان بهما ذنوب وقوله ولى مؤخر في اليمين الذي بهما من بين الجوانب ناظر فانه لا يعلق الشرط  
 بين المبدأ والخبر الا ضروره فلا يقال زيد ان لضربك فاعلمه لما ذكرنا في اولى اذا جاءك فاعلمه لما ذكرنا في الشرط  
 واما ما عرفت من بين الضمير وجوابه نحو والله ان جئتني لا كرمك فنجي واما ما عرفت من بين المبدأ والخبر في قوله  
 واما امرنا ثابتي اذا اردنا ان نغول له كرم فكونه كرم فاعلمه لما ذكرنا في اولى اذا جاءك فاعلمه لما ذكرنا في الشرط  
 فمعنى ان يضرب اخوك ويجوز ان يكون اليمينان المذكوران هكذا واما ما عرفت معمول الشرط على اداة الجزاء الكسامة  
 دون الفراء واعلم انه اذا تقدم على اداة الشرط ما هو جواب من حيث المعنى فليس عند البصر من الجواب لفظ الا ان  
 للشرط صدر الكلام بل هو والعلية وكالعوض منه وقال الكون في بل هو جواب في اللفظ ايضا بخبره ولم يصدر بالفاء ففعلك  
 فهو عندك جواب افع في وقوعه كما ذكرنا انما خبره على الجوار اذا تاخر عن الشرط وذلك نحو اضرب ان ضربتني فاضرب  
 جواب من حيث المعنى انما لو وقع ضمونه على حصول الشرط ولهذا لم يحكم بالاداء في قولك لك على الف درهم ان  
 دخلت النار عند البصر به ايضا بقوله مع هذا لفظ نحو الشرط وان لم يكن جوابا للشرط لانه عندك بمعنى عنه فهو  
 مثلا استجارك المذكور الذي هو كالعوض من العذر اذا ذكرت احد مما لم يكن كذا لا يجوز عندهم ان يقال هذا المقدم  
 هو الجواب الذي كان مرتبة التاخر عن الشرط فقد علم انه لانه لو كان هو الجواب لوجب جزم في اللفظ والقابض نحو ان  
 مكره ان كرمك وكان ضرب علامه ان ضربت زيدا على ان ضمير علامه لزيد في خبر الجزاء عند البصر من بعد الشرط وعند  
 الكون في بل هو اداة كما ترى في المدلول على جوابها ما تقدم ولا يدخل الا اذا كان صدر الشرط المذكور  
 اولى بل لانه المقدم الذي هو كالعوض عن الجزاء من ذلك لشرط كقولهم كرمه وان تمنى فاشتم بعد من اكرامك انشام  
 وضده وهو المدح اولى بالاكرام وانسب وكما قوله اطلبوا العلم ولو بالصب والظاهر ان الواو الداخلة على كلمة الشرط  
 في مثلها عن ائمة ونص في الجملة الاعرابية ما توسط بين اجزاء الكلام مستغفابه معنى مستغفابه لفظا على طرفي اللفظ  
 كقوله فانت طالع والظلال الية وقوله كل من فيها وحاشاك فانيا وقد يجوز بعد تمام الكلام كقوله عليه الصلوة والسلام  
 اناسيد ولادم ولاخر نغول في الاول زيد وان كان غنيا بجمل في اثنان زيد بجمل من كان غنيا نحو الشرط في مثل مدلول  
 الكلام ان كان غنيا فهو بجمل وكيف فاقترن بجمل كالعوض عن الجوار المقدر كما ترى ولو اظهرت لزيد كرم هذا الجملة المذكور  
 ولم تكن الواو اعرابية لان جواز الشرط ليست جملة اعرابية بل الجزاء هو والاعطف والمعطوف عليه محذوف وهو  
 صدر الشرط المذكور لانه فلما انه هو الاولى بالجزء المذكور فالقيد به عند زيد ان لم يكن غنيا وان كان غنيا بجمل وند

زيد

زيد في قوله بالفتح

نحو  
انما امره اذا  
اراد شيئا

معمول  
نحو  
الكل على ائمة

عظيمة

الاربعين من صيد

بطل

او في قوله  
وكان ثابتي غفرا لله لك

الفتح  
 في قوله  
 انما امره اذا اراد شيئا  
 في قوله  
 انما امره اذا اراد شيئا  
 في قوله  
 انما امره اذا اراد شيئا



# في الفصلا

كما من واتي وانما المعجزة بفتح عي ما من واتي شرطية بعد هاتجوريت به فاذا من بانه يعطه كما يجوز فاذا من بانه  
 يعطه على السن مولا وذلك لان المعجزة لا تغير ما بعد ما عن معناه على التصحيح اذ ليست بمضادة اليه وانما عكس وفتح  
 نحو وان من النظر بعد هاتجوريت بانه لا يغير ما قبل المعجزة الا بغيره ومن كان مذهبهم ان المعجزة مضادة الى المعجزة بعد  
 بجواب لا يغير نوع كلمة الشرط بعد هاتجوريت بانه لا يغير ما قبل المعجزة الا بغيره ومن كان مذهبهم ان المعجزة مضادة الى المعجزة بعد  
 من بانه لا يغيره ولا يغيره بفتح عي فاذا المعجزة الا بغيره الا في مثل خرجت فاذا السبع وانما اما ان كان بعد هاتجوريت  
 من او ما واتي وبعد هاتجوريت بفتح عي فاذا المعجزة الا بغيره الا في مثل خرجت فاذا السبع وانما اما ان كان بعد هاتجوريت  
 الشرط وفتح عي الشرط مع ان لا يجوز له ظاهر كما قلنا في انك ان ما في الاول في جعلها موصولة بخوانا من بانه في ذلك  
 اكرمه وان كان بعد هاتجوريت بفتح عي فاذا المعجزة الا بغيره الا في مثل خرجت فاذا السبع وانما اما ان كان بعد هاتجوريت  
 فروح وفتح عي فان يكون بعد ان واخواتها وكان واخواتها وفتح عي فاذا المعجزة الا بغيره الا في مثل خرجت فاذا السبع  
 وكان بانه من الاستفهام ان لا تدخل على كلمات الشرط لكن لها في الاستعمال سنة الا ترى الى دخولها على الوار  
 والفاء ومن ثم يجوز ان يضرب بفتح عي فان ذلك في كان ضمير الشأن جاز وخولها على كلمات الشرط  
 وكذا لو حذف ضمير الشأن بعد ان على فتح عي فانه كما في في الحروف المشبهة بالفعل كقولنا ان من لام في بني بنت حسنة  
 الله واعني في المحطوب وذلك لان كلمة الشرط ليرى ان تلك التواضع في الحصة وكذا يجوز ان يكون المعول الثاني لهذه  
 التواضع جملة مصدرية بكلمة الشرط نحو كان زيد من بصر به اضرب ولو قلت هم هذا الجزء الثاني على الاول نقلت كان  
 من بصر به اضرب زيد لا يجوز لان واداه الشرط المؤثر في الجملة واما ما حوكت علمت انهم زيد وعلمت انك في الدار ام عمر  
 وفقد ذكرنا الاعتناء عنه في باب البسند واعلم ان الجزء يحذف عند قما الفرضية يقال ان ائتني اكرمت فيقول وانما  
 ان ائتني وكما في قوله الله نعم ولو ان قرأنا سببها الجبال الابد واذا حذف جواب واداه الشرط الجازية فالواجب في  
 الاختيار ان لا يجوز ان الشرط بل يكون ماضيا لفظا ومعنى نحو ان لم اقبل لعله فعل الاذاه في الشرط كما لو فعل في الجزاء مؤله  
 فان كانا مضارعين او الاول ماضيا والثاني غير مضارع نحو ان شررتي زرتك او فانت مكرهات  
 كانا مضارعين فيما عجز عما لا غير ما مؤله انك ان يصحح الحوك يفرع عند فقد الجواب عنه وان كانا ماضيين  
 فهما متبديان في محل الجزاء نحو ان ضربت وان كان الاول مضارعا والثاني ماضيا فالاول مجزوم وهو طبل له ما  
 في الكتاب العزيز وقال بعضهم لا يجوز الا في صورة الشعر ان من يكذب في بيتي كنت منكم كاذبا حتى بين خطبة والوريد والوجود  
 مضارعين فليبقا لفظا والمعنى ثم كونا ماضيين لفظا نحو ان ضربت يضربون ماضيا ومعنى نحو ان لم تضربني  
 لو اضربك او اضربها ماضيا لفظا والاخر معنى نحو ان ضربت يضربون ماضيا ومعنى نحو ان لم تضربني وان ضالفا ماضيا  
 ومضارعا فالاول كون الشرط ماضيا والجزء مضارعا نحو قوله نعم من كان بهر بالجملة الذي اوزر بينهما فون وعكسه  
 اضربك لوجه نحو ان شررتي زرتك لان الاذاه اذن تؤثر في الفعل الا بعد بفتح عي المعنى المستعمل من غير ان تؤثر في  
 الاضرب شيئا بغير المعنى ويجوز تحالف الشرط ومعطوفه ماضيا واسفنا الا نحو ان زرتني وانك مني وان زرتني وانك مني  
 والاولى نوافها كما في الشرط والجزء وكذا في الجزء نحو ان زرتني اكرمتك واعطتك وان زرتني اكرمتك واعطتك واذا  
 ذكر بعد الشرط فعل ليرى من ذهولها ان يكون مفعولا ثانيا للشرط نحو ان تحسني اعطتك او صلة نحو ان تضرب الذي يترى  
 اضربك او صلة نحو ان تضرب يضربك فان ان يتفقا لفظا ومعنى نحو ان شررتي زرتك احسن اليك فيجب  
 وفتح عي او ان جاز ان يكون مفعولا للشرط بتقديم ان نحو ان اكرمتك اكرمتك اي اكرمتك فان اذ هب فهو منصوب  
 الصلة على انه مفعول وانما ان يتفقا معنى لا لفظا نحو من يفعل ذلك يلقى اثمنا ايضا عطف فهو بدل من الاول وانما  
 ان يتفقا لفظا ومعنى نحو ان تضرب تضرب اي تضرب وحكم الحاكم الخالف الاول لفظا ومعنى وكذا الحكم ان جاء الفعل  
 بعد الجواز ان يتفقا لفظا ومعنى نحو ان اكرمتك احسن اليك احسن والختلفان لفظا ومعنى نحو ان زرتني اكرمتك  
 اسرع والختلفان لفظا ومعنى نحو ان تضرب تضرب اي تضرب وحكم الحاكم الخالف الاول لفظا ومعنى وكذا الحكم ان جاء الفعل  
 اي اسرع ان جاء مع المتوسط واو فاء او ثم فالوجه الجزم وذلك لان الضرب مع الواو والفاء على الشرط كما ذكرنا في التسيب  
 واولا بفتح عي وكذا في الفعل المناخي ويتفقا في ذلك في الماخوجوان استنباطا ايضا نحو انك فاحسن اليك او  
 واحسن يتكون الضرب على التسيب والجمع على العطف والترفع على الاستنباط اي فان احسن اليك  
 فان ابن التراب اذا قلت تخدان نامر بالعرف فطقت فعلا عليه ما فان كان من شكلا الاول فغفلا لا غير نحو  
 تخدان نامر بالعرف وتوخر عليه وان كان من شكلا الثاني نحو تخدان نامر بالعرف وتوخر عن المتكره فذلك في ان

في ذلك على ان  
 هذه الاستفهامية  
 ان لا يغيرها

مله او  
 في معنى  
 في معنى  
 في معنى  
 في معنى

اداه الشرط  
 ماضيا

جزية لكونه ناكبا  
 لفظيا وانما يختلف  
 لفظا ومعنى نحو ان  
 فان في مثل الضرب  
 فيجب

انك  
 في معنى  
 في معنى

في المطرف للتراوية الجزر على المطرف والنصب على الصوب والرفع على الاستئناف وان عطفت ما يصلح للاول والثاني  
 نحو متحدان ما مر بالمعروف وشكر فبعبارة بعدا وجه الرفع على وجهين على المطرف على الاول وعلى الاستئناف والنصب على  
 الصوب والجزر عطفا على الثاني قوله وان كان الثاني فالوجهان ايان كان الثاني او الجزر مضارعا او الشرط ما صبأ  
 ففي ذلك الجزر وجهان الرفع والجزر والثاني اكثر عندنا لكونه بفتح الرفع لان الجزر في الجواب للجزر وهذا الجزر من  
 الشرط لا يضر ما يجاء وعند الضامة الرفع في ذلك الجواب لا يضر وجهين اما لكونه في شبه التقديم واما لانه الفاعل قبل الفعل  
 فيه نظر لان هذين الوجهين مختصان بالضم وبه وكل منافي حال التنعير والا على ان يقال لغيره على ان وضعفت  
 في هذه الصورة عن جز الجواب محموله الماضى بفتحها وبغيره محمول فيه فلما لم يفعل في الشرط لم يولد في الجزر فيكون  
 الاداة حارة لغو واحد وهو الشرط فنظير كما يجزم سائر الجوز عملا واحدا كالمصنوع والآخر ولاه انتهى هكذا يقول  
 المترجم بما تفكك عليه ما هو الجزر معقول هو جزه غير معقول منه وذلك لضعف ان عن الفعل في المنعند عليه ما تثبت  
 انما لم يفعل عن جزه الجواب فيشبهه يكون الشرط ما صبأ والجزر مضارعا ويكون الجواب مقدر ما وهذا عند المترجم واما  
 الكونين فيقولون انما الجزر الجواب المنفرد لانما لم يجز عندهم للجزر قوله واذا كان الجزر ما صبأ بغيره بل لفظا او معنويا  
 للجزر الفاعل واذا كان مضارعا مثنيا او منفيا بالوجهان والا فاعلم ان اداة الشرط سواء كانت ان او ما ترضن معنا  
 التي يكون شرطها انما لا تضاعف مع شرطها بل يجرى مضارعا معاصرا من جملتها كما  
 ولم اختلفا كثيرا لكثر استعمالها في الخطا فالعامل نحو جئت بلا مال واما في لا تفتقر معقول المضارع الى الماضى  
 صادر كجزء مع فله حرف وفيها اما انما اختلفا فكثر في الحروف ولا يصددها نحو شرطها بلا لا يجوز ان لا يربط لا شيء نظيره  
 في حروفها بل الماضى فعل هذا لا يقول ان سفعول وان فن فعل وان ما تفعل وان قد فعل وان ما فعلك  
 ولا يكون الشرط جملته طلبية ولا انشائية لان وضع اداة الشرط على ان يجعل الجزر الذي يليها مقدر من التصرف اما في الماضى  
 نحو لو جئت انكر منك وفي المستقبل نحو ان زرتني انكر منك واما الجزر فلينسب شيئا مقدره على ما هو مترتب على امر مقدره  
 فجاز وقوعه طلبية وانشائية نحو ان لعنتك زيد اكرمه وان دخلت اذراغت حتى ولبعده عن كذا شرطها فيكون شرطها  
 وضعية مصدرا ما في حروف كان فتقول ان كان الجزر متبصلا ان يقع شرطها فلا حاجة الى ربطه به وبين الشرط لان بفتحها  
 مناسبة لفظية من حيث صلاحية وقوعه وان لم يصلح له فلا يربط به وما او اذ في الاشياء هي اما مناسبة الجزر  
 معني لان معناه التعدي لا فصل والجزر منقضب للشرط كذلك هذا في حروفها لفظا واما في الماضى فلان اسمها اقل من  
 الفاعل لفظيا وكون معناها من الجزر اجد من معني الفاعل وذلك لان اوله بان وجود الشرط مما يجرى لوجود الجزر وبعينه عليه  
 تثبت هذان الجزران ان كانت جملة طلبية كالامر والمضى والاستفهام والتمنى والعرض والتعجب والنداء والطلب  
 معانها لعلامة الجزر وكذا اذا كانت انشائية كنتم وبعين وكما ترضن معنى انشاء المدح والذم وكذا عنون فعل الجزر  
 والنعيم وكذا اذا كانت جملة اسمية سواء فصلت بالحرف نحو من بصل الله فلا هادوله فله فنعن انهم فانهم عبادك  
 او نحو ان جئت فانت ملك وما قوله نعم وان اطعموهم انكم لشركون فلفظ النعم كما يجرى في بابه ويجوز ان يكون قوله  
 واذا ائتمل عليهم ابا نابتان ما كان حجة مثلا اي بعد النعم ويجوز ان يكون اذا في الوقت من دون ملاحظة الشرط  
 كلامه بل حظ في قوله نعم والذين اذا اصحابهم البغي هم ينصرون وقوله واذا ما عضوه بغيرون وقد تحذف علامة الجزر في  
 في موضع الزوم كقوله من يفعل الحسن لله يشكرها وروي من يفعل الختم فالجرح يشكره فلا ضرورة اذن واذا الكونيه  
 حذفت لعلامة اختيارها اسدلا لا بقوله نعم ابا نابتان وروى من يفعل الختم على فراهة الرفع وهو شاذ ويجب الفاعل ايضا في كل  
 فعلية مصدرة بحرف حوى لا ولم في المضارع فيجب الماضى مصدرا بعد ظاهره او مقدرة كقوله نعم ان كنت فلنشر ففك  
 علمت وان كان فيصير قد من دليل مصدر او معتدلا بما ولا نحو ان زرتني فما اشدك وان زرتني فما ضرتك ولا اشتمك  
 وفي المضارع مصدر ابلن وسوف والسبن وما هذا كله لان هذه الاشياء لم تقع شرطها فلا تقع ايضا جزاء الامع علائم  
 الجزر وبقى الماضى غير المصدر يجرى والمضارع غير المصدر والمصدر بلا ولها اما الماضى غير المصدر والمضارع المصدر  
 فلم يولد لهما الفاعل اصلا نحو ان صرتي ضرتي بل اوله اضربك لان لها مع مناسبتها لفظا للشرط على ما بيننا نعلقا بكثرة  
 الشرط معنويا واول ذلك بانفلاهما الى المستقبل بكلمة الشرط فلم يجز لنا اذن الى العلامة بمعنى المضارع الجزر والمصدر بلا  
 فتقول يجوز فيهما الفاء وشكره اما الفاء فلا تهما كانا قبل اداة الشرط صاحبين للاستقبال فلم يؤثر الاداة فيهما ثانيا  
 ظاهر كما اثرت في فعلك ولما فعلت اما شكره فلهذا ناسبا لهما لانها كانتا صاحبين للخطاب والاستقبال على ما تقدم  
 في المضارع ان لا صاحبهما على الصحيح فالاداء لخصهما للاستقبال وهو نوع فاشبهه قال نعم ان نكدهم هوهم لا يمتعون دعاء

الجزر  
 فلهذا  
 الجزر  
 عند كل الفاعل  
 ان كان  
 بفتح

مع خفتها  
 ووقوعها في الجزر  
 الجزر  
 الجزر  
 الجزر

بكلية



# بحر الفعلا

وقال نعم ومن يؤمن بربيه ولا يخاف بخصا ولا رهعا ولا يبغى بغيره يجوز دخول الفاء زكري في قوله ثبت وقال نعم  
 في المثبت ان يكن منكم الف يعلوا وقال نعم ومن عاد فنهبط الله منه مذهب سيبويه بقدر المبتدأ في الاخير  
 ليكون جملة استهنية التقدير والابتداء لا حجة اليه وقال ابن جعفر مذهب سيبويه انما اذا المضارع صالح للخبر  
 فلو لا انه خبر المبتدأ لم يدخل عليه الفاء وعلى ما ذكرنا من تعليل دخول الفاء في مثبت المضارع بسقط هذا الوجه المذكور  
 للافتقار وان ثبت نحو قولك ان غبت فموت زيد لم يكن لمذهب سيبويه وجها لعدم يمكن في مثله تقدير مبتدأ الا  
 ضمير الشأن ولا يجوز الا بعد ان الخففة ميا ساسا وبعدها واحوا منها الضم ورة ولذا كان جوابا لشرط مصدرا به صفة  
 الاستهنية ما سأل كانت الجملة عليه واسمها لم يدخل الفاء لان الهزرة من بين جميع ما تغترب عن كلاكه يجوز دخوله على  
 اداة الشرط فيفقد تقدير المضمون على اداة الشرط نحو قولك ان اكرمتك لكرمتي فانك قلت ان اكرمتك لكرمتي فانك لم  
 ارايت ان كذب وتوفى الوبيل ويجوز كل صل غيرهما من واداة الاستهنية على المضمون كما انها اصلها قال نعم ارايتكم ان اكرمتكم  
 عذاب الله بغدا او حفر هل يهلك وقال نعم ارايتكم ان اخذ الله سمكم وايقاركم وختم على قلوبكم من الله ويجوز دخول  
 الفاء فيها لتعدها في الاستهنية قال نعم يا قوم ارايتكم ان كنت على يدي من ربي وودتني منه حسنا فن بخصي ونقول  
 ان اكرمتك فمهلك مني المعقول وذلك حسن مع ان على بعض ما ذكره كلاما اما يدخل الفاء اذا لم يورث الاداة من حيث  
 المتعوض في الجزاء بمعنى ويجوز ان لا يشترط بل لا يستقبل ان كان مضارعا عليه اليه ان كان ماضيا فتدخل على المتعوض  
 المصدر بالبين وسوف ولن لتخصه للاستقبال بدون اداة الشرط وكذا في الانشائية لجزءها عن الزمان وفي الظاهر  
 لتخصها للاستقبال ويدخل على الماضي اليه على معناه وذلك اذا كان مصدرا بغير ظاهرة او معدلة لا تزداد من تحذف  
 للماض وذلك لان فعله يتحقق مضمون ما دخلت عليه ماضيا كان او مضارعا وما لا بد من وقوعه بقلب لم يقطع على  
 انه ند جاء قوله نعم ومن جعل عليه غضبي فقد هوى وهو يعنى الاستقبال قال وتادخل على المضارع المجرى كونه في  
 تقديره لا يمتد على ما ذكرنا من مذهب سيبويه واما المصدر فلا يتفق فقال ان لا وان كانت للاستقبال فقد تجردت عن  
 نحو حيث بلا مال فيكون الاداة اثر في الفعل المضارع بلا تخصيص بالاستقبال وان لم تجرد لتبقى اذ كانت الاستقبال  
 من دون اداة الشرط فيجب الفاء وكان على ميا من افعال جواز عدلها في الامنية نحو ان جئت فانك مكر لان الاداة  
 خصصت مضمون الامنية بالاستقبال ثم اعلم ان ان يكون شرطها في الفعل مستقبل المعنى فان اريد معنى  
 الماضي جعلت لفظ كان كقولك نعم ان كنت فله وان كان قبضه وانما اختصرت لك بكان لان الفاء اذ اتى  
 لتنفذ منه في الكلام الذي هو فيه الزمن الماضي فقط وذلك لانه لا يدل على الزمن الماضي مطلق الحدوث الذي  
 تخصصه يعلم من خبره نحو كان زيد فاما مطلق الحدوث يستفاد من خبره لانه يدل على تعيين الحادث ويستعمل  
 تعيين الحدوث من دون مطلق الحدوث فعن كان زيد فاما في الزمن الماضي يدل فانه مكان مدلوله هو الزمن  
 الماضي فقط ومع النقص على المضي لا يمكن استفادته الاستقبال وهذا من خصائصه كان دون ما يراه افعالنا انما  
 لان صار يدل على الاتغال الذي لم يدل خبره عليه وكما يبيننا ثم ان كان اذا كان شرطه لم يكون بمعنى فرض الوقوع  
 في الماضي نحو ان كنت فله وان كان قبضه وقد يكون متحققا الوقوع فيه نحو زيد وان كان غيبا الا انه جعل وقد دخل  
 الماضي في الشرط متحققا الوقوع وان كان بغير لفظ كان لكنه قيل بالاستقبال كان كقوله ان غبت ان اذنت حين فاما  
 ونحو قولك انت وان اعطيتك ما لا يجبل فانت وان صرت اميرا الا ما يملك وقال المصنف التقدير ان ثبت حرف اذ في اذنت  
 ليكون الشرط مستقبلا وليس يفي لان الفرض ان ذلك ثابت فلم يفرض ثبوت الثابت وقد يشتمل كان في الاستقبال  
 ايضا نحو ان كنت غدا لجانك فانتى نظر الى ذلك الحدوث المطلق دون الزمن العارض في جميع الافعال بسبب الصيغة  
 الظاهرة على جوهر الكلة وكذا كان للشرط في الماضي مذهب الجزاء وهو الحق يدل قوله نعم ان كنت فله قال ابن السراج  
 ان الا اول هذا ولكن اول ان المعنى ان اذن فله وهو ظاهر لفتالات هذا الحكاياتما تجرى يوم الغاية ويكون حسنة  
 له بلا ذلك وغيره بل انما هو في الدنيا وايضا يجوز النقص بحج بقولك ان كنت اعطيتك امس فسوف اكا فيك اليوم  
 وقوله نعم ان كان قبضه قد ظاهري في المضي قوله ويصح اذا مع الجملة الاستهنية موضع الفاء الشرط ان لا يكون الاستهنية  
 طلبية وقد ذكرنا قبل ان كانت مقام الفاء وانما مناسبة بين معنيين ما قوله وان مقدمه بعد الامر والتمني الاستهنية  
 والتمني العزل واصلا لتسوية مثل اسلم يدخل الجنة ولا تكفر تدخل الجنة وامتنع لا تكفر تدخل الجنة لانه لا يكفر  
 لان التقدير ان لا تكفر افعل اعلم ان كل ما يجب بالفاء يرضح ان يجب مضارع مجزوم الا التقى لان غير التقى طلب التقى  
 خير من غير التقى طلبه في نعتن صديق الشرط اذا ذكر بعد ما يصلح للجزاء من الخبر وذلك لان كل كلام لا بد منه من حيا

هذه استهنا

ينطلق به

التي هي  
 في كسر  
 من في  
 من مضارع  
 بعد الفاء

الاصول التي لا تتغير

تقدير ان بعد الفعل الطلب

للكلمه عليه وانما ملحقه الكلام الخيري فانه الخاطب بمقصوده فقول ضرب زيد او ما ضرب زيد فاصدق ناهم الخاطب  
ضربا زيدا وعدم ضربه فلما الحمل على الكلام الظلي فيكون المطلوب مقصودا للكلم اما لما لا ويغيره ومغفون كونه  
مقصودا لغيره انه يتوقف ذلك تغير على حصوله وهذا هو مغفون بشرط اعنى ان يوقف غيره عليه فاذا ذكرنا الطلب في  
تقديره ما يقع توقفه على المطلوب جزوا الخاطب كون ذلك المطلوب مقصودا لنفسه ولغيره وان ذكره بعد ذلك  
عليه فانه كون المطلوب مقصودا لذلك المند كونه بعد لا لنفسه فيكون اذن مغفون بشرط في الطلب مع ذكر ذلك  
التي في ظاهره اما الخبر فانه اذا ورد حمل الخاطب على انما تكلم بهما الكلام لا فانه الخاطب ضمه فانه لا على ان مقصوده مغفون  
نفسه او غيره اذ قد يجرب مع ذلك التقى غير مقصودا لغيره فقولك بضرب زيد مع كراهة ان تضرب فلو جئت  
ايضا بعد الخبر ما يصلح ان يكون جزوا مقصوده لانه لا يرد فيهم الخاطب بل انما جزوا وذلك في الطلب انما كان لا يرد  
فانما ذلك المطلوب مقصودا ما لا ينافي وغيره ومع ذكره لغيره لا في ان يكون له فلما نظرنا في الطلب مع ذكر ما يصلح  
جمله بعد مغفون بشرط جاز ان كان في نفسه السببه ويجوز بها الجزاء كما يجزم بان وانجزام الجزاء هذه الاشياء لا بان مقدره  
ظاهر منها بل الخليل لا زال ان هذه الاول بل كلها انما معنى ان فلذلك انجزم الجواب ومنه خبره ان ان مع الشرط مقدره  
بعد ما هو المراد على ذلك المقدم وصل ذلك لا يستنكرهم اسناد الجزاء الى الفعل وليس ما استبعدوه بعد لا تراها  
جاز ان يجزوا الاسم المنقضى مغفون نصا من غير ما لا يقع من غير الفعل المنقضى من معناها فعلا واحدا انما على ان يجزوا خبره  
الجواب بعد الامر للدلول عليه بالخبر نحو حسبك وكسبك وشريك بين الناس وانما الله امره فعل خبرا يثبت عليه ولكن للث  
اسمه لا في فعل نحو صله ونزل والامر المقدم نحو الاستدلال فيجوز انما لم يخلص الفعل في جواب هذه الاشياء والتي فيها  
مغفون لا في فعل الفاء بل وجب النصب من غير الامر والنوع عند الكمال في خلاف الجواب الجزاء فانه بشرط الصريح في  
بالامر التي لتمامه لان في السببه قد يقع ما بعد ما على معنى السببه كما في قوله نعم ولا يؤذن لهم بمسئله  
ولقد رما جرح عليك فتخرج ومع الترفع مضجع دلالة الفاء على السببه لان الترفع محتمل والنصب نقل فيها  
ونقد ان الامر والنوع سائر الاشياء الثابتة مشابهة للشرط في عند ثبوت مدلولها فهي اذن مغفون لغفون السببه  
في الفاء بان يرتفع الفعل بعد ما كان من غير الامر فيها اشده تعوية لسببها انما هو محمول على الامر من اسم الفعل ويجزى  
واما الجزاء فهو نص في السببه فلا يضعف معناها معه فلم يجزوا في من غير الامر بل لفي معناه وبطريق قوله تعالى  
انكم على تجارة تنهكم الى قوله بغضكم ان بغض جواب لقوله توبون لانه يعقون منوا وليس جواب هذا ذلك لان المتفرغ  
لا تحصل بالذات ولا لا يمنع من ان تقول هو جوابه كاحرف الا امر في قوله تعالى لعبادي الذين امنوا اذ يقولوا اول المبرر  
في مثل ان يغفوا جوابا وهو مقدم على الفاء وليس في قوله لا في مثل كفي فيكون على طرأه الى عمر وقبره من المتكلم عليه  
قوله اذ انصلا السببه اما اذ انصلا استنبطت خوفه بعد قوله الامير فالقول واندهم واستوا تراها فكل حقيق امرى جزاء  
بمقدار الوصف نحو وشاهرين على طرأه الترفع او الخال خودهم في خصمهم بل يعيرون ولا ينفون بسببهم وجب الترفع في نحو  
مع جدهما يجوز الجزاء على الجزاء والرفع اما على الاستدلال ان من يخفها او يحزن لى بان يخفها ويجوز في ذرة يقول ذلك  
الرفع على الاستدلال والخال والجزء وبولوعم فان ضرب طرأه في البحر يستل الخال فالحال او قطع وكذا قوله استوا تراها  
وبالجاه حاك بعد لشرط الصريح قول الخطيبه مؤلفه فتعاقب الى الصوة ناره بخد حطبا حرا وانما تاجها ويجوز في مثل البذل لان  
الثاني من جنس الاول بخلاف قولك انما انى لغراء اعطك فانه لا يجوز فيه الا الترفع ويجوز بعد الجزاء سواء كان الشرط ظاهرا  
او مقدره بل بالفعل المصدريا لتمامه او او اتم تخوان تامنى انك فاصدقك وانبنى انك فاصدقك فجزوا ما بعد الفاء على العطف  
ورفعه على القطع ونصبه على ان الفاء السببه مع ضعف هذا لا خبر كما تقدم في المنصوب وكذا ما جاء بعد جواب الشرط  
المصلا الفاء نحو قوله نعم من يضل الله فلا هادي له ويذمهم فري رفعا وجزوا ولا يمنع في العبره من النصب فاذا جئت  
بجزاء الجزاء الترفع دون النصب ل نعم وان ثلوا ايسدال فوما غيركم ثم لا يكونوا اول وان هذا للوكه بولوكه لا ادبا  
ثم لا تنصرون فلما كان السببه بعدا لطلب فقام وقع الجزاء مع الجزاء المعطوف عليه فالرفع فاصدق وان قال دعوت  
فادب جانبيا واما واكفك جانبيا وهذا الذي يقال انه عطف على النهي كما في قوله بدل ان كنت مدرك ما مضى ولا  
سابق شيئا اذ كان جابجا وان كان الاول قد يدخل ايضا وجزوا الثاني لان الاول قد يكون جزوا بولوكه ولا يمنع  
لا كفر بل دخل الثاني يعني ان الكسبان يجوز عند ثبات الفرضين ان يضمن المذنب قبل المذنب على العكس يجوز لا كفر بل دخل  
انار كما يجوز لا كفر بل دخل الحجة ويجوز ايضا اسلم تدخل انار يعنى ان لا نسلم ذلك انار وفعل غيره بل يجب ان يكون  
للقاهر مثل المظهر ايضا وانما فوه في العرجل لا تزل نصب خبرها ان تزل نصب فلان كلما العرس هم ولا سكار

مكون  
جزء الفعل  
فانما يكون جزوا الفاعل  
فانما يكون جزوا المفعول  
فانما يكون جزوا المفعول به  
فانما يكون جزوا المفعول به الثاني  
فانما يكون جزوا المفعول به الثالث  
فانما يكون جزوا المفعول به الرابع  
فانما يكون جزوا المفعول به الخامس  
فانما يكون جزوا المفعول به السادس  
فانما يكون جزوا المفعول به السابع  
فانما يكون جزوا المفعول به الثامن  
فانما يكون جزوا المفعول به التاسع  
فانما يكون جزوا المفعول به العاشر  
فانما يكون جزوا المفعول به الحادي عشر  
فانما يكون جزوا المفعول به الثاني عشر  
فانما يكون جزوا المفعول به الثالث عشر  
فانما يكون جزوا المفعول به الرابع عشر  
فانما يكون جزوا المفعول به الخامس عشر  
فانما يكون جزوا المفعول به السادس عشر  
فانما يكون جزوا المفعول به السابع عشر  
فانما يكون جزوا المفعول به الثامن عشر  
فانما يكون جزوا المفعول به التاسع عشر  
فانما يكون جزوا المفعول به العشرون

# بحر الفاعل

دخلت على حرف النفي فيقبل الايات وليس ما ذهب اليه الكسائي بيعد لو ساعده نقل قوله مثال الاخر صيغة بطلب  
 بهما الفعل من الفاعل المضاف بحذف حرف المضارعة وحكم اخر حكم الجزم فان كان بعد ساكن وليس برأى في  
 هزج وصل مضمومة ان كان بعد ضمة مكسورة فيما سواه مثل اقبل فاعرب واظم وان كان ربا عتبا فتنو حة مقطوعة  
 اقول لو قال صيغة يصح ان يطلب بها الفعل كان امر مخ في عومه لكذا وبهية الضمة امره ذلك انهم يسمون به كل ما يصح  
 ان يطلب بها الفعل من الفاعل المضاف بحذف حرف المضارعة سواء طلبت بالفعل على سبيل الاستعلاء وهو المسمى اخر  
 عند الاصوليين نحو قولك ضربت على وجه الاستعلاء وطلبت الفعل على وجه الخضوع من الله نعم وهو الدعاء نحو  
 اللهم ارحم او من غير وهو التفاعلا ولم يطلبت بالفعل بل كان على الابعاض نحو كلوا واشربوا ولله الحمد نحو اعلوا ما شئتم  
 او غير ذلك من محامل هذه الصيغة وانما سمي التفاعلا لاجل ان استعمال هذه الصيغة في طلب الفعل على وجه  
 الاستعلاء وهو الامر حفيظة اغلظ اكثر وذلك كما هو الحال في الضمائر اسم الفاعل لان استعمال هذه الصيغة  
 فيما هو فاعل حفيظة كالمضارعة الفاعل اكثر ولكن الكثرة في التهي فان قولك لا تؤاخذني في نحو اللهم لا تؤاخذني بما فعلت  
 في اصطلاح النحاة وان كان دعاء الحفيظة قوله من الفاعل المضاف يخرج نحو ليقفل يهد فانه لا ياجل في مطلق الامر بل يبال  
 لامر الفاعل كذا يصد في عليه الاخص يصد في عليه الاخر قلت لانك ان لفظ الامر في اصطلاح النحاة اعم من امر الغائب  
 اذ مرادهم بالامر الامر المطلق وقولنا المطلق فيه خصه من الامر ايضا في شئ اخر ذلك كما يقول الضمراء ان الماء المطلق يصح  
 سببه عن الضمائر ان يقال في ماء البياض ان لا يشي به مطلق قوله يجوز حرف المضارعة يخرج نحو ليقفل انت يا ابن  
 خبير وشي وان كان ذلك فلنلا ومنه الطريقة الشاذة في ذلك فلنفسر نحو باناء قوله وحكم اخر حكم الجزم قال الكوفيون هو  
 جزم بلا معتد به كما في قول حسان في امر الغائب محمد فقد نفسك كل نفس اذا ما عنت من امره الا فالوحذف حرف المضارعة  
 مع عدم اللام مطلقا لكثرة استعماله بخلاف امر الغائب فانه اقل استعمالا منه وبعين جزم وما يملك اللام المعتد به في التصريح  
 هو مبتدئ على السكون الا انه جعل اخر كما هو الجزم في حذف الحركة وحرف لعله والتون لان قياسه كما عرفت ما بالجزم وم  
 ان يكون جزميا باللام كما في الغائب لكن حذف اللام مع حرف المضارعة لكثرة الاستعمال فزال تنه الاعراب اي الموازاة من ج  
 الى اصله من النشاء وبعين اخر محذوف اللوطف كما كان في الاصل محذوف الجزم قوله فان كان بعد ساكن اي بعد حرف المضارعة  
 اذا حذف اللام مع حرف المضارعة عند التعريفين ولا يخلو ان يكون بعد حرف المضارعة في المضارع مطروحا وساكنا فان  
 كان هناك متحرك فان كانت حركة اصله له يفتقر الى اجتناب هزج الوصل بل يبدا في الامر بذلك لتحرك نحو تكلم من تكلم  
 ونظائر من متغافل ودحرج من تدحرج ونظائر فان كان متحرك بعد فاعل فان كان حذف بعد  
 حرف المضارعة مطروحا في ذلك المتحرك لاجل في ال علة حذفه وهو حرف المضارعة وذلك كما نقول في نفيم ونفيم انم واعيد ان  
 هزج افضل حذف بعد حذف حرف المضارعة عما في نفيم فلا يجتمع الهزجين واما في نفيم ونفيم فطرد اليك لاجل نساير  
 حرف المضارعة على الهزج وان لم يكن حذف بعد حرف المضارعة مطروحا ابتدئ بالمتحرك بالمتحركة نحو قل وعدو خص  
 وقع وهين بل كما حذف الهزج المتحرك في نفيم لاجل حرف المضارعة حذفت الواو الساكنة في نفيم وهين له ايضا وذلك  
 لتعمل على بعد وهين كما يجيء في التصريف فلم يرد الساكن بعد حذف حرف المضارعة في الامر كما وردت المتحركة ذلك لانه لو ورد  
 لاجل هزج الوصل فقلت نقول او عين واوهب ثم كنت تعد اعلال المضارع الذي هو اصل حذف الواو اذ هو اقرب  
 اليه من المصدر نحو عدو ومعد فكان يكون السعي في رد الساكن ضابعا وان كان ما بعد حرف المضارعة ساكنا فان كان  
 حذف لاجل حرف المضارعة رده لولا العلة كما ذكر من تكلم وان لم يجذف هناك شئ اجلب هزج الوصل نحو اضرب  
 امثل انطلق اسطرع وانما قلنا ان اصل مضارع جعل فعل الوصل لان قياسه ما المضارع في جميع الاعمال ان يزد حرف  
 المضارعة على الماضى نحو كرم بكرم وضرب يضرب واستخرج يستخرج وانطلق ينطلق وانما حذف هزج الوصل التامية  
 في الماضى في المضارع استغنى بحركة حرف المضارعة عنها فكان قياس بكرم بكرم لان الهزج وان كانت زايدة الا انها هزجة  
 لقطع حذرك هزج الماضى في اكثر لاجتماع هزجين كما باقي في التصريف وهو ساكن حرف المضارعة عليها قوله وليس برأى  
 يفتقر بهما فعل وحده فانه هو الرأى الذي ما بعد حرف مضارعة ساكن فقط ونفق بالترابعا ما مضيه على رابعه  
 احرف قوله مضمومة ان كان ما بعد ضمة مكسورة فيما سواه اعلم ان اصل حركة هزج الوصل للكسرة في الاسماء كانت وفي الاصل  
 اظ الحروف ولا يبدل الى حركة اخرى الا لعله كما يجيء في التصريف انشأ ما لله نعم وانما انضمت فالتن في الامر كان  
 اوقف هزج كما نطق وانشد لنا واستغنى لا للزوم من الكسرة الى الضمة لان الحاجر غير حصين لسكونه واذا فعل الامر على  
 حرف واحد كعد فان وصلته بكاء بعد فلا كلام وان وفقت عليه فلا بد من هاء التثنية كما يجيء في اخر الكتاب قوله فعل

بالامر

فعل الامر

وكذا يخرج نحو  
 لا عمل ما فعل  
 خطابا لم فان قيل  
 قولنا الامر  
 من قولنا امر القائل

في جمع الامر

بهي

كان كاعمال

# فرد فعل ما لم يستمر فاعله

ما لم يستمر فاعله هو ما حذف فاعله فان كان ما مضى ثم اذله وكسر ما قبل اخره ويقسم الثالث مع هذه الوصل والثاني مع التام نحو  
 اللبس لمعنى العين الاصغر قبل وسبع ويطا والاشمام والواو ومثله باب تعبد واخبر دون استخرج وايم وان كان مضارفا  
 ضم اوله ونحو ما قبل اخره ومعنى العين يتعلق الفاعل بغيره فاعله اي فعل المفعول الذي لم يسم فاعله وانما اضيف  
 الى المفعول لان يرفع له ويجوز ان يربط بالفظ الفعل فيكون اسانفة الفعل اليه اضافة الفاعل الخاص به فويلم فعل الماضى وتقل  
 المضارع وفعل الامر قوله هو ما حذف فاعله هذا حذف مطرد عند سبويه ولما على مذهب المكسري في نحو ضربت  
 زينا وهو ان الفاعل حذف في قوله على ما قرئ في باب التنازع وعلى مذهب الاخضر وهو ما حكى عنه ابو علي في كتاب الفتح قال  
 جوز ابو الحسن حذف الفاعل خلافا لسبويه مستند بما قبل قوله ثم اسمع بهتم ولا يقرب فليس ما ذكره الضم بهذا الام ان يقال  
 هو ما قرئ عن صبغته لا يخل حذف فاعله قوله فان كان ما مضى ثم اذله وكسر ما قبل اخره من انما في كل ما مضى واو كان ثلاثيا تجردا  
 كقولنا ومن يزل فيه كالكرم واستخرج او يعلب بجزءه كالحجج او من يزل فيه كالحجج وانما غير صبغته الفعل بعد حذف الفاعل اذ  
 لوله بفعل اللبس المفعول المرفوع لفسام مقام الفاعل بالفاعل وانما اخبر لللبس للمفعول هذا لوزن الفعل دون المتبقي  
 للفاعل لكونه انما استعمل الله وانما غير الثلاث الى وفي قول دون ساير الاوزان لكونه معناه غير في الافعال اذا انفصل  
 من صغرة ومعناه ما يفهم به فلما حذف من ذلك خيف ان يلحق في اوله وهذه النظر يقسم الاسماء فحذف على وزن لا يكون  
 في الاسماء ولو كسر اوله وقسم الثاني يحصل هذا الفرع لان الحروج من الكسرة والاضمة انقلبت من العكس لان الاول طلب الفعل  
 بعد الحذف بخلاف الثاني ثم حل غير الثلاث عليه في ضم الاول وكسر ما قبل الاخر قوله ويقسم الثالث مع الحرف والثاني مع  
 التام نحو اللبس يعني كالمضارع هذه الوصل لو اضيفه على ضمها وكسر ما قبل الاخر لاللبس الماضي المبني للمفعول بالامر  
 من ذلك لانه اذا رقت عليه وافضل ما قبله نحو الاسخروج وقوله بضم ما بعد الفاء ابيض فاما اوله فاما مزيدة وهو نحو تكلم لي اظلم  
 ونحو حرج اللبس في حال الوقوف بصغرة مضارع ما هو مطاوع ليجوز ان يجره من حرج قوله ومعنى العين يعني ما  
 اعتل عنه من الماضي الثلاث نحو قال وياع فبما بنى للمفعول من ثلاث لغاك قبل وسبع باشتباع كسرة الفاء وهي فصحة ما قبلها  
 طول وسبع استغنى الكسرة على حروفه عند الحذف وعند اللبس ولو شغل الى ما قبلها لان التعلل انما يكون الى الساكن دون الحرف  
 فيبقى قول وسبع بيا ساكنه بعد الضمة فيحذفهم بقلب الهمزة ما قبلها بنفعل قول ويوع وهي الحركات والاولى تلك  
 الضمة كسرة في الثاني فيبقى سبع لان غير الحركة الا من غير الحرف وايضا لانه اخف من بوع ثم حل قول عليه لانه معتل عين  
 مثله كسرة فاقه فان قلبت الواو الساكنة جاز عند الحرف على استغنى الكسرة على الواو والباء فانقلبت الى ما قبلها وقسم الثالث  
 ما يمكن يجوز على هذا انقل الحركة الى متحرك بعد حذف حركة اذا كان حركة المفعول اخف من حركة المفعول اليه نحو سبع وقول بظلم  
 الواو الساكنه باء كسرة ما قبلها كما في قول ويلعظونهم يسكن العين ولا يظلم الكسرة الى ما قبلها فيقولوا على ما قبلها او قلب الباء  
 واو الضمة ما قبلها وهذه الفها الفعل الضمة والواو والاولى اولى مخفة الكسرة والباء وقول الحرف الى طرفه لان اعلان لكل بالانقل  
 الى نفسها اولى من حملها في العلة على غيرها والمضار انما اخذنا صرفة الكسرة لاستبعاد نقل الحركة الى متحرك ولا بعد فيه على ما بيننا  
 ولما الاشياء فهو فصيح وان كان قلبا وحذف هذا الاشياء نحو كسرة في الفعل نحو الضمة فيقبل الباء الساكنه بعد ما نحو  
 الواو فيقبل اذ هي بقية الحركة ما قبلها هذا هو مراد القراء والقلة بالاشياء هذا الموضع وقال بعضهم الاشياء هي ما كالاتمام حاله  
 الوقوف نحو ضم الشقين فقط مع كسر الفاء كسر الفاء وهذا خلا المشهور عند القراء فيقولون وان بعضهم هو ان طاق بضمه خالصة  
 بعد ما ساكن وهذا ايضا مشهور عندهم قال المصنف في قوله انما الا بظلم بان الاستغنى في ذلك هذه الحروف وانما هو على  
 الضم الاصله هي انما يخلو نحو بوع في جمع ابيض لانهم فصدوا بهذا الاثما التثنية على ذلك لوزن السبعة في الاسماء لتضليل العرف  
 المذكور في قوله واستغنى العين في اليقين للمفعول بانضال الضمة المرفوعة فان نام فربما جازت تلك اخلاص الضمة في الواو في اخلاص  
 الكسرة في الثاني نحو عدت بامر بوضوح بعث باعيد وان لم يفرح بوجوبت وعدت فالاولى ان لا يبدل في الواو في اخلاص الكسرة  
 او لا تما في اليقين من اخلاص الضمة والاشياء الثلاثة بلبس باليق للفاعل ونظائر كلام التبر في لا يوجب العرف بل يفهم  
 الانبساط لعله ودفع مثله قوله ومثله باب اخبر انفسد يعني ان بابي تفعل وتفعل معتل العين كباب الثلاث المفعول العين  
 كباب الثلاث المفعول العين في الرجز الثلاثة فيها لشاركتها في علمها وهي استغنى الكسرة على حروف العلة مع انما ما قبلها  
 الا ان ما قبل حروف العلة فاعلمناه وهذا الفرق لا يؤثر في العلة وانما في الفعل فاما قبل حروف العلة فاما كان في الثلاث الحرف قوله  
 دون استخبر بامر يعني ان بابي سنفعل فعل معتل العين لا يوجب فيهما الا اخلاص الكسرة دون الضمة والاشياء لان سببها  
 في الثلاث الحرف والباقي المذكورين ضم ما قبل حروف العلة كما ذكرنا او ما قبلها في بابي سنفعل ما قبلها ان لا يبدل من فعل  
 حركة عين الكسرة الا في غير هذا الموضع نحو بول ويبيع ويغفل على ما يحى في التصريف انما الله ثم واعلم ان شرط نقل

عينة

على ما يكون

تغيره

المفعول

الظلمة الى الكسرة اولى  
 من العكس لا طلب  
 حصة بعد الفعل  
 بخلاف الحرف في  
 من الكسرة الى الظلمة  
 في الجمل من  
 معناه

لان الكسرة اخف من  
 حركة الباء

فكانه

بمع اللفظ

بمع اللفظ... بضم الهمزة...

لما جى في التصريف قباب  
الاعلال عند بيان اشباع  
فليس من نحو طوى نحو  
اللفظ

حرذا العين الى ما قبلها في المواضع المذكورة ان لا يكون اللام حرف علة ولا متعلق في نحو طوى ولا استنوى ولا انطوى  
على هذا ولا اجنوى وانما يفعل في ذلك ذوات العين في الماضي من هذه الابواب لوجوب الاعلال بقلب العين الفتحا  
في المضارع لانه يبع الماضى في الاعلال كما في بل يغان وال يقول فقلت نفول بطنى وبطنى وبطنى وبطنى  
يحمل في الفعل لثقله بانه مضموم وان كان قبلها السكون كما يحمل في الاسم نحو راي ذى الحقة وكثرة وفعل للاعتناء نحو راي  
لغزوا فم اكثر لان فعل الكثرة في المعنى العين الياء والواو اي انما كان لا تملك من حذنها الجمع التثنية والواو  
كقوع ونول بظلالها تحصل الكثرة والياء وضاعف ولا يجمع من حذف الكثرة في ذلك التثنية لان كثر مع ذلك جاز النقل  
على فله يكون الكثر اخف من الضمة وزيما شيم فاء نحو روضة وزيما كثر فاما الفعل المبني للمفعول في التصغير للتخفيف  
نقول في حميد عميد كما نقول في البقي للفاعل في شيم شهيد وفي الاسم في تحذ في جميع ذلك في الحلق العين كما جى في القيس  
وفعل في ضرب ضرب زيد في ضرب على مثل كثر انما على تضاد وهو شاذ قوله وان كان مضارع اتم اوله ونقح ما قبل اخر  
انما اتم اوله تضارع لخل على اول الماضى وانما فتح ما قبل اخر دون الضم والكسر فليعد الضمة بالفتح المضارع الذي  
هو مثل من الماضى قوله ومعد العين تنقل في الفاعل او عين المضارع في المعنى العين تنقل في المبني للمفعول الفاعل  
يقال ويبيع وذلك للعل على الماضى لانه ما ينض زيد عليه حرف المضارعة فهو يبيع في مطلق الاعلال لان الاعلال المعنى  
الامر ان اول اعل بقلب عينه ويقول بقل عينه وكذا اعل بقل بقلب عينه باو يقال بقلبها الفاعل هو يبيع الماضى في مجز  
الاعلال ويعمل في كل واحد منهما بما يلبس به فكذلك بالواصل معد اذا انفتح ما قبله ينقل الفتح الى الساكن وقلب العين الفاعل  
نحو جى وانما واستفاد اليش انقل لاجل ان الفتح لا يستعمل بل لاجل فسد ثلثه في ذلك الفتح انما للتخفيف فلو نقل  
الفتح الى ما قبله لانها كانت وقد جى انكلا في الضم يفت شاء الله فتح ويد جاء في كلامهم بعض الالفعال على ما لم يتم على يد  
بم فعل من البقي للفاعل والاعلى في ذلك الاداء ولم يسبق عمل فاعلم الا انه من المعوق غالب العادة انه هو الله ثم فخذ  
للعلم به كافي قوله ثم ويش يا ارض بلعي مادك وباسماه افلح وعرض الماء ونضى الامر مثل الاعمال نحو جى وسئل وانك ورد  
فتم وتمك وعليك قال سبويه لو اردت نسبها اليه نعم لكان على اقل نحو اجتر الله واسله وانك واوردته ولعل ذلك لانه لما  
لجأت من فعل المذكور كجى وسئل فعله صاد كالم ورجع وعجى ونحو ذلك من الامم التي باهنا فعل المكسور العين فصار  
نقدي في التصوب كما نقدي باب فعل وذلك بالنقل الى باب فعل قوله المتك وغير المتك في النقدي ما يتوقف فهم على  
متعلق كضرب وغيره كضرب من النقدي يكون الى واحد كضرب والاشين كاعطي وعلم والى ثلثة كاعلم واوى وابناه وبناه  
واخبر وخبر وحديث هذه مفعولها الاول كفعول اعطيت والاشان والاشان كفعول علك قوله متعلق بمفعول اللام وقد  
ذكرنا شرح ذلك في المفعول به وعلى احد يعني ان يكون نحو ضرب ويعد وخرج ودخل متعلق باذلا فيهم معانيها لا يتعلقون  
بل هناك مثل هذا الاعمال انها متعلقه بالجرى الفلاني لكن لا يقع عليها اسم المتك اذا اطلق بل يقال هو لانه وهذا كما ذكرنا في  
الامر وانما القاب لا خلا عند هم ان باب فعل كلمة لازم مع ان ضرب وبعد منه بنقدي الى المفعول بجرى البحر ولا بعد ان هم اسم  
النقدي بانه الذي يوضع ان يشق منه اسم مفعول غير متعلق على ما ذكرنا في هذا المفعول به وجرى اللام الذي لا يصح  
ان يشق من ذلك واعلم ان فعلا واحدا قد يتعد بنفسه الى المفعول بغير متعلق بقره بجرى البحر فلهي لا وما وذلك اذا  
نشأ على الاستعمال لان وغلب كل واحد منهما نحو شكرك وشكرت لك ونحو نصحتك ونصحت لك هذا ما قبل والا فلي  
جعل اللام زائدة والحكم يتعدك هذه الاعمال مطلقا اذ معناها مع اللام هو معناها باللام والنقدي اللزوم بحسب المعنى  
بلا لام متعلق بها جمعا ككذلك مع اللام هي اذن زائدة كما في ردفكم الا انها مطرفة الزيادة في هذه بخلاف ردف فان كان نقدي  
بنفسه فلا نحو اتمت الله او مختصا بنوع من الفاعل كاختصاصه خلت ما نقدي الى الامكنة وانما الى غير ما ينق  
نحو دخلت في الامر فهو لازم حذف منه حرف الجر وان كان نقدي بجرى البحر فلا فهو متعلق بالخرف زائدة كما في نقدي ان  
يا سورا ولا نلقوا يا بكم وردفكم واذا نقدي بجرى البحر فانما بجرى البحر نقدي على انه مفعول به وهذا قد عطف  
على الموضوع بالنصب قال نعم واصحوا اوسم وارجلكم بالنصب قال لبيد فان لا يحد من دون عدنان واليار دون  
معد فلتر عات العوازل والتعيق ان الجرود وحده متصوبا لاجل لامع الجار لان الجار هو الوصل للفعل اذ كالمشرد  
النصب في اذهبك زيدا وكرمتم عمرا لكن لما كانت الضمة والتخفيف من تمام صيغة الفعل والجار منفصلا منه  
كالجزء من المفعول يوسع لفظ اللفظ وانما هو في عمل التصيب لا يجوز حذف الجار في اخبار الكلام لامع ان وان  
وذلك فيها ايش بشرط تعين الجار فتحكم على موضعها بالنصب عند سبويه وبالجر عند الخليل والكسان والاول  
اول لتضع حرف الجر عن ان يعمل مضرا وهذا حكم يشد وقد الله لانها ونحو قول ربيعة خير لم قال له كيف

في كان العين كما جى  
فانقلب في انما  
عنده وسكن  
مفعولها الفاعل  
الامر بغيره

فعل المكسور اللزوم  
ككلمة

انه يترك بعض الاعمال  
بفسرة وانما لازم مرة  
بجرى البحر وذلك انما  
الاستعمال وكان كلا واحد  
منها غابا

الرفع  
الرفع بغير رفعت  
اليت وزعت سكوت  
فوزل رفعت

الفعل المتعدي وغير المتعدي

اصحح واولها اشارت كلبه الا كثر الاضايه وانما صار حذف الجار مع ان وان كثيرا قياسا لا سطا لهما بصلتهما فانما كثر  
الاضايه بحرف الجار مع غيرها ايضا قياسا اذا تعين الجار كما في جرحنا لدار ولم تكتب بل في بناء في غيرها اما اشارت  
كقولهم يترنن الدمار ولم يعوجوا وقوله لم لا نمدك فلم صراطك المستقيم ولا نمرض مواعدك السكاج وان ندرضوا اولادكم  
ولا وليك مثله ان يقال ضمن اللارم معنى المتعدي لم يجوزون الدمار ولا لزم من صراطك ولا شوق عقودك وروضوا اولادك  
حتى لا يحمل على الشد زكاهن الفعل معنى غير متعدي فشدته ما تعين معناه كقولهم بخالمون عن امر اي  
بعد لون عن امر ويجوزون عنه واما لكثرة الاستعمال كما ذكرنا فيما بعد دخلت من الظروف المحصنة وكقولهم  
يبغونكم القنذاي يبغون لكم وكسبتك الخيرا كسبت لك خيرا مال اي وفيت لك كل ما اطعنا اي كلت لك ولا  
بالونكم خيرا الا اي بالون لكم وفيت لك دينارا اي بذت لك نفقتك ودينا اي نفقت لك ويجوز اي ضمن زدت  
مغنى اعطيت ونفقت معنى حوت وكذا يحذف من المفعول الثاني نحو امرنا الخير واستغفرنا الله ذنبا ومنا  
الذي اخبرنا الرجال ساحة كذا في ذلك مع تعين الجار ولا يفترق من حرف الجر معنى الفعل الا الباء وذلك ايضا في بعض  
المواضع نحو ذهبت بزهد بخلاف نحو مررت به والذي يغير الباء معناه ويجعلها عند البره مصاحبة الفاعل للمفعول به  
لان الباء المعتدلة عند بحرف مع وقال سببوا بالياء في مثله كالهجرة والضعيف فغفرت هبتك به اذ هبتك يجوز فيه  
المصاحبة وضد ما فغفرتك لذنوبهم اياه في عند البره للثابت كانه سببانه ذهب به واما الهجرة والضعيف  
المعديان فلا بد فيهما من معنى التفسير وليس بمجرد حرف الباء المغيرة لتعني الفعل الا في قوله لم التوفى زهير الحدا  
اي بزهر على امره اي التوفى بغير الوصل واذا دخلت الهجرة في الضعيف على الفعل فان كان لازما صار متعديا الى مفعول  
واحد وان كان متعديا الى واحد تعدى الى اثنين نحو احقرته النهار ولا يتقل من الثلاثي المتعدي الى اثنين الى ثلثة  
الاعلم وراى نحو اعلم وارى والمفعول الذي يزيد بسبب الهجرة والضعيف هو الذي كان فاعلا للفعل قبل دخولها  
وذلك لان معناهما ضمير الفاعل مباشرة للفعل لذا كان مرثية اذ اديهما من المعامل بعد ما حل ما كان لا يصل  
الفعل فلذا نقول احقرت زيدا في الضعيف تعين تعدى الى واحد كقوله والى اثنين كعلمته تقولا تعديا الى ثلثة كالهجرة  
وقوله تعد به الحافل تعين الا في الهجرة نحو ناقة ويجوز ان يجمع على فعل واحد عدا من حرف الجر اذ كان مختلفا نحو  
خرجت من الكوفة الى اليمن لا كرامك واما اذا تقفقت فقد ذكرنا حكمه في اخر افعال الفضيل قوله والى اثنين كما عطف  
وعلم المتعدي الى اثنين على ضربين اما ان لا يكون مفعولا مستادا وخبر كما عطفك زيدا واما ان يكون مفعولا باب عطفك طالب  
من الافعال واما ان يكون في الاصل مستادا وخبر كعلمت زيدا فاما عند الكوفيين ثانيا مفعولي باب عطفك طالب  
وكذا ما لو في خبر كان وليس يبي اذا كان يجوز حذفه واما ايضا لا يكون الحال عكسا كما عطفك زيدا ولا حصر هذا النوع  
المعارف ويجوز ذلك في عشرين المتصويين قوله والى ثلثة كاعلم وارى ثم دخلت الهجرة على فعلين من جملة الافعال المتعديين  
الى اثنين وفيما من افعال القلوب اي اعلم وارى عند الاخفش ينقل بالهجرة الى ثلثة با في افعال القلوب ايضا فاما الالمام  
مفعول احسبتك زيدا فاما وكذا اظننتك واظننتك واظننتك واظننتك فزيد بسبب الهجرة مفعول اخر موضوعة الطبع  
ثبنا للمفعولين لان معنى الهجرة التعدية حمل التقى على اصل الفعل فعن اعلمتك زيدا منطلقا حلتك على ان تعلم زيدا  
منطلقا لا بد ان يذكر او لا المحمول يتم بدك منعلق اصل الفعل وهو المحمول عليه لان المحمول عليه موقوف ثم بدك  
المحمول والعاودة جارية بان بدك كذا لكان ولا يتم اللفظ الدال على المعنى فانما بها حكم في المستادا والخبر الحال وفي الحال  
والموصوف الوصف كذا في نحو احقرت زيدا التبراي حلتك على حصر التبراي ولم يتفق ان ينقل الى ثلثة من المتعديين  
الى اثنين بالضعيف فلم ينقل علمت زيدا فاما لم ينقل لثالث مفعولي علمت الا ما هو مضمون الاول والثاني او  
مضمون الثالث علمت فقول في علمت زيدا منطلقا علمت عمرا انطلقا في زيد وعلمت عمرا انطلقا في زيد وعلمت عمرا انطلقا في زيد وعلمت  
علمتك الكلب وغنلا لا خشر ينقل الهجرة الى ثلثة با في افعال القلوب ايضا قياسا لاسما فاصغول احسبتك زيدا منطلقا  
وكذا اظننتك واظننتك واظننتك واظننتك واظننتك واظننتك ولو كانا القياس في هذا الجاز ايضا في غير افعال القلوب نحو اسودت  
عمرا وحيته واجعلت زيدا فاما ويجاز بالضعيف ايضا في افعال القلوب غير ما ولم يجز انما ويجاز نقل جميع الالمام  
القلائية متعديا بها ولا زيتها الى باب نعلك وقلقت نحو اضربت زيدا وقد ثبت خالنا فثبت ان هذا ما كوز الى التام اع  
المتصل من المثلثون الى بعض الجواب للتعبير واما الخبر وخبر زيدا وثيا وحدثت ولم ينقل احقرت بمعناه فثبت مما  
صار بالهجرة او الضعيف متعديا الى ثلثة بعد التعدي الى اثنين بل لم ينقل من ثلثا ثانيا فعملنا سبب لهذا المعنى  
الاخر كثيرا اى علم واما احقرت وبناليتين فلم ينقل مستعملين من البناء والحديث لكن هذه الافعال الخمسة

بالمعنى المتعدي

كان الله

الضعيف المتعدي بالهجرة

فزيد

بالمعنى المتعدي

ما تسمى بالاولى  
الاولى والاولى  
على المعنى المتعدي

الحصن

# بحر الافعال

الحديث في بعض استعمالاتها باعلم المعدل الى ثلثة لان ابناء والبنية والاختيار والخبر يعق الاغلا ولعل يلقى سبويه من  
 هذه الخمسة الاثني عشر في الحظها غير والمحو بعضهم ادى الى حياطة باعلم سماعا نحو اوق الله في التوم عمرا سائلا ونهمل  
 الخبر منعد به الى واحد بانفسها والى مضمون الثاني والثالث او مضمون الثالث وحده باليه نحو حدثك بخبر  
 زيد وبالخرج وهذا كما ينصب علمت للمفعولين وينصب مضمونما الذي هو المفعول حقيقا او مضمون الثاني نحو  
 علمت زيدا انما وعلمت بنام زيد وعلمت انفسا لكن علمت بعدي الى المضمون المذكور بنفسه كما رأيت واثبات  
 وحدث لا يثبت بان الية الا بحرف الخبر ولا نقول الخبرك خريج زيد بل نقول بخريج زيد واتا فوهم ابناءه بناء واخبرته  
 خبرا وحدته خبرا فانها من المضمومات اعماد من غير انفسه مقام المضاد اى بناء واخبارا وحده بنا فلو كانت مفعولا  
 بها لجاز استعمال المفعول به مخصصا مقامها نحو حدثتني خريج زيد وبين انه دخول خالد ولا يجوز في لغة ائمة انما فانظر  
 هذا علمت ان قولك حدثتك واثباتك واخبرتك زيدا انما لكونها مضمومتين للمفعول به كما ذكرنا لكونه مصدر واثباتنا  
 نوعا ما مشربا من قول الامير اللص لان زيدا انما بيان الخبر ونفسه وليس بيان كفته نفس الاخبار والذى هو الحديث  
 الواقع منك الى التلقظ والتكلم المخصوص وانه كان سرعا او بطئا او غير ذلك من صفات التلقظ فعولك اخبرتك  
 زيدا انما اى خبرتك بهذا الخبر والمخبر مفعول به بلا شك واسم المفعول به لا يقع على المصدر ولا يقال في خبرك  
 ضو بان انضرب مضروب كما مضى في باب المفعول به فظهر بهذا ان ما قاله المصنف وهو ان زيدا انما في خبرتك زيدا  
 انما خبره مناص وان خبرك في نحو قولك اخبرتك خبرا مطلقا وكلاهما مضمومان على انه مفعول مطلق ليس بقول  
 بل الاول خبر خاص بلا ريب لكن لفظ الخبر هنا مفعول به اى خبره خاص والثاني خبر مطلق ولفظ الخبر ههنا يعق  
 الاخبار بالخبر فيحمل احدهما كالآخر اما غلط او معانطه والدليل على كونه مفعولا هو وكفوقى علمت انك نقول اخبرتك  
 ان زيدا انما كما نقول علمت او اعلمت ان زيدا انما قصد الجملة بان وانها نقول اخبرتك زيدا انما فانما اخبرك زيدا  
 انما فيصنف اسم الفاعل الى ما كان بعدا كما في اخبرتك واسم الفاعل ايضا الى المصدر لا يقال انك ضارب  
 صوب الامير وكذا ما اعترض به المصنف على نفسه من قوله قلت زيد مطلق ليس بقول اذ ليس زيد مطلقا بمعنى المصدر  
 الخاص كما ذكره بل هو يعق المفعول بما الى المفعول الخاص بخلاف ذلك قولنا سرعنا على انه مفعول مطلق وعلتنا العلة  
 ان الخبر يثب على مضمون يعق الاخبار ويعق الخبر كما ان القول بثلث عمل يعق المصدر ويعق القول فاعرفه قوله  
 فهذه مفعولها الاول كقوله اعطيتك اعلم ان مفعولها الاول كقول مفعول اعطيتك والثاني والثالث معا كما ان  
 مفعول اعطيتك لا يثبت في باب المفعول بيان هذه الانواع في الحقيقه منعد بها الى مفعولين او غير الثاني فيقول  
 الثاني في الحقيقه مضمون الثاني والثالث معا فعق علمت زيدا انما علمتك فبما زيد فهو كاعطيتك زيدا انما  
 سواء فيكون ان لا تذكرها مفعولا ام لا كما باب اعطيتك وان تمد كوجبه ما وان فذكر الاول دون الثاني والثالث دون  
 الاول وانما ما ذكره في الخبر الثاني والثالث وتتركه الاخر على ما يجي في افعال القلوب في ظاهر مذهب سبويه انه لا يجوز  
 ذكر الاول وتترك الثاني والثالث لانه فان لا يجوز ان يفسر على احد من الثلثة فيعقل لفظه اجرى كلامه على ما هو ولفظ  
 يجوز لا مضار على الاول واجازه ابن السراج مطلقا وقال ليس في اورد سبويه انه لا يحسن الا مضار على الاول لان  
 لا يجوز مطلقا ومنه من السراج اولى الا مانع وبعبارة المناخرين فاذا نطقنا نطق عن الاول فحال المفعول الثاني  
 مع الثالث كحال اول مفعول علمت مع الثاني لانها هما والاول هو الذي زاد بسبب الخبر كما مضى قوله افعال  
 القلوب طنت وحسبت وخطت وزعت وعلمت ودابت ووجدت فدخل على الجملة الاسم لبيان ما هو منه فنصب  
 الخبرين اعلم انما يحمل القى يدخل عليها الافعال لا يج من ان يكون المفعول منها كما نرى لفظها اولا فالاول هو الواضع  
 بعد القول نحو قلت ضرب زيد وزيد متارب ولا يحمل بها القول اذا قصدت حكايته اللفظ فيجب مراعاة حال المحكي  
 والثانية اى القى المفعول منها معناه دون لفظها الا بان يعمل الفعل الداخلة فيها في جن منها تعلق معناه  
 بمضمونهما لا يدخل في الاعلا اسمية لان ذلك الفعل ان خلا من المسئلة بعد عمله في الفعلية لان الضمير  
 من عمل الفعل رضع الاسم المسئلة في رفعه به الفعل الذي في الجملة الفعلية ولا يرتفع به ما استدلت به ذلك الفعل  
 اذ لا يرتفع اسم بعلته الا الاثر واحد عن مؤثرين مستقلين وان كان مع المسئلة في عمل الا انصب فيجب ان ينصب  
 كلا الخبرين القليلة لتعلق معناه بمضمونهما ولا ينصب الفعل الا بالخبر والمسئلة في جعل انصاية لا يثبت فيهما  
 الا لفعل الداخل بل اذا كان فصل معلق عن النصب جاز دخوله على الفعلية لانه لا يعمل اذن في اظاها كقولك علمت من  
 ثم وعلمت اى يوم سرت واثباتك وينصب اى على انه مفعول الفعل الذى ختم نقول الذى يطلبه الفعل من الاسم

ليس يثبت في الخبرين والى مضمون الثالث وحده باليه نحو حدثك بخبر زيد وبالخرج وهذا كما ينصب علمت للمفعولين وينصب مضمونما الذي هو المفعول حقيقا او مضمون الثاني نحو علمت زيدا انما وعلمت بنام زيد وعلمت انفسا لكن علمت بعدي الى المضمون المذكور بنفسه كما رأيت واثبات وحدته خبرا فانها من المضمومات اعماد من غير انفسه مقام المضاد اى بناء واخبارا وحده بنا فلو كانت مفعولا بها لجاز استعمال المفعول به مخصصا مقامها نحو حدثتني خريج زيد وبين انه دخول خالد ولا يجوز في لغة ائمة انما فانظر هذا علمت ان قولك حدثتك واثباتك واخبرتك زيدا انما لكونها مضمومتين للمفعول به كما ذكرنا لكونه مصدر واثباتنا نوعا ما مشربا من قول الامير اللص لان زيدا انما بيان الخبر ونفسه وليس بيان كفته نفس الاخبار والذى هو الحديث الواقع منك الى التلقظ والتكلم المخصوص وانه كان سرعا او بطئا او غير ذلك من صفات التلقظ فعولك اخبرتك زيدا انما اى خبرتك بهذا الخبر والمخبر مفعول به بلا شك واسم المفعول به لا يقع على المصدر ولا يقال في خبرك ضو بان انضرب مضروب كما مضى في باب المفعول به فظهر بهذا ان ما قاله المصنف وهو ان زيدا انما في خبرتك زيدا انما خبره مناص وان خبرك في نحو قولك اخبرتك خبرا مطلقا وكلاهما مضمومان على انه مفعول مطلق ليس بقول بل الاول خبر خاص بلا ريب لكن لفظ الخبر هنا مفعول به اى خبره خاص والثاني خبر مطلق ولفظ الخبر ههنا يعق الاخبار بالخبر فيحمل احدهما كالآخر اما غلط او معانطه والدليل على كونه مفعولا هو وكفوقى علمت انك نقول اخبرتك ان زيدا انما كما نقول علمت او اعلمت ان زيدا انما قصد الجملة بان وانها نقول اخبرتك زيدا انما فانما اخبرك زيدا انما فيصنف اسم الفاعل الى ما كان بعدا كما في اخبرتك واسم الفاعل ايضا الى المصدر لا يقال انك ضارب صوب الامير وكذا ما اعترض به المصنف على نفسه من قوله قلت زيد مطلق ليس بقول اذ ليس زيد مطلقا بمعنى المصدر الخاص كما ذكره بل هو يعق المفعول بما الى المفعول الخاص بخلاف ذلك قولنا سرعنا على انه مفعول مطلق وعلتنا العلة ان الخبر يثب على مضمون يعق الاخبار ويعق الخبر كما ان القول بثلث عمل يعق المصدر ويعق القول فاعرفه قوله فهذه مفعولها الاول كقوله اعطيتك اعلم ان مفعولها الاول كقول مفعول اعطيتك والثاني والثالث معا كما ان مفعول اعطيتك لا يثبت في باب المفعول بيان هذه الانواع في الحقيقه منعد بها الى مفعولين او غير الثاني فيقول الثاني في الحقيقه مضمون الثاني والثالث معا فعق علمت زيدا انما علمتك فبما زيد فهو كاعطيتك زيدا انما سواء فيكون ان لا تذكرها مفعولا ام لا كما باب اعطيتك وان تمد كوجبه ما وان فذكر الاول دون الثاني والثالث دون الاول وانما ما ذكره في الخبر الثاني والثالث وتتركه الاخر على ما يجي في افعال القلوب في ظاهر مذهب سبويه انه لا يجوز ذكر الاول وتترك الثاني والثالث لانه فان لا يجوز ان يفسر على احد من الثلثة فيعقل لفظه اجرى كلامه على ما هو ولفظ يجوز لا مضار على الاول واجازه ابن السراج مطلقا وقال ليس في اورد سبويه انه لا يحسن الا مضار على الاول لان لا يجوز مطلقا ومنه من السراج اولى الا مانع وبعبارة المناخرين فاذا نطقنا نطق عن الاول فحال المفعول الثاني مع الثالث كحال اول مفعول علمت مع الثاني لانها هما والاول هو الذي زاد بسبب الخبر كما مضى قوله افعال القلوب طنت وحسبت وخطت وزعت وعلمت ودابت ووجدت فدخل على الجملة الاسم لبيان ما هو منه فنصب الخبرين اعلم انما يحمل القى يدخل عليها الافعال لا يج من ان يكون المفعول منها كما نرى لفظها اولا فالاول هو الواضع بعد القول نحو قلت ضرب زيد وزيد متارب ولا يحمل بها القول اذا قصدت حكايته اللفظ فيجب مراعاة حال المحكي والثانية اى القى المفعول منها معناه دون لفظها الا بان يعمل الفعل الداخلة فيها في جن منها تعلق معناه بمضمونهما لا يدخل في الاعلا اسمية لان ذلك الفعل ان خلا من المسئلة بعد عمله في الفعلية لان الضمير من عمل الفعل رضع الاسم المسئلة في رفعه به الفعل الذي في الجملة الفعلية ولا يرتفع به ما استدلت به ذلك الفعل اذ لا يرتفع اسم بعلته الا الاثر واحد عن مؤثرين مستقلين وان كان مع المسئلة في عمل الا انصب فيجب ان ينصب كلا الخبرين القليلة لتعلق معناه بمضمونهما ولا ينصب الفعل الا بالخبر والمسئلة في جعل انصاية لا يثبت فيهما الا لفعل الداخل بل اذا كان فصل معلق عن النصب جاز دخوله على الفعلية لانه لا يعمل اذن في اظاها كقولك علمت من ثم وعلمت اى يوم سرت واثباتك وينصب اى على انه مفعول الفعل الذى ختم نقول الذى يطلبه الفعل من الاسم

وانما ذكر واحد من الثاني والثالث وتترك الاخر فاعلا

انما ذكر الثاني والثالث

المدخول عليها اما فاعل او مفعول فان افضى على ذلك في باب كان دفعا المبدأ شبيهها بالفاعل ونصبها الخبر فيها  
 له بالمفعول ولم يجز رفعها لان الفعل لا يرفع فاعلين ولا يرفع شبيهين بالفاعل ولا ينصبها اذ ينصب الفعل بالمرئوع ولا يجوز  
 ان ينصب الاذن ويضع الثاني لان طلب الفعل للرفع قبل طلب المفعول الفاعل في الحذف في مثل هذا مصدر الخبر مضافا  
 الى المبتدأ فحق كان زيد فاعلا كان فاعلا لانها الحادثة الكائنة في الحذف وكذا في ما زيد فاعلا فاعلا الصاهر فهو شام  
 زيد وكذا في جميع اخوات كان لان كلها بمعنى كان مع هذا في معنى صار كان بعد ان لم يكن ومعنى ليس ما كان واما افعال  
 المقاربة فليست من هذا اي من الافعال الداخلة في الاصل على الجملة بل المرئوع بها فاعلا على الحذف واخبارها مقعوطها  
 كما يجي في بابها وان افضى مفعولا نصبا جزي الجملة لان ما بينهما من المفعول الحذف في افعالها ما يضاف اليه ذلك المفعول  
 الحذف اذ معنى علمت زيدا فاعلا علمت بنام زيد فاعلا بجزء من اعراب الاسم الواحد في ذلك المفعول الحذف في ذلك  
 نزل على هذين الجزئين لفظه ان الجملة الجزئية في تقدير جزي واحد ولم يزل الجزئين اللذين بقدر كان واخواتها  
 وان كانا ايضا بقدر المقدر كهدئين الجزئين المضمومين ثم هذا المفعول المفعول اما افعال القلوب وغيرها فاعلا القلوب  
 على افعال ما للظن فقط وهي مما يجوز معنى ظن وضال فقال حسب يحسب كذا هب غير متصرف فاذا كانت الافعال  
 بالمعنى المذكور بعينها الاسمية جزيه من ان نصبت جزئها فان كان مما بمعنى غلبك فصلا وغير ذلك وضال بمعنى اختلف  
 وهما من الهبة او كانت الاسمية مصدرية بان لم ينصب المفعولين وكذا جميع افعال القلوب المذكورة في المتن فنصب  
 المفعولين اذا اوليها الاسمية غير مصدرية بان ويسئل اذ الذي هو ما لا يتم فاعله من ادى عاملا على ظن الذي هو  
 بعينه ولم يثبت على معنى علم وان كان اذ ينصب مفعولا على ما لا يقبل في افعال القلوب اذا كان بمعنى عرف ولا يؤهم  
 ان بين علمت عرف فزا من حيث المعنى كما قال بعضهم فان معنى علمت ان زيدا فانم وعرفت ان زيدا فانم واحد  
 الا ان عرف لا ينصب جزئها الاسمية كما ينصبها علم لا تعرف مفعولين بينهما بل هو موكول الى اخبارها والامر ان علمت قد يكون  
 اصلا للمساوية في المعنى بحكم لفظي دون الاخر وانما ههنا كما تعرف وايقو يعلم في نصب المفعولين ونصب علمت  
 بمعنى علم وتعلم امر بمعنى علم لكن لا ينصب المفعولين بل يرد الاسمية بعدها مصدرية بان تجوز بيت انك فانم وتعلم  
 ان بعدا لتي زيدا ولا تنصب في تعلم مفعولا في تعلم فان علمت في تعلم انك تعلمت له تعلمت بل علمت وان كان  
 ذرى بمعنى جزي وتعلمت التي تكلمت علم فليسا من هذا الباب فعلم ينصب الجزئين اذا لم يصدر بان واما  
 للظن في الظاهر مع احتمال في بعض المواضع للظن وهو ظن لا بمعنى انهم قال الله تعالى في الظن بمعنى الظن اني  
 ظننت اني ما في حيايته وقد يجي ظن بمعنى انهم فنصب مفعولا واحدا ومعنى الايمان ان يجعل شخصاً موعظاً  
 الظن لئني تقول ظننت زيدا اي ظننت من انه فعل شيئا وكذا انهمنا واما لا اغنا فاد الجازم في شئ على انه صفة معينة  
 سواء كان معلقا او لا واذي فاذا كان بالمعنى المذكور واوله الاسمية المجردة عن ان ينصب جزئها اخوارا بيتا عنينا  
 سواء كان نفس الامر عنينا او لا قال نعم برؤوسه بعلم وهو غير مطابق ونزه فربما وهو مطابق وقوله نعم المراد الى الذين  
 خرجوا مضمن معنى لانها اي لم ينصب علمت الى خالهم وقد باجوز الى الحلية برأى العلية في نصب المفعولين فانهم  
 ولبينهم في ساجدين واما لا اغنا فكون الشيء على صفة اغنا غير مطابق فاعل وجعل فان كان بالمعنى المذكور  
 واوله الاسمية المجردة نصبا جزئها نحو كنت اعلم فغير بيان غنيتا فانم وجعلوا الملكة الذين هم عباد الرحمن  
 انا اي اغنا وانهم الاوثية واما القبول بان الشيء على صفة فولا عن مستند الى وثوق تجوز علمت كما جاوزت جعل  
 زعم في الحذف قال ابنه الله مؤف للناس ما زعموا واما الاصلان الشيء على صفة وهو وجد والحق وعلا من افعال القلوب  
 لانها اذا صدرت الشيء على صفة لودان فعله عليها بعد ان لم يكن معلوما وقوله نعم ووجد فان لا لا يخرج عن هذا  
 لانه نعم قد يستعمل من الافعال ما يستعمل مضمونة بالشبه اليه على سبيل التشبيه كقولهم زيدنا له ويصلح نحو ذلك فكانه  
 نعم وقد صادف عالما وعلم بعد ان لم يعلم فاصح حاله ولم يستعمل اصابت صادف استعمال وجد في نصب المفعولين  
 خلافا لباين ورتبوه فهذا هي الافعال الداخلة على الاسمية التي مفعولها الحذف في مصدر الجزئين الثاني مضافا الى  
 الاول وكذا ان كان الثاني جامدا متصل من مصدر فاعلى علمت اخاك زيدا علمت زيدا في خبرك وان وقعت  
 بعد ها الفعلية في اشدرة فظهر الثاني مقلد فيها الضمير اسمية نحو حسبت يقول زيدا اي حسبت يقول زيدا  
 بعض هذه الافعال بكثرة نصب المفعول واحد مع كونه بالمعنى المذكور ونحو علمت زيدا وعلمت خر ورج زيدا وعرفته  
 وعلمتها بغير ذلك نحو ظننت وحسبت فان لا تطلق غير متضمنة الحيا للمكرم اي لا تطلق شيئا غير ذلك  
 كما قال لفراديه وقد يفهم الصبر واسم الاشارة مقام مفعولها مفعول لفراديه فان ظن زيدا فانما ايضا لظن هذا وكذا

ما زال واخرها كان واما في موضع اخرها كان في الساء  
 والمفعول الحذف في قوله علمت زيدا  
 وهو المفعول الحذف في قوله علمت زيدا  
 وهو المفعول الحذف في قوله علمت زيدا

معنوا به  
 في قوله علمت زيدا  
 في قوله علمت زيدا



بحر الأفعال

بلغا فقال انفعال العلوي قال لا ندسى او جاز فقام لفظ ذلك وهذا مما تجله لجاز وقوعه صلا وليس ما قال نطق لان  
مفعول باب علمت بتقديم المفعول على ما قد سنا واقتضاه لفظه على حال قال لا ندسى وغيره ان الغنم واسم الاسد  
بمعنى المصدر اي ظنت الظن فلت لا منع مما قاله القراء على ما ذكرنا او مفعول ظننت بما اذا جعلك موضع ظنتك وان لم  
يقطون باقنه غير الحق اي ظنا غير الحق فهو مفعول مطلق ولا منع من كونه مفعولا بما اي شيئا غير الحق كما في قوله  
نظاني غير قوله بل جعل على الجملة الاسمية صادرة عن ذلك اي تضمنت الاعتراف انك هي محمودة الاعتراف وقوله هي عنده  
على حذف المضاف اي حكمها باعتبار حكم الكلام على البنية مضمون الخبر صادر عنه فقولك علمت زيدان فاما  
حكمت بالقبال الذي هو مضمون الخبر على المشداه الذي هو زيد صادر عن علم وفي ظننت زيدان فاما قولك  
ومن خصا بصيما انه اذا ذكر احد ما ذكر الاخر بخلاف باب اعطيت ومنها جاز ان الاء اذا فوسطك او ناخر في الاستفهام  
البحر ين كلاما بخلاف باب اعطيت مثل زيد علمت فام ومنها انها تعلق بحرف الاستفهام والتفي واللام مثل علمت ان زيد  
عند كلام عمر ومنها ان يجوز ان يكون فاعلها ومفعولها صهيرون لشي واحد مثل علمت من ظلفا ولا يفصحها مفعول اخر  
يُعزى به الى مفعول واحد فظننت بمحقق التمت وعلمت بمحقق عرفت ورأيت بمحقق بصوتك وصحيت بمعون  
اصبت فوله واذا ذكر احد ما ذكر الاخر بخلاف باب اعطيت علم ان حدث المفعولين معا في باب اعطيت يجوز ان يكون  
دال على تعيها من غير ان يفتقر في اشياء مستبها لفظ فلان يعطى بكواو او بفتح فاعلم من مثله فاعلم من دون المفعولين بخلاف  
مفعول باب علمت وظننت فانك لا تختار فيهما مقابلة مستبها لفظ لفظ علمت وظننت لعداها بل لان من المعلوم ان  
الاتساق في الاغلب من علم وظن ولا فاعلم في كنهها من دون المفعولين وانما مع قيا الفرعية فلا ما من جاز فيهما نحو  
من يسمع بخلاف مفعول صادر فاول بابي كلامه باينة سنة ترى حتم عار اعلية وتجب فهذا ايضا من خواص  
هذا الافعال وانما حذف احد هادون الاخر فلا شك في ذلك مع كونها في الاصل مبتداه وجرل وحذف المبتداه او الخبر  
مع الفرعية غير قليل وسبب القلة هو ان المفعولين معا يترد اسم واحد مضمونهما معا هو المفعول به في بعض  
كالكثرة ذكره فلو حذف احد هاتين كان كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة ومع هذا كله فقد ورد ذلك مع الفرعية  
انما حذف المفعول الاول فكما في قوله نعم ولا يحسن الذين بالياء الى قوله هو خير لهم اي بخلافه هو خيرا لهم وانما حذف المفعول  
الثاني فكما في قوله لا تخلفنا على غرناك تا طالما قدر وشئ بنا الاعداء اي لا تخلفنا اذا دل على غير انك تلك بنا قوله ومنها ان يجوز  
تبادل الاء العرف بين الاء والتعلق مع انما ابطال العمل ان التعلق انطال العمل لفظا لا معنويا والاء انطال العمل  
لفظا ومعنى فاجمله مع التعلق في او بيل المصدر مفعولا به للفتا التعلق كما كان كذلك قبل التعلق ولا منع من عطف  
جزل اخرى منصوبة الخبر في على الجملة المتعلق عنها الفعل نحو علمت لر بد فام وبكر فاصلا على ما قال ابن الحسنا واما  
فاجمله معه ليست ساويل المفعول فتعق بد علمت فام زيد في لفظي فام فاجمله الملقى عنها العمل لها لانه لا يقع مفعول  
فاجمله المتعلق عنها منصوب العمل والعرف الاخر ان الاء ارضاء او لا ضروري والتعلق ضروري وقبل الجملة الملقى عنها في نحو  
زيد تعيظ ظننت مبتداه على البقين والشك عارض بخلاف العلوق عنها ولا يفتقر لان الفعل الملقى لبيان ما صدر منه مضمون  
الجملة من الشك والبقين ولا شك ان معنى الفعل الملقى معنى الظرف فتعق زيد فام ظننت مبتداه زيد فام في لفظي ومع  
الظرف كون الكلام الاول مبتداه على البقين ويقع الاء مع ناخر الجملة عن فعل الغالب لان عامل الرفع معنوي عند  
الاء وعامل النسب لفظي مع لفظ مها يغيب لفظي المعنوي وعلم ما اخر فاعلم المبتداه والخبر كما شئت في هذا اعراب  
والفعل ما ضعف فع تقدم عامله غيرهما على ما قبلها ما و مع ذلك فوجه قوله كذا ان اذ يفتقر فحق صار من خلقي ان  
وجدت ملاك البهلا اوب وقوله ارجوا وامل ان لد فوامودها وما الخال لد بياك صك فقولك وانما جاز ذلك مع ضعفه  
لان افعال العلويك ضعيفة اذ ليس لها بظاهر كالعلاج وايضا معو لها في الحافظة مضمون الجملة لا الجملة وسبب  
لا يجل ذلك الاعلى الاعراب على التعلق ويقول للام مقدرة حدث ضرورية وقال بعضهم ضمير اثنان مقدر بعد الفعل  
وهذا ضرب لبثوث ذلك ضرورية في غير ذلك من خواص الابداه نحو قوله ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاندا  
وطبعا فعلى هذا الفعل عامل لا معنى ولا متعلق وبطل العرف في نحو مني نظن زيد اصبه اعني اذا انظروا مفعول الخبر  
اذ هو كقدم الخبر فوسط فعل الغلب بين المبتداه والخبر وهو مع ذلك ضعيف واذا توسط الفعل بين المبتداه  
والخبر جاز الاء بلا منع ولا ضعف وكذا جاز الاحمال واما مساو بان وذلك لان الرفع القوي اعني فعل الغلب  
تقدم على احدها وانما حر عن الاخر وقد يقع الملقى بين الفعل ومفعوله نحو من يلبس رندا ويبي اسمه الفاعل  
ومفعوله قال ولستم فاعل انخال حتى يبال افاضي الحطاب الوفود ويبي مفعول ان تخوان زيد بالحسب اتم ويبي

بنا ما هو غير ان تعيها لفظ  
الاء هي عندي تلك الجملة

انه يجوز فيها الاء  
خصا من افعال التعلق  
فهيها

الاء من الاء والتعلق  
اخرت الكلم البعيدات  
بينهم وكلم التوا والفتوح والذ  
اللفظان اوجز من الاء  
اللاءم التي تبارك وتعالى  
قبل كل الاء والذ  
فهم بقيا

لقد علمت ان الاء  
البيد ما توت من غيرت  
والاء والاء والاء  
معا التعلق  
لذا الاء لا يتعلق

# فرد كرم و رد الالف والنون

سوف وصحونها كسوف حسب بقوم زيد وبين المعطوف والمعطوف عليه كجاء زيد واحص عمر ونوكيد للمعنى مصدر  
 منصوب مطيح اذا التاكيد بل الاعتراف بحال ذلك العامل من الاعناء ظاهرة في ترك الاعناء فيبنيها مشبها للثاني واما نوكيد  
 بالضم واسم الاشارة المراد بها المصدر فاسهل اذ يثبت بصريحين في المصدر ثم يجوز بدل حسبها واحص في ان نون ومصدر  
 فعل الفعل والزمك مفعولا مطلقا بقوم مقام فعله في الاعمال والتعليل نحو عجبني ظنك بعدا فاما وعلمك لزيد فاما  
 واما الاشارة واجب مع الوسط وانما يجوز زيد فاما ظنك غالبا يظن زيدان فاما غالب اذا المصدر لا ينصب ما قبله كما  
 قبل وقد مر ذلك في باب المصدر واما ان كان مفعولا مطلقا فان كان الفعل مذكورا معه فالعمل للفعل كما في باب  
 المصدر وكذا ان حذف الفعل جواز نحو ظننا زيدان مما في التصور من يجوز الغاء الفعل واعماله منوسطا ومناخولا لكن  
 الغاء ينجم كما من فتح تاكيد الفعل الملقى ان حذف الفعل جوبا كما اذا انصرف الى الفاعل نحو ظنك زيدان فاما اي ظن  
 ظنا عند من قال للماثل الفعل دون المصدر كما تقدم في باب المصدر وهو كما وحذف الفعل جواز يجوز الالف والنون  
 ومناخولا نحو من زيد ظنك منطلقا ومثني بد منطلقا ويطور الاعمال ايضا لانك فعل الفعل لا المصدر وكذا عندك  
 قال العامل هو المصدر لقباهم مفعولا لكونه مفعولا بان والفعل يجوز الالف والنون فاعماله فاعماله فاعماله فاعماله  
 تقدم عليه هو الفعل في الحقيقة لا المصدر ولا يجوز ان يكون ظنك منصوبا لكونه مصدرا مؤكدا العبره كزيد فاما حقل على ما  
 قبل لما ذكر في المفعول المطلق قول ومنها انفسا تعلق بحرف الاستفهام والنهي التعليل ماخوذ من قولهم اراه معارفه اي مفعولا  
 الترويج لكون كالتحق المعلق لام الترويج لفظه انه ولا يروج نحو غيرها وجوده فلا يظن على الترويج في الفعل المعلق منوع  
 من العمل كما لم يفتى تقدمه لان معنى علمت ما زيد كما كان كذا عندنا انصبا لجزء من ثم حاز عطف الجملة التصوي  
 الجزئين على الجملة المعلق عنها نحو علمت لزيد فاما وكذا فاعل قوله بحرف الاستفهام المعلق فذلك يكون حرف الاستفهام وهو  
 المهره او الفاء كذا هل على خلاف فيها كما بان وقد يكون اسما منصوبا للمعنى الاستفهام كقوله نعم تعلم اي الجزئين احصى علمت  
 ابن جلت ومثني تخرج وفي معناه الاشم المضافة الى كلمة الاستفهام نحو علمت غلاما من عندك وقد يكون لام الابتداء نحو علمت  
 لزيد عندك فذلك يكون حرف التبيين وهو اوان ولا نحو علمت ما زيد منطلق وان التائبين فللزوم وقوعه في صدر الجملة وضعا  
 فابيض الجملة التي دخلها على الصورة الجبهة رغبة في مثل هذه الحروف وان كانت في صدر الجملة واما دخول لام الابتداء  
 في المرفوع في جواز زيد لغايم فاضروا ملحدا اليه وهي اجتماع ان واللام كما يجوز واما الالف والنون على الجملة الاستفهامي كما كانت  
 معلقا لانهما لا يثبتان المشابهة لان المكسورة لا تدخل على الجملة من العطفات ان المكسورة اذا لم يمكن فتحها وذلك  
 الالف في خبرها لام الابتداء نحو علمت ان زيد الفاعل فان الالف لا يدخل الالف مع المكسورة كما يجوز واما اذا تجردت عن اللام  
 فانها لا يعلق لامكان فتحها وجعلها مفعولا للفعل اقول ذلك لان التصويين بعد فعل الفاعل فاول المصدر فاذا امكنت  
 جعل ان حرفا مصدرا مفعولا لفعل الفاعل بان تفتح خبرها فهو اولى من الالف لانهما ليس عن عمله واما قوله وقد علمت الظاهر  
 متبني ان الدنا بالانفليس سها ما فاما اخرى فقد علمت بحرفي لضم لتاكيد للكلام لان قبل اللام المفعول للتاكيد مع قد  
 المؤكدة وفي علمت معنى التحفيق فصار كقوله وايي فاما اليك مع الصدور لا مثل وقد يجري نحو علم الله بحرفي لضم  
 بحوابه فيجوز بعد ان المكسورة نحو علم الله انك فاما اي والله والفعل للمعنى قد يدخل على الجملة الفعلية نحو علمت من ثم  
 وعلمت انهم ضربت نصب اياهم على انه مفعول صرحت وعلمت اي يوم سرت وعلمت اني يوم سرت واعرابا بجملة  
 المعلق عنها كما عمل بها اذا لم يفتد عليها فعل الفاعل فيجوز في علمت اي يوم الجملة وقع اي على انه خبر مقدم على الخبر اي اي يوم  
 يوم الجملة ويضرب على ان الجملة بمعنى الاجتماع فيكون كعلمت اي يوم الخبز فان علمت اي يوم عفيفين والتصوي  
 اي خبر مقدم لكنه ظرف واذا صدر المفعول الثاني بكلمة الاستفهام فالاول ان لا يعلق فعل الفاعل عن المفعول الاول نحو علمت  
 زيدان من هو وعلمت بكر ابو من هو وجوز بعضهم تعليلهم عن المفعولين لان مفعول الاستفهام الجملة التي بعد علمت  
 كانه قبل علمت ابون زيد وليس بقوى لانها انهم على التصويب نحو علمت بعدا ما هو فاما مع ان المعنى علمت ما زيدان  
 واما قولهم اي انك زيد ما صنع بمعنى اخبرني فليس من هذا الباب حتى يجوز الترويج في زيد بل التصويب واجب فيه ومعنى  
 الالف الخبر فهو مفعول من رايك بمعنى ابصرتا وعرفت كانه قبل ابصرتا وشاهدت حاله العجيبة وعرفتها اخبرني عنها  
 فلا يصح الالف الاستخبار عن حاله العجيبة لثوق وقد يكون بعده بالنصب الذي كان مفعولا به لرب نحو رايك زيدان  
 ما صنع وقد يجتهد نحو ارايتكم ان اسلمت عذاب الله الا انه وكه ليس بمفعول كما يجي بل هو حرف خطاب لا يبدل سواء ابدت  
 بدلتا التصوي او لم تابد من استفهاما ظاهرا ومقدرا لبيتين الحال المشخبة عنها فالظاهر نحو رايك زيدان ما صنع وارايتكم  
 ان اسلمت عذاب الله بغنة او حشر هل هبالت وارايتكم ما لدعون من دعت الله اروي ما دخلوا والمقدور كقوله نعم

نحو جاني زيد  
احص عمر

منطلقا

منظفاه

الجزئين الملتصقين  
على الجملة الملتصقة

وظاهرها ان زيد مطلق  
خبرها

الاول

الاول

# بحر الافعال

اوابت هذا الذي كثر على لئلا يتخفى اى وايتك هذا للكلمة لم تكن وتولد لئلا يتخفى كل ما سئف وقد يكون  
 الجملة المنقضة للاسئف اجابا للشرط كقولهم فكم اربابكم ان اسئفكم الابن وتولد اربابك الذي منه عيبا اذا صلي قولك ان يعلم  
 وقوله اربابك ان كان كذا اربابك للتاكيد ولا يحل للجملة المنقضة تعقيل الاسئفها لانهما متناقضتان لبيان الحال المستخبر  
 عنها كما انه لا يخاطب لما قلت اربابك نداء عن اى شئ من حاله فقال ما صنع فهو بمعنى قولك اخبرني عنه  
 ما صنع وليس الجملة المذكورة مفعولا فانها اربابك كما ظن بعضهم ويلحق الكاف الحرفية باربائك الذي بمعنى اخبرني  
 ما صار بمعنى اخبرني كان كاسم الفعل المفعول الى الفعلية عن اى شئ نحو الخاتمة فاسئفك مضمون الكاف تبنى وتجمعا ويلبنا  
 عن تصرف ما او الخطاب بمعنى اثناء الاحوال التلك مقرونة مفعولة سواء كان الخطاب مذكرا او مؤنثا مفعولا او مضمونا  
 بمجوعان على اربابك اثناء اثناء المفعول في نحو ورويدك لان مفعولة يعنى منصوبا على حاله مع صيرورته بمعنى اخبرني نحو  
 اربابك زيدا ما صنع فلا منع من بقاء فاعله ايضا وان لا لقراءه بل ازيل الاستناد عن الثالث الكاف وهو من اربابك والباء  
 كما مضى في اسماء الافعال اعوان الكاف مرفوع المحل فاذا اردت بربك فعل القلب كان المحقق به اسم يتصرف بنفسه  
 المفعول الثاني وكذا الناء تنصرف بنفسها نحو اربابك زيدا ولا يربا كما التريدين واربه وكما التريدين وارابك هذا  
 اربابا كالتريدين وارابك كالتريدين والاضداد واعلم انك اذا قلت علمت من نام وجعلت اسئفها منه فليس في الكلام دلالة على  
 المعنى بل المعنى علمت من شئ يخصه من القبا وتباكت ثم في ذلك انك انما تعلمت انك اسئفها منه فليس في الكلام دلالة على  
 الاستئفها انك تحيل كونها مفعولة لما تقدم فلفظه علمها لا انصافا منها من الكلام فيكون مفعول علمت ان مضمون الجملة  
 وهو تبا الشخص المستفهم عنه اعنى زيدا وانما ان كانت موصولة او موصوفة فالعلم واقع عليها فكان ذلك علمك  
 زيدا الذي نام ويلبني الاستئفها من غير غمى لكونه مفعولا في الاستئفها علمت انهم نام برفعى واذا كان موصولا فلك  
 علمت انهم نام بنصبه وليس اداء الاستئفها التى على باب علم في نحو علم زيدا انهم نام مضمون الاستئفها المتكلم فيها للزوج الشاخص  
 في نحو علمت انهم نام وذلك لان علمت لتفقد على انهم مفعولان فاعل هذا الكلام عارف بنسبة الفهم الى هذا الفاعل المعين لما  
 ذكرنا ان العلم واقع على مضمون الجملة فلو كان اى اسئفها المتكلم لكان والا على انه لا يعرف انساب القبا لانه لان انهم نام  
 اسئفها من مشكوك فيه هو انساب الفهم الى معين وتبا بقره التباك بانة زيدا وغيره فيكون المشكوك فيه ان النسبة وقد  
 كان العلوم هو تلك النسبة وهو ناقض للمعنى اداء الاستئفها ان لا يجرع الاستئفها الا اسئفها المتكلم والمعنى عزت المشكوك فيه  
 الذى يشتم عنه وهو ان نسبة القبا الى اى شخص هو ذلك الشخص في فرضنا زيد المعنى عزت باسم زيد واما علمك  
 باسم الفاعل ولم يعلم علمت زيدا فاعلمت فبان زيد لان المتكلم قد يكون له داع الى انها النوع على الخطاب مع معرفة به  
 كما يكون له داع الى التصريح بك قوله ببارك وغالى وانما اوابا كعمل هذا اوق ضلال مبین فعلى هذا يجوز وقوع الاسئفها  
 التى جوابه لا اوقع بعد فعل القلب نحو علمت زيدا فاعلمت والمشكوك فيه الذى يشتم عنه ههنا انساب الفهم الى زيد وعدم  
 انسابه كما كان المشكوك فيه مع الهرة وام وقع اسما الاستئفها ان انساب الفعل الى هذا المعنى وان ذلك من الاشخاص  
 الواقد عليها كالملة الاسئفها وكذا يجوز علمت زيدا فاعلمت علمت هل نام زيد وعرف وجوابها لا اوقع والمشكوك فيه  
 السئفهم عنه ههنا نسبة الفهم الى واحد من المذكورين او على النسبة اليه فالعنى في جميع ذلك علمت هذا الذى يشتمك  
 فيه فنبهتهم عنه ومنع قوم من وقوع اسئفها جوابه لا اوقع بعد فعل القلب سئفها لان مضمون الجملة الاسئفها ان  
 لا يصح ان يكون متعلقا للعلم الا بنا واول وهو ان يقال متعلقه ما يقال في جواب هذا الاسئفها والذى يقال في جواب  
 هذا الاسئفها والذى يقال في جواب الاسئفها نام واسما الاسئفها شئ معين منسوبا اليه المحركة المذكورة في الاسئفها المعنى  
 علمت ان زيد نام ام عرف وعلمت احد ههنا بعينه على صفة القبا لانه هو الذى يقال في جوابه وذلك لان جوابه اما زيد  
 اى زيد نام واما عرف واما اذا قال علمت هل زيد نام فليس جوابه نسبة الفهم الى زيد ونفها حتى يقال ان العلم  
 يتعلق بذلك النسبة ونفها واما جوابه نعم ولا وليس فيه النسبة والعلامة لا تتعلق بالانتسبة والجواب عما قالوا الا نسئفكم  
 اى ان مضمون الجملة الاسئفها منه لا يكون متعلقا للعلم مضمون اسئفها القبا لانه يمكن ان يكون متعلقا للعلم لانه  
 المذكور في نحو علمت انهم نام ولو سئفنا ذلك قلنا ان نعم ولا في الجواب مضمون ايضا المعنى نسبة ونفها لان المعنى  
 بل زيد نام وما زيد يقال تحصل المقصود اعنى المحكوم عليه والمحكوم به في الجواب هو المصحة لخلق العلم ثم اعلم ان  
 جميع ادب الاسئفها ترد على اوجه المذكور اى جرد الاستئفها لا الاسئفها المتكلم بعد كل فعل شك لا يخرج فيه احد الجاهلين  
 على الاخر لئلا يتبين لك شكك في خبرك من الدارم عرف ونسب او زيد ذلك النوع ام افعد كما ترد بعد كل فعل فعند  
 معنى العلم كعلمت وتبينت ودرت وبعد كل تطلب العلم كعلمت وامضت ويلوئ وسائت واسئفهم وجميع اصفا

والجملة المنقضة  
 بغير ان يخرج احد  
 من الجاهلين

في مضمون الجملة  
 المعنى صفة ان اوق  
 بعد فعل القلب

ومشكلة كثيرة  
 او هل زيد نام  
 وعلمت هل زيد نام  
 او عرف

للعلم

من الجاهلين  
 من الجاهلين  
 من الجاهلين

المحاسن الخمس كالتسكيت والبصيرت ونظيرت واسمعت وتعمت وذمت فنقول تفكرت ازيد بمعنى ام عمرو وقد بصيرت الذال  
 على التفكير كقولته ببارك وبغالي بشواري من القوم من سوء ما يقربه ايمسكه على هون ام يدته في التراب اي مفكرا  
 ايمسكه ام يدته وفيه في اليراعة نجا لان انفسهما ايها يفسر صاحب كاس المون اي مفكرت ايها يعني ولم يسمع مثل  
 ذلك في النطق الذي هو لرجوع احد المتوزين على الاخر وجوز يوتن يعلق جميع الاضال نحو ضب انهم في الدار ذلك  
 انهم في البيت وقد مضى لك في باب الموصولات ويجوز في نحو سالك هل زيد فائم واسمعتت هم زيدان ان  
 يتوى اجده القول والجملة مفعول لذلك المعنى على ما هو مذهب اليعاقبة بين او يضمن السؤال معنى القول بلحق  
 به في محكا به بعد على ما هو مذهب الكوفيين كما مذهب يحيى بن عبد من القريظيين مفعول بالجملة بعد الفعل المعلق في موضع  
 النسب في امان في موضع مفعول منصوب بنوع الحاقض وذلك بعد كل فعل يفيده معنى الفاعل نحو شككت ازيد في الدار  
 ام عمرو اي شككت في هذا الامر وفي موضع مفعول تعك الفاعل اليه بنفسه اما لا تضاه الفعل اياه وضعا واما الضمير  
 ما يقضيه والاول من صح العلم والمعرفة وهذا الفعل اما ان يطلب مفعولا واحدا نحو عرفت هل زيد في الدار فبالجملة  
 المعلق عنها في موضع مفعولنا عرفت هذا الامر اما ان يطلب كثر فيكون تلك الجملة اما في مقام المفعول الاول والثاني نحو  
 نحو علمت هل زيد في الدار وفي مقام الثاني والثالث نحو علمت هل زيد في الدار وفي مقام الثاني والثالث نحو علمت  
 هل زيد في الدار وفي مقام الثاني والثالث نحو علمت هل زيد في الدار وفي مقام الثاني والثالث نحو علمت هل زيد في الدار  
 ادري يتعدى الى مفعولين نحو ادري منك الحق وان كان بمعنى علم وفي مقام الثالث وحده نحو علمت زيد ابون  
 هو واما الثاني اعني المضمين لمعنى العلم فهو كل فعل ذكرنا انه يطلب العلم نحو فكرت هل زيد في الدار فان فكرت لم وضعا  
 لكنه يتعدى الى مفعول لضمير معنى غير الذي تعرفت هذا لا يوافقك فيه فكذلك انظر اليها فائم فوام فا عدلى فغرب  
 هذا يحكم بالنظر اليه ووقع زيد في مثل انظر فاسئل زيدا بون هو يكونه بمعنى انظر فاسئل ابون من زيداهون من زعمه في نحو  
 اعلم زيد ابون هو لان انظر الذي بمعنى فاسئل الذي بمعنى فاسئل الذي بمعنى فاسئل الذي بمعنى فاسئل الذي بمعنى فاسئل الذي  
 اذا سلطت عليه وكذا الحكم ان كان الفعل المظهر العلم متعذرا بالوضع فاعلم من الفاعل ما يقضيه وضعا ثم يجمع بالجملة  
 المعلق عنها في موضع المفعول الترابيد له بسبب تفضيله معنى التعريف نحو امتنت زيدا هل هو كرم اي تعرفت كرمه  
 بامضانه وبعثت زيدا هل هو في الدار اي تعرفت كونه في الدار بامضانه وكذا قوله ببارك ونغالي بشا لولك عن  
 الشاعر اما من رثتها اي يعرفون ومثا رثتها يسؤالك عنها وهذا كما قلنا في المفعول المطلق في عربنا الله ان كان  
 مفعول اصل الفعل والله مفعول لفعل المضاعف وقد يكون جملة المعلق عنها بذكر ما قبلها نحو شككت في زيد هل هو  
 فائم او اي شككت في بناءه فم في محل الخبر ومفعول عن ذلك الحال ازيد في الدار ام عمرو فم في محل النسب ليدل من  
 الحال وكذا عرفت زيدا بون هو الجملة منه بدل من زيدا هذا وقد اوجب الاخفش ان زيد لظنت اخوه فائم قال طائفا  
 له بحر لظنت اخاه فاما لان اللام لا يندأ ولا يدخل الماضي كما يجمع في بابيات فهو في التقدير باخيه كان ذلك  
 ظنت اخوه فائم واما الالف والالف في اعلم وادري عن المفعولين الاخرين فالظن كما ذهب اليه المالك في نحو والافاء  
 والتعلق بالنسبة اليها كما جاز ذلك في علم وادري مفعول علمت فزيد منطلق وزيد منطلق ام عمرو وما زيد  
 منطلقا وزيدا علمت منطلق وزيد منطلق علمت وكذا الحكم اذا جئت بباب علم فائم فم فاعله نحو علمت ما  
 زيد فائم وزيدا علمت فائم وقال الاندلسي الذي اعول عليه اشباع الغايق والافاء بالنسبة اليها وفي بعض نسخ  
 الجوزي ما يدل على انك اذا بينت الفعل للفاعل امشع الغاؤه وتعلمه واذا بينت للفعل جازوا اما لا ارى منهما منع  
 سواء بين الفعل للفاعل والمفعول وقال ابن جعفر لو انبت فقلت زيدا علمت فائم او علمت فقلت علمت  
 زيد فائم يحصل الالف والافاء في الاعمال لا بد من اعمال في المفعول الاول وكذا يحصل الغايق والاعمال في حالة  
 واحدة لا بد من اعمال في المفعول الاول وكذا يحصل التعلق والاعمال في حالة وليس ما قال بنحو لان الحالة بالنسبة لل  
 شئ والغاؤه وتعلمه بالنسبة للشئ اخر فهو مثل زيد علمت فائم اعلمت في الفاعل والغاؤه عن المفعول وكذا في علمت  
 زيد فائم اعلمت في الفاعل والغاؤه عن المفعول وايضا المثل معنى المثرة اي النسب والميلغ والمعلق اصل علم فالميلغ  
 غير المثل واعلم انه لا خلاف في انه لا يلحق بالاعمال عن المفعول الاول اذ هو كاول مفعول اعطيت قوله ومثلنا انه  
 يجوز ان يكون فاعله او مفعولها خبرين اثنين واحده هذه الافعال المذكورة في المن ولقظة هي بمعنى احسب عطا  
 واما الجملة يجوز ان يكون فاعله او مفعولها خبرين متصلين متقدمي المعنى نحو علمت فمما ذل ببارك ونغالي  
 اعصم غمرا وكذا ان كان احدهما بعض الاخر نحو فوهم راينا مع رسول الله صلى الله عليه واله وسلم ورايناك تقول

بالجملة  
 الفاعل المعلق  
 كجمله ما يقضيه  
 في موضع  
 لفعل الفعل

فم متعلق  
 في الفعل  
 بالافاء  
 والافاء في الغايق  
 ان كان الفعل  
 للفاعل

المفعول  
 ويقول من  
 بمنزلة  
 ولا يسمي  
 في هذا الخبر

# بحر الأفعال

كذا وقد جرى مجراها على ما يفتقر جلا على ما لا يفتقر جلا على واحد لا يتماضاه في الأصل الوضع وإنما لم يجر  
 ذلك في غير الأصل المذكور لأن أصل الفعل ان يكون مؤثرا والمفعول به من أثره وأصل المؤثر ان يعاثر المتأثر فان الفعل  
 معقود انما لغا لغضا فلا يتقول ضرب زيد زيدا وانك تريد ضرب زيد بنفسه فلم يقولوا ضربتني ولا ضربتلك  
 ولا ضربتينا وان كان الفعل لا يتخذ لغضا معناه وانما لغا لغضا كقولك واحد منهما ضربا منفصلا ففصل مع اتحادهما  
 معنى تغايرهما لغضا بعدد الامكان فان هذا ما لو ضرب زيد نفسه فصار للفظ ضاربه الى ضمير زيد كأنه غيره لغاية  
 مغايرة المضاف للمضاف اليه فصار الفاعل بالمفعول في ضرب زيد نفسه ضربا من غير مغايرة في القدر وإنما انفعال الغلوب في  
 المفعول به منها ليس بالتصويب الا في المحضة بل هو مضمون الجملة كما مضى بخلاف لغا لغضا لانها لا تسمى في المحضة مفصلا  
 ومفعولا به والغلبان جوارض زيد زيدا فانما ان كان احدهما منفصلا والاخر منفصلا يتجوز في غير افعال الغلوب  
 أيضا سواء وقع المنفصل بعد الاخر أو معناه اولا ويقع نحو ما ضربت الأباك وإنما نقلت اباها واباك فاضرب وما ضربت الا انت فلما  
 ان كان الفاعل بالمفعول مضمون معنى واحد مما ضمير متصل والاخر ظاهر نحو زيد فاما واظن زيد فاما لم يحرم المثال الا في  
 مطلقا وجاز الثاني في افعال الغلوب خاصة وان كان المضمون منفصلا جاز مطلقا وعند تقدم جميع ذلك يعلم في التصويب  
 على شرطه التفسير هذا ما ذكره المصنف من خواص افعال الغلوب ومن خواصها البصر جوارض دخول ان المفعول على الجملة  
 التصويبه الجريز نحو علمت ان زيدا قائم ولا نقول اعطيت ان زيد درهم وذلك لان مفعولها في المحضة على ما تقدم  
 غير فرع هو مصدر الخبر مضافا الى المبتدأ وان المفعول موضوعه لغا لغضا المعنى فنقول اذا دخلت افعال الغلوب على ان  
 المفعول متواليا لم يفتقر الى واحد من مفعولها الكيفية ويكثر ذلك وان كان ذلك الفعل مما يقبل نصب لمفعول واحد نصبا  
 من وجه الكسبية وتلطف ذلك لانها لا يظلم في ظاهر الاستعمال الامتناع وسندا اليه سواء نصبها كما في حيث زيد  
 فاما لو نصبها محسوبة ان زيد قائم اذ مفعول الخبرين التصويبين هو المفعول به من الخبرين المصدريين بان هذا  
 مذهب سيبويه اعني ان مع اسمها وخبرها مفعول ملق ولا مفعول لها في مقتضى جعل ان مع خبر ثمة في مقاي  
 المفعول الاول ويقدر الثاني ان علمت ان زيدا قائم حاصله في قام زيد حاصله ولا يلحقه الى ذلك كما يتبين ولو كان  
 لجاز اظهار اذ لم يفتقر مسأله سببه هما مفعول الفعل القلب كما يقول بعضهم لان ان المفعول مع خبرها في نقد خبر  
 في جميع المواضع كما يجوز في قوله ولشبهه بالفعل فكيف يكون في نقد خبره بل لا بد ان يقال ان الاسمين التصويبين  
 في نحو علمت زيدا فانما ساندان متساويان مع اسمها وخبرها ومغيدان فان هذا اذ هما يتبعان المصداق الذي مصدره كما كان الكلام  
 مع ان يتبعان المصداق هذا امر الكثرة في افعال الغلوب مما ينصب جزئي الجملة فنقد خبر المصداق وهو خبر ما اذا رما من  
 جعل وهب غير منصرف ووجه ذلك ونحوه ونحوه وان كان اصل الياض خبر مفعولاه في المحضة اسم وخبر لصار في الأصل  
 اذ منزه صيرت زيدا فانما صار زيد قائما كثر الا حفرت زيدا التبر من خبر زيد التبر حال المفعولين في تحريك جوارض فاما  
 بلا خبره وجواز معها حال مفعول علمت فعل جعل ذلك كما تقول بلا انما جعلت انا ما لا يفتقر جلا على كل ذلك فسان  
 لا يجر من نصبه شيء شبهة الاغلب فلا تامة في ذكر الفعل وحده كما قلنا في علمت وتلطف ذلك لا يجوز حذف حال المفعولين  
 الا لئلا لان مضمونها هو المفعول لصيرت كما كان مضمونها فاعل صار وكان الغلبان بناء على ان المفعولين في نقد خبر المصداق  
 جواز نقد خبرها بان كلمة مفعول علمت لا انه روعى اصلها حين كان اسمها وخبرها لغا لغضا لانها لا يفتقر جلا على اذن لها كما ذكرنا  
 في اول هذا الباب وانما الغلبان ومرادها هنا وتعلقها فلم يفتقر كما انبأه افعال الغلوب لان ذلك منها الصنع من حيث  
 نظرنا في افعال المفعول وهي افعال باطنية بخلاف الشهير فانه يظهر وان في الاغلب كجملته غيبا فهو امر ظاهر للمعبرون اذ هو  
 احداث الشيء بعد ان لم يكن ومرادها من خبره قد يخرج من هذا الباب ذلك ان الياض يكون بمعناه كقولهم وجعل الظلمات والنور  
 اى خلق وهب على عطية ووجه اى جعله واجعا وتربك بمعنى خلق ونحوه وانما كان فهو فليل الاستعمال  
 لكنه لا يجرى الا بمعنى صير وانما انا ومعنى صير لما سبق قبل ان معنى ضار وانما انا ومعنى صير لما سبق قبل ان  
 صير كما ان لم يكن ومعنى ان كان جعله كما انما لم يحصل من الشهير معنى نقل غير الكائن الى الكون وهو معنى الشهير  
 ولم يفتقر كون منعذ الى مفعولين وقد جعل بعضهم ضرب مع المثال بمعنى صير كقوله نعم وضربا لله مثلا  
 عبدا ملوكا ونحو ذلك واليه ذهاب لا تدل على فيكون مثلا مفعولا ثانيا وعبدا هو الاول اى جعله مثلا  
 وصاحبه مثلا من ضرب الخاتم واللين ويجوز ان يقال معنى ضرب مثلا اى يجرى هو منعذ الى واحد التصويبين  
 بعد عطف بيان وقال ابن درويش بل هو صير الخاتم واللين الذي بمعنى غاد ونه من يعبا واذا كان  
 الثاني نكره جاز جعله حالا ويكون غاد بمعنى خلق خطه وانما اذا كان معرفة كما في قولك غاد ربه حتى ر السباع

اي قسم

المصوب بما جازيها

اعلم ان الياض

ما خرج به الاضطرار

الاخذ الذي مع ان

اول المصداق

ولا يعلمه مفعولا ثانيا

علونا للاضطرار

فان قلت مفعولا ثانيا

فان قلت مفعولا ثانيا

فان قلت مفعولا ثانيا

فان قلت مفعولا ثانيا

فان قلت مفعولا ثانيا

فان قلت مفعولا ثانيا

فان قلت مفعولا ثانيا

فان قلت مفعولا ثانيا

فان قلت مفعولا ثانيا

فان قلت مفعولا ثانيا

فان قلت مفعولا ثانيا

فان قلت مفعولا ثانيا

فان قلت مفعولا ثانيا

فان قلت مفعولا ثانيا

فان قلت مفعولا ثانيا

فان قلت مفعولا ثانيا

فان قلت مفعولا ثانيا

فان قلت مفعولا ثانيا

فان قلت مفعولا ثانيا

فان قلت مفعولا ثانيا

فان قلت مفعولا ثانيا

فان قلت مفعولا ثانيا

فان قلت مفعولا ثانيا

فان قلت مفعولا ثانيا



# بحر الأفعال

أفعال التام

زيد فاعل تام فنقول انما قلت كما يحذف النول ويبقى المحكي كما في قولنا جازا بمذني هل لايتك الذئب فظنا عليه انه فاعل تام بحى النول  
 يحق الاعتراف ولا لفظ هناك سواء كان ذلك الاعتراف علما او تخالفا فقولك كيف تقول في هذا المسئلة اي كيف تفعل  
 بالحق بالظن في نصب المفعولين وليس يحق الظن خلافا لظاهر كلام سيبويه وبعض المتأخرين قال المفعول والاندلس  
 لو كان بمعنى الظن لم يشعمل في العلم كما يقال لك كيف تقول زيدا فاما فنجيبا عليه فاما بالنسبة فهو اذن بمعنى الاعتراف  
 عاما كان او ظنا ويجوز الحذف في العلم بالظن لغة سليمة واكثر العرب لا يجوز هذا الاطلاق لا بشرط كون الفعل مضارعا  
 فان لا ندلسي منهم من بشرط الخطاب ون المصارعة وبعضهم بشرط المضارعة دون الخطاب يجوز نحو يقول زيد  
 عمر فاما على ما قال بن جعفر فلا بد عند الاكثرين في الاطلاق من شرط نقل استقفا منقول نحو يقول زيد فاما او منفصل  
 بظرف نحو انما كان يقول زيدا فاما او بالنسبة لغيره فقول زيدا مضارعا او بواحد المفعولين كقولها لبيها لا يقول لبي  
 ام متجاهليا فان نقص بعض الشرط فعند الاكثر يرجع الى الحكاية بفتح مع استيفاء الشرط وقوله ويجعلها معنى اخبر لبيها  
 فان حسبت بعض من احب وهو الذي في شعر شفرة وظنك اي صوت ذاخل اي خيال ووعيت به اي كعدت هذه  
 التلا شاهدة المغاني يكون لازمه قوله زعلت بمعنى عرفت ووجرت بمعنى أصبت فذكرنا اننا اذا قلنا عرفت ووجرت  
 مفعولين فهما بمعنى أصبت وعرفت ايضا الا ان المعروف والمضارع مضمون الجملة وينصب المفعولين وعقد نصبهما بالعلق  
 بالاستعمال فعرفت واصلبت مع كونها بمعنى عرفت ووجدت لا ينصبان المفعولين قوله الأفعال انما نصبه ما وضع للفرس  
 الفاعل على صفة وهي كان وصار واصبح وامسى واضمح وظل وبات وارض وعاد وغدا وراح وما زال وما انقث وما ان  
 وما برح وما دام وليس وقد جاء ما جاء طرقت وقعدت كما ينحرف على الجملة الاستهلال اعطاء الخبر حكم مقبلا فخرج الابد  
 ونصب الثاني مثل كان زيدا فاما انما سميت فافضة لانها لا تقع بالمر فوع بها كالمقابل بالمر فوع مع التصوب بخلاف الأفعال  
 الثانية فانها تم كلاما بالمر فوع دون التصوب ما قال بعضهم من انها سميت فافضة لانها تدل على التزمان دون المصدر  
 بشرط ان كان في نحو كان زيدا فاما تدل على الكون الذي هو الحصول المطلق وخبر يدل على الكون المخصوص وهو كون  
 الضمائم اي حصوله في موضع او بلطفه على حصول ما تم عين بالخبر ذلك الحاصل كما قال قلت حصل شيء تم فحصل الضمائم  
 فاعلمت في ايراد مطلق الحصول او لا تم تخصيصه كالفائدة في ضمير الشأن ومثل ضمير الشأن على ما ذكرنا في باب مع فائدة اخرى  
 هي ما يوحى لانه على تعيين زمان ذلك الحصول لتعريفه ولو قلنا فام زيدا لم يحصل هاتان الفاعلان معان فان يدل على  
 حصول حدث مطلق فتعريفه في خبر وخبر يدل على حدث معين وان في زمان مطلق فتعريفه في كان لكن لا لا كان  
 على الحدث المطلق اي الكون وضعفه ودلالة الخبر على التزمان المطلق عليه فلما سائر الأفعال انما نصبه نحو صار الدال  
 على الاستفال واصبح الدال على الكون في الصبح والاشفاق ومثله اخوانه وما دام الدال على معق الكون التام وما زال  
 الدال على الاستمرار وهذا اخوانه وليس الدال على الاستغناء فلا تدلها على حدث معين لا يدل عليه الخبر في غاية الظهور فكيف يكون  
 جميعها فافضة بالمعنى الذي قالوه فوله وما وضع للفرس الفاعل على صفة كان ينبغي ان يبدل افضته فيقول على صفة غير مستد  
 فان زيدا في صوب زيدا لانه منصف بصفة التعريف وكذا جميع الأفعال الثانية ولما انما نصبه في الخبر فاعلمنا على صفة  
 منصفة بصادراتنا فافضة فحق كان زيدا فاما ان زيدا منصف بصفة الضمائم المنصف بصفة الكون اي الحصول والوجود  
 ومعنى صار زيدا غيبا ان زيدا منصف بصفة الغناء المنصف بصفة الضمائم المنصف بصفة الكون اي الحصول والوجود  
 على صفة اي جعله وتبينه عليها فوله كان وصار الى اخرها لم يكن سيبويه منها سوى كان وصار وما دام وليس ثم قال وما كان  
 نحو هو من الفعل تاما يستغنى عن الخبر لظواهرها غير حضوره وقد يجوز تضمين كثير من الثانية معنى انما نصبه كما يقول  
 ثم الشعر بهذا عشرة اي فصر عشرة فامة وكل زيد عالما كما قال فام نعم فتمثل لها بشر اسوتها اي صار مثل بشر ونحو ذلك  
 وفلم زيد على علم الافعال الفع في كرها المص ونقص منه فان ذى يد من مراد ما صار ال ورجع وحال وخار وارتد كان كما  
 في الاصل بمعنى رجوع تاما وكذا استحال ونحوه فانها كما في الاصل بمعنى الفعل وكذا كان اصل صار وكان نحو جميعها ان  
 تدل على فامة وان تعدى الى ما هو الا ان مصدره مخبرها بل ان عدت نحو صار الى التقى ثم ضمن كلها معق كان بعد ان  
 لم يكن لان الشخص اذا رجع الى الفعل وانقل اليه ذلك الفعل بصير كائنا بعد ان لم يكن فاعلمنا في كحيفه بعد  
 صيرورتها فافضة مصدره وخبرها مضافا الى اسمها اذ معنى جميعها فافضة كان بعد ان لم يكن وذلك المصدر هو الكائنت  
 بعد ان لم يكن فاعلمنا حين كانت فامة هو المرفوع بها لانه الرجوع والتفعل ويجوز استعمال صار ومراد بها فامة على الابد  
 قال فصر الى الحسنى ورف كرامنا ورضت فذلك صيغة اي اذلال وفال ايفنت ابي لاختلافه حيث صار القوم صار  
 اي مكان اشتغال القوم منتقل وقال نعم فلن ان لن يجوز بل لا بد في الثانية ان يلبها الفظة عن والى ظاهره او مقدره

مطابقا

جاءت  
الشرط  
الشرط

ومعنى فصر الفاعل

اي صار عالما

## بحث الافعال

لان الرجوع والانفعال من الامور النسبية لا يفهم من دون المنفل عنه وللمنفل الية وليس لها مثل هذه الافعال بصار  
 فيها بل تتعلق بالاشريان المنفل لا يلحق به مع انه يعنى تخول وكذا زيد على ما زال من مرادها فانها ما فنى وما أمثا وما وفى  
 وما لظم من رام بهم اي تجرح واصل اراد وما ترح وما فنى وما أمثا وما انفلت ان يكون فاعله بمعنى ما انفصل فعدى بمن  
 الى ما هو الان صدر خبرها فبمعنى موضع ما زال زيد عالما ما زال زيد من العلم اي ما انفصل منه لكنه تابعك بمعنى كان  
 دائما فمضيت الخبر نصب كان وانما جعلت بمعناه لانه انما انفصل لخص من فعل كان فاعله دائما وكذا اصل طرح وقيل ان يكونا  
 ثابتين بمعنى زال عن مكانه فمعدى بان بانفسه وما وعين تخويجك مايت ومن مايت فمعدى مايت واصطلح في فصحى وكان الاصل  
 ان فعدى بمعنى نحو ما وفى زيد العلم لجملة الثلاثة بمعنى كان دائما لانه اذا كان لا يتصل عن الفعل ولا يفصل فيه يكون  
 فاعله دائما وانما اذا دخل النفى على النفي دوام الثبوت لان نفي النفي اثبات وادخلت نفي النفي ثبوت وجب ان  
 يتم ذلك لنفي جميع ذلك الثبوت بخلافه لاثبات فانك اذا ثبتت اثبات النفي بزمن لم يلزم استغراق الاثبات لذلك  
 الزمان اذا قلت مثلا ضرب كفى في صدق هذا القول ونوع الضرب جزء من اجزاء الزمان اما قولك ما ضرب  
 فانه يفيد استغراق نفي الضرب لجميع الزمان اما قولك ما ضرب في جملة من اجزاء الزمان يكون النفي والاثبات المقتديان بـ ومن واحد  
 في طرفه فبعض فلو جعل النفي كالاثبات مفيدا بوفوعى او نفي فجزءه من اجزاء ذلك الزمان المحصور  
 لم يكن شافيا ذلك لاثبات ان يمكن كون الجزء الذي يقيد الاثبات به غير الجزء الذي يقيد النفي فلا يثبتا فثبات  
 فالكفى في الاثبات بوفوعه مطعنا ولم يترجم وفضل ولفى النفي والاستغراق اذا سئلوا لفضل اصعب اقل من استمرار  
 الترتيب فصار يخوضون في ما ضرب كل توجيه الجزئية والساكنة الكلية اللذين لنا فاحد منهما الاخرى فبين هذا ان التهمى يفيد  
 التكرار على ما ذهب اليه اكثر الاصولين فمحصل من هذا كذا ان نفي النفي يكون ايضا اذا كان نفي الاثبات يكون دائما ونفى  
 النفي يلو سندا لاثبات فليزوم من نفي النفي ثبات دائم وهو المقصود ولا يجعل كل فعل مفيدا للنفي داخل عليه النفي بل ذلك  
 موقوف على التامع ولا يقال ما انفصل او ما عارف ضاربا لا يقال ما زلت اميرت الضمير الضام والمازول اميرت وما زال التامع  
 وادى مضارعه ما يزال كتحاف بخلاف انما زال قول كفال يقول وفولك ذاك يزيله ابي قمره من الباب فثباتان وقد حكى  
 سيبويه واخبار الخطاب عن بعض العرب ان قيل ففعل كذا وكذا واصلها زول وكذا ونقلوا كثيرا الا وهو ما في  
 ثباتها وفليت باء كما يفعل في المتيقن المفعول نحو قيل وهو خلا في الصياغة الأكثر ما زال وما كاد ولا يفتعل بعض هذه الاعا  
 للمصرفة بالثبوت فانه نحو ما ربح من موضعه قال نعم قلن اربح الارض وما ولى في امره وما انفلت من هذا الامر وانما ما زال  
 لا يزال وما فنى او فنى او فنى لا يستعملان الا ناضين قال سيبويه ان يرفى ففولك ما زلت برحق فعل مفعول بالاد  
 ان يقول هو الخبرى ما زلت معه ونفصل ابن مالك من اخوات اصبح غدا وراج ففعال هما لا يكونان الا اثبتين وان جله بعد  
 بقدر من نوعهما منصوب فهو حال كقولك غدا طار ابنا عرض الرجح ضاب انقول اذا كان غدا بمعنى مشيخ العتلة كقولك نفع اغدا  
 على نحوكم وراج بمعنى رجع في الترواح وهو ما بعد الترواح الى التليل نحو راج الى الميمنة ولا يربى في ثماها واما قولك راج  
 ويقيد وهذا هي الكمل فان كانا بمعنى يدخل في العتلة والترواح فيهما تامان والمصوب حال وان كانا بمعنى يكون  
 في العتلة والترواح فيهما فافصان ولا منع اذن من كونهما فاضين ومن الملتصقات جله في ملابحات حاجلك اي ما كانت  
 حاجلك اي ما كانت حاجلك وما استغناها وما استغناها وانما القمير الرجح البتة لكون الخبر عن ذلك الضمير مؤنثا كما في من كانت  
 امك بروى رفعت حاجلك على انها اسم كانت وما جهر او زول قال ذلك نحو اربح فالوه لابن عباس حين جاء اليهم وسؤالا  
 من على عتلة البر وسنها فعدى قول الاعرابى يفت شقره حتى فعدت كانتا حتى يماى ضارفت قال لا ندر لسواك بخلاف ففقت بن  
 اعني جاء وفعلا الموضع الذى استعملنا القوم والى وطرف بعضهم وقال للمع واجابنا لا على طرف جلد في مثل جاء البر ففقت بن  
 وبقدر هو حال وليس يشق لانه لا يرد ان الرجاء في حال كونه ففقت بن ولا معنى له قال واما تعدى لا بطرد وان فلنك بالظرف  
 فتما بطرد في مثل الموضع الذى استعمل فيها ولا يفنى قول الاعرابى فلا يقال فعدت كانتا بمعنى ضاربت فقال فعدت  
 كانت سلطانا لكونه ما فعلت كانتا حتى فعدت فعدت على الجملة الاسمية الاعطاء الخبر حكم معناه واذك كما قد منا  
 ان مضمون الافعال انما فوضه صفتها مضمون خبرها فوك فرفع الاول ومنصب الثاني فمضمونها اسمها الاولى من  
 فثبته فاعلا اذا الفاعل كما ذكرنا في الحفظية مصدر الخبر فضا قالى الاسم وهذا لا يخلف اخبارها غابا حتى  
 المبتداه تكون الفاعل مفعولها مضمون الاسم نكالا لانه يفت مضمونها المشبهة بالمفعول مفعولا فالقباس ان لا يفتى  
 في مضمونها المشبهة بالفاعل فاعله لكنهم سموه فاعلا على القلة ولده فمضمون المصوب مفعولا لانه من ان كل فعل لا  
 له من فاعل وقد يستغنى عن المفعول فوكه فكان يكون فافضل لثبوت خبرها ما ضاربا دائما ومنقطعها وبمعنى صار

نينا

فثبته  
ومن بابك

نوعه

بمعنى كان دائما

**نقال**  
**في استعمال بعض**  
**تاما**

هذا الطرقي حيا  
 حقق وطار ووجه اثنين  
 في العراء او ارا  
 كما في قوله  
 وحقق ان يكون ما في  
 في حياته حين تقدم  
 ومن قوله وكذا في  
 لم يكن يده على قعد  
 كقوله اليه  
 الشجرة ليس ليهن  
 وكبره واصلا كقوله  
 سرا

و يكون

بناء على ان كل  
 فعل نا فضا كان  
 او دائما ابان







# الافعال النافصة

معلوم ان اذا لم يجز من فعل معتل العين بالياء ولا ان يكون مفتوح الياء اذا فتح لا يسكن فلا يقال في ضرب ضرب ولم يقابل ابا الفاعل بدل به على حكم تصرفه ومعارضة لاخواته وسيبويه والاکثرين على انه فعل غير منصرب وقال ابو علي في احد قوليه انه حروف اذ لو كان مخففت فعل كصبي في صيد لعادته حركة العين على الياء عند اتصال الضمير كصبي في الحيا ان ذلك لمعارضة اخواته في عهد التصريف فال ابو علي واما الخطاق الضمير به في تحولت وليس تفتشتمه بالفتل لكونه على لفتز ويعني ما كان وكونه رافعاً وناصباً كما الحرف الضمير في ما هاشاشاها وهاشاشاها هاشاشاها من كونها اسم فعل فشيء مما لا والاولى الحكم باعتبارها لدلالة الاتصال القاهر به عليها وهو لا ينصل بغير من بها الفعل الا نادوا كما ذكر في هاء فوهله ويجوز تقديم اخبارها على اسمها وهي في تقديرها على ثلثة اشياء فم يجوز وهو من كان الى راجح وضع لا يجوز وهو ما في زلة ما حلا فالان كبتان في غير مادام وشبه مختلف فيه وهو ليس ذكر ابن معطان خبر مادام لا بوسط بينه وبين الاسم وهو غلط لم يذكر غيره وقد ذكر في ذلك في الوصولات قوله من كان الى راجح كل ما بالبشرية اذ لم يتأخر ذكره الصواب تمامه من الافعال النافصة يجوز تقديم اخبارها على ما في البشخلاف على ما يجزى واما مادام فلا خلاف في منافع تقديم خبرها عليها كما ذكر في الموسولات وكذا لا يجوز فصل ما عن الفعل بالخبر كما مر هناك واما مادام فتأخره ما من هذه الافعال فجاز الكونين غير القراء واقهرم ابن كبتان في تقديم خبرها عليها ولو ان ما اثر في هذه الافعال النافصة وصارت معها بعض الافعال في هي جزؤها بخلاف نحو ما عارف وما انفصل فيها بلزمتها اذ جازت فيها اللفظ ومعنى والفصل بينها وبين الفعل ولم يجز ذلك في هذه الافعال ولم يجوز ذلك غيرهم نظرا الى لفظ ما ولو لم يكن فيها معنى التخي لم ينصر الكلام مثبثا بمعنى الدوام واما فوسط الخبر بين ما والنافعة والفعل في هذه الافعال فلم يجوز واحد منهم لا يبالا في هذه الافعال حتى صارت بعض حروفها لا يجوز ما مما زال زيد كما جاز ما مما كان زيد وكل حكم ذكر ياتي في ما الفصح فهو ثابت في ان النافية واما غيرهما من حروف التخي لم يولن ولا فاذ استعملت في الافعال المذكورة لم يجز فوسطا خبرها بينها وبين الافعال انفا كما ذكر في ما ويجوز تقديم خبرها عليها اتفاقا لا باليس كما في طلب الصدق كما مر في المنصور على شرط الضمير واما البشخلاف لا كثر في جواز تقديم خبرها عليها او منع الكونين من ذلك لان مذهبهم انها حروف كالفعل بها كان ووافقهم البرزوان كان مذهبهم انما فعل نظر الى عهد نصرتها وبشاشتها لما انفصلان فعليها جاز ترك نون الوافهة معها كافي طولها اذ ذهب القوم الكرام ليس في عينه المذكورة مع اتصال الضمير كما ردت في صيد المحقق العين فقالوا صيد ولذاتك يجر بعضهم ابطال عملها بالاكافي فويلم ليست الطب ان المنك بالرفع واستبدال الجوز بقوله هو الا بوا انهم ليس مصرعوا عنهم فلو ان القول لا يجوز ونوعه الاجت يجوز ونوع العامل لا يظن انه ذلك فانك تفعل زيد من اذن ولما ضربت والفعل لا يشهد ما من على من ولم ولما منع ان يمنع ضلعوا الظرف في الاية بجبر ليس ويعلمه بنفس ليس فان الاعا النافصة لا يمنع ضلعوا الظرف بها لولا انها على معنى الحصول فانها ان كان يوم الجمعة زيد فاما ما منع من ضلعوا الظرف الحمال فكان لولا انها على معنى الحروف بل هو اولى من فعلية خبرها كان المؤخر كذا ليس لان معنى ما كان وكذا سائر الافعال النافصة ولا يمنع هذه الذموى لا للبرزوان بين المانعين لذمها الى فعلية البشخلاف والكوفيين واعلم انه لا يدخل الافعال النافصة على مبنيا عادم التصريف كما هو النجبة ولا على مبنيا يلزم الابدائية كوضف المثلثان الاشكال لا ينجس كقولهم الضلعوا بقطار ولا يلزمها لكوني في جملة كل مثل كالحمل الا غير انية كقولها فاتت طلقوا والظلاف البشخلاف او يلزم الابدائية لو نوعه بعيدا ما اذا المعاجاة او لغت من معنى لذمها كسائر النافعة فانها يلزم الابدائية لبيد معنى الثبوت كما ذكر في باب البناء ولا يقع اخبار هذه الافعال جلا طلبة وذلك لان هذه الافعال كانت صفات تضادوا خبا وهذه كحقيقة الازمعي ومعنى كان زيد فاما ان زيد فاما حصوله في الزمن الماضي معنى ضا زيدا فاما ان زيد فما له حصوله في الزمن الماضي بعد ان لم يكن ومعنى اصبح زيد فاما ان زيد فاما حصوله في الزمن الماضي وفيه اصبح وكذا سائر ما اذ في كلها معنى الكون مع فبدا في كما ذكر في اعراب فلو كانت اخبارها طلبية لم يخل هو من ان تكون خبرية او طلبية فان كانت خبرية ناسخا عن الافعال لكونها صفة لصدور خبرها بدلت على ان المصدر بخبر عنه بالحصول في احد الاقسام اثنان والطلبية الخبرية بدل علة غير حكوم بالحصول في احدها بتدبيره وربما اخرى مصدر الخبر في جميعها فال للفعل النافص كما مر في مرة فلونك كان زيد هل ضرب علامه كان ضرب علامه بخبرها كان عن ما سا عند المتكلم مستولا عنه هل غير ثابت عند وهو ناسخا عن اما فويلم علمت ان زيد عندك ام لا فهذا ذكر ان ان زيد ليس لاستيقا المتكلم بهذا الكلام حتى يلزم التسايف وان كانت الافعال طلبية مع اخبارها وهي كما ذكرنا صفة للاخبار لا كمنى بالطلب فيها عن الطلب لذم في اخبارها ان كان الطالبان مشتاو بين اذا الطلب فيها طلبية اخبارها تقول كذا فاما اي ضم وهل يكون فاما اي هل نفوم وقد جاء الطلب فيها في التسامعها فال ويكون

ولو كان كذا كسر  
الفاء كسبت 3

بما عود اللفظ في التغيرات  
والتي فيه المذكور في بحث  
اللفظ

نقد لم يخاف  
على اسمها

منع من ذلك الكونين

بما كان ووافقهم البرزوان

كان مذهبهم انما فعل نظر الى عهد نصرتها

بها كان ووافقهم البرزوان كان مذهبهم انما فعل نظر الى عهد نصرتها

كالكوفيين واعلم انه لا يدخل الافعال النافصة على مبنيا عادم التصريف كما هو النجبة ولا على مبنيا يلزم الابدائية كوضف المثلثان

الاشكال لا ينجس كقولهم الضلعوا بقطار ولا يلزمها لكوني في جملة كل مثل كالحمل الا غير انية كقولها فاتت طلقوا

والظلاف البشخلاف او يلزم الابدائية لو نوعه بعيدا ما اذا المعاجاة او لغت من معنى لذمها كسائر النافعة فانها يلزم الابدائية لبيد معنى الثبوت

كما ذكر في باب البناء ولا يقع اخبار هذه الافعال جلا طلبة وذلك لان هذه الافعال كانت صفات تضادوا خبا وهذه كحقيقة الازمعي

ومعنى كان زيد فاما ان زيد فما له حصوله في الزمن الماضي بعد ان لم يكن ومعنى اصبح زيد فاما ان زيد فما له حصوله في الزمن الماضي وفيه اصبح وكذا سائر ما اذ في كلها معنى الكون مع فبدا في كما ذكر في اعراب

فلو كانت اخبارها طلبية لم يخل هو من ان تكون خبرية او طلبية فان كانت خبرية ناسخا عن الافعال لكونها صفة لصدور خبرها بدلت على ان المصدر بخبر عنه بالحصول في احد الاقسام اثنان والطلبية الخبرية بدل علة غير حكوم بالحصول في احدها بتدبيره

# الإفعال

بالتكلم ذكر مبنى وان اختلفا طلبان بان يكون احدهما امر مثلا والاخر استفهاما نحو كون هل ضربت اسطوخا  
اذ الطلبين اسدهما طلب في الاخر فيجب طلبان على مصدر واحد كحالة واحدة وهو حال واما ان كان خبرها مفردا منصفا  
لعموم الاستفهام فان ذلك المفرد يجب فقد به عليها نحو ان كان زيد واكثرهم كان زيد وكل كذا استفهاما تقدمت على جملة  
احدثت فيهما معنى الاستفهام فلا يعني اذن والفعل معوق الاخبار حتى ينقاد هو ومضمون الخبر ان قبل بغير ان يجوز  
على ذلك تقدم جملة الظلية عليها على ما ذكرتم نحو ايها من ضرب كان زيد فلك ان كذا الاستفهاما احدثت في الجملة التي يندرجها  
فصل معوق الاستفهام لا في جملة اخرى بعد ما فعل هذا يجوز في قولنا استغفرت لذنوبنا الاغفال انما تكون مصدره  
بما انتهى في قول ابن ماثان زيد ولا معنى ما زال زيد لوجوب مصدره ما انتهى ويجوز معنى لم يزل هذا واي وقت لم يكن  
ساحط ومنع الجزولي والتلوين ذلك في ليس نحو ان ليس زيد ولا اكثر الجواز ان منعنا ذلك بناء على منع تقدم خبر لغيره  
فقد مر الكلام عليه وان منعنا لاداء الى الحال من حيث المعنى لان زيد لا يجوز ان يكون في جميع الامكنة كما يجوز ان ذلك  
على سبيل المبالغة ولقد مر في غير المستطيل نحو معنى ليس وجود الله نعم او علمه او قدرته ثم نقول ان كان الخبر المجرى مشمولا  
على ماله مصدر الكلام وجب تقدمه على كان واخوانه ان مصدره بما وفاء لك مأكلة الشرط نحو ان تكن اكن او كذا الاستفهاما  
نحو ان كنت واكثرهم كنت واذا كان الخبر ظرفا والاسم تكملة وجب تأخير الاسم عن الخبر نحو كان في الدار رجل في الدار كان رجل  
وكذا ان دخل الا على الاستفهام يكون دائما لان بدو اولا ما لم يكن الا زيد لما ذكرته في باب الفاعل ويجب تأخيرها عن الخبر اذا  
كان خبره الخبر ضمير الاسم نحو كان في الدار صاحبها وكذا ان الاسم مع صلتهما نحو كان عندى فم وبعدي كان  
انك فم لم لا هو الخبر لا شبها لمنقو حه باللكونه على تقديره اما والنشان في الفعل ويجب تأخير الخبر عن كان واسمه معان وظه  
الاستفهام ما كان زيدا فاما ما يجب توسطها واخباره كان انما الفعل مصدره انما ينصفه التصدير كان فم لا يفضل بينه وبين الفعل  
كفعل واسما الاستفهام والشرط نحو هل كان زيد فاما معنى كان فم ان كان فم ان بدأ فلا يفضل هذه الكلم عن الفعل كما مضى  
في المنصوب على شرطية التفسير انا صفة الاستفهام واما النافية اذا لم يكن مع زال واخوانها يجوز توسط الخبر بينهما وبين  
الفعل النافي نحو ما كان زيد واكثرهم كان زيد ولا يجوز تقدمه عليها ويجب تأخير خبرها عن الاسم اذا كان خبرها  
غيره نحو كان زيد حسان وجهه فلو نلت كان حسان زيد وجهه وحسان زيد وجهه فصلت بين العامل ومعجولة الله  
هو كجزءه بلا جزي اما اذا انا خبر منصوبه فيجوز على فتح او اذا لم يكن التصويب ظرفا نحو ضاربا كان زيد عمر او اذا المنصوب  
ليس كجزءه اما اذا كان منصوبه ظرفا فانه يجوز على فتح نحو ضاربا كان زيد لعم اولى القار اذا نظر في منع فيهما وان بعض  
تأخير خبرها اذا كان جملة ولا وجه لمنع توسطها او نفذها والاصل الجواز ولا يفضل عند التصدير بين كان واخوانه وبين المنزع  
بهما من معجولة الله الجزل الا بالظرف او الخبر الجوزي نحو كان اما من زيد حسان وذلك لكون الفعل النافي عاملا ضعيفا  
ولا يفضل بينه وبين معجولة من الاجنبا الى بالظرف وان كان العامل فو يا جازا الفضل بينه وبين معجولة بشرط ان يكون  
فصله بغير الظرف ايضا نحو عمرضا كان زيدا ضاربا واجازا لكونه من الفضل بين كان وزعمه بغير الظرف ايضا نحو كان  
عمرضا زيدا ضاربا وتوفى بعض البصر بين بين الخبر العامل اذا الفعل بدت لك المعول الفاصل بينهما واذ لم يفضل يجوز  
في الفضل نحو كان زيدا ضاربا عمر وضاربا في الفضل نحو كان زيدا عمرضاربا وما اذ لم خلاف ذلك فمدره البصر بين  
ضمير الشان استا لكان واخوانه نحو كان زيدا كحمتي فاخذنا وكان زيدا فاخذنا كحمتي فان فاصلنا هذا جون حولي بولم باكان  
اباهم عطية عودا ويجوز في البيت زاده كان واعلم انه يتجز في هذا الباب عن التكرار المحصره الفصلت للقائين ولا  
يطلب التخصيص مع حصول القابض على ما ذكرته في باب البنداء قال مادام فهمت فصلت جازا ونقول ما زال رجل واقفا  
بابا وكذا بابان قال وان شفاة عترة مفرقة كذا انشدت سبويه وقد تجوز في هذا الباب في بابان بمعرفة عن كثرة  
ولم يجز ذلك في البنداء والخبر لا يسار لفا فالعرب الجز بين هناك واخذت فيهما ههنا وقد ذكر ان سبويه ان في نحو  
من زيدان زيدا هو الخبر قال الرجوع في غيره لا يجز ههنا عني تكثر بغيره الا في قوله نحو قوله يكون مزاجها غسل  
وماه فهمت نصب مزاجها وقال ولا يك موقف منك لو دغا وقال ابن مالك بل يجوز ذلك اخبارا لان الشاعر امكنه  
ان يقول ولا يك موقفي منك الودعا وان برفع مزاجها على احوا والنشان في كان كما في الترتيب الاخرى ولا خلاف عند  
جوز اخبارا ايضا ان الاولى جعل المفرد اسما والتكرار خبرا الا انهم قالوا ان اوله بالاستفهام مما تقدم في نحو قوله  
ما كان حنظلهم الا ان فوا مع كونها معرفتين لشابهها المضمرة من حيث لا يوصف كالمضمر اما جازم على تكملة الاسم ونظر  
الخبر عن التلبخ بابي ان وكان تارو سبويه للتشبه بالاخبار عن التكرار بالمتجره انكر ان كان ان المتره اذ جازمها  
يجوز القيام منسكرو قوله فانك لا ينال بعد حول الجاني كان املك ام حاد و قوله الا من مبلغ حسان عن المطيب

اجتمع طلبان  
مختلفان على  
مصدر واحد  
حالة واحدة  
الكلام كان  
يقول في

شعر من اوشو بن عبد  
المعرب من الأعرابي  
استعمل في الشعر  
فارسيا  
والشعر  
في

ع  
ف  
الفصل بين  
الظرف  
غيب  
اليد  
من سبويه  
دموح مع دوح  
الظلم او اشتد  
دموح مع دوح

التأنيص

كان سحره ان جنون ردة عليه المبرج بان اسم كان هو القهبر هو معرفة واجب المبرج عن سببويه بان هزة الاستفهام  
 في اظنك اظنك اسكران دخلت على اسم مرفوع بعد الفعل فان رفع ذلك المرفوع بضم يفتنه ذلك الفعل اولاً وان سم  
 كان اذن نكرة ورتة الجواب بان ام المتصلة بينهما احد المتسويين والاخر المرفوع وقد ندرت بعد الجزع فعلا اولها السؤالي  
 واجب عن ردة الجواب بان الفعل لما كان محذوفاً وجوباً لاجل المشرقة كما في مقدمه وايضا فان اسؤاما اولها فلا يكون  
 في صفة الشرح كما في باب العطف وهذا ونحن نذكر في النص على شرطنا التفسير ان المرفوع انما يفسر لانه يظهر  
 اذا كان المرفوع بعد كلمة الازمة للفعل نحو ان امره هلك وفي قوله خاصة اظن كان املا تام حمار الاولى ان يرفع طين  
 بكان مفقده لما يجيء في باب العطف بعد سوى ولا ابالي لا يقع هزة النسوة لادخاله على الفعل واجب بعضهم المبرج  
 عن سببويه بان الضمير راجع الى منكر متكون منكر او ردة جوابهم بان الضمير المرجع الى المنكرة معرفة بدليل ونوعه مبتدأ  
 نحو ضرت رجلاً وهو واكب ولو كان نكرة لفتح وصفه والجواب عن الخبر ان الضمير اذا عاد الى نكرة مختصة بوجه  
 معرفة نحو جاني رجل نفسيه والا فهو نكرة نحو اضطر ضرت به ام امره كما في حد المرفوع والتكرار المفسر للضمة في الاسباب  
 الثالثة غير مختصة بالضمير اذن تكرار واعلم ان ليس من بين احوالها ان تخضع بكثرة نحو سمها نكرة لما فيها من التفرغ  
 بجواز حذف خبرها كقوله انما يجزى لقي ليش الجمل ليش جازا وويل بل جملك على انفسارت حرف عطف فلما  
 وجمع هذه الاعمال منصرفه الا ليس وما دام ولضار بغيرها ما لها لا يستعمل لما زال واخواتها مناصد واسم فالانام من  
 لانها لم يزل بها حرف تاني وهي لم تدخل على المرفوع وقد حذف لام بين الجزع فثبتت النون بالاولى واخذت مع انه قد حذف  
 للجزع من كنهها في ذلك لكن في استعمالها قال ثم لم يكن معتبراً فيهم كما حذف كثيره لانه فيل لابل بعد ما حذف من الماء  
 لكثرة الاستعمال ايضاً فالسبب في اذ لا في نون بكن الجزع ساكتا بعد هاله الجزع فها قال الله نعم لم يكن الدين كهنوا  
 لضعفها بالحرارة وحرف جها لهما عن شبه حرف المذ واجاز يونس الخائف مع ذلك بتم اشد ابوزيد في نوادره لم يكن  
 على ان هاجه رسمه وان فعل تعق بالتسري قال التسري هذا شاذ في سببويه لعدم الخبر اذا كان ظرفاً مستحقاً ويحس  
 ذلك الظرف مستقراً بفتح الغاف وكذا كل ظرف عامله مفقود لان ناصبه وهو اسنقر مفقود فله فقولك كان في النار  
 زهداى كان مستقراً في النار زيد فالظرف مستقر فيه ثم حذف الجان كما يقال المحصول للحصول عليه ولما يستحسن تقديم  
 الظرف لتعقوبه هو ما ناسب ظاهره لانه اذن فضله ولا يتم به نحو كان زيد جالساً عندك ولما قوله نعم ولم يكن له كقول احد  
 فانما قدم اللغوية لانه معقلاً لقائده اذ ليس المرص في الكفوة مطلقاً بل في الكفولة نعم تقدم اهما ما باهو المفضود  
 معنى وعبارته للقول اصل لفظاً قوله افعال المفاربه ما وضع لدنو الخبر بجاه او حصوله او اخلافة التثنية ان ارعوليس من  
 افعال المفاربه لان عسى طلع في حق غيره نعم وانما يكون الظمير بما ليس الاطامع على نون من حصوله فكيف يجزم بدو ما لا يوثق  
 بحصوله ولا يجوز ان يبق معناه رجاء لدنو الخبر كما هو مفهوم من كلا الجزوي والمضام اي ان الظامع يقطع في نونه ضمن خبره  
 فقولك عسى الله ان يرضى من يرضى اي لقي ارجو قرب شفائه وذلك لان عسى ليس منقبها بالوضع للظمير في دنوه ضمن  
 الخبر بل لقطع حصول مضمونه مطلقاً سواء برجي حصوله عن قريب وبعد مدة مد يدك كما تقول عسى الله ان يبدل  
 الخبثه وعسى النبي ان يشفع لي فاذا قلت عسى زيد ان يخرج فهو يعنى لعنه يخرج ولا يوثق في فعل انفا فاكنا في عدم  
 طفق و مراد فانه من افعال المفاربه بمعنى كونها لدنو الخبر نظر لان معقون طفق زيد يخرج انه شرع في الخروج وليس  
 باول اجرائه ولا يقال ان الخروج فرب ذلك من زيد لا قبل شرعه فيه لان معنى لرب فله المسافة بل يصح ان يقال  
 بهن شرع في النبي فرب بما ذلك الشيء على به فعل هذا ليس من افعال المفاربه التي هي في موضوعه لدنو الخبر الا كاد و  
 مراد فانه في قول المصنف الخبر بجاه او حصوله او اخلافة فيه خطأ لان نصب هذه المضار على التثنية الظاهر وهو غير عن نسبة  
 فيكون فعلاً للدنو المعقون كما في قولك يعجف لي يد علم اي طبع علم زيد فيكون المعقون لدنو خبره الخبر ولدنو حصوله  
 اولدنو الا خفيه وليس عسى لدنو رجاء خبر بل الرجاء لدنو الخبر على ما ذهب اليه وكذا طفق واخواته ليست لدنو الاخذ  
 في الخبر بل هي الاخذ فيه ولفظ الجزوي وهو ان عسى لمفاربه الفعل في الرجاء او في ما استل من المعقون في جعله المتو  
 حالاً من الخبر اي لدنو الخبر رجوا او حاصله او ما اخذوا به على تكلفه اذ استدلوا بعمل فيه مثل هذه المحل والمجمل  
 لم يصف قوله حصوله لان الخبر في كاد ليس حاصله بل هو مرفوع الحصول واليس في خبره حصوله ثبات لان الفرب  
 ما لم يحصل بعد فوله في اول عسى هو غير منصرف لفظ عسى بل ان يخرج وعسى ان يخرج زيد وقد يحذف  
 ان والثاني كاد فقول كاد زيد يجي وقد تدخل ان واذا دخل النبي على كاد فهو كاد افعال على الاصح وويل يكون في  
 لان ثبات وويل يكون في الماضي في اللغات وفي المستقبل كاد افعال تمسكاً بقوله نعم وما كادوا يفعلون وقول ذي القرمه

تأنيص  
 حذفت قبل حرف كذا  
 للجزع وذلك ان  
 التي استعملت اولها  
 من حيث هي وليس في  
 ما جازت في قوله  
 تصدقوا  
**افعال المفاربه**  
 في تقدير الخبر ورجوه  
 ان هو طوع  
 فاستعملت في قوله  
 كاد في قوله  
 وانه اذا كان  
 كان افعال المفاربه  
 وانه اذا كان  
 كاد في قوله  
 كاد في قوله  
 كاد في قوله

# بمعنى الافعال

ان غير الجوهري لو يكدر سبب الهوى من حيث مية بريح واثالث جعل طفون وكره اخذ وهو مثل كاد وارشك وهي  
 مثل عسى كاد في الاستعمال قوله فالاول معنى يقبل الذي لرجاه مضمون الخبر طال سببوه عسى طمع واشفاق فالقطع في  
 الجوهريه اشفاق في المكروه نحو عسيت ان اموت ومعنى الاشفاق الخوف وانما لم يفتد في عسى بل لغات من الايام  
 لغتمه معنى الخوف على انما قطع والرجاء كعمل ولا نشاء في الاغلب من معاني الحروف والحروف لا يفتد فيها وانما  
 الفعل فتوجب بالجملة الاسمية نحو انت حرفي لا نشاء على ان عسى من الله واجبة لا سخطا لقطع  
 والاشفاق عليه تعالى الا لا يكون ان الاله الجوهري وقوله نعم عسى ان تطلقن للخوف والاشفاق كما ان عسى  
 كلامه تعالى لا يفتد الاشفاق لا لئلا قال ابو عبدك عسى من الله اجاب فناء على استحقاق لغوي لان عسى للرجاء واليقين  
 ايضا وانما ان عسى لم يفتد فيهم كعسى هم بنقوة ينادون جواز الامثال في تعلق بهم يفتد هذا كلامه وانما اعرف  
 عسى غير كلامه تعالى لليقين نقوله عسى لليقين فيه نظر ويجوز ان يكون معنى تعلق بهم كعسى مع طمع وقد يكسر بين  
 عسى اذا افضل به ضمير الكتم نحو عسيت عسبنا او ضمير الخطاب مطلقا نحو عسيت عسبنا عسيت عسبنا  
 عسبت او يون الجمع التوث نحو عسبت وزعم الرجاء ان عسى حرف لما راى من عك نضوره وكونه بمعنى فعل وانفعال ضمير  
 الرفع به يدفع ذلك لان يعقد ربا عند ربه ابو علي في اليقين كما تقدم قوله عسى بدان يخرج المشاخر من على ان عسى  
 رفع الاسم ونصب الخبر كان والمفتد بان بعد اسم منصوب للحل بان يخرج اسند الا بالمثل انما من قوله عسى لغوي  
 وقوله لا يخرج ان عسيت مائما ونقل عن سيبويه منع كونه ان يفعل خبره قبل انما قال ذلك لان الحديث لا يكون خبرا عن الجملة  
 قال ابو سوا صائما لضمير عسى معن كان فاجري في الاستعمال اجراء وعند من جعله خبرا ان يفقد مضانا اما في الاسم نحو  
 عسى حال زيدان يخرج اوفي الخبر نحو عسى يد صاحبان يخرج اوفي الخبر نحو عسى يد صاحبان يخرج اوفي الخبر  
 عسى بدان يقوم اي عسى زيد فانهم وفي هذا العن وكلف ذم يظهر هذا الضان الى لفظا ابدل في الاسم ولا في الخبر  
 بعضهم ان زائد وفيه ايضا نظر لان التراب لا يلزم الاعم بعض الكلم كزيادة ماني فويلم فعل انما وزنه مطرف في موضع معين مع  
 اي كلمة كانت بعد وقبل المفتد بان مشية بالفعل وليس خبر خبر كان حتى يلزم كونه الحديث خبرا عن الجملة وذلك لان  
 المحل في ربه بدان يخرج اي يخرج ثم تغير معنى الكلام عن ذلك الاصل اذ عسى لا نشاء لقطع كما كان اصل معنى ما احسب  
 زيد شئ جملة حسنا ثم تغير عنه بان عسى كذا لولا اصل معنى ما احسن زيد شئ جملة حسنا ثم تغير عنه بان عسى  
 انشاء الخبر كذا لولا اصل معنى عسى ان يخرج زيد فرب ان يخرج زيد في عسى لا نشاء لقطع كما كان اصل المعنى  
 وفي الثاني كاللازم ومنه ايضا نظرا لم يثبت في عسى معنى لغوية لا وصف ولا استعمالا كما قيل ان يعقل في محل  
 الرفع بدلا مما قبله بدلا لاشمال كقوله نعم لا ينهكم الله عن الذين لم يقاتلوا في الله والذوات لا يكونون ان يعقل في محل  
 والذي ارى ان هذا وجه فرب يكون في نحو جان زيد ون عسى ان يقوموا فذموا بما كان بدلا من الفاعل والمعنى ايضا ليعاد  
 ما ذهبوا اليه لان عسى معن يتوقع في عسى بدان يقوم اي يتوقع ويرجى فبانه وانما غلب فيه بدلا لاشمال لان خبر الجملة  
 ثم تفصيلا كما مر في باب ابدل وفي ايها النقي تم تفسيره وقع عظم لذلك التقى في التنصير كما مر في ضمير اشان واما عسى صائما  
 وعسى لغوي بوسا فاشان على نضبه فبانه معنى كان وقال بعضهم القدر برب عسى ان يكون لغوي بوسا وعسبت ان يكون  
 صائما وانما اخذ في ان مع الفعل مع انها حرف مصدر رقت لغوية الالالة ذلك لكثر وتوقع ان بعد من نوع عسى نحو كرت  
 المصدر وايضا معجولة كما ذكرنا من مذهب سيبويه في المقبول معه ومثله ما قدر الكليل في اليقين الا ان الفيزه ههنا  
 ادل كما ذكرنا ضلي مذهب الكوفيين اذا احذفت ان في الخبر مع فلة ذلك فلنا انها مقدرة حذفت لغوية الالالة لعلها يكون  
 كقولهم نسمع بالمعدي خبر من ان شراه وقوله وعسى ان يخرج زيد اعلم ان من ذهب الى ان مع الفعل في عسى بدان ان  
 يخرج خبر عسى جازان يقول في عسى ان يخرج زيد ان جبر ايضا وهو من باب التنارع فيقول في التنارع على اخيار  
 البصيرين عسبان يخرج الزيدان وعلى هذا انما الجمع والتوث ويجازان بقول ان يخرج فاعل عسى زيد فاعل  
 يخرج فيقول في التثنية عسى ان يخرج الزيدان خبر فوله نعم عسى ان يبعثك ربك مقاما محمدا وواجبنا الفعلين مشارعين  
 في ربك لم يجر اعمال الا ذلك عسى كون ربك وهو اذن اجنبتى فاصلا بين بعضا لصلته ببعض فوله نعم عسى ان تكرر اشيا  
 يجوز ان يكون الفعلان مشتادين في شيئا وذا عمل الثاني وان يكون ان تكرر هو فاعل عسى ان يكونوا خبر  
 منهم وعسى ان يكن خبرا منهم واما نحو الزيدان عسى ان يقوموا والزيدون عسى ان يقوموا فان فاعل عسى فاعلا واحدا  
 ولا يظهر في عسى ضمير اشان لانه ليس من نواحي المبتدا كما كاد كان منها وقوله نعم كاذب في غلوب فرب منهم في كاذب اشان  
 ويجوز ان يكون من باب التنارع وفاعل الاول ولو اعمل الثاني فقال كاد ان يبعثك ربك فاعل في مثل

عسى كاد  
 عسى كاد في الاستعمال قوله فالاول معنى يقبل الذي لرجاه مضمون الخبر طال سببوه عسى طمع واشفاق فالقطع في الجوهريه اشفاق في المكروه نحو عسيت ان اموت ومعنى الاشفاق الخوف وانما لم يفتد في عسى بل لغات من الايام لغتمه معنى الخوف على انما قطع والرجاء كعمل ولا نشاء في الاغلب من معاني الحروف والحروف لا يفتد فيها وانما الفعل فتوجب بالجملة الاسمية نحو انت حرفي لا نشاء على ان عسى من الله واجبة لا سخطا لقطع والاشفاق عليه تعالى الا لا يكون ان الاله الجوهري وقوله نعم عسى ان تطلقن للخوف والاشفاق كما ان عسى كلامه تعالى لا يفتد الاشفاق لا لئلا قال ابو عبدك عسى من الله اجاب فناء على استحقاق لغوي لان عسى للرجاء واليقين ايضا وانما ان عسى لم يفتد فيهم كعسى هم بنقوة ينادون جواز الامثال في تعلق بهم يفتد هذا كلامه وانما اعرف عسى غير كلامه تعالى لليقين نقوله عسى لليقين فيه نظر ويجوز ان يكون معنى تعلق بهم كعسى مع طمع وقد يكسر بين عسى اذا افضل به ضمير الكتم نحو عسيت عسبنا او ضمير الخطاب مطلقا نحو عسيت عسبنا عسيت عسبنا عسبت او يون الجمع التوث نحو عسبت وزعم الرجاء ان عسى حرف لما راى من عك نضوره وكونه بمعنى فعل وانفعال ضمير الرفع به يدفع ذلك لان يعقد ربا عند ربه ابو علي في اليقين كما تقدم قوله عسى بدان يخرج المشاخر من على ان عسى رفع الاسم ونصب الخبر كان والمفتد بان بعد اسم منصوب للحل بان يخرج اسند الا بالمثل انما من قوله عسى لغوي وقوله لا يخرج ان عسيت مائما ونقل عن سيبويه منع كونه ان يفعل خبره قبل انما قال ذلك لان الحديث لا يكون خبرا عن الجملة قال ابو سوا صائما لضمير عسى معن كان فاجري في الاستعمال اجراء وعند من جعله خبرا ان يفقد مضانا اما في الاسم نحو عسى حال زيدان يخرج اوفي الخبر نحو عسى يد صاحبان يخرج اوفي الخبر عسى بدان يقوم اي عسى زيد فانهم وفي هذا العن وكلف ذم يظهر هذا الضان الى لفظا ابدل في الاسم ولا في الخبر بعضهم ان زائد وفيه ايضا نظر لان التراب لا يلزم الاعم بعض الكلم كزيادة ماني فويلم فعل انما وزنه مطرف في موضع معين مع اي كلمة كانت بعد وقبل المفتد بان مشية بالفعل وليس خبر خبر كان حتى يلزم كونه الحديث خبرا عن الجملة وذلك لان المحل في ربه بدان يخرج اي يخرج ثم تغير معنى الكلام عن ذلك الاصل اذ عسى لا نشاء لقطع كما كان اصل معنى ما احسب زيد شئ جملة حسنا ثم تغير عنه بان عسى كذا لولا اصل معنى ما احسن زيد شئ جملة حسنا ثم تغير عنه بان عسى انشاء الخبر كذا لولا اصل معنى عسى ان يخرج زيد فرب ان يخرج زيد في عسى لا نشاء لقطع كما كان اصل المعنى وفي الثاني كاللازم ومنه ايضا نظرا لم يثبت في عسى معنى لغوية لا وصف ولا استعمالا كما قيل ان يعقل في محل الرفع بدلا مما قبله بدلا لاشمال كقوله نعم لا ينهكم الله عن الذين لم يقاتلوا في الله والذوات لا يكونون ان يعقل في محل والذي ارى ان هذا وجه فرب يكون في نحو جان زيد ون عسى ان يقوموا فذموا بما كان بدلا من الفاعل والمعنى ايضا ليعاد ما ذهبوا اليه لان عسى معن يتوقع في عسى بدان يقوم اي يتوقع ويرجى فبانه وانما غلب فيه بدلا لاشمال لان خبر الجملة ثم تفصيلا كما مر في باب ابدل وفي ايها النقي تم تفسيره وقع عظم لذلك التقى في التنصير كما مر في ضمير اشان واما عسى صائما وعسى لغوي بوسا فاشان على نضبه فبانه معنى كان وقال بعضهم القدر برب عسى ان يكون لغوي بوسا وعسبت ان يكون صائما وانما اخذ في ان مع الفعل مع انها حرف مصدر رقت لغوية الالالة ذلك لكثر وتوقع ان بعد من نوع عسى نحو كرت المصدر وايضا معجولة كما ذكرنا من مذهب سيبويه في المقبول معه ومثله ما قدر الكليل في اليقين الا ان الفيزه ههنا ادل كما ذكرنا ضلي مذهب الكوفيين اذا احذفت ان في الخبر مع فلة ذلك فلنا انها مقدرة حذفت لغوية الالالة لعلها يكون كقولهم نسمع بالمعدي خبر من ان شراه وقوله وعسى ان يخرج زيد اعلم ان من ذهب الى ان مع الفعل في عسى بدان ان يخرج خبر عسى جازان يقول في عسى ان يخرج زيد ان جبر ايضا وهو من باب التنارع فيقول في التنارع على اخيار البصيرين عسبان يخرج الزيدان وعلى هذا انما الجمع والتوث ويجازان بقول ان يخرج فاعل عسى زيد فاعل يخرج فيقول في التثنية عسى ان يخرج الزيدان خبر فوله نعم عسى ان يبعثك ربك مقاما محمدا وواجبنا الفعلين مشارعين في ربك لم يجر اعمال الا ذلك عسى كون ربك وهو اذن اجنبتى فاصلا بين بعضا لصلته ببعض فوله نعم عسى ان تكرر اشيا يجوز ان يكون الفعلان مشتادين في شيئا وذا عمل الثاني وان يكون ان تكرر هو فاعل عسى ان يكونوا خبر منهم وعسى ان يكن خبرا منهم واما نحو الزيدان عسى ان يقوموا والزيدون عسى ان يقوموا فان فاعل عسى فاعلا واحدا ولا يظهر في عسى ضمير اشان لانه ليس من نواحي المبتدا كما كاد كان منها وقوله نعم كاذب في غلوب فرب منهم في كاذب اشان ويجوز ان يكون من باب التنارع وفاعل الاول ولو اعمل الثاني فقال كاد ان يبعثك ربك فاعل في مثل

القول في خبره  
 ان ان يفعل  
 قوله  
 عسى كاد  
 عسى كاد في الاستعمال قوله فالاول معنى يقبل الذي لرجاه مضمون الخبر طال سببوه عسى طمع واشفاق فالقطع في الجوهريه اشفاق في المكروه نحو عسيت ان اموت ومعنى الاشفاق الخوف وانما لم يفتد في عسى بل لغات من الايام لغتمه معنى الخوف على انما قطع والرجاء كعمل ولا نشاء في الاغلب من معاني الحروف والحروف لا يفتد فيها وانما الفعل فتوجب بالجملة الاسمية نحو انت حرفي لا نشاء على ان عسى من الله واجبة لا سخطا لقطع والاشفاق عليه تعالى الا لا يكون ان الاله الجوهري وقوله نعم عسى ان تطلقن للخوف والاشفاق كما ان عسى كلامه تعالى لا يفتد الاشفاق لا لئلا قال ابو عبدك عسى من الله اجاب فناء على استحقاق لغوي لان عسى للرجاء واليقين ايضا وانما ان عسى لم يفتد فيهم كعسى هم بنقوة ينادون جواز الامثال في تعلق بهم يفتد هذا كلامه وانما اعرف عسى غير كلامه تعالى لليقين نقوله عسى لليقين فيه نظر ويجوز ان يكون معنى تعلق بهم كعسى مع طمع وقد يكسر بين عسى اذا افضل به ضمير الكتم نحو عسيت عسبنا او ضمير الخطاب مطلقا نحو عسيت عسبنا عسيت عسبنا عسبت او يون الجمع التوث نحو عسبت وزعم الرجاء ان عسى حرف لما راى من عك نضوره وكونه بمعنى فعل وانفعال ضمير الرفع به يدفع ذلك لان يعقد ربا عند ربه ابو علي في اليقين كما تقدم قوله عسى بدان يخرج المشاخر من على ان عسى رفع الاسم ونصب الخبر كان والمفتد بان بعد اسم منصوب للحل بان يخرج اسند الا بالمثل انما من قوله عسى لغوي وقوله لا يخرج ان عسيت مائما ونقل عن سيبويه منع كونه ان يفعل خبره قبل انما قال ذلك لان الحديث لا يكون خبرا عن الجملة قال ابو سوا صائما لضمير عسى معن كان فاجري في الاستعمال اجراء وعند من جعله خبرا ان يفقد مضانا اما في الاسم نحو عسى حال زيدان يخرج اوفي الخبر نحو عسى يد صاحبان يخرج اوفي الخبر عسى بدان يقوم اي عسى زيد فانهم وفي هذا العن وكلف ذم يظهر هذا الضان الى لفظا ابدل في الاسم ولا في الخبر بعضهم ان زائد وفيه ايضا نظر لان التراب لا يلزم الاعم بعض الكلم كزيادة ماني فويلم فعل انما وزنه مطرف في موضع معين مع اي كلمة كانت بعد وقبل المفتد بان مشية بالفعل وليس خبر خبر كان حتى يلزم كونه الحديث خبرا عن الجملة وذلك لان المحل في ربه بدان يخرج اي يخرج ثم تغير معنى الكلام عن ذلك الاصل اذ عسى لا نشاء لقطع كما كان اصل معنى ما احسب زيد شئ جملة حسنا ثم تغير عنه بان عسى كذا لولا اصل معنى ما احسن زيد شئ جملة حسنا ثم تغير عنه بان عسى انشاء الخبر كذا لولا اصل معنى عسى ان يخرج زيد فرب ان يخرج زيد في عسى لا نشاء لقطع كما كان اصل المعنى وفي الثاني كاللازم ومنه ايضا نظرا لم يثبت في عسى معنى لغوية لا وصف ولا استعمالا كما قيل ان يعقل في محل الرفع بدلا مما قبله بدلا لاشمال كقوله نعم لا ينهكم الله عن الذين لم يقاتلوا في الله والذوات لا يكونون ان يعقل في محل والذي ارى ان هذا وجه فرب يكون في نحو جان زيد ون عسى ان يقوموا فذموا بما كان بدلا من الفاعل والمعنى ايضا ليعاد ما ذهبوا اليه لان عسى معن يتوقع في عسى بدان يقوم اي يتوقع ويرجى فبانه وانما غلب فيه بدلا لاشمال لان خبر الجملة ثم تفصيلا كما مر في باب ابدل وفي ايها النقي تم تفسيره وقع عظم لذلك التقى في التنصير كما مر في ضمير اشان واما عسى صائما وعسى لغوي بوسا فاشان على نضبه فبانه معنى كان وقال بعضهم القدر برب عسى ان يكون لغوي بوسا وعسبت ان يكون صائما وانما اخذ في ان مع الفعل مع انها حرف مصدر رقت لغوية الالالة ذلك لكثر وتوقع ان بعد من نوع عسى نحو كرت المصدر وايضا معجولة كما ذكرنا من مذهب سيبويه في المقبول معه ومثله ما قدر الكليل في اليقين الا ان الفيزه ههنا ادل كما ذكرنا ضلي مذهب الكوفيين اذا احذفت ان في الخبر مع فلة ذلك فلنا انها مقدرة حذفت لغوية الالالة لعلها يكون كقولهم نسمع بالمعدي خبر من ان شراه وقوله وعسى ان يخرج زيد اعلم ان من ذهب الى ان مع الفعل في عسى بدان ان يخرج خبر عسى جازان يقول في عسى ان يخرج زيد ان جبر ايضا وهو من باب التنارع فيقول في التنارع على اخيار البصيرين عسبان يخرج الزيدان وعلى هذا انما الجمع والتوث ويجازان بقول ان يخرج فاعل عسى زيد فاعل يخرج فيقول في التثنية عسى ان يخرج الزيدان خبر فوله نعم عسى ان يبعثك ربك مقاما محمدا وواجبنا الفعلين مشارعين في ربك لم يجر اعمال الا ذلك عسى كون ربك وهو اذن اجنبتى فاصلا بين بعضا لصلته ببعض فوله نعم عسى ان تكرر اشيا يجوز ان يكون الفعلان مشتادين في شيئا وذا عمل الثاني وان يكون ان تكرر هو فاعل عسى ان يكونوا خبر منهم وعسى ان يكن خبرا منهم واما نحو الزيدان عسى ان يقوموا والزيدون عسى ان يقوموا فان فاعل عسى فاعلا واحدا ولا يظهر في عسى ضمير اشان لانه ليس من نواحي المبتدا كما كاد كان منها وقوله نعم كاذب في غلوب فرب منهم في كاذب اشان ويجوز ان يكون من باب التنارع وفاعل الاول ولو اعمل الثاني فقال كاد ان يبعثك ربك فاعل في مثل

عسى كاد في الاستعمال

كما وما على فراه من فخر كاد ينج بائنا فليس من باب التنانيع والاوجب ثابت احلا لفظين لا سنادا الى ضمير الموشح  
 بل هو على اخبار النشان في كاد و قولك كاد بهوم زيد يحمل التنانيع واعمال ايتها شئت ويحمل انما النشان في كاد و قوله  
 ليس خلق الله مثله وليس بمشهورا اخبار النشان من افعال لغاير الالف في كاد ومن الافعال التفاضلية في كان والبر ولا  
 يتقدم ان مع الفعل على عسى ما عند من قال انه خير فاضعف عسى بكونه غير منصوب ولما عند من قال انه قول فلان شئ  
 ففعله على التبدل منه وقد يجوز في هذا الباب ان علم قال همك ولما فعل وكذبت ولبثت تركت على عثمان بنو صلواته  
 اي كذبت اضعل وكذا تقول كاد عسى زيد ان يفلح عسى زيد ان يفهم ولا يظنوا المرفوع في هذا  
 الباب غالباً من اختصاص ولا تقول كاد رجل يفهم ولا عسى شخصان يفهم الا قبل قوله وقد يجوز ان كونه عسى  
 الكريب الذي مسبت فيه يكون وراء فرج قريب هو ليل فلك لتفسيره عسى بكاد عند من قال هو خير زيد  
 من ان ذلك عند الكوفيين يتقدم ان كاد كذا وبتعني في اخبار جميع الافعال للغاير ان يكون فاعل اخبارها ضميراً عادياً الى  
 اسئلتها لا تقول كاد زيد يخرج غلامه الا ان يكون المستند اليه بمعنى الفعل المستند اليه ضميراً اسم نحو كاد زيد يخرج  
 نفسه فهو بمعنى كاد زيد يموت وقد يستعمل جري زيدان بفعل كذا بكسر الراء واخولوا عريان يفهم استعمال عسى بلفظ  
 الماضي فقط ومعناها ما صار جراً وحري اي جدير وصار خطبها واصلاً ما جرى بان يفعل واخولوا بان يفهم مخذف  
 حوت البحر كما هو الفعاس مع ان وان ويقال ايضاً هو جري ان يفعل بفتح الراء والتون على انه مصدر بمعنى الوضف  
 فلا يثنى ولا يجمع ولا يثبت نحو هن جري ان يفعلن فاذا قلت هو جري على فعله جري بكسر الراء كيف ان يكون ثنت  
 وجمعاً وانثت ويقال ايضاً بالحرث ان يكون كذا وقد يقع بعد اخولوا ان مع الفعل نحو اخولوا ان يفعل زيد كما  
 فلما في عسوان يفعل زيد وقول الشاعر عسى طوف من طوف بعد هلك سطني غلاب الكلاء والجوايح التين فيه عند  
 المتأخرين ما عني ان يكونها للاستفهام والوجه عند الكوفيين ان يكون فاعل عسى مضمون الجملة الاسمية التي تعقد  
 كما في قوله نعم ثم بدا لهم من عبد ما رواه الامام السجستاني في قوله عسى ما وضع لزيد  
 الخبر كاد وهو من كريك بكاد كذا ومكاد كريت لهاب حكى الاصمعي كودا بالواو فيكون كخفك بظف خوفاً ومخافة والاول  
 اشهر واوشك بمعناه ومعنى كاد في مثل الوضع قريب لا يستعمل على مثل الوضع ولا يقال كاد زيد من الفعل ومعنى اوشك  
 في الاصل سريع ويستعمل على الاصل فيقال اوشك فلان في السبر من مراد فان كاد واوشك ولي وكريك هاهنا وكريك في  
 الاصل بمعنى قريب يقال كريك لثمن اي وثق للعرب واما اولى فعنه الاصل قريب قال فعاديين هاديين منها اولى  
 وان يزيد على ثلث اي قريب وكاد لا يستعمل الا مع ان وظاهر كونه مفعولاً لا اولى ويجب بخره خبر هاهنا من ان واما ان  
 كاد وكريك واوشك فثمنه عمل اخبارها مع ان وعجزة والجر يد مع كاد وكريك اكثر واعرف واذا كانت مع ان فهو يتقبل خبر  
 الجرائ كاد وكريك من ان بهوم واوشك في ان بهوم ثم حذف حرف الجر على الفعاس او جوبوا ههنا احد من الكثرة الاستعمال  
 وان اما منصوباً وعجزة على المد هيبن كما قرئ بعد يقع بعد اوشك ان مع الفعل نحو اوشك ان يخرج زيد اي اخرج خورجه  
 ويجوز ان يكون على التنانيع اوشك لغايره الفعل نحو كاد لكن يستعمل استعمال كاد اي مجرد الخبر من ان ويستعمل ايضاً استعمال  
 عسى على الوجهين العلويين واذا حذف من اخبار هذه الافعال الثلاثة فاما ان يفهم مع الحذف كما في التبع بل المعنى واما  
 ان تحذف راسها فلا يفهم ايضاً ويستعمل كاد وكريك اوشك لثمن ولا لهما على معارضة الفعل استعمال كان ولا استعمال كاد  
 مثل كان جاء في الضرورة وما كذب ابياً ولهذا اختص ضمير النشان في خبر كاد بفتح فلو بفتح وفتعمل ايضاً الاضال لثمن  
 للشرع في الفعل استعمال كان وهي طفق واخذ واثناء واقتل وقرب وهب علق وجعل وكانت بذلك اولى من كاد و  
 اخوانها لان اخبارها حاصله المضمون كاخيار كان بخلاف خبر كاد وكان اضل استعمالها ان يقال طفق زيد في الفعل  
 واخذ في الفعل وجعل الفعل من قوله نعم وجعل الظلمات والنور اي وجد وكذا اثناء الفعل واقتل على الفعل وقرب الفعل  
 وهب في الفعل من قوله هبنا بغيره سبر اي نبط فيه فاستعمل استعمال كان لثمنها بمعناه واما هاهنا في قوله  
 بخره بخره من ان مع اشر بمعنى كاد لا بمعنى طفق لان المبالغة في القرب فيه اكثر ومثل هذا التركيب بدل على المبالغة  
 كتر ليدرك معنهما كما لا ينبغي لاحق بالافعال الدالة على الشرع فاستعمل خبره ضمير ان نحو هاهنا في قوله وكون  
 افعال لغاير كاد ومراد قائمه وافعال الشرع اي طفق ومراد قائمه فاعلم ان ويجوز عليها ان يفهم اخبارها عليها  
 كما كان يتقدم خبر كان عليها واما ان كاد اخبار افعال الشرع فضلاً مضافاً مجرد اعنى ان دون الاسم والماضي  
 والمضارع المترين بان لان المضارع المجرى عن علامات الاستقبال ظاهرة في الحال كما مضى في بابه فهو من حيث الفعلية  
 بدل على المحدوث ويكون الاسم بدل لثمنك اذا قلت كان زيد وقت الزوال فاما ان كاد على حدوث الغياب في ذلك

الموشح الفصحى وهو الموشح  
 ان يكون ذلك الموشح  
 وهو في قوله الموشح  
 والماضي

**وهذه الافعال**  
**حري**  
 حصول  
 الفعل وانما هو  
 المعنى  
 كريك  
 كريك  
 كريك

هذه الموشح  
 الموشح  
 هذه

# فعل النجى

الوقت ومن حيث ظهوره في الحال بدل على كونه مشغلا به دون الماضى بدل لئلا اذا قلت كان زيد وقت الزوال  
 فام دل على انه فرغ من القيام في ذلك الوقت واذا قلت كان وقت الزوال يقوم دل على انه كان مشغلا به في ذلك  
 الوقت مع حدث القيام فلما حلت هذه الاعمال على كان وصعد للفتيان المذكوران اى حدثت مصدر خبره او كونه  
 ناعلا مشغلا به وجبان لا يكون اسما ولا مضارا ولا ماضيا بان ماضيا وانما غلبت افعال المضاربه اعنى كاد ويزيد  
 كون اخبارها كان لك وجوز اشراكها بان لكونها من شدة الضرب الذي فيها كانت الاشغال والفرح وهى ليست  
 منضمة لمعنى كان مثل افعال التفرغ بل بحمولة عليه من حيث الاستعمال فقط تجازى بعضهم الاثران الخبريان كقولهم  
 لد كاد من طول اليلان بفحصه لم يجز ذلك في خبر فعل الاشغال وانما التزامهم في خبر عسى كونه مضارا عامفرا بان و  
 منهم من ان يكون مصدر لا نحو عسى بدل الفيا وكذا منحوا من عوف فام زيد ملاك المضارع المعترض بان الاستنباط خاصة  
 والقطع والاستغناء محضتان بالمتقبل فهو الوبى بضم من المصدر ومن ثم قد يحمل لعل بان كانت من اخوات ان عملها نحو  
 لعل ان يقوم قوله وذا دخل المعنى على كاد الى اخره قال بعضهم ان نفي كاد اثبات واثباته نفي بخلاف ما  
 اثباته نفي ان ارادوا به انك اذا قلت كاد زيد يقوم واثباته كاد اى للضرب فهذا لا يثبت نفي فهو غلط فاحش وكيف يكون  
 اثبات النفي فغيره بل كاد زيد يقوم اثبات للضرب من الضم بل لا يثبت ان ارادوا به ان اثبات كاد دل على نفي مضمون خبره  
 فهو صحيح ونحو لان ضربك من الفعل لا يكون الا مع انتفاء الفعل منك اذا واصلت منك العقل لكانت اخذت في الفعل الا فرجا  
 منه وانما كون نفيه اثباتا متعقولا بضم ان قصد وان نفي الكود اى للضرب ما كذبت افعول لذلك المضمون فهو  
 من الحش غلط وكيف يكون نفي النفي اثباته وكذا ان ارادوا بان نفي الضرب من الفعل يبلغ في انتفاء ذلك الفعل من نفي الفعل  
 نفسه فان ما ضربت من الضرب اكد نفي الضرب من ما ضربت بل قد يجى مع نول كاد زيد يخرج فريضة لئلا على ثبوت  
 الخرج بعد انتفاءه بعد انتفاء الضرب منه فيكون ذلك للضرب والى على ثبوت مضمون خبر كاد في وقت بعد وقت انتفاءه  
 وانتفاء الضرب من لا لفظ كاد ولا تنافي بين انتفاء النفي في وقت وثبوت خبره في اخر ما انتفى من ثبوت النفي وانتفاءه  
 في وقت واحد فلا يكون اذن نفي كاد معتبرا لثبوت مضمون خبره بل ذلك للضرب هو المقيد لثبوت فان حصلت فريضة هكذا  
 لثبات ثبوت مضمون خبر كاد بعد انتفاءه كما في قوله نعم فذبحوها وما كادوا يفعلون اى ما كادوا يفعلون فبذلجهم  
 وما ضربوا منه اشارة الى ما سبق قبل ذلك من نعمهم في قوله اتخذوا هاهنا اربع لسانان بين لسانها اربع لسانات بيت  
 لنا ما نرى وهذا العنت داب من لا يفعل ولا يقارب الفعل اية وان لم يثبت فريضة هكذا كقولك مات زيد وما كاد  
 يشا فريضة نفي مضمون خبر كاد على انتفاءه وعلى انتفاء الضرب منه كما في قوله نعم لم يكد يزلها ونولها اذا غير الحجر الكلب  
 اذ لم يزل في هذه المواضع ما يدل على حصوله بعد انتفاءه ومثل هذه الفريضة هي الشبهة لمن قال ان نفي كاد اثبات فقال  
 بعضهم ان ذلك لاثبات في الماضى كان كقولهم نعم وما كادوا يفعلون اى ما كادوا يفعلون في المستقبل اى في المستقبل اى  
 بخطبة القطر ذالرية اذا غير الحجر الكلب ونولهم تراه قد يبرح حق ادى لنا الى غير ذلك والى ما كادوا يفعلون لئلا  
 لا تجزى اذا نولوا انهم هموا الاثبات لم يتخلوه والجواب عن الاستدلال بقوله نعم وما كادوا يفعلون ان اثبات الفعل  
 مضمون من الفريضة اى قوله نعم فذبحوها لا من كادوا كما تقدم ولهذا لم يفسد الاثبات في قوله مات زيد وما كاد  
 يشا فريضة لئلا وما الجواب عن خطبة القطر بيان خطبتهم ونسب ذالرية في بدئهم بناء على الدليل المذكور وان  
 نفي الضرب من الفعل لا يكون اثباتا له وقد خطا الخطيبين ذالرية في ريشه من قال حين سمع تلك الحكاية صاكت بفضله  
 واخطأت ريشه وقال بعضهم ان نفي الماضى اثبات لثبوت قوله نعم فذبحوها الاية ونفي المضارع نفي لثبوت قوله نعم لم يكد يزلها  
 ونول ذى الرية لم يكد يبرح ونحوه لا يخفى بجزء زيادة كاد قوله والثالث اى الذى يقيد بمرجع فاعلى مضمون الخبر  
 ولقد ذكرنا مراد فاعلى واخبارها فاعلى بظن طفقوا كثر في بصرى ثمرا وحكى الاخفش عن بعضهم طفقوا وقد جاء  
 طفقوا بظن فاحس جليس ويب عمل مضارع كادوا وانك خصوصا من بين جميع الافعال المذكورة في هذا الباب قدرا سم  
 فاعلى وقت قوله وهى مثل كاد بمعنى في الاستعمال وقد يجى خبر جعل جملة اسمية قول وقد جعلت فلوس بى سهيل من الاولاد  
 من لها فريضة وقد يجى جملة شرطية مصدرية اذا قال وقد جعلت اذا ما ذكبت بتفليح ثوبى فافض لخص الشارب التثنية  
 قوله نعال النجى ما وضع لانتشاء النجى مما يصعب عنان ما افعله وان فعل به وهما غير ماضى فترجموا احسن زيدا واحسن يزيد  
 ولا يثبتان الا ما بين من فعل النجى ما يصعب عنان ما افعله وان فعل به وهما غير ماضى فترجموا احسن زيدا واحسن يزيد  
 يتقدم في الاحسن لا فاعلى ما اجاز الما ان الفعل بالظرف وما استاء نكره عند سبويه ما بعد ما الخبر موصولة عند  
 والخبر محذوف وقت ويره فاعلى عند سبويه ولا ضمير في افعال مفعول عند الاخفش ما الخبر محذوف ويره فاعلى عند سبويه ما خبره

بل يكون  
عدها

دخول النجى  
على

من مضمون الخبر  
لذلك الضمير بل هو  
الخبر لان نفي الضرب  
وقت

روح كاد  
في قوله

فعل  
القول  
القول  
القول

عاقلة





# فعل التخييل

ذلك لا يعمد التصريف فيه شابه الفعل الاسمي كما يهضم فيقول منك قوله ويوصل في المنع بمعنى المنع ما لا يكون فلا يما نحو ما  
 احسن استخراجه ووجوهه وكان من الالوان والعيوب انظاره نحو ما اشهد بها ضما وعوده او له يكن فاما نحو ما اشهد  
 كونه فاما في تم التخييل او موصوفا للمفعول واما موصوفا للفاعل فيمكن التوصل بمصادرهما الى التخييل منها والى بيان  
 التفضيل بينهما الا لا مضللا من غير التخييل واما موصوفا للمفعول نحو نحن وكذا لا مضللا لعم وبشروا بنوع حتى نوع شيئا  
 منها بعد ما اشهد واستد منك ونما استغنى عن بعض ما يقع التخييل منه بمثل التوصل المذكور كما لم يقلوا ابتداء استغناء  
 بما اكثر في كل شئ ولا يصرف فيها بغيره ولا تاخير كل واحد من التقديم والتأخير فيسئلون الاخر لانك اذا قلت شيئا اعط  
 شيئا فقد اخرجت الفاعل عليه عن المقدم بربا فانك تقول زيد ما احسن ولا زيد ما احسن ولا زيد ما احسن لما ذكره من الوجوه  
 في عقد نصق فمما في نفسه مما او ما الفضل بين الفعلين والتخييل فان لم يتعلق الفضل بهما فلا يجوز ان يقال للفضل بين المفعول  
 وعامله الضعيف بالاجنبي فلا يجوز ان يقال للفضل بين المفعول وعامله الضعيف بالاجنبي فلا يجوز ان يقال  
 زيد اعط ان يتعلق امر بغيره وكذا ان يتعلق بهما وكان غير ظرف نحو ما احسن فاما زيد وذلك لا نوع تصرف في علم التخييل  
 وان كان بين الفعل والفضل واما بالظرف فنعمه الاخص في البصر واجازة الفتح والجرح ابو علي في المازني نحو ما  
 احسن بالخرط ان يشدق واحسن اليوم يزيد واجازة ابن كيسان توسط الاعراض بلولا الامتناع نحو ما احسن  
 لولا كانه زيد وفضل بكان وحدها بين ما واصل وهو من زيد على ما ذكرنا في باب كان وقال لسفيان كان خبر ما وفيها  
 منتهى واحسن زيد اخبر كان وفيه بعد لان كان ليس على صيغة التخييل فيقول التخييل بل ان يكون على فعل فانك اذا  
 الفضل بكان في نحو ما كان احسن زيد ان كان في الماضي حسن واطع دائم الا انه لم يفضل بزمان التكلم بل كان دائما قبله  
 وشذ الفاضل بالاضح وامس في قوله ما اضع ابردها والضمير للذات وما اسوا ذفا لها والضمير للعشيرة ولا يما والضمير  
 فيهما ولا يما س يكون على كان في الفضل به خلافا لابن كيسان قوله وما ابتداء اي ابتداء مع كونه توكفا عند سيبويه ولا يجوز  
 في احد قوله وذلك لان التخييل كما ذكرنا انما يكون فيما جهل بغيره فانك تسمى التخييل فكان معنى ما احسن زيد  
 في الامثل شي من الاشياء الا اعرفه جعل زيد احسن انما نشاء التخييل في معنى الجعل بخلاف استعماله في  
 التخييل عن شئ فيجعل كونه يجعل جاعل نحو ما افعل الله وما اعلم وذلك لان ما تضمن من اللفظ على شئ وهو التخييل من الشئ  
 سواء كان جمعا ولا سببا ولا فاعلا فيجعل لغده من كان لان ما لا اصل له نحو ما احسن او لغده من ما صار لان ما لا تعلق له  
 فعل في مفعول غير مفعوله الاول وهو فاعل الفعل نحو من زيد عمرها بما اضرب زيد لم يرب ما ابتداء واصل خبر  
 وفيه ضمير راجع الى ما وهو فاعله والنصوب بعد مفعوله وقال الاخص في القول الاخر ما موصوفا ولا يخلد بعد ما صلها  
 والخبر محذوف اي الذي احسن زيد موجود وفيه بعد لان حذفت الخبر جويا مع عدم ما يبد منه وايضا البصر في هذا المقدم  
 معنى لانها اللابن بالتخييل كما كان في تقدير سيبويه ومن ذهب سيبويه بضعف من وجهه وهو ان استعمال ما كثر غير  
 موصوفا في نحو فتعاهي على قوله ولم يجمع مع ذلك مبتداء واول الفراء وابن درستون ما استغنى عنها ما بعد ما خبرها وهو  
 قوي من حيث المعنى لان كان جهل بسبب حبه فاستغنى عنه وقد ينفاد من الاستغناء معنى التخييل نحو وما اذرك ما يرم  
 الدين والدرى من هو والله ذم اي جعل كان قال والله عينا جازما فاقى مثل من هبه بضعف من حيث انه نقل من معنى  
 الاستغناء الى التخييل النقل من انشاء الى انشاء مثلا يبيت فاما احسن زيد فعند سيبويه فاعل صورته امر ومعناه انما  
 من افعال اي صار فاعل كانه اي صار في الخ والابا بعد زابك في الفاعل لا زب وقد يحدف ان كان التخييل من ان وصلها نحو  
 احسن ان يقول على ما هو الظاهر ضعيف قوله بان الاخر بمعنى الماضي فالمراد بل جاء الماضي بحق الامر نحو انقروا  
 ربه ومان افعل بمعنى صار فاذا كانا قبله لو كان منه بجاز الخ زيد والتخييل به بيان زيادة الباء في الفاعل قبله والمطر في هذا القول  
 فقال الفراء ويضعه التخييل وبن خروف ان احسن امر لكل احد بان يجعله هذا حسنا واما يجعله كذلك بان يصعبه بالاحسن  
 فكانه قبله بضعف بالاحسن كبق شئت فان فيه منه كلما يمكن ان يكون في شخص كما قال في قوله وجدعت مكان القول ذم استغنى  
 فان وجدت لسانا فانا فلا نقل وهذا معنى مناسب للتخييل بخلاف تقدير سيبويه وايضا هز الجعل اكثر من هز ضا وكذا  
 وان لم يكن شئ منها فها سنا مظهر او اتم له يعمد على هذا القول اقول ان حو طبع مشق او مجموع او مؤنث فلم يقل احسا  
 او احسنا او احسن لما ذكرنا من حله كون فعل التخييل غير متصرف وسهل ذلك انما متعلق الامر فيه كما ان  
 في ما فعل مشق الجعل وصار متعلقا فعله كمن ما فعله وهو محض انشاء التخييل له يبق فيه معنى الخطاب  
 حتى يبق ويجمع ويؤنث باعتبار انشاء الخطاب جنسه وانما يندفعه في هذا الجعل كنهه ما احسن والباء من زيد  
 في المفعول وهو كثر كما يجمع في حروف الجرح واجازة الزجاج ان يكون المهر للضمير وكون الباء للتعدية اي جعله

واما ما كان لا يربا  
 التصريف  
 ليس به  
 وليس التخييل  
 جازم  
 جازم الرجل جازم  
 لا يربا  
 وقام في المحزون  
 تارة لا تهاض عليه  
 لانه لم يبق في الخبر  
 الحرف

فعل التخييل في  
 انشاء ما في ما

قوله  
 التخييل  
 التخييل  
 امر صورة  
 ومعناه



# افعال المدح والمدح

لا مع من بعض الكوفيين بقولنا ناهي الله الذي تراءى في ذلك من ولان ما لو بولي قبل تاي ناري جانا واصلت كما عنت  
 ثلاثا واولها الطافون تحين مامن عاطف والمطعون زمان مامن مطعم كما قرئ فيهم الائمة والثانية والثالثة اللذان  
 لخصهما ثم رويت والاكثر انها لا تلحقهما الا اذا ولبها الموشاة بنا مام من اول الامر في ذلك اذا اعطفت ثم قصته على الصفة  
 قال فضيقت نمة فلت لا يعينني ولا تفعل جاني زيد شدة عذري وند جورة ابن الانبار يوحى لا ادري ما صنعت قال ما وبت  
 بار تباغرا في شعور كالدعة بالمعنى فاجاء باصحاب اربيتا تبا حسن ثبيل عني اليوم او ثبيل عن ويجوز ان يكون ايراد  
 بالانسان مؤثرا بالثرا بعد التي للتحفي بالعل ودليل فضيلتها ايضا لان وقت ولعلك وبيت كما مضى في باب المدح والموشاة  
 تبدل على فضيلتها ايضا ما حكي الكسائي نعا يحلين ونحوها وبالاقصا المرفوعة المنصلة البارزة من خواص الافعال وايضا  
 جواز استعمال جميع باب فعل مع فضيلتها استعمال نعم ولبش بقوى فضيلتها ايضا ثم نقول انها بعد ذلك لا تصل وهو كونها  
 مشتقة من فاعلها ما صار مع فاعلها بنقلها المفرد كصفتها في قوله لؤلؤ من عا الغايات  
 الظرف محسوبا وجره فطبعة فصار معنى الجمل جعل في غايه الجوده فكانه كان وجب نعم اي جند فصاومعا جمل مستغلة  
 ولهذا نظائر نحو قوله نعم سواء عليهم انذرتهم ام لم تنذرهم وغلقت زيدا فاما على ما قرئ في باب طننت ونحوه يوم يجمع الله  
 الآية فان الجمل هذه الصور مستغلة عن معنى الجمله بدليل كون مضمون الاولى مبتدأ على ما قبل مضمون الثانية مفعولا ومضمون  
 الثالثة فاعلا ومضمون الرابعة مضافا اليه ومبني كلاهما ان الجمل اذا صارت بمعنى المفرد فان كانت علة او هي محكية مطلقا  
 وان لم يكن فان كانت فعلية فركت على حالها كما قرئ في باب علمت قال نعم ثم بدلها من بعد ما واو الايات ليجتنب اي بدلا  
 لهم سبحانه اياه وان كانت شبه اعراب الجمل انما استعملت مضمونها ان كان مفعولا نحو علمت زيدا فاما واو اعراب الجمل الاول  
 باعراب لفاعل الجمل الثاني باعراب المفعول ان كان المضمون فعلا كما في باب كان اذا لم يجز فيهما كما جاز نصب المذكورين  
 بعد علمت اذا لم يقع فعل واحد اسمين بلا ابتداء ويجز ايضا كما بينا اذا الفعل الواحد لا بدله من مرفوع به وحكي الجمل  
 ان كان المضمون مضافا اليه اذ لم يكن جزمها لان كل واحد لا يجز الا لهما واحد من دون ابتداء ولو اضر على جمل او لم يكن  
 ثابتهما اعراب مناسب كما كان نصب الثاني مناسب للرفع لثبتهما بالمفعول واما الجمل التي هي خبر مبتدأ او ما اصله الخبر  
 وثاني مفعول طننت والحال والصفة فليست بنقلها المفرد ولا دليل في كونها ذات محل من الاعراب على كونها بنقلها المفرد  
 كما قرئ في ربيع الى المفضو مفعول لما صار مع الرجل بمعنى المفرد وجب كما بينا الكون فاعلمه كما في سواء عليهم انذرتهم الآية لكن  
 ليس كونها بنقلها المفرد كما في الجمل المذكور في قوله اعطيت زيد بن عبد الله مفعولا وهو الفاعل موصوفا بالفاعل المقدم  
 كما ذكرنا وكان الاصل ثبكتها على نعم وبيد لا تدين جيشا المعنى خبر مبتدأ الذي هو المخصوص كما يجمع فكان العباس ان يه نعم  
 رجل زيد ونعم رجلان التريدان ونعم رجلان التريدان ونعم الرجل زيد ونعم الرجل زيد ونعم الرجل زيد ونعم الرجل زيد ونعم  
 مرفقا باللام مرفقا لفظا كما في اشترى اللحم او ميسرا ما بعد وهو ايضا منكر في المعنى كما قرئ في باب الغرض بلع لم الى ذلك  
 هو انهم غلبوا في هذا المبدأ عن الخبر ليجعل به التفسير بعد الاية اذ في النفوس وضعها وروى الفاعل في صورة المفعول وان  
 كان تكثير المحبقة ليكون الكوا المفضل للمدح والذم في الظاهر موصوفا على وجه لا ينكر في شحش منكر من الاشخاص وانه  
 لا يندبه فينبوا المثل المدح والذم من اول الامر على وجه يصح في الظاهر الجمل الفعلية كما ذكرنا في تقدم مرفق هو فاعل الموصوفين  
 بالفعل ذلك لانه سلب من الفعل معنى التقران والحديث فصار معنى نعم جند مكانه صفة مشبهة ويجوز ذلك لكون جميع  
 الافعال في المعنى صفات لفاعلها فصار نعم الرجل زيد فطبعة ولا يقال ان ما ذكرنا قريب من دعوى علم الغيب فان الأصول  
 ندعو اليه وذلك لانه نقر بالدليل على ان المخصوص مرفوع بالابتداء ما قبله خبر لا خبر مبتدأ مفعولا  
 لم تدخل فواضع المبدأ اعلمه مقدم مطلق فعل المدح والذم وموخر عنه نحو كنت نعم الرجل زيد والتبديان وجدنا ما فاذا ظهر كونه  
 مبتدأ ما قبله جزمه ولو كان الخبر يابسا على جملته لوجب ان يكون فيه عابد اليه والاعتناء يكون ذى اللام جنتا مستغلة ويكون  
 الاستغناء له والغيب يشر له القابيد نذكر ما اعلمه ولو كان كذلك سبق مع الضمير اليهم المصنوع لتكثير الاستغناء لان استغناء  
 المصنوع للجنس غير معهود والتكثير المصنوع ايضا بعيد من الاستغناء لكونها في جمل لا يجاب الاعتناء ان يكون ذى اللام  
 فاما متاع الضمير على ما قاله الهم لا يتم اذ لو كان في مقام الضمير لكان الضمير اذ قام مقامه لاجتماع المبدأ غير محتاج الى التفسير  
 في زيد نعم رجلا وكذلك نحو رجلا زيد فاما الضمير فيه اذن كما في قولك ابوه فامم زيد ولبش ايضا اعتناء لان لا تسمى يكون اللام  
 للضمير لان معنى المطابق لكل فرد يكون اذا كان في مقام الضمير الرجوع بشي اذ لا يجوز زيد من جمل مع ان رجل بطا بعن  
 كل فرد وان لم يكن فيه لام يشار بها الى ما في الذهن على زعمهم وقلته في باب المرفوعة ان التفرقة لذن هو على معنى لم يبق اذن  
 بعد بطلان الوجوه الا ان يكون الجملة في نقلها المفرد على الوجه المذكور حتى لا يحتاج الى الضمير بؤدب كونها بنقلها المفرد

الجملة  
 كالدرة وجمها جان  
 راحة

عامة استواء الزوايا  
 مستوفى

بعد ما كان جملة  
 وكان زيد قائما

في باب كان

في باب الاصل  
 فاعل نعم

الصفة

الظلم

افعال المدح والذم

دخول من غير حجة على نعم ويشن قرح القول الاعراب لما بشر بولده لئلا يظن نعم المولود والله ما هي بنعم المولود نصحها بكما وبرها سريرة  
ونظم نعم الشعر على بش الغير وليس له بنعم الضاحك غير ذلك وليس له على سبيل الحكاية وحذف القول كما ان بعضهم  
كقوله والله ما لي بياض صاحبه اي يقول فيه ذلك لان ذلك في نعم ويشن مطرد كثير بخلاف ما صاحبوه وحكاية نغم الرجل على  
وقد شدد به وكريم هذه الحكاية ان صحت ثوبهم كون نعم كافة هذا المشبه فعمل ما جاء مطردا من نحو يا نعم المولى ويا نعم الضمير  
ويا بش الرجل على انه منادى وايضا يجوز دخول لام الاباء والام الضمير عليها نحو ان زيدا ليس الرجل هو الله نعم الرجل انت  
مع انهما لا يدخلان المنادى من دون قد وهذه الاشياء التي هي غرض القراء حتى تلحق انتمالة الاصل اسنان ولو كان كذا  
له وكان لتضع ما بعد ها وجها لا يتكلف ولا جمل كون الجملة بمنزلة المنكوبة في وسط بين من بها الاظرف ولا غيره ولا يقال نعم اليوم  
الرجل زيدان زيد مستند ونعم الرجل غيره اي زيد رجل جيد ولم يجمع الى الضمير العابد الى المبدأ لان الخبر في تقدير المصنف  
والاكثر في الاستعمال كون المخصوص بعد الفاعل ليحصل التفسير بعد الالف كما مر في خبره عوامل المبدأ نحو نعم الرجل  
كنت وقوله بينا نعم السبان وجدنا على كل حال من يحيل ويؤمن وقد ينضم المخصوص على نعم ويشن نحو زيدان زيد  
وهو قابل ومع ذلك يشغل الفاعل بلام زايده كما رأيت ومضمرا مضمرا ما بعد كقول الاخف الخ ابو معوى خذ له نعم فلما  
ويشع الخي خال نعم خال او ما تزوم كون الفاعل مبهما مع تقدم المبدأ لان تقدمه كانا در بالنسبة الى ما مر ويدخله مقدم ما  
نواحي المبدأ نحو كنت نعم الرجل وطنتك نعم الرجل والضمير في قوله نعم جدا يرجع الى المبدأ وانما يجمع الى التفسير بل هو منتهي  
نيل الذكر مضمرا بقية فالذي روي وان كان كاشفا لفظا في نحو لوطي مررت بفتوى نعم بهم ثوما ونعموا او ما وليس الضمير ان  
اي هم والواو ارجع الى الموصوف المصروف الا انه يستعمل بضمير مبتدأ مضمومة اعلم ان الضمير المبهما في نعم ويشن على الاظرف  
الاعلى الابتنى ولا يجمع ولا يوثق اتفاقا بين اهل المصر من لعلين احدهما انصرف نعم ويشن فلم يقولوا نعمنا جبين ونعموا  
ريلا ونعمنا امرأة لان ذلك نوع يعرف ولهذا الجازوا نعم المرأة وهذا ليس المراد عند كل اجازة نعمنا المرأة لكن الخاف او الثانية  
اهون من الخاف علامى التثنية والجمع لانها المعنى بعض الحروف ايضا كلات ومثت ونبت وعلقت فلك الناطق نعم المرأة  
وله يظدر نعمنا جبين ونعموا ريلا والعلل الثانية ان الضمير المبهما المذكور اشهد اها ما من خبره لانك لا تشفق اضره اذا لم يقدّم  
ما يعود عليه الا معقون نحو وشي يصلح للمثنى والجمع والمذكر والمؤنث ولو ثبته وجمعه وانه متصل سبب فانه وفي  
التثنية والجمع والثابت والفضل بهذا الضمير الالهام فما كان او غل فيه كان اولى ولما تميز هذا الضمير فيصرف فيها فمرا وان تميز  
وجمعا فانبت نحو نعم رجلا او جبين او رجلا او امرأة او امرأتين ما وثقوا اتفاقا متهما ولما تميز هذا الضمير في ربه رجلا فان تميز بون  
بلفظ مؤنث افراده للعلل الثانية المذكورة والكوفون يجعلونه مطابعا لما افضل بلفظ مؤنث وجموعته وثقوه وليس ما ذ هو  
البتة سبب لانه مثل قوله وللمهنا زوجة ما والها مقدر وبالك من يشا وقد صرت في الضمير كل انبت ولما تميز هذا الضمير في هجته  
فيصير شرح كلامه الى لزوم افراده وانظاره لانه وفيهم من يوجب مطابعا لهذا الضمير عند اهل المصر من ولما عند اهل الكوفة  
نظا ههناهم بطا بقون بالضمير تميز في التثنية والجمع والتذكير والثابت ولما عند اهل الكوفة نظا ههناهم بطا بقون بالضمير  
تميز في التثنية والجمع والتذكير والثابت ولما عند اهل المصر فلا تميز النسوة افراده كما النسوة افراد الضمير لجهة الذكر اذا  
تفضل للمثنى والجمع وقد صرح ابن مالك والمصنف بطا بقونه لما قصد وهو الحق ولا يجوز الفصل بين مثل هذا الضمير المبهما  
وغيره بل يشاء احبا اجابة الابا انظر في قول نعم للظالمين بلا واذا انفصلت نحو عشرين رجلا بين المبهما وغيره الا في  
الضرورة وما ظنك بمثل هذا الضمير وقد جله شاذ ابعثر الظرف نحو نعم زيد رجلا ولما انفصل بين ذواته وجزءه نحو  
استغناه عنه فلما جمل جنانا رجلا زيد وجبتان زيد رجلا ولا يجوز ان يجي هذا الضمير بالتوابع كابدل والثابت والعطفين  
لانهم من شذ الاما كالمعتوم والاعتبار بالتمييز وهو المفيد للمصروف وبلزم هذا الضمير غالبا ان تميز بوجه قوله نعم بش مثل  
القوم الذين ان الضمير محذوف ويا يمش مثلا مثل القوم والاوولى محذوف لمصانم الذين على انما المخصوص على يمش مثلا القوم  
مثلا الذين او حذف المخصوص على يمش مثلا القوم المذكور بين مثاهم كما يجي وقد يجي عند المبرر والى على بعد الفاعل انما  
يتمر لنتا كبد نال نروء مثل لاد ايديك فشا نعم انما جازاد ايديك زاد او مال نعم ذرعها سبعون ذراعا اي ذراعها المصداق  
لا يخرج عنه بانه سبعون ذراعا وهذا كما يجي الخاف في ن ما وفعال جازا لئلا يكون ومنه سبب ذلك لان وضع القوم  
لرفع الالف ويا قول ليدك بزة مثلا زاد ايديك ذراعا على ان مثل حال من مفعولى يريد وهو زاد وقوله نعم ذرعها ماصدا  
بمعنى المفعول اي مذنوعها اي حولها سبعون ذراعا قوله او بما مثل فتعا في اختلاف ما هذه فقبل كافة هيئات نعم و  
بش للذخول على الجمل كما قيل فلما وخالما قال لا تدلى هذا بعد لان الفعل لا يكف لقونه وانما ذلك في الحروف الاولى  
في طامه ولما كون ما مصدرا فيمكن ان يقال انما جازان بكف نعم ويشن مع فعلها العكس في ما وشاهما لئلا

الرجل فاذا انزل ذلك  
فما في نعم 50  
الرجل فاعل  
انما هو المبدأ  
فيقول انما  
يتركب من المبدأ  
لان في طامه واصل المبدأ  
فانزل القول  
فانزل المبدأ  
وانما  
انما هو المبدأ  
انما هو المبدأ  
انما هو المبدأ  
انما هو المبدأ  
انما هو المبدأ  
انما هو المبدأ

القول فحدا  
والفصل في قوله

# افعال المدح والمدح

انه يجزى الى الخلف في الجملة المتداخلة والخبر نحو فتعاهي وقال لقراءه وابوعلى موصولة بمعنى الذي وفاعله ضم وبشر والجملة بعد فاعلها  
 نفي قوله نعم بشما اشترى بما فاعله ان بكفرا ما فاعله وان بكفرا موصولة في قوله نعم فتعاهي بضمها بفتح المعطوف من محذوف  
 وبضمه في نوع الذي مصدره فاعله انم وبشر لزم حذف الصلة باجتماعها في فتعاهي بضمها في نوع الذي فعله  
 الصداقات وكذلك فاعله وفاعله وقال سيبويه والكتابان ما معرفة فانه بمعنى التقى بمعنى فتعاهي بضم التقى في غير هذا الموضع  
 الفاعل لكونه بمعنى كالدائم وهو مخصوصه وبضمه عنده على ما يعنى المعرفة الثانية اي بمعنى التقى في غير هذا الموضع  
 الا ما حكى سيبويه انه يقال اني ما ان فعل ذلك اي من الامر من القان ان فعل ذلك وقال ان شئت قلت في تمام الفعل  
 بمعنى انما فعل كما يحى في الخريف بل يحى ما بمعنى شئ ما موصولة او غير موصولة كما مر في الموصولات وايضا بانم حذف  
 الموصولة في المخصوص وافتاء جملة مضافة في نحو فتعاهي بضمها بفتح المعطوف وهو فاعله كما ذكرنا في باب التثنية في قوله  
 انما بن جلا وطلوع الشاما فيكون التقدير نعم التقى شئ بضمها بفتح المعطوف وهو فاعله كما ذكرنا في باب التثنية في قوله  
 قوله نعم التقى بضمها بفتح المعطوف هو فاعله كما ذكرنا في باب التثنية في قوله نعم التقى شئ بضمها بفتح المعطوف وهو فاعله  
 من افواههم صفة مخصوص محذوف وان يكون صفة التميز المذكور والمخصوص محذوف اي فاعله في قوله نعم بشما اشترى  
 به انفسهم ان بكفرا يجوز ان نفول على هذا القول اي كون ما بمعنى التقى قوله بشما اشترى به انفسهم جملة مبنية على فاعله  
 والمدحوم بيان الاستحسان الذي وان يكون صفة مذمومة محذوف وبولان بكفرا مبدل من ذلك المذكور مؤم اخبر سببها  
 محذوف والجملة بيان للمذموم وقال الترخشي في القاري في احد فوائده ما تكره متصوفاً المحل ما موصولة بالجملة  
 والمخصوص ما محذوف كما في نحو فتعاهي بضمها بفتح المعطوف وهو فاعله كما ذكرنا في باب التثنية في قوله  
 في نحو قوله نعم فاعله انم وبشر لزم حذف الصلة باجتماعها في فتعاهي بضمها في نوع الذي فعله  
 كما هو مذهب الصنفين وهذا المعنى لا يرد في غير ذلك كما بينا ويجوز ان يكون لفظا نعم الرجل الرجل بدو فاعله بوصف كقوله  
 نعم بشر التورث المورود وقال ونعم الفاضل المرفق انت خلا فالان السراج فالان الصفة محضصة والمخصوص والتعريف والابها  
 وقال ان الموروث مذموم والمرفق بدل من الصنف وليس ينبغي لان المقصود مع مثل هذا التخصص وان اذا لم يخصه لاي عين  
 بكهولة نعم ولعمد مؤمن لا يمنع عندك على البسر وهو الحق خلا فاعله انما اشترى بها اسناد نعم وبشر الى الذي اجلسه وكذا من  
 وما واغنى بالجنسية ما يكون صلة بما غاة وفيه الجلاء وغيره وان من لم يشتر بها اذا قال شعر فم منزله من ضاقت مذاهبة  
 ونعم من هو في سرراعلان وبقول نعم الذي هو على زيد لولما ان كانت صلة بمخصوصه نحو نعم الذي كان البوق  
 الدار والاشارة الى شخص معين فلا يجوز ان يكون فاعلهما الا انها وقد يرد فاعلهما منكر مفرد نحو نعم رجلا زيدا ومضانا  
 اليه كقوله نعم صاحب قوم لا سلاح لهم وهو فاعله وقد روي عن نعم فاعلهما انما اشترى بها اسناد نعم وبشر الى الذي اجلسه  
 اصل به وفيه بضمها معناه مكانة قبل انتم بهم لولما وقد بدخل هذه الباء في المخصوص كقوله عليه الصلوة والسلام نعم المصلحون  
 للرجل الصالح اي نعم شيئا المال الصالح لان المخصوص هو في المعنى منجبه عن مهننا وقد روي عن نعم فاعلهما انما اشترى بها اسناد نعم وبشر الى الذي اجلسه  
 الضمير اليان في وهو كما ذكرنا في قوله ابو علي انه نعم مع ابو عبد الله زيد وبشر عبد الله انا ان كان كذا وهو شاذ اذا فاعلهما  
 يضاف الى المعنى المجسوم فينبغي ان يكون هذا على ما تجازين كسان من تلك المضاف الذي لا مانع فيه من التعريف  
 نسبة الاتصال كما مر في باب الاضافة وقد روي شهادت صفتين وبشر الصفتون والاولان يكون هذا وان كان ايهما  
 خلاف الاصل مما مر في باب التثنية في شئ بضمها بفتح المعطوف فاعله في مثله قوله نعم فاعلهما انما اشترى بها اسناد نعم وبشر الى الذي اجلسه  
 ونعم هو في التثنية والمخصوص حلقا معا وقد يوثق نعم وبشر ان كان فاعلهما مذكرا لكون المخصوص مؤنثا اذ هو هو  
 فاعلهما في هذا المثال ذواته او حرة عطل بغيرها وعاء الزود فيك زودا البلد وكذا يوثق الفعل ان كان  
 المبر للضمير مذكرا لتاثير المخصوص كقوله نعم ساءت مستقرا وحسنت مستقرا قوله وهو لا يسد ما جله خبر او ضمير  
 مسند محذوف قال ابن خروف لا يجوز ان يكون مسندا مفداً الخبر يجوز دخول فواعله المسند عليه وحول الامدلى عليه عن سبق  
 وهذا الذي فصرناه قبل قوله وبشر اي شرط المخصوص مطابقا الفاعل يعنى شئ ان يصح اطلاعه عليه وبشر القوم  
 مؤنل واحد وجهين اما على حذف المضاف اي بشر مثل القوم مثل الذين او على حذف المخصوص من مائة بن صفة اشترى  
 اي بشر مثل المكذبين مثلام اي مثل المذكوبين بشر المخصوص من ايته ان يجزى ان لا يخصص بقوله لا يجزى  
 نعم الانسان رجل الا ان نصفه بما يرفع الجملته ولا يجمع اعراض نعم بن يوليه بيان الصاملة معمولة لا يها كما جملة الاعراض  
 نحو قولك انصرف ونعم الرجل هو زيدا ويجوز بالقاء نحو نعم الرجل هو يوليه وساء مثل يس نحو ساء مثل القوم اعلم انه يجرى  
 نعم وبشر كما هو على فعل مع العيش بالاصالة نحو طرفا الرجل بدو بالتعويل الى الضم من فعل او جعل هو وموت السيد

لا يجرى

جملة الصيغة

الفعل في نبت

الزيادة

الاستحسان

ويشبه الامر في  
نوع الامور في  
نوع الامور في  
نوع الامور في  
نوع الامور في  
نوع الامور في

وقد اتى الرجل  
وعز زيدا اذا  
جرا فان رجل  
نعمه او كرم  
خبر من

فالصفتون

العطل غير العلق  
عرض ما بين  
الظهور

أكثره الذي  
وهو في العرس  
والجفاء  
والحفرة  
ودعام الزود  
المفرد والرود  
الما بعد

العلمية في قوله نعم الرجل هو يوليه وساء مثل يس نحو ساء مثل القوم اعلم انه يجرى







بقية الكلام في من الجارة

سج خروج

فذلك من المائل انه الفاعل بخلاف البعض فان الجارون بالابطل على ما هو المتكدر قبله او بعده لان ذلك المتكدر  
بعض الجار واسم الكل لا يقع على البعض فاذا قلت عشرون من الدراهم الى دراهم معينة اكثر من عشرين فمن معتد  
لان العشرين بعينها وان قصدت بالدراهم جنس الدراهم فهو مبتدأ لصحة اطلاق اسم الجار على العشرين ولا يلزم  
ان يكون الماخوذ في نحو اخذت من الدراهم اقل من النصف كما قال بعضهم لانه لا يتبع ان يفتح ونقول اخذت  
من الثمانين عشرين ومن عشرة عشرة وقال الزمخشري كونها للبين راجع الى معنى الاستدلاء وهو جليل لان الدراهم  
والعشرون في قولك عشرون من الدراهم ومحال ان يكون الفتح مبتدأ نفسه وكذلك الاوان فنفس الرحمن لا يكون  
مبتدأ له وانما جاز تقديم من المبتدأ على اليهم في نحو قولك انا من حظي في روضة ومن رعايتي في يوم وعندى من المال ما يكفي  
ومن الحبل عشرون لان اليهم الذي قسم من البيضة مقدم فلهذا كانك قلت انا من حظي في روضتي وصدقت  
من المال ما يكفي وكذا قولك ابيحني من زيد كره ما يبيحني من خصال زيد كرهه ومثله كثر من زيد يد اي شيئا من  
اعضائهم يد وفي جميع هذا ما هو المبين من ذلك والذى يبد من عطف بيان له كما ذكرنا في باب عطف البيان  
كل ذلك المحض للبيان بعد الاطلاق لان معنى يبيحني في يد اي شيء من اشياء زيد لا ريب فاذا قلت وجهه او كرهه فذلك  
بأنه ذلك الشيء اليهم واما ما يبيحني من الغريب به نحو لقيت من زيد اسدا فليس من هذا بل مثله في حذف المضاف  
اي حصل في من لفظه لفظ اسد والمراد شي به بالاسد وكن الباء الضمير يبيحني نحو قوله فاسئل به خبيل ولقبني بلفاء  
زيد اسدا وقد يكون من اللبس كما في قوله نعم ارضيتكم بالخبير الذي اس من الاخ و قوله فليفت لنا من ماء زمزم سريز  
سريزة بانك على العطفان ولعرف بصحة ثبوتها لفظ بدل مقامها فثبوتها في غير الواجب هو ما نفي نحو ما راى  
من احداهن في نحو لا تضر من احد واسئلتها نحو هل يربيت من احد وغبر لا تخش والكوفيين بشرطها بها شراطين  
كوتها في غير الواجب ودخولها في التكرار والكوفون والاختش لا بشرطون ذلك اسد لا بقوله نعم بعقر لكم من  
ذويكم فن في جمل الجار هي اخذت على المعرفه وهي عند سبويه معتد اي بغض من ذويكم شيئا او اولا فقوله نعم ان  
الله بغض الذنوب جميعا نفاضة واجب بان قوله بغض لكم من ذويكم خطاب لغووم فوج وقوله ان الله بغض الذنوب  
جميعا خطاب لانه محذوف فغفران بغض الذنوب لا ينافي فغفران بغضها بانها فغفران كلها واسد لولا اطلاق البعد  
من قولك لرب فدا كان من مطر واجب بان على سبيل المحكاة كانه مثل هل كان من مطر واجب بان فدا كان من مطر زيد  
في الواجب بل حكاه المترين في غير الواجب كما قاله عن من ثم ان كما في الموصولات وقولهم شيء من مطر من للبعض او  
للبيهين منه نظرا لان حذف الموصوف واثارة الجملة او الظرف مقامه بلا شرط ذكرناه في باب الموصوف والبل وخاصة اذا كان الموصوف  
فاحل لان الجار والجور لا يكون فاعلا للفعل المبني للفاعل الا اذا كان الجار زائدا نحو كهي زيد لان حرف الجر موصل للفضل  
الفاو الى ما كان بغض عنه لولا والفعل لا بغض عن فاعله ولو صح ما قبله لجاز ان يكون الكاف في قوله انهمون ولئن نهي  
ذوي شطط كالظن بملك فبالترب والفضل جرت في وفاد حلف الفاعل وايه مع الجار مقامه ولا يصح الاستدلال بالبيت  
على ان الكاف اسم وقوله نعم ولقد جلدت من بناء المرسلين يجوز ان يستدل به على ما ذهب اليه المص ويحوز ان يقال منه جاز للفران  
وقوله من بنا حال والذليل على زيادة من الاستغرابية ودخولها لا يوصل للفعل اليه اعرف الفاعل في نحو ما جاءق من احد  
فصعد سبويه لا يزد من الاستغرابية وعند الكوفيين ولا تخش تزا ايضا اعرف الاستغرابية كما في الواجب فانه من الاستغرابية  
ما ذكرناه يد في الشبر اعرف التنصيص على كون التكرار مستغرابية ليس اذ لولا الاصل احتمالا لمرجوحا ان يكون معنى  
ما جاءق رجل واحد بل جاني رجلان او اكثر وهي اذن لا تؤكد ما استغرابية من التكرار في غير الواجب من الاستغرابية و  
وقال ان التكرار كاشف في الظل لا استغرابية لكنها كاشف كمثل غيرك لك وليس كذا زيادة البناء في نحو الفريد فانها لا  
للتنصيص على احد المحذوفين ومثل ان من الاستغرابية في الاصل ابتدائية اي ما جاءق من احد الى ما لا ينفوخ في ذلك  
للتقليل نحو لاناك من سوء ادبك اي من اجله وكانها ابتدائية لان مرادها ان حصل من سوء الادب يكون من مضمون  
المهم ومكسور ثانيا معنى ما الفهم ولا يدخل اذن الاعلى لفظ الرب نحو من ربى كان ثله الفهم محضه والله وشذ دخول  
كل واحد منها على محمول الاخرى نحو ربى ومن الله وهو حرف جرح عند سبويه جازت منه في الفهم خاصة وزعم  
بعضهم ان من الفهمية كثر الميم مفضولة من هين والمضمومة مفضولة من هين ويحذف الكلام عنها في الفهم  
ويكون من في الظرف بمعنى في كالتقدم ويختص من يجر قبل ويبد وعند ولدي ولدن ومع يقال جئت من معزة اي  
من عنده وكما بله نحو من بلدان ما في الصخره وقد ذكرنا ذلك في سماء الافعال واخضت ايضا جرح على وعلى اسمين  
قوله والى الا انها ومعها مع ثلثه وحذف ذلك وتبعث مع كثر وتختص بانظاهر خلك فالله وفي للظرف

قال الزمخشري  
بالدراهم

فذلك ان يبيحني من  
كذلك ان يبيحني من

اي من المائل زيد  
اسد

وقولك لقيت من زيد اسدا  
اي من سبويه الذي جليل  
الظهور

انها جاز  
سبويه في الجرح  
والرواية  
الاولى

كما بل علم غفران

فمر ان يكون هو موصوف  
بعضه في الجرح  
او 2

ما جاءق رجل واحد

## معاني الهمزة المنعقدة

وبين على غلبه والياء فلا لصاق ولا استعانة والضمائر والتعدي والظاهرة وفائدة في التحريف والاستفهام والنوع  
 وفي غير سماعا مثل بحسبك زيد والحق بيدك والدم للاختصاص والتعليل وزائدة ومبني عن مع القول وبغير  
 الواو في الهمزة المنعقدة أقول اعلم ان الهمزة المنعقدة في الهمزة غائبة الزمان والمكان بلا خلاف نحو انما الصبا الى  
 الليل والاكثرتك دخول حدى الابداء والانتهاية المحذورة فاذا قلت مشرب من هذا الموضع الى هذا الموضع  
 فالوضعان لا يدخلان ظاهر في القراء ويجوز دخولهما فيه مع الفزنية قال بعضهم ما بعد الهمزة ظاهر في دخول الهمزة فيها  
 فلا تدخل في جزاء الاجازة ونيل ان كان ما بعد ما من جنس ما قبلها نحو اكلت لقمته الى اسنانها فظاهر نحو انما الضياء  
 الى الليل والمدن هب مؤاويل قوله ويجوز مع نيل كما في قوله ثم لا تاكلوا اموالكم الى اموالكم والتعريف انما يعنى لانها  
 اي ضمير مؤنث الى اموالكم وكذا قوله ثم ابدىكم الى المرافق والذود الى الذود والذود الى اى ضاعه الى الذود  
 وقوله وانتم التي حديث شغب الى يدالي واطلاق بلاد سواها اي ضاها قال بلا ويشلحج بمعنى في كافي قوله فلا مشركين  
 بالوعيد كاتق الى الناس مطلق به الفاء ارجوب اي في الناس الوجه انها بمعناه وذلك ان معنى مطلق به الفاء ارجوب مكره  
 سبعين والكبرية بقدي الى قال ثم وكرة اليكم الكفر حلا على التعبد المضمون معنى الاما لانهم وجب اليكم الامان كما قبله  
 منه حلا على مشرب ورضيت عليه حلا على شغك قال اذا رضيت على بنو فشر لعمر الله اعجبي رضاهما ونيل ان الهمزة في مثل  
 اشك الى حبيبا ويعضن جلتا لانه بمعنى عند والاولى بغاؤها على اصلها كما ذكرنا وكذا في قوله وان بلق الحق المجمع لا يفرق  
 الى ذرة البيت الكبرية الضمير بمعنى منسب الى ذرة لا بمعنى كما قبل قوله وحتى كذا في انشاء الغاية مثل الى الان  
 بينها ما فرقا كما يحق وعنى بالعين لغة هذا بفتحها ثلثة اعراب حرفين وحرف عطف وحرف استئناف فاذا كانت حرف جن  
 فلهما متبنيان الى الوك ولا يجر بمعنى الى الاصل لا مؤنث الفعل نحو شامت حتى ادخل المحذورة ولا نقول حتى دخول المحذورة  
 وانى بمعنى الى بجرته لك نحو سرت حتى تغيبا لشموع بجر الاسم الضمير ايضا نحو حتى مطلع الفجر ويعني ان يكون الجرح  
 لها مؤنثا لا نهج والضمير بالجهول لا يقيد نحو قوله نذرهم في غمظهم حتى حين بمعنى الوقت اي حين اخذهم ومذهب  
 الكنان ان جرح ما بعد ما بالى لا يجزى لان العامل يجر ان يكون لازما لاحد الغيبين وحتى يدخل الاسماء والانفعال وهي كما  
 في لغة غير عتق وقد ذكرنا ذلك في التواضع اما العاطفة فهي مثل الجارة في معنى الانتهاء ولا يكون بمعنى كى ويجب لو ثبت  
 ما قبلها كاني حتى الجارة ولا نقول جاني الفوم حتى رجل لا نهج في ابداء في اتمامه ونشرك الجارة والعاطفة في لا بد قبلها  
 مؤنث الى اجزاء الان ذلك يجب اخراجه الى العاطفة حتى يكون معطوفا عليه نحو قدم الخراج حتى المشاء وفي الجارة يجوز انظر ان  
 كلمة العاطفة نحو ضرب الفوم حتى زيد ويجوز نقلها ايضا نحو حتى الصباح اي تمت اللبنة حتى الصباح وينظر ان  
 ايضا بان العاطفة يجب ان يكون مما بعد ما جرح ما قبلها نحو ضرب الفوم حتى زيد وكجزءه بالاختلاف نحو ضرب من السواد  
 حتى عيدهم او جرح لنادل عليه ما قبلها كاني قوله الفوم حتى يمتد حتى والزار حتى نقلها عن عند من قال ان نقله عن  
 على التصغير لان معنى الفوم التصغير الفوم جميع ما معه لا نهج اذا الفوم التصغير وانى لا يمتد الا لها نقل الفوم ويجوز ان  
 ما بعد العاطفة في حكم ما قبلها فاذا قلت ضرب الفوم حتى زيد لا تصرب واضع على زيد ايضا واما الجارة فلا يكون على نحو من  
 كون ما بعد ما متصلا باخر جرح ما قبلها نحو منك لبارحة حتى الصباح وصمت ومضان حتى لعطر كما يكون جرح منه ايضا  
 نحو اكلت التكة حتى راسها بالجزء التبراق مع جماعة اوجب كون ما بعد ما ايضا جرح ما قبلها كما في العاطفة فلم يجز وانك  
 البارحة حتى الصباح جرحا لم يجز نصبا وهو مردود بقوله نعم سلام هي حتى مطلع الفجر ليس من اللبنة بل هو ملاق اخر  
 اجزاها وما دخول المحذورة ويجزى في حكم ما قبلها فغيره انوال جرحا رات الله بالدخول مطلقا سواء كان جرح ما قبلها  
 او ملاق اخر جرح منه حلا على العاطفة ويغيره المصوح وراين مالت الدخول وعاد الدخول مطلقا سواء كان جرح  
 وفصل عبادا الفاعل الزمانى ولا ندبى وغيرهم فقالوا الجزء داخل بحكم الكل كما في العاطفة والملاق في غير داخل  
 قال لا ندبى انما ذكرت زيد مع دخوله في الفوم في قولك ضربت الفوم حتى زيد بالجزء المعتبر والمنعظم والتعظيم  
 واستدل بان حتى كالتفصيل لما قبلها فاذا دخل في الاجال دخل في التفصيل باذا يدخل ليدخل ويدخل ومدى ابن  
 مالك قريب لكن الدخول مطلقا اكثر يا غلب اعلم انه لا يلزم ان يكون ما بعد حتى العاطفة اجزاها ما قبلها  
 حشا ولا اجزاها في الفعل بل قد يكون كذلك وهذا يكون كالتعريف فيها ان يكون اجزاها اذا كان ذلك الاجزاء  
 الاقوى فالاقوى فاذا ثبتت بفضل من الجانب لا ضعفه صعدا كان اجزاها اقوى اقواها نحو ما في الناس حتى محمد  
 صلى الله عليه واله بالعطف ليس عليه السلام اخرهم حشا ولا دخولا في الموت بل هو اخرهم فوج وشرا فاذا ابتدأت  
 من الجانب الاقوى صعدا كان اجزاها اضعفها نحو قدم الحاج حتى المشاء عطفها ويجوز وان يكونوا ما بعد

في قوله ولا يجر بمعنى الى الاصل لا مؤنث الفعل نحو شامت حتى ادخل المحذورة ولا نقول حتى دخول المحذورة  
 وانى بمعنى الى بجرته لك نحو سرت حتى تغيبا لشموع بجر الاسم الضمير ايضا نحو حتى مطلع الفجر ويعني ان يكون الجرح  
 لها مؤنثا لا نهج والضمير بالجهول لا يقيد نحو قوله نذرهم في غمظهم حتى حين بمعنى الوقت اي حين اخذهم ومذهب  
 الكنان ان جرح ما بعد ما بالى لا يجزى لان العامل يجر ان يكون لازما لاحد الغيبين وحتى يدخل الاسماء والانفعال وهي كما  
 في لغة غير عتق وقد ذكرنا ذلك في التواضع اما العاطفة فهي مثل الجارة في معنى الانتهاء ولا يكون بمعنى كى ويجب لو ثبت  
 ما قبلها كاني حتى الجارة ولا نقول جاني الفوم حتى رجل لا نهج في ابداء في اتمامه ونشرك الجارة والعاطفة في لا بد قبلها  
 مؤنث الى اجزاء الان ذلك يجب اخراجه الى العاطفة حتى يكون معطوفا عليه نحو قدم الخراج حتى المشاء وفي الجارة يجوز انظر ان  
 كلمة العاطفة نحو ضرب الفوم حتى زيد ويجوز نقلها ايضا نحو حتى الصباح اي تمت اللبنة حتى الصباح وينظر ان  
 ايضا بان العاطفة يجب ان يكون مما بعد ما جرح ما قبلها نحو ضرب الفوم حتى زيد وكجزءه بالاختلاف نحو ضرب من السواد  
 حتى عيدهم او جرح لنادل عليه ما قبلها كاني قوله الفوم حتى يمتد حتى والزار حتى نقلها عن عند من قال ان نقله عن  
 على التصغير لان معنى الفوم التصغير الفوم جميع ما معه لا نهج اذا الفوم التصغير وانى لا يمتد الا لها نقل الفوم ويجوز ان  
 ما بعد العاطفة في حكم ما قبلها فاذا قلت ضرب الفوم حتى زيد لا تصرب واضع على زيد ايضا واما الجارة فلا يكون على نحو من  
 كون ما بعد ما متصلا باخر جرح ما قبلها نحو منك لبارحة حتى الصباح وصمت ومضان حتى لعطر كما يكون جرح منه ايضا  
 نحو اكلت التكة حتى راسها بالجزء التبراق مع جماعة اوجب كون ما بعد ما ايضا جرح ما قبلها كما في العاطفة فلم يجز وانك  
 البارحة حتى الصباح جرحا لم يجز نصبا وهو مردود بقوله نعم سلام هي حتى مطلع الفجر ليس من اللبنة بل هو ملاق اخر  
 اجزاها وما دخول المحذورة ويجزى في حكم ما قبلها فغيره انوال جرحا رات الله بالدخول مطلقا سواء كان جرح ما قبلها  
 او ملاق اخر جرح منه حلا على العاطفة ويغيره المصوح وراين مالت الدخول وعاد الدخول مطلقا سواء كان جرح  
 وفصل عبادا الفاعل الزمانى ولا ندبى وغيرهم فقالوا الجزء داخل بحكم الكل كما في العاطفة والملاق في غير داخل  
 قال لا ندبى انما ذكرت زيد مع دخوله في الفوم في قولك ضربت الفوم حتى زيد بالجزء المعتبر والمنعظم والتعظيم  
 واستدل بان حتى كالتفصيل لما قبلها فاذا دخل في الاجال دخل في التفصيل باذا يدخل ليدخل ويدخل ومدى ابن  
 مالك قريب لكن الدخول مطلقا اكثر يا غلب اعلم انه لا يلزم ان يكون ما بعد حتى العاطفة اجزاها ما قبلها  
 حشا ولا اجزاها في الفعل بل قد يكون كذلك وهذا يكون كالتعريف فيها ان يكون اجزاها اذا كان ذلك الاجزاء  
 الاقوى فالاقوى فاذا ثبتت بفضل من الجانب لا ضعفه صعدا كان اجزاها اقوى اقواها نحو ما في الناس حتى محمد  
 صلى الله عليه واله بالعطف ليس عليه السلام اخرهم حشا ولا دخولا في الموت بل هو اخرهم فوج وشرا فاذا ابتدأت  
 من الجانب الاقوى صعدا كان اجزاها اضعفها نحو قدم الحاج حتى المشاء عطفها ويجوز وان يكونوا ما بعد

# بحث الحروف

فصل الركبان او معهما واما الجارة فيجوز ان يكون ما بعد ها كذلك وان لا يكون فاذا لم يكن وجب كونه اخر الاجزاء حتما  
او ملاما لانه نحو قولك قرأت القرآن حتى سوره الناس جزاء لهذا جاز بقيد ما ما هو ملاما في الغنم والشرع صاحب الغنم  
الغنم في الغنم فبما بعد حتى الجارة ايضا وليس فيهم ووركان الجارة محمولة على الجارة فيجوز ان يكون ما بعدها جزء  
في جوازها فيكون في حكم ما قبلها كما قال ابن مالك في جوازها فيكون كونه اخر الاجزاء مستلزاما او معناه الا انك اذا  
تفصل كونه اخرها ضعفا او قوة وجب في حتى كونه اخرها مستلزاما وكذا في جوازها كونه مستلزاما لضعفها او قوتها وانما عطف  
كوا او اعطف في دخول ما بعد ها في حكم ما قبلها وليست بمعنى لو او خلافا لمن يؤتم ذلك لان حتى لا يبد فيها من  
حتى لانها في جوازها ولو هذا كما توهم المصنف لدخول ما بعد حتى الجارة فيما قبلها كثيرا كما يقع بعد مع ان حتى يكون  
بمعنى مع فقال وبمعنى مع كثيرا واذا عطف حتى تابع مجزوء فلا اختيار اعاده الجارة دفعا لتوهم كونها جارة او عطفة  
تمام جمله بعد حتى نحو الفوم حتى زيد رايت عطفها حتى وجميع ما ذكرناه من الاحكام بحرف العطفة لانها واما العطفة  
لتجمله فتكون نظير الية حتى يصغر به ويجوز ان يقال ان حتى في مثله ابتدائية وانما العطفة بحرف ابداء قوله وتختص بالظن  
خلافا للبريد اذا كانت عاطفة تارة في دخولها على المضمر نحو جاء في الفوم حتى انت ورايت الفوم حتى هناك ومررت بالفوم  
حتى بك واما الجارة فلا تدخل على الضمير اجزاء بالي لكون الى شدة نكها واوسع نضرها فلها ان تدخل اخر الاجزاء واوسعها  
ونفوم مقام الفاعل بخلاف حتى نحو فم الى نهد ولا يقال فيم حتى زيد وسببه المبرد قوله واكتبه ما يجسني واعطيه  
سوله والحضه بالفوم حياء لا حتى وليس ملة البيت حتى الجارة والا لم يكن لرفع لا حتى فيجرب على ابتدائية حتى هو  
كما في قوله فيبناه بشري رحمة البيت ونسك بقوله ايضا لا والله لا يلباه ناس من خناك باين يزيد وهو شاذ ومن  
العرف بين حتى مالى ان حتى يفترمه فقدم ذى الاجزاء اما لفظها او بغيره كما ذكرنا بخلافه وان الاظهر دخول  
ما بعد حتى في حكم ما قبلها كما اخبرنا بخلافه فان الاظهر من هذا عند الدخول الامع الغريبة كما اخبرنا وان كان حتى  
ايضا وان لا اند لسو لا فرق بينهما من هذا الوجه فاذا كان ما بعد ها جزءا فيما قبلها ان الظاهر لدخول فيها وان لم يكن  
جزءا فالظاهر من هذا عند الدخول وما اخبرنا اظهر عند لقائه ومن الفرق بينهما ان الفعل المتعدي بحرف الجارة يستوي  
اجزاء الجزاء الذي في جمل حتى شيئا شيئا حتى ينتمى الى ما بعد حتى من الجزاء والملاقي واما الى ان كان قبلها ذوا  
الاجزاء ويبعد ها الجزاء والملاقي فحكمها ايضا كذلك ولا خلاف في ذلك ولا خلاف في تحذف ونوع الملاقي بعد ذلك  
واما بعد حتى فيضه بخلاف كما مر واعلم ان حتى لا تكون مستفرا الا في نحو كان سيرا دخلها بنصب دخل واعني بالمشق  
ما يتعلق به بعد ذوا ما حتى الايشانه نقل ذكرنا ها في نواصب المضارع ويقع بعد ها الفعلية والاشبهه كذا ذكرنا هناك  
وانه الايشانه ايضا اما الضمير كقوله فواجب حتى كلب حتى كان اجابه نهشل ونجما مع او الضمير كقوله فان لا  
الفعلية فيجوز ماؤها بد جمل حتى ماء دخله اشكل بلزم في الاشبهه ان يكون خبر المبدأ من جنس الفعل المقدم نحو ركب  
الفوم حتى لا يبر ركب لو فلو ان حتى لا يبر ضابط له يفيد ويجوز حذف الخبر مع الغريبة نحو اكلت التمه حتى لا يبر  
اي راسها ما قول قوله وفي النظرية ما تحذف بها نحو زيد في لداوا ونظير نحو نظر في الكتاب تفكر في العلم وانما في الجمل  
لكون الخاب والعلم والخاصة شاعلة لا نظير تفكر والتفكير مثلا عليها اشكال اطرف على المظروف فكانها محبسة  
هنا وكذا قوله على شرف الغنم الموضحة ما من الابل اي مثلها ان تيب الذي هو الفعل منقصة للذميه تضمن اطرف  
للمظروف وهذا هي التي يقال انها للسببية وقوله نعم لاصليتم في جند وع الفعل مبلان في فيه وفي قوله بطل كان يثانه  
في شرحه بمعنى على والاولى انها بمعنى انها لم تكن الصلوة في الحد مع المظروف في اطرف وقيل انها بمعنى الباقى  
فيكون يوم اذ وقع منا نوارس بصبرين في طعن الكلب والاباه والاولى ان يكون معناها اي تم بصارة وحذف في هذا  
الشان وقيل هي بمعنى التي في قوله نعم فرح والاباهم في افواههم والاولى بقاؤها على اصلها والمراد التمكن وقيل هي  
بمعنى مع في قوله نعم ادخلى في عبادي وبمعنى ليا في قوله بخل بها الكفاؤا واهنها وشرب في اثلها ونفاؤا ولا  
انها بمعنى انها في الموضع من اي جاصل في زرع عبادي وبمعنى ادخلى ايتها الروح في اجسادنا وادى وانما جعلها  
خلق للشرب والظواهر جازا ولو لم يكن في الله من كل ما يت خلق اي في الطاهر ووقم استخرج في الله اي في رضاه الله  
صنعه الله اي رضاه نعم مشتمل على مواظبنا لا يخرج عنى لا اعراض لذنوبه وكذا قوله في الحب في الله والبغض في الله  
قوله ولباؤا للالضاق ونحوه وادى الضيق بهو تولد مره من ساي الصفت لزوم كان يقرب منه وصراحت من ملك و  
بعبارة اخرى ويكون مستفرا نحو الذي يرضع به واه ويكون للاستغناء نحو كذبت العلم وتصلت بالانز وبنو من  
الله حتى وهذا المعنى جازا للضاق ويكون بمعنى مع وعلى التي يقال لها الصاحبه نحو دخلوا بالكنز وهم قد خرجوا

في جوازها فيكون في حكم ما قبلها كما قال ابن مالك في جوازها فيكون كونه اخر الاجزاء مستلزاما او معناه الا انك اذا تفصل كونه اخرها ضعفا او قوة وجب في حتى كونه اخرها مستلزاما وكذا في جوازها كونه مستلزاما لضعفها او قوتها وانما عطف كوا او اعطف في دخول ما بعد ها في حكم ما قبلها وليست بمعنى لو او خلافا لمن يؤتم ذلك لان حتى لا يبد فيها من حتى لانها في جوازها ولو هذا كما توهم المصنف لدخول ما بعد حتى الجارة فيما قبلها كثيرا كما يقع بعد مع ان حتى يكون بمعنى مع فقال وبمعنى مع كثيرا واذا عطف حتى تابع مجزوء فلا اختيار اعاده الجارة دفعا لتوهم كونها جارة او عطفة تمام جمله بعد حتى نحو الفوم حتى زيد رايت عطفها حتى وجميع ما ذكرناه من الاحكام بحرف العطفة لانها واما العطفة لتجمله فتكون نظير الية حتى يصغر به ويجوز ان يقال ان حتى في مثله ابتدائية وانما العطفة بحرف ابداء قوله وتختص بالظن خلافا للبريد اذا كانت عاطفة تارة في دخولها على المضمر نحو جاء في الفوم حتى انت ورايت الفوم حتى هناك ومررت بالفوم حتى بك واما الجارة فلا تدخل على الضمير اجزاء بالي لكون الى شدة نكها واوسع نضرها فلها ان تدخل اخر الاجزاء واوسعها ونفوم مقام الفاعل بخلاف حتى نحو فم الى نهد ولا يقال فيم حتى زيد وسببه المبرد قوله واكتبه ما يجسني واعطيه سوله والحضه بالفوم حياء لا حتى وليس ملة البيت حتى الجارة والا لم يكن لرفع لا حتى فيجرب على ابتدائية حتى هو كما في قوله فيبناه بشري رحمة البيت ونسك بقوله ايضا لا والله لا يلباه ناس من خناك باين يزيد وهو شاذ ومن العرف بين حتى مالى ان حتى يفترمه فقدم ذى الاجزاء اما لفظها او بغيره كما ذكرنا بخلافه وان الاظهر دخول ما بعد حتى في حكم ما قبلها كما اخبرنا بخلافه فان الاظهر من هذا عند الدخول الامع الغريبة كما اخبرنا وان كان حتى ايضا وان لا اند لسو لا فرق بينهما من هذا الوجه فاذا كان ما بعد ها جزءا فيما قبلها ان الظاهر لدخول فيها وان لم يكن جزءا فالظاهر من هذا عند الدخول وما اخبرنا اظهر عند لقائه ومن الفرق بينهما ان الفعل المتعدي بحرف الجارة يستوي اجزاء الجزاء الذي في جمل حتى شيئا شيئا حتى ينتمى الى ما بعد حتى من الجزاء والملاقي واما الى ان كان قبلها ذوا الاجزاء ويبعد ها الجزاء والملاقي فحكمها ايضا كذلك ولا خلاف في ذلك ولا خلاف في تحذف ونوع الملاقي بعد ذلك واما بعد حتى فيضه بخلاف كما مر واعلم ان حتى لا تكون مستفرا الا في نحو كان سيرا دخلها بنصب دخل واعني بالمشق ما يتعلق به بعد ذوا ما حتى الايشانه نقل ذكرنا ها في نواصب المضارع ويقع بعد ها الفعلية والاشبهه كذا ذكرنا هناك وانه الايشانه ايضا اما الضمير كقوله فواجب حتى كلب حتى كان اجابه نهشل ونجما مع او الضمير كقوله فان لا الفعلية فيجوز ماؤها بد جمل حتى ماء دخله اشكل بلزم في الاشبهه ان يكون خبر المبدأ من جنس الفعل المقدم نحو ركب الفوم حتى لا يبر ركب لو فلو ان حتى لا يبر ضابط له يفيد ويجوز حذف الخبر مع الغريبة نحو اكلت التمه حتى لا يبر اي راسها ما قول قوله وفي النظرية ما تحذف بها نحو زيد في لداوا ونظير نحو نظر في الكتاب تفكر في العلم وانما في الجمل لكون الخاب والعلم والخاصة شاعلة لا نظير تفكر والتفكير مثلا عليها اشكال اطرف على المظروف فكانها محبسة هنا وكذا قوله على شرف الغنم الموضحة ما من الابل اي مثلها ان تيب الذي هو الفعل منقصة للذميه تضمن اطرف للمظروف وهذا هي التي يقال انها للسببية وقوله نعم لاصليتم في جند وع الفعل مبلان في فيه وفي قوله بطل كان يثانه في شرحه بمعنى على والاولى انها بمعنى انها لم تكن الصلوة في الحد مع المظروف في اطرف وقيل انها بمعنى الباقى فيكون يوم اذ وقع منا نوارس بصبرين في طعن الكلب والاباه والاولى ان يكون معناها اي تم بصارة وحذف في هذا الشان وقيل هي بمعنى التي في قوله نعم فرح والاباهم في افواههم والاولى بقاؤها على اصلها والمراد التمكن وقيل هي بمعنى مع في قوله نعم ادخلى في عبادي وبمعنى ليا في قوله بخل بها الكفاؤا واهنها وشرب في اثلها ونفاؤا ولا انها بمعنى انها في الموضع من اي جاصل في زرع عبادي وبمعنى ادخلى ايتها الروح في اجسادنا وادى وانما جعلها خلق للشرب والظواهر جازا ولو لم يكن في الله من كل ما يت خلق اي في الطاهر ووقم استخرج في الله اي في رضاه الله صنعه الله اي رضاه نعم مشتمل على مواظبنا لا يخرج عنى لا اعراض لذنوبه وكذا قوله في الحب في الله والبغض في الله قوله ولباؤا للالضاق ونحوه وادى الضيق بهو تولد مره من ساي الصفت لزوم كان يقرب منه وصراحت من ملك و بعبارة اخرى ويكون مستفرا نحو الذي يرضع به واه ويكون للاستغناء نحو كذبت العلم وتصلت بالانز وبنو من الله حتى وهذا المعنى جازا للضاق ويكون بمعنى مع وعلى التي يقال لها الصاحبه نحو دخلوا بالكنز وهم قد خرجوا

مخبرية بالفوم حتى يزيد وقيل يكون ذوا الاجزاء الذي دخل على جارة

در شکل از آن که در بعضی حروف

معانی و اشعاره الکلام من جویانها

التي هي بمعنى التي في قوله نعم فرح والاباهم في افواههم والاولى بقاؤها على اصلها والمراد التمكن وقيل هي بمعنى مع في قوله نعم ادخلى في عبادي وبمعنى ليا في قوله بخل بها الكفاؤا واهنها وشرب في اثلها ونفاؤا ولا انها بمعنى انها في الموضع من اي جاصل في زرع عبادي وبمعنى ادخلى ايتها الروح في اجسادنا وادى وانما جعلها خلق للشرب والظواهر جازا ولو لم يكن في الله من كل ما يت خلق اي في الطاهر ووقم استخرج في الله اي في رضاه الله صنعه الله اي رضاه نعم مشتمل على مواظبنا لا يخرج عنى لا اعراض لذنوبه وكذا قوله في الحب في الله والبغض في الله قوله ولباؤا للالضاق ونحوه وادى الضيق بهو تولد مره من ساي الصفت لزوم كان يقرب منه وصراحت من ملك و بعبارة اخرى ويكون مستفرا نحو الذي يرضع به واه ويكون للاستغناء نحو كذبت العلم وتصلت بالانز وبنو من الله حتى وهذا المعنى جازا للضاق ويكون بمعنى مع وعلى التي يقال لها الصاحبه نحو دخلوا بالكنز وهم قد خرجوا

نحو الكلام في بناء الجارية ومعانيها

مروا شراي لانا انا انما قبل لا يكون بمعنى الاستغناء اي كاسين بالكفر و كاسر بالانها وانظاهرة لا تمنع من قولها  
 لغوا وتكون للمعاني نحو اشترت بروية لدره ويكون مستغناء عن هذا اذ كان قوله وتكون للتعبير جمع  
 حرف الجر لتعبير الفعل الفاعل عن المفعول به لكن معنى التعدي المطلق ان ينقل مع الفعل كالمعنى  
 والتضعيف بغيره وهذا المعنى مخصوص بالباء من بين حروف الجر نحو ذهبت به وقت به اي ذهبت وانتم ولا يكون  
 مستغنا وما سنده مقدر الا في الاخر من قول ايقون في الحد يد اي يوق بزينة قوله وللظفر اي بمعنى في  
 نحو ما بكاه الكبير الاطلاع اي فيها وتكون للسببية نحو قوله نعم فظلم من الذين هادوا وقوله غلب شدوا والذليل  
 كانتا اليك وهو فرع الاستعانة وبطل جملات للتضعيف نحو قوله والسكوا برؤسكم وقال ابن جني ان اهل اللغة  
 لا يقرنون هذا المعنى بل يورد الفقهاء ومدعيها تمام اذ ان لان الفعل ينقل الى ما لا يجر بنفسه ويصح بمعنى من  
 نحو عينا يجر بها ويعرف عن نحو سال سائل عدل اي يجر بها نحو ايت زيد باسكا اي يجر بها زيد كما يجر في من قوله  
 وزاد في الجري في الاستغناء لاجل المطلق الاستغناء فلا يقال ازيد بقام كما يقال هل زيد بقام قوله والتحق بلين نحو  
 لئن زيد براكب ما نحو ما ركب براكب مثل ملا الشربة اي يجر نحو لا خبر بغيره انما ولا اي انها بمعنى في قوله يجمع في  
 التي كما كان للمضارع ان يطلق التي والاستغناء او يرد بها في مفعولها غلبت غزوت وجملة ومعهت وينفست  
 واحسنت وفولم سمعت زيد وعلمت به اي يحال زيد على حركته لمتساوية لزيد فاما في المرفوع في كذا ما كان  
 فاعلا لكونه منصقا منه وفي فاعل الفعل في الثقب على من هب سهوبه وفي المبتداء الذي هو حسيك ويزاد شاقا  
 في خبر المبتداء الموجب نحو جراه سمره بمتاها عند الاخفش ويزاد معاني كثيرة في المفعول به نحو الحق به وقوله نفس باليهن  
 ونحو انما تخرج وفيلادة خبر لکن قال ولكن اجر الوصلك بغيره وعمل بنكر المرفوع في الناس الا بومع ان مرفوعه نحو  
 قوله الا هل اناها والحوادث جته بان احد الغائبين يملك بغيره وفرد كرت مواضع زيات في الجارية من غريب  
 زباد لها ان تزداد في المجرور نحو قوله فاصبح لابسانة عن بابها اصعدت عليه الهوى ام تصوبا وتصم كثر مع الله في الضم  
 نحو الله لا فعان وشاذ في ليد وفي غيره كقول زهير بن نوح لا كيف صنعت في اللام والاختصاص من لام الجرم كسوره مع  
 غير المضمر مضوونه معه وكثيرا معها ايضا الغرض اعني ودي يما نحت مثل ان المضمر نحو قوله يبعث اليه ونقل نحوها مع  
 جميع المظهرات اعلم ان كل كلمة على حرف كالتاء والفاء واللام لا يبدأ بحرف الفتح لئلا يكون على الكسرة في نحوها  
 المحضة بكونها على حرف وانما كرت باء المحرور لا يملوا فقدموها ولم تكن كافية في التشبيه لانيها تكون انما ايضا في هذا ان ليد  
 بالاصالة لالقبام مقام الحرف عند من قال ان المضارع هو الجارية وانما بقى لام الجارية الداخلة على المضمر على نحوها السام  
 لها باسم اللامات كلام الا بندا واللام جواب لو وغير ذلك وانما اختار الحاقها بخواتمها لانها لو نعت في المظهرات  
 لا تثبت بلام الا بندا والاضرف بالاعراب بالانتم اما اللوقف والبناء وانما اللام الاختصاص اعا بالملكية نحو المال ليد  
 او بغيرها نحو الجمل المرفوع الجند للمؤمن والابن لزيد والحق بفتح لام الغاضب نحو ولد واللوث وقوله لهم ولقد انانا  
 بجهت فزع لام الاختصاص كان ولادتهم للوث وخلفهم لجهت وكذا التي المتعاقب نحو جثبات للسن وللضرب الجي  
 مختص بذلك واللام المقوية للعامل الضعيف فانما خبر على معوله نحو لزيد ضربت آ ويكون اسم فاعل نحو انما صار  
 لزيد ياء ومضد لا نحو ضرب لزيد حسن ويكونه مفعولا نحو لزيد وبالللام الاختصاص صادرة الاخر مع ذلك علما  
 للاستغناء والتعجب قد يجر نحو سيع الله من حمد اي سيع الى من حمد ويحدث وهو الذي اي الذي  
 ويعرف على نحو ذلك للجهين اي علمه ويجوزون للاذنان اي علمها قوله وزاد في ردف لکم لان ردف ينمدي بنفسه كما ينبغي  
 ان يكون في نحو شكوت لعل ما شرت بابا لشعدي واماني ونزة المال وفضه الخال ووشت له وكلنه البرق كله وعدده ثم  
 اللوام وعدده لانه اللام ليس فيها مشا بكثره وشكرت له لانها وصلت لافعال الثلاثة الى المفعول الاول ثم حذف تخفيفا  
 ومثله بغيره لفتنة ولا بالتوكم خبالا لکن اللام المفردة بعد هذان بعد فعل الامر ولا اراده كقوله نعم وما امر الاله عبدا  
 الله وقوله اريد لا شئها حتى ومثلها معقون والظاهر هو الاول لقوله نعم وامر لان اكون وهي انا ايضا في قوله هم  
 واذا قالوا لا بزمهم لقوله ولقد انابى لرب بل كذا اللام في قوله في والله لا ملقي لما به ولا للسا بهم ابداء شفاء ويجوز ان يقال  
 الثانية فاكتب لفظي قوله ويعني عن مع القول بغيره في قوله نعم وقال الذين كفروا للذين آمنوا لو كان خيرا ما سبقونا ابدا  
 ولو كانت كاللام في قولك نلت لزيد لا تفعل لقال ما سبقونا ونزد كرت لاقبال القلوب تكلام على هذا قوله ويعرف  
 الواء في القسم للتعجب نحو شئت لا بوحى الاجل فوهم في التعجب يعنون في الامر العظيم الذي يستحق ان ينجب فيك فقال الله  
 لقد نام زيد بل يستعمل في الامور العظام نحو قوله لبعثن ومثل ان اللام في الامور العظام والتعجب والتعجب في الامور العظام

هذا هو المعنى  
 وهو قوله  
 كان في قوله  
 فمعناه

لام الجارية

انما الجارية  
 هي التي  
 لا يبدأ  
 بحرف  
 الفتح  
 لئلا  
 يكون  
 على  
 الكسرة  
 في نحوها  
 المحضة  
 بكونها  
 على حرف  
 وانما  
 كرت  
 باء  
 المحرور  
 لا يملوا  
 فقدموها  
 ولم تكن  
 كافية  
 في التشبيه  
 لانيها  
 تكون  
 انما  
 ايضا  
 في هذا  
 ان ليد  
 بالاصالة  
 لالقبام  
 مقام  
 الحرف  
 عند من  
 قال ان  
 المضارع  
 هو  
 الجارية  
 وانما  
 بقى  
 لام  
 الجارية  
 الداخلة  
 على  
 المضمر  
 على  
 نحوها  
 السام  
 لها  
 باسم  
 اللامات  
 كلام  
 الا بندا  
 واللام  
 جواب  
 لو وغير  
 ذلك  
 وانما  
 اختار  
 الحاقها  
 بخواتمها  
 لانها  
 لو نعت  
 في  
 المظهرات  
 لا تثبت  
 بلام  
 الا بندا  
 والاضرف  
 بالاعراب  
 بالانتم  
 اما  
 اللوقف  
 والبناء  
 وانما  
 اللام  
 الاختصاص  
 اعا  
 بالملكية  
 نحو  
 المال  
 ليد  
 او بغيرها  
 نحو  
 الجمل  
 المرفوع  
 الجند  
 للمؤمن  
 والابن  
 لزيد  
 والحق  
 بفتح  
 لام  
 الغاضب  
 نحو  
 ولد  
 واللوث  
 وقوله  
 لهم  
 ولقد  
 انانا  
 بجهت  
 فزع  
 لام  
 الاختصاص  
 كان  
 ولادتهم  
 للوث  
 وخلفهم  
 لجهت  
 وكذا  
 التي  
 المتعاقب  
 نحو  
 جثبات  
 للسن  
 وللضرب  
 الجي  
 مختص  
 بذلك  
 واللام  
 المقوية  
 للعامل  
 الضعيف  
 فانما  
 خبر  
 على  
 معوله  
 نحو  
 لزيد  
 ضربت  
 آ  
 ويكون  
 اسم  
 فاعل  
 نحو  
 انما  
 صار  
 لزيد  
 ياء  
 ومضد  
 لا  
 نحو  
 ضرب  
 لزيد  
 حسن  
 ويكونه  
 مفعولا  
 نحو  
 لزيد  
 وبالللام  
 الاختصاص  
 صادرة  
 الاخر  
 مع  
 ذلك  
 علما  
 للاستغناء  
 والتعجب  
 قد  
 يجر  
 نحو  
 سيع  
 الله  
 من  
 حمد  
 اي  
 سيع  
 الى  
 من  
 حمد  
 ويحدث  
 وهو  
 الذي  
 اي  
 الذي  
 ويعرف  
 على  
 نحو  
 ذلك  
 للجهين  
 اي  
 علمه  
 ويجوزون  
 للاذنان  
 اي  
 علمها  
 قوله  
 وزاد  
 في  
 ردف  
 لکم  
 لان  
 ردف  
 ينمدي  
 بنفسه  
 كما  
 ينبغي  
 ان  
 يكون  
 في  
 نحو  
 شكوت  
 لعل  
 ما  
 شرت  
 بابا  
 لشعدي  
 واماني  
 ونزة  
 المال  
 وفضه  
 الخال  
 ووشت  
 له  
 وكلنه  
 البرق  
 كله  
 وعدده  
 ثم  
 اللوام  
 وعدده  
 لانه  
 اللام  
 ليس  
 فيها  
 مشا  
 بكثره  
 وشكرت  
 له  
 لانها  
 وصلت  
 لافعال  
 الثلاثة  
 الى  
 المفعول  
 الاول  
 ثم  
 حذف  
 تخفيفا  
 ومثله  
 بغيره  
 لفتنة  
 ولا  
 بالتوكم  
 خبالا  
 لکن  
 اللام  
 المفردة  
 بعد  
 هذان  
 بعد  
 فعل  
 الامر  
 ولا  
 اراده  
 كقوله  
 نعم  
 وما  
 امر  
 الاله  
 عبدا  
 الله  
 وقوله  
 اريد  
 لا  
 شئها  
 حتى  
 ومثلها  
 معقون  
 والظاهر  
 هو  
 الاول  
 لقوله  
 نعم  
 وامر  
 لان  
 اكون  
 وهي  
 انا  
 ايضا  
 في  
 قوله  
 هم  
 واذا  
 قالوا  
 لا  
 بزمهم  
 لقوله  
 ولقد  
 انابى  
 لرب  
 بل  
 كذا  
 اللام  
 في  
 قوله  
 في  
 والله  
 لا  
 ملقي  
 لما  
 به  
 ولا  
 للسا  
 بهم  
 ابداء  
 شفاء  
 ويجوز  
 ان  
 يقال  
 الثانية  
 فاكتب  
 لفظي  
 قوله  
 ويعني  
 عن  
 مع  
 القول  
 بغيره  
 في  
 قوله  
 نعم  
 وقال  
 الذين  
 كفروا  
 للذين  
 آمنوا  
 لو  
 كان  
 خيرا  
 ما  
 سبقونا  
 ابدا  
 ولو  
 كانت  
 كاللام  
 في  
 قولك  
 نلت  
 لزيد  
 لا  
 تفعل  
 لقال  
 ما  
 سبقونا  
 ونزد  
 كرت  
 لاقبال  
 القلوب  
 تكلام  
 على  
 هذا  
 قوله  
 ويعرف  
 الواء  
 في  
 القسم  
 للتعجب  
 نحو  
 شئت  
 لا  
 بوحى  
 الاجل  
 فوهم  
 في  
 التعجب  
 يعنون  
 في  
 الامر  
 العظيم  
 الذي  
 يستحق  
 ان  
 ينجب  
 فيك  
 فقال  
 الله  
 لقد  
 نام  
 زيد  
 بل  
 يستعمل  
 في  
 الامور  
 العظام  
 نحو  
 قوله  
 لبعثن  
 ومثل  
 ان  
 اللام  
 في  
 الامور  
 العظام  
 والتعجب  
 والتعجب  
 في  
 الامور  
 العظام

والذين  
 والذين  
 والذين

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الحروف

والاولان يقال انها للاختصاص اذ لم يثبت لام الفجر الا في القسم وبمثل بين بمعنى في ويعني بعد ويعني في يوم في قولهم  
 جامع الناس ليوم اى في يوم وكيدته لظن خلون اى بعد ظنك وانكثت يعين اى قبل ثلث والاولى فهاه الثالثة على الاختصاص  
 كما مر في باب لمداد قولهم ورب للتقليل لخاصة الكلام مختصة بكرة منصوية والقسم مفعول مذكر لا غير ذلك والاولى  
 في مقابلة القسم ويجعلها ما من دخل على الجمل وواو هاء في رب ثمان ثمان شهرها حتم الرأه ونفع الباء المشددة والثانية في  
 التثنية وسكان الباء المحفزة والسابعة والثامنة ضم الرأه ونفع الباء مشددة ومحفزة بعد هاءا ومضووحة ووضع رب للتقليل  
 نفعه في جواب من قال ما لفتت رجلا رب رجل لفتنا اى لا يكثر لفتان للرجال بالمرأة فاق لفتت منهم شجوا وان كان  
 قليلا فالاولى السراج كالمعنى على ان رب جواب الكلام اما ظاهره ومقدره في الاصل موضوعه جواب فعل ما مر في  
 فلهذا لا يجوز ان رب رجل كرم اى رب رجل عريف وانما كان محذوف في الغالب لولا ان الكلام السابق عليه هذا الذي ذكرنا  
 من التقليل اسما لهم فيشتمل في معنى الكثير كالمحفزة وفي التقليل كما جاز المنج الى الفريضة وذلك نحو قوله رب هبضل  
 بحب لفتت هبضل وقوله ماوت يا رب ما عارة شعواء كالذعة بالسيوف فانه منس مجورا لفتا فربا افعام به بعد الوعد وتوعد  
 ووجه ذلك ان المانع يستعمل التثنية من المدايح لان الكثير منها كما في قوله بالثنية الى المندفع لفاو ذلك ابلغ في المندفع  
 ومن هذا القبيل قوله قد علم الله لان قد لتقليل المضارع في الاصل وذلك كما يقول المندفع بكثرة العلم لا يكثر ان اعربت  
 شيئا من العلم وهي حرف جر عند البصر بين خلافه للكويين والاختصاص وانما حملهم على ان كتاب جعلها حرفا مع انها في التقليل  
 مثل كرم في الكثير ولا خلاف في استيهايل هو عبدة للتكثير في الاصل كما في قوله كرمهم لم يردوا الجحيم وجر ولا باسنادة كالتكثير كذا يقال  
 برب رجل ولا غلا رب رجل ويكسر عليهم حرفا نحو رب رجل كرمهم كرمهم فان حرف الجحيم هو بفضى الفعل الى بضم قول الله  
 فوالا هار بفضى الية واكرمته بضمى نفسه قال صاحب المعنى انما ذلك لانه يضعف الفعل المتأخر عن المفعول عن الفعل  
 فيبغى في حرف الجحيم كقولهم ان كنتم اللذين يا عبدين ولا سيما اذا وجب تأخر الفعل كما في رب والجواب ان العادة ان بعد  
 مثل تلك الضعيف في الهم نطق من بين حرف الجحيم لانهما الضعيف حتى يخصه مضمون ذلك الضعيف عن العطف  
 ذلك المفعول بذلك المفعول فلا يثبت كرمه فيه نحو لزيد فرب وانا ضارب لزيد وضمى لزيد حسن ويشكل ايضا بطل  
 قولك رب رجل كرمهم اكرمته لان الفعل لا يبعث الى مفعول بحرف الجحيم ومعناه ان يقال لزيد ضربه واخذت زوا  
 بان اكرمته صفة وان العامل محذوف وهو عذرا بان لان معنى رب رجل كرمهم اكرمته ولكن شئ واحد لا اول جواب بلا خلاف  
 ولا شك انك اذا ظنت في جواب من فعل ما اكرمته رجلا رب رجل كرمهم اكرمته لم يجز معنى الكلام الى حرف اخر مفرد مثل محفزة  
 او ثبت على ما ادعوا وان اعلم زوا بان الضمير في اكرمته للمضد لا اكرمته لا كلام كما قيل في قوله هذا سره لئلا يظن بغيره  
 كان اكرمته لان ضمير المضد المنصوب للفعل قليل الاستعمال بخلاف نحو رب رجل كرمهم فلهذا ان لفتته مفسر  
 للفتت المفرد كلمة وبها ضربه لاجل الاشكال الاول مع انه لم يثبت في كلامهم نفسا انما صاب الجوار والمجرور بفعل اخر نحو رب جوارته  
 اى مرتب بزهره جوارته ويشكل ايضا نحو رب رجل كرمهم جاني في جواب من قال اجملة لرجل ولا شك ان جاني هو جواب رب  
 اذ لا يوقوف معنى الكلام على حرف اخر بل يتم بفعل جاني فيكون كقولك بزيد قريا الضمير في حرف لزيد وقولك زيدا  
 ضوب والضمير المنصوب على شريطة التفسير امتناع ذلك فان انكبت المحفل ان جاني صفة والمطل  
 تحققت ونحوه فهو محال بعد توقف معنى الكلام عليه مع ان المضارع في شرح قولهم وف غالبا يانه قد يظهر  
 نحو رب رجل كرمهم حصل ويعنى عندي مذ هب الاختصاص والكويين اعنى كوها اما ضرب مضاف الى التكرار يعنى  
 رب رجل في اصل الوضع قليل من هذا الجنس كان معنى كرم رجل كثير من هذا الجنس اى ارفع ابدل على انه متبادر  
 لا خبره كما اخبرنا في باب الاستثناء في قولهم اقل رجل يقول ذلك الا زيد فانها بئس اسنان ما في رب من معنى الفلذ  
 وكان نواسخ المبدأ لا تدخل في نحو غير ما سوف على زمن وقولهم خطبه يوم لا اسيد فيه لفتته معنى النفي الذي لم يرد  
 الكلام فلذا لا تدخل على رب لان الفلذ عندهم تجزى النفي فلذا كان لرب سندا الكلام لان النفي سندا الكلام وهذا الذي  
 اوهم البعض بين اعنى عند دخول العوامل عليه حتى قالوا هو حرف قال ابو عمرو في كلامه لا عامل لها الا انها صادرة عن النفي  
 لا يعلل فيه عامل ولضمتها معنى النفي كان فباس وصف مجرد وان لا يكون الانعنية كما في اقل رجل المضمون معنى  
 النفي وذلك لان النفي يطلب للفعل الا ان رب نحو رجلا الى معنى الكثرة في اكثر مواضعها لظروف نعت مجزوا اسمية  
 كما في قوله يا رب هبضا هي خبر من دعوه ويكثر وقوعه بضمه معطية يعنى لفعل هبضا بخلافه في قول رجل كما مر في باب  
 الاستثناء فان جعل الله عليه والى الارب نفس طاعة في الدنيا جاعلة غايته يوم القيمة ونم الكلام بقوله جاعلة عاربه ولا  
 تعدى في حرفه الا انما ذهب اليه البصر يهون من نظرها لامل بالاكتمر في الاصل في وقوعه بعد ما ظاهرا ومقدرة

موصوف على الاصح  
 ونظما اذ ان محذوف  
 غالبا وقد زيد في بعض  
 صوم من تركه منصرف

لغاف وفي

حرف محذوف في معنى التكرير

الرجل  
 والضمير اليه  
 في قوله  
 رب رجل كرمهم  
 كرمهم

نقله في بعض  
 المعنى في التعليل  
 والاشكال  
 والجماع عليها

# الخفوق في ريب وكيفيتها

ما قلناه فنقول ريب ريد منه ذلك التوهم واشري من معشرا اقبال وليس الجواب محمد وما قال ابو علي انه في الكلام يقول ريب  
 ريد منه ولا يتوقف على شئ اخر والترقيها فالحق الضم يقال ضربا ريبا اذا مات وهو كناية عن كونه موقفا وطاير والمقدار  
 كلمة فوله واشري من معشرا اقبال على اشري من معشرا كصليته واما ضمت مجردا فل فعلية او ظرفية كما اخبرنا بانها اشتباه  
 فهو مثل كل رجل بائس وفي الدائرة ريبهم كما ذكرنا في باب المبتدأ واستشهدنا لاخضاض على اسم ريب بقوله ان يقول فان  
 فذلك لم يكن عادا عليك ورب فعل غاير فل ريب مبتدأ وعار خرها والاولى ان يكون عار خربها مبتدأ محذوف والجاءت  
 بحر ريب كقولها بارب هبوا هي خير من دعه قوله مختصة بكرة كما ان كره مختصة بالنكرات واما وجب خولها على الذكر لان  
 احد مما على الفعلة والاخرى علم الكثرة واما يحتاج الى العلامه في المحل حتى يصير بالعلامه نصفاً احد المتخالفات فيبغى ان لا يورث  
 يك اذ بها محمل الفعلة احوال الكثرة ولا يكون ريبا لا بما يحمل الكثرة كاحتمال الفكرة والمعرفة امانا له على فله من دون الكثرة  
 كالمفرد والاشق المعرفين واما ما ذكره على كثره من دون الفعلة كلف الجوع المعرف واما التكره فهي صالحه للفعله والكثرة معا  
 جاني رجل اى واحد وما جاني رجل اى هذا الجوع اذا فصلت واحدا واحدا فلو لم يحمل الكثرة لذاتهما لم يشغل فيها وكنا جاني  
 رجلان او جاني رجلان او جاني ريبان قوله موصوفه على الامه هذا من صلب على وبن السراج ومن تبعها ونبيل  
 لا يجيب لك والاولى لوجوب لان ريب مبتدأ على ما اخبرنا الاخره لانه لا فاده صفة مجردة معنوا الجمله كافي فل رجل يقول  
 ذلك على ما اخبرنا وتوهم خطبه يوم لا يصيد فيه ولا يوصف ريب ولا يقال ريب رجل كرم بالترفع كما لا يوصف اهل الكون  
 ريب كحرية لتقوى ان التقليل عندهم كالتمني فلذا لم يقدم عليه ناسخ ولا تصدق قوله محمدون غالباً اذا كان الكلام  
 الذى ريب جواب عنه مضمرا جابه نحو ما لفت بخله فالاعلى نحو الفعل بعد ريب لانه العريضة عليه وان لم يكن مضمرا  
 به ولم يكن هناك في ريبه اخرى على لوجوب الجرح نحو قوله فذلك جلي ند طرقت ورب ريد منه ريبه وهذا الفعل ليس عاملا  
 في ريب على ما اخبرنا بل هو صفة مجردة كما تقوم موضع الفعل اسمية كقوله بارب هبوا هي خير من دعه واو ظرف كقولك  
 رب رجلة في الدار او صفة مفعلة معنوا الفعل كقوله علمت ريب نفس طاعة ناعمة في الذي تباحثه عاربه يوم الفضة ويجوز  
 ان يعطف مينا على الجرح ويريب ويكرم وعلى التكره الجرح وبكل واي اسم مضاف الى ضميرها لكون ذلك الضمير تكرة كما مر  
 في باب المعارف نحو ريب شاة ويخبرها وكر فانه وفصلها وكل رجل اخبره وارى رجل بخلافه لانه الجرح في هذا المعطوف مخرجه  
 كنه حافظه لا يخرجه في التابع مالا يجوز في المنوع ولو كان كما قال بجانب غلام والسند قوله وقد يدخل على ضمير هذا الضمير تكرة  
 كما مر في باب المعارف قوله مخرجه في المنوع الى قوله في مطا بقية التمييز مضمرة في ريب نعم ويبنى قوله ويلحقها اذا دخلها اما لا كثر  
 كونها تامة ورب المكونة لا محال لها من الاعراب ان كان استعمالها اخبرنا لكونها كحرف النفي الذي يدخل على الجمله وقد جاءت  
 ما بعد ريب زائدة قال ريبا نحو ريبه في مستقبل بين مسمى في طعن بخله وقال ما وى ما وثيقا رة شعوا كما كانت رة باليد مثلها  
 ماء التي يلى كاف التشبيه الا وان يكون كامة في نحو كون كما اشك كاشق و زبد صدقوى كما عرنا حتى شدنا اعمال الكاف مع ما  
 وما لا يحقق عن نحو علم الليل واما اذا اوتيت الباء ومن فالاولى زيدها وعمال الجوارين نحو مينا حرة وما حاشيتا هم اعرفوا رة  
 بكنها كما يحق ريب المكونة لا تدخل الاعلى الفعل كما قال سيبويه وقوله وما الجامل الخويل فيهم وعنا جرح يدين من المعارف مثل عنده  
 ومثله فاس عند الجرح ريب فيجوز ونار يدانم والشر من السراج والوجوه في الاضاح كون الفعل اسميا لان ريب للتقليل في الماضي واما  
 قوله ريبا ووهنما دخل ريب المختص بالماضي فيما هو مستقبل في الحقيقة لكون مثل هذا المستقبل في الغرض بلقظ الماضي كقوله نحو  
 وسبق وفادى ونحو ذلك فالشر يجر اصله كما كان يتوقف كان لكثرة استعمالها بعد ريبا واول قلنا وقال الفعل متاخر بما يكون  
 على القوم الكلام لنا النظر اى ريبا كان مثل قوله فلقد يكون اخادم وفي باج ويجوز ابو على في غير الاضاح ومن تابعه وقوع الحال  
 لولا استقبال بعد ريبا وهو الاظهر ولا يحتاج في الاضاح والشعر المد كورين الى اولى قوله ان كثره القوم من الاضاح مكره الا  
 موصوفة عند الفظه لا كامة كما مر في الموصولات وقد نجد في الفعل بعد ريبا الضام العريضة نحو قوله فلان يلبوا لك ريبه يلحقها  
 حيندا وان يشغين يوما في اى تباين وقع ذلك قوله كما وهاى وارب نحو قوله ولبده ليس بها ابلس الا ايعا فبر والا العيس  
 اعلم ان حرف لا يجر مع بغله عليها فاسا عند البصين بين واجازا لكونه فاسا مابرا لا الفاظ المضمرة على الله نحو المعنى  
 لا فعلون وبجرها عند البصين بين لاختصاص لفظ الله بخصوص بصلت لغزها بعلما لاخضاضا صومناها بخصوص فيها الجماع  
 بله واللام في ما الله ومنها مطلق الحرة في الله وا كما الله وها الله ومنها فهو بعض اليم عن حوت لنداء نحو اللهم ومنها نوحى لامة  
 بعد الضم والفتحة وثمة ما بعد الكثرة ويجوز حوت الجرح فاسا مع بغاه عليها اذا كان الجار ورب بشرطه احد هان يكون  
 ذلك في الشعر خاصة والناق ان يكون بعد الواو واو الف او ما حذفتها من دون هذه الا حوت نحو رسم دار ونص في ظله  
 كذبت افضى الجارة من جلد تشاد في الشعر ايضاً فالواو كقوله ونام الاعيان حاوى الجرح ليق والقاه كقوله وان اهلك فلق في

في ريب ريد منه ذلك التوهم واشري من معشرا اقبال وليس الجواب محمد وما قال ابو علي انه في الكلام يقول ريب  
 ريد منه ولا يتوقف على شئ اخر والترقيها فالحق الضم يقال ضربا ريبا اذا مات وهو كناية عن كونه موقفا وطاير والمقدار  
 كلمة فوله واشري من معشرا اقبال على اشري من معشرا كصليته واما ضمت مجردا فل فعلية او ظرفية كما اخبرنا بانها اشتباه  
 فهو مثل كل رجل بائس وفي الدائرة ريبهم كما ذكرنا في باب المبتدأ واستشهدنا لاخضاض على اسم ريب بقوله ان يقول فان  
 فذلك لم يكن عادا عليك ورب فعل غاير فل ريب مبتدأ وعار خرها والاولى ان يكون عار خربها مبتدأ محذوف والجاءت  
 بحر ريب كقولها بارب هبوا هي خير من دعه قوله مختصة بكرة كما ان كره مختصة بالنكرات واما وجب خولها على الذكر لان  
 احد مما على الفعلة والاخرى علم الكثرة واما يحتاج الى العلامه في المحل حتى يصير بالعلامه نصفاً احد المتخالفات فيبغى ان لا يورث  
 يك اذ بها محمل الفعلة احوال الكثرة ولا يكون ريبا لا بما يحمل الكثرة كاحتمال الفكرة والمعرفة امانا له على فله من دون الكثرة  
 كالمفرد والاشق المعرفين واما ما ذكره على كثره من دون الفعلة كلف الجوع المعرف واما التكره فهي صالحه للفعله والكثرة معا  
 جاني رجل اى واحد وما جاني رجل اى هذا الجوع اذا فصلت واحدا واحدا فلو لم يحمل الكثرة لذاتهما لم يشغل فيها وكنا جاني  
 رجلان او جاني رجلان او جاني ريبان قوله موصوفه على الامه هذا من صلب على وبن السراج ومن تبعها ونبيل  
 لا يجيب لك والاولى لوجوب لان ريب مبتدأ على ما اخبرنا الاخره لانه لا فاده صفة مجردة معنوا الجمله كافي فل رجل يقول  
 ذلك على ما اخبرنا وتوهم خطبه يوم لا يصيد فيه ولا يوصف ريب ولا يقال ريب رجل كرم بالترفع كما لا يوصف اهل الكون  
 ريب كحرية لتقوى ان التقليل عندهم كالتمني فلذا لم يقدم عليه ناسخ ولا تصدق قوله محمدون غالباً اذا كان الكلام  
 الذى ريب جواب عنه مضمرا جابه نحو ما لفت بخله فالاعلى نحو الفعل بعد ريب لانه العريضة عليه وان لم يكن مضمرا  
 به ولم يكن هناك في ريبه اخرى على لوجوب الجرح نحو قوله فذلك جلي ند طرقت ورب ريد منه ريبه وهذا الفعل ليس عاملا  
 في ريب على ما اخبرنا بل هو صفة مجردة كما تقوم موضع الفعل اسمية كقوله بارب هبوا هي خير من دعه واو ظرف كقولك  
 رب رجلة في الدار او صفة مفعلة معنوا الفعل كقوله علمت ريب نفس طاعة ناعمة في الذي تباحثه عاربه يوم الفضة ويجوز  
 ان يعطف مينا على الجرح ويريب ويكرم وعلى التكره الجرح وبكل واي اسم مضاف الى ضميرها لكون ذلك الضمير تكرة كما مر  
 في باب المعارف نحو ريب شاة ويخبرها وكر فانه وفصلها وكل رجل اخبره وارى رجل بخلافه لانه الجرح في هذا المعطوف مخرجه  
 كنه حافظه لا يخرجه في التابع مالا يجوز في المنوع ولو كان كما قال بجانب غلام والسند قوله وقد يدخل على ضمير هذا الضمير تكرة  
 كما مر في باب المعارف قوله مخرجه في المنوع الى قوله في مطا بقية التمييز مضمرة في ريب نعم ويبنى قوله ويلحقها اذا دخلها اما لا كثر  
 كونها تامة ورب المكونة لا محال لها من الاعراب ان كان استعمالها اخبرنا لكونها كحرف النفي الذي يدخل على الجمله وقد جاءت  
 ما بعد ريب زائدة قال ريبا نحو ريبه في مستقبل بين مسمى في طعن بخله وقال ما وى ما وثيقا رة شعوا كما كانت رة باليد مثلها  
 ماء التي يلى كاف التشبيه الا وان يكون كامة في نحو كون كما اشك كاشق و زبد صدقوى كما عرنا حتى شدنا اعمال الكاف مع ما  
 وما لا يحقق عن نحو علم الليل واما اذا اوتيت الباء ومن فالاولى زيدها وعمال الجوارين نحو مينا حرة وما حاشيتا هم اعرفوا رة  
 بكنها كما يحق ريب المكونة لا تدخل الاعلى الفعل كما قال سيبويه وقوله وما الجامل الخويل فيهم وعنا جرح يدين من المعارف مثل عنده  
 ومثله فاس عند الجرح ريب فيجوز ونار يدانم والشر من السراج والوجوه في الاضاح كون الفعل اسميا لان ريب للتقليل في الماضي واما  
 قوله ريبا ووهنما دخل ريب المختص بالماضي فيما هو مستقبل في الحقيقة لكون مثل هذا المستقبل في الغرض بلقظ الماضي كقوله نحو  
 وسبق وفادى ونحو ذلك فالشر يجر اصله كما كان يتوقف كان لكثرة استعمالها بعد ريبا واول قلنا وقال الفعل متاخر بما يكون  
 على القوم الكلام لنا النظر اى ريبا كان مثل قوله فلقد يكون اخادم وفي باج ويجوز ابو على في غير الاضاح ومن تابعه وقوع الحال  
 لولا استقبال بعد ريبا وهو الاظهر ولا يحتاج في الاضاح والشعر المد كورين الى اولى قوله ان كثره القوم من الاضاح مكره الا  
 موصوفة عند الفظه لا كامة كما مر في الموصولات وقد نجد في الفعل بعد ريبا الضام العريضة نحو قوله فلان يلبوا لك ريبه يلحقها  
 حيندا وان يشغين يوما في اى تباين وقع ذلك قوله كما وهاى وارب نحو قوله ولبده ليس بها ابلس الا ايعا فبر والا العيس  
 اعلم ان حرف لا يجر مع بغله عليها فاسا عند البصين بين واجازا لكونه فاسا مابرا لا الفاظ المضمرة على الله نحو المعنى  
 لا فعلون وبجرها عند البصين بين لاختصاص لفظ الله بخصوص بصلت لغزها بعلما لاخضاضا صومناها بخصوص فيها الجماع  
 بله واللام في ما الله ومنها مطلق الحرة في الله وا كما الله وها الله ومنها فهو بعض اليم عن حوت لنداء نحو اللهم ومنها نوحى لامة  
 بعد الضم والفتحة وثمة ما بعد الكثرة ويجوز حوت الجرح فاسا مع بغاه عليها اذا كان الجار ورب بشرطه احد هان يكون  
 ذلك في الشعر خاصة والناق ان يكون بعد الواو واو الف او ما حذفتها من دون هذه الا حوت نحو رسم دار ونص في ظله  
 كذبت افضى الجارة من جلد تشاد في الشعر ايضاً فالواو كقوله ونام الاعيان حاوى الجرح ليق والقاه كقوله وان اهلك فلق في



في حذف الضمة والفتحة والنسب لا بد من لفظين في الضمة

هذا هو اللفظ الثاني  
وهو اللفظ الثالث  
وهو اللفظ الرابع  
وهو اللفظ الخامس  
وهو اللفظ السادس  
وهو اللفظ السابع  
وهو اللفظ الثامن  
وهو اللفظ التاسع  
وهو اللفظ العاشر  
وهو اللفظ الحادي عشر  
وهو اللفظ الثاني عشر  
وهو اللفظ الثالث عشر  
وهو اللفظ الرابع عشر  
وهو اللفظ الخامس عشر  
وهو اللفظ السادس عشر  
وهو اللفظ السابع عشر  
وهو اللفظ الثامن عشر  
وهو اللفظ التاسع عشر  
وهو اللفظ العشرون

ثم ربت عوضا من الحرفين بجاء الله جعل هذه الاحرف عوضا من الواو ولعل ذلك لاختصاصها بلفظ الله كأنها فاذا جفت  
 ها التثنية بلا فلا بد ان تجوز بلفظها فاذا جفت من غير ما عتادها الله فاواي ما عتادها ونحوه تسكن ما عتادها فانها انما عتادها  
 حرفا التثنية من تمام اسم الاشارة كما يجزي في حرف التثنية فتم على لفظه المقسم به عند حذف الحرف ليكون عوضا منها واذا دخلت  
 على الله فغيره بعد اوجه اثباتها لها وحذف فخرج الوصل من الله فيلحق ساكنان الف ها واللام الاولى من الله وكان الف هاء  
 حذفت الا لفظان مثل ذلك كما يفتقر في كلمة واحدة كالفصلين اما في كلمتين فالواجب الحذف نحو ذاك الله وما الله الا انه لم يحذف  
 في اغلب ههنا ليكون كالتثنية على كون هاء من ثما اذا فان هاء الله ذاب بحذف الف هاء هو ان الهاء عوض من هاء الله كحرف  
 غارفت وهناك في بابك والثابتة هي المتوسطة في اللفظ والكثرة هاء الله ذاب بحذف الف هاء الساكنين كما في الله وما الله وما الله  
 وهو في الثابتة في الكثرة اثبات الف هاء ونقطع ههنا الله في الرفع فثبتهما على ان حرف هاء ان يكون مع ذاك الله وكان الحرف  
 لا يرفع في الرفع والترابيع حكاها او على هو اقل الجميع هاء الله بحذف حرف الوصل نحو قوله الله الساكنين كما في الفصلين وذا  
 فالجملتان من جملة جوابي القسم وهو خبر مبتدأ محذوف في الاخرى او فاعل اي يكون ذا هو لا يكون ذاك او الجواب الذي ان يكونه فيها  
 او اثباتا لله ما الله الا فصل بدل من الاول ولا يفسر عليه فيقال هاء الله ساكنة في الاخرى ونحوه وقال لا تخشون الله الا تخشون الله  
 القسم اما صفة لله اي الله الحاضر لنا فهو او مبتدأ خبره محذوف في ذاك ههنا في هذا اما ان يجزي الجواب او يحذف مع الف  
 واما ههنا في الاستفهام اما ان يكون للانكار كقول الحاج في الحسن اي صرغ الله ليعلم من عبد من عبدي فيقولون كذا وكذا  
 او للاستفهام كما قال صلى الله عليه واله لعبد الله بن مسعود حين هذا راى من جمل ان الله الذي لا اله الا الله فهاذا دخلت ههنا  
 الاستفهام على الله فاما ان تبدل ههنا الله الفاصلة وهو الاكثر او لم يزل كما هو الفاعل في الشرط نحو ولا يحذف للبر ولا يظن  
 ههنا الله فهو في مكان مخصوص وذلك اذا كان قبله في جملتها ههنا في قولنا لا تخشون الله الا تخشون الله فقولنا فانه  
 لفظ كان كذا ويجوز دخول الفاء من غير استفهام نحو فانه لفظ كان كذا ههنا في قولنا لا تخشون الله الا تخشون الله فقولنا فانه  
 بينهما وبين الله بفاء العطف وعند لا تخشون الله فانه لفظ كان كذا ههنا في قولنا لا تخشون الله الا تخشون الله فقولنا فانه  
 معناه ان القسم مع ان التصيب بلا عوض كذا كذا في العلم ان الجملتين اعقبت القسم والجواب كالشرط والجواب اذ يفرض  
 القسم كجملته واسم فان كانت القسمية ههنا فاما ان يتبع الاسم الذي جعله مبتدأ للقسم كما في الله ولعل ان كان يتبع  
 حذف الجواب كما في باب الاستفهام الذي لا ذلك اللفظ على وان لم يتبعين كما مائة الله محمد الله وبين الله جاز ذلك حذف الحرف  
 واثباته نحو ما مائة الله وبين الله وهو الله لا فصلان ومعنى ما مائة الله الطاعة كنهها ان يكون وهذا الله ثم سلكه لئلا  
 لفظه اذ عتدنا الامانة الا انه ومعنى بين الله ما حلف به من قوله والشه من الليل والصحي ونحوها او اليقين يكون  
 باسمه نفع نحو والله وبت ونقول على ما شاء الله وعلى عهد الله وعلى عهد الله وكذا نقول للكعبة والمصحف لا فصلان او الكعبة  
 بين لا فصلان وقال القرءان ان كان المبتدأ اسم متعلق بنحو قوله وايقن الله فجوابة القسم خبر ولا يحتاج الى تقدير خبره لان  
 الخبر بين ولا فصلان بين ايضا فهو وليس يفتقر لان الخبر معقوب بفاء فهو معضم به ولا فصلان معضم عليه فكيف يكون هذا  
 ذاك وكذا الكلام في امانة وايقن الله ونحوه والمبتدأ المحذوف خبره انما هو اللفظ الذي لا فصلان بين الله وجب فيه قال  
 الجوزي وكذا بين الله وان لم يفتقر باللفظ مما عاينتم وما سوى المبتدأ باللام واليه يجوز نصبه بفعل القسم المعظم نحو قوله  
 والكعبة والمصحف وكذا نقول انك لا تعلمون والنصب اكثر من الترفع في ثلثه ويرى قوله فقلت بين الله ههنا ونقبا وقال الجوزي  
 لغير ما في لفظه الا ان الله التصيب الجوزي الترفع وجوز الا تعلق الترفع ايضا بناسا او بين الله عند الكوفيين جميع بين  
 فهو مثل بين الله فهو في الاصل عندهم ههنا فظن جعلت وصلا لكثرة الاستعمال تخفيفا وعند سبويه هو مقدر مشق  
 من الجوزي وهو البركة اي بركة الله ههنا في الوصل بالدليل عليه نحو قوله كثر ههنا وانما كان الاغلب في الهمزة لكثرة استعمالها  
 واصطل في الجوزي في المقتضى منه شيء صالح كان في اجود في مكان واصنع وهو يفتقر في اصنع والاولى ان يقال اصل ابن كثر  
 الهمزة ففتحت للتخفيف اذا تكلموا او بعد واو القسم نحو قوله نفع والليل اذا ابيضت وانها اذا ابيضت عند صب سبويه في المقتضى  
 ان المنكر واو العطف قال بعضهم ههنا والقسم والاولى نوى وذلك لانها لو كانت واو القسم لكانت بدلها من الياء ولما فقدت  
 العطف ووسط القسم به الثالث وما عتاد بالاول بل يكون التقدير انهم بالليل القسم بانها راى اسم ناخفي فهدت ثلثها شام كل واحد منها  
 سفل وكل شمس لا يملك من جواب فطلب ثلثه الجوزي فان فلما حذف جوابا ان استفهنا بما يفتقر في اصطل وان جعلنا هذا  
 الواحد جوابا للجوزي مع ان كل واحد منها الاستفهام بطريقه او باستفهامه في الاصل فلهذا في الاصل فلهذا في الاصل فلهذا في الاصل فلهذا في الاصل  
 شيء واحد والقسم به ثلثه والقسم هو الطالب للجواب لا المقسم به فيكفيه جواب واحد كما قال ضم بالليل وانها وما خلق  
 ان سميكم لشئ وايضا فانك تقول مصرا بما العطف بالله والله لا فصلان ويجب انك ثم جئنا لك لا فصلان ولا نقول اسم بالله

بند عليها حرف

لا استفهام واما  
العلم

على نصب الخبر  
وهو ما قسم  
وبعد الجواب  
مبتدأ الخبر  
وهي من الله  
وهي من الله

في الاصل

واحد كانت  
القسمية  
وجب حذفها  
مع الواو والهاء  
كلام المجرى  
وهو الفوص  
جاو الحذف  
مع غيرها

ما عتادها فانها انما عتادها



بحر المحرفات

اسم بالثبتي لا يعنى والحمل على ما ثبت في كلامهم اذ في واعرض على كونه واو العطف يلزم العطف على ما لم يكن لان  
 التمازاد ان يكون معطوفا على اللبيل واذا حمل معطوفا على اذا يعنى العاطف والحجاب جوارقه ما تراه اول او كما  
 عوض عن حرف الفاعل وفعله معا وذلك لانه اكثر ما استعمل في القسم او يستعمل الفعل معه فصا ولما لم يجامع الفعل  
 كان عوض من الفعل ايضا كما ان عوض من المحرف فعوله والتمازاد كانه عطف على عامل واحد هو الواو وفعل المقم فليس عليه  
 ان لا يجزئ اسم باللبيل اذا يعنى والتمازاد اذا حمل وقد جاء قوله فم فلا اسم بالتحقق الجوارا اكثر واللبيل اذا عطف فعوله  
 واللبيل وان لم يكن فيه معولان الواو فيه فاما مقام اسم والواو حتى كما تدبر ويصوب هو الحان ودفع اللمع انا هنا  
 لانه مثل ان في الدار وبها والحجر عمرو الحامر في باب العطف وعلى ما قد مثل في باب الفتح ليهتد ان التقدير وعطف اللبيل  
 اذا يعنى فالعامل في اللبيل في المحفظة هو العطف المقدره وكذا في اذا يعنى فيكون الواو دائما مقام العطف وهي عامل واحد  
 فيكون التقدير بعطف اللبيل تحت عطفه فالعامل في المحرف والمصنوع واحد واعلم ان القسم عوض عن اسم اما اسم السؤال  
 وهو قد مثل الله وعمرتك الله وعمرتك الله وقد مثل الله وبالله لتفعلن وقد يشعل له قسم السؤال الجواب قسم  
 السؤال امر وانما اسمها كقولك بد يبتك هل يهبتك البتك بل في الجواب بالاول ايضا نحو قد مثل الله الا فعلت هل  
 فعلت وقد مضى في الاستثناء وقوله فمهل ان لانه هو صفة ان فيه زايه وفيما قبل في قسم الطلب في الله للضعف فيكون  
 خبرا بمعنى الامر قوله ويعلق القسم اي فيقبل والمعنى في الجواب القسم يقال نغاه بكذا واستظهاره في الجاه به واعلم ان جواب  
 القسم ما استهتد او فعلته والاسماء ما استهتد او منفية فالمتضمنه مصدر بيان مشددة او مخففة او باللام وهذه اللام الام ابتداء  
 للمضمة للتوكيد لان حرفي بينهما وبين ان الام من حيث العمل انما اجبت القسم بهما لانها مفيدان للتوكيد الذي لا يجلبه جاء القسم  
 واللام الداخلة بعد ان المكسورة في الاصل لام الابتداء ايضا كما يحج في باب ان فلا تدخل هذا اللام اعني لام جواب القسم مثله  
 مفرد وتعلق هذا القسم في الوجود عندهم لام ابتداء فالاولا تلك تقول لطعامك زيد لكل فخذ خلت على غير الابتداء واجبت انما  
 في التقدير داخل على الابتداء وقد علمهم فيقولونك زيد فم ولا ام القسم لا يدخله بعد طائفة العبد للشك ويجوز ان بعد ذلك  
 بان الظن الثاني في مقام العلم فهو مثل قولك تعلم الله ان زيد قائم يا سارق وهذا ان يعضه ان قوله نعم وظنوا ما لم يجر  
 طنوا ابتداء القسم وما لم جوابه وليس يتصل فيجمل التعاطف عليه لوجه مثل ظننت لقد فعل لكان فصا في اجراء ظننت حيز القسم  
 ثم فعول الاولى كون اللام في قوله فم لام ابتداء ومضمة للتوكيد ولا يفتن القسم كما فعله الكوفية لان الاصل عند التقدير والتوكيد  
 المطمن القسم حاصل من اللام ثم انما لا يجامع حرفي التقى وان جازان نوكد الجملة التي في خبرها حرفي التقى نحو لزيد ما هو متعلق  
 ولا يقال لما زيد متعلق وذلك لان اللام للتعريف والاثبات وحرف التقى للترغيب والاذالة فينبغي ان في الامر شاذ اما قولك  
 لزيد ما هو متعلق وان زيد لم يخرج فان واللام اثباتا تقى مضنون الجملة ولا يجامع بين الحرفين ثم ان لام الابتداء يدخل على  
 المضارع لشايشه للابتداء في كونه والحرف الجملة مثله مع مضارع مثل ان اسم قال للمفسر لا زرت بقدي سنة بقدي جوارا  
 عني في شهيد ان ثم ما يدخل على مضارع مصدر بحرفي التقى نحو لسوف يعطيك خزانة لكونه في كافر ولا يدخل على  
 الماضي ان كان اول حرفي الجملة بعد عن مشابهة الاسم فاذا دخله فذكر في قول لام الابتداء عليه نحو قد سمع الله وهذا ابتداء  
 وذلك لانها تعرب لما حق من الخال فنصير الماضي كالضارع مع شائبه من اللام ومعنى قد لان في ذلك ايضا معنى التقدير ويد  
 لام الابتداء على خبر ابتداء اذا وقع موقع المبتداء اي مقدم عليه نحو فقام زيد ولفي الدار زيد وعلى معول خبر المبتداء اذا وقع  
 موقع المبتداء اي مقدم عليه نحو فقام زيد ولفي الدار زيد وعلى معول خبر المبتداء اذا وقع موقع المبتداء نحو لطعامك زيد  
 اكل ولفي الدار زيد فم بشرط ان يكون الخبر الفاعل اسما كما ذكرنا او فعلا مضارعا نحو لطعامك زيد باكل او ماضيا مع فاعل نحو  
 لطعامك زيد فم باكل ولا يقال لطعامك زيد باكل ولا يدخل على غير ذلك من حرفي لشرط وغيره وانما يدخل على نعم ويشترط ان كانا  
 في الاصل ماضيين بلا قد لما ذكرنا في بابها من انها صلتا بمقول الاسم فعول القسم التحليل بمبركة تحسن زيد واذا وقع لام الابتداء  
 بعد ان جاز وتوعها في غير هذه المواضع ايضا نحو خبر المبتداء الموحى كان زيدا لطعامك كما يحج في باب ان واللام في جميع ما ذكرنا  
 هبت جواب القسم مفرد دخله لكونه في بل هو لام ابتداء والاسمية التقية مصدره انما يامله عند اصل الجاز مهمله عند  
 غيره او بلا التبرير على الخلل من احوالها نحو والله لا زيد بها ولا عموه والله لا رجل في الدار والله لا ينها رجل ولا امرأة  
 واما مضدته بان نحو والله ان زيد فم وان كانت الجملة فعلية فان كانا مضارعا متبنا او اكثر فمضد به باللام وكسعه بالنون  
 نحو والله لا ضربت الا ان يدخل اللام على متعلق المضارع مقدم عليه كقولك نعم ولفي منم او فم لا لا الله تحسرون فان فيه  
 اللام فقط وكذا ان يدخل على حرفي التقى نحو والله لسوف اخرج فلا ثا بالنون اكنفا ما حك على الا استقبال من الاضمة  
 وقد خلا المضارع عن اللام استغناء بالنون وقد جاء وقبل من ان ان فانه فرع وان اخاه لم يسهل ولا يجوز عند البعض

لا ان يكون  
 ان القسم في مثل زيد متعلق بحرف القسم  
 ان القسم في مثل زيد متعلق بحرف القسم

الاسم بالثبتي لا يعنى  
 التمازاد ان يكون معطوفا على اللبيل  
 كان عوض من الفعل ايضا  
 ان لا يجزئ اسم باللبيل اذا يعنى  
 واللبيل وان لم يكن فيه معولان  
 لانه مثل ان في الدار وبها  
 اذا يعنى فالعامل في اللبيل في المحفظة  
 فيكون التقدير بعطف اللبيل تحت عطفه  
 وهو قد مثل الله وعمرتك الله  
 السؤال امر وانما اسمها كقولك بد يبتك  
 فعلت وقد مضى في الاستثناء  
 خبرا بمعنى الامر قوله ويعلق القسم  
 القسم ما استهتد او فعلته والاسماء ما استهتد  
 للمضمة للتوكيد لان حرفي بينهما وبين ان  
 واللام الداخلة بعد ان المكسورة في الاصل  
 مفرد وتعلق هذا القسم في الوجود عندهم  
 في التقدير داخل على الابتداء وقد علمهم  
 بان الظن الثاني في مقام العلم فهو مثل  
 طنوا ابتداء القسم وما لم جوابه وليس يتصل  
 ثم فعول الاولى كون اللام في قوله فم  
 المطمن القسم حاصل من اللام ثم انما لا  
 ولا يقال لما زيد متعلق وذلك لان اللام  
 لزيد ما هو متعلق وان زيد لم يخرج فان  
 المضارع لشايشه للابتداء في كونه والحرف  
 عني في شهيد ان ثم ما يدخل على مضارع  
 الماضي ان كان اول حرفي الجملة بعد عن  
 وذلك لانها تعرب لما حق من الخال فنصير  
 لام الابتداء على خبر ابتداء اذا وقع موقع  
 موقع المبتداء اي مقدم عليه نحو فقام زيد  
 اكل ولفي الدار زيد فم بشرط ان يكون  
 لطعامك زيد فم باكل ولا يقال لطعامك  
 في الاصل ماضيين بلا قد لما ذكرنا في بابها  
 بعد ان جاز وتوعها في غير هذه المواضع  
 هبت جواب القسم مفرد دخله لكونه في بل  
 غيره او بلا التبرير على الخلل من احوالها  
 واما مضدته بان نحو والله ان زيد فم وان  
 نحو والله لا ضربت الا ان يدخل اللام على  
 وقد خلا المضارع عن اللام استغناء بالنون

تسبح ان تقدر  
 بين او بعد  
 في حرفي  
 في حرفي  
 الا كشاف

الاسم بالثبتي لا يعنى

بِقِيَامِ الْكَلَامِ فِي حَقِّ الْعَيْسِ

Handwritten marginal note in the top right corner.

Main body of handwritten text, densely packed and covering most of the page.

Handwritten marginal notes on the right side, written vertically.

Handwritten marginal note at the bottom right corner.





بجاء الحروف

من جهة المشابهة وان لم يدخل المشابهة فلا فلما شابهنا الاعمال المتعدية معقول اطلمها المحزبين مثلها وشابهت مطلقا لا فعلا  
 نظرا بما ذكرنا كان مشابهة للافعال النونية عن مشابهة ما بالتحقيق جعل عملها النونية بان فذم منصوبا على وقوعها وذلك لان  
 عمل الفعل الطبيعي ان يرفع ثم ينصب فعمله على غير طبيعته فهو غير في العمل وبها يتم المنصوب على الرفع لهذا الفرق بينهما  
 وبين الاعمال التي هي الاصل ومن اول الامر ان يبينها بجعل عملها فرعيا على كونها فرعيا للفعل هاتان العنان فان كانا  
 المتجانسة ولم يقدم منصوبا فعلة هي الاولى ومشابهتها للفعل معنى من حيث ان في ان وان معنى جففت ولا كرت وكان في معنى  
 شبهت قال الزجاج هي للمتشبه اذا كان خبرها جامدا نحو كان زيد اسدا وللشك اذا كان مشفها نحو كانت شخصه ثم حو  
 بنها بل الاسم والخبر جيبه فبعض تشبيه احد ما بالآخر الا انه لا حذف الموصوف وانهم الوصف مقامه وجعل الاسم بسبب التشبيه  
 هو الخبر بيته صارا الضمير في الخبر هو دال الاسم لان الوصوف للفتحة فلذا نقول كاتي اموت وكانك يموت والاصل كاتي حمل  
 يموت وقيل هي للضمير في نحو كانت كاتي اموت وكانك بالليل والليل لا يدخل بانواعه فيصغر فيضله زيادة  
 الاسم وحرف الجر حق يبين كان الدنيا لو تكن والاولى ان نقول ان كان باقية على معنى التشبيه ان لا يصح زيادة شئ ويقول  
 القدر كانك شمس بالذات اي تشابهها من قوله ثم فصرت من عن جيب الجملة بقدر الجرور بالذات اي كانت منصوب  
 بالذات وانشاهد ما غير كانه الا ترى ان قولهم كان بالليل وقيل كان بالليل وقيل كان بالليل ولو ادخل الجملة التي هي خبر  
 هذه الحروف فبينت ضعف قول الفارسي في لكن معنى استدراك ومعنى الاستدراك رفع نونهم بولد من الكسرة القدر  
 رفعا شبهها بالاستثناء ومن ثم قلنا الاستثناء المنقطع بلكن فاذا قلت جاني زيد فكأنه يوم ان عمل ايضا جاءه كذا  
 بيتهما من الالفه فرفعت ذلك لانه لم يقول لكن عمل الخبر في بيتك بمعنى فبنت وفي العمل معنى فرفعت وما هذا الذي  
 غير ما هبته الشرحي لان الفرق بينهما من جهة واحدة فقط وهي ان التي يتصل بها الممكن والحال والفرق لا يتصل  
 الا في الممكن وذلك لان ما هبته التي محبة حصول الشيء سواء كنت فتنظره وترقب حصوله او لا والترجي ان يقاب شئ لا يوقوف  
 بحصوله من ثم لا يقال لعل الشمس تزيب فيدخل في الارض فبالقطع والاشقان فالقطع ان يقاب شئ محبوب نحو لعلنا نعطينا  
 والاشقان ان يقاب لذكره نحو لعلك يموت الساعة وقد اضطررت انوالهم في العمل الواقعة في كلامه نعم لاسخطه لثوب غير  
 الموقوف بحصوله نعم فلنظر ابو على معناها التعليل بمعنى افعلو الخبر لتعلم نوحون اي لشرحوا ولا يتفق ذلك في قوله  
 نعم وما يدرك لعل الساعة طرهد لا معنى فيه للتعليل بل في بعضهم هي تحفيق مضمون الجملة التي بعدها ولا يظن ذلك  
 في قوله لعل يدرك او يخفى انه لم يحصل من فرعون المذكور ولما قولنا منك بالذات منك به بنوا اسرئيل فمؤيد باس كونه  
 عليها ولو كان ذلك احق فبما قيل منه والحوم ما قال سبويه وهو ان الرخا والاشقان يشقون بالخطاطين وانما نضر ما ذهب  
 لان الاصل في الكلام ان لا يخرج عن معناها ما بالكلمة لعل من لم حمل ليعا على ان نرجو ويشق كما ان والفتحة للشك اذا وضعت  
 في كلامه نعم كانت للشك والافهام لا للشك نعم اذ عهده وقيل ان لعل محي للاسقفها نقول لعل زيد منطلق اي هل هو  
 كذلك واخبار هذه الحروف عند الكوفيين مرتفعه بما ارتفعت به في حال الابتداء وكذا خبره النبرية ومذهب الصوريين  
 عمل الحروف في الابتداء والخبر معا عظيم لها معا ويحوز عند القراء نصب الخبرين بليك نحو ليد فاذا لم يمتد بعض  
 مثبت ومفعوله مضمون الخبر مضافا الى الاسم اي فيما زيد فنصب الخبرين كما ذكرنا في جملته نصب الاعمال الغلوب لهما  
 سواء ولهذا جاء بيتك ان زيد قائم كما جاء علمت ان زيد قائم فهو عندك كاقبال الغلوب في العمل سواء استشهد القراء  
 بقوله يا ايها الضار واخفا والبصر يورن محزون وواجعا على الخالبة وعامله خبر ليد المحذوف اي يا ايها الضار  
 لانه من قلت كما محذوف لا محمل ومعلق الخبر لاخره ليدك وراجع والكافي بقدر كان اي يا ايها الضار التي كانت  
 وراجع وهو ضعيف لان كان ويكون لا يضمن ان الاقربا اشبهوا اسمها لها فيه فيكون الشهرة دليلها على ما كما في قولهم ان خبر  
 خبر ويجوز عند بعض اصحاب القراء نصب الخبرين بالتحشة الباقية ايضا لما روي عنه عليه السلام ان فخرهم يستعين حينها  
 وانشد وكان اذ شبه اذا شوقا فادبه او فلما حترقا وذلك ان اسم كان مشبه ونحوها مشبهه فبما مفعولان لشبهت  
 الا في مفعول بلا جاز والثنان مفعول خبر جتي ولبس ما قالوا لا يمتدور وفي ذلك رد على هذا لسان وقت انشاده هذا البيت  
 والحمد لله الصواب بحسب زيدا اذا شوقا فادبه ويقولان بيت مضمونه معنى الفعل مجاز في فعال الغلوب لهما  
 افعال من جهة فلا يصل لهذا الثمن الضعيف مرتبة نصب الخبرين بدل لكون مضمونهما مفعول فعل تضمنه ليدك  
 ولما نحو قوله يا ايها الضار وبقي على ما ذهب اليه الا خفض في نحو عا من ان زيد قائم من تقدير المفعول لثاني ان بقدر انهم  
 خبر ليد والاعراض كالاعراض واجاز الا خفض في اس لعل في محي ان المضمون حصر بقدر ما على ليد فمفعول لعل ان زيد قائم

اصلا  
 تامم من الخبر  
 هو الاسم الذي  
 بنفسه والاول  
 في الخبر  
 وكانك  
 فون  
 فتنسب  
 كات

الرفق  
 من  
 الفرفق  
 في  
 كات

يحمل  
 من  
 اللفظ  
 من  
 قبح

تدقت  
 قوام  
 والوصف

الكون  
 الكسرة  
 الهمزة  
 الهمزة

# الحرف المشبه بالفعل

وله يثبت واما نصيبا الى اخوات ثبت للحرفين فممنوع والمراد به ان فخر جهم لم يسمعون خريفا وان في فخر جهم لست عين واما البين  
 اعني قوله كان اذنبه فقد ذكرنا ان الرد على النقاد قوله لها صدى الكلام كل ما يقترن معنى الكلام ويؤثر في معنوه وكان حرفا  
 فربما قصد كحرف النون واما لا يرون فقد مر في التصويب على شرطية التفسير على جواز توسطها وكحرف في نفسه والاسم  
 وان شئت والخصم من العرض وغير ذلك واما الافعال كان حالها لو كانت الافعال انما مضى فاقفا وان اوردت فمضمون الجملة  
 فلم يلزم التصديرا على ما جرى سائر الافعال واما لزوم تصدير المعتبر اليها على ضم من انضمام الكلام ليدل على السامع ذلك  
 الكلام من اول الامر على ما مضى المتكلم اذ لو جوزنا ما جرد ذلك المعتبر عن الواجب على السامع حل الكلام الخلق عن المعتبر  
 من اول الامر على كون مضمونه خاليا عن جميع المعتبرات ليرد ذهني فان هذا التفسير راجع الى الكلام المتقدم الذي حمله  
 على انخال من جميع المعتبرات وان المتكلم يدور بعد ذلك المعتبر كلما اخبره فبذلك المعتبر يسمي في خبره وكل واحدة من  
 هذه الاحرف يدل على قسم من اقسام الكلام بخلاف ان المكسورة فانها لو كانت بمعنى الجملة فقط وانما كبد فبذلك لا يفسر المضمون  
 الا السامع ذلك حرفا مبتدئا او كالكلام فذلك واجب تصديرا كالكلام واما ان المضمون يكون مع حرفين فيقال ويل المعز  
 لكونها مصداق به وحدث فوعها ما وقع المفردات كالفاعل والمفعول وخبر المبتدأ والمضاف اليه ولا تصدرون كانت في مقامه  
 المبتدأ الذي حقه التصديرا ذكرنا في بابا ليدلنا نلتك ولعل فلا تهما لطلب مضمون الخبر فلا يكون ذلك المضمون مع  
 ذلك المطلوب طلبا ليراد لا يجمع في كلامهم طلبان على مطلوب واما ان كان خبرها ابتداء فبذلك لا يمتنع به كما ذكرنا وهو اما  
 ان من كونه شبه الاسم فيما يجوز ان زيد اسما ومفعولا فاما ان تصدق مقامها نحو كانت ثم تقوم او عندنا او في الدار كما ذكرنا  
 والمضمر المضمون معنى الطلب في كلامهم اسم استفهاما فقط ولو كان خبرها اسم استفهاما لوجب تصديرا عليها فيسقط اذن عن مرتبة  
 التصديرا لوجب طلبا وصفه الفاعلة مقام ذلك الخبر للمضمر لا يكون الا خبرا لكان التثنية كما مر في باب لا يكون طلبا ومن ثم اول نحو  
 قوله جازا لا يمكن في قولنا ثبت الذئب فقط واما ان الفمونه فلا تهما موضوعه لتكون مع حرفين في تصدير المصداق والمصداق  
 لا يطلب فيه فليثبت بعد ان ان في نحو قولك مرتبة ان فصل لا يجوز ان يكون مصدق به على ما اجاز سبويه وروى على كما تقدم في  
 نواصب التصارع واما ان ولكن فلا يمكن كون اخبارها مفردا مضمونا المعنى التملك لما مر في كان واما الجملة التلقائية كما ذكرنا  
 والنوع الدعا والجملة المصدرة بحرف الاستفهام والمرض والتمني ونحو ذلك فلا ارى متعاضدا وهو غير خبر لها كما مر في خبر  
 المشددا وان كان طلبا لنحو ان زيد لا يضر به وانما لا امر جبا بكم وان زيد هذا خبره وضمير زيد ولا يضر به لولا  
 اولئك لغايبه وهو صانده ان التراضة لا تفصل للتب توكيد ولعلها ما قلنا في علم الاقضية اذ دخلت ما على ذلك جازا ان  
 فعله وبلغ مرمى قوله لا يتبع هذا الجملة الى حيا من ان تصدق بقوله وقفا ونصبا ولا لعل اكثر انما يخرج مما عرفت الاخصا  
 بالجملة الا بانه لا فعل كما تقدم في ما الخوازمه فاذا التفت بما قلناه وقد هي الجملة وان ما التكاثر حرفي وقال ان  
 در سنونبه انها اكثر منه بمنزلة من ان يكون اسما والجملة جملتها خبرها واذا عملت فجازا خبره حرفي فبذلك جازا خبره  
 من الله وروى بواجب وحده في ما واما الاعمال والانما لكن الاعمال اقل تهما تصدق معنى الفعل فيها لان التوكيد لولا  
 هو معناها فبذلك لا يضر ولا يحد مع حرفي نحو وعك سماع الاعمال في كانا وعلما ولكننا وفيها سها في الاعمال على لينا سماع عند  
 الكسان واكثر انما اذ لا حرفي بينهما وبين لينا فاذا سماع في تمامه تصدق معنى الفعل به فاطلقت هذه الحروف لكن الالفاظ التي  
 بالانفان بعد التمرار وروى الاخصا من حيث كونها الاعمال في غير لينا للسمع المشهور وفيه دون غيره قوله فان لا يفسر  
 معنى الجملة وان مع جملتها في حكم المذموم من ثم وجب لكسرها موضع الجمل والتعريف في موضع المفعول فمكسر مبتدأ وبعيد المفعول  
 والوسول ونحوه فاعده ومفعولك ومبتدأه وخصا فالبها والاولا لولا انك لانه لا يرد على من يجازا لمران  
 نحو من يكره من ان اكرهه واذ انه عيدا لفظا والهازم وسببه وذلك جازا العطف على اسم المكسور لفظا او حكما بالترجع  
 عند المضمون مثل ان زيد نام وعمره يمشي معنى خبر لفظا او ضمير خالفا للكوفيين ولا اثر لكونه مبتدئا خالفا للبر والالكلام  
 في مثل انك وفيه ذاهبان ولكن كذلك ولذا دخل الالام مع المكسورة دونها على الخبر اذ على الاسم اذا فصل خبره وبينها  
 او على ما بينهما من يركن ضمير تصدق المكسورة بلزمها الالام ويجوز العاذا ما يجوز دخولها على فعل من افعال المبتدأ  
 حلالا لادواته في التثنية ويحذف الف وضميرها ضمير شان مقدم فدخل على الجمل مطلقا وشدت اعمالها في خبره وطلبها  
 مع الفصل التثنية او سوطا وعدا وحرف التثنية اول قوله فان لا تصدق معنى الجملة اخذت ففاسل معنى الحروف التثنية فان  
 المكسورة موضوعه تصدق معنى الجملة فقط غير مفرقة لها وان المضمون موضوعه لتكون سارويل مصدق خبرها مضافا الى  
 اسمها بمعنى ان ويل فاقم بلحق فبما زيد وكذا انما كان الخبر جامدا نحو بلحق انك نبي اى وليك فان باب التثنية  
 اذ الحرف في الخوازمه وبعدها التثنية اذ معنى لندم في نحو الفرسية والمضمر في التثنية والاضار به وكذا بلحق ان زيد في القار

وكان وان المعنى  
 لا تدل على مبتدأ  
 في خبره معنى  
 طلب سوره كان  
 ربه اخبره في الخ  
 بالتصديرا  
 حله  
 فلهذا

سبب الالام  
 نصيبا من  
 خبره

جازا للتقديران

التحقيق  
 وان

ان الكلام ينقلب  
من الجمل الى  
الجزء

المعنى الذي ينقله  
ان الكلام اذا  
يقلب

المعنى الذي ينقله  
الامر ان الصبح  
الامر ان الصبح

منه من قوله  
ان الصبح  
منه من قوله  
ان الصبح

منه من قوله  
ان الصبح

منه من قوله  
ان الصبح

اي حصول زينة العار لان الخبر في الحذف حاصل المفرد فوله ومن ثم وجب الكسرة من جهة عدم تغير الكسرة ومعنى الخبر والظهور  
المفرد فلهذا ما الى المفرد فوله فكسرت ابتداء اي مبتدأ لها سواء كان في اول كلام المنكسر نحو ان زيد قائم او كان في وسط كلامه  
لكننا بخلافه ما نحو ان زيد قائم فلهذا ما الى المفرد فوله ومن ثم وجب الكسرة من جهة عدم تغير الكسرة ومعنى الخبر والظهور  
جميعا وكذا كسر مبتدأ المفعول اذا قصدت به الحكاية لا الا عطفها والشامل للظن والعلم فانها تفتح اذن كما تفتح بعد العلم للظن  
وانما كسرت بعد انقول بمعنى الحكاية لانه ابتداء الكلام المحكي وكسرت بعد الوصول لان الصلة لا تكون الا جملة فلهذا ما الى المفرد  
لشوء بالمصنوع وكذا كسرت في جواب القسم لانه جملة لا يحال نحو الله انك قائم وقد تفتح ان في جواب القسم عند المبرد والكوفي  
اذا لم يكن في خبرها لام ولعل ذلك لما ويلهم لها بالمفرد اي انصبت بالله على في اسمك وفيه بعد اذ لا يفتح المفرد الصريح  
جواب القسم وكسرت ايضا اذا وقعت حال نحو لعلك وانك واكبر في الرفع وما ارسلنا قبلك من المرسلين الا انهم لما كانوا  
التفهام لان الجملة تفتح حاله ودليل على كونه في ما ويلهم فان قلت فتحها لتكون سائلا والمصدر فان المصدر والمصارع  
قلت ذلك اذا كان صريح المصدر لا المؤول به وكسرت ايضا اذا كان في موضع خبر عن اسم عن نحو زيد قائم لانه لا دليل على  
كون الجملة اذا كانت خبرا للمبتدأ في ناول المفرد واما اذا كان المبتدأ حادنا ففتح ان في الخبر نحو ما مولى انك قائم وكسرت ايضا  
اذا دخلت في مبتدأ في خبره لانه ابتداء فانها لا تجتمع الا المسكورة لان وضع لام المبتدأ لتأكيد مضمون الجملة كان المسكون  
فهما سواء في المعنى فوله وتفتحت فاعلة نحو يلحق انك قائم لان الفاعل لا يكون الا مفردا وكذا المفعول به نحو علمت انك  
قائم اي علمت في اسمك وكذا المبتدأ نحو عندى انك قائم وكذا المضاف اليه نحو علمت هذا كراهة انك قائم وكذا المجرور  
نحو من الخبر نحو علمت من انك قائم فوله ان لو اولى انك هو جواب سؤال مفرد وهو ان لولا تدخل على الجملة الاسمية فوجب  
كسرت فاجاب بان الجملة بعد هذا لا يجوز ان يظهر فيها كما تقدم في باب المبتدأ بل يجب حذف الخبر ولو كسرت ان لكان خبر  
الاسمية ظاهرا غير مفرد ولا يجوز فتحها اذ لا يكون ان مع خبر في مقام موضع المبتدأ والخبر محذوف وانما على مذهب  
القراء ومنه علمت لكان في رفع اسم الوافع بعد لا كما ذكرنا في باب المبتدأ فتفتح ان ظاهرا فوله ولو انك لانه فاعل ليجوز ان لو  
خوف شرط ولا بد من دخولها على الفعل فلهذا ما كسرت وان كسرت داخله على الجملة الاسمية ولا يجوز فتحها اذ لا يكون مع مضاف  
جزءها فاعل فعل مفرد وهو ثبت كما مر في الفاعل وسبب في حرف النشروط وكذا يلزم فتحها بعد ما التوقيل نحو المجلس ما  
ان زيدا قائم لانها لا تدخل الا على الفعل وذلك لانها مصدرية وتندرج دخولها على الاسمية كما يحى في القدر ما ثبت ان زيدا  
قائم كما في لو انك فلهذا ما كسرت سواء فوله فان جاء الفاعل بان اي بعد الجملة والمفرد جازا الامران اي فخران وكسرت ما في مواضع  
بعد فاء الجزاء نحو من بكر من فاني اكبر الكسرة بنا ويل فانا اكبره والضم على ان ان مع ما في خبرها مبتدأ محذوف والخبر اي  
فكسرت نابت وله كذا في بعض النسخ لانه جازا الامران اي بعد الجملة والمفرد جازا الامران اي بعد الجملة والمفرد جازا الامران اي بعد الجملة  
الفعا بعنى صفعان والتهنئة عن عظم ان نابتان في اللحنين تحت الاذنين جمع الشاعرا نحو لهما الكولم جيت مذاكروا الكولم  
على ناول فا هو عليل لفتحا والفتح على ناول فاذا عبيد قبة ففاه نابتة وكذا اذا اوليت ان الواو بعد ناولك هذا وذلك  
نحو قول الكلام السابق قال لهم وان الله موهن فان لكم خبر مبتدأ محذوف وان عطفت على هذا الخبر اي لا فرق لكم  
ولا امر اي ان الله موهن وان كسرت فعمل عطفت ان مع خبرها على الجملة المنقولة المحذوف خبرها فان في اذا  
خفيت ناول لموله الفع بارفع بل وافتا نادى هذا وان على جازي ليدخل خبره على ما يحى على الجاز فهو مثل  
فوله نعم ذلك ومن غاب بثل الابهة فالجملة العنصرية في الابهة عطفت على الجملة المنقولة وكذا اذا اوليت نحو اول فولى فاول فاول  
فلهذا ما كسرت لان المصدر لا يجمع الا مع مصدر اخر من المصدر بل المصدر والكسرة على ان فولى بمعنى مفعول  
اي اول مفعولان هذا المفعول وهذا الكلام وهو ان احدا لله فبكون فلهذا ما كسرت لانها في احدا لله ثم اخبر عن ذلك كما يقول  
اول السورة بسم الله الرحمن الرحيم وقال عليه السلام افضل ما قلنا انا والنبون من بنى لا اله الا الله ولا يكون فوله في المعجزة  
لفظ فولى كسرت ولبس هو بمعنى المبتدأ بل معنى المفعول فهو كقول مضر بن زيد بن زيد مضر بن جشث المعنى  
ولبس معجزة كسرت في وقال ابو علي فولى مصدر مضاف الى الفاعل بل في احدا لله بالكسرة مفعولة وخبر المبتدأ محذوف  
اي اول فولى ونظير هذا لكسرت نابت ووجه المص احسن رد ذلك لان افضل التفضيل بعض ما يضاف اليه فيكون للفظ  
اول ووسط واخر والخبر الاول باعتبار كسرت بالفتحة في باعتبار الحروف فلفظه بهر فاني فيكون المعنى اذا حق  
لفظي بان الابهة اني نابت وهو خلف من الكسرة وغير مضمود للكسرة ويجوز ان يكونان بعد انما فان فتحت فاما ما تحت  
حقا مفعول انك قائم فان فاعل محذوف ذلك حقا ونقول حقا في معنى الفظن اي في حق فيكون ان انا فاعلا ومبتدأ كما مر  
في باب المبتدأ ان حقا ان اخطبكم محذوف ودليل كونه في معنى هذا الفظن فوله في حق موانا اني احاكمه بالي ثم تظلمني اليه فهو

في قوله

في قوله

كقولنا احقنا بناسنا سلقين جندك فكذا باي وسط الخائس وان كسرت فاصححت استخداح كالا نقول ما انك انتم فذلتم  
 الا ان عاد اكثر يارهم ونقول ايضا اسار الله انه ذاهب الفصح اي في حق الله انه ذاهب اي ذهابه واما والله انه ذاهب كالك  
 لك الاله والله ذاهب حتى ان كانت بكلاهما يجب كسر ان بعد هذا وان كانت سارة او عاطفة للفرد في الفصح نحو عرف العود  
 حتى كانت صالح وعجت من احوال حتى انك نفاخر ولا يجوز كسر ان بعد من ومن ان جاز ونوع الجملة والمفرد بعد  
 نحو ما الضحك مذ زيد فامم ومذ فامم زيد رفعا وخرا لان الجملة بعد هاء مضاف اليها كما تر في النظر في الجبهة فهي في تقدير  
 المفرد الا ترى ان ريبك وانه ايضا فان الجملة لكن لما كانت في تقدير المفرد لم يتجر ان بعد هاء الامضوية كما تر في باب  
 الفتح في الجبهة والغائب بعد لاجرم الفصح نحو قوله لا جرم ان لهم النار ولا امانه للكلام السابق على ما هو منه الخليل  
 او اربك كما في الاشم لان في جرم معنى الضم وجرم فعل ما ضم سبويه والخليل قال سبويه معنى جرم حتى فان فاعله و  
 استشهد بقوله ولقد طعنت باعينه طعنت جرم فزاره بعدها ان بضم واو قال الفراء والله يارب جرم فزاره او كسرت  
 القطنة فزاره انضبا اي جرم كسرت لم تضب كقوله نعم ولا يجوز متكم شتان قوم اي لا يجرم من لكم وبمثل فسر بعضهم الابهاس  
 اي جرم كسرهم ان لهم النار فان مفعول جرم وقال الفراء هي اي لاجرم كلمة كانت في الاصل بمعنى لا بد ولا محالة لانه يروي عن  
 الفراء جرم والفعل بكسر كان في الاصل وكان كسر الشد والفتح والجرم لا يقطع من هذا كان لا بد بمعنى لا قطع  
 فكسرت جرم على ذلك حتى صار كسرت بمعنى الضم للتاكيد الذي فيها فلذلك يجازي الضم فقال لاجرم لا يندك ولا جرم  
 فلما حشنت ولا جرم انك فامم من فم فلفظ الاصل لاجرم يكون مثل لا بد ان يفعل كذا اي امن ان يفعل كذا محالة انك  
 تفعل كذا اي من انك تفعل كذا من كسرت لمعنى الضم العارض في لاجرم وحكي لكوقون بينها وجوها من التعبير عن العرش  
 لاجرم اسقاط الميم ولا جرم بعينهم ولا ان داخرا ولا عن داخرا ولان رايك والعين في عن بدل من من العرش كما في قوله اعر  
 نوح من خوفه مشرقة ما انضبا من عن عينك مضموم ويقول شدة ما انك ذاهب عن ما انك فامم بالفتح نشد وعز صلاتك  
 مكفون ما كفلا وطالما وصاحب معنى جفا معنى شدة ما انك فامم حقا انما فامم اي في حق الا ان في لا تدخل على شدة وعز لونها  
 في الاصل فعلمين ويجوز ان يكون ما انك معرفة فانه كما هو من ذهب سبويه في فجا صبيحتك وليسا عملك اي نعم الصنيع صبيحتك  
 وبين عمل عملك ولقد ذكرنا ان جميع ما في فعل مضموم العين يجوز استعماله نعم ولبس ونقول زيد فاسق كان عز اصالح  
 لبس ما هو ساقه كما كانت في قولك زيد صديقي كما عز اصالح كما عز اصالح كسرت ولا يجوز الا الفصح فقال الخطيب ما زادت  
 فان جزمه بالكاف والذليل على بادتها فويلها هذا حتى مثل ما انك هاهنا لكسرت الزموا الكسرت مع ان هذه الزيادة فكرهه  
 ان يجرى لفظها مثل كان ومعنى زيد فاسق كان عز اصالح اي هذا صبيحتك كصحة ذاك ونقول حقا انك ذاهب جملد فلما انك  
 فامم فالوجه الكسرت انك لم تضطر مع اما الى جعل الظرفين جرم لان كسرت مضطر اليه من دون اما ان اضطر ويثالي فصح  
 ان مبتدأ وجعل الظرف المقدم خبر فان سبويه يجوز اما في ان فانك ذاهب بالفتح والوجه الكسرت لانك غير مضطر اليه  
 فجاءه نقول ما في الدار فانك فامم بالكسرت اذا مضرت ان قيام الخطاط يحصل في الدار وان اردت ان في الدار هذا الحد  
 وهذا الخبر قد يجب الضم والتعريف المدرك وواعي الفصح في موضع المفردات والكسرت في مغان الجمل اول من تعريف اوج  
 كل موضع يصلح للاسم والفعل والكسرت وكل موضع يعين لاحد هاهنا فغير لان ما بعدة والخبر يجوز فيه الفعل والاسم  
 نحو قوله نعم ومن عاد فبئس الله منه ولا يعين الكسرت فيها ايضا بعدة التقاطع يعين للاسم ولقد يعين فيها الفصح قوله  
 ولذلك جاء العطف بالفتح ويعني لاجل ان ان المكسورة لا تغير معنى الجمل كان اسمها المنصوب في محل الرفع لانها كالكسرت  
 بعدتها التوكيد فقط فجاء العطف على محل ذلك الاسم بالرفع ثم اعلم انه يختلف عيانا في ذلك يقول بعضهم كما قال المصنف  
 يعطف على اسم المكسورة بالرفع وبعضهم يقول على موضع ان مع اسمها كما قال الجزيني وكان الاول نظر الى ان الاسم هو  
 الذي كان مرفوعا قبل دخول ان ودخولها عليه كلا ودخلت على كونه مرفوعا لكن محالا لا شغال لفظه بالاضمة ان كان  
 كالتام في زيد ولا نك ان المرفوع فيه هو الاسم وحده لا الاسم مع الخبر فالدال عليه فكذا ينبغي ان يكون الامر مع ان و  
 من قال على موضعها مع اسمها نظر الى ان لها لو كان وحده مرفوع المحل كان وحده مبتدأ والبند ما جزمه عوا الما مل عنده  
 واسمها البن جزمه والجواب انه باعتبار الرفع مجز لان ان كالعقد باعتبارها وانما باعتبارها اذا عتبر التصيب بشكل عليه بان  
 ان لو كانت مرفوعة المحل لكانت مع اسمها مبتدأ والبند هو الاسم المجزوع على ما ذكرنا وهو مع اسمها البند اسمها البند اسمها البند  
 ان يقال العطف بالرفع على اسمها وحده وقد ذكرنا في باب لا مبتدأ طرف من هذا قوله لفظا ارجح الى المكسورة في  
 على كسرت لفظا نحو ان زيدا فامم وعمر والمفوضه التي في حكم المكسورة نحو عا ممتان زيدا فامم وعمر فان هم من اسمها  
 وخبرها وان كانت في تقدير المفرد من جهة ان التقدير بعلمك فامم زيد لكن في تقديرها من اطلاق مع اسمها وخبرها

كقولنا احقنا بناسنا سلقين جندك فكذا باي وسط الخائس وان كسرت فاصححت استخداح كالا نقول ما انك انتم فذلتم  
 الا ان عاد اكثر يارهم ونقول ايضا اسار الله انه ذاهب الفصح اي في حق الله انه ذاهب اي ذهابه واما والله انه ذاهب كالك  
 لك الاله والله ذاهب حتى ان كانت بكلاهما يجب كسر ان بعد هذا وان كانت سارة او عاطفة للفرد في الفصح نحو عرف العود  
 حتى كانت صالح وعجت من احوال حتى انك نفاخر ولا يجوز كسر ان بعد من ومن ان جاز ونوع الجملة والمفرد بعد  
 نحو ما الضحك مذ زيد فامم ومذ فامم زيد رفعا وخرا لان الجملة بعد هاء مضاف اليها كما تر في النظر في الجبهة فهي في تقدير  
 المفرد الا ترى ان ريبك وانه ايضا فان الجملة لكن لما كانت في تقدير المفرد لم يتجر ان بعد هاء الامضوية كما تر في باب  
 الفتح في الجبهة والغائب بعد لاجرم الفصح نحو قوله لا جرم ان لهم النار ولا امانه للكلام السابق على ما هو منه الخليل  
 او اربك كما في الاشم لان في جرم معنى الضم وجرم فعل ما ضم سبويه والخليل قال سبويه معنى جرم حتى فان فاعله و  
 استشهد بقوله ولقد طعنت باعينه طعنت جرم فزاره بعدها ان بضم واو قال الفراء والله يارب جرم فزاره او كسرت  
 القطنة فزاره انضبا اي جرم كسرت لم تضب كقوله نعم ولا يجوز متكم شتان قوم اي لا يجرم من لكم وبمثل فسر بعضهم الابهاس  
 اي جرم كسرهم ان لهم النار فان مفعول جرم وقال الفراء هي اي لاجرم كلمة كانت في الاصل بمعنى لا بد ولا محالة لانه يروي عن  
 الفراء جرم والفعل بكسر كان في الاصل وكان كسر الشد والفتح والجرم لا يقطع من هذا كان لا بد بمعنى لا قطع  
 فكسرت جرم على ذلك حتى صار كسرت بمعنى الضم للتاكيد الذي فيها فلذلك يجازي الضم فقال لاجرم لا يندك ولا جرم  
 فلما حشنت ولا جرم انك فامم من فم فلفظ الاصل لاجرم يكون مثل لا بد ان يفعل كذا اي امن ان يفعل كذا محالة انك  
 تفعل كذا اي من انك تفعل كذا من كسرت لمعنى الضم العارض في لاجرم وحكي لكوقون بينها وجوها من التعبير عن العرش  
 لاجرم اسقاط الميم ولا جرم بعينهم ولا ان داخرا ولا عن داخرا ولان رايك والعين في عن بدل من من العرش كما في قوله اعر  
 نوح من خوفه مشرقة ما انضبا من عن عينك مضموم ويقول شدة ما انك ذاهب عن ما انك فامم بالفتح نشد وعز صلاتك  
 مكفون ما كفلا وطالما وصاحب معنى جفا معنى شدة ما انك فامم حقا انما فامم اي في حق الا ان في لا تدخل على شدة وعز لونها  
 في الاصل فعلمين ويجوز ان يكون ما انك معرفة فانه كما هو من ذهب سبويه في فجا صبيحتك وليسا عملك اي نعم الصنيع صبيحتك  
 وبين عمل عملك ولقد ذكرنا ان جميع ما في فعل مضموم العين يجوز استعماله نعم ولبس ونقول زيد فاسق كان عز اصالح  
 لبس ما هو ساقه كما كانت في قولك زيد صديقي كما عز اصالح كما عز اصالح كسرت ولا يجوز الا الفصح فقال الخطيب ما زادت  
 فان جزمه بالكاف والذليل على بادتها فويلها هذا حتى مثل ما انك هاهنا لكسرت الزموا الكسرت مع ان هذه الزيادة فكرهه  
 ان يجرى لفظها مثل كان ومعنى زيد فاسق كان عز اصالح اي هذا صبيحتك كصحة ذاك ونقول حقا انك ذاهب جملد فلما انك  
 فامم فالوجه الكسرت انك لم تضطر مع اما الى جعل الظرفين جرم لان كسرت مضطر اليه من دون اما ان اضطر ويثالي فصح  
 ان مبتدأ وجعل الظرف المقدم خبر فان سبويه يجوز اما في ان فانك ذاهب بالفتح والوجه الكسرت لانك غير مضطر اليه  
 فجاءه نقول ما في الدار فانك فامم بالكسرت اذا مضرت ان قيام الخطاط يحصل في الدار وان اردت ان في الدار هذا الحد  
 وهذا الخبر قد يجب الضم والتعريف المدرك وواعي الفصح في موضع المفردات والكسرت في مغان الجمل اول من تعريف اوج  
 كل موضع يصلح للاسم والفعل والكسرت وكل موضع يعين لاحد هاهنا فغير لان ما بعدة والخبر يجوز فيه الفعل والاسم  
 نحو قوله نعم ومن عاد فبئس الله منه ولا يعين الكسرت فيها ايضا بعدة التقاطع يعين للاسم ولقد يعين فيها الفصح قوله  
 ولذلك جاء العطف بالفتح ويعني لاجل ان ان المكسورة لا تغير معنى الجمل كان اسمها المنصوب في محل الرفع لانها كالكسرت  
 بعدتها التوكيد فقط فجاء العطف على محل ذلك الاسم بالرفع ثم اعلم انه يختلف عيانا في ذلك يقول بعضهم كما قال المصنف  
 يعطف على اسم المكسورة بالرفع وبعضهم يقول على موضع ان مع اسمها كما قال الجزيني وكان الاول نظر الى ان الاسم هو  
 الذي كان مرفوعا قبل دخول ان ودخولها عليه كلا ودخلت على كونه مرفوعا لكن محالا لا شغال لفظه بالاضمة ان كان  
 كالتام في زيد ولا نك ان المرفوع فيه هو الاسم وحده لا الاسم مع الخبر فالدال عليه فكذا ينبغي ان يكون الامر مع ان و  
 من قال على موضعها مع اسمها نظر الى ان لها لو كان وحده مرفوع المحل كان وحده مبتدأ والبند ما جزمه عوا الما مل عنده  
 واسمها البن جزمه والجواب انه باعتبار الرفع مجز لان ان كالعقد باعتبارها وانما باعتبارها اذا عتبر التصيب بشكل عليه بان  
 ان لو كانت مرفوعة المحل لكانت مع اسمها مبتدأ والبند هو الاسم المجزوع على ما ذكرنا وهو مع اسمها البند اسمها البند اسمها البند  
 ان يقال العطف بالرفع على اسمها وحده وقد ذكرنا في باب لا مبتدأ طرف من هذا قوله لفظا ارجح الى المكسورة في  
 على كسرت لفظا نحو ان زيدا فامم وعمر والمفوضه التي في حكم المكسورة نحو عا ممتان زيدا فامم وعمر فان هم من اسمها  
 وخبرها وان كانت في تقدير المفرد من جهة ان التقدير بعلمك فامم زيد لكن في تقديرها من اطلاق مع اسمها وخبرها

مفرد





صدرنا عن مؤثرين والقرآن وسط مذهب سيبويه والكافي فلم يمنع رفع المعطوف مطلقا ولم يجوز مطلقا بل فصل  
 وقال ان نحو اعراب لا سم يكونه مبتدأ او مفعول لا اعرابا بل على المحل على المحل مثل معنى الخبر نحو انك تريد اهلان وان القوم  
 وعمر فاما ان لا يكون لا يكثر مع ظهور الاعراب المنبوع وذلك لان خبرا واحدا عن مختار من اعراب  
 مستلذع ولا كذلك فان خبر اعراب المنبوع ولا يلزمه ايضا فوارد المستغلق على اثر واحد لان مذهب في ارتفاع خبر ان مذهب  
 الكسان اما قوله نفع ان الذين امنوا والذين هادوا والصابغون من امن نفعي ان الواو في والصابغون اعراضه  
 لا اللطف وهو مبتدأ محذوف والخبر ان والصابغون كذلك كذلك خبران مستلذع ولا لند عليه كما في بائنه ثم عدى على مذهب  
 الخبر ومنه قوله من بك شيئا من الذين امنوا والذين هادوا والصابغون فانها خبران مستلذع ولا لند عليه كما في بائنه ثم عدى على مذهب  
 رفع ما كبر اسم ان المبتدأ وكذا المعطوف غير متوحي الخبر نحو انهم جمعون ذاهبون وانك ذاهب ذاهبان وخبر عنهما  
 بالاضافة ومثل ذلك نادر وجوزة بعض الجوز بها الاسم واجاز الكليل رفع المعطوف على اقل مفعول ظن واخواته ان نفع  
 اعرابا فلا نحو تلك علامك لا خبري وعمرو وليشوي لان ظن نفع معنى لا يشاء خبر مضمون الجملة مفعولا له واذا  
 مفعول ذلك في بيت وعلل ما فيها من معنى الفعل فكيف يجوز ذلك في الفعل التعرجم وانما اشترط خفاء اعرابا لانه يكون  
 للمفعولان في النظر كما سم ان خبرها فعل اشباعه فلو خلا فاللير والكاف الظن ان هذا مذهب القراء والاطلاق ومن  
 الكسان كما هو من كوني كسب الخبر فوله ولكن كذلك اي احكاما المحل على المحل فوله ولذاتك دخلنا اللام اي لا محل كون  
 المتكلم مع خبرها في تقدير الجملة فوله وروايتي وقت المضمون اعلم ان هذه اللام لام الابتداء المتكلمه لوجوب الاسم وكان  
 حقا ان يدخل في الكلام ولكن لما كان معناها ومعنى ان سواي اعني التوكيد والتعجب وكلاهما حوت ابتداء كرهوا اجتماعها  
 ما نحو اللام وصدرها ان تكونا غاملة والحامل جرمي للتقدم على معوله وخاصة اذا كان حرفا اذ هو مفعول لعل وادعوا مع ما خبر  
 اللام انما لم يسطر عن مرئيهما وهو صمد الكلام اعني البتة او الخبر المتقدم او معجول الخبر المتقدم كما مضى في جواب القسم  
 نحو زيد قائم ولفظهم ويد وطعامك زيد لكل لا يدخل مع التأخر الاعلى احد ذلك نحو ان من الشعر حكمة وان زيدا قائم وان زيدا  
 لفي الدار قائم ولا يدخل على مفعول الخبر المتأخر عن الخبر ولا يقال ان زيدا قائم لفي الدار مثلا بخبرها اكل البسبب الخبر المستحق  
 صمد الكلام عن جرمي الكلام الذين هادوا وانما يدخل على الاسم اذا فصل بينه وبينها نظرا لخبر نحو ان علينا للهس  
 او يظن مفعول الخبر نحو ان في الدار قائم ولا ينكر على ما بعد لام الابتداء فيما قبله ليقض ان حقه من الصدق وتولده  
 وان منكم من يستطير الاوى لام الابتداء وانما خبره جواب ضم محذوف والجملة الغيبة صلة من اوصفه وانما يدخل على الخبر اذا  
 لم يكن ما صابغوا عن ندمه ولا يجوز ان زيدا قائم كذا ان زيدا لغفدهم كذا ان زيدا لغفدهم كذا ان زيدا لغفدهم كذا ان زيدا لغفدهم  
 القسم واما انهم ويشر فجاز دخولها فيها وان لم يدخلها ما لم يخوان زيد انهم الرجل وليس الرجل كما قرهناك واذا كان الخبر  
 مضارفا مضادا نحو ان شغف جاز دخول هذه اللام للابتداء ومعناها التوكيد ولا يقيد الحاية كما نوه حتى ثبتنا نفع  
 من وجوب الشغف كخبره المتأخر وشرط الخبر ان يكون مبتدأ لان لام التوكيد لا يجامع حرفا النفي كما ذكرنا في جواب القسم  
 ولا يدخل اليه على حرف الشرط لا يجوز ان زيدا لان ضوئيه بصوتك ولا على اسم مفعول الشرط لان اللام والشرط مترتب عليه  
 القصد شيئا فلا يدخل على جواب شرط ولا نقول ان زيدا من بضوئيه لا ضوئيه لان جواب الشرط وحده ليس خبرا لان بل هو شرط  
 وانما هو ان الايوى ولا يدخل على المفعول الضميمة عن الخبر في نقول ان كل جعل لوضعه وذلك لان اصلها لام الابتداء  
 كما ذكرنا في جواب القسم ولا يدخل الاعلى ما يدخل عليه لام الابتداء وقد كررنا مواضعها واجازة الكافي نظرا الى سدّها صد الخبر  
 واذا ما وقع في لاصية خبر ان فالوجه دخولها على الخبر الاول بخوان زيد الاموه قائم وذلك ان زيدا وجهه بحسن وهو مثل دخولها  
 على جواب الشرط الواقع موقع الخبر على ما اجازة ابن الاباري وكلاهما صحيحان حقا لاسفطك عن التصدي ان لا ياتوا  
 عن الاسم وعن اول اجزاء الخبر واذا اريد ان دخلها في خبر ان الذي في اوله لام القسم وجب ان يفصل بينهما لانه اجتمع  
 اللقبين قال الله نعم وان كذا لما يوتقنهم فصل بين اللذين بما الترابية كالمطابق فوالك زيد صدق كان عملها في وانما يدخل  
 على معجول الخبر اذا لم يكن الخبر ما صابغوا عن ندمه نقول ان زيدا لطعامك كل وانك وانك ولا نقول ان زيدا لفي الدار  
 نام لما ذكرنا في جواب القسم واجازة الاخصس وقد يدخل على غير ذلك المذكور وهو الفصل المستحق عمادا كقوله نعم انما كنت  
 الحليم الرشيد وذلك لوقوعها موقع الخبر فكانتا دخلت على الخبر مع ان كل فصل في مثل هذا المقام محتمل ان يكون مبتدأ  
 لا ارتفاع ما بعدك وقد ينكر في اللام في المحرف في مفعولها المتقدم عليه نحو ان زيدا لبيدك لراغب مؤنث بل منع منه البشر واجازة  
 الشرايح فيما ساد وقد شد دخول اللام على خبر المبتدأ المؤخر نحو ان من نحو قولنا ام الحذير ليعجزه به وقد بعضهم في محو  
 يكون في المتقدم داخل في المبتدأ كما شد في خبر ان المضمون على زيدا سعيد بن جبير الا انهم لما كانوا الطعنا وكما قرهنا في القوائد

في الرفع  
 في الرفع  
 في الرفع

في الرفع  
 في الرفع  
 في الرفع

في الرفع  
 في الرفع  
 في الرفع

في الرفع  
 في الرفع  
 في الرفع

في الرفع  
 في الرفع  
 في الرفع

وان الله سبحانه علم بالفتح كما جاء في الخبر معولا لا يفتي نحو استوفى بل يظن ان لا يفتي في ما عدا ذلك كما حكى قال الذي  
 سألوا سفيان بن عيينة قال وما ذلك من بلبل لذي ان عرفنا لك الهمام المقصود بكل مكان وما نحو ما زيد لقائنا و قوله  
 طاعنا ان نلتها ما نزلنا الا منشاها ان لا سوا شاذ لدخولها على حرفي التثنية وشذ ان يصادحونها على كان ولو لا ذلك لبادح  
 فكان لم يكن فاليوم ابكى ومن لم يكن وقال للولا فاسم وهذا يسيل فخرجت عليك بدعشوم واعلم ان اصل شهيدك  
 ان يخذى باباء نحو شهيدك بكذا وشهيدك بان زيدا فانم ويجوز مع ان حذفت الحاء كما هو الفاس نحو شهيدك انك ثم  
 وما حذفت له شهيدك انك لرسول الله فشهدت بحول على فاعلم ان اصل الشهادة ان يكون عن علم وشهد معلوا كعلمت  
 في نحو علمت ان زيدا لقائم الا ان شهيدك لا يصبى لقول من نصب علمت فلا نقول شهيدك زيدا فاعلمت بحري  
 بحري الفهم على حرفي غول علمت ان زيدا قائم بكسر الهمزة وكذا لك شهيدك نقول في الشعر شعرا زيدا فاصح بالكثر  
 والهمزة والفتحة فيهما لو كانا حرفي الشهيد لقول زيدا كذا كانه قبل واقفه لهدايشه وكذا شهيدك لا يخرج من قال ولقد علمت  
 لنا من منبهي وقد يقال فلنذكر لكونه ممنوع علمت واجزاؤها بحري الفهم ضعيف كما ان حذفت اللام المعلقة  
 بعد هاء ضعيف نحو علمت زيدا قائم وشهيدك زيدا فاصل كقوله اني وجدت ملائكة اليه الا في الدليل على جواز  
 اجزاء الشهادة بحري الهمزة قوله نعم فشهداه احدهم اربع شهادات بالله انهن الصادقين فحق قولك شهيدك ان زيدا لقائم  
 وشهيدك زيدا ثم يجوز ان يكون بحري الفهم واللام وان يجوابه ولا يجوز مع الباء اجزاؤه بحري علمت نحو شهيدك بان  
 زيدا لقائم لان حرفي بحر لا يعلق ولا يجوز ان شهيدك انه ذاهب انك لقائم لفظك ان الجمل على المفرد واعلم ان بعض العرب يقول  
 لهتك لرجل صدق قال لهنا المقضي على الجاهل لفظك لاسي اناس ان كنت عازما وقد تجد في اللام وهو قبل قال  
 الا ما شئت اني على قول البحر لجتك من رؤي على كرم وفيه ثلثة مفاصل احدها السبويه وهو ان الهاء بدل من هاء من كانها  
 هاء في اتيك وهربت في ارضك فلما خبرت سورة ان بطلت ههنا فاجازت جماعة اللام اياها بقا لا يمنع والفتحة للفتحة  
 وهو ان اصله والله انك كاروي عن علي ادتم الكلابي ليرقى له الا في اول ذلك بعض اللام ثم حذفت حرفي البحر كما يقال انه  
 لا تفتحة وحذفت لام التعريف بنم كما يقال الحصاد والحصد قال الا لا يارنا الله في ههنا اذ ما الله يارك في اتيك ثم حذفت  
 ههنا انك وبنما قال تكلمات وانثاكت فاحكي المفضلين سلمه عن بعضهم ان اصله لله انك واللام للفتحة فعليه ما علم  
 في مدح لقرآن ونزل لقرآن من ههنا لا تفعال لهتك لقائم بلا فتحة اما لو لم يكن ان زيدا بعض من يكون التوكيد  
 وان زيدا لقائم بدون فتحة للام فيهما جوازه مقدماتي والله ليضربن والله لغام وانما الحاء حذفت فلهذا الماحون مع  
 لام جواب الفهم دون لام وان كان كلاهما في الاصل لام الا ابتداء لان الفهم يحمل الحذف لكثر لان ههنا جملتين في حكم  
 واحد الا حرفي في تخفيفان ايم وجوب حذف الحرف في العمرة وايم الله وجوز حذف الحاء في الله لا يعلق ولا يجوز لام  
 الا ابتداء من جمله المحرقة سنة الابدان المسكورة والحرف الكوفيون بها لكن مستدلين بقوله ولكن من جها العبد لو ا  
 وجه الجوز انها لا تقهر معقول الا ابتداء كان وكذا جازا لتعلق على عمل اسمها بالرفع واما البصر بكون فقا لو كان حرف اللام  
 ان لا يجمع ان المسكورة ايضا لا يفتح بسببها عن مزيلها من الضمة لكن جازت ما معناها لانه مناسبتها لكونها  
 بمعنى واحد فاعترض هذه المناسبة سقوطها عن مزيلها ما ما انتدوه فاما ان يكون شاذ كما في قوله ام الخليلي يجوز  
 عمرة واما ان يكون في الاصل لكن اتى تخفيف محذوف الحرف وكونه كحذف بكاء هو الله في انفا منهم بحذف  
 الحرف واصله لكن انا واعلم ان ان المسكورة تراون نعم كما يجرى في حروف الضمة في قوله وشراف المصنوع لعل فنعلم المقصود  
 لكونها مع جزئها انما مفرقا نفع استلهة الحرف لانه لكن يجب فصلها عنها بالتحريك ههنا اجزاءها انخوان عندي انك  
 فاعلم وذك في فليك نك فطبيعي وكذا نقول في البواقي وتكون ان المصنوعه بلا كقولهم واذ بعد كما الله احدت الطائفتين  
 انما لكم فانها بدل من كها اصلها واما قوله نعم اهدكم انكم اذا تمم وكنتم رايا وعظما انكم محزونون فقولهم محزونون خير  
 لانكم الاولى وانتم انما بنه معادة لا كبد لا ولي لنا راى ما بنه ما بين الحية كما كره ولا تحسبتهم ما راى احوالهم مقصودا لاحتين  
 في قوله لا تحسبن الذين يفرحون بما نوا ويجون ان يهدوا واما لم يفتوا في تحسبهم بمقاراة من الغدات مثله قوله نعم  
 بالآخر ثم كافر ون وهذا قول البحر وهو الحق وقال لير انكم محزونون مثله خبره اذا تمم والجملة الاسمية خبر الجملة الاولى لانكم  
 وقت مولد اخر اجكم ويجوز وقوع ان المسكورة خبرا للا حروف سنة نحو قوله لير ان الخليفة ان الله شرطه وقوله فهد علم الحق اليها  
 وافتى اذا نزلت ما بعد في خطبها بكسر الهمزة وروى اني بالفتح على ان يكون تكبير الاتي الاولى كما قلنا في الاية الكريمة قوله فخطفت  
 المسكورة التي اذا حقت بطلت اخصاها بالاسما تغلب الاعمال ثم في الاعمال وان كلالا ابوهم تخفيفان ولا يجوز عند الكوفيين  
 اعمال الخطفة والابن زهير علمهم قال لهم ويلزمها اللام مع التخفيف سواء علمت او اهلنا ناسم الاعمال فللحرف بين التخفيف

**بجاء حرف**

انضم حرف الى الكلمة  
 فيكون من اجزاءها  
 كقولهم انضم اليه  
 من اجزاءها

انضم حرف الى الكلمة  
 فيكون من اجزاءها  
 كقولهم انضم اليه  
 من اجزاءها

**الفتحة**

كلامه ابو بكر بمعنى  
 ثم حذفت الفتحة  
 فصار كالمعنى

**ان الكسبة**

بما معناه  
 فانها لا تسمى  
 فلم يفتح سقوا  
 عن ممتها

احد الطائفتين وكما  
 قوله اذ تروا اهلها  
 فليعلم من القرون انهم  
 اليهم لا يرجعون فانهم  
 بدل من م

فان قلت اني شاعر ان  
 لا تفتح في قوله  
 قلت في قوله  
 فاعلم انهم  
 انهم



بجاء الحروف

ان ما بعد هاء التثنية كما قبلها بل هو مخالف له نقيبا واثباتا وان تحذفون ما بعد هاء لا يخفى اثره فكيف فيما قالوا و...  
 الحركة الى المضرك والاصل عند التركيب قوله بين كلابين متغابرين معنى اى في التنوين والاثبات والمقصود الثغابرين لغو  
 لا لفظي فند يكون نحو جازن زيد لكن عمر الجوزي قد لا يكون كعونه فتح ولو انك لم تكلم كثيرا كعشليم الى قوله نعم ولكن الله سلم  
 اى ولكن الله لم يبر بكلمة كثيرا ويقول زيد حاضر لكن عمر مسافر لا يبرز التضاد بينهما تضادا حقيقيا بل يبين تشابها  
 بوجه ما قال نعم ان ريتك لند وفضل على الناس لكن اكثر الناس لا يشكرون فان عند الشكر غير مناسب للافضل بل لا ياب  
 به ان يشكر المفضل بل مثله كثير فاذا خففت العيب وتوفيت والاحضرت اجازة عملها محققه ولا يثبت به شاهد يجوز  
 دخول الواو عليها تخففة ومثله ويجوز كون الواو عاطفة للجمله على الجمله وجعلها اعراضية اعظم من حيث المعنى وطرد  
 في الشعر حيث تون الخففة للسالكين قال فلست باليهيم ولا استطيعه ولا استغني ان كان ما ورك ذاخل قوله وليك للفرح  
 فله معنى في قوله هذا الباب قوله ولعل للفرح وشأن البحر منها انها السدى عشر لغيرها شهر ما فعل وعمل وجه لعمى  
 غير محجة ولعمى بغير وجه واخرها تون وجاز عن ورض بجمل الرء سفام اللام ولان وان ولعاء بذلك قال لعاء الله فضله  
 عليكم بنى ان انكم شزم وقد كلفوا لعل لاء التثنية كافي ريب فقال لعلك وعقل يحرمون بلاء متفوحه اللام الاجز او  
 مكسورة وما وكذا جعل مكسورة اللام او مفتوحة ما قال فقلت ادع اخرى ولا تضع الصوف وقعه لعل بل لغوار منك فربى محى  
 مشكلا لان جرها على محض بالحرف ورفعها المشابهة لانفعال وتكون حرفت عاملة على الحروف والافعال في حالة واحدة فما لعد  
 يثبت فاقض ان الحار لا يمد له من متعلق لما وفي البيت الذى افشناه روى بفتح اللام الاخره بجمل ان يقال اسم لعل  
 وهو ضمير الشأن مقدر والى لغوار ويجوز بلاء مقدره حدثك لولا انك لعل لى لعل لى لغوار منك جوابه فربى يجوز  
 ان يقال فان لا يعل عن رب واللام المشفوعة جازة للظن كما فعل عن الاخفش انه سمع من العرب فتح اللام الذاخله الحار  
 على المظهر ونقل ذلك ايضا عن يونس والى عبيد والاحمر وان روى بكسر اللام فضمير الشأن ايضا ملحقه مع حذف ناد  
 لاى لعل لاجتماع الامثال ثم ادغم الاولى في لام الجوزي يجوز في هذه التثنية ان يقال لاصل لعا اى انشعوب عاوه لعا فادغم تون  
 في لام الجوزي وهذه الوجه متعذر فيما افشده ابو عبيد لعل الله يمكنى عليها ما جازها من زهير واسيد بن جبر الله واللام الاولى  
 في لعل زائد عند الفرضين اصله عندا لكونه بين لان الاصل عند الضرف في الحروف بالترابدة لان مبنيا على الخففة  
 والبص بون نظر والى كثرة الضرف منها والتلغظ بها وجواز زيادة التاء فيها فان سمى بها لم يصر عند البصر بين للتركيب  
 والعلية وكذا عند الكوفيين شبه العجيرة والعلية لانهما ليست من اولان كلاهما واعلم ان حال الاسم والجوزي بعد دخول  
 هذه الاحرف عليها ما كمالها قبل دخولها لكنه تجب لاجل الجزه هنا الا ان يكون ظرا او جارا او محورا او مجوزا فوسطه بين  
 هذه الاحرف واثباتها نحو ان فى الدار فبدأ وان كان الاسم مع ذلك وجوز الجوزي نحو ان لدينا انكالا كافي المبتدأ والجوزي  
 ولا يجوز حذف اسمها التى ليست بضمير الشأن الا فى الشعر على ضعف فله قوله فلو كنت صبيا عرفت فرا جى ولكن زجى  
 غلبت المشافر فبم زوى برزغ زجى اى ولكنك زجى ومن روى بضمه فالجوزي وفى اى ولكن زجيا هكذا لا يعرف  
 فرا جى واما ضمير الشأن فيجوز حذفه في الشعر كثيرا كقولهم من كفى جى بنت حسان المدة واعصه في الخطوبه قوله ان من  
 يدخل الكعبة يوما بلق فيها ذرا وطبها وقد لا تاطاة القرم لا تفل فيها العوامل للفظنية المقتضيه واما في غير الشعر  
 فتمنع خلافه ولا يخرج جوازه فابدا لكن يشط ان لا يلى الاحرف فعل صحيح لكذا دخول الاحرف المخصصة بالاسم على الفعل  
 التصحيح ولا نفعل ان نام زيد بمعنى انه زيد وحول الخليل عن بعض العرب ان بك زيد ما خوذ اى انه نفعل وان فى اللام  
 يعلو حوكه قال كان على عريته وجبينه اثم شعاع الشمس وطلع البدر واما طاز حلف ضمير الشأن من دون جمع  
 بفاء نفسه فهو الجمله ولا تلبس معننا لكلا بل المراد به التخميم فقط فهو كالمزاد وجمادى الجوزي من اسأل الناس عدا بابه  
 الضمة المنصوبون وعند الكنان من فيه يابن وعند ابن كيسان الحرفون فى مثله غير عاملة لفظا كما لكونه واذا علم الجوزي حذره  
 مطلقا سواء كان الاسم معرفا او نكرة والكوفيون ينسجلون حذف الجوزي بغير الاسم لكثرة ما جاء كذلك نحو قوله ان محلا وان  
 مر محلا وان فى السراد مضموا هلا اى محلا فى الدنيا ومر محلا الى الاخر وان فى رحيل السراد مضموا الى الاخر مهنلا  
 اى سبقا الى ابرجهم الراطلون الى الاخر ويعولون ان ما الا وان ولدا وان عمرها الملو وشاء اى ان ناد ذلك والقراء بشرط  
 في جواز حذف خبرها كبريزان كما قبل ان اعرابنا قبل له ان التوابه ان الفارة اى هما محتلغان والمراد على المن هبى ملو  
 ان المهاجرين قالوا يا رسول الله ان الامضار فل فضلوا واوا ووا فاعلوا اينا فقال عليهم السلام نغزون ذلك قالوا بل فقال  
 عليهم السلام ان ذلك منى صدق ثم ذكر المات حاشه فقال عمر لعل فلنك اى لعل مطلوب حاصل وقال نعم ان الدين كره او مصلح  
 عز سبيل الله اى هلكوا وبطل الجوزي بصدون والوا ونبارة وقال الشاعر جلا ان جاسم فربش بفضلوا على الناس وان الاكاد

فان التعليل  
 عند ضمير الشأن  
 والافعال فى حالة واحدة

من لعل  
 لغوار  
 لعا لعل

وقيل لعا لعل كالتاء  
 واللام ان يفتتحها  
 فتكون التاء التثنية كالتاء

الواو  
 او اشكال  
 الذى يفتح  
 فى الجوزي  
 مسلك

ان الزاوية الفاعلة فقط  
 ان ذلك كالتاء وما  
 من قول عمر بن عبد العزيز  
 لمن مات الله فمراة  
 ان ذلك

بلى جازى  
 بلى جازى  
 بلى جازى  
 بلى جازى  
 بلى جازى  
 بلى جازى

بفتح الكلام في حرف الميم بالفعل

هذا الكلام في باب الميم بالفعل  
والفعل هو المصدر من باب الميم  
والفعل هو المصدر من باب الميم  
والفعل هو المصدر من باب الميم

هشلا قال ابن يعيش لغيات خبران الميم وفيه لا تظن اوصافا وعجوزا قال والمجتهان يفهمون ذلك ولعل ذلك لظننا  
احد تلك ذلك ولعل ذلك ذلك وافول لا يلحقه الا جعل جميع الاخبار الميم وفيه لا تظن اوصافا وعجوزا قال والمجتهان يفهمون ذلك ولعل ذلك لظننا  
كان اولها وقد يند مستلخا خبرا للصحاح نحو ان كل رجل وضبطه والحال نحو ان عربي زيدان ما واما قوله لبت شعري لشعر  
بعض لفظه مصدر من شعري اشعر كصيرت اضراى فطنت له قال سيبويه اصله لبت شعري احد قولها في الاضافة كما في  
فولج هراوعدن وهما فلعله لم يثبت عنده مصدرا الا بالهاء كالنشك والا فلا موجب لمجمل المصدر من باب الميم كالمصدر  
والركبة فالر من حرف الميم في لبت شعري من باب الميم نحو لبت شعري لما يلقى ام وهذا لا يستعمل في مفعول شعري كما  
ذكرنا في مقالنا في نحو علمت ان زيد عندك ام عربي لبت علي لبت عندك هذا لا يستعمل في مفعول شعري كما  
فان مقام الخبر كالجاء والمجرور في لبت في الذا وفيه نظر لان شعري مصدر عنه متعلق بمضمون الجملة الاستفهامية  
فهي من حيث المعنى مفعول شعري ومفعول المصدر لا يكون ذلك المصدر حتى يتجر به عنه لان علمك بالشيء غير ذلك  
الشيء وقال ابن يعيش الاستفهام سادس الخبر كد جواب لولا سادس خبر المبتدأ الذي بعده وفيه ايضا نظر لان محل خبر شعري  
الذي هو مصدر بعد جمع ذبوله من فاعله ومفعوله محله بعد الاستفهام فكيف يكون الاستفهام في مقام الخبر ومقامه بعد  
بل هو خبر وجب حذفه بلا سادس لكثر الاستعمال وقد نجد في الاستفهام مع العلم نحو قوله لبت شعري مسافري الى عمرو  
ولبت بقولها المجرور اي لبت شعري بجمع ام لا وسافر من ادنى وقد يتجر منها بشرط الافادة عن نكرة منكرونا ذكرنا في باب  
المبتدأ انه لا يشترط تعريف المبتدأ ولا تخصيصه مع حصول الغائبة لكنه لا يتجر في باب المبتدأ عن النكرة بالذكرة بل بالاسم المتداول  
بناج الاول لثوانها في الاعراب منها الاعراب بالتحذفان فلا يارسه قال فان شاء غير هو انه على ما اشد سيبويه ويجوز  
ايضا الاخبار عن النكرة المفعول نحو ان كبريا ابوك قال نعم فان حسبك الله كما قلت في ما كان على كان امك ام حاور ويجوز ان يكون  
كفافي قوله لبت كما فا كان خبري كله وشرا عوق ما الروي لما روي اسم لبت والمجمل خبر على ان روي خبره بالنصب فيكون  
اسم كان ايضا نكرة لكونه ضميرا راجعا الى كفا فا وان روي بره فاسم لبت خبر بيان محذوف وقوله خبر لبت وشرا اسم كان  
وكفا خبر لبت لكونه مصدرا في الاصل وهو متعلق بكفا فا اي مكفوفين عنى في المادة على هذا الوجه منقول اي ما  
اروي من روي من الماء وقبل شرا من روي بقدر مر ثوبا اسم وخبر معطوف على اسم كان وخبر عن خبر كفا فا وشرا مر ثوبا  
اي كفا فا محذوف النصب ضرورة كما في قوله فلوان واشرا لثابتة ياره فيكون الماء على هذا الوجه مر ثوبا على روي  
اي ما دام الماء فان قول الخبر في الغاطفة الواو والفاء وتم وجوز واو اما واو اول ولكن فالر بعد الاول للجمع فالواو  
للجمع مطلقا لا يشترط فيها والواو الميم في مثلها يهمله وحق مثلها ومعطوف في اخر من متبوعه ليقيد قوة او ضعفا  
اقول اعلم ان بعضهم على المفسر منها وعند اكثر من ان ما بعد ما عطف بيان لما قبلها كما قال بعضهم ان بل التي بعد  
مفرد نحو حان زيد بل عمر وليست منها لان ما بعد ما عطف بيان لما قبلها ويذكر القلط بدل ما عطف فيه وما معناه صحيح  
مطرد في كلامهم لانها موضوعه لندارك مثل هذا القلط قوله للجمع مراد الضاء بالجمع هي ان لا يكون لاحد الشئين والاشياء  
كما كانت او اما وليس المراد اجتماع المعطوف المعطوف عليه في الفعل في زمان اوف مكان ففعل جاء في زيد عمرو او عمرو او ام  
عمرو اي حصل الفعل من كلهما بخلاف جاني زيد وعمرو ولا هذه تلك الاختلاف عظمة لا دليل على ان يكون منها هذا من  
جميع الضميرين والكوفيين ونقل بعضهم عن الفراء والكسائي ونسب لربيع ابن درسويه ويهمل بعض النحاة انما لا يثبت  
دليل الجمهور واستعمالها فيما يثبت منها الا في خبر الميم بين زيد وعمرو وفيها الثاني في قول الاول كقولها او جوبه في ذلك وفقد  
ختمها وقوله في واضطوا الباب مجتدا وهو لولحظة قوله لبت واذا دخلوا الباب مجتدا اذا الغصة واحك ثم اعلم ان الواو مع كثرها لا اجتمعت  
فصاعدا في حوام زيد وعمرو وفيه لبت الفعلين فصاعدا في اسم نحو فام زيد وفعلها حصل الفعلين من زيد وعمرو في جمع  
بين مضمون في الجملة فصاعدا في الحضور نحو فام زيد وفعل عمرو وزيد فام وعمرو فاعل له لا الواو ويجوز ان الاسم الاول  
في لصوتها الاولى والفعل الاول في التابته والكلام الاول في الثالث ورفع عن هو وعطو والناك نداوك له وان كان زوهم ان المتكلم  
في لواقع الثالث قد سادها اذ كثيرا ما يورد الكلام بلا او مع الضمير معناه كقولك اشك ان كنت اكل لزيد اي اكلها وكذا  
قولك خرج زيد دخل عمرو فانه كما يجمل القطع بوقوع الامر من وهو الظاهر فيقول ونوع احد ما فواو وفيه لبت كذا ما كما  
يصير معنى احد ما فواو اذا ثبت نحو حان زيد وعمرو مثلا فلك ما جاني زيد وعمرو فهو نفي الركبة عنى الميمين والركبة  
كما ينبغي بل فواو من غير معانيها فواو ما ساء احد غير زيد والآخر فيحتمل ان يكون معناه اشق الميمين كلاهما وان يكون  
المعنى اشق لسد الميمين فاذا فصلت النصب على المعنى الاول حيث بلا التبريد بعد واو العطف فلك ما جاني زيد ولا  
عمرو وقد يزداد حيث لا يمكن نفي احد الفعلين كما في قوله تم ولا لشوي المحسنة ولا الشبهة ولا ليشي والاحياء ولا الاموال

اي كان خبره  
كفا فا  
وقرءه ودارى ما على خبره  
الاشتراك في الخبر  
مورد  
وقا جاني زيد بل  
عمرو  
الواو العطف  
اي حصل الفعل من  
احدهما دون الآخر  
فان الواو العطف  
الظن في خبره  
مختل ان يكون خبر  
من خبرين زمان  
واحد وان يكون  
حاصلين في زمان  
وان يكون حاصل  
من عمرو  
نحو ما يثبت في الخبر  
مورد فواو العطف  
وقرءه ودارى ما على خبره  
الاشتراك في الخبر  
مورد

لأن الاستثناء  
في قوله لبت شعري  
والفعل هو المصدر من باب الميم

حروف العاطفة

بحر الحروف

لان الاستواء يحق للشاوي فاذا انشأ المساواة من احد الطرفين فلا بد من استقامتها من الاخر ايضا وما قبل ان من زياد  
 لا يقع وهم ان النون هو الجيان القيدان بقيد الاحتجاج في وقت فليس في وقت لان نون مطلقا واردة فيه معتدلا  
 خلاص الظاهر كما نقول ما جاء في رجل وشهد رجلا فصبر ونحوه فان كرتت العامل تغلث ما حاق زياد وما حاق عمر  
 فهو عند سبويه نون الجحيم المنقطع احد ما عن الاخر كان الخاطب نون انه حصل مح كل واحد منهما لكن منقطعاً  
 عن نون الاخر فربعت هذا الكلام وهو وعند المازني هو نون لطلب الجليل ايضا كما كان من دون تكرير العامل وهذا القول  
 انصب ويكون فائدة تكرير الفعل المنق كفاية لزيادة لا بعد لاولها واكثر مؤدق والقاء للترتيب علم ان القاء بعد الترتيب سواء  
 كانت حرف عطف او لا فان عطف مفرد اعلى مفرد ففائدتها ان ملازمة العطف عليه لجملة بعد معنى قولك نام زيد فغير  
 او حصل نيام عمر وعقب نيام زيد بلا فصل وهو نحو نوبت زيد فعمل اي وقع الضم على عمر وعقب فوعده على يد واذا  
 دخلت على الصفاة المتنابهة والموصوف واحد فالترتيب ليس في ملازمة المندلول عاملها كما كان في نحو حاق زيد فغير  
 بل في مصادرها الصفاة المتنابهة نحو قولك حاق زيد الاكل فانما اي الذي باكل فتمام كقولك بالحق في بابة الطاروت الصانع قائم  
 فلا يلى الذي يصح فغيره يوثق ان لو يكن الموصوف واحدا فالترتيب تغلق مداول العامل بوضوح وانما كما في الجوامد  
 نحو قولك في صلوة الجماعة يقدم الاطراف الا فقهه فالقدم هجره فلا من فالاصح وان عطف الفاء جملة على جملة امارت كون مضمون  
 الجملة النون بعد ما عصب مضمون التي قبلها بلا فصل نحو نام زيد فتعد عمر وقد تعد فاء العطف في الجملة كون المذكور  
 بعد ما كان ما يرتقي الذكر على ما قبلها لان مضمونه عصب مضمون ما قبلها في الزمان كقولك نزع ادخلوا ابواب جهنم  
 خالد بن زيد فنهش متولى المكرب وقوله واوقنا الارض نبتون من الجنة حيث نشاء فنع اجزا لعا ملين فان ذكرهم النون او  
 مدحهم يفتح بعد جى ذكره ومن هذا الباب عطف ففصل الجملة كقولك ثم نادى فوج زيد فقال زيد بن ابي قحافة فقولك  
 اجبتك فقلت ليك وذلك لان موضع ذكر التفصيل بعد الاجال ومنه قوله ثم وكمر من فربها هلكا فهاها ما سنا سنا لان  
 ليست باس تفصيل لان هلك الجملة وفلا يحى القاء العاطفة المرفوع بمعنى الى على ما حكى الزجاجي فنقول العرب مطرنا ما بين  
 زيارته لتعليبه بمعنى ما بين زيارته الى تعليبه وبعضهم يقول مطرنا ما زيارته فالعاطفة مجزئة بين مع كونه مراد او يفهم المضاف  
 اليه مقام المضاف بعينه باعبار وهذا كما نقول هو احسن الناس ما بين فربنا الى عدم وما بين فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا  
 حذف ما لا نه موصول فلا نقول مطرنا زيارته فالعاطفة وهي احسن الناس فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا  
 بنك من ذكرى جديك منزلة ليدان العاطفة بمعنى الى اي مائل بين الدخول الى قولك الى فوضح الى المضافة فان قلت  
 كيف هذا وان لا نقول خرجت الى زيد الى غير واذ الفعل لا يعلو به حتى فاجر بمعنى واحد كما مر في عطف مد يستعمل في  
 محل بلا ما كن نحو قولك اشترت مابين الفلاني الى دار زيد الى فربنا الى دار خالد مجزئة الواو تخففها للدلالة الكلام  
 عليه قال النابغة الجعدي بادرسلى بالحجر وها سلى الى جانب ليمان فالشكر فاستكرا فاستكرا فاستكرا فاستكرا فاستكرا فاستكرا فاستكرا  
 فربنا وسكنها بين العرب والفلوي الى شعب نزع بين فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا  
 التي هي بمعنى لو كى بل هو واجب مناع اجتمع حرفي عطف ويجوز ان يكون المعنى فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا فربنا  
 حوئل فنال فوضح فنال المضافة وكذا في غير هذا الموضع واما قوله بادرسلى بالعبابا لتسلك الفاء فيه لاقاد الترتيب  
 في الذكر لا يمد كرتة نزعها لا يمكن الاخص بقدا لا يمكن العلبا موضع وسبع مشتمل على مواضع منها التسديد هذا كما  
 نقول دارى بعنداد فالكسح فاذا انقبت قولك حاق فغير فقلت ما حاق زيد فغير فقلت نون لعقب الحج بل يمكن ان  
 يحصل الجحيمان في حاله وان يحصل محي وعرفيل محي زيد هذا الذي ذكرناه حكمه وما يحط فكله حكمه فاه العطف النون لعقب  
 العطف ايضا لا يخرج من معنى الترتيب هي النون شتى فاه السببية ونخص بالجملة ما يدخل ما هو جزء مع تقدم كلمة الشرط  
 نحو ان لعقبه فاكربه ومن جاءك فاعطه ويد وما نحو زيد فاضل فاكربه وتقره بان يصلح تعدد اذا شرطية قبل القاء جعل  
 مضمون الكلام السابق شرطها فالعقب في مكانه اذا كان كذا فاكربه وهو كثير في القرآن المجيد وغيره قال نوح انا خير منبر  
 خلفني من نار و خلفني من طين قال فخرج منها اي اذا كان عندك هذا الكبر فخرج وقال رب فاقظني اي اذا كنت  
 فاقظني وقال فانك من المنظرين اي اذا اضررت الذي با على الاخر فانك من المنظرين وقال فغير ذلك اي اذا اعطيتني  
 هذا المراد فغير ذلك لا خواتيم وكثيرا ما يكون فاه السببية بمعنى لا السببية وذلك اذا كان مانعك سببا لجملة كقولك نوح  
 اخرج منها فانك وجم فقولك كرم زيد فانه فاضل فهدى لذل على ما هو الشرط في المعنى كان الاولى دخلت على ما  
 هو الجزاء في المعنى وذلك لانك نقول زيد فاضل فاكربه فهذا يدخل على الجزاء فاذا عكس الكلام فقولك كرم فانه  
 فاضل فهدى لذل على ما هو شرط ثم اعلم انه لا تنافي بين السببية والعاطفة فقد يكون سببية وهي مع ذلك عاطفة

الفاء للترتيب

لغة  
الفعل المنسوق  
البدل في العطف  
عليه بعد ما  
السطور ٢

على الجملة  
وقولك والارواح  
شبهه

الاولى من قوله فغير ذلك  
بسط الفلوي  
بين الفعل وفعل  
نوعه فالقوله  
لم تعد بها ذات قارة  
لا تتخذ من جزية  
موضع عاقبة  
شمال

بحر عمر

انهم ملك السموات والارض  
وما بينهما فاعلموا  
في الاسرار وقال  
تعالى

فانما تنافى بين  
السببية والعاطفة

جلة على حمله نحو يوم زيد فمخضبه ولو كان لا يلازمها العطف نحو ان لئنه فأكبره ثم انه قد جوف في الكلام بغائه  
 موضع الغاء السببية ولينست لها بل هي زائدة وعائده زيارتها التنبية على ان ما بعدها لا يلازمها الزعم الجزاء المشط وذلك  
 كما تقدم في الاخر المضمرة للشرط نحو قوله فاذ انشاء فغوا الله والعق الى قوله فبسمه ولا يجوز زائد في غير هذا المذكور  
 نحو زيد فوجد عند لا خضش وعوله فاذا هلكك نعتك لا فاجز عن ثم اعلم ان اعادة انشاء للترتيب بلا مملكة لا ينافي كون  
 التلق المريب محتمل بتمامه في زمان طويل اذا كان اول الجزاء منعشيا لما تقدم كعوله نفع العيران الله اول من السماء ماء  
 فاصبح الارض محضرة فان اخضر والارض يبدى بعد نزول المطر لكن يتم في مدغ ومهله نحو بالقاء نظرا الى لا فاصلا  
 بين نزول المطر وابتداء الاخضار ولو قبل مثلا ثم تصبغ الارض محضرة نظرا الى تام الاخضار اجزاء وكذا قوله جعلناه محضرة  
 في زمانه يمكن ثم خلفه العطف نظرا الى تمام صبغون معا عطف ثم قال خلفنا العطف مضمرة خلفنا المضمرة عطف كما تكونوا  
 العطف كما نظرا الى ابتداء كل طور ثم قال ثم انشأناه خلفا اخر انا نظرا الى تام الطور والاخر انا استبعابا للترتبة هذه الطور  
 الذي فيه كمال انشائه من لا طوار المتقدمة قوله ونتم سلبها بمهله اي مثل الغاء في الترتيب لا انها محضرة والمهله والذاري  
 ومن ثم قال سبويه في مرثي: زيد ثم عثر ان المرثي في زمان ولا يكون الاعاطفة ولا تكون للسببية اذا لم يجرها المسبب عن  
 السبب لتمام ولا تعطف افضل على الجميل كالتقاء وقد يكون في الجملة خاصة لاستبعاد مضمون ما بعدها عن مضمون ما قبلها  
 وعند مناسبتهم كما ذكرنا في قوله ثم انشأنا خلفا اخر وكعوله نفع خالق السموات والارض يجعل النظمات والذاري ثم الذي كرهنا  
 برغم بعدون فالاشراك بخالق السموات والارض مستبعد غير مناسب هذا المعنى مخرج الترامي وبجازه وكذا قوله نفع فلا  
 افهم العطف ثم قال ثم كان من الذين امنوا فان الامان يعيد للترتيب من قلت الرتبة والاطعام ما لئنه بينه وبينها وكذا قوله  
 اسعفه وارثكم ثم توجه الية فان بين التوجه وهو لا نقطاع بالكلية اذ يرتع وبين طلب المفسر بوجاهة بعدك وغيره ثم في جرد الترتيب  
 في الذكر والتدريج في تدريج الارتفاع وذكر ما هو الاول ثم الاولي من دون اعتبار التلق والاعداد من ذلك التدريج ولان الانسان  
 بعد الاولي في الزمان بل انما يكون قبله كما في قوله ان من سادتم سادوه ثم قد ساد قبل ذلك جده فاعلم ان ترتيبها مع التدريج  
 ما يلائم سببها ثم في سببها جده لان سببها نفسها اخض ثم سببها الاب ثم سببها جده وان كان سببها ابه متقدمة في الزمان  
 على سببها نفسها لكن العرض ما ذكرنا من ترتيبها مع الاخض فلا خض فهي كالتقاء في قوله نفع فتم اجماع الغاملين وقد يكون ثم والغاء  
 ارض لجزء التدريج في الارتفاع وان لم يكن الثاني مرتبا على الاول وذلك لان الاول بلغه نحو ما لله ما لله والله ثم  
 والله وقوله نفع وما ادرك ما يوم الدين ثم ما ادرك ما يوم الدين وقوله نفع كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون وما نوله  
 فابنار حبه ثم ان الله شهيد اي ثم يجازيهم بما عملوا لان كان شهيدا على ما يعملون فاقام للشاؤل وقوله نعم وانى لغافل ان ما ب من  
 وعمل صلواتنا ثم اهتدى اي ثم يعنى على ذلك الحق من التوبة والابان والعمل الصالح كما قبل في هذا الصراط المستقيم اي انفسنا  
 عليه ثم انما نظرا الى تمام الغاء واستبعاد المزمرة البقاء عليها من مرتبة ابتداءها لان الغاء عليها افضل فيكون كما قلنا  
 في قوله ثم انشأنا خلفا اخر من الوجهين وقد تدخل حمزة الاستعانة المبتدأ للاشارة على والاعطف كعوله نفع ونفعا نزلنا  
 اليك يا بنات وما يكفرها الا الفاسقون وكلما اعاهدنا عهدا تبده فربى فنوله وكلما عطف على ذلك نزلنا والقران لا يحار  
 السند وقد يكون الاستعانة للتوبيخ او التقرير اذا دخلت حمزة على حمله منعته نحو قوله نفع قالوا لولا اولى مثل ما اولى مؤوف  
 اوله بكفر واعطف على قوله لولا اولى مثل ما اولى مؤوف وهو بكفر كما فنوله اوله بكفر واعطف على قوله لولا اولى وكذا يدخل  
 على فاء العطف للاشارة كعوله ومنهم من يشعرون بالبلدانك فتم مع الصفة فنوله انك شمع الصم عطف على ما يشعرون  
 اي بعضهم فيمع اليك غير سامع في العطف فافانك شمع هؤلاء الصم وكذا قوله ومنهم من ينظر اليك فانت هذا الذي يعنى  
 اي ينظر اليك غير مصروف في العطف وتكون الحذف للتوبيخ او التقرير اذا دخلت على النفي وقد يدخل على فاء السببية كجمل  
 قوله ثم من اعتبر الله بانيكم بضيائه اذ لا يشعرون اي اذا كان كذا فلم لا يشعرون وكذا قوله من اعتبر الله بانيكم بلباب السكون  
 فبدا لا يشعرون فاعناه للسببية واخره للتوبيخ او التقرير وكذا يدخل من الاشارة على ثم المبتدأ للاستبعاد كعوله نفع ماذا  
 يشعرون من الجرمون ثم اذا ما وضع امنتم به لان فتم ههنا مثلها في قوله ثم الذين كفروا هم يعدلون لان الامان بالتو مسعد  
 من استبعاد اسه واه هذه الحروف ليست بباطمة على معطوف عليه معذرة كما بدعته جاز الله في الكاف ولو كانت كما  
 قال لجاز في قولها في قول الكلام قبل ان يفتده ما يكون معطوفا عليه وله معنى لا يمتنع على كلام مستخدم وهذه الحروف الثلاثة  
 يجر عند لا خضش زائدة والبصر فون باقون فبنا يمكن انما اول سببية للحروف من الزيادة اما الواو فمثل قوله نفع تلك السلا وتله  
 للجبين واذ ما ناله ليعس بون جواب لما اتخذ وفي قوله للجبين وعاد بناء كان هناك ما لا يوصف من الطائفة وكذا قوله  
 تلك الحرفا ساخر الحى ابيك واما قوله وما اى الى الرحمن ليس منهم رشيد ولا فاه الخاء عن الضد وسبب يجوز من المعطوف عليه

المرجع

ومنها ثم

ثم صياغة

العلم مقام

بكذا  
وهو  
عليه

بن جابت على الحق لانه هو  
اسمه امره العليل

واقعي

في قوله نفع كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون وما نوله  
 فابنار حبه ثم ان الله شهيد اي ثم يجازيهم بما عملوا لان كان شهيدا على ما يعملون فاقام للشاؤل وقوله نعم وانى لغافل ان ما ب من  
 وعمل صلواتنا ثم اهتدى اي ثم يعنى على ذلك الحق من التوبة والابان والعمل الصالح كما قبل في هذا الصراط المستقيم اي انفسنا  
 عليه ثم انما نظرا الى تمام الغاء واستبعاد المزمرة البقاء عليها من مرتبة ابتداءها لان الغاء عليها افضل فيكون كما قلنا  
 في قوله ثم انشأنا خلفا اخر من الوجهين وقد تدخل حمزة الاستعانة المبتدأ للاشارة على والاعطف كعوله نفع ونفعا نزلنا  
 اليك يا بنات وما يكفرها الا الفاسقون وكلما اعاهدنا عهدا تبده فربى فنوله وكلما عطف على ذلك نزلنا والقران لا يحار  
 السند وقد يكون الاستعانة للتوبيخ او التقرير اذا دخلت حمزة على حمله منعته نحو قوله نفع قالوا لولا اولى مثل ما اولى مؤوف  
 اوله بكفر واعطف على قوله لولا اولى مثل ما اولى مؤوف وهو بكفر كما فنوله اوله بكفر واعطف على قوله لولا اولى وكذا يدخل  
 على فاء العطف للاشارة كعوله ومنهم من يشعرون بالبلدانك فتم مع الصفة فنوله انك شمع الصم عطف على ما يشعرون  
 اي بعضهم فيمع اليك غير سامع في العطف فافانك شمع هؤلاء الصم وكذا قوله ومنهم من ينظر اليك فانت هذا الذي يعنى  
 اي ينظر اليك غير مصروف في العطف وتكون الحذف للتوبيخ او التقرير اذا دخلت على النفي وقد يدخل على فاء السببية كجمل  
 قوله ثم من اعتبر الله بانيكم بضيائه اذ لا يشعرون اي اذا كان كذا فلم لا يشعرون وكذا قوله من اعتبر الله بانيكم بلباب السكون  
 فبدا لا يشعرون فاعناه للسببية واخره للتوبيخ او التقرير وكذا يدخل من الاشارة على ثم المبتدأ للاستبعاد كعوله نفع ماذا  
 يشعرون من الجرمون ثم اذا ما وضع امنتم به لان فتم ههنا مثلها في قوله ثم الذين كفروا هم يعدلون لان الامان بالتو مسعد  
 من استبعاد اسه واه هذه الحروف ليست بباطمة على معطوف عليه معذرة كما بدعته جاز الله في الكاف ولو كانت كما  
 قال لجاز في قولها في قول الكلام قبل ان يفتده ما يكون معطوفا عليه وله معنى لا يمتنع على كلام مستخدم وهذه الحروف الثلاثة  
 يجر عند لا خضش زائدة والبصر فون باقون فبنا يمكن انما اول سببية للحروف من الزيادة اما الواو فمثل قوله نفع تلك السلا وتله  
 للجبين واذ ما ناله ليعس بون جواب لما اتخذ وفي قوله للجبين وعاد بناء كان هناك ما لا يوصف من الطائفة وكذا قوله  
 تلك الحرفا ساخر الحى ابيك واما قوله وما اى الى الرحمن ليس منهم رشيد ولا فاه الخاء عن الضد وسبب يجوز من المعطوف عليه



لكما قوله فاذا وذلك باكتفاءه لم يكن الاكله حرام بغيره كما قال المصنف ذلك الاما واما القاء في قوله ان اذا ما ثبت بين على هو  
ثم اذا اصبحت غادها قبل لقائها به وبمثل بل انما لم تحركه الضمير واجاز الاخفش قد يوجد زيد فقا فاسا  
على بادء الغاء مستلحا بقول الشاعر وقاتله خولان فانكح النائم واكرمته الحبين خلوا كما هما والقاء في قوله اما اخر اشتر  
اما ان ذاق من فان قوي لم ياكلهم الضمير زائدة عند الضمير دون ذلك فبين كما حركه بابها واما ثم فقال لاخفش هو زيد في قوله  
حق اذا ضاقت عليهم الارض بما رحبت وضاقت عليهم أنفسهم وظنوا ان لا ملجأ من الله الا اليه ثم تاب عليهم ولا منع من ان ياكلوا  
حذفت المعطوف عليه اي لهمم الا نابه ثم قاب عليهم وكما جاء من مثله لك فليستند ريس ما يمكن وان سيجع عند الارض فليكم  
يزيد ما الحرف وانما يوجد بعد الزيادة ام قول الرابي ما درام ما كان مشرق فصا بل قد يكون مشق بوزن اوهل وحقق ومثلها  
بعض مثل في الترهيب المهلة فالبحر واليه المهلة في حق اقل منها في حق فوي فوسطه بين الفاء التي لا مهلة فيها وبين ام الزيادة  
للمهلة والذاري ان حق لا مهلة فيها بل حق الناطقة فبعد ان المعطوف هو الجز العاقب اما في القوية او في الضمير على  
سائر اجزاء المعطوف عليه وقد يكون تغلق الفعل العاقل في المعطوف عليه والمعطوف بما بعد حتى اسبق من تغلقه  
بالاجزاء الاخر كقولك فوي الله كل ابي حتى دم وقد يكون تغلقه به في اشارة وتغلقه بالاجزاء الاخر حتى مان الناس حتى  
الانبياء فالفصول وان الترهيب الخارجي لا يعتبر فيها ايضا كما لا يعتبر فيها المهلة بل لا يعتبر فيها ترتيب اجزاء ما قبلها ذهنا  
من الاضغاط على الاقوي كما في ما لك الناس حتى لا ينشأ او من الاقوي الى الاضعف كما في فم الخاج حتى المشاة فوله او واما  
وام لاخذ الامر بين بيما وام المنضلة لانه ههنا الاستعانة بالها احد المسئولين والاخر المرفوع بقول ثوبان حدهما اظلم الثميين  
ون ثم لم يجز او ايت زيدا ام عمرو من ثم كان جوابها بالنبيين دون ثم ولا والمنطقة كل المعرفه مثل تما لا بل ام شاء واما  
مثل المعطوف عليه لازمة مع اما جازية مع او واقول علم ان الاخر في تلك لاجل الامر من او الامور وما او العاطفتان في المعنى  
سوا الا في شيئا واحد وهو ان او بمعنى الى والآخر ايضا لا يفسر بمعنى بل ولا يكون بعدها اذن الا الجمل ولا يكون حتى  
عطف بل حرف استئناف اذا كانت حرف عطف فقد عطف المعرف على المعرف نحو جاق زيد او عرفت قد عطف الجملة على الجملة  
نحو ما بل فيت او عرفت ونقول في الاستئناف انما يخرج الهمم ثم بعد ذلك الا فانه بقول او انهم اي بل فم على كل حال وهي  
في هذه الصيغة ومخلة للمعطف فيكون على ذلك للمعطف ثم ما بين الخرج والاقامة وما في قوله بل من مثل قرن الشمس  
في ردي الضمير وهو ان او في العن املح ولا يحتمل العطف اذا لا يصلح قيام الجملة بعدها مقام فوله مثل قرن الشمس  
كما هو حق المعطوف وكذا في قوله نبع الى مائة الف ويزيد من اي بل يزيد واما اجاز الاضراب ببلغ كلامه نعم لانه اخبر عنهم  
بانهم مائة الف بناء على ما يجوز الناس من غير رفع مع كونه نعم عالما بعد م وبانهم يزيدون ثم اخبر بقوله في الخفيف فاضرب  
عما يعطيه غيره بناء على ظاهر الخبر فالى رسلناه الى جماعة محرزهم اناس مائة الف وهم كانوا اربابا على ذلك وكذا قوله كلح  
البيض بناء على ما يقول الناس في الخديد ثم اضرب عتقا يعطون فيه في هذا الفضية ان فالوا ذلك وحقوق وقال وهو  
اشرب اي بل هو امر في فالوا ان لا اذا كان في الخبر لانه مغان الشك والابها والتفضيل واذا كان في الامر فله مقتبان  
التخبير والاباحة فانك اذا احزبت عن احد الشبيين ولا تفرقه بغيره والابها اذا عرفت بغيره وتفضلان بهما الا على الخا  
عنا ذلك جلق زيد او عمرو ولم تفرق بلحافى منهما فالاشك واذا عرفت وتفضلان لهما على السامع فهو لانهما كقول  
بيد وظل نا الا من يبعثه او مضر والظاهر انه كان يفرق نه من بهما قال نعم انها امر فالللا واما اذا والتفضيل اذا لم  
لم تفضل لاهام على السامع كقوله هذا اما ان يكون جوهر او عرضا اذا فضلته لاسدلال على انه جوهر لا عرض او على  
انه عن لاجوهرا وعلى انه لاهنا ولا ذلك واما في الامر فان حصل للامور والجمع بين الامر من فضله وشرب في الغائب فهي  
للا باحة نحو تعلم الفقه او النحو وخالس الحسن او ابن سيرين والافهي للتخبر نحو احزبت زيد او عمرو والفرق بينهما ان  
الاباحة يجوز فيها الانفصال على احد الفعلين ولا يجمع بينهما ولذا التخبر بيمين فله لا فضل له على احد الفعلين ولا يجوز  
الجمع ههنا اما جلع بل يبغي ان تعرف ان جواز الجمع بين الامر من في نحو تعلم اما الفقه او النحو فلهما من اما او بل ليشنا  
الا احد الشبيين في كل موضع واما استيفان الاباحة من ما قبل الناطقة وما بعد هام معالان فله العلم خبر ويزاد  
الخبر خبر فلا لا او واما في الاباحة والتخبر والشك والابها والتفضيل على معنى احد الشبيين والاشباه على التواء هذه  
الغائى تعرف في الكلام لا من قبل واما بل من قبل اشباه اخر فانك من قبل جهل المتكلم وعند فضله الى التفضيل  
والابها والتفضيل من حيث فضله الى ذلك والاباحة من حيث كون الجمع يحصل به فضله او التخبر من حيث لا يحصل به  
ذلك واما في سائر مواضع الاطلاق لا ستمها نحو ازيد عندك او عرك ولا يعرف من شئ من المعاني المذكورة واما المعنى نحو  
ليس كرسا واما عاقله بل جمع اذ في الاغلب من العادات ان من يمتنى احدها لا ينكر حصوله معا واما التفضيل

لو تعذر العن في قول  
تتبع من اذا اراد  
بغيره او غيره  
فان لم يكن الاعشار  
فلا يملكه اياه  
فليكن

من الحروف  
العاطفة او ما  
واما

ان المثل العا اول ما يرد  
في الجمع ومن اوجب الود  
وتدرون ان العن في قوله  
امر القدر هو قول  
ما عرفت مني اونه  
داود بن سنان



مخارج

اما في نون وبرد على جلا لجنده وهي لغت في ما في الالف انما لا يستعمل في الالف في كل فظرب فتح مرة اما العاطفة وهي عند سبويه  
مركبة من ان وما يدل على حد في ما للضرورة فاعل سقنة التردد من صتيف وان من خريف فان بعد ما فان لكنا نفاعر حذو  
اما الاولى وحذف من الثانية وقال لغد كذبك فغضبك فاكذبها فان جوعا وان الجمال سبويه قال لا تغدبر انما يخرج جوعا  
ولا منع من تغدبر معق الكلمة وطاها بالتركيب كما مضى من كون مما بمعنى زمانا لغيره هو مفرد غير مركبة اذا اذرا اصل في الحرف  
وقال البهين بان الشرطية وشرطها كان الحذف في ان كان جوعا ومع ان على وعبد النفا من كون لها عاطفة لان الاولى  
داخل على البهين معطوف على شيء والثانية مفردة واول العطف فلا تصلحان للعطف وشبهه من جعلها حرف عطف كوها  
بمعنى والعاطفة ولا يلزم ذلك فان المصدرية والاولى نصب المضارع بخلاف الثانية والاولى ما الاولى مع الثانية  
حرف عطف فذمت لانهما على ان الامر يسبق على الثاني والواو جامعة بينهما عاطفة لا الثانية على الاولى حتى يبصر الحرف  
واحد ثم يعطفان معا ما بعد الثانية على ما بعد الاولى وهذا عند ابياد من وجوه لان تقدم بعض العاطف على المعطوف عليه  
وعطف بعض العاطف على بعضه وعطف الحرف على الحرف غير موجود في كلامهم فانحوت ان الواو هي العاطفة واما مفيد  
لا حلا لشبهين غير عاطفة والواو في نحو قوله اما الى جنده اما الى ان معذرة فوكه وام المنضلة لا في ههنا الاستهانة اعلم ان ام على  
ضربين منفصلة ومنقطعة فالمنضلة تختص بثلاثة اشياء واحدها تقدم الهزة اما لا تستعمل نحو ان يد عند ام عمرو والنسوية نحو  
سواء عليهما استغفرت لهما ام لم تستغفر لهما وقد يجرى شرح هزة النسوية وهذا الهزة قد يكون معذرة قبل المنضلة في الشعر قال كبر  
ما ادرك وان كنت داريا بسبعين ومن الجرام بثمان وقال تترك ما ادرك وان كنت داريا شغيبا بن ستم ام شغيب بن  
سفر وقال كذبك عبتك ام رايتك بواسطة غلس الظلام من التراب خيالا ولين يكثر ويخفى هل قبل المنضلة وهو قبل شاف  
نحو هل زيد عندك ام عمرو وانما لم يشر الهزة في الاعراب دون هل لان ام المنضلة لا في معنى الاستهانة وضعا وهي مع اداة الاستهانة  
التي هي ايضا عطفية بابل الاستهانة وعادتها حتى كانا معا متعاقبين اي واما هل فانها دخلت في معنى الاستهانة اذا اصلها ان نحو  
فولع هل على الانسان واما المنقطعة فقد لا ينفذ منها الاستهانة وقد يعتقد انها الاستهانة بالهزة في جعل ولا ينع بعد غيرها  
من اسماء الاستهانة اذا كان ام مستهنا ما جاء عن اسم داخل في عموم تلك الاستهانة وفي الحكم المنسوبة اليها لان اسماء الاستهانة اذا استهنت  
جاءت في الجمع فبعض عن كل استهانة بعد ما فلا تقول من عندك ام عندك عمرو لان معنى قولك ام عندك عمرو مستفاد من  
قولك من عندك فان لم يدخل الاستهانة بام في عموم تلك الاستهانة نحو من عندك ام عندك عمرو وان زيد ام عندك عمرو وفي الحكم  
النسوية اليها نحو من عندك ام عمرو وان نص بام لغتهم جاز فوفا بعد ها وانها انما يجبان بنسنتهم بها عن شين او  
استهانة ايت احدها او احدها عند الحكم طلب الغيب لانها مع الهزة بمعنى اي اي استهانة بها عن الغيبين فيكون المعطوف  
مع المعطوف عليه مستهنا واحدا لان الجوع بمعنى اي نحو اليه بالغيبين واما في المنقطعة فلا يثبت احدا الا من عند الحكم  
بل ما قبله وما بعد ما على كلامه لانه اضرب عن الكلام الاول وشرع استهانة مستفاد من معنى بل التي تدل على ان  
الاول وقع غلطا في نحو قولهم انما الاول ام شاء او بمعنى بل التي تكون للاختلاف من كلامه الى كلامه اخي لا تدارك انما غلطا في قوله بل ام  
بهولون اشهره واوله ام انما منما يتخلف بنات وينها مع معنى بل معنى الهزة الاستهانة في نحو انما بل ام شاء والهزة لا تكثر  
في نحو بل يقولون اشهره بل انما وعلية بمعنى بل وشاء وحده كقولهم نعم انما اختر من هذا الذي هو ميم اذ لا معنى للاستهانة  
ههنا وكذا ادوات بعد فاداة الاستهانة كقوله نعم ام هل نشوى الظلمات والنور وقوله من هذا الذي هو جندكم وقوله  
ام كيف ترفع ما تعلى العلوق بدرمان انما فاما من بالذين فروع مثل بمعنى بل وحده والمفروض ان الكلام معناه على كلامه  
دون المنضلة ولهذا سميت منقطعة وسميت الاولى متصله لكونها مع الهزة التي قبلها كاي وجوب المنقطعة لا ونعم لا تستهانة  
مستأنف وقال اليها ان بلها المفرد والجملة بخلاف المنقطعة فانها لا بلها الا الجملة ظاهرة الحرفين نحو اوله عندك ام عمرو عند  
او مفرد واحد ما نحو انما بل ام شاء اي ام هو شاء قال جاز انما لا يجوز حدث احد جزئ الجملة بعد المنقطعة في الاستهانة  
لانها بل بس بالمتصلة ويجوز في الجملة لا بل بس قول اذا كان الاستهانة المقدم بغير الهزة بل بل بس بالمتصلة ثم اعلم ان اول  
المتصلة مفرد فالاولى ان بل الهزة قبلها مثل بلها سواء يكون ام مع الهزة بنا وبل اي والمفرد ان بعد ما بنا وبل استهانة  
البراي نحو اوله عندك ام عمرو بمعنى بلها عندك وافي انشور زيد ام في الدار اي اي الموضعين هو ويجوز المخاض بين ما وليا  
نحو عندك زيد ام عمرو وان زيد عندك ام في الدار والفت زيدا ام عمرو اجواز احسن كما قال سبويه لكن المأذلة احسن وان  
ام والهزة جملة مشتركان في احد الحرفين فان كانتا فعليين مشتركين في الصاعل نحو انك ام عندك وانام زيد ام انده فهي  
منضلة ويجوز مع عند المناسب بين معني الفعلين ان تكون منقطعة نحو انام زيد ام تكلم وان كانتا فعليين مثلنا وهي  
النظم مشتركتين الفعل نحو انام زيد ام عمرو واسميين كذلك مشتركتين في جزئ نحو انام زيد ام ام هو فاعل وزيد ام عمرو

استهانة  
بين المنضلة  
العاطفة

هو معنى ما بالمصدرية  
المضلة  
المنضلة  
المنقطعة

هذا يعني ان ضاروا من الاستهانة

المتصلة  
شبهه

المتصلة  
شبهه

المتصلة  
شبهه



ولا اعلم ان بعد عندهم من عند ابايهم وليس فيه معنى الشرط كما في الذي نحن فيه وان قصدت معنى التثنية في الشرط  
في غير لفظ سواء وما ابالي فالعنان تشريح باق في موضع ام بلاهزة استنهام فليها نحو لا ضربه فام او بعد والمعنى ذلك المعنى  
والعقد بر ذلك العقد بر اذا المقصود ان فام او بعد فلا ضربه اي فبانه وعوده مستويان عندى لا بمعنى احدهما من ضربه  
ويجب تكرير الشرط سواء كان مع او اذ مع ام لان المراد التثنية في الشرط بين امرين او اكثر في نحو ما ابالي فام ولا لا ضربه  
فام وانما غلب في سواء وما ابالي فلهذا مع ام مع انه لا معنى للاستنهام بل المراد الشرط لان بين لفظي سواء ولا ابالي وبين معنى  
الهزة واما المتصله بام معا ومناسبه وهي التثنية في الشرط لانه لا يكون الا بانه بهما بعدا للفظين بغير يد الهزة واما عن معنى الاستنهام  
وجعلها بمعنى ان واو كالمقدم ويجوز مع هذا بعد سواء ولا ابالي ان ياتي باو مجردا عن الهزة نحو سواء على فئت او بعد  
ولا ابالي فئت او بعدت بغير حرف الشرط قال كسب بال بعدال مطرفين جنونا كذا ما اكثر في ما قلت وقال ابو علي لا يجوز  
او بعد سواء ولا يجوز سواء على ذلك او بعدت قال لانه لا يكون المعنى سواء احدهما ولا يجوز ذلك ويرد عليه ان معنى ام ايضا  
احلالتين او الاشياء فيكون معنى سواء على الفتام بعدت سواء على اي فعلك اي الذي فعلت من الامرين لغير ذي اي  
عن معنى الاستنهام وهذا ايضا ظاهر الفساد وانما لم يذكر ذلك في اروقى لانه لا يجعل سواء خيرا مقدما ما بعد ما يندوا الوجه  
كما ذكرنا ان يكون سواء خيرا يندوا من ساد مسد جوارب الشرط ويجوز التحليل في غير سواء ولا ابالي ان يجري مجراها فيذكر  
بعلم والهزة نحو لا ضربه فام ام بعد مسد لا بعينه فذلك لا ضربه اي ذلك كان وهو معنى فام ام بعد وليس ما قال  
بعبه لان معنى التثنية مع غيرها ايضا ظاهري فبانه وعوده مستويان عندى لا بمعنى احدهما من ضربه كما نقضت  
ذكره قال اذا ما انتهى على نهايت بعد اطال فام على ام ناهي في ضربه وى وانما هي في الهزة في اطال لبيت استنهام بل اطال  
ماض من الاطالة وروى ام ناهي في الهزة استنهام وطال ماض من الطول ولا يجي بالهزة مثل ولا تقول لا ابالي فئت او  
بعدت ولا لا ضربه فام او بعد لانك انما جئت بالهزة مع ام وان لم يكن فيها هزة معقول الاستنهام لما فيها من معنى التثنية  
المطلوبه ههنا وليس في الهزة مع او معنى التثنية وتقول لا تثلثه كائنا من كان ولا فعلته كائنا ما كان كائنا فيهما حال من المفعول  
ومن وما في محل النصب فانها اخرن ككائنا في اوصوفان والضمير الرجوع اليهما من اوصوفان في كانه وفي كائنا  
وكان ضمير راجع الى الذي حاله كائنا اي شيء كانه قال للضر كل موضع فذو الحملان اي يعطيه فاما على الاخرى بالحلا  
فانحولا ضربه فام او بعد اذا المعنى فاما كان او فاعدا وان ندر الكوا بالثنية من غير استنهام فام نحو ما ابالي فئت ام بعدت  
هذا كلامه ولما قال ان بقا له باختصاص معنى الحالته باو بعد ذكرنا ان كل موضع يجوز فيه ويجوز فيه ام وبالعكس واعلم ان الفرق  
بين اوام المتصلة في الاستنهام ان معنى قولك لزيد رايت وعلم احد هاتين وجوابه لا او بعد ومعنى قولك ان يدار ام على  
انها رايت وجوابه بالثنية كما تقول زيد او تقول عمرا او تقول ان يكون بعدا لسؤال بل لانه في ام عالم وجود  
احدهما عنه فكيف فتعال تمامه وتقول زيد افضل ام عمري اي ايها افضل من الاخر فغير ذكر المفضل معنى وتقول  
ان يدا افضل وعمره غير الا اذا المفضل معلوما للمخاطب او المعنى لهما افضل وذلك انما يكون اذا قال لك شخص  
عندى رجل افضل من بكرتم احضروا زيد وعلمه مفضل او يدا وعمره افضل اي احد هاتين افضل من بكر وحيث اشكل عليك  
الاخره اوام المتصلة في الاستنهام فدا واما هاتين فقول الحسن او الحسين عليهما السلام افضل ام ابن الحسين من احد هاتين  
ابن الحسين وجوابه لا او بعد من ثم لم يجز ارايت زيدا ام عمرا او لا نه بل هاتين المستويان اذ هاتين افضل والاخرى مع وقد  
نقدم ان سبويه قال ان مثل هذا جاز حسن الا ان نحو ازيد رايت ام عمر الحسن قوله ومن ثمه كان جوابها بالثنية  
اي لكونها طلب الثنتين قوله ولا وبل ولكن لاحدهما معناه ولكن لازمة للثني اعلم ان لا في الحكم عن مفرد بعدا بجابه  
للسبويه فلا يجز الا بعد جز موجه وامر ولا يجي بعين الاستنهام والفتن والعرض والتخصيص ونحو ذلك ولا بعد الذي  
تقول ضربت زيدا لا عمرا واضرب زيدا لا  
لانه جملة ولفظه لا موضوعه لعطف المفردات وقد يعطف المفردات وقد يعطف مضارعا على مضارع وهو لفظ  
نحو فوم لا افضل والمجوز مضارع لا اسم فكلت فاما فام لا فاعد ولا يجوز لغيرها كما ساهر حرفا لعطف لا تقول  
فام زيد لا عمرا لا بكر كما تقول فام زيد وعمره وتقول فقلت فام فام لا فاعد ولا يجوز لغيرها كما ساهر حرفا لعطف لا تقول  
لا عن العطف ويخصر لنا كذا المعنى لاجل العاطف عليه ومنع الترجيح من جى لا العاطفة بعد الفعل الماضي  
ورد يقول امر القيس كان ذقار احطقت بلبونه عقاب نوح لا عقاب لواء على صغار الجبال وذل بقصه لم يلبس ايضا  
تكون عاطفة كانه قال نيا يجزي القيس لبيس الجمل والنظار هنا على اصلها والحرف جند وفي لبيس الجمل جازيا واما ما بان فانه  
ان يلهما فمردا وجملة وفي الاول هي لداركنا العاطف في جرح ان يكون بعد نوح او بعد الجباب وامر نحو فام زيد بل ع

المعنى الذي هو المراد  
والحرف الذي هو المراد  
لرؤيته من قوله  
وغيره من قوله  
نحو قوله

والمراد بالاصح ان اللفظ افضل من اللفظ  
والمراد بالاصح افضل من اللفظ

من هذه الحروف  
على وبل والكن

تنويف تبت والقواطع  
فان جانت بعدا او اجابا

هذا هو المراد  
من قوله  
نحو قوله  
والمراد بالاصح افضل من اللفظ  
والمراد بالاصح افضل من اللفظ

## بقيت الكلام في لا وبل ولكن

يجعل المبتوع في حكم المسكوت عنه من حيث الحكم الى التابع فيكون الاختيار عن قيام زيد غلطا يجوز ان يكون قد اتم وان لم يفتح  
 انتم ببل ان نلفظك بالاسم المعطوف عليه كان غلطا عن عمدا وعن سهو لسان ونقل صاحب المغنق عن الكومنين  
 انهم لا يجوزون العطف ببل بعد لا يجاب الظاهر انه وهم من الناظر فانهم يجوزون عطف المفعول ببلن بعد الواجب جلا  
 على بل كما فعل عنهم ابن اليناري والاندلسي وكيف يتبعون هذا واذ اعطفت ببل مفعولا بعد التثنية او التثنية فاعظما ههنا  
 للاضرب ايضا ومعنى الاضرب جعل الحكم الاول موجبا كان او غير موجب كالمسكوت عنه بالنسبة الى المعطوف عليه ففي  
 ذلك ما جازي زيد بل عمرا واذا ثبت بل ان الحكم على بل بعد الجي كالمسكوت عنه جعل ان يفتح فيكون غير جازي وان لا يفتح  
 فيكون قد جاء كحكاية الحكم على بل بالجى في جازي بل بعد الجى واحتمل ان يكون صحيحا وان لا يكون وهذا الذي ذكرنا ظاهر  
 كلامه الا انه في قول ابن مالك بل بعد التثنية والتثنية بعد ههنا وقد اطلاق منه يعطى ان عطف الجى في قولك ما جازي زيد  
 بل عمرا معطوف بعد جى بل ايضا كما كان كذلك في ما جازي زيد لكن غير بالاتفاق وبه قال المصنف لانه في ما جازي زيد بل عمرا  
 جعل اثبات الجى لعمرو مع تخفيف نفسه عن زيد والظاهر ما ذكرناه اولا وهذا كحكم بل بالنظر الى ما قبلها واتا حكم ما بعد بل  
 الاية بعد التثنية والتثنية في هذا الجهور انه مثبت فعمرو جاء في قولك ما جازي زيد بل عمرا فقلت بل جازي عمرو قبل ان يظن  
 التثنية والاسم فلو لم يجرى في قولك ما جازي زيد بل عمرا فقلت بل جازي عمرو فقلت بل جازي عمرو فقلت بل جازي عمرو  
 في باب وعند البيراني ان العاطف في الاسم المعطوف عليه فقط يتبع الفعل المنوع مستندا الى اثنان فكانت قلت بل جازي عمرو  
 كان في الاثبات الفعل الموجب مستندا الى اثنان واذا ثبت في قولك ما بعد بل عمرا فقلت بل جازي عمرو فقلت بل جازي عمرو  
 لا بل عمرا فقلت بل جازي عمرو فقلت بل جازي عمرو فقلت بل جازي عمرو فقلت بل جازي عمرو فقلت بل جازي عمرو  
 ولو لم يجرى في قولك ما جازي زيد بل عمرا فقلت بل جازي عمرو فقلت بل جازي عمرو فقلت بل جازي عمرو فقلت بل جازي عمرو  
 فضرب زيد بل عمرا فقلت بل جازي عمرو فقلت بل جازي عمرو فقلت بل جازي عمرو فقلت بل جازي عمرو فقلت بل جازي عمرو  
 بعد بل ان باق على الخلف المذكور بين المتر والجمهور ولا يجوز بل لعاطفة المفعول بعد الاستفهام لانهما التدارك لفظا الحاصل  
 عن الجزر يحصل مضمون الكلام او طلب تحصيله ولا يجوز في الاستفهام لا يحصل شيء ولا يخص بل حتى يقع غلط تبسلا  
 وكما مثل تماما بجى بعد النقص بضم النون والترجي والعرض والاولى ان يجوز استغلاها بعد ما يستفاد منه معنى الاخرى  
 والتثنية كالتخصيص والعرض اما التي تلها التحل فبها الاستفهام من جملة الى اخرى اهم من الاولى وتلجى للناظر والآخر  
 بجى بعد الاستفهام ايضا كقولهم نفع انا نون الذكران من العالدين الى قوله بل انتم قوم عاديين واتى التدارك لفظا نحو من زيد  
 زيدا بل انتم وخرج زيد بل دخل خالد وقد بشرنا الجملة في جرح وقد لا بشرنا كان واما لكون فشرطها مغايرة ما قبلها لما يجابها  
 نفعنا واياها من حيث المعنى لا من حيث اللفظ كما مر في المغلة فاذا عطف بها المفعول ولا يكون في ذلك المفرد معنى التثنية لان  
 حرفا تثنى انما تدخل الجمل ويجب ان يكون لكن بعد التثنية لغاير ما بعد ههنا فبها نحو ما جازي زيد لكن عمرو فقلت بل جازي عمرو  
 الاستدراك في المشددة فعدم جى بل باق بخاله لم يقع الحكم به منك غلطا ولا تجب بل لكن وفعا وهو الخطاين عمرا ايضا  
 عطف الجى كزيد في عطف المفرد بفضله لانهما الاثبات بعد التثنية عن الاول ولا التثنية عن الثاني بعد الاثبات للاول واما  
 الكومنين بجى لكن العاطفة للمفرد بعد الواجب ايضا نحو جازي زيد لكن عمرو جلا على بل وليس لهم به شاهد وكون وضع  
 لكن لغاير ما قبلها ما بعد ههنا فذلك الا ان لا يسلح هذا الوضع وذا ولها جملة وجيلة ايضا الغاير المذكورة كما ذكرنا  
 فالمشدة ويضع بعد جميع انواع الكلام الا بعد الاستفهام والترجي والتثنية والتخصيص على ما قيل وذهب بونس الى  
 انها في جميع مواضعها محققة من التثنية وليست بجوز عطف ولها مفرد او جملة وذلك يجوز دخول الواو عليها تثنى  
 المفعول بعد العامل بعد ههنا ويشكل ذلك عليه اذا ولها مجزى بلا جار نحو ما جازي زيد لكن عمرو فالاولى كما قال الجوزي  
 اتفاقا للمفرد عاطفان تجردت عن الواو واما مع الواو فالعاطفة هي الواو ولكن لجرحه من قول الاستدراك واخبار في ما  
 بعد الجمل ان تكون محققة لا عاطفة حجبها الواو ولا الواو انفسها التثنية في جى الجملة بعد ههنا تثنى مع الواو وليست بعاطفة  
 اتفاقا والجزءية عنها فان ولها المصروف عطف حلا فابون وان ولها جملة فضيل عاطفة وهو ظاهر من ههنا التثنية في  
 جى الوقف على ما قبلها او قبل محققة كما هو مذهب الجوزي يحسن الوقف على ما قبلها لكونها حرفا ابتدا فوله جرح التثنية  
 الا واما ههنا اعلم ان الا واما حرفا استفاح ببسلا ههنا الكلام وقا بدنهما المغنوية تؤكد مضمون الجملة وكما تمامه كيان  
 من ههنا الامتار وحرف التثنية والامتار تثنى في قولك تثنى اثبات ركيب الحرفان لا فادة الاثبات والتخفيف فضا وبعثى ان  
 الا تملأ عن عاملين بدخلان على الجملة خبره كانت او طلبية كانت الظلية امر او ضما او استفهاما او تثنى او غير ذلك و  
 بخصوصان بالجملة بخلاف ههنا وقا فانهما كون الكلام بعد ههنا مستداه به وقد نسب لتثنية الههنا كما هو مذهب المصنف

ولو لا ان المفعول لا يكون امر فبها زيدون ان يكون مع الامر فبها عمرو

التثنية  
 حرف فاعل

# بحر الحروف

وهذا الكتاب من فضل الكثير على النداء وما أكثر على التسمي وقد تبدل هجره اما هاء عينا نحو ما وعما وقد جحد في القها في الاحوال

فلت نحو ما وعم ونحوه في الاعمال عند التحليل حيث تخصها بغيره كما ذكرنا عن قولنا لا يجلا جزاء الله خبره وقد جاءها ما بمعنى نحو  
منفع ان بعد ما كثر في باب ان واما اما والاعراض فهما حرفان مختصان بالفضل ولا شك في كونهما اذن مركبتين من هجره الا كما  
رخصنا التقى وابشأ كحرفي الاستفهام لانها بعد التركيب يدخلان على الجملة الالهية والفتحة بلا خلاف واللتان للعرض  
بمختصان بالفتحة على الصحيح كما قال الاندلسي ابنا المصنف دخولهما على الاستمارة كما مر في باب الاستمارة واما هاء من دخل  
في جميع المفردات على اسم الاشارة كقولنا ما ذكرنا في بابها وبفضل كثير من اسم الاشارة ويدينها انما بالضم نحو هاء الله  
ذات فتلحق هاء العارضة ذاتها فاندفع ذلك والنظر في تسلك واما الضم المرفوع المنفصل نحو هاء انم اولاد ويصيرها قبلها  
نحو قوله ها ان فاعلها ان لو كان مثلثا فان صاحبها نداء في بلد مذهب التحليل ان هاء المفردة في جميع ذلك كانت منفصلة  
باسم الاشارة اي كان القياس الله هذا وبعث الله هذا هاء انم هو هاء وان هاء اعندة والدليل على انه حرف التثنية عن اسم  
الاشارة ما حكى ابو الخطاب عمير بن عثمان هذا انا فعل في موضعها انا اذا انقل وحديث هذين هذان تقول كذا واعلم انه  
ليس المراد بقولك ها انا اذا انقل ان ثمرنا لمطالب نفسك وان فعله انك لست غير لان هذان انما بالضم في هاء هاء  
انت ذانقول وهما هوذا بفعل استعراب ونوع مضمون الفعل المذكور بعد اسم الاشارة من المكلم والمخاطب وانما يركن  
مضمون هانت ذانقول او يفسر بان زيد انت هذا الذي اري لامن كانت نوع من ان لا يقع ضمرا وعلمه مثل هذا الضم لم يثبت  
بقولك تقول وقولك بضمك هذا الذي استعرب له شوقه قال جمع هانت اولاد ونحوه في الجملة بعد اسم الاشارة لانه ليس  
الجملة المستعربة على الجملة اذ هي مشتقة وقولك بضمك هو في محل نصب على الحال اي هانت ذانملا فالواو التحليل ههنا لانه  
لان القانك مفعولة به وتعامل فيه حرف التثنية واسم الاشارة ولا اري للخاصة بمعنى اذ ليس المراد انما اشار اليه في حال قولك  
جوز بعضهم ان يكون هاء المفردة في نحو هانت ذانفعل غير متوى دخولها على الاستمارة لا بقولك هانت هو لاه ولو كانت  
هي التي كانت مع اسم الاشارة لم تعد بعد انم ويجوز ان بعد التحليل بان تلك الاعادة للبعد بغيرها كما عرفت لا تخشعهم  
بعد قوله فلا تخشع الذين يتعلمون وايضا قوله انم هو لاه فتلحق على ان المفرد في هانت اولاد ههنا لانه كان مع اسم الاشارة  
ولو كان في صدر الجملة من الاصل لجاز من غير اسم الاشارة هانت ذانم وعما حكى الرخصي من قولك هان زيدا منطلو وهانقل  
كنا فلما عثر على شاهد فالاول ان نقول ان هاء التثنية مختص باسم الاشارة وقد مر في منتهى كثر في قوله ببيت دخوله في غير  
الجملة والمفردات بعد عين مالك با من حرف التثنية قال واكثر ما يلها انما ادى ولم نحو الا بالاسجد فلما عرفت نحو بالبيت كانت  
معهم او تقبل نحو ما في اعادة وقد يلها فعل المدح والذم والتعجب من جعلها حرف النداء فقط فادري جميع هذه المواضع  
منادي بخلاف من جعلها حرف التثنية وجميع حروف التثنية صدر الكلام كالاستفهام كما تقدم الاما الداخلة على اسم الاشارة  
قوله حرف النداء اعمها واواها بالبعد واخي المفضل للتثنية وقد يتوكل منها في النداء والتثنية واستعمالها في التثنية ونحو  
الاهتره بعد هانت اي الهجره بعد هانت بعد هاء ما ساكنة وبها اعمها بمعنى نداء بها الضمير البعيد قال الرخصي هي  
للبعيد قال واما ما الله وبارك مع كونه نعتا لشيء من جنس وريد فلا يستعمله نارا لانه شبه واستعمالها  
عن مرتبة المدح ونحوه وما ذكره القراء على الاستعمال في الضمير البعيد على التثنية ووجوب الجزاء في احد هاء خلافة الاصل واما  
وهي واوا في واو البعيد فلو حرف التثنية وويل واوا في واو البعيد على التثنية ووجوب الجزاء في احد هاء خلافة الاصل واما  
كلا خبرتي سوا وكان موجبا نحو نعم في جواب من قال قام زيد اي نعم قام او منصفيا في جواب من قال ما قام زيد اي نعم قام زيد  
وكذا نظير ما بعد حرف الاستفهام مثبت كان نحو نعم في جواب من قال قام زيد اي نعم قام او منصفيا نحو نعم في جواب من قال لا يعنى زيد  
اي نعم لم يعنى زيد نعم بعد الاستفهام بالاثبات ما بعد اذ الاستفهام نفي كان او ايقانا او من نفي قال ان عتاس وعتاس عنها لو  
قالوا في جوابك لست ابريك نعم لكان كقرا بضمح ان يقال لها هذا اليمين الحرف لا يجاب ايا اثبات ما بعد حرف الاستفهام لكن  
الاظهر في الاستعمال ان يقال الامامة المتكلم المتكلم في التثنية مع الاستفهام عنه وجوز بعضهم ايقاع نعم موقع على اداء بعد  
هجره دخل على نفي لقائه التثنية اري انما على الامر والطلبه فيجوز ان يقال في جوابك لست ابريك واو التثنية لك صدرت  
نعم لان الهجره لا تتركز على التثنية فان ادت الاصلك هذا عطف على التثنية فلو روضت مكانه قال شرح لك صدرت  
ووضعنا عنك ووزن فيكون نعم في الحقيقة تصدق بالحرف المثبت لما قبله الاستفهام مع النفي لا يفرض على ما بعد هجره الاستفهام  
فلا يكون جواب الاستفهام لان جواب الاستفهام يكون ما بعد اذ هاء فالذي قال ان عتاس نعم على كونه نعم بضمير ما بعد التثنية  
والذي جوزه هذا انما على سبق على كونه نعم بضمير المذلول المستمع مع حرف النفي فلا ينافي لقولان والدليل على جواز استماع  
ما قال هذا انما على قول الشاعر البير اللؤلؤ لجمع عمرو واما ما قلنا من ان ندان نعم ونرى ههنا كما اراه ويقولها التماس

اما واو

هاء التثنية

فقد التثنية اقتره  
واقتره من التثنية  
كقوله

وان قد تروى في  
السنه فلان وقد اورد  
العبد والعبد وكره  
وهو مثل قوله العبد  
لان اعترافه لا يثبت  
فان صاحبها زيدا العبد

هرف النداء

هرف الواجب

واي الحفرة في القريم  
عوضهم  
قام زيد

لست للصدق لان  
استدبر انما يكون الخبر  
فالذي ان بن هجره  
الاصحها م

م

م

م

هذا الكتاب من فضل الكثير على النداء وما أكثر على التسمي وقد تبدل هجره اما هاء عينا نحو ما وعما وقد جحد في القها في الاحوال





ويعتبر الابعاد نحو جوارحه واما العائدة اللفظية فهي زين اللفظ وهو زيادتها الفصح او كون الكلا والكلاب سببا  
 مهلا استقامه وزن الشعر او نحو ذلك من العوايد اللفظية ولا يجوز خلوها من العوايد اللفظية والمصنوع  
 سعا والاعدت عينا ولا يجوز ذلك في الكلام الغضابي ولا سيما في كلام الباري نع وابيانته وانته عليهم السلم ويجوز  
 العائدة ان في حوت وقد تنفر احدتها عن الاخرى واما سبب هذه الحروف زوايد لانها قد تنفع زوايد لانها  
 لا تنفع الا زوايد وسبب ايضا حروف الصلة لانه يتوصل بها الى زيادة الفصاحة والى اتمامه وزن او نحو ذلك  
 اما ان تنزل مع ما اذا تكرر كثيرا التاكيد انتهى ويدخل على الاسم والفعل نحو وما ان طبا جرك ونحو قوله ما ان جرك  
 ولا هلعك ولا يرحى بكاي زيدا وفك زيايد منها مع ما المصدرية نحو انظر من ما ان جلس الغاضى ومع ما الابعاد  
 نحو قوله نع ولقد مكثهم فيما ان مكثهم وكذا بعد الاستفحاجه نحو الان قام زيد وكذا مع لما بل زيادة ان  
 المغنوسه بعد ما هي المشهوره فنقول لما ان جلسك حتى اكرهه والعنه المشهوره وانما ان ينكسر زوايد بعد ما ان جاء  
 البشير ويبى لو الفضم وفاد في الفضم ان مذهب سببونها فانها موطنة للفضم قبل لو كما ان اللام موطنة قبل ان ويساير  
 كلمات الشرط كقوله نع واذا اخذ الله ميثاق النبيين لما ابدتكم الاية وبيحى الكلايه وقد يراى في الاكاد نحو ان اية نكس  
 بيد كافي لتفسيره نحو كان ظهيرة نطقوا بالبحر ويشترق قوله نع وان عسى ان يكون وان لو استقاموا وان اتم زائد كما فهم  
 بعضهم بل الاوليان مخففان والثالثة مفسره كما تقدم في فاصيل الفعل واما ما يتراد مع الحرف الكلمات المذكورة اذا تباد  
 معنى الشرط نحو انما انكره منى اكرهه بشير الجيز ومعنى ما انكره منى اكرهه منى نكره منى ولا تفيد هاما معنى النكره  
 ولو تباد منها لم تكن زائدة فن قال ان منى للنكره منى ما مثله من قال لبيك للنكره فكذا معنى لو انا ما يفعل الفعل ما بين  
 ما تكن اكن واما ان ذهين بك وقد يدخل بعد ابان ايضا للبلد ويجوز حكمه مع ان في قولى التاكيد قوله شرط تفيد الجمع  
 ما ذكر من اذا ومعنى ذاهين وان لانها كالماء عمل شرطيا وغير شرطية زيادة ما فيها من الحظية بحال الشرطية ولم يبد هاما الكثرة  
 وان لم تكن لها معنى من الشرط لانها كالماء عمل شرطيا وهو منع العامل من الفعل والظاهرة لدخول ما لم يكن لدان بدل ظرف  
 مذهب من اعلى لهما واتما واخواتها تكون ما زائدة وليست في جها واذا زائدة لانها هي الضميمة لكونها خارجة من وهو ماء  
 الكثرة ايضا لهما عن الاضامه وينبغي ان لا يبد ما في نحو عين ما ان يبك ومن عضة ما يدين تشكبه هازا ان لانها هي الضميمة  
 لدخول الثوب في العقل على ما يجرى في بابها وقد مضى في الخلاف في ما في مثل مثلا ما في الموصولات وقد يراى بعد بعض حروف  
 البحر نحو جوارحه وعما فربك ما حطبا نائم وقد صدق كانه عمرا حتى وقبل انها بعد الحرف البحر فمخروضة والجرور بعد  
 بدل منها وكذا في في اسبان زيد بالبحر كانه باب الاستثناء وما في هذه اللفظ زائدة وفك زيايدها بعد المضاف نحو  
 من جبرئيل واما الاجلين فضبتك ومثل ما انكم نطقون وقبل منها ايضا انها انكره والجرور بدل منها واما الاضامه بعد  
 الواو العاطفة بعد حتى وقد مر ذكرها في حروف العطف والجرور انهم لا يرون انهم الحروف ما مثل معنوا كالتوكيد في الماء  
 ولقد احكامه في هذه وفي من الاستغرابه ما نفا من كونه الحرف زائدة ويون فابشرها انما بشر اللفظ الكون كما تقدم ما نفا من زيايدها  
 ويزاد بعد ان المصدرية نحو ما منعك ان لا تشجروه لولا انك تعلم اهل الكواكباتك قبل المقسم به كثيرا للاذنان بان  
 جواب لعن منى نحو لا والله لا افعل قال لا وابلان ابنه العامر لا يذ على لغوم اى افرجه من قبل اسم قبلها وعليه عمل  
 قوله نع لا انتم يوم القيمة وشذت بعد المضاف نحو في بر لا نحو سري وما شعره كالحول لهدلكه واما من والباء واللام  
 والكاف فهذه تقدم ذكرها في حروف البحر نحو لرحمتك النفس لى وان وفان مختصة بما في معنى القول اقول اعلم ان  
 الفرض بين اى وان ان اى نفس بكل منهم من انصرف نحو جاني زيدا ابو عبد الله والجملة كالمقول هر جى زيدا اى مات  
 قال وترى بينى والظرف اى انت مذهب وتقلبتى لكن اياك لا اهل وان لا نفسرا لا مقعولا مقعولا للفظ حال على معنى  
 القول مؤد معناه نحو قوله نع وانا نباء ان ابا ابراهيم ففوله با ابراهيم نفسير ليعقول نادينا القدر لى نادينا بلفظ هو  
 قولنا يا ابراهيم وكان لك قولك كئيب الية ان ايت اى كئيب الية شيئا هو ايت فان حرف دال على ان ايت نفسير للمفعول  
 به المفعول لكئيب وقد نفسير المفعول به الظم كقوله نع واوجبا اى ملك ما يوحى ان اذن تبه وقوله ما ظلت هم الا ما شخى  
 به ان اعدا والله نفسير للضمير به وفي امرت معنى القول وليس مقصرا لما في قوله ما امرتني لانه مقعول لصريح القول  
 وقد جوز بعضهم ذلك مستلذا لاجد الابد ولا استدلال بالتحمل واجسبان ان مصدره اذ ادخلت على مؤر وفي مقعول  
 لان له اذن مصدره اذ استدلال سببونها على جواز كونها مصدرية بل دخول حرف الجر عليها نحو اعرى ايتها بان ثم ويجوز ان  
 يقال هي زائدة زيدت لكرهه دخول الجار على ظاهر الفعل والمعنى اعرى له بهذا اللفظ وقبل ان فان اعدا والله  
 زائدة ولا يصل على الحكم بالزيادة ما كان للحكم بالاصالة المحتمل ومثل تجوز لقبها مفعول صريح القول المقدر كالفعل

ولكن ما باود ولا اخربا  
 نحوها  
 قال كالتفان  
 ان لو بعد لهم كروية  
 ان لو بعد لهم كروية

ان لو بعد لهم كروية  
 ان لو بعد لهم كروية  
 ان لو بعد لهم كروية  
 ان لو بعد لهم كروية

**حجرات**

حجرات  
 حجرات  
 حجرات  
 حجرات

حجرات  
 حجرات  
 حجرات  
 حجرات

Handwritten marginal notes at the top of the page, including the title 'حرف المضارع' and various grammatical observations.

Main body of handwritten text in Arabic script, discussing the morphology and usage of the present verb form (المضارع) in detail.

Vertical handwritten marginal notes on the right side of the page, providing additional commentary and examples.

بجملته

في الاعراب للقبيل نحو ان الكذب قد يصدف اي بالحقيقة يصد منه الصدوق وان كان ثانيا وقد يستعمل للتحقق  
مجرد اعن معنى الثقل نحو قد سري ثقل جحك وبثقل اي بالثقل في موضع التفتيح كما ذكرنا في بيانها لانه قد يعلم  
الله المعوقين وقال فلا تترك العزب مصفرا انا ملة ولا يفصل من الفعل الا بالضم نحو قد والله لقوا الله وقد هم في حال  
كنا وقد يخون عن الفعل ليل يحدرف بعد هاء قال لما نزل برحمتنا وكان قد فوجوا الاستعما الهزلة وهل لها صدق  
الكلام فقول زيد فاتم وانام زيد وكذلك هل والهمزة اعترضتا فقول ان يدا صوب وانصوب زيد وهو اخوك وازيد عند  
ام عمر حاتم اتم اذا ما وقع وافن كان واو من كان دعوت هل اخول قوله لها صدق الكلام لما مر قوله ان يدا صوب وانام زيد و  
كذلك هل حتى قد خلاص على الجملة الاسمية والفعلية الا ان الهمزة يدخل على كل صيغة سواء كان الخبر فيها اسما او فعلا او حالا  
هل فاعلم ان تدخل على اسمية خبرها فعل نحو زيد فاتم الا على شدة وذلك لان اصلها ان يكون بمعنى قد فضيل هل نحو  
اهل عرت النار بالقرين وكما استعملها كذلك تم حذف الهمزة لكثرة الاستعمال استعما بها معناها وانما لها معانها  
وقد جاءت على الاصل نحو قوله فع هل الى على الانسان اي فذلك فلما كان اصلها قد وهي من لوازم الامتثال تم تعلقك  
على الهمزة فان راك في خبرها فعلا لا تترك عهدا باسمي حيث الى الالف لما لوف وعانفنه وان لم يرضي خبرها ذلك  
صحة هذا ومع وجود الفعل لا يفتح به مفتل ايضا للفعل المضارع بعد ما فلا يجوز اخذ اهل زيد ضربه لما  
خبره التصويب على شرطية انفسر قوله والهمزة اعترضتا فاعلم ان يدا صوب فاعلم ان يدا صوب فاعلم ان يدا صوب  
لا على كون زيد مبتدئا ولا على كونه فعلا للفعل مضارع ولا يقال هل يدا صوب على ان يدا منصوب بهذا وكل ذلك لما  
نقدم ومنها ان الهمزة تستعمل في الاثبات للاستعما بالانكار ايضا قال فع انقولون على الله ما لا تعلمون قال اطربا  
وانت طسرف ومنه نحو ان يدا صوب في الانكار ولا يستعمل هل للانكار واذا دخلت الهمزة على الناق في الخبر انصوب نحو  
المخاطب على ان يدا صوب بغير خبر نحو انه شريح لك والهمزة كذلك والي ذلك بقا دروه في الحقيقه للانكار وانكار الفخ  
اثبات واما هل فلا يدخل على المثالي مثلا ومنها ان الهمزة يستعمل مطردا مع ام للشئويه ولا يستعمل هل معها الا اذا  
كانت ومختص هل يحكي دون الهمزة وهما كونها للتعريف في الاثبات كقولنا فع هل نوب النكا والي بهنوب فوطم هذه  
بذلك فاعلم ان يدا صوب باعترافها فادبها الثاني حق جازان يدي بعد ما الاضداد للايجاب كقولنا فع هل جزاء الاحسان  
الا الاحسان اي ما جزاء الاحسان قال وهل انا الامن عزيمان عوفت خوب وان توشد عزيمان رشد ومن خصائص الهمزة  
ان يدخل على الواو والفاء ومن ثم كان تقدم في حروف العطف ولا يدخل عليها هل لكونها حروف الهمزة فلا يصرف تصرفها  
وهذا الحرف تدخل على هل ولا تدخل على الهمزة لكونها اصلا في الاستعما الطالب للصدق قال فع هل انتم مسلمون  
وقال الشاعر وهل انا الامن عزيمان ونقول انما كرمك فاعلم ان يدا صوب في كرم في الجواز ونقول اسم علم  
ثم هل بلهفت الى ولا يجر الهمزة بعد اتم ويجوز ذلك في هل وسائر كلمات الاستعما فاعلم ان يدا صوب في معنى الاستعما  
بها كما بينت من مذهب سيبويه اعترضت هزلة الاستعما قبل هذه الاسماء وعرف الهمزة في الاستعما فلا يجمع بين حرف  
استعما قال ام هل كثير يكي لم يفض عزيم اثر الاحبة يوم البيئ مشكوم وقال نعم امن يوجب المضطر وقال الشاعر ام  
ينفع ما تعطى العلوق به ريان انفا ذاما من باللين وعبرك لك واذا جازت ام بعد اسم استعما فلا بد من اعادة ذلك  
الاسم بعد اتم ولا يجوز من يقطع ام يقطع بدجانا واجب اعادته مع فصد الاشتراك فيه لان ام منقطعة في  
المتصلة لا بد لها من نقل الهمزة وام المنقطعة حرف استعما وهي يفتح بل وسابق الاستعما الذي هو معنى الهمزة  
فلا يفيد معنى الاستعما لانه لا يفيد لان معناها اشتباه ومفرونة بمعنى الاستعما فاذا اصدت معانها ولم تستعما  
من ام لا بالعطف لان المنقطعة حرف استعما كما ذكرنا ولا بالضم كما نصبت معنى الهمزة لانه من النقص  
بما بعد اتم واما هل يجوز فيها اشتراك الاعادة لشيء بها بخوانها الاسمية في عمدا اهلته وقد جعلها الشاعر في قوله هل ما علمت  
وما استودعت مكنوم ام خيلها اذا نالت يوم مصر وم ام هل كثير يكي لم يفض عزيم اثر الاحبة يوم البيئ مشكوم وزي  
ايدك فاهل همي من حواص الهمزة فحواص المفرد بعد اعتمادا على ما سبق من ذكر ذلك لانه في كلام سيبويه ان  
نولك منكر او مستعما زيدا وزيدا او زيد يدا صوب فاعلم ان يدا صوب وانما ذلك لانه في قوله هل زيد  
فولج حروف الشرط ان ولو واقفا هذا صدق الكلام فان الاستقبال وان دخل الماضق ولو عكسه وتلزم ان الفعل لفظا او  
تقدرا ومن ثم قيل لو انك بالفتح لا تفاعل وانطلقت بالفعل موضع منطلق يكون كالعوض فان كان جاملا جاز للعدو  
قوله فان للاستعما ان بعضي سواد دخلت على المضارع لو انما صوب كذا ولو لخص على اتم ما دخلت قال نعم لو قطعكم في كثير  
من الامر هذا وضعها كثر في الظروف المبينة ومذهب الفراء ان لو يستعمل في الاستقبال كان وذلك مع قلته ثابت لا يترك

كان اثر الهمزة خبرها  
او ادخلت على خبرها وكان

حرف الاستعما

او رسالها كما جاز

والدها لا تشاء واري

والاستعما في الكلام  
او الاستعما في الكلام

وان لم يرد معناها  
من يقطعها  
يستهين

لانها لا تخرج الا بحرف  
كالهمزة ويجوز  
الاعادة

هل يدا صوب

حرف الاستعما

نحو اطلبوا العلم ولو بالاضيق ثم ان الفاعل الاول ان لو امتنع الثاني لا امتنع الاول وقال المصنف هو لا امتنع الاول لا امتنع الثاني  
 قال وذلك لان الاول سبب الثاني مستبب السبب قد يكون اثر من السبب كالاشرف والحاصل من الثاني الثالث قال  
 فالاول ان يقال ان امتناع الاول لا امتناع الثاني لان امتناع السبب يملك على امتناع كل سبب بما حل نظر لان ان شرط عندهم  
 ملزوم والجزء لا يفرق سواء كان الشرط سببا كما في قولك لو كانت الشمس طالعت كان النهار موجودا او شرطا كما في قولك  
 لو كان لي مال تجتهد ولا شرط ولا سببا كما في قولك لو كان زيد لي لكتبت بقره ولو كان النهار موجودا لكانت الشمس طالعة  
 والعجيب ان يقال كما حال المصنف هو موضوعه لا يكون حقا او مفعولا للوجود في الماضي والمفاد وجوده في الماضي يكون مستقلا  
 لا مفعولا لشيء ذكرناها بل لان موضوعه لا يكون حقا او مفعولا للوجود في الماضي والمفاد وجوده في الماضي يكون مستقلا  
 فيه فبمقتضى الشرط الذي هو ملزوم لا يخل امتناع لازم ما في الجزاء لان للزوم بدق في امتناعه لا يفرق بين جواب لو فبلا  
 لازم الوجود في جميع الأزمنة في فضاء المنكلم وايضا ذلك ان يكون الشرط تاما بشبهه على استلزامه لذلك الجزاء بل يكون بنفسه  
 ذلك الشرط اشبه ان يكون باسئلوا ذلك الجزاء فبلازم استمرار وجود ذلك الجزاء لان ذلك الشرط لا يفتقره فبلازم وجوده  
 لهذا ان التفتضان لا يفرقان منا لو امكن ذلك من ان استلزم الامانة الاكرام فكيف لا يستلزم الاكرام الاكرام  
 ومنه قوله لو ان ماني الارض من شجرة الملام الى قوله ما نقضت اى لم يثبت وقوله عرفت ان المصنف لم يوجب الله له بعضه  
 اى لو ان ماني الارض من شجرة الملام لو لم يوجب الله له بعضه لم يوجب الله له بعضه من خواص  
 العرب والمناخى معنى قال لو يضاف طاربه وهو مفعول لا حظ الاطال هذه ومضل زعم بعضهم ان جزءها مطر على بعض النفا  
 قوله ويلزم ان الفعل لفظا وقدره انما في نحو لو ذات سوارا لظننى لو في الماضي منه في الكلام في تقدير الفعل تاما في نحو لو  
 زيد صرحت فبذبحي ان يكون على الخلاق الذي ذكرنا في قوله ان في الماضي وجاء في الضرورة شرطها اسمية قال لو يغير  
 الما وحلف شرطي وهذا من باب نزع الاسميه مقام الفعلية كما في قوله فهلا تقصر على غيبها قوله ومن ثم قوله لو انك  
 باهتد لانه فعل هذا مذهب المصنف اعني تقدير الفعل بعد الواو التي يليها ان وذلك لسبب الذي عندى انه لا يحتاج الى  
 تقدير الفعل ولكن ان يقع نايه عن الفعل الذي يجب نوعه بعد الواو لان خبر ان اذن فعل يوجب لفظه عن الفعل  
 بعد الواو ذلك لو ان زيد الجاني فكأنك قلت لو جاني زيد قوله وانظرت مؤنصع منطوقه يعنى ان اذا لو نعت بعد  
 الواو في شرطها خبرها ان كانت مستقلا وجبان يكون فعلا لان الفعل لفظا لا بد له من مفسر وان كونهما داخل على  
 معنى التقضي واليقوت يدل على معنى ثبت فالمراد ان يكون خبر ان فعلا ماضيا لاسم فاعل ليكون كالعوض من لفظ  
 الفعل المفسر واما المعنى فبذلك كما ان ان ذلك عليه وان لم يكن مستقلا جزا للتعدي وكقوله نعم ولو ان ماني الارض من  
 شجرة الملام واما قوله نعم بوزن انهم بادون في الاعراب فلا نون يعنى ان المصدرية وليست شرطية بل بعد فعل ان على  
 معنى التقضي ومنهم من لم يشترط على الفعل في خبر ان الواو فبعد الواو ان كان مستقلا ايقه كما ذهب اليه ابن مالك قال  
 الاسود ان يعبر بها خبر ان كل يوم غيبه واهلكتهم لو ان ذلك نافع وقال كعب كبر في اخلة الواو انها صدف موعودها و  
 لو ان الصبح مقبول ومع هذا لا شك ان استعمال الفعل في خبر ان الواو بعد الواو اكثر وان لم يكن لازما واذا حصل الفعل  
 فالأكثر كونه ماضيا كقوله كان عوض من شرطه الذي هو الماضي فبذلك جاء مضادا قال تمد بالاصناف او انواها وانشئت لو اننا  
 فبذلكها جواب لو اما فعل مجرد بل نحو لو من بيني لو اضربك واما في اوله مفعولة وتحت هذه الامم فلذلك وان  
 نوع ما في خبرها صله في ذلك كغير نحو ان الذي لو من بيني سلكي وذلك للطول وكذا اذا طال الشرط بل بوجه كقولك  
 ولو ان ماني الارض من شجرة الملام الى قوله ما نقضت ولا يكون جوابا لاسميه بخلاف جواب ان لان الاسميه من خبرها  
 مضمة وان استنظره ومضون جواب لو مستف من منع كما في قوله نعم ولو انهم اموا واتقوا المشؤمة من عند الله خبر  
 فلقد بر الله قبل لو كون الاسميه جوابا للفعل لا جوابا لاسميه بل لو كان المفعول انهم اتقوا المشؤمة من عند الله خبر  
 نعتون علم اليقين لشرطها الجمح وجواب الفهم سادس جواب لو ان ماني الارض من شجرة الملام على الشرط لانه  
 قال انما حصل جوابها اسمية لذلك على استنظره مضمون الجزاء قوله واذ انزلتم الفهم اول الكلام على الشرط لانه  
 لفظا او معنى وكان الجواب للفهم لفظا مثل والله ان المني وان المني فوالله لا يثبت وتقدم مرافقه كاللفظ مثل لو ان  
 غير جاز ان يعبر وان يلقى كقولك انما والله ان ماني انك وان المني فوالله لا يثبت وتقدم مرافقه كاللفظ مثل لو ان  
 لا يجوز ان المني فوالله انك لم تشركوا اول اعلم ان الفهم اذا تقدم على الشرط فاما ان تقدم على الفهم ما يطلب الخبر نحو  
 زيد والله ان المني فوالله ان زيد والله انك لم تشركوا اول اعلم ان الفهم اذا تقدم على الشرط فاما ان تقدم على الفهم ما يطلب الخبر نحو  
 تقدم الشرط وكلامه الان فبذلك تقدم عليه طالب خبره بل قوله اول الكلام فمقول انما واما الشرط فالأكثر ولا

في بيان

على تقدير لا يفتقر الى شرط في الكلام يعنى ان لو ان ماني الارض من شجرة الملام الى قوله ما نقضت اى لم يثبت وقوله عرفت ان المصنف لم يوجب الله له بعضه  
 اى لو ان ماني الارض من شجرة الملام لو لم يوجب الله له بعضه لم يوجب الله له بعضه من خواص العرب والمناخى معنى قال لو يضاف طاربه وهو مفعول لا حظ الاطال هذه  
 قوله ويلزم ان الفعل لفظا وقدره انما في نحو لو ذات سوارا لظننى لو في الماضي منه في الكلام في تقدير الفعل تاما في نحو لو زيد صرحت فبذبحي ان يكون على الخلاق الذي  
 الما وحلف شرطي وهذا من باب نزع الاسميه مقام الفعلية كما في قوله فهلا تقصر على غيبها قوله ومن ثم قوله لو انك باهتد لانه فعل هذا مذهب المصنف اعني تقدير الفعل بعد  
 تقدير الفعل ولكن ان يقع نايه عن الفعل الذي يجب نوعه بعد الواو لان خبر ان اذن فعل يوجب لفظه عن الفعل بعد الواو ذلك لو ان زيد الجاني فكأنك قلت لو جاني زيد قوله وانظرت  
 مؤنصع منطوقه يعنى ان اذا لو نعت بعد الواو في شرطها خبرها ان كانت مستقلا وجبان يكون فعلا لان الفعل لفظا لا بد له من مفسر وان كونهما داخل على معنى التقضي واليقوت يدل على معنى  
 ثبت فالمراد ان يكون خبر ان فعلا ماضيا لاسم فاعل ليكون كالعوض من لفظ الفعل المفسر واما المعنى فبذلك كما ان ان ذلك عليه وان لم يكن مستقلا جزا للتعدي وكقوله نعم ولو ان ماني الارض من  
 شجرة الملام واما قوله نعم بوزن انهم بادون في الاعراب فلا نون يعنى ان المصدرية وليست شرطية بل بعد فعل ان على معنى التقضي ومنهم من لم يشترط على الفعل في خبر ان الواو فبعد الواو ان كان  
 مستقلا ايقه كما ذهب اليه ابن مالك قال الاسود ان يعبر بها خبر ان كل يوم غيبه واهلكتهم لو ان ذلك نافع وقال كعب كبر في اخلة الواو انها صدف موعودها و لو ان الصبح مقبول ومع هذا لا شك ان  
 استعمال الفعل في خبر ان الواو بعد الواو اكثر وان لم يكن لازما واذا حصل الفعل فالأكثر كونه ماضيا كقوله كان عوض من شرطه الذي هو الماضي فبذلك جاء مضادا قال تمد بالاصناف او انواها وانشئت لو اننا  
 فبذلكها جواب لو اما فعل مجرد بل نحو لو من بيني لو اضربك واما في اوله مفعولة وتحت هذه الامم فلذلك وان نوع ما في خبرها صله في ذلك كغير نحو ان الذي لو من بيني سلكي وذلك للطول وكذا اذا طال الشرط بل بوجه كقولك  
 ولو ان ماني الارض من شجرة الملام الى قوله ما نقضت ولا يكون جوابا لاسميه بخلاف جواب ان لان الاسميه من خبرها مضمة وان استنظره ومضون جواب لو مستف من منع كما في قوله نعم ولو انهم اموا واتقوا المشؤمة من عند الله خبر فلقد بر الله قبل لو كون الاسميه جوابا للفعل لا جوابا لاسميه بل لو كان المفعول انهم اتقوا المشؤمة من عند الله خبر نعتون علم اليقين لشرطها الجمح وجواب الفهم سادس جواب لو ان ماني الارض من شجرة الملام على الشرط لانه قال انما حصل جوابها اسمية لذلك على استنظره مضمون الجزاء قوله واذ انزلتم الفهم اول الكلام على الشرط لانه لفظا او معنى وكان الجواب للفهم لفظا مثل والله ان المني وان المني فوالله لا يثبت وتقدم مرافقه كاللفظ مثل لو ان غير جاز ان يعبر وان يلقى كقولك انما والله ان ماني انك وان المني فوالله لا يثبت وتقدم مرافقه كاللفظ مثل لو ان لا يجوز ان المني فوالله انك لم تشركوا اول اعلم ان الفهم اذا تقدم على الشرط فاما ان تقدم على الفهم ما يطلب الخبر نحو زيد والله ان المني فوالله ان زيد والله انك لم تشركوا اول اعلم ان الفهم اذا تقدم على الشرط فاما ان تقدم على الفهم ما يطلب الخبر نحو تقدم الشرط وكلامه الان فبذلك تقدم عليه طالب خبره بل قوله اول الكلام فمقول انما واما الشرط فالأكثر ولا

من اوله ان الفهم اذا تقدم على الشرط فاما ان تقدم على الفهم ما يطلب الخبر نحو زيد والله ان المني فوالله ان زيد والله انك لم تشركوا اول اعلم ان الفهم اذا تقدم على الشرط فاما ان تقدم على الفهم ما يطلب الخبر نحو تقدم الشرط وكلامه الان فبذلك تقدم عليه طالب خبره بل قوله اول الكلام فمقول انما واما الشرط فالأكثر ولا

اخبار

حروف الشرط

بالحرف

اعبار القسم دون الشرط فيجعل الجواب للضم ويستغنى عن جواب الشرط فليام جواب القسم مفاعله ان فكقولنا نعم  
 لمن اخبر جوازا بخروج معكم ولفق قولوا الا ينص في قوله واما الجواب قوله ولو انتم استوارا نقول المؤمنين عند الله  
 خبر ونقول والله ان لو جئتني بخبرك واللام جواب القسم لا جواب لو ولو كانت الجواب بخصيصها ولا يجوز في مثله  
 كذا نقول والله لو جئتني ما جئتني ولو كان الجواب للو لجاز ذلك وان التي او والقسم عند مسبوقة موطئة كاللام  
 بل ان وقبل السواء الشرط وعند غيره زادك واما في قوله لا تنقول والله لو لا زيد نصيبك قال والله لو لا يتخنا عبادا وكذا  
 اليوم او لكاد واللام جواب القسم لا جواب لو ولا يجوز في ذلك الشرط في الشرط والاعاء القسم مع  
 التبيين لما التبتك من كتاب حكمة الى قوله لمن تبعك منهم لا ملين حيمين ويجوز طلبه في الشرط والاعاء القسم مع  
 تصدده كقول الاعشى لئن منبت بنا عن غيب حركه لا لفتنا عن دماء قوم نقتل قال لئن كان ما حدثته اليوم صاد  
 اسم لهما والقبض للشمس ناديا وقال حلف لها ان تدج الليل لا يزل امامك بيت من بيوت ساور واما لو انعكس الامر  
 فعندم الشرط على القسم فالواجب اعتبار الشرط ذلك بعد ذلك الغاء القسم بخوان جئتني والله اكرمك واعتبار واعبار  
 الشرط بخوان جئتني فوالله لا كرمك وتقبل هذه الاحكام مبنى على مقدمه وهو ان اداني القسم والشرط اصلها القسم  
 كالاتمها بانها هي التي الكلام معني ثم ان كلامها من الكثرة استعملها وبعدك عن جوابه قد يفظ عن درجة تصدده  
 على جوابه بلفظ باعتباره اى لا يكون في الجوابين علامتها اما الشرط فتعريف ان التذوق واما القسم فتعريفه  
 فام ويزيد فام والله فيصنع امرها ويصير ان بحيث لا جواب لها لفظا واما من حيث المعنى فالذي يتقدم على  
 الشرط جوابه وكذا ما يتقدم على القسم او يتقبل القسم لكن القسم اكثر الغناء من الشرط لانه اكثر ذورا في الكلام حتى يقع  
 الله تعالى المواخذ به بلائله لئن السنهم عليه وسته لعمو افعال لهم لا يواخذ كما الله بالعقوبات ايضا ما شره في الاصل  
 الاصل في معنى الجواب اقل من اقبل الشرط في جوابه لان القسم مؤكد للمعنى الثابت فيه فهو كالجزء الذي يتم معنى  
 الكلام بلونه والشرط مورد في جوابه لان القسم مؤكد للمعنى الثابت فيه فهو كالجزء الذي يتم معنى الكلام دونه  
 الشرط مورد في جوابه معني لم يكن فيه وهو التوفيق فكان اداء القسم التيق بالا فاعلم عن جوابه من اداء الشرط فلهذا اشد  
 يلقى القسم عن الجواب مع امكان ان يلقى بخلاف الشرط نقول انا والله اكرمك بالا فاعلم وهذا ممكن ان نعبره نقول  
 لا كرمك ولا نقول انا ان لفتنا اكرمك بالشرع على ان اكرمك خبر المبتدأ واداء الشرط ملغاه بل نقول اكرمك  
 باعتبار الشرط والحجلة الشرطية خبر المبتدأ وهذا محل قولنا ان بصير اخوك نصير ع على التقديم والتاخير ليعرف  
 الشرط اذا تقرر هذه الذمة طنا اذا تقدم القسم على كلمات الشرط باعتبار القسم اولى لقوى القسم بالتصديق الذي  
 اصله وضعف الشرط بالتوسط والاستلال فير اللوميات على ان اعمال الاول في باب الشارح اولى لان الاول وان كان بعد  
 من الثاني الا ان هذا العهد يعقوب بالتصديق الذي هو حقه واصله والفريب ضعيف بالتوسط الذي هو خلاصه  
 واصله ويجاز فليلا بالنظر الى ضعف القسم في قننه كما ذكرنا ان من الشرط فيعتبر لاشل كونه اقرب الى الجواب بلقى القسم  
 كما ترى قوله لئن منبت بنا عن غيب حركه اليك واذ تقدم الشرط على القسم وجب اعتبار لغوىه بالتصديق مع كونه  
 في الاصل اقوى من القسم ويجوز ذلك بعد هذا اعتبار القسم ايضا لامكانه ان يكون القسم قوا لله لا يلك فالقسم وجوابه  
 جواب الشرط ويجوز الغاء القسم لتوسطه لانا قد ذكرنا ان الله قد يلقي بضعفه مع امكان اعتباره فنقول ان القسم والله  
 انك فالك جواب الشرط والشرط والجواب ما قد جاء جواب القسم واما اذا تقدم لو او لا على القسم فالواجب الغاء القسم  
 لان جوابها لا يكون الا جملة فعلية خبرية ولا يخصص ان يكون جملة مفعولة فنقول لو جئتني والله لا كرمك ولو لا زيد والله تصديق  
 قوله وان توسط اى القسم قوله يتقدم الشرط قد ذكرناه قوله او غير يعنى طالب خبر كالمبتدأ بل ناسخ او مع الناسخ جان  
 ان يعبر القسم وان يلقى سواء تقدم على الشرط او تاخر عنه فان تقدم مع الاغناء فتعريفنا والله ان القسم انك لفتنا القسم  
 مع تقدمه على الشرط وجوز اعتباره لتقدم المبتدأ عليه فالحجلة الشرطية مع الجواب خبر المبتدأ والقسم فهو كافي زيد والله  
 يقوم ونقول مع الاعتياد انا والله ان القسم لا يثبت اعتباره نظر الى تقدمه على الشرط وجعلت الجملة القسمية مع جوابها  
 خبر المبتدأ فهو كقولك زيد والله بهومن وهذا كله بنا وعلمنا ان الله ان القسم مع الاغناء فلو كان الاعتياد اذا كان  
 هناك جوابا بطا اى وان تاخر عن الشرط مع الاغناء فتعريفنا ان القسم والله انك لفتنا القسم عليه  
 وهما المبتدأ والشرط فنقول مع الاعتياد انا ان القسم قوا لله لا يثبت جعلت الجملة القسمية مع جوابها جواب الشرط والحجلة  
 الشرطية مع جوابها خبر المبتدأ وان توسط يتقدم على الشرط اعني طالب الخبر عليه ولا يكون هناك لا شرط مقدم على القسم  
 ولا ما تخر عنه فان كان الخبر جملة جاز ان يعبر القسم وان يلقى بخوان انا والله اقوم وان كان الخبر مفردا وجب الغاء القسم كقولنا

ولا نقول بلما جئتني  
 من ابا بغيره  
 لئلا يفتخر  
 لئلا يفتخر  
 لئلا يفتخر  
 لئلا يفتخر  
 لئلا يفتخر

في اعتبار القسم  
 اذا تقدم على القسم

انا والله اقوم

هذا هو المطلوب

وانما كان بقوله  
الأكبر كونه  
لفظا ومعنى  
والله اعلم  
بما ليس  
بالعقول  
والله اعلم  
بما ليس  
بالعقول  
والله اعلم  
بما ليس  
بالعقول

في ان الضمير  
على الفاعل

بفعل فان  
يقول ان  
فعل بالذات  
موضوع

فانما هو  
في انما هو

الكلام  
لعمري ذكر  
هناك كلام  
الاولى  
دليل على  
شرط فان  
تصديق  
كقولهم  
شبهت  
سائر ان  
ان دخلت  
اعطيت  
الذات فان

اعبار لان جوابي لضم لا يكون الا جملة من ان نحو انما والله فم وعمل هذا في بحسن اطلاق قوله وان توسط بتقديم على الشرط  
بما ان عبارة في لغات وطريق المحصر ان نقول العشم اما ان يقدم اول الكلام او يتوسطه او ياتي بعده فان تقدم وجب  
اعبار سواء ولله الشرط نحو والله ان النبي لا يملك الا نحو والله في ان يملك وانما ان توسط الكلام فاما ان يقدم  
على الشرط او لا فان تقدم عليه وجب اعتبار الشرط وبما ان الله العشم واعبار سواء تقدم على ذلك الشرط طالب من نحو  
انا ان النبي فوالله لا يملك وانما ان النبي فوالله ان النبي فوالله لا يملك وانما ان النبي فوالله لا يملك  
والله انك وان لم تقدم الشرط على هذا العشم المتوسط فاما ان ياتي بعده الشرط او لا فان ياتي غير العشم القس  
الشرط نحو انما والله ان النبي لا يملك وان لم ياتي بعده الشرط فان جاء بعد العشم جملة جاز اعتبارها وانما انما والله لا يملك  
وانما والله انك وان جاء بعد مضمون وجب لغات نحو انما فم والله وان النبي فوالله هذا وكل موضع فلان ان وما  
بعض من معناها من الاسماء من ملحاة الى جواب لها ظاهرا فالاولى ان لا تعمل ظاهرا في الشرط ايضا كما ذكرنا في الجواب فم  
نحو انك ان يحسن وقد الله ان تجزي لا كرمك وفعل جمل ذلك في الشعر كقوله فان بك من جن لارج طان فان بك  
اسما لها الاشر في فعل وقوله فان يملك في الشعر كقوله فمسطل لما اغضبك في الشعر في ذيل الطول وقوله لذي نك قد ضاقت  
على بونكم في قوله ان يبي اوسع وقوله اما من باحضا لان انك ذلك ملحق في فعل فقول المصنف ان المعنى لفظا  
او معنى ليس يحتم وتسمى المعنى نحو ان لم يزل لا يملك وقد بين ايضا ان قوله وكان الجواب للضم لفظا ليس يحتم بل قد  
يحيى الجواب للشرط مع ثمة كقولهم من منبت بنا البيت ثم اعلم انه لو وقع جواب للضم على ان الشرط يوما تضمن معناها  
فعلا ما ضيقا نحو فعل لما فعل فالمراد الاستقبال لكونه سادس جوابا لشرط قال لم وان انك الذي اوتوا الكتاب بكل  
امر ما ضيقا يملك وليس ذلك ان امسكها وليس ان سلكنا رجعا الى قوله لفظا وقوله وفعل للضم كاللفظ اي العشم المقدر كاللفظ  
ير سواء كان هناك لام موطنة كما في قوله من اخروا اوله يكون كافي في قوله وان اطعموهم انكم لشركون وقال بعضهم ان قوله انكم  
لشركون جواب لشرط والفا مقرر ولم يقدّر شيئا وهو ضعيف لان ذلك انما يكون لضرورة الفع كقوله من يفعل الحسنات  
الله يشكرها واما اذا تقدم ضمير الاستفهام على كل الشرط سواء كانت تلك الكلمة اسما جازعا كذا وما وان ونحوها او حرفا كان  
ولها جزاء فذلك الكلمة والاستفهام داخل على الجملة الشرط والجزاء لكونها كجملتها واحد نحو من يضربك يضربك بنفسه  
وكذا لو اضربك تضربك وكذا ان ناسي انك بالجزء ويكون رفع الجزاء لاعتماده على الجزاء فلا يعقل ذلك في غير الجزاء من كالم  
الاستفهام ليقول من ان اضربه يضربني بالجزء لا غير فافان الجزاء هو الاصل في باب الاستفهام ونقول في الجزاء ان النبي  
بانك يفتخر بانك ان ناسي وكذا من يزره بكرمك بالترفع والحق هو الاول على مذهب سيبويه لان كلمات الشرط  
انما لتعني اذا تقدم عليها ما يستحق الجواب كما تقدم وهو ليس كذلك فالاطان يجعل الجواب للشرط ويجعل الاستفهام  
داخل على الشرط والجزاء معا كدخول الموصول عليها معا في نحو جاني الذي ان ناسي يشكرك بجزء يشكرك والذليل على قوله  
ان من فم الخالدين والفاء في فم جواب الشرط وفي فان للتبعية ولو كان التقدير انهم الخالدين اي انهم الخالدين  
ان من والاصل عند الحكم بزيادة الفاء واما الجزاء الداخلية على انما في المحبظة والخط على ما هو في موضع جزاءها الا ليس  
جزاء كما في الظرف المبني بل موضع الجزاء لغير ذكره هناك فليس اذا اذن مع جملها كان مع جملها بل في جزاءها  
التقدم من حيث المعنى على انما لانها عاملها كما سبق في الواضع المذكور فالا استفهام داخل في المحبظة عليه فون ثم لم يرك الفاء  
في قوله انما كاعظاما ورفانا مثال نحو جاني جلد لان التقدير انما شوا وهذا كثيرا لا استفهام حتى يعلم  
ان جواب الاستفهام ان يدخل على ما هو في موضع الجواب كقوله فم لا تحببهم بعد قوله ولا تحسبن الذين لما طال الكلام  
والفاء لا تحسبنهم زايدة والعامل في اذا قوله لم يكون مع ان فيه ظرف الاستفهام وان لا تعمل غير هذا التوضع ما بعد ما  
بما فيها ما وذل للعرض الذي في كذا في الظرف المبني فهو مثل قولك اما يوم الجمعة فان زينا فام انصاب يوم بغير ان  
على تصحيح على ما يحى مع كونه خبر لان الفاء مع جزاء مرجح للاول كما بد من الفاء في الاية الثانية لما ذكرنا في الجواب عند  
مواقع دخول الفاء في الجزاء فنقول ان دخلت ان ذلك ان سالت فان اعطيتك فعلى كذا لان الاعطاء بعد السؤل  
الاعطاء اذ الشرط الثاني لفظها بين اجزاء الكلام الذي هو جزاءها معنى عن الشرط الاول مع الجواب لا يكون في اداة  
الشرط الثاني فاه كقوله فان عثرت بعد ان وانك نفسى من هنا فقول لا لعا فهو من الله ان النبي لا يملك فثاني الشرط  
لفظا ومعنى ومثل ان تبت ان تدب نوح اي ان تدب نوح تبت نوح وكذا ان كان اكثر من لفظي فان سالتني  
اعطتك فقوله فان سالتني مع الجزاء جواب ان لفظي فقولك فان لفظي مع جزاء جوابي ان دخلت وعلى هذا ففسر ان  
كان اكثر قوله واما للتفصيل والفرج في فعلها وعضو بينهما وبين فانها جزاءها مطفا وبل هو معمول الجزاء

والى البريقل وقوله واولا ما علمت وكما في

مصنفا

مطلبا نحو ما يوم الجمعة فزيد مطلق ومثل ان كان جائزا لتقديم فن الاول والاخر الثالث اعلان اما موضوعنا فيقول المفسر  
 يحل نحو قولك هؤلاء فضلا واما ان يفتضيه واما هو فيمكنك واما بشر فكذا الى اخر ما انفصل ولا يستلزم نحو قولك ان ما  
 بعدها نحو بلزيم حكم من الاحكام ومن ثم قيل ان منه معنى الشرط لان معنى الشرط ايضا هو استلزامه شيء لشيء او استلزام  
 الشرط الجزاء كذا كونه الظرف قبله وبينه والمعنى الثاني اى الاستلزام لان له في جميع مواضع استعماله بخلاف معنى التفصيل  
 فانها لم يفرغ عنه وهذا التزام بعضهم هذا المعنى ايضا فيهما في جميع مواضعها فاللزم ذكر المتعدد بعد ما وحل قوله في  
 الشرط نحو قولك في العلم بعد تولد واما الذي شرحه فلو لم يرفع على معنى واما الشرط نحو وهذا لان كان محتملا في هذا المقام  
 لان جواز السكوت على مثل قولك اما ان يفتضيه دعوى التزام التفصيل فيها واما بيان معنى الشرط فيها بيان  
 نفوذ هو حرف بمعنى ان وجب حذف شرطها للكثرة استعمالها في الكلام ولكن ما في الاصل موضوعه للتفصيل وهو  
 ذكرها كما ذكرنا في قولنا اما ان يفتضيه واما هو فيمكنك فيؤدي الى الاستفصال لهذا ايضا وايضا حذف ذلك وجواز العرض  
 معنوي وذلك انهم ارادوا ان يفتضيه ما هو الملزوم حقيقة في هذا المنكسر مقام الشرط الذي هو الملزوم في جميع الكلام  
 ففسر ذلك ان اصل ما زيد فقام اما ان يكون شيئا فزيد فقام بغيره في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ  
 بوضع فقامه وقطع ببلانه جعل ونوع قيامه وحصوله لا وقا لو وقع شيئا في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ  
 شيء بينهما مما كان العرض المكمل من هذه الملائمة المذكورة بين الشرط والجزاء لوزوم الغياب لزيد فلهذا العرض جاز  
 ووقع الغاء في غير موضعها فقد بين انه حصل لهم من حذف الشرط واما في الجزء مؤقده شيئا مفصوذا انهما احكام  
 تخفيف الكلام بحيث لا يشترط الا استعمال والنتائج فيما هو الملزوم حقيقة في هذا المنكسر مقام الشرط الذي هو الملزوم في جميع الكلام  
 الشرط وحصل ايضا من قيام جزاء مؤقده الشرط ما هو المعروف عندهم من شغل جزاء لغيره في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ  
 ان خبر اللفظ بعد لولا وبعد القسم لم يحدف وجوبا الامع سد جواب لولا وجوبا القسم سدك ويحصل ايضا منه فقاء الغاء  
 متوسطه للكلام كما هو حقه وقوله يفتضيه جزاء الجزاء لو فتحت فاه التسيبه في اول الكلام وكذا يقدم على الغاء من اجزاء الجزاء المقطع  
 بما والظرف نحو اما اليوم فلا يفتقر واما يوم الجمعة فاما اذا اصبحت اذا اصبحت انما ما تزوم وان حكم والمعنى ان عند الغاء لا يوجب  
 ان يكون لاداء اليه وهذا لا يفتقر واما يوم الجمعة وكذا غيره ذلك من معولات الجزاء كالتحال نحو اما تجردا فاما صانك والمفعول  
 المطلق نحو اما من يركب ضاربا والمفعول له نحو اما ما اذا باغا فاما ان زيد ولا يفتقر عمل ما بعد فاه التسيبه فاما فلهذا  
 ان كان ذلك متعاقبا غير هذا الموضوع لان تقديم المفعول المذكور لا لاجل الاغراض انهم المذكور ولا نقول مثلا ان جندك  
 فلهذا فاما تشارب على ان وقد مفعول ضاربا اذ لم يحصل بالتقدم شيء من الاغراض ثم انما يجوز التقديم للاغراض المذكورة  
 وان كان هناك مانع اخر من التقديم غير الغاء نحو قولك ما يوم الجمعة فان زيد لا يفتقر نحو اما انما فاضرب ولا يقدم من  
 اجزاء الجزاء شيئين فصاعدا لانك لا يتجاوز هذا النص وقد لا نقول اما ان يفتضيه فلا ياكل وقد يقع كذا الشرط مع الشرط  
 من جملة اجزاء جزاء اما قد اشترطها كقولك نفع فاما ان كان من المفترقين فربح وويجوز هو لغيره نحو جواز اما استغنى عن جزاء  
 ان والتبديل عليها البسبوت جواب ان عند جواز اما ان جئتني اكرمك بالجزء وجوب اما ان جئتني اكرمك مع ان نحو ان  
 من يفتقر وكرمك قال نعم اما اذا ما اسلمته فقد وعليك رزقه فيقولون انما يكون من شئ فاذا ما اسلمته كما انما وجب الغاء في جزاء  
 اما لولا الجزاء وان كان فضلا مضادا لظاهر جزاء اما ان يفتضيه لا يفتقر لانه لا يوجب حذف شرطها فلهذا يفتقر في الجزاء  
 الذي هو ايجد منها من الشرط الا شري فاما اذا حذف الجزاء في نحو لا يفتقر ان يفتقر في الاصل ان لا يعمل الا في الشرط والجزاء  
 ضد الجزاء عند حذف الشرط اولى واما قوله اعلم والاضرب فاما الجزاء لعدم لزم حذف الشرط هو ساوا انما كان  
 بمقتضى ان ولما انفتح بسبب توجيه لتولم اما ان يفتضيه فيطلق بينهما بان من شئ في يد مطلقا فليس ان اما بمقتضى انما وكيفية هذه  
 حرف واما اسم مل ففتقر الى المعنى اليجب لان معنى اليجب ان معنى اما يكون من شئ في يد مطلقا فان كان شئ في يد  
 مطلقا اى هو من مطلق الله ويجوز ان يكون اما عند الكونين ان الشرطية ضمت اليها ما عند حذف شرطها على ما بينت  
 من من هيم في الامانة منظما المطلقات ولا يفتقر لهما في جواب ما الا انصرف في نحو قولنا اما الصدوق لا مدد لديكم  
 او مع قولك حذف بدل عليه حكايه كقولك نفع فاما الذين كفروا الزكركن اهل اي فقال لهم اهلين ولا يفتقر بين اما والفاء جمله  
 فانه مستغنى نحو اما زيد فامم فمجموعه كذا لان انواعه جميعها كما تقدم جزاء الجزاء المقصود كونه ملزوما للحكم الذي يقتضيه ما في  
 الساكنة يكون جمله فانه مستغنى واعلم انه بعد ما اما ان يفتقر بعد فاهما وذلك اما بعد ما اما ان يفتقر بان يفتقر بان  
 الفاعل يفتقر من ذلك للصدق نحو اما ايضا فمبين واما ما فمما وكذا ما فمما وكذا ما فمما وكذا ما فمما وكذا ما فمما وكذا ما فمما  
 فليس يفتقر من مضافي اما غيرهما نحو واما الضرورة في بعض تلك واما البول في ذلك واما العسل فليس وعيد واما

انما هو شرط  
 وفيما العاين السام والجزء من السام والجزء من السام  
 الكثرة هو قوله السام والجزء من السام

الظاهر في جواب  
 اى اما ان يفتقر فان  
 كان من المقربين  
 فلهذا وجب  
 فهو متعلق بالجزء  
 اكثر من عنوانه

الظاهر في جواب

نفسه الكلام في جوابها

بعد فقد تم زيد فالصك من المصداق والوصف بحب عند الحجازين نفسيهما ونحو ذلك بنوعين لا إلى حد ولا نحو قولهم  
 من المصداق بحب فغير عندكهم على ما بطلت فاما لفظ سبويه ولا قولهم يجيزون الرفع والنصب فيجب الحجازيون  
 فانهم يجيزون غير الرفع والنصب المعروف من الوصف بزوجه عند الجميع بالأظرف واما غير المصداق والوصف فمرفوع عند  
 الجميع مرفوعا كان او منكر الا ما سيجي فالرفع في جميع ما يجوز فيه الرفع من ذلك على الاستدعاء عند الفريبيين واما النصب  
 فان سبويه ذكر ذلك في المصداق مرفوعا كان او منكر على انه معقول نه عند الحجازيين فقال شرح كلامه في ذلك لانه لا يوافق  
 المنع والنداء فلا يصلح للحال فيعمل مفعولا له لغويا فاما سبويه فمما يذكر في ذلك لانه لا يوافق وهو سمين وكذا المعروف نحو  
 اما العلم فعلا علمي مما يذكر في ذلك لاجل العلم فهو عالم قبل سبويه ونصب المصداق والمنكر عند سبويه على الحال فان لانهم لم يسموا  
 مجزيا في معرفة المصداق الا الرفع علمتا ان نصب المنكر على الحال والعامل فيها ما عطف عليه كما تقول في نحو اما علمي فعلا علمي  
 ان التقدير مما يذكر في ذلك لانه عالم او المنكر كقولهم بعد اي عالم في مثلنا ان يكون حالا مؤكدة قال سبويه واما الرفع في  
 المصداق فعلى انه مبتدأ والعامل فيه محذوف واما العلم فعلا علمي عاود وكقولهم في نحو اما علمي فعلا علمي  
 لا يجزي بهما قول والفتاهل على انه يجوز عند سبويه في نصب حرف المصداق انهم جوزوا على ما حكى عنهم سبويه واما العلم فعلا علمي  
 يزيد بنصب العلم اي فهو عالم بزيد العلم فكذلك ينبغي ان يجوز عند سبويه اما النصب فضاير سبويه فانما يكون نصب  
 المصداق المعروف على انه مفعول مطلق لما بعد الفاء واما نصب الوصف المنكر فعلى الحال عند الجميع والعامل فيه احد الشبهتين  
 المنكرتين في المصداق الواضع حاله عند سبويه وانما كون المصداق منصوبا مفعولا له عند الحجازيين لا دليل عليه ولو كان  
 كذا لجاز انما للتميم فبين واما للعلم فطالم والا وان يقال المنصوب عند سبويه فيم والحجازيين فلا لضعفه على انه حال مما بعد  
 الفاء في المصداق المعروف على انه مفعول مطلق لما بعد الفاء وفي المصداق المنكر على انه حال او مفعول مطلق لما بعد الفاء  
 واما المرفوع فعلى انه مبتدأ ما بعد الفاء خبره بلا تقدير ضمير كل ذلك عند كلا الفريبيين وكشفت لضعفه عندان نقول  
 ان مثل هذا الكلام انما يقال اذا ادعى شخص شيئا او شبهة او يدعي له ذلك فيسلم السامع بعض تلك الدعوى او يدعي  
 كما تقول مثلا فاسمين واما عالم فيقول السامع انما سمينا فلست بسمين واما عالمنا فطالم فهذا حال لان المعنى انما اذا  
 كنت سمينا وادعيت ذلك فلتست بسمين واما اذا كنت عالمنا اي بدت من نفسك العلم ومثرت به وادعيت ذلك  
 فانت في الحقيقة كذلك كما يقال ذلك مؤمنا فكن مؤمنا واذا كنت عالما فاعلم لامثلك واذا كنت في امر فكن فيه ومنه  
 قوله نعم يا ايها الذين امنوا امنوا على احسن النوازل اي انما المذمومون فلا يمان امنوا لضعفه فالحال على هذا انما بعد  
 الفاء والفتاهل ان يكون شئ فان عالمنا اي من عالم حقيقة حين كنت عالما بصورة وفي ذلك العلماء والمصداق المنكر  
 الوصف مثال ايضا على هذا الوجه ويجعله مفعولا مطلقا على ان معنى انما سمينا فسمين ان يكون شئ فهو سمين سمنا وكذا  
 في نحو انما سمينا ان سمنا اي ما يكون شئ فزيد عالم العلم واما الكلام على انه كيف يعمل ما بعد الفاء بما قبلها في نحو انما سمينا  
 فانها بسمين او فانك سمين فتدبر انه للمفروض المذمومين كقولهم انما سمينا فسمين واما العلم فعلا علمي فانما سمينا فسمين  
 المبتدأ مع الحجز لان التقدير انما سمينا فانك صاحب سمين وعالم في مثله خبر مبتدأ محذوف اي انت سمين وزيد  
 عالم ومعنى سمين وعالم ذو سمين وذو علم فهو كالظاهر لغايم مقام المضمرة نحو لا اري الموت بسبق الموت شئ وكذا  
 حال الرفع في غير المصداق نحو انما العبيد نذ وعبيداي فانت صاحبهم ولم يقبل فان وهم لان ذوا لا يضاف الى مضمرة  
 وكذا الوصف للمرفوع نحو انما العالم فعلا علمي انما سمينا فسمين هو واما نحو انما العالم فعلا علمي انما سمينا فسمين  
 لا علم ولا عالم كالضمير الرجوع الى المبتدأ وتلك ما العلم فلك علم اي لك شئ منه واما العالم فلتست بعالم اي لتست به  
 وانما اكنفوا مظهرها في مثل هذا الحجز بالظاهر انما سمينا فسمين وان لم يطرده ذلك في غيره على الاصح كما مضى في باب  
 المبتدأ نحو زيد خبره انما سمينا فسمين انما سمينا فسمين انما سمينا فسمين انما سمينا فسمين انما سمينا فسمين انما سمينا فسمين  
 المصداق والضعفه نحو انما العبيد نذ وعبيداي فالوجه فيه الرفع في جميع اللغات مرفوعا كان او لا وري يوزن عن بعض العرب  
 نضبه ن سبويه هي خبيثة فلهذا وقال ومع ذلك لا يجوز عند النصب لضعفه في المعربة الا اذا كان خبره عن لبيكون في  
 موضع الحال كما في الجاء الغنير واما اذا اريد بالعبيد عبيدا معتبين فلا يجوز فيه الا الرفع كما في قولك اما البصر فلا  
 يصون لك واما ابوك فلا ابالك اقول ما الخيل على الخال في مثله فضعفه لا معنى له بل هو على انه مفعول به لما بعد الفاء  
 لان المعنى ذو عبيداي ملكهم وذلك كما روي الكافي انما فرينا فانا افضلهم اي كانا غابهم بالفضل ونولم انما ان يكون  
 علما فهو عالم ان فيه مبتدأ اي ما كونه عالما فاصل الحجز من قول ما بعد الفاء وكذا قولهم انما ان لا يكون عالما فهو عالم  
 اي ما عدل كونه عالما فلهذا يحصل في سبويه لاني ان لا يكون انما كافي قوله نعم لانه ليعلم اهل الكتاب في الصور

على بعد الفاء فيها قلبها

زيد

لا يوافق سبويه في معرفة المصداق مطلقا فيقول الحجازيون



محال

التي ذكرتها بخط كبير للمخاطبة وهذا الذي ذكرته اشرب عندي وقد يحدثنا ما اكثره الاستغناء نحو قوله وذاك فليس  
بشاك فظهر ان الرجز فاجه وهذا قبلك وقوه بندك فليس جوا او فاضل من ذلك اذا كان ما بعد الفاء امر او مضارع او ما قبلها  
منصوبا به او يفسر به فلا يقال زيد مضرب ولا زيد اضرب به بل يفسر بما او اما ثولك زيد فوجد فالقائه زايده وقوله  
وفانله خولان فانكم فنانهم فلا ذكر في باب البشطاء ان مثله على كلامين عند سيبويه وعلى زيادة الفاء عند الامصص  
واتما جاز بقوله ما بالفتيد المذكور لان الامر لا يرام للفعل لفظه والتميز لا يرام شرك الفعل لفاعله فاستاء الزام الفعل  
او تركه للمفعول وذلك بان تقدم ما قبل المنصوب وما دخل ناولها على الامر والتوضيح ما قبل فاما ما لزوم لما بعد ها  
كما ذكرنا في ما قبله واذا لم يند وابه فسيقولون وقوله واذا عثر لهم وما يعبدون الا الله فاولا وقوله واذا لم يفعلوا  
وناب الله عليكم فانها ولا جزاء الظرف مجرى كلمة الشرط كما ذكر سيبويه في نحو فوهم زيد حين لقيه فانما اكرم على امر  
في الجواز وفي ذلك فاذ مطرح على امر فما انظر من اليقينه ويجوز ان يكون قوله واذا عثر لهم وما يعبدون وقوله فاذا  
لم يفعلوا واذاب الله عليكم من الرجز فاجري اي ما احمر فيه وانما جازا اعمال المستقبل الذي هو سيقولون وناولوا و  
التي هو في الظرف لما شبه التي هي اذ لم يند واذا عثر لهم فوهم واذا لم يفعلوا وان كان وقوع الفعل المستقبل في الزمن  
الماضي محال اذا ذكرنا في نحو انما زيد متطلق من الغرض المتصو اي فصله للارنه حتى كان صدق الاعمال المستقبلية  
وطئت في الارضه المتأنيه وصارت لا فصلها كل ذلك لفصله لما لقيه قوله هو معقول لما في جملها اي ما بين انما والفاء معوله  
لما في جمل الفاء اي لما بعد ها وليس ذلك بمتعلق عند الامصص لان المتعلق في نحو انما زيد ففانم خرج عند اذ الفاعل فيه الابتداء  
عند ركا اعادة القسط مع الشرط في نحو قوله اما ان كان من المفرد بين خارجة عنه قوله مطلقا اي سواء كان ما بعد الفاء  
شيء يجلي صدق الكلام كان وماه الثاني في نحو انما يوم الجمعة فانك مسافر ولو كان وذلك للغرض المذكور هذا ما ذهب  
المبرد اخذاه المصنف وبعضهم هو معقول المحذوف مطلقا اي سواء كان بعد الفاء شيء يثبت من عمل ما بعد الفاء فيما قبلها  
اولا فنحو انما زيد ففانم عند سيبويه انما ذكر زيد فهو فانم واما يوم الجمعة فزيد متعلق اي ما ذكر في يوم الجمعة وليس ذلك  
شيء اذ لو كان كذلك لجازا التصريح نحو انما زيد ففانم على تقدير ما ذكر في زيد فهو فانم ولا يجوز انما ففانم ولا يجوز انما ففانم  
في انما يوم الجمعة فزيد فانم ولا يجوز انما ففانم على تقدير ما ذكر في زيد فهو فانم ولا يجوز انما ففانم ولا يجوز انما ففانم  
لا يعل فيما قبلها ولا يفصل بين البشطاء والخبر بالفاء كما في قوله ففانم ولم يثبت ان المقدم في هذا المقام الخاص للاعراب المذكور  
وهو للمذاق التي انه لم يكن بعد الفاء مستحقا للتصدقان وما او ما في نحو من عمل الفاعل فيما قبله كون الفاعل مسنودا ومعوله  
قبل موصوفه نحو انما زيد فانما جازا ضاربا ويكون المعول بمنزلة عامل اسم تام نحو انما زيد فانما ففانم او كون الفاعل  
مع نون التوكيد نحو انما زيد فانما جازا ضاربا او صلة نحو انما الفهبون ففانم خبرك فان لم يكن احد هما قاعلا لعل انما بعد الفاء  
وان كان بعد الفاء احد هذه الواضع فالعامل هو المقدم وهو معنى قوله والافن الثاني وليس ايضا في انما جازا الضمير  
للغرض المذكور مع المانع الواحد وهو الفاء فلا يماض يجوز مع ما سبق واكثر لان الغرض مهم فيجوز لتخصيله الفاء ما سبق  
فصاعدا والدليل على ذلك امتناع التصريح في نحو انما زيد فانما ففانم ولو كان معوله لم يمنع تقدم ناصب نحو  
ذكرت وعبر قال ابن خروف وقد سئل الميم الاولي من انما ففانم قال ذلك رجلا اما اذا التزم عارضت فيضحي انما بالضمير  
فيخص قوله حرفا للرفع كلا وقد جاء بمعنى حضا الرفع بمعنى الرفع بقول الشخص فلان يتفصل فيقول كلا وقد عا  
اي ليس الامر كما تقول ويكون ايضا ردعا للطالب كقوله تع رب ارجعون لعل اعلم ما لحا فيما ترك كلا وقد يكون كلا من كلا  
المفكك بما قبلها وذلك اذا اخرج عن غير بشي منك فبذلك عطفه كلا يانا لكونه منكرا كقوله نعم وانخذوا من دون الله الهة  
ليكون لهم عزاء وقد يكون كلا بمعنى حقا كقوله تع كلا والضمير كلا ان الانسان ليطغى فيجوز ان يجاب بجواب الفصح كما في الاية  
وان لا يجاب به كقوله نعم كلا بل يجنون الفاعلة وكلا اذا بلغت القراني وليس للرفع اذ لا معنى له الا بالنظر الى  
سا قبلها وقد يخطئ المعنيين كما في قوله تم بطعم ان ازيد كلا انه كان لا يانا عبدا واذا كانت بمعنى حقا لا يجوز الوصف  
عليها لانها من تمام ما بعد ها ويجوز ذلك اذا كانت للرفع لانها ليست من تمام ما بعد ها وكان الفعل الذي هي  
عن تمام محذوف لان الحرف لا يستعمل اي كلا لا نقل وليس الامر كذلك واذا كانت بمعنى حقا لجازا ان يقال انما  
اسم بيت لكونه لفظا كلفظ الحرفية ومناسبة معناها لفظا لانك رجع عما قبله تخفيفا لفظه لكون الفاء حكما  
بجوابها اذا كانت بمعنى حقا ايضا لما فيها من ان الفصح تخفيف الجمل كالفصح بان فلم يخرجها ذلك عن الحرفية فوجه  
الثابت لتساكنه لفتح الماضي لما ثبت مسند اليه فان كان ظاهرا جرحه في حق فخره واما الحاق علامه التثنية والجمع  
فضعيف اعلم انما جازا الحاق علامه التثنية بالتثنية بانسند مع ان المؤنث هو المسند اليه دون المسند لا لاقصا للثنية

السنه

تخالف

فانما

المخاطب

ما بالثابت



ما حذرت الفسوخ ما قبلها نظرا لقا اولها حرك المشددة بالفتحة لعلها واخفة الفتحة وكسرت بعد الاصل الاثنان والفتحة  
 الفصل نحو اضربان واضربان فيشبهان بنون الاعراب التي في المضارع فانما كسر بعد الالف نحو يضربون وكذا النون في الاصل  
 المنقح نحو الضربان فوله تجزئ بالمشددة لم يدخل على الخال والماضى لما ترفع باب المضارع ودخولها في الاغلب المشهور  
 في مستقبل فيه معون الطلب كالامر والتهيؤ الاستعجاب والفتحة والعرض واما في المستقبل الذي هو خبر محض ولا يلد حذرة  
 على اول الفعل ما يدل على التوكيد ايضا كذا القسم نحو والله لا تخربن وما المزيد نحو ما يفعلن ليكون ذلك الاصل لوطية  
 لدخول نون التوكيد وابدانها بتم الطلب على خبرين اما طلب جود الفعل او عدمه كما في الامر بالنهي والتخفيف والرضخ  
 واللفظ والسؤال عن حصول الفعل كما في الاستعجاب نحو اضربان وما يفعلان والافتعال وبتك فعلان وهل يفعلان  
 وكذا جميع ادوات الاستعجاب كاشت وحرية قال افعل كذا فندحن فبلا ونقول كويتكش وانظر معني فعلان حال  
 وانبل على رهطى وورطك فيبحث سماعنا حق شري كبر فعلنا وانجرا انصد وجرى التوكيد نحو والله ليضربن وكذا كل  
 اداة شرط جاء بعد ما الزيادة سواء جازعت فيها كما في ما يفعلان ومعني ما يفعلان واما ما يفعلان واما  
 تكونن اكن او كانت لانه لكلمة الشرط كاذ ما وجتها وقد يدخل نون التوكيد ايضا في جواب الشرط ايضا اذ اكان الشرط  
 مما يجوز دخولها فيه نحو قوله فيما نشاء وسه قناره نطقكم وما نشاء منه فزاره فمعا وموله بقم بنان تجبر الى في شري  
 سد بها معي ما بالان تجبر بنفسها كذا فل من دخلها في الشرط وما دخلت في الشرط بلا فذمة ما تخوان فعلان او فاعل  
 ومن يشققن منكم بلس ارب ابا ومثل بين فليئنه مشاف ويحكي النون ايضا بعد الاضال المستقبل التي تلحق او انهما ما اليتيم  
 في غير شرط اخبارا لكن فلهذا نحو تجهد ما يبلغن ويصن ما ريتك اي يخفق الذي اراه فبك وبالمه تجتبه يضربن  
 بطلبه الا بالان لا يشفد من عضيه ما يبين سكرها يضربن كان له اصل وامارة تدل على كون شئ اخر وقل ما يقولون  
 وكثر ما فعلن وريما يقولون وانما كان دخولها مع ما القوم في الشرط اكثر منها مع غير لان الشرط يشبه القوم وعند القوم  
 واما اوله فيا او فيت في علم يفقن ثوب شالان فضروره وانما حسن لان ما زيدت في ريب ويرضون في خبرها ويجي النون  
 بعد المنى بلا اذا كانت لا متصلة بالفتحة فيسا عندا في حق انها اذن تشبه القوم واسلم شهد بقوله واشقوا نسته لا يقسبون  
 وقبل ان لا في الاية للفتحة قد يجر مع لا التانيه منفصلة نحو لا في الدار يضربن زيد وعندا في على لا يج بعد الفتحة اخبار العارفة  
 عن متبعي الطلب ويجزوه من ماء المؤكدة في الاول حال سبويه بل يدخل بعد له فيشبهها بلا الفتحة من جهة الخبر قال  
 بحسبها تجاهل باله قبلها شجحا على كرسية معمارا تحف للمضارع خالها من جميع ما ذكرنا قال سبويه يجوز في الفصحى ان  
 تفعلن قبل ويدخل اسم الفاعل اضطرارا فيشبهها بالمضارع فالاول ان حاك به املاوا مرجلا ويلبس البرود فان ان احضر  
 الشهود او في اخر بابت شعري عنكم جنها اشاهرن بعد الفتحة وهذا كما شبه به في دخول نون الوقاية في قوله ويلبس حاملني الا  
 ابن حبان ثم ان النون يلزم من هذه المواضع المذكورة المضارع المضمم مثلا نحو والله لا فومن لفظ ان لا يفتلوا به جار سايق  
 كقوله ولئن قم اوفلتكم الا في الله تخشرون وقوله يعلم ربي ان يبق اوسع شاذ عندا يضربن كما ذكرنا واكثر دخولها الامر  
 والنهي والاستعجاب مع اما عندا الشايع على انه مع اما خلا لانه في ما تاريتي ولي لقران الحوادث اودي بها ورك  
 النون معها جيد عند غيره وان كان الاكثر اياها فتوكه وما يابلها مع الضمير المذكورين مضمون لان ضمير المذكورين ر  
 صوا او امانا ان ينضم ما قبلها كانه صلا واغز او ينضم كاشقوا وارضوا فالضموم ما قبلها يتخاف اذا اتصلت بها نون  
 التاكيد للساكنين في كل ضمير والوهامدة وان كانت التانيه لشد الاضال وعند الاستقلال كالجزم من الاصل الا انها  
 على كل حال كلتان والتقل حاصل بوجود الواو المضموم ما قبلها وتلها دليل اذا حذفت وهو ضم ما قبلها قال سبويه  
 لوه الواو ايون واضربين كما قبل اضربان لو يكن خارجا عن الفبا كمنود الثوب ومديق والمفوخ ما قبلها تحرك  
 للساكنين بالضم وانما لا يجرى لانها ليست بمدية كما يجرى في الضمير في باب الفتحة الساكنين وانما حذفت ولم يكسر لوله  
 بفتح اجزاء لما قبل نون التوكيد في جمع المذكور في جميع انواع مجرى واحدا بالترام الضم فيه توكه ومع الخطا في كسر  
 لان ضمير الخطا به باه فان كان ما قبلها مكسورا كما غرغ واضرب واري حذفت الياء للساكنين كما نلتا في الواو وان  
 كان ما قبلها مضموم كما حركت ما كسر كاشقين وارضين اجزا لما قبل النون في الخطا في جميع انواع مجرى واحدا  
 مع ان الكسر للساكنين هو الاصل وقال ابن مالك حذفت ياء الضمير بعد الفتحة لغير طائفة في نحو ارضين في ارضي  
 قوله وفيما عداه مفتوح اي فيما عدا المذكور وما عدا الواحد المذكور نحو ارضين واغزون وارضين واخشين والفتحة  
 نحو ارضين وجمع الموصت نحو ارضين ولبس ما قبلها في الفتحة وجمع الموصت مفتوحا بل هو الف بل قبل الالف فتحة  
 واسم هذا اراده اما ضمير ما قبلها في الواحد المذكور فلهذا كسر قبله ليعمل مع النون وينتهي على الفتح عند الجمهور لكون النون

في النون  
 بعد الالف

ولا تفعلن

في النون  
 بعد الالف

في النون  
 بعد الالف

في النون  
 بعد الالف

في النون  
 بعد الالف

في النون  
 بعد الالف

في النون  
 بعد الالف

ثم الكلام في نفي التأكيد

تجروا كلمة وانما رددت الامارات المتعددة المجرى والوقوف في نحو لغزوت واغزوت ولزمتين وارميتين ولعشتين واخشين  
لان حدتها كان الجزع اول الوقف الجارى مجازا ومع فصلا بناء على القبح للتركيب لا جرم ولا وقت وهذا الترخيب كراه  
من كونه مبدئا على الفتح مذهب سيبويه والمبرق وابى على هذا الترخيب والتسكين بل الحركة للتاكيد من باب كان الفعل  
او مبدئا لا ثم لظا في التون بعد الفعل عن شبا الاسم فصار الى اصله من البناء والاصل في البناء التكون فلزم تحريك التاكيد  
تحريكيا لفتح صيانة المفضل من الكسرة الخ الجربلا ضرورة كما كانت في اضرين الا انه يحركه كالحركة الاخرى لتكون اللام متحركة  
في الاصل على المضارع ويكون التون كجاء الكلمة لا نصالة بفتح الفعل لا بالضمير كما في اخشون واخشين بخلاف قول رجل  
عندك ما كالدن رة العين المحذرة للتاكيد في ثومن وله في فيم اللبل هذا كله على من ذهب اليهم والناهيين  
الى بناء ما اتصل به التون واما على مذهب من قال بالفعل يافى على ما كان عليه فيقول نحو التون من الاعراب والبناء  
فانهم يقولون انما رة الا ونفع في تناقص نحو اعرفن واومين اذ لو لم يرد الفعل اعرفن بالضم وامن بالكسر فكان يلبس الا في  
جمع المذكر والثاني الواحد المؤنث فنفوا ما قبل التون في كل واحد مذكر مضموم ومعلمه واما رة اللام في ارضين واخش  
فما طرد البلب فقط اذ لم يكن يلبس به شيء اخر هذا ولغزوت على ما حكى عنهم القراء حذفت الباء والذى هو لام في الواحد  
المذكر بعد الكسرة والفتح في المخرى الميق نحو والله لير من زيد وارميتان زيد واخشين به بازيد وعلمه قوله  
اذ اهل لظن قلت باسكطفة لثمن عنى اذا فالتاجعا واما لم يجد في لظف في ارضين وان التون ساكنان كما حذفت الواو والياء  
في اخرين خوف اللبس او احدى لان التون انما كسرت لاجل الالف كما ذكرنا فلو حذفت الالف ففقد التون مع ان الالف  
اخف من الواو والياء ايضا اللد في اكثر منه في الواو والياء واللام مقام الحركة والتون كبعض الكلمة فصار ارضين كالفاء  
واما الالف في ارضين فلم يجد في لانهما يجمل للمفضل بين التونات فلو حذفت الالف لكانت في التون  
التون هي علامة الترفع في الاثلة الخمسة لان الفعل ضا ومبتدئا عند الجهور وعند غيرهم لاجتماع التونات قوله ولا يرضها  
الخفيفة اى يدخل الخفيفة المفقود جمع المؤنث لانه يلزم الفاء الساكنة على غير حذوه واما مع المثقلة فلاق التون المدونة  
وان كانت ساكنة في كالمخرى كتر وفتح اللسان بها واياها كذا ارتفاعه وبعده فتم التحريف واحدا متحرك ولا يجوز عند سيبويه  
ايضا الظاهر في نحو ارضين بنون الوفاية وارضين نعمان لان تون الوفاية وتون نعمان ليشتملا زمتين واما بوزن الكومون  
لجوز في الحاق الخفيفة بالمفقود جمع المؤنث فيعد ذلك تاما ان يثنى التون عند ضمير ساكن وهو المردى عن تون لان الالف  
قبلها كالحركة لما فيها من المدد فانه يحتاج الى حركة والالف وتوهم الفت حلفنا البطان ولا شان ان كلما  
او ردا في مقاما التون وولا يجوز العباس عليه واما ان يتحرك ما لكسر للتاكيد وعلمه جعل قوله لا يلبغان بضمف التون  
واعلم ان كلا من الخفيفة والمثقلة عند سيبويه اصل برساها وعند اكثر الكوفيين والمثقلة اصل الخفيفة قوله وهما في  
غيرهما الى التونان في غير التني وجمع المؤنث مع الضمير البارز وهو الواو والياء قوله كالمفضل اى كالكلمة المنفصلة بغير  
ان يعامل اخر الفعل مع التونين معا مع الكلمة المنفصلة من حذفت الواو والياء او تحركها كما هو الحال في قوله من هذا  
الكلام بيان الافعال المعلة الاخر عند الحاق التون بها وقد بينا نحن حكم جمعها في ضمن الكلام السابق ومفقود كلامه ان  
التونين حكمها مع المفقود وجمع المؤنث ما ذكره مع غيرهما على ضربين اتمام ضمير بارز وهو كيان جمع المذكر نحو روا  
واغزوا وارموا واخشوا والواحد مؤنث نحو رى واغزى وارمى واخشى واما مع ضمير مشعر وهو الواحد المذكر نحو روا واغزوا  
وارمى واخشى فالتون مع الضمير البارز كالكلمة المتفصلة فقول اغزوا وارمى يحذف الواو كما حذفت في اعزوا بجيش وارضى الغرض ويضم الواو والضمير  
المتحرك وارضى الغرض وكذا اغزوا وارمى با امرأة محذوف الباء كما حذفت في اعزوا بجيش وارضى الغرض ويضم الواو والضمير  
ما قبلها نحو اخشون كما ختمها مع المتفصلة نحو اخشوا الرجل ونكسر الباء الفتح ما قبلها كما كسرهما مع المتفصلة نحو اخشين  
كما حذفت الرجل قوله فان لم يكن بارزا وهو في الواحد المذكر نحو روا واغزوا تون كالمفضل اى كالكلمة المنفصلة ونقص  
بما نقلنا في تون اغزوت وارميتين واخشين بره اللامات ونظيها كما فك اغزوا وارميتا واخشا قال لما كان التون بعد  
الضمير البارز صارت كالكلمة المنفصلة لان القمية وصل ولما لم يكن ضمير بارزا كان التون كالضمير المتصل هذا في قوله كراه  
ويرد عليه ان المتصل ليس هو الالف فقط بل الواو والياء في ارضوا وارضى متصلا ايضا وانت لا تثبت اللام معها  
كالثبوت مع الالف فليس قوله اذن كالمفضل على اطلاقه صحيح وايضا يحتاج الى التعليل فيما في التون عليه من المتصل  
والمفضل اذا سئل مثلا لم يجد في ارضها وارضها كما حذفت في اخش وارمى واغزوا لزممت الواو في اخشوا  
الرجل وكسرت الباء في ارضوا لانهما لم ينعده حلة ارموا الرجل وارموا الغرض وكل علمه نذكرها في الجمول عليه وهي متطرفة  
في الجمول فانما حذفت الحذف واما يحذف التون على الشيء اذ لم يكن الجمول في ثبوت العلة فيه كالمجول عليه بل يشابهه من وجه

تحريك للتاكيد  
في انه يروى

ان كان يروى التنا  
التاكيد المنوع بال  
في رة الواو والياء  
نعمان

ان كان يروى التنا  
التاكيد المنوع بال  
في رة الواو والياء  
نعمان

ان كان يروى التنا  
التاكيد المنوع بال  
في رة الواو والياء  
نعمان



في كل حركة الاعرابية وقد منع بعض البصريين ان يقال نطقه وغيره للاسباب بغير المقصد وروى عن ثوبان بالمفعول  
 به ايضا وليس يثنى لان التثنية حكمي اظلمت عن العرب ولو كان اللبس ما نعلم يقولوا اعطيتك واثبتك وبعثك واعلمت  
 وفلا سئلوا في بعض تلك الاف مكان الهاء المشابهة لها وذلك في نواحيها ولم يلفظوا بها نحو لا رجل في خمسة  
 عشر لم يثنى حركة اينا فثبته بين تلك حركة الاعراب كذا لم يلفظوا بها نحو لا رجل في خمسة عشر لم يثنى  
 لم يثنى العرب مكان حركة اعرابيه ولم يقولوا غيرهم واذا كان الكثرة ما ذهب الى مهاجرا او ففان بعض على حروف  
 واحد فلهذا التثنية واجبه نحو و لم لا سطر الا الوقت على المظهر ليس الا ابتداء بالساكن وان كانت على اكثر من حرف واحد  
 اعرف واوهم واختره ولم يغيره ولم يجره ولم يثنيه فلهذا في مثلها التثنية بواجبه لكنها التثنية هي هنا منبهة نحو ومسلو ولا تلك  
 اذا لم يات بالهاء سكنت اخر الكثرة بعد حذف حرف منها وهو الجفاف وهي في نحو اعرف واوهم وان لم يات حرف واحد وان  
 انه اثنى منها في اعرف ولم يجره لان الاجفاف منها اكثر لو سكن العين وذلك بحذف الفاء واللام والساكن العين وبعض  
 العرب لا يلفظون هاء الساكن من المظهر الا في الاصل ما حذف من اخر شيء ولا يفتنون على ما لم يجره منه شيء كما ساء  
 ولعل وليك وسائر ما ذكرناه الا بالاسكان وروى يونس وعيسى بن ابي ان بعض العرب يفتن على المجرى في الاصل ايضا نحو  
 اعرف بالاسكان من غير هاء قال سيبويه هذه المثل للثنية والحاق الهاء في الاستفهامية المجرى في الالف والياء نحو  
 كلام وعلا اكثر من حذفها وانما في المجرى بالاضافة نحو مجر ومثل من قالها عند الوقت لازمه كما في رده ونه وقد يجر  
 فعامل ذلك في باب الوقت انشاء الله تعالى وقد حذف هاء التثنية في ذلك كقوله الوصل الا ان يجرى الوصل مجر  
 الوقت كقولهم هلك عني سلطانة خذته وصلوات وحتمها التكون وان وقتت بعد الاف لان اجتماع الساكنين يفتن  
 في الوقت ويجر كما من يثنيها وصلوات بعد الاف نحو الوصل مجر في الوقت ما باقتضاه فثبته لما جاء القصر او بالكثر  
 للساكنين وروى على الوجهين تامر حياء وجمادى الكسوف وهو لغة بكر من اهل في العين التي للمعجم  
 وكان الموثق في الوقت ذلوله للمعجم الساكن الكاف قبله من كذا وكذا وجعلوا ذلك السين في الوقت علامة للذكور  
 فيقولون اكر منكس فاذا وصلوا اليها بان حركة الكاف ذن كائنه في الفضل بين الكافين وقوم من العرب يلفظون كات  
 الموثق السين في الوقت فاذا وصلوا احدوا وعرضهم ما مر في الحاق السين واما كثير من يجره من اسد يجعلون مكان  
 كاف الموثق في الوقت شيئا قال فضل من ان رانق الحشر ولو حشمت لكشفت عن حوش وذلك ايضا للفضل المذكور  
 وانما ابدلوا هاشبا لانها موشه مثلها ولم يجعلوا مكانها موشه من الحاق لانها ليست حلقية وقد يجرى الوصل مجر  
 الوقت فيقال اش ذاهية قال فعباش عينا لها وجيدش جيدها سوى ان عظم السابق منشور بين واما حوش الانكار  
 فهي زبوا للمعجم اخر المذكر في الاستفهامية اذا فصلت انكارا عن كذا كقولهم انكارا كونه بخلاف ما  
 ذكرنا في قول مثلا جان زيد فيقول من بعضه فكن بيتك وان زيدا لا يابنك زيد بنه او كيف يجيبك فهداه العلاء بيان انه  
 لا يعقل انه انك او يقول ذلك من لا يشك في هذا وكيف لا يجيبك وقال لا تخش ان هذه التثنية موضوعه لا تكثر كون المذكر  
 على ما ذكره فقط فان ابدل انكارا كونه بخلاف ما ذكره على وجه الظهور والتعريف كما ترفعون كيف لا يجيبك زيد وانما الجمل العيني  
 كقولهم ذن انك انت اعزير لكرم هذا قوله ولا يمان ان يقال انه لا تكثر كونه على خلاف ما ذكره على التعريف وانما للمعجم هذه  
 الزيادة بشرط الوقت لانكارا بغير الاستفهامية بل فصل بينهما وبين الاسم المذكور فان وصل الاسم باجاء او كان استفهاميا  
 على المعطية لا على وجه الانكار للمعجم وكذا لا للمعجم من الظاهر والمدن كقولهم او ما هو ببناء نحو انقول زيدا وسكتهم زيد و  
 الاغلب مع حصول الشارطة وفضل الحاق زيادة الانكار مكانه ذلك للمد كونه يلفظ ويجر كما اعلمت كانت او يابن بخو  
 اذ شبهه لمن قال ذهبت وانا فيه لمن قال انا فاعل يدان زيد مدح الانكار من دون حكايه اللفظ المذكور بل للمعجم العلاء  
 ما بعض المعجم بلحاظ ظاهره من جمله كلامك فتقول لمن قال ذهبت واذ هبناه ومنه حكايه سيبويه سمعنا من قبل المخرج  
 ان الحصباء لباديه فقال انا ابنة منكس الرأيه ان يكون على خلاف ذلك ولو حكى فقال انخرجوه ثم تقول اخر الكثرة اما ان  
 يكون ساكنا ومثرا وانساكن اما حرف علة او مجر فالقول نحو جاني القاصح رايت القاصح ورايت المثل ويزيد بغيره  
 ان يزد على اخر مثل اخر فيجمع ساكنان فتخذف اولهما فتقول القاصح والمعلمه وابتغوه وان كان الساكن حصباء  
 ثوبيا كان او غيره ولا بد من تحريك بالكثر للساكنين ولا يكون زيادة الانكار اذ الا بواب نحو اذ بابه والدم يضر بيه وان  
 كان متحركا فذاع الانكار على حرف تلك الحركة بناء على كانت او اعرابيه فيكون بعد الضمة او و بعد الفتح والفتحة  
 بانحو زيد وناه وان يابنه ولا يجره فليس مدة الانكار اذ كعلا منه التثنية لان ذلك يجب كقوله الفاعل الاعلى للسين ويجوز  
 لان للمعجم مدة الانكار اذ كعلا منه التثنية لان ذلك يجب كقوله الفاعل الاعلى للسين ويجوز ان يكون  
 لان للمعجم مدة الانكار اذ كعلا منه التثنية لان ذلك يجب كقوله الفاعل الاعلى للسين ويجوز ان يكون

ان زيد جاء لزيد  
 ان لا يجيب كان  
 يقول من  
 يشك  
 اذا ضل  
 لا يفسد  
 مما ذكره في  
 في قوله  
 في قوله  
 في قوله  
 في قوله

حرف

في كل حركة الاعرابية وقد منع بعض البصريين ان يقال نطقه وغيره للاسباب بغير المقصد وروى عن ثوبان بالمفعول  
 به ايضا وليس يثنى لان التثنية حكمي اظلمت عن العرب ولو كان اللبس ما نعلم يقولوا اعطيتك واثبتك وبعثك واعلمت  
 وفلا سئلوا في بعض تلك الاف مكان الهاء المشابهة لها وذلك في نواحيها ولم يلفظوا بها نحو لا رجل في خمسة  
 عشر لم يثنى حركة اينا فثبته بين تلك حركة الاعراب كذا لم يلفظوا بها نحو لا رجل في خمسة عشر لم يثنى  
 لم يثنى العرب مكان حركة اعرابيه ولم يقولوا غيرهم واذا كان الكثرة ما ذهب الى مهاجرا او ففان بعض على حروف  
 واحد فلهذا التثنية واجبه نحو و لم لا سطر الا الوقت على المظهر ليس الا ابتداء بالساكن وان كانت على اكثر من حرف واحد  
 اعرف واوهم واختره ولم يغيره ولم يجره ولم يثنيه فلهذا في مثلها التثنية بواجبه لكنها التثنية هي هنا منبهة نحو ومسلو ولا تلك  
 اذا لم يات بالهاء سكنت اخر الكثرة بعد حذف حرف منها وهو الجفاف وهي في نحو اعرف واوهم وان لم يات حرف واحد وان  
 انه اثنى منها في اعرف ولم يجره لان الاجفاف منها اكثر لو سكن العين وذلك بحذف الفاء واللام والساكن العين وبعض  
 العرب لا يلفظون هاء الساكن من المظهر الا في الاصل ما حذف من اخر شيء ولا يفتنون على ما لم يجره منه شيء كما ساء  
 ولعل وليك وسائر ما ذكرناه الا بالاسكان وروى يونس وعيسى بن ابي ان بعض العرب يفتن على المجرى في الاصل ايضا نحو  
 اعرف بالاسكان من غير هاء قال سيبويه هذه المثل للثنية والحاق الهاء في الاستفهامية المجرى في الالف والياء نحو  
 كلام وعلا اكثر من حذفها وانما في المجرى بالاضافة نحو مجر ومثل من قالها عند الوقت لازمه كما في رده ونه وقد يجر  
 فعامل ذلك في باب الوقت انشاء الله تعالى وقد حذف هاء التثنية في ذلك كقوله الوصل الا ان يجرى الوصل مجر  
 الوقت كقولهم هلك عني سلطانة خذته وصلوات وحتمها التكون وان وقتت بعد الاف لان اجتماع الساكنين يفتن  
 في الوقت ويجر كما من يثنيها وصلوات بعد الاف نحو الوصل مجر في الوقت ما باقتضاه فثبته لما جاء القصر او بالكثر  
 للساكنين وروى على الوجهين تامر حياء وجمادى الكسوف وهو لغة بكر من اهل في العين التي للمعجم  
 وكان الموثق في الوقت ذلوله للمعجم الساكن الكاف قبله من كذا وكذا وجعلوا ذلك السين في الوقت علامة للذكور  
 فيقولون اكر منكس فاذا وصلوا اليها بان حركة الكاف ذن كائنه في الفضل بين الكافين وقوم من العرب يلفظون كات  
 الموثق السين في الوقت فاذا وصلوا احدوا وعرضهم ما مر في الحاق السين واما كثير من يجره من اسد يجعلون مكان  
 كاف الموثق في الوقت شيئا قال فضل من ان رانق الحشر ولو حشمت لكشفت عن حوش وذلك ايضا للفضل المذكور  
 وانما ابدلوا هاشبا لانها موشه مثلها ولم يجعلوا مكانها موشه من الحاق لانها ليست حلقية وقد يجرى الوصل مجر  
 الوقت فيقال اش ذاهية قال فعباش عينا لها وجيدش جيدها سوى ان عظم السابق منشور بين واما حوش الانكار  
 فهي زبوا للمعجم اخر المذكر في الاستفهامية اذا فصلت انكارا عن كذا كقولهم انكارا كونه بخلاف ما  
 ذكرنا في قول مثلا جان زيد فيقول من بعضه فكن بيتك وان زيدا لا يابنك زيد بنه او كيف يجيبك فهداه العلاء بيان انه  
 لا يعقل انه انك او يقول ذلك من لا يشك في هذا وكيف لا يجيبك وقال لا تخش ان هذه التثنية موضوعه لا تكثر كون المذكر  
 على ما ذكره فقط فان ابدل انكارا كونه بخلاف ما ذكره على وجه الظهور والتعريف كما ترفعون كيف لا يجيبك زيد وانما الجمل العيني  
 كقولهم ذن انك انت اعزير لكرم هذا قوله ولا يمان ان يقال انه لا تكثر كونه على خلاف ما ذكره على التعريف وانما للمعجم هذه  
 الزيادة بشرط الوقت لانكارا بغير الاستفهامية بل فصل بينهما وبين الاسم المذكور فان وصل الاسم باجاء او كان استفهاميا  
 على المعطية لا على وجه الانكار للمعجم وكذا لا للمعجم من الظاهر والمدن كقولهم او ما هو ببناء نحو انقول زيدا وسكتهم زيد و  
 الاغلب مع حصول الشارطة وفضل الحاق زيادة الانكار مكانه ذلك للمد كونه يلفظ ويجر كما اعلمت كانت او يابن بخو  
 اذ شبهه لمن قال ذهبت وانا فيه لمن قال انا فاعل يدان زيد مدح الانكار من دون حكايه اللفظ المذكور بل للمعجم العلاء  
 ما بعض المعجم بلحاظ ظاهره من جمله كلامك فتقول لمن قال ذهبت واذ هبناه ومنه حكايه سيبويه سمعنا من قبل المخرج  
 ان الحصباء لباديه فقال انا ابنة منكس الرأيه ان يكون على خلاف ذلك ولو حكى فقال انخرجوه ثم تقول اخر الكثرة اما ان  
 يكون ساكنا ومثرا وانساكن اما حرف علة او مجر فالقول نحو جاني القاصح رايت القاصح ورايت المثل ويزيد بغيره  
 ان يزد على اخر مثل اخر فيجمع ساكنان فتخذف اولهما فتقول القاصح والمعلمه وابتغوه وان كان الساكن حصباء  
 ثوبيا كان او غيره ولا بد من تحريك بالكثر للساكنين ولا يكون زيادة الانكار اذ الا بواب نحو اذ بابه والدم يضر بيه وان  
 كان متحركا فذاع الانكار على حرف تلك الحركة بناء على كانت او اعرابيه فيكون بعد الضمة او و بعد الفتح والفتحة  
 بانحو زيد وناه وان يابنه ولا يجره فليس مدة الانكار اذ كعلا منه التثنية لان ذلك يجب كقوله الفاعل الاعلى للسين ويجوز  
 لان للمعجم مدة الانكار اذ كعلا منه التثنية لان ذلك يجب كقوله الفاعل الاعلى للسين ويجوز ان يكون

بعد التثنية

بعد المذكور مدخل في قلبه هزة الشدة فلا يكون المدة اذن الا باء لانك تفسر في الساكنين وزيادة ان لزيادة  
 البهتان والابضاح لان حرفي المد والهاء خفيان فهو واند كما في ن نعل قال لخص الفاعل ثم لم يزد ان الا بهما في  
 ساكن محافظه لذلك الساكن لانه لم يزد ان تحريك الساكن ان كان صحيحا وسفطان كان مدة ووجهيها بعد الحذف  
 في انا نيه لان نون انا متحركة واجاب بان الزيادة انما تكون في حال الوقف والوقف على انا بالالف فصار وان لم يكن  
 في الف ليجي ان بعده في حكم الوقوف عليه بالالف ولو لم يزد ان لضللا بنا بحذفنا حكا لا لفتى وبناس ما فانه ان يقال  
 المعلي اية والفاضي اية واغرابيه ان اربك وهذا الذي فانه من تخصص ان الساكن اخوه فخرج في كلام النجاة  
 واما هو بناس منه ثم اعلم انه يجوز الانكار والحكاية مع ترك مدة الانكار وان كان الكلام وفقا واما اذا اريد الوسط  
 فانه يجب ترك الزيادة نحو ان بدأ بافتي كما نترك العلامات في من حين نقول من بافتي واما يجوز انما التوابع ههنا  
 في حال الوقف لفضل الحكاية مع زيادة الانكار بوسطا التوابع وبمعنى الهاء موثوقا عليه ولا يستنكر بقاء التوابع  
 في الوقف ومدة الانكار تقع في منتهى الكلام بعد الضمة والمعطوف وغيره ذلك نحو ابدأ او غيريه فهين قال الضم  
 زيدا وعمران هذا تطويله واذا قال ضربت عمرا قلت ضربت عمرا فدخل هزة الانكار على الجمله والمفرد على اي ضم  
 شئت من انتم الكلام بخلاف الف التذيير كما في المنادى ولا بد في حال الوقف من هاء التثنية ههنا واما حرف  
 التذكير فلان في كلام فصيح واما يكون ذلك اذا انطلق من تكلم بكلمة ولا يهدان بفعل فيقطع كلامه ففصل آخر تلك  
 الكلمة ببدء بخلاف حرفها ان كان منخرجا كما يقول في حال ويقول من العام فالأيمد فخذ اللام الى ان يندكر ما سوى  
 ويصله به ويقولوا ومن العاقب ويصله بباء ساكنة ان كان الاخر ساكنا صحيحا ثوبه كان او غير نحو هذا بيض  
 اذا اريد من صفة كيت وكيت ونقول في قد فعل وفي الالف واللام نحو الحارث مثلا  
 فمدى والى وان كان اخوه ساكنا حرف مد نحو الفاضل العضو وغيره مدرك  
 ذلك الحرف الى ان تلذكو ولا يجلب مدة اخرى ويجوز ان يقال  
 انك تجلبها وتختلف الالف كما قبل في مدة الانكار ولا يهد  
 الزيادة هاء التثنية بخلاف زيادة الانكار  
 لان هذه انما اريد ان يفضل الوقف  
 والله اعلم بالصواب  
 قد نمت الكتاب  
 سوا ملك

حرف الزيادة

في قولنا فلان محسن من الله في الدنيا والآخرة بعد ان لا اله الا الله واليوم الآخر والذين هم في الدنيا  
 نسا محسنة على اربونهم لظالمات فاما الله فانه على قلوبهم عتقوا على قلوبهم فما ينفون كذبوا ولولا اننا  
 لنكوننهم لظالمين

في قوله  
 فلان محسن